UNIVERSAL
LIBRARY
OU_232384
UNIVERSAL
LIBRARY

ومن یتوکل علی اللہ فھو حسبہ

الحمد للہ الباری علی طبع الحاشیتین علی شرح الکافیۃ للملا جامی اعنی حاشیۃ

ملا جمال

و

ملا عبد الرحمن

بامر المولوی محمد خادم حسین العظیم آبادی ادامہ اللہ ذوالایادی

فی المطبع العلوی باہتمام علی نخشبخان اللکنوی

١١٥٣٩هـ

حاشية جمال

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المرفوع شانه المنصوب برهانه الجزوم سلطانه والصلوة على نبيه المجزوم الآخر خلقا نه تعالى في الدنيا ميزانه وعلى الآل والاصحاب
فعلهم عن حامل عذاب الله ونا صب سوء نيرانه رضي الله تعالى عنهم جمعين ما رفع مراسم الدين وبعد فيقول العبد المفتقر الى الله الغني
القدير العبد المنكسر البال **جمال بن نصير** ان شرح الكافية للمولى نور الدين عبد الرحمن الجامي قدس سره السامي لما كان
غريب جامع الفوائد النحوية جلها بل كلها وكان قابلا لان يستخرج عنه فوائد اللآلي والغواصون قد تخرجوا من بحار اسماليه الفائدة بحيث لم
حاجة الى الغير الا اني قد تتبعت مواقع القيم الفوائد فوجدت شيئا من البقيعة وجيعة تذكرة تنفي للاصحاب وتصرة للاعقاب ولي
ولي التوفيق والهداية والمرجع والمآب وقد كان تاريخ الفراغ من الهجرة النبوية صلى الله تعالى وسلم على صاحبها الف سنة وتسعة عشر سنة
ان الله قدس سره وضع بين التسمية والحمد فقال بسم الله الرحمن الرحيم اه اقتداء بالكتاب العزيز وعملا بما عليه العلماء واتيانا للابحاث الآتية لان
الجزئين يقتضي اتيان كل منهما على جهة اذ ترتب الابتدائية والاقطعية على ترك التسمية والحمد يؤذن بامكان الفكاك كل منهما عن الآخر وهو
بعدم حصول احد هما في الآخر فمعنى الحمد وان لم يوجد في التسمية الا ان ذلك ليس بمعتبر عند الشارع والا لم يكن حديث الحمد فائدة بعد
الفكاك المصرح عن التسمية الا ان يقال الفائدة تتبين الظهار انه لابد من قصد المتكلم فيه ذلك والا لم يكن معتبرا وانخان موجودا وانه التعارض
بينهما مدفوع بحمل الابتدائي احدهما على التحقيقي وفي الآخر على الاضافي وبحمل الابتدا على العرفي المتدالي حين الشروع في المقصود او بحمل احد
على القلبي والآخر على اللساني والكتبي وقيل البداية في الجزئين بمعنى التقديم قال في المغرب بدأ بالشيء اذا قدمه فمعنى الحديثين كل امر
بال لم يقدم عليه اسم الله فهو ابتر وكل امر ذي بال لم يقدم عليه الحمد فهو اجزم فلا وجه لتوهم التعارض بينهما ذمن الظاهر ان لا استحقاق
تقديم شيئين او اشياء على امر واحد كسرت الباء وانخان حتما الفتح لكونهما من الحروف المفردة للزوم الحرفية والجر وكسر لام الامر والاضافة قد تجيء
ليستا ملزومتين للحرفية والجر لسلامتهما بلام الابتداء وفتحها واو القسم وتاء مع كونهما ملزومين لهما لان لزوم الجر لهما ليس لنفسهما بل لنيابتهما
عن الباء وفتح كاف التشبيه الواو والعاطفة على ما بعد الاسم وفقد الباحث احدهم لزوم الحرفية في الاول وعدم لزوم الجر في الثاني لذا تقيل وتتبع
بما جعل التسمية مبدأ لتيقدر في الابتداء والقراءة والاكل مثلا بسم الله ابتدأ واقرأ وآكل والباء للاستعانة والمعنى ابدأ واقرأ واكل شيئا مستعينا

بسم الله وتبركا به والمقصود تحصيل التيمن والتبرك في مفاصيل الافعال لان الافعال عليه وسنة ظهران الباء في حديث الابتداء الله استعانة
متقطة تو هم المعارض فاذا البتداء على ذلك التقدير الامر الشرع فيه التبرك بسبب الحمد والتسمية وانما قدر العامل موخرا مع ان حقه التقديم
فادة للحصر ورد اعلى المشركين حيث كانوا يقولون باسم اللات والعزى نفعل كذا فيوخرون اقدامهم من ذكر الهتهم وجوز التقديم استنا
التقديم يجب على الموحد ان يعتقد ذلك في اسم الله تعالى فانه الحقيق بذلك واشعارا بان اسم الله اهم الاشياء عنده المؤمن ونصب عينه
يعارض باقرا باسم ربك اجاب الزمخشري بانها اول سورة نزلت فكان تقديم الامر بالقراءة فيها اهم قال السيد السند قدس سره
ن حواشي المطول يعني من الامر باختصاص القراءة اذ لا يناسب المقام فلا يرد ما يتوهم من كون غير اسم الله اهم منه انتهى وانت خبير
ان المتبادر من الاهمية الاهمية بالقياس الى اسم الله تعالى اذ الكلام فيه لا بالقياس الى ما ذكره على انه لا حاجة الى الذكره قدس سره
ن حواشي شرح المفتاح من ان اسم الله تعالى وان كان اهم عند المؤمن ونصب عينه الا انه اذا وقع في التركيب فرجما وجب تاخيره
ن الكلام لوجود ما يقتضي تقديم غيره وذلك لا ينافي الاهمية الثابتة في نفسه واجاب السكاكي بتقدير ها متعلقة باقرا الثاني وهو خير
بعض البصريين بانه يلزم الفصل بين المؤكد وتاكيده بمعمول المؤكد بانه اسمه من اذ لا تاكيد هنا بل امرا ولا بايجاد القراءة وثانيا بقراءة
قيدة وتظيره قوله تعالى الذي خلق خلق الانسان من علق وتمثل بهذا البيت لا حد توكيد ثم بهذا الاشكال لازم على قوله ان الباء
تعلقة باقرا الاول لان تقييد الثاني اذا لم يمنع من كونه توكيدا فكذا تقييد الاول ولو سلم فالفصل الموصوف عن صفته بمعمول
صفته جائز باتفاق كمرت برجل عمرو ضارب فكذا في التوكيد وقد جاز الفصل بين المؤكد والمؤكد في قوله تعالى ولا يحزنك قولهم
ما آتيتمن كلمن مع انهما ضرفان واجعل اجل للفصل والتقاء الفتين الاسم والمسمى فكما ان ذاته تعالى مقدمة على الموجودات
ينبغي ان يكون اسمه مقدما في الذكر على الافعال المشروحة فيها متلبسة به فالمعنى جملة البسملة ان قدر ابتدائي باسم الله فاسمية
هو قول البصريين او ابتدائي باسم الله فعليته وهو قول الكوفيين وهو المشهور في التفاسير وكتب الاعاريب ولم يذكر الزمخشري غيره
الاسم عند البصريين من الاسماء التي حذف اعجازها لكثرة استعمالها وبنيت اوائلها على السكون وادخل عليها بتدئيا بها همزة الوصل
يشهد له تصغيره على اسيماء وسمي حيث يدلان على ان اصله سمو كما قال البصريون ولو كان من السمة كما قال الكوفيون لكان جمعه
وسماة وتصغيره وسيما ولبس كذلك فاصله عند البصريين سمو بحركات السين حذف آخره كما في يد ودم فبقي حرفان اولهما
متحرك والثاني ساكن فلما حرك الساكن اسكن المتحرك للاعتدال واتي بهمزة الوصل وقيل للابداء والتخفيف لكثرة الاستعمال
ذ فوا آخره ولم يجوزوا ان يخذف اوله لقاء ياعن الاعجاف فحذف حركته واجتلبت همزة الوصل وقيل اصله اسم من سما يسمو ومن
مى يسمي مثل ادع وارم فحذفوا لامه الصنعة اسماء واخلوا اصليه وجوه الاعراب واخرجوها عن حد الافعال ومن الستة عند الكوفيين صلة
م حذفت الواو وعوضت عنها همزة الوصل ورد بان الغرض لم تقصد اضافة على ما حذف صدره في كلامهم وقيل لما حذف ولا تعويض وانما
بت الواو وهمزة كما في اشاح وايا عنهم نكتة الاستعمال جوملت. عاملة همزة الوصل وفائدة الخلاف تظهر في من قال باشتقاقه من السمو
ول انه تعالى لم يزل موصوفا قبل وجود الخلق وبعدهم وعند فنائهم لتاثيرهم في اسمائه وصفاته وهو قول اهل السنة القائلين
ن الواضع هو الله تعالى ومن قال باشتقاقه من الوسم بمعنى العلامة يقول كان الله في الازل بلا اسم وصفة فلما خلق الخلق جعل له
سماء وصفات وهو قول المعتزلة وانما قيل بسم الله ولم يقل بالله لان التبرك والاستعانة باذكر اسمه اولا والفرق بين اليمين واليمين اولان

اسماء الله تعالى كثيرة فلو قال بادىء لتوهم ان الاستعانة والشكر بهذا الاسم فقط ولم يكتب الالف على ما هو وضع الخط لكثرة الاستعمال بخلاف
اقرأ باسم ربك فطولت الباء عوضا عنها والله علم للذات واجب الوجود والمستحق لجميع المحامد الموصوف بصفات الكمال المنزه عن النقصان
والزوال الخالق للبريات المكون للكائنات وقيل اسم المفهوم واجب الوجود والمستحق للعبودية فيكون كليا انحصاريا في فرد وفيه نظر لانه
لو كان كذلك لما كان قولنا لا اله الا الله مفيدا للتوحيد لان الكل من حيث هو كلي يحتمل الكثرة واللازم باطل فالملزوم مثله وايضا فانا نراد
بالا في هذه الكلمة اما المعبود بالحق فيلزم الاستثناء الشيء من نفسه او مطلق المعبود وفيلزم الكذب لكثرة المعبودات الباطلة قيل والاظهر
وصف في اصله لكنه لما غلب حتى بحيث لا يستعمل غيره وصار كالعلم مثل الرباعي والصعق اجري مجراه في اجراء الوصف عليه وامتناع الوصف
به وعدم تطرق احتمال الشركة اليه لان ذاته من حيث هو بلا امتبار امر آخر حقيقي او غيره وغير معقول لبشر فلا يمكن ان يدل عليه
بلفظ ولانه لو دل على مجرد ذاته لما افاد قوله تعالى وهو الصمد في السموات معنى صحيحا انتهى وفيه بحث لان الواضع هو الله
تعالى صلى ما نرى به اليه كثير من المحققين من ان الله تعالى وضع الالفاظ ووقف عباده عليها تعليما بالوحي او بخلق الاصوات
والحروف في جسم واسماع ذلك الجسم واحدا او جماعة من الناس او بخلق علم ضروري في واحد او جماعة ولو سلم فعدم كون ذلك
معقولا للبشر بلا اعتبار امر آخر لا يستلزم استحالة وضع لفظ لمجرد ذاته وايضا قوله تعالى وهو الصمد في السموات ليفيد معنى صحيحا على القول
باشتقاقه لهي الاصل وقيل اصله الاله حذفت الهمزة وعوض عنها حرف التعريف وادغم اللام في اللام ثم الهمزة ان خفف بنقل الحركة الى
ما قبلها على ما هو قياس تخفيف الهمزة يكون التزام الادغام على خلاف القياس لان الادغام فيما تحرك المشددان من كلمتين جائز لا واجب
وان حذف مع الحركة يكون تخفيف الهمزة على خلاف القياس ووجوب الادغام على القياس فهذا الاسم لا يخلو من خلاف القياس
كما ان سماء خارج عن دائرة القياس وطرق العقل قيل لما جعلوا اللام عوضا عن الهمزة وصارت بنشرتها صارا جتماع المتجانسين
في كلمة واحدة فوجوب الادغام قياسا او فليكن ووجوب الادغام بعد العلمية لان الاجتماع حاصل في كلمة واحدة قال القهستاني
في شرح الكيدانى واصل الجلالة الاله وكلاهما علم مخصوص به تعالى الا ان الاول اكد اختصاصا بحذف الهمزة كما في كشف البيان وغيره
الرحمن المفيض للجود والكمال الصوري على الكل بحسب قابليات الاعيان كما هو مقتضى حكمته الباهرة وقدرته القاهرة والرحيم المفيض
للكمال المعنوي المخصوص وهو ما وعد الله المتقين والتائبين من عباده وكلاهما اخذا من الرحمة التي هي رقة القلب والعطف
ليقتضوا التفضل والاحسان باعتبار الغايات التي هي افعال دون المبادي التي هي الانفعالات والرحمن ابلغ من الرحيم لان زيادة
البناء تدل على زيادة المعنى كقطع وقطع وذلك تارة يكون باعتبار الكمية واخرى باعتبار الكيفية فعلى الاول قيل يا رحمن الدنيا لانه
يعم المؤمن والكافر ورحيم الآخرة لانه يخص المؤمن وعلى الثاني قيل يا رحمن الدنيا والآخرة ورحيم الدنيا لان النعم الاخروية كلها
جسام واما النعم الدنيوية فجليلة وحقيرة وانما قدم والقياس يقتضي الترقي من الادنى الى الاعلى لتقدم رحمة الدنيا ولانها كالعلم
من حيث انها لا يوصف بها غيره وانما خص التسمية بهذه الاسماء ليعلم الشارع ان المستحق لان يستعان به في مجامع الامور هو المعبود
الحقيقي الذي هو مولى النعم كلها جليلها وحقيرها جليلها وحقيرها قوله الحمد لله اللام فيه للجنس اذ لا يحتاج فيه الى الاستعانة بالقرائن
مع انه يفيد ما يستفاد من الاستغراق من اختصاص جميع الافراد به تعالى اذ اختصاص الجنس يستلزم اختصاص جميع الافراد
اذ لو ثبت على ذلك التقدير فرد لغيره تعالى لكان الجنس ايضا ثابتا له في ضمنه فلم يكن الجنس مختصا به تعالى والمقدر خلافه

او الاستغراق بقرينة المقام فيكون جميع المحامد راجعة اليه تعالى مختصة به اما عند المعتزلة فلان متعلق الحمد الصفة له تعالى ذاتية كانت او فعلية او مخلوق له تعالى كالافعال الاختيارية للعباد التي تتعلق بها الحمد واما عند المعتزلة فلانهم وان قالوا بكون العباد خالقين لافعالهم الاختيارية الا انهم قالوا بكون الكونين والاقدار على ذلك من الله تعالى فيمكن لهم القول برجوع الحمد المتعلق بالافعال الاختيارية اليه تعالى فان قلت كيف القول باختصاص الحمد المذكور بالله سبحانه تعالى مع رجوعه الى العبد كسبا على الاول وخلقا على الثاني قلت لعدم الاعتداد بوجود العبد وجوده كالعدم اما على الاول فلانه لا اعتبار بالمكسب بالقياس الى الخلق واما على الثاني فلان خلق العبد لما لم يصدر بدون التمكين الذي هو سبب جعلي كالعدم وقدم الحمد لكون المقام مقام الحمد يقتضي اهتماما مبنيا مع ان وظيفة تقديم المخصص يحصل من تقديم الحمد لان المبتدأ المعرف باللام يكون مقصورا فالجزء الحمد لغة هو الوصف بالجميل على جهة التعظيم والتبجيل تعلق بالمحمود بكونه متناولا للاختياري وغيره يصدق التعريف على المدح مع انه يقال مدحت اللؤلؤ على صفائها ولا يقال حمدتها وان خص بالاختياري وحده لزم ان لا يكون وصف تعالى بالصفات الذاتية حمدا لانها ليست باختيارية لاستلزام الاختياري للحدوث وهي قديمة اجيب بان الجميل عام لكونه محمودا به والمحمود عليه هو الجميل الاختياري المراد في التعريف والبعض منع صحة التلاح على ما ليس اختياريا وجعل مثل اللؤلؤ مصنوعا لا عبرة به واما الوصف بصباحة الخد ورشاقة القد فتعليل هو خطأ ان المجموع وتعليل باول يدل على الافعال الجميلة بذاتها حتى وان سلمنا ان لا يكون الوصف على الصفات القديمة محمودا له تعالى مع انها هي الكمالات الحقيقية الجزئي ان يحمد عليها ذاتها يحوم حول الحدوث والعدم ليس بكمال حقيقي على ما صوري الا ان يمنع استلزام الاختياري على الاطلاق للحدوث والحق ان الحمد عام متناول للمحمود عليه الاختياري وغيره كيف ومعناه اللغوي الذي فصله العلماء هو ستون وهو عام وعرفا فعل يشعر بتعظيم المنعم بسبب كونه منعما وذلك الفعل اما فعل القلب او فعل اللسان او فعل الجوارح والشكر لغة فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب العاده سواء كان باللسان او بالجنان او بالاركان وعرفا صرف العبد جميع ما انعم الله عليه من السمع والبصر وغيرهما الى ما خلق له واعطاه لاجله كصرف النظر الى مطالعة مصنوعاته والسمع الى تلقي ما يبقي من مرضاته والاجتناب من منهياته بالنسبة بين الشكر والحمد عموم وخصوص من وجه بين الشكر من عموم مطلقا وكذا بين الشكر العرفي والحمد اللغوي وبين الحمد العرفي والشكر اللغوي ايضا اذ اجيبت النسبة في اللغوي بوصولها الى الشاكر وان لم يقيد كما ستتبين قال السيد سند حمد الله ولا يخفى ان النسبة الثانية تنبئ هذه الاشياء بحسب الوجود تامل انتهى والنسبة الثالثة هي النسبة بين الشكر العرفي والحمد اللغوي وكون الحمد اللغوي اعم مطلقا من الشكر العرفي تاما يجب الوجود وان الحمد اللغوي يوجد فيما يوجد فيه الشكر العرفي لا بحسب الحال اذ لا يحمل على صرف الجميع انصرف اللسان فقط ولا يخفى ان النسبة الثانية ايضا بحسب الوجود لا الحال اذ لا يحمل على صرف الجميع انصرف واحد من الثلاثة وذلك لان الفعل المذكور في التعريف اللغوي يقيد بكونه فعلا واحدا من الثلاثة فمفهوم التعريف هو الفعل الواحد من الثلاثة الناشئ عن التعظيم بسبب انعام موجد المفهوم لا يصدق على صرف الجميع كما لا يصدق مفهوم صرف اللسان علة نعم امكان مفهوم الشكر هو الفعل الذي من غير تقييد بكونه واحدا من الثلاثة وامكان في نفس الامر كذلك يكون محمولا على صرف الجميع لكن تشكل الحمد اللغوي وهو الوصف بالجميل على جهة التعظيم فانه ايضا غير مقيد باللسان وامكان في نفس الامر كذلك فينبغي ان يكون النسبة بينه وبين الشكر العرفي ايضا بحسب الجميل لا بحسب الوجود الا ان يقال المتبادر من الوصف هو الوصف باللسان فحمل بحسب التبادر على اخص فاخص في وضعه بخلاف الفعل في الشكر اللغوي فانه ليس بمتبادر فيما ذكر فتنبه

ان التبادر من النقل الفعلي هو فعل الجوارح فينبغي ايضا ان يجعل و اخلافي وضعه ليكون المحمول المذكور ما يشمله و فعل القلب والنسبة بين المحمد العرفي والشكر العرفي عموم مطلق لعمومه النعوالواصلة الى الحامد وغيره و اختصاص الشكر بالواصل الى الشاكر و لان فعل اللسان او القلب وحده قد يكون حمدا وليس بشكر اذ قد اعتبر فيه شمول الآلات و لان الشكر بهذا المعنى لا يتعلق لذيه تعالى بخلاف الحمد واللسبة بين الحمد اللغوي والشكر اللغوي عموم وخصوص من وجه هذا قال السيد السند قدس سره في حواشي شرح المطالع واعلم ان القول المخصوص ليس حمدا بخصوصه بل لانه دال على صفة الكمال ومظهر لها ومن ثم قال بعض المحققين من الصوفية حقيقة الحمد اظهار الصفات الكمالية ومعنى حقيقة الحمد ماهيته مايدل على صفة الكمال لا قول القائل الحمد لله كما يسبق الى الاوهام العامية ان الحمد ما يشتمل على لفظة الحمد و ما يشتق منها ثم احمد يحتمل ان يكون مصدرا سلعوا والمعنى ان الحامدية متحققة به تعالى ابدا بان الخلق جميعا من انشائه يليق به كما قال صلعم لا احصي ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك و هو الكل الحمد وان يكون محمودا و المعنى ان المحمودية متحققة به تعالى استمرارا بان لا يحمد جليه الا ذاته باعتبار صفته او فعله اذ ليس في العالم الا صفته او فعله و هو ايضا اكمل فرد للحمد مغاير للاول فليس المقصود من اختيار احدهما او اختيار طريق يشملهما الا انتخاب الاكمل طريق الحمد فاقول كون الحمد مصدرا مجهولا لا يكون معنى مغايرا للمصدر المعروف اذ لا فرق بين ان يقال حمدت زيدا و حمد زيد فلا يلائم ابتداء وجه آخر لا يقال المراد يكون المصدر مجهولا كونه محمودا لانا نقول يأباه لفظ الحديث لانه لا يلائم الا بتداء به ليس على ما يمنعني قائل ثم الحمد اصله النصب عدل الى الرفع للدلالة على الدوام والاستمرار والمبتدا الذي خبره ظرف يحتمل الثبوت والتجدد بحسب تقدير حاصل او حصل صرح به العلامة التفتازاني في المطول لكن العدول ههنا قرينة على تقدير حاصل فيفيد الثبوت فاندفع قول الاسمية التي خبرها ظرف قد يفيد التجدد كالفعلية فكيف يكون الجملة الاسمية ههنا مفيد للثبوت مع ان الخبر ظرف والجملة اما خبر او انشاء، وعلى التقديرين يكون حمدا قوله لو ليه لم يقل لسد اختيار الاسلوب غريب ليفيد النشاط والانبساط مع ما فيه من الاشارة الى ان الحمد على الذات لا يكون بدون ملاحظة صفة من الصفات فالاستحقاق الذاتي للحمد في حق الله تعالى عبارة عن استحقاق الذات لحمد باعتبار الصفات الذاتية القديمة غير المنفكة عنه تعالى لا الذات البحت والاستحقاق الوصفي عبارة عن استحقاق ذاته تعالى باعتبار الصفات الفعلية وليس فيه اختصاص استحقاق الحمد بوصف دون وصف اذ المقصود ان علة الحمد ملاحظة الصفة مع الذات اي صفة كانت لا الذات البحت لان علته ليست الا بذه الصفة ثم لا كان ذكر الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم ربما فاته ذكره تعالى كما يشهد به الكلم الطيب الشهادة والصلوة مع ما ورد في الحديث برواية ابي موسى المدني انه قال صلعم كل كلام لا يبدأ فيه بالصلوة على فهو مقطوع ممحوق من كل بركة هكذا ذكره القستاني رح في شرح الخلاصة و شرح مختصر الوقاية قال والصلوة على نبيه عاطفا بالواو اشارة الى جمعهما بينما بلا تراخ وصلته وهذه الجملة كالاولى خبرا و انشاء و افادة للثبوت ولم يقل على رسوله اقتداء بالكتاب العزيز و رعاية للسجع فان تحقيق السجع مذموم منهي عنه فكيف يراعى قلت المذموم والمنهي عنه التكلف فيه والاعتقاد جليه لا مطلقا كما ورد ايالك والتكلف في السجع يدل على ذلك وجود الفواصل في القرآن والنبي فعيل بمعنى فاعل بدليل مجئ جمعه جمع السلامة ومجئ تكسيره على افعلة كالاسنى المفعول كما قيل الاصيل بمعنى المفعول لا يجمع جمع السلامة لا يجئ تكسيره الا على فعلى في الشائع وفعيل بمعنى مفعول يأبه فعلى نحو جرحى واسرى وقتلى وجاء اساري وشذ قتلا و اسرا و لا يجمع جمعه الصحيح فلا يقال جريحون ولا جريحات ليتميز عن فعيل الاصل ثم الفعيل جمعه اللام جامعه على فعلة و افعلة كظفر واصله ظافا قيل هو من الهمز لان النباوة اي الرفعة كما قيل و انما جمع على انبياء لمكان صحيح اللام جمع على فعلة كظفر فالانباء لزوم التضعيف

صار مثل مقل الام كما صرح به فليس على طريقتي قسما من النبوة بمعنى الرفعة او من النبا بمعنى الخبر لانسان بعثه الله تعالى الى الخلق لتبليغ الاحكام
وبينه وبين الرسول مساواة عند بعض لكن يخالف ما روى عنه صلوات الله عليه سئل عن الانبياء فقال مائة الف واربعة وعشرون الفا فقيل
فكم الرسل منهم فقال ثلثمائة وثلثة عشر وقيل الرسول انسان بعثه الله تعالى لتبليغ ما اوحى اليه فاكثر اصحاب كتاب او ناسخ شريعة
سابقة فهو نبي وعلى هذا يكون النبي اخص وبهذا ايضا يخالف ما روى ونظايره قوله تعالى وما ارسلنا من قبلك من رسول ولا نبي وقيل
الرسول من كان صاحب شريعة جديدة والنبي اعم وفيه ما ذكره القاضي في تفسير قوله تعالى في حق اسمعيل على نبينا وعليه الصلاة
والسلام وكان رسولا نبيا من انه يدل على ان الرسول لا يلزم ان يكون صاحب شريعة تجديدة فان ابراهيم عليه الصلاة والسلام كان رسولا
وما كان على شريعة نوح وفيه ايضا ما ذكر في شرح الصحائف ان داود على نبينا وعليه الصلاة والسلام ليس لشريعة تجديدة كما ان
عيسى على نبينا وعليه الصلاة والسلام ليس صاحب شريعة مستقلة بل امر بمتابعة موسى على نبينا وعليه الصلاة والسلام مع انهما عدا
من الرسل انتهى وفيه بحث لان ظاهر قوله وآتينا داود زبورا يدل على ان داود عليه الصلاة والسلام صاحب شريعة تجديدة اذ
انظاهر من الايتاء ابتداء لا ان امر متابعة شخص آخر وكذا ظاهر قوله تعالى وآتيناه الانجيل فيه هدى ونور ومصدقا لما بين يديه
من التورية وهدى وموعظة للمتقين وليحكم اهل الانجيل بما انزل الله فيه ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الفاسقون لا ذكر انا
وقال القاضي والآية تدل على ان الانجيل مشتمل على الاحكام وان اليهودية منسوخة بشريعة عيسى عليه السلام وانه كان مستقلا
بالشرع وايضا قال القاضي في قوله تعالى حكاية عن عيسى على نبينا وعليه الصلوة والسلام ولاحل لكم بعض الذي حرم عليكم
اي في شريعة موسى كالشحوم والشروب والسمك ولحوم الابل والعمل في السبت وهو يدل على ان شرعه كان ناسخا لشرع
موسى عليه السلام وايضا قوله تعالى وقالت اليهود ليست النصارى على شيء وقالت النصارى ليست اليهود على شيء يدل على
ان لكل فريق دينا مخصوصة في الكشاف حتى ارتفعت اصواتهم فقالت اليهود ما انتم على شيء من الدين وكفروا بعيسى والانجيل
وقالت النصارى لهم نحو ذلك وكفروا بموسى والتوراة وقيل الرسول من بعث لتبليغ الاحكام ملكا كان او انسانا بخلاف النبي
فانه مختص بالانس وقيل بينهما تباين فالرسول من معه كتاب والنبي من لا كتاب معه وقال القستاني في شرح المختصر الرسول
من ارسل عليه كتاب بخلاف النبي فانه اعم وفيه ان كثيرا من المرسلين كلوط واسمعيل ويونس وغيرهم فالاولى ان
يقال ان النبي اخص فانه مامور بالابلاغ بلا انزال كتاب هذا كلامه وقال ايضا وقيل بتباينان فالرسول من جاء بشرع مبتدأ
والنبي من لم يأت به وان امر بالابلاغ كما في شرح التأويلات وهو الظاهر من قوله تعالى وما ارسلنا من قبلك من رسول ولا
نبي اذ هو اقوى القولين بالتباين بردة قوله تعالى وكان رسولا نبيا وبه تخصيص الرسول بمن انزل عليه كتاب ان عدد الرسل
ازيد من عدد الكتب اذ روى ان الرسول ثلثمائة وثلثة عشر والكتب مائة واربعة روى انه عليه الصلوة والسلام سئل كم انزل الله
تعالى من كتاب فقال مائة واربعة كتب واحتمال تكرر نزول الكتب حقق لا عبرة له في مقابلة الرواية وما قيل كيف يمكن ان
ولا يشترط النزول عليه لا تمشي فيه وانما تمشى فيما قيل الرسول من معه كتاب والنبي اعم قيل ويؤيده قوله تعالى وما ارسلنا من
قبلك من رسول ولا نبي قيل ووجه التأييد امران احدهما ان العطف يدل على المغايرة ولا قائل بالمغايرة ظاهرا ان يكون الرسول
اعم من النبي او بالعكس فالاول منتف والاول يجيء الى ذكر النبي لان نفي العام يستلزم نفي الخاص فثبت العكس وهو المطلوب

وثانيا ان الحديث تدل على ان عدد الانبياء اكثر من عدد الرسل انتهى اقول لا يبعد في العطف من المغايرة ولو بالاعتبار فلا يدفع المساواة بوجه ثم على تقدير المغايرة فالاولى في الجواب ما ذكره بعض المحققين من ان المراد بالرسل من كان مأمورا بالتبليغ وبالانبياء من لم يكن مأمورا به فلا يرد ان كل رسول نبي ولا عكس فلا مساواة ولا مغايرة وعموم الرسل للمباينة والعموم من وجه بعيد قوله تعالى خطابا للنبينا صلعم يا ايها النبي قوله تعالى وما ارسلنا من قبلك من رسول ولا نبي فلو كان كذلك لم يصح النفي كما ورد لحاجة الى ذكر الخاص بعد نفي العام وقوله وهو انظر من قوله تعالى ثم وقال السيد السند قدس سره في شرح المواقف والرسول نبي معه كتاب وشرع والنبي غير الرسول من لا كتاب معه بل امر متابعة شرع من قبله هذا كلامه اقول ظاهر كلامه المشير الى ان بين الرسول والنبي تباينا وان الرسول من انزل عليه كتاب والنبي من لم ينزل عليه كتاب سواء وجد معه كتاب امر متابعة او لم يوجد بشيء اليه قوله امر متابعة شرع من قبله ولو لم يكن هذا القول لكان المباينة على ما سبق الرسول من معه كتاب والنبي من ليس معه كتاب وقد عرفت ما فيه مع ان في قوله والوسول نبي حمل احد المتباينين على الآخر ويكن حمله على عموم الرسول وانه من معه كتاب سواء انزل عليه او لم ينزل عليه بل امر متابعة والنبي من معه كتاب لم ينزل عليه بل امر متابعته وقد عرفت ما فيه ايضا مع ان في جعل الاخص على الاعم والصلوة اسم من التصلية بالف مبدلة من الواو لفظا وبالواو كتابة معناه لغة الدعاء ونقل الى الاركان المخصوصة شرعا وعرفا يراد به الرحمة لعلاقة السببية والمسببية وقيل تحريك الصلوين سمي الاركان بها لان المصلي يحرك الصلوين في ركوعه وسجوده وسمي الداعي مصليا تشبيها في تخشعه بالراكع والساجد فيكون الصلوة في الدعاء استعارة وفي الاركان حقيقة او مجازا مرسلا وقيل تقويم العود بالصلوة ومنه قيل لمن اقام صلوة لاشتمالها على تقويم العمل ثم نقلت الى الدعاء الذي هو سببها تجوزا وقيل معناه الثناء الكامل الا ان ذلك ليس في وضعها فافهم ان كل ذلك اليه تعالى وقيل التعظيم فمعنى قولنا صل عظمه في الدنيا باعلاء ذكره وباعتبار شريعته في الآخرة بتشفيعه وتضعيف اجره هذا وقد قالوا الصلوة من الله رحمة ومن الملائكة استغفار ومن الناس دعا فقال البعض مشترك لفظي بين الثلثة وقال البعض مشترك معنوي لان ذكر اختلاف السند اليه عند بيان اختلاف المعنى شعر بان معنى الصلوة في نفسه واحد مختلف باختلاف الموصوف ولا يدل على هذا موضوعة لمعان مختلفة بل وضع متعددة لتعدد ما الاشتراك واليه ذهب ابن هشام في المغني حيث قال الصلوة لغة بمعنى واحد وهو العطف غير ان العطف بالنسبة الى الله سبحانه وتعالى الرحمة والى الملائكة الاستغفار والى الآدميين دعا بعضهم لبعض ثم الصلوة في العرف صارت شعارا لذكر الرسل فكره على غيرهم استقلالا ويجوز تبعا له بعلى تضمين معنى النزول اي الرحمة الكاملة نازلة من علو بجناب الحق على نبيه فيكون خبرا من نزول الرحمة الكاملة من الله تعالى عليه صلعم دائما كما ان جملة الحمد اخبار عن رجوع جميع المحامد اليه تعالى والله صل على محمد وعلى آل محمد فيكون انشائية وعلى الاول قدس سره له صلى الله تعالى عليه وسلم كما قال تعالى صلوا عليه اي قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد فيكون معطوفة على جملة الحمد اذا كانت انشائية انشأ محمده ثم وعلى تقدير كونها جملة الحمد خبرية يقدر في المعطوف تقول وعلى هذا فاضافة الصلوة الى الله تعالى ظاهرة اذ لا بد في الدعاء من اضافة الفعل الذي يراد للمدعو له الى الله تعالى ثم لما كانت الصلوة على الآل رديفا لصلوة صلعم كما يدل عليه الصلوات المروية عنه صلعم فصار الصلوة عليه صلعم بدون الصلوة على الآل كانه لم يكن قال وعلى آله فاصلا بجملة على رد اهل الشيعة المقترة عليه صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال من فصل بيني وبين آلي بجملة فعليه مني والف بدل من الهمزة المبدلة من الهاء بدليل ايل لانه خص فيمن له شرف وخطر دنيوي او ديني كما قال تعم فالتقطه آل فرعون بخلاف الابل وهذا عند البصريين وعند الكوفيين بدل من الواو وقال الكسائي وهو يئيس الكونة سمعت اعرابيا فصيحا يقول آل واول

وابل وسيل ومرسم جمع الذي هو القرن هذه والمراد منه ما عاما منون من هذه الامة **قوله** واصحابه عطف الخاص على العام تنبيها على شرف الصحبة
وفضلها بواسطة الصحبة وجمع صاحب قال العلامة التفتازاني في المطول الاظهر جمع ظاهر كصاحب واصحاب والفاعل يجمع على افعال
كما صرح به سيبويه ومثل بصاحب واصحاب وارتضاه الزمخشري والرضي فالقول انه جمع صحب بالسكون او اسم جمع او بالكسر مخفف
صاحب اغفال من عدم التصفح كما ذكره القستاني في شرح المختصر والصحابي من لقي النبي صلى الله عليه وسلم من المكلفين ومات على الاسلام
قوله المتأدبين بآداب اي الذين حصل ضمير الرب بآدابه وتأديبه اياهم صلوة وتحية لسانهم تيهت تأديبا وتأديبه كما قال صلوة ربي فاحسن تأديبي **قوله** وبعد من الظروف الزمانية المقطوعة عن الاضافة لفظا النية على الضم واذا حذف المضاف اليه لفظا او
معنى يكون معربا واذا كان مبنيا مذكورا كما يكون مقصودا على الظرفية اي وشرع بعد الحمد والصلوة فيما يتعلق بالتاليف فنقول هذه والفاء
زائدة للتفسير لا للجزاء لما على توهم اما وتقديرها في نظم الكلام كما قيل لان توهم اما لم يتبعه احد من النحويين وتقديرها مشروط بكون المعطوف
امرا او نهيا ناصبا لما قبلها او مضارعا مصدرا له صرح به الرضي كذا ذكر القستاني في شرح المختصر قال الرضي وقد يحذف اما كثيرا في الاستعمال نحو
وبك بكبر وثنيك فطر والحر فاجهد وانما يطرد ذلك اذا كان ما بعد الفاء امرا او نهيا وما قبلها منصوبا به او المفسر له فلا يقال زيدا فضربت
ولا زيدا فضربته تقديرا ما واما قولك زيد فوجه فالفائية زائدة وقوله قائما فوجه فالحال فاسخ على كلا مين عند سيبويه وعلى زيادة الفاء عند
الاخفش هذا كلامه ثم المشار اليه بهذه اما مابين الدفتين او النقوش الدالة على المعاني بتوسط العبارات وكلاهما سبب فيكون هذه على
احتمال كون المشار اليه قريبا بصيرا وكون النقوش فوائد باعتبار الدلالة على المعاني ذات المعاني المخصوصة او الالفاظ الدالة عليها
او الالفاظ مع المعاني وايا ما كان النقوش مع المعاني والمركب من الثلثة على هذا يكون مجازا تشبيها بمنزلة المحسوسات **قوله**
فوائد جمع فائدة وهي ما استفيد من الغير وما ذكره الشارح قدس سره يحتمل ان يكون البعض منه فوائد والبعض من فوائد الانسان نحو
فوائد بالنسبة الى المستفيدين لان كلا منها بالنسبة اليه **قوله** وافية اي كافية **قوله** كل مشكلات الكافية اي كل ما يشكل منها
في نظره قدس سره **قوله** للعلامة صفة للكافية تنبيها على ان الكافية للعلامة رعاية لازالة المعنى والا فالعلامة للكافية حتى
يكون الظاهر في المشتهر الثاني **قوله** في المشارق والمغارب اي في البلاد المشرقية والمغربية **قوله** الشيخ لقب له **قوله** رضي
كنيته **قوله** نجده الدين اي ستر الدين لقبه الولد **قوله** ونور مقارنا بالخفوان والغفران آمرا بدين **قوله** واسكنه بحبوحة جنانه اي جعل الله
جنانه مسكنا له والجنان بكسر الجيم جمع الجنة **قوله** نظمتها اي جمعتها شبه جمع الفوائد بنظم اللولو فاشتق منه صيغة الفعل
قوله في سلك التقرير من باب عين الاولو المسلك الخيط وكذا السمط **قوله** للولد متعلق بنبلت اي نظمتها لاجل نفع الولد و
قرائنه **قوله** ضياء الدين لقب الولد **قوله** يوسف علم له **قوله** حفظ الله دعا للولد بجانه مصدر حذف فعله قال الرضي يجب
حذف الفعل قليلا فيما اذا ذكر الفاعل او المفعول لعدم المصدر مضافا اليه او بحرف الجر للبيان النوع بخلاف بكر وامكر بهم
وسعى لما سيعما **قوله** بالفوائد الضيائية نسبة الى ضياء الدين في الفصل المضاف على ضربين مضاف الى اسم معروف فتيا وان
سمي على حياله كابن الزبير وابن كراع وسمة الكنى كابي مسلم وابي بكر ومضاف الى ما لا يتفصل في المعنى عن الاول كامرئ القيس
وعبد القيس فالنسب الى الاول زبيري وكراعي وسلمي والى الثاني عبدي وامرئي بذا كلامه وانما فصل الكنى فقال وسمة الكنى
استحبابا ان الثاني فيها غير مقصود بسمي على حياله وانما نسب الى الثاني اجراء لما جرى الاصل **قوله** لانه لهذا الجمع والتاليف

قيل الاولى ترك الجمع لانه لا فائدة فيه الا اخراج الفقرتين عن المساواة انتهى وفيه بحث لانه مشعر بحصول المساواة بتركه مع انه ليس كذلك والصواب نسبة الاخراج الى المجموع غير مستقيم بل دائرة بين الجمع والتأليف بل المناسب ان ينسب الى التأليف وما قيل في رده لا يشترط المساواة في الفقرتين ولم يذكروا ولو تيانا ففيه بحث اذ قد قيل احسن السجع ما تساوت قرينتاه وثم ما كانت الثانية اطول من الاولى طولا لا يخرجه عن حد الاعتدال كثيرا والا لكان قبيحا كقوله تعالى اتخذ الرحمن ولدا لقد جئتم شيئا ادا تكاد السماوات يتفطرن منه وتنشق الارض وتخر الجبال هدا فان الاولى ثماني لفظات والثانية تسع **قوله** وسايره المبتدئين اى باقي **قوله** وما توفيقي الا بالله اى وما كوني موفقا صالحا باستقامة شيء من الاشياء الا باستعانة الله تعالى وحسن توفيقه **قوله** وهو حسبي اى يكفيني وكافي و نعم الوكيل قال العلامة التفتازاني في المطول عطف اما على جملة هو حسبي والمخصوص محذوف كما في قوله تعالى نعم العبد فيكون من عطف الجملة الفعلية الانشائية على الاسمية الاخبارية واما على حسبي اى وهو نعم الوكيل وح فالمخصوص هو الضمير المتقدم كما صرح به صاحب المفتاح وغيره في قولنا زيد نعم الرجل ثم عطف الجملة على المفرد وان صح باعتبار تأول المفرد بمعنى الفعل لكنه في الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار هذا كلامه وظاهره انه اعتراض لا تحقيق لما قال كما نقل عنه في الحاشية ولذا قال السيد السند قدس سره استصعب الشارح العلامة هذا العطف والامر هين لانا نختار ولا نسلم انه معطوف على مجموع جملة وهو حسبي لكنا نقدر في المعطوف مبتدأ بقرينة ذكره سابقا اى وهو نعم الوكيل ومفاده على ما هو المشهور وهو معقول في شانه نعم الوكيل فيكون جملة اسمية خبرية متعلق خبرها جملة فعلية انشائية ولا شبهة في صحة عطفها على الجملة الاسمية السابقة ونختار ثانيا انه معطوف على حسبي ولا حاجة الى اعتبار تضمنه معنى يكفي فان الجمل التي لا محل لها من الاعراب واقعة موقع المفردات يجوز عطفها على المفردات وعكسه واما قوله لكنه في الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار فجوابه ان ذلك جائز في الجمل التي لا محل لها من الاعراب نص عليه العلامة في سورة نوح وشله بقولك قال زيد ونودي للصلوة وصل في المسجد وكفاك عمة قاطمة على جوازه قولهم وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل فان هذه الواو من الحكاية لا من المحكي وليس هذا الجواب مختصا بالجملة الحكية لعدد القول اذ لا شك من بسكته في حسن قولك زيد ابو صالح وما افسحته وعمرو ابو فهيل وما اجوده انتهى قال في شرح المفتاح والسر في ذلك ان الجمل التي لا محل لها من الاعراب واقعة موقع المفردات وليس النسب التي بين اجزائها مقصودة بالذات فلا التفات الى اختلاف تلك النسب بالخبرية والطلبية وقال في الحاشية معللا بقوله دون المحكي اذ لا مجال للعطف فيه الا بتاويل بعيد لا يليق اليه وهو ان يقدر وقلنا نعم الوكيل وقدره بعض الافاضل بان هذا انما يتم لو لم يكن في الآية الكريمة خير للمبتدء وليس كذلك اذ قيل ان يكون الواو في الآية من المحكي بتقدير المبتدأ في المعطوف او بعطفه على الخبر المقدم ولا بعد في هذين التاويلين فلا يكون الآية حجة قاطعة على الجواز نعم قيل ان تقدير المبتدأ على الوجه الذي ذكرتم تاويل بعيد اذ المشهور ان يقدر المخصوص بالمدح موخرا كقولنا حسبنا الله ونعم الوكيل الله وكافي قولهم نعم العبد اى نعم العبد ايوب فعلى هذا يكون من قبيل عطف الانشاء على الاخبار واما قوله وهو حسبي وهو نعم الوكيل فليس فيه تاويل بعيد فان تقدير المبتدأ بناء ظاهر قريب بقرينة ذكره اولا في المعطوف عليه حال كونه مبتدأ مستقرا على الخبر بخلاف نحو حسبنا الله اذ لم يذكر فيه اسم الله مبتدأ مقدما اذ المبتدأ هنا هو حسبنا دون اسم الله تم كلامه على ما زعم حيث قال او بعطفه على الخبر المقدم انتهى اقول وفيه بحث لان وجه البعد الخان مخالفة المشهور يلزم ان يكون التاويل في قوله حسبي ونعم الوكيل ايضا بعيدا فلا صحيح قوله لان تقدير المبتدأ قريب والخان عدم ذكر المبتدأ في المعطوف عليه فوجوده في الآية ثم كيف والمبتدأ في الآية اسم الله وحسبنا خبرا لا خبر حسبنا

كما زعم القائل كيف وهو منكرة فكونه للبعض الفصل صرح به الرضي وبالجملة ان محل البعد مخالفة المشهور فكلا التقديرين لبعيد ان وان
حمل البعد وجيدان القرينة على المحذوف فليس شيئ منهما بسيئا ما وهو حسبي ونعم الوكيل فلما اعترف بالمتعرض واما سبنا الله ونعم الوكيل
فلان اسم الله في المعطوف عليه مبتدأ لا جرم كان مع المتعرض كيف وحسبنا نكرة على ما عرفت وكون المبتدأ في الاولى في المعطوف
عليه مقدما على الخبر دون الثاني لا يفاوت به الحال في القرب والبعد كما لا يخفى على ذوي البصيرة وعلى تقدير المخصوص موخرا كما هو المشهور
لا يلزم عطف الانشائي على الاخبار بل على الاطلاق بل ان حمل المخصوص خبر مبتدأ محذوف واما اذا جعل مبتدأ خبره نعم وعلى هذا يكون من
وجزم به الرضي يستدل على عدم جواز كونه خبر مبتدأ محذوف فلا كيف ومعناه وهو مقول في حقه نعم الوكيل فتقول القائل فعلى هذا يكون من
قبيل عطف الانشائي على الاخبار في حيز المنع تم انه قد رد على الشارح بعض الافاضل المذكورين ان المراد بالجملة الاولى انشائية التوكل
لا الاخبار عنه بانه كائن وهو ظاهر وانه يجوز ان يكون عطف القصة على القصة بدون ملاحظة الاخبارية والانشائية انتهى اقول
الاول والثاني انما يتمان لو كان عطف الانشائي على الخبر جائزا باعتبار عطف القصة على القصة واما لو كان عطف القصة
على القصة مشروطا بكون كل من المعطوف والمعطوف عليه جملا مستقلة كما يشير اليه كلام السيد السند قدس سره حيث قال يعني انه
ليس من عطف الجملة على الجملة ليطلب هناك مناسبة مع الاولى بل من عطف جمل متوسطة لغرض فالمقصود
بالعطف الجمع وشرط المناسبة بين مجموع القضيتين وقال صح ان يكون الواو لعطف قصة اي مجموع جمل على قصة اي مجموع
شتى فليس تمام والاول مردود بان الاصل في الجمل الاخبار سيما الاسمية فان نقلها الى الانشائية قليل قوله لم السعد ان
قيل قولنا الحمد لله ونحوه ليس حمدا لكونه مشتملا على لفظ الحمد بل لكونه مبنيا من التعظيم ومظهرا من صفات الكمال فكلا يكون مظهرا تحقق فيه محمد
والله اور والتسمية في اول الكتاب للعمل بالحديث فيتحقق فيه الحمد ايضا قلت المراد التقيد به على وجه الجزئية فلعله لم يكتب التسمية في اوله
اصلا فضلا عن ان يجعله جزءا على تحصيل الذكور والعمل بالسنة يكفيه ان يذكر التسمية باللسان او يحفظ بالبال او يكتب على قصد التبرك
من غير ان يجعله جزءا من الكتاب او تقول مقصوده الاشارة لتحصيل جزء على الاستقلال كما يجعله السلف كذلك بناء على ما يفهم من ظاهر لفظ
الحديث فيتحقق الخبر على ترك كل منهما على حاله شيء بالاستقلال على ان في بعض حواشي شرح العقائد ان التسمية في كتب العلوم ليست
جزءا منها وانما ذكرت في اوائلها للتيمن والتبرك وانما التحميد فقد قيل انه جزء من كل كتاب وقيل ليس بجزء مطلقا اعلم ان القيد قد يكون قيدا
للنفي وح يتوجه النفي الى المقيد فاحفظه وبقي اصل الفصل شيئا حرر به العلامة التفتازاني في المطول وتلاه المحقق الشيخ عبد القاهر حيث قال
ان من محل النفي اذا دخل على كلام فيه تقييد على وجه ما ان يتوجه الى ذلك التقييد وان يقع ذلك التقييد وحده ساكتا اذا قيل لم يأتك القوم
جميعهم كان نفيا للاجتماع وهذا مما لا سبيل للشك فيه انتهى وقد يكون قيدا للنفي فيوجب نفي اصل الفعل الا انه قد يثبت ايجابا
بالآخرة فيحتاج الى بيان انه اعتبر القيد اولا ثم النفي او العكس وقد يكون بحيث لا يصح ان يكون قيد الاثبت اصلا وح لا حاجة
الى البيان كما يتفاهمه فيه والعجب من العلامة انه كيف قال ان تقريبا مقول له لاقتضيه معنى لم يبالغ كانه قال تركت المبالغة
في الاقتضار تقريبا ولو لم يأول الفضل المنفي بالمثبت على ما ذكرنا كان المعنى ان المبالغة في الاقتصار لم يكن للتقريب والاصل
بل للامر آخر مع ان القيد المذكور لا يصلح ان يكون قيدا للنفي حتى يصور توجيه النفي اليه قوله تحصيل ان كتابه اي بالقياعه
في الخيال لانه في الواقع كذلك قوله بجواز اتيانه بالحسن غير ان يجعله جزءا من كتابه ولو في ضمن البسملة اذ هي ليست بجزء من الكتب

هنا فاختلاف الجهة فتدبر واختلفوا فيه على ما صرح به بعض الافاضل فقيل يمكن ان يجاب بوجه آخر وهو انه لم يصدر به هما نفسه تمثيل ان كتابا من حيث انه كتاب ليس كمثل كتب السلف والخلف في نفسه عظيم الشان ذو بال فرعي محتوين غاية ابا بسملة المشتملة على الحمد ولم يبدأ بحمد استقلالا كما بدأ السلف به فضلا بحيث لا شك ان ارادته غير ما ذكره الشارح بحصول العمل بالحديث في هذا الوجه بالحمد المشتمل عليه التسمية فالغرض ممنوعة كيف وقول الشيخ ابو زيا ياتا به بالحمد من غير ان يجعله جزأ من كتابه عام يشمل الحمد المشتمل عليه التسمية بما عرفت وان اراد انه غير محصول متابعة السلف فيه فليس بسديد اذ الكلام ليس في المتابعة مطلقا بل في المتابعة الخاصة وبالجملة فهو ليس لوجه آخر كما زعم بل ليس لوجه والخلف من وجهين ثم قال فان قيل التحميد من العبادات وترك العبادات من شهوات النفس فكيف يتصور بهما ان الله التحميد والخلف عبادة في نفسه لا انه من حيث يتبدأ به او غير ذي بال ليس لعبادة بل ان ابتدائه يتغير له كالصلوة في ارض الغير فانه من حيث انه صلاة عبادة الا من حيث انه غصب انتهى وفيه بحث لانه لا ورود لهذا السؤال على ترك العمل بالحديث على ما ذكره الله قدس سره ولو سلم فالمراد من كون الامر ذا بال في الحديث هو كونه ذا بال في نفس الامر لا من حيث الانتساب ولا شك ان الكتاب ذو بال في نفس الامر كما عرفت به بالطبع ايضا والخلف ليس ذا بال بالتمثيل فكيف لا يكون ابتدائه بحمد ة وكيف يكون تغيرا وهل هذا الا تناقض وان جعل مورد السؤال ترك متابعة السلف اجعل ذكر السؤال والجواب تقريبا والخلف ذكر الفا بالي عنه فالجواب ليس على ما ينبغي لما عرفت والحق ان كونه غير ذي بال على الاول ممكن كيف وكونه ليس كمثل كتب السلف لا يستلزم كونه غير ذي بال كما اعترف به هذا ثم قال الفقير ثم قال وههنا توجيه غريب في غاية الغرابة وهو ان الخطاب في كتابه هذا وان كتب صنعفا فاقتدى باول سورة نزلت وهو اقرأ حيث لم يبدأ بالحمد مطلقا اعلم ان جعله هذا والا لان النبي صلعم قرأ ما نزلت ولم يبدأ بالحمد بسم ولا باسم الله على ما رواه البخاري في صحيحه انتهى وفيه بحث لان قوله ان الظرف رجع ما يغلب عالم فذكر عليه دليل ولو سلم فذلك لا يدفع الاعتراض الوارد على ترك العمل بالحديث لان ذلك كان في بداية النبوة والحديث صدر بعد ذلك ولو سلم فالتسمية انزلت في اول اقرأ وكذا في اول كل سورة تغير برأة اذ لو لم يكن منزلا لما اثبتها السلف كيف وقد بالغوا في تحريم القرآن عما ليس منه حتى لم يكتب آمين في المصاحف المفصل بين السور والتبرك بالابتداء بها عند الحنفية وجزء من كل سورة عند الشافعية فلعل النبي صلعم ابتدأ بها ولو سلم فقد ابتدأ بقوله تعالى باسم ربك الذي خلق خلق الانسان من علق وهل يشتمل الحمد والتسمية اذ الحمد الثناء على الله تعالى بلفظ الحمد لله على كل ما يدل على تعظيم الذات والصفات فموجده والمقصود من التسمية هو الاسم المضاف الى اسم الله وتقديم العامل لا يافيه اذ العامل والمعمول جملة واحدة ولو سلم فالابتداء الواقع في الحديث اعم من ان يكون حقيقيا او اضافيا قوله فتى لم يعرف احد من المعرفة والمعرفة المطلقة لا تحصل الا في ضمن فرد خاص فاختيار احد هما لما انهما محصلان للمقصود لا الخصوص ولا يقدح في ذلك حصول احد من هما في بعض الاوقات دون الاخر ان يختارا ياشائع الاستواء في تحصيل المقصود قوله لكون افراد ما غير كزيد وعمرو مشلا جزاء من جاء زيد وذهب عمرو قوله ومفهوما اي الكلية الجزئية على الاستغراق جزء من مفهوم الكلام الجزئي كزيد مثلا ومفهوم جزء من مفهوم زيد قائم وليس مفهوم الكلية الكلية ولا الجزئية جزء من مفهوم الكلام الكلي قوله مشتقان من الكلم قال الرضي هذا اشتقاق بعيد والشائع اليه الله قدس سره بقوله قيل وذلك لان هذا الاشتقاق لو كان لكان من الاشتقاق الاصغر والمتبر فيه ان يدخل معنى المشتق منه في المشتق وليس معنى الكلم ان يكون اللام داخلا في مفهوم الكلمة والكلام وكون معنى احد اللفظين مناسبا معنى الآخر انما يعتبر في الصغير الا كبر وهو ليس منهما اذ المعتبر في الاصغر موافقة الحروف الاصول مع الترتيب والموافقة في المعنى بان يكون فيه معنى الاصل المعتبر في الصغير

حواشة الحروف بدون الترتيب نحو كنى وناك والمعتبر فى الاكبر المناسبة فى الحروف اما بحسب المخرج نحو القاب والشم خان الباء والميم شفتيان واما بحسب الصفة نحو الراء والميم والقاف من الحروف الشديدة والمعتبر فيها المناسبة بان يكون معنى احد اللفظين مناسب معنى الآخر هكذا ذكر فى شرح الاصول وحاشية الفاضل الاباهرى عليه فان قيل قالوا الاشتقاق مطلقا ولفظا الى آخر ما نقلته فى حدوده الاصول وهنا مناسبة فى المعنى وهذا يشير بان يكون معنى احد اللفظين يناسب معنى الآخر جازما فى الاصغر ايضا فلما الاول المناسبة اعم من الموافقة فالمراد من المناسبة فى المعنى ان يكون معنى احد اللفظين يوجد فى معنى اللفظ الآخر امع زيادة او نقصان كما فى الاشتقاق الاصغر او يكون معنى احد اللفظين يناسب معنى الآخر كما فى الاكبر والصغير ولو سلم فذلك لا يخرجه عن البعد الذى لا يستحسنه قوله لتاثير شيئا ما فيه ان ما هو معنا هما ليس بمؤثر وما هو مؤثر ليس معنا هما بل معنى معنا هما اللهم الا ان يقصر معنا هما كالجرح يعنى ان معنا هما يشبه معنى الكلم وهو الجرح فى التاثير فكان الجرح مؤثرا فى النفس ككلم معنا هما يؤثر فيها تاثيرا تنقبض به او تنبسط فالمشبه به مطلق التاثير بقرينة ان المناسب المعتبر فى الاشتقاق هو التناسب بطلق الحاصل بين اللفظين باى وجه كان الا انه اشار بقوله وقد عبر الى ان بعض المعانى قد يبلغ فى التاثير مبلغا يطلق عليه الجرح بل صار نوعا ابلغ من حيث لا يساعدهم فانه مع قيل ان الكثير مطلق التاثير يكون جاريا فى الالفاظ باعتبار تاثيرا تها الحسنة والسيئة لكن قوله وقد عبر يدل على انه اراد التاثير باحداث الالم وكذا ما قيل فى وجه البعد لان التاثير المناسب لان يشبه بالجرح تاثير يصحبه الالم ولا يخفى ان هذه مناسبة بعيدة من المفهم قوله بدليل قوله تعم وبدليل انه لو كان جمعا لم يجز جمع قلة لان اوزانها مخصوصة وهو ليس منها بل جمع كثرة وجمع الكثرة لا يصغر على لفظه بل يرد الى واحده وهو لا يرد وانما يرد لو كان جمعا لم يجز عوده الى المفرد الواحد اليه وانما يرد لو كان جمعا لم يجز فى النسبة الى الواحد هكذا ذكره الرضى فى مباحث الجمع قوله لم يحيث لا يقع الا على الثلث فمفاده ان اريد عدم الوقوع من حيث اللفظ فهو ممنوع كيف وجاز ان يكون من حيث الاستعمال كما صرح به الرضى فى مباحث الجمع وان اريد من حيث الاستعمال فهو غير مفيد قوله والكلم الطيب يدل بعيد لكن الكلام فى ان يكون مناه ان البعض مقدر فى نظم الآية وان يكون الكلم مدلولا ببعض الكلم وايا ما كان ان كان مفاد المقدمة من دليل فمسلم بديهى بان انظر ما ذكره المفصل وعلى تسليم عدم وجوده عند صحاب والصاحب غير ظاهر وان كان جوابا عما قيل كيف يقول بان جمع مع تذكير الوصف يرد عليه ان ترك الظاهر واجب عقلا فما لا يدل من دليل حتى يتم وما قيل من ان اداء الصاعد الى الحضرة العالية هو المقبول من الكلم الطيب لا جميع الكلم فلا يدل من احتباك حذف المضاف وتقدير البعض هو صفة للمضاف المحذوف ليس بتام لانا ان اردنا ان الصاعد هو الطيب لا جميع الكلم من المثبت والطيب فلا يدل من التقدير فلا الآية الكريمة لا تدل على صعود الجميع حتى يكون ما ذكره دليلا على التقدير كيف والمنصوص عليه بالصعود فيما الكلم الطيب لا مطلق الكلم وان اداء الصاعد هو المقبول من الطيب لا جميع الطيب فالتقدير ضرورى ليفيد صعود البعض الطيب فلا يصلح دليلا لو كانت الآية تدل على صعود بعض الطيب بعد التقدير وليس كذلك اذ الطيب صفة للبعض ولا فرق بين ان يقال يصعد الكلم الطيب او يصعد بعض الكلم الطيب فى ان الاول هو صعود الطيب بتمامه فظهر ان ارتكاب التقدير لا يفيد بالجملة بل تكلف خارج عما هو الحاصل له فضلا عن ان يكون ضروريا متبادرا الدليل هذا واعجب من بعض افاضل الكرامات انه كيف نفى جدية جماهير فى غاية الظهور تمسكا بقلة تعلقه فى عرشيه واما ما قيل فان الصاعد فى محل المرض ليس الا بعض الكلم وهو الطيب لكلمة التوحيد لا الخبيث فجاز ان يعبر عنها ببعض الكلم فتاويله كتاويل الرحمة بالاحسان فى قوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين فان الامر به بيان المناسبة بين المعبر والمعبر به كما هو الملحوظ عليه

اذ حاصل ان الكلم الطيب لما كان بعضا بالنسبة الى مطلق الكلم جاز ان يذكر ويراد بها بعض الكلم الطيب كما ذكر الرحمة ويراد بها الاحسان فلا مناقشة فيه لكن الكلام في بيان التأويل والتشبيه المذكور بما لا حاجة اليه اذ المقصود تيمم بدونه الا ان يقال انه قصد زيادة الايضاح فان قيل لعل مراد كان تذكير الجزئي في تلك الآية صار عن انظار وذلك لان القريب منها بمعنى الفاصل وكل فصيل بمعنى الفاصل لا تستوي المذكر والمؤنث فنقول يذكر ويؤنث وههنا ليس كذلك لاجرم اولى الرحمة بالاحسان كذلك تذكيرا لموصف صار فيه علة لئلا يكون تذكير الوصف كذلك فلا هنا اذا سئل لما استدل بتذكيره على نفي الجبهة او على المجيب خلاف الظاهر واجاب به وح لا يكون التذكير دليلا على لا جله وليل آخر فتدبر وان اراد بيان القرينة على التأويل والموجب لم فليس بتمام كما لا يخفى والتشبيه المذكور ايضا لا يجدي في ذلك نفعا هذا وقيل يمكن ان يقال وشاهد الجنس من غير حاجة الى التأويل بان لفظ قد صرح علماء التفسير والاصول والنحويان لام التعريف يطلق ويراد به الجمع فلا بطل ما ذهب اليه بعض المحققين من ان لفظ الجمعية لم يوضع لغة انتهى اقول وفيه بحث اذ بطلان الجمعية باللام بالكلية مما كيف وقد قال العلامة التفتازاني في المطول فرق بين المفرد واللام المعرف باللام من وجه آخر وهو ان المفرد صالح للاستغراق وان يراد به بعضا الى الواحد والجمع صالح للاستغراق وان يراد به بعضا الى الواحد لا غير وذلك لان الجنس وان كان يتناول الجمعية في الجنس وان المفرد في تناول الجمعية في حمل الجنس لاني وحدانه بعد ما قال فالقول بان اللام يفيد تعلق الحكم بكل واحد من الافراد وتناولها كان او منفيا مما قرره الائمة وشهد به الاستعمال وصرح في بعض الحواشي بان يراد في الثلثة على الصحيح وفي الاثنين عند البعض وعلى التقديرين فالجمعية باقية اما على الاول فظاهر واما على الثاني فلان التشبيه من مراتب الجمع صرح به القاضي في سورة البقرة في قوله تعالى ربنا واجعلنا مسلمين لك ولو سلم ذلك فالملائمة ممنوعة كيف وقد قال الله تعالى وعلم آدم الاسماء كلها والتعليم هم يراعون التشاكل اللفظي حيث قالوا انا ناضع وصف المفرد المحلى باللام المجرد عن معنى الوحدة جمعت الجمع نحو الرجل الطوال لمحافظة على التشاكل اللفظي فلم لا يجوز ان يكون التأنيث لمجرد الصيغة وان فات عن معنى الجمعية بالكلية هذا وقيل هذا التأويل بعيد عن مظان الاستعمال هذا اذ ليس من اداب اللغة ان تقع في مقام ايراد الحكم على الكلم الطيب لبعض الكلم الطيب فيقيد البعض بالطيب ويكون ادخال البعض لان الطيب من الكلم بعض الكلم الذي اراده بانه صحيح في نفسه لكنه ليس من ديدن اللغة فليس على ما ينبغي وان اراد انه ليس بصحيح مع ذلك فيه خلاف وايهم الفيصل والحق في الجواب عن اصل الاستدلال ان تأويل الجمع بالجماعة تأويل غير لازم لجواز ان يأول بالجمع كما صرح به الرضي في مباحث التأنيث قوله ويمكن حملها على العهد الخارجي باراده الكلية المذكورة على انسنة النحاة وفيه ان المعهود الخارجي يكون جهة معينة من مفهوم المعرف باللام وهو الكلية وهو المراد على تقدير كون اللام للجنس فلا يصح الحمل على العهد الخارجي وبه ظهر ان ما قال بعض الافاضل اشار بايراد الامكان الى ضعف اما لو فلان كون اللام الداخل في المعرفات غير للجنس خروج عن جادة التعريف واما ثانيا فلان لام العهد يكون اشارة الى تمام مفهوم مدخولها والكلية الجارية على انسنة النحاة ليس تمام مفهوم الكلية بل بعض مفهومها ليس على ما ينبغي اما الاول فلان الخروج عن جادة التعريف على ذلك التقدير ممنوع وانما يلزم ذلك لو اريد بالعهد الذهني وليس كذلك بل اريد به اما على تقدير كون اللام للجنس واما الثاني فلانه يوجب امتناع الحمل على العهد لان ضعف الحمل الا ان يراد به الاستغراق فتوجيه العهد ان يقال اريد بالكلية المعنى اللغوي وهو الكلم به قليلا كان او كثيرا صحا كان او موضوعا عليه صير الكلمة المذكورة على انسنة النحاة فراد عن هذا المفهوم ويكون الامكان اشارة الى ضعفه لان ارادة المفهوم المذكور من الكلمة بعيد مخالف للاصطلاح قوله ثم نقل في عرف النحاة قال الرضي

اللفظ في الاصل مصدر ثم استعمل بمعنى الملفوظ به وهو المراد هنا انتهى يعني استعمل في اللغة بمعنى الملفوظ وهو المراد في مصطلح النحاة ثم هو في اللغة
امكان اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما ذكر في بعض الحواشي فاذكره اولى مما ذكره الشارح قدس سره والا فاذكره الشارح قدس سره اولى
مما ذكره لانه ان لم يلتزم النقل يلزم خروج المنوي من الكلمة والا يلزم النقل من الخاص الى العام وهو غير متعارف قوله اذ ليس
من مقولة الحرف والصوت اصلا يعني لا يحمل على المنوي الحرف والصوت قطعا فلا يقال انه حرف او صوت كما يقال في التحقيق فلا مدخل
اللفظ بالفعل ولم يوضع للتعبير عنه لفظ اصلا فلا يدخل تحته بالقوة كما في المحذوف فاذا هو امر اعتباري لا وجود له في الخارج بل
في الذهن وما قيل انه لا وجود له في الذهن ايضا فان الوجود الذهني عبارة عن مثال الموجود الخارجي فلا بد له من الوجود الخارجي فضيه
انه منقوض بالكليات المفروضة اذ لا وجود لها في الخارج اصلا مع انا نحكم عليها باحكام موجبة مثل ان بقية الاشياء معدوم وقولنا
اجتماع النقيضين ممتنع ولا بد عند ذلك من حصول صور تها في العقل على ما تقرر من انه لا بد من تصور المحكوم عليه ليحكم عليه بالحكم وهذا هو الوجود
الذهني فقد تخلف الوجود الذهني عن الخارجي وايضا الجزئية كون المفهوم مانعا من الشركة والكلية كونه غير مانع ولا شك ان هذا معنى ان عدميا ان
لا وجود لها في الخارج بل شيء الذهن ثم الوجود الذهني اشبه قوم وفاه آخرون فليس الوجود الذهني مستلزما للوجود الخارجي فلا الالفاظ
كما زعم هذا وبما ذكرنا ظهر ان المنوي ليس كيفية للفظ الذي اعتبر فيه حتى يكون من مقولة الكيف كما قيل والكيف من الموجودات الخارجية
على ما عرفوه بانه عرض لا يتوقف تصوره على تصور غيره ولا يقتضي قسمة والا قسمة في محله قضاء اذ ليس هو امرا اعتباريا لا وجود له في الخارج
اصلا وظهر ايضا ان ما ذكره قدس سره لا ينفي كون مرجع المنوي صوتا او غيره بل كونه صوتا او حرفا قيل انه ان اريد بالصوت ما يكون قارة
يكون ممكنا جسما او عرضا قارة يكون من مقولة الصوت او راجع الضمير الى الصوت فقوله ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا ليس
على ما ينبغي لانه ان اراد ان المنوي لا يكون جسما او عرضا او غيره باعتبار رجوعه اليه كما هو الظاهر من قوله او راجع الضمير الى الصوت فلا كلام
فيه وانما الكلام في انه ليس في نفسه صوتا او حرفا وان اراد انه في نفسه واجب او جسم او عرض فمما ظهر ان يقال ان بقية ما ذكره الشارح قدس سره من نفي ما يحتمل ان يكون المنوي اياه هو نفي كونه موجودا فلا وجه لما قيل لا ادري من اي مقولة هو فقال قوله
باستعارة لفظ المتصل لما لكنه مرفوعا مثل المنوي والدليل عليه ان هو انت منفصل والمنوي متصل فلو كان المنوي هو وانت
لكان منفصلا وانه خلاف الاجماع ولقائل ان يقول جاز ان يكون المنوي هو وانت الا انه ما دام غير ملفوظ متصل واذا صار ملفوظا
صار منفصلا فلا اختلاف بكونه متصلا مرة منفصلا اخرى باختلاف صفته فالاولى ان يقال الدليل عليه انه لو كان المنوي هو وانت
لزم ان يكون هو وانت مخدوفا في مثل اضرب اذ لا معنى لمخدوف سوى ما ترك اللفظ به مع كونه مرادا وقد تقرر ان المعنى ان الفاعل
فيه ليس بمحذوف كيف وحذفه يخل بالاسناد شيء مسدة غير صحيح بما ذكره بعض الافاضل قوله في بعض الامثلة قال الرضي قد اذا دخلت
على الماضي والمضارع فظاهر بعضهم معنى التحقيق الا انه يكون في الماضي مع التقريب والتوقع ايضا وفي المضارع يكون في الاغلب مع
التقليل وقد يستعمل للتحقيق مجردا من معنى التمثيل نحو قد نرى تقلب وجهك وسيجعل الله للمتكبرين في موضع التذرع انتهى فقدة ايضا لم يحرز التحقيق
فلا يلزم استدراك احد الامرين وما قيل انه قد يستعار فيستعمل للتحقيق ايضا فليس على ما ينبغي قوله لانه لم يقصد الوحدة اي لم يجز
قصد الوحدة بما بيان لفظة حيث قال في الايضاح ان اراد به اقل ما يطلق عليه اللفظ كغير به فهو فاسد لان اقله حرف واحد
وان اراد عددا محصورا صالحا انتهى اليه فليس بشعر به وان اراد معنى اللفظ كان اللفظ اولى للاختصار ورفع الاحتمال انتهى واقتصار

في الكلية للوحدة النوعية للافرنية ولو سلم فالعرفية مستفادة من تنكير لفظ فلا احتياج الى زيادة التأنيث كذا ذكر بعض الفضلاء فان قلت
نحو عبد الله وجعلبك وقابط شر وغير ذلك من الاعلام المركبة داخل في الكلية عند المصنف ام لا قلت الظاهر انه داخل على ما فسر الشرح قدس
سره اللفظ المفرد والمعنى المفرد فان قلت كيف يقول بالدخول وهو ينافي ما ذكر انه لم يصح في مختصر الاصل وكيف التفسير بما ذكره قدس
سره حيث قال المفرد اللفظ بكلية واحدة وقيل ما وضع لمعنى لا جزء دليل فيه والمركب بخلاف فيخرج نحو بعلبك مركب على الاول لانه
ونحو يضرب بالعكس ويلزم ان نحو ضارب ومخرج مما لا يحصر مركب هذا كلامه فلم لم يفسر المعنى المفرد بما يقابله من اللفظ المفرد واللفظ
المفرد بما سره والمصنف مختصره حتى لا يكون ما ذكره مخالفا لما ذكره في مختصره قلت لعل ذلك لانه يرد عليه انه يلزم ان يكون نحو اضرب
واخلا في الكلية بل قالوا وقلت على ما ذكره السيد السند قدس سره فان قلت فالطريقان متساويان في المرور وتكليف الترجيح
لا حد هما قلت قد اجاب بعض الافاضل عن رد المصنف بارادة الاجزاء التي بها قامت تبتة قلت مع كون ذلك الجواب تحملا لا يتحمله كلم
على ما مر سر به ذلك البعض يكون الجواب عاما ورد على المصنف ايضا بارادة كلية واحدة لا يكون كلتيتين او اكثر بالفصل وبالاضافة قيل لم
يقصد الوحدة لان قصد الوحدة غير صحيح والعالم يصح قصدها في الكلية بل لانه لا يحتاج الى قصدها فيما تصدقا بين الاثنين على الكلية
الواحدة بخلاف كلم لكن الكلية الواحدة واللفظ الواحد عند المصنف ما وضع لمعنى مفرد فتناط الوحدة عنده الافراد بخلاف صاحب المفصل
فانه جعل مناط الوحدة ان لا يصح التلفظ بهما مرتين حينما من الاحيان فعبد الله عنده ليس بكلية لامكان التلفظ به مرتين باعتبار المعنى
الاضافي هذا كلامه تؤيد الاسامي والنكان عدم القصد لعدم الصحة لم يصح قصدها في الكلية لكن التالي باطل لصحة قصد الوحدة في الكلية
بل لارادة الوحدة فالمقام شاهد اما بيان الملازمة فلانه لو لم يصح قصد الوحدة في لفظ اعني لفظا سيلفظ به مرة وقد لا يتلفظ به مرتين بانضباط
بالاصح قصدها في الكلية لبعض كلية واحدة لا يكون كلتيتين او اكثر باعتبارها كما قال هذا القائل عند قوله واللام فيها للجنس التحقيق ان اللام
ليس لوحدة جنس اشار اليه اللام بل لجعل افراد هذا الجنس مشيرة طبا لوحدة في نحو سمها فراد الله حتى لا يصح جعل كلتيتين بعارفرد الله العلم
والالفات المساواة بين المحدود والحد لعدم صدق المحدود حتى على عبد الله جعلبك وقابط شر المكونها اكثر من كلمة باعتبار مع
صدق الحد عليها فاذا قصد الوحدة في الحد ويجب ان يقصد في الحد ايضا لانه ترك التأني لفظ لعدم الاحتياج بصدق اللفظ
بدون التأمل بالكلية الواحدة بخلاف الكلم فانه لا يصدق على الكلية الواحدة وهو كما ترى مبني على اتحاد معنى الوحدة في اللفظ واللفظة وسيجيء
في خيار المنع على ما ذكره تعريف المصرح مسار التعريف المفصل فخروج جميع ما يخرج من تعريف المفصل هنا فيه ودخول جميع ما دخل في
تعريف المفصل فيه ايضا وبهذا ظهران قوله لكن الكلية الواحدة واللفظة الواحدة الى آخر ما ذكره لا معنى لدخل مناقض لما ذكره فتأمل فقوله
لعدم الاستحقاق العرفي بين المبتدأ والخبر انما يجب شرائط احدها ان يكون الخبر مشتقا او في حكمه وثانيها ان لا يكون ما تحمونه
المذكر والمونث كجريح وانما ان يكون رافعا ضمير المبتدأ خلافا يونث في نحو هند قائم وجهها بخلاف هند حسنة الوجه فان قلت اللفظة
بمعنى الملفوظ فالتثنية موجودة قلت قال الرضي الا ان اصله مصدر فيعتبر الاصل في تثنية كقولهم امرأة صوم ورجلان صوم ورجال صوم
فلا يونث ولا تثنى ولا يجمع وقال في مباحث الجمع اما الوصف الذي كان في الاصل مصدرا نحو صوم وعدو فيجوز ان يعتبر الاصل
فلا تثنى ولا يجمع ولا يونث ويجوز اعتبارا بالحالة المنتقل اليها فتثنى ويجمع فيقال رجلان عدل ورجال عدول واما ان التاء تثنيث
فلا يخفى من الصفات الامارضع وصفا انتهى فتدبر وبما ذكرنا ظهران قوله مع كون اللفظ اخصر ليس لترجيح احد المتساويين في الجواز

فما قيل مع ان اللفظ احضر فرجح على اختيار اللفظ ولم يجز اختيارا يهما شاء على السوية تفعل قوله الوضع تخصيص شيء بشيء الخ تخصيص اللفظ
بالمعنى فقرض عليه بان الباء للحال واخذا على المقصود عليه على ما هو الاستعمال العرفي العامي فالمعنى ان اللفظ متصور على المعنى الذي
هيئة مستلزما ايجاذه الى غيره فيخرج المشترك عن تعريف الوضع لان المشترك ليس متصورا على المعنى الواحد بل هو موضوع لمعان متعددة
والحال واخذا على المتصور على ما هو الاستعمال الشايع العرفي فالمعنى ان المعنى متصور على اللفظ واللفظ منفرد به غير مشارك للفظ
آخر في الوضع له فيخرج المرادف عن التعريف اذ معنى المرادف ليس متصورا عليه واجيب بان التصور ليس حقيقيا بل اضافيا فقط والاعتراض
على التقريرين انه يقتضي مثلا ان لفظ زيد متصور على الذات المشخصة بحيث لا يراد غيره نظرا الى هذا التعيين والاصطلاح وذلك للبناني ان يراد
بغير الذات المشخصة باعتبار تخصيص وتعيين آخر وكذا الذات المشخصة متصور على زيد بحيث لا يراد من لفظ آخر باعتبار هذا التعيين
وهو لا يناني ان يراد من لفظ آخر باعتبار تعيين آخر فان قلت ما ذكره العلامة التفتازاني في تلخيصه من رده قوله بلفظ منتفيا بما
اشتركا في لفظ تخصيص الشيء بالشيء يميز المخصص على المخصص به وبين جميع المخصص منفردا من بين الاشياء بالمخصص المخصص هذا هو
تخصيص اللفظ بالمعنى اي تعيينه لذلك المعنى وجعله منفردا بذلك من بين الالفاظ صريح في انه لا يجوز ان يكون الباء في تخصيص اللفظ بالمعنى
داخلة على المقصود عليه بل الباء فيه داخلة على المقصود وجوابا كيف ما ذكره من جواز ان يكون الباء داخلة على المقصود عليه فتدل لا دليل
للشارح العلامة على نفي هذا الاحتمال كيف والعلماء ما تولوا به وانما حمله على ذلك تشبثه الذهب الذي لا يقبله الدليل عليه ان الحمل على هذا المعنى
ينافي وقوع المشترك بخلاف الحمل على المعنى الثاني لانا نقول كما ان الحمل على هذا المعنى ينافي وقوع المشترك كذلك الحمل على الثاني ينافي
وقوع المترادف فلما كان ما ذكرت دليلا على اختيار الثاني فان قلت يرتفع المناقات بجعل القصر على الاضافي في الثاني قلت كذلك
يرتفع المناقاة في الاول بالحمل عليه فلا وجه لتقييد نظر ان المقابلة انما هو باعتبار ان الباء في الاول داخل على المقصور عليه في الثاني
على المقصور لان القصر ليس بملحوظ في الثاني بدل على ما ذكرنا قول السيد قوله على طريقة قولهم خصصت فلانا بالذكر اذا ذكرته دون غيره
حاصله راجع الى ملاحظة معنى التنبيه الافراد كما قيل واما الفصل هو لتمييز المسند اليه من الاشياء المصاحبة كهو مناسب الا ليها بانبات له هذا
وهذا هو معنى قصر المسند على المسند اليه وكذا التمسك بالعباد تمعنا وتمسك وتلوذ كمن بين المعبودين بالعباد تكون العبادة قصرية
عليه اقول وان فهم المعنى من اللفظ موقوف على العلم بالوضع والعلم بالوضع موقوف على فهم المعنى اذ الوضع نسبة بين اللفظ والمعنى والعلم
بالنسبة موقوف على فهم المنتسبين اجيب بان العلم بالوضع يتوقف على تصور المعنى وبيان حقيقته لا على فهمه من اللفظ وان قوله حتى سور كالتتميم
الفهم كلما اطلق او احس يقتضي الى فهم المعلوم وتحصيل الحاصل اذا كان المعنى معلوما قبل ذلك واجيب بان المراد من فهم المعنى من اللفظ
انتقال الذهن من اللفظ الى المعنى ثم انه قد قال بعض الافاضل قوله الوضع تخصيص شيء بشيء الخ تعيين مشتى الشيء لينظر تعلق المعنى بقوله
وضع انتهى يريد ان قوله المعنى لينظر تعلقه بالوضع المفسر بالتخصيص اذ ثاني مفعول التخصيص يكون بالباء واما الوضع المفسر بالتعيين فتعلق
قوله المعنى به ظاهر اذ ثاني مفعولي التعيين يكون باللام وانت خبير بان هذا انما يصح ان لو كان احدية الوضع وتعلقه بالمفعول الثاني باللام
باعتبار كونه منشأ لا التعيين لا باعتبار نفسه وهو ممنوع كيف ولو كان كذلك لما صح تفسير الوضع المعدي باللام تخصيص شيء بشيء واللازم
بطل فالملزوم مثله فالوضع له تعلق بالمفعول الثاني باعتبار نفسه فلا باس بالتفسير تخصيص شيء بشيء واما ما قيل يمكن ان يقال ان تعدية
التخصيص بالحال في اللغة بالباء الا في عبارة المصنفين باللام حيث قالوا التخصيص شيء بشيء والمخصص له وهم يقولون المخصص بفتح التعلق

بقوله وضع على تقدير تخصيص شيء بشيء ايضا فليس لوجوه والكان من وجهين لانه ان اراد انه في عبارة المصنفين يجيء بالباء واللام فهو لا يدفع الاعتراض اذ الشارح قدس سره اورده بالباء وان اراد انه لم يجيء في عبارة المصنفين بالباء اصلا فهو ممنوع كيف والشارح قدس سره من المصنفين وقد جاء في عبارته بالباء وايضا في عبارة العلامة التفتازاني قدس سره في التلويح المخصصة غير مرة على ما نقلناه عنه فقد لوحظ ولم يقيد لهوا لمخصص به في غير المنع وقوله فيظهر التعلق بقوله وضع على تقدير تخصيص شيء بشيء لا يساعد عليه قوله والهيئة الحرف بلا ضميمة غير صحيح اي لا يصح اطلاق الحرف المستعمل في معناه بلا ضميمة اصلا بخلاف ما اذا لم يستعمل في معناه ولم يوجد حرفا بل يصير اسما نحو اطلاق من بلا ضميمة غير صحيح فانه يصح بلا ضميمة بل لا وجه للضميمة حينئذ لانه اسم فانه مع قائل ضميمة نظرا لانه اذا قيل اطلاق من بدون الضميمة غير صحيح فلا شك في صحته مع انه لا يفهم منه معنى من حرف غلا بد من اعتبار امر آخر في التعريف قوله ولا يعتبر المعنى حينئذ حتى الملقى الشيء اطلاقا صحيحا او مستعملا اهل اللسان في محاورتهم منه الشيء الثاني بسبب تخصيص بما مر بالاقتران المتبادر من الجاز غير داخل فيه كيف وعدم المعنى منه بواسطة القرينة بالسبب التخصيص والتعيين صرح به العلامة التفتازاني في التلويح حيث قال كل لفظ معين الدلالة على معنى بنفسه فهو عند القرينة المانعة عن ارادة ذلك المعنى متعين لما يتعلق بذلك تعلقا مخصوصا وقال عليه يعني انه يفهم منه بواسطة القرينة لا بواسطة هذا التعيين حتى لو لم يثبت من الواضع جواز استعمال اللفظ في المعنى المجازي لكان دلالة عليه بحاله فاعلم ايدك الله تعالى يدل على الوجهين تعيين المجاز للمعنى المجازي لانه متى اطلق اطلاقا صحيحا او اطلقه ارباب اللسان في محاوراتهم يفهم منه المعنى لا شيئا من هذين الاطلاقين لا يكون بدون القرينة بين ان تعيين المجاز ليس من افراد الوضع بهذا المعنى الذي هو الخاص للوضع والكان من افراد الوضع بالمعنى الاعم الذي هو تعيين اللفظ للمعنى مطلقا سواء كان بنفسه او مع قرينة ثم اجاب هذا القائل عن اصل السوال فقال الصواب ان يقال المراد بفهم المعنى عند اطلاق الموضوع واحساسه اعم من الفهم اجمالا وتفصيلا وعند سماع الحرف يفهم معناه اجمالا انتهى وفيه بحث لان الامر اجمالي ليس معنى الحرف كيف ومعناه الآلة المخصوص المتعلق بشيء مخصوص المتعلق بجاء آلة والآلة الاجمالي معنى مستقل ولو سلم فمفهم منها ليس كمفهوماته عند الافراد وضعا بل لكونه مفهوما منها عند التركيب فتبصر الذهن منه اليه ودونه كما ذكره السيد قدس سره في حواشي شرح الاصول فان قيل فعلى ما ذكر يخرج المشترك عن التعريف اذ لا يفهم منه بلا قرينة قلنا بل يفهم منه لانه اذا اطلق بلا قرينة يفهم منه جميع معانيه عند العلم بالوضع وان لم يفهم المراد منه والدلالة فهم المعنى من اللفظ لا فهم المراد هكذا قال الفاضل البهري في شرح الاصول ثم يحتاج الى القرينة عند الدلالة على احد معانيه لدفع المزاحمة لان لا يكون الدلالة بواسطة قال الشريف قدس سره في حواشي المطول فان قيل على تقدير المزاحمة لا دلالة على احد معانيه بالتعيين فيكون لدفعها المستفاد من القرينة مدخل في تلك الدلالة قطعا فهو بواسطة القرينة لا بنفس اللفظ الموضوع قلنا المقتضي للدلالة ليس بنفسه كان حاصلا ومزاحمة الغير كانت مانعة عنها فحين ارتفعت المزاحمة بالقرينة تحققت تلك الدلالة بذلك المقتضي الذي اقتضاها وليس عدم المانع من تتمة المقتضي واما قرينة المجاز هي معتبرة في الدلالة على المعنى المجازي لا تحقق اقتضاء الدلالة الا بها فهي من تتمة المقتضي وبذلك تضح الفرق بين قرينتي المشترك والمجاز ونظيران المشترك يدل بنفسه على احد معنيه وان المجاز لا يدل على معناه المجازي بنفسه بل بالقرينة انتهى قال بعض الفضلا لكن ذكر في موضع آخر منها ان من شرط الدلالة ان يكون اللفظ بحيث متى اطلق فهم منه المعنى اشترط في الالتزام اللزوم الذهني يعني امتناع انفكاك تعقل الخارج عن تعقل المسمى ولم يحمل كثيرا

من المجازات الكنايات دالة على تلك المعاني بل الدال عليها عنده المجموع المركب منها ومن قرائنها الحالية او المقالية ومن شيء
يكون اللفظ بحيث اذا اطلق فهم منه المعنى لم يشترط ذلك اللزوم وهذا هو المناسب بقواعد العربية والاصول والاول انسب
بقواعد المعقول هذا كلامه فتامل انتهى اقول لعل الغرض من الاستدراك والامر بالتامل هو الاشارة الى ان بين كلاميه تنافيا
حيث يفهم من الاول ان الدال هو المجموع المركب من المجاز والقرينة كما هو الظاهر من كون القرينة من تتمة المقتضى عند اهل العربية
لان ماذكره توجيه لتعميم الوضع ومن الثاني ان الدال عند الفريق الثاني الذي هو اهل العربية كما هو الظاهر من قوله وهذا هو المناسب
بقواعد العربية المجاز لا المجموع بل صرح بذلك في حواشي شرح الشمسية واعترض لبعض الافاضل بان الدال على المعنى المجازي اذا كان
اللفظ مع القرينة لم يكن المجاز في نحو رأيت اسدا في الحمام مجازا في المفرد بل لم يوجد مجاز في المفرد اصلا وهو خلاف ما صرحوا به اقول و
فيه بحث لان قوله بل لم يوجد مجاز في المفرد ممنوع كيف والتامل بان الدال المجموع المركب من اللفظ والقرينة قال القرينة اعم من
ان تكون حالية او مقالية وعلى هذا انما يلزم كون المجاز مركبا اذا كانت لفظية واما اذا كانت معنوية فلا اذ المجاز المركب هو اللفظ
المركب المستعمل في غير ما وضع له وعلى تقدير كون القرينة معنوية اللفظ مفرد لا غير واليه القرينة المانعة عن ارادة الموضوع له قد
يكون لفظية وقد يكون معنوية صرح به صاحب التوضيح ان القرينة كما ترى مثلا اذا كانت مانعة من ارادة المعنى الموضوع له عن
اللفظ المفرد وهو الاسد مثلا لم يكن المجاز مركبا اذ المفردات في مجاز المركب يكون على ما لا حت عليه قبيل هذا التجويز من كونها حقيقة
او مجازا والمجاز انما يكون في المجموع المركب وقد ليس لك اذا المجاز انما هو في المفرد الا ان لفظا آخر قرينة على كون ذلك المفرد مستعملا
في غير ما وضع له واعترض البعض ايضا على كون الدال المجموع بان الدال المجموع انما القرينة او لا والاول يستلزم التسلسل والثاني
يستلزم تحقق الدلالة بدون القرينة انتهى وفيه ايضا بحث لان المجموع اذا كان عبارة عن اللفظ مع القرينة المانعة عن ارادة الموضوع
له يكون الدال هو اللفظ مع القرينة فكيف يحتاج الى قرينة اخرى حتى يلزم التسلسل وكيف يلزم تحقق الدلالة بدون القرينة
على تقدير عدم الاحتياج الى قرينة اخرى ولو فسر الوضع بتعيين اللفظ بنفسه لمعنى عدم الوزن وظاهر فان تعيينه له ليس بنفسه
بل بقرينة وكذا لو فسر تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه فان تعيين المجاز لما يتعلق بالموضوع له ليس للدلالة فانه لغير ما نحن بصدده
القرينة الا بواسطة التعيين حتى لو لم يثبت من الواضع هذا التعيين لكان الافهام المعنى والدلالة عليه بحالها على ما مر وعلى هذا فالحاجة
خارج بقوله للدلالة وقد يجعل قيدا بنفسه احترازا عن المجاز لان المراد بالدلالة بنفسه ان يكون العلم بالمعنيين كافيا فيها وهذا لا يتحقق
الى قرينة والمجاز ليس كذلك فان العلم بالمعنيين لما يتعلق بالموضوع له غير كاف في الدلالة على معناه المجازي بل لا بد من قرينة مانعة
عن ارادة الموضوع له ليكون اللفظ مستعملا في المعنى المجازي ودالا عليه بخلاف ما اذا لم يوجد القرينة فان اللفظ مستعمل في المعنى الحقيقي ودالا
على ما هو الاصل وح وان لزم من تصور المعنى الحقيقي تصور اللازم البين بالمعنى الاخص وبفهم منه لامتناع الانفكاك بين المستلزم وتصوره
تصوره لكن اللفظ بالنسبة اليه ليس مجازا لعدم استعماله فيه فتصلا عن ان يكون دالة عليه بنفسه فما قال بعض الافاضل في شرح الوضعية
لا يخرج بقيد بنفسه جميع المجازات فان ما يكون معناه لازما لما وضع له غير منفك عنه في التصور دلالة عليه بنفسه بالمعنى المذكور للعلم
ان قيد المراد الدلالة عليه من حيث انه مراد فانها هي الدلالة المعتبرة عند اهل العرف وارباب البلاغة فانها يتوقف على القرينة واما ما
يكون منها بنفسه ان لا يكون منه بواسطة شيء آخر وفهم اللازم بواسطة فهم الملزوم محل تامل ثم الوضع بالمعنى المذكور هو المعتبر عند الجمهور

بهو المراد بلفظ الوضع عند الاطلاق ويلفظ الوضع الماخوذ فى تعريف الكلية وتعريفى الحقيقة والمجاز فظاهر ان ليس المجاز موضع شخصى ولا نوعى يكون سبب الفهم المعنى المجازى بل الفهم بواسطة القرينة وما ذكر فى بعض كتب الاصول ان المجاز موضوع بازاء المعنى المجازى وضعا نوعيا يعنى على ان الوضع هو تعيين اللفظ للدلالة على المعنى من غير ان يعتبر معه قيد بنفسه هكذا ذكر السيد فى حواشى المطول خلافا للعلامة التفتازانى فى التلويح ان الوضع النوعى قد يكون بثبوت قاعدة دالة على ان كل لفظ يكون بهيئة كذا ظاهر متعين اللفظ الهيئة حينئذ على معنى مخصوص نفهم منه بواسطة تعيينه اى مثل الحكم بان كل اسم آخره الف اوياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة هو لفرد من من يدل ولحق بآخره هذه العلامة وكل اسم غير الى مخر رجال ومسلمين ومسلمات فهو لجمع من مسميات ذلك الاسم وكل جمع عرف باللام فهو لجميع ما يملك المسميات الى غير ذلك ومثل هذا من باب الحقيقة بمنزلة الموضوعات الشخصية بما يخالف اكثر افراد الحقايق من هذا القبيل كالتثنية والجمع والمصغر فانها موضوعة بالوضع النوعى دعامة الافعال والمشتقات والمركبات وجاء لجملة كل ما يكون دلالة على المعنى بالهيأت وقد يكون بثبوت قاعدة دالة على ان كل لفظ معين للدلالة بنفسه على معنى فهو بهذه القرينة المانعة عن ارادة ذلك المعنى متعين لما يتعلق بذلك المعنى تعلقا مخصوصا وذلك كاسماء الاعداد فانها بنفسها موضوعة بالوضع النوعى لمعان مخصوصة ولكن لا يفهم منه بواسطة القرينة الا بواسطة هذا التعيين حتى لو لم يثبت من الوضع جواز استعمال اللفظ فى المعنى المجازى لكانت دالة عليه عند قيام القرينة مجازا لها وسئل مجاز نوعى عند الاطلاق يراد تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه سواء كان ذلك التعيين بيان لغير اللفظ بالتعيين او يدرج فى القاعدة الدالة على التعيين وهو المراد بالوضع الماخوذ فى تعريف الحقيقة والمجاز بخلاف الوضع الشخصى فانه خارج عن القسم الاول من اقسام هذا الكلام فظهر ان ما قيل من انه كان اريد بالوضع فى تعريف الكلية الوضع الشخصى يخرج عن تعريف الكلية ما فيه وضع نوعى من بعض الكلمات وان اريد الاعم من النوعى والشخصى يدخل المجازى فى التعريف ليس بشئ قوله المخفف معنى بحذف الياء وابدال الكسرة فتحة لكثرة الاستعمال وقيل لحرف الحلق وقيل هذا الابدال اعتباطى وقيل هذا الوجه مبنى على ان يقال انسى بكسر النون بهذا قال بعض العقلاء قوله مبنى على تجريده عنه والام تصور تعلق قوله وضع بقوله معنى فلن قلت كما انه لم يتصور تعلق قوله وضع بدون التجريد عن انى يقال المعنى لكن لما تصور استناد وضع الى ضمير راجع الى اللفظ بدون التجريد عن اللفظ فلم لم يتصور مثله بالنسبة الى المقارنة قلنا لان المقصود بيان التجريد المحض بل المقصود جعل قوله المعنى قيدا احترازيا فتعرض لتجريده لم يدخل فى ذلك واحال على المقارنة فليس له دخل فى ذلك فان قلت التجريد خلاف الاصل وهو لا يناسب بدون النكتة فما النكتة فيه قلنا نكتة كثيرة الفائدة وهو جعل قوله موضوعة اللفظ والمعنى قوله مخرج به المهملات لما لم يصح المقابلة بينها وبين الدال بالعقل فقط وصح بينها وبين الدال بالطبع على وجه لم يذكر الدال بالعقل بل اكتفى بذكر المهملات وذكر الدال بالطبع لوجه ولنوع الاتيان فذكر الدال بالعقل وترك الدال بالطبع بعد لما ذكر فاضله الفاضل الهندى ليس على ما ينبغى قوله وبقيت اى وخلافى وضع بعضى خصص اللفظ اذ حروف الهجا وضعت ووضعت قوله خرجت بقوله المعنى هكذا فى الحواشى الهندية فتدبر قوله فاخرد الشارح يحمل قوله المعنى قيدا احترازيا على ما توهم بعض الافاضل حيث قال لم يقصد الى بيان التجريد بل انه يعرف كل ناظر فاضل بتأمل قصد اليه ويصل به الى امر يدرج تفرد به بعد اجماع الناظرين على خلافه وهو جعل المعنى قيدا احترازيا لا بيانا للواقع ليس على ما ينبغى قوله فان قلت كيف الدور ولم لا يقال السوال مع تفسير المعنى بقوله المعنى بالقصد ينبغى فان كلمة ما عام شامل للملفظ والمعنى قلنا حمل السائل كلمة ما على المعنى فقط بناء على ما اشتهر من ان اللفظ مقابل للمعنى قوله بعض الالفاظ اراد بالالفاظ الكلمات بقرينة ان المقصود من السوال بيان فساد التعريف بعدم كونه جامعا لبعض افراد المحدود قوله المعنى ما يتعلق به القصد

اللام فيه للصدارى المعنى ما يتعلق به القصد للمعهود الذكرى اى القصد من شئ فيؤل الى ما يقصد من شئ والا فالملزم من كون ما يتعلق به القصد عاما من اللفظ وغيره كون المعنى ايضا عاما لكونه عاما من المعنى **قوله** فان قلت لما كان مورد هذا السوال هو السوال الاول وقد تكلف فى الدفع اورده بعده والاحسن انشائه **قوله** مفرد قوله بعض الكلمات صرح بالكلمات وانكان السوال قرينة على ارادة الكلمات من الالفاظ دفعا لتوهم عموم الالفاظ فى السوال الاول واكده بقوله المفردة رفعا لارادة الالفاظ من الكلمات اجرا لهذا السوال على طريقة السوال السابق الذى يتوهم فيه عموم الالفاظ **قوله** قلنا حاصل الجواب ان هذه الالفاظ من حيث انها معانى كلمات مفردة ومن حيث انها الفاظ معان مركبة **قوله** ولا يخفى عليك كلام على السند لكنه مساو **قوله** منقوض محكوم عليه بالبطلان وليس المراد من النقض المصطلح لاهل المناظرة **قوله** وانكان عاما سمى كون الوضع عاما ان الوضع تصور امور خصوصة باعتبار امر مشترك بينها وعين اللفظ بازائه تلك الخصوصيات وفقة واحدة كما عين لفظ انا لكل متكلم واحد ولفظ نحن لمع غيره ولفظ هذا لكل شئ مفرد مذكر الى غير ذلك فالمعتبر فى الوضع مفهوم عام وهذا معنى كونه عاما والموضوع له خصوصيات افراد ذلك المفهوم العام **قوله** لكن الموضوع له خاص هذا التركيب كثير الوقوع وقد يقع الاموقع لكن نحو زيد وانكان غنيا الا انه يكمل والا ولكن ليسا بحيث بل بهما الاستدراك ولكنهما واتعان موقع الجزء الجزء فقد ركب بالمقتضى المقام فيقدر فى المثال المذكور زيد وانكان غنيا فانما عنده وانما كان عنده غنا ولم تكن بخيلا لكنه بخيل ويقدر فى الكتاب فان الوضع مينا وانكان حاما لا ينفع لحبيب وانا نفيقه لو لم يكن الموضوع له خاصا لكن الموضوع له خاص **قوله** فليس هناك اى فى مقام اشارة الضمير وامثالها من الموصولات والمعرف بلام العهد الخارجى الى الفاظ مخصوصة او مركبة **قوله** مفهوم كلى هو الموضوع له هذا ما افاده بعض المتاخرين واما عند المتقدمين فاسماء الاشارة والموصولات واسما الاشارة والمعرف بلام العهد الخارجى موضوعة لمفهوم كلى يستعمل فى جزئياته كذا ذكر السيد سند قدس سره فى حواشى شرح التلخيص المهم فذهب الى ما ذهب اليه المتقدمون **قوله** بالايدل جزء لفظه على جزء معنى بل بالفظ الكلام فى المعنى الذى وضع بازائه اللفظ لانه لم يسبح وصف الدوال الاربع ولا معانيها بالافراد كما يدل اذ هو فى جزء المعنى كيف وقد قال السيد سند قدس سره فى حواشى المتوسط الدوال الاربع مشتركة فى كونها موضوعة لمعنى مفرد فان المعنى المفرد هو ما لا يقع جزء من جزء ما يدل عليه وقال الشيخ الرضى الموضوع للمعنى المفرد قد يكون لفظا وقد لا يكون لفظا كالدوال الاربع وكذا ما قال هذا القائل من انه لم يوصف الدال بالطبع والعقل بالافراد فاطلاق التعريف لا يخلو من اختلال فى غير المنع كيف وقد صرح الرضى بان لام وال على معنى مفرد بالطبع وهو السوال والشيخ ابن الحاجب فى الايضاح بانا لو سمينا لفظ ديز من دارا والجدار لعلمنا بالعقل ان هذه اللفظة قامت بذاتها معنى لفظة دلت على معنى مفرد بالعقل وتوصيف المعنى بالافراد فرع توصيف اللفظ به وبه تكمران ما ذكره هذا القائل فى تقديم وضع على مفردانه لو قدم مفرد لكان مغنيا من ذكر الوضع لاستلزام الافراد الوضع ايضا فى غير المنع **قوله** وفيه انا نوجه لانه نصف بما هو حقيقة فى الحال ومجاز فى الاستقبال فدل على انه متصف بالافراد حال تعلق الوضع به لا بعده وانما قال يوهم لعلمه **قوله** فان الاتصاف المعنى اى المعنى الذى يدل عليه اللفظ وصفا **قوله** انما هو بعد الوضع لانه انما يكون بعد اعتبار الدلالة الوضعية والدلالة الوضعية انما يكون بعد الوضع **قوله** او مرفوع على انه صفة اللفظ قال الشريف قدس سره فى حواشى الرضى وربما يتوهم ان مفرد فى عبارة المصنف مرفوع صفة اخرى للفظ اخرت عن الصفة الاولى كما اشير اليه وفيه ان ذلك التاخير يوجب الالتباس

وانه صرح في شرحه بخلافه انتهى ويكون ان يقال المحذور في الالتباس هو انعكاس المقصد لذهاب الذهن الى خلافه وقوله ليس لك لانه ان اريد بين اللبس بين ان يكون صفته له وبين ان يكون حالا من ضمير وضع فهو ليس كذلك كما لا يخفى وان اريد بين ان يكون صفته وحالا من بينى فهو اية ليس كذلك اذا المعنى يؤول الى افراد اللفظ لا يقال ليس هذا من قبيل الالتباس لانه انما يكون اذا كان احد الامرين اصلا والآخر خلاف الاصل للان تقديم النعت المفرد ان لم يكن واجبا على الجملة عند الكل فلا اقل ان يكون اولى ولا شك ان ترك الاولى خلاف الاصل والثانى على الاصل نعم لو اعتبر ادل الامرين كونه صفته والثانى كونه حالا من معنى لكان كلاهما خلاف الاصل فلكون الحال عين النكرة خلاف الاصل صرح به الفاضل السندى في حواشيه على ان ذلك منقوض بما ذكره الرضى في اول بحث المفعول به من قوله وكذا يجب تاخيره عنه لو شابته المنصوب لفظا وبسببا لتقديم كما في ضرب موسى عيسى اذ لو قلت فيه عيسى ضرب موسى لظن ان المقدم مبتدا حيث حكم بوجوب التاخير مع ان الوجهين خلاف الاصل اذ المفعولية توجب تقديم المفعول والابتدائية كون الجزء مفرد فان قلت لعل ذلك لما ان الرضى لا يرى كون الخبر جملة خلاف الاصل حيث منع كون الاصل في الخبر الافراد قلت لا يلزم من المنع كونه مرضيا له ولو سلم فمنقوض بتجويزه الامرين في امرأ ونفسه حيث قال الواو بمعنى مع او للعطف مع ان اصل الواو للعطف صرح به في بحث المفعول معه وصرح بعض الفضلا ايضا في حواشيه بجواز الامرين فيه فتطرأن ما قيل في جواب النقض بجواز الوجهين في نحو جاءت انا وزيد امع ان اصل الواو ان يكون للعطف دون المفعول معه من ان الحمل على الوجهين مع كون احدهما اولى انما يتبع اذا لم يكن عند قصد احدهما قرينة تدل على تعينه والا خرا اذا كان فالحمل على كل منهما جائز وقد اعجب المغرب والرضى يدل على كونه للعطف دون المفعول فليس على ما ينبغي هذا واما تعبير بان القول بجواز الامرين في امرأ ونفسه مع القول بان عمروا في نحو ضربت زيدا وعمرو امعطوف اتفاقا لا مفعول معه على ما صرح به الرضى مشكل **قوله** والآخر مفرد فان قلت الاغلب فيما اذا وصفت النكرة بمفرد وظرف او جملة تقديم المفرد على احد الباقيين كقوله تعالى وهذا ذكر مبارك انزلناه وان لم يكن واجبا فالبعض يدليل قوله تعالى وهذا كتاب انزلناه مبارك فالنكتة في ترك الاغلب قلت النكتة كون الذكر على وفق الوجود او تنكيه الاحتمالات **قوله** وان لم يساعده رسم الخط اى ليس مساعدة رسم الخط ضروريا لاختلاف اولان الالف انما يكتب في المضوصات لا في الحمامات **قوله** تعالى انه كان من المشكلين في وضع ان قلت لو كان حالا منه لكان مبنيا بحيث قال الرضى اذا قلت لقيت زيدا راكبا فانكان هناك قرينة حالية او مقالية ليعلم منها صاحب الحال جاز ان تجعلها حالا من ايهما شئت والا يشترط لفظ المعية **قوله** او من المبنى قال النحاة الحال من النكرة لا يجوز الا اذا كانت النكرة مختصة بوصف او اضافة او مشبهة بالمضاف لاستغراقها وعمومها نحو فيها يفرق كل امر حكيم او بقوعها في سياق النفي او النهي او معناه واقعة في حيز الاستفهام او قبل الا نقضا لنفي او مقدما عليها على ما سيذكره الشارح قدس سره وقد قالوا ايضا لا يتقدم الحال على صاحبها المجرور بالاضافة اتفاقا وبالحرف عند سيبويه واكثر البصريين خلافا لهم على ما ذكره مطلقا على ما هو الظاهر وكانوا لا يجوزون الحال عن المجرور بالحرف الا اذا كان معرفة ومختصا فاذ كره الشارح ليس على ما ينبغي والا فاذ كره للاحتراز عن شيئ **قوله** لكنه مقارن له

بحسب الزمان ان اراد به ان زمان الوضع والتصاف اسبق بالافراد متقدم فموصاف لقوله فان التصاف للمعنى بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع الآن بقية البعدية وانية وفيه انه خلاف الظاهر والسباق وان اراد انه يجعل الحاصل بعد مكالحاصل معه ففيه ايضا تجوز لكن تحقيقه بما اشرنا اليه وعلى قوله وهذا القدر كاف من ازلا وخل للهيئة الذاتية في الحالية ولا تفاوت بالحال **قوله** يخرج به عن حد الكلمة تسامن المركبات الغير الكلامية احدهما ما يجب خروجه عما يحمل للجزء اعراب واحد بل على كل منهما ما يستحقه من الاعراب والبناء مثل الرجل ورجل بالتنوين فان كل واحد منهما كلمتان لا كلمة واحدة وثانيهما ما كان بنبغي ان لا يخرج مما يطلق عليه لشدة الامتزاج لفظة واحدة وله بعيد الكل من الجزئين ما يستحقه بل يحمل للجزء اعراب واحد يحمل الثاني محله او اعرابا بحيث لا يلاحظ كونه كلمة وهو قائمة وبصري **قوله** واشتالها بالرفع عطف على قائمة المعطوف على مثل الرجل والالغا اشتمالها اي اشتمال قائمة ولا كان اشتمالها واشتمال بصري متحدة في الحكم اكتفى بذكر اشتمالها واشتمال قائمة وبصري يحملها كلمة واحدة لاتحادهما في الحكم وهذا التوجيه الذي ليس فيه كثير تعرف لظاهر فان ما تقل وكذا رجل لان التنوين كالام كلمة فرجل كلمتان عدا كلمة واحدة لشدة الامتزاج فرتبة بلام تية فتدبر وان ايراد الفضلاء احدا بعد واحد على الله قدس سره ما اورده السيد السند قدس سره على الرضي وعلى قوله نداني نحو بصري وقائمة جيبي وحمزا ظاهر لان الاعراب في آخر المركب على جزء لا يستحقه اصلا واما المصنون فالتنوين فيه بعد حركة الاعراب على الجزء الاول في التثنية والجموع ان جعل العلامة نفس الاعراب قائمة مقام الحركات فلا اعراب للمركب بل للجزء الاول والاعراب في نحو الرجل واضرب انما هو لجزء الثاني الذي يستحقه لا للجزء المركب منه ومن الجزء الاول ليس بوارد **قوله** واعرب باعراب واحد بحمل الثاني محلا للاعراب او اعرابا فلا يلتفت الى ما يستحقه فلا الامتزاج التفت الى ما يستحقه وقيل الانسب ان يحمل قوله واحد مضافا اليه لا صفته فيكون المعنى انه اعرب اللفظان باعراب لفظ واحد وفيه ان المفهوم المخالف لولا الامتزاج لاعربا باعراب اللفظين فيحمله مضافا اليه لا يفيد **قوله** ح انه معرب باعراب قال السيد السند قدس سره في حواشي التوسط المركب الاضافي اذا جعل علما كعبد الله اجري الاعراب على جزئيه معا فتقول هو كلمة واحدة حال العلمية واعربت باعرابين نظرا الى اصلها وهو المناسب لما ذكره المصرح في حد الكلمة وقيل يكفي النظر الى اللفظ وهو المناسب لقيد بالكلمة باللفظة الدالة آه والنسب لقوا حد العربية وتقاصدها وكذا حال المركب من الموصوف وصفته اذا جعل علما كزيد ان ناطق **قوله** بالفرض من علم النحو وهو معرفة احوال اللفظ والحكم عليه باحكام لفظية فالمراد على هذا ما يكون من حيث اللفظ معربا او الكان مبنيا او مركبا والمركب ما يكون من حيث اللفظ مركبا وان كان معنى ومعربا **قوله** لو كان اللام بالعكس بان يكون قائمة وبصري واشتالها داخلا في حد الكلمة وعبد الله واشتالها خارجا عنه **قوله** لكان النسب لانه ح يكون اللفظ داخلا في الكلمة بالنظر الى اللفظ بان يعرب باعراب واحد لا المعنى وكذا يكون خارجا نظرا الى اللفظ بان يعرب باعرابين وان كان على سبيل الحكاية لانه يقتضي التعدد في اللفظ وانت خبير بان تعدد الاعراب على سبيل الحكاية لا يمنع كون اللفظ مفردا **قوله** ولو لم يحر بها مثل قائمة وبصري **قوله** تركها اي ترك قيد الافراد بان لفظة الدالة على معنى بالوضع **قوله** لكان النسب بدخول ما كان مفردا من حيث اللفظ في حد الكلمة وخروج ما كان مركبا بالنظر اليه وفيه انه يدخل ح في حد الكلمة اضرب لانه لفظة وكذا قالا وقالوا وقلت على ما مر به الرضي والسيد السند قدس سره في حواشيه **قوله** لان الدلالة كون شيء بحيث يفهم منه شيء آخر وهو ما يحصل بالوضع لانه نسبة بين شيئين يحصل بها الانتقال من احدهما الى الآخر فتعقله ليستلزم تحققها هذا وانت خبير بان الوضع

بهذا المعنى ليس متحقق في حروف الجاء والا ليفهم منها عرض التركيب متى اطلقت او احست واللازم بطل فالملزوم مثله فلا يكون دالة عليه ايضا بل لمعنى الاحداث والتقدير يعني قولهم موضوعة للتركيب محدثة مخلوقة لغرض التركيب غالما اوبقائها او اخلة في الوضع هو بقائها في مجرد لفظ الوضع يعني انها يصدق عليها بانها وضعت و لو لمعنى آخر لا لمعنى تبيين اللفظ للمعنى اولا وبنفسه وللمبني سمين شئ بشئ بحيث آه قوله بعد ذكر الوضع لحاجة الى ذكر الدلالة لاستلزامه لها والتجريد عن المعنى كان لدفع الاستدراك لا لانه مغير مرار فاندفع ما قيل بعد جعل الوضع في التعريف بحيث يتناول حروف المعاني الدلالة لا يصح ان ذكر الوضع يغني عن ذكر الدلالة وما قيل في الجواب عنه و لكن ان يقال ان الوضع يتناول حروف المعاني لكن لا يتناول الدلالة على ما صرح به الشارح قدس سره حروف المعاني ايضا لان الشئ الآخر يتناول المعنى والغرض معاقفته بحث على ما عرفت قوله لفظ و نيز اختاره ليتعين دلالته العقل على وجود اللافظ قوله من ورا الجدار قال السيد السند قدس سره في حواشي شرح الشمسية انما اعتبر هذا القيد لينظر دلالة اللفظ على وجود اللافظ فان المسموع من الشاهد يعلم وجود لافظ بالمشاهدة لا بدلالة اللفظ عليه واما المسموع من ورا الجدار فلا يعلم وجود لافظ الا بدلالة اللفظ عليه عقلا هذا كلامه حاصله ان المسموع من المشاهد لا يحتمل العلم بوجود اللافظ فيه في الدلالة العقلية فانه يعلم لافظ بالمشاهدة ايضا فلا يتذكر بخلاف المسموع من غير المشاهد فانه لا يعلم وجود لافظ الا بدلالة اللفظ عليه عقلا فيظهر دلالة اللفظ وما ذكره في حواشي شرح المطالع من قوله و تقييد اللفظ بكونه مسموعا من ورا الجدار اشارة الى ان الالفاظ اذا كان مشاهدا كان وجوده معلوما من غير لا بدلالة اللفظ فيه وشرح التلخيص من قوله لان وجود اللافظ معلوم بحس البصر لا بدلالة اللفظ ليس بمرضي فان نفي دلالة اللفظ كما لا يخفى قال في بعض الحواشي لم يظهر دلالة اولم يدل كما قال السيد السند قدس سره سواء كان تعلق قوله كما بالاخير كما هو الظاهر او بالجميع ليس على ما ينبغي قوله ان يكون بالطبع اي طبع اللافظ فانه يقتضي التلفظ بعند عروض المعنى له او طبع اللفظ لانه يقتضي التلفظ به او طبع السامع كذا ذكر السيد السند في حواشي شرح المطالع قوله كدلالة اح اح بفتح الهمزة وضمها والحاء المهملة بفتاح الرجل احا اذا سعل والمراد بفتح الهمزة والحاء المعجمة فدلالته على الوجع كذا ذكر السيد السند قدس سره في حواشي شرح الشمسية وذكر في حواشي شرح المطالع اح بضم الهمزة وسكون الحاء المعجمة المشددة يدل على الوجع واذا فتحت الهمزة دلت على التعجب انتهى قوله لابد من ذكر الوضع ليخرج عن الكلية الدال على المعنى المفرد بالطبع او العقل دون الافراد مستلزما للوضع مع كيف ويوصف الدال بالطبع والعقل وكذا مبنيا بالافراد على عامر و لو سلم فالالتزام مهجور في التعريفات و لو سلم فالمراد بذكرها عم من ان يكون مطابقة او التزاما فاندفع ما قيل يجوز ان يذكر لتفكر الدلالة لا يستلزم الوضع يستغني به من ذكر الوضع كما مر في تعريف الفصل فان تقييد المعنى بالافراد يستلزم الوضع لان الافراد فرعه فلا حاجة الى ذكر الوضع قوله اي مقتضية اشارة الى انه ليس بيان حكم من احكامها بل تقسيم لها على ما هو الغالب من ذكر التقسيم بعد التعريف اذ به يكشف الشئ زيادة الانكشاف وتبيين اقسامه لانه عبارة عن ضم قيود مخالفة الى امر كلي هو المقسم ليحصل اقسام متفاوتة و لا يخفى من قوله اسم وفعل وحرف الحصر او السكوت في معرض البيان بيان قال و نخصره تبنا فيكون الدليل على هو الانحصار و تعليق الاتمام به قوله لما عرفت فيه معنى الشرطية يدل على ماض لفظا او معنى وجوابه لكنك والمتعارف فيه ترك الفاصلي صرح السيد السند قدس سره في شرح المفتاح في مباحث الالتفات و جملة اسمية مقرونة باذا او بالفا قوله و الوضع يستلزم الدلالة وضع لا يتوهم كيف يصح الحصر باعتبار الدلالة وهي غير ماخوذة في تعريف الكلمة قوله نعني اما جملة اسمية مقرونة بالفا جواب لما

قوله من صفتها هذا التقدير احسن من التقادير المشهورة وزيادة من اكمال للسن اذ لولا ما كان صفتا جيدا وان تدل خبره فيلزم حصر الصفة في الدلالة وعدم صلاحه انه ليس كذلك على ما هو الغالب من ان المبتدأ اذا كان معرفا باللام او مضافا بالاضافة التي للجنس اقتضى حصر المسند اليه في المسند صرح به بعض الافاضل الهندي في هذا المقام فاندفع ما قيل انما استقام الكلية من المستدعيه التقدير سلمنا مع ان في تقدير مجموعها ان يكون مبتدأ خبره ان تدل عنه قوله والا يكون المعنى في نفس الكلمة وعلى الفاضل السندي حيث فسر حصول المعنى في نفس الكلمة بكونه مدلولا لها بخلاف الحرف فانه يدل على شيء حاصل في غيره اي مدلول لغيره وهو كما ترى فاسد قوله ان تدل عليه بنفسها آه فان قلت هو صفة الكلمة تكليف بغير ما هو صفته المعنى قلت بغير منه ما هو صفته المعنى وهو كونه مستقلا او كونه مدلولا عليه بنفس الكلمة كما عرفوا الدلالة اللفظية بفهم المعنى من اللفظ مع ان الفهم ليس صفة للفظ لانه يفهم منه ما هو صفته اللفظ وهو كونه بحيث يفهم منه المعنى قوله اعني الابتداء والانتهاء قلت ليس الابتداء والانتهاء قان المطلقان ولا انحصار المقصودان اصالة معنى الحرفين المذكورين بل خاصان متصوران تبعا ووسيلة لمعرفة حال شيء آخر على ما سجيء تكليف التفصيلة كورقلت قد جرت العادة على تفسير معاني الحروف بما شمل ما ذكر فيقال معنى من هو ابتداء الغاية فيخرج عن الابتدائيات الخصوصة المتصورة بتبعا بالابتداء المطلق الذهني هو مشترك بينها ولازم لها استعمالا على المتعلقين الى غير ذلك مع انها ليست معانيها والا لما كانت حروفا قابل اسما لان الحرفية والاسمية انما هي باعتبار المعنى بل متعلقات معانيها اي اذا تأملت هذه الحروف معاني رجع تلك المعاني الى هذه بنوع استلزام وهو استلزام المقيد للمطلق قوله في الفهم عنها اندفع ما يقوم ان المعنى المفهوم من المصدر ايضا مقترن باحد الازمنة في الواقع فينبغي ان يكون منها قوله من السمو عند البصريين وقد مر طريق اخذه وحصوله قوله وقيل من الوسم وهو قول الكوفيين واشار بقوله وقيل الى ضعف قولهم لان اشتقاق وهو سمي ليسمو واسما سمي يسمو هذا القول والقلب خلاف الاصل لا يصار اليه الا وليس قوله فضة فان قلت ما تضيه الفعل الاصطلاحي هو الفعل بفتح الفاء والاسم بكسر الفاء هو ليس لمصدر بل اسم الحاصل بالمصدر قلت قد جاء مصدرا ايضا دليل عليه قوله قم وادعنا اليهم فعل الخيرات واقام الصلوة واتيا الزكوة قوله وان الحرف آه يعني علم من وجه الحصر اعتبار المغايرة للحرف عن اخويه الى الكلمة التي هو مشترك بين الثلثة وكذا الفعل والاسم وذلك لان كل تقسيم حقيقي كما فانحن فيه يشتمل على ما هو مشترك بين اقسامه وعلى ما يتمايز كل من اخواته وعلى اعتبار انضمام المميز الى المشترك ولا معنى للحد الا ذلك فاعتبار الامر المشترك فيما ذكر ليس لتوقف المعرف عليه بل لانه كذلك في التقسيم فالمعرف الثلثة هو الماخوذ من تقسيم من اعتبار المميز الى المشترك فقوله قدس سره فالكلمة اشارة الى ان التقسيم حقيقي وان المعرف هو الحصل منه فظهر ان ما قيل ولا دخل لدينا هو بعيد وهو من انه علم لكلوا حد حد يعني المعرف الجامع المانع لانه لا يتوقف على ان يكون في المعرف قد مشترك بل تحقيق للجزء والميز وكذا وفيه بان هذا بناء على رأي متاخري منطقيين فانهم يشترطون التركيب في الاجزاء حدا كان او رسما لقول قوله لكنه الاولى تركه على ما قيل لانه لا بد في حد كل من الاقسام حمايزه عن الاخر فحد الفعل انما تم بانضمام قيد الاقتران باحد الازمنة الى الدلالة على معنى في نفسها كما ان حد الاسم تم بانضمام عدم الاقتران بها فلا معنى للاستدراك قبل تمامه فاندفع ما قيل لانه ذكر قوله الفعل كلمة تدل على معنى في نفسه في مقابلة قوله الحرف كلمة لا تدل على معنى في نفسه توهم منه انه يكفي في الفصل مجرد الدلالة ام سيحتاج الى امر آخر فدفع ذلك بقوله لكنه قوله ليس المراد ويسمى عند ارباب العربية قوله الا المعرف الجامع المانع لانه يشتمل على تمام الذاتيات على ما هو مصطلح ارباب المعقول قال السيد السند قدس سره اعلم ان ارباب العربية

والاصول يستعملون الحد بمعنى المعرف وكثيرا ما يقع الغلط بسبب الغفلة عن اختلاف الاصطلاحين **قوله** وصدور المصرح قال الرضي الدر في الاصل ما يدراى ينزل من الضرع من اللبن ومن النخم من المطروقة كناية من فعل المدروح الصادر عنه وانما نسب اليه تم قصدا للتعجب منه لان الله تعالى منشئ العجائب فكل شئ يتعلم يريدون التعجب منه ينسبونه اليه ليتم ويضفون اليه فمعنى صدوره ما يجب فعله **قوله** ثبت اشارة الى حدوده بالتعريف بالفصل ثم نبه عليها ليتنبه المتوسط ثم صرح بها ليعيها البعض **قوله** هو المجموع لو جعل التعريف بالكل كلتيهما والدال على النسبة الكلية هو الحركة الاعرابية لفظا او تقديرا او محلا او هو وكان على اختلاف فيه كما هو الظاهر فالتضمن بسبب الاستاد والكلية بدونه لم يحتج الى التاويل كما لا يحتاج اليه اذا جعل المتضمن بالكسر مجموع الكلتين والاستاد والمتضمن بالفتح مجموع الكلتين فان قيل الاستاد بمعنى النسبة جزء الكلام المفصول لا اللفوظ وانما الجزء منه ما يدل عليه فكيف جعل جزء منه قلنا جعل جزء منه كناية الدال عليه بان جعل جزء منه مسموعا واريد بالاستاد نسبة اصدار الامر من الى الآخر او فهم كلمة الى الآخر لان شيئا من هذين حتى الكلام هل مدلول له او صفة لاجزائه وليس فيه ما يحمل الكلام لفظا مسامحة حتى يترك ويختار مذهب التاويل ولو جعل البيت التالي فيه عاة صريحة للكلام يلزم ان يكون الكلام لفظا مسامحة لكن هذا الايقتضي به بل يعيه وما ذكره الشارح قدس سره فلا يصلح وجها للاختيار وانما لجاة لتوهم الاكتفاء لوجعل الدال على الاستاد داخلا في المتضمن حتى يحتاج الى التاويل نعم يحتاج اليه مع ذلك لو جعل البانمي مع كما جعل الرضي ميتا قال السيد السند قدس سره قيل يرد عليه ان الاستاد حينئذ يكون داخلا في المتضمن بالفتح ويلزم اتحاده مع ما تضمنه فيما اذا ترکب الكلام من كلتين فقط فيحتاج الى ان يادل تضمنه بكلواحد من الاجزاء الثلثة وفيه بعد انتهى واثبت خبيرا بان هذا انما يرد عليه على ما عليه جمهور النحاة من ان البا التي تضيف مع لا يكون الاظرفا مستقرا فيكون البا حينئذ ظرفا مستقرا صفة للكلتين اي تضمن كلتين كائنتين مع الاسناد واما على ما عليه الرضي وصاحب اللباب من انه لا مانع من كونها لغوا فلا ورود له وجزئية الاستاد وفيه ايضا بجزئية الدال ولعل قوله قيل اشارة اليه فظران ما قيل انما يتم لو نقل القولين المتضمن بالكسر مجموع الكلتين والاستاد والمتضمن بالفتح مجموع الكلتين ولا يخفى ان هذا القول مبني على جعل البيت جزء للكلام ويلزم ان لا يكون الكلام لفظا حقيقة قبل مسامحة ولو لم يجعل جزءا له كما في الشرح احتيج الى التاويل ليس على ما ينبغي **قوله** وحكما كالجمل الواقعة موقع المفردات فانها لو قوعها موقعها نسبتها لا يكون تفصيلية مقصودة بالذات بل اجمالية ملحوظة تبعا في حكم ما يدل عليها اجمالا من المفردات والمركبات التقييدية والاضافية فان المحكوم عليه او به فيها الخان الموصوف او المضاف كما هو الظاهر من جريان الاعراب عليه ومن قولهم المضاف اذا اكتسب بيت هو كانت الاضافة داخلة والمضاف اليه خارجا فذاك والا فنسبتها ايضا اجمالية **قوله** لو قوعها موقع المفردات في منزلة المفردات **قوله** فائدة تامة بان لا يكون المخاطب ينتظر اللفظ آخرا متعلقا للمحكوم به عند ذكر المحكوم عليه او انتظاره المحكوم عليه عند ذكر المحكوم به فح لا يتوجه ان يقال يلزم ان لا يكون مثل ضرب زيد مركبا تاما لان المخاطب ينتظر ان بين المضروب ويقع مرادا الى غير ذلك من التقيود كالزمان والمكان **قوله** الغير الكلامية معطوف على الكلامية فيكون وصفا للمركبات فيلزم توصيف المعرفة بالنكرة لان غير التوغلها في الابهام لا يتعرف بالاضافة الا ان يكون للاضافة اليه ضد واحد يعرف لغيريته كقولك عليك بالحركة غير السكون ويمكن ان يقال انه يبقى النكرة كالمحار والليم او ان غيرا معرفة بالاضافة لاشتهار المركب التام بمغايرة المركب الناقص او ان المعنى وهو مركبات غير الكلامية اعلم انه قد منع النحاة من تعريف غير بالام مع كونه مضافا والخان نكرة ولم يوجد ذلك ايضا في كلام العرب بل في عبارات بعض العلما كانهم

جعلوه لمعنى المغائرة بكذا وذكره السيد السند قدس سره في شرح المفتاح وسمى ذلك قول الله قدس سره العزيز الغير الكلامية

قوله وخرجت المركبات ولا معنى لاعتبار التركيب بين الكلمتين ومحل بدون عوض حالة له بها يصير من جملة المركب حتى يشكل عما اشار قدس سره بقائه في التعريف كما زعم المحشيان ومجرد الذكر بعد المركب لا يجعلها من جملته كما لا يخفى فلا يصدق التعريف على نحو زيد قائم حقا كما قيل بل على زيد قائم وعموم التعريف لا يتناول الا اما لمه نوع تعلق بالكلمتين يصير من جملتها على ما هو المتبادر منه

قوله حيث كانت الكلمتان الى قوله دخل والا ما دخل اذ لا بد في الكلام من ان يكون احدى الكلمتين مسندا والاخرى مسندا اليه فالتعريف وان صدق على تلك المركبات باعتبار الاسناد الواقع في الجملة التي وقعت خبرا على مذهب الترادف لكنه لم يصدق عليها باعتبار اسناد الجملة الى زيد لانه ليس بين كلمتين فالتعميم ضروري على ان المقصود ادخال الاشتمالة الثلاثة باعتبار اسناد المركب الى زيد كما يشير اليه قوله فان الاخبار فيها مع انها مركبات وذلك لا يتصور بدون التقسم ولما مس له غيره فاميل ولا يذهب عليك ان الاشتمالة المذكورة داخلة في تعريف الكلام مع قطع النظر عن حمل الكلمتين اعم من الكليتين حقيقة او حكما محل بحث **قوله** فان الاخبار فيها مع انها مركبات تركيب الاولين ظاهر واما تركيب الثالث فلما ذكره السيد السند قدس سره في شرح المفتاح اعلم ان الجزء في مثل زيد عارف ابوه عارف مع ضميره كالان الجزء في زيد عرف ابوه عرف مع ضميره وان الوصف في مثل مررت برجل عارف ابوه المجموع المركب من اسم الفاعل مع فاعله على قياس عرفها ابوه الا انه اجري اعراب الجزء الوصف على الجزء الاول لان الجزء الثاني له اعراب في نفسه انتهى وذكر في حواشيه ومن ثم ان الجزء والصفة هو عارف وحده لا مع فاعله الذي هو الضمير او ابوه مثلا لزم ان يقول مثل ذلك في زيد عرف فيحكم بان الجزء في زيد عرف مفرد وهو الفعل وحده وبان الصفة في نحو جاءني رجل عرف ابوه هي الفعل وحده لا الجملة وهذا مما لا يليق صدوره عن عنده مسكة من الادب انتهى ويمكن ان يقال لا يلزمه ذلك لان مشائو تهم جريان الاعراب على الجزء الاول وليس فيما ذكره ما يمكن ان ينظر اليه ما في بعض الحواشي في كون الجزء في زيد قائم ابوه مركبا نظر لان الجزء عندهم هو قائم وفاعله خارج عن الجزء ليس على ما ينبغي **قوله** في حكم الكلمة المفردة اذ لا حكم صريحا بين القيام والاب بل الاب قيد للمسند الذي هو القيام اذ هو تم المسند الى زيد الا تراك لو قلت قام زيد واد قصت النسبة بينهما لم يرتبط لغيره اصلا فلم يكن معنى قام ابوه وذلك ايضا يشير بريد قطعا **قوله** اعني قائم الاب يشير الى ان الركن في المركبات الاضافية هو المضاف لا المجموع فان قلت كيف يكون الركن المضاف مع ان المقصود بالاسناد في قولنا زيد قائم الاب ليس مجرد قائم قلت المضاف اذا اخذ من حيث هو مضاف كانت الاضافة داخلة والا خرج بان العدم عارضا صح به الشريف قدس سره في حواشي شرح الشمسية وذلك فان الخارج انما ينقبل قائما المضاف الى الاب فانما شكال فان قلت قد بين في مباحث الصفة المشبهة ان الصفة المشبهة واسم الفاعل المضعف اذا ارتفع بعدها فلا ضمير فيها واما اذا نصب او جر بالاضافة ففيها ضمير نحو قائم المضاف الى الاب ايضا ضمير راجع الى زيد فموضع الضمير مرفع فليس قائم الاب عليه موذنة فلا يصح جعل تلك المركبات في حكم ما هو مقصوده قلت ان القول بان قائم في زيد قائم الاب فيه ضمير يرجع الى زيد لائح عن خدشة اذ القيام صفة الاب لا صفة زيد فكيف يقال بان في قائم في زيد قائم الاب ضمير زيد نعم ما سنح في الخاطر الفاتر ثم وجدت في الركن بعد برهة من الزمان ما يويده فارجعه في الحاشية وهو قوله وانما جاز اسنادها والصفة الى ضمير السبب بعد اسناده الى السبب

لكونها نافي اللفظ جارية على السبب خبرا او نعتا او حالا او في المعنى دالة على صفة له في نفسه سواء كانت هي الصفة المذكورة كما في زيد حسن الوجه فانه حسن بحسبين وجهه او الاخر زيد غليظ الشتمتين اى قبيح فان لم تجر في اللفظ على السبب نحو زيد وجهه حسن او جرت لكنها لم تدل على صفة له في ذاته لم تجر استكان الضمير فيها فقبيح زيد اسود وفرس غلام الاخ وزيد ابيض الشعر وزيد اصفر غلاما لانه لا معنى للسبب الا انه صاحب سبب متصف بالوصف المذكور فقبيح ان يحمل صفة سببه كصفة نفسه تضمير فيها ضمير نفسه اذ لم تدل صفة سبب على صفة نفسه فان قلت اليس تدل الصفة في نحو زيد ابيض ثوره على صفة له في ذاته وهي كونه صاحب ثور كذا قلت معنى كونه صاحب ثور مفهوم من كون ثوره سببا لزيد لا من صفة السبب فيه انما حسن جريان الكلب لانه كناية عن كرم اى هو كريم هذا كلامه وهو صريح في ان اضمار الضمير في الصفة انما هو اذا تدل صفة السبب على صفة المسبب الا لم يجز فنظر به ان اشكال الحافظ التاشكندي مسبب عن غفلة عما ذكره الرضي وبه نظر ايضا ان ماذكره مولانا عصام الملة والدين في حواشي تضمير القاضي على جواب العلامة الثاني التحقق التفتازاني عن اشكال على قوله تقديم السموات من ان الضمير في يدبر بعد اضافته الى الفاعل يرجع الى العالم تقديم انفسهم منزه عن كونه بديعا بانه يصح وصفه تعالى بالبديع باعتبار ما يلزمه من كونه مبدعا لما من قوله وفيه انه يجوز وصف زيد في قولنا زيد اسود والبقر باعتبار ما يلزمه من كونه مالكا لبقر ليس على ما ينبغي لان ذلك الوصف فهم من كون البقر سببا لزيد لا من صفة السبب اذ لا يلزم من كون البقر اسود وكون زيد ما لكا له مالم يكن مستقلا به ومنسوبا اليه بخلاف قوله تقديم بديع السموات فانه يلزم من كون بديع صفة لسبب هو كون السموات مخلوقا كون العالم قائما لما مر فان قياس زيد اسود والبقر عليه قياس مع الفارق ولا شك ان قائم الاب قيام الصفة فيه بالسبب لا يدل على صفة للسبب وهو ظاهر وصرح به الرضي حيث قال في مباحث الصفة انما يجوز انتقال الضمير اليها من المحمول ثم نصب المعمول او جره اذا كان يحصل لصاحبها المتقدم وصف بالقيام مرفوعا بها مضمرا تحاكا قائما في الصفة المشبهة فلا يجوز زيد قائم ابوا ولا قائم ابى العمرو اسم الفاعل لسند الى الضمير لما كان لعدم تغيره في الخطاب والتكلم والغيبة في نحو انا قائم وانت قائم وهو قائم مشابها بهذا الحالي عن الضمير نحو انا غلام وانت غلام وهو غلام جعل المجموع مفردا شمل الغلام واعرب في نحو جاءني رجل قائم ورأيت رجلا قائما ومررت برجل قائم والذي يدل على ان هذا حقيقة معتبر عند النحاة تجعل النحاة زيد قائم نظير الكلام الذي ركب من كلمتين مبنيا اسنادهما اليه شير كلام الشريف قدس سره اذ لولا ذلك لكان قائم مركبا وفيه بحث لانه يحتمل ان قولهم ذلك لما ان الفاعل خارج عن الجزء والوصف عندهم قال الشريف قدس سره في شرح المفتاح ولشبهه بالجامي وصيرورته بهذا الشبه في حكم كلمة واحدة لم يكلم على عارف مع ضميره بانه جملة وبهذا ظهر ان اعتراض بعض الفضلاء على قول العلامة التفتازاني في المطول حيث اعرب في نحو رجل قائم ورجلا قائما ورجل قائم ظاهرا بان الكلام ان اسم الفاعل مع فاعله المضمر ليس جملة ولا مبنيا لانه معرب وليس بصحيح فان الاعراب من خواص الكلمة والمركب من كلمتين ليس بكلمة ان اريد ان اجزاءه معرب فهذا لا يفيد كون المجموع مبنيا كزيد انسان فالوجه البين حذف الاعراب من البين ساقط قال السيد السند قدس سره في شرح المفتاح والذي يدل على ان عارفا مع ضميره ليس مبنيا انا نعلم ان الجزء في مثل زيد عارف هو عارف مع ضميره كما ان الجزء في مثل زيد عرف هو عرف مع ضميره ونعلم ايضا ان الاعراب الجاري على عارف هو الذي استحقه المجموع بسبب كونه جزء لكن لما امتنع اجراءه على الجزء الثاني اجري على الاول ولا شك ان ما اجري عليه اعرابه الذي استحقه

لايكون مبنيا وليس بمعارف وحده استحقاق الاعراب الذى يجرى عليه حتى يقال يلزم من اعراب الجزء الاول ان يكون المجموع معربا كما فى يغرب فى زيد يضرب فان المضارع اذا اعراب فى نفسه واذا وقع مع فاعله جزء الجملة كان المجموع اعراب آخر محلى بحسب اعراب الموصوف ودون الاعراب الاول واما حارف فانه يتغير اعرابه الجارى عليه بحسب ما داخل المبتدأ بحسب اعراب موصوفه فدخل على الاعراب الذى استحقه المجموع بكونه خبرا او صفته انتهى فان قلت قد علم مما ذكره قدس سره ان المجموع اذا كان مبنيا لا يجرى اعرابه المحلى على احد اجزائه تلك المجموع واذا كان مربا يجرى اعراب المجموع على احد اجزاءه اذا كان الجزء الاخير مشتقا ولا اعرابا واضمير مستترا وهو منقوض بقولهم كلمته فاه الى فى اجزاء الاعراب المحلى للجملة اذا وقعت حالا وهو النصب على احد اجزاء الجملة وهو المبتدأ قلنا قد قال السيد قدس سره فى حواشى شرح المفتاح قد سبق الى اوهام القاصرين ان نحو فاه الى فى جملة مبنية مع اجزاء اعرابها الذى استحقه على الجزء الاول اعنى فاه وليس كشبى فان ذلك الا جزاء اما هو بسبب ان مجموع هذه الكلمات صار مبنى مثلا فاسمع غير ان يلاحظ هناك معنويات هذه المفردات اصلا كما صرح به الشيخ ابن الحاجب فى شرح المفصل فيكون معنوا الاجلة بهذا القطع فان قلت لشكل نحو خبا الضارب حيث اجرى على الضارب الاعراب الذى يستحقه الموصول مع الصلة مع انه مبنى قلنا ليس لك بل وجه اعراب الصلة ان الصلة قد تقوى الاسم الواقع فى التركيب واللام فى صورة الحرف فاجرى الاعراب على الاسم المركب هذا ما ذكره قدس سره فى حواشى شرح المفتاح فاجرا الاعراب على الضارب مثل الاجزاء على الرجل فى مجانى الرجل فلا يكون من قبيل اجراء المعنى على احد اجزائه وانت خبير بانه لا يخلو عن خدشة فان قلت مجموع اسم الفاعل مع الفاعل فى نحو زيد قائم ابوه قد وقع خبرا فالمجموع معرب مرفوع الا انه اجرى اعراب المجموع على قائم الذى هو جزء اعرابه فاحكم قائم وحده اهو معرب ام مبنى قلت بل هو معرب لانه داخل المركب لكلمة واحدة معربة لانه صار الكلمة الواحدة المعربة قائما بشغل ابوه باعراب نفسه فصار قائم بمنزلة قائم الاب فاندفع ما قيل ان قلت فيلزم ان يكون قائم بلا اعراب فيكون بنيا لان مجرد الصلاحية غير كاف فى المعربية وليس لك قلت بل هو كذلك لان المصرح ذهب الى انه لا فى المعربية مع الصلاحية الاستحقاق وهو يحصل بالتركيب مع العامل ولا تركيب معه بخلاف ابوه اذ هو مركب مع عامله وهو قايم وبه يندفع ما يقال انه لان يقول مبنيا قايم فى زيد قايم يعين ما ذكره مع ان فساده اظهر من ان يخفى **قوله** وحيث كانت الكلمتان فى الكلام على هذا ان اقول كلمتين او اكثر نحو زيد ابوه قايم وزيد قام ابوه ثم انه استعمل الشارح رح قدس سره كلمة حيث فى عبارته استعمال ما كما ان لفظ حين يستعمل استعمال لما لكن استعماله للشرط بغير ما قيل فقوله وحيث كانت الكلمتان بمنزلة الشرط وقوله دخل فى التعريف بمنزلة الجزاء وجه ان يقال حيث ظرف زمان متعلق بقوله دخل والواو فى الحقيقة داخل على دخل والمعنى ودخل فى التعريف ما ذكر وقت كون الكلمتين اعم وحيث يجيء للزمان الصريح به فى المعنى **قوله** فانه اى المسند اليه فى التركيبين المذكورين **قوله** فى حكم هذا اللفظ والتأويل ضرورى فى نفسه لما ان المبتدأ لا يكون الا اسما حقيقة او حكما وكذا بالنظر الى التعريف لان معناه لفظ تضمن كلمتين تضمنا حاصلا بسبب اسناد احدى الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى ولو جعل الباء بمعنى مع يحتمل احتمالين احدهما ذهب اليه المجموعان الباء التى بمعنى مع لا يكون الا ظرفا مستقرا فيكون الباء صفة للكلمتين والمعنى تضمن كلمتين كائنتين مع الاسناد وحينئذ يحتاج ان يكون التأويل وثانيهما ان يكون الباء ظرفا لغوا فيكون الباء ظرفا لتضمن والمعنى تضمن كلمتين مع الاسناد وحينئذ يرد ان يكون الاسناد بين كلمتين فلا يحتاج الى التعميم بالنظر الى التعريف لكنه ضرورى بالنظر الى المبتدأ لا يكون الا اسما حقيقة او حكما فظهر ان ما قيل والاولى ان يذهب عليك ان ادخال مثل ويزيد مقلوب زيد فى التعريف

انما يحتاج الى التسمية كلتين بجملة قوله بالاسناد على ما عملة عليه حتى لو كان المعنى ما تضمن كلتين مع الاسناد لم يحتج لانه يتضمن كلتين هو مقلوب وزيد مع الاسناد ونحو انما يحتاج الى التسمية لا ما دخل شئ حسبي سهل ليس بصحيح على الاطلاق وانما الاحتياج الى التسمية اذا دخل شئ حسبي سهل منتشر شائع على طريقة ثم ان التأويل بهذا اللفظ ستين فيما عن فيه اذ لا يصح ان يقال حسبي وزيد يريد بها اللفظ واللفظ اذا اريد به اللفظ يكون علما لان ذلك الاصطلاح من النحاة انما يكون اذا كان اللفظ موضوعا لمعنى لا مطلقا قال الرضي اذا قصد بلفظ زيد ونحوه لكونه لفظا من كلمة الاستفهام ومضرب فعل ماض فهو علم وذلك لان مثل هذا موضوع لشئ لا بعينه غير متناول غيره وهو منقول لانه نقل من مدلول هو لمعنى الى مدلول آخر هو اللفظ وهو صريح في ان اللفظ المراد بنفسه انما يكون علما اذا نقل من المعنى الى اللفظ لا فلا يلزم من القول بان الالفاظ الموضوعة للمعاني اذا اريد بها انفسها دون معناها كانت اعلاما منقولة ووضع المهملات لانفسها وما ذكره السيد السند قدس سره من ان الالفاظ تحضر في ذهن السامع بانفسها لا في ضمن الدوال فيحكم عليها لا كما عن عند شتة لان قولك من حرف جر ومضرب فعل ماض وزيد فاعل صحيح اذا حكم فيه باعتبار حضور الالفاظ المذكورة بانفسها في ذهن السامع لا في ضمن الدوال فلا شك انها ليست باسماء انتهى وقعت مبتدأ ولا شك ان الاسمية لازمة للمبتدأ فالحق ان يقال في هذا المقام حيث لا تقدير فيه ولا محذور في اعماله وهو غير صحيح اذا المبتدأ لا يكون الا اسما حقيقة او حكما فالقول بالتأويل واجب فنظر ان ما يمثل ان تمثل اذا لم يكن الالفاظ موضوعة لانفسها لم يكن بهما فكيف يصح الاخبار عنها ولحوق التنوين بها قلنا ان الالفاظ لما صارت في تأويل الاسم المعرف قبلت احكامه وخواصه ومن الاخبار عنها ولحوق التنوين بها من الخواص الاضافية للاسم بمعنى استحالا يوجد ان في غير الاسم اذا كان ذلك الغير موضوعا لمعنى ومستقلا فيه اما اذا لم يكن كذلك فيجاز الاخبار عنه ولحوق التنوين والالفاظ كلها متساوية الاقدام في ذلك مثلا لقول من حرف جر ومضرب فعل ماض كليس على ما ينبغي فتامل **قوله اعلم ان** كلام المصنف صريح ظاهرا في ان ذلك لجواز ان يراد بتضمنه الكلمتين تركيبه منهما كما صرح به الرضي قوله نحو ضربت زيدا قائما بجموعه كلام حيث يصدق على المجموع انه لفظ تضمن كلمتين بالاسناد ويصدق ايضا على جزء ضربت وعلى اعتبار كل واحد من المتعلقين على حدة فيتعدد كلام واحد باختلاف الاعتبار لكن لا بأس به ولا يقدح مثله على طريق المفصل تحقق الافراد من الكلام في ضربت اقوم بزيد وهو قائم لا يرد على تعريف المفصل كما قيل لان كلا واحد منها كلام على حدة لانه يلزم على طريقة تعدد الكلام الواحد باعتبار الشتيت والاشتين وكلا واحد احد الاول كما قيل وتحقق افراد من الكلام متخلفة بالذات لا تحقق لواحد من طريق المصنف والمفصل وكون المجموع في قولنا زيد ضرب عمرو اتى داره مجموع ما ذكر والاتفاق على ان جزء المبتدأ جملة لا يستلزم ان يكون الكلام عند صاحب المفصل مجموع ما هو جزء لم لا يجوز ان يكون كون الجزء جملة عنده باعتبار بعض الاجزاء لا الشرف فلا يكون عدولا لهم عدولا عن عبارة تعريفه كما قيل بل عدولا عن مذهبه **قوله** نائما صريح في ان الكلام هو ضربت والمتعلقات خارجة عنه انما كان كلام صاحب المفصل صريحا فيما ذكره لان الكلام انحصر في المركب من كلمتين بناء على ان المبتدأ المعرف باللام يكون مقصورا في الجزء المتبادر من المركب من كلمتين اسندت احديهما الى الاخرى ان لا جزء سوى الكلمتين لذلك المركب وان الاسناد انما هو بين الكلمتين لا غير وحمل الالفاظ على المتبادر منها واجب فيجب التأويل بالكلية فيما اذا كان الاسناد بين الكلمة والجملة دون ما عداه حاكان الاسناد بين كلمتين لكن يكون للمسند متعلقات اذ المتعلقات ليست من جملة المسند فاندفع ما قيل اما ان كلام صاحب المفصل صريح في ان مجرد ضربت كلام والمتعلقات خارجة عنه فانما تم اذا كان

قولنا هذا التي مركب من هذين والاعلى ان اجزائه هذان الاخيران قولنا زيد ابوه قائم فيه قوة الكلمتين دون ضربت زيدا
قائما بحيث صدق في كلا المقامين بحث قوله فذهبا الى تراوف الكلام والجملة حيث قال الاول الكلام هو المركب من كلمتين بسندت احدهما
الى الاخرى وسمي الجملة والثاني هو تركيب الكلمتين او ما يجري مجراها بحيث يفيد السامع وسمي كلاما وجملة قوله على الجزء الجزئية زيد قائم
لان الاسناد الية نتج جزايه دون التاويل على ما حققه السيد السند قدس سره في حاشية المطول وشرح المفتاح وبعد التاويل يكون
اما مفردا او جملة جزئية حيث يا ول نحو زيد اخوه زيد مقول في حقه ان يضرب الوسيط ان يضرب وكذا اخواتها وقت صفة فحينئذ مادة اقوال
الجملة عن الكلام لا يكون الا جملة جزئية وقعت جزاء او وصفا لانشائية ولو سلم فالمقصود هو الذكر على وجه التمثيل قوله وفي بعض الحواشي
اي حواشي الفاضل الهندي واعترض عليه بعض الفضلا بان تقييد الاسناد بالمقصود لذاته لا قرينة عليه سوى الاصطلاح على
اشتراط ذلك لكن الاصطلاح مشترك اذ البعض اصطلح على اشتراط والبعض على عدم الاشتراط فاعتبار رضا متكلم بوجود قرينة
قرينة اصلا فاذا اريد ذلك لزم ارادة المجاز بلا قرينة موجبة للعدول عن الاطلاق الذي هو الحقيقة وشله لا يجوز في غير الحد فتامل جيدا
اولى انتهى ويمكن ان يقال انه شهور يشهرة كون الكلام اخص من الجملة وان المتبادر من الاسناد ان يكون بين الكلمتين بالايقاع
بالفعل وكل ما فيه الايقاع بالفعل فهو اسناد اصلي مقصود لذاته قوله الثاني من ثمن اي التحقيق العام الاني وخرج خاص حصل
من حبس واحد من حبسين ولا يلزم منه تحققه في ضمن جميع الافراد وجعل في بعض من دان يدفع اشكال الظرفية لكنه يورث اشكالا
آخر يدفع باعتبار العموم فالوجه ايقاعها على ما مضى قوله لان التركيب الثنائي الذي لابد منه في كل كلام ليكون احدهما مسندا والآخر
مسندا اليه والعالم يتصور كونها فيما عدا الثنتين المذكورين الحصر الكلام مطلقا فيما ظفرنا به قبل حصر التركيب الثنائي في ستة وانطا
ما عدا اثنين لا يوجب الا حصر الكلام الثنائي في اثنين والمدعى حصر مطلق الكلام فيهما فتدبر قوله فتنكيره الضمير بنا على لفظ الموصول
ان قلت كيف قال لفظ الموصول وقد جعله موصوفا حيث نكره بالنكرة لانه قال اي كلمة دلت قلت بل جعله موصولة وذكره بالنكرة
اشعارا بانه لعهد الذهني لان المراد اي كلمة كانت فالاولى لتبيين وكذا على المعرف باللام لعهد الذهني كما ان الموصول يجيء كذلك قال العلامة
التفتازاني انما قلنا عن الكشاف ان الذين انعمت عليهم لا توقيت فيه بل هو كقوله وثقة اشر على الليس فيصح ان يقع النكرة اي في موقعه انتهى
وصفة الذهني وانما قال الذكر ينبني على لفظ الموصول اذ ينبني على المراد منه وهو الكلية كما قال به الشرح لانشائية الفصل اذ السند الى ضمير
وبلفظ يجب تاخيره قوله باعتباره في نفسه لما توهم من رجوع الضمير الى المعنى انه لا معنى لكون المعنى ما اصلا في نفس المعنى شارحا
اي متعلق باعتباره يعني ان المستعلق بمعنى نظر الى الاصل اي دل على ما يقصد لسببه كونه معتبرا في ذاته اي لاجل ذاته لا باعتبار غيره او متعلقه
اي دل على معنى معتبر في ذاته قوله على معنى في غيره اي بسبب كونه معتبرا في غيره اي لاجل غيره لا لذاته قوله ومحصوله ما ذكره
بعض المحققين قال السيد السند قدس سره بعد ذكر التحقيق الذي ذكره الشرح وهو الذي محصول ما ذكره الشيخ ابن الحاجب في ايضاح
المفصل حيث قال الضمير في دل على معنى الى آخر ما ذكر الشرح يعني عبارته على وجه يستفاد منه هذا التحقيق سواء قصده او لا فظهر ان ما قيل
كانه اراد الشرح التنبيه على ان هذا التحقيق ليس من السيد السند قدس سره كما هو المشهور ربما اخذه من كلام المطول وليس كما فطنه ليس على
ما ينبغي قوله فانها بانانه ليس تابعا بوجوده لشيء آخر كالوجه قوله قائما بغيره بحيث يكون وجوده تابعا لوجود المحل كالسواد والبياض
التابع وجوده لوجود المحل والاقرب بقسم المبتدى ما ذكره قدس سره في حواشي شرح التلخيص من ان نسبة البصيرة الى

مدركا تتأكمته البصيرة وانت اذا نظرت الى المرآة ومشاهدت صورة فيها فلك هنا حالتان احدهما ان تكون متوجها الى تلك الصورة مشاهدا اياها قاصدا اجاعلا للمرآة مع آلة في مشاهدتها ولاشك ان المرآة مبصرة في هذه الحالة لكنها ليست بحيث تعد بالبصار ها على هذا الوجه ان تحكم عليها وتكون الصورة حرمشاهدة متباعرة بلتفت اليها فظهر ان في المبصرات ما يكون تارة مبصرا بالذات واخرى آلة للابصار الغير فتفتقر على ذلك المعاني المدركة بالبصيرة اعني القوى الباطنة **قوله** مثلا منصوب على المصدر او الحال المقصود منه دفع توهم التخصيص بالذكر **قوله** كان معنى مستقلا بالمفهومية قال الشريف قدس سره ولك بعد ملاحظة هذا الوجه ان يقيده بتعلق مخصوص فتقول مثلا ابتداء يسري البصرة ولا يخرجه ذلك عن الاستقلال وصلاحية الحكم عليه وبه واعلم ان الابتداء الذي اخذ مطلقا كان معنى مستقلا واذا اخذ متعلقا بتعلق مخصوص كالسير والبصرة فله اعتباران احدهما ان يلاحظه لا بشرط من حيث انه مفهوم من المفهومات وتوجه اليه بالقصد فيكون مفهوما مستقلا اذ يصح ان يحكم عليه وبه ويعبر عنه بابتداء يسري البصرة وثانيهما ان يلاحظه بشرط من حيث هو حالة آذ ذاك التعلق وجعلة آلة تعرف حاله ويكون المتوجه اليه قصدا ذلك التعلق وهو بهذا الاعتبار لا يستقل بالمفهومية ولا يصح ان يحكم عليه او به فمعنى من ليس هو الابتداء المطلق ولا المخصوص المأخوذ بالاعتبار الاول والا يصح ان يقع محكوما عليه وبه قطعا لكنا لا نشك في ان المفهوم المستفاد منه في قولك سرت من البصرة على الوجه الذي استفيد منه لا يصح لشيء منهما بتعين ان يكون معناه الابتداء الخاص بالاعتبار الثاني وهو معنى لا تحصل له بنفسه ولا خارجا الا بالجعل آلة للاحظة وسيلة الى تعرف حاله **قوله** ولزم تعلقه وهو ملاسة الابتداء الذي انه لابد للابتداء من ان يكون المتوجه اليه بالقصد هو الابتداء او يكون المتعلق متوجها اليه تبعا للاحظة حيث لا يكون بد من كروية المرآة اذا كان المقصود رؤية الصورة ومشاهدتها اذ رؤية المرآة مع ليست مقصودة بالذات بل هي آلة لمشاهدة الصورة **قوله** في الدلالة عليه اي في كون لفظ الابتداء او الاعلى ذلك المعنى الملحوظ بالذات **قوله** وهذا اي كون المعنى ملحوظا بالذات متعلقا وهو معتبر الاجمال من حيث الذات لا غير ما **قوله** في نفس الكلية الدالة عليه فمعنى كون المعنى في نفس الكلمة انه معتبر لا جل ذاته لا لغيره ومعنى كونه في غيره آلة معتبرا لاجل غيره تبعا آلة فوجه تخييره **قوله** فلفظ اسم فعل بمعنى انتهت وكثيرا ما يعبر بالفاء تزيينا للفظ وكان جزاء شرط محذوف تقديره اذا عرفت ان الابتداء الملحوظ بالذات معنى لفظ الابتداء فاعلم ان عبارة عن جملة معنى من **قوله** حالة بين السير والبصرة فيكون المتوجه اليه بالقصد والذات هو السير والبصرة ويكون الابتداء متوجها اليه تبعا لانه آلة تعرف حالها من كونها مبتدأ او منتهية من كروية الصورة اذا كان القصد رؤية المرآة **قوله** المتعلقة من حيث انها حالات واما الابتداء المخصوص المستقل من حيث انه مفهوم من المفهومات وتوجه اليه بالقصد فهو مفهوم مستقل يصح ان يحكم عليه وبه ويعبر عنه بابتداء يسري البصرة **قوله** لعدم صحوبة قيد ما بشيء بان ارجاع الضمير اليه ما يباعد المسبوقية فاذا التقى فلا ظهر هو للاجماع الى المعنى وذلك لقربه ورجوح المعنى الاول اليه وكونه مدار الرفق **قوله** مثل فوق وفوقية فهو موضوع لذات ما باعتبار نسبة مطلقة كالصحبة والفوقية المأخوذة تقييدية اليها فليس في مفهومها ما لا تحصل الا بذكر متعلقها بل هو مستقل بالتعقل بل التزام الاضافة لا يقتضي عدم الاستقلال فلذا يقع محكوما عليه وبه **قوله** الى غير ذلك من قيد وقيس وقاب واي وبعض وكل اذ هو موضوع للاحاطة المطلقة هو في ذاتها المفهومية منه غير الانحراء والا ان الغرض من وضعها استعمالها فيما مضافا الى متعلق مخصوص فلذا الغرض لزم ذكره لا نفهم اصل المعنى فاندفع ما قيل كون الملحوظ تبعا لا يصح لان يكون محكوما عليه او به والا ان يفهم بدون ذكر المتعلق بطلان كل رجل مفهوم ملحوظا بدا تبعا للاحظة اوا والرجل وآلته لعدم صحة ما ذكر من ان كل رجل يصح محكوما عليه ولا يلزم ذكر المتعلق ثم قال اذا كان موضوعا لمعنى هو آلة

للاحظة تغيره ابدا فكيف يكون بسيطا قلت حين الاضافة هو ملحوظ بالذات لبعض متعقل نسبة بينه وبين ما اضيف اليه بعد تحصيل المفهوم المركب للاضافي بتحصيل المجموع ملحوظا بالتبع للاحظة الافراد وفيه ما فيه قوله لانا نفرض من ضمها اي الاضافة الى متعلقات محصلة قوله باعتبار معناه يتضمن المتبادرين طلاق اعني هو المطابقي وقد حمله على خلافه اذ لو حمل عليه لخرج الفعل بقرينة في نفسه لعدم استقلال معناه المطابقي فيضيع قوله غير مقترن مستدركا وفي هذا رد على الفاضل الهندي حيث حمل المعنى على المطابقي ثم اشكل بان معنى المطابقي للفعل ايضا غير مقترن فاجاب بان المراد غير مقترن جزئه ولكن ان يتم ذلك بنا على مذهب من يقول بخروج النسبة عن مفهومه على ما قيل او كونه موضوعا للحدث والزمان والنسبة الى فاعل ما وبذا المجموع معنى مستقل مفهوم من لفظه عند الاطلاق لكن الحق انه موضوع للحدث والنسبة الى فاعل معين اذ لو كان موضوعا للنسبة الى شئ ما لكان حينئذ مستعملا مجازا اذ لا يستعمل الا في النسبة الى موضوع معين بنوع تعيين وايضا لو كان معناه شيئا الحدث لاحتمل الصدق والكذب وحده لا نحو كون الموضوع الذي تؤديه اليه النسبة مفهوما ما عند اطلاقه فيرتبط بالنسبة وينعقد الحكم وكل محتمل للصدق والكذب مركب فيلزم ان يكون الفعل مركبا وانه باطل لانتج حمله على شئ فتعين انه موضوع للنسبة الى معين لكن ذلك المعين لا يفهم منه لان الفعل وحده لا يفهم منه فاعله فلا يفهم حينئذ مدلوله الذي هو النسبة الى معين كما في لفظ من فانه اذا لم يكن مسبوقا بما يفهم منه مدلوله لما لم يفهم منه شئ كما وجب في الحروف التي تعلقا بمعنى ما التي هي نسب مخصوصة من حيث انها ادوات بين المعاني الخارجية كذلك يجب في الافعال التامة ذكر الفاعل ليفهم منه النسبة المعتبرة في مفهوماتها بين حدث داخل فيها وموضوع خارج وكذا في الافعال الناقصة يجب ذكر مدلولها ليفهم منه النسب بين امرين خارجين عن مفهوماتها ومنه ظهر ضعف ما ذكره الشريف في اول بحث الفعل من ان الفعل مشتمل على ثلاثة معان الحدث والزمان والنسبة الى فاعل ما ولا شك ان النسبة الى فاعل ما معنى حرفي ثم كون مطلق الفعل والا على معنى في نفسه بعيدا بالحدث ظاهر على قول من يقول بدلالة الافعال الناقصة على الحدث واما على قول من لم يقل به فالمشكل بقاء انه يفهم من سماع ضرب بدون القاعل الحدث الذي هو جزؤه ولا يفهم المعنى المطابقي فوجد التضمن بدون المطابقة مع انهم التفتوا الى ان التضمن لا يوجد بدون المطابقة وكان ان بقية التضمن الالتزام بحسب ما هو مفهوم الجزء واللازم اعم من ان يكون في ضمن الكل والملزوم اولا وهنى عدم وجوده بدون المطابقة انهما لم يتصورا ولا يتصور ما ربما ونهائي البسيط والذي للالتزام له بالمعنى الاخص المعتبر في الالتزام وعلى هذا اظهر اشكال لم يتم اشكالا لعدم تصور التضمن والالتزام في ضمن الكل والملزوم لا مطلقا كما ذهب اليه كثير من الناس فيمكن الجواب بمنع كون ذلك لعدم تصور التضمن بهو معنى الحدث في ضمن الكل بعد ذكر الفاعل فان قيل اذا قصد بالفظ الجزء او الملازم مجازا ينبغي ان لا يكون تضمنا والالتزام معتبرا في ضمن الكل او الملزوم قلنا بل يفهم في ضمنه فان النفس عند سماع اللفظ تنتقل منه الى المعنى الموضوع له ويفهم جزئه في ضمنه ثم بوسطة القرينة يدرك ان المراد من الكل جزؤه فالجزء مفهوم في ضمن الكل لكنه مراد لا في ضمنه وبين فهم الجزء في ضمن الكل وارادته في ضمنه بون بعيد والاول هو دلالة التضمن دون الثاني واذا اطلق اللفظ على الجزء انتفى الثالث يعني التزام اللفظ في ضمن الكل والاول باق على حاله وكذا في الالتزام وقد يجاب بان الدلالة المطابقية متوقفة على الارادة ارادة جارية على قانون الوضع وارادة المعنى المطابقي تلك الارادة لا يكون بدون ذكر الفاعل دال التضمن مفهوم الجزء في ضمن تلك الارادة لا مطلقا فتدبر قوله اعني الحدث قال السيد السند قدس سره في حواشي شرح المطالع الحدث ليس عبارة عن المعنى مطلقا والا لكان كل معنى حدثا وكانت الكلمات الوجودية دالة على الحدث بل الحدث معنى نسبي الى الفاعل بانه قائم

قوله اما منقولة جزجميها انث باعتباره مؤنثا لتانيث المضاف اليه كما في سقطت بعض انامله والمعنى ان الجميع لما جز عن النقل لوجود النقل في بعضها عن المصادر الاصلية وفي بعضها عن المصادر التي كانت في الاصل اصواتا فالنقل فيه اولا من الاصوات ثم منها الى اسماء الافعال وفي بعضها عن الظرف وفي بعضها عن الجار والمجرور وفيه بحث لان الشتق سماه المرتجل ليس بمنقولين عن شئ **قوله** فليس سماه الله لائقا به بل كل سماء دال على معنى مستقل غير مقترن باحد الازمنة الثلثة بحسب الوضع الاول وفيه بحث لان الافعال والحروف والمرتجل ليس لما الا وضع معنى والجار والمجرور كمليك واليك والظرف المضاف كمامك ليس اسما بحسب الوضع الاول لكونهما مركبين ومنه يظهر ضعف ماقيل ان الوضع الاول لهما نفس الحدث فهذا المعنى المستقل موجود في الوضع الاول غير مقترن بالحتى ان عد النحاة اياها اسماء للامور اللفظية قال الرضي والذي حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات واشالها ليست بافعال مع تاديتها معان الافعال انها تعلى وهو ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال وانما لا تتصرف تصرفها وتدخل اللام على بعضها والتنوين على بعض **قوله** على تقدير اشتراكه يشير الى ان كونه حقيقة في احدهما مجازا في الآخر هو الاصل ثم كونه حقيقة في الحال مجازا في الاستقبال هو الظاهر لانه اذا خلا عن القرائن حمل الاسم على الحال ولا يصرف الى الاستقبال الا لقرينة وهذا شان الحقيقة والمجاز وقيل حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال لخفاء الحال حتى اختلف المتقدمون فيه **قال** ومن خواصه خبر مقدم للاهتمام لكون الكلام فيها للطلب كما قيل والا لافادان دخول اللام بعده مقصور على بعض خواصه فيكون كلاما مع من زعم انه كل خواصه وليس فليس **قوله** ليس للتبعيضية على ان ما ذكره بعض منها ثم ليس ابن علي ما ذكر لانا نفي ان يكون اياتا بل لسبب آخر كصحة الحكم حتى يفهم منه انه لو لم يات بمن لكان الحكم صحيحا لكنه خلاف عن التنبيه مع انه غير صحيح لان اقل جمع الكثرة عشرة **قوله** خاصة شئ ما يختص به ولا يوجد في غيره اعلم ان الاختصاص عبارة عن وجود الشئ في شئ بحيث لا يوجد في غيره فقوله يختص به تمام التعريف اومعناه ما يوجد فيه ولا يوجد في غيره الا ان الشارح رح ذكر قوله ولا يوجد في غيره دفعا للغفلة واز الة للاشتباه واظهارا للان الباخير داخل على المقصور والمكان المتعارف في الاستعمال ومن قال قوله ولا يوجد في غيره تفسير لما يقتضيه يختص من جزئه السببي ان اراد به ان يختص تضمن جزئين ايجابي وسلبي وقوله ما يختص به جزء ايجابي فقط لانه لما فسر جزئه السببي بقوله ولا يوجد في غيره جز يختص عن جزئه السببي والمجموع تعريف لماهية فلا غبار عليه وان اراد ان قوله ولا يوجد في غيره تفسير لما يختص به وتصوير بعض معنى الاختصاص وعليه ماقيل ان الكثير الشايع في النفي اذا دخل على كلام فيه قيدان يتوجه الى القيد خاصة ويبقى اصل الفعل ثبتا فيكون معنى قوله ولا يوجد في غيره ما يوجد فيه ولا يوجد في غيره هذا فان قلت ما ذكره يلزم الدور لان معرفة الخاصة موقوفة على معرفة ما يختص وهي موقوفة على معرفة الخاصة قلت ليس التعريف حقيقيا بل القصد بتحصيل صور في غير حاصلة بل هو لفظي يقصد به تفسير مدلول اللفظ والدور من مسلمات الاول لا الثاني **قوله** اي لام التعريف اشارة الى ان اللام ينفي غناء الاضافة على ما هو مذهب البصريين او عوض عن المضاف اليه على ما هو مذهب الكوفية **قوله** لعدم شهرته اذ لان الميم ليست حرف تعريف على حدة بل هو بدل من اللام كما ذكره الشيخ قدس سره في مباحث المعرفة وصرح به الرضي ايضا حيث قال في نعته حميري ونفر من بلي ابدل الميم من لام التعريف **قوله** هي اللام وحدها قال الرضي والدليل على ان اللام هي المعرفة فقط تخطي العامل الضعيف اياها نحو بالرجل وذلك علامة امتزاجهما بالكلية وصيرورتهما بالجزء منها ولو كانت على حرفين لكان انما تقع استقلال فليحيها العامل الضعيف واما نحو ان الافضل فليعلم لما خصه من جميع ما هو على حرفين كخذ الكلمة واما بهذا وبغار حمة خان الفاصل بين العامل والمعمول

لما لم يفهم معنى ما قبله ولا ما بعده عد كلا منفصلا وانما وضعت الالام سماكنة ليسهل حكم الامتزاج وايضا دليل التنكير على حرف فالاولى كون دليل التعريف مثلا انتهى فتامل **قوله** زيدت همزة الوصل وفتحت مع ان اصل همزة الوصل الكسر لكثرة الاستعمال **قوله** لتعذر الابتداء بالساكن فازيل بحرف ثبتت في الابتداء وليسقط في الوصل لئلا يزول الفتحة المطلوبة بهما الامكان بخلاف ما لو حرك **قوله** الى انتهائها اى اداة التعريف الى كلما وحذفت الهمزة في الدرج لكثرة الاستعمال **قوله** لتعيين معنى مستقل ولو تعيين غير كلي تعيينه للكل فلا ينتقض باللام الداخلة على الصفة المشبهة ان قيل انما تعيين الذات فقط **قوله** يدل عليه اللفظ مطابقة اى دلالة غير ضمنية فلا ينتقض بالجارحل ان كون دلالة اللفظ على المعنى المجازي التزاميا مع كيف وقال العلامة التفتازاني وذهب كثير من الناس الى ان التضمن منهم الجزء في ضمن الكل والالتزام منهم اللازم في ضمن الملزوم وانه اذا قصد بالملفظ الجزء واللازم كانا في المجازات صارت الدلالة عليهما مطابقة لا تضمنا ولا التزاما **قوله** كالموصولات واللام التي صارت لازمة في الذي ومتصرفاته زائدة لا اداة التعريف على ما صرح به الرضي في بحث المعرفة والنكرة ولو سلم فالمراد من الدخول هو تحصيل التعريف ولا يخفى انه ليس دخوله في الموصول للتعريف بل صارت جزء من الكلمة والتعريف باعتبار الصلة **قوله** ولذلك سائر الخواص اى باقي الخواص اورده الجوهري في الاجوف الواوي وقال انه مبني للمجهول وقال المصرح في شرح المفصل انه يجيء لمعنى المجهول ولمعنى الباقي وقال صاحب الفائق انه مبني الباقي لانه من السور وهو محمود واستعمال مبني المجهول من غلط العامة وهذا الخلاف مبني على الخلاف في اشتقاقه كما ذكر الفاضل الابهري في حواشي شرح الاصول **قوله** الخمس بالتذكير لتانيث المعدود كقوله تعالى سبع ليال وثمانية ايام **قوله** واما الاضافة اللفظية فهذا لا عتبد انما يحتاج اليه على ما ذهبت اليه الجمهور من عدم تقدير حرف الجر في الاضافة اللفظية واما على ما ذهب اليه المصرح من تقدير حرف الجر فيها على ما هو ظاهر عبارة المتن وصرح بالمصرح في شرحه فلا يحتاج اليه **قوله** لان الى يخالف الاصل بالتانيث فلكونه مسندا الى ضمير المونث وللتذكير ايضا وجه وكذا قوله بان تخيص الخ يزيد عليه **قوله** اعني الفعل تفسيرا للاولى **قال** الاسناد اليه من الخواص الحقيقية للاسم لم يوجد في غيره اصلا على ما عليه الرضي الاستاذ بادي حيث قال اذا قصد بلفظ ذلك اللفظ ودون معناه كقولك ايش كلمة الاستفهام وضرب فعل ماض فهو علم وذلك لان كل ما هو موضوع لشيء بعينه غير متناول لغيره وهو منقول لانه نقل من مدلول هو المعنى الى مدلول آخر هو اللفظ وهذا كما ترى صحيح لاغبار عليه ويلزم منه وضع المعلمات وهو من الاصطلاحات النحوية كما ان القول بمنع نقلة في نحو نقلة وزن طلحة للعلمية والتانيث من اصطلاحاتهم وما قال بعضهم من ان كل لفظ وضع لمعنى اسما كان او فعلا او حرفا فقد صار ذلك اللفظ علما للنفس فلك اللفظ فالمراد منه انه علم بحسب الاصطلاح لان وضع لفظ لمعنى يقتضي وضعه لنفس اللفظ علا ان هذا الدعوى مما لا صحة له فلا يحمل عليه كلام العقلاء فاذا وجد محمل آخر واراد ة اللفظ من المعلمات ضروري غير محتاج الى الاصطلاح حتى تكون موضوعة ولو سلم فالاصل لغة لا يحتاج الى الوضع اصطلاحا نعم لو حمل على ما حمل عليه بعض الفضلاء قول العلامة التفتازاني لا خفاء في ان اللفظ نفسه كاف في التعبير عنه وانه يصح ان يطلق ويراد نفسه وانه ليس بموضوع لنفسه وضعا قصديا لكن هل يلزم كونه موضوعا لنفسه وضعا غير قصدي حيث وقع الاتفاق والاصطلاح على انه يطلق ويراد نفسه وانظ اللزوم من ان معنى الوضع الغير القصدي اذا قال الواضع مثلا ضرب عينه فلا شك ان قصده في هذا الحال الى التعيين ضرب لمعنا ولكن وقع منه الطلاقه واراد ة نفسه منه فقد وقع في ضمن ذلك التعيين المقصود تعيين لنفسه لفظه ولم يوجد مثله في المعلمات الكائن وجها ومن الاضافية على ما عليه ابن مالك حيث قال الاسناد معنوي ولفظي وجعل الاول للمختص

بالاسم والثاني بصيغ الحكم الثالث والجملة ايضا فضربه ضرب في ضرب فعل ماض بالتي على الفعلية والاخبار عنه بحسب لفظه لا بنيابتها وكذا من في من حرف جر وقال الشريف قدس سره الحكم يكون من وضرب اذا اريد بها لفظها سمين بسين صحيحين و الا لالفاظ على انفسها ان سلمت فليست بالوضع قطعا بشهود قيامي للالفاظ المعلقة لتعلق مسبق معلى وهو معنى وضع المعلقات للدلالة على انفسها حالا يقدم عليه من له مسكة في مباحث الالفاظ وبالتحقيق ان الالفاظ لا تتصف بالاسمية والفعلية والحرفية في انفسها بل بالقياس الى ما وضعت هي بازائها من المعاني فاذا اردت ان تحكم على لفظ بما يثبت له في نفسه وتلفظت به واجريت عليه الحكم وقلت مثلا ضرب مركب من ثلثة احرف لم يكن هناك ضرب والا على شئ هو المحكوم عليه بالتركيب بل هو نفسه محكوم عليه بذلك وقد حضر في ذهن السامع بان تلفظ به وكذلك اذا حكمت على لفظ بما يثبت له بالقياس الى ما وضع بازائه اي فعل ماض لسبب كونه موضوعا لمعناه فليس هناك دال هو اسم وهو فعل هو فعل والالفاظ متساوية الاقدام في جواز الحكم عليها انفسها سواء حكم عليها بما يثبت لها في انفسها او بما يثبت لها بالقياس الى غيرها هذا ثم المذكور من ضرب ومن وقع مبتدأ والاسمية لازمة للمبتدأ فاما ان يقال لازمة له اذا استعمل في معناه وان لم يستعمل فلا ذاك فقول الحاكم المبتدأ هو الاسم مخصوص او يدل والتاويل ليس ببعيد وكذا يوصف بالمعرفة فاما ان يتم حضر في الذهن معينا والتعيين بالاداة مثلا مخصوص حالة تعد دواحدا فرادا او يدل وهو المرضي للشريف قدس سره وهو الحق القول بانه علم قوله والمراد به كون الشئ مسندا اليه دفع لدخل مشهور وهو ان الاسناد والقيام بالاسم لا يحتمل ان يوجد في غيره فالحكم عليه بانه من خواصه يكون لغوا وحاصل الدفع ان الشئ قد يكون له اعتبارات مختلفة يكون الحكم عليه بالقياس الى البعض مفيدا دون البعض كالانسان فان الحكم عليه بالحيوانية يكون لغوا اذا اقد من حيث انه حيوان ناطق ويفيد ان من حيث انه جسم وانت خبير بان هذا انما يرد ان كان المراد كون الاسم مسندا اليه في الخارج واما ان اريد صحة حمله مسندا اليه فلا قوله اختصاص لو ازمها علم ان التخفيف بحذف التنوين ونوني التثنية والجمع وحذف الضمير وتعريض اللام منه لازم الاضافة اللفظية والتعريف مع التخفيف والتخصص معه لازم للمعنوية بخلاف الموجود في الفعل ليس بلازم والالزم ليس موجودا فالايراد بعدم انتقاض التخصيص بالاسم كما اورده واحد ليس على ما ينبغي قوله لان الفعل اي لان الصالح للتعقل الاسنادي من بين الحرف والفعل هو الفعل على ما مر والفعل وضع آه فائدة ضم ما يميل هذا الاتيتم دليلا على انتفاء الاسناد في الحرف فكانه دليل على بعض المدعى قوله لان الفعل او الجملة لكن المصرح لا يقول به بدليل قوله المضاف اليه كل اسم نسب آخر بل عنده ينفع في يوم ينفع بتاويل المصدر فاذكره ليس سببا للتفسير بما ذكره عند المصرح بل عند القائلين به لا يقال لعله اراد ان الفعل او الجملة يقع مضافا اليه ظاهرا والمكان في الحقيقة ما وقع بالمصدر فصح سببا للتفسير عند المصرح ايضا لانا نقول لا اصلح ذلك بدليل قوله ثم وقديقع فانه دفع لان يريد بقوله لان الفعل آه انه قد يقع مضافا اليه بحسب لفظه لا بكيفي فيه ترجيح ما اختاره في تفسير عبارته وبالجملة ان المصرح وان لم يلتزم استيفا الخواص الاان حمل الاضافة عنده على المعنى الاعم اوفق ليوافق ما ذكره وبما بعد قوله وقد يقع هذا هو الموافق للاوجه اليه المصرح قال الرضي قيل والدليل على ان المضاف اليه هو المصدر تعرف المضاف به مع خلو الفعل من التعريف نحو اعتيك يوم قدم زيد الحار او البارد واما انا فلا نمض صحة هذا المثال ومحي مثله في كلامهم وانظر ان المضاف اليه لفظا في نحو يوم قدم زيد الجملة الفعلية لا الفعل وحده كما ان الاسمية في قولك اعتيك زمن الحجاج امير هي لمضاف اليها واما في الحقيقة فالمصدر هو المضاف اليه للزمان في الجملتين قوله فان مررت مضاف على ما هو ظرف قول المصنف المضاف اليه كل اسم نسب اليه شئ بواسطة حرف الجر

لفظا او تقديرا و زيد مضاف اليه و حذف مضاف اليه قال الرضي كانه خلاف ما هو مشهور الآن من مصطلاح القوم
فانه اذا اطلق المضاف اليه اريد به ما انجر بإضافة اسم اليه بحذف التنوين من الاول و امّا من حيث اللفظ فلا شك ان زيدا في
مررت بزيد مضاف اليه اذا اضيف اليه المرور به اسطة حرف الجر في المثل و الحق ان المضاف لا يكون الا اسما مطلقا كما صرح
به الزمخشري و غيره فمررت مادل بالمرور قال معرب قال المصنف في الايضاح هو من الاعراب بمعنى الانمكار او ازالة الغموض
و هو محل الطمار المعاني و ازالة فسادها للالتباس او من اعرت الكلبة اذا جعلت الاعراب فيها و الوجه ان الاعراب اعم
باعتبار ان الاعراب يتحقق فيه لان القياس معرب بكسر الراء انتهى قول قوله باعتبار ان الاعراب يتحقق فيه يشير الى ان الاعراب
بالمعنى العرفي و ان لم يكن مصدرا الا ان القول بالاشتقاق منه باعتبار معنى التحقق فالاعراب العرفي سواء كان بمعنى الاستكمال
او مايه الامتياز لا يجوز الاشتقاق منه بالنظر اليه و يجوز اليه و ان الاعراب فاعل التحقق و الجور الى المعنى يقتضي معرب على الفاعل
متحقق فيه الاعراب ثم معرب في الحقيقة محل تحقق الاحراب فقوله لان القياس معرب بكسر الراء ان اراد به انه كما لا يخفى اسم المفعول منه
لا يكاد يخفى الظرف ايضا و اسم الفاعل غير صالح فانتفى القول بالاشتقاق منه فهو في حيز المنع و ان اراد به انه انتفى الاشتقاق منه لان اسم الفاعل
غير صالح و ان جاز اشتقاق الظرف منه فالتقريب غير تام قوله الذي هو قسم من الاسم اشارة الى ان تعريف المقسم المعرف المذكور
سابقا قوله اي الاسم اشارة الى ان المركب صفته موصوفه اللام و اللام فيه بمعنى الذي فلا يرد بمعنى الاصل و لان المتبادر من المركب
هو المجموع قوله اي لم يناسب فسره به ليخرج المتضمن و المضاف فانه مناسب لمعنى الاصل و ان لم يكن مشابها اذا المشابهة هو الاشتراك
في الكيفية قوله موثرة في منع الاعراب فلا يلزم في التعريف حمل الكل قد يمنع تلك الملازمة بل اول بحث لمعنى قال في المنفس
و سبب بنائه مناسبة ما لم يكن آه متضمن مضاد نحو اين او شبهه كالمبهمات او وقوعه موقع كاف الخطاب او مشاكلته الحروف موقعة كالظرف او وقوعه
موقع ما شبه كالمنادى المفهوم او اضافته اليه نحو متى غاب ابوه سافر قوله هو الاصل في التعبير بان فاعل المنفي من جعل الاصل عبارة عن
الراجح للاصل في التركيب الاضافي حتى يكون اخص مطلقا لان وجه تسميته بالاضافة لامية لا بيانية و لو سلم فلعل مناسبته بحسب القال قوله
و هو الاصحي كذا في الحاشية من حيث هي صحيح بالسيد سند قدس سره في حواشي التلويح قوله و لام غير اللام قيد ليخرج المقرون باللام لان
الامر بحسب عرف النحاة حقيقة في المقرون باللام و المصنع لخصه و صححه بالعلامة التفتازاني في شرح المفتاح و قال السيد سند قدس
سره في ترجمة الشريفية لفظ امر در اصطلاح نحويان اطلاق كرده ميشود بر اسم غايب خواه معلوم خواه مجهول و بر اسم حاضر خواه معلوم
خواه مجهول فائدة ضم ما قيل الحاجة الى قوله بغير اللام لان النحوي لا يسمي ما هو باللام امرا بل مضارعا مجزوما و الامر باصطلاحه ما هو بغير اللام
قوله اعلم ان صاحب الكشاف الى قوله بمعنى مرة تبين كلام السيد سند قوله وليس النزاع الذي بين السعد و صاحب الكشاف في الالتزام
المعدود عارية عن المشابهة قوله من تولك اعريت الكلبة اي اوجبت الاعراب عليها قوله لان الاصل الاجراء الاعراب و بعد الاجراء
لا يعود النزاع في كونه معربة قوله فاعتبر العلامة في كون الكلمة معربة اصطلاحا قوله مجردا لصلاحيته اي كونه صالحا لان يلحقه
انه ليتحقق الاعراب بعد التركيب بان لا يكون مناسبا لمعنى الاصل لا الحصول بالفعل قوله و اعتبر المصرح في كون الكلمة معربة اصطلاحا
مع الصلاحية اي كونه صالحا للاستحقاق بعد التركيب بان لا يكون مناسبا لمعنى الاصل قوله حصول الاستحقاق بالفعل بان ركب
من غيره تركيبا تحقق معه عامله فاخا حصل الاستحقاق بالفعل باذكر حصل الاسم معربا و اما وجود الاعراب بالفعل فظاهر خارج عن

مفهوم المعرب الاصطلاحي على الذهبين يدل على ذلك اعتبار الاستحقاق قوة وفعلا وانما فضل ذلك لانه لا يتصور جريان للاعراب لفظا في جميع الاسماء **قوله** ولذلك اي لاجل عدم اعتبار وجود الاعراب لفظا في كون الاسم معربا بقيد من قال جاءني زيد بدون الاعراب تنبيها على خطائه لم تعرب الكلمة اي لم يجر عليها الاعراب لفظا ايها القائل والحال انها معربة لا مانع فيها من الاجراء لفظا على ما هو الظاهر المتبادر من تقييد المجلة بالجملة الحالية اذا نظر من الجملة الحالية على ما يشعر به العنطرة السليمة ومواردا استعمالها الانكار على عدم الاجراء لفظا وهو انما يتوجه اذا كان الاجراء ممكنا كزيد وعمر ومثلا لاتقاض وعصا على ما توهم بعض فظهر ان ما قيل لم يوجد على طريقة المعرب اصطلاحي لم يعرب لانه لا يخ من اعراب محقق او مقدر وكانه اريد سلب الاعراب بحسب الذات لان ذات الاعراب متاخرة عن المعرب او اريد سلب الاعراب بحسب الظاهر ليس على ما ينبغي **قوله** من ان المعرب ما اختلف آخره قال المصرح في الايضاح اعترض على هذا الحد بانه حد الشئ بما هو متوقف على حقيقته وذلك ان ما اختلف آخره لاختلاف العوامل متوقف على فهم كونه معربا فاذا توقف اختلاف آخره على معرفة كونه معربا فلو توقف معرفة كونه معربا على معرفة اختلاف آخره لكان كونه عرف حقيقته به توقف كل واحد منهما على الآخر وتحقيقة انك اذا اعملت المفردات ولكيفية التركيب ثم ركبت فالم تعلم ان الاسم من قبيل المعرب تعذر عليك ان تحكم باختلاف آخره واختلاف آخره لاختلاف العوامل متوقف على فهم كونه معربا متعلقة به دور واجاب البعض بانه يجوز ان يعرف الاختلاف بالاستقراء او بالاستدلال فلا دور واجاب عنه السيد السند قدس سره بانه لا يخفى على منصف ان الغرض من تدوين علم النحو ان يعرف باحوال الكلمات في التركيب من لم تتبع لغة العرب الى آخره وحاصله ان الدور ان لم يلزم لو عرف المعرب بما عرف به المجهور بالقياس الى المتتبع واما بالقياس الى من دون النحو لبعد احوال الكلمات منه وهو غير المتتبع فالدور لازم لان مقصوده من معرفة المعرب ان يعرف انه مما يختلف آخره في كلامهم فمعرفة المعرب بالنظر اليه مقدمة على معرفة الاختلاف فلو عرف به المعرب يلزم الدور وهو من مفسدات التعريف فالمقصود من قوله قدس سره فالمقصود من معرفة المعرب مثلا بيان ان معرفة اختلاف الآخر متوقفة على معرفة المعرب بالقياس الى غير المتتبع فظهر ان ما قيل بقوله فالمقصود من معرفة المعرب آه على ان ليس في نفس التعريف فساد بل في المقصود من التعريف ليس على ما ينبغي واما المتتبع فلا يعرف الاختلافات الخزية اذ احوال الكلمات معلومة له بالتتبع ولو عرف تشخص اسمانها فليس المقصود من معرفة المعرب معرفة اختلاف الآخر فليس في كلامه قدس سره ما يدل على ان الكلام ليس مع المتتبع لان كون الغرض من تدوين النحو ان يعرف احوال الكلمات غير المتتبع لا يستلزم ان لا يعرف المتتبع اصطلاحهم ولو سلم فمنع ان ليس الكلام مع المتتبع لا يدفع الدور **قوله** لان الغرض اي المهم فالمقصود على معرفة احوال اواخر الكلم هو الغرض المهم لا المطلق فلا يرد ان تعريف المبتدا يقتضي الحصر على الخبر مع انه ليس كذلك او من الغرض معرفة الهيئات التركيبية وتقديم ما حقه التقديم وتاخير ما حقه التاخير الى غير ذلك لو قيل ان يعرف به حوال الكلم كما في عبارة السيد السند قدس سره لم يرد **قوله** اي من جملة احكام المعرب اشار به الى ان للمعرب احكاما كثيرة والمذكور واحد منها فيكون اضافة الحكم الى المعرب للجنس لا الاستغراق **قوله** واثاره المترتبة عليه فيه اشعار بان اضافة الحكم المفسر بالاثر واثر الشئ هو حاصل من الشئ والاختلاف ليس حاصلا من المعرب بل من العامل انما هو بملابسة الترتب وكونه غاية له بحيث لا يوجد في المبنى **قوله** من حيث هو معرب يعني يكون جهة ترتبه عليه اتصافه بوصف الاعراب وتحقق العامل معه قال تخليف آخره اي آخر المعرب خرج باختلاف آخر من الاستفهامية في نحو جاءني رجل منو رايته رجلا منا ومررت برجل مني **قوله** حقيقة كما اذا كان الاعراب

بالحركات الثلثة **قوله** او حكما كاذا كان بالحرفين **قوله** حقيقة كما اذا كان الاعراب بالحركات الثلثة **قوله** او حكما كاذا كان بالحركتين

قوله باختلاف العوامل اللام قد ابطل معنى الجنسية فانه للجنس لا لنفس القصد الى عهد ولا استغراق قال العلامة التفتازاني في التلويح فلو حلف لا يتزوج النساء او لا يشتري العبيد او لا يكلم الناس يحنث بالواحد لان اسم الجنس حقيقة فيه بمنزلة النكرة بخلاف في الاثبات كما اذا حلف ليركبن الفلك يحصل البر بركوب واحد وعلى هذا قالوا معنى يختلف آخره باختلاف

جنس العوامل **قوله** الداخلة عليه خرج به اختلاف آخر المستتبع عنه كلمة من نحو جاءني من زيد ورايت زيدا من زيد ومررت بزيد من زيد لان الحركات في الآخر حكاية الاعرابية وقيل به خرج عن حكم المعرب اختلاف آخره معنى ومنه ما ينشأ باختلاف العوامل الداخلة على المستغنى عنه كجاءني زيد ورايت عمرا ومررت ببكر انتهى وفيه انه اخراج الخرج لما عرفت وايضا الحاق الحروف الثلثة في آخر من انما يكون اذا كان المستغنى عنه نكرة واما اذا كان معرفة فليس الا الاتيان المعرفة بعد من مرفوعة او منكرة على ما صرح به في المفصل وشرح اللباب وعلى هذا فالصواب ان يقول جار على آه **قوله** اي يختلف لفظ آخره اشارة الى ان التمييز من نسبته الى الفاعل فاعل كما انه عن نسبته الى المفعول مفعول والمعنى يختلف لفظ آخره الموجود بالفعل او يختلف تقديره اي اصل آخره المفروض

قوله قد اختلف العوامل فيه فان الفعل تقتضيه النصب والباء الجر الا ان الاصل غير قابل فالاتفاق انما جاء من قبل الفعل لانه من قبل العامل على ما هو الظاهر والقول بان الفعل والباء ليسا عاملين مختلفين في غير المنصرف وعاملان مختلفان في المنصرف في غير المنع ثم قوله فاذ قد اختلف العوامل فيه اي اختلف جنس العامل للام من انه اذا لم يمكن القصد الى العهد والاستغراق كما في هذا المقام يكون اللام للجنس والاصل فيه ان تعليق الحكم بالجنس فاذ منع ما قيل الآن العوامل جميع واكمل الجمع تثنية الاثنان فانظر الى العلم اراد بالاختلاف

اختلاف جماعة من العوامل واراد ما فوق الواحد خلاف الاصل **قوله** وقوانا اي يقتضي بقولنا المفهوم من النقيضين المذكورين وهو كل من يقتضي التثنى والجموع على سبيل البدل لاشتراكهما النقيضين فيما على ما تقرر قول التثنى او نجيء عاد والغرض منه الاشعار بكون كليهما مادة للنقض فقوله وقولنا معطوف على قولنا على ما هو الظاهر والثاني للتعميم المتعارف على وفق قوله بمثل قولنا قائلين وقولنا معطوف على قولنا فهو تقديم للملائم فيقتضي بمثل قولنا رايت مسلمين ومررت بمسلمين فهو تثنى ومجموع ما متعلق بالمثل لا بمعدا القول فلا يتوجه

انه لا يصلح الا ان يكون تثنى او مجموعا ليس على ما ينبغي اما اولا فلانه لا حاجة الى جعل قولا تثنى ومجموعا متعلقا بالمثل على ما عرفت واما ثانيا فلان المقصود من ايتان المثل بحسب المتعارف استغراق افراد كل ما اضيف اليه المثل لا ادخال ما يجانسه في التصحيف فتامل

قوله فان قلت لا يتحقق انظ ان هذا السوال غير وارد اذ لا نسلم انشاءه الا ان يقال انشاءه توهم شمول هذا الحكم لجميع افراد المعرب وما يقبل منه انشاءه والجزم بان كل حكم معرب اختلف ليس لشيء اذ لو وجه الجزم به مع قول الشارح قدس سره اي من جملة احكام المعرب **قوله** مع عاملا ابتداء وفي اول الاجراء من غير ان يكون مسبوقا بكلام آخر فلا يرد ما قيل الركيب مع العامل لا يكون الا اذا كان العامل لفظيا مجوز ان يكون التركيب مع العامل ابتداء مسبوقا بالتركيب الذي تحقق معه عاملان معنويان فتحقق الاختلاف في آخر المعرب وفي العوامل اجيب بان المراد باختلاف العوامل كما مر اختلافها في العمل وذلك لا يوجد فيما فرض لان عمل العامل المعنوي ليس الا الرفع على ان قوله وذلك لا يوجد فيما فرض حم كيف والاسم المركب مع عامله ابتداء اذا كان مسبوقا بالعامل المعنوي فذلك الاسم في تركيب تحقق فيه العامل المعنوي يكون مرفوعا وفي الثاني يكون اما منصوبا او مجرورا فتحقق اختلاف العوامل واختلاف الآخر ان قلت تحقق فيهما

اختلاف العاملين لا العوامل قلت المراد اختلاف جنس العامل لكن يقال ان وجوه الاختلاف غير منحصرة اذ يحتمل ان يكون العامل الثاني الرفع رافعا الا ان هذا اعتراض آخر صحيح واما ما حكم به الفاضل الخبيصي من ان الاختلاف غير موجود اصلا فيما اذا كان الاسم المركب مع عامله مبنيا سواء كان العامل المعنوي فغير صحيح وايضا الحصر المذكور في قوله ان عمل العامل المعنوي ليس الا الرفع ممنوع كيف وقال النحاة واما العامل المعنوي فانه صنفان احدهما ما معنى فعل ماخوذ من غيره وانه يرفع اذا كان الماخوذ منه رافعا والا لم يكن فاما ستة انحو ما كان فيه معنى فعل ولم يكن مشتقا بمالة نحو هذا وليت وامثال الحالة يعمل الا في الحال نحو هذا ابغي شيخا او في الظرف نحو هذا في الدار زيد اي الدار زيد او في المفعول معه نحو سيكب وزيدا درهم وكذا المفعول المطلق يعمل فيه معنى الفعل فيعمل لا يرى الحذف اي خذ العامل في نفس له على الف درهم عفا وكذا في اذا له صوت صوت حمار العامل فيه معنى الفعل الماخوذ من قوله صوت والصنف الثاني من العامل المعنوي ما ليس فيه الفعل وانه اثنان احدهما الابتداء والثاني رافع الفعل المضارع كذا في شرح اللباب قوله اي حركة او حرف اي حرف علة ساكن شبهة الاعرابية بالحرف به فلا يرد ما في الحاشية المنقولة تحته قدس سره من قوله لكنه تكميل بما اذا كان العامل حرفا واحدا كالباء الجارة فالاولى ان يسند اخراجها الى بسيطة القريبة المضمونة من الباء الجارة والبقاء الموصولة على عمومها انتهى هذا وانت خبير بان هذا يدل على ترجيح الالغاء وقوله ولو البقيت يدل على ترجيح التخصيص مع ان قوله لان كلمة لو للامتناع وجعلها بمعنى ان الفصيح لا يدفع ترجيح التخصيص ولو ذكر كلمة اذا لدل على ترجيح الابقاء والحق ان العرف ان قيد بما قيد ناه فالاولى التخصيص والا فالالغاء واسناد الاخراج الى البسيطة ولا يرد عليه مجموع العامل والمقتضي فالاعراب لان المركب من القريب والبعيد لا يطلق عليه اسم القريب كما لا يطلق على مجموع الجدار والسقف جدار ولا سقف فاندفع ما قيل انتقض تخصيص كلمة ما بزيد اخراج المجموع فيترجح من بين في الاعتبار ثم الحاشية المنقولة آيرا دعلى عموم السلب الذي يفهم من قوله لا يرد العامل والمقتضى على ما هو الظاهر من الجمع والمتبادر من قوله لكنه ينافي لو كان مبنيا على سلب العموم في العامل وعمومه في المقتضى لما كان للاستدراك معنى لان المبنى حينئذ لا يرد كل عامل بل البعض وقد اجيب بان المراد من كلمة ما الحرف الاخير ولو اريد بحرف حرف المباني وهو المتبادر حين مقارنته بالحركة تم تشبيه عامل على حرف واحد قوله لهذا المتبادر حين مقارنته بالحركة لانه لما اقترن بالحركة التي لا دلالة لها على شيء علم ان المراد بالحرف حرف المباني التي لا دلالة لها على شيء فيبحث لانه وان حرج بما ذكر عامل على حرف واحد كالباء الجارة الا انه يخرج بدين التعريف ما هو فرد وهو الحروف الاعرابية لانها من حروف المعاني لدلالتها على الفاعلية والمفعولية والاضافة والحركات الاعرابية ايضا دالة عليها فكيف يتبادر من مقارنة الحرف بالحركة كون المراد حرف المباني قال الفاضل الاصبهري في شرح الاصول الحركات الاعرابية موضوعة ابتداء المعتورة على الاسم لكن لما وضعا شخصيا بل نوعيا علم بالاستقراء على هذا يكون كلمة على حرفا لدلالتها على معنى في غيرها وقد اجيب عن هذا السؤال بان الباء للآلة فلا يرد والعامل والمقتضى اما خارج العامل فلان النجاة جعله بمنزلة العلة المؤثرة ولذا سموه عاملا وليس علة مؤثرة بالحقيقة لان التأثير للمتكلم وهو علامة لتأثيره واما خارج المقتضى فلان آلة التأثير في المسبب الباء والمقتضى ليس كذلك وردبان المفهوم من كلمة الباء السببية لا الآلة اقول قال الرضي يمكن الاعتذار بالمصرح بأنه على سبيل الاستعارة اعني ان العامل كالعلة الموجدة بان يقال الاستعانة وهو ظاهر في الآلة اكثر منه في الموجد واعترض بعضهم على قول الشارح قدس سره خان المتبادر من السبب السبب القريب بان المتبادر من لفظ السبب القريب لا من كلمة الباء اقول هذا الاعتراض ساقط لان العلامة التفتازاني

قال في بحث فصاحة المتكلم من المطول ان السبب القريب هو السبب التحقيقي المتبادر الى الفهم مما استعمل فيه بأل السببية وذا هيك حجة قوله على ذلك ويصدق التعريف على كل واحد من الحركات الثلاث والحروف الثلث لان المراد بسبب القريب الغير التام الا ان كون ذلك متبادرا مما استعمل فيه الباء محل تردد **قوله** وحين يراد شرط وقوله لا يرد العامل المقتضي جزما قال العلامة التفتازاني في مباحث الفصل والوصل في شرح المفتاح ولفظ حين قد يستعمل استعمال **ما قوله** بما الموصولة النكرة تمييزا بانه للعهد الذهني **قوله** من الاسباب البعيدة فان العامل سبب للاختلاف بعيد بواسطتين وهما المعاني والاعراب والمقتضي سبب له بعيد بواسطة واحدة وهو الاعراب **قوله** معرب على اضطرار للمصرح قال صاحب اللباب والاعرف بين النحاة انه مبني لاضافته الى المبني لا يوجب البناء عند المصنف لانه ليس ببنبغي الاصل **قوله** خرج حركة نحو غلامي وان تحول آخره من الاعراب الى الكسرة واما حركات ما قبل تا التانيث وعلامتي التثنية والجمع فخارجة بترجيح الضمير الى المعرب لان مالحقته تلك الادوات ليست معربة كذا قيل وفيه بحث لانه ان اراد ان آخر غلامي تحول من الاعراب الى الكسرة حين الاضافة فممنوع بل فضلا ان يتحول آخره من الاعراب الى الكسرة فكما ان حركات ما قبل تا التانيث وعلامتي التثنية والجمع خارجة عن التعريف بقوله لتخالف آخره بواسطة رجوع ضمير آخره الى المعرب وهي ليست معربة فكذلك يخرج حركة غلامي ايضا لانه ليس مما بين الاضافة قال الرضي ولا يدخل العامل في المضاف الى الياء والمنسوب والمونث بالتاء والمثنى والمجموع الابعد لحاق الاحرف المذكورة بها لانك اخبرت شاميا قولك جاءني سلمان من القبي ولم تخبر عن المعزوم تثنية ولذا البواقي فتامل لحاق هذه الاحرف كان الاسم مبنيا اعدم التركيب فلم تخالف آخر المعرب بهذه الاحرف وان اراد به ان غلامي في نحو جاءني غلامي مثلا كان في الاصل غلام كمشف الى يا المتكلم كما قيل فضعفه واضح وان اراد به ما قيل انه اذا قيل جاءني غلام ورايت غلامي فتبدل حركة المعرب بحركة اخرى ففيه ان المتبادر من تبدل حركة المعرب بحركة اخرى انما تبدل لسبب عروض حركة اخرى لسبب وقوع المعرب في التركيب كسرة غلامي ليست لذلك **قوله** اختلاف هذه الحركة اي اختلاف فصل لسبب هذه الحركة **قوله** ليس من حيث انه معرب لوجوده قبل عامل الجر بل قيل مطلق العامل كذا قيل وفيه بحث لانه يجيء لاجل اختلاف المذكور في آخر المعرب بال في آخر المبني لان المعنى بالمعرب هو المركب الذي لم ينا سب مبنى الاصل فخرج بقوله آخره اذا الضمير يرجع الى المعرب كما خرج به الياء حركات ما قبل تا التانيث وبالنسبة وعلامتي التثنية والجمع والرضى قد اخرج بالجمع بقوله آخر المعرب وبالجملة ان اعتبر تحقق وصف الاعراب حال الاختلاف المذكور فالجميع خارج بقوله آخر المعرب وان حصل من قبيل ارتضعت هذه المراة هذا الشاب فتفيد الجملة **قوله** كانه اراد بهذا المعنى اي اراد بقوله ليس هذا بين تمام الحدانه تم حد الاعراب جيدا ومنعا بدون قوله ليدل ولا يرد انه خارج آه واللام معطوف على اسم ان وخبرها محذوف قوة لان اللام في ليدل متعلق بامر خارج **قوله** فانه بعيد علة للنفي قيل ان المصرح ومن قال هو علة وضع الاعراب اراد انه متعلق بلينطبق الغرض على الاصل ولو حصل متعلقا باختلف لم ينطبق الغرض عليه لان اختلاف الآخر لا يدعيه الدلالة على المعاني بل ليدعي وضع الاعراب مطلقا وفيه ان الدلالة على المعاني المختلفة بتلك الهيئة الخاصة قول الشارح قدس سره ووضع بحيث يختلف بآخر المعرب لاختلاف تلك المعاني **قوله** غاية البعد اذ فاظ المتبادر الى الفهم كونه متعلقا بقوله اختلف فالسبق الذهن بل لا يتوجه الى كونه متعلقا بوضع الاعراب الذي لم يلاحظ في التعريف اصلا **قوله** ليدل الاختلاف وما به الاختلاف

الاولى ليدل ما اختلف ويعلم منه ان خلية الاختلاف ايضا في الدلالة اذ تعليق الحكم على المشتق وما في حكمه يوجب علية ماخذ الاشتقاق نحو اكرم الرجل الكريم حيث يعلم منه ان وجه الاكرام كرمه **قوله** على صيغة اسم الفاعل هذا هو المشهور ووجهه ان التغير المعاني طارية كالقيام الا ان الرضي انكر ان في الكلمة معنيان او اكثر بل واحد هما على الآخر فاكتفى بالطريان للاولى بالكلمة ان يطلب له اخف علامة وشكل هذا المعنى انما يكون في الاسم وهو كونه عمدة او فضلة ومضافا اليه يجعل علامة البعض حروف المد التي هي اخف الحروف يعني الحركات وجعلت في بعض الاسماء حروف المد كالاسماء الستة والمثنى والمجموع وقال الفاضل الهندي على المفعول ووجه ان يجعل الاسم مشتملا على تلك المعاني ومتصفا بها ويؤيده المدرج هو اشتمل على علم الفاعلية **قوله** على تغيرين وهو ان يلاحظ في فعل او صفته معنى فعل او صفته آخر بقرينة ذكر متعلق الملاحظة بعده بحيث يكون الاول مقيدا والثاني قيدا على الاغلب **قوله** والاعراب على صفته اي الاعراب يدل على صفة ملبسي لا يخفى ان الموصوف كونه فاعلا وكونه مفعولا فكونه مضافا اليه اصطلاحا هو اللفظ فالاولى ما قال الرضي لانه دال على وصف الاسم والدال على الوصف بعد الموصوف **قوله** فالانسب ان يكون الدال عليها اي على الصفة وهو الاعراب متاخرا عن الدال عليه اي الموصوف وهو الاسم فجعل الاعراب في الآخر اوفى حكمه رعاية للطريق الانسب **قوله** وهو ماخوذ من اعربا اي الاعراب الاصطلاحي ماخوذ من مصدر اعرب بمعنى ازضحه وهو الاعراب بمعنى الانما اي منقول عنه للعلاقة وبهذا التقرير اندفع ما يتوهم من انه يدل على اشتقاق المصدر وهو ليس بمذهب البصري بل هو مذهب الكوفي **قوله** او من عربت اي او هو ماخوذ من مصدر عربت **قوله** على ان يكون الهمزة اي همزة باب الافعال **قوله** للسلب اي لسلب الفاعل عن المفعول اهمل الفعل وهو مصدر الثلاثي نحو اشكيته اي ازلت شكايته **قوله** اي الانواع اعراب الاسم ثلثة اشارة الى ان الخبر مجموع الثلثة لا كل واحد فالعطف معدم على الربط فان قلت اذا كان الخبر المجموع لا كل واحد فكيف يصح للرفع هو المجموع فاوجه اجراء الرفع على كل واحد من الرفع والنصب والجر قلت وجهه كون كل من الثلثة خبرا من حيث اللفظ والنكان في الحقيقة ليس كذلك وايضا لما لم يكن بين الالفاظ الثلثة ارتباط ما يكون لسببية البعض اعراب في نفسه وللمجموع اعراب آخر اجري على البعض بل الارتباط هينا انما وقعت بهيئة الاجتماعية خرالما قبلها اجري الاعراب على الاخير دون تفصيل الاسم المتقل من حيث الصورة من الاعراب ورفعا للترجيح بلا مرجح بقي ان عطف النصب وجر على رفع لا يخلو عن اشكال لان رفعا ليس منسوبا الى شئ حتى يكون نسبة التابع الى ذلك الشئ مع نسبة المتبوع اليه مقصودا بل النسبة المجموع الا ان يقال النسبة اهم من ان يكون حقيقية او من حيث الصورة والاولى ان يقال ان قوله ثلثة تعتبر للخبر وقوله رفع ونصب وجر بيان الثلثة **قوله** مختصة بالحركات والحروف الاعرابية قال الرضي القاب الاعراب كما يطلق على الحركات يطلق على الحروف ايضا هذا على مذهب المصنف والذي يغلب في ظني ان المتقدمين لم يصفوا القاب الاعراب الا للحركات المعينة ثم منهم من يطلقون على الحروف لقيا ما مقام حركات الاعراب اسما لا حركات مجازا **قوله** بخلاف الضمة والفتحة قال الرضي في هذا المقام اذا اطلق الضم والفتح والكسر في عبارات البصرية فهي للجمع الاعلى حركات غير اعرابية بنائية كانت كضمة حيث او لا كالضمة فاضل ومع التقييد تقع على الحركات الاعرابية ايضا كقولك المعرب بالضمة رفع وقال في بحث المبني الضم والفتح والكسر القاب مطلق الحركات سواء كانت حركات المبني كقولك حيث مبني على الضم او حركات المعرب كقولك في زيد انه متحرك بالضم في حال الرفع اولا هذا او لذلك كقولك في جير رجل انه متحرك بالضم انتهى وقال الفاضل الهندي الضمة والفتحة والكسرة بالنسبة الى واقعة على نفس الحركة لا يشترط

كونها عربية او بنائية بخلاف المجرد عن التاء فانها اعراب البناء انتهى قال **قوله** اى علامة كون الشئ فاعلا اختار كون الباء مصدرية لانه توجيه لاعراب علية بخلاف جعل اللام للنسبة فانه لا يخلو عن خدشة او ميسر المعنى بهذا الرفع علامة الاشياء المنسوبة الى الفاعل وفيه محذوران احدهما كون الرفع علامة لذوات الاشياء وثانيهما ان لا يكون الرفع علامة للفاعل وكلاهما باطلان ويمكن الدفع بان يقال الرفع علامة الخصلة المنسوبة الى الفاعل وهى كونه فاعلا حقيقة او حكما وكونه فاعلا منسوب الى الفاعل لانه صفة له فاندفع المحذوران **قوله** اى علامة كون الشئ مضافا اليه قالوا بتقدير اليه لقرينة المقابلة وان كون الشئ مضافا اليه مقابل لما لا كون الشئ مضافا وانت خبير بان هذا انما يصح اذا اراد بكلوا حد من كون الشئ مضافا وكون الشئ مضافا اليه باعتبار ان الاضافة تتعلق على قدر مشترك حقيقة او مجازا فتطلق تارة على هذا وتارة على ذاك **قوله** وانما اختص الرفع بالفاعل فان قيل كيف يختص بالفاعل مع انه يوجد فى غيره ايضا قلنا الاختصاص اضافى اعلم ان الرفع علم للعمدة وهى ثلثة الفاعل والمبتدا والخبر عند الرضى وعند المصرح علم للفاعل اصالة ولغيره على سبيل التبع والالحاق وكذا النصب علم للمفعول اصالة ولغيره على سبيل الشبه والالحاق **قوله** فاعطى فيه ضمير يرجع الى الفاعل على ما تقتضيه السياق لان اختصاص الرفع بالفاعل يقتضى اعطاء الرفع له لا العكس وقولهم الفاعل ما اسند الى علم الفاعلية وهو مفعول اول والثقيل بالنصب مفعول ثان والتعليل تعليل اى فاعطى الفاعل الثقيل لاجل اية قليل والقليل ينبغى ان يكون الثقيل وهذا توجيه وجيه قابل للقبول وان كان على خلاف ما ذكره كثير من المحول والمذكورين الفضلا الى الآن ان الثقيل مفعول اول والقليل مفعول ثان فاشكل عليهم دخول لام التقوية فى المفعول المتاخر عن الفعل فانه لا يجوز مع ما فيه من مخالفة السياق فوجه بعضهم بتضمين معنى الجعل اى اعطى الثقيل مجعولا للقليل والبعض بتضمين معنى العروض اى اعطى الثقيل عارضا للقليل معترضا بان الجعل مع الاعطاء لغوا قول وكذا العروض قاصر وبيان المفعول الثانى محذوف والقليل تعليل اى اعطى الثقيل ما اعطى من المرفوعات لاجل هذا القليل وفيه ان المفعول الثانى فى باب اعطيت لا يحل على الاول لكونه مبتدا ثانيه وعلى التوجيهين قد حمل عليه وان الثالث يوجب تفكيك النظم مع ما فيه من جعل الى نحصة آنفا والصاحب ماخوذا **قوله** لما لم يتم للمضاف اليه آه يشير لعدم اعتبار المناسبة والبناء على عدم البقاء والاولى البناء على المناسبة لان المضاف اليه ليس بقليل كالبعض والكل كثير لانه اثنان ولا يقال له كثير فى العرف والجوامع متوسط بين غاية القلة والخمسة وقيل لان المضاف اليه يكثر الايرى الى قولنا مررت بزيد فى يوم الجمعة لقتا وبيد لكن كثرة دون كثرة المفاعيل انتهى وفيه بحث لان المضاف اليه بانما مر قد يكون مفعولا به فيه لكن المضاف اليه بالتقدير يكون فاعلا مفعولا تميزا الى غير ذلك وبالجملة ان اعتبر اختلاف احواله فكثرته فوق كثرة المفاعيل والافليس بكثير **قوله** العامل اى عامل الاسم على ما هو الظاهر **قوله** وعامل الفضل هذا واعلم ان التوجيه للمعانى واما ما هو المتكلم الا ان النحاة جعلوا الآلة كانها هى الموجدة لها ولذا سموه عاملا **قوله** ما به اى بسبب كونه موجدا اصطلاحا يحصل المعنى فلا يرد الاسناد والمركب منه ومن العامل **قوله** اى معنى من المعانى اشار الى ان اللام اشتراكية بين المعانى المذكورة **قوله** وفى رايت زيدا رايت عامل فقط اذ هو مذهب البصريين وقال الفراء الناصب هو الفضل مع الفاعل اذ بالمسند واحد هما فى الآخر صارت فضلة فهما معا سبب كونها فضلة فيكونان سبب علامة الفضلة ايضا قال الرضى وهو قوى يقال

هشام بن معاوية هو الفاعل فقال الرضي واليمين مجيدا لانه جعل الفصل الذي هو الجزء الاول بانضمامه اليه كلا بانضمام غيره
من الاسماء فصلة قوله وفي مررت بزيد الباء حامل واختلف في غلام زيد فقيل ان الحامل الحرف المقدر وقيل المضاف قوله اثنين
مثنى ولا محمود عاد حقيقة ولا حملا فخرج ما في حكم المثنى من الاسماء الستة وغيرها وخرج بالقيد الاول الاعراف كما قيل انما هو ان قيل بالاسقاط
بين المنصرف وغير المنصرف على طريق اللف قوله اي الذي لم يكن بناء الواحد فيه سببا بل متغيرا الاجل الجمع في اوزانه فخرج نحو سبسون ان
بكسر الغاء وجاء بضمها ايضا وفتحة تقبح الغاء وشهون بكسر الغاء وفتحها وخرج بذلك التثنية والجمع على حد التثنية فانه خرج بقيد الاسناد وعلى كل
بجمع سلامة حقيقة تمثل عوض من الغاء والام المحذوفين لسيا فائدة فع ما قيل نقض بسنين وشهين ونظائرهما فان لا يلزم من دخولها
في المكسر تقديرهم ان اعرابها بالحركات الثلاث فخرجوها عن القاعدة بالمنصرف انتهى على ان في بعض نظائرها كاسحيل الفنون مقتضب
الاعراب منبها على مخالفته للقياس فيجري فيه الحركات والتنوين قوله ان يكون بالحركة لفقد الحركات وتقل الحروف فكانت
وهو عالحركات في باب الاعراب قال القشيري نصبا هذا من باب عطف اسمين على عاملين مختلفين لكن المجرور مقدم وهو جائز
عند المصرح قال صاحب المغني اجمعوا على منع العطف على معمول الكرسن عاملين نحو ان زيدا ضارب ابوه لعمرو والضاك غلامه
بكرو اما معمولا عاملين فان لم يكن احد هما جارا فقد ان مالك هو قياس اجماعا نحو كان آكلا طعامك عمرو وتمرك بكرو ليس كذلك
نقل الفارسي الجواز مطلقا عن جماعة وقيل ان تقدم الاخفش والكان احد هما جارا فانكان الجار مر انحو زيدي الدار والحجرة عمرو
او عمرو والحجرة فمنقل المبردي انه ممتنع اجماعا وليس كذلك بل هو جايز عند من ذكرنا وانكان الجار مقدما نحو في الدار زيد والحجرة عمرو
فالمشهور عن سيبويه المنع وبه قال المبرد وابن سراج وهشام وعن الاخفش الاجازة وبه قال الكسائي والفراء والزجاج و
فصل قوم منهم الاعلم فقالوا ان ولي المخفوض العاطف كالمثال جاز لانه كاسمع وان فيه تعاول المتعاطفات والا امتنع نحو في
زيد وعمرو الحجرة هذا كلام مدونة نظيرا ان ما قيل قوله والفتحة نصبا من قبيل عطف المعمولين على معمولين عاملها مختلف بعاطف واحد هو
غير جائز عند سيبويه مطلقا جائز عند الفراء مطلقا والجمهور على جوازه في صورة تقدم الجر وليس على ما ينبغي قوله وهو ما يكون بالالف التاء على عموم
المجاز فدخل فيه نحو مسجلات وخرج نحو شهون وقالون وقيل بتقدير المضاف اي صيغة جمع المؤنث وتقدير المبطوف اي جمع
المؤنث السالم وعاصي صيغة قيل وفيه انه لا يكفي لخروج نحو شهون وقالون واجيب بانه عطف على وجه التفسير قوله واحترز بقيد
الملكسر المنصرف المذكور سابقا فانه قد علم انه معرب بالحركات الثلث فالعلم مسند الى المكسر باعتبار حكمه لا اليه نفسه واما الملكسر
غير المنصرف فهو داخل في غير المنصرف فاندفع ما قيل الاحتراز ليس لانه علم لانا لا نشير كر في هذا الحكم على انه لم يعلم المكسر مطلقا بل المنصرف
قوله فان النصب فيه تابع للجر اجرا لمفعول له العلة تابع فان قلت كيف نصبه مع ان شرطه وهو اتحاد فاعله وعامله
مفقود قلت لعني فان النصب فيه محكوم عليه بالتبعية اجرا فاحفظه فانه نفيفك في مواضع كثيرة على ان بعض النحاة لا يشترط
اتحاد كما في الفاعل قال الرضي وهو الذي يقوى في ظني وانكان الاغلب هو الاول والدليل على جواز عدم الاتحاد قول
امير المؤمنين علي رضي الله تعالى عنه في نهج البلاغة فاعطاه الله ثم منعه فنظرة استحقاقا فسخطة استحقاقا للبلية وللمستحق للسخطة ابلس
والمعطى للنظرة هو الله ثم لا يجوز ان يكون استحقاقا حالا من المفعول لان استحقاقا حالا من الفاعل وكذا انجاد المدة
ولا يعطف حال الفاعل على حال المفعول انتهى وفيه بحث قال في بحث الحال ويجوز عطف احد حال الفاعل والمفعول على الآخر

قوله لك لقيت زيدا راكبا وماشيا وقال وانا سوف يدركنا المنايا مقدرة لنا ومقدريا قوله جمع المؤنث السالم
على وتيرة الاصل اى على طريقته وجعل الفرع على طريقة الاصل واجب الامكان ممكنا على ما ذهب اليه المصنف
بالحرف لان ذلك غير ممكن لعدم وجود حرف صالح في آخره قوله والفتحة نصبا وجرا نظرا الى ان ذاته من حيث انه غير منصرف وان كثيرا
في نحو مسلمات علما ليس من حيث انه غير منصرف بل لكونه جمعا رعاية لاصله فلم يعتبر عروض الصرافة على ان ذلك ليس على الاطلاق
بل اذا جعل نحو مسلمات علما فذهب ابن هشام الى انه منصرف وحال اعرابه كحال قبل العلمية وذهب جماعة الى انه غير منصرف والتنوين
للمقابلة للاسم المكسر وليكون نصبه بالكسرة كما كان قبل العلمية ومنهم من اسقط التنوين وجعل نصبه بالفتحة كما كان قبل العلمية ومنهم
من اسقط التنوين وجعل نصبه وجره بالفتحة قوله منقوصات وادية لقولهم ابوان واخوان وحموان وهنوان قوله لانه
بالقولهم اخواه وفيه قوله اصله قوه بفتح الفا وسكون العين اذ لا دليل على الحركة والاصل السكون فان قلت قد جاء جمعه قوة
فدل على التحريك اذ لا يجمع عليه ساكن العين قلت لا مطلقا بل الصحيح والمثل الساكن العين يجمع عليه بخمسة وابيات
وثوب واثواب قوله وهو لغيف مقرون بالواو وين هكذا في الحواشي الهندية وقال الرضي لا مريا ان عينه واو بدليل ذوات
وذوات واذواء وباب طويت اكثر من باب الفوقة والحمل على الاغلب اذا شتبه الامر او لى قال والدليل على تحرك عينه
مونثه وهو ذات واصله ذوات كما نواه لقولهم في تثنيتها ذواتا فحذفت العين في ذات لكثرة الاستعمال فلو كانت ساكنة العين لقلنا
في المونث ذية كلية انتهى ولا يخ عن خدشة قوله لانه لا يضاف الا الى اسما الاجناس لانه وضع وصلة الى جعلها صفة
قوله فاعراب هذه الاسما الستة يشير الى ان الحكم عليها بعد التجريد عن الخصوصية والا كان الحكم على الجزئي المذكور والمقصود
الحكم عليه وعلى امثاله هكذا قال الفضلا واحد ابعد واحد واقول تمكنا بعمل التوفيق ان الحكم عام بدون التجريد اذا حكم عليها
بعد تقييدها بكونها مضافة الى غير يا المتكلم على ما هو نظم الكتاب فيفيد ان مناط الحكم هو القيد وان الخصوصية غير معتبرة في الحكم
بل انما ذكرت على سبيل التمثيل فكانه قال اخوك وابوك الى آخرها واشتاقها معربة بالواو والتي قبلها وفاها والالف المنقلب منها
نصبا ويليا المنقلب من الالف جرا وبه اندفع ما قيل في وجه التجريد للدلالة على منع الحكم عليها بالالف والياء ولا يلزم الحكم عليها بكونها
بالواو ولا يكون التقييد لغوا لانه مضافة لغوا والجواب انه يشير قول الشارح وله يكتف في هذا الشرط بالمثال للدلالة على توهم اشتراط اضافتها
بكونها الى الكاف وبالجملة يحتمل ان يقال الشرط ان الحكم في المتن على الشخص والمراد الحكم على النوع فلا بد من التجريد اصلا فتامل المتن
مع قوله ذلك وكيف يقول يكون الحكم على قوله ابوه بالواو ولو قاما مع قوله بان معنى المتن فاعراب هذه الاسما الستة بالواو والتقديرية
عليه ان مقتضيه وبيان الاعراب وانما يكون لغوا لو كان المراد ابوه كائن بالواو وليس كذلك فتقول الله تقدس سره فاعراب
هذه الاسما الستة اشارة الى ما هو معنى المتن ومقتضاه لانه اشارة الى اصلاح المتن وبهذا ظهر ان ما قيل في توجيه الارادة
ان اللفظ اذا اريد به مجرد اللفظ يكون علما والعلم يصح تاويله بالصفة المشتهر سماه بها فيصح ان يقال ابوك بالصفة التي
اشتهرت وهي كونها اسما ستة ليس على ما ينبغي وكيف يقول لا بد من التجريد لئلا يصير قوله مضافا الى غير يا المتكلم لغوا مع
قوله ولم يكتف في هذا الشرط آه والحاصل ان ما هو معنى المتن لا يقتضي التجريد والذي يقتضيه التجريد ليس معناه فالقائلون بالتجريد
كانهم جردوا النظر عما يقتضيه الكلام قوله مضافة قيل تجزه عن قوله بالواو لانه جعل حالا من المستتر فيه فيكون العبارة محمولة

على التقديم والتاخير والاظاهر الحال لاتقدم على العامل المعنوي وفيه ان المتعارف في امثاله انه عرض للتنبيه عن المركز بخلاف ما عرض
وايضا تقديم الحال على العامل المعنوي الذي هو الظرف ممنوع عند سيبويه واما الاخفش فيجوز بشرط تقدم المبتدا نحو زيد قائما في الدار وما نحن فيه
كذلك فلا يحتاج الى العذر الذي يفتح باب التقديم وسيد باب السنع **قوله** لاجعلوا اعراب المثنى الخ فيهم منه ان المثنى والمجموع اعربا بالحروف
ستة على بابه شيوعا وجعل الثاني سببا عن الاول مع ان الظاهر ان اعرابهما بعد المفردات فالاولى ما ذكره الرضي من انه انما جعل اعرابهما بالحروف
تولية بجعل اعراب المثنى والمجموع بالحروف لانهم علموا انهم يحتاجون الى اعرابهما بالياء استيفاء المفرد والحركات والحروف واكانت فروعا لكل
في باب الاعراب لتقلبها وخفة الحركات الا ان الحروف اقوى لان كل حرف منها كحركتين فكرهوا ان يثنوه المثنى والمجموع مع كونهما فرعين
للمفرد بالاعراب الاقوى فاختاروا من جملة المفردات هذه الاسماء واعربوا بها هذا الاقوى ثبتت في المفردات الاعراب بالحركات التي
هي الاصل في الاعراب وبالحروف التي هي نوى منها **قوله** واما اختاروا الاسماء ستة لان اعراب كل آه قيل هذا الوجه في غاية الضعف
والاقرب ما ذكره ابن يعيش العرب بالحروف في الفرع والملحق بستة المثنى وكلا واثنان والجمع والعشرون فجعلوا في مقابلة كل نوع
اصلا انتهى وفيه بحث لانه قد جاء في الملحق بهذا وان وثنايان فان زعم انه ثابت في التقدير اذ كانه كانت هذه عين ثم حذفت لم يكنه مثل ذلك
في ثنايا ان وذلك لان معنى ثنا اولا ستعمل طرف الجبل وليس في الطرف الواحد معنى التثنية فاثنايان طرفا الجبل التثنية في المجموع الجبل
لانه في كلواحد من طرفيه وبهذا ظهر ان وجه اقرب الى غاية الضعف مسى وجه الله تقدس سره **قوله** لوجود اي وامكان العمل
بالمشابهة فيما من بين الاسماء المشابهة للمثنى لوجود حرف صالح او وضعوا هذه الاسماء من بين الاسماء المشابهة للمثنى لوجود حرف
آه فالوجه على هذين التوجيهين هو المشابهة مع وجود حرف صالح فاندفع ما قيل فيه ان القرب والبعد والقريب والبعيد والاقرب
والابعد وسائر الاضافات كذلك على ان ذلك في الغير غير فاضل ولو لم يكن اللام في قوله لوجود حرف صالح لكان سالما الا صلاح
ويحتمل ان يكون قوله ولوجود حرف صالح عطفا على قوله لانهم لما جعلوا اضمار تلك ستة بحيل اعراب الاسماء الستة بالحروف على ان قوله
ولو لم يكن الى آخره يشير الى ان عبارة الشيخ غير صالح للاصلاح وهو بلط اذ قد عرفت الاصلاح وقوله يحتمل ان يكون آه بعيد
غاية البعد لا يلتفت اليه الذهن اصلا اذ الثابت دليل المتيقن انه عطف على قوله المشابهتها فالعطف على قوله لانهم لما جعلوا يكون من
قبيل التعقيد اللفظي بل من قبيل الالغاز مع ما فيه من بعد فقوله لمشابهتها غير موجه بل غير مفيد وقوله على ان ذلك في الغم غير ظاهر لان
الاب كما يستلزم الابن والاخ كذلك يستلزم الاخ وذو يستلزم المتصاحبين كذلك الس وهو الشيء المنكر الذي يستهجن ذكره يستلزم المنكر على صيغته اسم الفاعل
والغم يستلزم صاحبه الغم بلا تفاوت لان كلها اضافيات **قوله** حرف صالح للاعراب في اواخرها فاستراحوا عن كلفة اقتلاب حروف
اجنبية مع ان اللام في اربعة منها كانها مجلوبة للاعراب فقط لكونها محذوفة قيل نسيانا فيه اذ ان كالحركات الجلبية للاعراب
وكذا الواو في فوك لانها كانت بدلا منها الميم في الافراد فلم يرد الى اصلها الا للاعراب فجعلوا الواو التي هي اصل فيها علم العمدة
ثم جعلت ياء والفا في الجر والنصب قال الشيخ الرضي والاقرب عندي ان اللام في الاربعة الاول والعين في الباقيتين في حالة الرفع
علم العمدة والالف واليا في حالة النصب والجر علم المضافة والمضاف اليه مع كونه بدلا من لام الكلمة وعينها وجعل حركة اعتباطا من جنسها
للتخفيف وقال المصرح ان الواو والالف واليا بدلة من لام الكلمة في الاربعة ومن عينها في الباقيتين لان دليل الاعراب لا يكون
من سنخ الكلمة فهي بدل لغير ما لم يغيره المبدل منه وهو الاعراب كالتاء في بنت لغير التانيث بخلاف الواو والتي هي اصلها ولا يبعد

ذو على حرف لقيام المبدل مقام المبدل منه هذا كلامه وفيه نظر اى محذور يلزم من جعل الاعراب من سنخ الكلمة لغرض التصنيف
كما فى المثنى والمجموع اذ علامة التثنية والجمع من سنخ المثنى والجمع انتهى قيل والمصنف ان يقول ان علامة التثنية والجمع
ليستا من حروف المعانى بل من حروف المعانى انتهى اقول وفيه بحث لان كونهما من حروف المعانى مم ولم لا يجوز ان
يكون الدال مجموع الصيغة والنسبة اليهما مما ان تلك الدلالة تحصل عند الزيادة ولو سلم فكونهما من حروف المعانى مما لغاس كونها
سنخ الكلمة على الاطلاق ثم كيف يرد التصغير والف الجمع والفاعل وواو المفعول نحو رجيل ومساجد وضارب ومضروب مع الحركات
تدل على معنى التصغير والجمع والفاعل والمفعول وكذا حروف المضارعة تدل على معنى فى المضارع وعلى حال الفاعل الغير صرح
بالرضى ومنع كونها من سنخ الكلمة بديهى البطلان ولو سلم فكونها من حروف المعانى ليس متفقا عليه بل مختلف فيه فكيف له ان
يقول اى محذور فى جعل الاعراب من سنخ الكلمة كما جعل فى المثنى والجموع من سنخها ولو عند البعض ثم كون الاسماء الستة معربة
بالحروف الثلث فى الاحوال الثلث هو المشهور وفيها اقوال آخر فعند سيبويه ان هذه الاسماء ليست معربة بالحروف بل بحركات
مقدرة على الحروف فاعرابها كاعراب المقصور لكن اثبتت فى هذه الاسماء حركات ما قبل حروف اعرابها حركات اعرابها كما فى
امرأو واسم ثم حذفت الضمة للاستثقال فبقى الواو ساكنة وحذفت الكسرة ايضا للاستثقال فانقلبت الواو ياء لكسرة
ما قبلها وقلبت الواو المفتوحة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها واعترض عليه كيف خالفت الاربعة منها اعنى حمدوذة اللام
اخواتها من يد ودم فى رد اللام فى الاضافة واى شئ الغرض من رد ها اذا لم يكن لاجل الاعراب وفيه ان الدليس
فى سبيل سماعيا فلا يطلب له التعليل والفرق بينهما وبين يد ودم بل سمع هذه بكلذا ويد ودم بكذا وايضا اتباع حركة ما قبل
الاعراب بحركة الاعراب اقل تعليل وايضا يستفاد من الحروف ما يستفاد من الحركات فى انظ ضلا يحمل تشملها اعلا ما للمانى وقال المص
ح ظاهر مذهب سيبويه ان لها اعرابين تقديرى بالحركات لتعطى بالحروف وقال لانه قدر الحركة ثم قال فى الواو وهى علامة
الرفع وهو ضعيف لحصول الكفاية باحد الاعرابين وقال الكوفيون انها معربة بالحركات على ما قبل الحروف وبالحروف ايضا وهو
ايضا ضعيف على ما مر انفا وقال الاخفش انها مزيدة للاعراب كالحركات وشكل عليه بقاء المعوب وهو فوك وذو وقال على حرف
واحد ولا نظير له قال الربعى انها معربة بحركات منقولة من حروف العلة الى ما قبلها وانقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها وانفتاح
لانفتاحها كما فى ماجل وهو ضعيف لان نقل حركة الاعراب الى ما قبل حرفها لم تثبت الا وقفا بشرط سكون الحرف المنقول اليه
وقال المازنى انها معربة بالحركات والحروف ناشئة منها للاشباع وهو ايضا ضعيف لان مثل ذلك بضرورة الشعر ايضا يسوغ
فوك وذو وقال على حرف وقال الجرمى انقلابها هو الاعراب واما بى فاما لام اوعين وعلى قوله لا يكون فى الرفع اعراب فلذا كان ضعيفا هو
لدلالة الواو فى انظ على الفاعلية كالضمة وقال ابو على انها حروف اعراب فيدل على الاعراب فان اراد انها كانت حروف
اعراب يدور الاعراب عليها ثم جعلت كالحركات فذلك ما اخترنا وان اراد ان الحركات مقدرة عليها الا امتناع كونها كذلك
كالحركات الاعرابية فهو ما حل المص رح كلام سيبويه **قوله** وهو كلا الفه بدل من الواو وعند سيبويه لا بدال التأمنا فى المؤنث
كما فى اخت وبنت ولم يبدل التأمن اليا الا فى اثنين ومن اليا عند السيرافى لسماع الامالة فيه ولا يسيلون اسما ثلثيا على غير مثال
الا ما كان ذوات اليا اعلم ان كلا وكلتا ايضا فان الالى للمعارف لان وصفها للتاكيد ولا يؤكد المعنوى الا المعارف

فلا يضاف خان الى النكرة خلافا للكوفيين ينبغي النكرة المختصة صرح به صاحب المغني **قوله** وكذا كلتا على وزن فعلى والالف للتانيث جعل اعرابا كالالف في كلا والتاء تحيض للتانيث فلذا جاز توسطها بل صار رايحة منه لكونها بدلا من اللام **قوله** لذا لم ينقلب ياؤه الوقف كما ثبت واخت وعند البصري وزنه فعيل قال الرضي ولم تثبت في كلاهما والحاق التاء كلا فالى مونث اضع من بحريه والمضاف اليه يجب ان يكون مثنى اما لفظا نحو كلا الرجلين او معنى نحو كلانا ولا يجوز تفريق المثنى الا في الشعر نحو كلا زيد وعمرو **قوله** الى مضمر قال الرضي لانه اذا كان مضافا الى المضمر فالاغلب كونه جاريا على المثنى تاكيد الانه نحو جاءني الرجلان كلاهما وجئتنا كلانا وجئتنا كلا كما وان جاز ايضا ان تقول كلا هما جاءاني بعد ذكر شخصين فلا يكون تاكيدا ولكذا كلا كما جئتما وكلانا جئتنا واذا كان في الاغلب جاريا على المثنى وهو موافق له معنى ولفظا فالاولى جعله موافقا لمتبوعه في الاعراب ثم ظرد ذلك فيما وان لم تبن المثنى المعرب نحو جئنا كلانا ولما اذا اضيف الى الملفوظ فانه لا يجري على المثنى اذ لا يقال جاءني اخواك كلا اخويك هذا كلام متمسك نظر ان ما ذكره الفاضل الهندي من قوله لانه اذا اضيف الى مضمر يكون تاكيدا للمثنى البتة ليس على ما ينبغي **قوله** وانما قيد بذلك اي بكونه مضافا الى مضمر ولم يطلقه اولم يقل مضافا الى مظهر **قوله** اعرب بالحركات قال الرضي وكذا نائبه يعربونه مضافا الى المظهر اي اعراب المثنى **قوله** لان آخره الف يسقط لاجل دخول ما ذكر بيانا للواقع لانه لا ايضاح فالالف الالى المثنى المعرف باللام **قوله** واذا اضيف الى المضمر قال المصنف لسانان اقيسهما وهي افضلهما ان يجري مجرى المقصور في جميع الاحوال فاجريته مجرى عصا ورحى اذا اضيف الى الظاهر وهو اكثرهما ان يجري مجرى المثنى فيعرب بالحروف وهو جيد انه لا اضيف الى شيء تضيفا متصلا صار كانه كلمة واحدة فقوى امر التثنية فيها لفظا ومعنى فاجريت مجرى المثنى في الاعراب وقال اكثر البصريين انه معرب تقديرا مطلقا وقلبت الفا في النصب والجر تشبيها لها بالف لدى وعلى في لفظها ولزوجها الاضافة ولم تقلب في الرفع لان لدى وعلى لا يقعان في الرفع فتثبت على حالها وهو جيد الا ان ما ذكرنا اولى لقوة المناسبة المذكورة ولان قلب الالف في لدى وعلى خلاف القياس هذا لفظه وقال الرضي كذا نائبه يعربونه مضافا الى المظهر ايضا اعراب المثنى **قوله** فلذلك تبقاه وانظر انه لحاجة اليه كما قيل لان قوله لان كلا الى آخره تعليل وتوجيه لقوله وانما قيد بذلك فلا وجه لتعليله بما ذكر **قوله** وانكانت مفردة اذ المثنى ما كان آخره الف ونون ولم تثبت للاضافة **قوله** اسما صح اصطلاحا اي في اصطلاح النحاة احترز به عن الحرف والفعل **قوله** بالواو والنون احترز عما ان يكون واحده مذكرا كمسلمين اولا كقلون وثبون وارضون وغير ذلك فلا حاجة الى حذف المضاف او المعطوف **قوله** اي نظائر ها يتيسر الى ان اطلاق الاخوان على ثلثين وغيره من قبيل الاستعارة لعلاقة المشابهة **قوله** والاصح اطلاق عشرين اي اثبت من اهل اللغة وبسبع منهم اطلاقه عليه كما سمع ان الاسود كان يطلق في الاصل على كل ما فيه سواد ثم غلبت على الحية السوداء لكن لم تثبت بسبعهم ذلك فظهر انه ليس بحجج فاندفع ما قيل لا يذهب عليك ان ما ذكره لا يفيد ان ثلثين فما فوقها الى جمع عا في الاصل غلبت على تلك العشرات بتغليب العام على الخاص ثم قال وما يفيده هو ان يقال الاحد اثنتا عشرة من الاحاد حاصلة من تكرار ها بالامر تكرار مراتب الاعداد وهذه الالفاظ كان اولى في انها الفاظ واحد لها من لفظها انتهى قول وفيه بحث لان كونها حاصلة من الوحدات لا يمنع ان يكون واحد عشرين عشرة بمعنى عشرة وحدات فيكون عشرون عبارة عن ثلثين وحدات وانا بعين وغير ذلك ولا يلزم من ذلك تركيبها من المراتب اعلم ان ايراد اللام في مثل هذا التركيب اعني قوله والاصح كيف من تراكيب

المصنفين وكانهم اجروا الكلية ان مجرى ابكذا ذكر السيد قدس سره في حواشي شرح المفتاح **قوله** وايضا بنده الالفاظ والبيض لو كان عشرون واخواتها جمعا لكان جمعا بالواو والنون والجمع بالواو والنون لا يكون الا لعلم مذكر يعقل او لصفة يعقلا وعشرة ونظائرها ليست كذلك وايضا لو كان جمعا لكان ينبغي ان لا يطلق عشرون وامثالها على فوق العشرة وايضا لسمع اطلاقها على العشرة فاده ودنا على ما هو الاصل في جمع القلة **قوله** وفي آخرها حرف يصلح للاعراب فان قلت كيف يكون الالف والواو في آخر جمع كون النون بعدهما قلت قال الرضي اما نون التثنية والجموع فالذي يقوى عندي انه كالتنوين في الواحد في كونه دليلا على تمام الكلمة وانها غير مضافة **قوله** فناسب ان يجعل ذلك الحرف الموجود في آخرها الجالب قبل الاعراب علامة التثنية والجمع وفي المثل شبت الجارشم النقش اعرابا فالكيفية المخصوصة في اعرابها من جعل الالف والياء للتثنى والواو والياء للجمع تابعة لوجدان الحروف في آخر هاك وصفها حتى لذلك الحروف فتدبر انه يلزم قلة توزيع اصلا فضلا عن ان يكون التوزيع مسببا عن رفع اللباس وبقاء احدها بلا اعراب **قوله** وانما جعل اعرابها بالحروف ان اراد بالحروف الحروف التي وجدت في آخرها وضعت التثنية والجمع عليها فقوله وكان حروف الاعراب ليس على ما ينبغي وان اراد الحروف المجانبة للاعراب يصح قوله وكان لكن ينافي قوله وفي آخرها حرف يصلح للاعراب **قوله** وانما جعل اعرابها الى قوله فوزعت لا يخ عن حدبة لانا نقصد بكون الحروف مجتلبة للاعراب بعد تمام التثنية وليس لذلك بل الحروف موجودة فيها قبل الاعراب علامة لها فتعلم ذلك الحرف الموجود فيها اعرابا كما يدل عليه قوله فناسب ان يجعل ذلك الحرف اعرابها وجعل هذا اخلا معنى لقوله فناسب وقوله ولو خص لايهة لعله يريد ذلك حال الوضع لانا نقول سوق الكلام ينافيه وايضا الاعراب لا يلاحظ عند الوضع بل انما يلاحظ بعد وضع الكلمة وتمامها قال الرضي واما اعرابا هذا الاعراب المعين لان الالف كان جالبا قبل الاعراب في التثنى علامة للتثنية وكذا الواو في الجمع علامة للجمع لمناسبة الالف تخفيفه لقلة عدد والتثنى والواو لثقله لكثرة عدد والجمع وهذا حكم مطرد في جميع التثنى والجمع ثم اراد واعرابها فان صوغ التثنى والجموع متقدم لما لم يمكن اعرابها فجاء الالف التثنى والجموع وواو الجمع علامة الرفع فيها ولم يبق من حروف اللين التي هي واو ولي الصاقها مقام الحركات سوى الياء للجر والنصب والجر اولى بها فقلبت الالف والواو ياء في الجر فاجتمع النصب بالجر دون الرفع لكونها خلافيتي الفتحة وتركت فتح ما قبل الياء في التثنى بقاء على الحركة الثابتة قبل الاعراب وكسر ما قبل الياء في الجمع للياء والفرق وكسر النون في التثنى للكونه تتنينا ساكنا في الاصل والاصل في تحريك الساكن الكسر وفتح في الجمع للفرق فحصل الاعتدال في التثنى لخفة الالف وثقل الكسرة وفي الجمع بثقل الواو وخفة الفتحة واما الياء فيهما فطارية للاعراب انتهى **قوله** فوزعت انظر تترك الفاء اذ المتعارف في جواب لما هو الفعل الماضي لفظا او معنى بدون الفاء **قوله** وجعلوا اعرابها بالياء حال الجر قال الرضي الياء طارية للاعراب قال الفاضل الهندي قدس سره وجد في آخر كل منهما وضعا حرفان للدلالة على التثنية والجمع فاخر جنا هما عن المترادف بتخصيص كل منهما بمعنى وجعلنا اختلافهما اختلاف الاعراب والظ هو ما ذكره الفاضل لان تعريفهما يؤيد ما ذكره وما ذكره الشارح قدس سره يصح ان يحمل عليه كل منهما **قوله** وكثرة التثنية لعدم تقييده بقيد او لوجوده في جمع بخلاف الجمع فانه مشروط بشرائط وغير موجود في التثنية **قوله** الذي اشير اليه تقسيم اليهما فيما سبق يشير الى ان ما سبق من قوله لفظا او تقديرا تفصيل لاختلاف الآخر لا اختلاف العوامل وان اللام في

قوله التقدير ولفظ للعهد قوله في الاسم المعرب الذي جملته موصولة مع ان الظاهر كونه موصوفة لكونه قائما مقام الجزء الخ جزاع ما فيه حسن الموافقة لما سبق لان الطريق الذي اختاره الشارح قدس سره وهو حذف العائد على حذف المضاف فيين يرجح كونه موصولة وذلك لان حذف الضمير في الصلة احسن منه في الصفة لكون الصلة بالموصول اشد اذ لا غنى للموصول عنها بخلاف الصفة فانها ليست من ضروريات الموصوف ثم في الصفة احسن منه في خبر المبتدا لانها مع الموصوف جزء الجملة صرح به الرضي في بحث المبتدا والخبر عند قوله فلا بد من عائد فظهر ان ما يميل اشار الى ترجيح جعل ما موصولة ترجيح التبادر في خبر المبتدا لم لا يجعلها مصدرية تعسفا كما جعله الفاضل الهندي للملا يفوت حسن الموافقة لقوله واللفظي فيما عداه قوله لتعذر الاعراب فيه اعلم انه اختلف في حذف العائد المجرور من الصلة فذهب سيبويه والاخفش جواز خلاف الجار والمجرور معا اذ ليس حذف حرف الجر قياسا في كل موضع والمجوز يشترطه الصلة مع بقاء الجر فلا يجوز حذف المجرور بها وذهب الكسائي الاتساع بان يحذف او الحرف المجرور قياسا اذا جر الموصول او موصوفه نحو هو الذي مررت به قائم او الحرف المجرور بحرف جر شبهه في المعنى وتماثل المتعلقان نحو مررت بالذي مررت اي مررت به قائم الجاران تماثلا ان وكذا ما تعلقا بهما اي العاملان وربما يحذف المجرور بحرف وان لم المتبين نحو الذي مررت زيدا اي مررت به صرح به الرضي في بحث الموصول هذا وما في الشرح مبني على الاول من الثلثة لا على الثاني لمكان الاختلاف في كونه قياسا ولا على الثالث لفقد احد شرطي تعدد الحذف وهو تماثل العاملين قوله او لم يكن الحرف الذي هو محل الاعراب قابلا للحركة عدم قبوله للحركة اما باعتبار ذاته لكونه مبنيا على السكون كالالف المقصورة او بواسطة الغير كالشبه بالحركة اما حركة المناسبة كالياء او حركة الكناية كالنون المتصلة بضمير الغائب كما سيشار اليه ومن زيد بالفتحة ومن زيدا بالفتحة ومن زيد بالكسرة في مستعلام من قال جاء زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد فذكر المثالين للاشارة الى التقسيم وكذا ذكر المثالين في الاستقلال انما هو للاشارة الى ان الاستقلال على نوعين لانه اما ان يكون بتحمل الحركة على الآخر لثقل اذ ثقل الضمة والكسرة على الياء الضعيف مع تحرك ما قبلها بحركة ثقيلة تحسوس او تتحمل حرف الاعراب باقتراب الغير كمسلمي في قاله قد ثقل الواو التي هي حرف الاعراب بسبب اقترانه بالياء وكذا جاء ابو القوم ورأيت ابا النعم ومررت بابي النعم فتسلم القوم ومررت بمسلمي القوم ومررت بمسلمي القوم اذ قد تحمل فيها حرف الاعراب بواسطة التقاء الساكنين مستقلا لما تعذر دال عليه وتوجيه كلامه وقد جعلها العلامة التفتازاني في كتابه المسمى بالارشاد من يتحمل نحو ذي تحمل صالحي القوم وصالحي القوم ورأيت صالحي القوم من المتعذر على ما في بعض كتب النحويين على ما ينبغي بذا والحمد لله ليس الغرض من ذكر الامثلة الاستيفاء حتى يقال كان عليه ان يذكر الحكي و ما فيه التقاء الساكنين وفي قبل الاشارة الى انحصار اربعة اقسام ولو سلم فالامثلة مستوفاة اذ قد ذكرت للاقسام الاربعة وان لم يذكر لتقسم القسم الثاني من كل منها ولو سلم فعدم الذكر مع ان التقدير في المتروك للتعذر او الاستقلال لا يبطل قوله واللفظي فيما عداه مع ان المراد ما عدا المتعذر لم يستقل كما زعم بعض الافاضل حيث قال ولما لم يعد في من التقديري بطل قوله واللفظي فيما عداه ولو اجيب عنه بانه داخل في باب غلامي نظرا الى اخواته والى اللغة الاخرى فيه وهي فتى يبقى الاشكال في الاعلام الحكية بهذا ما ذكره فانصف وانظر الى ما قال ولا تنظر الى من قال اذا الرجال تعرف بالحق لا الحق بالرجال قوله للمناسبة فيه اشارة الى ان هذه الكسرة لا يمكن جعلها للاعراب ايضا بعد دخول اللام والا لزم توارد الموثرين اللفظيين على اثر واحد وهو ممتنع قوله لامتنع ان يدخل عليه حركة اخرى اذ احتمال الحرف الحركتين مختلفتين كالتاء او متفقتين يستحيل ضرورة فصل الشرطية ان تلاحظ الاعراب في هذا الاسم ولو في بعض الاحوال امتنع

دال واقع عليه قوله فاذهب اليه **قوله** استثقل ظهور الاعراب في لفظ ما اشتغل الحركة الاعرابية على الآخر تقاضى او تشمل حرف
الاعراب كمسلمي ونحوه **قوله** فانه مختص بالاعراب بالحركة هذا ان لم يجوز الحكاية في التثنية او جعل فيها جاءني اذا
قال الرضي لانها مباشرة عوافيه من التخفيف وللون الضمة قرينة من الطرف والطرف محل التغير فمن ثم لم يكتبوا في نحو سَيِّل وسَيِّلَيْن
الى الساكنة المدغمة في امتناع انضمام ما قبلها كالياء الساكنة غير المدغمة فان ذلك لا يجوز فيها ولذا قيل في جمع ابيض بيض
وفي تفعلي من الطيب طيبي واما المدغمة في المتحركة فكما نها متحركة تصيرو ستماع المتحركة كحرف واحد فنحو سَيِّل كتمايم المتهوء نظران ما ذكره
قدس سره في بحث الاضافة من قوله وكسر ما قبلها لانها لما انقلبت ياء ساكنة يوجب بقاء الضمة قبلها تغييرا لما ليس على ما ينبغي و
كذا ما وقع في بعض الحواشي توجيها بوجوب التغيير من قوله لان الياء الساكنة اذا كانت قبلها ضمة تنقلب واوا لا الاذان اراد الكل
فهو تم والا فلا يتم بل دليلا وكذا ما قال بعض فضلا الكجرات لا تقرر من قاعدتهم ان الياء اذا كانت ساكنة وانضم ما قبلها تنقلب واوا
قوله يعني فيما اذا ذكر اشير الى ان الافراد مبني على التاويل والا فالواجب التثنية اذا المراد كلا المعطوفين قال الرضي مالا ولكن وبل
دام واو وامانطابقة الضمير لما وتركما موكدلان الى قصد المتكلم فان قصدت احدهما وجب افراد الضمير نحو زيدا وعمرو اتاك ام اتاك دان قصدت
بالضمير كليهما وجبت المطابقة نحو زيدا وعمرو جاءني وقد جاءتني اكرمتهما وهذا اما جوهراه عوض وبهما شان قال الله تعالى ان يكن غنيا
او فقيرا فالله اولى بهما انتهى فظهر ان ما ذكره القاضي في تفسيره من قوله والضمير في بهما الى ما دل عليه المذكور وهو جنسا الغني والفقير لا
الى الاثنين وحد لا ليس على ما ينبغي لانه ان اراد انه يجب الافراد مطلقا فهو ممنوع وان اراد عند قصد احدهما فهو مسلم لكن المراد في الآية الكريمة
كلاهما فالتاويل الذي ارتكبه محال مسارع غلة فانه اما عن ان يكون ضروريا وان يتبع في بعض الحواشي قوله ما ذكر يشيرا به يحتاج
في افراد ضمير احداه مع رجوعه الى المتعدد الى تاويل المتعدد بما ذكر ولكن لا حاجة الى هذا التاويل لان المتعدد اذا ذكر بما عطف بكلا او
يجب افراد الضمير لانه في الحقيقة راجع الى احد الامور لا الى المجموع عليه ليس بسديد متامل **قوله** توشران باجتماعهما يشير الى ان الموصوف بهما
المتعلقين لا كل واحد منهما **قوله** واستجماع شرائط دفع ما قيل تعريف المضاف اليه بما يصلح ان يتعلق نوع وجهة وسلمنا علاوة ما في
اللام او الاضافة فهو في علتان من تسع مع انها منصرفات وحاصل الدفع انه ليس المراد باستجماع طرفي العلتين بل علتان
مستجمعتان للشرائط ومن الشرائط ان لا يوجد فيها معارض وفيما ذكره يوجب معارض اما في الاولين فخفة السكون
المعارض لاحد السببين واما في الثالث فعدم شمول الثالثانية وذلك لانه قلب في الوقف ها واختصها بجمع المؤنث بانه يقتضي
تاخرها وهي رعاية اصل المنقول عنه وامافي الرابع فدخول اللام والاضافة الموجب لضعف المشابهة مع الفعل وفيه نظر يشكل بمنع
هذا اذا لو كان الامر على ذكر لكان منصرفا البتة وكان تحرك الاوسط والزيادة شرط تحقق تاثير الثانية المعنوي للشرط تحمه ويمكن
ان يذهب التفصيل فيما فيه اللام والاضافة انسب بما عرف به المصنف الصرف على ما حكم به الشقدس سره اذ الانسب على ذلك التقدير
ان يذهب الانصراف وذلك لانه يذهب انما يكون انسب على تقدير الاطلاق كما قال الرضي ما فيه اللام او الاضافة ما هو علتان من
تسع غير منصرف على ما حد المصنف لكنه ينتقض بتعرف هند والله رعاية التناسب في سلاسل ايضا معارض فينبغي ان يكون منصرفا على
قياس ما ذكر الا ان يقال انه ليس لقوى قوة المذكورات فكانه ليس بمعارض كما يشير اليه قول الشقدس سره فيما بعد اي جعلة في حكم المنصرف
قوله من علل تسع قيل او من تسع علل قيل ولا يجوز ان يكون التقدير من تسع علل لانه لم يوجد له شرط حذف المضاف اليه انتهى

قال الرضي المضاف اليه لايحذف الامع بقاء المضاف كما في الغايات اوسع وسد المضاف اليه وهو التنوين كما في ح وكلا آتينا اوسع ودلالة ما اضيف اليه تابع ذلك المضاف عليه نحو قوله الاظلالة او بادية ساج آخذا من استقرأ كلامهم انتهى اقول الامكان تعويض التنوين من المضاف اليه مختصا بكل وبعض واذ وايان فالحق مع الثاني والاقرب الاول وانظ عدم الاختصاص على ما هو الظاهر من كلام الرضي غيره ولوقوع التعويض في كلام المحقق في غير هذا قال العلامة القنائي في التلخيص ولا تقولوا ثلثة بل قولوا ثلاثة والا فالوجود آلة ثلثة او ثلاثة آلة تحذف المعدم حذف الموصوف او المميز انتهى ومعلوم ان ليس الموجود من شروط الحذف فيه الا التنوين وقال الفاضل السندي في حواشي الكافية على قوله وهو في المعنى بسبب اي لسبب ذلك الشيء والتنوين بدل من الاضافة انتهى وقال الفاضل الايسيري في حواشي شرح الاصول على قوله ليس فرق للغيره اقول التنوين في قولا عوض من المضاف اليه اي ليس قول العامل واية قال الرضي وما يتبع ان يتبع الحصر فيما ذكر من الوجوه بل ذهب الخليل في اجمع واخواته من كونها معرفات مع عريها من تلك الوجوه انتهى قوله بجر دالمي افظه تعالى للوزن بتبعيض بسبب العدول اولا وبالذات محض استقامة الوزن لاشيء آخر من التراخي زمانا او رتبة وهو لا ينافي ان يقصد تثنيا وبالعوض في الاول التراخي رتبة ارتفاعا لتقاسمه مقام السببين وفي الثاني انحطاطا كما قيل فقول بعض افاضل العجم اذ لا تراخي في الزمان ولا في الرتبة ليس على ما ينبغي واما عدم استقامة الوزن على تقدير الواو فظاهر لان بحر تين البيتين البسيط واصله مستفعلن فاعلن فلا بد في جميع اجزاء البيت الذي من هذا البحر من مستفعلن فاعلن مغيرا او سالما فقوله وعجبته بالتنوين لتقطيعه مفاعلن مخبون مستفعلن نعم حق فاعلن ولو ذكر الواو لم يحصل فاعلن فعيلن الوزن وقوله جمع سواء قرئ منونا وغير منون لسكون ميمه الاول لتقطيعه عن ثم تر مستفعلن على الثاني مجتمعة مفاعلن وله في المشرع وض واحد مخبون وخربان مخبون مقطوع وزحافه خبر ذي كل مستفعلن مستفعلان هو الخبن والطي والجمل وفي كل فاعلن اقطع الخبن فظهران تعريف الفعل في قوله وزن فعل على ما وقع في بعض النسخ غلط والصواب تنكيره اذ على الاول تقطيعه ووزن الفعل مفاعيلن وهو ليس من اجزاء البحر ولا من فروع اجزائه قوله والهمزة زائدة بالرفع على انه صفة النون بزيادة اللام او حذف الموصول اي النون التي هي زايدة هكذا في الحواشي الهندية وفيه بحث اما في الاول فلان الظاهر ان اللام لعهد الذهني بجر وصفه بالنكرة صح به الرضي في بحث المعرفة والنكرة واما في الثاني فلانه يلزم فيه حذف الموصول مع بعض صلته وانه غير جائز الا ان يقال انه مبني على القول بجواز حذف الموصول مع بعض الصلة صح به الشريف قدس سره في اول شرح المفتاح وفيه بحث لانه لا احتياج اليه مع جواز وجه آخر قوله والف فاعل الظرف اعني من قبلها اذ الظرف مع الفاعل حال عن النون او عن ضميره زايدة فقد اعتمد الظرف على ذي الحال قوله او مبتدأ خبره الظرف المقدم وهو الاظهر عند بعض ويجوز كونه فاعلا وقيل الارجح كونه فاعلا واختاره ابن مالك ووجهه ان الاصل عدم التقديم والتاخير وقيل انه يجب كونه فاعلا نقله ابن هشام عن الاكثرين قوله والظرف متعلقا بالزيادة اي بلفظ الزيادة لا بمعنى الزيادة والا لكان المناسب ان يقول بها او بزيادة والتقدير منع النون الصرف حال كونها زائدة ولم يجعله متعلقا بزائدة لانه لو كان متعلقا به كان المعنى انه زائد في مكان هو قبل النون وليس المقام كذلك بل المقصد ان الالف متقدم على النون في الزيادة وسابق عليه فيه ويلزم منه زيادة النون ايضا اذ كون شيء مقدما على آخر وسابقا عليه في شيء لا يستلزم ان يكون المسبوق شريكا له في ذلك الشيء اذ لا يتصور السبقة به ونحو قوله وازيد بزيادة الالف قبل النون شبه الكمالي في وصف الزيادة ان قلت من اي قبيل هذه الارادة قلت من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم وذلك لان

قوله والنون معناه ومنع النون الصرف حال كونها زائدة الف زيادة من قبلها ومعنى قوله زيادة من قبلها ان الالف متقدم على النون ومسابق عليه في وصف الزيادة وهو ليس بلازم كون النون ايضا زائدة ومسبوقا بالالف مسابقا عليه في هذا الوصف

قوله وقوله ابتداء وهذا القول تقريب بيان له وقوله يعني خبر المبتدأ فان قلت كيف يصح كونه خبرا ولا رابطة عنه والجملة اذا وقع خبرا لابد فيه من الرابطة قلت تقديره يعني به او هو ماذل بالنفر داسي وقوله مفسر بيان ذكر العلل اه قوله وقال بعضهم اثنان احدهما الحكاية في وزن الفعل مع العلمية كيزيد وشكر فان امتناع الصرف فيها بطريق الحكاية الفعلية يعني لما لم يدخل عليها الكسرة والتنوين قبل تعلقها من الفعلية الى الاسمية لكنه لم يدخل عليها بعد النقل وفيه انه لا يتأتى ان يكون احدهما واصلا والآخر فرعا حتى يحمل الاول على الثاني اصلا لهم حمل هو عليه بالعين بمنقول او يعتبر في الاول الحكاية من الفعل وفي الثاني منه وثانيهما التركيب في الجوامد ولا يخفى ان اعتباره فيهما تكلف بارد قوله قال بعضهم احد عشر التسعة المذكورة والف شابه الف التانيث المقصورة وهو كل الف زائدة في آخر الاسم اذا كان علما سواء كانت للالحاق كارطى او لا كقبعثرى قال الرضي واذا عد الالف والنون سببا لمشابهة الف التانيث بالامتناع من التاء فعد الالف المقصورة بالمتمنعة من التاء اولى لمشابهتها لفظا وامتناعا من التاء واما الف الالحاق الممدودة فلم تلحق مع العلمية بالف التانيث الممدودة وانما كانت ايضا ممتنعة من التاء مثل الف التانيث الممدودة لاجتماع شيئين احدهما ضعيف ما يشبه الف الالحاق الممدودة وذا يعني الهمزة في نحو حمراء في باب التانيث لكون الهمزة في الاصل الفا ودون الالف في نحو سكرى والثاني كون همزة الالحاق في مقابلة الحرف الاصلي ولذلك اثر الالف والنون في نحو سكران بشبهة الف التانيث الممدودة لان النون ليست في مقام حرف اصلي والف الالحاق المقصورة والخانت في مقابلة الحرف الاصلي لكنها تشبه علامة التانيث الاصلية اي الالف المقصورة لانقلابه عن علامة التانيث ومراعاة الاصل في نحو احمر قال الرضي وما هو صواب من الذاهب الثلثة اما كونه صوابا بالقياس الى الثاني فظاهر لان اعتبار الحكاية كما عرفت وكذا التركيب لان المعنى منه التركيب من الكلمتين لا ما تكلفوا من تركيب الجملة مع العلمية او تنكير باني العربي ونحو معدي كرب وتركيب العدل في نحو عمر لانه بمنزلة علتين تقديرا لان الواو بمعنى قصد لتسمية بعامر فعدل عنه خوف اللبس الى عمر ودفي نحو ثلاث فانه بمنزلة ثلثة وتركيب المزج فانه بمنزلة جمعين الى غير ذلك واما بالنسبة الى الثالث فلان مراعاة الاصل داخل في الوصف فلا وجه لعده على حدة وان الالف المقصورة الحق للالحاق والخانث تشابه بالف التانيث صورة وامتناعا لكنه في مقابلة الحرف الاصلي فلم يعتبر هو الزيادة الذي لم يكن في مقابلة الحرف الاصلي اصلا ولم يقبل التاء قيل لان سنا يه الشئ داخل في الشئ وفيه ان الالف والنون كذلك فلم عد علحدة قوله ولي ايراد زينب مثالا للغير فرد ون احمد اوجه بعد ملاحظة مقتضى الترتيب في البيتين لاشارة الى ان التانيث الذي بسببه منع الصرف فتمان لفظي ومعنوي قوله من حيث الاشتمال انما قيده به لان عدم دخول الكسرة والتنوين ليس مترتبا على غير المنصرف الا لهذه الجهة قوله لان الكسرة فيه تقدير فجر لانا الجملة جر للمبتدأ وخلت عن الضمير لكونها في تاويل المفرد او تفسير للبتدأ قوله هو اي الجر والتنوين دون سائر ما يختص بالاسم لان الاسم المعرب قلما يخلو عن التنوين والجر فاخترا منع ليظهر اثر الشبه في عامة الاسماء ثم منع الجر تصدى عند بعض ويبقى عند الاكثرين قال الرضي وهو الاقرب وذلك لان الكسر يعود في حال الضرورة مع التنوين مع انه لا حاجة واحتمله الى اعادة الكسرة اذا الوزن يستقيم بالتنوين وحده فلو كان الكسر مع ذف ايضا لمنع الصرف كالتنوين لم يعد بلا ضرورة اليه اذ مع الضرورة لا يتم

الاقد رالحاجة وانما تبعه الكسر في الحذف لان التنوين بحذف لامنع الصرف كالوقف واللام والاضافة فاراد وا النص
من اول الامر على انه لم يسقط الامشابهة الفعل فمذ فوا معه صورة الكسر التي لا يدخل الفعل قوله لان العدل اي
كون الاسم معدولا فرع المعدول عنه اذ لا يتصور اعتباره بدونه كان الاسم المعدول فرع له قوله لانك
تقول قايم ثم قائمة ليزيد فرع الجمود والذكر ما ليس فيه علامة التانيث والمونث ما فيه ذلك فاعتباره فرع اعتبار المذكر
وهو المعنى بالفرعية قوله لانك لتقول رجل ثم الرجل يعني الحاجة الى التعريف انما هو اذا لم يحصل الغرض من التنكير فاعتبار التعريف
فرع اعتبار التنكير والنكرة ما ليس فيه اداة التعريف قوله والالف والنون فرع ما زيد تا عليه هذه الفرعية معتبرة عند الكوفية اما عند
البصرية فمجرد ما في التانيث في التاثير فلوجه ذكر الفرعية المعتبرة عند البصرية او ذكر الفرعيتين على المذهبين كما قال الرضي والالف
والنون فرع الفي التانيث ثم كما يجيء لبعد وفرع ما زيد تا عليه واما ذكر الفرعية على مذهب الكوفية وترك ما هو المعتبر عند البصرية فلاوجه له
قوله ويجوز صرفه للضرورة قال الرضي ولا يصرف ما فيه الالف المقصورة لعدم الضرورة وقال شارح اللباب يستثنى ما في آخره
الف التانيث المقصورة كسبلى فانه لا يجوز صرفه اذ لا ضرورة تلجئه الى صرفه لانه اذا صرف ادخل جليه التنوين فيسقط الالف فيودي
الى الايتان بحرف ساكن وحذف حرف ساكن ولا ضرورة تلجئ اليه انتهى وفي الوجيز قيل يجوز اتباعا لقول قوله ولا ضرورة تلجئ
اليه ثم كيف يتمثل ان يكون القافية النون الساكن والنون الموصول وفي الصورتين الضرورة تلجئه وبالجملة الحكم بعدم الجواز مطلقا
على المقصورة غير مستقيم قوله اي لا يتمتع يشير الى ان ليس المراد من الجواز الامكان العام المقيد بباب العدم
حتى يقابل الوجوب بل المراد منه الامكان العام المتميز بجانب الوجود فيشمل الوجوب قوله لا يلزم خلو الاسم عنها ان اريد الخلو عن
مطلق العلتين فلا كلام فيه وان اريد عن المجتمعين للشرائط فعدم الخلو عنها على تقدير ادخال الكسرة والتنوين للتناسب ثم كيف
والتناسب معارض قوله لانكسار يكره يعني بالانكسار تغيير الكيفي شائع في الصوتي كحرمن الجوار وفي اصوات بحر خاص وان جاز مثله في
اصوات بحر آخر كالبيت الاول فان بحره كامل واصله متفاعلن ست مرات فلو لم ينون مصاريع لصار كبعض افراد الكامل لم يحكم في اصوله
بخروج عن الوزن وان جاء الكف في مفاعيلن كالبيت الثاني فان بحره طويل واصله مفعولن مفاعيلن اربع مرات فلو حذف التنوين
من فعلان لم يخرج عن الوزن اذ الكف جائز في مفاعيلن الواقع في الطويل لا يخرج عن السلامة والدليل على ان الصور والعروض
والابتداء او بعضهم معتبر بالاول سلامة المشهور من المصاريع الاول والضرب قوله ان ذكره بالفتح للتعليل بتقدير اللام وبالكسر للتحقيق لتقدم
ما يدل بالظهور على المقام مقام ان يتردد المخاطب وقيل ان ذكره بالفتح والكسر للتعليل قال السيد سند قدس سره في شرح المفتاح
لا دلالة لها على السببية الا عند قوم من الاصوليين بل هي مشتركة عليهم للكسورة الدالة على التحقيق فقط بالمفتوحة المقدرة باللام
الدالة على التعليل وقال في موضع اخر ذكر قوم من اصحاب اصول الفقه ان كلمة ان المكسورة تدل على السببية وردوا عليهم آخرون
بان الدال على السببية هي المفتوحة المقدرة باللام دون المكسورة واما قوله عليه الصلوة والسلام فانه يحيى يتيما وحده فانهم يحيون
واحد ارجم يستحيد وا فليس للاولين فيها مجال السببية ههنا مستفادة من الفاء انتهى لكن قال العلامة التفتازاني في المطول قال الشيخ
عبد القاهر ان في وما اجريء نفسي ان النفس لامارة بالسوء وصل عليهم ان صلوتك سكن لهم وبايا ايها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة
الساعة شيء عظيم واشباه ذلك مما لا تصحيح الكلام السابق والاحتياج له وبيان وجه الفائدة فيه فيني عنا الفا انتهى قوله عن الزحاف

اى الذى يخرج الشعر عن السلاسة بقرينة الفاء قوله ليس بضرورة ح لعدم اخراجه الشعر عن الوزن بل عن السلاسة قوله من بعض الزحافات اى الذى يخرج الشعر عن السلاسة وعلى هذا فالاولى عدّه وترك البعض قوله عند الشراح مخرج البيت عندهم عن السلاسة بمنزلة الخروج من الوزن قوله فانه تتكرر فيه بالفاء البيتية الى ان التكرار سبب عن كون الجمع بالفاء صيغة منتهى الجموع فوجه اعتبار صيغة منتهى الجموع ان تكرار الجمعية الذى هو سبب قيام الجمع مقام البيتين عند المصرح تحقق فيها حقيقة فى البعض وحكما فى بعض آخر فاقال الرضى فلا اثر عنده لكونه اقصى جموع التكسير ليس كما ينبغى وقال بعضهم انما قوى حتى قام مقام بيتين لكونه نهاية جمع التكسير ليجمع الجمع الى ان ينتهى الى هذا الوزن فيرتدع ولهذا سمى بالاقصى والاكثرون على ان قيام الجمع الاقصى مقام بيتين وقوته كونه لا نظير له فى الاحاد العربية قال الرضى واما نحو كالب اجمال فانها وان لم يثبت لها نظير فى الاحاد الا ان كونها جمعى قلة وحكم القلة حكم الاحاد بدليل تصغيره على لفظه فتأنى عند جمعيتها قوله وهو الفا التانيث من حيث هما الفا التانيث فالعلة فى الحقيقة هو التانيث بالالف اى كون الاسم مؤنثا بالالف ممدودة كانت او مقصورة الا انه قدم الالف اشعارا بكمال سببية فكانه العلة قوله المقصورة اى الالف المقصورة فعلامة التانيث فى جعلى هو الالف والممدودة اى الالف الممدودة تقتضى السياق ان يكون الالف فى حمراء للتانيث مع انه ليس كذلك اذ علامة التانيث هو الهمزة المنقلبة عن الالف لا الالف وجواب ان الهمزة لما كانت همزة صورة والحقيقة قيل علامة التانيث هو الالف الممدودة اى الالف التى هو سبب الدلالة بها على ما هو الاصل والحقيقة فان قلت الالف اسم الهمزة واما اسم الالف فلا على ما مر ح الرضى فى بحث الاعراب حيث قال لا اسم للساكنة فانهم لما لم يمكنهم النطق بالالف الساكنة لو صلوا اليه بالا ألم المتحركة كما لو صلوا الى النطق بلام التعريف الساكنة بالالف المتحركة اعنى الهمزة واما الالف فنوعهم للهمزة كليف صيغ قولك ليف حقيقة قلت لا شك فى اطلاق الالف على الساكنة والمتحركة كما اطلقه الرضى ايضا فاما ان يكون ما ذكره بحسب اللغة والاطلاق بحسب الاستعمال ويكون هذا الاطلاق ايضا بحسب اللغة كما قال الجوهرى الالف لونان لينة ومتحركة واللينة يسمى الفا والمتحركة يسمى همزة واما ارادة الهمزة من الممدودة فى عبارة الشارح قدس سره فبعيد لانه يخالف قوله المقصورة قوله اى كل واحدة منهما مع لما يتبادر من ظاهر لفظ التثنية ان الثانى مجموع الالفين قوله مصدر مبنى للمفعول لانوقش بان العدل لمعنى الصرف والاخراج وهو صفة للمتكلم فكيف يحمل عليه ما هو صفة الاسم اجاب بان المصدر الصريح كما يكون للفاعل يكون للمفعول ايضا كما يشهد به موارد الاستعمال والوقوع فى كلام النحول من العلماء واستلزام ذلك كون المصدر الضمنى ايضا كذلك تم ولم لا يجوز ان يكون المضمن لما ناسب صيغة فعله على ما هو الظاهر فاندفع ما قيل كون المصدر موضوعا للمنسبين لا بدله من دليل بل يكاد يرده ما ذكره الشارح فى تعريف الفاعل من قوله على جهة قيامه به حيث احرج به عن تعريف الفاعل ضرب زيد مثلا على صيغة المجهول فانه يدل على ان ضرب زيد تدل على وقوع شئى على زيد لا على قيام شئى بزيد فلو كان للضرب معنيان لكان ضرب زيد والا على قيام المبنى للمفعول بزيد كما ان ضرب زيد على صيغة المعروف دال على قيام المبنى للفاعل فلا يكون خارجا لقوله على طريقة قيامه به ولو سلمنا انه ليس بموضوع له قلنا انه مجاز فيه مجازا مشهورا لشهرة كونه بمعناه فيما بين العلماء قوله اى كونه مخرجا ان قيل يصدق على كونه مخرجا كونه خارجا اذ قد يوجد فى ممن الاخراج الخروج فلا حاجة الى التاويل الذى ذكره بل لا يجوز لان

الخروج لازم تكليف ياول بالمفعول قلنا ماذكره ليس تاويلا بل بيان حاصل المعنى اشعارا بان العدل لابد فيه من اعتبار الاخراج قوله يقتضي الاصل والقاعدة الصواب تركه لانه بشبه البيان دليل غير منع على وجود الاصل في العدل التقديري مع انه ليس كذلك كما اشار الشارح قدس الله سره لقوله نفي لبعض تلك الامثلة يوجد آه وقوله كون الداعي الى تقديره وفرضه منع الصرف لاغير قوله ولم يكن فيها دليل على وجوده غير منع الصرف ثم الظاهر العبارة كما لا يخفى ان القاعدة المقتضية مقدمة على الاخراج فانه منع ما قيل الان بقاء لا يقتضي ضرورة منع "الصرف الى ان يحكم بانه معدول حكم بانه سيصير هم الفاعل من العمارة فعمارا اسم فاعل من العارة خرج من صيغة التي هي على يقتضي القاعدة وهي عامر وما ذكره السيد السند في حواشي المتوسط من قوله مزوج الاسم عن صيغته التي كان اصله ان يكون على تلك الصيغة من دا كان لايخ عن شئ قوله خرجت المشتقات اذ لاية منها ان الضرب شاملا صيغة تضارب فليس فيه خروج الاسم من صيغته الى صيغة بل اخذ صيغة من صيغة بخلاف العدل حيث يقتضي فيه ان صيغة المعدول عنه صيغة العدول القاعدة يقتضي ذلك فيقال ان ثلث شاملا صيغة ثلثة ثلثة لدليل يقتضيه وكذلك في جميع امثلة العدل التحقيقي ولكان ثلث وصف نكذلك للكرر لم يستعمل الا وصفا صرح بالسيد السند قدس سره في حواشي المتوسط والاستعمال بلا قرينة دليل الوضع فاندفع ما قيل منه ان صيغة الاسم الكان بمعنى صورته تعرض لموضوعه الاصول ضيغة الضرب بهيئة الضارب والكان بمعنى ما تعرض المادة في وصفه لمناه فهيئة ثلثة ثلثة فليست بهيئة ثلث لان ما وضع له ثلثة ثلثة نفس العدد وما وضع له ثلث الموصوف به ولو سلم فمعنى صيغة الاسم انها صيغة تقتضي الاصل والقاعدة ان تكون موضوعة لمعناه لا انها موضوعة قوله ان يكون المادة باقية ان اريد بقاؤ المادة ان يكون شخصها باقية فشل المقام فيما مما ابدل فيه حرف من حروف المادة بحرف آخر ليس المادة فيه باقية فهو خارج بقوله ان يكون المادة باقية فنسبة خروجه الى قوله ولا يعد آه كما وقع من المحشي الاول ليس على ما ينبغي وان اريد ببقاؤ المادة اعم من ان باقية بشخصها او بقيام البدل مقامها فخرج مقام ومختار خارجة بقوله ولا يعد لما لقوله ان يكون المادة باقية فنسبة خروجه الى قوله ولا يعد آه كما وقع من المحشي رح الاول ليس على ما ينبغي وان اريد ببقاؤ المادة اعم من ان مادته بشخصها او بقيام البدل مقامها فخرج مقام و مختار خارجة بقوله ولا يعد لا بقوله ان يكون المادة باقية كما ذهب اليه بعض الافاضل قوله وحيث لم يستعمل لواحد منهما علم انه معدول يستعمل الشرح حيث للشرطية مع انه لم يجئ للشرط بغيرا الا قليلا ويمكن ان يقال حيث للزمان ظرف لقوله علم قوله ولا يعد ان يعتبر ان قلت كيف يخرج بهذا القيد جميع ما خرج بالثاني من محذوف الاول والاوسط والآخر وما لا يخرج به كالمدغمات فالاولى اعتباره دون الثاني فلم اعتبره الله قدس سره قلنا لما انه ظهر ما يرد وبهذا القيد ليس يقتبار ورد لا فلا يصار اليه لا لضرورة واظهار الفائدة اخرى وهي ان المادة تكون باقية في المعدولات هذا وقوله وان خروجه عطف على وان التبادر فحذف داخلا في خبر التبادر على ما في بعض الحواشي وهم قوله فان الظاهر السند للشئ والاصل كيف وان النظر على هذا فالاولى الواو دون الفاء قوله الى ان ركاب تلك المكلفات فان قلت ما ذكره ظاهر كما يشير اليه قوله ولا يخفى مع التبادر في البعض وحمل الالفاظ مطلقا على افرادها والتبادر واجب خصوصا في التعريفات فكيف يكون تكلفا قلنا القول بالظهور والتبادر بلا ثبت عليه تكلف ويحتمل ان يكون المراد من قوله لا يخفى ينبغي ان لا يبقى خفيا بعد التنبيه والكان خفيا

في نفسه على ان البعض المعنى عن احد الاولين بل عن كليهما لا كان تكلفا لكونه خيرط ولا تبادر عند الجميع تكلفا قوله لانهم نهوا الشهود ان العدل التحقيقي اعتبر لما يقتضي اعتبار الاخراج من غير منع الصرف اولا ثم جعلت الاشتقاق غير منصرفة للعدل بسبب آخر والله قد نفى ذلك وقال العدل التحقيقي ايضا اعتبر لمنع الصرف بعد التتبع في كلام العرب وجدان الاشتقاق التي اعتبر فيها العدل التحقيقي غير منصرفة مع انه لم يوجد فيها غير سبب واحد فانظر في التتبع الكان اولا في اعراب الكلمة وبنائها فالحق ما ذكره الشقدس سره والكان اولا في معرفة الاصل وغيره فالحق ما هو المشهور لان الدلائل على وجود الاصل تدل على اعتبار الاخراج ايضا كما لا يخفى لمتامل فيها واما اثبات مجرد كون الدلائل دالة على اعتبار الاخراج ايضا فلا يسمن ولا يغني من جوع وكذا ارادة الخروج عما هو القياس عن الخروج لتحقق حيث لا يصلح توجيها للمشهور اذ لا يستلزم كون الحكم بالعدل التحقيقي لغير المنع على ما هو المشهور اذ تتبع اللغة اولا في صرف اشتقاق التحقيقي وعدم صرفها على ما ذكره الشقدس سره وعلى هذا الدليل على وجود الاصل وان دل على اعتبار الاخراج لا يدل عليه قوله وحيث لم يستعمل بواحد منها علم انه معدول الا انه لا يثبت ما هو المشهور وهو كون الحكم بالتحقيقي لغير المنع فكانه لا يدل فصح قوله فلا دليل عليه الا منع الصرف ثم قوله فجعله غير منصرف للاشعار بان جعل ما وراءه غير منصرف ليس لتقرر عاعلى تنبيه العدل بل الامر بالعكس فاندفع ما قيل الاولى تركه لانه مشترك بينه وبين جميع الاسباب ولا يخفى كون الحكم لعلية العدل للضرورة بالعدل قوله فوجوده محقق بلا شك الشك عبارة عن تساوي الطرفين فنفيه كما يصدق مع اليقين يصدق مع الظن الذي هو طرف راجح فاندفع بقيل انت تعلم ان وجدان دليل غير منع الصرف على وجود اصل العدول عنه لا يستلزم تحقق وجوده بلا شك لجواز كون مقدمات ظنية قوله في بعضها لا دليل غير منع الصرف غير انجاره بالذات بقرينة المقابلة فاندفع ما قيل فيه نظر لجواز كون مجموع وجدان عمر غير منصرف في كلامهم وعدم السبب فيه غير العلمية ووجوب اعتبار سبب آخر فيه وعدم وجدان صلاحية اعتبار غير العدل دليلا على وجود اصل للعدول ولا شك ان هذا المجموع غير منع الصرف فكيف يصح قوله وفي بعضها لا دليل غير منع الصرف لان هذا المجموع عين منع الصرف مستبتعا له لا مقابلا له قوله واما اعتبار اخراج المعدول عن ذلك الاصل آه فلا يصلح سببا للانقسام العدل الى التحقيقي والتقديري كما لا يخفى لان الشهور لانية موضوع مقدر فاندفع ما قيل اذا اعتبار الاخراج او تحقق لا مقدر فلا يصلح الانقسام ايها سبب الاعتبار قوله الى رباع وموحد في اهنل هذا هو الصحيح ونص عليه البخاري في الجامع الصحيح في كتاب التفسير وقال السهيلي قدس سره في حواشي المتوسط قال الصفي في شرحه بل يقع فيما عداه الى التسعة والاربعة فيه خلاف اصحها انه ثبت وقد نص البخاري في صحيحه على ذلك وقال الرضي بعد ما نقل عن عشرة في قول الكسائي والمبرد والكوفيون يقيسون عليها الى التسعة كخماس ومخمس ومسداس ومسدس وسباع ومفتعل بل يستعمل على وزن فعال من احد الى عشرة تقع بالنسبة كخماسي وسباعي وثماني وتساعي وقال بعض افاضل المتاخرات قال الشيخ ابو حيان الصحيح المنانين سمع عن واحد الى عشرة وحكى المنانين ابو عمرو والشيباني وحكى ابو حاتم وابن السكيت سن احاد وثلاث وثنائي الى تساعي وقد جاء سدس في قوله احاد سدس اه وقد قيل قوله والصواب مجيئها الصواب مجيء عشار وعشر ليس على ما ينبغي قوله لان معناه في الاصل اشتد تاخرا وكل فعل معناه الزيادة فهو افعل التفضيل فاحد اسم التفضيل واحتمال المجاز والمبالغة يدفع بالاصل ويكون المتبادر من المعنى التحقيقي وان افعل ليس من صيغ المبالغة والاولى ما ذكره الرضي حيث قال وهو افعل التفضيل بشهادة الصرف نحو اخر آخران آخرون واو اخر اخرى اخريان اخريات واخر شئ الافضل الافضلان الافضلون

الافاضل والفضلى والفضليان والفضليات والفضل فتحتين آخر في الاصل شد تا خزا وكان في الاصل معنى نحو جاني زيد ورجل آخر رجل اشد تا خزا من زيد في مثنى من الهجاني غير معنى غير معنى رجل آخر رجل غير زيد ولا يستعمل الا ليفيد هو من جنس المذكور اه فلا يقال جاني زيد ومحمد آخر ولا امراة اخرى هذا كلام الرضي وحيث لم يستعمل بواحد منهما علم انه معدول والا لكان شاذا والكان للاستعمال آخر غير المذكور ولا شك ان كليهما منتف فثبت انه مخرج فدليل وجود الاصل قد دل على اعتبار الاخراج الان والدلالة للعالم بثبوت ما هو اشهر صار كانه ليست بدلالة على ما عرفت فاندفع ما قيل قوله واعلم انه ذهبنا قيل هذا الوجه ضعيف لان قائلهم آنفا من ان المعدولية يعلم من عدم انصرافها ووجود الاصل من الادلة قوله واعلم انه ذهبنا قيل هذا الوجه ضعيف لان قائلهم في تقدير الاضافة في الكلام لا في فرضها في الاصل المعدول عنه وبينهما بون بعيد والوجه ان جاني الرجل والرجل الآخر جاء رجل ورجل آخر وفوض للمفضل لم يكن المفضل عليه الا ما ذكر اولا والا لا تصور التفضيل على ما ذكر اولا بالاضافة ذو في المناسبة بين الحال والاصل وحكم بانه معدول عن احدى الصورتين انتهى وقيل يمكن ان يقال ان قائلهم في فرض الاضافة في الاصل مع ذلك انهم قالوا ان في قيل اذا لم يذكر المضاف اليه يكون معربا كقول الشاعر فسائغ الى الشراب آه مع انه كان اصله الاضافة لان الكلام في الظروف المقطوعة عن الاضافة وان ما ذكره من الدليل مبني على ان الاستعمال في الاصل بكذا وهو في حيز المنع او يجوز ان تبقى الاستعمال الذي كان في حين التفضيل لان التفضيل قد انهى بالكلية وصار اللفظ المبني غير انتهى اقول مقصودهم انه قد تقرر ان قاعدتهم من بنا الفاظ واتيان التنوين فيه او اضافة اخرى انما يكون اذا كان المضاف اليه مقدرا في نظم الكلام اما اللفظ الذي ليس له مضاف اليه مقدر اني نظم الكلام كما حزبل الاضافة في المعدول عنه فلا يجري القاعدة فيه وما ذكره المجيب اولا لا يثبت انتفاء المعترض لانه ان اراد ان التنوين ليوتى فيه عوضا عن المضاف اليه وان لم يكن مرادا فهو خلاف الواقع كما يدل عليه كلام الرضي في بحث الظروف وان اراد معنى آخر فلا بد من تصويره حتى يحكم عليه وكذا ما ذكره ثانيا لا ينفي ما اثبته لان انحاء معنى التفضيل لا يستلزم تعيين الاستعمال المذكور وانما كان كذلك لو كان الاستعمال مختصا بالمعنى التفضيلي او منافيا للمعنى الثاني وليس الامر كذلك قوله لما تا وجب التنوين قال الرضي ولما نع ان يمنع الصرف فيما ذكر من الوجوه ما ذهب اليه الخليل في نحو داخوانه من كونها معرفات بتقدير الاضافة مع عريها من تلك الوجوه والاولى ان يقال في امتناع كون آخر بتقدير الاضافة ان المضاف اليه لا يحذف الا اذا جاز اظهاره ولا يجوز اظهاره انتهى قوله وان كانت اسما قال ابو علي والحق ان جميعهم لا صفة قال الرضي ويرد عليه ان بعلا لو كان بعلا اسما لكان جمعه بعلون كما يقال في جمع اسم اسمون الا ان يقال ان بعلا الوصف كما يجيء في باب الجمع انتهى وقيل ولقائل ان يقول انه علم جنس انتهى وفيه بحث اذ الشرط لكون الاسم علما انه ذكر عاقل لكونه علما مطلقا قوله فاصلها بعل بضم الفا وفتح العين غير قياس في اجمع جمعا اسما وصفة فاصله ما جمع بفتح الفا وسكون العين او غيره مما هو قياس من جماعي او جمعا وات ولا يخفى ان وضع المعدول غير وضع المعدول عنه فلا فضير في كون التكسير معدولا عن السلامة فاندفع ما قيل لا يخفى ان القياس في جمع التكسير الذي هو جمع ليس جمعا وات فلا يحتمل ان يكون معدولا عنها قوله والآخر الصفة الاصلية وان صارت بالغلبة في باب التاكيد اسما في الرضي قال المصنف وفي اجمع مع العدل الوصف الاصلي وان صار اسما بالغلبة في التاكيد فما عنده كاسود وارقم وهذا قريب لكن بقي الكلام في ان اجمع في الاصل

من ابتى الصفات هو امن باب اعمر حمراء ام من باب الافضل والفضلى والاجود ان يكون من باب احمر محمد على اجمعون وجمعه
بالنظر الى اصله فعل وبالنظر الى ثقله الى الاسما بالغلبة فاعل فاضلون لا يجوز نيه لاجل الغلبة ولا بعدها واليه افعل فعلاء
لا يجمع في الاغلب الاني الالوان والحلى والاولى ان يقال انه في الاصل افعل التفضيل لشهادة اجمعون وجميع فكان معنى
قرأت الكتاب جميعه انه تم جميعا في قراتي من كل شئ ثم جعل لمعنى جميعه والمعنى عنه معنى التفضيل فعدل عن لوازم افعل التفضيل ويرد
على جعل جمع من باب الافضل ان موئنته بعيراء وجمعه جمعي كاخرى والجواب انه ملا الحق عنه معنى التفضيل جاز ان يزيد بعض لصفاته
عما هو قياسه ولا بقي فيه معنى الصفته مع ان وزنه افعل صار كاحمر الذي هو على فعل وهو صفته فجاز جمعا كحمر او اذا جاز لك
ان تقول حسنا وحسنى وعليا مع ان مذكرا تها حسن وحسنى وحال لكونها صفات فكيف اذا انضم الى الصفته وزن فعل
انتهى قوله لا يبقى فيه معنى الصفته اذ لا يخرج الوصف العام بالغلبة عن معنى الوصفية وكيف يخرج ومعنى الغلبة تخصيص
اللفظ ببعض ما وضع له فلا يخرج عن مطلق الوصف بل انما يخرج عن الوصف العام اي لا يطلق على كل ما وضع له بل يخرج
الوصف لفظا عن كونه وصفا اي لا تتبع الموصوف لكن المقصد في باب ما لا ينصرف الوصف من حيث المعنى لا من حيث اللفظ
هذا ما ذكره الرضي وليس المراد انه بقي وصفا عاما بقرينة قوله وهذا قريب لكن يقي وقوله ثم جعل لمعنى جميعه والمعنى عنه والحق
عنه اذ الحق بسبب الغلبة فلا يتصور في المتفرع عليه كونه بطريق العموم فظهران جمع كاحمر لفظا ومعنى فاندفع ما قيل وفيه
بحث لانه قد صار اسما صريحا بالصار فلا يكون في حكم احمر معنى ثم قوله والآخر الصفته الاصلية اختيار من الشرح لما هو المختار
عند المصرح فاندفع ما قيل كلام التسهيل عن ضعف اذ مع احتمال كونه اسما حقيقة لا يكون فيه سبب الصفة الاصلية قوله
وعلى ما ذكرنا في دليل وجود الاصل شئ اخر وجمع من قوله وحيث لم يستعمل بواحد منها علما انه معدول وقوله فاذا اعتبر اخرا
آحاد لا يدل على الدليل نقض اورده الفاضل الهندي بالجموع الشاذة وقوله والا لما غيرات الشاذة ودفع النقض بما اورده القائل
الهندي على التعاريف وعلى هذا فلا تكرار كما قيل فاندفع ما قيل الاولى ان يذكر هذا الكلام قبل تقسيم العدل الى التحقيقي والتقديري
ذيل التحقيقي الذي ذكره بقوله واعلم انا نعلم قوله فلا شتد وذي هذه الجملة جواب لو لكن الشارح في الجواب هو الماضي مثبتا كما
اوشفى بحذف اللام او بدونه ولا يخفى جوابا جملة اسمية والزمخشري يجوز وقوع الاسمية جوابها كقوله تعالى ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة
من عند الله خير وعند غيره جواب لو محذوف والاسمية جواب القسم صرح به الرضي وبالجملة وقوع الاسمية جوابا بالفا جوابا بما وبدونها غير
معلوم ولعل الشارح قدس سره اطلع على ذلك قوله لما وجد اغير منصرفين الى قوله تعين فيها العدل والا فالمتبادر صرفها وجه
اعتبار العدل وذلك لان فعل الذي هو علم ان جئ شرطين ثبوت فاعل وعدم فعل قبل العلمية فهو غير منصرف لتحقق الشبهة قائم
وعدم قائم قبل العلمية لتحكمنا بكونه معدولا عن فاعل جنسا وقطعنا بعدم نقله عن فعل الجنسي فقد انا هو علم منقول عن شئ
وهو معدول وانما حملناه على كونه معدولا ولم نجوز ان يكون مرتجلا غير معدول لكثرة كون فعل الجامع للشرطين غير منصرف واضطرارا
ح الى تقدير العدل بفعل فعل جامع للشرطين يحمل كونه في كلامهم منصرفا او غير منصرف فعلينا ان نقدر العدل فيه ونتعين عن بعض
الحاقا للشكوك فيه بالاغلب اما اذا وجد ان جمع الشرطين لكنه مع في كلامهم منصرفا فلا تقدير العدل فيه وان احتمل احد الشرطين
وذلك بان لا يجئ له فاعل قبل العلمية وانما فعل فهو منصرف لو جاشل وذلك في كلامهم ولا يعرف له مثال وكذا ان جاله فاعل

قبل العلمية مع ثبوت نقل اليه قبلها كعلم وضع علمين لجواز نقله عن فعل جنسا وان لا يكون معدولا عن فاعل ولا سيما ان النقل
في الاعلام اكثر واغلب من العدل وان ثقل الشرطان فلا كلام في كونه منصرفا لو اتفق تجيئه عمرو زفر كما جاء لها فاعل قبل العلمية
جاء فعل اليه عمر جمع عمره وزفر السيد هذا ما ذكره الرضي والمراد من كون العدول عنه مفروضا غير ثابت في العدل التقديري
انه لا يدل دليل غير منع الصرف على ذلك الوصف وانكان ثابتا في نفسه من غير ملاحظة الوصف المذكور خالد الى حمل الوصف
فيه منع الصرف لا غير فثبوت فاعل في نفسه من غير ملاحظة له لا ينافي ما ذكره الشرح من ان العدول عنه في العدل التقديري
غير ثابت فاندفع ما قيل ان قلت الشرط الاول ينافي ما قاله من ان العدول عنه في العدل التقديري غير ثابت نعم لو كان ثبوت
فاعل في نفسه مستلزما لكونه معدولا عنه لفظا آخر لكان منافيا وليس فليس قوله من غير ذوات الرا العدل التقديري انكان
عبارة محا قد يمنع الصرف او البنا والحمل على الاخوات على ما ذكره الفاضل الهندي فالمناسب عدم التقييد به ليكون ذوات
الرا اشارة الى الثاني وغير ذوات الرا الى الثالث عند بني تميم وانكان عبارة عما يقدر بمنع الصرف فقط كما ذكره الشارح وكان
الغرض من ذكر باب قطام الاشارة الى ان تقدير العدل في غير المنصرف قد يكون للحمل على الاخوات فالمناسب التقييد به
لكن ما نقل عن بعض من ضرب الخيط عليه وحذفه على ما قال صاحب المتوسط انا وجدت نسخة لهذا الكتاب مقروة على المصنف كذا
فيها لفظة قطام سئلت قاريها عنها فقد حذفها المصنف عند قراءة بعض المشتغلين عليه لعدم مطابقتها المقصودين في التوجيهين
على تقدير صحة قوله مثل حضار قال السيد السند قدس سره في حواشي المتوسط اسم كوكب تشبيه سيلا وكانه مونث سماعي ليندرج
في اعلام الاعيان المونثة وفي المفصل حضار لاحد المحلتين وطار للكان المرتفع وفي بعض النسخ ديار علم بقعة محضة صحة
قوله فانها تنيه وفي بعض النسخ فانهما تنيتان والوجه الاول ليكون موافقا لقوله بعيد هذا فاعتبر فيهما فلا يعتبر
فيهما العلمية بقي هاهنا امور الاول ان ذوات الرا بنية في لغة اكثر بني تميم وصحاحهم ووجه تخصيص البناء بذوات الرا مع ان الراجح ان تقدير
الاعراب والبناء مستفيض في جميع الاعلام الشخصية المونثة تعدد الامالة المستحقة الموجبة للخفة المستدعية لثقل الالف المكونة كراهة الجمع بالالف
كسرة والدا هي الاصل الثاني قوله وليس فيها شئ من الاسباب الموجبة للبناء المبنية في اول المبنيات قوله الاسباب العلمية
والتانيث مثل قوله تعالى لا يذوقون فيها الموت الا الموتة الاولى والمقصد منه نفي سبب جب للبناء صحا بالكلية اذ نفي ذلك
على الاطلاق واثبت امر لا يتصور كونه موجبا للبناء اشعار بانه ليس فيها فاندفع ما قيل لو اريد انه ليس فيها شئ الاسباب
ممنوع المنع وان اريد انه ليس فيها موجب بنا الاسبان فضيه انها ليسا موجبي بنا قوله فاعتبر فيها العدل التحصيل سبب البناء
اي لتحصيل احد جزئي سبب البناء او طلق السبب على الجزء الاخير ذو اكتفى بالوزن لوجب بنا كلام وسلام قوله كون الاسم دالا
على ذات مبهمة منه حرج اسم المكان والزمان واخواته فانه يدل على تعيين الذات باعتبار ما فان تولك مقام معناه مكان
فيه القيام لا شئ او ذات ما فيه القيام بخلاف الصفة فان معنى قائم شئ ما او ذات ما له القيام فاقيل لم لا يقيد بغاية الابهام كما
قيد في ما دل على ذات مبهمة غاية الابهام باعتبار معنى معين اذ لو لم يقيد فيه لم يخرج اسم الزمان والمكان والالة عن التعريف بخلاف
تعريفه فانها تخرج بقوله مع بعض صفاتها فان هذه الامور وان دلت على ذات وبعض الصفة لكن لم تدل على بعض صفته
تلك الذات ليس على ما ينبغي كيف وقال السيد السند قدس سره تعريف الصفة بما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصد غير منتقض بما كان

كما زعم البعض لان مرادهم بالذات في تعريف الصفة كما هو المتبادر منه ذات ما اي مبهمة لا تعين لها وقد صرحوا بذلك فقالوا الصفة ما دل على ذات مبهمة باعتبار معنى معين ولا يندرج هم المكان في التعريف لدلالته على ذات متعينة باعتبار ما بذا كلامه وكذا ما قيل خرج بقيد الابهام ما دل على ذات معينة وبقيد مع بعض صفاتها خرج اسما الزمان والمكان اذا المضروب مثلا مكان فيه الضرب لا مكان الغرب ليس شيئا وبالجملة الذات في الصفات مبهمة لا تعين فيها لا شخصا ولا نوعا وفي هم المكان لها تعين نوعي فكيف يتصور عدم خروجه عنه مع قيد الابهام وكيف يسند خروجه الى بعض صفاتها وهل هذا الا اجماع الخروج فان قلت كل من القيدين مخرج لاسم المكان واخواته فقط فيكفي احدهما فما فائدة ذكر الآخر قلنا المقصد في التعريفات شرح الماهيات والاحتراز تابع فلا باس بان يجمع في التعريف ما يحصل به الاحتراز عن جميع المحترزات والاولى ان يكون ذكر القيد في الآخر ونحن فيه كذلك صلى ان في الثاني فائدة اخرى ولا يخفى بالفياض لانه مشتق من الفيض وهو انصباب عن سعة صح به القاضي في تفسير قوله تعالى تفيض من الدمع وهو هم من ان يكون فاعله ما او غيره فمنعه شيخي مالا انصباب يؤيده ما ذكره اتهامي في قوله تعالى افيضوا اي صبوا من الماء وما زرقكم الله من سائر الاشربة ليلائم الاضافة لا يخفى بالمفيض اذا كان مشتقا من فاض الماء فيضا وفيضوضة اذا كثر حتى سال من جانب الوادي قلنا لا يفهم منه الاختصاص بالماء فمنعه شيخي مالا السيلان بطريق الكثرة ولو سلم فمنعه شيخي مالا الكثرة والامكان ذلك الشيء فيض الخلق ما لا غير لاختصاص الكثرة به وبالجملة ليس الماء واخلاقي مفهوم الفيض ولا بالتصغير لان المقام تعريف وصف يكون سببا بالاتفاق ووصف التصغير ليس كذلك هذا وخرج عن التعريف الفخر الرازي وكتاب وغيره ذلك من الاسماء لانه اعتبر في مفهومها مع خصوصية المعنى خصوصية الذات لا ذات مبهمة ولو سلم فخرج بقوله ما خوذة مع بعض صفاتها لان ما بعد كلمة مع يكون متبوعا وما قبلها تابعا فيكون ملاحظة الوصف في الاوصاف اصلا ومتبوعا وملاحظة الذات تبعا ولذا يقع صفة ولا يقع موصوفا وفي تلك الاسماء ملاحظة الذات متبوع ولذا يقع موصوفا ولا يقع صفة فقال السيد سند قدس سره في شرح المفتاح والمعيار في تغاير الاسماء التي وضعت في مفهوماتها المعاني عن الصفات ان توصف ولا يوصف بها على عكس الصفات فيقال مثلا اله واحد قديم ولا يقال شيء اله ويقال لتاب كريم ولا يقال شيء تاب فظهر ان تاثيل الشكل ان تعريف الصفة يصدق على الآلة فلا يصح فالاولى ان يقال ان الوصف كون الاسم دالا على ذات باعتبار معنى هو المقصود كما هو المشهور ليس على ما ينبغي واعلم ان المراد من الصفة المعنى المصدري القائم بالغير سواء صدر عنه او لا ملاحظة الذات معه عبارة عن تعلق ذلك المعنى بتلك الذات تعلق القيام او تعلق الوقوع فالذات والغير الذي قام به المعنى تتحدان في الفاعل ومتغايران في المفعول فظهر ان تاثيل المراد بالصفة الامر القائم بالغير وبالشكل نحو مضروب لان المصدر ليس قائما بالذات المفهوم منها بل واقعا على الذات تقول الذات ما اخذت مع بعض صفاتها التي هي الحمرة قيل والذكورة ايضا وفيه انه ان اراد ان الصفة المذكورة مما يدل عليه اللفظ وان لم يكن مدلولا في كون الاسم وصفا قلنا ليس الكلام في اي صفة كانت بل في صفة هي سبب لكون الاسم وصفا وان اراد انها بحيث لا يصح الاسم وصفا فهو في حيز المنع واليضا المعنى بالصفة صفة يكون ملاحظة الذات تبعا للاحظتها على ما يدل عليه قوله اخذت مع بعض صفاتها والذكورة بالقياس الى الذات ليست كذلك قوله علم ان معناه اي معنى اربع المذكورة في المثال المذكور وعلى هذا فالاولى ان يقع موصوفة بالاربعية بدون قوله مرت بنسوة كما لا يخفى قوله موصوفة الاولى كما قيل متصفة بمعنى نسوة ثبت لهن الاتصاف

بالرابعية لان الوصف العارض له فى هذا المثال الاتصاف لا الوصف المدلول عليه بقوله وموصوفة اذ النسوة متصفة فى نفس الامر بالرابعية لانه وصف احد سهام ان فيها اسهاما غلاف المقصود وهو ان المتكلم وصفهن بالرابعية اى بكونهن اربعا واشتهار الاطلاق الموصوف على من قام به للمعنى يقتضى ان شانه ان يوصف سواء وصفه احد ولا لا يدفع الاولوية بل للعوام ايضا وكذا كون السبب هو الوصف والثابت هو الوصف العارض لا يدفعها على ما مثل فتدبر **قوله** ومعنى الغلبة اى غلبة الاسمية اختصاصه ببعض افراده اذا كان معنى غلبة الاسمية عند اللغاة ما ذكر كان بقاء معنى الوصفية فى الاوصاف الغالبة من ضروريات هذا المعنى كما قال الرضى ولا يخرج الاوصاف بالغلبة عن معنى الوصفية وكيف يخرج عن الوصف ومعنى الغلبة تخصيص اللفظ ببعض ما وضع له فلا يخرج عن مطلق الوصف بل انما يخرج عن الوصف العام فلا يتم القول بان غلبة الاسمية مشروطة ببقاء المعنى الوصفى عند البعض دون آخر ولا بان ظاهر كلام المصنف يقتضى عدم الاشتراط لعدم تقييد الجملة والقيد بالصفة فتدبر **قوله** بسبب ان يا ول الخ كما اشار اليه الشارح قدس سره العزيز بقوله الاول للجلية السوداء وليس معنى الغلبة عنده وليس ما ذكر هذا ومعنى الغلبة مطلقا ان يكون اللفظ فى اصل الوضع عاما فى اشياء ثم يصير كثيرة الاستعمال فى احدها شهرة يحيث لا يحتاج لذلك الشئ الى قرينة بخلاف سائر ما كان واقعا عليه كابن عباس فانه كان عاما فى كل واحد من بنى العباس ثم صار مشتهرا فى عبد الله فلا يحتاج لدال قرينة بخلاف سائر اخواته وكذا النجم فى الثريا والبيت فى الكعبة **قوله** فى الغنم عند الى قرينة من الموصوف او غيره بخلاف سائر السود فانه لا يدل على واحد منها اذا قصد بسن قرينة اما الموصوف كوصل اسودا وغيره كقولك مندى اسود من الرجال **قوله** فلذلك اذ لذكر اشار الى ان المشار اليه شئ فالحق فى اسم الاشارة التثنية لكن اتى بالمفرد بتاويل المذكور قال الرضى ويشار بها للمؤنث الى الاثنين كقوله ثم عوان بين ذلك والى الجمع كقوله ثم كل ذلك كان سيئه بتاويل الشئ والمجموع بالمذكور **قوله** الى فى ذا تعم تقدير المدخول اى المسمى فاصل القويصف اذ فرت بنسوة اربع لا صيلع الا العجوز اشار اليه الفاضل الحشى ح بقوله نسب الصرف الى الكل لانه صفة لجزء وكان المعترض عليه بانه جعل عين الجزء جعل المنسوب الى الكل الكل لا كما ينبغى اقتضاء نسب اليه هو بدى منه من غير ان يراد بالكل اعمال الوصف وعدم مغايرة الغلبة **قال** وانما قال الرضى لبعضهم لم يعتبر الصفة الغالبة فقوله ونحوه من الغالبات فيصرف وذلك لفقدانها من سائر الصفات لفظا لعدم جريها على الموصوف والكلام فى الوصف باعتبارها **قوله** الاول للجلية السوداء الجلية مطلقا كما يشعر به عبارة المتن وكيف ومعنى الغلبة عند الله قدس سره على ما ذكره الله قدس سره على ما يشعر به لفظ كلامه بل انما هو مصروف عنه تصحيحا للغلبة وتحقيقا لها فاندفع ما قيل ظاهر كلام المصنف ان الوصفية زالت فى الاشارة حيث عبر بسمى الجلية فقط اذ القيد فقط ومع ذلك يعتبر الوصف الذى زال عنها بالكلية ولذلك استدل بمنع الصرف فى هذه الاسماء على صحة مذهب سيبويه مع انه لا يخيل عدم استعمال المتكلم الجدل وانما خيل فى معنى الوصفية سببا للصرف ويجزم بطلان منع الصرف بها او يجوز ان يكون ذلك مثل اسود وارقم على ان سبب الصرف عند المصنف تحقق كونها وصفا فى اصل الوضع بل توهم انها موضوعة للصفة فلا زالت الجلية الشديدة من قولهم قوة اسم اى شدة وكذا توهم فى الجدل الذى هو الصعر انه موضوع فى الاصل للوصف اى طائر وجدل وهو الاحكام وكذا توهم فى الخيل ان معناه الاصلى طائر ذو خيلان ومع ثبوت ما توهموه تحقيقا على ما ذكره الرضى لعدم استعمال المتكلم فى معنى الوصفية **قوله** اللفظى الحاصل بالتاء قد يتعلق معوفا والخان المشهور تقدير الفعل او الكلمة اى فجزاله المعنى اذ لا حسن جميلة حالا بنا على جواز انتصابها عن المبتدا وعلى تاويل اللام المقصم بيان شرط التاسيث بالتا لا الحال كونها تا

والكان الكال واحدا فجزالة المعنى تقتضي الصفتية والصفتية تقتضي تقدير العرف فتقدير العرف ليس مما لا دليل عليه ولا يلزم حذف الموصول مع بعض الصلة لان ذلك انما هو في الفاعل للاستمرار لا للحدوث ولو سلم فذلك جائز عند بعض على ما مر بقي ان في جملة ظرفا انوا ستعلقا بالتأنيث على انه مصدر ليوافق السابق ايضا خبر الالم المعنى وما عمل المصدر المعرف باللام قليل في غير الظرف واما في الظرف فكثير اذ هو جار مجرى الفعل المضمن لمعنى الفعل فلو لم يذكر اللفظي لاحتمل ما ذكره التوجيهين قوله لان الاعلام اي الاعلام العدمية واما الاتجيبة فرجا تصرف فيها بالنقصان لورودها على غير اوزان كلهم التحقيقة وتركيب حروفها المتناسب مع عدم مبالاتهم بتغير من لو ضاعهم ولذلك قالوا الاعجمي فالصب به ما شئت فقالوا في جبرئيل وميكائيل وارسطاطاليس جبرال وميكال وارسطو قوله محفوظ عن التصرف اي بالنقصان فما عائشة رض كراجعفر صارت لازنة لا يحذف الالفي الرسيم واما بالزيادة فالكان الحرف الزائد للتقييد معنى كالف التأنيث في نحو بشرى وتا التأنيث في نحو فتاة والف الالحاق في نحو ارطى لم يجز زيادة تالان مثل ذلك لا يكون الا حال الوضع وكلما نافيا زاد على العلم بعد وضعه اذا استعمل على وضعه العلمي وكذا الحكم ان لم يفد الزيادة والا فاذا افاد العلم كتا الوحدة ولام التعريف من غير استثناء كالعلم وان افادت الزيادة معنى آخر فان لم يبق لفظ العلم بذلك المعنى على ما وضع له اولا لم يجز زوال الوضع العلمي فلا يزيد عليه الا المفيدة لمعنى التأنيث وان بقي لفظ العلم مع تلك الزيادة والتعاقب ما كان موضوعا جازت مطلقا ان لم يخرج بها عن التعيين كما بالنسبة وياء التصغير وتنوين المكن نحو هاشمي وعليه ان خرج بها عن التعيين جاز بشرط حرمان التعيين بعلامة كما في الزيدان والزيدون قوله لبقيد الامكان واما اذا وعت الى التقرف بانتقصان ضرورة كالتخفيف الذي الى الترخيم فيتصرف فيها قوله اي كالتأنيث للفظي الا ان اشتراط اللفظي مما يصلح للتا، لازنة لتحصيل سبب آخر بجلاف المعنوي فانه بتحصيل سبب آخر فقط اذلا يتصرف فيها قوله لان يعارض مثقل السببين فيهم ثانيه بكذا في بعض الحواشي المنسوبة منع الجر والتنوين عن غير المنصرف الخطا من شنشاته لان حيث ان فيه فرعيتين كما ان له فرعيتين بالنسبة الى الاسم على ما ذكره الشارح قدس سره سابقا هو الواقع فالعلة هو تشبيه قوله فيما سياتي للمبالغة بحذف احد السببين فحول صاحب المفصل لمقاومة السكون احد السببين فجوده تثقل السببين لا يدخل له في منع الصرف حتى يعارضه بل وجوده وعدمه سيان بالقياس الى المنع ومعارضة الخفة تنفي هذا ان الفرعيتين ان حصل بهما المشابهة تاما ان سكون الوسط بثبت عدم المشابهة حيث لا يوجد مثل ذلك في ساكن الوسط وضعا فضلا عن المشابهة بمن فعل خاص لا مطلقا بجار احد السببين لا طلاقهما والكان من حيث ان في اعتبار كل سبب فرعا لا خر نقلا بالنسبة الى سمع لبعض ذلك فشبه الفعل تثقيل لا لة على الحدث والزمان وبالنسبة تثقيل كل من السببين لم يدخل في منع الصرف ومعارضة الخفة ظاهرة قوله ويجوز عدم صرفه لعارض وجود السببين فيه وقد عرفت ان المعتبر ليس مطلق السببين بل السببان المتممان للشرايط على ما ذكره الشارح ومن الشرايط عدم وجدان المعارض وقد وجد المعارض فيه دبالجملة الاطلاق والتقييد لا يخلو عن مناقشة واما الثاني الساكن الاوسط المنقول عن العلم المذكور كزيد علم امرأة فالخليل وسيبويه وابو عمرو ملتزمون صرفه تحقيقا كما هو وجود لغلو امر التأنيث بالطبران وابو زيد وموسى والجرمي يجعلونه مثل هند في جواز الامرين وير مجوز صرفه على صرف هند نظرا الى اصله قوله واما سقوط جميع الفوين على منع صرفه للتا المقدرة وقيام تحرك الاوسط مقام الحرف الرابع القائم مقام التا والدليل على قيام حركة الوسط مقام الحرف الرابع انك تقول في جملي جملي وجملوي ولا تقول في جمزى الا بجمزى كما لا تقول في جمادى الا جمادى وخالفهم ابن الانباري فجعل سقوط التنوين في جواز الامرين نظرا الى ضعف

السادس سمي التأنيث المعنوي المراد منه ما كان التأنيث فيه مقدرا لا اللفوظ بحقيقي صح به الرضى وهو مبدأ المعنى اذا سمي مذكر لا يمتاج الى شرط آخر غير ما ذكره المصنف نحو نساء ورجال ثانية ليس بتقدير التأنيث بدليل بالجملة صرفه اذا سمي به مذكر لا يمنع المعنوي يمتاج الى شرط آخر وكذا نحو حائض ليس التأنيث فيه مقدرا اذ لو كان كذلك لكان غير منصرف مع كونه علما للمذكر كمقعب وليس كذلك نكت تقول في تصغير قرية تحيضة كما تقول في سمية دليس كذلك لانك تقول في حيض نصرفه بعد التسمية للمذكر لا يمنع وصرف نحو رباب اسم امرأة اذا سمي به مذكر ليس بعده مذكر امحضا وعدم اعتباره كونه مؤنثا لان قبل التسمية بالمؤنث كان مذكرا بمعنى الغيم وبعد التسمية به ايضا صار مذكرا فاعتباره له كما انه لا اعتبار للسطر المتخلل بين الدمين بل هو دم محض وكذا وجوب صرف المؤنث السماعي الذي غلب استعماله مذكرا بعد تسميته المذكر به ليس الا بحمل المغلوب على المعدوم وحمل المغلوب هو الاصل واللفظ مذكرا محضا ما غلب استعماله مؤنثا فالوجه ترك الصرف اذا سمي به المذكر وجاز الصرف ايضا وما يتساوى استعماله مذكرا ومؤنثا اذا سمي به المذكر جاز فيه الصرف والترك والعجب من الرضى انه كيف قال وقد شرط لمنع صرف المؤنث اذا سمي به مذكر تركه المصنف بعد ما نصر المؤنث المعنوي بما نقلناه عنه وقال ايضا خان سمي به اي بالمؤنث المقدر تاؤه الذي جبر به بالمعنوي واما ما يمثل المراد ان شرطه من بين الثلثة المذكورة الزيادة على الثلثة وتوابع الشرط ان الآخران فغير له لا يصلح جوابا عن الترك كما لا يخفى فلا يصلح جوابا عن شبهة القصر والقائل بتعدد الجواب عن الاول وابهة فيه اعتراف بان نحو نساء ورجال وحائض وطالق من المؤنث المعنوي وليس الامر كذلك كما عرفت ان المعرض اخرجا عنه قوله لان الحرف الرابع يعني مثلا اذا الخامس ايضا قايم مقام التالا بدليل فولك سمن دليل قال الرضى وما يسد مسد الحرف الاخير في الزائد على الثلثة لان موضع التأنى كلما صعد فوق الثلثة فقوله الحرف الاخير بهم الرابع والخامس وفي ذيل اعتبار الزايد على الثلثة وهو ايضا عام وبالجملة القول بان حمل الحرف الرابع قائما مقام التالا عبارة القوم ليس على الاطلاق ثم القول بان تخصيصهم الحرف الرابع بالقيام مبني على حروف ميزان التصغير فان ما هو بمنزلة الحرف الاصلي في ميزان التصغير اربعة لا يزيد شيء منها يقابل اللام الثاني في المصغر حرفا رابعا الا برى ان في مجمرش الراء فيه قائم مقام حرف التأنيث ولا يكون اعتبار الحرف الخامس لذلك لان تصغير مجمر في مسماه علما مؤنث وليكن النائب الحاء هو حرف خامس الا انهم جعلوه حرفا رابعا لانه في مقابلة رابع حروف ميزان فان تصغير وعلى فعيل نحو صبيح فانا ليا ان بمنزلة الزايدة لانها ليست في مقابلة الفاء والعين واللام فلم يعتد بها وجعلوا حاء مصبيح حرفا رابعا مع كونه لتسعفها لا يعد اليه ضرورة لانج من وعد نحو ما ولا فلان قوله لان تصغير مجمر تلتا بذا احد الوجوه الثلاثة المذكورة في تصغير الملهي والثاني ان يحذف ما شبيه الزائد اي ما كان من الحروف الزوائد في الجنس وفي الشبه بينة في تصغير مجمرش دفرزوق مجمرش وفرزيق بحذف الميم لانها من الزوائد والدال شبيها بها وهو منها وهو الثالث ان يبقى حروفها فتقول سفيرجل بكسر الجيم وفتح الصورتين الخامس قالج مقام التا وأما ثانيا فلان المراد من فعيل وفعيل صورة الحروف والحركات ولا يراد اعتبار الحروف الاصول ولذلك دخل يكرم في فعيل فعدم اعتداد اليائين لا منا ليسا في مقابلة الفاء والعين واللام ليس على ما ينبغي مع انه يلزم سنه فساد على ان الالف الزايدة في مصباح كان مستدا بحيث صار به الحا خامسا فلا سمي لعدم اعتداد اليا المنقلب منها في المصغر قوله اي يكون هذا النوع بنصب النوع لانه صفته لاسم الاشارة الواقع خبر المكون والمراد من هذا النوع التعريف العلمي ولا شك انه نوع بالقياس الى مطلق التعريف فاول الله قدس سره كونه علما بهذا النوع وفعا التكرار المكون وعدم استقامته حمل كونه علما على تصغير الشكل

في قوله يكون الراجع الى التعريف رد اعلى من زعم انه لا يجوز حمل الياء على المصدرية لانه ذكر فان قلت لم لم يقل المعرفة شرطها حتى لا يحتاج الى التاويل قلنا يجوز حمل الياء على النسبة ايضا وقيل ليس هذا لام ابدل عن المضاف اليه كما في قوله التاسيس بالف شرط العلمية قلنا الابدال عن المضاف اليه ليس بمحض اذ الام بل التنوين ايضا تبدل عن المضاف اليه اذ اكان المضاف امرا نسبيا وقد كذلك قد قال بهذا القائل ايضا في قوله من تسع **قوله** وانما جعلت شرطا للتاء تصرف اذا العلمية تنافي اللام والاضافة فاذا انتفتا معا جاز ان لم يقع بعدها ما يعاقبها ايضا اعني التنوين رعاية للجزء من امكنت فتبقى الكسرة التنوين على ما هو رأيه وبقي الاسم بعد ذلك قابلا لسائر تصرفات كلامهم وامابدونها فيقبل اللام والاضافة اذ لا مانع فيقبل التنوين ايضا مع الجزء سائر التصرفات فيصير كالنكرة العربية **قوله** لئلا يعارض الخ قد احد السببين اذ لا عجمي المجرد كونه ثلاثيا ساكنا وسطه ثبت به كلام العرب ويصير كانه خارج عن وضع كلام العجم لان اكثر كلامهم على طول ولا يراعون الاوزان الحقيقة بخلاف كلام العرب فانه مع ما قيل فيه يجب اذ الكلام في الالفاظ العجمية وهي نقيلة على لسان العرب فاين يزاحم احد السببين **قال** تحرك الاوسط او زيادة على الثلثة واعلم ان الزيادة على الثلثة تعتبر عند الكل واما التحرك فلا اعتبار له عند سيبويه واكثر النحاة فنحو لك عندهم منصرف وجه بالكوفة قال الرضي وهو الاولى وذلك ان تحرك الاوسط في الموضع انما اثر لضعف المقام السادس علامة التانيث واما العجمة فلما حتى ليسد سدها شيء بل الاعجمي المجرد كونه ثلاثيا ساكن وسطه او تحرك بشبابه كلام العرب والزمخشري تجاوز عما ذهب اليه المصنف ايضا بان جعل الاعجمي اذا كان ثلاثيا ساكن الاوسط جائزا صرفه وتركه صرف مرجح الصرف فقد جوز تاثير العجمة مع سكون الاوسط ايضا فتكيف لا يوشر مع تحركه وليس بشيء لانه لا سبيع نحو لوط غير منصرف في شيء من الكلام والقياس المذكور ايضا ينفيه وعلى هذا قدم قوله تحرك الاوسط مع ان المناسب تقديم الزيادة اهتماما بكونه شرطا للمنع لكان الاختلاف ولهذا ايضا قدم ما هو متفرع عليه على ما هو متفرع على الزيادة **قوله** هذا اختيار المصنف وعند غيره نوح كهند كذا في حواشي الهندية وقال بعض الشارحين لما قوله وعند غيره نوح كهند ليس على ما ينبغي لان نوحا تحتم الصرف عند سيبويه واكثر النحاة وانما لم نوح كحكم هند عند الزمخشري هذا كلامه اقول قال الزمخشري في المفصل وما فيه سببان من الثلاثي الساكن الوسط كنوح ولوط منصرف في اللغة الفصيحة التي عليها التنزيل لمقاومة السكون احد السببين وقوع بحرونة على القياس فلا يصرفونه انتهى وهو ظاهره يشعر بان القائل بجواز الامرين في نوح قوم من النحويين وهو قد نقل قولهم واشار الى تزييفه بقوله في اللغة الفصيحة التي عليها التنزيل وبقوله وقوم اشعارا بان القائلين به مجهولون فظهر ان قوله وانما حكم نوح على سبيل الحصر ليس على ما ينبغي وان الاحسن على الحواشي ساقط وان المسئلة خلافية على ما يشير اليه كلام الشرح فما في بعض الحواشي لا يخفى ان منع صرف نوح سهو من صاحب المفصل فالاولى لان غرضه التنبيه على ما جمع عليه النحاة وسمى فيه البعض ليس على ما ينبغي الا ان يقال ان نسبة منع صرف نوح الى قوم على ما وقع في المفصل سهو وان لم يذهب اليه احد الا ان دعوى ان تتبع المعترض تام وتتبع العلامة قاصر دونه خرط القتاد **قوله** لوجود الشرط الثاني اعلم ان الشرط الاول صار كانه داخل في الشروط اذ لا يبقى بدونه عجمة بل يصير كانه عربي سواء كان متحرك الاوسط او زائدا على الثلثة بخلاف الشرط الثاني اذ بدونه يبقى عجمة ولكن لا يكون سببا ووجود الشرط حتى هو لا يكون مراد في نفسه بل بواسطة المشروط فوجود الشرط الثاني كناية عن وجوده مع المشروط فالمنع في الحقيقة متفرع

على الشرطين فانتفع بما قيل هذا الكلام يدل على ان وجود الشرط الثاني يستلزم امتناع شتر وابراهيم وهو غير صحيح لان عدم الانصراف متفرع على تحقق مجموع الشرطين العلمية واحد من الزيادة وتحرك الاوسط **قوله** من انصراف نحو نوح مما انتفى فيه الشرط الثاني بالكلية وكان يرى في انظار انه غير منصرف وكان في الحقيقة الحكم بمنعه وهما معا خلاف بجام فانه لعين بهذه المثابة فلا يحتاج الى ذكره بخلاف شتر فانه والنكان الحق عند المصنف ايضا الحكم بمنعه لكن الحكم بصرفه كما ذهب اليه سيبويه والكراهة ليس وهما فحضا حتى ينبه عليه اولا بل الحق الصرف بالنظر الى الدليل ولعل المراد التخصيص للتنبيه المذكور فقط فظهر ان قوله ولهذا قدم الصرافة لاخبار عليه فاندفع ما اورد وعليه واحد بعد واحد من انه غير تام لان سيبويه واكثر النحاة ذهبوا الى الصرف شتر والحق عند المصنف عدم الصرف **قوله** وهي الصيغة التي كان اولها الى قوله اوسطا ساكن هكذا في الحواشي الهندية وقال بعض الشارحين لما وضع كتابه حين يضع قوله غير ما على هذا التفسير لان ما يكون الفه زائدة بعد الثلثة اوسطا متحرك فيخرج بقيد صيغة منتهى الجموع ويكون ان يقال ان ذكره تحقيق المقام اولان المراد بالاوسط الى المدة لشهرة تفسير صيغة منتهى الجموع بالمفاعل والمفاعيل فيكون ما فيه الفا من قبيل الاول **قوله** وهي التي لا يجمع جمع التكسير مرة اخرى تكسير آخر بصيغة منتهى الجموع يعلم منه وجه تسمية بذلك لتفسير الاول فلا يرد عليه النقض بكلمات والنقض بصحاري ايضا مدفوع بشهرة كون اول الحرفين او الحرف بعد الالف فيها مكسورا لفظا او تقديرا والصحاري ليس كذلك وما قيل لم يتجاوز من دخول صحاري في التعريف لانه لا يلزم من دخوله الامنع صرفه وهو غير منصرف لامحالة لالف التانيث ليس بسديد اذ بعد جعله من افراد المعرف لم يذهب الوهم الى كون سبب المنع غير الجمع فيلزم ان يكون الجمع سببا بدون الشرط **قوله** ولهذا اي لاجل ان هذه الصيغة لا تجمع جمع التكسير اخرى واعتبار التناسب في التهسية لترجيح الاسم على غيره وبيان انه اولى بذلك من غيره وليس علة للاطلاق فلا يصح ان ينتقض لوجود ذلك المعنى في غير المسمى فالنقض بمثال بنا على انه بخصوصه غير قابل للتكسير غير صحيح **قوله** صيغة منتهى الجموع اي صيغة هي نهاية جموع التكسير اي بحيث الجمع الى ان ينتهي الى هذا الوزن بصيغة اخرى جمع تكسير **قوله** لانها جمعت ليس علة مستقلة سميت للان الفان تقديم **قوله** بهذا الحصر ولانه ادرا قد حصل فالمناسب في المرتبة الثانية العطف بل هو علة للعلية المستفادة من قوله لهذا على ما قيل فعلى هذا وجه كون هذه الصيغة صيغة منتهى الجموع ما تعدد الجمع في بعض الصور مرتين او مرارا **قوله** فانتهى تكسيرها يشير الى ان الانتهاء متفرع على تعدد الجمعية **قال** بغير ياء متقابلة من تا التانيث يستلزم نفي التا بطريق البرهان وكذا التوجيه الثاني يستلزم نفي الهاء فتصور بغير ياء ويتم نفي الحرفين على التوجيهين ثم المراد من تا التانيث اعم من ان يكون حقيقة او حكما كالشبيه بها فلا يرد ما شاخشة وفرازنة وجوارية اذ التا فيها ليست للتانيث بل في الاول عوض عن ياء النسبة لانه جمع اشعثي وفي الثاني للدلالة على ان واحدها معرب بقي الكلام في ان التا الذي عوض من الياء هل يصير بالياء لو تمت ام لا وفي اخت وبنت لا يصير بالياء في الوقف بعد ما صار عوضا عما كان في الاصل للتانيث **قوله** ولا حاجة الى اخراج نحو مدائني مما كان جمعا ثم صار علما لحقته ياء النسبة **قوله** فانه مفرد محض والكلام في جمع يكون جمعيته محققة ثابتة على حالها وشل هذا الجمع لا يوجد فيه ياء النسبة نعم اذا صار علما وزال عنه جمعيته كصحاجر ومدائن فانه يصير لبلد معين جاز دخول ياء النسبة عليه وح لا يبقى جمعيته لاصالية اذ قد مار كالمفرد في لحوق ياء النسبة وايضا باعتبار الاجزاء

خرج عن الصفة المعتبرة هذا اذا لم يكن يا النسبة في مفرده اما اذا كانت فيه فلا اخلال بالصيغة فيكون غير منصرف نحو كرسي في جمع كرسي هذا ما ذكره الشريف قدس سره في حواشي المتوسط ومنه نظيران الحكم على ما ذكر مبني بانه معوض ليس جمعا في الحال ولا في الاصل على ما في الشرح والحواشي الهندية ليس على ما يابتي الا ان يقال ان الجمعية الاصلية لما لم يعتبر لكانه ليس في الاثر وقد اجيب بان المراد بالجمع الجمع بحيث جسره وفيه فيخرج ما ذكر لعدم كونه جمعا بجميع حروفه وهو مع انه لا حاجة اليه اعترض عليه بانه لا مكان المراد بالجمع بجميع حروفه لصاغ قوله لغير ها والان نحو فرازنة لين بجمع بجميع الحروف للخروج التاء عن حقيقة الجمع وقال بعض الفاضلين وفيه نظر لان فرازنة جمع مع التاء والا لكان مع افراد مفردا ذلا واسقطه بخلاف مدائني فانه مع الياء مفرد بدونه جمع فافهم انتهى وفيه ان مقصود المعترض ان التاء ليس بداخل في صيغة الجمع لعدم وضعها وعدم وضع صيغة الجمع عليها كاليا وكونه مع التاء جمعا لا يفيد فعه لانه يعلم مراده من قوله مع التاء ان التاء لازم للكلمة لانا نقول قد صرح هذا القائل بخلافه حيث قال التاء في وزن فعالة انما تكون لازمة اذا كانت للمنسوب كاشاعثة وقد اما اذا كانت للتأنيث فلا كجوارية في جمع جوربصحة ان يقال جوارب وفرازنة للاعجمي فلا يكون التاء لازمة اياه ووجه لزوم ها في جمع المنسوب دون الاعجمي ان التاء في جمع المنسوب عوض عن ياء النسبة فيلزم بخلاف الاعجمي اذ التاء فيه ليست لعوض عن شيء فلا تكون لازمة هذا وانت خبير بان قوله فلا تكون التاء لازمة اياه انما يصح اذا كانت التاء في فرازنة للدلالة على ان واحده معرب واما اذا كانت عوضا عن الياء فلا اذ الصحيح ان يكون لازمة قال الرضي في بحث المؤنث واما فرازنة وزناوقة فيجوز ان يكون عوضا عن الياء المدة وان يكون للتعريف الواحد والتاء والياء في نحو جاجة للاسقطان معا ولا يثبتان معا فالتاء لازمة مع حذف الياء قوله فرزين او فرزان بكسر الفاء وهو معرب قوله نعلم جاسق اي من قوله بغيرها قوله احدهما يكون بغيرها وثانيهما يكون بها ثبت الاجمال المقتضي للتفصيل فيكون اما التفصيل وفيه وعلى الفاضل الهندي حيث قال ليست التفصيل لعدم التعدد ولا للاستيناف فاسبق كلام آخرا الان بغير الاستيناف بعدم سبق الاجمال كما في بعض الشروح فيكون الاستيناف قوله فايا ما كان بغيرها واشارة الى التفصيل المجمل وتقدير ما لابد منه في التفصيل من تعدد واما قوله واشاله مما هي قدرة لتكون موافقا ثانيا لمقتضى الاجمال الذي ذكره وكان المناسب للسباق ان يقدر واما ما كان بها نحو فرازنة فمنصرف قوله هذا جواب سوال مقدر تشاهن قوله لجمع اذا المراد منه ان يكون الاسم جمعا وهو معلوم ان الجمعية بالاعتبار المعنى فنظر منه ان سبب هو الجمعية فتشاهنه ان حضا جر ليس فيه معنى الجمعية تكليف يكون غير منصرف فاندفع ما قيل شاع هذا البيان في الشروح حتى صار مجعا عليه وانا يحسن تقدير السوال لو كان ناشيا عما سبق وليس كذلك قوله يطلق على الواحد والاكثير مما لا يحتاج اليه اذ مجرد قوله علم جنس يكفي في انتفاء الجمعية قوله يعني ان يكون منصرفا لان منصرف مسند على الجمعية ولا جمعية فيه كما عرفت فاندفع ما قيل انتفاء الجمعية لا يقتضي الانصراف اذ كثير من الاسماء الممنوعة غير منصرف لانتفاء الاسباب لا بمنع لان السوال على بيان الجمع لا على تعريف غير المنصرف قوله حال كونه علما للضبع ظاهر في انه حال عن المبتدا على تجويز البعض ويجوز ان يكون حالا من ضمير غير منصرف على جعل غير بمعنى لا وعلى التقديرين التقييد اما لان المراد من كونه علما منتفيا به الجمعية فيشمل التنكير ايضا واولان الموجود فيه بالفعل عا منتفي به الجمعية العلمية وانكيرانما هو بر فضا او للرد على سعيد الاخفش حيث قال يصرف نحو حضاجر علما مع كونه خلاف الاستعمال فاندفع ما قيل لا يصح ان يجعل حالا عن قوله حضاجر لعدم

الاعلى قول من يجوز الحال عن المبتدأ وعن ضمير قوله غير منصرف لعدم تقييده منع صرفه لكونه منقولا عن الجمع بحال العلمية لانه غير منصرف لذلك بعد التنكير اية على ان حضاجر بعد التنكير منصرف على راى بعد العهد بالجمعية والصحيح منعه وقيل هو على الخلاف كباقر مر به الفاضل الخبرجي في كتابه المسمى بالارشاد وانما جعله حالا من مفعول اعيذ المقدر فليس بموجه كما لا يخفى والنحاة من وجيه قوله والتانيث غير مسلم رد على بعض شارحي اللباب حيث قال ويجوز ان يكون منع صرف حضاجر للعلمية والتانيث لانه علم للضبع والضبع لا يقع الا على الانثى قوله لانه علم لجنس الضبع اه والضبع والكان تنثى الضبعان كالكحال الاحمر قرئ به بالشواذ حيث قال الضبع هي الانثى والضبعان هو الذكر والجمع ضباعين كسرحان وسراحين واليه ذهب الفاضل الهندي وقال الرضي وبعض شارحي اللباب والضبع لا يطلق الا على الانثى الا ان حضاجر علم لجنس شامل للضبع وغيره وليس علما لجنس هو الضبع كما زعم المعترض يدل على ذلك الحاشية المنقولة عن قدس سره المكتوبة على قوله لانه علم لجنس الضبع وهو على هذا معنى قوله علما لجنس الضبع انه علم شامل لجنس الضبع وغيره لا لجنس هو الضبع فظهر ان منع التانيث مبني على انه ليس علما للضبع لا على كون الضبع علما في اللغة هذا افاضلان المحشيان قد نقلا عن الصراح ان الضبع تشمل الذكر والانثى وعبارة الله قدس سره يصلح للحمل عليه هذا المعنى ولكن حملنا على ما ذكرنا للحاشية المذكورة قوله وهو الاكثر قال الرضي الاكثرون على انه غير منصرف وقال ابو الحسن ان من العرب من يصرف سراويل لكونه مفردا ونسب بعضهم الى سيبويه انه يقول بانصرافه الى قوله عرب كما عرب الآجر وهو غلط لان سيبويه اياه بالآجر لاجل التعريب فقط لا لكونه منصرفا قوله لشبهه الايري الى قوله بعد الا انه اشبه من كلامهم ما لا ينصرف قوله فقيل قال سيبويه ومعه يونس على انه اسلم عجمي مفرد عرب كالآجر لكنه اشبه من كلامهم ما لا ينصرف قطعا نحو تمثاليل فحمل على ما يشابهه فوجه بعضهم قوله بانه على قوله غير منصرف للوازنته من غير سبب اذ لا سبب فيه سوى العجمة والتانيث المعنوي وهما لا يوثران بغير العلمية وسراويل ليس بعلم وبعضهم بان الحمل على الموازن سبب عاشر والشارح قدس سره بان الحمل من قبيل الجمع حملا وهو الصواب وقال الجزولي فيه عدم النظير والعجمة الجنسية قال الرضي وعدم النظير عندنا سبب لكن الكلام في العجمة الجنسية ويجوز ان يعتبر هاهنا في هذا الوزن خاصة لانها غير مانع صرف بابا على هذا الوزن قوله وذيل والقائل المبرد قوله ليس بجمع تحقيقا بل فرضا فلا يشكل عليه بان اطلاق الجمع على الواحد لم يجئ في الاجناس فلا يقع تبرجل رجال بل جاء ذلك في الاعلام كما لا يخفى على مدربة معتنية واذا امتناع اطلاق الجمع على الواحد في الجمع التحقيقي ودون الفرضي قال فلا اشكال بالنقض به فاندفع ما قيل كيف يصح نفي جنس الاشكال مع انه يتشكل على مصابيح بانه يوازن مفردا وهو سراويل ينبغي ان يكون منصرفا واجيب عنه بان المراد عدم الموازنة بالمفرد العربي وهو العجمي بالتاء ورد بتقدير الجمع فيه صرفا ولم يصرف لاختصاص هذا الوزن بالجمع قوله فذهب بعضهم وهو الزجاج وسيبويه في رواية على ما في اللباب وشرحه قوله لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف اذ ما يتعلق بالجوهر كالحركات والسكنات والاعلال والادغام وغيره فلك ثبت من الواضع حال الوضع قبل الاستعمال فالضرورة تكون مقدما على ما يعرض للكلمة بعد الوضع بل بعد الاستعمال من الصرف والمنع الا ان الواضع انه تصور عند الوضع ان الياء في الآخر تثقل عليها الضمة والكسرة مثلا فحذفها وبنى الاعلال على اعتبار الاصل لانه اولى به اذا تحقق اليه من خلافه وهذه الكلمة ح في حكم التمام اذ لا اكثر حكم الكل فاندفع

مائل فيه انه لا اعلال في جواز نظرا الى نفسه بل بعد التركيب فموتا خر عن مايعرضه في التركيب وان الصرف ايضا من احوال الكلمة بعد تمامها صافيتاخر عن الاعلال بناء على ماذكره من ان الاعلال مقدم على مايعرض الكلمة بعد تمامها وكذا مائل تبعا لذا القائل ان اراد ان كل اعلال مقدم عليه فغير مسلم لان بعض الاعلالات بنية على منع الصرف لانه انما تبين الضمة والكسرة في الآخر بعد دخول العوامل وعروض احوال الاعراب وان اراد ان اعلالا ما مقدم فموسلم لكن لانفع في ذلك وذهب بعضهم وهو سيبويه ومن تبعه لان قول الشارح الى انه بعد الاعلال يشعر بتقديم الاعلال على منع الصرف وهو تعقل به قال الرضي قال سيبويه والخليل ان التنوين عوض من الياء نفسر بعضهم هذا القول بان منع الصرف مقدم على الاعلال وفسر السيرافي وهو الحق قول سيبويه بان الاعلال مقدم على منع الصرف الا انه قال بتعويض التنوين عن الياء بعد حذف تنوين الصرف ايضا احترازا عن رجوع الياء الى السكون في غير المنصرف المستثقل لفظا كونه منقوصا ومعنى بالفرعية دون التنوين على مافي الرضي وغيره **قوله** عوض عن الياء المحذوفة اه وعن حركتها في حواشي المتوسط اصله جواري بالتنوين فاعلا حذفت الضمة التقى ساكنان فحذف الياء وجعل هذا التنوين الذي كان في الاصل المنصرف عوضا عن حركة الياء وليقع بعد حذف الياء حذف تنوين الصرف ايضا ثم عوض عن الياء وحركتها تنوين آخر في الرضي قال المبرد والتنوين عوض عن حركة الياء ومنع الصرف مقدم على الاعلال واصله جواري بالتنوين ثم جواري بحذف فاعلا ثم جواري بحذف الحركة ثم جواري بتعويض التنوين من الحركة تخفيف الثقل بحذف الياء للساكنين انتهى ولو لم يعوض لبقي الياء لعدم موجب الحذف فيثقل لفظا بكونه بالياء مع كونه بمعنى ومعنى بالفرعية قائل عليه وهو ضعيف لانه لو صح التعويض عن حركة الياء لكان التعويض عن حركة الالف في نحو موسى وعيسى اولى لانها لا يظهر فيها بحال واللازم منتف فالملزوم مثله ليس بشئ اذ ليس فيه شئ مما ذكر من باعث التعويض على انها اسمان عجميان لا يقدر لهما اصل حتى يعوض التنوين عن الحركة على انه لا حركة للالف فكيف تعويض عن حركة على انها بالالف اخف منها بالتنوين كما قال الرضي لم يعوض التنوين من حركة اللام ولا من الالف في احوى وشئ كما في جوار لانها بالالف اخف منها بالتنوين وجواز بالتنوين اخف منه بالياء فافي الحواشي والشرح يشعر بان تعويض التنوين من الحركة جائز عند القائل بتقديم الاعلال على منع الصرف وقد عرفت انه جائز عند المبرد والقائل بتقديم منع الصرف على الاعلال ايضا فان ثبت ذلك او ثبت رواية تقديم الاعلال من المبرد وخص القائل بتعويض التنوين عن الحركة في المبرد مع قوله بتقديم المنع على مافي بعض الحواشي حيث قال قوله وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال ليفهم ان من جملة غير منصرف بحمل الاعلال مقدما على منع الصرف سواء كان التنوين عوضا عن الياء او الحركة لكن من قال ان التنوين عوض عن الحركة هو المبرد والمفهوم من كلام الرضي ان منع الصرف مقدم على الاعلال عنده ليس على مابنبغي وان لم يثبت واحد من الامرين فافي حواشي المتوسط والشرح تشكل **قوله** وفي لغة بعض العرب قال الرضي هي لغة قليلة خبيثة اختارها الكسائي وابن يزيد وعيسى بن عمر **قوله** فلو نطق اليها التقيه بجملها مع ما على ما هو المفهوم من سوق الكلام والمراد الخان مطلقا فالملازمة ممنوعة حتى تقدير التقدير وان خص بالنطق فالملازمة مسلمة لكن لا يلزم منه كونها سببية لجواز كونها معرية تقديرا كما قال السيد قدس سره في حواشي المتوسط لما كان عجز الاخير من تابط شرا شغولا بالاعراب المحكي للدلالة على القصة امتنع ظهور الاعراب فيه لفظا فصار اعرابه تقديريا

فيكون من المعربات التقديرية حقيقة لامن المبنيات لكن الحكاية تقتضي اعتبار التعدد في اجزاء الكلية ظاهرا فلا يلاحظ مع ذلك
كونها اسما واحدا فلا كلام عليها بمنع الصرف ثم انه لو قال لانها محكية لدلالتها على قصة غريبة لكان اولى لانطباقه على الحد بوجه
الاحتراز عن تقدير الاعراب ما عرفته آنفا الا ان الشارح قدس سره بنى على انها عند المصرح بنية لكن الرضي صرح بخلافه
فاغلا عنه حيث قال الجملة تاويها قبل التعليبة لا بالاعراب ولا بالبناء لانها عن عوارض الكلم لا الكلام وما بعد التسمية رضي
محكية اللفظ فلا يطابق عليها انها معربة في الظاهر وبنية وعلى هذا ايضا وجه الاحتراز ظ قوله كان على المصرح ان علم انها بنيان
عند المصرح واما اذا كانا معربين عنده كما هو مذهب البعض ويرجحه عدم التقييد فلا ورود للسوال قوله كانه اكتفى اتى بكلمة الشك
لان كون بناء المركب الذي تضمن الثاني منه حرفا مذكورا فيما بعد غير متيقن لاحتمال ان يكون المراد من قوله فان تضمن الثاني حرفا
ما هو المعتاد منه وهو التضمن بالفصل فيخرج منه ما صار علما وكذا بناء المركب الذي كان الثاني منه صوتا غير مذكور فيما بعد تعينا لان
بناء الاصوات والنون مذكور فيما بعد فيحتمل ان يكون مبنيا بعد التركيب ايضا ويكون قوله والاعرب الثاني مخصصا بالبعض وان يكون
معربا غير منصرف بعده ويكون قوله والاعلى عمومه قال الالف والنون المعدودان اشارة الى ان اللام للاشارة الى ما ذكر
سابقا في تعداد اسباب وهو الالف والنون الزائدتان اشارا بان الشرط لا يخصصه بحيث يخرج منه ما ليس منها بقوله فشرط
العلمية الخ لو كان علما ولم يكن النون فيه زائدة نحو حسان من الحسن بخلاف سايه الاسباب فان الشروط فيها مخصصة فقط اجتماع
فيها الى تلك الاشارة فان قيل الشرط الاول وان لم يكن مخصصة لكن الثاني مخصصة اذ فعلانة وفعلى يختصان بالفعلان فيعلم
منه زيادتها فلا احتياج اليها قلنا هيهات الياء دفعا لتوهم الاطلاق من الشرط الاول قيل لو صح الى الثاني قوله
اما كونها مزيدتين فهذا قول الكوفيين قال ابن هشام في مغنيه قول النحاة منع نحو سكران من الصرف للعلمية والزيادة ونحو عثمان للعلمية
والزيادة هما المشهور والصواب خلافه وانما هذا قول الكوفيين واما البصريون فذهبهم ان المانع الزيادة المشبهة الالف التانيث ولهذا
قال البرجاني ينبغي ان يعد موانع الصرف ثمانية لا ستة واما اشترطت العلمية في الاسم فرقا بينه وبين الصفة لان الشبه لا يقوم
الا باحدهما ويلزم الكوفيين ان ينيفوا صرف عثمنية عما فان اجابوا بان المعتبر انما هو زيادتان ما فان يا حبذا انما هو من جملة الانتقاض
فلا يجدي وان مصرنا عن التعليل بمشابهة الفي التانيث فيرجعون الى ما اعتبره البصريون هذا كلامه قوله واما مشابهتها الفي التانيث
هذا مذهب البصريين والفرعية على هذا ان الالف والنون فرعان في التاثير لالفي التانيث وهذه الفرعية اعتبرها البصريون لما عرفت
من دلالته كلام المغني عليه ودليل الرضي قال والالف والنون فرع الفي التانيث كما يجيء بعد وفرع ما يزيد عليه استحقا والاول
اشارة الى مذهب البصرية والثاني اشارة الى مذهب الكوفية وقوله كما يجيء بعد اشارة الى ما ذكره في بحث الالف والنون
وهو ان الالف والنون انما يوثران لمشابهتهما الف التانيث المحدودة من جهة امتناع دخول تاء التانيث عليهما معا وفوات
هذه الجهة بسقوط الالف والنون عن التاثير وتشابهتهما بوجوه آخر لا يفيد وخواتمها نحو تساوي الصدرين في زنة فسكران مع سكران
كحمر من حمراء وكون الزائدتين نحو سكران مختصين بالذكر كما ان الزائدين في نحو حمر اختصا بالمونث وكون المونث في نحو سكران صفة
اخرى مخالفة للمذكر كما ان المذكر في نحو حمر اكذلك لان هذه الاوجه الثلثة موجودة في فعلان فعلى غير حاصلة في حمران وعثمان
وعطشان ونحوها وتشابهتهما ايضا بوجهين آخرين لا يفيدان دون الامتناع من التاء وبجازيادة الالف والنون معا

كزيادة ترا مدى حمرا وحاكحولى لزيادة الاول فى الموضعين الفاضلة اجتمع الوجهان فى تمامان وخوبان مع انصراحا فالاول

على هذا هو الامتناع من تا التانيث هذا كلامه وبعد اطراح ما قال صاحب الامالى معترضا على قول اللباب وهذان الاخيران

يعنى الف الالحاق والالف والنون المضارعتان لا يعد ان سببين اصليين بل هما فرعا الغى التانيث من قوله هذا فى الف ارطى

فاما فى الالف والنون فضيه نظر لان النحويين ذكروا انه فرع على المزيد عليه كما ان التانيث فرع على التذكير فثبت فرعية هذه

الجهة لكن ذكروا وجه التقوية مضارعتها لالغى التانيث لان فرعية يتوقف على اشبه بخلاف ارطى فان فرعية يتوقف على اشبه

ليس بشئ فاندفع ما قيل وح لا فرعية كما صرحوا مع انهم صرحوا ان غير المنصرف لاشتماله على علتين فرعيتين فيتين التقوى

تمانع هذا ثم ان البصريين بعد اتفاقهم على ان تاثير الالف والنون لاجل المشابهة اختلفوا فقال الاكثرون تحتاج الى سبب آخر

وللاقدم يكفيهما مقام سببين كالالف فمقصان المشبه به وذلك الآخر اما العلمية كعمران واما الصفة كما فى سكران

وذهب بعضهم الى انها كالالف غير محتاجة الى سبب آخر فالعلمية عنده فى نحو عمران ليست سببا بل شرط الالف والنون اذ بها

يتبع عن زيادة التا والوصف عنده فى نحو سكران لا سبب لا شرط قوله والراجح هو القول الثانى للعرفت ولان اشتراط انتفا

فعلانته على القول الاول غير ظنيل كان وجه الرجحان ان الاول تحقق فى ندانته ايضا مع انه منصرف وفيه ان المعتبر محض الزيادة

وبعد طرق التاليق بالاصل انتهى اقول وفيه بحث اذ لا معنى للالحاق بالاصل بعد زيادة التانيث كان لم يكن لو كان الزيادة قد محقت

بعد الاصلى وهو هم قوله لوحظ معها صفة يدل على ان ملاحظة الذات اصل وملاحظة الوصف تبع وما ذكره فى الوصف يدل على العكس

وهو الحق فكيف يصح المذكورة ملتا قديرا وكلة مع مجرد المصاحبة صح به الشريف قدس سره فى حواشى شرح المفتاح وهو المفهوم

اذ ليس المقصود التعريف بل ما يساويه الاسم عن الصفة فيكفيه مجرد المصاحبة بخلاف المذكور فى الوصف فانه تعريف والجواب ايضا

فائدة زائدة مقصودة فى هذا المقام وهو ان الاسم المقابل للصفة قد يعتبر فى مفهومه خصوصية الذات بخصوصية الوصف ايضا كالدكتاب قوله

هو هذا المعنى بقرينة مقابلة للصفة قوله لا الاسم الشامل للاسم والصفة هذا المعنى هو الواقع والمتبادر من الاسم فى امثال هذه المواضع

فلذا احتاج الى نفيه واما المعانى الآخر فليس لى فى هذا المقام واشتاله فلذا لم يحتج الى نفيه قال فشرط العلمية قال الفاضل التنبه

يحتمل ان يكون القائل يعنى فى قوله فشرط فى جواب اما المحذوفة قبل قوله لالف والنون وقال بعض الشارحين لها واما احتاج الى

تقدير اما ولم يجعل جواب اذا الشرطية لان العامل فى اذا الشرطية هو جوابه وما بعد الفا الجزائية لا يعمل فيما قبلها الا اذا كانت زائدة كما

فى قوله بحر ريك فنكبو وشيا بك فطر والرجز فما هو فلا يقدر زيدا فضربت ولا زيدا فضربته صح بالرضى وما نحن فيه ليس كذلك فكيف

يقدر تقديرها واما ثانيا فلان حصر العامل على الجواب ليس عند الكل بل عند الاكثرين وعند البعض العامل فيه هو الشرط بتجوز ان

يكون قوله شرط جواب اذا عند ذلك البعض فلا احتياج الى التوجيه الذى ذكره مع انه ليس تمام قال الشيخ ابن الحاجب فى الايضاح

شرح المفصل والعامل فى اذا كانت شرطا مختلف فيه منهم من يقول شرطها ومنهم من يقول جوابها وهم الاكثرون فى المثل شرح اللواقى

واما اذا فعاملها ما اشتمل عليه جوابها من فعل وشبهه وهو قول الاكثرين والمحققون على ان عاملها شرطها وليست مضافة اليه فلا يرد

الاعتراض بان المضاف اليه لا يعمل فى المضاف وقال الرضى واما العامل فى اذا فالاكثرون على انه جزاؤه وقال بعضهم هو الشرط

كما في متى واخواته ثم قال ره والاطلاق الفريقين والاولى ان يفصل ونقول ان تضمن اذا معنى الشرط فحكمه حكم اخواته من متى ونحوه وان لم تضمن نحو اذا غربت الشمس متى بمعنى فبتلك وقت غروب الشمس فالعامل هو الفعل الذي في محل الجزا دون الذي في محل الشرط اذ هو مخصص للظرف فعلى ما ذكره يتعين ان العامل في اذا في نحو الكتاب هو الشرط اذ المراد بتضمن اذا معنى الشرط كونه للوقت المبهم كما ان المراد بعدم تضمنه معناه كونه للوقت المعين الا انه كثيرا ما يستعمل في المبهم قال اللبيب في الايضاح شرح المفصل متى للوقت المبهم لانك تستعملها للاستفهام وتوقعه كقولك متى جا زيد ولا تقول متى طلعت الشمس وانما العكس وانكانت اذا قد استعملت كثيرا في المبهم هذا وبالجملة الكلام اذا الشرط فالعامل فيه الشرط وان لم يكن فالظاهر انه العامل صرح به الرضي حيث قال ولما كثر دخول معنى الشرط في اذا وخرجوه عن اصله عن الوقت المعين جاز استعماله وان لم يكن فيه معنى الشرط استعمال اذا المتضمنة لمعنى ان وذلك لمجيئها بين جملتين بعده على طريق الشرط والجزا وان لم يكونا شرطا وجزا وانما رتبت الجملتان ترتيب الشرط والجزا لدلالة الترتيب على لزوم مضمون الجملة الثانية لمضمون الجملة الاولى لزوم الجزا للشرط فلتحصيل هذا الغرض عمل في اذا اجزاء مع كونه بعد حرف الاصل ما بعده فيما قبله كالفائي نحو وان في قولك اذا جئتني فانا مكرم ولام الابتدائي قوله تعالى واذا ما مت لسوف اخرج حيا فان قلت ما العامل في اذا بعد تقديرا ما قلنا هو الجواب فان قلت ما بعد الفا الجزائية كيف يعمل فيما قبلها قلنا لما ضمنية في الفا المانع على ان الفا تمانع اذا كانت في موضعه وهو صدر الجزا واما اذا غيرت عنه فلا يمنع وقد غيرت عن الصدر لملابسة في الابتدا هذا ونعم ما في الحواشي هشي على طريق الاكثرين والاحتمال الآخر المشار اليه فيما اشارة الى ما ذهب اليه البعض **قوله** باعتبار انها سبب واحد فان نظر الى اجتماع السببين افرادا وتعددين نظر الى ذاتيها ثنى نحو قوله لكانا نظرا الى ذاتيهما وكان النظر الى كونهما سببا بينه جايزا واما قوله فشرد فخالا ولى فيه اعتبار كونهما سببا لان الشرط صار داعيا اليه بعد ما كان المقام باعثا ويحتمل الاحتمال الثاني **قوله** او شرط وذلك لان الاسم احتمال بعيد يخالف السياق والسباق **قوله** تحقيقا لمزوم زيادتها اذ باللزوم يصير لزيادة قوية متوترا والعلية وانخنت وضعا ثنائيا لا يحمل الزيادتين من سنخ الكلمة بل بقيت اصليتين تحقيقا في كونها زائدتين بل بقي انها صارتا كالتي من اصول الكلمة في اللزوم وعدم الانفكاك وهذا ناظر الى القول الاول او يتمنع دخول التاء ناظر الى القول الثاني **قوله** كعمران جاء في الاسم حركات الفائي الصفة تم بحمي بكسور الفا مضموم الفا ويكون مونثة بالتا التبتة فيكون منصرفا قطعا كعريان مونثة عريانة فما يتصور عدم دخول التا في مونثة هو فعلان بفتح الفا لا غير ولا يبعد ان يقال فتحا فعلانة اشارة الى ذلك في المفصل قدم جمال الدين ابن مالك فعلان ومونثة فعلانة في قوله اجز فعلى لفعلانا اذا استثنيت حبلانا وجنانا وسخنانا وسيفانا وتيهانا وصوحانا وحلانا بشوانا ومعتانا وموتانا وندمانا وتتمهن نصرانا وقد وجد لفظان نظم ذلك الشيخ بدر الدين ابن قاسم فقال مزيلا لتلك الابيات وزد فيعن خصمانا على لغة والياتم فيه البيلان بجا صحلة وموحدة النفيم البطن وقيل الممتلي غيظا والدجانا بدال صحلة وجيم اليوم المظلم والخفان تسبين سحلة وخا بجمة اليوم الحار والسيفان الرجل الطويل المسوف كانه من السيف والصحيان بضادها وجيمة وحا صحلة وثمانية تحتية اليوم الذي لا يتم فيه والصوحان بصاد وحا صحلتين البعير اليابس الظهر والعلان بعين صحلة الريل الكثير النسيان وقيل الحقير والقشعان بقاف وشين معجمة الرقيق الساقين والصمان بصاد وصحلة الملئم والموتان البليد الميت القلب والندمان المنادم والنصران واحد النصارى **قال** او كانا في صفته اشار بتقديره كان الى انه من عطف الشرط والجزا وليس

من عطف على معمولي عاملين مختلفين لانه ليس مما جوزوه اذ على تقدير كون كلمة في مذكورا مع صفته واما اذا لم يكن مذكورا على ما عليه
بعض النسخ ثم عطف على معمولي عاملين مختلفين لانه من قبيل ما جوزوه قوله فانتفا فعلانة نظم في ان المراد ان لا يكون موثث
الصفة بالتاء الا ان يكون المخصوص نفسه قدس سره وعباله بقوله يعني امتناع دخول تاء التانيث عليه اي على الالف والنون
او على الصفة لانه بمعنى الوصف سواء كان بفتح الفاء او ضمها وقيل انتفا فعلانة تفيد بظاهره عدم دخول تا التانيث عليه فيلزم عدم
انصراف عريان وانصراف عريانة مفسرا بامتناع دخول تاء التانيث عليه تفسير للاعم بالاخص بقرينة قوله قيل وجود فعلى فاته
يدل على ان المراد انتفا فعلانة في مؤنثه لا في نفس كلمة فيه الالف والنون انتهى وفيه ان بعضهم الجوز في المفاده انظا الكلمان لا
فعلان بفتح الفا فتفسير الله قدس سره ليس بصريح في رده اذ الضمير في عبارته ليس متعينا الرجوع الى ما يشمله وغيره والكلمان لا
الى الالف والنون فاستلزام ذلك عدم انصراف عريان تم على ان تفسير الله قدس سره لا يدفعه اذ المراد من بعض الجوز في عبارته
ايه الالف والنون والكلمان المراد نفس كلمة فيه الالف والنون والكلمان المراد المذكر كما هو ظاهر اهل التصغا وان انتفا فعلانة
تم على ان يشعر ان التانيث طارئ على الذكير فالاستلزام تم قوله لانه متى كان مؤنثه فعلى ليتاتى ان المقصود من هذا الشرط انتفا
انتفا فعلانة لكن يخدشه انه اذا كان المقصود من هذا الشرط انتفا فعلانة ايضا ينبغي ان يقع عثمان عند هذا العامل لحصول ما هو المقصود
وهو انتفا فعلانة الا ان يقال المقصود عنده انتفا جنسا على الدليل وهو وجود فعلى اذ كل ما جا مؤنثه فعلى لم يسمع مؤنثه فعلانة في اكثر لغات
العرب الا انتفا مطلقا وبعض بني اسد يقولون في كل فعلان جا مؤنثه فعلى فعلانة ايضا نحو غضبانة وسكرانة فيصرفون بكذا في الصحاح
فانفي المثل ان بني اسد مقابلة يصرفون ويقولون في مؤنثه سكرانة ليس على ما ينبغي قوله فهي انه منصرف او غير منصرف ظاهره لا
يوافق المقدمة اذ الاختلاف في احد الامرين لا في المفهوم المراد وقيل ان المعنى نوع انه منصرف او غير منصرف اي وقع هذا المراد
وقيل يعني اختلف في هذين الامرين فان اخذ محل النزاع الصرفة فقد اختلف فيه وان اخذ عدم الصرف فكذلك اختلف فيه
ووقع في الخاطر الفاتر ان المعنى اختلف في رجحين في وقت تشيش انه منصرف او غير منصرف وعلى هذا يكون في انتفا فالاختلاف
على الاولين بدلا من رجحين قال ودون سكران حال من رجحين اي من اجل الاختلاف في الشرط اختلف في جعل تجاوز
من سكران ودونه فالاختلاف في الشرط سبب للاختلاف في البعض والاتفاق في البعض ولو لم يكن الشرط مختلفا بل مستجمعا
لكان اتفاقا في الكل فاندفع ما قيل ان الاختلاف في الشرط لا يكون منشأ عدم الاختلاف في سكران لانه على تقدير الاتفاق
ايضا يثبت عدم انصراف سكران وانصراف ندمان قال وزن الفعل قد شاع ارادة الصيغة من الوزن وهو المراد
ويؤيده قوله كالشعر وقوله او يكون في اوله زيادة لا كيفية يحدث في الحروف والاضافة من قبيل اضافة العام الى الخاص على ما في
الحواشي السنية فاندفع ما قيل عليه ان العام انما هو الموزون لا الوزن واذا العام لا يصدق على الخاص ويصح حمله عليه بالنسبة الى
الفعل ليس كذلك الا انه لما كان المتبادر من الاضافة وزن له زيادة تتعلق بالفعل بالاختصاص والغلبة فيفهم ذكر الشرط
فسره الله قدس سره على وجه يصير به ذكر الشرط مفيدا وعلى وجه يعلم منه كون وزن الفعل صفة للاسم على قياس سائر الاسباب المستفهم
من المقام لا التفسير للوزن فاندفع ما قيل في تفسير وزن الفعل يكون الاسم على هذين انه نظر ان الوزن ليس مصدرا بل كيفية
يحدث في حروف الفعل ولا ضرورة ولا داعي الى حمله على هذا المعنى وقيل يجوز ان يكون الاضافة للاختصاص ويفيد الجز

ست انه نفيد ان الشرط احد الامرين اما الاختصاص الحقيقي او الحكمي الاصلي بالعلمية المبنية على الدليل وهو وجه وزياده تكرير زيادة الفضل وهذا التقييم لايستفاد من الاضافة ولا يخلو عن مناقشة **قوله** على وزن يعد من اوزان الفعل والعدد كما يكون بالاختصاص وانغلبة يكون بمجرد الوجود فيه مع وجوده في غيره فكون عدد الوزن المشترك من اوزان الفعل مشعرا بمزيد اختصاص له بالفعل ثم فلا يكون التقسيم قاصرا **قال** ان يختص بالفعل يعني انه لما كان استعمال في الاختصاص في الاستعمال والغالب في الاختصاص في لفظ التخصيص والاختصاص والمخصوص اوخال اليا على المقصور يعني الخاصة وكان الحمل على هذا المعنى غير صحيح اشار بقوله يعني الى ان التخصيص في المتن مستعمل على ما هو الاصل فيه وهو ان يستعمل باو خال اليا على المقصور عليه اعني مالة الخاصة واشار الى دفع ما يتوهم من انه فكيف توجد في الاسم بقوله الا المنقول من الفعل وفي نسخة به والضمير الى الوزن على ما هو المتعارف والشائع ويجوز ان يرجع الى الفعل ليكون موافقا للنسخة الاولى وانكانت على خلاف المتعارف **قال** ولا يوجد في الاسم العزى يشير الى ان الاختصاص اضافي بالقياس الى الاسماء العربية فلا يضره وجود هذا الوزن في الاسماء العجمة **قال** كشرشبين عجمة فالكان في الواقع علما فرس ربطه بقوله لا يوجد في الاسم الا منقولا من الفعل ربطا لطيفا وجعله تمثالا له وقد اقيده بقوله على صيغة الفعل الماضي المعلوم والا فماضي التفعيل معلوما ومجهولا يصلح تمثالا للاختصاص وقدمه على ضرب وانكان تمثالا تيا لانه صيغة معلوم وللمعلوم شرافة على المجهول ولانه من الوضع معلوما ومجهولا بخلاف ضرب اذ معلومه ليس من الخواص فاتيل يؤيد كونه علما تقديميه على ضرب مع كونه تمثالا تيا مجردا ولا يخلو عن مناقشة **قوله** فانه نقل من هذه الصيغة الاولى نقل من الفعلية الى الاسمية وجعل علما **قوله** وكذلك بذر بموحدة وذال معجمة من بذر بمعنى اسرف **قوله** لما اي سهم لما ذكر في الرضي وبعض شروح اللباب في الفعل بذر بموحدة وذال معجمة سهم ما قال شارح عرفت مكانها به جربا وابا وملكوا وبذروا والقوم وهذه كلها آبار مكة كذا في الصحاح وقيد ان البيت الخان بستشهاد على ان سهم اسم علي ان جربا وغيره بيان لاسواها فتعود وهذه آبار مكة تيانيه والخان بستشهادا على ان سهم البير على ان جربا واخواته بيان لقوله مكانها فقوله اولا اسم ما ينا سبه ثم فيه جربا يجيم كغراب وملكوا كالمضروب والغرنيقين عجمة كفلس **قوله** عشر تبا شلشلة فوقية **قوله** وضغوما وضاد بمعجمتين **قوله** رجل من الفعل قال الجوهري وهو اسم ليعوث بن عمرو بن سهم وقد غلب على القبيلة ثم قيل انما سموا بذلك لكثرة لحمهم وهو بالضم والفتح **قوله** علما لموضع بالشام في الفعل وفيه انه بيت المقدس **قوله** على البناء للمفعول وهو من خواص الافعال لم يجئ في الاسماء ودل سهم قبيلة من الاعلام المنقولة من الفعل لانه اسم لابي الاسود الدؤلي وان لم نعلم انه اسم له ورتبة منوايه منقول من الفعل المجهول وهو تعليم دليل فيه سرح من الدألان وهو شئ فيه سرعة فان العرب قد تنقل الفعل الى اسماء الاجناس والحكاية قليلا لقوله عليه الصلوة والسلام ان الله تنهاكم عن قيل وقال ولقوله ثمت وثمة وثمة للطائرين وان سلمنا انه ليس بمنقول قلنا انه شاذ في الرضي ان صح ما نقل ان دعل لغة في الدعل دعم يعني الأست فشاذ في الجارالبردي دعم للاست ودعل لغة في الدعل من الاجناس المنقولة من الافعال **قوله** غير مختص بالفعل والمقسم بالتمثيل المختص ومنه نظر في قوله ولم يذهب ليس وجها ثانيا للتعقيد اذ لو ذهب اليه المجوز لاصح تمثيله ايضا في هذا المقام هل جملة مناقشة جواب لما يقال هذا الوزن المشترك غير الغالب سبب لو عند البعض ام لا **قوله** اي منع صرفه اي ضرب المعلوم الذي ليس مختص دلا غالب **قوله** لا البعض الثناة وهو يونس وعيسى بن عمرو فالاول اعتبر علما فمنع الصرف في مجوبل وعضد وكتف وصيقع وحاتم اعلاما والثاني بشرط كونه منقولا من الفعل كذا في الرضي وذكر

من الحواشي ووقع في الحواشي الهندية توسمي بجوز ضرب ودحرج سوء وخافيصرف وهو احتياء الخليل ويونس وابي عمرو غيرهم من النحاة
وزعم عيسى انه لاينصرف **قوله** اويكون دخل في الشرط الاول كل ماهو مختص سواء وجد في اوله زيادة كزيادة التاء اولا وحزم منه ماليس
مختص لكن البعض منه وجد غير منصرف للوزن وبسبب آخر نحو احمر فان الجمهور قال لما دخله الف التانيث وتعين ان وزن الفعل غالب الاسماء
والصفة قال منكرا لما ذكروه اويكون في اوله زيادة كزيادة موجها بان هذه الزيادات لاطراد زيادتها في اول الفعل صارت
اشبه اختصاصا فيضاف الوزن الى الفعل وان لم يكن غالبا فيه فظهر ان قول غير مختص وقع بحزم وان واضع الحلوم والجمع والبه يشير
قوله فيقابل للتاج اليه غير المختص وان حمل كلام المصنف على الغلبة وان المراد بالغلبة عنده الغلبة المبنية على الدليل رجوع
وجود زيادة في اوله كزيادة الفعل لاطلاقا على ما في الحواشي الهندية ليس على ما ينبغي قال الرضي والذي حمل المصنف على ذلك انهم
احد هما انه راى فاعل في الافعال اغلب وليست بحاتم لانصرف انفاقا وليكون الغلبة في الافعال معتبرة لانصرف والدليل
على غلبته في الافعال ان باب المفاعلة اكثر من ان يحصى والماضي منه فاعل وفاعل الاسمي اقل قليل كخاتم وعالم وسائر وسائغ
انه راى ان نحو احمر وحمر لاينصرف وبعضهم ذا الوزن ذوالاسم اكثر منه في الفعل قال لان كل فعل ثلاثي ليس من الالوان والعيوب يجيء منه افعل التفضيل
ومنها يجيء افعل نعتا كاحمر واعور وكلاهما اسمان واما افعل الفعلي فلم يجيء منه الا ماضيا الا فعال من بعض الافعال الثلاثية كما مر
وانه ذهب لان كلما فلم يسمع نحو اقتل وانصر قد يجيء افعل ماضيا من غير جامد فيه فعل ثلاثي قليلا كاحمر واجم واترب قياسا بالاسماء من غير
الفعل الثلاثي ايضا في القلة نحو ابدع وانكل وباربت الخ من كلام المصنف اثبت الغلبة باعتبار الانواع والافراد جميعا اما الاول
فلانه اثبت ان افعل نوعان من الاسم ومن الفعل نوع واحد والنوع الآخر الغير المبني على الثلاثي قليل بعارضه ما جاء من الاسم غير
مبني على ثلاثي واما الثاني فلانه حكم بان افعل التفضيل يجيء من جميع الافعال الثلاثية غير الالوان والعيوب ومنها يجيء افعل الصفة
فيكون افعل اسما اكثر فردا من افعل فعلا ايضا ويرد عليه ان قوله كل فعل ثلاثي ليس من الالوان والعيوب يجيء منه افعل
ليس على الاطلاق كيف وهو لايبنى من الافعال الناقصة ولا من فعل لازمه للنفي ولا من فعل غير متصرف ولا من فعل لايكون قابلا
للقلة والكثرة ثم الرضي رد عليه حيث قال ولقائل ان يقول على قوله افعل الفعلي لم يجيء من جميع الافعال الثلاثية بلى جاء على ما ذكرت
انت من مذهب البصريين ان افعل التعجب فعل ومن كل مايجيء منه افعل التفضيل الاسمي يجيء افعل التعجب الفعلي والذي جاء في فعل
ليفعل مفتوح العين وفي فعل ليفعل بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع من حكاية النفس في المضارع نحو اذهب واحمد يزيد
على افعل فعلا اذ لايجيء من غير باب فعل ليفعل الا قليلا كاشيب هذا كلامه فعلى هذا افعل التفضيل يعارضه افعل التعجب وافعل الصفة
يعارضه افعل المتكلم بل يزيد عليه اذ افعل الصفة لايجيء الا من فعل مكسور العين في الماضي المفتوح في المضارع وافعل المتكلم يجيء
منه ومن مفتوح العين ويجيء افعل الصفة من غير باب فعل فهو قليل على ما بعد م لايعارض شيئا ولو سلم فافعل المتكلم من باب
آخر يعارضه ويبقى افعل ماضيا سالما من المعارضة هذا ويرد على الرضي ان قوله ومن كل مايجيء منه افعل التفضيل يجيء افعل التعجب
ليس على الاطلاق كيف اسم التفضيل مبني مما ليس بمستو وافعل التعجب لايبنى منه بل ما حصل في الماضي وانه كما صرح به نفسه في
بحث فعل التعجب **قوله** اي في اول وزن الفعل اه بهذا التقريد خرج نحو بيان لمرجع الضمير فالمراد على التقدير الاول ايه وزن الفعل
الذي في الاسم لقوله زيادة كزيادة فقال التقديرين واحد **قوله** اي زيادة حرف تقديره للاضافة اليه المعوض عنه التنوين

في المضاف وقوله او حرف زائد تقدير للموصوف وجعل المصدر بمعنى الفاعل صفة له وعلى التقدير بن تشكل الظرفية اذ ليس في اول احمر شلا وهو الهمزة زيادة حرف ولا حرف زائد والجواب ما ذكره الفاضل الهندي من ان بينهما عموما وخصوصا من وجه والاعم يصلح مظروفا للاخص وامامائيل صلى الاول صح لفظة في لان الصفة تنسب الى موصوفها بمعنى فنسبة ان ما هو صفة لغير بمنسوب الى الموصوف وما هو منسوب ليس بصفة نعم لو لم يقيد المضاف اليه وقيل في اوله صفة الزيادة كما قال به الفاضل الهندي لاستقام ولا حاجة الى جعل في بمعنى اللام كما قال به بعض الافاضل معللا بان صفة الزيادة ليس بظروف للاول بل قائم به اضعفا منسب الى موصوفها بمعنى كالاعراض الى محالها وفي جعل ما ذكره الشارح قدس سره اولا راجعا اليه تكلف بارد وما ذكره الفاضل الهندي في الاجوبة من قوله او يراد اول حروفه الاصول نفيه ان زيادة الحرف ليس في اول حرف من حروف اصول وزن الفعل كالخاء من احمر شلا غاية شبهة باتيته بجالها الا ان يقال في بمعنى على كما ذكره بعض الشارحين لما ماقيل الاول من تقديري الاضافة بناء على ظاهر العبارة والثاني بناء على المقصد لا يتأتى اول الوزن حرفا بصفة الزيادة لانفس الزيادة الا ان يقال اذا كان الزيادة في اوله يكون الحرف الموضوع في اوله زائدا فلا يفك عنه فليس لموجه والخان من وجيه فتأمل قوله من حروف اتين ولا دلالة لها على المعاني بل الدال مجموع الصيغة على ما صرح به الشريف قدس سره في حواشي الرضي ولو سلمت فتعدية على الدخول على الاول ولو سلم فالمراد وشبابها بهما المتحدة بالنوع معا قوله اي حال كون وزن الفعل او ما كان على وزن الفعل اشارة الى ان قوله غير قابل حال من المضاف اليه وهو الضمير في اوله قوله ولم يجعله حالا من قوله وزن الفعل شرطه لانه يوجب التعقيد اللفظي وشترط وزن الفعل مطلقا مع انه ليس كذلك فانه قد منع ما قيل يحتمل ان يكون حالا من وزن الفعل في قوله وزن الفعل شرطا لانه من جملة موانع الصرف فهو فاعل معنى ولا من قوله زيادة لانه حينئذ يجوز الحال من اسم كان مختلف فيه وايضا لا يخلو عن ارتكاب تجوز لانه غير قابل غير قابل لان يكون حالا من زيادة لتنكيره وما قيل المصدر يذكر ويؤنث فهو اذا لم يكن مع التا والتاويل بان مع الفعل مصدرا مطلقا لانا نقول التاويل انما يتأتى عند تذكير المصدر او المجرد على ذلك قول السيد السند قدس سره الغريف في شرح المفتاح في بحث القصر فاعل ناسب مصدر ضاعت بتاويل ان يضاعت قوله لا اختصاصها بالاسم مع صيرورتها بمنزلة الحرف الاخير منه حتى اجري الاعراب عليه بخلاف الالف واللام فانها وان كانت مختصة بالاسم لكن صيرورة من الاسم فلم يخرج الاسم به عن كونه فعلا عن وزن الفعل بهذا والمراد من القبول الامكان الوقوعي الذي لا يبقى معه مناسبة امتناع الغير للامكان الذاتي فلا حاجة الى تأويل الخروج على تقدير لحوق التا والا على تقدير تركها والكلام فيه لانه لا خارج اعن وزن بهذه التا عن وزن الفعل لحاجة الى القيد لان الكلام في وزن الفعل لا ناطق قيد به ليحكم على فعل وادخل علامة التا في المؤنث بالانصراف ولو لم يقيد به لتوهم ان مثل عمر منصرف وبعلة منصرفة قوله تياسا بالاعتبار الذي امتنع من الصرف آويس يكفي تقييد عدم القبول بكونه قياسا اذ الفرق بين مذكر الاسم ومؤنثه بالتا خلاف القياس وناد وهو القياس الفرق بالصيغة صرح به الرضي في بحث الجمع الصحيح هذا فقط قال الرضي في ذلك الغالب في الصفات ان يفرق بين مذكرها ومؤنثها بالتا والغالب في الاسماء المجامدان يفرق بين مذكرها ومؤنثها بوضع صيغة مخصوصة لكل منهما كعير وعانا وحمار وحانة والعكس ايضا في كليهما كاعمر وعمرا والافضل والفضلى وسكران وسكرى وكامرا وامراة هذا كلامه وليس فيه تصريح بكون الفرق بالتا في الاسماء خلاف القياس بل حكم بان الفرق بالصيغة في الصفات ايضا غير غالب مع انه ليس خلاف القياس وايضا قال المصنف في الشافية

وافعل للتعدية غالبا وفعل للتكثير غالبا مع ان المعاني التي غيرت جاءت على خلاف القياس فعدم الغلبة يستلزم كون فلان فعالا قليلا وافعلة لا يستلزم خلاف القياس وانما الحكم بالغلبة في كلامه ليس في مطلق الاسماء بل في اسماء الجوامد واسود وليس منها قوله بالاعتبار الذي اي غير قابل للثبات باعتبار ذات السبب الذي امتنع اي فرق من الامتناع ووزن الفعل او ما كان على وزنه اثر لاجله اي لاجل ذلك السبب او لا يتبع حقيقته بجر وذلك السبب الذي شرط عدمه قبول التاء باعتبار بل لا بد من اعتبار وزن الفعل ايضا فعدم القبول مقيد باعتبار ذات السبب لا باعتبار سبب من حيث هو حتى يرد ان امتناع الصرف انما يعلم من تحقق شروط وانتفاء العلل في الاسماء فلا يدان لا يعلم تحقق الشروط من امتناع الصرف ثم ان القيد الثاني قيد للنفي فعدم القبول باعتبار ذات الوصف ثابت لاسود والثاني باعتبار لا باعتبار بل باعتبار آخر ينتفي عنه وانتفاء المطلق بهذا المعنى لا يستلزم انتفاء المقيد حتى يرد على هذا التقدير ينعكس بجواسود وقولان المطلق اعني عدم القبول منتف فينتفي المقيد بهذا القيد والثاني قيد للنفي فالقبول المقيد باعتبار ذات السبب منتف عن اسود وثابت ليعلم حيث يقبل التاء باعتبار ذات الوصف الذي ترتب ان يتبع لاجله فلا يرد ما قيل ينعكس على هذا التقدير بجواعيل لان القبول بهذا الاعتبار منتف لان الاعتبار ينتفي لانتفاء الصرف وكذا اولى في قوله تعالى لك فاولى على الاول بعيد اي اشر اقرب غير منصرف للعلمية ووزن الفعل لانه لا يقبل التاء باعتبار العلمية بل باعتبار آخر قال الرضي والدليل على انه ليس بافعل التفضيل ولا افعل فعلا ما حكى ابو زيد من قولهم اولاة الآن اذا اردوا وافوجل تاء الثانيث دال على انه ليس افعل التفضيل ولا افعل فعلا بل موسل ارسل وارماة وارماة ايضا على ما قوله التاء لا يفيد الوزن لان ذلك في علم آخر فنوكل اليه سميت بارسل وارماة فنظلما جاء تفاوتا من الصرف اوكل علم موضوع وضعا مستأنفا هذا كلامه وكذا اذا جعل علما غير منصرف للعلمية ووزن الفعل حيث لا يقبل التاء باعتبار العلمية بل باعتبار آخر فوجهين العلمية لا يقبل التاء اصلا فضلا عن ان يكون القبول غير قياسي حتى يحتاج الى التقييد بقوله قياسا نظر ان اربعا بعد تسمية غيره وارد على المصنف على تقدير عدم التقييد بقوله قياسا قوله فان لحوق التاء للتذكير اي لحوق التاء في اربعة واخواتها لاجل ان يميز ما ذكر فقط الحوق هو تذكير المميز فلا يكون قياسا في التاء ان يكون لحوقه لاجل التانيث ثم المميز من الثلثة الى عشرة تكون مجموعا على التانيث فاذا كان المميز مذكرا وتيرك كان مونثا والتذكير والتانيث ليس باعتبار لفظ الجمع بل باعتبار الواحد فان الواحد مذكر ايوفي بالتاء واذا كان لفظ الجمع مونثا نحو ثلثة حمامات والكان الواحد مونثا يترك والكان لفظ الجمع مذكرا نحو تسعة ليال هذا وما ذكر الله قدس سره في بحث اسماء العدد صريح في ان لحوق التاء لاجل التانيث حيث قال وتعقول للمذكر ثلثة الى عشرة بالتاء لمجاعة المذكر اعتبارا التانيث الجماعة وثلث وعشر بدونها لجمع المونث فرقا بين المذكر والمونث ولم يفصل الامر بالعكس لكون المذكر اسبق ولكن ان يقال انه غير قياسي ظاهرا اي من حيث ظاهر اللفظ وقياسي بالمعنى من حيث المعنى والتاويل بالجماعة ويرد عليه ان التاويل بالجماعة غير لازم في الجمع بل يجوز ان ياول بالجمع والتانيث في هذا الاعداد واجب عند تذكير المعدود وقال الرضي في وجه تانيث الثلثة الى العشرة عند تذكير المعدود والاوجب عندي ان يقال ان ما فوق الاثنين من العدد موضوع على التانيث في اصل وضعه واجري بالتاء وضعا ان يعبر بجمع من مطلق العدد وخمسة ضعف ثلثة واربعة نصف ثمانية قبل ان يستعمل لمبنى المعدود وكانه جاء ثلثة رجال فلا يفيد في مطلق العدد ست ضعف ثلث واما وضع على التانيث في الاصل لان كل جمع انما يصير مونثا بسبب كونه عدد

فوق الاثنين فاذا صار المذكر فى نحو رجال مؤنثا بسبب عرض هذا العرض فتانيث العرض فى لغتنا اولى ثم انه غلب على الفاظ العدد والتعبير ساعن المعدود فطرأ عليها اون معنى الوصف الذى هو معنى الاسماء المشتقة اذ صار بمعنى رجال ثلثة رجال معدودة بهذا العدد لكنه مع غلبة الوصف عليها كان مستعملا اخيرا تابعة لموصوفها اغلب فاستعمال ثلثة رجال اغلب من استعمال ثلاثة رجال فلما غلبت جنبة الوصف فى الفاظ العدد وجرت تابعة للفاظ المعدودات كثيرا نحو رجال ثلثة واذا لم يجر على الموصوف اتى بها كان موصوفا بعدها اما مضافا اليه نحو ثلثة رجال واما ابن نحو ثلثة من الرجال جاز اجراؤها مجرى الصفات المشتقة فى الفرق بين المذكر والمؤنث بالتا فبقيت الاعداد اذا كانت صفة لجمع المذكر على تانيثها الموضوعة هى عليه وذلك من الثلثة الى العشرة كما هو نها صفة الجمع والجمع مؤنث فلما التبسوا التانيث بهما مع الجمعين لم تتبين ما تقصد وه من اجرائه مجرى الصفات المشتقة فاسقطوا مع جمع المؤنث الثلاثى تانيثه نحو ثلثة اذ نكرة بالنسبة الى تانيث جمع المذكر وانما قلت ذلك لان تانيث جمع المؤنث المعتبر هو العارض بسبب الجمعية كتانيث جمع المذكر الذى كان قبلها بدليل انه لو كان الاصل معتبرا لم يجز فى السعة قال بسنوة حكما ازال التانيث العارض التذكير الاصلى فى رجال وما لم ازال التانيث الاصلى ايضا فى بسنوة لكن هذا العارض ظاهر مشهور فى رجال خفى فى بسنوة لان الشى لا يفعل عن شكله انفعاله عن ضده فصار بسنوة كانه مذكر تقديرا فانيطت قتيل رجال ثلثة وبسنوة ثلث نصارت التاء كانت فى الاصل التانيث مجرد العدد والتانيث المعدود انتهى كلامه وبهذا ظهر فساد ما قيل من ان المراد عدم قبول التا باعتبار اصل الوضع ولذلك امتنع اسوود مع قولهم للمية الاثنى اسودة والاعداد لا يقبل التا باعتبار الوضع العددى بل بعد عروض الصفتية وظهر ايضا ان ما قيل المراد عدم قبول تا التانيث والتا فى اربعة المذكر ليس بشئ وظهر ايضا ان ما قيل ان التا فى اربعة ليست علامة على اربع لان اربعة للمذكر دار بها اللفوظ والمذكر مقدم فى الرتبة ليس على ما ينبغى وظهر ايضا ان انصراف نحو اربع كما انه منسوب الى عروض الوصفية يجوز ان يكون منسوبا الى فوات شرط وزن الفعل وهو عدم قبول التا نتدبر **قوله** لهى من اجل اشتراط عدم قبول التا لا يخفى ان عدم قبول التا قيد للزيادة ومعتبر فيه وليس معتبرا على الاستقلال فالتفريع عليه تفريع على المقيد من حيث هو اذ لا يتصور وجوده بدون المقيد فاندفع ما قيل لا يخفى ان امتناع اجر متفرع على مجموع الشرطين فلا بد ان يعتبر الاشارة المعنوية من كلمة ثم الى المجموع على معنى عدم قبول الزيادة التا **قوله** امتنع احمر فرع امتناع لفظ فيه وصف اصلى على اشتراط الزيادة بعدم القبول وهو فى الحقيقة تعليل وجود الزيادة بشرط علة الامتناع لفظ فيه وصف اصلى لا جعل وجود الشرط علة للمشروط حتى يرد عليه ان وجود الشرط لا يستلزم وجود المشروط ويحتاج الى تكلف فى الجواب **قوله** لهى كل اسم جعل ما موصوفة فاحتاج الى تقدير كل ليكون القاعدة كلية على ما هو الحق فى القواعد ولو جعلها موصولة لا احتاج الى تقدير لافادة العموم والاستغراق **قوله** بالسببية المخصصة مع الوزن سواء كان الاسم قبل العلمية غير منصرف كاحمر او لا كزيد وشكر مع العدل فى اسم يوضع الاعلام كعمر وامامع عدل كان قبل العلمية غير منصرف بحر تشى وثلث فالانصراف ابو على واكثر النحاة ويصرفونه لزوال الوصف بالعلمية وزوال العدل بطلان معنى العدل وذهب الجرمى وابن باشاذ الى منع صرفه اعتبارا للعدل الاصلى مع العلمية وهو قياس قول سيبويه فى احمر المنكر بعد العلمية ولا ثانى بين العدل والعلمية بدليل عمر واما اخر ومجموع اذا العلمية وضع آخر وقول سيبويه اقرب لان العدل امر لفظى وبالعلمية لم تتغير اللفظ فهذا الكلام الرضى اقول انظر ان قوله وقول سيبويه اقرب آه للغوية لاعتبار سيبويه العدل فى آخر

وجمع وتصغيف لقول الاخفش والكوفيين بان عدلها ولفظي غير معينين على المشهور فلا يأتي فيه كون العلمية وضعا آخر خلاف عدل حال واخواته فانه وان كان عبارة عن اللفظ الا ان اعتباره مبني على المشهور فيزول بزواله كما اشار اليه بقوله وزوال العدل لا اعتبار به في نحو ثنى وثلاث لانه مذكور في جنب اخر وجمع لانه ليس بمنصرف ولانه ذكر اعتبار العدل عند سيبويه في احد النكرة بعد العلمية ولان قوله وزوال العدل باطلان العدل فيهما عند الجرمي وابن باشاذ وقال وهو قياس قول سيبويه في احد النكرة بعد العلمية ولان قوله وزوال العدل باطلان معنى العدد وتشعبان منشأ العدل فيهما المعنى حتى زال بزواله ولو قيل لفظيا فقط فتكليف توجيه بقوله لان العدل امر لفظي وما يوذكرنا قول صاحب العباب وانصرف احاد وبحوه وكثلاث وثلاث حال كونه علما عند اكثر النحاة لزوال الوصف بالعلمية وزوال العدل باطلان معنى العدد وقال الجزولي انه غير منصرف لاعتبار العدل الوصفي مع العلمية واما نحو اخر وجمع علما فمنصرف عند الاخفش والكوفيين تبعا لما على احاد واخواته وعند سيبويه غير منصرف اعتبارا بالعدل الاصلي فان عدلها باعتبار حكم في اللفظ فلا يعدان يقدر ذلك مع العلمية بخلاف عدل نحو احاد فانه باعتباره في سماع نظر ان ما في بعض الحواشي من ان نحو ثنى وثلاث علما غير منصرف عند البعض اعتبارا للعدل الاصلي واليه مال الشيخ الرضي قائلا ان العدل امر لفظي وهو باق ليس على ما ينبغي وان ما في المتن شرح الوافي من قوله وذلك لانه ذكره المؤلف من قوله ويصرف نحو احاد للعلمية لمذكر ليس على مذهب الجمهور وانما ذهب اليه بعض النحاة ليس بشيء **قوله لا تاثيره** فيه اي في تعريف للعلمية سماعا فلا يجوز لي فانه قال بتاثيرها **سماعا قال** اذا نكرا اي جعل نكرة ولو مجازا ذا بارادة غير المعين مما لان من الموضوع المعين بذلك العلم ووجه هذا الاعتبار هو سمي بذلك العلم كما يشير اليه قوله فانه اريد به المسمى بزيد فيحتمل ان يراد انه يأول بلفظ واحد وتعتبر بقوله من لجاجة السماة به وعلى هذا قوله فانه اريد به باعتبار المال ثم في العبارة اشارة الى ان هذا التاويل انما يكون بعد الاشتراك وقيد لجاجة اتفاقية فانه اريد به المسمى بزيد **قوله** للالف واللام سواء كان عرف تعريف او لمعنى الذي للعهد الذهني **قوله** عن الوصف المشتهر به قيد به لان المسمى كل علم او صفا ان كثيرة فلا بد في ذكر العهد وارادة الوصف من مرجح يرجح وصفا دون وصف كالاشتهار **قوله** فان كلا واحد من هذه الاسباب الاربع الاولى الاربعة **قوله** لا استثناء اي من المستثنى منه المقدر الذي بقي فيه العدل ووزن الفعل من الاستثناء الاول ولم يخرج به وفيه اشارة بان الخارج بالاول كثير والباقي قليل وبان اخراج الثاني بعد اخراج الاول كما قال الرضي مستثنى مما يتم المستثنى منه المقدر الذي استثنى منه لفظة بالعد استثناء اي للاجماع سببا غير السبب الذي هي شرط فيه الا العدل فخطا المستثنين من فك المقدر نحو قولك ما ضربت الا زيدا الا عمرا اي ما ضربت احدا غير زيد الا عمرا وانتهى وقال شيخنا المستثنى في نحو ما جاءني الا زيد الا عمرا الا خالدا عمرو مستثنى من المستثنى والمقدر بعد خروج زيد وخالد يخرج منه بعد خروج زيد وعمرو واصل ذلك للاشارة الى ان المعاني تترتب على حسب ترتيب الالفاظ فاعتبار الاخراج في الاستثناء الاول قبل الثاني وفي الثاني قبل الثالث على حسب عبارة الاول والثاني والثالث لانه اخراج الكل معا ويمثل للاشارة الى تقييد المستثنى منه بالاستثناء الاول فلم يلزم تعدد الاستثناء من امر واحد عطف لان الاول استثناء من المطلق والثاني من المقيد وفيه بحث لانه ان اراد ان تعدد الاستثناء على الوجه المذكور مطلقا غير جائز فهو غير مسلم كيف وهو جائز اذا كان الارادة متعددة وان اراد انه غير جائز اذا كان الاداة واحدة فهو مسلم لكن

انه كذا رئيس منه على ان ذلك جائز ايضا عند جماعة قال الرضي استثنائيين باداة واحدة بلا عطف غير جائز مطلقا عند الاكثر ضعيف
اداة الاستثناء اذا الاصل فيه الاداء حرف فلا يستثنى بها شيئان وبجوز مطلقا عند جماعة **قوله** لا يوجد شيئ من الامام الدابة يعني ان الاستثنى
منه السبب الدائر صدقه بين المجموع واحد بها فقط لا ما يغيره وغيره حتى يلزم خلاف الواقع ولا الشخص واحد منها حتى يلزم استثناء الشيئ من نفسه
ولا يخفى ان هذا التوجيه من في غاية الحسن لا ساعة فيه كما لا يخفى **قوله** ان لم يوجد شئ في كلام العرب اه بل كثير في عبارات
العلماء في الكشاف فارسلناك الا نذيرا الا خيفا ظا هيمنا سليمه وما كان ذلك الابنيا رعنا والا شبتة في الاسلام وما هي الا شهوات
لا غير صرح به العلامة القفتازاني والشريف ج في شرحها المفتاح **قوله** اي لم يعين فيسبب من حيث هو سبب بانتفاء العلية
ينتفي ذات احد السببين ووصف السببية من الآخر فيا هي شرط فيه لفظات ما يصيره واحدا من الاسباب التي اثنان منها
سبب للمنع وان بقي ذاته لكنها ليست سببا بانا مقصا بالمعنى المذكور فائدة وقع ما قيل وفيه نظر لان الداء بالسبب اما التمام
فيه بطل بقاؤه على سبب واحد بهذا المعنى واما الخصوصات السببية فيسبب ناقص تبقى بهذا الوصف مع انتفاء العلية **قال** اهل
سبب واحد فيا هي ليست شرطا فيه تبقى فيه كونه واحدا من الاسباب بيت باخات منه ما يصيره واحدا منها وبهذا الاعتبار يصح
كونه سببا فاقيل انتفاء العلية يستلزم انتفاء تاثير السبب سواء كان شرطا او لا والا لتحقق التاثير بدون الاثر الذي يستحيل **قوله** فيجاوز
الواقع اي مع وزن الفعل بكذا اجابة السيد قدس سره في حواشي المتوسط **قوله** وايضا قد عرفت اندفع ما قيل ان هذا معدول
من الآخر واخر من ففيه العدل مع وزن الفعل او مع صرفه لا يقتضي اعتبار الاخراج لوجود السببين فيه غير العدل وبها وزن
الفعل والصفة الاصلية بهذا وما ذكره الشريف ج ان قيل بان جعل آخر مسعد ولا عن يعرف باللام كان الآخر ايضا مسعد ولا عن المعرف
باللام فقد اجتمع العدل مع الوزن والجواب انه غير منقض لجواز ان يكون اخر مسعد ولا عن اخر من بنى على ان هذف من لا يوجب
العدل لكونه غير داخل في الصيغة ولو هكذا ولو قيل انه يوجب العدل على ما ذهب اليه البعض فاجواب آه ما ذكر والا فلما اجاب بعض
الافاضل من ان اخر على وزن افعل لم يكن على اوزان العدل المشهورة فتبين ان جعل شاذا لا مسعد ولا اذ هو لا يرجع عن قاعل
قال وخالف سيبويه الاخفش في الرضي قال الاخفش في كتاب الاوسط ان خلافه في نحو احمر اما هو في تقصيه القياس اما منع
منهم على منع الصرف **قوله** ولما كان قول التلميذ الى قوله جملة اجملا بسند الخالفة الى الاستاد فان قلت كون قول التلميذ الخ
كونه موافقا لقاعدة ذكره المصنف وسيبويه وكيف يجعل قول التلميذ اصلا وسندا والمخالفة الى الاستاد بعد الثبوت فلا بد ان يعلم ثبوتها
من الحق ليطلب لها مكانة فمن اي لفظ الحق ليعلم ذلك قلت من نصب قوله اصغارا وذلك لانه يكتب ان يكون منصوبا على انه
مفعول له ليكون صريحا علة وستند المذهب سيبويه خفاية اذ الظاهر بعد التكلم الانصراف فعلم المعنى بيان وجه رجحانه وذلك في
جملة مفعولا له بخلاف جملة حالا او ظرفا او مصدرا فانه لا يفيد كونه علة صريحا وح يكتب الى سيبويه الخ القائلة الى سيبويه ليوجد شرط
نصب المفعول له وهو اتحاد فاعله وفاعل عامله بخلاف ما لو جعل الفاعل الاخفش فانه ح لم يوجد ذلك الشرط اذ المعتبر سيبويه
واعلم ان شرط الذكور راي الجمهور واما عند البعض فليس بشرط وهو الحق وسمى الشيخ الرضي **قوله** اي مع تبين الوصفية فيه
قبل العلمية ظاهرا فلو انا شايا من مجردا لفظ على ما هو الظاهر فيخرج افعل التفضيل المقرون بمن عن كونه نكرة لان ظهوره من
من الفضلية فاندفع ما قيل كيف القول لمنع التفضيل المقرون بمن بلا خلاف مع صدق ما هو الوارد من نحو احمر على ما يتبادر من العلمية

وحصل قوله بلا خلاف قيد للنفي على ما قيل لكن يجري في ذلك ما ذكر في التفصيل المذكور بالوفاق على ما في الرضي وبعض شروح اللباب

قوله فيه فصل فيه تنكيران واشار بتحوّلت وتثلثت وتشلثت إلى ما ذكره بعد للتنكير حكم احمر على ما في حواشي السيد السند قدس سره على المتوسط واللباب والرضي **قوله** ولذلك لم تفعل التفضيل المجرد قيل وكذلك ثلاث ثنتي كيف ما كان فعل التفضيل المجرد عن كلمة من منصرف بعد التنكير بالاتفاق كذلك ثلاث بعد التنكير منصرف بالاتفاق وفيه بحث اذ فيه اختلاف بعد التنكير مثل احمر على ما عرفت **قوله** لاجل اعتبار الوصفية الاصلية قال الرضي معنى اعتبار الوصف الاصلي بعد التنكير انه كما ثابت مع زواله لكونه اصليا وزوال ما يفياده وهو العلمية فصار اللفظ بحيث لو اريد منه اثبات معنى الوصف الاصلي لجاز نظرا الى زوال المانع وليس معنى الاعتبار انه يرجع معنى الصفة الاصلية حتى يكون معنى رب احمر رب شخص فيه معنى الحمرة بل معنى رب احمر رب شخص سمي بهذا اللفظ سواء كان اسود او ابيض او احمر **قوله** لزمه ان يعتبر اي بمثل الوصف الاصلي كالثابت مع زواله لكونه اصليا لا ان كلا الموضعين مشتركان في عدم لزوم اجتماع المتضادين حقيقة وكون الوصف اصليا زائد ومحصل الجواب ان اعتبار المتضادين وان لم يكن من قبيل اجتماع المتضادين لكنه بمنزلته فاعتبار ما في منع صرف لفظ واحد حكما غير مستحسن فظهر ان ما قيل الاولى ان يقول كان مظنة ان يلزمه لئلا يكون هو وقوله فاجاب تمنا فرين ليس على ما ينبغي **قوله** فان العلم الى آخره بهذا المتبادر من الاطلاق والعلم الجنسي علية تقديرية ضرورية على ان عدم الخصوص فيه تم كيف وهو موضوع للاهية مخصصة موجودة في الذهن وبستلزم ذلك امتناع اطلاقه على الافراد الخارجية تم كيف واطلاقه على الافراد بخصوصها مجاز **قوله** هو منع صرف لفظ واحد قد عرفت ان المحذور هو حصل المتضادين كاثابت معاني منع صرف لفظ واحد لجامع المتضادين في الثانية حتى يرد عليه ان الوصفية والعلمية ليسا متضادين في نفسه بل متوافقين ولا مانع من اعتبار المتضادين فيما يتوافقان فيه **قوله** فان قلت المتضادان آه على ما ذكرنا من تقديره الحواشي على ما هو ظاهر لفظ المتن لا يرد هذا السوال الا انه ذكره زيادة للايضاح ودفعا للاشتباه وحتى لا يتوهم ان اعتبار ما محال **قوله** لان الكسر يطلق على الحركات البنائية ايضا اي كما يطلق على الحركات الاعرابية فيه ان الاطلاق على الحركات الاعرابية امكان بطريق المجاز كما صرح به الفاضل المحشي فالصواب ترك التقييد والامكان بطريق الحقيقة فيه نحو يخالف ما هو المشهور من ان الضم والفتح والكسر مختصة بالحركات البنائية وهو يخالف اية قوله قدس سره اي بصورة الكسر قال الفاضل المحشي رح في توجيهه يعني اراد بالكسر صورة الاستعارة لان الكسر لما لم من الاعراب البناء عند البصريين ويطلق على الحركات الاعرابية مجازا فاطلق ان يقول بالكسرة لعدم اختصاصها بالبناء هذا كلامه لا يخفى مخالفته للمشهور لا يضر لان ذلك مبني على ما هو المختار عنده وهو ما ذكره في اول البنيات من ان المراد ان الحركات والسكنات البنائية لا يعبر عنها البصريون الا بهذه الالقاب لا ان هذه الالقاب لا يعبر بها الا عنها لانهم كثيرا يطلقونها على الحركات الاعرابية ايضا فلا نزاع لكن لك ان تختار ان التاويل وارد على ما ذكره لا يوافق المشهور وهو ظاهر ولا ما ذكره المحقق الرضي اذ المفهوم مما ذكره عدم اختصاص الضم والفتح والكسر بالبناء مطلقا والرضي صرح باختصاصها بغير الاعرابية حال الاطلاق وتوقعها على الحركات الاعرابية ايضا بالتقييد حيث قال اذا اطلق الضم والفتح والكسر في عبارات البصرية فهي لا تقع الا على حركات غير اعرابية بنائية كانت كضمة حيث او لا كفتحة فاعل ومع التقييد يقع على الحركات الاعرابية ايضا كقول المصنف بالضمة رفعا والكوفيون يطلقون القاب احد النوعين في الآخر مطلقا وحصل ما وفقنا لما ذكره المحقق بعيد مخالفا لما ذكره فتكليف مبني عليه لا يليق ما ذكره الرضي

في اول المبنيات يخالف ماذكره قبيل قوله والواقع رفع ونصب وجر وهو ما تغلقت آنفا حيث قال بالضم والفتح والكسر لقاب مطلق الحركات سواكانت حركات بنى على الضم اوحركات المعرب كقولك حيث بالضم في حال الرفع اولاهذا ولاذاك كقولك في جيم رجل اذ تحرك بالضم انتهى لانا نقول ليس كذلك اذ قد قيد الضم في قوله في زيدانه تحرك بالضم بقوله في حال الرفع فلم يترك الا لفظ التقييد يدل على ذلك ماذكره بعد هذا الكلام من قوله والتمييز بين القاب حركات الاعراب وحركات البناء وسكونها في اصطلاح البصريين تحقيق سيبويه وشاخر يهم تحريا على الساع واما الكوفيون فيذكرون ان القاب الاعراب في المبني وعلى العكس ولا يخفى ان بين هذا الكلام وبين ما تقدم ذكره في المبنيات ولا قوله لان الكسر آخره وهو يخالف ماذكره في المبنيات ان جعل موافقا لما ذكره المحقق الرضي والا فما ذكره في المواضعين موافق المشهور ولما ذكره المحقق لانه التاويل بنى على المشهور لانا نقول ماذكره في المبنيات رد له وتغليط فكيف يبنى عليه فان قلت ماذكره في المبنيات موافق لما ذكره في المبنيات المجول موافقا لما ذكره المحقق الا انه ترك التقييد اعتمادا على ما سياتي والمعنى لان الكسر كما يطلق على الحركات البنائية فقط فقد تاتي مكون ماذكره خلاف الف اقتصيد حاصل معنى لان كسر غير المنصرف لا يكون الا في حالة الجر وان فات لفظا فتقديرا وقيل ان معنى كلام المصنف يجر الا ان الجر قد يكون بالفتح لكنه لم يقل بنكسر لان الكسر يطلق على الحركات الاعرابية والكسر غير المنصرف يكون بالفتح فلم تتشخص الجرار غير المنصرف بالكسر بسبب اللام والاضافة باحدى العبارتين لاجرم جمع بينهما لم يبعد ويخطر لقوله ايضا زائدة والان المناسب ان يقول لان الكسر يطلق على الحركات الاعرابية ايضا وما ذكره بعض الفضلاء في توجيه ان الكسر من القاب البنا فكيف يتكسر غير المنصرف به وجيه ان لم يكن قوله ايضا اعني ببيان ما نسبته الدخول اليها تقايب قوله اللام او الاضافة المؤثران لفظا ومعنى وسائر المخواص ليس بهذه المثابة فاندفع ما قيل ويتفرض ظهور بيان الاسناد اليه ايضا من خواص الاسم حتى انه لا انصراف بسببه قوله منصوب في جيب الى انه غير منصرف مطلقا هكذا في الشمل شرح الوافي وشرح اللباب قال الرضي ما دخله اللام والاضافة مانعه علتان من التسع غير منصرف على ما حد المصرح حيث غير وهو منصرف سوقا لوا ان الكسر شرط تعاقب التنوين اوقالوا ان الكسر التنوين مقتطعا ذلك الى القرائم قالوا ان الاسم لما شابه الفعل حذف علامة تمكنه التي هي التنوين وجعلوا تركه الصرف عبارة عن حذف التنوين ثم تبعه الكسر ضرورة الاسم خبر منصرف وقد ذا هذا القول بانه لما لم يكن مع اللام والاضافة تنوين حتى يحذف لمنع الصرف لم يسقط الكسر فعلى قول سيبويه لا نحو الاحمر واحمركم منصرف لان التنوين لم يوجد فيحذف وقال بعضهم انه لما شابه الفعل حذف الكسر التنوين مقام منع الصرف ونحو الاحمر واحمركم عندهم اينما منصرف لان الكسر التنوين لم يحذفا ولا احدهما مع اللام والاضافة لمنع الصرف هذا كلامه اقول في الاصليين للاسم المتمكن فقيد قال بعضهم يا في الاطلاق فيه نظر الى الاول والثالث سواء ثبتت العلتان اوالا رهو لا يخلو عن اشكال قوله وسقط التنوين اي بقي سقوطه من اللفظ لاجل انه غير منصرف ولم يعد كما عاد الكسر لعدم موجب العود وفيه اشارة الى رد ما قيل ان حذف التنوين في المحلى باللام والمضاف لاجلهما لمنع الصرف وذلك لان منع الصرف مقدم عليهما بدليل انهم جعلوا الاضافة في نحو خواج بيت العم معادلة للتنوين المقدر لمنع الصرف ودون التنوين الملفوظ بها والسر في ذلك ان بسبب منع الصرف لازم لذات الكلمة من غير توقف على الاستعمال فنبا ضرورة يكون مقدما على ما يرد ضا بعد الاستعمال وهو اللام والاضافة قوله ان العلمية تزول باللام اذا كان للتعريف تحقيقا بخلاف اللام الداخل على العلم الذي هو في الاصل مصدر او صفة فانه ليس للتعريف تحقيقا بل توهما تخييلا

قال الرضي اعاد خلت اللام وان لم يكن محتاجا اليه للحوق الوصفية الاصلية ونكاية اخرجتها عن العلمية واطلقتها على المسلمين بها وصفا فاجريت مجرى الصفات فاندفع ما قيل فيه ان اللام تجامع العلمية اذا كان في الاصل مصدرا اوصفة كالفضل والحسن **قوله** وهذا القول انسب الانسبية اذا البقي صالحا للمصحح على الاطلاق واما اذا قيد باقيده به الشارح قدس سره لئلا يتقض بنحو هند اذا صرف فلا دقيقة وحول اللام والاضافة يوجب ضعف المشابهة مع الفعل فيزول اعتبار السببين او احدهما فلا يكون فى الاسم مع اللام والاضافة سببان معتبران كما فى هند اذا اعتبر معادته سكون الوسط لاحد السببين **قوله** مع المرفوع لا المرفوعة لتعديد وبيان وجه لقوله اى المرفوع الدال عليه المرفوعات ثم ان هذا القول لا ينافي كونه وصفا لشئ آخر اذ حاصله ان المرفوع فى هذا المقام يتعين ان يكون صفة للاسم لقرينة كون الكلام فى الاسماء وجعل منتظما بالاسم اصطلاحا كما هو انسب حتما بعد التخصيص اجرى مجرى الصفات فيقع صفة للاسم لموصوفا فاندفع ما قيل انه نظر الى اللغة عام والى الاصطلاح اسم لا صفة **قوله** لان موصوفه الاسم الى قوله ويجمع هذا الجمع صفة المذكر الذى لا يعقل فلا يكون بعض ما صدق عليه الاسم مؤنثا نحو حمزة وطلحة فالاعتراض عليه بان بعض الاسماء مؤنث وبان بعضها يعقل ساقط غاية السقوط وكذا الجواب عنه بان المراد بالمذكر ما يقابل المؤنث الحقيقي اى بانه ذكر من الحيوان والاسماء ليست بانها الذكر من الحيوان فتدبر **قوله** الدال عليه المرفوعات دلالة تبع على المتبوع **قوله** اى المرفوع فانه مبين جميع فى بيان المرجع واما ما يحتمل بيان المرجع وتقدير البعيد انضيفه فشامل للافراد اذا التعريف يكون بالجنس والفصل او الخاصة وحدها او مع غيرها وشئ من ذلك لا يفيد شرح المعرف من حيث هو بل لابد فى ذلك من ذكر المشخصات ايضا **قوله** والمراد باشتمال الاسم عليها ما كان المتبادر من الاشتمال اشتمال الكل على الاجزاء اشتمال الظرف على المظروف وقد اطلق على اشتمال المتبوع فى التلفظ على التابع فيه قال تعيينا للمراد دفعا للاشتباه والمراد باشتمال الاسم دار ويكون الاسم موصوفا بالضمة والواو والالف وجوشئ منامعه وجود الصفة مع الموصوف ويؤيده **قوله** لفظا او تقديرا الا الوصف بدلول الرفع لدلول الاسم لانه ليس معنى اشتمال الاسم على علم الفاعلية ولانه لا يكون ح بقوله لفظا او تقديرا كثير فايدة فاندفع ما قيل مبنى على عدم التفرقة بين الدال والمدلول فان الانتصاب بدلول الرفع لدلول الاسم على انه لا حاجة الى اعتبار دلول الاسم فان الاسم متصف بدلول الرفع كالمدلول انما الحاجة اليه فى الرفع فيكون من قبيل حمل الدال على الصفة صفة لا من قبيل ما ذكر وح **قوله** ان يكون موصوفا بها اى يكون الاسم مذكورا مع العلامة ذكرا مصدقا مع الموصوف اى كما يكون العلامة بعد الموصوف كذلك يكون علامة الفاعلية بعد الاسم بلا فصل لفظا او تقديرا اى يكون فى الاصل كذلك وان لم يكن بالفصل او محلا اى يكون بعده حكما باعتبار كونه بعدا فرض فى محله فنزل الواقع بعد الواقع فى محل الاسم البعيد منزلة الواقع بعده تصحيحا لقولهم كل فاعل مرفوع مع ان الفاعل فى ضربت لا رفع لفظا ولا تقديرا وكذا هو لا فى جاءنى هو لا **قوله** اذ معنى الرفع المحلى انه فى محل اى الاسم فى محل لورود فى ذلك الاصل اسم معرب نظير بعده الرفع فجعل ملحوظ الرفع بعده بمنزلة الظهور فى المبنى اطلاقا للحال وقد يعنى الرفع المحلى خلاصة الشرطية وزبدته وهو عدم رفع المعرب رفعا المبنى للابستة الوقوع فى المحل **قوله** وكيف يمنع الرفع اى يجب ان لا يخص التعريف على وجه يجب خروج الاسماء المبنية الواقعة فاعلة منه بان يراد المرفوع ما اشتمل على علم افاعلية لفظا او تقديرا لا احتمالا فلا يكون هو لاء فى جاءنى هو لاء مرفوعا كما هو ظاهر لفظ الحواشي المذكورة بل يجب تاويل

على وجه يشتمل تلك الاسما ليكون التعريف جامعا وما التخصيص بمعنى انه تعريف لنوع خاص بجعل المرفوعات اشارة الى تقسيم
من قوله واعلم ان رفع ونصب وجر وبجملة تعريفا لما يظرفيه الاشتمال فلا كلام لاشهفيه فاندفع ما قيل اعلم ان الجماعت على تخصيص
عدم ظهور اشتمال الاسم على علم الفاعلية او جعل اللام للعهد وقد فسر العهد باذكرنا **قوله** وهو يبحث عن احوال الفاعل اذ الامكان
مضمر استعملا اى التخصيص بما عدا الرفع المحلي والحال ان المصرح يقول بكون المضمر المتصل نفس مرتبة شئا فاعلا اذ لبحث عن احوال
الفاعل فرع اعتقاد كونه فاعلا منكرا او التخصيص تقتضي ان لا يكون الضمير المذكور مرفوعا وكونه فاعلا يقتضي كونه مرفوعا فاندفع
ما قيل ليس تخصيص الرفع بما عدا الرفع المحلي مع البحث عن احوال الفاعل المبني بتلك المثابة من الاستبعاد ويجوز ان يكون
البحث عنه تقريبا لهذا واعلم ان كون اسم ان واسم لا التبرية وخبر كان مرفوعا على ما بني آخر غير ما ذكره قائل صح ما الرفع المحلي في
اسم ان وخبر كان وامثالها وبيانه لا يصدق عليه ليس الشئ **قوله** اى من المرفوع وهو النظر الان المتعارف بعد الواقع عن التعريف
التقسيم المعروف وكون قوله ومنها المبتدا آتيا عنه ثم **قوله** او ما اشتمل وقرب الضمير لا يعارض المتعارف وقيل لكن باعتبار حالة الاتحاد
فلا يرد عدم ورود التقسيم على مورد التعريف وفيه ان المرجع ان لوحظ بعنوان المرفوع فذاك وان لوحظ بعنوان ما اشتمل
فلا حظة الحالة الاجمالية لا يدفع ذلك الايراد **قوله** لانه جزء الجملة الفعلية والمصدر ما دل بان مع الفعل والصفة التي بعد الاستفهام
والنفي والموصول اسم صورة فعل مضمنة على ما بين في موضعه واقتضا باقي الصفات للفاعل فرعي لا يعتد به **قوله** التي هي اصل الجمل
وذلك لان الغرض من الجمل الافادة وهي فيما اظهر **قوله** لان عامله لكونه لفظيا وفعلا وهو الاصل سنح الفعل اقوى من عامل
المبتدا او الجزء وخبرا ان التبرية وهم ما دلا الاستبعتين بل سنح ذكر المبتدا على التمثيل وقيل اقوى من عامل المبتدا استدل فيه حمل في الحكم
جزء المبتدا او المبتدا جزءه اهل بالنسبة الى سائر المرفوعات بها ثبتت اصالته بالنسبة الى سائر المرفوعات ايضا لايخ عن خدشة **قوله**
لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقديم اذ لم يوجد منه موجب التاخير بخلاف الفاعل فانه لا يظرفيه الى الاصل المذكور بل الحق
وجوبا بموجب التاخير وذا ثبت اصالته بهذا الاعتبار بالنسبة الى الفاعل الذي هو اصل المرفوعات ثبت اصالته بالنسبة الى
سائر المرفوعات وقيل اصالته المسند اليه بالنسبة الى المسند واصالة المسند بالنسبة الى اسم ما ولا اسم ان متعقلان ظاهران فاعتمد
عليه في تقوية الدعى اقول وكون المسند اصلا بالنسبة الى اسم ما ولا اسم فسره لان الكلام في الاسم ولان ابقاء
على العموم متناول للفعل والحرف فالتخصيص ضروري فاندفع ما قيل لم لم يجعل لعموم كلية ما يستغني عن التقدير **قوله** والظرف قال
الرضي الكان بعد الظرف معمول لفعل والحرف فعندابي علي معمول للظرف لقيامه مقام العامل ومن ثم وجب حذفه وقال غيره هو معمول العامل المقدر
لان الظرف جامد لا يعمل في الفعل في تركيبه ملاقاة اسم الفاعل والمفعول الصفة المشبهة والمصدر قد سبق لم صرح الكان الاول
فذكر الظرف حسن والكان الثاني كما صرح به الرضي حيث قال ولم يقل او مسناه فيدخل فيه الظرف والجار والمجرور المرتفع بهما الضمير
لكون المرافع في الحقيقة عنده الفعل او اسم الفاعل المقدر خلافا لمن قال ان الظرف والجار والمجرور فذكره خير حسن على هذا خلافا لمن ترك
الظرف وتفسير الشبهة بما يلاقي الفعل في تركيبه **قال** وقدم في الحواشي الهندية عطف على اسند واحال بتقدير قد وقيل جعله حالا
بتقدير قد قال عن الاستقامة انتهى اقول الخلو عن الاستقامة ثم **قوله** لانه ما اسند اليه الفعل صرح به الرضي حيث قال
كل ضمير يرفع ضمير المبتدا الجوزان يعود مسندا الى المبتدا وان يعود مسندا الى ذلك الضمير والمجرور مسندا الى المبتدا وكل خبر رافع

لغير ضمير المبتدأ فخذ مع مرفوعه مسندا الى المبتدأ وكل خبر غير رافع لشئ كالجواب فهو وحده مسند الى المبتدأ فخرجت زيد بذا كلامه وقوله في الحواشي المدنية فان قيل الفعل فيه مسند الى ضميره وهو تأويل بل مسند اليه ايضا والاسناد فيه مشكور كما عرفت في المفتاح وغيره وما قيل ان قوله وقدم عليه يدفع الوهم ودون الاحتراز فعلى تقدير تسليم عدم الاسناد الى زيد انتهى والحق ان اسناد مجرد الفعل الى زيد في نحو قام الخكان مما اعتبر للنحاة كما هو الظاهر من كلام الرضي فالقيد للاحتراز والخكان مما لم يعتبره النحاة كما صرح به العلامة التفتازاني في شرح المفتاح من ان اسناد مجرد الفعل الى المبتدأ مما لا يقول به النحاة ولا يطابق اصولهم وقال في المطول لانم ان المبتدأ المكون مبتدأ يسند اليه غير اسناد الخبر نظير ان تصانيفه اتما هو مجرد الخبر لا غير وما يقال في نحو زيد قام ان الفعل مسند الى المبتدأ مبنا على اعتبار انه مسند الى الضمير الذي هو عبارة عنه وايضا كثيرا ما يقيد الفعل مع ضميره المتصل به فعل فالقيد لدفع الوهم واليه ذهب المصرح في امثاله وقوله لان الاسناد الى ضمير شئ ليس على ما ينبغي لان القياد من مسند اليه الفعل هو الاسناد وجلا واسطة لا الاعم حتى يكون وقدم عليه للاحتراز بذا وقيل الاحتياج الى ما ذكره اذا جعل قوله وقدم عليه قيدا لكلا الامرين واما اذا جعل قيدا لشبه الفعل فلا اشكال لان المصدر اذا وقع خبرا عن اسم فهو مسند اليه لا الى ضميره لانه لا يفيد بل نقول على ما ذكره الشريف قدس سره قيدا لاحد الامرين فكانه قيل لما مسند اليه احدهما وقدم احدهما اليه وعلى هذا لا يفيد اشكال اقول جعل قوله وقدم قيدا لشبه الفعل خلاف الظاهر وقوله قيدا لاحد الامرين اراد به انه قيد لاحدهما فقط فهو مع والاخان اراد ينبغي الاشكال نفي الاشكال في كلتا الصورتين فهو مم وان اراد في صورة شبه الفعل فقط فهو مسلم لكن يبقى الاشكال في صورة الفعل **قوله** المراد تقديمه عليه وجوبا اي تقديم الفعل او شبهه على ما اسند اليه تقديما واجبا **قوله** نحو كريم من يكرمك فانه يصدق عليه ان الصفة اسندت الى من يكرمك على ان الاسناد الى ضمير الشئ اسناد اليه في الحقيقة وقد ينبغي ان يكون فاعلا فالتقديم بالوجوب خرج **قوله** بوجوب تقديم نحو ما ي نوع الفعل او شبهه على ما اسند اليه لانوع ما اسند الى الفاعل حتى يلزم اخذ المعرف في المعرف ولانوع المسند حتى يرد انه ليس تقديم نوع المسند واجبا وعدم كون تقديم نوع الفعل على ما اسند اليه واجبا بل جائزا بحيث يجوز تاخيره ايضا ثم كيف ولو كان كذلك لكان زيد في زيد قام فاعلا كما ان الجزئي كريم من يكرمك خبرا في الصورتين واللازم بط فالملزوم مثله وايضا القيد لاخراج المثال الذكور فلو لم يكن لتقديم واجبا لما كان خارجا بل لغوا وجرد كون قام في زيد قام مسندا الى زيد على ما بينه الشارح قدس سره لا يقدح في الوجوب قائد فع بانه قيل الجواب ساقط لانه تشكل بقام زيد لان نوع قام بل خصوص قام لا يجب تقديمه على اسم اسند اليه لجواز ان يقدم زيد قام فانه مسند الى زيد على ما بينه الشارح قدس سره **قوله** اي اسنادا واقعا على طريقة قيام الفعل ظاهر بل صريح في ان الجار والمجرور يتعلق بواقعا وانه صفة لمصدر اسند فاقيل قوله اي بسنا ولو قال اشارة الى ان قوله على جهة قيامه متعلق باسندا وصفة لمصدره ليس على ما ينبغي وقيل يمكن ان يكون حالا بعد حال وردود بمنع ان الفعل لا يكون على طريقة القيام بل الاسناد يكون كذلك انتهى اقول فيه بحث لان المراد بطريقة القيام ان يكون على صيغة المعلوم او على ما في حكمها وهو صفة للفعل وشبهه فكيف لا يكون الفعل اليه هذا واعلم انه اذا جعل قوله على جهة قيامه بمعمول اسند ولم يحمل قوله وقدم عليه حالا بل عطفا على اسند يلزم الفصل بين العامل والمعمول بغير المعمول الا ان يجوز ذلك اذا كان العامل قويا وذكر الكاف **قوله** وزيد قائم ابوه قال الرضي تمثيله بزيد قائم ابوه لرفع شبه الفعل الفاعل ليس نصا فيما قصد

لاحتمال كون قائم خبر المقدما على ابوه و لو قال ابواه لكان نصا و رده الفاضل المحشي بانه لو كان مبتدا لوجب تقديمه على قائم كما في زيد قائم انتهى اقول لما وجب التقديم فلما يلتبس الفاعل الصفة و الالتباس ممتنع فابوه في المثال لا يحتمل ان يكون مبتدا كما زعم الرضي فان قلت ما الفرق بين هذا المثال و بين قائم زيد حيث جوز في الثاني الوجهان دون الاول قلت الفرق ما ذكره الفاضل الهندي من انه اذا كان احد الوجهين على خلاف الاصل و الآخر على الاصل تقصد ما يخالف الاصل بلتبس ممتنع للالتباس اذ السامع يحكم بما هو الاصل ليسبق خاطره الى تخيل المقصود و ان استويا اصالة و مخالفة لا صل كانا جائزين على الاحتمال حيث لا يتعين احد هما بالاصالة تحقيق ليسبق ذهن السامع اليه هذا كلامه و فيما نحن فيه احد الوجهين على الاصل و هو كون ابوه فاعلا للصفة و الآخر هو كونه مبتدأ على خلاف الاصل لانه يوجب تقديم الخبر على المبتدأ و هو خلاف الاصل و فيه ان عمل الصفة في الفاعل اينه خلاف الاصل قال الرضي في بحث اسم الفاعل طلبها للفاعل و المفعول و العمل فيهما على خلافي ضعفها و قال الفاضل الهندي في حواشيه في بحث خواص الاسم و اقتضاء الصفات للفاعل فرعي لا يعتد به فيكون ما جوز فيه الوجهان لامن قبيل الالتباس الآن يقال ان يقدم احد امرين كلاهما على خلاف الاصل احد هما ما ذكره و الآخر كون الخبر جملة و هو خلاف الاصل و الفاعلية يرجب خلاف اصل واحد و المشتمل على خلاف اصل واحد كالاصل بالنسبة الى المشتمل على خلافين الاصليين و فيه ان كون الخبر الجملة خلاف الاصل مم على ما ذكره الرضي في بحث الخبر و ايضا يشكل على هذا ايا قائم زيدا ذا كون زيد مبتدأ مشتملا على خلاف اصل واحد و كون الصفة مبتدأ مشتملا على خلاف الاصليين معا كون الهند مبتدأ و الآخر كون الاسم فاعلا للصفة فلا يكون من قبيل جواز الامرين مع انه سنة و اما قوله كما في زيد قائم فالذكور في النسخ التي رأيتها اسم الفاعل و ليس في زيد قائم شيء مما يوجب تقديم المبتدأ على الخبر فضلا عن ان يكون قليلا عليه فلعله سهو من النساخ و الصواب كما في زيد قائم هذا و يتفاوت ما بين الفرق بين صورة الالتباس و جواز الوجهين ظاهر ما ذكره الفاضل المحشي في بحث المبتدا من ان مجاز التوجيه ليس الا ما كان كل من الوجهين مخالفا للاصل ليس على ما ينبغي و بالجملة ان قيل بان عمل الصفة خلاف الاصل يكون زيد قائم ابوه من قبيل جواز وجهين لامن قبيل الالتباس كما قال الفاضل المحشي فلعل قول الرضي مبني عليه لكن يرد عليه ما ذكره في بحث المفعول به من قوله كذا يجب تاخيره عنه لو شابه المنصوب بغيره بسبب التقديم كما في نحو ضرب موسى عيسى اذ لو قلت فيه عيسى ضرب موسى لاحتمل ان المقدم مبتدأ مع ان كلا الوجهين خلاف الاصل اذ المبتدائية يوجب كون الخبر جملة و هو خلاف الاصل و المفعولية يوجب تقديم المفعول على العامل و هو ايضا خلاف الاصل فنبه ان ذلك لما ان الرضي لا يرى كون الخبر جملة خلاف الاصل فيكون احد الوجهين جملا و الآخر على خلاف الاصل فيكون من قبيل الالتباس لامن قبيل جواز الوجهين و فيه انه يرد عليه تجويز الامرين في امرأ و نفسه مع ان احد الامرين على الاصل و الآخر على خلاف الاصل و بهذا سقط اعتراض بعض الفضلا على ما ذكره الفاضل الهندي من قاعدة جواز الوجهين بما ذكره الرضي من حكمه لوجوب تاخير المفعول في نحو ضرب موسى عيسى و ان لم يقل به يكون من قبيل الالتباس على ما ذكره الفاضل الهندي الا ان الرضي لا يرى ذلك و لذا جوز الامرين في امرأ و نفسه مع تصريحه بان كون الواو للعطف هو الاصل و ان النقل غير الرضي حيث جوز الامرين في زيد قائم ابوه صاحب المغني حيث قال يجوز في المرفوع نحو افي الدار شك و مافي الدار زيد الابتدائية و الفاعلية و هي اجح لان الاصل عدم التقديم و التاخير و مثله الاسم التالي للموصف نحو زيد قائم ابوه و قائم زيد لما ذكرنا و لان الاب اذا قدر فاعلا كان خبر زيد معقودا و هو الاصل في الخبر انتهى كلامه

فتدبر **قوله** اى ما ينبغي اشارة الى ان الاصل بمعنى الاولى الا ان في التعبير عنه باشارة الى ان وقوعه بعد الفعل بمنزلة الاصل و الاقاعد

قوله ان يلي الفضل المسند اليه وصف الفضل بالمسند اليه اشارة الى ان اللام فيه اشارة الى الفضل المذكور في قوله المسند اليه الفضل وهو بيان للواقع اوقع لما يتوهم في ضرعي واكرمني زيد باعمال الاول على قول الكوفي وهو انكيف يقال ان زيدا ليس على الافعال مع انه يلي الفضل وقيل اشارة الى ان الفضل ليس على حقيقته قيل المراد منه المسند ليشمل شبه الفضل وهو بعيد **قوله** اي يكون بعده من غير ان يتقدم اشارة الى ان الولي الخاص من البعدية **قوله** شيئا آخر من معمولاته اشاره الى ان المخرج للمفاعل عن الاصالة انما هو وقوع شيء من معمولات الفضل مكانه **قوله** لشدة احتياج الفضل اليه اذ الفضل لا يتعود حصوله بدون الفاعل بخلاف سائر المتعلقات لانها ليست بهذه المثابة **قوله** ميل على ذلك اي على كونه كالجزء على ما اختير النحاة اسكان اللام الذي ثبت عن العرب فيما اذا اتصل بالفضل ضمير الفاعل او انطوان اسكانهم لان الفاعل كالجزء لشدة الاحتياج للاتصال وللفضل الاحتياج والا لاسكنوا في ضرب ايضا والا لزم مخالفة فالملزوم شدة **قال** واتبع ضرب غلامه زيدا اي اتبع تركيب تفعل منه ضمير المفعول بالفاعل المتقدم عند الجمهور للزوم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة عندهم خلافا لاي يخالف قول الجمهور ومنع ذلك التركيب او بلزوم الاضمار قبل الذكر خلافا للاخفش وابن جني قائلين بجواز ومنع اللزوم قياسا واستعمالا اما قياسا فلان المفعول به لشدة اتصاله بالفعل كالفاعل او اولى لكون رتبته مثل الفاعل فلا اقل ان يكون له التقدم على ما اضيف اليه الفاعل فلا يلزم الاضمار قبل الذكر واما استعمالا فلما ثبت من الفصحاء جواز اتصال ضمير المفعول بالفاعل المتقدم وعلى هذا فالمراد بقوله واجيب عنه بان هذا الضرورة الشعر والمراد عدم جوازه في سعة الكلام ان اتصال ضمير المفعول بالفاعل المقدم ضرورة الشعر وهو المراد بعدم جوازه عدم الجواز في سعة الكلام فالبيت الذي تمسكا به ليس محل النزاع ونسلم فلانا ان الضمير في ترجع الى العدي ولم لا يجوز ان يرجع الى المصدر المدلول عليه بالفعل فنظر ان الترتيب المناسب بين الجوابين هو ما ذكره الشارح لا العكس على ما توهم البعض وان خلافا ليس مبنيا على كون المفعول عند هاشل الفاعل في الوقوع بعد الفعل بلا فصل لشدة اتصاله الفعل كالفاعل على ما قال به بعض الافاضل ممن قوله خلافا ليس متعلقا بعدم جواز الاضمار قبل الذكر وان ضمير قوله عدم جوازه ليس يرجع الى الاضمار حتى يناسب القول بكون قوله خلافا متعلقا بلزوم الاضمار على ما توهم البعض بل بقوله واتبع او بقوله فيلزم الاضمار قبل الذكر ولبسه فيه كثير صرف اللفظ مع ان المذكور في الكتب شاهد له اذ المذكور فيها انما هو جواز اتصال ضمير المفعول بالفاعل المقدم لشدة اتصاله الفعل للفاعل وتوجيه الدليل قد ذكرناه وقد ذكره بعض الافاضل اينه قائل ونصف وانظر الى ما قال ولا تنظر الى من قال انظر ارجال تعرف بالحق لا الحق بالرجال قال الرضي وقد جوز الاخفش تبعا لابن جني نحو ضرب غلامه زيدا اي اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل لشدة اتصاله المفعول به كاتصاله بالفاعل واستشهد بقوله جزى ربي عدي بن حاتم والاولى تجويزها ذهب اليه لكن على قلته وليس للبصرة ان يمنعوا قولهم في باب التنازع ما قالوا وكذا يقال بحسن احليت ورهمه زيدا لان رتبة المفعول الاول قبل الثاني وان تاخر عنه لكنه فاعلا معنى ربما يقال نحو احليت صاحبه الدرهم قلته ضرب غلامه زيدا هذا كلامه قال نجله وشاهد النالا حلينا **قوله** المتقدم ذكره صريحا في قوله فمنه الفاعل **قوله** وفي ضمن الاشتمال لكن رجوع الضمير ليس باعتبار المخصوص بل باعتبار العموم وكونه فاعلا **قوله** في الامر الدال اي المعنى الدال الكائن الدال على تعيين الفاعل في اكل الكمثرى بل باعتبار المعنى المراد الدال على شيء آخر كما يشهد به تتبع موارد القرائن اللفظية فلم يلزم ان يكون اللفظ المستعمل في المعنى المجازي قرينة عليه فما قيل القرينة ما يدل على تعيين المراد بالفظ او على تعيين المحذوف لما يدل على المعنى فضعيف بحث لانه ان اراد الاتصال الحقيقي تيقيضه المعنى الذي في اكل الكمثرى يكون التمثيل قرينة المكني وان اراد الاتصال

فهوت كونه خلاف الظ ولا يفيد الضبط ليستلزم عدم استقامة قوله لما مايدل على المنع **قوله** اذ لا يعهد ان يطلق آه بناظر لكن الظاهر ان يكون الاعراب قرينة لعله لا يقول بكونه قرينة على الفاعلية والمفعولية والاضافة التي هو موضوع لها بل قال بكونه قرينة على التمييز وهو ليس بموضوع له بل لازم حاصل له الاعراب واللام في قول الرضي في هذا المقام لانه اذا انتفت العلامة الموضوعة للتمييز بينهما اي الاعراب ليس صلة للوضع بل للغرض وكذا التأ موضوع لتأنيث الفاعل وقرينة على التمييز بين الفاعل والمفعول وبهذا يحمل ما اشتهر بين الفضلاء من ان التأ موضوعة لتأنيث الفاعل فكيف يكون قرينة عليه وايته ما ذكره الشارح قدس سره في جبركان واخواتها من قوله خلافا للمبتدأ والخبر فان الاعراب فيهما لا يصلح للقرينية مشتركان الاعراب في جبركان وهما لا يصلح لان يكون قرينة وهو لا يلزم ما ذكره **قوله** استثنانا لا يخفى ان الكلام في بيان عارض يوجب تقديم الفاعل بعد ما صلح للتأخير والمستثنى ليس كذلك **قوله** بشرط ان يكون المفعول متأخرا عن الفعل لحاجة البيان لان المقدم من كون الاول على الثاني ومن انه قد يفصل ذلك بعارض الى الوجوب انه لا يتبع موقع الفاعل غير من متعلقات بطريق الاولوية او اصالة لانه يتقدم على الفعل فالمثال الذكر خارج عن البحث **قوله** الشارح توسطا بينهما لا يحتاج اليه على مذهب الاكثرين واليه يشير ظاهر لفظ المصنف وذلك لانهم لم يجوزوا تقديم المفعول الواقع بعد الاصلي الفاعل لابد دون الانقلاب المقصم ولا معه لانك اذا قلت في ماضرب زيد الاعمرا وما ضرب الا عمرا زيد خان اردت ان عمرا وزيد مستثنيان والمراد ما ضرب احد الا عمرا زيد لم تقل لمعنى المقصم ان مستثنا شيئين باداة واحدة بلا عطف غير جائز عطلقا عند الاكثرين بخلاف اداة الاستثناء اذ الاصل فيه الاوهي حرف فلا يستثنى بها شيئان وان جوزه جماعة وان اردت ان زيدا مقدم معنى وليس مستثنى وان المراد ما ضرب زيد الا عمرا وانا لمعنى لا ينعكس الا ان اكثر النحاة منعوا ان يعمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها الا ان يكون معمول الواقع بعد المستثنى به مستثنى منه نحو ما جاني الا زيدا احد او قبلها بعد المستثنى منه نحو ما جاني الا زيد احد في المستثنى منه نحو ما ضربك الا ظلم بيتك الا امرأة ضاحكا فان كان مذهب المصرح يوافق مذهب الاكثرين كما يشعر به اطلاق لفظ التقييد كما في الحواشي الهندية حيث قال او وقع مفعولا بعد الا فقط بخلاف ما اذا وقع بعد الا او معها كلاهما نحو ما ضرب الا عمرا زيد فانه جائز سواء قصد مستثنا عمرو تقديم الا عمرا على الفاعل بقرينة او قصد مستثنا امرين وتبعه الشارح قدس سره وليس على ما ينبغي وان كان يوافق ما ذهب اليه البعض فالتقييد مفروض لكن قول الفاضل الهندي على قولا اوقع بعد الا اي مجرد الفاعل وقيل لا حاجة الى التقييد كما هو نص عبارة المصرح مشعر بعدم العلم بمذهب المصرح لا يقال ما ذكرت من عدم العلم بمذهب المصرح باطل كيف وقد قال بعض الفضلاء معترضا على ما قدمنا من الفاضل الهندي ان المصرح حكم بمنع تقديم المفعول على الفاعل في نحو ما ضرب زيدا الا عمرا اطلاقا سواء قدم مع الا بان يقال ما ضرب الا عمرا زيدا او بدونه بمعنى بذلك في الجواب حيث قال ان الواجب حكم بالوجوب في الصورتين فتقييد كلامه بقوله فقط لاخراج نحو ما ضرب الا عمرا زيد ليس كما ينبغي بذلك لما مر انفا ما ذكره غير صحيح كيف وما في الجواب صريح بما يدعيه حيث قال واذا اردت تقدم الفاعل على المفعول بالنفي والاستثنا فالاولى تقديم الفاعل ففي عكسه الاولى تقديم المفعول وانه واجب في الحالين الآخرين وليس بكلا فذلك اشارة الى مجاز في ما ضرب زيدا الا عمرا والان كل واقع بعد الا من الفاعل والمفعول فالحصر فيه سواء قدم مع الا على الآخر او لا وذلك لانك اذا اردت في ما ضرب الا عمرا زيد ان زيدا مقدم معنى وان المراد ما ضرب زيدا الا عمرا لم تحتج الى المنع واما اذا اردت ان زيدا وعمرا مستثنيان معا والمراد ما ضرب احدا الا عمرا وزيدا حتى المنع لان مضروبية عمرو حينئذ صارت مختصة بزيد وكان المصرح لا يجوز ذلك لان مستثنا شيئين باداة واحدة قبلا عاطف غير جائز

مطلقا عند الاكثرين واما اذا قدم الواقع بعد الاعلى الآخرون الافيندك والتعليل الذي ذكره المصنف اعتبار التقديم في الصورة
الاولى وحكم بوجوبه في الصورة الثانية وابن الحاجب حكم بالوجوب في الصورتين قال ابن مالك حجة من منع تقديم المحصور مطلقا
حمل الحصر بالا على الحصر بانما لجريهما مجرى المحصر على سبعة احدها اكلامه فما ائل تجده شاهدا للاقلين قوله فلتحز عن الالتباس ولكون
تقديم المفعول على الفعل في نحو موسى ضرب عيسى من قبيل الالتباس ثم عند من يرى كون الخبر الجملة خلاف الاصل كيف وهو من
قبيل جواز الوجهين لكون كل من الوجهين على خلاف الاصل فكيف تقتضي التحرز عن الالتباس المانع امتناع ذلك التقديم وجوده
ثم عند من لم يره ذلك خلاف الاصل ولذا حكم الرضي بوجوب التاخير على ما عرفت فاندفع ما يقال لقائل ان يقول التحرز عن الالتباس
المخل يقتضي امتناع تقديم المفعول على الفعل في نحو موسى ضرب عيسى للالتباس بالاسية التي تخل بالمقصود وقد صرح بهذا القائل ايضا بوجوب
الوجهين فيما اذا كان كل من الوجهين خلاف الاصل فتدبر قوله لانه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها اذ المقصود فيما نحو ضرب الاعوا
زيد هو الضرب الصادر من زيد لا مطلق الضرب وفيما ضرب الا زيد عمرا هو الضرب الواقع على عمرو لا المطلق قوله سائلا عن يقوم
بالقيام اشارة الى الحكمة الباعثة على ترك مطابقة الجواب للسوال والجواب وهي ان الرد وانما هو في الذات لا في القيام فتقديم
الخبر لا يناسب لانه يفيد التقوي بتكرير الاسناد وهو انما يحتاج اليه اذا كان الرد في الحكم وقوله وانما قدر الفعل اشارة الى دفع
تشكك الحكمة والتقليل في الحذف اولى مطلقا فكيف اذا انضم الى ما ذكر فاندفع ما قيل في حذف الجار لحظ المناسبة بين السوال
والجواب وفي حذف الفعل لتقليل الحذف والثاني لا يعارض الاول فضلا عن ان يرجح عليه الا ترى انه يحذف لرعاية المناسبة
على رعاية السلامة عن ان يحذف في باب الاضمار على شريطة التفسير وقال السيد السند قدس سره ان السوال جملة اسمية صورة
ومعلقية حقيقة بيان ذلك ان قولك من قام اصلا اقام زيد ام عمرو ام خالد الى غير ذلك لا زيد قام ام عمرو ام خالد وذلك لان
الاستفهام بالفعل اولى لكونه متغيرا فيقع فيه الاستفهام ولا اريد الاقتصار وضع كلمة من دالة اجمالا على تلك الذوات المفصلة
هناك ومتضمنة لمعنى الاستفهام ولهذا التضمن وجب تقديمها على الفعل فصارت الجملة اسمية في الصورة اعترض تقدم ما يدل
على الذات وفي الحقيقة هي فعلية فعلية بانيا والجواب بغاية فعلية صورة ومعلقية حقيقة ولم يترك ذلك التنبيه الا واضح
منه مانع كما في قولك فتعلم من يحكم من ظلمات البر والبحر الا يحكم فان قصد الاختصاص قد يوجب تقديم المسند اليه واما قوله تعالى قال من
يحيي العظام وهي رميم قل يحييها الذي وقوله تعالى من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم فقصد ورد اصلي الاصل اذ لا مانع
فيهما هذا كلامه واعترض البعض عليه فقال وفيه بحث لما تقرر في باب الانشاء من ان المسؤول عنه بالهمزة انما يليها فلو كان التقدير اقام
زيد كان الشك في الفعل وليس كذلك بل في الفاعل فوجب ان يقدر اقام زيد ام عمرو فالسوال اسمية لفظا ومعنى انتهى اقول وفيه
انه انما يلزم الشك في الفعل اذا لم تجئ الهمزة فيه لطلب التصور وليس كذلك لانه لطلب التصديق على ما قرره قدس سره في بحث الانشاء
من ان القول بان الهمزة في اقام زيد ام عمرو او ازيد قام ام عمرو لطلب التصور فقط على لفظ وفي الحقيقة لطلب التصديق اذ السائل تصور المسند
اليه بوجه ويعلم الجواب لم يزد على تصور هما شيئ بل بقي على ما كان فالتصديق الحاصل قبل السوال هو الثبوت لاحدهما مطلقا والمطلوب
به هو الثبوت لاحدهما معينا الا انه لما كان التغاير بين التصديقين باعتبار تعيين المسند اليه في احدهما وعدم تعينه في الآخر كان
حصل التصديق حاصلا توسعوا فجعلوا بيان التصديق حاصلا والمطلوب هو تصور المسند اليه والمسند بهذا ما ذكره قدس سره بقي ان قوله

وذلك لان الاستفهام بالفعل اولى لكونه متغيرا فيقع فيه الابهام لا يخلو عن خدشة لانه ان اراد انه بالفعل اولى وان لم يكن السؤال عنه بالفعل فمفهوم كيف وهو يستلزم كون ما دخوله على الاسم في قولك ما انت وما ذاك بعيد غير اولى واللازم بطل فالملزوم مثله وان اراد انه بالفعل اولى لكن الفعل المسؤل عنه فموسلم لكن الاستفهام فيما ذكر ليس لطلب التصور بل لطلب التصديق وهو لا يستلزم كون اصل من قام اقام زيد ام عمرو ولا يتم فلك مبنى على الظن وتوسع المقوم لانا نقول البناء عليه يستلزم ان يكون اصل من قام ازيد قام للجهول خصوصية المسند اليه فيكون نظير قولهم ادبس في الاناء عسل لا خصوصية المسند حتى يكون اصله اقام زيد ويكون نظير قولهم في الجابية وسمك ام في الزبد والا لكان اصله قام زيد ام قعد وانه قدس سره قرر في بحث الانشاء ان كلمة من مختصة لطلب التصور ليس لطلب التصديق اصلا وبين وجه ذلك هناك وقد ذكرنا ان معنى من قام وقام زيد ام عمرو ويلزم منه انا نقول بعدم اختصاص كلمة من لطلب التصور او القول بكون كلمة ام المتصلة تطلب التصور حقيقة **قوله** نحو قول الشاعر هو ضرار بن نشمل على او قع في المطول وفي الرضي البيت لحارث بن نشمل وفي المهل قول ارضه ابن نهشل قوله لبيك قال الرضي يقال لبيك بكبتين اي ايست عليه بحذف حرف الجر لكثرة الاستعمال وليس بقياس **قوله** بقرينة السؤال المقدر الدال عليه بلفظ الفعل بالبناء للمفعول لانه يناسب الفاعل ايضا على السامع فيسال عنه كانه قال ليبك سائل سائل سن يبكيه **قوله** متعلق بصانع وان لم يعتمد على شئ لان الجار والمجرور يكتفي بهذا الفعل كذا ذكره الرضي **قوله** اي في كل موضع حذف الفعل ثم منع رفع الابهام الناشئ من الحذف فانه لو ذكر المفسر بعينه لم يفد المفسر شيئا بل صار حشوا لا يخفى ان كثيرا من مواضع حذف الفعل لا يصدق عليه هذا القانون الكلي مع انه من جزئياته اذ حذف الفعل ليس موجبا قياسيا كالمواقع المبينة في اول المنصوبات التي حذف فيها الفعل الناصب للمفعول المطلق نحو ما زيدا الا سيرا وزيدا سيرا سيرا وغير ذلك اذ لم يقدر الفعل المحذوف فيها بما لو ذكر المفسر لم يمتنع المفسر بل صار مسؤلا له فيقدر اصلا بل فيما قررته واقامة شئ مقام المحذوف عاملا وكونه فعلا محذوفا معلم ليشئ اخر كالاذا والتكرار في المثالين المذكورين اذ لا نعني في قولنا ما زيدا الا سيرا وزيدا سيرا سيرا والا نعني قوله تعالى ولو انهم صبروا حتى جزئيات القانون المذكور مع انه لا يصدق عليه اذ لم يقدر المحذوف بما لو ذكر المفسر لم يمتنع المفسر بل صار حشوا اذ لا شئ في قولنا ولو ثبت انهم صبروا الا ان يقدر وجوب حذف الفعل قياسا نحو عان نوع حذف فيه الفعل واقيم شئ مقامه ونوع حذف فيه الفعل ثم فسر بما لو ذكر المحذوف لصار المفسر حشوا كالآية المذكورة واشباهه نحو لو انتم تملكون خزائن رحمة ربي والمقصد بالبيان فيما نحن فيه الثاني لا الاول وقوله تعالى ولو انهم صبروا الجمل من القسم الاول لا من الثاني كما حمل النحاة عليه وعلى هذا فالصواب ان يقال ثم ان شئت فقل هذا الا ان هذا التوجيه لا يلائمه قوله لان مفسره قائم مقامه فتأمل من عنده لاشعاره بقيام المفسر مقام الفعل فلا يصح المقابلة وقوله لعدم قيام ما ذكر مواده في مقامه كالمفسر فليتدبر في الكلام يستدرك **قوله** ثم فسر اي ذكر بعد الحذف مفسر قال الرضي ومفسر الفعل المقدر اما فعل صريح كما مر او حرف يؤدي معنى الفعل مثل ان الموضوعة للثبوت والتحقق في اذن دالة على ثبت وتحقق والتزم ان يكون خبرا فعلا ليكون ان مشعرا بمعنى الفعل المقدر وجزءا في صورة ذلك الفعل اعني الفعل الماضي فيكونان معا كالفعل الصريح المفسر ذلك بعده انتهى **قوله** فتقدير الآية وان استجارك احد من المشركين استجارك الصواب ان استجارك احد من المشركين **قوله** هذا الحذف جائز وينبغي ان يكون واجبا لوجود القرينة وقيام شئ مقامه وهذا هو المراد بوجوب الحذف لا قيام ما يؤدي مؤدى المحذوف والا لم يجب الحذف في ما زيدا الا سيرا **قوله** لعدم قيام ما يؤدي مؤداه في مقامه اذ لا قائم مقام الفعل الفاعل هو لم ولا يفيده ما افيده الجملة من النسبة التامة والاسناد الجملة

مبحث التركيب

يجب ان يودى موداه وفيه ان كون القائم مقام الفصل والفاعل مشروطا بما ذكر تحكيف ولو كان كذلك لما قال النحاة بوجوب
الحذف في نحو انما زيد الامير او انما زيد سير او زيد سير العدم افادة قائم مقام الفصل بما افاده اذ القائم في الاولين الاوانما مثل
ماجر بفي المهمل وغيره وفي الثالث التكرار صرح في الايضاح بان التكرار نائب مناب الفصل باتفاق في مثل زيد سير سيرا
وتوكلت الطريق والطريق واللازم بط قولهم وجوبه في هذه المواضع لقيام القرينة وسد الاوانما والتكرار سد الفصل فالملزوم مثله
وايضا قال الرضي في بحث حروف الشرط في انما زيد قائم وحصل ايضا من قيام جزء الجزاء موضع الشرط ما هو المتبادر عند من
شغل حيزه واجب الحذف لشئ آخر ومعلوم ان جزء الجزاء قائم مقام الشرط بما لا يفيد ما افاده الشرط وبهذا ظهر ان ما ذكره بعض الافاضل
على قوله لعدم قيام مايودي موداه ونقض ذلك بمثل لولا زيد لكان كذا فانه وجب فيه حذف الجزء مع عدم قيام مايودي موداه
في مقامه وتكلم وغيره بان حذف الفعل لما يكون واجبا بدون مايودي موداه بخلاف الجزء فانه يجب بالتزام الغير موضعه ليس على ما ينبغي

قوله ليكون الجواب مطابقا للسؤال والمطابقة مطلوبة فما يترك بلا مانع بخلاف ما اذا منع منه مانع كما في جواب من قال كما عرفت
فانه مع ما قيل فيه ايضا ينبغي ان يكون الجواب عن السؤال السابق وهو قوله من قال جملة اسمية يحصل التطابق وحسن التاكيد في جواب
المثبت وقد لا يوجب كون الجواب جملة اسمية لجواز الاتيان بالمفعلية موكدا فما قيل ايضا في جواب المثبت وحسن التاكيد وهذا يحصل من جملة
الاسمية دون الفعلية ليس على ما ينبغي لانه ان اراد ان التاكيد لا يحصل بدون الاسمية كما هو الظاهر فهو ممنوع وان اراد ان فضل الفعلية
ليس بمثله كالاسمية فهو ليس بمفيد وانما يفيد لو لم يجز الاتيان بالفعلية موكدا وهو تم **قوله** بل العاملان في المهمل المعروف من كلامهم
بين تقييد العاملين بكونهما من قبيل الفعل او شبهه ونقل ابن الحاجب عنهم في شرح المفصل خلاف ذلك نقال وتقالوا في لعل وعسى
زيد ان يخرج انه على اعمال الثاني لعدم صحة لعل زيد ان يخرج وذلك يستلزم حذف معمولي لعل للقرينة وقالوا الاعمال الاولى لعل لعل
وعسى زيد اخارج وليس لواضع اذ لا يقال عسى زيد خارج وهو ايضا يستلزم حذف منصوب عسى قلت وفيه نظر لان جزء لعل يتعين
بان كثيرا فكيف يجب عند اعمال الاول ان يقدم خارج واي محذور في حذف منصوب عسى هذا كلامه وقال الفاضل الهندي في الامشا
واتفقوا على ان ليعمل من المخففين المتنازعين ان لم يختلفا عملا الا احدهما بالاهمال والآخر على ان يعمل الجار والظفي لفظا وغيره والمعنوي
محلا وكفى في ذلك يترجح الجار بالخصاص واللفظي بالظهور فان الراجح حقيق بالعمل الراجح وبحسبك بهذا كلامه ولايخ عن مناقشة لان
معنى التنازع عندهم ان يعمل في المتنازع فيه وهو في كناية كلواحد من المتنازعين على سبيل البدل والهوى ومع كونه متعملا بالجار لا يصح ان
يعمل فيه كفى على قياس ما قالوا في المضمر المتصل بالفعل ولان الابتداء هو كونهما مجردين للاسناد وهو لا يوجد مع اللفظي فكيف تينا فان
قوله ظاهر في الحواشي الهندية مفصول تنازع من باب تجارا بنا الثوب اطول قول من باب دفع مايوهم ان التفاعل لازم فكيف
يقتضي المفعول فقال كونه لازما ليس على الاطلاق بل اذا كان منقولا من فاعل المتعدي الى واحد كتعثار بالمنقول من ضارب
المتعدي الى واحد فانه لا يرم الا اذا كان منقولا عن فاعل المتعدي الى اثنين فانه يتعدى الى واحد كجاذب المنقول من جاذب المتعدي
الى اثنين حيث يتعدى جاذبة الثوب ولفظ الكتاب من هذا القبيل فيتعدى الى واحد **قوله** اذ مراعاة الفصل الاول يستعقبه اي كلواحد من
المتقدم والمتوسط ويطلبه بلا معارض لانهما مذكوران قبل ذكر الثاني فتعين بعمله الاول ذكره فبعد ذكره لا يبقى مجال للتنازع **قوله**
نعم لا يتصور تنازعهما في الحضر المتصل وكذا في الجر المتصل نحو كفى بالله حسيبا لانه مع كونه متعملا بالجار لا يصح ان يعمل فيه كفى على سبيل البدل

حتى تصور التنازع وكذا في ان زيدا قائم اذ لا وجه للمعنوي مع اللفظي كيف وهو بتجريد الاسم عن العوامل اللفظية للمسلك
لا يصلح عمل المعنوي فيه مع توجه في ذلك المنع وهو بعد اللفظي مع انهم قالوا بالتنازع فيما على ما عرفت قوله وانما التغيير المنفصل الواقع
بعد هما اي بعد المتعلقين لكن لا مطلقا بل بشرط كونه واقعا بعد الاكما يدل عليه المثال والدليل وصرح بذلك صاحب اللباب ايضا حيث
قال واما كان الاسم الموجه اليه ضمير منفصل سواء كان مرفوعا او منصوبا واقعا بعد الا فالحذف ليس الا فانه مع ما يتبعه من المنقول مثل
اقائم انت قاعدا فان قاعدا وقاعدا تنازعا فيك انت ويكون قطع التنازع بالاضمار على مذهب الكوفية والبصرية بلا كلفة على ان
قوله يكون قطع التنازع بالاضمار على مذهب الكوفية وهم لا يوجبون كون الضمير مبتدأ الا انهم لا يجوزون انفصال الضمير في الصفة
ووافقهم المصرح بل حكى في المالية الاجماع على ذلك ثم قال ولا يخفى عليك ان قائما مع استتاره فاعله مبتدأ في الكلام حتى يكون خبره
نفسه صفة واقعة بعد حرف الاستفهام واقعته غير لفظ فيتقضي حد المبتدأ القول قد عرفت انه لا انتقاض على مذهب الكوفية وكذا على مذهب
البصرية ايضا فانهم وان جوزوا الانفصال في الصفة بلا باعث فيحتمل ان يحكموا بوجوب الاتصال في هذا التركيب لباعث حفظ القاعدة و
ان سلم وقوع مثل هذا التركيب في كلام العرب والا فلا نقض بالمصنوع لان مادة النقض يجب ان يكون موجودة والمصنوع
ايضا ما يحتمل ان يتقضى نحو ما ضارب وكم مرا فان الانفصال فيه جائز بجواز ما ذا اعتمد الصفة على همزة الاستفهام او حرف النفي
صرح به الرضي وعليه قوله اقائما انت وطريق قطعه ايضا جائز على ما سيجيء فانه يقطع بارادة الضمير المنفصل فيقع ما ضارب هو
وكم انا وح كل من الصفتين مبتدأ من القسم الثاني فارفعا ظاهرا ويجري مجراه من الضمير المنفصل اذ عدم تصور قطع التنازع بما هو مطلق
القطع عندهم في الضمير المذكور ليس مطلقا بعد الا كما عرفت ومادة النقض ليس لك على ان قوله وطريق قطعه آه ليس بصحيح لما
عرفت قوله لكن لا يكون قطعه الا ان الملغى الكان هو الاول واضمرت فيه ضميرا مطابقا للمتنازع فالكان بدون الاضمار بهذا ما ضربت
احدا كزيد الا انا فيضمر المرتب منفصلا عن المتنازع بعد ما كان قبتازعه والكان الاضمار في الملغى بالاقلت ما ضرب الا انا وما اكرم الا انا اذ لا
يمكن اتصال الضمير مع الفصل بالا فلا يكون من باب التنازع الذي التزمه البصريون لان الملغى في باب التنازع اما ان يكون خاليا من العمل
في المتنازع فيه نائبا عنى الضرب كضربت وكرمني زيد وكرمت ضربت واكرمت هندا عند الكسائي او يكون فيه نائب عن المتنازع فيه عنى الضربي نحو ضارا واكرم
الزيدين فيظهر كونه ملغى وكون الآخر هو المعمل ولا يظهر في الا انا الذي بعد ما ضرب نائبا عن الا انا الذي بعد ما اكرم كما مر بل هو نائب عن الضرب المتسلط
في قولهم ضارباه واكرمت الزيدين فلا يظهر كون ضرب ملغى وكون ما اكرم معملا اذ كل منهما من العامل مثل الآخر على السواء بل الكلام الرضي ويظهر ان ما ذكرت من
المثل من قوله اقوال المنع هنا انما هو الاتيان بالضمير المتصل لما ترتب عليه من مفاسد هي وانما المنفصل فلا مفاسد مع الاتيان به فلا تقول ما ضرب
الا انا وما اكرم الا انا فانه فساد وان قول الشارح قدس سره وهو اضمار الفاعل في الاول آه بيان لطريق القطع عندهم فيما انتفى
الملغى الفاعلية لا مطلقا والا فطريق القطع عندهم ليس منحصرا في الاضمار كما يشير اليه قوله ما يكون بل حذف المفعول ايضا طريق القطع
عندهم وان الاضمار فيه ليس بقيد الاستثناء بل مبني الاتصال فقوله لانه حرف لا يصح اضماره ليس على ما ينبغي قوله ومراد المصنف
بالتنازع ما يكون يشير الى وجه تنازع لا يكون طريق قطعه اضمار الفاعل وهو ما طريق قطعه حذف المفعول فانه مع ما قبل فيه يجيء
لانه يجوز ح نحو ضربت واكرمت زيدا عن هذا البحث لان اضمار الفاعل لا يقع غير متصور وكانه اراد اضمار الفاعل وحذف المفعول
قوله خصصه بالاسم انظر وفيه ان طريق القطع كما لا يجري في مطلق المضمر لعدم جريانه في المنفصل المرفوع بعد الا كذلك لا يجري في مطلق الاظهار لعدم

جريانه في الظاهر الواقع بعد الا الا ان يقيد الاضمار بحيث يكون نائبا عن التنازع لا يقصد فيه ما ضرب واكرم الا انا ويقصد في
الظاهر بحيث يكون ان يقيد ما قام الا هو وما قعد الا زيد فاحفظ قوله الا انه لم يستقم شئ في كلامهم بل المستقيم ما قام وما قعد الا زيد صرح
به الرضي وقيده انه لو كان كذلك لثبت في كلام العرب حذف الفاعل بلا سد شئ مسده وهو لا معنى للانكار على تجويز الكسائي
حذف الفاعل وقد قال السيد السند قدس سره في شرح المفتاح وتجويز الكسائي حذف الفاعل مردود وتركيب ما ضرب
واكرم الا انا لم يوجد في كلام العرب العرباء فلم يفد به وان حمله الجمهور على حذف الفاعل وقال العلامة التفتازاني في شرح
المفتاح واما ما جوزه الكسائي من حذف الفاعل في باب التنازع والجمهور في مثل ما ضرب واكرم الا انا فلم يوجد في كلام
العرب وهو يشعر بعدم وجدان ما قام وما قعد الا زيد في كلام العرب وبالجملة ان ثبت ذلك في كلامهم ثبت حذف الفعل
ايضا قد حذف الفاعل في نحو اسمع بهم وابصر بهم حيث حذف بهم وهو فاعل عند سيبويه ونحو اضربن حيث حذف الفاعل
وهو الواو واكرموا القوم والجواب بان الامثلة المذكورة من باب تقدير الفاعل لا من باب حذف ذي اسنيا والمحذوف
في باب التنازع محذوف لشيا منسيا ليس بشئ لانه ما ثبت ما قام وما قعد الا زيد في كلام العرب ثبت حذف الفاعل ولو
نسيانا لانه من باب التنازع على ان كون المحذوف في باب التنازع منسيا مما كيف وفيه اقتضاء ولذا وقعت المنازعة بين
عامل في معمول بعد ما مجرد حذف المعمول لا يرفع الاقتضاء وايضا هذا الجيب قد صرح بان التنازع في القلب وما بعد التركيب
فلا تنازع اذ كل ليستوفي معموله من مضمر او محذوف او مذكور والعجب من هذا الجيب انه جعل نحو ما ضرب واكرم الا انا من باب
تقدير الفاعل وهو اعتراف منه بتقدير الفاعل في باب التنازع لان هذا التركيب منه الان يفيد هذا بناء على ان هذا التركيب
ليس من باب التنازع قوله واما التنازع الواقع في الضمير المنفصل مما لا حاجة اليه والصواب ان يقال الاعلى مذهب الكسائي
فانه يقطع بالحذف وعلى مذهب الفراء فانه يعلق معا عنده ويقطع بالحذف على ما هو داية ومذهبه عند اعمال
الثاني واقتضاء الاول الرفع وبالضرورة وعدم تصور القطع بما هو طريقه عند اعمال الاول واقتضاء الثاني
الرفع قوله فيعلقان معا الاولى ترك الفاء لظهوره بشيوع بالتشريك مطلقا مع ان المنقول انه انما يشرك اذا اعمل الثاني واقتضى
الاول الرفع واما اذا اهمل الاول واقتضى الثاني الرفع فانه لحذف لعدم تصور القطع بما هو طريق القطع قوله واما على مذهب
غيرهما فانه يحكم بقطعها اقتضاءه مع الاطلاق وبانه اذا لم يقصد المعنى قوله وليس هذا قسما ثالثا من التنازع المذكور قيل لانه
تنازع في ظاهر واحد كما يدل عليه افراد ظاهر وتنكيره ايضا وقيل بان القسم في كل قسم مقيد بانه وحده وفيه نظر قال التنازع من حيث
انه قسم واحد يكون في الفاعلية وقد رد هذا الفاعل على الاول بانه يلزم خروج المثال المذكور عن حيث التنازع لانه ليس تنازعا
في ظاهر واحد اقول في التوجيهين بحث لان كلام الشارح قدس سره مبني على ان قوله وفي الفاعلية والمفعولية
شامل لنحو ضرب واباه زيد عمرا واولى اقول وذلك يكون على وجهين وقال فقوله مختلفين لتخصيص هذه الصورة بالارادة
والتوجيهان المذكوران مبنيان على عدم شموله فلا يجوز توجيه كلام الشارح اما اذا اتضح مبنيان على ذلك فلان معنى الكلام على

هذا يكون بكذا فقد يكون تنازع الفعلين في ظاهر واحد بعد هما في الفاعلية والمفعولية وقد يكون تنازعهما في ظاهر واحد بعد هما في الفاعلية والمفعولية وقد يكون التنازع من حيث انه واحد في الفاعلية آه وظاهره يخرج المثال المذكور بمجرد قوله وفي الفاعلية والمفعولية فقوله مختلفين للتصريح بما علم ضمنا والتخصيص المقابلة بين هذا القسم والقسمين الاولين لما ذكره الشارح سره وبالجملة ان اعتبر رجع الضمير في قوله فقد يكون التنازع مطلقا يكون قوله في الفاعلية والمفعولية شاملا للصورتين احدهما ليس فيها تنازع اصلا فلا بد من قوله مختلفين ليتعين ما هو المقصود منهما وان خص بما ذكر لم يكن ذلك للقول الشامل المذكور فلا حاجة الى قوله مختلفين نعم تعيين المقصود مما ذكره حسن لشيء آخر وبما ذكرنا ظهر ان ما اورده الثاني على الاول وارد وعلى الثاني ايضا قوله للتعيين بدليل الصورة بالارادة وجعلها منفردة بالارادة قابلا داخلة على المقصود قال مختلفين في الاقتضاء بحيث لا يتفقان في متعلق واحد اقتضاء هو الافراد الكامل والمطلق ينصرف الى الكامل قوله وذلك لا يقصوره وذلك بديهي فالمنع عليه مكابرة محض فائدة وضع ما تيسر منع ذلك ستدانا بانه يجوز اقتضاء الفعل الاول فاعلية احدهما ومفعولية الآخر والفعل الثاني بالعكس من ذلك فيما يظهر الاقتضاء مختلفان قوله وذلك اي مثال القسم الثالث يتصور على وجوه كثيرة بان يكون الفعلان من جنس الفعل الاول من المثال الاول وان يكونا من جنس الثاني منه وان يكون الاول من جنس الاول والثاني من الثاني منه وان يكون الاول من الثاني منه والثاني من الاول لكن الاشكال الاربعة غير لازمة لمثال واحد اذ الرافع في الكل مقدم على الناصب قوله وغير ذلك بان يعكس الاربعة الاشكلة تقدم الناصب على الرافع وهذه الاربعة ايضا غير لازمة لمثال واحد فهذا القسم في الحقيقة على تسعين قوله لتقدير اي لتقرب المثل الثاني من المعمول والقرب مرجح ان لم يكن الاول بطلا الثاني بعينه فلا يرد نحو ان لم تكن الثاني كرمك ولم تكن الثاني على خلاف وضعه واصله بخلاف نحو اهدان تيسر لا تاتيا تمثال الرضى ولا استدلال فيه لكونه مبنيا على ان اعمال الاول في باب التنازع اولى لان الاول وان كان البعد من الثاني الا ان هذا البعد تقوى بالتصدر الذهني هو حقه واصله والقريب ضعيف بالمتوسط الذي هو خلاف وضعه واصله وجاز قليلا بالنظر الى ضعف القسم في نفسه كما ذكرنا ان يرجح الشرط واذا تقدم الشرط على القسم وجب اعتباره تقويه بالتصدر مع كونه في الاصل اقوى من القسم وقد ذكرنا ان اصلهما التصدر كلا استقام ما تيسر هناك بالنظر الى المقام لكن تاثير القسم في تعيين الجواب اقل من تاثير الشرط في جوابه لكن القسم موكد للمعنى الثابت فيه فهو كالرائد الذي تيمم معنى الكلام بدونه والشرط صور وفي جزائه لمعنى وهو الترتب فلذا كلامه وتبعد النظر ان ما يثبت وليس القسم واداة الشرط في مرتبة لان القسم اقوى في اقتضاء التصدر ليس على ما ينبغي وقيل القرب مرجح عند مساواة القريب والبعيد في القوة والضعف اما اذا كان احدهما مفعولا والآخر شبه الفعل فلا شك ان اعمال الاول اولى لقوة متعلقها او موخرا القول به غير بحث لانه لو كان كذلك لكان اعمال الاول اولى لقوته في نفسه والا فاعمالهما اذا وقعا متجاورين معمولين لعامل واحد اتفاقا من غير نسبة قال انه لشائي لكافي قولك نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والراي مختلف وعما يوهم ما ذكرنا جواز اعمال الاول في قولك ضربني وضربت زيدا بالنصب على التنازع وليس من باب التنازع بل عموا على التقدير والتاخير وردوهم العجب بان الاول اقوى بانه غير مطرد قوله لان الاضمار قبل الذكر اذ للاول تقدم على الثاني وذلك لان التنازع بين لابدين ارتباطا حتى لا يجوز قام محمد زيد والرابط الغالب والواقع في الاستعمال يكون اما بعاطف كما في قام وقعد اخواك او على اولهما في ثانيهما نحو وانه كان يقول سفيها او كون ثانيهما جوابا للاول اما جوابية الشرط نحو تعالوا يستغفر لكم رسول الله ونحو ان توفي ازواجا عليه قطلا او جوابية السوال نحو ليتقيتوه تك قل الله يفتيكم

في الكلام ثم صح به صاحب المغني فاندفع ما قيل هذا اذا كان رتبة الفصل الاول التقديم على الثاني وذلك غير مسلم قوله لجواز الاضمار
قبل الذكر في نحو ضربه غلام زيد بشرط التفسير اي بشرط تأخير ما يفسره عنه كان المضمر منه مجرورا والتفسير مجرورا كما في نحو مررت به وبغلام زيد
او بدلا وغيره ذلك كما يجيء من فيه غلام زيد في ضربني واكرمني زيد في ضربني واكرمت زيدا اعتبر مضمرا مع كونه فاعلا او منصوبا لكن ذكر
ثمة ذكر عند قول الملخص وامتنع ضرب غلامه زيدا ان عالم يجز ان غلامه فاعل وصيل الفاعل ان على الفعل فضمير مقدم على زيد لفظا واصلا
فيكون الضمير قبل الذكر ولا يجوز ذكر ضمير مفسر بما بعده الا في الضمير الشان ولعوض تفخيم الشان بذكره بهما ثم مفسر الكون واقع في نفس
وليس هذا الغرض مقصودا فيما نحن فيه اذ في الضمير الذي يجيء المفسر فيما بعده منصوبا على التمييز لان ذلك المنصوب لا يجيء به الا لغرض
رفع الابهام فلا يليق بمثل زيدا في سلمتنا فان مجيئه ليكون مفعولا لاجله التفسير فقط هذا كلامه وهو يقتضي امتناع الاضمار قبل
الذكر فيما نحن فيه كما في ضربته واكرمني زيدا وقد حصر ذلك على سبيل منع الخلو في الموضعين فيما يصدق عليه واحد من الموضعين يجوز فيه الاضمار
قبل الذكر سواء كان عمدة او فضلة كقولهم ربه رجلا وربه رجلا وكقوله تعالى فقضاهن سبع سموات حيث قال الزمخشري الضمير في ثنتين سبع
سبع سموات تفسير كقولهم ربه رجلا قيل يرجع الى السماء والسماء في معنى الجنس يرجع وقيل سوّاه والوجه العرفي هو الاول وما لا فلا وكلا
يصدق واحد من الموضعين على ضربته واكرمني زيد لا الاول ليتم حذف الفضول جاز حذف الثاني بدليل ما
من ذكره اذ كل باب مرتفع بخلاف حذف الفاعل فانه ممتنع على ما زعموا وغيّر لا اضمار الممتنع للضرورة وفيه ان هذا لا يستلزم الجواز الا ان
يقال المعنى بالجواز اختيارا ما ممتنع للضرورة لا يقال يلزم اختيارا الاضمار قبس الذكر في باب حسبت لامتناع حذف احد مفعولي الا ان قبل
لامتناع الحذف على ما عرفت ولو سلم تمثيلا لكان غير مطرد في جميع المفاعيل لم يسندوه بذا واعلم ان المصنف الذكور سيعرض عما ذكره صاحب المفتاح
حيث قال السادس من المواضع التي يعود الضمير فيها الى ما تأخر لفظا ورتبة ان يكون مبدأ لملة الظرفية كضربته زيدا قال ابن عصفور
اجازه الاخفش مع منعه سيبويه وقال ابن كيسان هو جائز اجماع اهـ وعلل بان الكلام مؤنث منه ذكر ضمير قبل الذكر في غير المواضعين الذكورين
لا يقال ليس الملة من كون المفسر اكثر من تمييز لانه في بعض التفسير ويرد في المثال المذكور بعض التفسير لانا نقول ليس الملة كذلك بل تفسير لانه
ايضا قال الثالث ان يكون مجرورا عند قضيره مجرورا نحو ربه رجلا الدنيا قوله كما هو مذهب البصريين الاولى كما هو مختار البصريين كما قال
فيما سيأتي كما هو مختار الكوفيين او قوله اضرت الفاعل في الاول لا يترتب على المذهب بل على المختار قوله والمذموم التكرار بالاظهار اي بذكر
الاسم الذي يوقع بعد الضميرين بعينه بعد الاول وهو من حيث هو قبيح عند الكل فضلة كان او عمدة بخلاف الاضمار بشرط التفسير فانه عند البصريين
جائز بلا قبح فاختياره سالم عن القبح فاندفع ما قيل نعم كون ذلك اشنع من الاضمار قبل بل فعول لا تكرار بالحقيقة لان كلا وقع طرف
الاسناد قال على وفق الظاهر على الطلاقه نظرا الى المتن وكلام الشارح قدس سره حيث قد الضمير في الثاني والاول غير محتاج
الى التقييد بان هذا فيما لم يستوفه المذكور والا فنحو ضرب غلامه زيدا فاعل ضمير على وفق الظاهر لكنه الاضمار كما قيل فانه يعتبر ويعمل
في الحكم والمصدر الذي اريد به معنى الصفة يجوز فيه اعتبار الاصل واعتبار الحالة المنتقلة اليها صح بالرضى في مباحث الجمع فلو وقع تمييز
هذا المصدر بعد الضميرين يجب رعاية الحالة المنتقلة اليها رفعا للالتباس اذ لا يعلم على تقدير الافراد ان الضميرين صدر اسم الواحد او الاثنين
او الجماعة فلا حاجة الى التقييد لا خوف فيه البتة نعم لو بقيت هذا التقييد لكان نجيء على الاغلب قوله وقيل الضمير يجب ان يكون موافقا للمرجع لانه عبارة عنه ولا يتم الاستدلال على جواز التي نقله بين الضمير والمرجع لجواز انه ذهب الى الكفاية واحدة

حيث افرد الضمير الراجع الى الاولاد المذكورة في قوله يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك وان كانت واحدة فلها النصف ولكون الآية الكريمة من قبيل ما ترك فيه المطابقة لعدم الالتباس تم كيف وضمير جمع المؤنث والمذكر غير العاقل نعت وضمير الثاني نظر الى الظ والاول لتاويل الجمع بالجماعة فكان الجماعة مفردة مؤنثة فلذلك ضمير فعلت صرح بالرضى فضمير كانت راجع الى الاولاد وبعد التاويل بالجماعة تاملها حتى يكون من قبيل ترك المطابقة نعم قول النحاة الضمير اذا دار بين المرجع والخبر فرجاية الخبر اولى يشعر بعدم الوجوب الا ان يقال القائل بالوجوب لا يقول به والتاويل بالذكور في كلام راجع الضمير المقدر والى الثاني وبان مع الفعل في رجوع ضمير الذكر الى المؤنث وغير ذلك مما عليه العلماء يشعر بالوجوب الا ان يقال القائل بعدم الوجوب لا يقول به وانه يحتمل ان يكون المخالفة لوجود المعارض وهو وجوب مطابقة الخبر والترجيح لدلائهم قالوا رجاية الجزء اولى فجواز المخالفة لمعارض لا يدل على جوازه فيما ليس كذلك

قوله لا يجوز حذف الفاعل قدم ماله وعليه **قوله** قيل روى عنه تشريك الرائمين قال الرضي **نقل** المصرح عن الفراء منع اعمال الثاني في طلب الاول الفاعلية وقال انه يوجب اعمال الاول في شيء بناء النقل الصحيح عن الفراء في مثل هذا ان الثاني ان طلب فيه الفاعلية جاز ان يعمل فيه في التنازع فيكون الاسم الواحد فاعلا للفعلين لكن اجتماع المؤثرين التامين على اثر واحد يدل على فساده وهم يحترزون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية جاز ان تاتي بفاعل الاول بضمير بعد التنازع نحو ضربني وأكرمني زيد هو وان طلب الثاني المفعولية منع طلب الاول الفاعلية تعين عنده الاتيان بالضمير بعد التنازع نحو ضربني وأكرمت زيدا هو هذا كلامه ويمكن حمل العبارة على الصحيح من غير تكلف بان يقال وجاز اي الاعمال المذكور بالترتيب عليه اضمار الفاعل في الاول خلافا للفراء فانه لا يجوز عنده الاعمال المذكور حيث لا يقول بالاضمار في الاول بل يقول ما بتشريك الرائمين في التنازع او الاتيان بالضمير بعده **قوله** لوذكر اي لو ذكر المذكور بعد الفعلين اعني بعد الاول وعن الاضمار قبل الذكر في الفضلة وهو تقديم في الفضلة تطلقا على ما عرفت **قال** ان استغنى عنه اي ان جاز عدم نحو ضربت واكرمني زيد ولا تقول ضربته واكرمني زيد وقال لانه لا يجوز ذلك على قلة **قوله** لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت **قال** العلامة التفتازاني في حواشي الكشاف قد اشتهر فيما بين النحاة امتناع الاقتصار في باب علمت على احد المفعولين وقد ورد الحذف على قلة فقيل المراد بالاقتصار الترك بحيث لا يعود والاقتصار وقيل الجواز مذهب الاخفش والمنع مذهب سيبويه هذا كلامه **قوله** خالف المرجع قال الرضي جاز مخالفة الضمير المرجع اذا لم يلتبس المخالفة بها قال الله تعالى فان كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك فالضمير في الاولى للاثنتين وفي الثانية للنساء وهن اكثر من اثنتين وانما جاز ذلك لان الاثنتين منطلقا والنساء هو المفرد اما حاجة للسيد الى هذا الكلام وقد مر الكلام عليه **قوله** الا اذا الحظت المفعول فيدان المفعولين تقتضيان سبق هذا الملاحظة اذ الاول يقتضي مفعولا مفردا ليكون محمولا على الاول والثاني يقتضي مفعولا مثنى محمولا على الاول وتاويل الاول بكلا هما ليس بشيء اذ تقطع التنازع ح لا يكون المجرد جعل الواقع بعدهما معمولا لاحدهما دون الاخر فاما ان يجعل الواقع بعدهما معمولا لهما او للاخير فقط **قوله** لا استبداد الاول بالواقع بعدهما فانه لا يصح ترتب عدم طلب قليل المال على طلب الاكثر بطريق ورود الجزاء لازم فيلزم استدلام الشيء نفسه وهو باطل ويلزم تعليق انتفاء عدم طلب قليل المال في الخارج بانتفاء نفيه وهو باطل بمثله وهذا لانه لما دل الاكثر على ان انتفاء الجزاء في الخارج بسبب انتفاء الشرط يصير المعنى حينئذ انه ان انتفى عدم طلب الاكثر انتفى عدم طلب القليل وهما متنافيان في الخارج **قوله** اي لم يطلب الا الاكثر والمجموع قيل فيه ان يلزم الفصل بين الفعل وما عليه بالفاعل وهو غير جائز في غير صورة التنازع فيكون مثل جاني وضربني بكر عمرو وهو فصل بالاجنبي الا ان يقال يجوز انه للضرورة انتهى اقول التحقيق في ذلك السبب يلزم الجواز

في الموضع كلها اذ لا ضرورة تلجئهم اليه في ذلك الباب حتى يقع الجواز فيه ودون غيره وقال الرضي لو احملت الاول في نحو قام وقعد زيد لفصلت بين العامل والمعمول بما ينبغي بلا ضرورة وهو خلاف الاصل وما قال بعض الافاضل السند قد يستدل على اولوية اعمال الثاني بلزوم الفصل بين العامل والمعمول بالاجنبي على تقدير اعمال الاول ففيه ان الفصل لا تسامحه تقتضي وجوب اعمال الثاني الا ان يقيد ينبغي على قول من جوز الفصل بالاجنبي فان الشيخ الرضي قد نص على جوازه عند قوة العامل في بحث اسم التفضيل فهو ايضا يقتضي الجواز في غير ذلك الباب عند قوة العامل على ان الشيخ انما يجوز الفصل بالاجنبي عند قوة العامل اذا كان المعمول مضافا حيث قال في بحث الافعال الناقصة واذا كان العامل قويا جاز الفصل بينه وبين معموله بشرط ان يكون فضلة بغير الظرف ايضا نحو عمرو اكان زيدا ضاربا وذكر في بحث اسم التفضيل مثال الفصل الشائع المذكور والمجوز في باب التنازع الفصل بين العامل والمفعول الا ان الرضي حكم بتقبيح الفصل بالاجنبي بين العامل عامله وبين المفعول وعامله في باب التنازع فتجويزه الفصل بالاجنبي اذا كان المعمول المفصول فضلة نحو زيدا كان عمرو ضاربا والكان بلا تبع نحكما بالتبع مطلقا في ذلك الباب ليس بحسن واذا كان بالتبع فشرط جواز الفصل كون المعمول المفصول فضلة ليس بسديد الا ان يبين الفارق ثم قوله لم اطلب الغزو الحج ثبت بعني اطلب الحج المؤثل لكونه معطفا على كفاني على ما هو الظاهر لان الاصل في الواو العطف على ان المعنى ليس على التقييد كيف ومقصود الشاعر انه لم يطلب لادنى معيشة ولم يكتف بقليل من المال والا لما طلب المؤثل بقوله ولم اطلب في المعنى دليل على عدم طلب قليل من المال وعدم كفايته له وعلى هذا فلا يصح الاستدراك بقوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل وجعل المحلية حالية او معترضة او معطوفة على الشرطية بفوت المعنى المقصود وما قيل لما ذكر في البيت السابق انه لو كان سببي انما تحصيل المال لاكتفيت بمعيشة لكفاف قليل من المال ولم يطلب المجد والغزو فيأباه جزم سعيد ليس المجد وادنى معيشة بل له والحق فاستدرك بمحله المجد المؤثل ليس على ما ينبغي اذ قد ثبت بمقتضى لو انه ما يسعى لادنى معيشة بل ليسعى المجد مؤثل فلا معنى للمذكور والحق ان لكنما لمجرد الاستدراك لانه كما يجيء للاستدراك يجيء للتأكيد فقد صرح به جماعة منهم الغني والموكد هو انتفاء الشرط لان قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل يدل عليه من حيث المعنى ويستلزمه **قوله** واعلم ان الفصل الخ اعلم ان الكلام في بيان النكتة في ترك الفصل سواء كان عادة المصنف في هذا الكتاب ان لا يفصل او لم يكن اما على الاول فظاهر واما على الثاني فلانه كما ليس عادته الفصل فكذلك ليس عادته في هذا الكتاب فصل الاول والثالث وترك الفصل في الثاني على ان المصاور والفصل في باب المرفوعات الا فيما دعا فيه نكتة الى ترك الفصل فصل الفاعل وترك في مفعول ما لم يسم فاعله لذاكره الشارح وفصل المبتدأ لعدم وجود النكتة المذكورة فيه ولم تترك تلك النكتة في هذا الكتاب فصل الاول والثالث وترك الفصل في الثاني على ان المصاور والفصل في باب المرفوعات الا فيما دعا فيه نكتة الى ترك الفصل فصل الفاعل وترك في مفعول ما لم يسم فاعله لذاكره الشارح وفصل المبتدأ لعدم وجود النكتة المذكورة فيه ولم تترك تلك النكتة اخرى لذا يتوهم انه ترك للنكتة المذكورة في مفعول ما لم يسم فاعله وترك في المبتدأ لوجود الاتصال بالمبتدأ والخبر لان البعض خبر المبتدأ والبعض مبتدأ في الاصل فاندفع ما قيل ان باب المصاور والفصل في هذا الكتاب عدم الفصل بين قسام المرفوع والمنصوب بكلمة منه فقوله ومنها المبتدأ خلاف عادته فهو الذي ليبتدئ نكتة ودون ما ترك فيه الفصل **قوله** حتى سماه بعض النحاة هو اهل البصرة وتبعهم صاحب المفصل وغيره **قوله** اي الماضي المجهول ارادة العام من الخاص او الصفة المشهورة من العلم وقيل مشهور بماض مجهول المفعول مجهول ضاربا بشباهة ما بينهما في العرف مجهول ماض ومجهول مضارع من غير تقييد بقوله من الثلاثي المجرد الا عند الاشتباه فلا يرد قيل ان المشتهر بها فعل هو الماضي المجهول من الثلاثي المجرد لا الماضي المجهول مطلقا وقيل جعل ما ذكر من باب ذكر العام وارادة الصفة المشهورة مبني على ان فعل يفعل علان للماضي المجهول والمضارع المجهول مطلقا او كالعلم لهما فان ثبت خلاف ذلك لم يصح الكلام فيه والا فمشكل بالفظ

وفيه بحث لانه ان اراد بالاطلاق شمول المجرد والمزيد فيه كما هو المتبادر من كلام الفاضل الابهري في حواشي شرح الاصول حيث قال قوله وقول القائل لمن وضع هذه الصيغة علم جنس لكل صيغة يطلب بها الفعل عن الفاعل كما ان صيغة فُعِّلَ للفعل علمان لكل ماض ومضارع مبنيين للمفعول هكذا قال المصرح في شرح المفصل بارادة الصفة انما يكون ليشمل بعض افراده يشمله العلم واذا كان فعل وليفعل علمين للماضي والمضارع المجهول مطلقا شاملا جميع الافراد فلا حاجة اذن الى ارادة الصفة فلا يحتاج لبنا ذكر العلم وارادة الصفة على ذلك فلا معنى لاثبات الاشكال على تقدير نفي العلمية المذكورة وان اراد شمول المجرد فقط فارادة الصفة من العلم لا يتوقف على ذلك كيف ولو جعل فعل لفعل علمين لفعل وليفعل لكان ارادة الصفة مجاله فلا معنى لبنا ارادة الصفة على ذلك واثبات الاشكال بدونه وقال الرضي اي الى فعل وليفعل ونظائرهما فكنه اقتصر على الثلاثي لكونه هو الاصل والباقي ملحق به

قوله وغيرها من الافعال المجرد لانه المزيد فيها لا بد من الضم اليه والباقي المجرد والمزيد فيه **قوله** لم تكن كل من الاسناد بن تاما جواب لنقض الرضي دليل المتقدمين حيث قال والمتقدمون من منعوا من قيام شيئين مفعولين علت مطلقا مقام الفاعل قالوا لانه مسند الى الاول فلو قام مقام الفاعل والفاعل مسند اليه صار في حالة واحدة مسندا ومسندا اليه فلا يجوز وفيما قالوا نظر لان كون الشيء مسندا الى شيء ومسندا اليه شيء آخر في حالة واحدة لا ضير كما في قولنا اعجبني ضرب زيد عمرا وانا عجب مسند الى ضرب وضرب مسند الى زيد وكلاهما في حالة واحدة فقط مسندا الى شيء بسند ذلك الشيء الى ذلك اللفظ بعينه بخلاف الكلام هذا وقد اجابوا بجواب ليس على ما ينبغي لانه يختص بدليل العام بل الخاص ولو سلم يرد ان المؤثر في امتناع كون الشيء مسندا ومسندا اليه هو قيام احد الشيئين بالآخر وهذا لم يكن فيما نحن فيه بالنسبة الى شيء واما كون الاسناد تاما فلا يتعقل تاثيره في المنع وقيل لانه لا يتم الدليل المذكور في تخريج معلوم الا بتمامية الاسناد بالنسبة الى شيء واما كون الاسناد تاما فلا يتم قيام مقام الفاعل الا به وانت خبير بان هذا الجواب ليس على ما ينبغي لانه يتم قيام الاسناد بالنسبة الى شيء واما كون الاسناد تاما فلا يتم قيام مقام الفاعل الا به ايضا فلا يتم الدليل وايضا المفعول الاول يسند اليه الثاني بالاسناد التام فلو وقع موقع الفاعل لكان مسندا ومسندا اليه ايضا فلا يلزم ان يكون شيء واحد مسندا اليه لا مرين بالاسناد التام وذلك في مرتبة اسناد شيء واحد الى امرا واسناد امر اليه فلو جاز هو لجازت هي انتهى وفيه بحث لانه لو سلم تخصيص الدليل فعدم تمامه بالقياس الى التركيب المذكور لا يضر لانه ليس دليلا عليه وان لم يسلم فالاعتراض هو هذا لا ذلك وايضا قوله وذلك في مرتبة الى آخره تم فلا يسلم للازمة المتفرعة عليه فان قلت لم يجز قيام الثاني مقام الفاعل في التركيب المذكور لما لا يلزم المحذور المذكور قلنا لان ذلك دليل عام يشمل التركيب المذكور وهو ان يقال لم يجز الاقتصار على احد مفعولي باب علمت تعيين المفعول الاول لقيامه مقام الفاعل لانهم كرهوا ان يقع المفعول الثاني الذي هو مسند مقام الفاعل الذي هو مسند اليه مع وجود المفعول الذي هو مسند اليه هذا ما ذكره السيد في حواشي التوسط هذا والمتأخرون قالوا بجواز نيابة الثاني اذا لم يلتبس كما اذا كان نكرة واول المفعولين معرفة لان التنكير يشدائي ما هو الغرض الاصلي ولم يكن ظرفا غير متصرف ولا جارا ومجرورا ولا جملة غير محكية وغير داله واذا كانت محكية يجوز قياسا وسماعا مقامه كونه ضابط بعضي المفعول نحو قوله تقول يا ارض الملعي ملاك هي تيل هذا القول هذا اللفظ وكذا يجيء مقام الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله اذا كانت ما قوله ما لا يحتاج الذي تضمنه كقولك تعلم وتبين لكم كيف فعلنا بهم وقوله ولم يبد لهم كم اهلكنا هي تبين فعلنا بهم واهلكنا هم هلكنا فيضم نحو بين لكم كيف فعلنا بهم والاختلاف المذكور من حيث القياس اذ لا شك ان السماع لم يات الا بقيام اول مفعولي علمت وكذا لم يسمع الا قيام اول مفاعيل اعلمت **قوله** اذ حكمه حكم المفعول الثاني من باب علمت اذ الثالث من علمت هو الثاني من باب علمت والذي ذا ادب المهذب

هو المفعول الاول او نسمي علمت زيدا عمرا فاضلا صيرت زيدا بالعلم عمرا فاضلا فالثاني والثالث مفعولا علمت بكل باعتبار المفعول الثاني من باب علمت ثبتت لثالث مفاعيل علمت **قوله** لان النصب فيه شعر بالعلية تاتيم به دون انصاف الاشعار في النصب هم كيف وصيغة افعل صارت مع الشرطيين ظاهرة ومشهورة في العلية بحيث يستغني عن ذكرها الامام والمسلم فصول الشرطيين ودليل على اللام المقدرة المفيدة للعلية في الرضي قال الصم وانما شرط لجواز حذف اللام الشرطان المذكوران لان علة الامتثال كثيرا ما يجهل جاز حذفه للشرطيين بصارت مع الشرطيين ظاهرة ومشهورة في العلية والغرض ان يكون هناك ما يدل على اللام المقدرة المفيدة للعلية وحصول الشرطين دليل عليها **قوله** فان النصب الاشعار انما لو اشعر سوى النصب وقد عرفت شعرا آخر اليه **قوله** لكنه خلاف ما اذا كان مع اللام تحو ضرب اللص ضرب له الفاضل المدني في حواشيه في كتابه بالهمي بالارشاد وصرح به في العباب ايضا وقال الرضي كل مجرور ليس من ظروف افعل لم يقع مقام الفاعل كالمجرور بلام التعليل تحو جئتك للسمن فليا جيء باذرب افعل بالاغراض كونه مبتدا فظهر ان المسئلة اختلافية فما وقع في بعض الحواشي المتفرقة من اتفاق النحاة على منع اقامة المفعول له ومعه ليس على ما ينبغي وكذا ما قال صاحب غاية التحقيق وقد اجازا قامة المفعول له بعد اظهار اللام مقام الفاعل بالاتفاق تقيم ضرب للتاديب بعيد عن التحقيق **قوله** تحقيقا مخصص بما اجاز بسيبويه من اقامة غير المصدر الى المصدر ليس من اقامة المصدر بل المخصص بل الغير المصدر المخصص بالصفة قال الرضي وقد اجاز سيبويه باضمار المصدر الموصوف نحو قعد القرفصاء واحتبى حيازته قعودا والقرفصاء والاحتباء هيئتان من قعد والتوقع فائق الواحد وشرحه ولا يسند الى المطلق الموكد تحو ضرب ضرب لانه لا يزيد من فائدة تجديد في كل ما يقام مقام الفاعل وقد تجيء فائدة من سيبويه جوازه في غير المصدر الذي هو كقعيد وقعد وبعضهم لم يجعله من المقتضب ليس بشيء **قوله** سواء في جواز وقوعها مفعول الفاعل عند الاكثرين قال الرضي ورجح بعضهم الجار والمجرور لانه مفعول به لكن بواسطة وبعضهم الظرفين والمصدر لانها مفاعيل بلا واسطة وبعضهم المصدر مطلق لدلالته الفعل عليه ذا الاولى ان يقال كلما كان داخلا في عناية المتكلم واهتمامه بذكره وتخصيص الفعل به فهو اولى بالنيابة هذا كلامه **قوله** لان فيه معنى الفاعلية فيكون اول مفاعيل علمت اولى بالنيابة بالقياس الى الثاني لان فيه ايضا معنى الفاعلية وقد صرح بصاحب الوافي حيث قال والاسند الى الاول من باب علمت والى ثاني باب اعطيت ان التبس والا فالاول منهما اولى قال الرضي لم يسم الاقيام اول مفاعيل علمت لانه في الحقيقة فاعل علم اي بمعنى علم زيد عمرا منطلقا علم زيد عمرا منطلقا **قوله** البتة هو فائدة ضمير الفصل التاكيد والتنبيه على ان الوارد بعده خبر لا نعت لاحصر المسند اليه لانه اذا ضمير فيه واذا لم يكن في الكلام ما يفيد حصر المسند الى المسند اليه والعكس واذا كان فهو لمجرد التاكيد والفصل وقد تقرير المسند اليها فاد حصره في المسند ولم يكن لحصر المسند اليه اصلا على ما ذكره العلامة التفتازاني في المطول وشرح المفتاح والسيد السند قدس سره في شرح المفتاح حيث قال وما يتوهم ان ضمير الفصل قد يفيد حصر المسند اليه في المسند فليس بشيء بل نفي افاده تاكيد ما هذا الحصر ايضا فاقبل اي بضمير الفصل الدال على حصر المبتدا في الخبر فانه يا تي لذلك كما صرح به شارح التلخيص ليس على ما ينبغي **قوله** اي الذي لم يوجد فيه عامل لفظي اصلا يشير الى ان التجريد عبارة عن عدم الوجدان فلا يقتضي سبق الوجود وان اللام قد ابطل معنى الجمعية فيفيد عموم السلب لا سلب العموم **قوله** وكانه اراد ان يشير الى ان ارادة ما ذكره لا يخلو عن تردد لان التاثير ان بقي على العموم يخرج عن تعريف المبتدا الخ ما في الدارين احدهما ان من الاستغراقية تفيد تاكيد المعنى كما صرح به الرضي وان اريد التاثير لا على وجه التاكيد يلزم زيادة ان المكسر واذا تاثيرها في المعنى الا التاكيد صح

به الرضي فيه دخل نحو ان زيدا قائم في تعريف المبتدأ مع انهم لم يقيدوا بما ذكر صرح به الرضي ايضا **قوله** يا يكون موثرا في المعنى كما كان موثرا في اللفظ كما هو واضح من العامل وبالجملة المراد بالعامل ما يكون جامعا للتاثيرين فلا يشكل جمع التاليف باخا زيدا قائم كما قيل أن ان ملغاة عن العمل لكافة وزيد مبتدأ لتحقق تاثيره في المعنى وهو التحقيق ولا يخفى ان زيدا قائم وعمرو برفع المعطوف لان عطفه على الاسم الذي يجعله مبتدأ في الحال بل لانه كان في الاصل مبتدأ وكذا الدار جل ظريف في الدار برفع الصفة ليس باعتبار جعل الاسم مبتدأ في الحال بل باعتبار انه كان في الاصل مبتدأ **قوله** كقرشي بضم القاف وفتح الراء في النسبة الى قريش بضم القاف وفتح الراء فان قلت انما يحذف الياء من مونث هذا المذهب لان مذكره وقريش مذكر فكيف حذف الياء منه عند النسبة قلنا القياس عدم الحذف لكن حذف منه شاذا كذا في الشافية **قوله** وما ومن اذا وقعتا على صفة منصوب مفعولا ليكون الصفة مبتدأ والمرفوع فاعله وهما مفعولا ليه وما اذا وقعتا على صفة لازمة لا يكونان من هذا الباب لوجوب كونهما مبتدئين والصفة خبرا لهما نحو متى دابة في الاصطبل وكيف يدخل على اللازم والمتعدي للمفعول ظرفية يتاتى وتحكم ان دخل على لازم شرطان يكون مميزة ظرفا فلا يكون ظرفا وان دخل على متعد شرطان لا يكون مشتغلا عنه **قوله** والاخفش من البصريين **قوله** يرى ذلك اي الابتداء بالصفة من غير نفي واستفهام **قوله** وعليه اي على قول الاخفش **قوله** ونحن فاعله بناء على ان اسم التفضيل يعمل في المضمر متصلا ومنفصلا بلا شرط كما هو الظاهر من عبارة الشارح وسيوفي بحث اسم التفضيل صرح بالفاضل السندي في حواشيه في ذلك البحث ولو فرض حمله بلا شرط في المضمر المتصل لكان بناء على ان بعض العرب يعمل افعل التفضيل في الظرف والضمير المنفصل بلا شرط صرح به صاحب الهمع وفي الرضي حكى يونس عن بعض العرب رفعه بلا اعتبار تلك الشروط ما رايت رجلا اظرف منه ولا وجه خيرا منه فانه قد نقل فيه نظرا لانحصار كون فاعل اسم التفضيل ضميرا ظاهرا في مسئلة الكحل فتعين كون نحن مبتدأ وكون منكم مفسر المحذوف تقديره فخبر نكم نحن عند الناس فلا خدف فخبر بقوله منكم وبالجملة فالمراد ان بقية اخبر نحن ولا يخرج عن قاعدة جواز الامرين بعد مطابقة للمفرد لان المعنى بالمطابقة ان يصح حمل الصفة على الموصوف بها ولا شك في صحة حمل خير على نحن فهو مطابق للمفرد وبهذا المعنى فلا يتقض به قاعدة جواز الامرين كما قيل ولو سلم فخروجه لا يضر اذ ليس من قبيل جواز الامرين لان ما بعد ها مثنى او مجموع وعند ذلك يجب كون ما بعدها فاعلا فقوله لانه من جواز الامرين في خير المبتدإ **قوله** بين اسم التفضيل الذي هو عامل ضعيف وبين معموله بالاجنبي وهو غير جايز ويجوز ذلك في العامل القوي نحو زيدا كان عمرو ضاربا واعني بالاجنبي ما لا يكون من جملة معمولات ذلك العامل هذا ما ذكره الرضي في مسئلة الكحل فان قيل يلزم منه ان لا يجوز الامران في اخير نحن عند الناس منكم للزوم الفصل فينتقض بقاعدة جواز الامرين قلنا لا ينتقض به اذ المراد جواز الامرين ان لم يمنع مانع اذ الموانع مستثناة **قوله** بخلاف ما لو كان فاعلا فانه حينئذ يكون من معمولات خبر فلا يكون اجنبيا ولا دخل في جواز الفصل بالمعمول لكونه كالجزء او مجرد كونه معمولا يخرجه من كونه اجنبيا بل هو موهم بخلاف المقام حيث يوهم لعدم جواز الفصل بمعموله عند الناس وبالجملة فالصواب تركه **قوله** او ما يجري مجراه مما لا حاجة اليه على طريق المصرح لانه لا يجوز انفصال ضمير الفاعل عن الصفة اصلا ولا يحكم على المنفصل الواقع بعدها انه مبتدأ وجوبا لانه فاعل فانت في قولك ما راعب انت عن الهيجا مبتدأ عنده لانه فاعل فالآية الكريمة عنده ليس مما نحن فيه فخروجه مطلوب لا دخوله فان قلت يلزم الفصل بين العامل والمعمول بالاجنبي على تقديركون انت مبتدأ قلنا العامل قوي فيجوز وايضا يجوز ان يقدر بعد انت عامل عن الهمتي وقيل قولنا او ما يجري مجراه فيه نظر لجواز ان يكون اراغب خبرا عن انت ولجواز

بانه لايجوز ذلك والالزم الفصل بينه وبين صفوله وهو ممنوع اجيب بانه يبطل قاعدة جواز الوجهين انتهى اقول وفيه بحث لان
ان اراد انه خبر مبتدأ محذوف اي هو انت بطريق الوجوب فهو كيف والآية من قبيل جواز الامرين كما اعترف به وان اراد بطريق الجواز والاحتمال
فهو لايمنع التاويل والادخال وبالجملة نظره منظور فيه فان قلت لعله اراد انه مبتدأ عند المصرح على ما ذكرت قلت سياتي
عنه بابي عن هذا قوله بعد هذا الكلام متصلا ولو قيل اقائم انتم مقام الآية المذكورة لاندفع الاعتراض ثم اورد على التعريف انه يصدق
على اقائم في اقائم ابوه زيد مع انه ليس مبتدأ واجيب بتقييد الصفة بان لايكون غير ها صافيا للمبتدائية وللاجد قصد من قوله وقيد
نظا هر اذ الظا هر انه بيان لوجه اعتبار الصفة مبتدأ وهو متحقق الضرورة ياعتبار جعل الظا الواقع بعد ها خلفا لها وهي انما تتحقق اذا
لم يكن بعد ها اسم سواه فلا يرد ما قيل ان التعريف لايدل على ذلك وقد الايراد في بعض حواشي هكذا اورد على التعريف اقائم ابوه
زيد خان قائم خبر زيد مع صدق التعريف عليه واجاب البعض عنه بانه لاتنقض التعريف به لان الخبر هو المجموع لاغير انتهى اقول وفيه
بحث لان كون الخبر المجموع لا يدخل في دفع الانتقاض بل لاساس له فيه صلا كيف ويصدق على ذلك التعديد على اقائم انه
صفة واتفق بعد حرف الاستفهام رافعة نظا هر فيجب ان يكون مبتدأ مع انه ليس كذلك بل المجموع من الصفة والفاعل خبر المبتدا وانما يقال
بقول الامور وان قائم خبر زيد تم لو قرر الايراد على قولنا في تعريف الخبر المغاير للصفة المذكورة انه كيف يكون اقائم في اقائم ابوه زيد خبرا
مع انه ليس مغايرا للصفة المذكورة لكان الجواب بان الخبر هو المجموع لا الصفة وحدها والمجموع مغاير للصفة وجوابا تم انك قد عرفت مذهب
البصري والكوفي في اقائم ام قاعد انت عند اعمال الثاني والاول فلا ينتقض به عند المبتدا فمن قال ورد اشكال وهو ان احدى الصفتين
في مثل اضارب وبكر عمرو بطريق التنازع رافعة مضمرة على طريقة الكوفي فالتعريف عليه الجاريا نتهاء وبياني مثل ما في
الصورة الى ما ذهب اليه الكسائي من حذف الفاعل مبني رافعة لفظ المقدر فيصدق التعريف عليه فقد ذهب عليه ذهبا وليست ابها
ما هايسان منه قال فان طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام شبه الى ان مرجع الضمير هو الصفة المذكورة
بدون التقييد بكونه رافعة نظا هر لقرينة ترتب الجزاء وجواز الامرين لايترتب عليها حال كونه مغايرا رافعة نظا قوله فانتهاج خبر ليس الا
اي ليس الصفة شيئا الا الخبر بحذف المستثنى قال صاحب المغني وذلك بعد الا وغير المسبوقة بين ليس نحو قبضت عشرة ليس الا
غير وا جاز بعضهم ذلك بعد لم يكن وليس ذلك مسموع انتهى قيل لكن اذا استعمل المصدر واريد به معنى الصفة مثل اعدل الرجلين
يجوز فيه الامران اذ لا يلزم المطابقة بل يلزم عدم المطابقة انتهى اقول قوله بل يلزم عدم المطابقة ممنوع كيف وقال الرضي في مبحث
الجمع اما الوصف الذي كان في الاصل مصدرا نحو صوم وعوز يجوز ان يعتبر الاصل فلا يثنى ولا يجمع ولا يونث ويجوز ان يعتبر الحال
المنتقلة اليها فيثنى ويجمع ويونث فيقال رجلان عدلان ورجال عدول قال جاز الامران لاستوائهما في مخالفة الاصل فلا يسابق احدهما
الى احد جاما بخلاف قام زيد حيث لايجوز فيه الا الفا حالية خلو ها من مخالفة الاصل واستلزام حمله على الابتدا أما خبر المبتدا عن الجزء
فلا يسبق الذهن اليه بل الى ما هو الاصل فيلتبس فيدا هو الفرق بين جميع صور الالتباس وجوزا الوجهين هنا ما ذكره الفاضل في حواشيه
وقيل للضرورة في تقديم الخبر في زيد قائم حتى يتكلب الالتباس للاحتمال في اقائم زيد يجب تقديم الخبر لتصدر الاستفهام وتعلق الاستفهام
به والمشتمل على الاستفهام يجب تقديمه لاقول فالضرورة ما تاديه في مثل اقام زيد قلت للضرورة قبولا نزيه اقام انتهى اقول فيه بحث لانه
ان اراد ان الضرورة مجوزة للالتباس في خصوص المثال المذكور فليس تمام لان البيت باق في كل ما يجوز عنده الوجهان من غير ضرورة

وان اراد انه لاية تكب الا فيما تحقق فيه الضرورة فهو ممكن وقد جوز الوجهان في مثل قام الدار ابو زيد عندك اخوه مع عدم الضرورة في تقديم الجار فلابد من بيان الفارق بينه وبين زيد قائم اذ ليس تقديم الجار فيهما ضرورة يا فكيف يجوز الوجهان في احدهما دون الآخر فوجب المصير الى ما ذكره الفاضل الهندي الا انه يرد على الفاضل ان كون زيد مبتدأ في المثال المذكور مشتمل على خلاف الاصل وهو تقديم الخبر وكونه فاعلا لاظرف على الاصل فكيف جوز الوجهان الا ان يقال ان تحمل الظرف ايضا خلاف الاصل الا انه يشكل ح تجويز الامرين في اعرابه ونفسه مع ان الاصل في الواو العطف ثم قال القائل يشكل قاعدة جواز الامرين بقوله تعالى اراغب انت عن آلهتي فانه مطابق للمفرد وتعين كونه مبتدأ والا لزم الفصل بين ادراغب وصفته بالجنبي هو المبتدأ وقائم صدر فانه يصح كونه فاعلا وهو ان كونه مبتدأ لعدم التخصيص وبقولنا طالع الشمس فانها تطابق المفرد مع تعينها لكونه مبتدأ اذ لو كان خبرا لوجب اطابقة الشمس في هذا كلامه وفيه بحث لان الآية المذكورة ليس مما نحن فيه عند المصرح بل يجب عند كون الضمير مبتدأ على ما مر ولو سلم فالفصل جائز لتقوية العامل ولو سلم فالعامل في عن آلهتي مقدر بعد الهمزة ولو سلم فالموانع مستثناة ولان عدم التخصيص ممكن فيجوز ان يجعل التنوين للتعظيم او للتحقير ولو سلم فالموانع مستثناة ولان انتقاء اللازم ممكن ولا يلزم من ان يقع على تقدير المبتدأ طالعة الشمس وهو لا يفيد على تقدير الفاعل ايضا او الاصح في السند الى الظرف مونثا حقيقيا كان او لفظيا الخ التأنيث لوكان في التركيب مانع من التأنيث كالفصل قوله اي ما يقع به الاسناد سيجعل به متعلقا بالايقاع المضمن بالاسناد وجعل البا للسببية لان الضمير يدون الجار متعلق بقوله المسند فلا حاجة الى البا واذا الاسناد متعلق بالمفعول الاول بلا واسطة وبالثاني بواسطة الى وانت خبير بان حاصل التعريف ح يكون هكذا هو الاسم المجرد الذي يحصل ايقاع النسبة بسببه هذا لكن يصدق على قائم في زيد قائم لكنه يصدق على زيد اذا ايقاع النسبة يتوقف على المتضمين فايقاع النسبة بسبب منهما جميعا قلنا لانم ان المسند اليه سبب لايقاع النسبة بل هو شرطه ولو سلم فالمراد بسبب القريب وهو الجزء لانه دلالة على النسبة بنيت منه ايقاع النسبة المبتدأ ليس لك وسيجيء ان لفظة قائم في زيد قائم سبب قريب لايقاع الاسناد بالنسبة الى زيد لان الاولى تقديم المبتدأ على الخبر انتهى وهو كما ترى ليس على ما ينبغي فتامل قوله ولك ان تقول المراد بالمسند هو الى المبتدأ وانت خبير بان هذا التوجيه ليس على ينبغي لانه يوجب كون لفظة به لغوا محضا قوله او بجعل الباء بمعنى الى هذا هو التوجيه الوجيه الا ان كون الباء بمعنى الى لم يذكره كثير من المحققين وحد في المغني معنى الباء وحده منه الغاية نحو وقد احسن بي اي الى وقيل ضمن احسن معنى لطف قال قدس سره في الحاشية وكان النكتة في تفسير العبارة ان الايشتبه بالمسند اليه المذكور في تعريف المبتدأ وح ليظهر لقوله به فائدة والا لاحاجة اليه انتهى قوله في تفسير العبارة حينئذ خلافا لما الى الحاشية قوله اي الايشتبه في بادي الراي وبالنظر الى اللفظ بخلاف ما لو لم يغير فانه يشتبه في بادي الراي وبالنظر الى اللفظ وان لم يكن يشتبه بالنظر الى المعنى فافهم قيل ولا يخفى عليك ان الالتباس لا يندفع بالتغيير عن معنى الى بالبا وانما يندفع بان قوله اليه في تعريف المبتدأ فاعل المسند في تعريف الخبر فالقاعدة فيه فالنكتة ليس بذاك قوله ح اي وحينئذ يقل ان النكتة في تغيير الى الى البا دفع الاشتباه بنظر الاتيان البا مقام الى فائدة والا اي وان لم يقل بتلك النكتة لاحاجة اليها اي الى البا لانه خلاف الظ فلا يصار اليه بلا نكتة بل النظ ح الى هذا المعنى هو الذي يتبادر من الحاشية المنقولة والموافق لسوق الكلام فتدبر ما قيل في بعض الحواشي في وجه عدم الاحتياج الى الباس ان الضمير يتعلق بالمسند ليس بوجه اذ الضمير على التقدير المذكور مفعول ثاني والمسند يتعدى اليه بواسطة الى فلا بد فيه من الى او ما هو

بمعناه وهو الباء فهم لا حاجة الى الباء على التوجيه الثاني بل يصير لغوا مختصا على ذلك التوجيه وتوقيل معنى قوله روح اى عين جعل الباء بمعنى على ليظهر فائدة اذ الضمير حينئذ مفعول ثاني والمسند يتعدى اليه بواسطة الى وللباء بمعناه والا اى وان لم يجعل الباء بمعنى على بل بقي على معناه ويقدر رابعه الى المبتدا كما في التوجيه الثاني لا حاجة اليه اذ المسند يتعدى الى المفعول الاول بنفسه بل يصير لغوا محضا يصير وجه لمشي موجها لكنه خلاف المتبادر وخلاف ما يقتضيه سوق الكلام اذ السوق يقتضي ان تعليق قوله روح بقوله ان لا يشبه وجعل المعنى الذكور بلا فهم تفكيكه عنه وبما ذكرنا ظهر ان قيل سن ان الباء على التوجيه الثاني للتعدية ليس بلغو فيه ويحتمل ان يكون المعنى حين قيل بالتغيير لكنه تظهر له باء فائدة وان لم يقل بالتغيير لكنه وذلك بان يقدر ان يقال بالكتابة لا حاجة اليه على الظرفية الى اول ما يقال بالتغيير وانه مفعول ثاني بل قيل بانه مفعول اول كما في التوجيه الثاني لا حاجة اليه بل يصير لغوا محضا اذ المسند يتعدى الى الاول بنفسه فلا حاجة الى غير بان الصواب في قوله لا حاجة اليه فلا حاجة اليه **قوله** وعلى التقديرين يخرج به القسم الثاني من المبتدا وكذا يضرب في يضرب زيد معنى هذا لو اكتفى الله قدس سره بواحد من هذين التوجيهين لم يقدر الاسم لكان اولى اذ تقدير الاسم لا يحلو عن تردد كما قيل ان اريد بالاسم حقيقة يخرج بعض الاخبار الذي ليس باسم حقيقة قبل بالتاويل وان اريد هم فالجملة اية اسم بالتاويل على ما قال بالمصرح به ظاهر بيع قوله الآتي ولم يكن الجملة داخلة فيه الا ان يقال المقول مجازا وتاويل الجملة وان قال به المصرح الا انه لا يكاد يقال ولا يلائم تعليلا كما قال الرضي ان هذا دعوى من بعض النحاة اطلقها بلا برهان تعلمي سوى انهم قالوا الاصل هو الافراد ويجب تقدير ما يرجع اليه ولو سلم ان الاصل فيه الجملة لم يجد لان الاخبار باجل اكثر لم يلتفت اليه الله قدس سره بل قد الاسم وقال الجملة ليست بداخلة فيه تنبيها على ذلك مشيرا الى ما ذكره الرضي فتقدير الاسم ليس لاخراج يضرب في يضرب زيد فقط حتى يقدر الاسم احد هذين التوجيهين بل لابد منه معه فلا يصدق التعريف على مجرد يضرب في يضرب بدون الفاعل لان المسند الى ضمير شيء ومسندا اليه بالحقيقة هو لقلنا انه لا حاجة اليه معه لا يصدق التعريف عليه ايضا لان المراد من المسند الى المبتدا ما يكون بطريق الحقيقة او المطلق منصرف الى الكامل وكذا في تعريف الفاعل فظ والاصل هو ما ذكرنا الا ان الله قدس سره صرفه عنه بجعل قوله مقدما عليه قيدا احترازيا فوجد هناك قرينة على الصرف ولم يوجد ما على انه لا حاجة الى الصرف هناك ايضا اذ المقسم من التعريفات شرح الماهيات والاحتراز تابع فلا بأس بان يقع فيها قيد لم يكن للاحتراز بل للشرح كقولهم المنافي للصفة المذكورة على تقدير اختيار واحد من التوجيهين المذكورين لا يخرج عن التعريف تأمل في نحو زيد قائم ابوه لانه مسند الى الفاعل المبتدا مع انه خبر لانا نقول الخبر مجموع اسم الفاعل لا اسم الفاعل وحده على ما عرفت **قوله** اى بتجريد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند الى شيء او ليسند اليه شيء ظاهر يشعر بان الاول اشارة الى عامل الجزء والقسم الثاني من المبتدا والثاني الى عامل قسم الاول من المبتدا وقيل الاول اشارة الى عامل القسم الثاني من المبتدا والثاني الى عامل القسم الاول من الابتدا وهذا لا يفيد انه عامل في الجزء لاقتضاء المبتدا والخبر على السواء وكذا يفيد المقتاد من الرضي فلا يحمل عبارة الله قدس سره على ان تجرد الجزء للاسناد الى شيء عامل فيه يسمى بالابتداء فائدة جديدة قال الرضي العامل في المبتدا عند البصريين هو الابتداء ومنهم من تجرد الاسم عن العوامل الاسناد وقال المتاخرون كالزمخشري والجزولي هذا الابتداء هو العامل في الجزء فطلبه لها على السواء وقال الزمخشري في المفصل وكونهما مجردين للاسناد وهو انهما لا معنى قد تبينا ولها سمعا ثانيا ولا واحدا من حيث ان الاسناد لا يتاتى بدون طرفين مسند ومسند اليه **قوله** فمعنى الابتداء

عامل فى المبتدأ والخبر ارتفع لعامعند البصريين قال الشارح فى الايضاح شرح المفصل للنحويين فى تعيين العامل مذاهب مذهب البصريون المتاخرون الى ما ذكره وهو كونهما مجرورين لاسناده وذهب المتقدمون منهم ان كون المبتدا مجرورا عن العوامل لاسناده الى رافع له وهو المبتدا جميعا رافعان للخبر وذهب الكوفيون الى ان المبتدا عامل فى الخبر والخبر عامل فى المبتدا انتهى وقال الرضى اما العامل فى المبتدا فقال البصريون هو الابتداء ونسبوه بجرورا لاسناد وسموه بجرورا لاسناد ويكون معنى الابتداء فى المبتدا الثانى تجريد الاسم عن العوامل اسناده الى شئ ثم قال المتاخرون كالزمخشرى والخبر ولى هذا الابتداء هو العامل فى الخبر اى بطلبه لما على السواء ونقل الاندلسى عن سيبويه ان العامل فى الخبر هو الابتداء ويكنى هذا عن الى على وقال الكسائى والفراء هما جميعا رافعان وقال البعض المبتدا الاول يرتفع بالاسناد والخبر اليه كما قال خلف فى ارتفاع الفاعل وقال الكوفيون المبتدا الاول يرتفع بالضمير العائد من الخبر اليه المشتمل الظاهر المضمر فى الخبر الجار ما ليه انتهى وانت خبير بان نظ كلام الرضى يدل على ان المتقدمين من البصريين قالوا ان الابتداء عامل فى المبتدا ولم يتعرضوا العامل الخبر بل انما ذكر المتاخرون منهم وصريح كلام الايضاح دال على انهم تعرضوا له وانه نسب الى الكوفية فى الايضاح انهم قالوا ان ارتفاع الخبر بالمبتدا والمبتدا بالابتداء عامل فى الخبر فقد عرفت ان القائل بهذا سيبويه والى على وقيل كالزمخشرى والخبر ولى هو ليس على ما ينبغى لما عرفت من تصريح الرضى بان الزمخشرى والخبر ولى قالا بان الابتداء عامل فى المبتدا والخبر قوله وقال آخرون كما وحده ذهب اليه الكسائى والفراء قوله والخبر حال من احوال المبتدا ويجب ان يلاحظ فيه كونه حال المبتدا وصفته فان دل عليه فيها دالا اول يمايل عليه قوله فى داره زيد فى المعنى دلا اختلاف فى تبيين الابتدائى نحو فى داره زيد للمايعود الضمير الى زيد سوخر لفظا ورتبة هذا كلامه الا ان جوز فى المرفوع غير المعتمد كونه فاعلا ومبتدا الا انه لم يجز زيدا كونه فاعلا لما مر من تقدم الضمير قبل الذكر لفظا وترتبة فى المعنى فان قلت فى داره قيام زيد لم يجز ذا الكوفيون لبقاء عامل الفاعلية فلما قدمنا وما عامل الابتداء فان الضمير لم يعد على المبتدا فلم يعد على ما اضيف اليه المبتدا واجيب بان التقديم انما هو المبتدا واجازه البصريون على ان يكون المرفوع مبتدا لا فاعلا فعلم قوله فى الكفاية ورفع ليست وقوله بساعتك يملك الغنى ونحاته واذا كان الاسم فى نية التقديم كان ما هو من تمامه كذلك هذا كلامه وفى حواشيه يقال المصرح الجواز فى هذه الهيئة على الوجه الذكور من البصريين وانما صاحب المستبين فصله عن الاخفش فقال ويجوز فى داره زيد اجماعا وكذا فى داره قيام زيد فى داره اعيد بهذا عند الاخفش فظاهره ان بقية البصريين يمنعون وليس كذلك فالمنقول عنهم الاجازة كالاخفش فى المثبل والبصريون يجوزونهما وان اوهم كلام ابن مالك فى التسهيل اختصاص الاخفش باجازتهما انتهى فظهر ان تخصيص الاجازة بالاخفش على ما وقع فى الحاشيتين ليس على ما ينبغى قوله زانت صاحبها فى الدار قال الرضى ومن جوز ضرب غلامه زيدا ينبغى ان يجوز ضربه غلام زيد لان طلب المبتدا للخبر كطلب الفعل للمفعول ٢ انتهى هذا كلامه لكن الجواز حكم بامتناعه على مايدل عليه كلام المغنى حيث قال ضرب غلامه زيدا اجازه الاخفش وابو الفتح وابو عبد الله الطوال من الكوفيين والجمهور يجيبون فى ذلك بالتفرقة بين المفعول نحو واذا ابتلى ابراهيم ربه وبين ما يتبع بالاجماع نحو صاحبها فى الدار لاتصال الضمير لغير الفاعل ونحو ضرب غلامها صاحبه هند بتقدير بغير المفعول وانواع فيها تقديم الخبر والمفعول هذا كلامه قوله سئل قوله مما تخصص فيه المبتدا بالصفة نحو اجاء سعى عنده وزيد صالح جانى وقد يرد نحو قولهم السمن منوان بدرهم اى سمنوان منه او بمعنى نحو كم الجزية فان معناه الكثرة والصفة متشائمين المميز فمعنى نحو كم رجل ضربته

كثير من الرجال ضربة فليس هذه الصفة داخلة في ماهية مدلول كم ودخول الناطق في ماهية مدلول الانسان حتى انه اذا لم يكن في التخصيص كالناطق بل لابد من مخصص تخصيص الجموع وكذا لو قيل جاني لاضرب معنى رجل صغير فالصفة ليست داخلة في ماهية الرجل حصلة لماهية اخرى بانضمامه تخلف الناطق فانه داخل في ماهية الانسان فالانسان اذا وقع مبتدأ لابد فيه من صفة تحصيل منه التخصيص بالقياس الى الجموع نحو انسان هندي جاءوا انما جاز نحو حيوان ناطق يلعب بالشطرنج لان الناطق ليس داخلا في ماهية الحيوان فيكون مخصصا له بعض افراده اذا المبتدأ هو الحيوان فالتخصيص مطلوب فيه وبالجملة الصفة لابد من ان يكون مخصصة تخصيصا نوعيا او فرديا في المعنى وليست كل صفة تحصل الفائدة فلو قلت رجل من الناس جاني لم يجز اصلا ذا فالم يحصل اللام للعهد وانما افاد جعل للعهد فالصفة محصلة للفائدة بلاريبة قوله وحيث وصف بالمؤمن تخصيص بالصفة التخصيص النوعي و لاخفائي كونه مسعى الابتدا لكيف وقد صح الابتدا بالنكرة في رجل عالم جاني ورجل طويل جاءلكنه مخصصا بالصفة التخصيص النوعي على ما صرح به الشريف والعلامة التفتازاني قدس سره في شرح المفتاح والمطول ولا يلزم من صحة الابتدا بالحيوان ناطق يرتل القرآن وجسم نام حافظ للتوراة تخصيص المبتدأ منها وهو الحيوان والجسم بالصفة التخصيص النوعي صحة الابتدا بانسان يلعب بالشطرنج لعدم تخصيص المبتدأ فيه وهو الانسان بشئ وعدم كفاية التخصيص الذهني في حيوان ناطق في الانسان اذ التخصيص فيه بالقياس الى الحيوان والتخصيص المطلوب في الانسان بالقياس الى المجموع لانا المبتدأ والتخصيص انما يطلب في المبتدأ وهو غير مخصوص والتخصيص بالنسبة الى المجموع ان ثبته انسان هندي جاءوا لا ما قال في صحته وبالجملة المبتدأ في التفصيل مخصص بالصفة التخصيص النوعي وفي صورة الاجمال ليس لك تكليف بقياس صحته على صحة مقرونا بما قيل التخصيص الفردي بالصفة صحة التخصيص النوعي بحاكاني المثال المذكور فهي كونه مسعى منا قشة لانه لو كان مسعى لزم صحة الابتدا بانسان لصحة الابتدا بتفصيله وهو حيوان ناطق وباعم منه اعني جسما ناميا ليس على ما ينبغي ثم قال اللهم الا ان يفرق بين التخصيص الرافع للاشتراك بالفعل والخصوصية الثابتة للمفهوم نفسه ان قلت اذا لم يكن من باب التخصيص بالصفة فمن اي باب هو قلنا من باب التخصيص بعموم او لا شيئا فوقا ما عن هذا الحكم فانا عموم فيه ظهر من عموم مرة حين جرده لاحتمال خروج المدة وعنه ان قلت لو لم يوصف العهد بالمؤمن لم يصح الابتدا لعدم صحة الحكم قلنا فرق بين صحة الحكم وصحة الابتدا فان الحكم بان الاربعة نصف الاثنين يصح والابتدا بها لا يصح بل نكيف نظير كل رجل كافر في النار ان قلت فرق بينهما فان العموم في كل رجل جاءني من قبل كل وعموم المثال المفروض انما جاءني من قبل الصفة لان النكرة الموصوفة تعم قلنا الصفة جاءت تحقيق المصحح لا التصحيح هذا كلامه اقول قوله اللهم الا ان يفرق بين التخصيص الرافع للاشتراك بالفعل كالمقصد رفع الاشتراك بالفعل والخصوصية الثابتة للمفهوم نفسه اي التخصيص الثابت المفهوم في ذاته ولم يقصد منه رفع الاشتراك فيجب ان الفرق فرع وجود التخصيص في الاجمال وهو اول المسئلة كيف وتخصيص القليل الاشتراك والمبتدأ في قولنا انسان يلعب بالشطرنج لم يقبل بشئ اذ هو صلا بخلاف صورة التفصيل نحو حيوان ناطق يرتل القرآن فان المبتدأ قد قل اشتراكه بالصفة فخروج غير الناطق منه بمجيء هذا التخصيص المبتدأ النكرة دون الاول لعدم التخصيص فان اريد من المفهوم في قوله اذ المفهوم نفسه مفهوم الحيوان فهو مسلم لكن هذا المفهوم ليس بمبتدأ في صورة الاجمال بل هو مبتدأ في صورة التفصيل وانما المبتدأ في صورة الاجمال مفهوم الانسان المتحد بمفهوم حيوان ناطق وان اريد مفهوم الانسان فثبوت تخصيص الرافع

فلا استدراك له ثم كيف ولم يخرج سنه فرضا صلاحتى يتم اثبات المفهوم فى نفسه على ان قوله اللهم الا آه شيئا الى ضعف الفرق وعدم صحته او كلمة اللهم استثنى بناء افاد قصدا استثنائا وتاء وستبعد كانه يستثنى بالسر فى تحصيل مفيثيت عدم الفرق بين الصورتين فيكون التخصيص فى كل منهما مقصودا رفعا للاشتراك ع ح انه ليس كذلك لما عرفت قوله ان قلت لو لم يوصف اقول حاصل السوال ان المبتدا لو لم يوصف لم يصح الابتداء لعدم صحة الحكم على النكرة المحضة وح فلا معنى لقوله قلنا فرق بين صحة الحكم وصحة الابتداء ولو سلم فان رد به بان عدم صحة الحكم على تقدير عدم الوصف لا يستلزم عدم صحة الابتداء لوجود العموم المخصص كما يشير اليه قوله فيكون نظير كل رجل كافر فى النار قلنا وجود العموم مبنى على ذلك التقدير ونحن نمنع كيف وليس فيه شئ مما يدل على العموم بل ليس فيه مبنى على ذلك التقدير شئ مما يوجب التخصيص فكونه نظير كل رجل كافر فى النار ممنوع حيث لم يمنع فلذا اضطر وقال ان قلت انه محل النظر ان قوله قلنا الصفة جاءت لتحقيق الصحيح بل ثبت قوله فيكون نظير كل رجل كافر فى النار فقد يرد عليه قوله فان المتكلم بهذا الكلام يعلم لان ام المتصلة منقوضة لان يطلب بها التعيين بعد العلم بحصول الخبر لاحد الامرين وبهذا العلم كما يحصل الحكم يحصل الطلب الذى يطلب ايضا بعد العلم بالحكم وهذا اشار الشارح قدس سره بقوله فيسأل الخ طلب من تعيينه اذ سوال التعيين عنه وطلب جوابه فرع العلم بكون احدهما فى الدار وبقوله فكلواحد منهما مخصص بهذه الصفة لان الصفة يجب ان يتعقد المتكلم ان المخاطب عالم بانصاف الموصوف بالمعنى المعتبر منها قبل ذكرها والا فالمجيء بها يعرف المخاطب الموصوف وتميزه بها كان لغوا ويرد من انصافه بمضمون الصفة فائدة مع ان هذا التخصيص عند المتكلم لا يفيد كون احدهما فى الدار والاختصاص المفهم هو الاختصاص عند المخاطب ثم انه لا يلزم من القول بالتخصيص المذكور فى المثال المذكور واحد اجريانه فى نحو ادخل رجل فى الدار وادخل رجل فى الدار وادخل رجل فى الدار وامرأة ولا من انتفاء تخصيص وجوه التخصيص حتى يعترض عليه بان هذا تخصيص بلا مخصص فى مثل ادخل رجل فى الدار فيتبين ان تبيع الابتداء به مع انه صحيح ووجه بان المخصص فى كوكب يطلع الغلس الساعة هو الصفة مع جواز كوكب الغلس الساعة ليس لوجه لان جواز كوكب الغلس عند القائلين بالتخصيص ثم عند غيرهم غير مفيد ولانه قبول للاعتراض مع انه غير مقبول نعم لو قرر الايراد على ما قرره الرضى حيث قال ولو كان المجوز للتنكير فى المثال المذكور معرفة المتكلم بكون احدهما فى الدار للزم امتناع ادخل رجل فى الدار وادخل رجل فى الدار وادخل رجل فى الدار وامرأة لعدم انتظام العلة المذكورة على حصول المجوز عند المتكلم وعدم شئ يتخصص به المبتدا لكان موجبا لكن يكون المناقشة فى قولهم وعدم شئ آخر بانا نمنع بعض شروح المطالب من ان المجوز لذلك قد يهما فى سياق الاستفهام لان النكرة فى سياقه قد تاول بالمعرفة والمعنى ان يكون ممن قال به لانه لو كان المعنى قائلا به لاقال ان المذكور فى ادخل رجل فى الدار وامرأة لانا نقول الوجه لا يعارض الوجيه يجوز ان يكون شئ واحد وجوه متعددة وفيه انه لو قال به لاقال فى شرح منظومة ان الاستفهام المسوغ للابتداء هو المعرفة المعاد له بامر ولذا رد عليه صاحب المغنى بانه ليس كما قال وفيه تحمل ان يكون مراده ان الاستفهام المسوغ بلا تاويل بالمعرفة هو المعرفة المعاد له بامر وغيرها يحتاج الى التاويل لانه غير مسوغ فعلما وبالجملة ان قال المصح بالتخصيص لوجه من الوجوه فى الامثلة المذكورة يمكن توجيه كلامه فى شرح المنظومة وللانا فالمراد بالمعرفة مسمى اسم الجنس وقد وقع المبتدا نكرة مع مطلق الاستفهام فى القرآن والحديث وكلام الفصحا فكيف بعض التسويغ بالمعرفة المعادة بامر فالتسويغ لوقوع المبتدا نكرة بمطلق الاستفهام بما كانت المبتدا النكرة اسم استفهام نحو ما لك عبدك حاضر او ما ذا السعادة او ما الفائدة بعد حرف اى حرف كان نحو والله مع الله وهل خالق غير الله وجه التسويغ اما التاويل بالمعرفة كما عرفت او بالعموم كما اذا كان

حرف الاستفهام للانكار لان حرف الانكار يعني النفي يقع النكرة في سياقه تقع كما في المثالين المذكورين وكما في اسما الاستفهام صرح به في المغني الا انه لا يتم ذلك في مثل ارجل في الدار وهل رجل في الدار وانما لا عموم للنكرة في الاثبات ويمكن ان يقال ان الاستفهام ليس باخبار حتى يقال لا فائدة في الاخبار عن النكرة المخصصة فلابد من تخصيص بل هو انشاء يجوز فيه القول بالتخصيص انتهى وفي الاخبار لا في الانشاء قوله اتى من الا موصولة اي اتى من رجل وامرأة المعلوم كون احد هما في الدار كائنا فيها نعته له المعلوم صفة سببية اي حل وامرأة تخصيص كلواحد بهذه الصفة وكون المعلومية صفة لاحدهما يمنع منه فانه مع قليل ان المعلومية ليست ثابتة لكل واحد منهما بل لاحدهما المبين فكيف تخصيص كلواحد بها قوله فجعل مبتدأ وفي الدار خبره ظاهره ان ضمير جعل وخبره للعلوم منهما وان في الدار خبر لهما معا والكان كلام الشريف قدس سره في شرح المفتاح يدل على عدم جواز ذلك حيث قال فان قلت لم لا يجوز ان يكون عمرو في ايد عندك ثم عمرو معطوف على زيد عطف مفرد على مفرد للشركة في المسند المذكور اعني عندك كما في قولك قام زيد وعمرو فلا يكون هناك ترك مسند للغرض المذكور قلت لان تقدير الكلام ايد حصل او ثابت عندك وفي ذلك المقدر صار احد المتعاطفين اعني زيدا مسندا اليه بعد ان لم يكن كذلك وفي هذا المقدر صار احد المتعاطفين اعني عمرا مسندا اليه بعد ان لم يكن كذلك وليس في شيء من ذلك ما يقتضي ربط بزيد فقط الا ترى انك اذا قلت زيد قام وعمرو لم يكن مسندا وقام اليها جميعا الا باستناد احد ضميري زيد هذا كلامه وقال في موضع اشتغل الظرف بضمير زيد لا يصلح جزاء من عمرو فلا يصلح جعله خبرا لهما وهذا كما قلنا زيد قام وعمرو فانه لا يجوز ان يجعل قام خبرا عنهما بل يجب ان يقدر لعمرو خبر اي وعمرو قام اقول لقائل ان يقول كون الظرف مشتغلا بضمير زيد على تقدير جعله خبرا لزيد فقط مسلم كما على تقدير جعله خبرا لهما فغير مسلم كيف ولا دليل على رجحان الاول على الثاني عند التعدد بل الدليل على رجحان الثاني اذ التبعية اولى من الاستقلال ولا مانع من رجوع الى احدهما لا من الاحدهما لان ام لاحد الامرين بخلاف زيد قام وعمرو فان افراد الفصل فيه دليل على رجوع الضمير الى زيد ومانع عن رجوعه الى الاثنين معا لان الذي ذكر فيه الواو وتقياس ازيد عندك ام عمرو عليه قياس مع الفارق لان الذكر قبل الظرف احد الامرين لا كلاهما فتمتنع رجوع الضمير بالتاويل الذي ذكر لانا نقول يجوز ذلك نية التقديم والتاخير كما قال العلامة التفتازاني في المطول في بحث المسند الخبري قولنا قائم زيد على كيف واديت جوده وقد كان البر والبحر مبتدا مؤخر وجوزه بعضهم مبتدا ومؤخره محذوف والجملة عطف على وقد كان البر ولا يلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه لان هذا المبتدا في نية التاخير في المعنى وقد جوز ذلك في انت اعلم وزيد كون زيد مبتدا محذوف الخبر وكونه عطفا على انت فيكون خبره محذوفا ايضا انتهى قال قوله متعنتا اي النكرة فيتطلع الاحتمالات او الحكم عليه بكل احد بخلاف ما اذا احد غير معين فان فيه احتمالا واحدا تعين فالمراد بالتخصيص في هذا المقام التعيين برفع الاحتمال او بتقليله لكن ارادة هذا المعنى فيه خلاف المتبادر والمصطلح اذ التخصيص عند النحاة عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات فالمراد من قوله اتوهم صحت اذ توهم تعيين النكرة يدفع الاحتمال بسبب كون الحكم عن كل الافراد او يكون التخصيص اصلا الى حد التعيين والتخصيص بحيث يرفع الاشتراك او بتقليل الاشتراك وعلى هذا فالمناسب ان يقال التخصيص بقلل الاحتمال او ينبغي قوله شبهه اي شبه البدء المذكور بالفاعل قوله لانه يستقل اي المبتدا المذكور في موضع الحصر كان قولهم ما ابرز ذا ناب الا الخ يستقيم في مقام الحصر والمقصد ان معناه معنى هذا التركيب ليس المقصد ان اصله كان كذا واذا كان مستقلا في مقام الحصر وجب ان يكون اصله ابرز فانا بنته على ان يكون شريد الام الضمير في اجزائهم قدم ليفيد الحصر لان تقديم ما حقه التاخير يفيد الحصر كما ذكروه وفيه بحث لان افادة الحصر لا يحتاج الى القول بالتقديم والتاخير كيف وتقديم المسند

على الخبر بالمشتق يفيد حصر المخبر عليه سواء كان المسند اليه معرفا او منكرا عند السكاكي خلافا لمن تبعه كصدر الفاضل وغيره في الاصل موجبا لافادته التخصيص حقيقة فالوجه ان يقال تخصيصه بالوصف المقدر كما قال صاحب المغني **قوله** وما يخص به الفاضل قبل ذكره وهو صحة كونه محكوما عليه صريح في ان الفاضل عند ذكر الفضل وقبل ذكره تخص بكونه مجهولا وقابلا لكونه محكوما عليه بفضل مسند ذكر الفضل اليه بعد ذكره وان الاسناد وبينما لم يتحقق عند ذكر الفضل بل انما يتحقق بعد ذكر الفاضل تخصيصه مقدم على كونه محكوما عليه لانه يحصل عند ذكر الفضل وكونه محكوما عليه يحصل بعد ذكر الطرفين فاندفع ما قيل وما ذكر انه قد تخصيص تقديم الفضل عليه ليس بشئ لان اختصاصه بالفضل انما يحصل بعد جعله محكوما عليه باستناد الفضل اليه فكيف يتصور اختصاصه لمصحح كونه محكوما عليه بما يتاخر عن كونه محكوما عليه **قوله** فان قلت قائم علم مبتدا اشير الى ان التخصيص مقدم على الحكم لانه مترتب على مجرد ذكر الفضل من غير ان يعتبر اسناده الى شئ والحكم كون احدهما محكوما به والاخر محكوما عليه انما يحصل بعد ذكر الطرفين واعتبار الاسناد وبينما فمن قال تخصيص عليه ان هذا التخصيص يحصل بعد الحكم بتبع بعد مدة اذ معرفة لا يكون الا بعد التخصيص فمراده بتصور معنى كلام السكاكي قدس سره **قوله** قد يكون خبرا قبل لا بالنسبة الى الكلب اما بالنسبة اليه فشر انتهى وذلك لان الخبر بالقياس اليه ظاهرا لا يكون مهرا للان المهر صوت الكلب عند تاذيه وعجزه عما يؤذيه قال في الصراح هو صوته وروى بناصر من قد جره على البرد ولا يشك فيه عاقل فضلا عن ان يجزم بتعيضه نعم لو اريد كونها شرا وخيرا في الجملة جاز ذلك لاحتمالها بحسب الاضافة هذا ما ذكره السيد قدس سره في حواشي المطول وينبغي ان يدفع ما قيل عليه وفيه نظر لانه بهذا اراد ان العيب للنشاط لانه يراه غيره بعيني **قوله** لانه اذا قيل في الدار رجل فان ما يفيد كما صرح به الناصر في ان التخصيص يحصل قبل ذكر المبتدا وترتب على ذكر المجرور في الدار من غير ان يعتبر كونه محكوما به او هو لا يحصل الا بعد ذكر المبتدا واعتبار الاسناد وبينما فالتخصيص مقدم على الحكم حاصل قبل حصوله فاندفع ما قيل اذ تخصص الحكم كان لغير الحكم غير مخصص ثم ان ما ذكره يجري في قائم رجل فينبغي ان يجوز ما جيء بان النعاة شرطوا التقدير الخ لظرف الاستقرار مطلقا وذلك لما لا اسم له التعاوني في الظروف المالا يتعاوني غيرها ولانه تبين كونه خبرا بخلاف قائم رجل فانه لا تبين كونه خبر الجواز ان يكون قائم مبتدأ على قول من يجوز اعماله بلا اعتماد وانما في الدار رجل فلا التباس فيه لان الجار والمجرور لا تصلح ان يكون مبتدأ هذا ما ذكره السيد قدس سره في حواشي المتوسط وفيه بحث لانا ان اردنا انه لا التباس فيه بالمبتدا من غير تمام لانه تحمل ان يلتبس شئ احترازا عن نفي الخاص لا يدل على نفي العام وان اردنا انه لا التباس فيه بوجه من الوجوه فمسلم كيف وتحمل ان لا يكون الظرف خبرا بل سادا مسد الفعل وارتفاعه الرجل على ان يكون فاعلا له على قول الاخفش والكوفيين فانهم كما قالوا باعمال الصفة بلا اعتماد لذلك قالوا باعمال الظرف بلا اعتماد وقال العلامة التفتازاني في المطول نحو قائم رجل لان الالتباس باق لجواز ان يكون قائم مبتدأ ورجل بدلا منه بخلاف الظرف فانه تبين كونه خبرا انتهى وفيه بحث لانه على تقدير كون رجل بدلا منه لا يصدق عليه بعيني من تسمى للمبتدا الا الاول وهو ظرف ولا الثاني لانه ليس صفته واتعقد بعد حروف الاستفهام والنفي ولا رافعة لظاهر فكيف يكون مبتدأ لعمل رجلا فاعلا له لكان من القسم الثاني من المبتدأ عند الاخفش والكوفيين على ما عرفت ورجل البدل والمبدل منه بمنزلة تكرار عامل مختلف بايجاب وكذا جعل قائم صفة لموصوف مقدر هو شئ ونحوه لا بد للصفة من موصوف يعمل فيه اذ الم يكن لها في الظاهر عامل او نويت التقدير بهذا انتفى قائم رجل ثم لا بد من تقدير الخبر ايضا ولا خفاء في ركاكة على ان عدم كون العامل في الظاهر مكيف ولا ضرورة في جعل رجل بدلا من قائم ولم لا يجوز ان يكون فاعلا لقائم على مذهب الاخفش او بحذف حرف الاستفهام على مذهب باقي البصريين

والحال بانه لا يلزم فيه لا حذف الموصوف ولا حذف الجزء في بعض حواشيه قوله فانه تبين خبرا فيه بحث بجوا ان يكون مبتدأ بتقدير كائن في الدار شكل قائما او حالا فان الظرف يصح ان يكون حالا فالتبس بالحال وفيه بحث لان الكلام في الظرف الذي حذف متعلقه ونابت عنه وايضا التباسه بالحال ثم كيف ولا يجوز جعله حالا في نحو في الدار رجل او ليس فيه فاعل ولا مفعول يكون الظرف حالا عنه وجعله حالا من رجل على انه مبتدأ مع انه يمتنع عند الجمهور يمتنع ايضا لانه يلزم تقديم الحال على العامل المعنوي وهو يمتنع على انه ان قدر خبر المبتدأ مثل الذكور يلزم الاستدراك والالغاء دليل عليه وفي الرضي اذا قلت في رجل قائم قائم رجل اصل كون رجل خبرا عن قائم او بدلا عنه قيل وفيه انه لا يصدق عليه شئ من تعمى المبتدأ فكيف يصح ان يقع رجل خبرا عنه الا ان يقال انه يحتمل ان يكون مبتدأ بحذف حرف الاستفهام وهو يحتمل من حيث انه تم وان اقتضى بعارض اقول وفيه بحث وفي المفصل الظرف متعين للخبرية بخلاف قائم رجل فانه لا تتعين لها جواز ان يقول القائل قائم في الدار فيكون مبتدأ انتهى وفيه ايضا بحث هذا واعلم ان القائلين بان مدار الاخبار عن النكرة على الفائدة شرطوا في الخبر الذي ظرف او جار ومجرور الاختصاص فلو قيل في الدار رجل لم يجز لان الوقت لا يخلو عن ان يكون فيه رجل ما في دارنا فلا فائدة في الاخبار بذلك صرح به صاحب اللبب والقائلون بالتخصيص ان لم يجدوه بهذا لفظه ذكروه بعبارة ترقون بان المدار على الفائدة لا على التخصيص انتهى التخصيص فيه حاصل على ما قرره الشريف قدس سره نحو في الدار رجل وان جوزوه للتخصيص ردعليهم انه لا فائدة في الاخبار بذلك وان حصل التخصيص فليس كل تخصيص مصححا للفائدة قوله فهو في قوة التخصيص بالصفة فكانه قيل رجل موصوف بصحة استقراره في الدار كائن في الدار وهذا المعنى يجب ملاحظته ليصح الحكم وان لم يكن مقصودا ولما قوله بنسبته الى المتكلم لان المصدر منسوب الى فاعل فعله وهو في الرفع على ذلك المعنى قوله اذا اصله سلمت سلاما اي حييت تحية قوله وحمل الى الرفع لقصد الدوام فان قلت الظرف مقدر بالفعل على الاكثر فيكون سلام عليك جملة اسمية خبرها فعلية والاسمية التي خبرها فعلية يفيد التجدد كالفعلية قلنا الدال على الدوام هو العدول الى الرفع كما اشار اليه الشارح قدس سره لا نفس الاسمية او نقول الظرف قد يقدر باسم الفاعل لغرض الدلالة على الدوام قال العلامة التفتازاني في المطول نحو زيد في الدار يحتمل الثبوت والتجدد بحسب تقدير حاصل او حصل ومنه يعلم ان كون الظرفية اختصار الفعلية ليس على الاطلاق والقول بان الاسمية التي خبرها فعلية يفيد التجدد والدوام باعتبار الاسناد وليس كذلك اذا العفو من زيد قام منذ ابي الصغير ولا شك ان زيدا من حيث قد وجد القيام وحدوثه لزيد فكيف تتصور ان يقصد من اسناد قام مع ضميره الى زيد دوام القيام له فتسليم الاول ومنع الثاني مكابرة صحفة او نقول الفائدة الاسمية المذكورة للتجدد مقيدة بما اذا لم يكن معدولة عن الفعلية قوله اي سلام من علي اشار به الى ان ليس معرفة بتعدي الاضافة بل نكرة مخصصة كما كان كذلك عند النصب ولو قال فكانه قال سلام مني لم يحتج الى التفسير قوله هذا اي القول بتخصيص وجوز عند التنكر المبتدأ حتى لا يجوز الاخبار عن النكرة المحضة هو الجمهور بين النحاة قال الرضي اعلم ان جمهور النحاة على انه يجب ان يكون المبتدأ معرفة او يكون فيها تخصيص ما قوله وقال بعض المحققين منهم قال الرضي وقال ابن الدهان وما احسن ما قال اذا حصلت الفائدة فانك عن اي نكرة وذلك لان الغرض من الكلام افادة المخاطب فاذا حصلت جاز الحكم سواء تخصص المحكوم عليه بشئ او لا وانما يطرد تجويز الاخبار عن المبتدأ وعن الفاعل سؤالكم موقفين او نكرتين تخصصين لوجه او غير تخصصين لشئ واحد وهو هدم علم المخاطب حصول ذلك الحكم المحكوم عليه فلو علم ذلك في المعرفة كما علم قيام زيد حقا لغوا ولو لم يكن رجل من الرجال قائما في الدار جاز ولذلك ان

تقول رجل قائم فى الدار وكذا تقول كوكب نقض الساعة انتهى وبهذا ظهر ان بين قولين مناقاة تامة اذ المهيّة لا يجوز من كون المتصوّر نكرة تحضة هملا ولذا قالوا ولو جوب تخصيصه وابن الدهان يجوز ذلك اذا حصل الفائدة بغير مضمونه نحو شجرة تسجد وبقرة تتكلّمان اذ وقوع ذلك من افراد هذا الجنس غير متعارف فعلى الاخبار بغنائه فائدة بخلاف نحو رجل جاءت وخرجت فانه اذا اسند الى رجل بالباب اذ لا يوجب العادة ان لا يكون الحال من ان يفاجيك عند خروجك اسد او رجل ولو كان غير مضمر من بيان تخصيص تعدادها وضبط الفائدة وضبطا تسهيلا على المتعلّم يجوز ادخال الامثلة المذكورة والاولى ان يعلم ان الضابط فالملزوم مثلا قائمٌ لا تنافى بين كلام النحاة وبين ما ذكره بعض المحققين الا ان النحاة لما رأوا ان المبتدى لا تفى قوته بالتمييز بين القيد من الحكم على النكرة ليس على النكرة وغيره ضبطوا الامثلة ظنا تخلف عن الفائدة ليكون على بصيرة مما فى الحكم على النكرة ليس على ما ينبغى ثم ما قال صاحب المغنى لم يعول المتقدمون فى ضابطة ذلك الا على حصول الفائدة ودرج المتاخرون انه قليس كل واحد يهتدى الى مواقع الفائدة فنتبعوا من مقل نخيل ومن مكثر سوء والاصح وهو المشهور خلافه هذا كلامه ثم عدم حصول الفائدة وعلل الجواز بحصول الفائدة والحق ان المبتدأ نكرة تحضة كلامه من قوله نحو شجرة الى قوله او رجل وعدم الجواز بعدم حصولها فقال فليتأمل فى ذلك رجل لم يخبر لان الوقت لا يخبر عن ان يكون فيه رجل مأفى دار ما فلا فائدة فى الاخبار بذلك وعلى هذا فلا مناقاة بين القولين بل القول الاول واحد قوله فى توجيهات انتهاها اى توجيهات التخصيصات اى يحتاج فى توجيهات اكثر التخصيصات الى التكلفات اذ لا يحتاج فى توجيه التخصيص فى ولعبد مؤمن الى التكلف وان توقش فى تصويبه للابتداء قوله الى هذه التكلفات اشارة الى التكلفات المذكورة فى التوجيهات اما توجيه ما احد خير منك فلانه صرف التخصيص عن المصطلح واما توجيه شر اهر ذا ناب فلانه فى تخصيصه بالفاعل تعسف لان الفاعل تخصيص بتقديم الحكم والحكم ههنا موخر وكونه فى الاصل موخرا لكيدى نفعا واما توجيه فى الدار رجل فالتكلف ظاهر اذ ليس على ذلك دليل يستلزم جوازه فى داره رجل واما توجيه سلام عليك فلا تكلف فيه لان يعد تكلفا وما كون المعنى فى حال الرفع على ما كان عليه فى حال النصب قوله لحصول الفائدة لعدم علم المخاطب بحصول الانقضاض الساعة للكوكب قوله فلا يجوز ان يقال رجل قام لعدم افادته المخاطب بحصول القيام المتكلم فى العالم قوله وبهذا القول اوقب الى الصواب فخلوه عن التكلفات المذكورة ولجنى الاخبار عن النكرة المحضة اذا حصلت الفائدة فى كلامهم نحو شجرة تسجد وبقرة تتكلم وخرجت فاذا اسد لعو رجل على الباب ونحو فريق فى الجنة وفريق فى السعير لا نزيد على القائلين بالتخصيص ان القول بالتخصيص لاجل تحصيل الفائدة فلا معنى لالتزامها اذا حصلت الفائدة بدونه قوله لكونه قسما من الاسم فنيه انه ان اراد ان كونه قسما من الاسم بجعله مختصا بالمفرد حقيقة فهو ممنوع كيف والخبر فى نحو العلم جبسق ليس بمفرد حقيقة وان اراد انه جعله مختصا بالمفرد اعم من ان يكون حقيقة او حكما فهو مسلم لكن عدم كون الجملة داخلة فيه ممنوع كيف وقد قال القدس سره فى تعريف الكلام وحيث كانت الكلمتان اعم من ان يكونا كلمتين حقيقة او حكما دخل زيد ابوه قائم او قام ابوه فان الاخبار بهما مع انهما مركبات فى حكم الكلمة المفردة اهنى قائم الاب قال من عائد خبرا وليس متعلقا باسمها والاولون على ما ذهب اليه البصريون نعم ذهب البغداديون وابن مالك الى ترك تنوين المطول اجراء مجرى المضاف وعلى هذا يجوز ان يكون من عائد متعلقا باسم الاصح فى المغنى كاللام فى نعم الرجل زيد قال الشارح فى بحث افعال المدح والذم اللام فى الفاعل للعهد الذهنى وهى لواحد غير متعين ثم قال ولم يتجه هذه الجملة الواقعة خبرا الى ضمير المبتدأ القيام لام تعريف العهد مقامه وهذا الوجه وهو كون اللام للعهد الذهنى مختار الشيخ ابن الحاجب قدس سره حيث قال فاعلها اما المعرف باللام واما مضاف الى المعرف به واما مضمر مميز بنكرة منصوبة

واما كان كذلك من جهة انهم تقصدوا الابهام المدرج اولا ثم مفسروه وجوه الابهام فيما فيه الالف واللام اما تقصد الى معهود في الذهن غير معين في الوجود كقولك ادخل السوق وان لم يكن بينك وبين مخاطبك سوق معهود في الوجود ثم وجه قيام لام العهد الذهني مقام الضمير على ما ذكره الله قدس سره ما ذكره الشيخ ابن الحاجب في شرح المفصل انهم لما قصدوا الى معهود في الذهن كان كالمتكلم الجنس الذي له شمول في المعنى وكما يصح ان يقوم اسم الجنس مقام الضمير صح ان يقام الاسم باعتبار المعقول في الذهن مقام الضمير لانه مندرج تحته ومايقدر من احاده في المعنى قال الرضي وليس الاعتبار بكون اللام للتعريف الذهني المطابق لكل فرد فيكون اذن كالضمير الراجع فتبين اخلا يجوز زيد ضرب رجل مع ان رجل يطابق لكل فرد وان لم يكن فيه لام يشار بها الى ما في الذهن وذهب ابو علي وابن عاصم الى كون اللام للاستغراق الجنس دون الاستغراق لما ورد لغيره فبنزلة العائد وعليه الرضي بان علامة المعرف باللام الاستغراقية صحة اضافة كل اليه كما في قوله تعالى وان الانسان لفي خسر والا يصح ان يقع نعم كل الرجل زيد ورد عليه ايضا ابن الحاجب فقال وخطأ محض لانك اذا قلت نعم الرجل لم يرد جميع الرجال بل المقطوع به في قصد المتكلم ولذلك وجب ان يكون المضمر مطابقا ووجب اذا قصد التثنية ان تثنى ولو كان على ما زعموا لوجب ان يطابق بتجميع الجنس وان لا تثنى وان لا يجمع لان اسما الاجناس لا تثنى ولا يجمع اذا قصد بها الجنس فان زعموا ان المخصوص بالمدح مرفوع على الابتدائي الاصل ونعم الرجل خبره والجملة اذا وقعت خبرا فلا بد من ضمير يعود عليه او ما يقوم مقامه وهو هنا لم يقدر هذا الفاعل اسم جنس لم يصح لعدم الضمير او ما يقوم مقامه فالجواب ان هذه الشبهة لا يعارض بالامور القطعية وايضا ما ذكرتموه انما هو احد الاحتمالين فان تعذر احدهما تعين الآخر وما ذكرناه متعين وايضا انما يتقضى صحة نعم رجلا زيد وزيد يحتمل ان يكون مبتدأ لما زعمتم وخبره نعم ولا يصح لان يقع الضمير عائدا على زيد لانه يجب ان لا يكون عائدا الى متقدم والا ورد عليه نعم رجلين الزيدان ونعم رجالا الزيدون وايضا فانه يفوت الابهام الذي هو مقتضى غرض الباب فان زعموا ان الاصل كان كذلك فلا نقل الى المعنى الا لشاهد حال يعينه فلا بعد ان يقع فيما نحن فيه كذلك لانا لا نشترط ان يكون الاصل كذلك ثم غيروا وانما الكلام في مدلوله حال استعماله لا لشاهد حال تحقيقي في جواب شبهتهم ان الاصل ان يكون الرجل زيدا المذكور مضمر عائدا اليه فاستغنى بشارة مضمرة او بنية وحصل الابهام بتاخير المفسر عنه هذا كلامه ورد هذا الجواب الرضي حيث قال والاعتذار بكون ذي اللام تاما مقام المضمر على ما قال المصرح لا يتم اذ لو كان في مقام الضمير لكان الضمير اذا قام مقامه جاز ارجاعه الى المبتدا غير محتاج الى الضمير في نحو زيد نعم رجلا وكذا في نحو نعم رجلا زيد ايضا لان الضمير فيه اذن كما في قولك ابوه قائم زيدا نسبي قوله يجوز ان يقدر ان الضمير في نعم رجلا زيد عائد الى زيد المتقدم رتبة لما تبين ان الجملة اذا واقعة خبر المبتدا عن الضمير وما يقوم مقامه قوله لا يصح والا ورد عليه قولنا قد انفرد هذا الباب بخواص فيجوز ان يكون من خواصه التزام كون ضميره مستترا عن غير ابراز سواء كان المفرد اسما او شيئا او مجموع لمشابهته الاسم الجامد في عدم التصرف حتى ذهب بعضهم على انه اسم وانما الابهام فيحصل من التزام تاخير المخصوص في اللفظ الا ان دراكا اعترف به بقوله وحصل الابهام بتاخير المفسر عنه وبهذا الاعتبار يصح تمييزه بالنكرة ويجوز ايضا ان يكون التمييز للتاكيد مثله في نعم الرجل رجلا او لرفع لبس المخصوص بالفاعل في نحو نعم رجلا السلطان واجاب السيد السند قدس سره عن قوله ولو كان على ما زعموا آه بان المراد هو الجنس او حالا حقيقة فالابهام موجود كما في المعهود صح تفسيره بالمخصوص ايضا وما نعم الرجلان ونعم الرجال فالمراد به جنس التثنية وجنس الجمع فلا اشكال لانه تثنى اولا او جمع ثم عرف بلام الجنس ومن في الحمل على الجنس زيادة

سبالغة بناسب المقام وعلى هذا فالضمير في نعم رجلا زيد عائدا الى الجنس اليه اشتى فالعائد فيه الى المبتدأ في نعم الرجل زيد من عموم الجنس شموله في المعنى والخاص من روابط الجملة ما هي خبر عند عموم مثل المبتدأ نحو زيد نعم الرجل وقوله واما مصبر عنها فلا صبر كذا قالوا ويلزم عدم ان يخبروا زيديات الناس وعمرو وكل الناس ميتون وخالد لا بخل في الدار واما المثال فقيل الرابط اعادة المبتدأ بعينه بناء على قول ابي الحسن في صحة تلك المسئلة وعلى القول بان ال في فاعل نعم مؤنث للعهد الجنس واما البيت فالرابطة فيه اعادة المبتدأ بلفظه وليس العموم فيه مرادا واذا المراد انه لا صبر عنها الا صبر شتى انتهى والمراد من كون ال للعهد هو العهد الخارجي لتقدم الذكر تقديرا لان المبتدأ مقدم رتبة والابهام يحصل بتاخير المخصوص غالبا على ما قال العلامة التفتازاني في المطول ان الضمير في نعم رجلا زيد على تقدير كون المخصوص بالمدح راجع الى المبتدأ والابهام يحصل من التزام تاخير المخصوص واما قال العلامة في شرح التسهيل واما نفي ان يكون للعهد فان اريد العهد الخارجي بان يكون الرجل اشارة الى زيد بقرينة الذكر لما حققنا في الذكر سابقا فلا نضافي انه بعيد خارج عن قانون العهد سقوت لما عليه وضع الباب من الابهام والتفسير فليتامل وجهه وتمال الرضي انها بعد ذلك الاصل وهو كونها تعليق مستقلين بقيا علما كلما ما دام رابع فاعلها بتقدير المفرد كصفقة متقدمة على موصوفها كما في قوله والمؤمن العائذات الطير وجوه قطيفة فصار معنى نعم الرجل زيد زيد رجل جيد لانه تقرر بالدليل ان المخصوص مرتفع بالابتداء لا بالخبر ابتداء لكون خبر متقدم لم يدخل نواسخ المبتدأ عليه مقدما على فعل المدح والذم وموخرا عنه نحو كانت نعم الرجل ونعم السيدان وبئس ما قتلوا حمزة فلو كان الخبر ابتداء جملة فعلية لوجب ان يكون فيها عائد اليه ثم العطل الاعتبارات الثلثة المذكورة على الوجه الذي لنقلنا عنه فقد علم بهذا ان لا بد بطلان توجه الالان يكون الجملة في تقدير المفرد على الوجه المذكور حتى لا يحتاج الى الضمير وانت خبير بان النحاة قد جعلت اللام للعهد الخارجي ايضا وقد عرفت انه لا عبار عليه فلم تحقيق الضرورة الباعثة الى جعل الجملة في تقدير المفرد وايضا ليس معنى تعريف الجنس النائب عن الضمير هو الاستغراق بحيث يكون معنى نعم الرجل نعم كل رجل ويدخل فيه زيد بل انه جنس ليزيد يطلق عليه وعلى غيره ووجه نيابته عن الضمير وان ليس المقصد من الضمير الا ذكر ما يعود الى المبتدأ ليحصل الربط فاذا ذكرنا ما هو جنس للمبتدأ صادق عليه كان بمنزلة الضمير في حصول الربط وذكر اللفظ الدال على معنى اعم واشمل من المخبر عنه بحيث يتناوله وغيره ويدخل هو فيه يوجب عن الضمير لكونه ذكرا للمخبر عنه مع غيره بل نقول ان يقول ان من عمل صالحا فانا لا نضيع اجره واجر غيره ثم لا يخفى انه اذا صح نيابة الجنس عن الضمير فاعادة لفظ المخبر عنه بطريق الاولى مثل ارى الموت لا يسبق الموت شيئا بدانا ذكره العلامة التفتازاني في شرح المفتاح وانت خبير بان هذا الوجه لا يدل على نيابة التعريف بل على نيابة جنس يطلق على المبتدأ وغيره وهو لا يستلزم التعريف فاذا وقع في الجملة ما يطلق على المبتدأ وغيره ينبغي ان يوب عن الضمير فجوز زيد ضرب رجل لان اسم الجنس موضوع للماهية من حيث هي او العرف المنتشر هو يطلق على زيد وغيره ولو سلم فيستلزم جواز زيد ضرب الرجل على ان اللام للجنس لا يفيد كون اللام للعهد الخارجي ايضا يستلزم جواز زيد ضرب الرجل على ان اللام للعهد الخارجي لانا نقول لا مقال في جوازه لانه من قبيل اعادة المبتدأ بعينه بواسطة العهد الخارجي وايضا الدليل المذكور وان دل على كون المخصوص مبتدأ لكن عندنا دليل يدل على كونه خبر مبتدأ محذوف وهو ان الجزء فضل وعند ذلك يجب تقديم المبتدأ على الخبر فلو كان مبتدأ لوجب تقديمه والالزم بطلان اللازم فالملزوم مثله لا يقال التقديم واجب اذا كان الفعل مسندا الى ضمير المبتدأ مطلقا وهو ليس كذلك يدل على ذلك قول الرضي في قول المصرح اذا كان الخبر فعلا له اي فعلا مسندا الى ضمير المبتدأ نحو زيد قام فانه لو قدم استتبه بالفاعل لانا نقول الالتباس بالبدل

عنه الرضي قال به بعض حيث قال في ذلك المقام فان قيل فيجوز ان الضمير يعود الى الزيدان قاما والزيدون قاموا قلنا حيثئذ يلزم ان يضمر قبل ان لم يجز ضمائر فيه ايضا نظران تفسيره اللفظ الكافية ليس على ما ينبغي وان المخصوص برتبة الابتداء ان جوز الالتباس بالبدل في نعم الرجل زيد وحكمه انه بمنزلة الاخبر مقدرا قلنا الاعني بتجويزه فيه وعدم تجويزه في الزيدان قاما بدون قارنه مع ان الفرق تجويز الامرين في الاول وامتناعهما في الثاني فانا لكون كل منهما خلاف الاصل فيكون من قبيل جواز الامرين لا من صور الالتباس لان الابدال يستلزم عود الضمير قبل الذكر والا ابتداء لا يستلزم تقديم الخبر وهو ايضا خلاف الاصل بخلاف نعم الرجل زيدا ذ الابدال لا يستلزم خلاف الاصل والابتداء يستلزم فيكون من صور الالتباس وفيه ان الابدال ايضا يستلزم خلاف الاصل وهو كون المبدل منه في حكم التنحية صرح به الفاضل الهندي في حواشيه بالجملة الفرق الذي ذكره الفاضل الهندي بين صور جواز الامرين وبين الالتباس الكائن معتبرا عند الرضي فالوجوب ليس في شيء منها والا فالوجوب في كليهما فالقول بوجوب التقديم في الزيدان قاما ودون في نعم الرجل زيد حكم محض على ان تفسيره المذكور لا يوافق ما ذكره الشيخ ابن الحاجب في شرح المفصل حيث قال كون المخصوص خبر مبتدا محذوف اولى من وجهين لفظا ومعنى اما اللفظ فلان المبتدا اذا كان خبره فعلا فالوجه ان لا يتقدم عليه وفي جعل ذلك خروج عن هذه القاعدة وهو بعيد والا خر انه اذا وقع جزء جملة فلا بد من ضمير ولا ضمير هنا وما توهموه من ان الرجل للجنس فقد تقدم مناده وجوز لكان وقوع الجنس موضع الضمير قليلا ايضا ومن حيث المعنى هو ان الابهام يناسب التفسير اذا جعل خبر مبتدا كان التفسير فيه محققا وهو المفهوم منه واذا جعل مبتدا لم يكن محققا فظهر ان الوجه هو الثاني لان هذا الكلام صريح في وجوب التقديم في المثال المذكور حيث ان الفعل ليس مسندا الى ضمير المبتدا بل مسندا الى الظرف ولو كان مقصودا من قوله ولو كان الخ ما ذكره الرضي لما قال بوجوبه فالمقسم منه ان يكون الفعل مسندا الى ضمير المبتدا مستترا او بارزا وان يكون مسندا الى الظرف لان المبتدا التفسيري اذا عند ذلك يلتبس المبتدا بالبدل من الفاعل فلا يقع منه اخوات نحو زيد قام ابوه لا غير فالمعنى ان المسند في الجملة الواقعة خبرا اذا كان فعلا تاما بالمعنى نحو ما ذكرنا وجب تصديه ظرفا تاما في الحواشي الهندية اذ كان الخبر فعلا له لا جملة باعتبار الصورة فلا يرد نحو يقوم ان الزيدان لان الخبر جملة صورة لا فعل فخلاف نحو زيد قام فان الخبر فيه فعل لا جملة صورة فليس على ما ينبغي بقي ان قول المصرح كون المخصوص خبر مبتدا محذوف اولى ليس على ما ينبغي فتدبر

قوله ووضع المظهر موضع المضمر في المعنى والثالث من روابط الجملة تماما هي خبرعنه اعادة المبتدا بلفظه واكثر وقوع ذلك في مقام التهويل والتفخيم نحو الحاقة ما الحاقة واصحاب اليمين ما اصحاب اليمين وقال الاراكي الموت شيء والرابع اعادته بمعناه نحو زيد بعاني ابو عبد الله اذا كان ابو عبد الله كنيته له اجازه ابو الحسن وقال الرضي وضع الظاهر موضع المضمر كان في موضع التعظيم جاز قياسا وان لم يكن فعند سيبويه يجوز في الشعر بشرط ان يكون بلفظ الاول لم يجز عنده وقال الاخفش يجوز وان لم يكن بلفظ الاول في الشعر كان او في غيره قوله وكون الخبر تفسيرا للمبتدا لم يعده كثير من النحاة من الرابط وحده منهم صاحب المغني حيث قال والرابع من روابط الجملة تماما هي خبرعنه كون الجملة بنفس المبتدا في المعنى ومن هذا اخبار ضمير الشان والقصة نحو هو الله احد ونحو فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا وما ذكره الرضي من ان الجملة الواقعة خبر الاي تحتاج من ان تكون هي المبتدا بمعنى اذا لو كانت لم يحتج الى الضمير كما في ضمير الشان نحو هو زيد قائم وكما في قولك معقولي زيد قائم لارتباطها به بلا ضمير لانها هو بدل على ان كون الخبر تفسيرا للمبتدا لا يحتاج الى الضمير ولا يدل على عدم احتياجه الى العائد بمعنى الرابط دافع الخاص لا يدل على نفي العام فاندفع ما قيل

ان كون الجر تفسير للمبتدأ ليس لعائد يدل عليه كلام الرضي في هذا المقام ثم ما ذكره العلامة الاشنلاني في شرح المفتاح يدل على عدم اصابته الى العائد حيث قال صلم من كلام المفتاح وجه قول النحاة لا بد في الجملة الواقعة خبر المبتدأ من عائد الى المبتدأ ملفوظة كما في زيد قام او مقدرا كما في البر الكر بسطين وهو ان التعدي لا يكون بدون اسناد والفعل الى ضمير المبتدأ او السببي الاجنبي من التعلق بالمبتدأ وهو يقتضي رابطة وهو معنى العائد وهذا انما يتم لو كان المسند الجملة في غير ضمير الشان سببيا او للتعدي وعلم ايضا ان الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان مستثناة من هذا الحكم الكلي بانه لا بد في الخبر من عائد لانها ليست معنى تعلق بالخبر تعلقا كما في السببي او ثبت له كما في المضغي بل هي نفس الخبر عنه ولا معنى لربط الشيء بنفسه هذا كلامه في المعنى الثاني الاشارة نحو الذين كذبوا بآياتنا واستكبروا عنها اولئك اصحاب النار والذين آمنوا وعملوا الصالحات لا نكلف نفسا الا وسعها اولئك اصحاب الجنة ان السيد البعض الفواضل اولئك كان عنه مسئولا وقال ابن الحاج السلمي يكون المبتدأ موصولا او موصوفا فالاشارة اشارة البعيد تمتع زيد قام هذا للقاعين وزيد قام فذلك لائق والجملة حالية في الآية الثالثة والسابع العطف بالواو واجازه هشام وحده نحو زيد قامت هند واكرمها ونحو زيد قام وقعدت هند بناء على ان الواو للجمع فالحكمان كالعلتين او انها الواو للجمع في المفردات لافي الجمل بدليل جواز ان قائم وقاعد دون هذان يقوم ويقعد والثامن شرط يشتمل على ضمير مدلول على جواز بالخبر نحو زيد يقوم عمرو ان قام وعمرو ان قام والتاسع الى الثانية عن الضرير وهو قول الكوفيين وطائفة من البصريين ومنه قوله ثم وامان خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فان الجنة هي المأوى الاصل مأواه وقال المانعون التقدير هي المأوى له وقال ايضا قد يوجد الضمير في اللفظ ولا تحصيل الربط وذلك في ثلث مسائل احدها ان يكون معطوفا بغير الواو نحو زيد قام عمر هو او قام هو والثانية ان يعاد العامل نحو زيد قام عمرو وقام هو والثالثة ان يكون بدلا نحو حسن الجارية انجبني هو فهو بدل اشتمال من الضمير المستتر العائد على الجارية وهو في الثلثة كالمنسي من جملة اخرى وقياس قول من جعل العامل في البدل نفس العامل في المبدل منه ان يصح المسئلة قوله اذا كان ضميرا قياسا في موضع وهو ان يكون الضمير مجرورا بمن والجملة الخبرية ابتدائية والمبتدأ ايضا مجرور من المبتدأ الاول لان جزئية تشعر بالضمير فيجوز الجار والمجرور معا فاكان المبتدأ والثاني في نكرة فالجار والمجرور صفته نحو البسمن بمنوان بدرهم ولكذا الخان معرفا باللام نحو البر الكر بسطين لان التعريف غير مقصود وكاني قوله ولقد امر على اللئيم يسبني ويجوز ان يكون حالا من الضمير الذي في الجار والعامل فيه الجزاء الكر كاني بسطين كاننا منه وسمعا في خير فذلك في المجرور نحو قوله ثم ولس صبر عن ذلك لمن عزم الامور اي ان ذلك منه وفي المنصوب بتقدير كونه منصوبا بالفعل لفظا نحو فتوب نيست وتوب اجراو بالصفة محلا انا زيدا ضارب ولا تكتفي مع كونه سماعا بالشبه خلافا للكوفيين والمرفوع لا يحذف لئلا يؤدي الى حذف العامل وحده قوله فالاكثر من النحاة وهم البصريون الوجدان يقول فالاكثر من البصريين لان ظاهر ما ذكره يشعر بان البصريين كلهم قائلون بتقدير الفعل مع انه ليس كذلك كيف وقد قال الشريف قدس سره في مبحث الشريفة كما بيان بعض بصريان برخيزند كه مقدر باسم فاعل است وجمهور بصريان برينند كه مقدر بست بفعل وقال الرضي قال البصريون الظرف منصوب على انه مفعول فيه كما انه كذلك اتفاقا في نحو جلست امامك والجار والمجرور منصوب على انه مفعول به كما انه كذلك اتفاقا في نحو مررت بزيد الا ان العامل فيه مقدر واكثرهم على ان المحذوف فعل وذهب ابن السراج وابو الفتح الى انه اسم فاعل حاظ ان ضمير واكثرهم الى البصرة وان ابن السراج وابا الفتح منهم اذ ذكر هذا الكلام بعدما قال انتصاب الظرف عند الكوفيين بايعامل المتعدي والفعل صرح في المسئل في بحث المصدر ان ابن السراج من البصريين كما هو مذهب الاقل وهم الكوفيون كما في الحواشي الهندية

وفي الترجمة الشريفة على ما عرفت انفا وفي المغني زعم الكوفيون وتبعهم ابن طاهر وخروف انه لا تقدير في نحو زيد عندك وعمرو في الدار ثم اختلفوا فقال ابن طاهر وخروف الناصب المبتدأ وزعما انه يمتنع الجواز اذا كان عينه نحو زيدا خوك ويتعين اذا كان غيره وان ذلك مذهب سيبويه وقال الكوفيون الناصب امر معنوي وهو كونهما مخالفين للمبتدأ والمعقول على هذين المذهبين تقدير وقال الرضي انتصاب الظرف خبر المبتدأ عند الكوفيين على الخلاف فيتعين الخبر لما كان هو المبتدأ في نحو زيد قائم او كانه هو في نحو زيد اما متعين ارتفاعه ولما كان مخالفا له بحيث لا يطلق اسم الخبر على المبتدأ طلاقية في نحو زيد عندك ان زيدا عند خالفه في الاعراب فيكون العامل عندهم معنويا وهو معنى المخالفة التي اتصف بها الخبر ولا يحتاج عندهم الى تقدير شيء يتعلق بها الجار قوله على انه قدر على ليصح الحمل اي فالاكثر متفقون على انه قوله اي ما قاله بجملة من قبيل ذكر الملزوم واراده اللازم وهو جواب عما في الحواشي الشريفية من قوله ما معنى الباء وما معنى قوله مقدر بجملة والمقدر هو الجملة لا الظرف والجواب المذكور فيها ان التقدير يعني الغرض والباء للالصاق اي مفروض ملتصقا بجملة والجواب بعض شراحها ان هذه الباء مثلها في قولهم قدرت الفعل بالنعل اي الحقت هذا النعل بذلك وجملة مثله والمعنى ان الظرف ملحق بالجملة بتقدير الفعل الحاق الجزئي بالكلي تتمة في الحواشي من قوله والمقدر هو الجملة مبني على مذهب البيانيين حيث ذهب الى ان الضمير حذف مع الفصل وذهب ابو علي ومن تبعه الى انه انتقل الى الظرف نظرا لما في بعض شروح المفتاح من قوله معنى مقدر بجملة اجمل في التقدير جملة وليس المراد ان المقدر هو الجملة لما تقدم على ان الضمير قد انتقل من المقدر الى الظرف وبمجرد الفعل بلا ضمير ليس بجملة تأمل على ما ينبغي قوله بتقدير الفعل فيه اشارة الى ان المقدر هو الفعل وحده لا مع الضمير المستتر قد انتقل الى الظرف وان الظرف واخواتها نيابة ضمير لا يسمى قبل التأويل جملة ثم المقدر يجب ان يكون من الافعال العامة اي مما لا يخص مسندا معينا نحو كائن وحاصل ليكون الظرف والحاليه ولو كان خاصا لم يجز لعدم الدليل وقد يحذف خاص اقيام الدليل نحو من لك بالمهذب اي من يعين ولا يجوز عند الجمهور اظهار هذا العامل اصلا لقيام القرينة على تعيينه وسد الظرف مسده وقال ابن الحنبي يجوز اذا قوله تعالى فلما رآه مستقرا عنده فمعناه ساكنا غير متحرك وليس بمعنى كائنا وكذا حال الظرف في الصفة والصلة والحال وفيما عدا المواضع الاربعة لا يتعلق الظرف والحال والمجرور الا بملفوظ موجود هذا كلام الرضي قوله وكذا حال الظرف يعني كما ان الظرف الذي هو خبر المبتدأ حاله عام محذوف وجوبا فكذلك الظرف الذي وقع صفة او صلة او حالا عامله عام محذوف وجوبا فالظرف المستقر لا يكون الا في اربعة مواضع وفيما عدا ما يكون لغوا بقرينة قوله وفيما عدا المواضع الاربعة لا يتعلق الظرف والمجرور الا بملفوظ موجود اللائق بالايجاز عن سبكال لانه ان اراد ان عامل الظرف فيما عدا المواضع الاربعة لا يكون الا مذكورا كما هو الظاهر من المقابلة فليس كذلك لوجوب الحذف في نحو قولهم لمن ذكر امرا جديدا تقادم عهده ح الآن واصله كان ذلك ح واسمع الآن وكذا في نحو قولهم تمرة خير من جرادة صرح به الرضي ولو حمل على الاغلب لسكل بمثل اني الدار زيدا ذا جعل المرفوع فاعلا للظرف فان عامل الظرف فيه لا يقدر خاصا مع انه احد المواضع الاربعة بل عاما بدليل جواز الامرين من غير تقييد وصرح به صاحب المغني ايضا حيث قال فان تقدم ما ضمن او استفهام او موصوف او موصول او صاحب خبر او حال نفي المرفوع ثلثة مذاهب احدها ان الارجح كونه مبتدأ والجار خبره وبه جزم ابن الحاجب والثاني ان الارجح كونه فاعلا واختاره ابن مالك وتوجيهه ان الاصل

عدم التقديم واما خبر والثالث اذ يجب كونه فاعلا نقله ابن هشام عن الاكثرين وحيث اعرب فاعلا فاضل بحاله المحذوف او الظرف او المجرور لنيابتهما عن المستقر وقرينهما من الفعل لا قصا وجها فيه خلاف انتهى الا ان يقال المرضي للقول بتقدير العام في المثال المذكور بل تقدير الخاص وفيه انه ح لابد من بيان قرينته وقرائن مقامه اذ الوجوب لا تكون بدون ذلك وان اراد غيره فلا بد من البيان حتى يتكلم عليه قال البعض انما يقدر ون في الظرف المستقر منفلا عاما فاذا لم يوجد قرينة الخصوص اما اذا وجدت فلا من تقديره لانا اسنا بالمقام نحو زيد على الفرس وسمي مستقرا لتعلقه بالاستقرار وقيل لان العامل العام اذا حذف انتقل ضميره الى الظرف فسمي مستقرا لاستقرار الضمير فيه يميل انه اولى من الاول لانه لابد من تقدير العامل من الاستقرار بخصوصه حتى يخص بهذا الاسم وفيه انه يكفي وجود المناسبة في البعض وايضا الوجه الاول يصح عنه القائلين بالانتقال واما عند من لم يقل به فلا مع ان الظرف سمي مستقرا عندهم ايضا قال الرضي ذهب السيرافي الى ان الضمير حذف مع المتعلق وذهب ابو علي ومن تابعه الى انه انتقل الى الظرف لانه لو كان كقولك فان نوادي عندك الى اخر ما جمع وبعطف عليه تقولنا الا ياسخلة تمن وات عرق عليك وحنتني السلام وينتصب عند الحال كقوله انه فنهي الجنة خالدين فيها اذا هذه وهذه الدلائل تيم لو لم يجز التاكيد لما حذوف لم يجز العطف عليه وانصب الحال عنه والكل مم كيف وقد قال سيبويه وشيخ الخليل نه مررت بزيد واتاني اخوه انفسهما انه يجوز رفع انفسهما بتقدير جاء صاحباه انفسهما في المعنى ان سيبويه سئال الخليل عن نحو مررت بزيد واتاني اخوه انفسهما كيف ينطق بالتاكيد واجاب بانه يرفع بتقدير جاء صاحباه انفسهما وينصب بتقدير اعني انفسهما او اعتقدهما على ذلك جاءته هذا الكلام فجا الحال عن المحذوف كقولك ضربي زيدا قائما ورين اي على ان يجعلهما قائمين وجاز العطف على المحذوف كقوله نعم وغلامه جوابا لمن قال اقام زيد ايها الجمع في البيت الاول ليس بضاف كونه تاكيدا للضمير المستتر في الظرف كيف وتجوزان يكون تاكيدا لضمير هو الاحتمالي محمد لا على محمد صرت البيضين وكذا ورحمة الله في البيت الثاني ليس بضاف نيه ولم لا يجوز ان يكون معطوفا على السلام والمجوز نية التقديم والتاخير فان قلت كيف يجوز العطف على المرفوع المستتر في الظرف من غير تاكيد فصل قلت لعل ذلك لان الظرف جامد لا يلاقي الفصل في تركيبه فلم يطلب الفاعل مثل طلبه فاعل نكاته ليس جزءا بالقياس اليه على ان صاحب المغني قال قال ابو الفتح في عليك ورحمة الله السلام ان الاولى حمله على العطف على ضمير الظرف لا على تقديم المعطوف على المعطوف عليه وقد اعترض بانه يلزم من ضرورة اخرى وهي العطف مع عدم الفصل وجوابه ان عدم الفصل سهل لورود ه في النثر كمررت بزيد لا بل سواء والعدم حتى قيل انه قياس انتهى قوله بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل لان اسم الفاعل من حيث هو ليس بجملة فجاز ان اذا وقع بعد حروف الاستفهام او النفي فانه جملة لكن لا بالنظر اليه من حيث انه يعني الفعل بتقدير مثل زيد في الدار ابوه او اتى الدار ابوه فان اسم الفاعل العامل فيه واكتفى جملة لكن لا من حيث هو بل نظرا الى ذاته يل من حيث انه يعني الفعل قوله لابد له من متعلق قال الرضي في ان الجار يحتاج الى العامل يعني ان الجار هو الفعل المحذوف مع الظرف او ليس المعلقة الاخبار عن زيد مثلا بالوجود لانه معلوم ولا بالظرف وحده بدون اعتبار التقدير اولا يعني لقولك زيد في الدار ان يقدر معه شيئي آخر فالجار بهما معا انتهى والمظروف في الحقيقة هو الوجود زيد وحصوله او تيامه او نحو ذلك او غير ذلك فاندفع ما قيل فيه بحث لان الظرف لابد له من مظروف والمظروف في زيد في الدار هو زيد فلا حاجة الى امر آخر قوله لكن لا استفهام قال الرضي انما كان للاستفهام وغيره ما يغير معنى الكلام مرتبة المصدر لان السامع بني الكلام الذي لم يصدر بالمغير على صيغة فلو جاز ان يجيء بعده ما يغيره لم يصدر السامع اذا سمع به ذلك المغير امور اجع الى ما قبله بالتغير او مغير لما يجيء بعده من الكلام فيكون

لذلك فتنبه **قوله** فان معناه ابتدا البوك اعرفك الوجه ان يقول فان معناه اى شخص ابوك فان الاختلاف بين الجمهور وسيبويه انما هو اذا فسر من بنكرة مخصصة واما اذا فسر بمعرفة فلا قال الرضى كون من مبتدأ مبنى على مذهب سيبويه وذلك لانه يجعله بعد من نكرة متضمنة استفهاما او نكرة هى افعل تفضيل مقدم على خبره والجملة متعلقها نحو مررت برجل افضل منه ابوه وغير سيبويه على ان مثل هذين جزآن مقدمان هذا كلامه مظاهره يشعر بان تجويز سيبويه الاخبار بمعرفة عن نكرة متخصة في الموضعين كلام صريح في عدم الانحصار حيث قال فان لم يكن له ما يسوغ الابتدا به فهو خبر اتفاقا نحو غلام رجل ضربته وذهب خالد اكان له مسوغ فذلك عند الجمهور واما سيبويه فيجعله مبتدأ نحو كم مالك وغلام من زيد وحسبنا الله وجهان الاصل عدم التقدير والتاخير هذا كلامه وهو كما ترى صريح في ان النكرة المتضمنة معنى المعرفة والمكان له مسوغ الابتدا فهو مبتدأ عنده والمعرفة خبر سواكان متضمنة للاستفهام اولا وسواكان اسم التفضيل اولا ثم قال ليشهد للابتدائية النكرة في قوله ثم فان حسبك اما ان اويت وضع للناس للذي ببكة وقولهم بحسبك زيد وقولهم بحسبك زيد والبا ايا مثل في الخبر في الايجاب انتهى لا يقال كيف يكون حسبك نكرة مع كونه مضافا الى المعرفة لانا نقول قال الرضى قالوا اني حسبك وشرعك كنفيك ونهيك الظالم تعرف لكونها بمعنى الفعل لان معنى حسبك زيد يكفيك زيد وكذا اخواته انتهى **قوله** حفظا لصدارته مفعول له لقوله فانه يجب ح فان قلت ليس فاعل العامل والمفعول له واحدا فكيف يجوز تقدير اللام قلنا المعنى حكم بوجوب التقدم حفظا للصدارة **قوله** وهذا اى كون من مع كونه نكرة مبتدأ **قوله** فذهب بعض النحاة الوجه ان يقول وذهب الجمهور **قال** متساويين في التعريف في المعنى نحو اسد بنا لانحفان اعرف المعارف عند الاكثرين المضمر ثم العلم وتعريف المضاف بحسب المضاف اليه لا بكتسب التعريف منه فيكون بمثابة على ما علمته سيبويه اختاره ابن مالك على هذا فلا مساواة بينهما بل الجزء اعرف الا ان يقال انهما على مذهب المبرد او تعريف المضاف عنده انقص من تعريف المضاف اليه فيكون تعريف المضاف مساويا في الرتبة بل متاخرا بعد رتبة المضاف اليه **قوله** ولا قرينة على كون احدهما مبتدأ او على تقديره وجود القرينة على ذلك لا يجب تقديم المبتدأ لعدم اللبس نحو بنونا بنو ابنائنا فان القرينة العقلية دالة على ان المبتدأ بنو بنائنا فكانه اشارة الى ما قال يا ابا الرضى من ان قوله وكانا متفقين او متساويين ليس على الاطلاق **قوله** رفعا للاشتباه في المعنى هذا هو المشهور وقيل يجوز تقديم كل منهما جوازا مطلقا والتحقيق ان المبتدأ اكان اعرف او كان هو المعلوم عند المخاطب كان يقول من القائم فيقول زيد القائم فان عكسها وجعل النسبة فالمقدم المبتدأ قال العلامة التفتازاني والضابط في التقديم انه اذا كان للاسم صفتان من صفات التعريف وعرف السامع اضافة احدهما دون الاخرى حتى يجوز ان يكونا وصفين شيئين متعددين هي في الخارج حاصلا كان بحيث يعرف السامع اضافة الذات اليه وهو كالطالب بحسب حكمك عليه بالآخر يجب ان تقدم اللفظ الدال عليه وتجعله مبتدأ وايهما كان بحيث تجهل اضافة الذات وهو كالطالب ان حكم منبئة للذات او نفيه عنها ويجب ان تؤخر اللفظ الدال عليه وتجعله خبرا فاذا عرفت السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف اضافته بانه اخوه وارت ان تعرفه قلت زيد اخوك واذا عرفت اخاه ولا يعرفه على التعيين وارت ان تعينه عنده قلت اخوك زيد ولا يصح زيد اخوك وكذا اذا عرف زيدا وعلم انه كان من انسان لا انطلاق ولم يعرف اضافة زيد بانه المنطلق المعهود وارت ان تعرفه ذلك قلت زيد المنطلق وان اردت ان تعرفه ان ذلك المنطلق زيد بنا على انه يطلب على التعيين ويقول من المنطلق قلت المنطلق زيد ولا يصح زيد المنطلق وبهذا يظهر ان ما ذكره

صاحب الكشاف في قوله تعالى واذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا الخ ان الانسان اذا بلغك ان انسانا من اهل بلدك تاب ثم استجوبت سن هو فقيل زيد التائب محل نظر ذا كلامه وجه النظر ان قوله اذا بلغك صريح في ان المخاطب يعلم ان انسانا تاب ولم يعرف انه زيد او عمر فيسأل عن تعيينه بقوله من هو فتقضي تلك القاعدة المذكورة ان يجاب بقوله التائب زيد بل تقضي السؤال ايضا ذلك لان سن هو اذا كان يعني ازيد التائب ام عمر وكان كون شخص تائبا معلوما للمخاطب والمجهول خصوصيته على ما هو مقتضى ام المتصلة المعادلة وكون زيد مثلا في عبارة السؤال مبتدأ لا يدل بان المجهول والسؤل الخصوصية لا يقتضي كونه في الجواب ايضا مبتدأ كيف ومعناه يقتضي كون التائب مبتدأ ولو سلم فوجوب رعاية تلك القاعدة المذكورة المسلة عندها يقتضي حمل عبارة السؤال على مذهب الجمهور الموافق لمقتضى القاعدة اذ لا ضرورة في حمله على مذهب سيبويه مع انه يلزم منه مخالفة مقتضى القاعدة نظر ان ما ذكره السيد السند قدس سره وجوابه ان سن في السؤال مبتدأ والضمير الراجع الى التائب اعني هو جوزه لا كما هو المشهور من هو مذهب سيبويه خ ليكون السؤال عن معين يحكم عليه بالتائب كانه قيل ازيد التائب ام عمر والى غير ذلك لكنه اختصر في العبارة فوضع كلمة من موضع تلك الخصوصيات التي طلب ان يحكم على احدها بعينها بالتائب فالسائل بذلك السؤال يطلب حكما يكون التائب فيه محكوما به والخصوصية كزيد مثلا محكوما عليه فلا يطابقه الا ان يقدر زيد التائب ليس على ما ينبغي قوله نعم ان جعل الضمير مبتدأ من غير اعتبار عليه يتضمنه الاستفهام لكان المطلوب ح حكما يكون التائب فيه محكوما عليه والخصوصية محكوما بها فلا يطابقه الا ان يقدر التائب زيد لكن حمل السؤال على هذا المعنى وايراد الجواب على ذلك الوجه بمزل عن المقصود والذي هو ايراد نظير بقوله اذا بلغك تهم المطلوب على تقدير العهد لان المعهود فيه وضع محكوما به قبلنا بواسطة هذا الامر الذي بين امره لا تركب خالفة القاعدة المذكورة عند هم على انه يحتمل ان يكون المقصود ايراد النظير للامثال قوله اي مبتدأ يدل فيه نحو زيد قام والزيدان قاما وزيد قام ابوهما ابوطاهر ان اما طاهر كذا يفيده فالفعل في جميع الامثلة فعل للمبتدأ قائم به لا بغيره وجب تقديم المبتدأ في جميع هذه المسئلة بمقتضى هذه القاعدة بمقتضى الفعل كونه مسندا الى غير المبتدأ كما في قام ابوه او كونه معزز اصورة كما في الفاعل المعنوي ليس من ما ينبغي لا يخرج على الاول عن القاعدة نحو زيد قام ابوه طاهر بل انه من افراد المقاعدة الا ان يقدر جاز المثال المذكور عند الاخفش ولم يجز عند سيبويه والعمل في الكتاب على مذهب سيبويه وعلى الثاني نحو الزيدان يقومان فانه وان لم يلتبس المبتدأ فيه بالفاعل لكنه يلتبس بالبدل عن الفاعل والالتباس يحذور تمنع مطلقا الا ان يقدر الالتباس في زيد قام مغر بسبق الذهن الى ما هو غير مقصود ولخوفه عن مخالفة الاصل واشتغال الاصل وهو كون مبتدأ على خلاف الاصل بخلاف الزيدان قاما فان الالتباس فيه غير معتبر بسبق الذهن الى ما هو الاصل وهو كون الزيدان مبتدأ ولا يسبق الى ما هو غير مقصود لاشتماله على خلاف الاصل وهو عود الضمير قبل الذكر وفيه ان الاصل ايضا يشتمل على خلاف الاصل فيكون من قبيل جواز الامرين الا ان يقدر غير المقام يشتمل على خلاف الاصلين احدهما ذكر والثاني كون البدل منه في حكم التنحية واشتمل على خلاف الاصل بالنسبة كذا اصل سبق الذهن اليه وتوجه من قال بوجوب التقديم في مثل الزيدان قاما لالتباس تمنع مطلقا منه ومن لم يقل به فالمتبع عنده هو المصرح كالاستفهام قال الرضي لا يقع من جملة مقتضيات الصدر غير مفرد الا لكلمة الاستفهام نحو من زيد ام مضافا اليها نحو غلام من زيد انتهى ومقصوده والله تعالى اعلم ان من مقتضيات الصدر ما يعم ان يكون مفردا او غيره كالشرط والاستفهام والتمني والترجي والعرض بل الخبر بعد حرف النفي والاستفهام وقسم يصلح له كما سيأتي الشرط والاستفهام

ان اسما الشرط يقع خبرا لكن جملة لا مفرد افهم مما سن من مستثنيات الصدر ما يقع خبرا مفردا الا اسما لا استفهاما وليس مقصودا هنا قيل الموجب للصدر الخ منقوض في الاستفهام لانه ليس بمستقيم مع انه خلاف ما يفهم من ظاهر لفظه تو له مثل اين زيد ومتى القتال وكيف الحال وغير ذلك من الظروف المتضمنة للاستفهام المقدرة بالجملة على الاصح فان قلت اذا كانت هذه الظروف مقدرة بالجملة على الاصح فصدار تها في جملتها كائنة كما في زيد اين ابوه فلا يجب تقديمها على ما وقعت هي خبرا عنه قلنا انما وجب ذلك لانها في صور المفردات هذا ما ذكره السيد السند قدس سره في شرح المفتاح تبعا للباب الثالث في الام فظهر ان ما ذكره السيد السند قدس سره جوابا عن قول العلامة التفتازاني قدس سره ان المعنى يابى عن التاويل بالمفعول في هذه الامثلة من قوله وانما مثل اين زيد ومتى القتال فليس مما نحن بصدده لان الاستفهام هناك داخل في الحقيقة على النسبة بين المبتدا المذكور والخبر المقدر لا على الخبر وحده فالمعنى ازيد حصل في الدار او في السوق قلنا يصير تقدير القول اذا لم يقع الانشا خبرا للمبتدا وليس المعنى زيد حصل في الدار او في السوق ليس بتمام اذ ظهر مما ذكره العلامة لا بد ان يقفى ذلك سن وليس قوله في الحواشي ولو لاهذا لا وجب تقديم الكلمة المتضمنة للاستفهام على المبتدا أعني زيدا الخ في قولك زيد اين هو قلنا الملازمة ممنوعة كيف ويجوز ان يكون الوجوب لانها في صدر المفردات كما ذكره قدس سره فقياسه على زيد اين هو قياس مع الفارق قوله تباعيره اي الخبر وهو اين ابوه عن زيد قوله صيارة ما له اي شئ ثبت له صدر الكلام قوله لتصدره اي ما له صدر الكلام اي لوقوع ما له صدر الكلام في صدر جملة وبهذا اندفع ما قيل الظاهر الضمير في لتصدره في جملة يرجع الى اين ابوه وح لا معنى لتصدره في جملة والا لزم تصدر الشئ على نفسه اذ ظهر على الصريح ما ذكرناه قوله فقديما اذ الصحيح تقديم الخبر على المبتدا لاذاته قوله من حيث انه مبتدا اذ تقديم الخبر صحيح لو قوعه مبتدا لاذاته قوله تبع معا تقديما اذا الجزئي على الثمرة تشابها بدا مجموع الجار والمجرور على ما يصرح به الشارح قدس سره والمجموع مرتب الاجزاء اذا قدم جزء منه كالثمرة على ما قبله لزم تقدم الشئ على نفسه فكل ما يتحقق فيه التبعية يجب تقديم الخبر سواء كان تبعيته الخبر للكل نحو على الثمرة مشابها او تبعيته المضاف اليه للمضاف نحو غلام رجل شتان وقرين كل رجل صفته او تبعيته العامل للعامل بناء على ان المضاف عامل في المضاف اليه ولا يرد على ارادة الاول فقط على الله عبده متوكل لانه ان سلم الخبرية فليس من الجزئية المذكورة ولا على الثالث لانه وان كان من باب تعلق المعمول بالعامل الا انه ليس من التبعية المذكورة كما تمن قال او اريد تعلق المعمول بالعامل بشكل بالاية فقد سبعى نعم لمانع من ارادته خروج على الثمرة مشابها بدا وكذا ما قيل انما اراد بالتعلق مثل تعلق الخبر بالكل دون تعلق العامل بالمعمول لان المتعلق الخبر تعلق العامل بالمعمول ضمير في المبتدا في مثال على الله عبده متوكل مع انه لا يجب تقديم الخبر ليس على ما ينبغي قوله فلما يرد نحو على الله عبده متوكل فان عبده وان كان مبتدا متوكل خبره وفيه ضمير يرجع الى متعلق الخبر لكن ليس ذلك المتعلق تابعا بتبعية يتبع معا التقديم ولذا قدم وجعل المبتدا ثانيا في مركزه هذا وقد اعترض عليه بانه كيف يصح ذلك مع لزوم الفصل بين العامل وهو متوكل والمعمول وهو على الله بالاجنبي وهو عبده اذا المبتدا الا خير عن الخبر واجاب الفاضل الهندي في قوله لتعه وبالآخرة بهم يوقنون لبعد ذكر الاشكال بوقوع الفصل بين العامل والمعمول بالاجنبي وهو هم بان الفصل بالاجنبي انما لا يجوز اذا لم يكن الاجنبي مستقرا في مركزه بدليل انهم جوزوا في كانت زيدا الحمى تاخذان يكون الضمير في كانت للقصة والحمى مبتدا وتاخذ خبره وزيدا مفعول تاخذ ولم يجوزوا ان يكون الحمى اسم كانت تاخذ خبره وزيدا

مفعول تاخذ مع وجود الفصل بالاجنبي في الوجهين لان الاجنبي في الوجه الاول مستقر في مركزه مع عدم استقراره وكونه في ذلك الموضع كالعدم لان لا يجوز ايجنبي مستقر في مركزه مع تمكنه في ذلك الموضع فضل تمكن اولى وبان المبتدأ التي قوله وبالآخرة هم يوقنون ايضا غير مستقر في مركزه لما حصر جوابا بحصر منه ولا يفيد الحصر الآتية التقديم والتاخير كانه كان في الاصل تاكيد اثم قدم ليفيد الحصر فلا يكون مستقرا في مركزه انتهى اقول وفيه بحث اما اولا فلان المراد بعدم الاستقرار في المركز ان يكون للاجنبي مركز موجود بحق بالقياس الى الذي فيه الفصل وبالاستقرار ان لا يكون له مركز سواه فاذا كان الاجنبي في مركزه وقد قدم عليه المعمول لم يكن المزاحمة من جانبه بل كان من جانب المعمول حيث جاوز موضعه وتقدم عليه فكان الاجنبي ليس لفصل مزاحم فيجوز اما الوجاز ان الاجنبي مركزه ورفع في خلالها فالمزاحمة اما هي من جانبه فهو من حيث انه وقع في غير مركزه فصل مزاحم فلا يجوز فالفرق بين الصورتين وضح واما ثانيا فلان قوله لا يفيد الحصر الآتية التقديم والتاخير تم كيف وتقديم المسند اليه على الجار الفعلي ليفيد حصر الخبر الفعلي عليه معوا كان في فصلا او مظرفا ثبتا او منفيا نحو الله يبسط الرزق والله يستهزئ بهم وامثال ذلك ولو سلم فقد عرفت ان المراد بعدم الاستقرار ان للاجنبي موقعا هو به احق لا فزال من شئ آخر وليس للابتدائي الآتية الكذبية على تقديره في الاصل موخرا موقع هو به احق سوى ما وقع فيه اذ جعل مبتدأ اما هو بعد العفو عن التعبير لامتناع تقديم التابع على المتبوع لا سيما تقديم التاكيد على العامل والمؤكد جميعا فانه مما لم يقل به احد على انه لو قيل بذلك لا يكون الفصل ح بالاجنبي والحاصل انه ان قيل بالفرق فهو اجنبي مستقر في مركزه والا فهو ليس باجنبي فضلا عن ان يكون مستقرا حتى يكون من قبيل عدم الجواز على ما هو مقصود المعترض لهم يكن ان يقال لانسلم ان جواز الاول وامتناع الثاني مبني على ما ذكرتم لم لا يجوز ان يكون جوازا الاول لما انه ليس باجنبي لانه لما كان الخبر هو المجموع صار الفاصل جزءا من الخبر فالفصل انما هو جزء من الخبر حين عامل موجودا آخر منه وبين معموله نعم ان فسر الاجنبي بما لا يكون من معمولات ذلك العامل كما صرح به الرضي في مسئلة الكحل تيمم كما نبه عليه بان زيدا في الوجه الاول فاصل بين كانت وخبره وليس من معمولاته مع انه ليس مستقرا في مركزه فينبغي ان لا يجوز ايضا لانه حينئذ معمول لما بواسطة اذ هو معمول معموله لما تقدم قد قال صاحب العباب والعالي لا يجوز زيدا كنت زيدا لمحي تاخذ على ان يكون المحي اسم كانت لان زيدا ح هو مفعول تاخذ وقع فصلا بين كانت واسمها بمعمول كانت بالواسطة ايضا كما في الاول فبينه وبما يؤيد ما ذكرنا قول صاحب العباب والعالي اما لو جعل اسم كانت ضمير القصة فينجو زيدا بالسنة لانه ليس فيه فصل باجنبي بين العامل ومعموله وذاته والعالي لان كان غير عامل في شئ على انه سم لم يرد عليها انها تكيف اعتبر ازيدا في الوجه الثاني فاصلا بين كانت وبهما ولم يعتبره فاصلا بين كانت وخبرها في الوجه الاول مع انتفاء خبرية فيها وكيف يصح فيها للفصل في الوجه الاول على الاطلاق وبالجملة ان اعتبر زيدا فاصلا لم يصح قول الفاضل في الوجه الاول لعدم الفصل باجنبي غير مستقر في مركزه وكذا فيها على الاطلاق وان لم يعتبر لم يصح قولها في الوجه الثاني ان يكون زيد فاصلا وبطالب الثاني بالوجه حتى ينظر كون الاول جايزا دون الثاني بل الا ان يقال ان زيدا في الوجه الاول وان كان اجنبيا بالقياس الى كان الا انه ليس كذلك بالنسبة الى الخبر فلا فائدة في الوجه الثاني فانه كما كان اجنبيا بالنسبة الى كان كذلك اجنبي نظرا الى المعنى فافترقا اويقال في الوجه الثاني يلزم الفصل بين كان ومرفوعه بمعمول خبره غير الظرف وهو لا يكون زمرح به الرضي في بحث الاعمال الناقصة حيث قال ولا يفصل عند البصريين بين كان واخواتها وبين المرفوع بها من معمولات الخبر الا بالظرف او الجار والمجرور ولكن الفصل الناقص عاملا ضعيفا فلا يفصل بينه وبين معموله بالاجنبيات الا بالظرف والكان العامل قويا جاز الفصل بينه وبين

مبحث المبتدأ والخبر

سموله بشرط ان يكون فضلة بغير الظرف اليه نحو عمرو اكان زيد ضاربا هذا كلامه وهو شيعه لعدم جواز الفصل بين كان وخبرها اليه حيث قيد جواز الفصل بين العامل والمعمول بكون العامل قويا وصرح بان الافعال الناقصة عوامل ضعيفة وبعدم جواز الفصل بين الفعل والفاعل اليه حيث قيد جواز الفصل بين العامل القوي ومعموله بان يكون المعمول فضلة لكن جوازا عمال الاول عند البصريين وابطاله عند الكوفيين غير مختار صرح في جواز الفصل بين الفعل والفاعل مطلقا اذ لا ضرورة لهم في باب التنازع لتجيئهم الى ذلك حتى يقتصر على مورد الضرورة ان يقال الجواز مع الفضلة حسن ومع العمدة قبيح او الجواز على الاطلاق مذهب البعض والجواز على التفصيل مذهب آخرين ثم قال المعترض ثم انظ امتناع على الامر عبده متوكل لما فيه من الفصل بالاجنبي وانه ممتنع والكان المعمول ظرفا كما سيجئ في مسئلة الكحل انه لم يجز وارتفع حسن على انه خبر الكحل لسلا يلزم الفصل بالاجنبي بين حسن ومعموله وهو منه بالكحل وهو اجنبي مع ان المعمول ظرف او جواز ذه ولكن يحذف الجزاء متوكل على الامر عبده بقبل المذكور لتفسير اللي يحذوف هذا لفظه اقول وفيه بحث ايضا اما اولا فلانا لم نسلم ان الفصل بالاجنبي كيف وقد قال العلامة الثاني المحقق التفتازاني في شرح الفتاح في القانون الثاني من المعاني في الباب الثاني منه ان عتبة لك في قوله كم عتبة لك يا جرير وخالة * فدعاء قد حلبت علي عشاري مبتدأ وحلبت جزء وكم ظرف او مصدر لقوله حلبت وشل هذا لا يعد من الفصل بين العامل والمعمول بالاجنبي كما تقول عمرا واليوم الجمعة اوضربا شديدا يوم الجمعة زيد ضرب او زيد ضارب وصرح به ايضا السيد السند قدس سره في ذلك الباب مرارا مثانيا فلانا لا يلزم من عدم جواز الفصل بالاجنبي بين العامل الضعيف ومعموله كاسم التفضيل ولو بالظرف عدم جواز الفصل مطلقا ولو بالظرف كيف وقد قال الشيخ الرضي في مسئلة الكحل ولو رفع حسن على انه خبر الكحل لزم الفصل بين العامل الضعيف ومعموله بالاجنبي ولا يجوز ذلك بلى قد يجوز ذلك في العامل القوي نحو زيدا كان عمرو ضاربا هذا كلامه فظهر ان دعوى الانفصال والانحصار في الامتناع او الجواز على التقديرين ليس بسديد فالاظهر ان يقال ما في الآية مبني على مذهب الجواز للسلا يحتاج الى التكلف الذي ذكره الفاضل السندي مع انه ليس بتمام والتقدير الذي قال به المعترض قوله كائن في جانب المبتدا اشارة الى ان لفظ المتن مصروف عن الظاهر اذ الظاهر ان المبتدا ظرف للضمير مع انه ليس كذلك قوله المأول بالمفرد لكون ان المفتوحة مصدرية كما ان المجملة الاسمية كما ان المجملة الفعلية فيأول الاسمية بمصدرية جزءيها مضافا الى الاسم الكائن الخ مشتقا او بمعنى الحصول او مصدرا ويكون مطلق مضافا نحو بلغني ان زيدا قائم اي بلغني قيام زيد او بلغني ان زيدا اخوك اي بلغني اخوة زيد لك او بلغني ان هذا زيدي بلغني كونه زيدا قال خوف ليس ان المفتوحة وفيه ان خوف الليس مرج لا موجب ولذا قال المصرح في شرح التصريح وبخيتا النصب عند خوف ليس المضارعة صفة قال مثل عندي انك قائم تعين عند تقديم الخبر كون ان المفتوحة مع اسمها وخبرها المأول بالمفرد مبتدأ والمقدم خبره اذ لا يجوز كون المقدم متعلقا بخبر ان او خبر ابعد جزء لما مفتوحة كان او مكسورة لان الاولى موصولة وما في حيز الموصول لا يتقدم عليه والثانية صدر الكلام فلا يتقدم عليه ما في حيزه وهذا اذا لم يقع ان بعد ما التعبير كونها مفتوحة بعده كلوا اما قال وقد تعيد الخ قال الرضي قد اذا دخلت على الماضي او المضارع فلا بد فيها من معنى التحقيق ثم انه قد ينضاف الى ذلك في بعض المواضع الى هذا المعنى في الماضي التقريب من الحال مع التوقع وقد يكون مع تحقيق التقريب فقط وقد يخلص لمجرد التوقع في المضارع فينضاف الى التحقيق في الاغلب التقليل وقد يستعمل للتحقيق مجردا من معنى التقليل ليستعمل للتكثير في موضع التبع هذا كلامه وقد رجع به الشرح قدس سره ايضا في بحث قد فقده للتحقيق مع التقليل فما قيل لفظ قد للتحقيق ليس على ما ينبغي فتأمل في رده ومن قال

الاسم او وصول اما بفعل او ظرف والثاني النكرة العامة الموصوفة بالفعل او الظرف انتهى فاتيان الجواز في مقابلة الوجوب يدل على انه لا وجوب فيها صلا وقال ايضا كان حتى الجزاء لم يلزمه الفاء لكونه كالجزاء من حيث انه ليس جزاء الشرط حقيقة جاز تجريده منها مع التقدم رصرح به الفاضل السندي ايضا حيث قال الفاء في خبر المبتدأ الذي بعدها وفي خبر من وما وعرف الشرط اما الاول فظاهر لان اما حرف الشرط واما الثاني فلانه يتضمنه ويجري فيها احكام الشرط والجزاء من لزوم الفاء في مواضع اللزوم وجواز ذوالتباسه في مظانها وجعل الاشتمال مستقبلا حتما وجزم المضارع وغير ذلك بخلاف المتضمن لمعنى الشرط فانه لا يلزم في خبره الفاء هذا كلامه ثم ذهب البعض الى ان نحو الفاء في خبر المبتدأ المذكور واجب صرح به في المنهل والبه يشير ظاهر عبارة الوافي وتاويل الفاضل السندي قول المصرح بمنع بقوله الا ان يقال الوجوب على الاطلاق على ما يفهم من عبارته الى قوله فليس بصواب وكذا الجواز فيما ذكره فانه غير صحيح وان الدخول في المشبه بها انما هو عند قصد السببية فكيف يدخل في المشبه بدون القصد قوله واما اذا فقصد لانه اذا كان اذا اسما فالاسم مذكور بعدها واما اذا كان حرفا كما كان عليه البعض فليس كذلك لانا نقول كونه بعدها اهم من ان يكون لفظا او تقديرا على ذلك التقدير وان لم يكن لفظا لكنه موجود او تقديرا كما قيل في قوله تعالى واما ان كان من المقربين ان التقدير اما المتوفى ان كان من المقربين والتقدير فيما نحن فيه واما الجزاء الذي تصدر الاداة في مبتدأ وعلى ذلك المعنى في اللفظ على ان الرضي جوز دقوع الفعل بعدها حيث قال تدقيق كلمة الشرط من جملة اجزاء الجزاء اما مقام الشرط كقوله تعالى واما ان كان من المقربين فروح وريحان فقوله فروح جواب اما مستغنى به عن جواب ان والدليل على ليس جواب ان عدم جواز اما ان تجتني اكرمك بالجزم ووجوب اما ان تجتني فاكرمك قوله فيجب دخول الفاء جوابا اما المستغنى به عن جواب اذا واذا وجب الفاء في جواب اما ولم يجز الجزم والنكان فعلا ماضيا فلم يجز ان زيدا يقيم لانه لما وجب حذف شرطها فلئلا يتوهم ان يعمل في الجزاء الذي هو بعد سببها بين الشرط قوله واما الاسم تقديم كلمة الاضافة يريد بها هو المراد من كلمة او وهو التقسيم الانصافي بحقيقي لكثرة استعمالها فيه والا فلا حاجة اليه قوله الموصول بفعل لفظا او تقديرا نحو الزانية والزاني او صلة الالف واللام مثل في صورة اسم قال الرضي والاغلب الاعم في الموصول ان يكون عاما وصلته مستقبلة قد يكون خاصا وصلته ماضية وقد يكون خاصا وصلته مستقبلة قوله اي الذي جعلت صلته جملة فعلية او ظرفية اطلق الجملة الظرفية على الظرف الذي وقع صلته وفيه ضمير على ما هو المشهور والنكان لا يخ عن مسامحة اذ الجملة لا بد فيها من الاسناد الاصلي وهو عبارة عن نسبة واقعة بين طرفي جملة فعلية او اسمية فالمصدر والظرف والفاصل والمفعول ما لم يعتمد على نفي او استفهام مع المرفوع لا يكون جملة والمراد انه ظهر ما ولا يدل صلية قوله احترازا عن ان يكون صلته فعلا او ظرفا ولا بالفضل ثم الجملة الظرفية ليس ما وله بالفضلية على الاطلاق بل على الاصح في المنهل الجملة الظرفية ما صدر بظرف او جار ومجرور نحو اعندك زيد في الدار عمرو فان الاصح في مثل هذا تعلقه بالفعل فيكون الجملة من قبيل الفعلية هذا كلامه وفي الفصول اور دمثال الشرطية والظرفية بكران تعطيه شكرك وخالد في الدار ومعلوم ان في الدار في المثال المذكور ليس ما ولا بالفعل البتة بل على الاصح فظهر ان ما قيل وفي قوله او ظرفية ما وله جملة فعلية بالاتفاق تسامح لان الظرفية اي الجملة الظرفية ما وله بالجملة الفعلية بالاتفاق مطلقا الا في هذا الموضع فقط واما الاول بالجملة الفعلية بالاتفاق دون سائر الحال هو الظرف ليس على ما ينبغي فقال بالتفاق تقييد تاويل الظرفية بالجملة الفعلية بالاتفاق بما اذا وقعت صلة للموصول يشعر بالاختلاف فيما عداه وليس كذلك اذ الظرفية الواقعة صفة للنكرة المذكورة بعدها ايضا ما وله

بالفعل بالاتفاق فى المعنى لا خلاف فى تعيين الفعل فى بابى القسم والصلة لان القسم والصلة لا يكونان الا جملتين قال رأيت من يعيش وانما لم يسم الصلة ان جملة ان نحو جاءنى الذى فى الدار تنقيه مستقر على انه خبر لمحذوف على حد قراءة بعضهم تماما على الذى حسن بالرفع تقديره ذاك واطرد هذا انتهى وكذا يجب فى الصفة فى نحو رجل فى الدار فله درهم لان الفاء يجوز فى رجل يأتينى فله درهم ويمتنع فى نحو رجل صالح فله درهم هذا كلامه فى الرضى المتعلق فى الذى فى الدار زيد وكل رجل فى الدار فله درهم فعل لا غير **قال** او النكرة الموصوفة بوصف عام وهو الذى لا يختص لفرد واحد من افراد تلك النكرة ليحصل العموم المعتبر فيما كما فى اسماء الشرط نحو رجل يأتينى فله درهم وكل عنده حرم منصبه ورجل ليسبى فى نجاته فلن يخيب ووجه العموم فيهما ان تعليق الحكم بالوصف مشعر بان ماخذ اشتقاق الوصف علة لذلك الحكم فيعم الحكم لعموم علة **قوله** اى باحدهما كان مطابقه العائد الى المعطوف والمعطوف عليه باعتبار ما يقصده المتكلم من افراد وتثنيته وكان المقصود الافراد كما يدل عليه قوله كل رجل يأتينى او فى الدار فلم يصح تثنية الضمير اشارة الى توهمه بانه على حذف المضاف فقوله وفى حكمها الاسم المضاف اليها اى الاسم الذى اضيف الى تلك النكرة الموصوفة فى حكم تلك النكرة فى جواز دخول الفاء فى الجزاء فى هم كان على ما هو الظاهر من عبارة الشارح قدس سره فى شرح اللباب قال ابن مالك او نكرة عامة موصوفة باحدهما او مضاف الى واحدة منهما انتهى **قوله** ومثل كل رجل يأتينى قال شارح اللباب فى تمثيله للنكرة الموصوفة بكل رجل تساهل لان المبتدا الكل وهو غير موصوف دائما الموصوف النكرة المضاف اليها كل فالاولى ان يقول كما قال ابن مالك او نكرة عامة موصوفة باحدهما او مضاف الى احدى هذه النكرة كل نحو كل عبد عنده حرم منصبه ورجل ليسبى فى نجاته فلن يخيب هذا كلامه **قوله** فالاولى اشارة الى ان ما ذكره صحيح ايضا لان المراد بعبارة متن المضاف اليه فيه موصوف معنى الا ان الاولى بحال المتعلم التفصيل للاتية هم اختصاص هذا الحكم بكل ثم ان هذا الحكم انما كان جاريا فى كل مضاف الى النكرة المذكورة مختصا بكل ليس على ما ينبغى الا ان يكون ذكره على وجه التمثيل والا فالتعميم ليس بمستقيم **قوله** كل غلام رجل يأتينى او فى الدار فله درهم ان جاز غلام رجل يأتينى فله درهم لعموم المضاف بسبب عموم المضاف اليه فاياك ان تظن ان كل ليس له كثير نفع والا فالتعميم المذكور ليس بجيد قال الرضى وقد يدخل على خبر كل وان كان مضافا الى غير موصوف نحو كل رجل فله درهم لمضارعته بكلمات الشرط فى ان ايهام وكذا ان كان مضافا الى موصوف بغير النكرة المذكورة نحو كل رجل عالم فله درهم عند سيبويه لا يدخل الفاء على خبر غير ما ذكر من المبتدآت والاخفش تجوز زيادتها فى جميع خبر المبتدا فى الجملة كون الفاء زائدة فى الكلام لا ثبتة سيبويه واجاز الاخفش زيادته فى الخبر مطلقا وحكى الخوف وجوده وقيد الفراء والاعلم وجماعة الجواز بكون الخبر امرا او نهيا فالامر كقوله ع وقائلة خولان فانكح فتاتهم ٭ وقوله ع انت فانظر لاى ذاك نصيره ٭ وحمل عليه الزجاج هذا فليذد وقوده وانهى نحو زيد فلا تضربه وقال ابن برهان تزاد الفاء عندا صحابنا جميعا كقوله ع واذا هلكت فعند ذلك فاجزعى انتهى وتاول الناظم قوله خولان فانكح على ان التقدير هذه خولان ٭ وقوله فانت فانظر على ان التقدير انا نظر فانظر ثم حذف انظر الاول وحده فبقى ضميره فصار فانت فانظر والبيت الثالث ضرورة واما الآية فالخبر مجموعهما وانما هما معترضان او هذا معطوف بحذف تقديره فليذد وقوده ولياتى فاره بهون وعلى هذا فجميعه بتقدير هو جميعه هذا كلامه **قال** ولعل وليت من الحروف المشبهة لا مطلقا ما فان بالاتفاق ولا وقوله فان قيل باب كان اولى فالوجه حذف ذكر قوله من الحروف المشبهة لية وجه السؤال على ما لفظ المتن كما فصل الفاضل السندى **قوله** والشرط والجزاء من قبيل الاخبار لان العقاد والربط عند اهل العربية بين طرفى الجزاء والشرط قيده لكما حققه العلامة التفتازانى

لكونها من قبيل الاخبار ليس على الاطلاق اذ الجزاء قد يكون خبرا وقد يكون انشاء والكلام بين الشرط والجزاء على ما تقدم
السيد قدس سره فلكونها خبرا على الاطلاق **قوله** قيل هو سيبويه على ما نقل عنه جارالله خلافا للاخفش ونقل عنه شارح اللمع
ان المجزوم قوله مع ان سيبويه خلافا للاخفش ممن منع قال لان لان لا تدخل الشرط فكان القياس ان لا يدخل تاء التأنيث
بمعناه ومن اجاز قال لان ان لا تفيد معنى بالجملة هذا ما ذكره شارح اللباب دفي الرضي قال المهم اتباعا لعبد القاهر ان هذا الحق
سيبويه خلافا للاخفش ونقل العبدي وابو البقاء وابو البقاء عن المجوزلة حول الفاء مع ان سيبويه خلافا للاخفش **قوله** لانها
لا تخرج الكلام عن الخبرية آه وفيه ان انتفاء سبب الخاص لا يدل على انتفاء سائر الاسباب مطلقا فيحتمل ان يكون في السبب
آخر **قوله** ويويده قوله ثم لم يقل بدليل قوله ثم لا احتمال حذف الجزء وحمل الفاء على التفصيل او الزيادة وفيه بحث
اذ الحق سيبويه على ما قال الشارح قدس سره فلا يكون الجواب بحمل الفاء على الزيادة من جانبه لانه لا يجوز
زيادة الفاء اصلا نعم ان كان الحق الاخفش يكون الجواب عن جانبه بحمل الفاء على الزيادة لانه لا يجوز زيادتها
في الخبر مطلقا وفيان راجعة مويد اللمنع جيد فيما سياتي ودليلا عليه حيث قال ويدل على عدم منع ان المكسورة من دخول
الفاء على الخبر ما سبق الآن يقيم جيد مويد الخ الا احتمال والكلام بسيداء ودليلا لعدم الالتفات الى الاحتمال بعيده وكونه خلاف
الاصل فلا يقدح في التمسك **قوله** فاوجه تعصبي ان المكسورة بالالحاق قلنا لان ان المكسورة اصل وان المفتوحة ولكن
فرعان لباد ملحقان بها فيعلم حالها من حالها وملحقان بليت ولعل بالواسطة قال الرضي الحق المالكي بها ان المفتوحة ولكن من
غير سماع لكنه لا راي انه يجوز العطف بالرفع على محل اسم لكن كما يجوز على محل اسم ان وكذا اجري بعضهم ان المفتوحة في جواز
رفع المعطوف على اسمها مجرى المكسورة اجراءها مجرى المكسورة **قوله** وقد يجب حذفه قيل لا يجب حذفه لانه ركن وقال
الفاضل الهندي ليس بسديد لان الركنية لا تنافي وجوب الحذف بوجب الا ترى ان الجزء ركن وقد يجب حذفه واجاب
عنه بعض افاضل الهند بان المبتدأ اصل في الركنية فينبغي ان لا يجب حذفه بخلاف الجزء فانه ليس باصل فيها والصفة المقطوعة نحو
الحمد لله الحمد محمول على حذف الجزء اي الحمد واو القول بان المخصوص بالمدح والذم خبر محذوف لا يفيد بالقول وفيه بحث
اما في الاول فلانه يلزم وجوب حذف الجزء بلا سد شيء مسده وهو لا يجوز بل عليه قول المم وجوبا فيما التزم في موضع غير
وقول صاحب المغني وجوز ابن عصفور في المخصوص الموخان يكون مبتدأ حذف جزءه ويرده على ان الجزء لا يحذف وجوبا الا
ان يسد شيء مسده وذلك دار وعلى الاخفش ايضا في ما احسن زيدا حيث قال ان الخبر محذوف بناء على ان ما موصولة او نكرة موصوفة وما بعدها صلته او صفته وايضا قال ولو عرض ما يوجب التعيين عمل به كما في نعم الرجل زيد
على القول بانها جملتان اذ لا يحذف الجزء وجوبا الا اذا سد شيء مسده واما في الثاني فلانه كيف يكون مما لا يقصد به وقد ذهب اليه كثير
من المحققين وليس فيه لزوم محذور الا ان يقال ان النحاة اعتمدوا في ذلك على ظاهر قول سيبويه ومقصوده سيبويه من ذلك شيء
آخر كما قال صاحب المغني ان التحقيق الجزم بان المخصوص مبتدأ وما بعده جزءه وهو مختار ابن هرود وابن الباذش وهو ظاهر قول سيبويه
واما قولهم نعم الرجل عبد الله فهو بمنزلة ذهب اخوه عبد الله مع قوله واذا قال عبد الله نعم الرجل فهو بمنزلة قعد عبد الله ذهب اخوه منسوي
بين تاخير المخصوص وتقديره والذي عز المحققين انه قال كانه قال نعم الرجل قيل له من هو فقال عبد الله وبه يعلم انه قال ايضا واذا

قال عبد الله نكا يقيل له ماشاء فقال نعم الرجل فقال مثل ذلك مع تقديم المخصوص واما اراد ان تعلق المخصوص بالكلام تعلق لازم فلا يحصل الفائدة الا بالمجموع قدمت او اخرته ايذا بكلامه اقول وفيه بحث لان قوله كانه قال نعم الرجل آه فاعل صريح في المخصوص في صورة التاخير خبر محذوف لان نعم الرجل كلام تام فالسائل لقوله من هو طالب التعيين فاذا قال عبد الله فالتقدير فيه هو عبد الله فبذا القول اشارة منه الى جواز الوجهين في المخصوص الموخر فهو تحقيق فاطمة للنحاة على ما يهوى اليه واما قوله اذا قال عبد الله فهو خبر مبتدا محذوف على النحاة او مقصودة سذاجة المخصوص المقدم ليس كالموخر في جواز الوجهين بل ليس فيه الا وجه واحد وهو كونه مبتدا فهو الرجل جبرة فلذا قال ماشاء نه سائلا عن حاله وصفته فحكم عليه فالسوال الاول كان بعد الكلام عن تعيين الفاعل والثاني قبل تمامه عن حال المبتدا فحكمه فالسوال الثاني لا ينافي ما فهمنا من قول سيبويه وانما كان كذلك لو كان المقصود من السوالين واحدا وليس كذلك قوله وجوز ابن عصفور آه فيه ايضا بحث لانه كما يرد على ابن عصفور ما ذكره يرد عليه انه كيف يجب حذف المبتدا بلا سد شئي مسد وهم ان كلهما كذلك من الكلام بل المبتدا اصل اي الركنية فالقول بوجوب حذف المبتدا بلا سد شئي مسده دون الخبر تحكم محض كيف وتعليم شغل جزو واجب الحذف بشئي آخر متسارف حاذف عام ولذا قال الرضي آنا نجد قائم وحصل ايضا من قيام جزو الجزاء موضع الشرط ما هو المتبادر عند هم من شغل خبر واجب الحذف بشئي آخر قوله اذا قطع النعت قال الرضي شرط جواز القطع ان لا يكون النعت للتاكيد وان يعلم السامع مع اتصاف المنعوت بذلك النعت واذا حصل هذا ان الامران جاز القطع والا كان نقضا اول كقوله تعالى واتاها التي حاملة الحطب وقولك الحمد لله الحميد الكان النعت معرفة وجب فيه ان لا يكون المنعوت اسم الاشارة والا كان نكرة فشرط القطع ان يكون ثانيا ليس بلازم لتخصيص الواعون في النعت المقطوع اذا كان نكرة ان يكون بالواو ويجوز في المعرفة ايضا القطع بالواو والواو اعتراضية مفيدة مدحه قوله تقطع لقصد المدح او الذم نحو الحمد لله الحميد ومررت بزيد الفاسق قوله واغير ذلك كالتاكيد نحو مررت بهذا الرجل والتشنيع نحو مررت بزيد الغاصب حتى قال الرضي ولم تتعين النعت شيئا من المعاني المذكورة لم يكن قطعه الا بعيدا ولكن قال خرجت واذا السبع الفاء فيه زائدة لازمة عند الفارسي والمازني وجماعة كذا في المغني فاياد الرضي بان ما قاله المازني ليس بشئي اذ لا يجوز حذف ما غير واو ولا نان اراد ان كل زائدة يجوز حذفها فهو ممنوع كيف وقد يكون الزايد لازما كما صرح به الرضي حيث قال اللام في الذي وتعتبر فاته زائدة لازمة وان اراد البعض فهو مسلم لكن الفارضا لحن فليس لك ان ذهبي لازمة فيه ايضا وعاطفة عند بابان و ابي الفتح يعني حملا على المعنى اي خرجت ففاجات كذا قال الرضي وهو قريب وفيه ايضا والسببية المحضة كفاء الجواب عند ابي اسحاق انتهى وما يوهمه ذكرناه في حواشي المغني على قوله ولا يحسن بسقاطها ليس بسقاط بل يحسن الزيادة وتمامه ليس بحسن الزيادة وجواز السقوط تلازم فقد يكون الحرف الزائد لازما قوله فان تقديره خبران قوله خرجت الى قوله فاغير ساء ومسده فيفيدان تقدير الخبر اغير وتقدير الخبر كيف على الوجه المذكور وهو ان يكون اذا ظرف زمان خبر مضاف الى الجملة التي بعده بل معمولا للخبر غير ساء ومسده هو الذي يجب الصحيح وتقديره لا على الوجه المذكور وهو ان يجعل اذا ظرف مكان للخبر المحذوف او مضافا الى الجملة بعدها فالعامل فيها معنى المفاجاة غير مع لكن يشكل الضمير المجرور في قوله كما لف عليه النحاة راجعا الى التقدير المذكور كما هو المتبادر من العبارة فليس ذلك منصوصا عليه في الكتاب بل المنصوص عليه فيه هو ان التقدير صحيح وهو بالنسبة الى جعل اذا خبرا صحيح وقع في الكتاب وشرحه هكذا ومن المفهم ان اذا المفاجاة في قولهم خرجت فاذا السبع خبر وما بعدها مبتدا وليست اذا بمضافة كما يقع خرجت فثم السبع او في المكان السبع والمكان

او الاضافة زمانية كما قيل كان التقدير حينئذ كذلك الزمان حضور السيع على حذف المضاف لان ظرف الزمان لا يليق خبرا عن الحقيقة والصحيح
ان الجر محذوف اى خرجت فاذا السبع والتف لان اذا لا تستقل بالجرية لانها موضوعة لنسبة حالى لنسبة فتفتقر الى جملة تبين بها معناها
والكلام راجع الى مجرد التقدير لا الى التقدير المبنى على المذهب الصحيح فهو واكن منصوصا عليه فيه الا انه يلزم ح صرف العبارة عن
ح ان بيان تصريح مجرد التقدير فى مقام بيان التقدير المبنى على المذهب الصحيح ليس بسديد **قوله** او اظرف زمان عند الزجاج
وكيسان على قوله وجوبا لما مر ذكره فى الشرح والثانى ان يكون فى قولهم خرجت فاذا السبع خبرا عما بعدها بتقدير مضاف اى ففى
ذلك الزمان حضور السبع لما عرفت والثالث ان يكون مضافا الى الجملة الاسمية وعامله محذوف على ما قال المصرح اى ففاجاءت وقت
وجود السبع بالباب الا انه اخراج لاذا عن الظرفية واخواتها وذهاب مفعول به لفاجاءت كذا فى الرضى واجاب الفاضل الهندى بان فاجا
منزل منزلة اللازم فى المعنى واختار مذهب الزجاج الزمخشرى وعزم ان عالما فعل مقدر مشتق من لفظ المفاجاة قال فى قوله تهم
اذا وعاكم الآية التقدير ثم اذا وعاكم فاجأتم الخروج فى ذلك الوقت ولا يعرف هذا الغير واما ما بعدها هم الجزء المذكور فى محل جرت
فاذا زيد جالس او المقدر فى فاذا الاصدامى حاضر وان قدرت انها الجر فعاملها مستقر او تلف مكان عند البرد وجوف عند الارض
ومحمد قولهم خرجت فاذا ان زيدا بالباب بكسر ان لان ان لا يعمل ما بعد ها فيما قبلها وتقول خرجت فاذا زيد جالس وجالسا فارفع
على الجرية واذا النصب به والنصب على الحالية والجر اذا ان قيل ما ها هنا مكان والا فهو محذوف نعم يجوز ان نقدر اخبر عن الجثية مع
قولنا انها زمان اذا قدرت حذف مضاف انتهى بذا مع الفكرة واما مع المعرفة فلا يجوز عند البصريين والكوفيون يجوزون نحو خرجت
فاذا زيد القايم بنصب القايم فى لغتى ان سيبويه دخل على البواكيه فقرم يحيى بن خالد على الجمع بين سيبويه والكسائى فقبل لذلك يوما
فلما حضر سيبويه سأله الكسائى عن المثال المذكور فقال سيبويه فاذا هو اى ولا يجوز النصب وسأله عن امثال ذلك نحو خرجت
فاذا اعبد الله القائم والقائم فقال كل ذلك بالرفع فقال له الكسائى العرب يرفع كل ذلك وتنصبه فقال يحيى فقد اختلفتما وانتما
رئيسا بلده يكفان من يحكم بينكما فقال له الكسائى هذه العرب بباب قد سمع منهم اهل البلدين فيخبرون وليسألون فقال يحيى وجعفر نعم
فاحضروا فوافقوا الكسائى فاستكان سيبويه وماد الى يحيى بعشرة آلاف درهم فخرج الى فارس فاقام بها حتى مات ولم يعد الى البصرة
وقيل ان العرب ارشوا على ذلك اذ انهم علموا منزلة الكسائى عند الرشيد ويقال انهم انما قالوا القول قول الكسائى ولم يخطؤا ابا النصب
وان سيبويه قال ليحيى ترهم ان يخطؤا بذلك فان استنتهم لا تطرح بهم انتهى وقيل انه كيف القول بان العرب ارشوا آه مع القول
بانه قال العرب فكنت اظن ان العقرب اشد لسعة من الزنبور فاذا هو هى وقالوا ايضا فاذا هو ايا على ما صرح به فى المغنى وايضا
قال الكسائى بجواز الوجهين وسأل العرب عن ذلك وكان ثابتا فى كلامهم فكيف يقصون منهم انكار ذلك نعم وافقه العرب للكسائى على ما نقله
الرضى لا يخ عن شيخه يحيى حيث قال الكسائى فاذا هو اياها ولا يجوز الا اياها وقال سيبويه لا يجوز الا فاذا هو هى وبالجملة الكلام السوال عنهم
عن نفس الجواز نعم يمكن ان يعتذر عن تهمة الرشوة ان الكلام عن الجواز على وجه الكثرة وصرح فى كلام العرب افاده تعليقه للكسائى لا يخ عن
شئ الرابع ان هذا هو الصحيح الكثير الواقع فى استعمال الفصحاء والنصب قليل نحو ج عن القياس كالجر نعم يلزم النصب بلم والجر بلما ولذا لم
يلتفت سيبويه الى ذلك ونفى الجواز قال صاحب المغنى قد ذكرنى توجيه النصب امور احدها ان اذا ظرف زمان معنى وجدت ورأيت فيجاب له
ان ينصب المفعول وهو سوع ذلك ظرف مجرد عن الاسم بعده وهذا خطأ لان المعانى لا تنصب الفاعيل الصحيح وانما يعمل فى الظروف

والاحوال ولانها تحتاج على زعمه الى فاعل ومفعول آخر وكان حقها ان ينصب مايليها ه الثانى ان ضمير النصب استعير فى مكان ضمير الرفع وهو لايتاتى فيما اجازوه من قولك فاذا زيدا القائم بالنصب فينبغى ان يتوجه على انه نعت مقطوع او حال على زيادة الالام وليس مما يقاس ومن جوز تعريف الحال وزعم ان اذا يعمل عمل وجدت وانها رفعت عبد الله بنا على ان الظرف يعمل وان لم يعتمد فقد اخطأ لان وجد ينصب الاسمين لان مجئ الحال بلفظ المعرفة قليل والثالث انه مفعول به والاصل فاذا هو يلسعنى او يساويها ثم حذف الفعل فانفصل الضمير الرابع انه مفعول مطلق والاصل فاذا هو يلسع لسعتها ثم حذف الفعل ثم حذف المضاف الخامس انه منصوب على الحال من الضمير فى الخبر المحذوف والاصل فاذا هو ثابت مثلها ثم حذف المضاف فانفصل الضمير وانتصب فى اللفظ على الحال على سبيل النيابة قال شارح اللباب قال ثعلب اعتبار الكوفيين انما هو عماد واذا كوجدت مع احد مفعوليه كانه قال فوجدته هو اياها وفيه نظر لان الفصل والعماد يجوز حذفهما ولا يختل به الكلام ولا يجوز حذف هو فى هذه المسئلة قال الرضى ويمكن ان يقال ان الفصل لم يوجد فى كلام العرب الا اذا كان خبر المبتدأ معرفا باللام او افعل التفضيل وفى الاتيان به مع غيرها نظر **قوله** اى فى تركيب التزم عائد الموصوف فى الجملة محذوف اى التزم فيه كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس شيئا اى لا تجزى فيه وهل حذف الجار والمجرور معا او حذف الجار وحده فانتصب الضمير واتصل بالفعل ثم حذف منصوبا قولان الاول عن سيبويه والثانى عن ابى الحسن وفى امالى ابن الشجرى قال الكسائى لا يجوز ان يكون المحذوف الا الهاء اى ان الجار حذف اولا ثم حذف الضمير وقال آخر لا يكون المحذوف الا فيه وقال اكثر النحويين منهم سيبويه والاخفش يجوز الامران والاقيس عندى الاول انتهى وهذا مخالف لما نقل غيره هذا كلام المغنى **قال** وقد التزم فى موضع الخبر جواب لولا فى المغنى زعم ابن الطراوة جواب لولا ابدا هو خبر المبتدأ ويرده انه لا رابطة بينهما انتهى **قوله** فلا يجب حذفه بل يجب ذكره ان لم يعلم نحو لولا قومك حديثوا عهد بالاسلام لاسست الكعبة على قواعد ابراهيم ويجوز الامران ان علم هذا ما ذكر فى المغنى ثم التفصيل المذكور فى الشرح ذهب اليه الرمانى وابن الشجرى والشلوبين وابن مالك فى المغنى وقال اكثرهم يجب كون الخبر كونا مطلقا محذوفا فاذا اريد الكون المقيد لم يجز ان تقول لولا زيد قائم ولا ان تحذفه بل تجعل مصدره هو المبتدأ فتقول لولا قيام زيد لاتيتك وتدخلان على المبتدأ فتقول لولا ان زيدا القائم ويصيران وصلتهما مبتدأ محذوف الخبر وجوبا او مبتدأ لا خبر له او فاعلا لثبت محذوفا قال واما لولا قومك حديثوا عهد فلعله مما روى بالمعنى انتهى وقال ايضا وزعم ابن الشجرى ان من ذكره ولولا فضل الله عليكم وهذا غير متعين لجواز تعلق الظرف بالفضل ولحن جماعة ممن اطلق وجوب حذف الخبر المعرى فى قوله فى صفته سيف يذيب الرعب منه كل عضب فلولا الغمد يمسكه لسالا وليس بجيد لاحتمال تقدير يمسكه بدل اشتمال على ان الاصل ان يمسكه ثم حذفت ان وارتفع الفعل او تقدير يمسكه جملة معترضة وقيل يحتمل انه حال من الخبر المحذوف وهذا مردود بنقل الاخفش انهم لا يذكرون الحال بعدها لانه خبر فى المغنى هذا كلامه **قوله** لولا الشعر بالعلماء يزرى بادل عند الجمهور كما عرفت آنفا **قوله** هذا اى القول بوجوب الحذف اذا كان الخبر عاما وعدم وجوبه اذا كان خاصا مذهب البصريين اى مذهب بعضهم اذ الجمهور لا يقولون بوقوع الخبر خاصا بعد لولا على ما عرفت **قوله** وقال الكسائى الاسم بعدها فاعل لفعل مقدر قال الرضى وهو قريب من وجه وذلك لان انطباقها انها لو التى تفيد امتناع الاول لامتناع الثانى دخلت على لا وكانت لازمة للفعل لكونها حرف شرط فيبقى مع دخولها على لا على ذلك الاقتضاء ومعناها مع لا ايضا باق على ما كان كما يبقى مع غير لا من حروف النفى وقال البصريون لولا كلمة بنفسها وليست لو الداخلة على لا لان الفعل لو اذا اضمر وجوبا فلا بد من الاتيان بمفسر وليس بعد لولا تفسير وايضا لفظ لا لا يدخل على الماضى فى غير الدعاء

وجواب القسم المذكور في الاغلب قوله منسوبا الى الفاعل او المفعول او كليهما يعم المضاف وغيره والمذكور في الحواشي الهندية والمتن وشرح اللباب والرضي كونه مضافا الى الفاعل او المفعول او كليهما فان لم يشتهر فالى الضابطة كزيد مضافا فاذا لوحذف ما ذكره الله قدس سره عدان يشترط كما يدل عليه ما اشتهر فيما بين العلماء من ان اضافة المصدر في نحو ضربي زيدا في الدار تفيد الحصر وما ذكره الرضي في وجه افادة ضربي زيدا اليوم ان سم الجنس اذا استعمل ولم يقم قرينة تخصيص بعض ما يقع عليه فنوفي انما للاستغراق الجنس اخذا من استقرا كلما مر فقط وما ذكره ثم الرضي وغيره مثل المضاف اليها نحو نصر ربنا تائبين وهو بظاهره غير مستقيم او مضاف كون ضمير مستترين في صدر والضرب لا كون كل ضارب او مضروب بالآخر وايضا هو لازم لانه منقول من ضارب المتعدي الى واحد قوله وبعده حال مقدرا وجملة فعلية فعلا فالفاء اولى معنى بزيد كان ذا مال والتقدير على بزيد حاصل اذا كان كان ذا مال ولا يخفى ما فيه من تكرار الكون فلم لم يقل كان ذا مال خبر العلى فتدبر لا يجوز ذلك عمل ما ذكر ابو علي لان الضمير في كان ان عاد الى علي لزم ان يكون المعطوف الا مال وان عاد الى زيد بقي المبتدأ بلا عائد او تقدير ضمير يجب حذفه معها الواو عند غير الكسائي كقولهم اصلح اقرب ما يكون العبد من ربه وهو صائم واحد الحال فضلة وقد وقعت من صحة العدو فيجب معها علامة الحالية والكسائي يجوز تجريدها عن الواو ولو تعاموا موقع خبر المبتدأ قوله مضافا الى ذلك المصدر انما اشتراط ذلك لان المبتدأ في اضافة ان يكون مصدرا حقيقة او حكما واسم التفضيل المضاف الى المصدر يعني المصدر لا بعض ما يضاف اليه فيكون مصدرا حكما وتأويلا فلم ان حمل قوله او كان اسم التفضيل مقابلا لقوله كان مصدرا صورة او تأويلا يرد عليه ان الاسير قياما قال الرضي يجوز رفع الحال السادة مسد الخبر من فعل المضاف الى ما المصدرية الموصولة بكان او يكون عند الاخفش والمبرد وسنعيد عليه والاولى جوازه لانك جعلت ذلك الكون اخطب مجازا فجاز جعله قياما به ولا يجوز مثل ذلك بعد صريح المصدر الا في الضرورة فلا تقول ضربي زيدا قياما الا مجازا في اول الكلام ولا شك ان المجاز يوقف بالمجاز ويجوز ان يقدر في الفعل المذكور زمان مضاف الى ما يكون نحو لا كثر شربي السويق وضربي زيدا فيكون التقدير اخطب اوقات ما يكون الامير قائما فيكون قد جعلت الوقت اخطب قياما كما يقال نهاره صائم وليله قائم فيؤيد ما يرجح هذا التقدير انه سمع اخطب ما يكون الامير يوم الجمعة خطيبا يوم الجمعة هذا كلامه قوله اذا كان قياما فانما منصوب على الظرفية والمعنى ضربي زيدا حاصل في وقت قيامه وكذا اخطب الوان الامير حاصل في وقت قيامه ويجوز كونه مرفوع المحل ايضا على انه خبر المبتدأ بعد فعل المضاف الى ما المصدرية بتقدير زمان مضاف الى ما المصدرية والتقدير اخطب اوقات كون الامير وقت قيامه وذلك لكثرة وقوع ما المصدرية موقع الظرف بخلاف المصدر الصريح فان وقوعه موقعه قليل وعن بعضهم يجوز كون اذا مرفوع المحل نحو مصدر صريح ايضا بتقدير زمان مضاف اليه والتقدير وقت ضربي زيدا وقت قيامه وانما قدر الزمان لان المصدر لا يجوز عنه بالزمان هذا ما ذكره في شرح اللباب وقال الصريح في الايضاح زعم بعض النحويين ان ما في اخطب ما يكون لا مصدرية قال فلا يجوز ان يكون ظرفية فيكون اخطب زمانا ضرورة ان فعل لا يضاف الا الى ما هو بعض له ويكون الجار ذو نفس اذ المقدر من غير متعلق لانها هي المجيء بها نظرا ما قيل لا يجوز تقدير زمان مضاف الى ما المصدرية في المثال المذكور ونحوه على تقدير نصب قياما وانما يجوز على تقدير رفعه على الجرية ليس لسيد ان يضرب عبده الا وقت القائل بالتقدير ان الضابطة مشروطة بكون المبتدأ مصدرا او اسما بمعنى المصدر كما فعل المضاف الى المصدر وافعل التفضيل على ذلك التقدير ظرف لا مصدر وحمل الافعل المضاف الى المصدر اعم من المضاف اليه بلا واسطة او بواسطة لا يجدي في ذلك فتدبر ولو سلم فيقال ضربي زيد قياما اذا قدر زمان ضربي الان يلزم المراء

كون المبتدأ كذلك ولو بحسب الظن **قوله** ثم حذف اذا مع الشرط العامل في الحال يكذا في الرضي لانه يفهم ان اذا ظرفية محضة مضمونها شرط لساعة نظر الى ان المال يرجى حالا في معنى شرط **قوله** فيكون الحال قائما مقام الجزء وجوبا والقرينة الدالة على تعيين الجزء الذي هو هذا الاضاجع **ضرب** بكونه مقيدا بالقيام لانه لا يمكن تقييده بقيد الا بعد حصوله فيجب الحذف لوجوب شرطه **قوله** وفيه تكلفات كثيرة من حذف اذا مع الجملة المضاف اليها ولم تثبت في غير هذا المكان ومن عدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى التامة وذلك لان معنى قولهم حاصل اذا كان قائما ظاهر في معنى الناقصة ومن قيام الحال مقام الظرف ولا نظير لهذا الكلام الرضي ورد الاول بان حذف اذا مع الجملة المضاف اليها اكثر من ان يحصى في غير هذا المقام مع فاء الفصيحة الا ان يقال مراده ان حذف اذا مع الجملة المضاف اليها بعد نيابة عمر خبر المبتدا لم تثبت واليه الحذوف قيل فاء الفصيحة هو اذا الشرطية مع شرطها والذي حكم عليه بعدم ثبوت حذفها هو الظرفية المحضة والثاني بان العدول انما يكون تكلفا اذا كان لمجرد جعل قائما حالا وليس كذلك بل لان المنصوب الذي يجيء بعد المصدر المضبوط بالضوابط المذكورة لا يكون الا نكرة فلم يسمع مع كثرة الاكذا فلو كان خبرا لكان لجاز تعريفه صرح به الرضي الا ان يقال مراده ان الاحتياج الى الاستدلال على كون كان تامة لانا قصته تكلف بالنسبة الى التوجيه الذي ليس فيه ذلك صرح به ايضا ثم ان البصريين وان قالوا بقيام الحال مقام الظرف لكن المقصد قيامها مقام العامل فيها وفي الظرف وهو كان تم قال والذي اوقعهم في هذا التزام اتحاد العامل في الحال وصاحبها بلا دليل لهم عليه ولا ضرورة الحاقهم اليه والحق انه يجوز اختلاف العاملين على ما ذهب اليه المالكي فتقول تقديره ضربي زيدا حاصل قائما والعامل في الحال حاصل وفي صاحبها ضربي فتقول حذفها كائن او حاصل العامل في الحال لكونه حاما شاملا لجميع الافعال كما حذفنا في نحو زيد عندك لشابهة الحال للظرف والحذف في كليهما واجب لقيام الحال والظرف مقام العامل انتهى **قوله** اذا اردت الحال عن المفعول اي عن مفعول المصدر وكذا قوله عن الفاعل معناه عن فاعل المصدر والا فالحال في الصورتين عن المفعول **قوله** اذا كان عن الفاعل اي اذا كان قائما حالا عن الفاعل الا اذا كان الحال من الفاعل والا لوجب اذا كانت قوله اولى اذ ليس فيه شئ من التكلفات المذكورة لكن يرد انه لا يظهر في هذا التقدير قرينة دالة على تعيين الباس بحمل قائما من متعلقات المبتدأ فيكون العامل فيه هو المبتدأ فيكون قيدا له وقيد الشئ بنزلة جزئه وما هو بنزلة جزء المبتدأ الا ليس مسد الخبر بخلاف كل رجل وضيعة فان البعطوف على المبتدأ ليس بنزلة جزئه فيجوز ان يقوم مقام الخبر وتقييد المبتدأ لان المبتدأ على تقديرهم حامل الحال والحال قيد للعامل فالجنس عندهم مقيد بالحال المخصص والمعنى ضربي زيدا المتخصص بحال القيام حاصل وهو لا يفيد الا حصول الضرب المقيد بحال القعود وفيه نظر على هذا التقدير المعنى الذي اتفق الكوفية والبصرية عليه من ان معنى ضربي زيدا قائما ما اضرب زيدا الا قائما بخلاف تقدير البصريين فان الجنس على تقديرهم باق على عمومه اذ الحال على ذلك التقدير قيد للخبر فيكون المعنى كل ضرب هو ضربي زيد حاصل في حال القيام وهو موافق للمعنى المتفق عليه **قوله** المقصد عمومه اي الذي قصد عمومه عند البصرية والكوفية **قوله** بدليل الاستعمال اي بدليل استعمال العرب امثال هذا المبتدأ في العموم وذلك لان هم الجنس المعرف اذا استغرق ولم يقم قرينة تخصصه بعض ما يقع عليه فنفي في النظ لاستغراق الجنس دنها للترجيح بلا مرجح **قوله** مصدر مضاف الى صاحب الحال في الثاني تقديرا الانفش اولى من تقدير باقي البصريين لانه قدر اثنين وقدروا خمسة ولان التقدير من اللفظ اولى مع كونه مقيدا للمعنى المتفق عليه اذ المعنى ما ضربي اياه الا بهذا الضرب المقيد لكن قال الرضي يرد عليه حذف المصدر مع بقاء معموله وهو الكاف

عندهم متبع اذ هو بتقدير ان الموصولة مع الفعل والموصول لا يحذف مع بعض الصلة وايقاد البعض الا ان يقال اذا قامت قرينة قوية دالة
عليه فلا باس بحذفه كما قال سيبويه في باب المفعول معه ان تقديره مالك وزيدا مالك وملابستك زيدا بنا كلا ما رأيته ليس كل ما لا دليل شيء
حكمه حكم ما لا دليل به ثم القرينة على ذلك المقدر هو المبتدأ لانه مر قالوا يعني ان يكون المحذوف من لفظ الذكور حملا على وجه ممكن وحسن مراعاة لذلك قوله
وذهب المبرد الخ هو ان درستويه وابن يايشاذ قال الرضي هذا المذهب ايضا بطلانه لا حصر في قولك اضرب زيدا اذا قائما قوله اذا المعنى ما
اضرب زيدا الا قائما اي مثلا ان القائل به قال بتقدير ما اولا وقوله وعطف عليه شيئا بالواو الخ بعض مع في شرح الالباب شرطه
ان يكون المعطوف نضافي قصد المصاحبة وذلك حيث يكون والاعلى الاقتران بحيث كل على وجوده واما شرطها ان يكون المعطوف نضافي
قصد المصاحبة لانه لو لم يكن كذلك لما يصح حذف الجر كقول امير المؤمنين علي رضي الله عنه وفاطم والساعة في قرن فان المعطوف تالية
على الاقتران ثم بيان الضابط على ما ذكره الشارح قدس سره لا يشتمل على ما عليه المحققون من ان تقدير كل رجل رجلا مقرون هو وصيغته على ان صيغة
معطوف على الضمير المستكن في الجار فيكون المعطوف من تتمة الجار فيقوم مقامه وهذا هو الوجيه فان قلت يلزم فيه حذف المؤكد وهو
غير معهود قلنا غير المعهود حذف المؤكد فقط واما حذف مع حذف التأكيد فليس غير معهود وكذا ذكر بعض فضلاء السند على ان حذف المؤكد
مع بقاء التأكيد جائز ايضا عند سيبويه ذا النخيل حيث قال اني مررت بزيد واخاه فانهما اتاني اخوه فانهما اتاني اخواه بتقدير صاحباي انفسهما وان لم يجز
الاخفش وتبعه الفارسي صرح به في المغني على ما عرفت فالاولى في بيان الضابط ما ذكره العلامة الثاني المحقق التفتازاني قدس سره
ضابطه كل مبتدأ بعده مرفوع مصدر بواو المعية قصد الى الاخبار بمقارنة قوله اي كل رجل مقرون مع صيغته اشارة الى ان المبتدأ
جزء المعطوف جزء حاصلة اي كل رجل مقرون مع صيغته وصيغته مقرونة به فقوله مع صيغته تقدير لما يتعلق الجار لانه معطوف والواو
بمعنى مع وانما قدر كذلك ليكون المعطوف بعد الجار فيقوم مقام الجار بلا مناقشة بخلاف ما لو قدر كل رجل وصيغته مقرونان فان نيابة المعطوف
لا يخلو من مناقشة اما اولا فلانه يتبعه تكليف يقوم مقام الجار واجيب بانه سد مسد الجزء حيث الجار الاول وان لا يسد مسده من حيث
انه جزء ولا يشترط لوجوب الحذف سد الشيء مسد من كل وجه وانما ثانيا فلان خبر المثنى محذوف فلا يتوجه العطوف نيابة اذ الناب
يكون بعد الجزء وليس شيئ آخر بعده قال الرضي ولو جاز ان يقال ان المعطوف ساد مسد الجزء المحذوف بعده لم يصح الاعتراض على
تقدير الكوفيين في نحو زيد اقائما حاصل بانه ليس هناك ما يسد مسد الجزء قوله ولو جاز باعتبار ان النائب لا يلزم ان يكون اي محله
بعد المنسوب عنه قوله لم يصح قد عرفت الجواب عنه في بحث نحو زيد اقائما هذا ويرد على تقدير الشارح قدس سره انه كيف يجب حذف
خبر المعطوف بلا سد شيء مسده قال الرضي ويجوز ان يقال ان المعطوف يجري المعطوف عليه في وجوب حذف جزء انتهى ولا يخفى
انه ليس شيئ وما حاصل كلام الشارح قدس سره على الوجه الوجيه فظ قوله وعطف عليه شيئا وكذا ما قوله وانهم لمعطوف اذا لظاهر اشارة
اليه آنفا عنه قوله لكون بمتسامه قال الرضي متعين للقسم والى على تعيين الجار المحذوف قوله اي لعمرك لعيشك او بقائك كشيء
في المغني وجزم كثير من النحويين في نحو عمرك لافعلن واليمين اعمر الله لافعلن كذا بان المحذوف الجر وجوزا ابن عصفور كونه المبتدأ ولذا لم يسلم
يعينه فيما يجب فيه حذف الجار بعد حذف القسم تعين عنده لذلك قال والتقدير الا تسمى ايمن الله او ايمن الله تسمى انتهى قوله على المذهب الاصح
وهو مذهب البصريين وعند الكوفيين هو مرتفع بالكان مقتضاه قولك زيدا عوك ولا عمل للحرف قال الرضي ومذهب البصريين اولى لان
اقتضاء بالجزئيين على السواء فالاولى ان يعمل فيما ولا سيما مع مشابهته قوية بالفعل المتعدي قال المص في الايضاح دليل البصريين انه

شئ انتفى شيئين انتفاء واحدا لكان ما ملا كملت المتعدى وحجة المكوفيين ان زيدا كان صالحا فى الحوك للاقتضاء ايا ما وذلك الاقتضاء باق وهذا فاسد لان الاقتضاء فى الحوك باق بعينه كما فى زيد فلو كان الاقتضاء قبل دخول ان باقيا على حاله وجب ان لا ينصب زيدا بان وقد انتصب فدل على انه ليس باق انتهى قوله لانه لما شابهت الفعل المتعدى معنى الطلبا الجزئين مثله ولفظا من حيث كونها على ثلثة احرف فصاعدا كهذا فى الرضى وهو صريح فى ان وجه عملها هو الشبه بالفعل المتعدى لفظا ومعنى واقتضائها الجزئين وجه الشبه بالجملة بالفعل وليس سببا مستقلا مقابلا لما قبله لانها ما شابهت وقوله لان اقتضائها آه على ما مر آنفا يشعر بالاستقلال فتامل قوله مثل اى مثل الفعل المتعدى فنزل قولك ان زيدا اخوك منزلة ضرب زيدا اخوك قوله بعد دخول احد هذه الحروف اشارة الى ان الجملة خبرية احادية بسيطة اى كان فاعلا ومن جبران واخواتها جبر واحد من ان واخواتها قوله لما يراث اثرا حادث اثر قوله لفظا او معنى من حيث اللفظ بان يجعل المسند مرفوعا لفظا او تقديرا او محلا والمسند اليه منصوبا كذلك ومن حيث المعنى بان يجعل مدلول المسند ثابتا للمسند اليه على سبيل التحقيق والتاكيد فاو الفاصلة يعنى الواو والواصلة فيفيد انه يحدث فيها اثنانى اللفظ واثرانى المعنى فلا يرد على التعريف الذى لبعد ان المكوفة بالواو الذى يبعد ان المخففة الملغاة لانه وان وجد فيه اثر معنوى لكنه لم يوجد اثر لفظى قوله دخل على جملة يقوم ابوه الخ المراد بوقوع هو الحكم بان هذا الجملة لا يقوم وجوده وكذا الثبت لزيد على سبيل التاكيد مفهوم الجملة لا منطوقها قوله يلزم منه محال تقدير جاء نى زيد منه قوله لم يستدرك قوله لبعد دخول هذه الحروف اذ قد اعترف بقبول المسند الى اسمها هذه الحروف عما احترز عنه فلم يبق قيدا احترازيا لكن المقدمة من التعريفات كشف الماهيات والاحتراز تابع فلا بأس بان يقع فيها قيد لزيادة الكشف وان لم يكن للاحتراز ولم يلزم منه خروج قائم فى ان زيدا قائم ابوه اذ قائم اسم الفاعل مع فاعله على ما عرفت فى صدر الكتاب لا اسم الفاعل وحده كما زعم البعض وحكم يلزوم خروجه قوله ولا الى ان يجاب بان المراد بالمسند الاسم المسند بشيرط ان ارادة الاسم المسند ليس بضرورى وفيه بحث لان كون الكلام فى مرفوعات الاسم الكائن موجبا للتقدير يكفى ان تقديره ضرورى فى خبر المبتدا كما قال به الله قدس سره وكذا وجوب موجب التقدير فى الموضعين والا فليس بضرورى فى شئ منهما وبالجملة القول بوجوب التقدير فى احد الموضعين والحكم بان الجملة ليست داخلة فيه وعدم القول فى الآخر بان الجملة داخلة فيه مع استواء شأنى ما يحث التقدير وعدم تحكم بحث قوله فيحتاج الى تاويل الجملة بالاسم يشعر بان التاويل سبب عن الارادة فاذا انتفت انتفى التاويل وفيه بحث اذ انتفاء سبب خاص لا يدل على انتفاء مطلق الاسباب على ان ما ذكره الله قدس سره فى بحث الكلام يدل على كون التاويل ضروريا كما عرفت قوله حتى يرد انه يجوز ان يقع تعليل وان يقع حالا منه ولا يجوز ان زيدا اضربه اقول وفيه بحث اذ قد وقع الامر جبرا فى قوله تعالى ان الذين يكفرون بآيات الله ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون الذين يأمرون بالقسط من الناس فبشرهم بعذاب اليم صرح به الرضى عند قوله وليست ولعل ما لا نان وصرح به فى بحث الحروف بان ليت ولعل ما لا نان وكان وان المفتوحة لا يدخل على مبتدا فى خبره معنى الطلب سواء كان ذلك الخبر مفردا او جملة واما ان ولكن فلا يمكن كونهما اخبار بما مفردا تضمنا لمعنى الطلب واما الجملة الطلبية كالامر والنهى والدعاء والجملة المصدرة بحرف الاستفهام والعرض والتمنى ونحو ذلك فلا ارى منافاة بين وقوعها خبرا لهما كما فى خبر المبتدا وامكان قليلا نحو ان زيدا لا تضربه وانكم لامر جابكم وان زيدا هل ضربت واضرب زيدا ولكن عمرو الا تضربه هذا كلامه وحمل كلام القائل على المتعومة غير متصور فتامل قوله ولا يجوز ان يقع ان زيدا

وان من ايا كى لبطلان صدارة اين ومن ان لم تفد ما على ان وبطلان صدارة ان ان قد ما عليه ان قلت كل بالغير معنوا الكلام
ويؤخر فى مضمونه فرتبة الصدر كحرف النفى وحرف التنبيه والاستفهام والتشبيه والتخصيص والعرض وغير ذلك وان المكسورة يؤكد
معنى الجملة فقط والتأكيد لتقرير الثابت لا لتغيير المعنى قلنا مع ذلك كان حرف ابتداء فلذلك وجب تصدرها كاللام صرح بالرضى
قوله لان هذه الحروف فروع فان قلت هذا الدليل جار فيها لمجازية مع ان عملها ليس فرعا لعمل ليس قلنا لان المعنى ما معنى
ليس شيء واحد وكان ترتيب معولها كترتيب معمولى ليس تغليبا للفظ بالمعنى بخلاف ان فانه ليس بمعنى الفعل المتعدى على المسمى
بل معناه يشبه معنا ها من وجه وكذا انفظ هذا كلام الرضى قوله فى جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة فكما يجوز تقديم خبر المبتدأ
اذا كان المبتدأ معرفة نكرة نحو زيد قائم الحيث يجوز قائم زيد كذلك فى خبران اذا كان ظرفا قوله وفى وجوبه اذا كان الاسم
نكرة كما يجب تقديم خبر المبتدأ عند تنكير المبتدأ يجب عند تنكير الاسم تخصص قال العلامة التفتازانى فى المطول نقلا
عن شيخ عبد القاهر قدس سره العزيز ومن خصائص ان تنبيه النكرة لان يصلح مبتدأ كقولك ان لصيق مبتدأ كقولك ان شواء ونشوه وجب ان يأتى
الامور كذلك فيهما ان فى هذا التركيب نكرة وخبره ظرف وهو من لذة العيش فى المصراع الثانى فلو كان التقديم عند ذلك وجبا
لوجب فيهما ايضا ولا يخفى ان هذا يرد على القائلين بالتخصيص دون القائلين بالفائدة لانهم ضبطوا بما ذكر الفائدة وحصروها فى
عشرة والبيت واحد منها وهو العطف بشرط كون المعطوف او المعطوف عليه ما يسوغ الابتداء بها قال للاكثرين قدر
المتعلق معرفا بلام الغاية المعنى او جزالة المعنى او جزالة المعنى يقتضى الصفتية والصفتية تقتضى تقدير الموصوف والمكان الاشهر تقدير الفعل
او اسما منكرا ثم اظهر انه لم يقصد فيه الحدوث فاللام حرف تعريف لا موصول فلو سلم فحذف الموصول مع بعض الصلة جائز
عند بعض صرح به السيد سند قدس سره العزيز فى اول شرح المفتاح على ما مر قوله لانه اى لنفى صفته اى آخره اذ نفى الجنس والذات
بدون ملاحظة الصفة غير معقول فلانى نحو قولك لا رجل موجود او لا ذات بالذات لنفى الوجود عن الرجل والمكان يستلزم نفى الرجل نفسه
وانما الغالب هو نفى صفة الجنس فاندفع ما قيل لو علل قوله لم نفى الجنس على معنى نفى صفة الجنس لم يتم التسمية مما هو لنفى الوجود ولو علل
على نفى الجنس لم يتم فى ما هو لنفى صفة الجنس فلا بد فى التسمية من ملاحظة حال بعض الافراد وهو يصح حمل العبارة على اظهر ولا
حاجة الى الصرف عنه قوله فلا يرد نحو لا يضرب فى الرجل لا يضرب ابوه اذا اثر اللفظ وهو الرفع لم يورث لانى لا يضرب فقط بل فى
مجموع الفعل والفاعل وكذا اثر المعنوى اذ لا ينفى عن الرجل الضرب بل ضرب الاب وكونه ضارباً ثم ارتفاع الخبر بلا فى المثال
المذكور عند الاخفش والاكثرين واما سيبويه فقال ارتفاع خبرها عند افرادهما نحو لا رجل قائم بها كان مرفوعا به قبل ودخولها
لا بهما ولا خلاف بين البصريين فى ارتفاعه بهما اذا كان اسمها عاملا صرح به فى المغنى واما الكوفيون فيقولون ارتفاع خبلا بالابتداء لا بها
وكذا خبران كما حوت فالمراد من جميع النحاة فى قول الرضى وارتفاع خبرلا بها ان لم يكن اسمها مبنيا عند جميع النحاة والمكان اسمها مبنيا
نحو لا رجل ظريف قال سيبويه ارتفاعه بكونه خبر المبتدأ ولا رجل مرفوع المحل بالابتداء هو البصريون اعلم ان خبر لا يتقدم على
اسمها ولو كان ظرفا او مجرورا صرح به فى المغنى قال لانعلام رجل ظريف قال الرضى دافعا فى لا التبرئية الاستغراق مع ارتفاع
المبتدأ المنكر بعدها لان النكرة فى سياق غير الموجب للعموم على الاصح سواء كانت مع لا او ليس او غيرها من حروف النفى
او النهى او الاستفهام ويحتمل ان يكون لنفى الاستغراق مع القرينة نحو لا رجل فى الدار بل رجلان واما اذا انتصب اسمها

او انفتح فهو نص في الاستغراق كما ان ما جاءني من رجل ظاهر في الاستغراق ويجوز العدول عنه للقرينة نحو ما جاءني في رجل بل رجلان وما جاءني من رجل بل رجلان ظاهر في الاستغراق فلا يجوز ما جاءني من رجل بل رجلان بهذا كلامه وكلام المغني اليه صريح في ان معمول لا التبرئية نص في الاستغراق سواء كان مبنيا او مضافا او مضارعا له حيث قال يكون لا عاملة عمل ان وذلك اذا اريد بها نفي الجنس على سبيل التنصيص وتسمى حينئذ تبرئية وقال العلامة الثاني المحقق التفتازاني ان النكرة في سياق النفي والنهي والاستفهام ظاهرة في الاستغراق ويحتمل عدم الاستغراق احتمالا مرجوحا الا عند قرينة نحو ما جاءني من رجل بل رجلان فانه يتحقق حينئذ عدم الاستغراق والنكرة في الايجاب ظاهرة في عدم الاستغراق وقد يستعمل فيه مجازا كثيرا في المبتدأ نحو تمرة خير من جرادة وقليلا في غيره نحو علمت نفس ما قدمت واخرت واما اذا كانت النفية مع من ظاهرة نحو ما جاءني من رجل او مقدرة نحو لا رجل في الدار بل رجلان فهي نص في الاستغراق حتى لا يجوز ما من رجل او لا رجل في الدار بل رجلان بهذا كلامه هو صريح في ان التنصيص على الاستغراق انما هو اذا كانت النكرة النفية مع من مقدرة او ظاهرة لا غير فلا يكون اسم لا التبرئية المضاف او المضارع له نصا في الاستغراق على مقتضى كلامه الا ان يلتزم تقدير من فيهما والاضافة ما نعية من البناء او يكون المسئلة اختلافية كما ترتع في حواشي المغني نظير من كلام بعضهم ان التنصيص على العموم مخصوص بحالة بناء الاسم **قوله** لاحتمال حذف الجر قال المصرح ليس تمثيل الغاة لا ارتفاع خبرا بجواز لا رجل ظريف بحسن لانه في الظاهر صفة لاسم لا والمثال ينبغي ان يكون ظاهرا فيما مثل له ويستقبح اذا كان فيه احتمال ما مثل له واحتمال غيره على السواء واتبع سنه اذا كان غير ما مثل له الظهور مثالهم لك لان خبر لا يحذف كثيرا الظريف في لا رجل في الصفة الظهر بذا ما ذكره الرضي **قوله** لا يجوز ارتفاع صفة على ما ذهب اليه المصرح وابن برهان بل الواجب عنده جا نصبه فالمثال المذكور لا يحتمل غير ما مثل له عند المصرح وان احتمل عند من جوز رفع صفة المنصوب بلا وقوله على ما هو الظاهر بيان وجه لعدم تجويز المصرح رفع صفة المنصوب يعني لا يجوز رفع الصفة عند المصرح بناء على احرفية وهو انه معرب وتابع المعرب تابع بلفظه للمحل على ان لا عبرة لمعنى الجملة فلم يبق الا ابتداء الظهر حتى يجوز الرفع حملا على المحل بخلاف ان فانه لا يغير معنى الجملة فالابتداء باق مع فتحها جاز حمل توابع اسمه مع كونه معربا على المحل وتنبيه على حسن المثال على مذهب التجويز ايضا والمعنى لا يجوز ارتفاع صفة مجوزا مبنيا على ما هو الظاهر عند المجوزين ايضا النصب بناء على ما ذكر ولا يجوز الرفع فيغير فلانه اما بناء على ان لا بهذه مشبهة بان فلكي يجوز في توابع اسم ان وان كان معربا بالحمل على المحل فكذا في توابع اسم لا سواء كان او مبنيا او بناء على ضعف عملها فالابتداء كالباقي معها فلا يضر هذا الاحتمال في حسن المثال واما يضر لو كان ظاهرا وليس كذلك وبما ذكرنا ظهر ان ما ذكره المص في شرح المفصل وانما ثبت عند مذهب المجازين اذا كان النفي مضافا او مطولا فانه يكون منصوبا ولا محل له اذ ليس ببنى وقع بعده موضع فذلك الدليل الواضح على ان لها خبرا مرفوعا ولو كان صفته لكان منصوبا على جميع المذاهب ليس على ما ينبغي **قوله** واما ما تي به لئلا يلزم الكذب دفع لقول الرضي لا فائدة في ايراد الظرف بعد الخبر واما قوله وشاذ ايضا ظ بسبب هذا الظرف في كون ظريف صفة للغلام رجل والظرف خبر لا فحينئذ تامل **قال** ومنه سيمر لا يشبه نه الا اذا كان ظرفا قال الاندلسي لا ادري من اين نقله والحق ان بني تميم يجعله فوقه وجوبا اذا كان جوابا او قامت قرينة غير السؤال دالة عليه واذا لم تقم فلا يجوز حذفه راسا فلا دليل عليه بل بنو تميم اذن كاهل الحجاز في ايجاب الاتيان به فعلى هذا القول يجب اثباته مع عدم القرينة عند بني تميم وغيرهم ومع وجود ها يكثر الحذف عند اهل الحجاز ويجب عند بني تميم وغيرهم هذا كلام الرضي في المغني

وقول جماعة ان بني تميم لا يثبتون خبرا لاتبرية واضافوا نكد عند وجود الدليل وانا نحو لا احد اخير من الله وقولك جندبا من غير قرينة لا دليل
يفصل كذا فاتجات الجرفية اجماع وكذا ان تجيب بان الجزء اذا كان مجهولا وجب ان يجعل نفس الجزء نحو عندي تميم في باب ملاقيته لاقيام
اي موجود ولا قيه لارجل ديار وقائم انتهى وقال السيد السند قدس سره والاصح انهم يوجبون حذف الجزء ولا يجوزون انه غير محتاج
اليه صلا قوله يقتضون اي بنو تميم قوله معنى قولهم الاهل ولا مال انتفى الاهل والمال ان اريد به ان الاسم لا ينتفي بدون اسم الجنس
لكن يجيئ على هذه الصيغة وان نصب الاسم بعد لم يتعين لان انتفى لازم وان اريد ان نائب بعد حذف انتفى مثنا به
يرد الثاني والجواب عنه بان فاعل الفعل الضمير المبهم المميز بالمنصوب بعده ليس بسديد اذ الضمير المبهم المميز بنكرة منصوبة انما كان
للفاعل لا يكون الا في افعال المدح والذم وما يجمعهما من الفعل الذي يراد به المدح والذم نحو كبرت كلمة وظرف رجلا قوله وعلى
التقديرين يحملون اي بنو تميم وفيه ان العرب لا يعلم الاسماء المصطلحة حتى يقال ان المرفوع بعد الاسم عندهم صفة لا خبر قوله
المشبهتين بليس هو فعل لا يتصرف وزنه فعل بالكسر ثم التزم تخفيفه ولم تقدره فعل بالفتح لانه لا تخفيف ولا فعل بالضم لانه لم يوجد في
ما يلي العين الا سبعة وسبع كنت بضم اللام فيكون على هذه اللغة كبهو وزعم ابن السراج انه حرف بمنزلة ما وتا وتابعه الفارسي وابن
شقير وجماعة هذا كلام المغني قوله اي عمل ليس المفهوم من اضافة الاسم الى ما ولا اذ المعنى من المرفوع اسم عمل فيه الرفع ما ولا الشبهتان
بليس ومعلوم ان التشبيه ليس الا للعمل او المفهوم من المثال قوله لا يعمل الا النكرة في آمنتي خلافا لابن جني وابن الشجري وعلى قولهما فوله
النابغة ٥ وحلت سواد القلب لا انا باغيا سواها ولا في حبها متراضيا قوله شاذ قليل حتى ادعى انه ليس بموجود قال الرضي
وانظر ان لا لا يعمل عمل ليس لا شاذا ولا قياسا ولم يوجد في شئ من كلامهم خبر لا منصوبا لكن ما وليس في المغني ذكر خبرها قليل حتى
ان الزجاج لم يقف به فادعى انها انما تعمل في الاسم خاصة وان خبرها مرفوع ورده قوله تغير فلا شئ على الارض باقيا قوله
ولا وزر مما تمضي الدهر واتيا قوله لان ليس نفي الحال عند الجمهور وقال سيبويه وتبعه ابن السراج للنفي مطلقا قال الاندلسي
ليس بين القولين منافاة لانه ان لم يقيد بزمان يحمل على الحال واذا قيد بزمان من الازمنة فعلى ما قيد به قوله يقتضيها اي بسبب
نقصان المشابهة تقتصر عملها على مورد مسموع وهو النكرة والمكان وذلك في الشعر فقط قوله ولا يجوز ان يكون لتنفي الجنس لتعين آمنوجب
عمايته لا يجوز ان يكون لا في البيت لنفي الجنس فاجاب بان الالغاء لا يجوز بدون التكرار قال صاحب المغني وفيه نظر لجواز تركه
في الشعر انتهى واجاز المبرد وابن كيسان الالغاء مع عدم تكريره لا في المعرفة والنكرة المفصولة وغير المفصولة نحو لا زيد في الدار
ولا عمرا رجل ولا رجل في الدار صرح به الرضي وقيل رد على الشيخ الرضي حيث قال انه نفي الجنس ومنع تكرار المرفوع بعد الا انتهى اقول
وفيه بحث لان ما ذكره لا يصلح جوابا عما ذكره الرضي فلا يجوز الحمل عليه حيث قال لم تثبت في كلامهم عمل لا عمل ليس بل لم يرد الا كون
الاسم بعدها مرفوعا والخبر محذوفا نحو لا براح ولا مستقر حيث فطنوا انها عاملة عمل ليس والحق انها لا التبرية ملغاة لتكرر للضرورة
هذا كلامه في المنصوبات وذكره انظر انه لا يعمل لا عمل ليس لا شاذا ولا قياسا ولم يوجد في شئ من كلامهم خبر لا منصوبا بالجزما وليس
وهي في نحو لا براح ولا مستقر حية التبرية ويشد ترك التكرار انتهى نقال قوله اعلم ان المراد بهذا وان مرذوكره في صدر المرفوعات
الا انه اعاده ليتكرر ويتقرر فيكون المتعلم على ذكر في المنصوبات والمجرورات قوله اوحكما كالحال والتمييز والمستثنى وغير ذلك
قال الرضي قسم النحاة المنصوبات الى قسمين فصلا في النصب وهو المفعولات الخمس ومحمولا عليه وهو غيرها من الحال والتمييز

وغير ذلك والذي جعلوه غير المفعولات يمكن ان يدخل بعضها في غير المفاعيل فقيد الحال هو مفعول مع قيد مضمونه اذا المجموع في جاءني زيد راكبا فعل مع قيد الركوب وبقية المستثنى هو المفعول بشرط اخراجه فمتى جعل المفعول معه والمفعول له اصلا في النصب للكونهما فضلة جعل المستثنى والحال قرينين مع انهما ايضا مفعولان لكن مع قيد كالاولين نظرا لكان الاصالة في النصب بسبب كون الشيء من ضروريات معنى الفعل فالحال لك دون المفعول معه والمفعول لاجله دون فعل بلا عدة ولا مصاحب ولا فعل الا وهو واقع على حالة من الوقوع والوقوع عليه والحق ان ليته النصب علامة الفضلات في الاصل فيه عمل فيها المفاعيل الخمسة والحال والتمييز والمستثنى واما سائر المنصوبات فهو بشبهة بالفضلات كاسم ان وسم لا التبرئية وخبر الحجازية وخبر كان واخواتها انتهى كلامه قيل ويمكن ان يجاب بان الحال وان كان من لوازم الفعل حتى لا يوجد الفعل بدونه الا ان تعلقها بالفعل باعتبار انها هيئة الفاعل او المفعول به لا بالذات فالفعل من حيث هو لا يحتاج اليه وانما عمل فيه باعتبار عمده في الفاعل والمفعول به فكان من الفروع بخلاف المفعول له والمفعول به فان تعلقهما بالفعل بالذات اذ الاول عدة الفعل والثاني في مصاحب لحوله في الفضل وكان النصب اياها بالذات وكانا من اصل المنصوبات انتهى اقول لا حاجة الفضل من حيث هو الى المفعول معه لكان باعتبار انه مصاحب لمعموله من غير اعتبار شيء آخر نعم قد لكان باعتبار انه يكون بسبب المصاحبة في الاصل فاعلا او مفعولا لاشكل بالتمييز لانه في الاصل فاعل او مفعول لان التمييز من النسبة الى الفاعل فاعل ومن النسبة الى المفعول مفعول الا ان ليته لكون التمييز كذلك اعتبار محض بخلاف كون المفعول معه كذلك فانه باعتبار الواقع اذ المعنى عليه بقي ان المفعول اذا كان دائرا بين الفاعل او المفعول لا يليق عده على الاطلاق من الفضلة الاصلية **قوله** الفتحة التي يكون في محل اي لعبتر قياما مقام شيء آخر فلا يرد دخول التعريف فنحو مررت بامحمد **قوله** بالكسرة والالف والياء اللاتي اعتبر قيام كل منها مقام الفتحة فلا يرد على الطرد نحو مررت بسلمات وبمسلمين ونحو جاءني الزيدان **قوله** سمي باي سمي المفعول المطلق بالمفعول المطلق اي اما سماه النحاة بذلك الاسم فلا اسلم وجوده وانه يصح في اللغة اطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييد بالباء او في او مع او اللام وبالجملة لو كان اطلاق المفعول عليه في اللغة مطلقا سماه النحويون بهذه المناسبة مطلقا **قوله** المفاعيل الاربع ترك التاء في الاربع لان المفاعيل جمع مفعولة هذا اذا كان صفته واما اذا كان اسما فانه يشكل **قوله** انما لا يصح اي المفاعيل الاربع لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها في اللغة بدون التقييد بل مع التقييد فيطلق على زيد في ضربت زيدا صيغة المفعول به لا صيغة المفعول مطلقا ولا شك ان المفعول الذي اطلق في اللغة على المفاعيل الاربع بعد التقييد بالمفعولية ليس بمعنى المفعول الذي اطلق على المفعول المطلق مطلقا هذا في التحقيق ليس من قبيل المطلق والمقيد لان المقيد يكون هو المطلق مع قيد زائد وهو ليس كذلك لان المطلق بمعنى الامر الذي اوجده الفاعل وهو الحدث والمقيد بمعنى الامر الذي تعلق بالفعل تعلقا خاصا اي تعلق الزمانية او تعلق العلية او تعلق المصاحبة وبالجملة ان هذا تقييد بحسب النظر واما بحسب التحقيق فليس بتقييد اصلا وعلى هذا لا يصح ان المفعول بعد التقييد اذا اطلق في اللغة على المفاعيل الاربع لزم اطلاق المطلق ايضا عليها في اللغة لان ذلك من ضروريات اطلاق المقيد فلا يصح ما ذكره وجها للتسمية بالمفعول المطلق مفعولا مطلقا دون المفاعيل الاربع **قال** ما فعله فاعل فعل مذكور المتبادر من فعل الفاعل اياه ان يكون موثرا فيه موجدا له اذ المطلق منصرف الى الكامل وهل الالفاظ مطلقا على المتبادر واجب فكيف في التعريفات الابقرينة فقول الشارح قدس سره والمراد بفعل الفاعل اياه تنبيه به آه ليس على ما ينبغي لانه

صرف اللفظ عن المتبادر بلا قرينة وكون بعض افراد الموجود لا يصدق عليه الحد لو ابقي على المتبادر لا يصح قرينة والاولى
ان يقال ان هذه الامثلة في حكم الايجاد والتاثير وان الفعل مسند الى الفاعل وقائم به كما في صورة الايجاد قوله والمراد بفعل
الفاعل ما يقتضيه بوكونه وصفا له فلا يرد ضرب زيد ضربا لان زيدا وان لم يكن فاعلا حقيقة لكنه فاعل حكما والضرب
وان لم يكن قائما به لكنه وصف له على ان عدم القيام مما قال العلامة التفتازاني في التلويح في بحث الالفاظ العامة في
بحث اي ان الضرب صفة اضافية لها التعلق بالفاعل وبهذا الاعتبار هو وصف له وتعلق بالمفعول به وبهذا الاعتبار
هو وصف له ولا امتناع في قيام الاضافيات بالمضافين فحاصل يرد عليه نحو ضرب زيد ضربا على صيغة المجهول فان الضرب
ليس قائما بزيد سواء جعل الفاعل اعم من الحقيقي او الحكمي او ليس على ما ينبغي قوله وانما زيد لفظ الاسم قال المصرح انما قالت
النحاة بخلاف سائر الحدود ليشمل نحو ضربت الثاني في قولك ضربت ضربت فانه شيء فعلته المتكلم الذي هو فاعل الفعل المذكور
ورد بانه لا حاجة الى ذكر الاسم لانه خرج ضربت الثاني لان كلمة ما ليس عبارة عن مطلق الشيء بل الشيء الذي هو موجود فاعل
الفعل المذكور ولا شك ان ضربت الثاني ليس موجودا لفاعل الفعل المذكور بل المفعول الحدث الذي هو مدلول التضمن فضربت الثاني
ليس بداخل في التعريف لان المفعول المطلق شيء فعله فاعل فعل مذكور وهو ليس بموجود فان قلت فيخرج عن التعريف ايضا
في ضربت ضربا بناء ليس موجودا لفاعل الفعل المذكور بل المفعول مدلوله الذي هو الحدث قلت يكفي موجودا ما اجراء صفة المدلول
المطابقي وهو كونه موجودا على الدال هم يجرون صفات المدلولات المطابقي على الدال ولا يجرون صفات المدلول التضمني على الدال
ولذا لم يكفل ضربت مفعولا لفاعل الفعل المذكور باجراء صفة المدلول التضمني وهو الحدث عليه فان قد اجرى صفة المدلول التضمني
على الدال في قول المصنف في تعريف الفاعل على جهة قيامه بدلان ضمير قيامه يرجع الى الفعل والقيام ليس صفة الفعل بل صفة
الحدث الذي هو مدلوله التضمني قلت هو محمول على حذف المضاف اي على جهة قيام مدلول الفعل بالفاعل ومع هذا الاحتمال
لا يكون دليلا على تجويز اجراء صفة المدلول التضمني على الدال فان قلت فاقول في المفعول المطلق الذي للنوع جلست
جلست جلسة فانه قد اجري فيه صفة المدلولية التي هي صفة مدلوله التضمني وهو الحدث لانه يدل على الحدث والنوع او العدد على نفس
الدال قلت لما كان المقصد الاول في المفعول المطلق هو الحدث لانه الذي تقصد اثباته فعله فاعل فعل مذكور وان المفعول مشتمل عليه
جعل الجزء الآخر كانه ليس بجزء له ولا جعل المصدر الذي للنوع والعدد بمنزلة المصدر الموصوف فالجلسة في قولك جلست جلسة
بمنزلة جلست جلسة حسنة والجلسة في قولك جلست جلسة بمنزلة جلست جلسة هو صفة بانه واحدة جعل الجزء الآخر كانه جزء
الصفة لا مدلول المصدر وانت خبير بان الجواب تكلف وتعسف وايضا قالوا سمي الفعل فعلا لتضمنه الفعل اللغوي فيكون من تسمية
الدال باسم المدلول التضمني فهو من باب اجراء صفة المدلول التضمني على الدال الا ان يقال التسمية ليست من باب اجراء الصفة وبعل
الباعث على ارتكاب التكلف وعدم القول باجراء صفة المدلول التضمني على الدال عدم وجود مثله في موارد استعمال العرب ثم
لا يخفى انه على تقدير زيادة الاسم كما يخرج ضربت الثاني يخرج ايضا ضارب الثاني في قولك زيد ضارب ضارب ماله وانما
اسما الا ان ينفى التعريف حينئذ ان المفعول المطلق اسم حدث فعله فاعل فعل مذكور وضارب الثاني ليس اسما لحدث بل اسم الذات
التي صدر منها الحدث وعلى تقدير عدم زيادة الاسم والقول بان المفعول المطلق ما فعله فاعل فعل مذكور لم يدخل في التعريف ايضا

ضارب الثانی لان المراد من کلمة ما حدث و هو لیس بحدث و لیس مدلولہ المطابقی ایضا حدثا و انت خبیر بان قول المصرح یخرج ضربت الثانی انما یصح اذا لم یفسر کلمة ما بالحدث و اما اذا فسر بالحدث فلا **قولہ** لان ما فعلہ الفاعل ہو المعنی و المراد من ہذا الخ یعنی ہو الحاصل بالمصدر الذی ہو اثر متر تب علی الحدث و التاثیر لا التاثیر نفسہ اذ المفعول المطلق ہو الاثر و المصدر بالطلق علی کل منہما کما صرح بہ الشریف قدس سرہ فی حواشی المتوسط و للرضی فالاثر المترتب فعلہ فاعل فعل مذکور باعتبار ذلک الفعل ای یکون المفعول المطلق اثر الذلک الفعل و علی ہذا یندفع ما یقال انکان المراد بالمفعول المطلق مفعولا للفاعل الفعل انہ مفعولہ باعتبار کون الحدث و الفعل مفعولا لاتحاد المفعول المطلق یرد علیہ ان الفعل النسبة بین الفاعل و المفعول فکیف یکون احد المنتسبین و ان اراد انہ مفعول باعتبار الایقاع و وقوعہ حتی یکون قولنا ضربت ضربا بمعنی ضربت و وقعت الضرب یرد علیہ انہ یلزم ان یکون المفعول المطلق مفعولا بہ لا مفعولا مطلقا لانہ ذکر من حیث انہ وقع علیہ الفعل لا من حیث انہ اثر متر تب علی الفعل و ان اوقعت ایا الایقاع فیکون بالایقاع و بہذا الی غیر النہایة و ہذا و الحکان لہ وقع بالقطاع التسلسل بالامور الاعتباریة و یکون الایقاع الایقاع عین الایقاع لکن الاول لیس لہ وقع ہذا و یرد علی کون المفعول المطلق ہو الاثر المترتب علی الحدث انہ یلزم ح ان لا یکون کون الفعل بمعنی الاسم مستعملا حقیقة احتمال الکل علی الجزء صحیحا لان الفعل مشتمل علی الحدث و التاثیر لا علی الاثر المترتب الذی ہو المفعول المطلق قال العلامة التفتازانی فی التلویح فی بحث المقدمة الاولی لفظ الفعل و کثیر من مصنفی المصادر قد یطلق علی نفس القیام الفاعل بالکسر الامر و ہو المعنی المصدری و یسمی تاثیرا کاحداث الحرکة ایجادہا فی ذات الموقع و الحدث و کایقاعہ القیام و القعود فی ذاتہ و قد یطلق علی الوصف الحاصل للفاعل بذلک الایقاع و ہو المعنی الحاصل من المصدر و الاول حقیقة بمعنی المصدر و ہو الجزء من مفہوم الفعل انتہی و انہ یلزم ان لا یکون قول الشارح فیما سیاتی و المفعول المطلق بما یفہم من مغایرة الفعل الفاعل فان المفعول المطلق یفہم ذلک ایضا فلیس صحیحا و انہ یلزم ان لا یصح عمل المفعول المطلق لان عمل المصدر لمعنی الحدث و التاثیر ای الحاصل بالمصدر الا ان یقید الاطلاق المصدر بنی الحاصل بالمصدر للمسامحة و عدم الفرق بین الاثر و المؤثر تسمح فی ہذہ المواضع ایضا **قولہ** او اسما فہو بمعنی الفعل الخ عطف علی قولہ مقدرا فیکون الاسم الذی فیہ معنی الفعل تسما من الذکر الحکمی للفعل و قیل عطف علی قولہ مذکورا حقیقة ای الفعل المذکور تسہیل الفعل للفظ و المقدر و الاسم و ہو بخلاف الظرف و فیہ ترک العطف من القریب الی البعید بلا ضرورة **قولہ** نحو الضرب واقع علی زید فانہ و الحکان حاصلہ فاعل فعل الا ان الفعل لیس مذکورا لا لفظا و لا تقدیرا یقصد فی العبارة انہ مما حذف فاعلہ فعل مذکور و انہ من اثر الیہ ترتب علیہ فالغرض من ذکر الفعل مع المفعول المطلق ان یقصد فی العبارة انہ مما حذف فاعلہ فعل مذکور و اثر مترتب علیہ فالضرب فی الضرب واقع علی زید لیس مقصودا من حیث انہ اثر مترتب علی فعل و الحکان فی الواقع کذلک بل من حیث انہ محکوم علیہ بالوقوع علی زید و فی ضربت الضرب مقصود من حیث انہ اثر مترتب علی الفعل المذکور فاتحاد الضرب فی التراکیبین لا یوجب کونہ معمولا للفعل کیف و الاتصاران متغایران و ان اریدا لاتحاد فی التراکیبین لاتحادہا بالذات و الاعتبار فہو ظاہر انہما و نظر ان ما قیل ان قلت الفعل مذکور کما فی ضربت قلنا المراد المذکور معہ فی التراکیب الذی ہو فیہ و ح یرد الجنبی الضرب الذی ضربتہ اللہم الا ان یراد بالذکر معہ کونہ معمولا لہ و ح یرد الضرب واقع علی زید لان عاملہ فی التراکیب الذی ہو فیہ متحقق فی ضربت الضرب و القول بالمغایرة بین الضربین بالتخصص تدقیق فلسفی لا یلتفت مما لا یلتفت الیہ کیف و التغایر

قولہ مبحث اسم ما والمشبہتین بلیس

الاعتبارى معتبر عند النحاة كما فى كرمت كراهتى واليه يلزم ان يكون زيد فى زيد قام فاعلا لانه مما اسند اليه الفعل المعروف
تقدم ما عليه فى قام زيد بعين ما ذكره **قوله** يعنى ذلك الاسم اشارة الى ان ضمير يعنيه راجع الى الاسم وتجويز رجوعه الى
كلمة ما كافى الرضى ليس على ما ينبغى **قوله** ان معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء هذا الكلام صريح فى ان المفعول المطلق اسم
للحدث والتاثير اذ الفعل مشتمل على الحدث لا على الحاصل بالمصدر مع ان المفعول المطلق ليس اسما للحدث بل اسما للحاصل بالمصدر
صرح به الشريف قدس سره الا ان يقال هذا الكلام مبنى على صدم الفرق بين الحدث والاثر المترتب عليه فان الفعل لما كان متضمنا
للاثر وتلك انما تتضمن للاثر وبهذا حصل الجواب عما قيل ان انبت ليس مشتملا على معنى نباتا وذلك لان نباتا مطاوع وانبت للانبات
الذى يتضمن انبت فكانه يتضمن له فان قيل ليس الجلسة والجالسة كلواحد منهما مفعولا مطلقا مع ان الفعل لاشتماله على النوع والهيئة
واجيب بان المقصود الاولى من المصدر هو الحدث لانه الذى تقصد قيامه بفاعل الفعل المذكور وذكر من حيث ان الفعل مشتمل عليه
فلما كان الفعل مشتملا على المقصد الاولى فكانه مشتمل على المفهوم كله فان قلت قولك انواعا واجناسا فى قولك ضربت انواعا
واجناسا مفعول مطلق مع ان الفعل ليس مشتملا على مفهومه قلت هو اشاله مبنى للمصدر فمعنى ضربت انواعا اوقعت ضربا تنوعا وضربت اجناسا
ضربت ضربا مختلفا وكذا ضربت شيئا بمعنى ضربت شيئا من الضرب اى ضربت ضربا ما وكذا ضربته الفا اى الفا من الضرب او ضربا ما
وكذا ضربته سوطا اى ضربته ضربة سوط واما نحو ضربته انواعا من الضرب نبين كونه بمعنى المصدر بين ونحو ضربته اى ضرب وضربته
اشد ضرب وقدمت جز مقدم منبئين كونه مصدرا بالاضافة لان اى واعمل بعض ما يضاف اليه فان قلت قولك اوما سافية بمعنى
الفعل عام يشمل اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر وفى صورة المصدر ليس معنى الفعل مشتملا عليه بل عينه قلنا
المصدر بحسد العمل اول بان مع الفعل فيكون معنى الفعل مشتملا على معنى المصدر اشتمال الكل على الجزء **قوله** لكنه ليس مما تشتمل عليه
معنى الفعل اى ليس مما يقصد اشتمال معنى الفعل عليه وبعبته وليس المراد انه لا تشتمل عليه معنى لفعل اصلا بدليل صحة ذلك قول الشارح
قدس سره فى بحث المفعول لزمان الضرب والتاديب واحدا ولا مغايرة بينهما الا بالاعتبار **قوله** وكذا خرج بمشى كراهتى
كراهتى جواب عن اعتراض الشيخ الرضى حيث قال ويبطل هذا اى بحكم بمشى كراهتى واحببت مبنى وانفقت يقضى على المفعولات
مفعول بها قال التاكيد اى لتاكيد الفعل قال الشيخ الرضى وهو فى الحقيقة تاكيد لذلك المصدر المفهوم المستتر سموه تاكيدا
لافعل توسعا فقولك ضربت يعنى احدثت ضربا فلما ذكرت بعده ضربا صار بمعنى قولك احدثت ضربا ضربا فنظر انه تاكيد للمصدر
المضمون وحده لا للاخبار والزمان الذين يتضمنهما الفعل **قوله** ان لم يكن فى مفهومه زيادة على ما يعم من الفعل من نوع
او عدد وعلى هذا فالمصدر المعرف بلام الجنس يكون للتاكيد لعدم افادته النوع والعدد ولا يجوز ادخاله فى النوع لعدم دلالته
على زيادة ما هى النوع لان النوع هو المصدر الموصوف قال الشيخ الرضى ويفهى بالنوع المصدر الموصوف سواء كان
الوصف معلوما من الوضع نحو ركض الفرس او من العرض نحو جلست جلوسا حسنا او مع حذفه نحو عمل صالحا اى
عملا صالحا ونحو ضربته ضرب الامير اى ضربا مثل ضربه او من كونه اسما صريحا مثل كونه بمعنى المصدر اما بلفظه من نحو ضربته
انواعا من الضرب او الاضافة نحو ضربته اى ضرب او من كونه شيئا اجنبيا عما بين اختلاف الانواع نحو ضربته ضربين
اى مختلفين او صفة بمعنى بلام العهد نحو ضربت الضرب عند الاشارة الى ضرب معهود اى الضرب الشديد او الصعب او غير ذلك

قوله على عدده قال الشيخ الرضي ومتى ما يدل على عدد فالمرات سمعيا كان العدد او لا وسواء كان العدد معلوما من اللفظ نحو ضربت ضربة او من الصفة نحو ضربا كثيرا او من العدد والصريح المميز بالمصدر نحو ثلثمائة ضربات او غير المميز بنحو ضربة الفا او من الآلة الموضوعة موضع المصدر نحو ضربته سوطا والاصل ضربته ضربة بسوط فحذف المصدر المراد به العدد واقيم الآلة مقامه دالة على عدد بافرادها ضربت سوطين واسواطا بصيغ تثنية الآلة وجمعها مقام تثنية المصدر وجمعه قوله وسيبويه يقدره اي المصدر ايضا يُفعل فعله عجب الارة اذا اياب قال الشيخ الرضي وذلك اما مصدر او غير مصدر على ضربين اما ان يلاقي الفعل في الاشتقاق نحو قوله تعالى وتبتل اليه تبتيلا والله انبتكم من الارض نباتا واما ان يلاقيه فيه نحو قعدت جلوسا وذهب سيبويه الى ان المصدر منصوب بفعله المقدر اي تبتل اليه وبتل تبتيلا فانبتكم من الارض فنبتتم نباتا وذهب المازني والمبرد والسيرافي انه منصوب بالفعل الظاهر هو اولى لان الاصل عدم التقدير بلا ضرورة انتهى وبهذا ظهر ان ما قيل ونعيه ان التقدير بالاجرى في مثل قوله تعالى يعيره ونه شيئا اي ضر اقليلا ليس على ما ينبغي قوله اي سماعيا وسموعا قوله والجدع قطع الانف او الاذن او الشفة او اليد قوله فانظم يوجد في كلامهم آه بيان لتطبيق للامثلة المذكورة بقوله وسماعا هي سماعيا موقوفا على السماع لانا قد لا نجد بما فيكون المعنى انما قيل في هذه الامثلة بالوجوب لعدم وجود استعمال الافعال العاملة في هذه المصادر في كلامهم لا لشيء آخر من قاعدة فالوجه هو عدم وجدان استعمال الافعال لا غير فعلى هذا المستدل عليه في قوله وهذا معنى وجوب الحذف سماعا هو القول ببيان وجوب الحذف انما هو لعدم الوجدان لا لشيء آخر من قاعدة ويدل على هذا المعنى قوله اي حذفا قياسيا يعلم ضابط كلي باعتبار المقتضي فاندفع ما قيل لا يخفى انه لو كان معنى وجوب الحذف سماعا هذا لكان القياس ايضا واجب الحذف سماعا لانه لم يوجد كلام العرب باستعمال الافعال العاملة قوله بيان ذلك اي ذكر عوامل هذه المصادر قوله ليس من كلام الفصحاء بل من كلام المولدين وكلامنا في كلام العرب لا في كلام المولدين وفيه بحث لانه قد وجد استعمال الفعل العامل في الحدثي قول امير المؤمنين علي ابن ابيطالب رضي الله تعالى عنه وهو من افصح العرب وابلغهم قال الرضي وفي نهج البلاغة تحمده على عظيم احسانه ونير براهينه ونوالي فضله وامتنانه حمدا يكون بحكمة قضاء وللشكر له اداء قوله بيان وجوب الحذف انما يتم لو قيل انه استعمل باللام وفيه بحث فان الحذوف بالخان واجبا عند ذكر اللام نحو حمدا له وشكرا له وعجبا له الا انه قياسي لا سماعي قال الرضي الذي اراه ان هذه المصادر واشباهها اذا لم تأت صدرا بينا وبين ما تعلقت به من فاعل او مفعول اما بحرف جر او باضافة المصدر اليه فليست مما يجب حذف فعله بل يجوز تركه نحو شكرا لله وحمدا وعجبا وسقيا ورعيا لك الله عبيا وجدعا لك الله جدعا وشكرت شكرا وحمدت حمدا واما بين فاعلها ومفعوله بالاضافة نحو كتاب الله وضرب الرقاب او بين فاعلها ومفعوله بحرف جر نحو بوسا لك وجدعا لك فيجب حذف الفعل في جميع هذا قياسا والمراد بالقياسي ان يكون هناك ضابط كلي يحذف الفعل حيث حصل ذلك الضابط فالضابط ما ذكرنا من ذكر الفاعل او المفعول بعد المصدر مضافا اليه او بحرف الجر للبيان النوع احترازا عن قولك ركبوا الركب وسمي لما سيعمها واما قولهم جردت جرده وحمدت حمده وقصدت قصده ونحوت نحوه فليس انتصاب الاسماء في ذلك على المصدر بل هو مفعول به على جعل المصدر بمعنى قصدت جهته انتهى ينبغي ان يقصد بها من يطلبه ويجوز ان يكون جردت جرده الذي يليق به وحمدت حمده الذي ينبغي فيكون مضافا للبيان انتهى هذا ما ذكره الرضي وصرح به صاحب العباب ايضا واعلم ان كل مصدر ذكر فاعله او مفعوله بعده اما باضافة المصدر اليه او

بحث المفعول المطلق

او بحرف الجر بين الفاعل او المفعول ولا يكون لبيان النوع بحب حذف فعله قياسا ان سماعا والا فلم يجب لا قياسا ولا سماعا
يقول سقاك الله سقيا فعلى هذه المصادر يجب حذف فعلها سماعا انتهى **قوله** موضع ما وقع تقديره مضاف لكلة ما وقوله
اى مفعول مطلق تفسير لكلتا والاولى ايراد التفسير بين ما وقع ليتل التفسير والضمير وللا تكرر قوله وقع الا انه لم يورد لذلك لئلا يلزم الفصل
بين الموصوف والصفة بتفسير الموصوف وانما قدر المضاف ليصح جعل قوله منها خبر القوله ما بدون تقدير موضع بان يجعل ما موصوفة
مفسرا بالموضع والمعنى موضع وقع فيه المفعول المطلق تشبثا قلنا يلزم على هذا التقدير الاحتياج الى تقدير ضمير في الصفة راجع
الى الموصوف بخلاف ما اختاره الشارح محمد الدماغاني لا يحتاج والتقدير الذي لا يحتاج الى التقدير اولى وفيه انه كما يحتاج في هذا التقدير
الى تقدير الضمير يحتاج على ما اختاره الشارح الى حذف المضاف **قوله** اريد اثباته لا يظهر لارادة الاثبات من قوله تشبثا فائدة وكون
الاثبات اعم من ان يكون بنفسه او بنقض النفي بالا لا يقتضي ذلك اذ كون المفرغ مثبتا بعد النفي لا يكون في نفسه بل نقيض **قوله**
بعد نفي داخل على اسم لما كان الظاهر من العبارة ان قوله داخل على اسم صفته لا حد الامرين من نفي ومعنى نفي هو المراد دخول كلا المعطوف
لا احد حاصل بحسب افراد الضمير الراجع الى المعطوف والمعطوف عليه بل بحسب مطابقة الضمير لما تقصد من كلا الامرين وتقدكان ظاهر
العبارة غير مطابق لما قصد لان افراد داخل والواجب تثنيته قدر بقوله نفي صفته على عمدة تصحيحا للعبارة واشعارا بان الافراد غير
صحيح بدون التقدير وانت خبير بانه لو جعل ضمير داخل راجعا الى كلا واحد منهما كما فعله الفاضل السندي يصح بستقام بلا ارتكاب التقدير
الذي اختاره الشارح وبالجملة لا صحة لظاهر العبارة بدون التقدير والتاويل بجعلوا احد منهما اذ الواجب تثنية الضمير اذا قصد
كلا الامرين على ما صرح به الرضي فظهر ان ايراد الفاضلين الشارحين للحواشي الهندية على تاويل الفاضل السندي بان الضمير العائد
الى المعطوف باو لزم توحده فلا يجوز ان يقع زيدا وعمرو جاءا الخ على هذا التاويل المذكور فاسد فاقال لا يكون المفعول المطلق
خبرا عنه اي بلا ارتكاب تجوز فلا يجوز زيد سير سيرا وما زيد الا سير فانه وان جعل المفعول المطلق خبرا عن اسم لا يصلح ان يكون خبرا
عنه الا ان المراد بعدم الصلوح بلا ارتكاب تجوز فيجوز ان يقع خبرا عنه بارتكاب التجوز والمقصد من هذا القيد تحصيل احد شرطي
وجوب الحذف قياسا وهو القرينة اذ لا اسم يكون مبتدأ في الحال او في الاصل والمفعول المطلق لما صلح خبرا فانه فالمبتدأ باعتبار
المقام قرينة دالة على تعيين الخبر المحذوف في كلا الضابطتين مع السماع وسد الفعل في الاول الا استثنائية وفي الثانية التكرار
او المصدر الاول بهذا قالوا وفيه بحث لانه ان قيد في وجوب حذف الفعل قياسا بانه لا بد من قيام ما يودي مودى الفعل
مقامه يشكل بالضابطتين لما شهم قالوا بوجوب الحذف قياسا ينحاصر انحليس ما قام مقام الفعل مودي ما مودى ومشكل ايضا
في المثال الضابطة الثالثة حيث قال البعض في الآية الكريمة ان القائم مقام الفعل هو كلا اما وان لم يقيد يشكل بالقول
بعدم وجوب الحذف فيما اذا قال لغير في جواب اقام زيد مع وجود شرطي وجوب الحذف وهو القرينة وقيام شئ مقام المحذوف
لعدم قيام ما يودي مودى ما مقامه كما لمفسر فيلزم في الكلام ستدارك على ما ذكره الشارح قدس سره قوله لانه اي المفعول المطلق
اي الذي يصلح ان يكون مفعولا مطلقا ويصدق عليه تعريفه ظاهر فان سيراني ما سيري الا سير شديد يصدق عليه انه
اسم حدث فعله فاعل فعل مذكور لان الفعل اعم من ان يكون فعلا حقيقة او اسما كاسم الفاعل والمصدر وبهذا سقط ما قيل
في بيان انه لا بد ان يكون مفعولا مطلقا الا انه يتفق فيه القيد **قوله** لو كان خبرا عنه بلا ارتكاب تجوز **قوله** ما سيري

الاسير شديدا فالحدث يصلح خبرا للحدث بخلاف ما انت الاسير فان الحدث لا يصلح خبرا عن اسم عين بل الاركتاب تجوزا وتماما وصف السير لقوله شديد الاذ الخ يجب ان يقيد بما لا يفيده المبتدأ فلو لم يوصف لم يصح وقوله خبرا عن السير واعلم ان المقصود من كون النفي داخلا على اسم لا يكون المعمول المطلق خبرا عنه هو تحصيل القرينة لان ذلك الاسم لطلبه للخبر يكون باعتبار المقام قرينة على تعيينه لانه ذلك المقصد كون النفي داخلا على واحد داخل على المبتدأ اذا الاسم بعد الداخل يكون طالبا للخبر الا فقد دخول النفي على اسم احتراز عما اذا دخل النفي على فعل لا يكون من دواخل المبتدأ فانه مع لا يكون من هذا القبيل قوله لكان مرفوعا على الخبرية لا منصوبا على انه مفعول مطلق لانتفاء القرينة الدالة على تعيين المحذوف حينئذ فبانتفاء قيد واحد من قيود وجوب الحذف تدبر زال الوجوب وبقي المصدر مفعولا مطلقا جائز الحذف حامله نحو ما زيد سيرا وقد يخرج المصدر عن كونه مفعولا مطلقا كما في سيري الاسير شديد يدل على ذلك ما قال الرضي في الضابطة الرابعة اما اذا لم يكن المصدر للتشبيه جامدا موصوفا نحو فاذا له صوت صوت حسن فقال سيبويه يجب رفعه على الصوتيين اما على انه بدل من الاول او وصف به لا تاكيد لفظي لان الثاني مع وصفه صار كاسم واحد مفيد مالم يفد الاول ويلوم لكن معه الصفة لكان تاكيدا لاخير وقال الرضي لا منع عندي ان يكون الثاني اعني صوت لحسن تاكيدا وبما ذكرنا يندفع ما قيل ثم اعلم ان الكلام في المفعول المطلق الذي يجب حذف فعله على تقدير تحقق القيود المذكورة ولا يجب على تقديرها فلعله يكون مرفوعا بالخبرية واما ما قيل ان قلت هو ليس مفعولا مطلقا لانه مرفوع قلنا المفعول المطلق قد يكون مرفوعا فغير بحث لانه ان اراد ان المفعول المطلق قد يكون مرفوعا ومع ذلك يكون مفعولا مطلقا فهو تم كيف والمصدر المرفوع في المثال المذكور خبر مبتدأ لا غير والبتة المفعول مصدر منصوب يكون بعد فعل مذكور حقيقة او حكما وان اراد ان المفعول المطلق قد يكون مرفوعا بالابتدائية او خبرا او نائب او غير ذلك بالفعل وكان في الاصل مفعولا مطلقا فهو غير مفيد وغير واقع للاعتراض المذكور والدافع ما ذكرناه قوله اي في موضع الجر عن اسم قال الرضي لفظ المتن لا تفيد تقييد هذه الضابطة بهذا القيد وهو ظاهر الا ان يحمل ضمير وقع راجعا الى مفعول مطلق وقع بعد اسم لا يكون خبرا عنه قوله واما جمع بين الضابطتين لا يخفى ان هذا نكتة ذكرت بعد الوقوع فلا يلزم ان يكون مطردة بحيث يجوز الجمع كلما وجد فيه الاشتراك فاندفع ما قيل فيه انه يقتضي ان يجمع بين كل قاعدتي ما وقع مضمون جملة لاشتراكهما في الوقوع مضمون جملة قوله فاما مبتدأ بعد واما فذا واما وجب حذف العامل في هذه القاعدة لان النصب قرينة والجملة المتقدمة تكمل مناسبتها قائم مقام العامل ومن هذا ظهر ان الفاء لم يشترط كون النائب مناب المحذوف بعد المحذوف بل مالة مناسبة يقوم مقام المحذوف سواء تقدم عليها او تاخر واما قولي ضربي زيدا قائما فانه على تقدير الكون فيتبين ان حذف الجار بلا سبب شبهي مسدده لا ان قائما تقدمه لا يصلح ان يقوم مقامه بل لانه من تتمة المبتدأ وخبره فلا يقوم ما هو بمنزلة الجزء من المبتدأ مقام الخبر مقول الرضي وقال البصريون الخبر محذوف اي كل رجل وضيعة مقرونان وفيه اشكال اذ ليس في تقديرهم لفظ ليس يسد مسد الخبر فكيف حذف وجوبا واما قد نفاذ لك لان الخبر شيء فحذفه بعد المعطوف وليس بعد المعطوف لفظ ليس يسد مسد المجرور لو جاز ان تقول ان المعطوف سادا مسد الجار المحذوف بعده لم يصح الاعتراض على تقدير اللكوفيين في قولك ضربي زيدا قائما ما قال بانه ليس هناك ما يسد مسد الجار ليس على ما ينبغي فتدبر قوله لان تشبيه بامر آخر هو المفعول المطلق في الحقيقة وانكان بحسب اللفظ المفعول المطلق هو المشبه به فالمفعول المطلق في الحقيقة شبه لا شبه به وهذا الشرط انما هو لتحصيل احد شرطي وجوب الحذف وهو القرينة الدالة على

تعيين المحذوف اذا المذكور لما كان مشبها به دل على تقدير العامل من جنسه ومصدره ليكون مشبها واو القائم مقام الفعل الجملة المتقدمة لانها لاشتمالها على اسم بمعنى المصدر وصاحبه بمنزلة الفعل والفاعل **قوله** واحترز به عن نحو زيد صوت صوت حمار ان قلت الاحتراز عنه بقوله للتشبيه انما يتصور لو كان مفعولا مطلقا مع انه ليس كذلك لانه مرفوع عند سيبويه على انه بدل او نعت قلت هذا التعريف يصدق عليه واما لو قيد التعريف بانه ذكر من حيث انه قائم بفاعل الفعل المذكور وقصد في العبارة ذلك فالصورة المذكورة خارجة بقوله مفعول مطلق **قال** عملا جاء اى امر اعمارضا والاصل الحدث غير لازم ليدل الجملة تارة على اسم بمعنى المصدر على الحدث فيقوم مايدل على الحدث **قوله** من افعال الجوارح جمع جارحة وهو العضو الذي بها يكتسب قال الله تعم وبعلم ما جرحتم بالنهار اى تكسبتم **قوله** لان الزهد ليس من افعال الجوارح لان الزهد عبارة عن خروج النفس عن كل ما فيه حظ وتمتع من مال وجاه ونحو **قوله** اى ليصوت صوت حمار اى ليصوت صوتا مثل صوت حمار **قوله** من صات الشئ صوتا اى ليصوت صوت حمار مشتق من صات الشئ صوتا بمعنى صوت تصويتا فصوت حمار مصدر بمعنى تصويت لانه اسم اقيم مقام المصدر كما زعم الشيخ الرضي حيث قال اقيم الاسم مقام المصدر كما في عطى عطاء وكلم كلاما **قال** ولا محتمل له سواه اى لا احتمال له سواه حيث عرف الشرح والافالاقارير اخبار يحتمل الصدق والكذب **قوله** لان امر الغائبة اى لانه كد للمفعول المطلق امر الغايبة **قوله** ولو بالاعتبار اى ولو كان ذلك الغير الذي يؤكده المفعول المطلق غير اله بلا عتبار لانا بالذات وبالجملة المفعول المطلق في المثال المذكور يؤكد نفسه لا مايغايره ذاتيه كانت المغايرة او اعتبارية وفيه بحث اذ لا يستقيم نفي المغايرة الاعتبارية والحمل على نفي المغايرة الاعتبارية التي تاتي في الضابطة الثانية ليست على مابنبغي اذ المتبادر من قوله ولو بالاعتبار سلب المغايرة الاعتبارية على الاطلاق الا ان يقال ان المغايرة الاعتبارية ليست معتبرة في التاكيد فيه كما هي معتبرة في التاكيد في الضابطة الثانية لانه ليست متصورة ويؤيده ما قال الشيخ الرضي انما قيل لمثل هذه المصادر مؤكد لغيره مع ان اللفظ السابق دال عليه ايضا لانك اذا قلت كرر كرة بمثل هذا التاكيد اذا توهم المخاطب ثبوت نقيض الجملة السابقة في نفس الامر وغلب في ذهنه كذب مدلولها فكانك اكدت بالنظر الى معنى لفظ محتملا لذلك المعنى وتنقيحه ان المنفي غير المحتمل فلذلك يقبل مؤكدا لغيره واما المؤكد لنفسه فلانه لما كان الغرض منه تاكيد الجملة في نفسها قال الرضي انما وجب حذف الناصب للمؤكد لنفسه ولغيره لكون الجملتين كالنائبتين عن الناصب من حيث الدلالة عليه وقائمتين مقامه والقرينة هو النصب **قوله** اى احق حقا لتقدير العامل المفعول المطلق وهو لصيغة الفعل من باب الافعال اى اثبت هذا القول اثباتا فيكون من قبيل انبتكم نباتا وليس من حق بمعنى ثبت لانه يكون معنى المتكلم الواحد اخبارا بالمتكلم ثبوت نفسه وذا ليس بمقصود في هذا المقام والمناسب على ماذكره التفتازاني قدس سره ان يقدر عامله هذا اى حق حقا اى ثبت هذا القول ثبوتا ويصح تقدير العامل متكلما لوجعل حقا مصدر حق فلان اذا صار ثابتا على تعيين وثقة والتقدير احقه حقا اى كنت من هذا القول على يقين وثقة والاظهر وجه تقدير العامل من باب الافعال مع ان صيغة النائب من الثلاثي يصلح للتقدير على ماذكره الشارح قدس سره وكذا صيغة المتكلم الواحد منه على ماذكرنا والحال ان تقدير صيغة النائب موافق لما ذكره الشيخ الرضي حيث قال جميع الامثلة للمؤكد لغيره اما صحيح القول او ماهو في معنى القول والتقدير الاصلي في مثل هذا المصدر ان يجعل الجملة المتقدمة مفعولا بها تقلت وهذا المصدر مفعولا مطلقا تقلت بيانا للنوع **قوله** من حق يحق اذا ثبت واجب اى حقا مصدر من مصدر حق يحق على ان يكون من بيانية ونظير معناه

من هذا البيان وهو حق اذا ثبت قوله ليحتمل الصدق وهو مطابقة الحكم للواقع والكذب يقابله والحق مطابقة الواقع للحكم والباطل يقابله قوله انه تاكيد لاجل غيره لينفع هكذا قال لهم الا انه لما اعترض عليه الرضي بان ما قال انما هو ليس شيئ لانه في مقابلة التاكيد لنفسه ينبغي ان يكون الغير مؤكدا كالنفس اشار الشارح قدس سره الى دفعه بقوله وعلى هذا ينبغي ان يكون المراد بالتاكيد لنفسه تاكيد لاجل نفسه ليتكرر وتتقرر ومع ذلك تاكيد لغيره فحسن التقابل انما يكون مرعيا لو سمى القسم الاول تاكيدا لا ليس لغيره قال شيخي ره على صيغة التثنية اشارة الى ان المصدر يكون على صيغة التثنية ولا يكون على معناه بل معناه التكثير والتكرير حتى لو لم يكن على صيغة التثنية اولم يكن معناه التكرير والتكثير لا يجب حذف الفعل لكن بعبارة اخرى بدلا بان ان استعمال تدريط والوصل يكون جزاءه لازم الوجود في جميع الازمنة في قصد المتكلم ويكون تفيض شرطا اولى بكونه ملزوما للجزاء فيفيد ان كونه للتثنية ملزوما لكونه من مواضع وجوب الحذف قياسا اولى من كونه للتكرير مع انه ليس كذلك فالصواب ان يقال اي يكون على صيغة التثنية ولم يكن على معنى التثنية فالضابطة لوجوب الحذف قياسا كون المصدر على صيغة المثنى مرادا بها التكثير مضافا الى الفاعل او المفعول للبيان النوع فعلم لم يكن مضافا لم يجب الحذف سواء كان المراد التكثير نحو فارج البصر كرتين او معنى المثنى نحو ضربت مرتين اي مختلفين ولو لم يكن على صيغة التثنية لم يجب الحذف وان كان مضافا على ما اقتضته عبارة المصرح وقال الشيخ الرضي يجب الحذف قياسا ان يبين فاعل المصدر رسوما، كان المصدر مفردا او مثنى بالاضافة نحو كتابا لبد وصيغة الدر بستة الدر وعدا لدر وحنانيك ودواليك لا لبيان النوع فانه اذا كان لبيان النوع لا يجب الحذف نحو قوله تعالى واكرهاهم او يبين مفعوله بالاضافة نحو ضرب الرقاب سبحان الله ولبيك وسعديك او بين فاعله بحرف جر نحو بوسالك او بين مفعوله بحرف جر نحو عجبت الك اي من جراك الك وجدا لك هذا كلامه وهو شعر بان سبب وجوب الحذف بيان فاعل المصدر او مفعوله بالاضافة او حرف الجر لا كونه مثنى مضافا وكذا قال والمراد بالقياس ان يكون هناك ضابط كلي يحذف الفعل حيث حصل ذلك الضابط والضابطة هو ذكر الفاعل او المفعول ابعد المصدر مضافا اليه او بحرف الجر تم قال وانما وجب الحذف لان الفعل للاحداث القصد الدوام بخلاف ما هو موضوع للحدوث والتجدد نحو لبيك وما تقدم ما يدل عليه كما في قوله لعنة كتاب الله عليكم ولكون الكلام مما يحسن الفراغ منه نحو لبيك وسعديك بقي المصدر بهما فلما بين هما بمنزلة المفسر في نحو ان امرء هلك قوله تكلف لان المثال لما يتيسر ولا يضاح القواعد بعد تمامها ولا يكون تمامها محتملة تماما تكلف محض وقوله في صدر الكتاب وانما لم يصرح بهذين القيدين اكتفاء بالامثلة تحمل المثال من تتمة القاعدة فالوجه عدم اختيار هذا التوجيه هناك بل التنبيه على ركاكته كما نبه عليه هاهنا فلا يظن فارق الا ان يقال البيان الكامل تحصيل ثلثة امثلة وثلثة آخر تجعل من تتمة القاعدة بخلاف المذكورة فانه اثنان اولية المذكور فيما سبق ليس امثلة للقاعدة بعد ضبطها بل امثلة لتعيين ما فيه القاعدة فلا تكلف في جعلها من تتمة القاعدة بخلاف المذكورة فانه مثال للقاعدة بعد تمامها فجعله من تتمة القاعدة تكلف بحث وقوله من تتمة التعريف الاولى من تتمة القاعدة قوله واتيم المصدر مقامه على هذا ينبغي ان يقول باقامة المصدر مقام الفعل المحذوف في نحو ما زيد الا سيرا والحاجة الى اعتبار قيام الاقسام الفعل وكذا في نحو فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء ينبغي ان يكون القائم مقام الفعل المصدر لا الجملة المتقدمة مع ان البعض لا يقضي باقامة المتقدم على المحذوف مقامه بل قال ينبغي ان يكون القائم بعد المحذوف الاان ليقة القائم مقامه التكرار وهو لا توجد فيما ذكر قوله بحذف الزوائد وفيه ان الهمزة والف الثلاثي تحصل بحذف الزائد

الهمزة والالف لا يحذف الزوائد الا ان يقع عدد النون البعض من الزوائد التي تحصيل الردالي التلاتي بحذفها تقليلا كما شير اليه قوله تقضا
لبتك من غير تعرض لحذف النون وان قيل عدم التعرض لشيء حذف النون عند الاضافة بيته اريد بالجمع ما فوق الواحد
لانه هو من اصطلاحات ارباب المفعول لانا نقول هو من اطلاقات الاوباد ايضا قال الرضي وحماسة شبان يكون قياسيا
كل مصدر عطف على جملة بالواو والمراد تاكيد المعطوف عليه بتثنية تقول اعتديت ولا اعتداء الغراب واهتديت لا اهتداء القطا
اي ولا اعتديت اعتداء الغراب بل اسرع من ذلك وانما وجب حذف الفعل في هذا المصدر لدلالة المعطوف عليه على الفعل
المقدر واغناؤه عنه قال المفعول به الضميري به يرجع الى الالف واللام اي الذي يفعل بفعل اي يعامل بالفعل ويوقع
عليه يقع فعلت به فعلا قال الله تعالى وما ادري ما يفعل بي ولا بكم قال المعم انما سمي بذلك لانه اوقع الفعل به او تعلق يعني ان المفعول
به يفسر بالوقوع والوقوع مطاوع الايقاع والايقاع انما يتسبب هذا المفعول لان وجود الحال سبب لوجود الحال او الوقوع
مفسر بالتعلق وصلة التعلق الباء نسي هذا المفعول بهذا الاسم لان الفعل الذي وقع لتفسير الوقوع الذي هو تفسير هذا المفعول
صلته الباء قوله اكتفاء بما سبق او اجراء لصفة المدلول المطابقي على الدال فان قلت اذا وقع اسم الاستفهام والشرط وضع لا
يكون الوقوع من صفات مدلوله التضمني لا المطابقي فكيف يصح قلت باعتبار التغليب او باعتبار ان للاكثر حكم الكل قوله
تعلقه به اي تعلق فعل الفاعل اي تعلق فعل فعله الفاعل وصدر به على ما هو الواقع من السياق لان تعلق الفعل مطلقا والا
لانتقض بالفاعل وبعد تقييد التعلق بما ذكرنا كالامير والفاعل لا يرد اشتراك زيد وعمرو لان سنا واشتركا في احد الامرين كلاهما
لا يقتضي تعدد الفاعل فالاسنا دانما يتم بمجموع الامرين وعلى هذا الحاجة الى تقييد التعلق بتعلق غير الفاعلية فضلا عن ان
يكون هذا التقييد واجبا كما زعم البعض لان تعلق الفعل بالفاعل ليس وقوعا عليه بل وقوعا منه ثم الوقوع قرينة على ان
من التعلق التعلق بحيث لا يعقل الا بخروج الحال والتمييز فانهما وان تعلق بهما الفعل لكن ليس بحيث لا يعقل الا بهما تم المستثنى
وان خرج بهذا القيد لكن ليس اعتباره ضروريا لاجل اخراجه لخروجه بقوله بلا واسطة الحرف فان المستثنى وان تعلق بالفعل
لكنه بواسطة الحرف وهو الا فما قيل والمراد تتعلق به اولا خرج الحال والتمييز والمستثنى ليس على ما ينبغي لان الفارق مخرج لشيء
الى ان خرج كلها واحد سبب من الارادة مع ان المستثنى كذلك مع انه يشكل بالمفعول الثاني والثالث الا ان يقال المفعولية
اضافة بالنسبة الى هذه الثلثة فيكون الثاني والثالث اولين بالنسبة اليها وما قيل خرج الحال لان تعلق الفعل به بواسطة
حرف الجر في المعنى بمعنى ضربت زيدا قائما ضربته في حال القيام وخرج المستثنى والتمييز لانه لم يتعلق الفعل بعامل في التمييز يتعلق
بما بين به وفي المستثنى بما خرج منه ليس بشيء اما اولا فلان معنى تعلق الفعل بالواسطة انه لا يتصور التعلق بدونه وفلان تعلق
الفعل بالحال ليس من هذا القبيل وما ذكره العائل في معنى الحال بيان لحاصل المعنى لانه لا بد منه واما ثانيا فلان كون المستثنى
والتمييز من متعلقات الفعل بما لا شبهة فيه فلا معنى النفي تعلقه عنهما على الاطلاق وان تعلق الفعل بالنصب عنه والمستثنى
منه لا يأتي في تعلقه بالتمييز والمستثنى فلا معنى لقوله بل في التمييز تعلق بما بين بأنه وان اراد بيان التمييز والمستثنى تعلق بالمنصب
والمستثنى منه فليس ذلك على الاطلاق بل في صورة لم يوجد فيها الفعل نحو عندي رطل زيتا والقوم اخوتك الا زيدا واما
في نحو طاب زيد نفسا ونحو جاءني القوم الا زيدا فلا شك في تعلقها بالفعل فيه على انه اذا جعل الحال من قبيل التعلق بواسطة

حرف الجر فينبغي ان يحمل التمييز ايضا كذلك لان معنى طاب زيد نفسا طاب نفس زيد لذا قال النحاة ان التمييز محول عن
به وانما لم يقل فلان يتعلق الاستثنى بالفعل بواسطة الحرف فلا اشكال في حرفه حتى يركب ما ذكره قوله فانهم يقولون في ضربت
زيدا ان الضرب واقع على زيد ولا يقولون في مررت بزيد ان المرور واقع عليه بل يقولون في مررت بزيد ان المرور واقع بزيد
واسطة الجر حاصله ان التعلق بلا واسطة الحرف يقتضي ان الفعل واقع وفي التعلق بالواسطة لا يقتضي ان الفعل واقع فلا جرم
فسر الوقوع بالاول لان الوقوع معتبر في المفعول به ثم انه ليس المراد تخصيص الوقوع والا وقوع بالثلاثين المذكورين والا
لم يكن دليلا وهو خلاف المراد ان جميع التعلق بلا واسطة يقتضي ان الفعل واقع وليس شئ من التعلق بالواسطة يقتضي ان الفعل واقع
والمثالان مذكوران على سبيل التمثيل ولا يخفى ان الثاني منقوض بقولنا ذهبت بزيد فانه يقتضي ان الفعل واقع من ان التعلق بالواسطة
وان القول بعدم الوقوع في مررت بزيد مع القول بان مررت بعد تعدية بالباء ومراوف لذهبت مشكل على ان القول بالمرادفة
انما يصح ان لو كان الباء في مررت بغير او مبسر الازم متعديا مع ان الباري في مررت بزيد ليس مغيرا كما صرح به الرضي وغيره من الائمة
ويشير اليه قول الشارح قدس سره بل ملتبس به ولا يبعد ان يراد بلا واسطة الحرف غير المغيرة وبواو جميع الحروف الجارة سوى الباء في
ذهبت بزيد واشباهه كما يكون الباء فيه مغيرا فيدخل الباء في مررت بزيد في الحروف غير المغيرة بقرينة قوله ولا يقولون في مررت بزيد
ان المرور واقع عليه لانهم انما يقولون لان الباء غير مغير وعلى هذا لا يرد ان المقتضي ذهبت بزيد للفعل فالباء والكاف
من حيث الخط واسطة لكنه بحسب الحقيقة ليس واسطة لانه لم يتبرأ ذهبت زيدا بهذا الكاف بمصطلح النحاة على ان المفعول به المطلق لا يطلق
الا على المتعلق بغير واسطة الحروف الغير المغيرة كما اشترط قول الرضي وفي هذا لمحة وقوع الفعل متعلقة بها لا يقتضي تغييره وينبغي ان يكون
المجرورات في مررت بزيد وقربت من عمرو وابعدت من بكر وسرت من البصرة الى الكوفة مفعولا بها ولا شك انه يقتضي انها مفعول بها لكن
بواسطة حروف جر وعطف لفظ المفعول به لا يقع على هذه الاشياء في اصطلاحهم وكلامنا في المطلق انتهى حيث لم يذكر الحرف المغير وذكر الباء
فيما لم يتغير فان كان الاصطلاح على انه لا يطلق الا ما تعلق بلا واسطة الحرف مطلقا سواء كان مغيرا او غير مغير فمقوله فانهم يقولون الى قوله
ولا يقولون في مررت بزيد ان المرور واقع على زيد لا ملتبس ليس على ما ينبغي قوله خرج بما هي بقوله وقع عليه فعل الفاعل قوله فانه لا
في واحد منها ان الفعل واقع عليه كما لا يخفى في واحد منها ان الفعل واقع عليه ككف لا يخفى في المفعول المطلق اذ ان الفعل واقع عليه فلا حاجة في
اخراجه عن التعريف الى اعتبار قيد مغايرة المفعول لفعل الفاعل وليس لهذا القيد تقدم على قيد الوقوع حتى يتكلف ان سهو من الاخراج
الى المقدم او لى بل كلاهما يخرجان من وصل ما بعقوله وقع عليه قوله والمفعول المطلق اي وخرج المفعول المطلق بما يفهم والمفعول المطلق
يخرج بما يفهم قوله من مغايرة اي مغايرة المفعول به قوله فان المفعول المطلق بين فعله فان قلت كيف يتحد المفعول المطلق مع فعل
مع ان مفهوم المفعول المطلق هو الحدث ومفهوم الفعل الحدث والزمان والنسبة الى فاعل معين قلت لا اتحاد مفهوم المفعول المطلق
مع الحدث الذي هو المفهوم الاصلي للفعل اذ الزمان والنسبة من قيوده وجعل كان الحدث هو المفهوم مجعل مفهوم المصدر كذلك متحد مع
مفهوم الفعل اعتبارا فان قلت مفهوم المفعول المطلق هو الحاصل بالمصدر ومفهوم الفعل هو الحدث فلا اتحاد بحسب الاعتبار اصلا قلت
جعل تعدد المسامحة واعتبار الثاني كما مر بين او مر قال مثل زيد في ضرب زيد فانه والكاف في الاصل مفعولا به الا انه بعد نيابته مناب
الفاعل وبسناد الفعل اليه صار غير المفعول به اعتبارا ولذا كان له اسم ورسم عليه قوله ليعتبر اسناده الى فاعله فان قلت

يمثل بمثل الجبني ضرب زيد عمرا وان عمرا المفعول به قصد وقوع الضرب عليه مع انه لم يعتبر اسناده الى فاعله بل المصدر الى الفاعل قلت المصدر وان كان بسبب الانظ مضافا فالى الفاعل لكنه بسبب الحقيقة تسند اليه فاعتبار الاسناد اهم من ان يكون بسبب الظ او بسبب الحقيقة على ان اضافة المصدر الى الفاعل في تقدير الانفصال عند من يقول انها لفظية فاندفع ما قيل يريد مثل الجبني ضرب زيد عمرا وانه لم يعتبر اسناد الضرب الى زيد بل اضيف اليه فلا يكون عمرا المفعول به وهو باطل تم الامر وان المفعول به قصد في التركيب وقوع الفعل عليه وذكر من هذه الحيثية فزيد في زيد ضربته ليس مذكورا في التركيب من حيث انه وقع عليه بفعل الفاعل بل من حيث انه مبتدأ فلا يصدق التعريف عليه وان وقوع الفعل على الضمير الراجع اليه وقوعا عليه ايضا فاندفع ما قيل يريد مثل زيد ضربته لان وقوع الفعل على ضمير زيد وقوع عليه حقيقة كما ان اسناده الى ضمير زيد في زيد ضرب اسناد اليه في الحقيقة من ان قيل على زيد ضرب قياس مع الفارق قوله العامل فيه لا حاجة اليه قوله لقوة الفعل في العمل وكذا اسم الفاعل واسم المفعول واما المصدر فيتبع تقديم معموله عليه لانه عند العمل يؤول بان مع الفعل وان موصول حرفي وما في حيزه لا يتقدم عليه لانه كتقديم جزء من الشيء المترتب الاجزاء عليه هذا اذا كان معمول المصدر غير الظرف واما اذا كان ظرفا وشبهه فالاظهر انه يجوز تقديمه لان المصدر انما يؤول بان مع الفعل ليصح عمله عمل الفعل والظرف يكفيه رائحة الفعل فلا حاجة في عمل المصدر فيه الى التأويل بان مع الفعل كما اشير اليه ما ذكره صاحب المغني في اوائل الباب الثالث من ان بعضهم منع عمل المصدر في الظرف المتقدم وهو ليس بشيء لان المصدر انما ليس مقدرا بحرف مصدري وصلته لما ذكره بعض الفضلاء ثم الموصول الحرفي يعرف بما اول مع ما يليه من الجمل بمصدر فخرج نحو صه ومه على قول من يأوله بالمصدر والفعل الذي اضيف اليه الظرف نحو يوم قيم الصالحين وحين ضربت لان ذلك يأول بالمصدر بغير ما يليه وبذا الموصول لا يحتاج الى ما يؤول لا يجوز ان يعود والضمير الذي يلزم في صلته ان يكون جملة خبرية في قول سيبويه والى على يلزم ذلك عند غيره حتى كان في موصولا الاسم قوله ينحل فيه تقدم ما وضح قدير نحل فيه لام التقوية تقول لزيد ضربت ولا يحله اذا كان متأخرا عن الفعل فلا يقال ضربت لزيدا صرح به الطيبي في حواشيه على المطول وقيل فيما عليه قال صاحب المغني لام التقوية هي المزيدة لتقوية عامل ضعف اما بتأخره نحو هدى ورحمة للذين هم لربهم يرهبون او بكونه فرعا في العمل نحو مصدقا لما معهم فعال لما يريد فعالا للشموني ونحو ضربي لزيد حسن وانا ضارب لعمرو انتهى قال الشيخ الرضي واعلم انه يجوز ان لا يسمى اسم الفاعل والمصدر المتعدي الى المفعول بيان لما لا يسمى الا باللام نحو انا ضارب لزيد وعجبي ضربك لزيد وذلك لضعفهما للعمل كما يجوز ان لا يعمل الفعل باللام اذا تقدم المنصوب عليه كقولك لزيدا تضرب ولعمرو تقول لزيد ضربت واختصاص اللام بذلك من بين حروف الجر لافادتها التخصيص المناسب لتعلق الفعل بالمفعول انتهى وبما ذكرنا ظهر ان ما ذكره بعض الفضلاء في حواشيه على الحيالي في قوله وما انت بمؤمن لنا الا على ان يتمثل بقوله تعالى وما انت لك واتبعك الارذلون لاحتمال ان يكون اللام التقوية العمل لا للتعدية لا يخفى عليك ان الايمان متعد بنفسه على ما ذكر في الصحاح فاللام في قوله تعالى وما انت لك ليست للتعدية بل هو ايضا لتقوية العمل ليس على ما ينبغي قوله لفي باب الاخراء ضابط كل معنى به مذكورا ومعطوف عليه بالواو ومع معطوفه فالمذكر نحو قوله ع اخاك اخاك ان من لا اخا له كساع الى الهيجا بغير سلاح وهو الذي مع العطف نحو شانك والحج وفضنك وما لعينيك والعامل فيما التزم ذكره قوله وللمنصوب على المدح آه وذلك بان يتبع صفة مدح او ذم او ترحم ممتاز به موصوفها في الاعراب اظهارا للغرض المدح او نحوه باضمار نحو اعني وهو مشروط بان لا يكون ذلك الوصف

للتأكيد وان لعليم السامع من اتصاف الموصوف بذلك الوصف ما يحمله المتكلم والغالب فيه التعريف وانما تحصيل بالتطلع اخطار المدح او الذم لان فيه تغيير الاسلوب وفي تغيير الاسلوب بها اهتمام بشانه والاهتمام به انما يكون للمدح او الذم اوجزه ثم القرينة في باب الاغراء والمنصوب على المدح هو النصب وهو ان تدل على تعيين المحذوف الا انه بانضمام مقامه الاغراء او مقام المدح او الذم اليه يدل على تعيينه وليس شيء يقوم مقام المحذوف سوى التزام كون المفعول قائما مقامه والا يلزم خرق قاعدة وجوب الحذف قياسا قوله فتنهواجير الك قال الشيخ الرضي وكذا انتهوا امرا قاصدا اي اقصد من بين وايت اما قاصدا وقد يشذ ايت في بيده المواضع انك تحكمت في الاول حتى شئت ثم حذفت بعده بالمانعين حذف لم يجز بالمانعين ان نصب بايت او اقصد وايا يقصد بهذا المعنى قولهم امرا ما يجب حذف فعله على ما ذكره سيبويه واورد الزمخشري في ذلك واورد سيبويه وانتهوا خيرا لكم وحسبك خيرا لكم فاوجب اضمار فعله وقطعه سمع انتهوا وايت امرا قاصدا باظهار ناصب امرا وايسمع اظهارا ناصب خيرا وخيرا لك والا فالكثيرة تقارنه المعنى بهذا كما مر وبهذا خرج ان ما يقل تكريره سيبويه وجوب الحذف في انتهوا خيرا لكم ليس على ما ينبغي قوله على الكثرة مباحثها بالنسبة الى هذه الابواب الخمس ليس لسبب الاول من الابواب المذكورة بحث فضلا عن ان يكون له مباحث كثيرة بالنسبة الى باب الاغراء والمنصوب على المدح او الذم قوله وفيه تحكم اي في ادخال حرف النداء على المنادى بجرد التفجع والتحزن منزلا منزلة المنادى حكم من غير دليل وفيه ان ما استعمل في كلام العرب بما ليس له صلاحية النداء في مثل يا سماء ويا جبال ويا ارض وليس له معنى غير طلب الاقبال فبالضرورة نزل منزلة من له صلاحية النداء بخلاف المندوب فان يا استعمل في استعمال العرب للتفجع فلا ضرورة في تنزيل المندوب منزلة من طلب اقباله قوله بان يكون الة مقدرة وفيه انه يلزم حذف النائب والمنوب عنه وهو غير جائز ورد من وجه قال ابن مالك ان العرب لم تقدر حرف النداء عوضا من اه عوضا نادى لما جاز تهم حذفها بذا كلام المتني ورد في ضربي زيدا قائما لا يلزم ذلك لان الحال نائب مناب الظرف النائب منابه الجر فالحال نائب منابه الجر لان نائب النائب نائب الا ان يقال حذف ان النائب انما يتبع اذا كان المنوب مما لا يحذف كالفاعل فانه لا يحذف فلذا ينوب منابه بخلاف المفعول فانه يحذف كثيرا وكذا يحذف نائبه هذا قال بعض فضلاء الهند قوله قال ابو علي اه قال الشيخ الرضي منع بان اسماء الافعال لا يكون على اقل من حرفين فلو كانت اه وات النداء اسماء الافعال لما كانت الهمزة من اود انتهاء لكونها على حرف واحد لكنه سند واد انتهاء ركين ان يقع خالفت اخواتها الكثيرة استعمال النداء مجوز في اود انتهاء لم يجز في غيرها الا ترى الى قولهم وسع ايضا بان الضمير فيه لا يكون لنائب الحدم تقدم ذكره والمتكلم لان اسم الفعل لا يضمر فيه ضمير المتكلم والجواب ان اسم كل فعل يجري مجرى ذلك الفعل في كون فاعله ظاهرا او مضمرا غائبا او متكلما او مخاطبا لكنه لا يبرز في اسم الفعل شيء من الضمائر واذا كان اداة النداء بمعنى المتكلم استتر فيه ضميره فيكون كما قال بعضهم في اف بمعنى التضجر او تضجرت وفي اوه بمعنى اتوجع او توجعت وقيل لو كان اسم فعل تم الكلام باواة النداء ليرد المنادى مع انه ليس كذلك والجواب انه تقدير مرض لحجة مالا يستقل به كلاما كالجملة تقسيمية والشرطية وفي النداء اذ لك اداة النداء لا بد له من منادى قوله والفاعل مقدر ويلزم فيه حذف الفاعل وحده مع انهم ليسوا قائلين به وذكر سابقا المتني ما يشعر بجواز حذف الفاعل عند سيبويه حيث قال اذا دار الامر بين كون المحذوف اولا وثانيا فكونه ثانيا اولى وفيه مسائل احد بهما نون الوقاية في اتحاجوني وقد مر وفي فيما قرأ بنون واحدة وهو قول ابي العباس ودابي سعيد وابي علي وابي الفتح واكثر المتاخرين وقال سيبويه واختاره ابن مالك ان المحذوف الاولى الثانية نون الوقاية مع نون الاناث في نحو قوله لبسوا الغالبات اذا تغنين

هذا هو الصحيح وفي بسيطه انه مجمع عليه لان نون الفاعل لا يليق بها الحذف ولكن في التسهيل ان المحذوف الاولى وانه مذهب سيبويه انتهى قوله تلتها اى تلت كلا واحدة من الامور الثلثة لان كلا واحدة منها واحد وبيانه ايضا واحد بخلاف النصب لانه واحد ان واحدا الا ان محملة ثلثة بكلا احد من الثلثة واحد بالذات والمحل والنصب احد بالذات متعدد باعتبار المحل والواحد مقدم على المتعدد او الفعل مسند الى الجار والمجرور عطف على ما قبله بحسب المعنى كانه قيل ان الفعل مسند الى ضمير المنادى او الفعل مسند الى الجار والمجرور والمعنى وبنيتي المنادى على ما يرفع به اى على ما يقع به الرفع من الضمة او الالف او الواو وبهذا لا يتجه ما قيل ان الارفع يكون بالحركة ايضا والقرينة على ذلك التخصيص بقول الشارح على الضمة والالف الخ قوله غير ما يأتي لسوق الكلام لان السوق لبيان المنادى قوله لا بانضمام اه آخر الية وذلك الامر الآخر اما معمول للفاعل نحو يا طالعا جبلا ويا حسنا وجهه ويا خيرا من زيد واما معطوف عليه عطف النسق على ان يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسما شيء واحد نحو يا ثلثة وثلثين للدلالة على المجموع اسم لعدد معين كاربعة وخمسة نحو خمسة عشر الا انه لم يركب لفظ واو فرق في مثل هذا العدد المعطوف بعضه على بعض ان يكون عاملا واو اخافة المعطوف بان يكون مع المعطوف عليه سما شيء واحد لانه لو لم يكن كذلك لم يكن شبيها للمضاف لجواز جعله مفردا معرفة لاستقلال الاول وعدم احتياجه الى الثاني فيقتضي يا رجل وامرأة وما نعت به جملة او ظرف نحو قولك يا جميلا للجمل والا يا نخلة من ذات ورق لكل هذا مضاف للمضاف سواء جعلته علما او لا واما ان جعلته علما جاز ان تبنيه وان لا تبنيه فتقول في النكرة يا حسنا وجه ظريف ويا واو ثلثة وثلثين علما فاذا نقول في المعرفة حسنا وجه الظريف ويا ثلثة وثلثين الظريفا وكان القياس في الموصوف بالجملة او الظرف ايضا ان يجوز نحو يا جميلا الجمل القد وس وادراك الجذوى الدراسة لكنه كره وصف الشيء بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة فالوجه ان لا يوصف الا بالنكرة على تقدير امكان موصوفا بمسمى تلك الصفات المنكرة قبل النداء واما تأتي الوصف بكونه جملة او ظرفا لتحقيق الضرورة في جعله مضارعا حالا نحو لم يجعل الموصوف بالجملة او الظرف عند قصد التعريف مضارعا لازما وصف المعرفة بالجملة او الظرف مع ان الجملة والظرف لا يكونان الا صفتين للنكرة فبالضرورة جعل مضارعا للمضاف بخلاف ما اذا لم يكن الوصف كذلك بل يكون مفردا نحو يا رجلا ظريفا فانه لا ضرورة في جعله مضارعا عند قصد التعريف لجواز ان يجعل الموصوف بالمفرد المعرفة وصفه ايضا معرفة نحو يا جعل الظريف فظران النحاة مضطرون في جعل الموصوف بالجملة او الظرف عند قصد التعريف مضارعا وانما لم يقولوا في باب لا التبرئية لا جميلا الجمل ولا غلاما من العقلان في الدار لان الجملة والظرف صيح وقوعهما صفة للنكرة هذا ما ذكره الشيخ الرضي قال يا سيدان قال قيل العلم اذا ثنى لزمه الالف واللام حيرا لما فانه من التبيين قلت يا ايضا جاز له فكان المراد لزمه الالف واللام وما يفيده فائدة قوله اى بلام يدخله وقت الاستغاثة فاضافة اللام الى الاستغاثة لادنى ملابسة اذ هو لام الجار لا لام الاختصاص الا انه نضيف الى الاستغاثة لما جوز في المنادى وقت الاستغاثة قوله هي لام التخصيص قال الشيخ الرضي اللام معدية لادعو المقدر جعلته سيبويه او لحرف النداء القائم مقامه عند المبرد الى المفعول وجاز ذلك مع ان ادعو متعد بنفسه لضعفه بالاضمار ولضعف النائب منابه الا ترى انك تقول ضربني زيد حين وانا ضارب لزيد ولا يجوز ضربت لزيد فان قلت فلم لم يدخل اللام في نحو زيدا ضربته مع ان الناصب ملتزم الحذف قلت لما ذكرنا في اللفظ بما هو عوض منه كان بنية ما لم يحذف فان قلت ولكن حرف النداء عوض من فعل النداء فلم قلت انها هو كالعوض ولو كان عوضا البتة لم يجز حذفه ثم انه ليس بلفظ المحذوف فلم ينزل منزلته من كلوجه هذا كلام المغني وقد عرفت الجواب عن قوله

لم يجز حذفه فيما سبق واجاب ابن الربيع بانه مضمن معنى الانتباه في نحو يا زيد اقبل فى نحو يا للدواهي وقال المبرد واختاره ابن عصفور ان هذه اللام زائدة بدليل صحة استغاثة ما دخلت على المستغاث آه ودفع بانه جميع الحروف الجارة جاءت للتعدية فلا اختير اللام من بينها قوله وانما اعرب المنادى بعد دخول لام الاستغاثة مع ان ما كان مبنيا لاجله تبين وخولف تحقق قوله فبعد خولها ضعفت شبهة لوجود المعارض مع كون البناء عارضا فالاصل مطلقا بنيا على مشابهة ضعيفة فدخول لام الجارة يرجعه الى الاصل بخلاف دخوله على غير المتصرف فانه لا يجعله منصرفا فالان مشابهته مع الفعل قوية بالنسبة اليها ومنع الصرف ليس خلاف الاصل مطلقا بل من وجه فلا لما له اصالة من وجه لابدله من زيادة قوة كاللام والاضافة قوله واجيب بان قيل او بان تنل عبد امرأة من تتمة القاعدة يعني ليس المراد من ماسوى المفرد المعرفة والمثنى ما سوى ما هو بالفعل المراد ما سوى الخاص وهو المضاف والمضارع له والنكرة بجعل المثال من تتمة القاعدة ولا يخفى عليك ان هذا الجواب مع كونه تكلفا اذ المثال انما يورد لايضاح القاعدة بعد تمامها فجعل المثال متنها تكلف محض ليس جوابا عن كلا الاعتراضين الاول قوله فلم اهمل المصدر كما هو الثاني قوله وكيف يصدق قوله فيما بعد ونصب ما سواها بل عن الثاني وهو الظاهر الا ان بقية القائل قصد الجواب عن الثاني لا عن كليهما لكن ايراد القائل قوله فى مقابلة قول الشارح الدال على انه جواب عن كليهما يدل دلالة ظاهرة على انه جواب عنهما قوله ولام الاستغاثة آه جواب عن قول الشيخ الرضي وقولهم ان هذه لام الاستغاثة تكلف ولا معنى للاستغاثة الا حقيقة ولا مجازا والحق مع الرضي اذا جواب المذكور في شرح تكلف قوله الحضرمي لكن حاضر مستيقظا عالما بان المتكلم في صدد الانتقام منه اذا انتقام ممن هو غافل ليس من شان الابطال المتصورين وقوله لحضر بصورة ونحوه التي ينظر منها سبب الغرابة وليس المراد نفس الحضور ولا الاستغاثة في ان يسلم نفسه لينتقم منه فاندفع ما قيل منه انا نجد الموحد ان المتكلم بهذا النداء في حضور المعبود لتجب منه وانه لا معنى للاستغاثة حينئذ ليحضر لينتقم منه لانا لا يعتبر الاستغاثة منه قوله فيقتضي الخ بلغ نهاية قال ولام فتحت اي حين بني المنادى على الفتح لالتقاء الف الاستغاثة اذ بدخول اللام يصير المنادى معربا على ما عرف من قوله وانما اعرب المنادى بعد دخول لام الاستغاثة آه فلا يتصور البناء معه اصلا فضلا عن البناء على الفتح وبهذا ظهر ان قوله فبين اثر بيانا تاما فلا يكون الجميع مبنيا اليس على ما ينبغي قال لفظا او تقديرا فيد النصب ما سوى المفرد المعرفة والمستغاث باللام او الالف ولما ورد على هذا التقييد نحو يا يوم لا ينفع مال ولا بنون ويا شبل ما ينفعني ويا غيرا يضرني فانها ما سواها جامع انتفائية فضلا عن النصب لفظا او تقديرا دفعه بقوله الكثار معربا قبل دخول حرف النداء قوله مثل يا طالعا جبلا جاز ان يتوهم ان قصد التقييد بقيد يا طالعا جبلا الظريف وجاز ان لا يتوهم فيقيد يا طالعا جبلا ظريفا صرح به الرضي واليه اشار الشارح بقوله فيمكن ان يراد بقوله آه على تقدير الاول يعتبر اعتماده على موصوف مقدر معروف تقديره يا ايها الطالع فحذف ايها واللام ونصب طالعا صيرورته بعد حذف الموصوف منادى مضارعا وجب عليه حذف اللام الموصولة بدون الصلة وعلى التقدير الثاني يعتبر اعتماده على موصوف منكرة تقديره يا رجلا طالعا جبلا ويجب عليه ان الموصوف منكر فكيف يجوز تعريف الصفة ويجب على التقديرين ان المنادى صنعت بغير فكيف يكون مضارعا واجيب بان تقصد التعريف في الصفة بعد حذف الموصوف وجعل الصفة منادى بحسب اللفظ وكذا جعله مضارعا بالنظر بعد جعل طالعا منادى عارضي جبلا خرج مضارع المضاف بعد حذف الموصوف لا عند ذكره بقي انه قد نقل بعض الشارحين المحققين السندية عن الشيخ الرضي انه قال الاعتماد على موصوف مقدر غير معتبر عند الجمهور وجعل طالعا جبلا من كلام المولدين ثم قال ذلك البعض

ثم المراد بصحيح الاكتفاء بالموصوف المقدر لاجل الاحتياج وجب ان لا يكتفى بالموصول المقدر بل يقدر اولى لكثرة حذف الموصوف وقلة حذف
الموصول فلذا يستقيم ما قيل انه مستدرك على الموصول المقدر بما متبارا نه فى تقدير فى قولنا يا ايها الطالع جبلا على انه لا دليل على هذه التقدير
هذا كلامه اقول قد ذكر الشيخ الرضى فى بحث الموصول بالشرط بعد هم قوله تقدير الموصوف وحكمه بان نحو يا طالعا جبلا ليس مستندا الى
شاهد من كلام من يوثق به الا ان هذا اعتراض منه النجاة بقولهم تقدير الموصوف فيما شاله لان جمهور النحاة ليسوا متأكيدين تقدير
الموصوف كما زعم ذلك البعض حيث قال والدليل على ان اللام فى اسم الفاعل والمفعول موصول رجوع الضمير اليها فى الستة نحو مررت
به زيد واجاب المانى فى بيان الضمير راجع الى الموصوف المقدر فمعنى الضارب غلامه زيد الرجل الضارب غلامه زيد فيما ارتكبه بلا مزيد محذور
احدهما اعمال اسمى الفاعل والمفعول غير معتمد ظاهرا على احد الامور المعتمدة وعلمها من غير احتجاج ومذهب الاخفش والكوفيين ومذهبى
هذا غير مذهبهم الثانى رجوع الضمير الى موصوف مقدر فان قال بلا احتجاج على الموصوف المقدر والضمير راجع اليه كما فى قولهم انه لمنطلق
لنفسه فان ظالم حمل فى الجار والمجرور لاعتماده على الموصوف المقدر والضمير فى نفسه راجع اليه قلنا الموصوف المقدر بعد نحو منهم ومنهم
كالنطق لقوة الدلالة عليه كما ذكرنا فى باب الوصف نحو قولك تقدمتهم ودون ذلك وقوله فانك من جمالى بنى اقيس وايضا الجار يكتفى
بالنحاة تعنى الفعل واما قول النحاة يا صاحبا يا خلامه ويا حسنا وجهه بالاعمال ورجوع الضمير الى مقدر فمثال لهم غير مستند الى شاهد
من كلام موثوق به انتهى كلامه وتعليم منه انه لا مقال فى تقدير الموصوف اذا كانت القرينة عليه قوية وان مجردا قتضاء الصفة
الموصوف ليس قرينة قوية وان تقديرا لمانى قياسا على الآية الكريمة قياس مع الفارق اذ فى المقيس عليه قرينة قوية وفى المقيس
ليس كذلك وان ما ذهب اليه جمهور النحاة ليس له شاهد من كلام العرب العرباء وانت خبير بان اعتراضه على الجمهور انما يصح لو لم يكن
القرينة فى المناوى قوية وهو كيف وقد صرح بعض الفضلاء فى حواشى المطول بان الاعتماد على مقدر انما يكفى بحملة اذا قوى
المقتضى لتقديره كما فى يا طالعا جبلا ويا راكبا فرسا لانضمام اقتضاء حرف النداء الى اقتضاء اسم الفاعل واما اذا كانت القرينة
قوية فالاعراض ساقطا اذا الحذف حينئذ يكون قياسا مبنيا على كون القرينة قوية وهى غير متحصرة فى شئ ثابتا بشاهد من كلام الملك
العلام على ان كون تقدير الموصوف مشروطا بالقرينة القوية على الاطلاق ممنوع بل هو مشروط اذا كانت الصفة جملة او ظرفا او جارا
ومجرورا واما فى غير ذلك فالتقدير مشروط بوجود القرينة ولا شك ان نحو يا خلامه ويا حسنا وجهه ليس من ذلك القبيل
قال الشيخ الرضى فى بحث الوصف ان الموصوف يحذف كثيرا ان علم ولم يوصف بظرف او جملة كقولك تمر وعندهم قامات الطرف
فان وصف باحدهما جاز كثيرا ايضا لكن لا كالاول فى الكثرة لان القائم مقام الشئ ينبغى ان يكون مثله والجملة مخالفة للفرد والذى
هو الموصوف وكذا الظرف والجار لكونهما مقدرين بالجملة على الاصح وانما يكثر حذف موصوف هما بشرط ان يكون الموصوف ببعض ما قبله
من المجرور بمن او فى فان لم يكن كذا لم يكثر الا مع الظرف والجملة مقامه الا فى الشعر وانما كثر بالشرط المذكور بقوة الدلالة عليه بذكر ما تتصل
عليه قبله بان يكون كانه مذكور بهذا كلامه وبما ذكرنا ظهر ان ما قيل ان فى كفى فى حمله الاحتمال على موصوف مقدر لا يصير الا فالوعدم الاعتماد
كما قالوا فى ليبك يزيد ان ضارعا على فى الخصوصية وان لم يعتمد على شئ ساقط قوله مقولا لاثنين متعلق بمحذوف اى حالة كونه مقولا لاثنين
بقوله مقولا الواقع حالا عن قوله رجلا بانه مفعول به ثم الحال اما مؤيد لرجلا وهو غير صحيح لانه يكون المعنى ان رجلا يورد مثالا للنكرة
فى وقت كونه مقولا لغيرين والتقييد بشئ بانه فى وقت كونه مقولا لغيرين لا يكون مثالا للنكرة مع ان رجلا المنصوب لا كتمال التبيين

يتبع التقييد حينئذ او تقييد نصبه وهو صحيح اذ المعنى ان رجلا يورد مثالا لنصب المنادى حال كون نصبه مقيدا في وقت كونه معقولا لغير معين او وقت كونه معقولا للمعين لا يكون منصوبا والا لم يشار الشارح بقوله وهذا لو قيت لنصب رجلا لا لتقييد المعنى ان قوله لغير معين تقييد لنصب رجلا لا لتقييد رجلا فانه ليس المعنى ان نصب رجلا موقت بوقت معقولية لغير معين لا لتقييد لنصب رجلا اذ ليس لنصب رجلا حالتان كونه لغير معين وليس حتى يتقيد باحد حالتين لوجوه واكان من وجهه قوله لان توابع المنادى المعرب تابعة فقط فقط لا لمحله ولذا تقول يا زيد وعمرو بجر عمرو ولا يجوز النصب حملا على المحل نظرا لوجوب التبعية وجميع التوابع سواء في ان المنادى اذا كان معربا يكون تابعة للفظه لا لمحله اما المعطوف المجرد عن اللام فظاهر صرح بالرضي واجاز سيبويه يا عبد الله وزيدا بالنصب وذلك بناء على انه قد يجوز في التوابع ما لا يجوز في المتبوع هذا ما ذكره في هذا المقام واما البدل فلما ذكره الشيخ الرضي في بحث البدل وللم يكن للبدل معنى في المتبوع حتى يحتاج الى المتبوع كما احتاج اليه الوصف ولم يفهم معناه من المتبوع كما فهم ذلك في التأكيد جاز اعتبار استقلاله فاكان اعرابه تابعية الاول جاز ان يتبر غير مستقل فالاول نحو يا زيد يا اخانا زيد بالجهين والثاني نحو يا غلام بشر بشر اسعد يا بالوجهين ويا اخانا زيدا بالنصب والبواقي على تقدير بنائها ايضا فيكونان تابعين للفظ المنادى فيكونان منصوب المحل او مجروره فظهر ان ما ليس توابع المنادى المعرب غير البدل والمعطوف الآتي حكمها ليس على ما ينبغي قوله ليدخل فيه المضاف الخ متعلق بقوله وانما جعلنا المعرفة اعم اما توقف وخول اضافة اللفظية في المفرد على التعميم فظاهر واما توقف وخول الشبيه بالمضاف في المفرد على التعميم فلما ان ليس بمضاف فلا حاجة في دخوله فيه الى التعميم فلانه لما فسر الشارح قدس سره المفرد بالحقيقي بالذي لا يكون مضافا معنويا ولفظيا ولا شبيه بمضاف اقتضى ذلك الى ان الذي يشبه بالمضاف ليس بمفرد حقيقة بل الحكم الآتي جاء فيه بمثابة الضرورة جعل شبيه بالمضاف مفردا حكميا فتوقف على التعميم وبالجملة الخ تفسير المفرد الحقيقي بما فسره الشارح صحيح حمل الشبيه بالمضاف متوقفا على التعميم والا فلا اعتراض بوجه عدم صحة التفسير قوله ولم يلزم الحكم الآتي جواب عما قيل لم فصل بعض التوابع للكل وبعد تفصيل البعض لم قيد البعض لتقييد وعلى هذا لا يرد ان عدم الجريان المذكور لا يستدعي التفصيل بل التقييد قوله في التوابع كلها عند الكل والا فانما تبع الرضي قال في هذا البحث واجاز سيبويه يا زيد وعمرو العمل الوضع اذ بين ما باشر وصف النداء حقيقة وبين ما هو في حكم المباشر فرق وعلى ما جاز لا يتبع نحو يا زيد وعمرو بالرفع حملا على اللفظ وتعالى في بحث البدل جاز نحو يا زيد بشر وبشر اسعد يا بالوجهين على ما عرفت قوله لفظا او المقدر لم يقل او المحلي لان الكلام في المنادى الذي كان معربا بقي النداء ثم عرض له البناء على الضم بواسطة حرف النداء بدليل قول المصرح وبنى على ما يرفع به كان مفردا معرفة والمقصد بالبيان توابع المنادى المبني على ما يرفع به وهو المبني بواسطة حرف النداء لا توابع المبني مطلقا سواء كان مبنيا بالنداء او قبل حرف النداء بدليل تقييد الشارح قول المصرح وتوابع المنادى بقوله المبني على ما يرفع به والسيد الشريف قول الشارح لان بناء المنادى حرفي فيه المعربة انه فما قيل قوله لفظا والمقدر قاصر لانه لا يشمل المحل على محله نحو يا هؤلاء العاقلون فان لهؤلاء محلين محل رفع ومحل نصب ليس على ما قيل لانها اذا وقعت منادى تنصب فنصبها اذا وقعت توابع اولى لاتحاد الجهة في وقوعها المنادى والتوابع بخلاف اضافة اللفظية فان فيها جهتين جهة الاضافة والشبه بالاضافة وجهة الافراد فاعتبرت الاضافة وشبهها اذا وقعا منادين لان الملائم للمضاف والشبيه به وجهة الافراد اذا وقعا تابعين بين اجهة الافراد في الضارب خطا واجهة المضاف بالاضافة اللفظية فلان المجرور في الاصل مفرد اذ منصوبان فكان الجر ليس بحرف التقدير كما سيجيء فهو في تقدير الانفصال فجهة الافراد فيه اقوى من جهة الاضافة اللفظية فلذا ليس مجرورا في الاصل مفردا اذ منصوبان فكان الجر

سے ان النصب ليس بواجب فيهما **قوله** فالبدل مثل يا زيد زيد فيه ان بدل الكل انما يكون اذا كان اللفظان متغايرين مفهوما
متساويين صدقا واليه يشير قول الشارح في بحث البدل يعني يتحدان ذاتا الا ان تحد مفهوما ليكونا مترادفين **قال** الشيخ الرضي وفي جعل
ابي علي زيد في يا زيد زيد بدلا وجعل سيبويه اياه عطف بيان نظر لان البدل وعطف البيان يفيدان ما لا يفيده الاول من غير
معنى التاكيد والثاني فيما نحن فيه لا يفيد الا التاكيد وان وصفت الثاني نحو يا زيد زيد الطويل فابو عمرو وبعضهم الثاني ايضا على انه
تاكيد لفظي للاول موصوف او بدل منه بما حصل له من الوصف كما في قوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة **قوله** اي باذا اريد نداؤه
انما اول لان الظاهر يقتضي تفرع يا ايها الرجل على وجود نداء المعرف باللام مع ان وجوده هو يا ايها الرجل **قال** قيل مثلا فيه
بلان يا ايها الرجل مخصوص لا يتفرع على مطلق نداء المعرف باللام **قال** لانها توابع معرب **قال** الشيخ الرضي يشير الى ان المعرب
لا محل له اولى انه لا يحمل على محله ويرى ظاهر اعرابه وفي الموضعين نظر اما في الاول فلان المضاف اليه اضافة غير محصلة محل من
الاعراب مع كونه معربا لفظا وكذا ما اضيف اليه المصدر واما الثاني فانه وان كان ظاهر كلام سيبويه منع الحمل على موضع ما اضيف اليه اسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة والمصدر وان جاء في النظم ما يوهم خلاف ذلك فهو يضمر له عاملا لكنه يشكل باتفاقهم على جواز العطف على
محل اسم ان في نحو ان زيدا منطلق وعمرو وله ان يرتكب ان الجملة اعني عمرو مع خبره المقدر عطف على الجملة اعني ان مع اسمه وخبره
ولا يقول ان الاسم عطف على الاسم هذا كلامه وانت خبير بان قوله واما الثاني الى قوله لكنه يشكل الى آخره يدل دلالة ظاهرة
بل صريحة على ان المراد بالاتفاق جميع النحاة وان سيبويه داخل فيه فقوله وله ان يرتكب ليس على ما ينبغي واجاب الفاضل الهندي
عن جواز العطف على محل اسم ان بان التنوين في معرب للوحدة والمعنى لانها توابع معرب واحد بخلاف ان زيدا قائم وعمرو
وغير ذلك مما يتبع المعرب لفظا ومحلا لان المتبوع ثمة باعتبار تعدد اعرابه معربان لا معرب واحد وقال بعض افاضل الهند فيه
تامل لان تابع المنادى المجرور لا يتبع غير اعرابه اللفظي مع كونه معربين باعتبار تعدد الاعراب ولا نم ان صفة المبهم معرب واحد
ليف وانه منادى معنى فيكون منصوب المحل لا محالة واجاب الشارح بتقدير لفظ المنادى حيث قال لانها توابع المنادى معرب
وتوابع منادى معرب لا يتبع غير اعرابه اللفظي الا ان هذا غير تام بالمبهم وجهه وقد بين وجهه بعض فضلاء الهند حيث قال فان
قلت لم لا يجوز النصب في توابع المنادى المجرور باللام مع ان محله النصب على المفعولية ايضا قلت حمل التوابع على المحل غير جائز الا
اذا تعذر حمله على اللفظ كما في قولنا ما جاءني من احد الا زيدا او كان المقدر اقوى من الظاهر بان يكون المقدر حركة اعراب والظاهر حركة
بناء كما في نحو يا زيد الظريف قال الاندلسي الظاهر من كلام سيبويه منع الحمل على موضع المجرور باسم الفاعل وبالصفة وبالمصدر
وان جاء ما يوهم الحمل على المحل فهو يضمر له عاملا وقد اعترض بانهم اتفقوا على جواز العطف على محل اسم ان في نحو ان زيدا منطلق
وعمرو مع استوائهما المقدر والظاهر لكون كل منهما حركة اعراب ولا تعذر ايضا ويمكن ان يجاب بان كلمة ان من حيث انها لا تغير معنى الجملة
بمنزلة العدم فكان الرفع الذي هو اثر الابتداء ظاهرا فيه فيصح الحمل عليه واما حمل التابع على محل اسم لا التبرئة فباعتبار انه فرع
ان اخذت حكمها ثم امتناع حمل التوابع على المنادى المجرور ان كان مذهب سيبويه لا غير فظ ولا اشكال فيه وان كان باتفاقهم فالعز
بين نحو زيد ضارب عمرو وخالدا ونحو يا لزيد وعمرو من حيث انه يجوز الحمل على المحل في الاول دون الثاني مشكل ويمكن ان يقال
بان النصب في المجرور بالصفات والمصدر جائز الا انطار بقطع الاضافة وكذا انطار الرفع المقدر في اسم ان جائز الا انطار اذا كف بما نحو

انما زید قائم وانما ره فی اسم لا التبرئة یصح ایضا بالعائد عن العمل واما النصب فی المنادی فلا یجوز اظهاره اصلا فالحاصل ان الحرکة المقدرة ان جاز اظهارها یصح حمل التوابع علیه لکونها کالملفوظ وان لم یجز اظهاره فان کان اقوی من اللفظ یصح الحمل علیه ایضا نحو یا زید الظریف وان لم یکن فلا یصح الحمل ح الا علی اللفظ ہذا کلامه لا یخفی علیک ان الفرق المذکور انما ہو علی طریقة من شرط فی العطف علی المحل امکان ظهور ذلک المحل واما عند من لم یشترط امکان الظهور فالفرق مشکل قال صاحب المغنی العطف علی المحل له عند المحققین ثلثة شروط احدہا امکان ظهور ذلک المحل فی الفصیح الا تری انه یجوز فی لیس زید بقائم وما جاءنی من امرأة ان تسقط الباء فتنصب ومن فترفع وعلی ہذا فلا یجوز مررت بزید وعمرو خلافا لابن جنی لانه لا یجوز فلا یجوز مررت زیدا وایضا کما یجوز الاظهار فی الصور المذکورة بتغیر الکلام عن ہیئته الی ہیئة اخری کذلک یجوز النصب فی المنادی بحذف یا واتیان ادعو وانادی مقامه **قوله** یا الله وقد یحذف یا ویعوض منه المیمان فی آخره فیقال اللهم اخرنا تبرکا باسمه وقال الفراء اصله یا الله آمنا بخیر قال القاضی فی تفسیر قوله تعالی قل اللهم مالک الملک فخفف بحذف حرف النداء ومتعلقات الفعل وہمزته ای بحذف ہمزة الفعل علی ما ہو الظاہر المتبادر وہمزة امنا ہمزة قطعیة لانه فاء الفعل لانه امر من ام یام لا ہمزة وصل حتی یسقط للدرج لا للتخفیف فانه فیه ما قیل عه انه ترک قوله وہمزته لان الهمزة تسقط فی الدرج لا للتخفیف وحمل الحذف علی المحذف من الکتابة بعید جدا وقال الشیخ الرضی ما ذہب الیه الفراء لیس بوجه لانک تقول اللهم لا تؤمهم بخیر **قوله** ویتم الثانی تاکید لفظی والتاکید اللفظی فی الاغلب حکمه حکم الاول وحرکته حرکته اعرابیة کانت او بنائیة فکما ان الاول محذوف التنوین للاضافة کذلک الثانی مع انه لیس بمضاف ہذا ما ذکره الشیخ الرضی فعلی ہذا لا حاجة الی ما قیل ولم ینون لعدم الصرافة لکونه علما مؤنثا بتاویل القبلیة او لکونه علما واقعا فی الشعر تقتضی عدم الصرافة فلم ینصرف بسبب واحد وہو العلمیة کما ہو مذہب الکوفیین ہذا ما یمکن ان یقال اذا رتکاب ان التنوین حذف لمتابعة المؤکد علی ما اعتبره النحاة وجعل الاسم باقیا علی اصله اہون من ارتکاب تاویل او مذہب یرده مذہب البصریة ولزوم کون الاسم علی خلاف الاصل **قوله** فاصل بین المضاف والمضاف الیه ولم یورد بعد المضاف الیه لئلا یستنکر بقاء الثانی بلا مضاف الیه ولا تنوین معوض عنه ولا بناء علی الضم وجاز الفصل به بینهما فی السعة مع انه لا یجوز الفصل بین المضاف والمضاف الیه الا فی الضرورة وذلک بالظرف خاصة لانه لما کرر الاول بلفظه وحرکته بلا تغیر صار کان الثانی ہو الاول فکانه لا فصل ہناک الا تری انک تقول ان ان زیدا قائم مع قولهم لا یفصل بین ان واسمها بالظرف ہذا کلام الشیخ الرضی **قوله** او مضاف الی عدی المحذوف عطف علی قوله مضاف الی عدی المذکور قال الشیخ الرضی ولم یبدل من المضاف الیه التنوین کما ابدل فی قوله تعالی کلا ہدینا لان القرینة الدالة علی المحذوف موجودة بعد مثل المضاف اعنی عدی اللفظ الذی اضیف الیه تیم الثانی فکان المضاف الیه للاول لم یحذف انتهی کلامه ومنه یعلم ان ابدال التنوین من المضاف الیه لیس مختصا بکل وبعض واذ واوان وان حذف المضاف الیه عند القرینة لیس یلزمه بناء المضاف علی الضم ولا ابدال التنوین ولا اتیان اضافة اخری مثلها **قوله** او مکسورة لمناسبة الیاء ای المناسبة طبیعة الیاء فانه مرکب من کسرتین فلا یرد ما قیل الیاء لا یناسب الکسر الوارد علیها بل بنافیها وانما یناسب الکسر قبلها **قوله** ای لضرورة شعریة لیشعر بان قوله ضرورة مفعول له وعامله قوله واقع فان قلت لا یتحد فاعل واقع وضرورة فکیف حذف اللام قلت ہو مأول ای حاکم بوقوعه المرخم ضرورة **قوله** ویمکن حمله اشارة الی بعده لانه خلاف ما تقتضیه السیاق **قوله** لیس آخر اجزاء المنادی نظرا الی المعنی العلمی ان کان المرکب الاضافی علما فان الجزء الاول بالنسبة الیه بمنزلة زاء زیدا والی المعنی الاضافی ان لم یکن علما اذ المضاف یتم بالمضاف الیه فصار آخر الاول بمنزلة الوسط فان قلت کیف التردید فی کون المرکب الاضافی علما

الاخير علم من ان العلمية شرط التحريم قلت عدم كون المنادى مضافا ولا شبيها بالمضاف ولا جملة شرط واحد منها للتحريم وكونه علما شرط آخر وليس يلزم من ان يراعى احد شرطي الشيء ان يراعى الشرط الآخر العدمي وهو فاقد المقومة ان لا يكون المنادى مضافا شرط للتحريم وكونه علما شرط آخر ولا يلزم ان يكون المعنى حاصل عم من وجه قول الشارح نظرا الى المعنى لعموم المنادى في يا غلام زيد العلام المخصوص وهو لا يستفاد بدون زيد فلا عبار حليه وانما الاعتراض عليه بانه اعتبر المعنى الاضافي ولم ينظر الى اشتراط العلمية في التحريم فليس لوجه الانحياز من وجه قوله نظرا الى اللفظ ان لم يكن علما فكون آخره الثاني ليس آخر اجزاء المنادى فلا يكون علما فكونه ليس آخر اجزائه باعتبار جريان الاعراب على آخر الاول قوله كاسماء علم امرأة قوله من الوسامة اعلاه وسماء قلبت الواو والفتوحة همزة قبلها غير قياسي وسيجيء مذهب سيبويه بان التسمية في الصفات اكثر منها بالجموع وسيجيء مذهب غيره بان قلب الواو والفتوحة همزة لم يات الا في احد واناة وايضا قلبت في الصفات اسما للمعنى المجرد لا وسماء حتى يكون اسماء علما منقولا منه قال مذقتا اي الحرفان الاخيران في كلا التسمين ليس لا يوخذ في الجزاء التقييد بالفاء لانه لغو فقصيره ليس على ما ينبغي ثم تقييد الجزاء بالشرط انما يحصل بقوله في كلا التسمين يدل عليه الرجوع الى الوجدان ويدل على ذلك ايضا قول هذا القايل في بيان وجوب تقديم الفاعل على قول الشارح قدمت سره اي تقديم الفاعل على المفعول في جميع هذه الصور قيد في جميع هذه الصور لغو لا فايدة تبنى في جزاء الشرط لان الشرط مغني عن اعتباره وكان الشارح لم يره وانه معتبر في نظم كلام المعول اراد بذكره التنبيه على ان الجزاء اجزاء لجميع الشروط السابقة وانت خبير بان هذا التنبيه مستغنى عنه لان ذكر الجزاء بعد شروط متعددة تنزل منزلة تكرير الشرط مع الفاء انه يتعلق بالجميع ولا يعيد ان بقيد ذكر قوله في كلا التسمين وقوله في جميع هذه الصور فيما سبق ليس لتقييد الجزاء بالشرط بل ذكر تقييد المحل بالمفصل ويقرب من اما فاقيل ذكر قوله لا الاخيران لان التحريم لا يكون الا في الاخير فكانه قال والكان في آخره نيا وتان يريحم تحذف الحرفين اي يحذف الحرفان الاخيران فقيد الاخيرين داخل في الجواب ايضا ولهذا قال المصرح والكان مركبا حذف الاسم الاخير وليس بعادة لاشتراط هنا ان يكون التقييد في الجزاء لغوا كما قيل نحو ان جاءني زيد مستاذا اي زيدا ما ئي ليس بوجه بل ليس له معنى قوله غير ذلك المذكور اشار الى ان افراد اسم الاشارة مع ان المشار اليه متعدد وجميع مبني على تاويل المتعدد بالمذكور قوله اي فيحذف حرف واحد انما لم يقل فالمحذوف حرف واحد مع ان ما ذكر في المغني يرجعه وهو انه اذا وجد الامران كون المحذوف فعلا والباقي فاعلا وكونه مبتدأ والباقي خبرا فالثاني اولى لان المبتدأ عين الخبر والمحذوف عين الثابت فيكون حذفا كلا حذف وانما الفعل فانه غير الفاعل لان قوله حذفا وحذف مرجح لحذف الفعل والقاعدة المذكورة عند عدم المرجح صرح به صاحب المغني ايضا حيث قال بعد ما نقلنا عنه مستدلا اللهم ان يعتمد الاول برواية احزني الان المناسب لحذفا وحذف ان يقدر فعل ماض فان قلت الفاء وآب عن تقدير الماضي اذا الفاء الجوابية لا يدخل على الماضي قلت ليس عدم دخول الفاء على الاطلاق بل لا يدخل على الماضي الغير الصريح واما الماضي الصريح وهو المقرون بكلمة قد فالفاء يدخله بعد ما تاثير حرف الشرط فيه فهنا يقدر الماضي المقرون بقد كما دخل في قوله تعالى الكان قميصه قد من قبل فصدقت لان قد تقدر صريح به في المغني وقال القاضي في تفسير قوله تعالى فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا اي ان ضربت بها فقد انفجرت لا يقال مجيء الفاء مع الجملة الاسمية اكثر منه مع الفعلية فلا ترجيح مع المعارض لانا نقول مجيء الفاء في الفعلية انما يقل اذا كان الفعل ظاهرا فاما اذا كان مقدرا فلا بد من الفاء لكون شرطيتي فزيدا ضربته صرح به الشيخ الرضي في بحث خبر كان فلا معارض قوله وهواي المنادى المرخم جعل الضمير راجعا الى المنادى

ولم يجعله راجعا الى المحذوف كما هو انظر ليوافق مقابله وهو قوله وقد يجعل سببا براسه **قال** في حكم الثابت قال الشيخ الرضي وكان القياس ان يجعل سببا براسه لان المعلوم من ستقرار كلامهم ان المحذوف لعلة موجبة قياسية في حكم الثابت وان المحذوف لعلة موجبة قياسية بنيابة مناب الاان الرضي لما كان لعلة قياسية مطردة قريبة من الايجاب جعلت كالعلة الموجبة فصار المحذوف لتقديمهم كالواجب **قوله** فلا بأس اي لا حالة اي لا حول من القلب بل يجب وجوبا **قوله** قلبت ياء لوقوعها بعد كسرة وانقلبت الواو ياء لسكونها قبل الالف المبدلة من الهمزة **قوله** فلا يوجد في آخر الاسم المعرب واو قبلها ضمة والمنادى في حكم المعرب لعروض بنائه **قوله** متناولا بمن المنادى اشارة الى ان الباء داخل على المقصور بتضمين معنى التميز والافراد والاصل في الاختصاص وان كان مواد خال الباء على المقصور عليه الا ان الغالب الشايع في الاستعمال مواد خال الباء على المقصور بتضمين التخصيص معنى التميز والافراد كما اشار اليه الشرح او جعله مجازا عن التميز بشهوره في العرف حتى صار كانه حقيقة فيه واليه اشار العلامة الثاني في المحقق التفتازاني في اول بحث القياس من التلويح ان لا يكون الاصل فيه مخصوصا بحكمة نص آحادي لا يكون المقيس عليه مفردا لحكمة بسبب نص آحاد ان مواد خال على الاختصاص يقتضي زيد بالذكر اذا ذكر هو دون غيره وفي عبارة الفقهاء حصل البيع لصلح بكذا وكذا وفي فلان كشاش اياك نعبد معناه نخصك بالعبادة لا لغيرك وربما استعمال الباء في المقصور عليه فقليل كما في قولهم ما زيد الا قائم بتخصيص زيد بالقيام الا انه مما يتبادر اليه اوهام كثيرا وفي شرح المفتاح ادخال الباء في المقصور عليه على ما هو الاكثر في العرفي العام اما على الاستعمال الشايع العرفي فبمعنى تخصيص الموصوف بوصف جعلوه منفردا بغير شارك لموصوف آخر في موصوفيته فحكم الباء في المقصور انتهى ومنه يعلم ان العلامة انما حكم بكون الباء داخلا على المقصور عليه مجازا عن التميز والافراد وتضمنها للتميز لا بد ونه فاذكره الشارح نقلا عن العلامة قدس سره ولا رد عليه كيف وما ذكره العلامة اشار بعينه ما ذكره العلامة وقال العلامة الشريف قدس سره في شرح المفتاح الاصل في لفظ التخصيص والاختصاص والمخصوص ان يستعمل بادخال الباء على المقصور عليه اعني بالحاصة اعني بالمالية فيقيم مقام حصل المال بزيد اي المال له دون غيره الا ان المتعارف في الاستعمال ادخال الباء على المقصور اعني الخاصة لكونه خص زيد بالمال بناء على تضمين معنى التميز والافراد وذلك لان تخصيص شيء بآخر في قوة تميز الآخر به فكانك قلت ميز زيدا بالمال عن غيره ومن هذا قال استعمال فصصت فلانا بالذكر وفصكت بالعبادة واختص بمعنى تميز من بينها، وقال الشريف قدس سره في حواشي المطول في قول العلامة على طريقة قولهم خصصت فلانا بالذكر اذا ذكرته دون غيره الى آخره ما حاصله راجع الى ملاحظة معنى التميز والافراد فانه قيل ان تعلق قوله بوا بالاختصاص لتضمين معنى الامتياز وليس صلة للاختصاص لان الباء التي صلة الاختصاص لا يعتد بها عليه نقيد وعلى العلامة التفتازاني حيث قال العربي دخول الباء في الاختصاص على المقصور وجه لان الباء الداخل على المقصور ليس صلة الاختصاص والعربي في نصه وخوله على المقتص عليه ليس على ما ينبغي ثم ان الشارح قدس سره جعل المضمر ضميرا وقد يكون جعل المضمر ضميرا لمضمر فيه تقييدا وليقع تميز المندوب عن المنادى تخصيصا بوا وهو الاكثر والاقيس هكذا قال الشريف قدس سره **قوله** الذي اشتهر بالندبة وجبا به قال الشيخ الرضي يعني بالمعروف المشهور عما كان اولا فلو كان علما غير مشهور لم يندب وكذا غير من الاعارف وان لم يكن علما وكان التبع عليه مشهورا بذلك الاسم جاز ندبته نحو يا ضارب يا زيداه اذا كان زيد جلادا عليما وقد ضرب التبع عليه وشهر به وضابطة المندوب ان يكون معرفة مشهورا سواء كان تعريفه قبل الندبة او بحرف الندبة **قوله** ليس كاتصال المضاف المضاف اليه ولذا جاز الفصل بالاجنبي بين الصفة والموصوف نحو قوله تعم وانتم تعلمون عظيم اني اسرشك فاطر السموات بخلاف

المضاف والمضاف اليه فانه لايجوز الفصل بينهما بالاجنبي وقيل لايجوز الفصل بينهما الا الظرف ضرورة وفيه انه لااعتبار لهذه القاعدة في قراءة ابن عامر في تورية وتقتل اولاده هم شركائهم بنصب اولادهم وجر شركائهم وهي من سبع المتواترة الثابتة بالتواتر عن النبي صلعم وهي صريح في جواز الفصل بينهما بالمفعول المضاف وافقت القراءة تدل على ثبوت ذلك الفصل في كلام العرب اذ القرآن وارد على اسلوب كلام العرب فلو لم يثبت في كلام العرب ذلك الفصل لما ورد القرآن بذلك فثبت ان ذلك القاعدة تخالف ماثبت في كلام العرب وافقه تلك القاعدة تليس تتفق عليها جميع النحاة فكيف يتبع بواسطة تلك القاعدة المختلف فيها القراءة المتواترة الى الشذوذ وقد قيل قراءة ابن عامر متواترة اولاده هم شركائهم وارده على الشذوذ وليس بصواب في شرح الالفية زعم كثير من النحويين انه لايفصل بين المضاف والمضاف اليه الا في الشعر والحق ان مسائل الفصل سبع منها ثلث جائزة في السعة احديها ان يكون المضاف مصدرا والمضاف اليه فاعله الفاصل اما مفعول واما ظرف الثانية ان يكون المضاف وصفا والمضاف اليه مفعوله الاول والفاصل مفعوله الثاني قرأ بعضهم فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله اوظرف كقولهم يعطيك الصلة هل انتم تاركوني صاحبي الثالثة ان يكون الفاصل قسما كقولك هذا غلام والله زيد والرابع النادرة بخلاف يختص بالشعر احديها الفصل بالا يعني به مفعول غير المضاف فاعلا كان او مفعولا اوظرفا الثانية الفصل بفاعل المضاف الثالثة الفصل بنعت المضاف الرابعة الفصل بالنداء قال ابن مالك في التسهيل والكثير ان المضاف مصدر اجازان يضاف نظائر نشر الى فاعله مفعولا بمفعوله قوله لقيام قرينة والا على كلتا يا الحذوفة وتعيينها قوله سواء تعرف بالنداء نحو يا رجل او لم تتعرف نحو فاشل يا جلا او سواء كان مفردا او مضافا او مضارعا له نحو يا غلام فاضل ويا حسن الوجه ويا ضاربا زيدا قصدت بهذه الثلثة واحدا بعينه اولا قوله لان نداه لم يكثر كثرة ذاد العلم الكاف وجه الحذف نحصره اعني يكون عدم الحذف في المعارف التي يجوز الحذف فيها والا لايلزم عدم الحذف في اسم الجنس لان انتفاء مقتضى مخصوص لايستلزم انتفاء جميع المقتضيات ويمكن الجواب على اختيار الشق الثاني فتامل قوله لم يسبق الذهن الى انه مناد ي ان اراد ذلك بلاقرينة فالملازمة مسلمة لكن الكلام ليس فيه اذ الكلام مع القرينة وان اراد مع القرينة الدالة على تعيين المحذوف فالملازمة ممنوعة كيف والقرينة دالة على حذف يا وتعيينها فكيف لايسبق الذهن الى كونه مناديا الا ان يقال يمكن ان لايطلع على القرينة للغفلة او لخفائها قوله لانه كاسم الجنس في الابهام الاول ان يقول ان نداه لم يكثر الى آخرا ذكره اذ لم يعلل عدم الحذف في اسم الجنس بالابهام الا ان يراد بقوله في الابهام في اية صيغ الابهام بعد الحذف في كونه مناديا قال الشيخ الرضي انما لم يحذف من اسم الجنس الا هي حروف تعريف وحروف التعريف لايحذف ما يعرف بها حتى لايلتبس بقاءه على التنكير وانما لم يحذف من اسم الاشارة مع ان يا فيه ليس حرف تعريف لتعذر حذف قبل النداء لانه في الاصل موضوع لما يشار اليه المخاطب وبين كونه مشارا اليه وكونه مناديا اي مخاطبا تنافر ظاهر فلا خلاص له عن ذلك الا اصل وجعل حذفا طريقا الى علامة ظاهرة تدل على تغييره وجعله مخاطبا قوله من المعارف التي يجوز فيها حذف الحرف حال من العلم وما عطفت عليه قوله العلم فاعل بقي قوله ولفظ اي عطف على العلم قوله والمضاف الى اي معرفة معطوف على لفظ اي قوله امرأة امرأ السوء وكان عمر كاي منوض للنساء وقيل جعل عمر كاي يبغضه النساء وقيل انه نسأ لها عن سبب تفريقين له فقالت كان شقيل المصدر خبيث العشر سريع الارادة بطئ الافاقة قوله على نام هو سديف بن ميمون حكاه محمد بن حبيب مخضرم قال لقيه سارق فقال له سديف الليل طويل فما انت تقرأ فما انت من

من ان اعتنا لك فنعيم استعبا لك فى اللام ثم ضغط ضغط سليك فضغطا قال سليك مرظا وانت الاعلى قوله منقطعة نبا بالضب بهولا متعلق بقوله ثم فهم لا يهتدون وهو احط ولا زائدة اى فهم لا يهتدون بالدليل الذى يجدونه والدليل الذى قصدهم من المسجد او بدل من الهاء ولا غير زائدة اى قرين لهم الشيطان ان لا يسجدوا قوله اى مفعول اى موضع مفعول اذ قوله ما اضمر خبر لقوله الثالث والمراد بالمضمر ما يشمل قوله واضافة فتحا الى التفسيرية ثانية فيه بحث تقدم فى بحث الاضافة تقديم الشرح بان الاضافة البيانية انما يكون اذا كان المضاف اليه بعض ما صح حمله على المضاف وهو ليس كذلك قوله احتراز عن الجمع للمفقوت وصف التفسير عن المضمر وان لم يلزم العبث فى بعض المواضع فلا يتحقق تمثيل جاء رجل اى زيد وبعد ما تمثيل الاولى احترازا عن صيرورة التفسير عبثا للملابسة تمثيل جاء رجل اى زيد وبعد فيه نظر لان العبث انما يلزم فى زيد ضربته وزيد امررت به واما فى زيدا ضربت غلامه فلو تمثيل لانه ثبت زيدا ضربت غلامه لم يلزم اللغو كما لو تمثيل لاثبت زيدا حبسته عليه ظاهرا بدى اتمام وجه وجيها لحذف من اعتبار قصد الطراد والباب قوله كل اسم اى مفعول به او داخل كلمة كل فى التعريف لا يناسب الا انه اوهم تشعيرا بالطراد صحيحا وكذا قوله اى مفعول مقيد بقوله به لان كون به اللموضع التاسع من المواضع الاربعة التى يجب حذف ناصب المفعول به فيها يقتضى تخصيص المفعول به على ما هو الظاهر المتبادر من اطلاق فى امثال هذا المقام ابقيته لانه اعم منه فاعمل على عموم المفعول فى قوله الثالث عمل على خلاف الظاهر وعمل على ما لا يسبق الذهن اليه اصلا قال او شبهه هو اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر وافعل المفضول به لا يتقدم عليه لانه عند العمل ما قال بان مع الفعل وان موصول حرفى لا يتقدم عليه ما فى حيزه فلا يكون مضمرا لان المضمر لا بد ان يصدق عليه لو لا محله فى الضمير لنصب المتقدم ولا الصفة المشبهة لانها تكون لازمة ولا اسم التفضيل لانه لا ينصب المفعول به البتة كذا فى الشذا ثم انه لا بد ان يشبه الفعل بما يتقدم عليه ما قبل الاسم المجرد نحو زيد هند ضارب لها او بعده نحو زيدا انت ممرس عليه قال مشتمل صفة لاحد الامرين المفهوم من الظرف او قيل ما دل كل من الامرين على سبيل التنازع يعنى او صفة لكل من الفعل وشبهه على طريق التنازع فكما ان التنازع يقتطع بعمل الاخر معمولا لاحدهما والاضمار او الحذف فى الآخر كذلك هيهنا يجعل قوله مشتمل صفة لقوله شبهه ويقدر بقوله فعل آخر مشتمل او بجعل المذكور صفة بقوله فعل ويقدر بقوله او شبهه صفة اخرى على ما هو طريقة البصرى والكوفى وليس فيه ايجاب للعمل متابعة خلافا لمذهبه كما هو مذهب الكوفى وبه ظهر ان ما قيل وجعله صفة لكل منهما على سبيل التنازع يوجب متابعة المعمول خلاف مذهبه ليس على ما ينبغى قوله ذلك الفعل او شبهه تعلل ان يكون اشارة الى ان فاعله احد الامرين والى ان فاعل كل من الامرين قال عنه متعلق بقوله تشتمل على تضمين معنى الاعراض والفراغ يؤيده قول القدس سره فارغا عن العمل فيه قيل او لان الاشتغال بمعنى الاعراض انتهى وقول القدس سره فارغا عن العمل بيان لحاصل المعنى او اشارة الى التضمين والسياق فى غيره سببية والمعنى معرضا عن العمل فى ذلك الاسم بسبب العمل فى ضميره فما قيل وضع جعل الاشتغال بمعنى الاعراض تعلق الجار الثانى به ليس على ما ينبغى قال او متعلق ضميره والتعلق يكون من وجوه كثيرة نحو كونه مضافا الى ذلك الضمير نحو زيدا ضربت غلامه ومنه نحو زيدا ضربت عمرو او اخاه لان الفعل تشتمل بذلك المضاف لكن بواسطة العطف او موصوفا العامل ذلك الضمير او موصولا له نحو زيدا ضربت رجلا يحبه وزيدا ضربت الذى يحبه او ما عطف عليه موصوف عامل الضمير او موصوله نحو زيدا لقيت عمرو او رجلا يضربه وزيد لقيت عمرو او الذى يضربه وضابطة التعلق ان يكون الضمير من تتمة المنصوب بالمضمر وليس الشرط

ان يكون بالضمير منصوبا لفظا او محلا كما ظن بعضهم نظرا الى تخويف ضربته او مرتبا بل الشرط انتصابه وانتصاب متعلقه
لفظا او محلا الا ترى انك تقول هذا ضربت من تعلمه ومرت بمن تعلمه والضمير مرفوع قوله بسبب ذلك الاشتغال لا بسبب آخر
فيه احتراز عما اذا توسطت بين الاسم والفعل ما له الصدر كان المكسورة وليست وكم وحرف الاستفهام نحو زيدا انك ضربته
وعمرا ليتك ضربته ونحو زيد كم ضربة ضربته وزيد بل عمرا ضربته او ان المفتوحة لكونه حرفا مصدريا لا يعمل بالبعدية فيما قبلها او فيما
ليس بمجرد الاشتغال بالضمير ما نعا عن العمل بل توسطها ما له الصدر اذ لو عمل بالبعدية فيما قبله لبطل صدارته او توسط الحرف
المصدري قوله بحيث لو سلط لجر ورفع ذلك الاشتغال النصب اذا لمانع عن عمل النصب انما هو الاشتغال لا شيء آخر فاذا ارتفع
ذلك الاشتغال الذي ليس بمانع عن العمل سواء وجب عمل النصب وعمل العامل المقدر بسبب عن الاشتغال فاذا ارتفع الاشتغال
ارتفع اعتبار عمل العامل المقدر فاقيل قولك جر ورفع الاشتغال فيه نظر لان ذلك لا يصدق على زيدا ضربته مثلا لان عمل
العامل المقدر في زيد مانع اياه عن عمل ضربت المذكور على تقدير رفع الاشتغال بالضمير ليس بشيء قال او مناسبه قال الشيخ
الرضي ليس قوله او مناسبه في اكثر النسخ وانما ألحق ولم يكن في الاصل اذ المهم لم يعرض لما في الشرح والحق انه لا بد
منها والا لخرج نحو زيدا مررت به واليه نحو زيدا ضربت غلامه لانه لا بد من مناسب حتى يصح زيدا الان التسليط ليتصور
صحة المعنى ولو سلطت ضربت على زيد في هذه المواضع لنصبه لكن لا يصح المعنى لانك لم تقصد انك ضربت زيدا النصب بل
قصدت الى اني آذيت بالضرب غلامه هذا كلامه فان قلت لا حاجة اليه لان التسليط اعم من ان يكون بعينه او يلازمه
قلت لقضاء ومنه ان يكون التسليط بين الفعل وحل الالغاء على المتبادر واجب مطلقا وفي التعريف يكون محلما عليه واجبا
بالطريق الاولى فاذن لا بد من ذكره فان قلت ذكره قوله او مناسب للما يخرج المثال عن التعريف بقوله لو سلط عليه
انما يتصور لو لم يخرج بقوله مشتغل عن ضميره وما انه ليس كذلك اذ معناه ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا في ضمير ذلك الاسم
او متعلقه فاذا عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال لا بسبب آخر وبه يخرج نحو زيدا ضربت غلامه اذا عراض ضربت عن العمل
في زيد اليس بمجرد الاشتغال في المتعلق بل بسبب ايا ما المعنى ايضا قلت المراد انه لا يكون هناك مانع لفظي فلا يخرج عنه نحو زيدا
ضربت غلامه ويدخل فيه ايضا كل شيء فضله في الزبر لعدم الصحة على تقدير التسليط فكل شيء فضله في الزبر وبالجملة ان معنى
قوله مشتغل عنه بضميره او متعلقه ان الفعل انما عمل في الاسم المتقدم بسبب الاشتغال بالضمير او المتعلق ولو لم يشتغل لعمل فيه
فالمانع هو الاشتغال بالسبب آخر فالمراد بالسبب المنفي هو اللفظي لا الاعم من اللفظي والمنوي والا لخرج نحو زيدا ضربت
غلامه وعمرا ضربت عبده وما فيه لان السبب المنوي ايضا لا الاشتغال بالمتعلق فقط عن الباب مع انهم عدوه منه مطلقا ويرد ايضا
لا يكون فيه مانع لفظي ويدخل المثالان ويدخل ايضا كل شيء فضله في الزبر ولا يرد بقوله لو سلط عليه سلط عليه ومع المعنى خرج كل شيء
فضله وبقي داخلا المثالان ونحو جاءني الذي ضربت غلامه لتقدير المناسب والدليل على انه معتبر في التسليط قوله او مناسبه
والا لم يحتج اليه فتدبر فان قلت سره لو سلط لجر ورفع الاشتغال هو او مناسبه لا يتوجه عليه شيء اذ لا مانع من تقدير المناسب
في زيدا ضربت غلامه هو الاشتغال لا غير وبهذا ظهر ان ما قيل قوله لا بسبب آخر زيد وعليه فانه يلزم استدراك قوله لو سلط عليه
الا ان يجاب ورده لزيادة التوضيح وكان الكشف ليس على ما ينبغي قوله اي ما نا سبه اي فصل ينا سب الفعل المذكور بالرفع اي بسبب كون

مرادفا للفعل المذكور نحو زيدا مررت به الناصب لزيد هو جاوز في جاوزت مرادف لمر في مررت به اذا لفعل يراد منه صيغة الفعل بدون الفاعل بقرينة الترادف وانكان كثيرا ما يقع للفعل مع ضميره المتصل به نحو كما سبق به العلامة التفتازاني في بحث الاسانيد النشئية من المطول فلا مساهلة في قول الشقدس سره اي مانيا سبب بالترادف كما قيل فيه مساهلة لان المراد انما يكون في المفردات نعم يلزم المساهلة ظاهرا في قول الشقدس سره فان مررت بعد تعديته بالباء مرادف لجاوزت وانما يقبل فان جاوزت مناسب لمررت بعد تعديته بالباء ومرادف لما لا لمجموع مررت بالباء وما جره لان مررت وحده بمعنى جاوزت الا انه بواسطة الباء فلا يرد ما قيل ان فيه مساهلة وان الترادف في المفردات فليس بوجه والانكان من وجه فتامل **قال** او اللزوم اي فعل يناسب الفعل المذكور بسبب كونه لازما للفعل المذكور كما هنا نحو في زيدا ضربت غلامه فان اباحته زيدا لازم للضرب باعتبار وقوعه على غلام زيد فان ضرب الغلام يستلزم اباحة المولى بجلاف زيدا ضربت عدوه فانه يستلزم اكرامه فيقدر فيه اكرمت **قوله** خرج نحو زيدا ضربته فيه ان هذا اخراج الحجز لان الشمير كلة با المفعول فيصير معنى **قوله** كل اسم كل مفعول الا ان يقال انه لم يخرج من ظاهر التعريف وكذا الحال في قوله خرج خبر كان **قوله** ولا يتصور الا تقدير تسليط آه اي بلما ارتكاب تقدير ما ويجوز فلا يرد ما قيل ان الرضي جوز تقديم الفعل المذكور بعينه في نحو زيدا ضربت غلامه اي ضربت غلام زيد بتجويز حذف المضاف من المنصوب وهو المتعلق الذي اشتغل الفعل المذكور به او بجعل ضرب الغلام كانه ضرب زيد تجوزا **قوله** والاحسن في ترتيبها تاخير ليكون اشتغاله الاشتغال بالضمير مذكورة معا من غير فصل بينهما بشال الاشتغال بالمتعلق ويمكن ان يقال فيما ذكره المص اشارة الى ان نحو زيدا ضربت غلامه تقدر ما على نحو زيدا حسبت عليه لان فيه تقدير المناسب باللزوم متعين بخلاف زيدا ضربت غلامه فان فيه جواز التقدير بالفعل المذكور بعينه ايضا كما عرفت والاصل ان يقدر الفعل المذكور بعينه ثم تقدير الفعل المناسب بالترادف ثم تقدير بفعل المناسب باللزوم **قوله** فان مررت بعد تعديته بالباء مرادف لجاوزت وفيه ان معنى مررت بعد التعدية على ما كان عليه قبلها من اللزوم اذا الباء لم يغير معناه وله لم يجعله متعديا مقابلا للازم بل هو لازم وان صار متعديا بمعنى انه تعلق الجار والمجرور به تعلقا غير تعلق الوقوع الى ما اشار اليه قول الشقدس سره في اول بحث المفعول به انهم يقولون في ضربت زيدا ان الضرب واقع على زيد ولا يقولون في مررت بزيد ان المرور واقع عليه بل تسلس به وصرح العلامة التفتازاني في شرح اللوزجاني بانه لا يدل في المتعدي الذي يحث عنه ويجعل مقابلا للازم من تغير الحرف معناه كما في ذهبت بزيد بخلاف مررت به نعم يصح ان يقال في كل جار ومجرور ان الفعل متعد اليه كما يقال متعد الى الظرف وغيره لكن لا باعتبار تعدية الفعل الذي عن فيه والا لغير شئ من حروف الجر معنى الفعل الا الباء في بعض المواضع نحو ذهبت بزيد بخلاف مررت به وقال صاحب الفوائد والباء للالصاق نحو مررت بزيد وللتعدية وقال شارحها عدكونها للتعدية قسما مفردا مع ان جميع حروف الجر موضوعة للاقتضاء الفعل وهو التعدية الى الاسم وسع ان الباء في الاقسام الباقية للتعدية ايضا لان معنى التعدية المطلقة ان يغير الحرف المتعدي معنى الفعل كالهمزة وهذا المعنى مختص بالباء من بين حروف الجر ومختص بهذا القسم من اقسام معانيها نحو ذهبت بزيد اي اذهبته فكيف يجعل اللازم مرادفا للمتعدي وكيف يتم انه عد مرادفا بسبب التعدية والتعدية لا يخرجه عن اللزوم ولو كان مجرور ولو كان مجرور والجار والمجرور بالفعل بجعله متعديا مقابلا للازم للزم ان يكون قمت على زيد مرادفا لقامت زيدا والازم باطل فالملزوم مثله

وبالجملة المقتل بما وعدوم الفضلين مع كون احدهما لازما والآخر متعديا شكل تمام قوله فان الاصل في ضربت زيدا ضربته
افعلان بنية فعلان الاصل فيه ضربت زيدا اذا المفسر انما تى به بعد الحذف لرفع الابهام الناشئ من الحذف لانه كان مذكورا
مع المفسر ثم حذف اذ لا فائدة في ذكره معه قوله في مظان الاضمار على شريطة التفسير قال الله قدس سره في الحاشية
اى في مواضع يكون في بادي النظر اضمار من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وان لم يكن منه في الواقع المقصد من هذا التفسير انما فعل
بالقبول اذ اذا وجب الرفع في موضع كيف يكون ذلك الموضع من مظان الاضمار على شريطة التفسير قوله التفسير فصار بالابتداء اعترض عليه بان المتحدث عن
العوامل اللفظية يوجب رفعه فكيف يصح قوله يصح وضيان التجرد مع احتمال عدم التجرد لا يوجب ولهذا جعل من قبيل وجوب الرفع قوله عند عدم مرجح
ظاهره المتبادر من العبارة ان الرفع مختار عند انتفاء ذات قرينة النصب الا انه لا يرد انتفاء ذات القرينة الصحيحة والا لم يكن الرفع
مختارا بل واجبا ايضا لتصور انتفاء ذات الصحيحة في صورة اختيار الرفع فيراد ان الرفع مختار عندهم عند انتفاء ذات القرينة
المرجحة للنصب او المراد ان الرفع مختار بالجر وحصول انتفاء القرينة المرجحة للنصب بدون ان يحصل قرينة مرجحة للرفع بقرينة
قولا وعند وجودا قوى وقوله ويستوى الامران في صورة استواء الرفع والنصب ليست ذات القرينة المرجحة للنصب
منتفية بل القرينة المرجحة موجودة والمنتفي وصف الترجيح لوجود المعارض المساوي واليه اليس في صورة الاستواء مجرد
انتفاء قرينة النصب بل تعارض القرينتين المرجحين او المراد بالقرينة المرجحة ما ليس بصحيح حتى اول قرينة توجب النصب
بوجب مساواة للرفع وقرينة توجب اختياره وجا ذكر ناظران ما قيل وهذا ليس بشيء اذا كان النصب مساويا للرفع
فانه لم يوجد فيه قرينة ترجح النصب مع انه لا يختار فيه الرفع ليس بوجه والكلام من وجهين اما على الاول فلانه لا
اراد ان ذات القرينة المرجحة غير موجودة نهو ممكن وصف التجريح لوجود المعارض وان اراد ان وصف الترجيح غير
موجود فمسلم لكن ليس الكلام فيه بل الكلام في ذات القرينة وهي موجودة واما على الثاني فلانه لا يصدق فيان فيه مجرد
انتفاء القرينة المرجحة للنصب بل فيه وجود القرينتين المساويتين واما على الثالث فلان المراد انتفاء القرائن الكائنة سوى
الصحيح وفي صورة الاستواء ليس كذلك قوله اى قرينة ترجح قد عرفت وجه التقييد بقيل لو جعل ضمير قوله عند عدم قرينة خلافه
راجعا الى اختيار الرفع لم يحتج الى هذا التقييد وعدم وجه التقييد على هذا التقدير ظ وهو عدم لزوم انتفاء ليس بمقصود انتفائه
وهو القرينة الصحيحة اذ المعنى ح يختار الرفع عند عدم قرينة اختيار النصب الآتي دعليلين قرينة لاختيار النصب يقابل قرينة توجب النصب
او توجب مساواة للرفع فيصدق عليهما انه ليس فيهما قرينة اختيار النصب الا ان يقال اختيار الرفع لا يجامع قرينة اختيار النصب
لان لا يجامع قرينة الوجوب والمساواة بالطريق الاولى ثم انتفاء قرينة اختيار النصب اما ان لا يوجد اصلا كما في زيد ضربته
واما ان يوجد لكن لا يصلح مرجحا لقوة قرينة اختيار الرفع والتنبيه على هذا قال او عند وجودا قوى وبهذا اندفع ما قيل انه يلزم ح
استدراك قولنا عند وجودا قوى وانه لا تعارض عليه بانه لا يوجد قرينة اختيار النصب في وجوب الرفع نفي غاية الفساد
اذ لا بد في اختيار الرفع من امرين احدهما ان يكون القرينة الصحيحة موجودة والثاني انتفاء قرينة اختيار النصب والثاني وان
صدق في وجوب الرفع لكن الاول ليس متحققا فيه قوله لسلامته عن الحذف الذي هو خلاف الاصل اعترض بانه وان
سلم ان الحذف الآتي يستلزم خلاف اصل آخر وهو كون الجملة خبرا وهو خلاف الاصل فلا ترجح مع المعارض درة بانا لا نسلم

انه خلاف الاصل اشار الى هذا المنع الشيخ الرضي عند قوله وما وقع نظرا وقال في موضع آخر بل لو ادعى ان الاصل فيه الجملة لم يبعد
لان الاخبار بالجمل اكثر قوله وهو لا يجوز الا بتاويل بتجلف الحذف والتقدير فانه كثير الوقوع في كلامهم قوله في المفاجات
في المغني يجوز النصب على الاشتغال فيخرجت فاذا زيد بالضم عمرو مطلقا وقيل يتبع مطلقا وهو انطلق ان اذا المفاجئة لا يليها الا الجملة الاسمية
وقال ابو الحسن تبعه ابن عصفور يجوز في فاذا زيد قد ضربه عمرو ويتبع بدون قد ووجه عندي ان التزام الاسمية مع اذا
هذه انما كان للفرق بينها وبين الشرطية المحضة بالفعلية فاذا افترقتا بقد حصل الفرق بذلك اذ لا يقترن الشرطية بها بذلك الا
وقال الشيخ الرضي واما اذا المفاجأة متى في موضع الاستيناف بعدها مثل حتى ولهذا لا يلقى في صدر الكلام من دون ان يتقدمها
شئ كما يقع اما لكن النهاة قالوا انها اذا جامعت حرفا عاطفا على الجملة الفعلية فهي غالبة على العاطف بمعنى ان الرفع اولى
من النصب نحو قام زيد واذا بكر يلزمه عمرو فيها قالوا انظر وذلك انهم اتفقوا على انها لا يجيء بعدها الا الاسمية وقد بينا وبين
اذا الشرطية من اول الامر فقياس هذا وجوب الرفع مع تجردها بعد العاطف بل لو سمع نصب ما بعدها مع العاطف المذكور لكان لهم
ان يقولوا خالفنا اصحابنا في هذا الموضع الخاص رعاية للتناسب المطلوب عندهم وفي غير هذا الموضع يجب رفعها نحو زيد في الدار واذا
عمرو ضربته وامامع عدم السماع فالاصل منعه بناء على الاجماع المذكور بذلك كلامه وهو مشعر بعدم سماع نصب ما بعدها على شريطة التفسير
على ما هو مقتضى كلمة نحو وقوله وامامع عدم السماع الخ فمما يدل على قول الله تقدس سره فالمراد بلزوم الاسمية اذا المراد لزوم الاسمية
في غير هذا الموضع لورود النصب مع غير مشاهد من غير سماع واختلاف الواقع بين سيبويه والكسائي فاذا هو هي
لا يدل على ورود النصب بعدها على شريطة التفسير مقصد الرضي ة هو هذا النصب لا النصب مطلقا على ان النصب المنقول في فاذا
هو هي قليل خارج عن القياس كما يلزم بلن والنصب بلم والجر بلعل صرح به صاحب المغني قوله ولا يقدر معولها اي لا يجب تقديره
معولها على سبيل الاضمار على شريطة التفسير فلا ينافي ما سيجيء انه يجوز حذف فعل اذا اذا قامت عليه قرينة قوله فاذا قال حرف الاستفهام
اي ولم يقل بعد كلمة الاستفهام ليكون اشمل او بعد اسم الاستفهام والوجه هو الاول وعلى التقديرين قوله لانه كثيرا لرفع في اسم
الاستفهام لا يدل على المذكور بل الامر بالعكس لما بذلك اذا الكلام في وقوع الاسم المنصوب على شريطة التفسير بعد كلمة الاستفهام او بعد
اسم الاستفهام لا في وقوع اسم الاستفهام ذلك لا سواء ما قيل يعني لم يقل وفي الاستفهام لانه تختار الرفع آه
لانه لم يقل بعد الاستفهام فترك لما هو المتبادر المعلوم من المقام واختيار لما هو خلاف الاسلوب الكلام بلا اختيار لما هو غير معلوم
اصلا من المقام فتامل والوجه في ذلك ان النصب واجب بعد كلمة الاستفهام غير الهمزة الا انه لم يعد من مواضع وجوب النصب
لان الاسم المذكور لا يقع بعد غير الهمزة من كلمات الاستفهام في المستقبل في الضرورة في شرح الالفية يجب النصب اذا وقع الاسم
بعد ما يختص الفعل كادوات التخصيص وادوات الاستفهام غير الهمزة نحو هل زيدا ضربته ومتى عمرا واهينه وادوات الشرط نحو حيثما
زيدا لقيته فاكرمه الا ان بهذين النوعين لا يقع الاشتغال بعدهما الا في الشعر واما في الكلام فلا يليهما الا صريح الفعل الا اذا كانت
اداة الشرط اذا مطلقا او ان والفعل ماض فيقع في الكلام نحو اذا زيدا لقيته او تلقاه فاكرمه ويجوز ان زيدا لقيته فاكرمه ومنع
في الكلام ان زيدا تلقه فاكرمه ويجوز في الشعر انتهى وقال الشيخ الرضي في بحث كلم المجازاة ان الهمزة الاستفهامية لا صالتها
في الاستفهام كما يدخل على الفعل يدخل على اسم وله ان يجوز ذلك في سائر كلمات الاستفهام فلا يقع متى زيدا تلقى او تلقاه ومتى يزيدا

ضربته وحتى زيد خرج وهل زيد خرج وهل زيدا ضربت وضربته الا اضطرارا فعلى ما ذكره الله الا فيجب ان يقع بعد همزة الاستفهام في ذكر الحرف ليشعر باختيار النصب بعدها في الستة مع انه ليس كذلك اذ قد يدخل هل ولا اسماء الاستفهام في الستة الاعلى فعل وفي الضرورة تدخل على اسم منصوب على شريطة التفسير لكن النصب واجب واما على ما ذكره الشيخ الرضي في هذا المقام من ان هل تدخل على الفعلية وعلى الاسمية التي ليس خبر المبتدأ فيها فعلية واما الاسمية التي جزءاها الثاني فعلية فلا يدخل عليها الاعلى قبيح نحو هل زيد خرج وكذا يقبح دخولها على فعلية مع الفصل بينها وبين الفعل باسم نحو هل زيدا ضربت وعلى فعلية تفسر فعلها مفسر لفعل ظاهر نحو هل زيدا ضربته فالنصب احسن القبيحين فلذلك وجب ذكر الهمزة اذا الحرف يشعر باختيار النصب في الستة مع انه ليس كذلك اذ ليس ذلك الا في الضرورة مع ان النصب قبيح وبهذا ان ما قيل لو قال او بدل كلمة الاستفهام لكان احسن ليس على ما ينبغي فتأمل وظهر ان قول الشارح ولم يقل همزة الاستفهام ليشمل نحو هل زيدا ضربته فانه يجوز ان يستعمله النحاة ليس على ما ينبغي فتدبر وقيل انما قال حرف الاستفهام دون همزة الاستفهام ليشمل نحو هل زيدا انت ضاربه فان الخيار فيه النصب اقول لكون النصب فيه مختارا ثم قال وبعد اذا الشرطية على مذهب سيبويه والاخفش ونقل عن المبرد اختصاصها بالفعلية فيجب عنده تاويل اذا السماء انشقت بالفعلية اي اذا انشقت السماء قوله الدالة على المجازاة في المكان لكن يستعمل بالاستعمالات الشرطية ان سن استعمال اذا وانما تدخل على الاسمية التي جزءاها انسان انما تكون كذا اذا كسمت بما نحو فيما هي وسائر الاسماء الجوازم المتضمنة معنى الشرط نحو متى وايانما لا يفصل بينها وبين الفعل الا عند الضرورة خلافا لبعض الشارحين فالمعنى متى يزد زيدا تزره يدرك فالنصب واجب لوجوب تقدير الفعل بعدها بذا كلام الرضي في هذا المقام وقال في بحث كلمة الجازات وكلمة ان لا صالتها في الشرطية وكونها ام الباب جاز ان يدخل اختيارا على الاسم بشرط ان يكون بعده فعل نحو ان زيدا ضربت بخلاف سائر كلمات الشرط فانه لا يجوز ذلك فيها الا في الضرورة وحتى الفعل الذي يكون بعد الاسم الذي يليها ان وما تضمن معناها من الاسماء ان يكون ماضيا سواء كان ذلك الاسم مرفوعا او منصوبا نحو ان زيدا ذهب ان زيدا القيته او القيته قد يكون مضارعا حالي الشرط وذو نحو قوله ح شيني عليك وابت اهل ثنائه ولديك ان هو يستزدك يزده وانما ضعف يجيء المضارع بغير الفصول بين الجازم وصيغته وبين صيغته قوله قوله وفي هل الامر والنهي فيه حذف الموصول مع بعض الصلة وانه وان جاز عند بعض البصرية لكن الجمهور سنهم لا يجوز ذه وحذف الصلة واجتماع الشرط على ما عرفته وهو قليل ايضا فالاولى ان تقدير قليل فقط عطفا على قوله بعد حرف النفي اي يختار النصب في الاسم المذكور حال كونه واقعا بعد حرف النفي والاستفهام وحال كونه واقعا قبل الامر والنهي قليل ولا حاجة الى ما ذكره اذ يصح ان يراد ويختار النصب في وقت الامر الا ان حذف الزمان من المصدر كثير وفيه ان الامر والنهي في هذا المقام ليس بمعنى المصدر وحتى يتم ان حذف الزمان من المصدر كثير ولا حاجة الى تفسير المقدر بموضع وقوع الاسم قبل الامر اذ يصح ان يفسر بالاسم قوله والا فالخ اي وان لم ينصب بالاسم المذكور فلا يتبع الفعل فيما تقدير على ما هو الظاهر من انه مبتدأ وما بعده جزءه واما تجويزه ان يرتفع بالفعل المقدر الذي هو لازم ذلك الظاهر ليقابل بها زيدا اقتل زيدا تقديرا على ما قتل زيدا فغير ظاهر لان الظاهر والاولى مطابقة المفسر للمفسر في الرفع والنصب اذا لم كن صرح الشيخ الرضي قال عند خوف لبس المفسر بالصفة انما قال خوف اللبس لان الالتباس انما يكون لغا كان المقصود خلاف الاصل وغير المقصود الا فصل تجويزا لوجهين ليفوت القسم الذي هو احسن على ما هو الاصل واما اذا كان المقصود هو الاصل وغير المقصود خلاف الاصل كما فيما نحن

فيه فيه وهم اللبس اذ الفهم يسبق الى ما هو الاصل مع اللفظ اذا دار بين كونه جزاء وبغيرها فالحمل على الجزاء اولى لما فيه من الفائدة التامة فتجويز الوجهين مع
لا يفوت المقصود ولذا كان النصب مختارا لا واجبا لان التحرز عن وهم اللبس ليس بواجب لعدم ضرره بخلاف التحرز عن اللبس فانه واجب
لضرره لاشتباه المقصود بغيره اشتباها قويا وجواز الوجهين انما يكون اذا كان الوجهان مستويين لا ترجيح لاحدهما على الآخر وبهذا ظهر ان
ما قيل ان الالتباس انما يكون عند تساوي الاحتمالات ورفعه واجب وخوف اللبس عند رجحان البعض ورفعه مختار ليس على ما ينبغي
لانه عند تساوي الاحتمالات انما يكون جواز الوجهين لا الالتباس على ما عرفت وايضا يلزم منه ان لا يكون نحو اقائم زيد من قبيل جواز الوجهين
لتساوي الاحتمالين فيه بل من قبيل الالتباس واللازم باطل فالملزوم مثله مع ان هذا القائل قد قرر صورة جواز الوجهين والالتباس
على نحو ما ذكرنا وايضا قوله وخوف اللبس عند رجحان البعض على الاطلاق ليس على ما ينبغي بل يجب ان يقيد بما اذا كان الراجح غير المقصود
والا لدخل فيه صورة الالتباس ثم القاعدة المذكورة وهي ان اللفظ اذا دار الى المقصود منها انه اذا ترك اسم مرفوع وذكر بعده شيء
يحتمل الخبرية والصفتية فالحمل على الجزاء اولى اذ يصير الكلام تاما لا يحتاج الى شيء آخر بخلاف ما اذا حمل على الصفة فان الكلام حينئذ غير تام
اذ المبتدأ لا يتم بدون الخبر فيحتاج الى تقدير الخبر فالحمل على وجه لا يحتاج فيه الى الخبر اولى من الحمل على وجه يحتاج فيه الى الخبر وعلى هذا لا
يتجه ما قيل يرد عليه انه يرجح كونه صفة رجحان كون قوله بقدر خبرا على كونه متعلقا بخلقناه لانه يفيد فائدة تامة على انه كلام يزداد
قيد المسند اليه يكون الحكم عليه افيد فانه ينبغي ان يذكر اللبس في مواقع وجوب النصب اما عدم وروده الاول فظ لان كل شيء اذا جعل
مبتدأ وخلقناه خبره يصير الكلام تاما وح لا معنى الرجحان كون قوله بقدر خبرا على كونه متعلقا بخلقناه حتى ترجح الصفتية وقوله لانه
يفيد فائدة تامة قد عرفت ان معناه ان الحمل على وجه يصير الكلام به تاما اولى من الحمل على وجه يصير الكلام به ناقصا فلا مناسبة لما
ما ذكره واما عدم وروده الثاني فغني عن البيان واما عدم وروده الثالث فلان ذكر اللبس في مواضع وجوب النصب انما يكون مناسبا لو كان
وجوب النصب لاجل رفع اللبس وليس فليس وبما ذكرنا ظهر ان ما قيل ان قلت على تقدير الرفع يتحقق اللبس فكيف يختار النصب لان الاختيار
مبني على جواز الطرف الآخر قلت يندفع الالتباس بظهور المقصود بشيء فتامل وكذا ما قيل اي عند ان يخاف من اللبس ويقصد رفعه كما
في لبس المفسر بالصفة يختار النصب بخلاف ما اذا كان اللبس مقصودا والفهم العلماء المقصود باجتهادهم فيرفع درجاتهم فح لا يختار النصب ليس بمهم
وان كان من وجه بل ليس له معنى وقيل انما قال وعند خوف اللبس دون عند اللبس لان الرفع لا يستلزم اللبس بل خوف اللبس لانه يمكن
رفع اللبس بقرينة لكن النصب ارجح لان فيه غنى عن تكلف القرينة وفيه بحث لانه يوجب عدم تحقق اللبس في موضع ما اذ امكان رفع اللبس بقرينة
يتحقق في كل موضع قوله لا مبينا اي بين خبر ما هو مفسر ملحوظا مقرونا بوصف التفسير فانه يوهم كون لبعض الاشياء الموجودة لو سلم ان حمل الشيء
على المخلوق يوجب صحة المعنى على تقدير الصفة ايضا على ما عليه الشيخ الرضي الا انه ليس متعين الارادة في الآية الكريمة بل يجوز حمله على الموجود ايضا
على ما هو عرف القرآن فان الشيء فيه جاء بمعنى اللغوي نحو انما قولنا لشيء اذا اردناه ان نقول له كن فيكون وبمعنى الموجود وايضا نحو وقد
خلقتك من قبل ولم تك شيئا فيصح التمثيل بالآية لما قصده المص قوله اذ الكبرى اي ايضا قرينة غير مفصولة عنها او وجه غير مفصول عنها اذ الناء
هو الجار والمجرور اي ليس بين الكبرى والمعطوف عليه فصل بما هو ليس من معمول جزء المعطوف عليه فان الضمير المستتر في قام على تقدير
كون الخبر هو قام فقط دون الضمير جزء قام وقام جزء من الكبرى وجزء الجزء جزء فلا يكون الضمير على ذلك التقدير فصلا يوجب القرب
والبعد على ان القول باسناد مجرد الفعل الى المبتدأ بعيد لان الانم ان المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعي اسنادا غير الخبر لظهور ان تقضا يقضا انما هو مع

الا ترى ان قولنا في تعريف الفاعل هو اسم اسند الى الضمير الذي هو عبارة عنه او الى ما يجري مجراه من الظاهر كما مر في بحث المسند اليه فقد اسند الى الضمير ايضا بواسطة الظاهر الذي يجري مجراه وقد صرح بذلك في شرح المفتاح ولا يخفى ان هذا ايضا لا يخلو عن تكلف ظاهر فالاولى ان يقال ان الفاعل هو اسم اسند الى ضمير او ما يجري مجراه من الظاهر وقد صرح بذلك في شرح المفتاح ولا يخفى ان هذا ايضا لا يخلو عن تكلف ظاهر فالاولى ان يقال ان الفاعل هو اسم اسند الى ضمير او ما يجري مجراه من الظاهر وقد صرح بذلك في شرح المفتاح

ازيدا ذهب به خرج من الحد المذكور بقيده لم يشتغل عنه ويقدر له بضميره اذا لمعنى مشتغل عن نصبه بضمير واتى قوله فيكون تقديره زيدا يلابسه الذهاب به فبيان الكلام ليس في المفسر بل في المفسر فلو جعلان يقول يلابس زيدا الذهاب به وانت بغير بيان ضمير الاسم المجرور او مستقلة نائب عنه كلا ان عامل الضمير والمتعلق نائب عامل الاسم وعلى هذا فالاصل مواقفة الاسم المجرور لضميره او مستقلة في الرفع والنصب فيقدر في ان زيدا مررت به او ذهب به او ذهب بغلامه راجعا ولقد رفي ان زيدا ضربته تاما حيا هذا ما ذكره الشيخ الرضي وقال سعيد هذا الاسم المذكور يدفع من الفصل المقدر موقع الاسم المشتغل به من الضمير المفسر الآتي ان احد واقع من ان يستجاز ك المقدر مقام الضمير من يستجاز ك المفسر وكذا زيدا فرته فانحو ان زيدا فرته واقع من غرت المقدر موقع الضمير من المفسر ولا شك ان زيدا في زيد ذهب جعل تقدير النصب ليس بمغيره نائبا عنه ولا ذهب نائب عن يلابس قوله لان كل شئ في صحائف اعمالهم مفعول لهم اي ليس القصد من الآية الكريمة هذا وان كان معنى مستقيما والعمل الوجيه في ذلك ان المعنى الاول ابلغ في الانذار والازجار حيث فيه اشارة الى انه لا يترك من مفعولهم شئ من حقيره ولا كثيره بخلاف الثاني فانه ليس فيه اشارة الى ذلك والمقام مقتضى الاول لانه ابلغ في الاجتناب عن المعاصي والمقتضى من الآية هو هذا الامر وجه اندفع ما قيل ان اراد نفيه لعدم موافقته لما في الآية الاخرى فلا يسلم ذا فيه لان الافادة غير من الاعادة وان اراد انه ليس في افادته غرض لائق بخلاف افادة المعنى السابق فلا نم فيه بيان انه لا يكتب في صحائف اعمالهم كاذب بل صحائف اعمالهم مطابق لاعمالهم قوله وتقل هذا الفاء وهو الفاء الشرطية تخير المغيرة عن موضعها كما يضا نحن فيه بخلاف ما اذا كان زائدة كما في قوله فبحمد ربك او مغيرة عن الموقع فانه يجيء ما بعدها فيما قبلها نحو ورب فكبر وابنعته ربك فدث قوله مستقلتان ليس الثاني منهما نائب الاول المحذوف على تقدير الاشتغال بالضمير او المتعلق ليس المقصود من ذكر الثاني تفسير المحذوف كما ان ذكر الثاني يكون كذلك في باب الاضمار على شريطة التفسير فلا يكون الآية الكريمة من ذلك الباب ويجعل قوله مستقلتان لدفع ما يخيل في المقلب من ان زيدا ضربته ايضا جملتان وكذا زيدا ضربت غلامه فكيف يجعل الفعل ومناسبه فيه على تقدير التسليط وفيه انه على تقدير التسليط ورفع الاشتغال يكون جملة واحدة والممنوع ان يجعل جزء من جملة مستقلة في جزء آخر من جملة مستقلة اخرى وهو غير لازم فلا حاجة الى ذكر الاستقلال قوله اي حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم فاذهب اليه المبرد اولى منه آفيه احتياج الى التقدير والبقية فيما يتلى عليكم واما له اما يتلو في به اذا لم يكن الموجود متصلا بل يجيء بعد ذكر فصل او باب او كتاب او غيره وتسليم لك قوله واختيار النصب بطل لاتفاق القراء على الرفع اشارة الى دفع ما قيل ان المفهوم من العبارة انه ان لم يقل بما ذهب اليه يكون النصب مختارا مع ان النصب ليس مختارا فما فائدة الشرط وحاصل الدفع ان المذكور دليل على لزوم حمل الآية على ما ذهب اليه والقياس استثنائي المستثنى فيه نقيض التالي فينتج نقيض المقدم والمعنى وان لم يكن الآية محمولا على ما ذهب اليه لزم ان يكون النصب مختارا ليكن كون النصب مختارا باطل لاتفاق القراء على الرفع فينتج المحال لكن ذكر بعض الفضلاء ان العلامة الثاني في المطول في ذكره في شرح الكشاف عند قوله تعالى وما عملت من سوء تود لو ان بينها وبينه امدا بعيدا انه لا يمنع اتفاق القراء على احد الجائزين وان كان مرجوحا لقوله تعالى وجمع الشمس والقمر فان الخبر جمعت الشمس لكون الفاعل مؤنثا غير حقيقي بل فاصل وقد اطبق القراء على جمع تبرك الله وانه لا وجه تصور المنع الطباقهم

على غير المختار بعد ان يكون فصيحا فلا عدم الوقوع اذ القياس لا يقتضي المنع وانما منع كونه لا يصلح دليلا على عدم الجواز عند عدم الوقوع تم لو توقف في الشمس والقمر انتهى وتقابل ان يقول لا يلزم من التذكير في الآية اتفاق القراء على غير المختار وانما يلزم ذلك لو كان وجه التذكير هو الجواز غير المختار لا غير وهو في الآية تم كيف وتجوز ان يكون وجه التذكير هو تغليب المذكر المعطوف وهو القمر على المؤنث وهو الشمس كما قالوا والتغليب غالب في المؤنث صرح به الرضي ليقوم زيد وهند ضاربان زيدا وهندا ان صار بون وبعد التغليب يتعين التذكير فضلا عن ان يكون غير مختار فلا يكون الآية الكريمة دليلا على انه لا يمتنع اتفاق القراء على احد الجائزين ذا لم يكن مرجوحا قوله وجب حذف ناصب المفعول به فيما مر فاقتضاء سيالكوتي في بحث الحذف القياسي من قرينة دالة على تعيين المحذوف وقيام شئ مقامه والقرينة هنا النصب والمقام فان النصب مع مقام التحذير يدل على تعيين المحذوف والقائم مقام المحذوف هو المعمول المنصوب اذ لا شئ لغيره فلو لم يقل باقامته مقامه يلزم خرق قاعدة وجوب الحذف القياسي انتهى قال الشارح قدس سره في بحث المفعول المطلق باقامة تلبيك مقام الفعل المحذوف فان قلت فينبغي ان يجب الحذف في قولك زيدا في جواب من قال من قام بوجود القرينة وهو السؤال وقيام الفاعل مقام المحذوف فلم قالوا بالجواز فيه قلت وجود القرينة وقيام شئ مقام المحذوف شرط وجوب الحذف لا علة فلا بد لوجوب الحذف القياسي من وجودهما لوجوب وجود الشرط عند وجود المشروط ولا يلزم من وجودهما وجود الحذف اذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط والعلة في وجوب الحذف هو ضيق الوقت لما ذكره الشارح قدس قوله اي هم على فيه النصب اشارة الى ان اثر العامل هو النصب والاسم محل اثره فاطلاق المعمول وهو الاثر على الاسم باعتبار انه معمول فيه قوله على صيغة المجهول عطف على ضرا وذكر توجيهه وذكره الفاضل السندي جوابا عما ذكره الرضي من ان ذكر مصدر رفعي عطفه على قوله معمول بعد من حيث المعنى الا ان يقدر في الاول مضاف اي هو ذكر معمول او ذكر المحذر منه وفيه نظر اليه لان مراده بالتقدير هو المنصوب فلا يصح الرابع ذكره منصوب حكما كذا في بعض النسخ او ذكر على صيغة المجهول ليس بوجيه لان اوه متصلة من حيث المعنى فينبغي ان يليه مثل المذكور قبل كما في نحو جاءني زيد وعمرو ولو كان منفصلة جازت المخالفة بين ما بعدها وما قبلها يقول انا مقيم ثم يبدو لك فتقول او امشي بمعنى بل انا امشي فيكون للاضراب عن الاول والاثبات للثاني قال سيبويه في قوله تعوذ بالله منهم ثعالا وكعوذ بالوقال او لا تقطع كعوذ الثعالب المعنى لانها اذن اضرابية بمعنى بل فيكون للاضراب عن البقية عن اطاعة الاثم فلو قلناه او ذكر لكان اضرابا عن قوله معمول بتقدير اتق ودلالة مقيم فعلى كلا وجهه في لفظ نظر قوله لهما اي انهما لا بد من ضمير في المعطوف كما في المعطوف عليه الا ان الضمير المجرور من ان يكون موجودا في اللفظ او في المعنى والضمير فيما نحن فيه وان لم يكن موجودا في اللفظ لكنه موجود في المعنى اذ المراد بمقام الضمير الكلمة فالضمير موجود في التقدير وفي المعنى فوضع المظهر موضع المضمر عبارة عن كون الضمير في المعنى وقسم من الضمير الا ان اشتراجعله فيما سبق من قوله فلا بد من عائد قصدا للضمير ومقابلا له ولا يصح جعله مقابلا له في هذا المقام اذ لا معنى لتصديق ان اثبات الضمير واجب في المعطوف كما في المعطوف عليه ثم الاستدراك باثبات المقابل في المعطف الا ان يقال معناه ان الاصل والواجب هو الضمير الا انه يؤتى بغيره من الرابطة وهو وضع المظهر موضع المضمر لنكتة واما اراده العائد من الضمير كما قيل فليس على ما ينبغي اذ على استدراك آب عنه قائل قوله للتحذير بما سنها لان الى حاصل من قول المتكلم بعد الاسد عن نفسك متحذير الى طب للتحذير الاسد

وكذا في قوله بعد حذف الارب من نفسك اذ لا يتصور تحذير الحذف من المخاطب قوله لانه يقال اتقيت زيدا من الاسد لان الاتقاء لازم فيكون معنى قولنا اتقيت زيدا بريز زم أزريد فيكون زيد منصوبا بالحذف والايصال والتقيت زيدا من الاسد المذكور كان معناه پرهيزانيدم زيدرا از شير وليس معناه ذلك فلا يصح تقدير اتق قوله مثل نفسك نفسك انما يكون من القسم الثاني اذا كان معناه بترس از نفس خود وحاضر وستيقظباش ازو لكنا يهلك بالاغراء والا لقارني الهوام فانها حدود في تقدير اتق اما اذا كان معناه بعد نفسك مايوذيك كالاسد يعني بعد نفسك من الاسد ونحوه فلا يكون من القسم الثاني اذ النفس لا تحذر ولا الاسد محذر منه وانما قيل اتقار الشخص من نفسه والتحذر منها ليس الا ايقاعها الشخص في ضر فالمحذر منه في الحقيقة هو الضرر وهي محذرة بالمآل فاذا نظر بالمآل صح هذا المعنى فلا يصح توجيها كلام الشارح لان حاصله ان الاصل فيه هو تقدير اتق وبعد تقدير اتق ان نظر الى مآل المعنى وحاصله يجوز تقدير بعد نفسك من الاسد ومقتضى كلام الشارح قدانه يجب تقدير بعد في مثل نفسك نفسك وقوله فان المعنى دليل على وجوب التقدير يجب ان يقدر على وجه يقتضي الوجوب واليه اوقع النفس الشعر في الفر عبارة ان ايقاعها في الضيق والخوف والعجب والرياء والسمعة وغير ذلك من الرذائل لاعن اذى يناله من الاسد لان النفس لا يكون باعثا على الاذى فلا يكون بعد نفسك من الاسد ونحوه حاصل اتقار الشخص من نفسه والتحذر منها فتامل قال اياك ان تحذف بتقدير من كون المتعرض لتقدير من اياك من ان تحذف دونه لتقدير العاطف في اياك وان تحذف موجبا لعدم صحة تقدير العاطف حتى يثبت امتناع تقدير اياك الاسد بامتناع تقدير من ويلزم منه عدم اتجاه قوله فان قلت فليكن لمن في حيز المنع وبهذا اندفع ما قيل بتقدير من لا بتقدير العاطف فانه لا يجوز في سعة الكلام وما علم من قوله بتقدير من عدم صحة تقدير العاطف ثبت امتناع تقدير اياك الاسد بامتناع تقدير من ولا يتجه قوله فان قلت فليكن بتقدير العاطف وقوله لا يجوز في سعة الكلام لايخ عن مناقشة اذ قال الشيخ الرضي قال ابو علي في قوله تم ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت اي وقلت وحكى ابو زيد قلت سمكا لبنا تمرا وقال السيد السند في حواشي شرح الكشاف قوله اعدت قيل عطف تبرك المعاطف وقال صاحب المهل قال ابن دريد الشعر وقد فاته ان يذكر ما نصوا عليه في الاخبار المتعاطفة نحو قولك زيد فقيه وكاتب وشاعر انه يجوز حذف العاطف منها بلا خلاف وكذا في الصفات نحو مررت برجل عاقل وظريف وهذا مما يقدح في جزمه بان حذف العاطف بابه الشعر قوله في المثال الاول من المثالين المذكورين بعد قوله وتقول للاول الاطلاقا اي ولا تقول في اياك من الاسد ولا في اياك والاسد حتى يكون قوله الشارح قدس سره قلنا خبر بالم لان السوال ع ان قوله لامتناع تقدير من لا يثبت المدعى بدون ضميمة امتناع تقدير الواو وعلى هذا فالدليل وهو قوله لامتناع تقدير من ثبت المدعى اذ لا يتم عدم قول اياك الاسد في اياك من الاسد والكلام ع ان امتناع اياك الاسد اذا كان اصله اياك من الاسد معلوم واما امتناعه اذا كان اصله اياك والاسد فغير معلوم فليكن بتقدير العاطف وحينئذ اندفع ما قيل وما ذكره من الجواب بقوله قلنا ما نفع لان السوال ان قوله لامتناع تقدير من لا يثبت المدعى بدون ضميمة امتناع تقدير الواو فبيان ان امتناعه اخص من امتناع تقدير حرف الجر لا نفع ما لا يدعى ان امتناعه دافع مستغن عن التعرض والبيان قوله عن ان يقبل منهما ان قلت العامل في المعطوف عليه باو ليزد وتكليف يصح قولهما قلت ليس الا فرق واجيا على الاطلاق بل اذا كان المراد احدهما اما اذا كان المراد

كليا فيجب المطابقة صورة المذكور يعني اذا فالمراد ان الزمان والمكان لا يخرجان عن الفعل فيما صرح به الشيخ الرضي وبهذا اندفع ما قيل صوابه فيه قوله من حيث انه فعل فيه فعل مذكور يعني يكون الزمان والمكان في العبارة محفوظا متصورا بعنوان انه ظرف للفعل ولا اضافة في ان يوم الجمعة في شهدت يوم الجمعة ليس محفوظا بانه ظرف للفعل فيخرج عنه وبهذا اندفع ما قيل نواربه لقوله فعل فيه مثلا الحقيقي الايجادي الحيثيتي للان هذا المعنى يصير قيدا به ولا يقتضي اعتبار نسبة الفعل اليه بكلمة في نعم نواربه من قوله ما فعل فيه ما نسب اليه الفعل بكلمة في لم يحتج الى اعتبار قيد الحيثية كما قيل وانما قيل عليه فيه انه نواربه ما نسب اليه الفعل بكلمة في ولم يعتبر قيد الحيثية صدق على يوم الجمعة في شهدت يوم الجمعة انه ما نسب اليه فعل مذكور بكلمة في قولنا شهدت في يوم الجمعة فليس على ما ينبغي لان المراد ان يكون الفعل المذكور عاملا فيه على انه ظرف له وشهدت في شهدت يوم الجمعة وان كان عاملا فيه على انه ظرف له الا انه غير يوم الجمعة الذي في شهدت يوم الجمعة والا يلزم قيام العرض الواحد عدة تشخيصية للجسمين وهو محال فيلزم تعاقبه الى الزمان الثاني مع انه ليس كذلك لانه اذا بعد تبدلا شيء قوله الا لزيادة تصوير المعرف للاحتراز للخارج ما خرج بالمذكور بقيد الحيثية والقيد في التعريفات لا يلزم ان يكون احترازيه بل يجوز ان يكون لكشف الاهتية لان المقصود في التعريفات كشف الماهيات والاحتراز تابع فلا باس بان يقع في قيود الضوابط والتعريفات ما يصح به الاحتراز عن جميع المحترزات لكن المناسب حينئذ ان يتأخر هذا القيد عما عداه وان يخرج به ما لا يخرج لغيره كما نحن بصدده صرح به السيد السند قدس سره وحاصل ما ذكره انه يسند على هذا اخراج المحترز الحيثية وتحميل قوله مذكور لمجرد كشف المعرف للاحتراز وبهذا القدر موجود على تقدير كون ما نحن فيه من قبيل اغناء المتأخر عن المتقدم فائدة فيه ما قيل لا يخفى ان قيد الحيثية معتبر بعد قوله مذكور فاغناء ما عن المذكور اغناء المتأخر عن المتقدم وهذا مما لا يعاب وانما العاب والمقدم عن المتأخر الكان غير مناسب على ما ذكره قدس سره الا انه اذا وقع ما مزيد تحقيق المقام في بيان الضوابط وكشف الماهية في التعريفات فلا باس ثم انكم بعد ذكر ما يحصل به الاحتراز عن جميع المحترزات قيد التحقيق او الكشف كما قال المحقق التفتازاني في التلويح في تعريف الحال هي صفة غير موجودة ولا معدومة قائمة بالموجود او قال المولى الحسن في حواشيه ذكر الصفة تحقيق ماهية الحال فانها جنس لها وليس بغير فائدة تهافي اخراج الذوات ليلزم استدراكها بقوله لا موجودة ولا معدومة بناء على ان المعدوم ليس بشيء قائمة تبعا لغيرها فلا يكون الا موجودة او معدومة وقوله قائمة يفيد وجوده لان القيام به معتبر في مفهوم الحال فالكان صفة المعدومة خارجة بقوله لا معدومة بهذا كلامه وبما ذكرنا ظهر ان ما قيل الاحتراز عن غير المحدود واجب وهو المثال المذكور ولا يحصل الاحتراز منه الا بقيد الحيثية فقيد الحيثية ضروري والضرورة يقدر بقدرها فينبغي قيدا مخرجا بالقياس الى ما لم يخرجه القيود والمذكورة واما بالنسبة اليه فيجعل كالعدم التزام لا يلزم اذ لا ضرورة في جعله كالعدم بالنسبة الى ما يخرجه القيود والمذكورة وكذا ما قيل قد يقصد بقيد ضمني الاحتراز عن شيء ولم يقصد به الاحتراز عما يخرجه القيد الصريح غير واقع لما ذكره المحقق قدس سره فتامل قال الكان المكان لما كان ضميرا كان مذكرا لا يصلح ان يرجع الى المؤنث على ما زعمه الشارح جعله راجعا الى المكان الا انه يشكل ايجاب ان يكون في الجملة ضميرا الى المبتدأ وقد ليس كذلك نقله البعض ان الشارح جعله راجعا الى المضاف اليه ولما كانت الاضافة بيانية لم يخرج الجملة الواقعة خبرا الى عائد لان عائد المبين عائد المبين وقال البعض بل اول الظروف بالمكان لانه عين المكان والمكان اسم جنس يطلق على القليل والكثير فالمتوهمان المذكوران توهمان لمكلام الشرح لا لكلام المتن وفي كلام المتن والكان يحتمل التذكير لارجاعه الخبر الا ان كلام الشرح لا يحتمله والا لقال برجوع الضمير الى المكان

فتامل قوله وظروف المكان الخ كان ذكر الضمير والخ للمرجع جمعا لرعاية الخبر بناء على ان الضمير اذا دار بين المرجع والخبر فالاولى رعاية الخبر كما في قوله المفروحات هو شامل فلا حاجة الى ما قيل ان الضمير راجع الى ظرف المكان بتاويله بالمكان اسم جنس يقع على القليل والكثير وانما لا يرد ان الضمير المكان راجعا الى المكان فلا الجملة ممن يصح الابتداء به وانما لا حاجة الى ان يقال في جواب الاشكال ان الاضافة لما كانت بيانية كان مرجع الى المبتدا ليس لموجه والمكان من وجهين على ان تلك القاعدة المذكورة انما يكون اذا كان تذكير الخبر او تانيثه بحسب الوضع مقدما على تذكير الضمير او تانيثه لاجنبيا عليه والدليل عليه قولهم الضمير اذا دار بين المرجع والخبر فرعاية الخبر اولى مثال الكلمة تافاخا ووضع بلفظ المذكر وغير ذلك من الجوامد الموضوعة على لفظ المذكر والمونث فيمكن ان يقال تذكير هو في قوله المفروحات هو مع رجوعه الى المونث لرعاية الخبر بخلاف ما اذا لم يكن الخبر كذلك كما فيما نحن فيه فان تذكيرها ليس بحسب الوضع بل تذكيره وضعي على تذكير الضمير ولا توقف تذكير الضمير على تذكيره لان يقال ان وجه تذكير الضمير في المتن تاويل ظروف المكان بجميع الظروف المكانية او تانيث الجمع بتاويله بالجماعة وذلك التاويل ليس بلازم بل يجوز ان يؤول بالجمع كما مر في صدر الكتاب وبعد اطراح ما قيل جعل الضمير راجعا الى المكان والا لوجب ان يقال انها كانت ليس على ما ينبغي قوله ولفظ مكان قال الشيخ الرضي ولا ينبغي لهم هذا الاطلاق فانه كان لفظ مكان لا يتصب الا بما فيه معنى الاستقرار فلا يقال كتبت المصحف مكان ضرب زيد وقال بعضهم المكان ان لم يكن مشتقا من حدث فيه معنى الاستقرار والكون في مكان كالمضرب والمقتل والماكل والمشرب لا ينصب الا بالفعل الذي ينصب به المختص من المكان كدخلت ونزلت وسكنت وانما كان مشتقا من ذلك الحدث فينصبه الفعل المشتق كما اشتق منه اسم المكان نحو قعدت مقعدا منه وجلست مجلسه وادخلت ما دواه وسدودت مسدده وينصبه اينما عمل ما فيه معنى الاستقرار وان لم يشتق مما اشتق منه نحو جلست موضع القيام وتحركت مكان السكون وقعدت موضعك ومكان زيد وجلست منزل فلان ومالم يكن فيه معنى الاستقرار لا ينصبه فلا يقال كتبت الكتاب مكانك وربطت بالسهم موضع بكر هذا لامه ومنه ظهر ان ما قيل كل اسم مكان ينصب بما اشتق منه وما رادفه ولا ينصب المكان بغير ما اشتق منه وما رادفه ليس على ما ينبغي اذ المكان في قعدت موضعك ليس منصوبا بما اشتق منه ولا بما رادفه فانه اذا قعد ولم يرد فالقعود ليس مرادفا للموضع الا ان يقال لم يرد بالمرادفة المعنى الاصطلاحي وهو الاتحاد في المفهوم بل اريد به الاشتراك في الاشتمال على معنى الاستقرار والكون قوله ولا شك ان معنى الدخول لا يتم بدون المدار اذ لا يوجد الدخول بدون المدخل وفيه ان الضرب ايضا لا يوجد بدون الزمان والمكان فينبغي ان لا يكون يوم الجمعة في ضربت يوم الجمعة مفعولا فيه بل مفعولا به ولا يكون خلفك مفعولا فيه بل مفعولا به اذا الصلوة لا يوجد بدون المكان واللازم باطل فالملزوم مثله وايضا الخروج ايضا لا يتم بدون الخرج فينبغي ان يكون متعديا واجيب بانه مفعول به مع انه لازم اتفاقا وبالجملة ان اراد بقوله ان الفعل لا يتطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه الا بعد ذكرها يتوقف عليه وجود الفعل فممنوع كما ترى وان اراد الا بعد ذكرها يتوقف عليه تصورها يتم الفعل فلما كون تصورها يتوقف تصور الدخول على المدخل لزم توقف الخروج على الخرج اذ لا فرق بينهما في التوقف وعدمه فينبغي ان ينصب الخروج الخرج على انه مفعول به فتامل قوله وجعلت الدار في البلد الفلاني بداهة ان وضعت متعددة نفسه فالاختلاف انما هو بين كونه لازما ومتعديا بنفسه لا مطلقا اي سواء

كان نفسه او بحرف الجر اخر لا يتصور ذلك الا انكار من القوم في دخلت في البلد والبيت بل كلام الرضي والراجح انه لا يلزم الا تر
ان غير الاكثرية بعد دخلت يلزم مما في نحو دخلت في الامر و دخلت في مذهب فلان وكثيرا ما يستعمل في موضع الاكثرية الغير نحو
دخلت في البلد و كون مصدر دخلت على الدخول والمقبول في معظم موارد اللازم اغلب وكونه ضد خرجت وهو لازم اتفاقا
يرجحان كونه لازما فما قيل ان ما ذكره الرضي يدل على نفي التعدي بلا واسطة ليس على ما ينبغي فتامل قوله لان كل فعل نسب
آه حاصل ما ذكره ان الذكر و هو ان الفعل اذا وقع في مكان مخصوص في جزء منه او في جميع اجزائه يصح ان يقال انه وقع
في مكان عام شامل لذلك المكان الخاص ولغيره باعتبار وقوعه في ذلك المكان الخاص فيجري في جميع الافعال
بالقياس الى جميع الامكنة خاصة وقعت فيها فلو كانت نسبته الدخول الى الدار نسبة الوقوع لصح النسبة الى
المكان العام الشامل لها ولغيرها بل في جميع المواد ولكنها لم يصح فلم ان نسبته الى الدار ليست نسبة الوقوع و
تقابل ان يقال عدم الصحة ثم كيف ونسبته الوقوع الى العام باعتبار ذلك الخاص فدخلت البلد يعني
دخلت منه باعتبار الدخول في الدار لا باعتبار الدخول في جزء وفي قيل و لا شك ان الاول مفيد والخان
الثاني غير مفيد على ان الذكر يقتضي النسبة بذلك الاعتبار الا ان عدم الصحة لعدم الافادة لكون القائل داخلا في البلد
للاعلم صحة ذلك الاعتبار في الدخول مطلقا كيف ولو قال قاصد الدخول في البلد عند الدخول في الدار التي هي جزء من البلد
ودخلت البلد يصح وبهذا التقرير ظهر ان ما قيل على قوله يصح ان ينسب الى المكان شامل له ولغيره ان هذا لا يصح على كليته اذ صح ان يقال
جلست في جميع اجزاء البيت ولا يصح جلست في جميع اجزاء الدار او المحلة او البلد ليس بشيء اذ المذكور يقتضي ان ينسب الفعل
الى المكان العام بالوقوع باعتبار وقوعه في مكان خاص جزء من ذلك العام و هذا صحيح لاعتبار عليه وما ذكره ليس من مقتضيات
المذكور حتى يتناقض بالتخلف فيما ذكره اذ جميع اجزاء البيت بعض الدار او المحلة او البلد و وقوع الفعل في البعض لا يستلزم الوقوع
في كلها حد من اجزاء العام فما يقتضيه المذكور صحيح وما ليس بصحيح ليس يقتضيانه وان ما اورده على قوله وفعل الدخول بالنسبة الى الدار
ليس كذلك فمنه انه يصح ذلك في دخلت الباب دخلت الدار ليس بوارد اذ المقصد ان المذكور لا يجري في جميع موارد الدخول لا
لا يجري فيه اصلا قال ما فعل لاجله اي اسم ذكر لاجل انه باعث على الفعل المذكور و من حيث انه علة لاقدام الفاعل على الفعل
وعلى هذا لا يرد اعجبني التاديب لان ذكره ليس من هذه الحيثية بل من حيث انه فاعل للفعل المذكور فذكره ليس من حيث
انه يفهم منه كونه باعثا فتعلل عن ان يكون باعثا الفعل آخر و كون تاديبا في ضربته تاديبا باعثا على الفعل المذكور لا يلزم منه
كون التاديب باعثا لان ذكر التاديب ليس ان هذه الحيثية و تاديبا ذكر من حيث انه باعث فهما متغايران اعتبارا و لو
الاعتبارات لبطلت العلوم و الاصطلاحات و كذا لا يرد اعجبني التاديب الذي ضربت لاجله لان ذكره ليس باعتبار انه باعث
على الضرب و بما ذكرنا ظهر انه لا حاجة الى التكلف الذي ذكره الشارح قدس سره الى ضعفه بقوله اللهم الا ان يراد بذكره معه ايراده بالفعل
فيه و لا يخفى ان هذه الارادة بعد الارادة بالمذكور بذكره معه في التركيب الذي هو فيه بدليل قوله ويرد ح فتامل تعليق التخصيص
العلل بالنصب في كلام مير و جعله بعد اعجبني التاديب الذي ضربت لاجله بل اعجبني التاديب ايضا لا يصدق على التاديب انه
فعل لاجله فعل مذكور معه الفعل فيه في تركيب ضربت زيدا التاديب ليس على ما ينبغي لان التاديب مذكور في تركيب ثالثة

فيكون له في كل تركيب ذكر في احدها ليس له فعل مذكور فضلا عن ان يكون مورد اصعيد فيه النصب وفي الثاني والكان الفعل مذكورا لكنه ليس مذكورا ان يعمل النصب فكيف يصدق على التاديب المذكور فيهما انه ناصل لاجله مفعل مورد صعيد فيه النصب وفي الثالث وان صدق الاانه ذكر آخر فخطر ببالي فاعلم على طريق الشرقة وما على ما ذكرناه فانه فاحد اظهر والحق ان ما ذكره الشارح والمحشون في هذا المقام ليس مما يقصد ي لذكره اولى الباب بل مسلوب الاختيار عند اهل الاعتبار فان قلت لاعل في الفعول في قولك ضربتك مسلما للمسلم مميزج عنه قلت العل اعم من ان يكون لفظا او تقديرا او محلا وفي المثال المجرور منصوب المحل والحرف واسطة في ذلك وجملة بتنزيل التعزية والتصنيف ليس بشيء فتامل قوله فان التاديب انما يحصل بالضرب وترتب حليه حصول التاديب بالضرب وترتبه عليه ظاهر انكانا متغايرين بالذات بان يكون التاديب عبارة عن احداث التاديب والضرب بسبب الاحداث وكسيلته واما اذا كانا متحدين بالذات على ما سيصرح به الشكل الاان يقال ماهية الضرب والتاديب واحدة بحسب اعتبار انضمام امر آخر اليه فاعتبار انه سوء ضرب بسبب الحصول وباعتبار انه منضاف المضروب الى اخلاق حسنة تاديب بسبب عن الضرب كما قيل ان التعليم والتعلم واحد وهو انسياق ما الى تحصيل مجهول لمعلوم وهو بالقياس الى الذي يحصل منفسي تعليما وبالقياس الى الذي يحصل فيه يسمى تعلما وبه اندفع ما قيل لو كان الضرب عين التاديب فلا يخ اما ان يكون الصفة قائمة بالمحلين او لا فالمحال الاول يلزم قيام الصفة الواحدة بالشخص المحلين مختلفين وهو محال والمحال الثاني يلزم حمل الضارب على المضروب مع اتحاد محل المحمول وهو الضرب وهو ايضا محال ولا يدمن مثل ذلك في التعلم ايضا والاورد هذا الاعتراض وشبهه الترتب ايضا اذ يقال حليته فتعلم وقال الشيخ الرضي الضرب به التاديب فالعلة في الحقيقة ليست هذا المصدر لان الشيء لا يكون علة لنفسه بل هي اثره اي ضربته تاديبا ولكن لو صرحت بما هو العلة اعني التاديب لم يتعقب عند النحاة لعدم المشاركة في الفاعل اذ في الزمان اذ رجما لا يحصل هذا الاثر فكيف يشارك الضرب في الزمان وانما نصب هذا المصدر تضمنه العلة في الحقيقة ومشاركته الحدث في الفاعل والزمان اذ هو هو وهي هذا فالمراد بقوله فان التاديب يحصل بالضرب ان اثر التاديب والمتفرع عليه يحصل بالضرب وهو العلة في الحقيقة وان جعل كسبب انطبق العلة التاديب لتضمنه العلة الحقيقية ومشاركته الحدث المذكور وهو الضرب في الفاعل والزمان لانه بين الضرب فوجد فيه شرط التقدير باللام بخلاف العلة الحقيقية اذ لم يوجد فيه ذلك الشرط لعدم المشاركة في الفاعل فلا بد فيه من اظهار اللام فلم يحمل عليه بحسب اللفظ وبالجملة الدال على العلة جعل علة مسامحة لعلة ما اقتضى للعلة الحقيقية مع كونها غيرقابلة للنصب بخلاف الدال عليها ومنه يعلم انه لا يلزم من كون الشيء علة كونه قابلا للنصب وبهذا هو مراد من قال دائما نصب التاديب لتضمنه العلة الحقيقية ومشاركته الحدث في العامل والزمان فاندفع ما اورد عليه ويكفيه امتناع ضربته تاديبا فتامل قال الزجاج ان جعل المصدر من قبيل ما بين مفعوله بحرف الجر بعد حذف العامل لبقائه سببا لا يعلم مفعوله ولا خلاف فقوله يخالف على صيغة المعلوم فاعله ضمير القائل وعلى هذا فقوله ظاهرا صفاته خلافا ظاهرا قويا له وجه ظاهر قوي وهو ما ذكره الشارح بقوله ورد قول الزجاج بان صحة تاويل آه الا انه يلزم على هذا النسبة المخالفة الى القوم مع ان قول القوم اصح لان مخالفة الزجاج وان جعل من قبيل ما بين فاعله بحرف الجر فقوله يخالف على صيغة المجهول فالنائب ضمير فيه يرجع الى القائل وقوله خلافا للزجاج كما انه على التعديل الاجمالي اشارة الى ان مذهب الجمهور قوي فلا يرد ما قيل لا فائدة لقوله ظاهرا قوله مصدر على حذف المضاف لبيان النوع

او على حذف الفعل هكذا وجه كون المفعول له مصدرا عند الزجاج وصاحب اللباب وعلى التقديرين يكون مصدرا من جنس لفظ فعله وقال الشيخ الرضي مذهبهم تسميه النحاة مفعولا له هو المفعول المطلق وذلك لانه آتى من كون مضمون عامل المفعول تفصيلا وبيانا لكما في ضربته تاديبا فان معناه ادبته بالضرب فالتاديب محل والضرب بيان له فكانك قلت ادبته بالضرب تاديبا وبيع ان يقال الضرب هو التاديب فصار مثل ضربته ضربا في كون مضمون العامل هو المعمول انتهى فعلى الاولين من التوجيهين يكون مصدرا من جنس فعله وعلى الثاني بغير لفظ فعله اعلم ان ما ذكره الرضي يحتمل احتمالين الاول انه لا يأتي في ضربته تاديبا ان العامل تفصيل للمفعول له او مضمونه متحدمعه اعتبره ومصدرا مبينا من غير حذف وفي سائر المواضع التي لم يستقم فيها التوجيهان اعتبره ومصدرا بحذف المضاف او حذف العامل ليكون الباب على وتيرة واحدة الثاني انه اعتقد ان التوجيهين كليهما يجريان في جميع المواضع وبهما اليه ذهب الرضي حيث قال ولا يطرد ردهذا في جميع انواع المفعول له فان القعود ليس بيانا للجبن ولا آتيه قعوده عين الاقدام وكذا قولك عنفتك اصلاحا لك بالاعطاء او النصح ونحوه فان المجئ ليس بيانا للاصلاح بل بيانه الاعطاء او النصح والمعنى اقدم في شدة قعود عين ومجئ اصلاح على حذف المضاف وهو تكلف انتهى وما ذكرنا ظهر ان قول الشارح من غير لفظ فعله لا يخ من اختلال وقوله خالصا مبني عنده في المثالين المذكورين الى قوله قعود عين بناء دي با على صوت على اتصاله وتنوينه لا حاجة في جعل قعيت عن الحرب جبنا مصدرا مبنيا بل اللفظ فعله الى ان يراد بالجبن اثر الكيفية القائمة بالنفس وهو القعود عن الحرب كما يراد بالشجاعة الاثر المترتب على الكيفية النفسانية وهو الاقدام كما قيل ان الزجاج لا يقول به فلا حاجة الى ارتكاب المجاز يدل على ذلك ما ذكرنا وما ذكره التفتازاني وجنبت في الحرب عن القعود جبنا او ضربته ضرب تاديب وقعدت قعود عين على ان التصحيح المثال الخاص لا يسين ولا يغني من جوع اذ المدار من قول الشارح فانه عنده ومصدر من غير لفظ فعله ان جميعا فراد المفعول له مصدر من غير لفظ فعله عنده هذا هو المعلم ان قول الشيخ الرضي فالتاديب محل والضرب بيان له يدل على مغايرة الضرب والتاديب بالذات اذ المشتق لا يكون بيانا لنفسه فالتاديب جعل الشئ مؤديا وهو محل يحتمل ان يحصل بالضرب او بالنصيحة والشتم وقوله ليصح ان يقال الضرب هو التاديب بالشعراء جاد الضرب والتاديب متحدين في المعنى كما جاء اختلفتا معنيين فعلى هذا يجب حمل التاديب في ضربته تاديبا على معنى ايقاع الضرب ليكون مخلصا عن التكلف الذي ذكره الرضي في نصبه على المفعول له فاذا حملت ما ذكرت ظرفك ان ما قيل مذهبان ما يسمى المفعول المطلق مفعولا به هو المفعول المطلق من غير لفظ الفعل ويكون معناها واحدا فالاتحاد اما يكون بالمرادف بالضرب التاديب كما قرر الرضي فانه ادبته بالضرب تاديبا او بان يراد بالتاديب ضربته تاديب على حذف المضاف ليس بموجه والا كان من وجيه فتامل حتى يظهر لك ما عليه قوله ورد قول الزجاج قال الشيخ الرضي ورده اعلم بان معنى ضربته تاديبا ضربته للتاديب اتفاقا وقولك للتاديب ليس بمفعول مطلق فكذا تاديبا الذي لمبناه قوله ليس بمفعول مطلق معناه لم يذهب احد الى ان للتاديب مفعول مطلق لانه لم يرده الزجاج الى المفعول المطلق حتى يرد انه ليس مفعولا له عنده ولا عند القوم فليس على الزجاج رد وانما المفعول المطلق وقال الشيخ الرضي وفي الرد نظر وذلك ان ضرب تاديب ايقاع يفيد معنى للتاديب مع ان الاول مفعول مطلق اتفاقا دون الثاني واي مانع في ان تتفق في المعنى المقصد المختلفان في الاعراب الا ترى ان معنى جئت راكبا جئت وقت ركوبي فالاول حال والثاني مفعول فيه قوله اي شرط انتصاب المفعول لاشارة الى ان النصب مصدر مبني للمفعول لا الفاعل او تقديرا

شرط انتصاب المفعول له ان يكون جملة منصوبا قوله وحصل اللام بالذكر اعتراض لوجه تخصيص الخ وليس في المفعول فيه لان الحروف الداخلة على المفعول له سوى اللام كثيرة لا انها ثلثة فاحتيج بها فتعرض للوجه بخلاف الداخل على المفعول فيه سوى في فانه قليل لانه واحد فهو ملحوظ بالعدم فلا حاجة الى التعرض للوجه لان في كانه متعين للالحاق الباء والملحقة بالعدم فاندفع ما قيل التعرض لوجه تخصيص اللام ثم دون في في المفعول فيه مبني على الغفلة عن ان الباء اليس مرئ والمفعول فيه تخوضت بالسيف اي اتحد فاعله وفاعل عامله قال الشيخ الرضي وبعض النحاة لا يشترط التشارك كما في الفاعل وهو الذي يقوى في ظني وان كان الاغلب هو الاول والدليل على جواز عدم التشارك قول امير المؤمنين على كرم الله وجهه في نهج البلاغة فاعطاه الله تعة النظرة استحقاقا للسخط بستتماما للبلية والمستحق للسخط ابليس والمعطى للنظرة هو الله تعة ولا يجوز ان يكون مستحقا حالا من المفعول لان يستتما اذن يكون حالا من الفاعل وكذا اتخاذه للعدة ولا اعطف حال الفاعل على المفعول انتهى قوله ولا يجوز ان يكون آه دفع ما يقال كيف يكون القول دليلا على ما ذكر مع الاحتمال لكون قال في اول بحث الحال ويجوز عطف احد حالي الفاعل والمفعول على الآخر كلقيت زيدا راكبا وماشيا قوله وسقاه الخ قال الشيخ الرضي قال المص وانما شرطوا حذف اللام الشرطان المذكوران لان علة الافعال كثيرا ما تجيئ جامدة لاشرطين فصارت مع الشرطين ظاهرة في العلية والغرض ان تكون هناك مايدل على اللام المقدرة المفيدة للعلية وحصول الشرطين دليل عليها قوله واعتذر عن نصبه اي عن كونه لازم النصب فكيف يقوم مقام الفاعل قال الشيخ الرضي الغير المتصرف من الظروف مالم يستعمل الا ظرفا فتقديري اوفى مجرورا بمن وقد يجر بمتى يالي وحتى اليمن وبجير ابن بالي اليمن مع عدم تصرفها واعلم ان من لا يدخل على جميع الظروف الغير المتصرف قد يدل على بعضها نحو جئتك من قبلك ومن بعدك ومن بينها وبينك حجاب وجئتك من عندك وبمن لدنك وفي بعض كتب النحو الغير المتصرف هو المستعمل ظرفا لا غير وهو ما لزم النصب نحو مساذاتة مرة ولقيته بعيدات بين وبكرا وسحرا وسحرا وضحى ومساء وعشية وعتمة ومساء اذا اردت سحرا بعينه وضحى ليومك وعشاء بعشية بعينها وعتمة ليلتك ومساء يومك قال وقرب من المستعمل ظرفا لا غير عند فانه لا يدخل عليه الا من ومثله دون وربما جر بفي يعني قال ومنه مع قد جاء وهول من عليها في قولهم كان معها فتنة من معاد ومنه نظران قول الشافي الاكثر ليس بسديد اما على ما نقلناه عن بعض كتب النحو فظاهر اذ الغير المتصرف على طريقة هو المستعمل ظرفا لا غير والمجرور بمن ليس منزلا قريبا منه وليس لغير المتصرف حالة غير النصب على الظرفية ولو على سبيل القلة حتى يعتد به واما على ما ذكره الرضي فلان من لا تدخل على جميع غير المتصرف حتى اليقة غالب حاله النصب قد تجر فيعتد التقييد وليس الكلام في لازم النصب الخاص بل في مطلق لازم النصب فلا يفيد التقييد وليس اليقة المجرور بمن كثيرا حتى يقة للاكثر حكم الكل قوله جريا اي جعله جاريا على ما اي النصب هو اي لازم النصب كائن على ذلك النصب وح يصح ان يكون قوله جريا منصوبا لانه قوله وتركه منصوبا بمعنى جعله باقيا على نصبه قوله ان هذا الرأي ضعيف جدا اذ يرد عليه دخول الاستثكار اللفظي وهو جعل لازم النصب نوعا او منصوبا على انه مفعول به في اللفظ قال الرضي ورحم الاخفش ان سواء اذا اخرجه عن الظرفية اليقة منصوبه بستثكار الرفع فيقولون جاءني سواك وفي الدار سواك وشذ في استثكار الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية قوله قوله ومنهم دون ذلك ولقد تقطع بينكم ومنه ظهران المراد بالمنه في قول الله تعالى بين الزوم مخالفية الغيبة قوله وقيل الوجه ان يجعل المفعول منه من قبيل وقد حصل بينهم البعد

والنزوان هي من قبيل الاسناد الفعل الى المفعول الى مصدره والدليل عليه ضمنا وانما كان الوجه هو الاول اسناد الفعل الى لازم النصب وان ابقي على النصب في اللفظ كما هو الواقع في استعمال العرب الاان اسناده الى ضمير المصدر المؤكد اية غير ثابت في استعمال العرب العاقلة تنبيه قوله سواء كان ذلك بجعل فاعلا كوجهت او بخشبته او مفعولا كحركت كفاك ونزيدا درهم القول بالتعميم على الاطلاق من الخفاق مع الاتفاق على امتناع مثل ضربت زيدا وعمرا على ان عمرا مفعول معه مشكل لان ما وجبوا به امتناع المثال المذكور هو ان اصل الواو العاطفة قبل المفعول معه هو العطف وانما يعدل ما بعده عن العطف الى النصب نصبا على المعنى الذي دون لفظها حتى لان العطف في نحو جاءني زيد وعمرو يحتمل تصاحب الرجلين في المجيء ويحتمل حصول مجيء احدهما قبل الآخر والنصب نص في المصاحبة وفي قولك ضربت زيدا وعمرا لا يكون التنصيص بالنصب على المصاحبة لكون النصب في العطف الذي هو الاصل انما يقتضي امتناع النصب على المفعول معه في كل ما قبل الواو وفيه مفعول من حيث اللفظ نعم يجوز النصب على المفعول معه اذا كان ما قبله مفعولا من حيث المعنى وبضافة اليه من حيث اللفظ نحو حسبك وزيدا درهم فانه وان كان من حيث المعنى مفعولا اذ المعنى يكفيك لا لانه من حيث اللفظ مضاف اليه نعم لما كان القريب جرو لا حاجة في العطف الى المحل على محله البعيد فلا يجري فيه الوجه المذكور فالتعميم على الاطلاق ليس بسديد بل ينبغي ان يخصص وليقة بعدم الجواز اذا كان ما قبله مفعولا من حيث اللفظ وبالجواز اذا كان مفعولا من حيث المعنى فظهر ان تمثيل الشارح بنحو كفاك وزيدا درهم ليس بصحيح وانت خبير بان اتفاقهم على الامتناع منقوض بنحو امرأ ونفسه وقولهم راسك الى وشاتاك والحق حيث جوزوا العطف والنصب مع ان ما قبله مفعول لفظا وقال الشيخ الرضي قوله تهم فاجمعوا امركم وشركاكم الاولى انتصاب شركاكم على انه مفعول معه اي اجمعوا مع شركاكم للسلامة عن الاضمار وقالوا يجوز ان يكون الواو للعطف على ان ينتصب شركاكم بفعل رأى فاجمعوا شركاءكم ذلك لان الاجماع لا يتعدى الى الاعيان لا يقال اجمعت زيدا وقال ابن هشام في المغني واما قوله تهم فاجمعوا امركم وشركاكم في قراءة السبعة فاجمعوا بقطع الهمزة وشركاكم بالنصب فيحتمل الوافية ذلك سواء ان يكون حالة معطوفا على مفعول به تقديره مضافا اي وامر شركاكم او جملة تقديره فعل اي واجمعوا شركاءكم يوصل الهمزة وسوجب التقديرين ان اجمعوا لا يتعلق بالذوات بل بالمعاني كقولك اجمعوا على كذا بخلاف جمع فانه مشترك بدليل جمع كيده الذي جمع مالا وحده وان يقرأ فاجمعوا بالوصل فلا اشكال انتهى وهو صريح في ان شركاءكم معطوف على امركم بتقدير مضاف على تقدير عطف معرفة على معرفة فاما كان نصبه على المفعول معه باعتبار ان المصاحب امركم ايضا فقد انتفض الاتفاق بانه ايضا وانما كان نصبه باعتبار ان مصاحبه ضمير الفاعل فقد يقال ان العدول عن العطف الذي هو الاصل للتنصيص على المصاحبة وهو غير متصور اذ على تقدير العطف تتعين النصب ايضا والتنصيص انما هو اذا تعين الرفع على العطف قوله وكان واحدا هذا العبارة تدل على ان المشاركة في الفعل في زمان واحد ليس معتبرا في الكل بل المعتبر في البعض المشاركة في الفعل في مكان واحد كما في نحو لبست الثانة وتعممت او ضمها اذ لا يكفي فيه المشاركة في زمان واحد لان الترك لو وقع على الثانة وتعميما في زمان واحد في مكان لما ضما التعميل فلا بد فيه من وحدة المكان واحترز بقيد بانه لو لم يعتبر في المثال المذكور الوحدة في الزمان لم يصح لان تركهما في مكان واحد مع تعدد الزمان لا يستلزم ان يرفع الثانة ولم يها فلا تتم ان المقصود فيه المشاركة في مكان واحد لا في زمان واحد كما هو المستفاد من العبارة ويمكن ان يقال ان التردد منع الخلو دون الجمع قوله اي وجد لا ينظهر

وجه العدول عن التاء المبسوطة التي هي الاصل الى التاء المربوطة مع ان المصيب خبر اذ مذكور ابعد فان قلت المذكور هي تقدير الجزء تحتاج الى التاويل بلفظيا او ملفوظا بخلاف ما اذا جعل كان تامة قلت قد اشتهر هذا التاويل في هذا اللفظ فكانه ليس تاويلا على انه لا حاجة الى التاويل لان اللفظ الاصطلاحي هو الملفوظ وايضا قد جعل لفظ كان في قوله والكان بمعنى ناقصة مع ان المذكور في معرض الجزء تحتاج الى التاويل ولذا قال اي اما معنويا فتقدر اي لفظيا حملا على حاجة اليه الا ان يقال انه تقصد الجواز الا ان الموافق للسباق والسياق جملة فتقصة قوله اي ما يدل على الحدث يدخل في الفعل على هذا التفسير ظرف الزمان والمكان والآلة مع انها ليست عاملة فالصواب ان يراد بالفعل الفعل الاصطلاحي والمشتقات في حكمه فاكتفى بذكره عن ذكرها قوله اي لم يجب العطف ولم يتضح فسر الجواز بالامكان الخاص لكنه ينتقض بمثال المذكور بخلاف ما لو فسره بالامكان العام المقيد بجانب الوجود فانه ينتقض ح بامثال المذكور اذا الامكان العام المقيد بجانب الوجود عبارة عن سلب الضرورة عن الجانب المخالف للحكم سواء كان الجانب الموافق ضروريا او لا فيشمل وجوب العطف مع انه لا يترتب عليه قوله فالوجهان قوله اي العطف والنصب على المفعولية فان قلت يلزم اتحاد الشرط والجزاء لان المراد بقوله وجاز العطف انه جاز العطف والنصب قلت المراد به انه جاز العطف وحده وهو باعتبار المفهوم اهم قوله جايزان قدم في بحث الترجيم المضارع وجعل المذكور خاتمه وجعل الذكور مبتدأ والمقدر خبره تنبيها على صحة تقدير كلا الامرين مع استواء كلا المرجحين في صلاحية الجزاء كونه جملة اسمية وفعلية واشعارا بانه في امثال هذه المواضع قد يقصد الاستمرار والثبوت باعتبار والتجدد وحدوث السبب المذكور باعتبار آخر قوله لم يقنع اشارة الى ان الجزاء لا يترتب على مجرد نفي الجواز المفسر بالامكان الخاص لان نفيه يحتمل ان يكون باثبات نقيضه في الجانب المخالف وهو امتناع العطف وان يكون باثبات الضرورة في الجانب الموافق وهو وجوب العطف والاشك ان نفيه بالمعنى الاول لا يترتب عليه الجزاء فلذا ضرب عنه وعين المقصود قوله اي وان لم يجز العطف بل امتنع فسر الجزاء بعدم الامتناع ففي ذلك تنبيه على ان المفسر لعدم الامتناع امتناع فالمناسب ح ان يقال اي امتنع قوله اي من حيث هو فاعل اسند اليه الفعل وصدر منه وقام به الفعل او من حيث هو مفعول وقع عليه الفعل والمعنى الحال لفظ بين الهيئة التي كانت للفاعل في وقت اسناد الفعل اليه او كانت للمفعول في وقت وقوع الفعل عليه فالحيثية قيد لتقييد الهيئة بانها التي كانت للفاعل والمفعول في وقت اسناد الفعل اليه او كانت وقوعه عليه وبه اندفع ما قيل ان الحال لا تدل على هيئة الفاعل او المفعول التي هي بين هيئة صدر عنه الفعل او تعلق به اما الاول فلان الحيثية ترجع باعتبار الحال الى وقت اسناد الفعل اليه او وقت وقوع الفعل عليه ولا اعتبار عليه واما الثاني فلان الفاعل الاصطلاحي هو ما اسند اليه الفعل على جهة القيام والمفعول ما وقع عليه الفعل وهو تامل الحيثية قوله فيدخل فيها الحال لا يظهر وجه تقييد المفعول بالمفعول به ان ثبت وقوع الحال عما سماه النحويون مفعولا معه ومفعولا مطلقا في استعمال العرب حتى يحتاج الى تكلف التعميم الا ان يقال الوجه ضم النشر وان لم ثبت فالتقييد موجه قوله ولو قوي لا يبعد على هذا سن قيد الحيثية لاخراج الصفة فيغير المعنى من حيث هو فاعل او مفعول به او مفعول معه او مفعول مطلق فلا يلزم جواز الحال عن المفعول فيه على هذا كما زعم البعض هذا ان لم ثبت وقوع الحال عنه في استعمال العرب وان ثبت فلزوم جواز الحال عنه غير مضر قوله من غير حاجة متعلق بقوله دخل فيه وعلى هذا فمعنى قوله من غير حاجة الى تعميم الفاعل والمفعول من غير حاجة الى التعميم له حول حال الواقع عن كل منهما وعلى هذا فقوله الا لاحول ما وقع

ولا يظهر باعث للعدول عن هذا التفسير مع ان اسم الفعل وكذا المصدر يخرج عن شبه الفعل وكذا عن معنى الفعل على ما قرره الشارح مع انهما عاملان في الحال وذلك لان معنى الفعل على تقرير الشارح هو المفهوم من سوق الكلام من غير ان يقتضي لفظ الكلام ومنطوقه اعتباره ولا شك ان معنى الفعل في اسم الفعل والمصدر يقتضي الكلام اعتباره فلا يدخل في المعنى الذي يدخل على طريقة الا ان يحمل النحوي عاما يشتمل اللفظ واعتبار الخارج ويراد بقوله من غير التصريح به وتقديره من غير ان يقتضي لفظ الكلام التصريح بمعنى الفعل بلفظ الفعل او يقتضي تقديره وذلك اما ان لا يقتضيه اصلا كما في هذا زيد قائما ويقتضيه لكن لا بلفظ الفعل كما في اسم الفعل والمصدر فمقابلة معنى الفعل للفعل تشبيه ظاهر باعتبار ان المنطوق يقتضيه اعتبارها بخلاف معنى الفعل فانه لا يقتضيه وايضا بهما لفظان مذكوران او مقدران في النظم والمعنى ليس لك فهو ممتاز عن الفعل وشبهه فلا حاجة في ذلك الى ان يقال انه ليس من تركيبه فاعيل اي ماخوذ من تركيبه وصيغته بخلاف العامل المعنوي كهذا فانه وان كان يعمل فعل ولكنه ليس من تركيبه وصيغته وهذا صحيح على مذهب الصفار وهو ان العامل بهذا لنس هذا الا على ما يفهم من عبارة الشرح وهو ان معنى الفعل ما يفهم منه وهو انه ليس من وجه واشير ليس بموجه والكاف من وجه بل لا معنى له اصلا قوله بالاشارة والتنبيه الى آخر ما ذكره حمل ما ذكر من معنى الفعل في بصير المذكور تسويغ بخلاف معنى حروف الاستفهام والنفي وان فانه لم يسع عاملا في الحال قوله والتمني والترجي قال الشيخ الرضي واما حروف التمني والترجي نحو ليتك قائما في الدار ولعلك جالسا عندنا فانها ليسا عاملين لان التمني والترجي ليسا متعديين بالحال بل العامل هو الجار المقدر لكون مضمونه هو المتعلق انتهى وتقييد في نحو ليت ابي فقير ارجح بالجار اي فقيرا ارجح بالجار لان رجوع الابن لما كان امرا مستبعدا بحيث لا طماعية في وقوعه جعل صالحا لتعلق التمني وقوعه فتمناه وطلب وقوعه على سبيل طلب الح والكاف متعلقا بصفة لا تطلب لا تمني وقوعها في المعنى يعني هي راجح وهو فقيرا في طلب رجوعه والكاف على صفة الفقر واما تقييد التمني بالحال فلا يتعقل بعد دون التاويل فليس المعنى على ان تمنيت ابني وهو فقير بل معناه تمنيت ابني والكاف فقيرا راجعا فلما كان تقييد التمني بالحال محتاجا الى التاويل تكلف تقييد الجار بها اولى ابقاء له على ما هو الظاهر في الاكثر قوله وهو تقييد الحدث المنسوب الى صاحبه بوقت حصول مضمونها ولا يخفى ان ذلك انما هو في المنتقلة لا في المركوزة والمدعى عام الا ان يقال الاكثر في الاستعمال هي المنتقلة والمركوزة قليل فكانه معتنى بالعدم قوله ليحصل بها حصول الغرض بالنكرة لا يستلزم عدم جواز التعريف كيف ويجوز ان يتعلق بالتعريف غرض آخر قوله ان جملت المراد حالا من كل امر وان جملته حالا من ضمير حكيم فلا يكون مثالا للامر المنحن فيه وهذا دليل على ان المقصود التمثيل لا الاستشهاد ويدل عليه السياق والسباق اليه قال ا وبعد الا فقضاء المعنى انظاه انه عطف على قوله في خير الاستفهام فيضير المعنى احدهما ما يكون ذو الحال فيه نكرة واقعة بعد الا وليس الامر كذلك اذ الواقع بعد الا هو الحال لا ذو الحال قال شارح اللباب فيه تعسف لا يمكن الخلاص عنه الا ان تقول ان بين قولنا وبعد الا دين قوله او مقدما عليه الحال متناولا في الفاعلية ولو قال بدله او قبل الا لكان سالما عن التعسف انتهى وعلى هذا فقوله او بعد الا عطف على قوله واقعة او موصوفة فيكون ظرفا مستقرا يصح كلمة في الحال والتقدير احدهما ما يكون ذو الحال فيه نكرة كائنة بعد الا حالها او فيه ضمير راجع الى الحال واللام فيها نعني ضمنا والاضافة اعوض عن الضمان اليه فلا حاجة الى تقدير عائد الى النكرة في تعميم وقوع الظرف صفة لنكرة كما قيل فاندفع ما قيل لا يخفى ان قوله بعد الا عطف على قوله في خير الاستفهام فهو ظرف لغو الا بعد ثم ضمير منه عمى قوله او قبل الا لا يخفى انه لو قال لك لوجب ان يقول او قبل الا الداخلة على الحال فيطول الكلام فلعله قال ذلك رعاية للاختصار كما قول ومنه

بحث اذ وجوب القول بهم كيف وقوله نقضا للنفي نفي عند ونوسلم فطلب الاختصار لا يكون سببا لطوقوع في التصف وقيل
اي ما يكون الحال واقعا بعد الا نقضا للنفي عطفا على يكون ذا الحال نكرة موصوفة وضمير انه للاصم سنه كون ذي الحال نكرة
ح ان الكلام سوق له تخم تنكير ذي الحال كونها منفية فضلا المعرفة بعيدها له توهما في نيل النفي وعلى هذا فلا حاجة لذكره وعبيدة
بل الاولى ان يجعل وقوعها في خبر النفي والنهي دليلا لاستغراق قال الرضي يجوز تنكير ذي الحال اذا سبقه نفي او
شبهه ونهي او استفهام لانه يصير النكرة مع سبق هذه الاشياء مستغرقا فلا يبقى فيه ابهام قال شارح اللباب قال المصنف وانما
تنكيره لان الانقطع ما بعده عما قبله فلا يصلح الحال ان يكون صفته لانقطاعه عنه وفيه نظر لمجيء ما بعد الا صفة لما قبلها ورد عليه
بعضهم بان منع الاول كان معنى لصح جاءني رجل الا عالما ولغى قوله نقضا للنفي واما من قال لامنع لا لجواز وقوع الصفة بعد الا تعين
فريته بلا مرية لان الصفة النحوية لا يكون بعد الا وانما هو الصفة المعنوية من خبر المبتدأ والحال انتهى اقول وفيه بحث اما اولا فلان
تقرير قوله لو كان معنى يصح بكذا لكنه ليس صحيح يتتبع انه ليس بصحيح وهذا انما يتم لو كان وجه عدم الصحة التباس الحال بالصفة في المثال المذكور
وهو عند القائلين بقطع الاتم بل الوجه عدم استقامة المعنى في الوجب في المفرغ وبنظر فائدة قوله نقضا للنفي واما ثانيا فلان
قوله لان الصفة آه ان اراد به انه لا يجوز احد من النحاة فهو ممنوع كيف وصرح الرضي في بحث الاستثناء المفرغ بوقوع الصفة النحوية
التي هي احد من التوابع بعد الا وصرح به العلامة التفتازاني في المطول في آخر بحث القصر حيث قال القصر كما يقع بين المبتدإ والخبر يقع بين الفعل والفاعل وبين الصفة والموصوف نحو ما جاءني رجل الا فاضل وصرح به صاحب اللباب ايضا في بحث الاستثناء
وقال صاحب المغني واما ما بالكسر من قرية الادلة لكتاب معلوم فلدصفية مانعان الواو والالم يرد الزمخشري وابو البقاء وقوعا
منها مانعا وان اراد به انه لا يكون لك عند بعض فهو مسلم لكنه غير مفيد والحكم بالنفي على الاطلاق كما هو الظاهر من كلامه وتشيع
على الجر تشنيعا بليغا عند كون المسئلة اختلافية ليس على ما ينبغي قوله وبجعل قوله وصاحبها بالنصب عطف على قوله ليصرف الكلام
على وجه التفسير قوله مبتدأ وخبرا كما قال السيد السند في حواشي المتوسط قال ولا يجوز ان يكون صاحبها مرفوعا عطفا على المستكن
في ان يكون ومعرفة منصوبا عطفا على نكرة لان تعريف ذي الحال ليس بشرط وح يكون معرفة منصوبا وتقدير الكلام هذا وشرط
صاحبها ان يكون معرفة وهذا مختل معنى كما ذكره ولفظا لانه يلزم العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار انتهى والمحل المعنوي هو الذي
اشار اليه بقوله لان تعريف ذي الحال ليس بشرط مر تفسيره بما ذكره الله تقدس سره والمحل اللفظي على التوجيه الثاني هو تبع بارتكاب
حذف المضاف في المعطوف قوله وكان المراد بالارسال البعث او النخية لان الارسال مختص بذوي العلم والشك انما هو في
ارادة الخاص من الامرين قوله والدخال هو ان يشرب البعير ثم يخرج عن الحوض قبل تمام الشرب الى العطن ثم يرد ومن الرد
على صيغة المجهول قوله ليشرب ذلك البعير المدخل بين بعيرين عطشانين منه اي من الحوض ما دام لم يكن ذلك البعير شرب
اي شربه منه اي من الحوض في الكرة الاولى قوله لعل المراد اي من الدخال نفس مداخلة بعضها في بعض من قبيل اراد المطلق
من المقيد لان الدخال خاص بالبعير وبان يدخل بعيرين بين بعيرين عطشانين والمراد في البيت المزاحمة والازدحام او المعنى
او المراد من الدخال معناه الحقيقي والمعنى على التشبيه قال متناول اي المنصوب المعرف الذي يرى فيها انه حال تحمل
اي كل واحد منها تحمل وكذا ضمير نحوه بل هو احق بالتأويل اقول هذا اذا لم يكن الضمير في نحوه راجعا الى مرئت به وحده ومانحمل

فلا حاجة الى ما قالت وقيل بلان المعنى والحال الواقع فى هذا التركيب متناول ليس موجبا لكان من وجه بان كان المعنى على ما ذكره وكان قائلا ان يقول والحال الموافقة فيما مضى لان المستقبل غير الموجود اى موجودة والحال موجودة سماعى صحيح به مولانا الهدا والمشارح المحواشى السنية فى قوله وحاصله الفضل ومشبهه قوله ومتناول بالنكرة الاولى ترك قوله بالنكرة لان المعرف ليس بالحال بالنكرة على كلا التاويلين بل على غيره نعم هو متناول بناية دل بان الحال فى الامثلة معرف قوله مصادر لافعال لان الاصل فى العامل ان يشتق منه ويجوز تقدير الصفة ايضا لان الحال فى المعنى خبر لذيها والاصل فى الخبر الافراد وكذا الاصل فيما هو بمعناه الا فراد والتثنية والجمع قال مصادر لا افعال او الصفات فلا يرد عليه ما قيل ثم اعلم ان الشيخ على مذهب الاكثرين لم يتبنه زاد على كلام الله قدس سره حيث قال لافعال محذوفة فسرى بنيها قوله لم يكن فيها شائبة التخصيص اذ النكرة لو كانت مخصوصة بوصف نحو رأيت رجلا عالما كاء او باضافة نحو رأيت غلام رجل راكبا او باستغراق نحو ما رأيت رجلا راكبا لم يتقدم الحال عليها لان المقتضى للتخصيص هو هما هكذا قال الغاية وهو صحيح فى ان الوجه فى التقديم هو التخصيص ورفع الالتباس قد يقصد فى ضمن تحصيله وليس بسبب مستقل والا لوجب القول بالتقديم فى الامثلة المذكورة لوجود الالتباس بالصفة مع انهم لم يقولوا به وفى صورة اشتراك الحال بين المعرفة والنكرة قالوا لم يقدم الحال لعدم الالتباس مع ان التخصيص مطلوب فى النكرة لعدم شائبة التخصيص بما سوى التقديم الحكم وهو يشعر بان رفع اللبس سبب مستقل قال صاحب العباب اعلم ان الشرط فى جواز تنكيره حصول الفائدة وامن الالتباس ولا يكون ذلك الشرط فى الاكثر الا فى صورة من تلك الصور فلو حصل هذا الشرط فى غير تلك الصور يجوز تنكيره كما اذا شاركته معرفة فى الحال نحو جاءنى زيد راكبين واذا كانت الجملة الحالية مصدرة بالواو ونحو جاءنى رجل وعلى كتفه سيف هذا كلامه وانت خبير بان فى هذين الصورتين رفع اللبس حاصل واما التخصيص فلما مر بالجملة والحال النكرة اذا وقعت فى الصور التى ذكرها الشارح قدس سره لم تقبل النيابة تقديم الحال عليها وبهذا ظهر ان ما ذكره القاضى فى تفسير قوله تعالى وكلوا مما رزقكم الله حلالا طيبا اى وكلوا ما حل لكم وطاب مما رزقكم الله رزقكم حلالا مفعول كلوا ومما حال منه تقدمت عليه لما يلزم عن مناقشته لانه ان اراد ان الحال يتقدم عند تنكير ذى الحال فغير ان اذا كان ذو الحال نكرة محضة واما اذا كانت نكرة مخصصة باضافة او صفة او غير ذلك فلا وفى الآية الكريمة ذو الحال مخصصة بالصفة وهو قوله لتم طيبا فلا حاجة الى التقديم كما قال القاضى فيما بعد فى قوله تعالى يحكم به ذوا عدل منكم انه صفة جزاء ويحتمل ان يكون حالا لكن ضعيف فى جزاء او منه اذا اضفته او وصفته وقال فى بديعه انه حال من الهاء فى به او من جزاء وان نون تخصيصه بالصفة فان قلت لعله اراد انه نكرة وعند تنكير ذى الحال يجب تقديم الحال للملابسة بين الصفة والتخصيص ذيها بالصفة او الاضافة لا يمنع الالتباس قلت قال الغاية فلنا تكليف جوز كون يحكم به ذوا عدل منكم فى قوله لتم جزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم حالا من جزاء بدون التقديم مع انه يلتبس بالصفة اذ التخصيص جزاء بالاضافة الى مثل او جعله صفة له لا يمنع وصفه بقولك يحكم به الا ان يقال انه بيان للواقع لانه قد مت تنكيره فى ذيها وان لتقديمها فى الآية الكريمة فائدة اخرى قوله ولم يكن الحال مستمرة فيهما ودين معروفة بل للملابسة يقتضى به لانه يصدق عليه ان ذا الحال فيه نكرة محضة ليس شائبة تخصيص اصلا فيجب ان يتقدم الحال على ذيها مع انه ليس كذلك وانت خبير بان رفع اللبس وان حصل فى هذه الصورة الا ان التخصيص ليس بحاصل فيجب ان تقدم الحال لاجل حصوله اذ لا معنى للقول بالتقديم للتخصيص فى صورة وعدم القول به فى اخرى مع استوائهما فى انتفاء التخصيص بدون التقديم لان غاية الامر

الى القيد المذكور لان هذه الصورة يخرج بقوله نكرة لان صاحب الحال في هذه الصورة مجموع المعرفة والنكرة لانكلواحد والمجموع
ليس بمعرفة ولانكرة لان المعرفة والتنكير من خواص الاسم والمجموع ليس باسم بل مركب الا ان نقول لا يجوز ان يكون الصاحب
المجموع اذ هو فاعل او مفعول والفاعل والمفعول اسم كلواحد منهما والاسم لا يجوز خلوه عن التعريف والتنكير والمجموع خال عنهما فهو
ليس باسم فلا يجوز ان يكون ذا الحال اذ الفاعل والمفعول لابد من ان يكونا معرفتين او نكرتين وبما ذكرنا ظهر ان ما قيل الحال
المشترك صاحبها مجموع المعرفة والنكرة مجموع المعرفة والنكرة ليس بمعرفة ولا نكرة فمقوله يخرج صاحب الحال المشتركة ولا
حاجة الى زيادة قيد ولم يكن الحال مشتركة بينهما وبين معرفة ومن هذا يظهر وجه بدئ لتقييد تعريف صاحب الحال بكونه غالبا
ليس على ما ينبغي اذ لا ضرورة في جعل الصاحب فيما نحن فيه مجموعا حاصلا كما حتى يرتكب مخالفة الاصل ويظهر وجه بدئ على ما زعمه وهو ان الصاحب
قد يكون تبعيا لا يكون معرفة ولا نكرة وذا مما محذور في جعل الصاحب كلا واحد من المعرفة والنكرة قبل ليس فيه الا عدم ارتكاب مخالفة
الاصل التي ينبغي عليه الوجه البديع الذي زعمه وترك الاصل واختيار مخالفة الاصل لم لا يجوز ارتكابه الا لضرورة وحينئذ لا يصح قوله
لتخصيص النكرة بتقديمها اذ لا يتصور فيه التخصيص بتقديم الحكم لانه باعتبار كون ذي الحال فاعلا او مفعولا واعتباره مبتدأ والحال
خبرا لا يجتمع مع الاول بل ينافيه فلابد فيه من تخصيص حاصل بتقديم ما هو بمنزلة الخبر لكن يرد ان المعتبر في الابتداء تقديم الجزء الظرف
لا مطلقا فكيف يتحصص بتقديم الحال التي ليست بظرف الا ان يقال عدم اعتبار غير الظرف في الابتداء لانه ليس بمستقيم بلا حجة وتستحسن
بفقد الاحتمال بالفعل والتخصيص انما مطلوب بالفعل باعتباره مبتدأ وهو ان ذا الحال مبتدأ معنى وبمنزلة يمكن فيه التخصيص بتقديم
ما هو ظرف معنى وبمنزلته ولا يلزم منه كون ظرف الزمان خبرا عن الحقيقة كما توهم ولو سلم فلنا التقدير في جاءني راكبا رجل كائن بجنبه وقت
الركوب وبالجملة ما قيل انه ان جاءني قائما رجل في الحقيقة قائم رجل فالتخصيص بالجزء المتقدم الذي ليس بظرف وهو لا ينفع في تصحيح
الابتداء لا تقول الحال بمنزلة الظرف فتقديمه كتقديم الجزء الظرف لانا نقول لا يصح الاخبار عن الحقيقة بظرف الزمان **قوله** ولئلا يلتبس
بالصفة ظاهر تبادر بسبب التقديم على الاستقلال بان يراعى مع حصول التخصيص ايضا وقد عرفت ما فيه **قوله** طردا للباب اي كلا
للباب مطردا بالنظر الى الدليل الثاني واما بالنظر الى الاول فقدم للتخصيص ولا مانع من اجتماع المقتضيات على مقتضى واحد
قال ولا تتقدم على صيغة المونث لان عائد ضمير راجع الى الحال والحال مونث سماعي والمسند الى ضمير المونث ملحق بالمونث
تنبيه **قوله** فيما عدا الاى في تركيب جاوز الاثنين الذكور اى لا تتقدم على العامل المعنوي في تركيب ما الا في تركيب هو زيد قائما
كعمرو قاعدا فانه في هذا التركيب تقدمت على العامل المعنوي لاجل رفع اللبس فان العامل المعنوي فيه وهو معنى التشبيه ليس
من الكلام يدل على حدثين غير متميزين في العبارة وقد تعلق بكل منهما حال فوجب ان يلي الحال التي تعلقت باحد الحدثين
صاحب ذلك الحدث وهو زيد القائم به الحدث لكونه مشبها والاخرى التي تعلقت بالآخر صاحبه وهو عمرو القائم به الحدث لكونه مشبها به
والا يلزم الاشتباه والالتباس **قوله** بخلاف ما اذا كان العامل حالا من العامل المعنوي اى ان الحال لا يتقدم على العامل
المعنوي حال كونه متلبسا بخلاف الظرف وعلى التوجيه الثاني يكون حالا من ضميره ولا تتقدم الراجح الى الحال اى لا تتقدم الحال
حال كونها متلبسة بخلاف الظرف على العامل المعنوي **قوله** فلا يجوز قائما زيد في الدار وذلك لتقدم الحال على عامله الذي هو
ضعف ناصبه عند الاخفش ايضا لانه ليس من تركيب الفعل وعلى صاحبه وعلى ما صاحبه نائب عنه اى المبتدأ **قوله** لعدم الاحتمال

الثانی وهو ان یکون قوله بخلاف الظرف حالا من ضمیر قوله ولا تتقدم ای ولا تتقدم الحال علی العامل المعنوی حال کونها تتقید بخلاف الظرف فانه یتقدم علی العامل المعنوی الذی هو الظرف والجار والمجرور ولا یتقدم علی غیرهما من التبیین والتشبیه وغیرهما انتهی قاصرح به الشیخ الرضی فان قلت اذا کانت الحال ظرفا او جارا او مجرورا فقد صرح ابن برهان بجواز تقدمه علی عامله الذی هو ظرف او جار ومجرور وذلک البراکلکبتین ای الکرمنه بستین فمنه حال والعامل فیه بستین وعلی هذا فالحال مثل الظرف فی ان کلا منهما یتقدم علی عامله الذی هو الظرف والجار والمجرور ولا یتقدم غیرهما فما معنی بیان الخالفة قلت سیاتی بیان الخالفة عند من لم یجوز تقدیم الحال الظرف والجار علی عامله المعنوی الذی هو الظرف او الجار کما یشیر الیه تخصیص التجویز بابن برهان وسنذکر ان قول الشارح ان الظرف یتقدم علی العامل المعنوی والحال لا یتقدم علیه لا یخلو عن خدشة لان ذلک علی تقدیر ان لا یکون الظرف والجار والمجرور داخلا فی العامل المعنوی الذی هو غیر الظرف والجار والمجرور لکن الظرف لا یتقدم علی ذلک العامل فلا یصح ذلک التقدیر قوله لا خیر ای لیس المراد خیر الاحتمال الثانی وهو الاحتمال الاول وهو ان یکون قوله بخلاف الظرف حالا من العامل المعنوی لان المناسب علی التقدیر الثانی استثناء الظرف من العامل لا بیان المخالفة والخان یصح ان یقال لا تتقدم الحال علی العامل المعنوی حال کون العامل متلبسا بخلاف العامل المعنوی الذی هو غیر الظرف وحاصل هذا ان الحال لا تتقدم علی العامل المعنوی الذی هو غیر الظرف اذا کان المعنوی الخان ظرفا تتقدم علیه الحال بشرط تقدیم المبتدا علی الحال عند الاخفش اذا ثبت بان یکون الحال ایضا ظرفا او جارا ومجرورا علی ما ذهب الیه ابن برهان والاسبوبه فلا یجوز تقدیم الحال علی العامل المعنوی مطلقا سواء کان ظرفا او غیره فالخالفة بین سیبویه والاخفش انما هو علی تقدیر کون الظرف عاملا معنویا علی تقدیر کونه خارجا عنه کما یومئ کلام الشارح قدس سره قوله والمضاف الیه لا یتقدم علی المضاف لان حق المضاف الیه التاخیر فکذا حکمه تابعة بخلاف الفاعل فان حقه التقدیم علی الفعل لان حق المسند الیه ان یتقدم علی المسند وانما امتنع بعارض الالتباس فلا تنقض بجواز ارکبا جاء زید قوله لعدم الفرق الی قوله لیس مجرورا عبارة الرضی بعینه وفیه اشارة الی عدم تمام الفرق المذکور وذلک لان الحرف المعدی الذی هو من تمام الفعل وبعض حروفه کالهمزة والتضعیف انما هو الباء فی بعض المواضع کالمثال المذکور فی الشرح دون مررت بزید ودون باقی الحروف الجارة فهو باق الحروف تخلی للتقدم بالمعنی الاعم وهی بذلک الاعتبار لیست کالهمزة وبعض حروف الفعل وایضا هو منقوض بالاضافة اللفظیة علی تقدیر الانفصال فانجر وکسب الحقیقة لیس مجرورا ایضا فتبین ان یقدم فیما مع انه یمتنع بالاتفاق قوله والکل تکلف ونسب قیل انا کون الاول تکلف فلان تاء مبالغة غیر معلوم الوقوع حتی انکر بالبعض فی خبر فعال وفعول ومفعال لکن الرضی صرح بجواز دخول تاء المبالغة فی فاعل حیث قال الرابع ان یدخل التوکید الصفة التی علی فعال او فاعل او مفعال او فعول کنسابة وعلامة وراویة ووطاءة وفروقة فهذه تفید مبالغة فی الوصف کما یفیدها ما هو کیار والنسبة کلا فی احمری وداکوه تعسفا فان المقصم من الآیة الکریمة وما رسلناک الا الی جمیع الناس وهو یفوت علی التقدیر الاول لاحتمال ارادة بعض الناس واما کون الثانی والثالث تکلفا فلاحتیاجهما الی التقدیر والوجه المحتاج الی التقدیر تکلف بالقیاس الی الوجه الذی لا یحتاج الیه واما کونها تعسفا فلما صرح به الرضی من انه قد یرد بعض الاسماء الحالیة محرکاته وقابلته ولا تضاف ان ویقع کاته فی کلام المتاخرین مضافته وقد حطوا فیه قال ابن هشام فی المغنی وتجویز الزمخشری الوجهین یعنی الحال من الفاعل والحال من المفعول فی ادخلوا فی السلم کافة وهم لان کافة

مختصة بين يقبل وهمهمي قوله وما ارسلناك الا كافة للناس فقد كافة للمصدر محذوف اي ارسالة كافة شد لانه اضاف الى الكاف فيملا يقبل اخراجه لازم فيه من الحالية وهمهمي خطبة المفصل اذ قال يكاد الا يجاب اشد واشد لاخراجها من النصب بلتبته وبذا الى اخراجه من يقبل وهو استعماله في غير العقلاء وجاء كتسعف الوجيه بالهاء ليفوت على الوجهين المعنى المقصود من الآية وانما للوجه الثالث وجاء وجهان محمد المصدر على الفاعل قليل بل اقل صرح به في الشافية حيث قال واما ما جاء على فاعلة كالعافية والعاقبة والباقية والكاذبة اقل

قوله اسم الاشارة اي العامل في بسر اسمي الفعل المتعدي من اسم الاشارة لا اسم الاشارة من غير اعتبار معنى الفعل والا لبه اشار بقوله اي اشير اليه في الرضي قال ابو علي واتباعه العامل فيه معنى الفعل فنمزاد ولا يجوز ان يكون العامل التفضيل عاملا لضعفه في العمل فلا يتقدم معموله عليه وشبكل عليه ذلك بمثل قولك زيدا راجلا احسن منه راكبا فانه جائز اتفاقا مع خلو المبتدا من معنى الفعل ومثل قولك تمرة فخلي بسر للطيب منه رطبا والعامل في مثل هذه الصور الفعل لا الا انتهى ملخصا هذا قول الشارح قدس سره ولا يلزم عند الخصم ان يقع موقع اسم الاشارة اسم لا يصح اعماله ويقول باعمال هم التفضيل في مثله سواء كان هذا المثال مصنوعا لا يوثق به قال جرية قيد المصنف وقوع الجملة حالا بالجرية ولم يقيده وقوعها خبرا لمبتدا بها لان الحال جملة انشائية معللا لعدم وقوع الخبر جملة انشائية بخلاف تقييد الجملة انواقعة خبر المبتدا بالجرية فانه لا يدل على تقييد الجملة الواقعة حالا لانه فلو قيد في الاول لما احتيج الى التقييد في الثاني ايضا فترك التقييد في الاول وقيد الثاني ليدل على التقييد في الاول وانما لم يشترط في الاول الى مذهب من يجوز وقوع الانشائية خبر المبتدا وفي الثاني فالى مذهب من لم يجوز به اندفع ما قيل على قول الشارح والجملة الانشائية لا يصح ان يحكم بها على شيء لان يحكم ان الجملة الانشائية لا يصح الجرية ولا الى التبلا تاويل ومع يصح لها فلا فرق فاوجه الاطلاق في الجزء والتقييد في الحال قوله والانشائية لا يصح ان يحكم بها على شيء لان المبتدا ذكر ليست اليه حال من احواله وسمي الجملة الانشائية طلبيا كما ان اخبره والخان حاصلا معها لكنه قائم بالطالب والمشي فاذا قلت زيدا ضربه فاطلب الضرب صفته قائم بالمتكلم وليس حالا من احوال زيد الا باعتبار تعلقه به او كونه معقولا في حقه واستحقاق ان يقع فيه فليتدبر ولا تغفل في وتوجه خبر احد هذه الحيثيات كانه قيل زيد مطلوب ضربه او معقول في حقه ذلك لا على معنى الحكاية بل على انه يستحق ان يقال فيه ونحوه سيالته تمري عنانا قولك لغرب زيدا لانك هناك امرت بضربه واشرت الى انه يستحق لذلك ونص عليه بخو قوله تعالى ننعم لاه جبا بكم اي مقول في شانكم هذا الدعاء اي مستحقون لان يدعى عليكم بهذا الدعاء فقد قصدت الدعاء عليهم واشرت الى استحقاقهم اياه وو امثل اين زيد وتى القتال فليس مما نحن فيه بصدده لان للاستفهام صدارة داخل في الحقيقة على النسبة بين المبتدا والخبر المقدر لا على الخبر وحده فالمعنى ازيد حصل في الدار او في السوق فلا يتصور تقدير القول اذ لم يقع الانشائية خبر المبتدا ليس المعنى زيد احصل في الدار او في السوق للمتاتي انه اذا قدر باسم الفاعل كان الاستفهام داخلا على المبتدا حقيقة ولو لا ذا لوجب تقديم الكلمة المتضمنة للاستفهام على المبتدا لاعني زيدا لاكما في قولك زيد اين هو الا ترى انك اذا قلت زيد اين هو لم يجب تقديم الاستفهام على زيد لانه وقع في صدر الجملة انواقعة خبرا فوجب تقدير القول واذا قلت اين زيد وجب تقديمه عليه لان الاستفهام متعلق بنفس

التي بين زيد وخبره المقدر معنى كانه قيل ازيد في الدار ام في السوق ولا وجه لتقدير القول بهذا ما ذكره الشريف قدس سره في حاشيته المطول وشرح المفتاح وحواشيه ثم حاصل ما ذكر قدس سره ان الاستفهام في اين زيد داخل على المبتدأ حقيقة وليس داخلا على الخبر المقدر والا لما وجب تقديم اين على زيد كما لا يجب في زيد اين هو اقول الملازمة ممنوعة كيف ويجوز ان يكون كناية الصدارة على جملة الخبر مشروطا بكون الخبر جملة صورة تاما في زيد اين هو لا مطلقا واما اذا لم يكن الخبر جملة صورة فصدارته على الجملة المقدرة غير كافية بل يجب ان يقدم على المبتدأ المخبر عن زيد رعاية للصورة وعدم الالتفات الى معناه كما في الصورة بمنزلة همزة الاستفهام فكما يجب صدارته كذلك يجب صدارة اين على زيد فقياس اين زيد على زيد اين هو قياس مع الفارق وقد اشار اليه الشريف قدس سره في شرح المفتاح في مباحث الاستفهام قبيل الباب الثالث حيث قال وحض بالذكر هذه الظروف المقدرة بالجملة على الاصح كيلا يتوهم ان صدارتها في جملتها كافية فلا يجب تقديمها على ما وقعت هي خبرا عنه واتما وجب ذلك لانها في صور المفردات ولكذا الحال في اني واياان لانها في معناها وصورتها انتهى ولا يذهب عليك ان هذا الكلام صريح في ان الاستفهام في اين زيد داخل على الخبر المقدر فقد تم الغرض من قوله قدس سره واما مثل اين زيد متى القتال آه بهو الجواب عما ذكره العلامة التفتازاني في شرح المفتاح ثم وقوع الانشاء من الطلب وغيره جزء كثير في الكلام والتاويل بتقدير القول مما لا ضرورة اليه بل ياباه المعنى في كثير من المواضع سيما باب المدح والذم فيتعين بجعل المخصوص مبتدأ وفي الدعاء كقوله تعالى اتم لا مرحبا بكم وفي مثل اين زيد ومتى القتال وكيف الحال وما شبه ذلك بهذا الكلام ثم العلامة قدس سره قد ذكر في شرح المفتاح وجه اباء المعنى في اين زيد ومتى القتال وكيف الحال بقوله الجزء في الاشتمال الثلثة جملة ظرفية تستدعي متعلقة مبتدأة على المبتداء ولا شبهة في ان المتكلم بهما مستفهم لا مخبر عن مقولية الاستفهام انتهى وكذا في قوله تعالى اتم لا مرحبا بكم المقصود انشاء الدعاء عليهم لا الاخبار عن استحقاقهم الدعاء عليهم وكذا المقصود في افعال المدح والذم انشاء المدح والذم لا الاخبار عن استحقاق المدح والذم والسيد السند قدس سره قال بان الخبر يجب ان يلاحظ كونه حالا من احوال المبتدأ ومعنى الانشائية والحكاية حاصلا معها لكنه قائم بالطالب والمنشئ لا بالمسند اليه لكن قال في حواشي شرح المفتاح لكن هذا لا يجدي نفعا بل الحري ان يكون المسند اليه هو المنشئ والطالب ويمكن ان يقال انه قليل فعل كالعدم وحكم بالتاويل على الاطلاق فلا يدفع وقوع الجملة الانشائية خبرا للمبتدأ من تاويل يكون معنا بالسبب التاويل من احوال المبتدأ وقال بالتاويل فيما صح جريانه في مثل زيدا ضربه وانتم لا مرحبا بكم ولا رأي ان التاويل لا يصح في اين زيد ومتى القتال وكيف الحال على ما حكم به العلامة التفتازاني ادعى ان هذه الامثلة ليست مما لم يكن فيه انا ليس الاستفهام فيها داخلا على الخبر بل على المبتدأ وادر وصيه وليلاه قد وقعت ان الذكر غير تام قوله لقوة الاسمية في الاستقلال انا نفس الاستقلال فقط واما القوة فلان الاسمية لدلالتها على ثبوت والدوام تابى عن وقوعها حالا والخبر وجها عاما هو الاصل في الحال وهو الانتقال وعدم الدوام لذيها فنفس الاستقلال يقتضي نفس الرابط والقوة فيه تقتضي زيادة الربط قوله لان الضمير لا يجب ان يقع في الابتداء هذا الدليل يدل على ان الاكتفاء بالضمير على الاطلاق ضعيف واما انه اذا وقع في الصدر فلا يدل على انه ضعيف كيف وهو يدل على الربط في اول الامر اللهم الا ان يقال انه اذا لم يكن الوقوع بطريق الوجوب فكانه ليس بواقع اوليس ببدال والحق التفصيل قال الشيخ الرضي الخان الضمير فيما صدر به الجملة سواء كان مبتدأ خبرا في

زيد يده على راسه وكلمته فوه الى فيّ او خبر انحو قوله خرجت سعى البازى على يسواد فظا كليم لضعفه مجروا من الواو وذلك لكون
الرابط في اول الجملة وان لم يكن مصدرا بل نقول هو اثقل من اجتماع الواو والضمير وانفرادهما والواو وان كان الضمير في آخر الجملة كقوله
تعالى وهم نيام الا ارى خامرة فلا شك في ضعفه وقلته **قوله** الى الحال التي انت فيها يعني ان الفعل مضى قريبا من زمان التكلم
قوله ليدل بهما على قرب زمانه الى زمان الحدث والفعل وفيه انه لو كان الغرض من التزام دخول قد ما ذكر لما دخل على الماضي
الواقع حالا المقدم على زمان العامل بمدة طويلة نحو اصدقه في مرية وقد امات صحابة موسى بعد اياته التسع اذ لا يتصور
التقارن على التقارب والتاويل بالتقضي يحصل التقارن على ما قال بسعيد المحققين قدس سره ويقوى الاعتراض **قوله**
تجوز امفعول مطلق لقوله ليدل بهما اى ليدل الماضي الواقع حالا بسبب قد على قرب زمانه الى زمان العامل ولا تجوز بنبني على
التاويل وهو ان الافعال الواقعة قيود الحالة المختص باحد الازمنة ماضويتها وحاليتها واستقبالية بالنسبة الى زمان التقييد
لا بالنسبة الى زمان التكلم فجعل زمان التقييد بمنزلة زمان التكلم **قوله** حتى تقربه اليه التقريب الى زمان العامل يقتضي انه مضى قريبا منه لا شك
فيه واما التقريب بمعنى المقارنة على ما ذكره سعيد المحققين سندا للمحققين معترضا على من قال ان تصدير الماضي المثبت بلفظ
قد يجوز استحسان لفظي حيث قال اذا قلت جاءني زيد ركب كان المفهوم منه كون الركوب ماضيا بالنسبة الى المجيء ومتقدما عليه
فلا يحصل مقارنة الحال لعاملها واذا دخلت عليه قد قربته من زمان المجيء ويفهم المقارنة بينهما وكان ابتداء الركوب مقدما على
المجيء لكنه قارنه وامّا نفيناه قشته والبتة انما يتصور في فعل تتصور منه مقارنة بقائه واما ما يضي قبله قطعا فلا مع ان قد تدخل
كلا القسمين **قوله** هذا بخلاف مذهب سيبويه والمبرد اه كذا في شرح اللباب خاني المسمّى شرح الوافي وجب قد ولو تقديرا اني
ثبت الماضي وهذا مذهب الفراء والمبرد واما على ليس على ما ينبغي **قال** ولا بد في الماضي المثبت اعلم ان وجوب قد في الماضي
المثبت انما هو اذا لم يكن بعد الا واذا كان بعد الا فاما لا تكون باضمار من دون الواو وقد اكثر نحو ما القيته الا اكرمني لان دخول الا
في الاغلب الاكثر على الاسماء فهو بتاويل الا مكرما لي فصار كالمضارع المثبت وقد يجيء مع الواو وقد تخرج ما القيته الا وقد اكرمني و
مع الواو وحدها نحو ما القيته الا واكرمني ولم يسمع فيه قد من دون الواو ونحو ما القيته الا وقد اكرمني هذا كلام الرضي **قوله**
فيكون جملة حصرت صفة موصوف محذوف هو الحال وفيه ان موصوف الجملة لا يحذف في السعة غالبا الا اذا كان بعض ما قبله
من المجرور بمن او في وقد ليس كذلك الا ان يقال ان سيبويه لم يقل به وايضا صفة الحال الموطئة اذا كان ماضيا يجب تصديره
بقد سيما اذا حذف الموصوف فانه يكون في صورة الحال صرح به بعض الفضلاء في حواشي المطول وقيل الجملة نعت مخصوص
مذكور وهو قوم تقدم ذكره فلا اضمار بالنسبة وما بينهما اعتراض ويؤيده انه قرئ باسقاط الواو وعلى ذلك يكون جاؤكم صفة لقوم
ويكون حصرت صفة ثانية وقيل بدل اشتمال من جاؤكم لان المجيء مشتمل على الحصر وفيه بعد لان الحصر من صفة المجائين بكذا في المغني **قوله** والبتة
جملة دعائية مثل خلت ايديهم في مستانفة بكذا في المغني ورده الفارسي بانه لا يدعى صيغه بان يجيء صدورهم من قتال وهم
وقال صاحب المغني وذلك ان التعجيب بان المراد ما علمناه عليهم بان يسلبوا اهلية القتال حتى لا يطيقوا ان يقاتلوا احدا البتة انتهى
وقد مضى في الخاطر الفاتر هكذا وانت خبير بان عطف قولوا وجاؤكم على قوله يصلون الى قوم بينكم وبينهم ميثاق الواقع صلة يقتضي
الا الذين المستثنى من قوله فاقتلوهم حيث وجدتموهم ولا تتخذوا منهم وليا ولا نصيرا المنهي عن جعل حصرت جملة دعائية اذ لا استثناء

عن القتل ليس بحر والمعنى بل بالجحى على الحالة المخصوصة والدعائية ليس لها تعلق لما قبله ولا لما بعده **قوله** وفيصل يدل استئنال في مقابلة قوله وقيل الجملة صفة مخصوص و قوله وفيه بعد دلالة الاول و قوله وما بينهما اى ما بين قوم وحصرت وانت خبير بانه ليس بينهما شئ على تقديره فضلا عن ان يكون احتراضا او جعل قوله او جاؤكم صفة لقوم و قوله بينكم وبينهم ميثاق ايضا صفة لقوم او لو كان اعتراضا لدخل الاستثناء المذكور وهو قوله الا الذين يصلون الى قوم اذ الاخراج عن القتل انما يتحقق للمتصلين الواصلين الى قوم بينهم وبين المسلمين صلحا الواصلين الى اتى قوم كان هذا وفى جعل حصرت صدورهم صفة لقوم مجرورة بعد اخر وهو عدم استقامة الاستثناء على تقدير جعل قوله او جاؤكم صفة لقوم على ما ذكره المعنى **قوله** فى بعض الاحوال الموكدة انما يحتاج اليه اذا جعل الموكدة اعم من ان يكون بعد جملة اسمية او فعلية على ما ذهب اليه البعض قال صاحب المغنى وهى ثلثة موكدة لعاملها نحو زيد قائم حقا او موكدة لصاحبها نحو جاء القوم طرا او نحو لله من فى الارض كلهم جميعا وموكدة لمضمون الجملة نحو زيد ابوك عطوفا وقال المحققون سند المحققين فى شرح المفتاح قائما بالقسط فى قوله تعالى شهد الله انه موكد اللفظ الدلالة على مضمونه كونه قائما بالقسط كما كان عربيا فى قوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا يؤكد الضمير الراجع الى القرآن او مفهوم من القرآن كونه عربيا واما اذا جعل الموكدة مختصة بالجملة بعد جملة اسمية جامدا فاما ان تكون معرفا فاما **قوله** اى تحققت ابوته لك وذاك ذكره الرضى او معنى لقولك تيقنت الاب وعرفته فى حال كونه ابا عطوفا وان اريد المعنى احتمله فهو مفعول ثان للحال وحاصل الرد انه ليس المراد تيقن الاب ومعرفته من حيث ذاته بل من حيث انه اب ويرجع حاصله الى قوله تحققت ابوته للغير طلب **قوله** اى موكدة التاكيد لازم للحال الموكدة لانها هى التى لا تنتقل من صاحبها ما دام موجودا فالصاحب يدل على الصفة التى يدل عليها الحال فصارت الحال موكدة لصفة يدل عليها الصاحب فلا ينتقل عنها وبسقط ما قيل ان الحال الموكدة على ضربين ضرب يجئ لتقرير مضمون الجملة وتاكيده وضرب للاستدلال على مضمونه كقولك انا عبد الله اتكلا كما ياكل العبد ونحو هو المكين وجه ما مع ان الضرب الثانى ليس بموكد لما بينهما من التقسيم انما هو باعتبار ان المتضمن فى الاول انما هو التاكيد بخلاف الثانى فان المقصود فيه اولا وبالذات هو الاستدلال على مضمون الجزء والتاكيد تابعا وبالعرض لان الثانى ليس بموكد نحو قولك زيد ابوك عطوفا فانه يحتمل ان يكون لتقرير مضمون الجزء وان يكون للاستدلال عليه فان قلت الجملة فى قولك جاء زيد والشمس طالعة حال على ما قال به النحاة مع انه لا يدل على صفة فيها اذ طلوع الشمس ليس من صفة زيد قلت قال ابن هشام فى المغنى قال ابن جنى تارة يلهما جاء زيد طالعة الشمس عند مجيئه فهى كالحال وانت السبيين كمررت بالدار قائما مكانها وبرجل قائم ظهانه وقال ابن عمر وهى ما تؤوله بقولك مبكرا ونحوه **قوله** كافى قوله تعالى ارسلناك للناس رسولا فان رسولا اى كون الشخص مرسلا فرع وجود الارسال وموقوف عليه فيتوقف الارسال على الارسال لا يوكد مضمون الجملة هو ارسال الله لان كونه مرسلا لا يتوقف على ارسال الله لتصور الارسال من غيره قيل هذا اذا اريد بالرسول معناه اللغوى اما اذا اريد معناه الشرعى وهو الانسان بعثه الله تعالى الى الخلق بكتاب وشريعة فيوكد مضمون الجملة وهو ارسال الله ومعنى قولك فيوكد يصح انه تاكيد مضمون الجملة وليس نصا فى تاكيد الجزء كما يكون نصا فى تاكيد الجزء اذا اريد بالرسول معناه اللغوى فما قيل مع يكون المراد بالارسال ايضا معناه الشرعى فيوكد ايضا على هذا التقدير مضمون بعض اجزاء الجملة ليس بوجه والحكمان من وجه **قوله** احترز به عما اذا كانت فعلية ان اراد ان الحال فى الآية الكريمة وانخنت بموكدة لمضمون الجملة الا ان الجملة ليست اسمية بل فعلية نفيد بحث لان قائما بالقسط

يوكد لما يفهم من لفظ العدد من كونه قائما بالقسط فهو موكد لمفهوم لفظة الله لا لمضمون الجملة كما علمنا عن السيد قدس سره وان اراد انه يوكد جزأ الجملة فهو والكلام صحيح الا انه لا وجه للاحتراز عنه بقوله اسمية بل يجب ان تحترز عنه بما يحترز به عن قوله تعالى وارسلناك للناس رسولا قوله فان المبدل منه في حكم الثابت اي ليس مقصودا بالنسبة فذكره ليس من حيث انه مبهم قصد رفع ابهامه بالبدل بل اتيان البدل لما انه مقصود بالنسبة الا البدل منه فمعنى بدل الاشتمال وان جاء اجمال وتفصيل بل في بدل البعض ايضا الا انه ليس مقصودا او ذكر البدل فيما ليس من حيث انه رافع للابهام بل من حيث انه المقصود دون المبدل منه فذكر المبدل منه والبدل لا يقصد فيه رفع الابهام بل هو ترك مبهم واتيان معين فقوله فمو ليس يرفع الابهام اي البدل ليس يقصد منه رفع الابهام لانه لا يريد فع وقوله بل هو اي البدل بالقياس الى المبدل منه ترك مبهم واتيان معين وما ذكرناه ظهر ان مبنى قوله بل هو ترك مبهم واتيان معين مستندا بانهم صرحوا ان في بدل الاشتمال اجمالا وتفصيلا وتفسير البعد الابهام غير واقع موقعه قوله فان المستقر اشارة الى دفع اعتراض ارضى حيث قال المستقر هو الثابت مطلقا سواء كان وضعيا او غير وضعي فلا يدل المستقر على الوضعي قوله لكن المطلق قال سيد المحققين في حواشي الرضي وغالبة المطلق ينصرف الى الكامل عرفا وهو الوضعي قوله غير مستقر بحسب الوضع بخلاف عشرون مثلا فانه موضوع لعدد مخصوص من اي جنس كان فالابهام فيه وضعي مستقر وفي العين طار غير مستقر هذا ما ذكره الشريف قدس سره في حواشي المتوسط وهو لا يخلو عن اشكال لانه ان اراد بيان ان عشرون مثلا موضوع لشئ معدود وبهذا العدد اي شئ كان فلا ابهام على هذا يكون في الموضوع له لكن يرده اتفاق النحاة على ان الوصف في اربع في مررت بنسوة اربع عار رضي اذ لو كان الامر كما قالوا لبرد وضعه وان اراد انه موضوع لمرتبة من العدد مخصوصة متعلقة باي معدود كان فليس فيه ابهام فضلا عن ان يكون وضعيا وابهام المعدود لا يستلزم ابهاما في مرتبة معينة من العدد والتمييز في عندك عشرون درهما يرفع ما لابهام عن المعدود لا عن العدد وما ذكره الرضي من قوله صفته ترفع الابهام عن المشترك في نحو ابصرت عينا جارية لكن الابهام فيه ليس بوضع الواضع فان الذي يثبت بوضع الواضع انما يكون بان يضع الواضع لفظا لمعنى مبهم شائع لكل نوع كالعدد والوزن والكيل لا ان يضع لفظا لمعنى معين ثم اتفق اما من ذلك الواضع او من غيره ان يضع ذلك اللفظ لمعنى آخر مبهم عرض لهذا المعنى لاجل الاشتراك العارض فمثل هذا الابهام غير مستقر في اصل الوضع بل عرض بسبب الاشتراك العارض بريه حاشية ملا ورد على السيد قدس سره ان اراد بقوله كالعدد والى آخره ان العدد والوزن والكيل موضوع لمعدود موزون ومكيل معدود وموزون ومكيل بهذا العدد والوزن والكيل ايا كان او هو ايضا قائل بعروض الوصف في الرابع والالم يثبت الابهام فضلا عن ان يكون وضعيا وما قيل الوضع شامل للوضع النوعي المجازي فليس بشئ اذا فتادر من الوضع عند الاطلاق هو الوضع المقيد بقيد بنفسه محل الالفاظ على المعاني وراجب مطلقا فكيف في التعريفات ويمكن ان يقال ارادة المقدرات من المقادير والكانت بطريق المجاز الا ان الابهام فيها ليس ثابتا من حيث انها معنى مجازي بل الابهام انما نشأ من الوضع فيتصدق ان التمييز فيها يرفع الابهام الراجح في الموضوع له او في الحقيقة المشهورة حقيقة كما ان الحقيقة المهجورة مجاز قوله انما نشأ من تعدد الموضوع له لا من الوضع وانت خبير بان الابهام وان نشأ من تعدد الموضوع لكن تعدده نشأ من الوضع الواحد فان لفظ هذا اشارة موضوع دفعة واحدة بازاء تلك الجزئيات المخصوصة فلا يتصور

هذا الوضع انه كان موضوعا لمعلوم جنسه ثم نشأ الابهام من تعدد الموضوع له كما في المشترك فاحفظ ان الابهام فيه وضعي قد يقصد رفعه بالتعيين نحو ما اراد ابنه هذا امتثل وقد يقصد بالصفة نحو مررت بهذا الرجل فان قلت سيجيء ما ذكره الشارح بقوله وتحقيق ذلك آه ان الابهام في الجنس يرفع بالتمييز لا بالوصف والحال فلا يكون ما ذكره هيهنا قلت ما ذكره منقوض بما ذكر في باب الوصف للابهام الواقع في هذا الباب بحسب اصل الوضع المقتضي لبيان الجنس فان قلت الابهام في الجنس انما يرفع بالتمييز اذا كان مستقرا في الوضع والابهام في الجنس في المبهمات ليس وضعيا فيرفع بالصفة فلا يكون ما ذكره مقتضا قلت كونه لا بالوضع تم على ما عرفت وايضا قوله بحسب اصل الوضع مشيرا الى انه في الجنس بالوضع على ان كون الابهام في جنس الرجل وضعيا تم كيف فاذا اريد به الموزون يكون جنسه مبهما لكن ذلك المعنى منشئ مجازي له لا حقيقي واذا اريد به مرتبة معينة من مراتب الوزن لا يكون فيه ابهام اصلا فضلا عن ان يكون الابهام في الجنس فتطرأن قول الشارح قدس سره ولا ابهام فيه لا من حيث ذاته اي جنسه للايخ عن خلل قوله في متن قولك ابو حفص عمر بالقيد المذكور وان حصل الاحتراز عن عطف البيان الخاص الواقع في المثال الاتي ص على ما ذكره لكن لم يحصل الاحتراز عن عطف البيان في قولهم المؤمن العاذات الطير فان الطير عطف بيان لقوله العاذات مع ان التعريف يصدق عليه فان الطيرية رفع الابهام المستقر في العاذات المبهم من حيث الجنس وضعا قوله لا في الذات اي لا يرفعان الابهام المستقر الواقع في الذات واما الابهام الواقع في الجنس بسبب العارض لا بسبب الوضع فيجوز ان يرفع بالوصف نحو مررت بهذا الرجل فان هذا من حيث الجنس كان مبهما فرفع ذلك الابهام الوصف لكن ذلك الابهام ليس بحسب اصل الوضع بل بحسب العارض وهو تعدد الموضوع له وفيهما ان معنى عرضية الابهام انه كان الشيء بحسب اصل الوضع معينا معلوما جنسه ثم حصل الابهام بسبب العارض ولا تصور ذلك في هذا ما عرفت والحق قول الشارح قدس سره للابهام الواقع في هذا الباب بحسب اصل الوضع المقتضي لبيان الجنس بناء في القول لعرضية الابهام في اسماء الاشارة قوله فانه في قوة قولنا طاب شيء منسوب الى زيد لانه لما اسند الطيب الى زيد علم ان طيبه يكون باعتبار طيب شيء من شيآئه اذ طيب مجرد الذات لا معنى له ثم ان الشارح قدس سره لم يعتبر الشيء مضافا الى زيد كما فعله الرضي ابرازا لاحتمال آخر اذ تعيين طريق التقدير ليس بضروري ثم ان ما ذكره الشارح قدس سره تقدير لما يقتضيه المثال المذكور لا انه يجري في جميع مواضع الذات المقدرة حتى يجب عليه انه لا يناسب في نحو زيد رجلا مثل المناسب فيه كفى شيئي زيد على ان زيدا عطف بيان او بدل على انه يمكن جريانه في نحو زيد رجلا ابوه بان يقدر كفى شيئي منسوب الى زيد هو رجولية ابوه كذا في الكفى شيئي منسوب الى زيد وهو شهما وعللان الكفاية انما يكون باعتبار صفته من صفاته قوله يعني به ما يقابل المجاورة شبهها والمضاف شبه الجملة لحكم الجملة فالمفرد مقابل المجرد والمضاف وهو معنى حقيقي له والمفرد في هذا المقام والمكان مقابلا في الحقيقة لنسبة اذ المعنى بالمفرد ان ذاته يقتضي تميزا من غيره ان يعتبر ذات مقدرة باعتبار نسبة الشيء اليه كما في المجاورة وشبهها والمضاف الا انه لم يعتبر ذلك لان المفرد لما كان مقابلا بالنسبة وطاريا عليه بخلاف مثل زيد امثال المفرد مع انه مضاف لان مثلها زيد امفرد بالمعنى المذكور والحكم هيهنا فالى الفصيحة يدل على ما ذكرنا قول الشارح قدس سره مقابلة ما في هذا القسم للمفرد المذكور في القسم الاول اعني المجرد والنسبة لا غير قوله اي رفع الابهام مطلقا اي سواء كان الذات المذكور مفردا مقدارا او غير مقدار قوله تحقيق في ضمن هذا الرفع تحقق العام في ضمن الخاص لكن لا يخفى

هذا التفسير كثير فائدة وكانه ارفع في ضمن توهم تحقق الشئ في نفسه **قوله** هو بايتشابه اجزائه اي يتشارك جواز الكل في اطلاق
الاسم فكما يطلق على الكل لطيلق على كل جزء كالماء فانه يطلق على القدر على كل قطرة منه **قوله** اي للمفرد المقدار هذا هو الوجه لان بيان
بيان المفرد المقدار **قوله** او المعنى ان وجد يعني يجوز ان يكون ضمير كان يرجع الى التمييز ليوافق قوله فيفرد و قوله ويجمع مع ان المعنى
الاول موجود فيه ايضا فالمعنى ان كان التمييز متلبسا بتنوين المفرد والمقدار او بنون تثنية او اذا قرن التمييز بما ذكر عبارة عن ان
المفرد المقدار تمام بالتنوين او بنون التثنية الا ان العدول عن معنى الناقصة الذي هو الاصل الى التامة عالا وجه له وبما
ذكرنا ظهر ان ما قيل اورد والاحتمال الثاني وان كان خلاف الظاهر لان الاحتمال الاول لا يلائم جواز الاضافة بخلاف الثاني و
ذلك لان تمام الاسم بها يقتضي تميز الجواز للاضافة للاخ يشبه الفعل التام بفاعله فينصب لا يلائم ترتب جواز الاضافة عليه
وتعليقه بخلاف الالتباس بتنوين المقدار ونون التثنية فانه ليس فيه بنوة عنه ليس بوجه وان كان من وجيه فتامل وكذا
ما قيل الوجه الثاني ركيك اذ المتبادر من قوله جازت الاضافة حتى جازت اضافة الملتبس بالتنوين في جر المنع بل المتبادر اضافة
المفرد المقدار الى التمييز كيف وكون التمييز ملتبسا بتنوين المفرد المقدار مثلا عبارة عن وقوع التمييز بعده فكيف يتبادر اضافته
الى التمييز اليه **قوله** لكن لما كان الابهام في طرف النسبة يستلزم الابهام فيها وذلك ظاهر لان بعض النسبة ابهام اجب تعيين الطرف
واجمامه فالطرف الذي كان معلوما بالشخص يكون النسبة معلوما بالشخص اذ تشخيصا هو تشخيص الطرف والذي كان معلوما بوجه
يكون النسبة معلومة بوجه ولا تكون معلومة بالشخص اذ تشخصها عبارة عن تشخص الطرف فلما ان الطرف بهمة في عندك رطل
بحسب الشخص لذلك النسبة بهمة بالشخص فالقول بابهام الطرف فيه ومنع ابهام النسبة مكابرة محضة ورفع الابهام عن النسبة
يستلزم الرفع عنه على حسب رفعها عنه فان رفع الابهام عنها بالكل رفع عنه بالكل وان رفع عنها بوجه رفع عنه بوجه
فالتمييز في طاب رطل بغدادي لما كان يرفع الابهام عن النسبة من وجه لذلك يرفع عن الطرف على ذلك الوجه ولما كان الطرف
بهمة فيه من حيث الجنس لذلك النسبة بهمة على ذلك الوجه فالتمييز يرفع الابهام عن النسبة وعدم الرفع عن الطرف على الاطلاق
في جر المنع **قال** ثم الكان اسما يصح الى قوله والا فموصولة متعلقة قيل في هذه العبارة تشويه مشهورة وهي انتقاض الشرطية الاولى
بطاب زيد نفسا فان نفسا اسم يصح جعله للانتصب عنه والصحيح ان يكون المتعلقة واجاب الله قدس سره بتقييد مقدما
يكون التمييز لم يكن رفعا فيما انتصب عنه وذلك لان قيد مقدم الشرطية الثانية بذلك لما انتقض بمثل طاب زيد نفسا وانت تعبير
بان شمول قولنا اسما يصح جعله للانتصب عنه لقوله طاب زيد نفسا انما يجوز اذا جعل الصحة عبارة عن الامكان المقتدي بكان
الوجوبية اذا ضرورة فيه مسلوبة عن الجانب المخالفة والجانب الموافق جاز ان يكون ضروريا كما يجوز ان كان التمييز رفعا لما انتصب
عنه او لم يكن ضروريا بل جاز ان يكون التمييز للمنتصب عنه وان يكون المتعلقة الا انه لما قيد الشق الاول قدس سره المقدم بالقيد
المذكور خرج نحو طاب زيد نفسا عنه فبقي الجواز المجرد وح يرد انه يلزم على تقريره الشرطية اتحاد الشرط والجزاء فتبقيه الانتقاض
والكانت مستدركة عن العبارة بتقييد الشق لئلا يلزم اتحاد الشرط والجزاء الذي يرد على ما افاده بعض الشارحين من ان
الكان اسما يصح جعله للانتصب عنه والمتعلقة جاز ان يكون رد المتعلقة فلا فائدة في العدول عنه الى ما ذكره الله قدس
سره ثم المنع في الشرطية الثانية ما كان قبتا في الشرطية الاولى بعينه وهو جواز الامرين من كون التمييز منتصب عنه والمتعلقة

لان الصحة فيما كان متعلقه يصلح للامكان العام المقيد بجانب الوجود والجانب الموافق فيما نحن فيه هو الامكان العام من ان يكون ضروريا او غير ضروري فيقيد بالمكن نصا في المنتصب عنه وخرج نحو طاب زيد نفسا لامكان نصا في المنتصب عنه فبقي محوجا الى الشرطية الثانية فبقي ما كان خاصا بالمتعلق فيلزم فيها اتفاق اتحاد الشرط والجزاء وقولنا ان لم يكن التمييز بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه لما يصح جعله المنتصب عنه ابرازا لمدرج ضمير لم يكن للان المنفي في ثاني شقي الترديد يكون بعينه ما هو ثبت في الاول والمثبت في الاول كون التمييز مما يصح جعله المنتصب عنه بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه فينبغي ان يكون المنفي ايضا هو صحة جعله للمنتصب عنه المقيد بالقيد المذكور فان قلت على الصحة حمل الاعم على الامكان الخاص غير محوج الى اعتبار القيد فينبغي ان يتعين للاخيرية قلت لا مزية له على الامكان العام للان اتحاد الشرط والجزاء لازم في كليهما في كلا الشرطيتين واما الاحتياج الى القيد فموجود فيهما اما في الامكان العام فلان الشرطية الاولى فيه وان لم تحج الى القيد لكن الثانية محتاجة اليه لان نفي جواز الاعم بين جلا قيد يكون على نوعين احدهما ما يكون خاصا بالمنتصب عنه وثانيهما ما يكون خاصا بالمتعلق تكليف بما لا يطاق قوله فهو متعلقه فلا بد من القيد ليخرج نحو طاب زيد نفسا مما يبقى ما يكون خاصا بالمتعلق وح يلزم اتحاد الشرط والجزاء في الشرطية الثانية على تقدير الامكان الخاص واما لزوم الاتحاد في الشرطية الاولى فظاهر قوله لكونه من حيث المعنى فاعلا للفعل نفسا وان اراد بيانه قد يكون فاعلا وقد يكون مفعولا وانكان خلاف الظاهر لما هو مفهوم من عبارته لكنه موافق للقاعدة المشهورة التي نقلها الشارح قدس سره فالتقريب غير تام وان اراد بيانه من حيث المعنى فاعل للفعل نفسه او بعد جعله لازما او متعديا وليس مفعولا اصلا كما هو الظاهر من عبارته فالتقريب وانكان تاما لكن على ما ينبغي كيف وقد قال النحاة والتمييز في الاصل فاعل او مفعول او موصوف واليه قد صرح بعض الافاضل بان التمييز عن النسبة الى المفعول مفعول كما انه عن النسبة الى الفاعل فاعل كيف لا وتلك النسبة في الحقيقة انما هي الى المميز واليه هذا الا دعاء مناف لقاعدة المشهورة التي تاتي وبالجملة انكار القاعدة المشهورة مقدمة لهذا الادعاء بعيد وانكان ثابتا فالدليل المجموع والقاعدة ايضا لهما والكل ايضا مستلزم لعدم تقدم ما هو فاعل لفظا عدم تقدم ما هو فاعل معنى وليس بفاعل لفظا على ما يشير اليه قول الشارح قدس سره والفاعل المتقدم على الفعل تكلفا ما هو بمعنى الفاعل كم كيف وبئسما قولهم شر اهر ذا ناب فاعل معنى وقد تقدم قال الشيخ الرضي قيل انه في الاصل فاعل للفعل المذكور اذا جعلته لازما نحو فجرنا الارض عيونا اي انفجرت عيونها واذا جعلته متعديا نحو استلاء الاناء ما اي ملاه الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل تكلفا ما هو بمعنى الفاعل وليست العلة برضية اذ ربما يخرج الشيء عن اصله ولا يراعى ذلك الاصل كالمفعول بالم يسم فاعله كان له لما كان مفعولا ان يتقدم على الفعل فلما قام مقام الفاعل لزمه الرفع وكونه بعد الفعل فاتى مانع ان يكون للفاعل ايضا اذا صار على صورة المفعول حكم المفعول من جواز التقديم هذا كلامه قوله على قاعدتهم وهي ان التمييز وفيه انه اذا كان قاعدة النحاة ما ذكره فلا يلزم ان يكون التمييز عن النسبة فاعلا معنى بل قد يكون فاعلا معنى نحو طاب زيد نفسا اي طابت نفس زيد وقد يكون مفعولا نحو فجرنا الارض عيونا لان كان في الاصل فجرنا عيون الارض ونحو امتلا الاناء ماء ورتع زيد تجارة كان في الاصل رتع زيد في تجارته وح لا معنى للايراد بان التمييز في رتع زيد تجارة ها هنا ليس فاعلا معنى ولا مفعولا معنى عندهم لانه وان سلم انه ليس فاعلا معنى بان يقال اراد وان يكون فاعلا معنى فاعلا حقيقيا

لا مجازيا لكن لا نم انه ليس بمفعول بمعنى عندهم اذ قد عرفت كونه مفعولا بمعنى ولا بمعنى انه لقولهم ان التمييز لا يتقدم على العامل
لكونه من حيث المعنى فاعلا للفعل فضلا وبعد جملة متعديا او بعد جملة لازما اذ هذا القول منهم اغا يصح لو لم يقولوا بالقاعدة
المشهورة بل كلهم قالوا بها فلم يصح منهم بانه من حيث المعنى في محل ما فانه التمييز عن النسبة الا ان يقال انهم وان قالوا بان التمييز
عن النسبة قد يقع في بعض المواضع مفعولا بمعنى الا انه يصح تاويل الفعل فيه على وجه يصير المفعول فاعلا ولذا حكموا على الاطلاق
انه لا يتقدم على الفعل للعلة المذكورة لكن باب التاويل مفتوح فينبغي ان لا يتقدم المفعول على الفعل في نحو كسرت الزجاج
لانه فاعل معنى بتاويل انكسرت الزجاج لان الفعل المتعدي يدل على مطاوعة قال الخ اخرج المستثنى
عن الحكم بعد الحكم غير متصور لانه يلزم التناقض ولا قبل الحكم لانه ليس داخلا في الحكم قبل الحكم فكيف يخرج ولا من التناول
لان التناول باق بعد الاستثناء قطعا بالضرورة فيكون مجازا طرق المنع فيكون المعنى هو منع بعض ما تناوله الصدر عن الدخول
في الحكم بالواو اخواتها والمجاز غير مستعمل في الحدود فالتعريف المذكور اولى بالنسبة الى التعريف المشهور فقول المحلي اشارة الى
ان المراد من عدم استعمال المجاز في الحد انه لا فضيلة له في الاحد مع الجواز فاذكره العلامة التفتازاني في التلويح في الجواب
عنه بقوله وانت خبير بان تعريفات الادباء مشحونة بالمجاز غير واقع له فتامل قال من متعدد وجزئيا ته فان قلت
جزئيا ته مرفوع على انه فاعل المتعدد وهو غير متعد فكيف يعمل فيه قلت هو متعد على موصوف مقدر فان قلت لا يكفي
تقدير الموصوف اقتضاء الصفة بل لا بد له من قرينة قوية عند الجمهور قلت قد انضم اليه اقتضاء الضمير في جزئياته له والتقدير
من شيء متعدد جزئياته اي جزئيات ذلك الشيء وتكمل ان يعتمد على حرف الجر قال العلامة التفتازاني في شرح المفتاح
ومنهم من يجعل حرف الجر واحدا يعتمد عليه قوله مشيرا بالقوم اي بالقوم فقط فلا يكون الصدر متناولا للمستثنى فلا يكون الا
لاخراج اذ كونه لاخراج اغا يكون اذا كان الصدر متناولا فلا يكون الا بمعنى لكن المرشدة وزيدا سمعه وجره محذوف
والتقدير لكن زيدا لم يجئ قوله لان الكلام في كونه آه علة لقوله ولا حاجة آه الى آخره قوله بدليل قوله او وكان بعد عدا
او خلا دليل على قوله لان الكلام في كونه منصوبا مطلقا وتقائل ان يقول كون بعد عدا او خلا منصوبا على انه مفعول لهما
وكذا بعد ليس ولا يكون على انه خبر لهما اغا هو لسان اصل الاعراب واما بعد اعتبار اتاهما مقام الاصارت بمعنى الاوصار
ما بعدها منصوبا على الاستثناء قوله الا ان يقوآه الا ان يقوا المستثنى المفرغ حكمه مذكور بعد فهو في حكم المستثنى فلا حاجة الى التقييد
لاخراج ما ذكره قوله الفعل المتقدم او معنى الفعل سواء كان المستثنى متصلا او منقطعا على ما ذهب اليه سيبويه فقال الرضي
بعد ذكر ما ذكره الشارح هذا كله في المتصل واما المنقطع فذهب سيبويه الى انه ايضا ينتصب بما قبل الا من الكلام كما انتصب
المتصل به وذلك قوله في الكتاب وحمل على معنى لكن وعمل فيما قبلها كعمل عشرين في الدرهم وما بعد الا عنده معزوسوا
كان متصلا او منقطعا مفرغا كان او تاما لكن لم يكن حرف عطف الا انها كلكن العاطفة للمفرد على المفرد في وقوع المفرد بعدها فلذا
وجب فتح ان الواقعة بعدها نحو قولك زيد غني الا انه شقي وللتاخرون لما رأوا بالعين لكن قالوا انها الناصبة بنفسها تخلصا
لكن الاسمار وجر بانها في الاغلب محذوف نحو قولك جاءني القوم الا حمارا اي لكن حمارا لم يجئ قالوا وقد يجئ جرا بالمخ
قوله لغة الاقوم يونس للاستثناء المتصل اعني وبهذا اندفع ما قيل لم يعلم سنه ان العامل في الاستثناء مطلقا ما ذكره ولم يقل

لان العامل فى الاستثناء المنقطع هو الا بمعنى لكن وجره محذوف فالتقييد بالمتصل واجب اذ البيان فى الاستثناء المنقطع تم بالاستثناء من التعلق المذكور فى قوله لانه شئ تعليق بالفعل تعلقا معنويا فى المتصل هو انه جزء حاصل الدلالة الفعل وفى المنقطع انه فرع توهم المخاطب دخول ما بعد إلا فى حكم ما قبلها وهو معلوم مما ذكره على مذهب المتاخرين من كون المراد بالتعلق هو الاول فيكون البيان مختصا بالمتصل ويلزم اهمال حكم المنقطع ثم معنى الفعل يمكن اعتباره فى جميع ما ليس فيه فعل ولا اقل ان يعتبر ما يفهم من نسبة الجزء الى المبتدا فيعتبر فى نحو ما قام الزيدون الا اخاك اصوابك ان الزيدين منسوبون الى انهم اصوابك الا اخاك وما سكنوا انه ليس فى الجملة تمعنى الفعل بقيد قوله الفعل او معناه بهذا القيد ان امكن وح جاز ان ينصب المستثنى الجملة التى ليس فيها معنى الفعل اذا الجملة ليست بالتفسر منسابة للفعل التام كلا ما بل فاعله من المفرد الذى يتم بالتنوين فينصب التمييز ولا سيما مع تعويضها بالآلة الاستثناء قوله فلا يتصور فيه اى فى المنقطع شئ من البدل لان الصدر ليس تمنا ولا له فلا يكون تحد اسمه ولا جزء فلا يتصور فيه بدل الكل والبعض وليس بحيث يغنى النفس عند ذكر المستثنى منه منتظر ولذكر المستثنى المنقطع فلا يتصور بدل الاشتمال قوله لا بدل الغلط فانه متصور ظاهر الانتفاء العلاقات الثلاث المذكورة وبالنظر الى حقيقة الامر لا يتصور فيه بدل الغلط ايضا والبداء يشار بقوله وهو لا يتصور آه قوله وهو اى بدل الغلط لا يصدر الا بطريق السهو والغفلة وفيه ان بدل الغلط لا يكون صادرا عن سهو او غفلة بل هو صادر عن رؤية وظنانة كالمستثنى المنقطع وانما الصادر بطريق السهو والغفلة هو المبدل منه فالمذكور فى معرض انتفاء كونه بدل غلط ليس بوجه الا ان يقال المعنى به بدل الغلط لا يصدر الا بسبب ذكر المبدل منه بطريق السهو والغفلة وهو اعم من ان يكون المبدل منه مذكورا سهوا وغفلة حقيقة او بطريق السهو والغفلة بان يرى المتكلم نفسه سهيا غافلا مع انه ليس كذلك بل متعمد لذكره نفسا ومبالغة وهو ضعيف قوله والمستثنى المنقطع انما يصدر بطريق الرؤية والظنانة فيه ان كون المستثنى المنقطع صادرا عن الرؤية لا يمنع بدل الغلط اذ هو انما صادر عن الرؤية انما المانع منه كون المستثنى منه صادرا عن الرؤية بخلاف المبدل منه فى بدل الغلط فالوجه ان يقال المستثنى منه فى المنقطع صادر عن الرؤية لا عن الغلط ولو بطريق التعمد فلا يتصور فيه بدل الغلط ولو غلط هذا الا ان يقال المعنى المنقطع انما يصدر بسبب ذكر المستثنى منه بطريق الرؤية قوله او الى البعض مطلق رفع لما ذكره الرضى من ان فاعل خلا وعدا عند النحاة بعضهم وفيه انظر لان المنقطع من قولك جاءنى القوم فلانا زيد او عدا زيدا ان زيدا لم يكن سهم اصلا ولا يلزم من مجاوزة بعض القوم اياه دخول بعضهم عنه مجاوزة الكل انتهى ووجه الدفع ان المراد اعم من البعض معين ولا شك ان مجاوزة البعض المطلق اياه وخلوه عنه يستلزم مجاوزة الكل وخلوه فان قلت اذا كان البعض المطلق شاملا لزيد ايضا يلزم مجاوزة نفسه وهو باطل وان لم يكن شاملا له بل المراد بغيره يلزم التخصيص قبل ذكر المستثنى وهو ايضا بنط اذ التخصيص انما يكون بالمستثنى قلت نختار الشق الثانى ونمنع كون التخصيص بغير المستثنى كيف والفعل فى قولك جاءنى القوم عدا زيدا ليس منسوبا الى القوم فقط بل هو منسوب الى القوم مع عدا زيدا صرح بالرضى فارجاع ضمير عدا الى غير زيد اشارة الى ان اخراج المستثنى من المستثنى منه قبل النسبة الى الفاعل قال الرضى زيدة الكلام ان دخول المستثنى فى المستثنى منه ثم اخراجه بالا واخواتها انما كان قبل اسناد الفعل او شبهه اليه فلا يلزم التناقض فى جاءنى القوم الا زيدا لانه بمنزلة قولك القوم الخارج منهم زيد جاءوا لانه لما كان المنسوب اليه هو المستثنى منه مع الا والمستثنى فلا بد من وجود هذه الثلثة قبل النسبة وكون عدا وخلا فيه بالفعل نسب الى المستثنى منه لا يناقى كونها جزئين من المنسوب اليه كما ان الاجزاء منه وذلك لان ذلك لسان اصل الفعل

والجوهرية انما هو بعد ما استتما مقام الاوصير وتهما بمعناه كما قيل في فعلى التعجب فالآن صار ما بمعنى الاوصار ما بعد هما منصوبا على الاستثناء فاندفع ما قيل كون صدا وخلا جزئين من المنسوب اليه ليس بصحيح كيف وهما ظرفان بالنسبة فيكونان متاخرين عنهما فما قيل ان المنصوب بعد خلا وحدا مفعول للجملة من اللفظات بالمفعول ثم الضمير في عدا وخلا يجوز ان يرجع الى القوم المذكور في المثال النحوي وذكر في الشرح الاانه لم يتعرض له الشارح لكونه ظاهر الاضافيه وتعرض لما هو خلاف الظاهر فان قلت الضمير مفرد فكيف يرجع الى القوم قلت القوم والنكان جمعا معنى الاانه مفرد لفظا فيجوز رعاية الجمع والمفرد نظرا الى المعنى واللفظ يدل عليه قول الرضي فيما نقلنا عنه انفا القوم الخرج عنهم زيد جاء وقول العلامة التفتازاني في التلويح في بحث العام والخاص اسم لما دون العشرة من الرجال لا يكون فيهم امرأة والقوم اسم لجماعة الرجال خاصة فاللفظ مفرد بدليل انه يثنى ويجمع ويوحد الضمير العائد اليه مثل الربط دخل والقوم خرج هذا كلامه على انه يصح افراد الفعل المسند الى ضمير الجمع بتاويله بالجمع ويصح ان يقال حكم بلزوم اعتبار الفاعل حكم بلزوم الافراد الية ليكونا اشبه بالاكلا التزم الافراد في فعل المدح والذم فاندفع ما قيل واعالم يجعل راجعا الى الكل لان صيغة الفعل مفرد وما قيل القوم جعلوه الضمير الى البعض لانه لا يستقيم تقدير الكل في جاءني القوم ليس زيدا لانه يصير التقدير ليس كل القوم زيدا وفساده ظاهر فيه وفي اخواته ط واللباب على ان عدم استقامة تقدير الكل على الاطلاق تم كيف ويجوز ان يكون المعنى ليس القوم زيد اسمعهم وايضا يلزم منه ان لا يجوز ارجاع الضمير في خلا وعدا الى مصدر الفعل المتقدم لان ذلك ليس بجائز في ليس ولا يكون اذ لا معنى لقولك ليس مجيئهم زيدا فينبغي ان يجوز في اخواته ط واللباب وكون ما ذكره نكتة بعد الوقوع واما النكتة لا يلزم ان تكون مطردة واما صح ارجاع الضمير الى المستثنى منه جاز ايضا في خلا وعدا وهو اول المسئلة **قوله** قال السيرافي لم اعلم خلافا في جواز الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر نبه عليه في الحواشي المهنية وفي الرضي قال السيرافي لم ار احدا ذكر الجر بعد الا الاخفش فانه قرنها في بعض ما ذكره بخلا في جواز الجر بهما وقال ابو سعيد السيرافي لم اعلم خلافا في جواز الجر بخلا الا ان النصب بها اكثر واغلب كما ذكره سيبويه انتهى وفي المفصل وبعضهم يجر بخلا وقيل بهما ولم ير هو ولا سيبويه ولا المبرد هذا لفظه فظهر ان ما في شرح الوجيز والحواشي ليس بسديد **قوله** عن الاخفش انه اجاز الجر بهما على ان ما فيهما زائدة في المعنى وزعم الهروي والربعي والكسائي والفارسي وابن جني انه قد يجر الجر على تقدير كون ما زائدة فان قالوا ذلك بالقياس فاسد لان ما لا يزاد قبل الجار والمجرور بل بعده نحو عما قليل فجا رحمة من الله وان قالوا بالسماع فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه هذا كلامه **قوله** حال من الضمير المجرور اختاره على البدل ليكون القيدان في الكلام على نسق واحد مع ان المعنى في البدلية احسن منه في الحالية اذ المعنى في الحالية ما ذكره وهو لا يخ عن القبح والمعنى على البدلية ويجوز النصب ويكون البدل في المستثنى في مستثنى واقع بعد الا ولا يخفى عطف هذا المعنى وكونه احسن من المعنى على طريق الحالية وكونه اظهر في التقييد اذا بدل مستثنى واقع بعد الا عن مطلق المستثنى المحكوم عليه يجوز النصب واختيار البدل يناديا على صوت على ان ذلك لا يجوز في مستثنى وقع بعد غير ما من الادوات كما ان الحال يناديه على ذلك ولا تفاوت بين الحالية والبدلية في هذا المعنى حتى يختار احدهما على الآخر فما قيل اختار هذا التوجيه لانه يشعر بان اختيار البدل فيما بعد الا دون غيرها من ادوات الاستثناء بخلاف توجيه البدل فانه يشعر بان ما بعد الا هو المقصد بالنسبة ولا يشعر نفي البدل في غير الا ليس بموجه والنكان من وجهين

فان قلت المقصود بيان حال المستثنى ولو جعل قوله فيما بعد الا بدلا يلزم ان لايكون المستثنى مقصودا بل في حكم التتمة فلعل الشارح قدس سره اختار الحالية لهذا قيل المقصود بالبيان بقوله ويجوز آه مستثنى وقع بعد الا مطلق المستثنى والمحكوم عليه بالتتمة هو الثاني لا الاول قوله والحال انه قد ذكر المستثنى منه اشارة الى تقدير قد لان الماضي المثبت لابد فيه من قد ظاهرة او مقدرة اذا وقع حالا واما الضمير والواو فقد يكون فيه كلاهما او احدهما وفيما نحن فيه ليس فيه ضمير بل الواو فقط لكن الشيخ الرضي صرح بانه اذا لم يكن فيه ضمير وجب اظهار قد والواو حيث قال وان لم يكن معه ضمير فالواو وقد لابد منهما ولا يقع جاءني زيد قد خرج عمرو ولا جاءني زيد وخرج عمرو انتهى وصرح به الفاضل الهندي في الارشاد حيث قال وتجب اظهار قد وقد انتفى الضمير وما ذكره الرضي ظاهر في انه ان لم يكن ضمير في اللفظ وجب الواو واظهار قد وليس المعنى على انه ان لم يكن فيه ضمير لا لفظا ولا معنى كيف وجاءني زيد وخرج عمرو يمكن فيه تقدير الضمير ولو كان الامر كذا قلت لا حكم بعدم جوازه مع امكان تقدير الضمير فلا حكم على الاطلاق بعدم جوازه علم ان المراد عدم كونه في اللفظ فقط قوله على حسب العوامل اي على حسب اقتضائها فان اقتضى العامل الرفع يرفع وان اقتضى النصب ينصب وان اقتضى الجر يجر ولا ينصب ح على الاستثناء وكونه شبيها بالمفعول حتى يكون العامل فيه الفعل بتوسط الا وبه سقط ما قيل ان اريد عامل المستثنى لا يصح التقييد بقوله اذا كان المستثنى منه غير مذكور اذ المستثنى يعرب ابدا على حسب عامله وان اريد عامل المستثنى منه يشكل بقولنا ما مررت الا بزيد فانه معرب لعامل نفسه لا بعامل المستثنى منه والبعض اجاب باختيار الشق الاخير وان لزيد جرا لفظيا ونصبا محليا وعامل جره هو الباء التي كانت داخلة في المستثنى منه وعامل نصبه هو مررت بتوسط تلك الباء وهو العامل في النصب المحلي للمستثنى منه لان مررت بدون الباء لازم فلا يقتضي النصب وانما تقتضيه بالباء المصيرة متعديا فظاهر انه لا مدخل لكلمة الا في نصبه للمستثنى نصبا محليا وانما كان له مدخل لو كان نصبه على الاستثناء وليس كذلك فالقول بان عامله الفعل بواسطة الا ليس على ما ينبغي وكذا قوله ومن قال وعامله الفعل بواسطة الباء فقد سهى ايضا ليس على ما ينبغي قوله فيكون المعنى ثبت زيد دائما فان قلت معنى ما زال على ما قال الشارح ثبت فمن اي شيء يفهم الدوام قلت يفهم من الدليل لان نفي النفي يفيد الدوام فان قلت الاصل في النفي الاستمرار فوجب ان يكون نفي النفي اثباتا في الجملة لوروده على النفي الدائم واذا انتفى ولو دوام النفي ثبت الاثبات في الجملة قلت قال سيد المحققين سند المدققين في حواشي المطول النفي اذا ورد على النفي كان للنفي المورود عليه بمنزلة الاثبات والنفي الوارد على حاله فيفيد دوام انتفاء النفي في الجملة وهو دوام الاثبات اعلم ان الفعل الدال على النفي فيما نحن فيه هو زال يدل على ثبوت النفي وتحققه في الجملة كالفعل الدال على الاثبات مثل وجد وتحقق فهو يدل على الاثبات في الجملة قبل دخول النفي عليه فيكون نفيه اثباتا دائما بلا خفاء انما الخفاء فيما اذا دخل النفي على الصريح فانه ح لابد من بيان وجه جعل النفي المورود عليه بمنزلة الاثبات ولم لم يترك على اصله كالوارد وعلى هذا فالوجه ان يقول الشارح قدس سره معنى ما زال ثبت دائما لان نفي النفي اثبات دائما قوله قيل انما وصفه به لئلا يلزم يعني لو لم يوصف يلزم استثناء الشيء من نفسه فاما ان يراد لزوم ذلك في الواقع او بادي الراي وعلى التقدير من يرد عليه قوله ولا يخفى اما على الاول فظاهر واما على الثاني فلانه لا عبرة لبادي الراي فينبغي ان يراعى ما فيه الدقة واللطافة وبهذا اندفع ما قيل لو قال يلزم توهم استثناء الشيء من نفسه لاندفع قوله ولا يخفى قوله فعمرو مرفوع على انه محمول على محل احد فان قلت اذا دخل النواسخ على المبتدأ والخبر غلبتهما لكن بقي عملها تقديرا اذا كان الناسخ حرفا لا تغير المعنى فلذا جاز اعتبار ذلك المقدر بالضرورة نحو ان زيدا قائم وعمرو واما اذا كان الناسخ حرفا مغيرا لا يجوز اعتبار المقدر ففي المثال المذكور الناسخ حرف المغير فلم

اعتبر جانب معنى قولهم لا يجوز اعتبار المقدر انه لا يجوز بلا ضرورة واما اذا دعت اليه ضرورة فيجوز وفيما نحن فيه كذلك فانه لم يبق طريق لاعتبار ذلك المقدر هذا ما ذكره الرضي وقال ابن هشام ان رفع وصف مبني للافي نحو لا غلام ظريف وقيل على ان لا غير عاملة للافي عمل الاسم وللافي الجزء الباقي للمقدر مرفوع بكونه خبر المبتدأ اذا لو عملت النصب في المبتدأ وهي مغيرة معنى الكلام لكانت كليت ولعل وكان ونحوها لم يجز رفع وصف اسمها كما لم يجز رفع اوصاف اسماء تلك الافعال معنى الابتداء وهما كلها واجاب عنه الشيخ الرضي بقوله وقائل ان يفرق بين لا وبين ليست ولعل ونحوها بالضعف حمل للا لاترى انه يبطل بالفصل وبدخولها على المعرفة ويجوز الالغاء مع التكرير ومن دونه ايضا على رأي المبرد في عامل ضعيف يعمل لمشابهته ان مشابهته ضعيفة فلا جرم يجوز اعتبارا اعراب اسمها الاصلي اعني الرفع فعلى هذا يجوز لا غلام او لا غلام رجل ظريف حسن الوجه فيرفع وصف المبني مضافا كان المبني او مفردا ومضافا فالكان الوصف ومفردا هذا كلامه ومنه يظهر ان ما ذكره في بحث الاستثناء من انه اذا وجد منه منذ وحده لم يحمل على هذا الاعراب المحلي فلا يقال ما زيد رجلا ظريف ولا هو رجلا وامرأة بالرفع فاذا اضطر الى الحمل حمله على نحو ما زيد شيئا او شيئا الا الشيء وفي نحو ما زيد لقائما او قائما بل قاعدا ولكن قاعد فالواجب الحمل عليها جائز للداعي الضرورة تخصوص بغير الا لنفي الجنس وبهذا اندفع ما قيل وفيه نظر اذ لقائل ان يقول اسم لا المبني الاول المفرد المتصل بها نحو لا رجل ظريف جاز رفعه والعطف على محل اسم لا جائز نحو لا اب وابن قوله لمحل قريب وهو نصبه بكليت لانه فاعل عمل لافي الاسم هو النصب الا ان المفرد مبني لتضمنه معنى من قال الشارح المنصوب بلا التي لنفس الجنس اسم لا هو المنصوب بها لفظا كالمضاف وشبهها ومحلا كما هو مبنى على الفتح الا انه ليس منصوب المحل عند سيبويه واتباعه حتى لا اشكال بها ولا عمل في الاسم المبني والجزء مرفوع على ما كان قبل فالمبني عنده مرفوع محلا على انه مبتدأ والجزء المرفوع خبره وذهب غير سيبويه الى ان محل اسمها المبني رفع ونصب قال صاحب المغني ارتفاع خبرها عند افراد اسمها نحو لا رجل قائم بما كان مرفوعا به قبل دخولها لا بها وبناء قول سيبويه وخاف الاخفش الاكبر والفارسي وقال القاضي في تفسيره ولا ريب في المشهورة مبني لتضمنه معنى من منصوب المحل على انه اسم لا النافية للجنس العاملة عمل ان لا شابهتها ولازمته للاسماء لزوما وبهذا اندفع ما قيل انه ليس لا حد في امثال الامحل بعيد قوله بفتح كسر السين او ضمها مع القصر قال الشيخ الرضي الكسر مع القصر مشهور واما الضم معه فغير مشهور قوله بفتح السين وكسرها مع المد قال الشيخ الرضي الفتح مع المد مشهور والكسر معه غير مشهور قوله فكأنه لما لم يكن جوابا بما قيل ان غيرا قائم مقام الا وبمعناه فيكون واسطة لاعراب المستثنى كالا فاختار ان يجري الاعراب على المستثنى فلم اجرى على غير وحاصل الجواب ان المستثنى بالا مستغن بالمرة لاضافة غير اليه اجرى اعراب على غير لكونه قارنا كما اجرى اعراب الجزء الاخير على الاول في عبد الله فالاعراب الذي لغير عارية له وهو ملابسه على الحقيقة قال الشيخ الرضي والدليل على ان الحركة لما بعد غير حقيقة جواز العطف على محل ما بعد غير نحو ما جاءني غير زيد وعمرو بالرفع عطفا على محل زيد لان المعنى ما جاءني الا زيد واي كلمة كان لان الانتقال ليس على الحقيقة اذ الاعراب اجري على غير ابتداء لانه كان على المستثنى اولا ثم انتقل اليه قوله وقد لا يتعذر في غير المحصور نحو ما جاءني رجال الا واحد والا رجلا او الا حمارا لانكانت رجال في غير النفي للعموم ولمعنى كل رجل فكونه غير محصور ثم كيف وح لا يخرج منه فردا صلا ويؤيده استثناء الرجل والواحد والحمار وانكانت بمعنى كل جماعة منهم متفرق لجميع افراد مدلوله وخروج الواحد والاثنين لا يضر في كون الجنس محصورا ولو سلم انه غير محصور فقد لا يتعذر الاستثناء

منه تكيف والمستثنى يجب ان يكون جزؤ من اجزاء المستثنى منه او جزئيا من جزئياته والواحد والرجال بالنسبة الى الرجال ليس كذلك وصحته باعتبار ان الرجل جزئي من جزئيات مدلول اصل اللفظ وهو الرجل لا يدل على ما هو المقصود من ان الاستثناء معدلا يتعذر في خبر المحصور اذا الجنس الغير المحصور هو الرجال لا الرجل وايضا قد جعل قبيل فذلك ماجاءني رجل او رجال من قبيل المحصور فليكن غير محصور وايضا قال الشيخ الرضي معترضا على القاعدة وربما كان المنكور محصورا ويجوز الصفة لعدم دخوله قطعا فيه كقولك عندي عشرة رجال الا زيد فيه الصفة لاخير وكذا في المحصور الآخر نحو ماجاءني رجلان الا زيد وماجاءني رجال الا عمرو فان معنى ماجاءني رجلان ماجاءني اثنان من هذا الجنس وزيد ليس باثنين منه فلا يدخل فيه وكذا معنى ماجاءني رجال ماجاءني جماعة من هذا الجنس وعمرو ليس بجماعة فلا يدخل فليس في مثل هذا ان الا الصفة او الاستثناء المنقطع وايضا قال ولو وقع الجمع المنكر في سياق النفي وقصد به الاستغراق لم يجز استثناء المفرد منه كما تقدم انه لا يجوز ماجاءني رجال الا زيدا على انه استثناء متصل انتهى وبهذا ظهر ان قول الشارح لا يتعذر في غير المحصور نحو ماجاءني رجال الا ليس بسديد قوله لعدم دخول المستثنى في المتيقن قوله يتعين متعلق بقوله دخول اسر فاذا انتفى الدخول يتعين احتمال الدخول على سبيل الاحتمال واحتمل عدم الدخول وهو لا يكفي في الاستثناء متصلا كان او منقطعا اذ مدار المتصل على وجوب الدخول ومدار المنقطع على وجوب عدم الدخول قوله فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء وهو وجوب دخول المستثنى في المستثنى منه حتى المتصل كما هو مذهب جمهور النحاة وهو وجوب عدم الدخول في المنقطع وعلى مذهب المبرد يجوز الاستثناء مع هذه الشروط وايضا لا يكتفي في صحة الاستثناء بصحة الدخول فان قلت لا يلزم من ذلك الحمل على الصفة لاحتمال البدل قلت لا يكون البدل الا في كلام غير موجب والآية الكريمة موجبة صريحا وغيره موجبة ضمنا وهو غير معتبر قال المرحج الجزء النفي المعنوي يجري اللفظي الا في قلما اقل رجل وابى وتنصر فاته قوله وفي الآية الكريمة مانع آخر بكذا في اللباب وما قال انه انتفاء الى ما ذكره في التعليق وهو انه لو حمل على الاستثناء لكان المعنى لو كان فيهما آلهة سوى الله لفسدتا لكن لم تفسدا فينتفي اللازم لكن الملازمة ممنوعة بجري ركب من الموصوف والصفة وانتفاء المجموع المركب لا يلزم ان يكون بانتفاء كلوا حد من جزئيه بل يجوز ان ينتفي بانتفاء احد جزئيه فجاز ان يكون انتفاء الملزوم بانتفاء صفة الاستثناء لا بانتفاء الآلهة فلا يحصل منه المط وهو الرد على المشركين القائلين بان مع الله آلهة آخر تقع عنه علوا كبيرا وهذا المعنى لا يحصل الا بجعل الا وصفا قوله والمراد بجعلية المسند الخ هو انه آه فيه انه يلزم اخذ المعرف في المعرف ويلزم ارتكاب المجاز في قوله الى اسمها اي الى ما يصير اسمها بالقوة القريبة والا يلزم استدراك قوله واقعا بعد دخولها على اسمها وخبرها لا يقع لا يلزم اخذ المعرف في المعرف اذ المراد من اسمها وخبرها ما كانا قبل الدخول بعد دخول كان صار المدخول اسمها وخبرها حقيقة يدل على ذلك قوله ولا شك ان ذلك انما يتصور بعد تقرر الاسم والخبر كيف ولو لم يصر الاسم والخبر بعد دخول كان اسما وخبرا حقيقة فاي وقت يصيران لا ان يقع لا يصيران اسما وخبرا حقيقة بمجرد دخول كان بعد سنادا حدهما الى الآخر لانا نقول فحينئذ يكون الاسناد مقدما على تقرر الاسم والخبر مع انه ليس كذلك فالصواب ان يقع المراد بجعلية المسند انها ان يكون كونه مسندا حاصلا بعد دخول كان على معمولها ولا شك ان هذا المسند في كان زيد يضرب ابوه انما هو الجملة لا يضرب لان اسناده اي كونه مسندا انما يحصل قبل دخول كان لا يقع اسنادا والجملة الى زيد يقع كان حاصلا قبل دخول كان لان كان من دواخل الجملة الاسمية لانا نقول ما هو كان المبتدا من الابتدائية غير يقع الاسناد والواقع

بين اجزاء تلك الجملة وحصل استناد آخر بعد تقرر الاسم قوله وهو انها قد تحذف فيه بالقياس الى الوجوه الثلثة تقدم المحذوف
فيه ثلثة كان مع اسمها في الشرط والمبتدأ في الجزاء والموافقة للمعنى الذي هو مقصود المتكلم او مراده الكان نفس عمله خيرا الا
ان له اعمالا وفي تلك الاعمال خير ولان رفع الاسم الذي بعد الفاء اولى من نصبه لان رفعه تقدير المبتدأ بعد الفاء وهو
شائع كثير ونصبه تقدير كان او فعل آخر وحذف ليس شايعا كثيرا يرجح حذف المبتدأ وايضا فيه حذف الجملة بخلاف حذف المبتدأ
فانه مفرد وعكسه هو رفع الاول ونصب الثاني اضعف وواقع الحذف فيه وهو حذف كان والجار والمجرور الذي هو
جزء مع حذف المتعلق في الشرط وكان مع اسمه في الجزاء فيكون المحذوف خمسة اشياء لكن ستة وايضا هذا الوجه مخالف للمعنى
الذي هو مراد المتكلم ونصب الاسمين ورفعهما متوسط اذ في كليهما المحذوف اربعة اشياء في الاول كان مع اسمه في الشرط
والجزاء وفي الثاني في الشرط كان مع جزءه الذي هو الجار والمجرور والمتعلق ايضا وفي الجزاء حذف المبتدأ والاول اولى بالنسبة
الى الثاني فلو افقته للمعنى المقصد ومخالفته الثاني لم قوله فعمل به ما عمل بالاول الى قوله الا حذف اللام مشيرا الى انه زيدت كلمة
ما عوضا عن كان على تقدير الكسر ايضا ذلا يتصور القول بالوجوب بدون ان يشتغل شيء خير واجب الحذف فالقول بوجوب
الحذف على تقدير الكسر مع القول بان ما زائدة للتاكيد وليست عوضا عن كان مشكل وما المانع في ان يجعل للتاكيد
والعوض معا فان قلت عبارة الشارح قدس سره يشعر بكون ما زائدة مع كونه عوضا عن كان مع ان النحاة لم يعدوا
بعد ان المفتوحة من مواضع زيادة ما وقال الرضي ما في حيثما ليست زائدة لانه تقطع حيث عن الاضافة ويعلم من قوله
هذا ان الزائد ما لم يتعلق به غرض في الكلام وجعله عوضا من كلمة كان وموجبا لحذفها غرض يبتغى زيادتها بهذا قال بعض الافاضل
فكيف يصح ما ذكره الشارح قدس سره قلت يجوز ان يادل قوله زيدت كلمة ما ويراد بها ورد ت في الكلام بعد ما لم يكن فيه لا ان
ما بعد ان زائدة على انه ليس المقصد من ذكر مواضع زيادة ما الا ان زيادتها مختصة بهاهنا بل المراد بيان ما غلب زيادتها فيه كيف
وقال الجرجاني والرضي والكسائي بزيادة ما قيل خلا وعدا مع انه ليس من المواضع التي ذكرها في بحث الزيادة زيادة ما
وايضا قال الشيخ الرضي في بحث نون التاكيد ويجيء النون ايضا بعد الافعال المستقبلة التي تلحق اواخرها المدة المزيدة في غير الشرط
اختيارا الخ فلا يقولين وكثيرا ما يقولون وليس من تلك المواضع وايضا قال في بحث حروف الزيادة وعلى مذهب من
اعمل ليتما وانما واخواتها يكون ما زائدة مع انه ليس من تلك المواضع وايضا قال الشيخ الرضي فائدة الحرف الزائدة في كلام
العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية فالمعنى كما في من الاستغراقية والباء في خبرها وليس فان قيل فيجب ان لا يكون
زائدة اذا افادت فائدة معنوية قلت انما سميت زائدة لانه لا تتغير بها اصل المعنى بل لا يزيد بسببها الا تاكيد المعنى الثابت
وتقويته وكانها لم تفد شيئا لما لم تغاير فائدتها العارضة الفائدة الحاصلة قبلها ويلزم هما ان يعد واعلى هذا ان واو لام
الابتداء والفاظ التاكيد اسماء كانت او لا زوائد ولم يقولوا به فقوله لا يتغير بها اصل المعنى آه مشعر بان الحرف الزائد لا يزيد
في اصل المعنى شيئا بوجوده ولا ينقص عنه شيئا بعدمه ويلزم منه ان يكون ما في حيثما وان زائدة اذ وجوده وعدمه سواء
بالنسبة الى اصل المعنى ولهذا قال في بحث نون التاكيد وكذا اداة شرط جاء بعدها ما الزائدة سواء جاز حذف ما كما في لما تضلوا
وستما تفعلن وايهم ما تضلوا او كانت لازمة كلكلة الشرط كذا وحيثما وا لما ذكره الرضي في بحث حروف الزيادة من قوله

وليست في حيثما واذ مازائدة فلايس لم رضي لم يعمل نقله عن النحاة حيث قال ولم يعده واما الكافة وان لم يكن لها معنى من الزوائد لان لها تاثيرا قويا وهو منع العامل من العمل وليست في حيثما واذ مازائدة لانها هي المحتاجة لكونها جازمة بخلاف حيثما واذ ما فانها غير جازمة لها اصالة ولا نيابة فلا تحتاج الى الكافة لتهيئتها للدخول على الجملة الفعلية وانما تحتاج الى الكافة لتهيئتها للدخول على الجملة الاسمية ولا يخفى ان هذا الكلام مبني على ان الكافة لا تكون الا لتهيئة ما دخلت عليه للدخول على الجملة الاسمية او الفعلية وليس كذلك فان الكافة قد تكون لتهيئة ما دخلت عليه للدخول على المفرد كما في ربما وكاين وكاف وقد تكون لتهيئة ما دخلت عليه للدخول على الجملة الفعلية كما في ما ان وقد تكون لتهيئة ما دخلت عليه للدخول على الجملة الاسمية كما في انما وكان وقد تكون لتهيئة ما دخلت عليه للدخول على الجملة الفعلية والاسمية كما في ما ومهما وحيثما واذ ما فتدبر قوله الاضافة تحم اعترض على النحاة تفاصل وليجب اسم لايرون تاخير الحروف تاثيرا معنويا كالتاكيد في الباء ورفع الاحتمال في لا التي يزاد في العطف على النفي او المنفي وفي من الاستغراقية اعلم ان كون الحروف زوائد ويرون تاثيرها تاثيرا لفظيا ما نعلم من زيادة وتاء والمقدم منه ان ما ذهبوا اليه ليس بشيء بل ينبغي ان يعد زائدة كل حرف لا يتوقف عليه اصل المعنى المقصود ان الرضي يريد بما سنذكره الحشي اليه على ان قوله ما لم يتعلق به غرض في الكلام ظرف في عموم السلب اذا النكرة في حيز النفي تعم فافاد ان الحرف الزائد حرف لا يكون متعلق الغرض اصلا فيخرج عن هذا التعريف جميع الحروف الزوائد اذ كل واحد منها يتعلق به غرض من الاغراض اللفظية او المعنوية او من كليهما وهذا مما لم يذهب اليه احد قوله لانه اشتهر قال الشيخ الرضي وقد تحذف كان بعد اما المكسورة قليلا وقال سيبويه لم يجز حذف الفعل مع اما المكسورة قال ابو علي لان ما التي بعد ها اشبهت اللام في تاكيد الفعل فلم يحسن حذف الفعل مع ثبوت ما يؤكده انتهى الظاهر ان قول ابي علي تعليل لقول سيبويه وانت خبير بانه لا يتم التقريب الا ان يراد بعدم الحسن عدم الجواز ويراد بعدم الجواز عدم الحسن قوله ولا يجعد ان يقال آه وح يصح جعل مطلق اسم الامر منصوبا لانه ح كلمة منه ولو خص المنصوب بالمنصوب لفظا وتقديرا يصح ذلك بالجعل ايضا تجوزا باعتبار ان للاكثر حكم الكل قوله مترادفة الاحوال المترادفة ما كان ذو هما واحدا قوله ما بقي من الضمير المرفوع في يليها فيكون الاحوال متداخلة والاحوال المتداخلة ان يكون الاول منها حالا من شيء والباقي من ضمير في الحال الاولى قوله والكسر في جميع الممنوع السالم بلا تنوين قوله بلا تنوين وان لم يكن بتعيين ما ينصب به الا انه ذكره اشارة الى مذهب الجمهور فانهم يكسرونه بلا تنوين لانها وان لم يكن للتنكير فهي مشبهة للتنوين المتمكن وهذا رد على قول البعض فانه يبنيه على الكسر مع التنوين قياسا لما ساعا فظ الا الى ان التنوين للقرب بالمتمكن قوله والكسر احتراز عن قول المازني فانه يقول بالتنوين هذا رد على من خالف في الحركة لسر التي بعد الاخيرة تماما كان معربا بالحركة قبل وخولها قال الشيخ الرضي وهذا اولى مما قبله لطرد الباب على شق واحد قوله في جميع هذه الصور ليست ليس فكره لاجل انه قد يظهر حتى ليقال انه لغواذ الشرط ينبغي عنا وه بل ليتقرن المجمل بالمفصل قوله يحذف اللام فيدان حذف اللام انما يكون قويا للتاويل بالنكرة فاذا كان اللام في الحسن لازما وليس كذلك بجز حذفها واثباتها الا ان يقال اختيار الحذف على الاثبات مقول للتاويل فتامل قوله بحسب اللفظ بان يغاير لفظ كلواحد من الوجوه وصورتها الحاصلة من الحركات والسكنات للملفوظ الآخر وصورته قوله لا بحسب التوجيه واعتبار وجه الاعراب في كل من الوجوه مغائرا لما يعتبر في الوجه الآخر مع قطع النظر عن مغائرة الصورة اذ بهذا الاعتبار ليست الوجوه خمسة ولا ستة بل ازيد ممن قال ان الوجوه ستة وعد عكس الخامس سادسا فقد سهى لان هذه الوجه من حيث الصورة متحدة مع الثالث والخامس مغائرة لهما في وجه الاعراب وان الوجوه بهذا الاعتبار ليست خمسة ولا ستة بل زائدة عليها كما يظهر بالتامل في هذا التركيب قوله بان يقدر لها خبر واحد فعليه انه يلزم توارد الموثرين على اثر واحد لانه يلزم ان يكون الجار الواحد المقدر معمولا للكلمة لا والابتداء وهو غير جائز فكيف يقدر لها خبر واحد فان قلت المنع هو توارد الموثرين اللفظيين لا مطلقا قلت بل المنع في الاصطلاح توارد الموثرين اللفظيين او احدهما اللفظ والآخر ما هو من صفات اللفظ كالابتدائية قوله

هذا اى رفع الاول ورفع الثانى قوله على التوجيه الاول وهو ان يكون لا فى الاول بمعنى ليس وفى الثانى لنفى الجنس قوله والا اى وان لم تعتبرين بالعطف جملة على جملة بل تجر عطف مفرد على مفرد بان يقدر لها خبر واحد يلزم ان يكون قوله الا باسم منصوبا ومرفوعا لان خبر لا بمعنى ليس يكون منصوبا وخبر لنفى الجنس يكون مرفوعا قوله وعلى التوجيه الثانى وهو ان يكون لا فى الاول لنفى الجنس الغيت عن العمل لوجود شرطه وهو التكرير وفى الثانى لنفى الجنس ايضا الا انها ليست ملغاة بل عاملة قوله لعطف جملة على جملة بان يقدر لكل منها خبر قوله لعطف مفرد على مفرد بان يقدر لها خبر واحد على ما مر من انه قد تسد سده لتعسير عطف المفرد على المفرد والجملة على الجملة وفيما نحن فيه يلزم توارد الموثرين المتنع اصطلاحا وهما الابتداء وكلمة لا على اثر واحد وهو الجزء الواحد قوله اى تاثيرا بالاشارة الى ان العمل محمول على معناه اللغوى اذ العمل اصطلاحا مختص بالاعراب وكل حليه يوجب اخراج نحو لا رجل فى الدار اذ لا عمل لكلمة لا فى رجل بل هو مبنى مع انه مقصود بالبيان فى هذه المسئلة قوله حيث لا يبقى ما قبله بيان للمعنى لانه لا يكون الا فى الجواب الممكن الذى لا طمع فى وقوعه قوله ولكنه نون ضرورة الشعر قال بعض الفضلاء وفيه بحث لما عرف من امتناع تنوين المبنى لاجل الضرورة حتى قيل ان قوله سلام الله يا مطر عليها شاذ قلت قوله لامكان الاتحاد اى بثبوت الاتحاد بين المنعوت والنعت معنى لانهما عبارتان عن شئ واحد فلا الداخلة على احدهما كانه داخل على الآخر فالفاصل بين لا والنعت وهو المنعوت كانه ليس بفاصل بالنعت فى الحقيقة قريب من لا غير مفصول عنها فمن الوجه فى الحقيقة بيان لقرب النعت من لا التى هى سبب البناء فما قيل ترك هذا الوجه نظرا لان النعت الاول لا يكون الا قريبا بالبين بوجه والكلام من وجيه قوله والاتصال بينهما لفظا ولذا لا يقع الفصل الا نادرا قوله وتوجيه النفى اليه لان الاصل فى النفى اذا دخل على كلام منية تقييد بوجه ما ان يتوجه الى القيد خاصة وان يقع له خصوصا فمن الاول رجل ظريف فى المعنى لا ظريف وهذا ايضا بيان لقربه من لا قوله اى محكما لاعراب اشار الى انه محذوف المبتدا لا محذوف الفعل لما قال صاحب المغنى اذا دار الامر بين المحذوف فعلا والباقى فاعلا وكونه مبتدأ والباقى خبرا فالثانى اولى لان المبتدا عين الخبر فالمحذوف عين الثابت فيكون حذفا كلا حذف واما الفعل فانه غير الفاعل الا انه قال اللهم ان يعتضد الاول برواية اخرى فى ذلك الموضع او بوضع آخر شبيه او بموضع آخر فانه ح الاول اولى وفيما نحن فيه كذلك لان قوله والكان معرفة ومفصولا وجب الرفع سواء تقدير الفصل بان يقدر يجب الرفع او بعدم تقليل الحذف بالنسبة الى قوله محكما لاعراب لاخير وكلا العبارتين صحيحان فى نفى البناء لا حدهما على الآخرى الصراحة وحده فما قيل لم يقل فالاعراب واجب لنفى البناء صريحا مع انهما سيان فى الدلالة على الاعراب فقط فلا يرد ما قيل الاولى ان يقدر يجب الرفع ليس الموجه والكان من وجيه قوله لامكان الفصل بالعاطف مع ضعف تاثيره لا حتى يجوز فى اسمها الرفع عند التكرير والتعريف والفصل وبدونه عند المبرد بخلاف ما فان تاثيره قوى فيوثر فى بناء المعطوف فى نحو يا زيد وعمرو مع الفصل بالعاطف وعلى هذا لا حاجة الى قوله لمغنية الفصل بلا المؤكدة وعلى ما قررنا ظهر ان الجواب بعدم بيان الفصل بالعاطف لا يكفى فى منع البناء كما فى المعطوف على المنادى ليس من وجيه والكان من وجيه قوله وسائر التوابع اى ما فى التوابع بعد الوصف والعطف من البدل وعطف البيان والتاكيد اللفظى اذ بالمعنوى بالاولى لا يؤكد الا اسم لا النكرة قوله ينبغى ان يكون حكمها حكم توابع المنادى هذا ما ذكره الرضى ناقلا عن الاندلسى ثم فصل ذلك بمحل جواز بناء البدل اذا كان مفردا نكرة نحو لا رجل

صاحبك وهو مبنى على تجويزه جعل البدل تارة مستقلا واخرى غير مستقل ولذا حكم بجواز البناء فى البدل عن المنادى والمعطوف عليه حيث قال ولعلم يكن البدل اعنى فى المتبوع حتى يحتاج الى التتبوع كما احتاج اوصاف ولم يفهم معناه من التتبوع كما فهم ذلك فى التاكيد جاز اعتباره مستقلا لفظا اى صالحا لان يقوم مقام المتبوع ولما كان احوال يقتضيه الاول جاز ان يعتبر غير مستقل اخرى فلا اول نحو يا زيد اخ ويا اخا نايد فبين والثانى يا غلام بشر وبشرا مرتبا بالوجهين معطف البيان عنده بدل فحكمه حكمه ثم قلل واما التاكيد فلا اول كما ذكرناه فى المنادى كونه على لفظ الموكد مجرد من التنوين وجاز الرفع والنصب كما ذكرنا هناك انتهى قائل لا يخفى ان قوله لكن ينبغى ان يكون حكمها حكم توابع المنادى يقتضى وجوب البناء فى البدل اذا كان نكرة والمفهوم من كلام الشيخ الرضى جواز البناء وان اراد ان ذلك يقتضى الوجوب عند الشيخ الرضى فهو كيف وهو صرح بالجواز فى الشبيه بالمضاف وان اراد ان ذلك يقتضى الوجوب عند المصرح وغيره من القائلين بالوجوب فحكم الرضى بالجواز لا يضرهم كيف وهو قد ذكر ما هو مرضيه ومختاره وان كان مخالفا لما ذكره غيره وبالجملة الاعتراض ليس بسديد الا ان يقال ان تحقيق لكن انظر من العبارة انه اعترض قوله قد جاء على قلة لكن لا على حد الشذوذ وذكر فى الرضى قوله فى نحو اب اراد بنحو اب الاخ لا غير اذ اثبات اللغة مختص بالاب والاخ من بين الاسماء الستة صرح به الرضى وشارح اللباب وصاحب المنهل قال فى مثل ثلاثين اراد بمثل ثلاثين كل تثنية ولا يختص حذف النون بتثنى معين ولا بالمطلق التثنى بل يجرى فى كل تثنى وجموع قال لم يجز تركيب لا ابا فيها فاقد لتركيب لما ان لا ابا فيها لا يصح فاعلا للفعل لكونه جملة والفاعل لا يكون جملة لكونه قسما من الاسم فالفاعل فى الحقيقة تركيب مضاف الى لا ابا فيها وفيه ما يلزم اضافة غير الظرف وآية وذوى فى بذى تسلم الى الجملة وهو غير جائز فالاولى ان يقرأ منونا ولا ابا فيها صفة له بحذف المبتدا اى هو لا ابا فيها قوله ما بين اصابعهم بكسر التاء فى حالة النصب ولو لم يكن له محل من النصب اصابعهم بل يجب رفعه لكن النصب يفهم ان له محلا قوله وهى زائدة وليست باقية لكنها اشبه به النافية لفظا مكان ما للنافية فنفيت وخلت على نفى والنفى اذا دخل على النفى افاد الايجاب فصار ان كالا الناقصة للنفى قوله نافية موكدة قال الشيخ الرضى نافية لا زائدة عند الكوفيين ولعلهم يقولون هى نافية زيدت لتاكيد النفى والا فالنفى اذا دخل على النفى افاد الايجاب ورد عليهم بانه لا يجوز الجمع بين الحرفين يتفق للمعنى الا مفصولا بينهما بشئ كما فى ان زيدا القائم واجاب الجمع بين اللام وقد فى نحو لقد سمع الله مع ان قد فى كليهما معنى التحقيق والتاكيد وفى الاان مع ان فى الاسمى التحقيق فلان قد تشبه بهما معنيان آخران وهما التقريب والتوقع فلم يكن لبث التحقيق وكذا فى الاسمى التبنيه ايضا فان قلت قد وقع فى القرآن ولات حين مناص بنصب حين فهل هو لا التبرئة او الملغى ليس اياه لفظا آخر قلت قال صاحب المغنى اختلف فيها فى امور منها احد هما فى ذلك ثلثة مذاهب احدها انه كلمة واحدة فعل ماض ثم اختلف هولا على قولين احدهما انه فى الاصل لمعنى نقض من قوله تعالى لا يلتكم من اعمالكم شيئا فانه قرئ الا يليت كما يقرأ الت يالت وقد قرئ بهما ثم استعملت للنفى كما ان قل لذلك قاله ابو زيد المثنى والثانى ان اصلها ليس بكسر الباء فقلبت الفا فتحركا وانفتاح ما قبلها وابدلت السين تاء وهو المذهب الثانى انها كلمتان لا النافية والتاء لتانيث اللفظة كما فى ثمت وربت قال الشيخ الرضى اما التانيث الكلمة اى لا هو لمبالغة النفى كما فى علامة وانما وجب تحريكها لالتقاء الساكنين قاله الجمهور والثالث انها كلمة وبعض كلمة ذلك انها لا النافية والتاء زائدة فى اول الحين قاله ابو عبيدة

ابن طرادة واستدل ابو عبيدة بانه وجد بالامام وهو مصحف عثمان رضي الله عنه مختلطة بحبين في الخط ولا دليل فيه فلعلهم في خط المصحف من اشياء خارجة عن حد القياس وشهد الجمهور انها يوقف عليها بالهاء وانها رسمت منفصلة عن الحين وان التاء قد يكسر على اصل حركة التقاء الساكنين وهو معنى قول الزمخشري وقرئ بالكسر على البناء كحين انتهى ولو كان فعلا ماضيا لم يكن للكسر سن وجه وقال الشيخ الرضي وفيه ضعف لعدم شهرة تحين في اللغات واشتهار لات دايما فانهم يقولون لات اوان ولات هنا ولايقال تا وان وتهنا الثاني في علمنا وفي ذلك ايضا تلثة مذاهب ايضا احدها انها لاتعمل شيئا فان وليها مرفوع فمبتدا احذف خبره او منصوب لفعل محذوف وهذا قول الاخفش والتقدير عنده في الآية ولا ارى حين مناص وعلى قراءة الرفع ولا حين مناص كائن لهم قال الشيخ الرضي وفيه ضعف لان وجوب حذف الفعل الناصب لغير المبتدا انه موضع بتمثيته ولا يتمشى دعوى كون لات بمعنى لا التبرية ويلزمه لزوم تنكير ما اضيف حين اليه فاذا انتصب حين بعده فالخبر محذوف كما في لا حول ولا قوة الا بالله اسم محذوف اي لات حين مناص كما في لا عليك الثاني انها تعمل عمل ان فتنصب الاسم وترفع الخبر وهذا قول آخر للاخفش والثالث انها تعمل عمل ليس وهو قول الجمهور وعلى كل قول فلا يذكر بعدها الا احد المتلازمين والغالب ان يكون المحذوف هو المرفوع واختلف في عمولها فنصب الفراء على انها تعمل الا في لفظ الحين وهو ظاهر قول سيبويه وذهب الفارسي وجماعة الى انها تعمل في الحين وفي مرادفه قال الزمخشري زيدت التاء على لا وخصت لتعم الايام قوله اي اسم يخرج لو لم يفسر كلمة ما بالاسم لخرج الحروف الا واحدا ايضا اذ المراد باستغال الشيء على علم المضاف اليه ان يكون ذلك الشيء موصوفا به لاشك ان الموصوف به هو الاسم لا الحرف الاخير ومعنى كون الشيء موصوفا به انه مذكور بعده وذكر الصفة بعد الموصوف والاعراب بمنزلة الصفة للكلمة لا للحرف الاخير قال لفظا او تقديرا كان على الثاني ان يقول او محلا كما قال في المرفوعات وكون المصرح ذا كر اقسام المعرب لايصلح نكتة لعدم ذكره لوجوده في المرفوعات ايضا وكذا كون الجر محليا غير مشترك بين الكسرة والفتحة والياء اذ كون الرفع محليا غير مشترك بين الضمة والواو والالف مع انه قال في المرفوعات او محلا وايضا عدم الشمول للكل لايقتضي عدم الذكر بل القول على وجه يخصص بالكسر قوله او شبهه بان يسمى ومن اسم هو مشبه بالمضاف اليه من حيث ان جره حصل بالعامل كان جر المضاف اليه بالحرف المقدر سواء كان الاضافة لفظية او معنوية على ما ذهب اليه المصرح واما على ما ذهب اليه الجمهور من ان الحرف ليس بمقدر في اللفظية فانما عمل المضاف الجر في المضاف اليه لمشابهته للصفة في المعنوي في التجريد عن التنوين او النون للاضافة فكما يعمل المضاف في المضاف اليه الجر في المعنوية لنيابته عن الحرف كذلك يعمل المضاف في اللفظية فكان الحرف فيه مقدر حكما فلا ينتقض تعريف الجر وبشبل خلافا لغير هو ر قوله المشهور منهم خان المشهور انه اذا اطلق المضاف اليه اريد به ما نجر باضافة اسم اليه بحذف التنوين من الاول للاضافة قوله اي ملفوظا كان جعل الله قدس سره لفظا او تقديرا اجرا لكلام المحذوفة وجعل المصدر بمعنى المفعول ليكون التركيب موافقا لما هو الاكثر فيه وفي امثاله ويستلزم كون المصدر حالا وهو سماعي عند الاكثرين ومن اجاز ذلك

وتقع المصدر حالا قياسا اذا كان المصدر من انواع الفضل كاتانا سرعة ودون ضحكا وفيما عن فيه لك لان لفظا وتقدرا من انواع التوسط وتحوج الى اعتبار حمل العامل المعنوي بلا ضرورة وهو مافي الواسطة من معنى الفعل لاية كيف يكون حالا من حرف جر وهو نكرة وعند نكر ذي الحال يجب تقديم الحال لانا نقول ذلك الوجوب عند كون ذي الحال نكرة محضة وهو ليس لك لتخصصه بالاضافة على ان التقديم مخصوص بما سوى المجرور قوله لحال كون ذلك المقدر مرادا حال من اسم كان المحذوف وهو الضمير المستتر فيه قوله وهو الجر قيل ان التعريف فطي والاحتراز عن الدور انما يجب في التعريف الحقيقي التام تحصيل صورة خبر حاصلة قوله اي تقدير الحرف اي في الاضافة او تقدير الحرف المقيد بكونه مرادا اثره فلا يرد نحو صت يوم الجمعة وتحجبة تاء مبالغة قوله اي منسلخ اعنه اشارة الى ان التجريد مجاز عن الانسلاخ اي الزوال من باب ذكر الملزوم وارادة اللازم وتكميل التضمين فلا يرد ما قيل ان العبارة تحمل على القلب وان المعنى مجردا هو عن تنوينه قوله لان التنوين او النون دليل آه بهذا الدليل يقتضي وجوب حذف التنوين او النون من المضاف اذا كانا فيه لفظا للمنافاة بينهما و بين الاضافة واما اذا لم يكونا فيه لفظا فيجب ان يضاف من غير اعتبار انه لو كان فيه لحذف كما قال الرضي من غير ان يعتبر حذف تنوين المقدر كما في غير المنصرف والمبني نحو من حواج بيت البيروكم رجل على ما علمية البعض لان ما ذكروه لا يقتضيه الدليل المذكور والية اعتباره غير معقول لان اعتباره انما كان لاجل انه لا بد في الاضافة المعنوية من فائدة لفظية وهي رفع الثقل بحذف التنوين وفائدة معنوية وفي اللفظية لا بد من فائدة لفظية هي رفع الثقل فهو منظور فيه لان رفع الثقل عن اللفظ فرع وجود الثقل فيه وكون التنوين مقدرا لا يوجب ثقلا في اللفظ حتى يكون اعتبار حذفه موجبا لارتفعه عنه على ان كونه مقدرا في غير المنصرف والمبني في حيز المنع وكذا كون الاسم بحيث لو كان فيه لحذف لا يوجد لاعتباره وجه غاية ما في الباب انه يلزم على هذا ان يكون المعنوية مفيدة لفائدتين واللفظية مفيدة لفائدة محمولا على الاعم الاغلب وشأنه كثير في الاعتبارات واما اعتبار ما ذكروه وتخفيفا في اللفظ فتعسف بحت والكلام لا مر آخر يجب ان يبين حتى يتكلم عليه قوله لانها تفيد معنى في المضاف اي تفيد معنى في ذات المضاف وعلى هذا الحاجة الى ان يصرف العبارة عن ظاهر المتبادر ويجعل قوله معنى في تقييد معنى مفاده الا مفادا والمعنى ان المعنوية تفيد تعريفا او تخصيصا لمعنى المضاف اذ يجعل مفادا يرد اللفظية فانها تفيد اليه معنى هو لازمة للمضاف فانها وان افادت معنى الا ان ذلك المعنى ليس ثابتا في ذات المضاف قال كسارع مصروكريم البلد فان قلت ما الدليل على كون المضاف اليه في المثالين غير معمول لم لا يجوز ان يكون المضاف اليه مفعولا فيه والمعنى مصارع في المصور كريم في البلد قلت الدليل هو انه غير مستند على شئ مما يعتمد عليه الصفة ظاهرا والقرينة على التقدير غير ظاهر واقتضاء الصفة الموصوف لا يكفي في التقدير بل لا بد من قرينة قوية قلت وفيه ان ما ذكرته يوجد في ضارب زيد وحسن الوجه مع انه قال انهما من اضافة الصفة الى المعمول واما ما قيل من ان المعنى ليس على انه مصارع في المصر وكريم في البلد فغير خير المنع وقال الشيخ الرضي نحو مصارع مصروا مد خالق السموات لان اسم الفاعل يعني الماضي لا يعمل حتى يكون له معمول مضاف اليه قلت ما ذكره تم في امد خالق السموات ولم تم في مصارع مصر وكريم البلد اذا المضاف اليه فيهما على تقدير كونه معمولا لا يكون مفعولا فيه واسم الفاعل يعمل في المفعول فيه والجار والمجرور والمفعول المطلق

والحال مطلقا من غير اشتراط اقترانه بحال واستقبال بل يعمل وجوبا سواء كان بمعنى الماضي او الاستمرار او الحال او الاستقبال
ومنه يعلم ان ما مثل به من وجه كون المضاف اليه في المثالين غير معمول لان شرط وجوب عمل اسم الفاعل ان يكون بمعنى الحال
او الاستقبال واذا كان بمعنى الاستمرار فعله جائز فلكن المثالان بمعنى الماضي والاستمرار ليس على البتي لان جواز عمله انما هو
بالنظر الى ان الاستمرار يشمل الازمنة الثلثة وبالنظر الى انه بمعنى الحال والاستقبال جائز عمله وبالنظر الى انه بمعنى الماضي يبطل عمله
ومعلوم ان هذا انما يتصور في معمول شرط عمله فيه بالحال والاستقبال واما فيما لم يشترط فيه ذلك فاسم الفاعل والمفعول بمعنى
الاستمرار يعمل فيه وجوبا والمثالان المذكوران المعمول فيهما مما لم يشترط اسم الفاعل لعمله فيه اقترانه بالحال والاستقبال وتمام الكلام
في وجه كون المضاف اليه في المثالين غير معمول ان اضافة اسم الفاعل واسم المفعول انما هو الى المرفوع بسببي لا غير فقولنا زيد
ضارب بكفه ومضروب عنده تلا الى غيره كما في زيد ضارب في داره بكره وفيه بحث لانه ان اراد انها لا يضافان الى شيء
من المعمولات سوى المرفوع السببي على ما هو ظاهر عبارته فهو غير صحيح لان اسم الفاعل يضاف الى المفعول به كقولنا زيد ضارب
عمرو وان اراد انه لا يضاف الى مثل باقي زيد ضارب في داره عمرو ونحوه لا يثبت المدعى اذ انتفاء الاضافة الى معمول فعل
لا يستلزم الانتفاء الى سائر المعمولات فان قلت قد قال الشيخ الرضي اسم الفاعل واسم المفعول لا يضافان من معمولهما
الا الى الفاعل والمفعول به لشدة طلبهما الهاء دون سائر معمولاتهما والمضاف اليه ضعيف عن فيه لا يعمل فاعلا ولا مفعولا
به بل هو ظرف فيثبت انه ليس بمعمول قلت لا يخرج عن خدشته لانه يكمل كونه مضافا اليه على سبيل الاتساع كما في مالك يوم الدين
فيكون معمولا والحق ان المثال كما يفيده الغرض ولا يجب ان يكون مطابقا للواقع قوله اي لا يكون صادقا على المضاف
وغيره اي للاضافة بمعنى اللام يكون في مضاف اليه لا يكون ذلك المضاف اليه صادقا على المضاف وغيره اي يكون
صدقه على المجموع منتفيا وذلك اما بانتفاء صدقه على المضاف نحو بعض القوم وبيد زيد لان الكل لا يطلق على بعضه وكذا
نصف القوم وثلثهم قال الشيخ الرضي والكان يقع بعض منهم ونصف منهم ويد منهم لان من التي تضمنها الاضافة هي التبعيضية
وشرط من المبتدإ ان يصح اطلاق اسم الجزء وربما على المبين واما بانتفاء صدقه على غير المضاف كجميع القوم وصين يد
وكذا مسجد الجامع لان الجامع لا يتناول الا المضاف بالغلبة فانه في العرف هو المسجد لا غير قوله الصادق عليه وعلى غيره
اي الاضافة بمعنى من يكون في المضاف اليه الصادق على المضاف وعلى غيره وهذا القدر لا بد منه لكن كافيا في الاضافة بمعنى
من لانه تناول ما اذا كان اول الاسمين اخص مطلقا من الآخر مع ان الاضافة فيها تمتنع فضلا عن ان يكون بمعنى من
قال احترازا له بشرط ان يكون المضاف اليه آه قوله واما مساو كليث واسد المراد بالمساواة ما يعم المرادفة في عرف
النحاة لان غرضهم ليس بيان النسب بين الالفاظ حتى يكون المساواة له بمعنى وللمرادفة بمعنى آخر بل للمقصود لا يضر تباين
اسم الى اسم يساويه في العموم والخصوص وذلك كما يتحقق في المساواة يتحقق في المرادفة قوله فالخلان المضاف اليه
اصلا للمضاف اعترض على الحاة بان قولهم بان الاضافة بمعنى من انما يكون اذا كان بين المضاف والمضاف
اليه عموم وخصوص من وجه على الاطلاق ليس كذلك بل يتعين ان يفصل ويقال بعد العموم والخصوص من وجه
ان المضاف اليه ان كان اصلا للمضاف بمعنى من والا بمعنى اللام وفيه انه ان اراد بكون المضاف اليه اصلا

المضاف انه اصل تخيج منه المضاف ويضع منه فكون هذا المعنى معتبرا في جميع مواد الاضافة البيانية كم كيف وثلثة دراهم ودارية
وراهم من الاضافة بمعنى من كما صرح به الرضي مع ان المضاف اليه فيها ليس اصلا بالمعنى المذكور وان اراد اعم من ذلك بان
يكون اصلا بوجه من الوجوه فكذلك جريانه في جميع المواد لان خمسة مخصوصا في المثالين المذكورين ذا ليس المدراهم فيها اصلا
للثلثة والاربعة المراد بهما المعدود باعتبار مالاية المعدود واصل بالقياس الى المعدود لانه لبيان كمية لانا نقول ليس المراد بالثلثة
والاربعة في المثالين نفس العدد بل المراد المعدود ولان الاضافة فيها بمعنى من ومن التي تفهمها الاضافة وهي المبينية وشرط
من المبينة ان يصح الحلاق اسم المجرور بها على المبين ومعلوم ان الدراهم انما يحمل على الثلثة اذا اريد بها المعدود لا نفس العدد
الا ان يقال ان الاصالة تعتبر بالنظر الى لفظ العدد او بقية ان المبين وان كان اصلا الا ان المبين على صيغة اسم الفاعل اليه اصل
من حيث انه مبين وانت خبير بان هذا التعميم مدخل نحو فضة خاتمك في الاضافة البمعنى من لان الخاتم مبين والمبين من حيث انه مبين
اصل ايضا اضافة جزء وتطيفة بمعنى من مع ان المضاف اليه ليس اصلا للمضاف قال الشيخ ويحملون نحو جزء وتطيفة بالتاويل
كخاتم فضة لان المعنى شيء جزء اي بال ثم حذف الموصوف واضيف صفته الى جنسها للتبيين اذ الجزء يحتمل ان يكون من التطيفة
ومن غيرها كما كان خاتم ذلك فالاضافة بمعنى من وايضا قال الشارح قدس سره في بحث البدل عند قوله بدل الكل اي بدل نحو
من كل للمبدل منه وبدل البعض اي بدل هو لبعض المبدل منه والاضافة فيها مثلها في خاتم فضة مع ان المضاف اليه فيها ليس
اصلا للمضاف قوله لعقولك مبتدأ وقوله لبعض اللام خبره ويفيدان كون الاضافة في الامثلة المذكورة بمعنى اللام معلوم حاذكره و
متفرع عليه مع انه ليس كذلك اذ لو قطع النظر عما ذكره لكان العلم يكون الاضافة فيها بمعنى اللام مجال له لان النحاة قالوا ان الاضافة
للبيان تنقسم من البيانية وقد علموا بالاستقراء وتفحص كلام العرب ان من البيانية انما يكون افراح الطلاق المجرور بها على المبين
وقالوا في قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان ان من للبيان اذ بيته الرجس هو الاوثان قلت المراد العلم بلا اشكال معلوم مما
ذكره من القاعدة ومتفرع وقيل العلم بالقاعدة وانكان العلم به كان حاصلا الا انه كان مقرونا بالاشكال حيث بقية كيف يكون
الاضافة في الامثلة بمعنى اللام مع انه لا يصح اظهار اللام فيها اذ لم يستعمل يوم الاحد ولا علم للفقه ولا تجر للاراك ومما ذكرنا يعلم
جعل النحاة الاضافة في هذه الامثلة بمعنى اللام مع ان اظهار من فيها خال من التكلف فانه مع قيل الا ان امة العرب جعلوها
لابتة ولا يظهر ما دعاهم اليه قوله ولا يحتاج فيه اي في كثير من مواد الاضافة اللامية قوله الى التكلفات البعيدة التي ارتكبها
من اعتقد انه لابد من اظهار اللام وذلك مثل ما قال الفاضل الهندي في تصحيح اضافة كل الى جزء من كلا لا حاطة جزئيات كل بالجزئي
هو اليه واضافة الجزئي الى الكلي بمعنى اللام لكن بتضمين اظهار اللام البعد التاويل بالجزئيات او الافراد واليلزم فك كل من الاضافة
وذا لا يجوز وقوله والا اي ان لم يتضمن اظهار اللام قيل التاويل مجاز كل لا حد وفيه انه يلزم استعمال كل بدون الاضافة وهو
غير جائز وهذا هو الوجه في عدم جواز اظهار اللام في جميع الاسماء اللازمة الاضافة وانت خبير بان الفك انما يلزم لو استعمل
في العبارة هكذا وليس الامر كذلك بل هو مجرد فرض والتكلف فلا بد منه فلما قال البعض ان كلا لا حاطة والجزئي والفرد ملحوظ من
جانب المضاف اليه كما تقرر في الميزان تضمير اضافة الجزئي الى الكلي مما لا يحتاج اضافة كل الى الجزئي او الفرد ويكون ان لهم
حرف الاو باعلى ان يراد بالكل المضاف الى الكلي جزئيات ذلك الكلي او افراده ولا يلزم مواقعة حرفين لما تقرر في الميزان ان

كلا فانه حالة لا يكون اللام للاستغراق ويريده قول الاوباران الاضافة في كل الدراهم من قبيل اضافة العام الى الخاص اذ الكل انما يكون خاصا بالنسبة الى الدراهم اذا اريد بها الافراد واما اذا اريد بها الحالة فلا قوله من كل رجل وكقوله احد بيان لقوله من كثير من سواد الاضافة اللامية ولا يخفى ان البيان انما يصار اليه من ثلثة قوله ورد الاضافة بمعنى من ايضا الى الاضافة بمعنى اللام لوجود الوجه الذي اعتبره النحاة في رد الاضافة بمعنى في الى الاضافة بمعنى اللام وهو ان الكافي في الاضافة بمعنى اللام ادنى ملابسة واحتمالها من المقول لاحد حاملي الخشب خذ طرفك وهي التي ليست لها اضافة لادنى ملابسة قوله قلت نعم لكن هذا الجواب هو المتعين في هذا المقام لان النحاة لما اعتبروا ادنى الملابسة في الاضافة بمعنى في لزم عليهم ان يعتبروا ذلك ايضا في الاضافة بمعنى من وعدم اعتباره ليس الا لما ذكره الشيخ واما انه يوجد في الاضافة بمعنى في وجه آخر وهو انه كثيرا ما ينزل ظرف الحدث منزلة الفاعل فينسب اليه فالاضافة ايضا بهذا التنزيل وليس هذا الوجه جاريا في نحو خاتم فضة فافترقا فهو غير مضر لما ذكره الشيخ قدس سره لانه ان اراد ان المعتبر المجموع فهو هكذا كيف والنحاة صرحوا بان المعتبر هو ادنى الملابسة وان اراد ان هذا يصلح وجها ايضا فهذا لا يناسب قوله فان قلت الاول وجها ايضا فما معنى قوله فافترقا وان اراد ان الوجه ما ذكره اليه لما اعتبره فلا يدل من وليس فانا نرى وراء المنع وان اراد ان ما فيه وجهان فهو ممنوع ايضا مع ان ما فيه وجه واحد فهو ايضا كذلك بكثرة الادلة قوله اي ضرب واقع في اليوم بيان لحاصل المعنى من كون اليوم ظرفا للضرب لا لتقدير يتعلق اليوم فلا يرد ما قيل ان الظاهر ان في اليوم ضربا هو اصل ضرب اليوم اعني ضربا في اليوم متعلق بالضرب وليس صفة الضرب بتقدير واقع في اليوم قوله لان البينة الكينونة في الاضافة المعنوية اذا كان المضاف اليه معرفة لا مطلقا قال السيد سند قدس سره الاضافة الى المعرفة اشارة الى صفة المضاف في ذهن السامع قوله على معلومية المضاف اي على كونه واحدا شخصا معينا قال الرضي واذا قلت غلام زيد ولزيد غلمان كثيرة فلا يدان تشير به الى غلام من بين غلمانه لمزيد خصوصية بزيد اما بكونه اعظم غلمانه او اشهر بكونه غلاما له او بكونه غلاما معهودا بينك وبين المخاطب وبالجملة يكون بحيث يرجح اطلاق اللفظ اليه دون سائر الغلمان وانما فسرنا المعلومية بكونه واحدا معينا لان المضاف اذا اريد به الجنس من حيث هو او من حيث وجوده في فرد غير معين يكون المضاف معلوما للمخاطب لانه اشارة اليه من حيث انه حاضر في ذهن السامع معلوم له مع انه على خلاف وضع الاضافة عند الشيخ الرضي لانه يقول التعريف في مثله لفظي كما ان العلمية في اسامة تفظية وذهب الى ان الاشارة الى ما هو حاضر في الذهن لا يكفي في التعريف لان هذا المعنى موجود في النكرة ايضا فلا بد في المعرفة من الحضور والتعيين في الخارج ولذا قال كلام المصنف لا يعني له للتعريف وانما الذي للعهد الخارجي وبهذا ظهر وجه كون المعرف باللام للعهد الذهني على خلاف وضعه مع كونه مستعملا عند الشيخ الرضي في الحقيقة والبعضية مستفادة من القرينة كما له حول في اوائل السوق حيث قال الفرق بين ذي اللام والمجرد ان المجرد يفيد ان ذلك الاسم بعض من جملة بخلاف المعرف باللام فان المراد به الماهية تخرج عن البعضية لكن البعضية مستفادة من القرينة كالرؤية في قولك رأيت قراء مع كلام مخصوص بالقرينة فالمجرد وذو اللام بالنظر الى القرينة يعني وبالنظر الى الخصوص مختلفان ومن ثم جاز وصف المعرف باللام بالمنكر نحو ولقد امر على اللئيم يسبني * فمضيت ثمة قلت لا يعنيني وكذا مررت بالرجل شتاك وبحسن بالرجل خير منك نعم لا يصح القول بانه على خلاف وضعه ممن يقول بان المعرف باللام للعهد الذهني اشارة الى الماهية المجردة

من حيث انها معلوم وان هذا التعريف تعريف تحقيقي للفظي ولا يصح ايطه متنه ايراد قول الرضي وليلاحظ انه خلاف وضع الاصل
قوله نكرا ي جعل ذلك العلم نكرة بمعنى بان يعتبر لوضعه واحد غير معين من افراد المسمى بزيد مثلا وليس المعنى على ان يجعل نكرة حقيقية
بمعنى ارادة هذا المعنى مجازا في النكرة ما وضع لشيء غير معين قوله بان يجعل مثلا الخ لتنكير طريق آخر قوله او المراد بالتجريد
وخلوه من باب ذكر الملزوم وارادة اللازم فلا يرد ان التجريد يقتضي سبق الوجود والتجرد ان كان مقتضيا سبق الوجود
ايضا فلا يوجد ان يقال التجريد عبارة عن الخلو اذ كون التجريد مجازا عن التجرد والتجرد عن الخلو تطويل للمسافة بلا فائدة والا فالتجريد
مجاز من التجرد وخلوه عطف تفسيري له قوله مع حصول الاعلى وهو غير متصور اذ لا يتصور الشيوع في المعين فضلا عن ان يجتمع
فيه تقليد وبهذا اندفع ما قيل ان استعمال التخصيص في المعرفة وهو خلاف اصطلاح النحاة لان التخصيص عندهم تقليل الاشتراك
في النكرة قوله فيلزم تعريف المعرف وانت خبير بان كون المعرفة في الامثلة هي الاسم المركب والعلم هو المركب غير مضر في
لزوم تعريف المعرفة لان المقصد بالهم مثلا التعيين بالام متعينة ثانيا بالعلمية تعريف المعرف وتحصيل الحاصل فان اريد بالاعرف
على لزوم تعريف المعرف فقد عرفت انه ليس كذلك وان اريد به المتأخر في اللفظ فهو ليس من باب المحصلين على ان المعرفة
من حيث اللفظ هو المركب الذي جعل علما لانه منشأ الامتزاج صار كلمة واحدة واعرب باعراب واحد قوله فانها حين صارت
آه جزاء قوله لم يبق ضمانه قوله حين صارت ظرف لقوله لم يبق قدم عليه للاهتمام لانه السبب في عدم البقاء تحيل ان يكون
قوله حين صارت شرطا وقوله لم يبق فيها جزاء لان بينهما منافاة معنى بشرط قوله الاشارة الى معلوميتها العبرة اللام كما حد اجزاء
الكلمة فما يتعين به مدلول الاسم هو المعلم لا غير فتأمل قوله حليه انه وان ليس منه تحصيل الحاصل لكن فيه تضييع العمل اذ لا فائدة في
ازالة تعريف اللام الموجود في الكلمة واحداث التعريف بطريق آخر فالوجه في الجواب ان يقال ان جعلها علما في الامثلة المذكورة
يجعل التعريف لازما باقيا فليس فيه تضييع جعلها علما واما التحصيل الحاصل فمنتفي لان العلمية ان لم تكن للتعيين لم يحصل التعريف الذي لا بد منه
فقط يلزم تضييع العلمية لانتفاء التعريف الذي هو الغرض من العلم وان حصل التعريف ايضا يلزم تحصيل الحاصل قوله من تركيب مثلثا الى آخره بعد
ما في تقدير تركيب فتامل الا تخفيفا التخفيف مطلقا مقابل للتعريف والتخصيص خلا انه فائدة اللفظية في التخفيف عدم انه لا يفيد التعريف
والتخصيص والبه اشار بقوله لا التعريف ولا تخصيصا وكلمة لا وان لم يجتمع مع النفي والاستثناء في كلام العرب الا انه كثير في عبارات
العلماء هكذا حققه المحقق الشريف قدس سره في شرح المفتاح وقوله في اللفظ اشارة الى انها تفيد احد نوعي التخفيف اللفظي والمعنوي
وهو اللفظي فمن الخصم يعلم انها لا تفيد التعريف والتخصيص ومن قوله في اللفظ يعلم انها لا تفيد التخفيف المعنوي والمعنى يوصف بالثقل
والثقل بدل على ذاك قول الرضي في بحث جواز في غير المنصرف استثقل لفظا بكونه مستقوضا ومعنى بالعرضية وايضا قال وهو التخفيف اللفظية
مقصودة في غير المنصرف بقدر ما يمكن تنبيها بذلك على ثقله المعنوي بكونه متصفا بالغيرين وقال العلامة التفتازاني في شرح
الزنجاني ولكونه اثقل من الاسم لدلالته على الحدث والزمان والفاعل وبما ذكرنا ظهر اندفاع ما قيل في قوله في اللفظ لانه يقتضي
كون احد جاء ان المعنى لا يوصف بالخفة والثقل فتأمل قوله لكونها في تقدير الانفصال لان الصفة عامل في محل اضاف اليه لا مفعولا ونصبا
فالذي هو مجرور في اللفظ ليس مجرورا في الحقيقة بالتنوين المحذوف مقدرا ومعنى فيكون الاضافة في الحقيقة كالاضافة في ضرب زيد وذلك لان مشتقات

بالفعل قوية لانه من حيث اللفظ والمعنى فكان اسم الفاعل والمفعول ادعى للعمل فاذا وقعت فالعطف على محل مجرور بها
جائز عند من قال العطف على المحل لشروط ثلثة احدها امكان ظهور ذلك المحل فى الفصيح الا ترى انه يجوز فى ليس زيد بقائم
ولا قاعدا فى امرأة ان تسقط الباء فتنصب ومن فرق وعلى هذا فلا يجوز مررت بزيد وعمرا خلافا لابن جنى لانه لا يجوز فلا يجوز
مررت زيد الثانى ان يكون الموضع بحق الاصالة فلا يجوز هذا ضارب زيدا وافيه خلافا للمبرد وبين لان الوصف المتوقى بشروط
العمل الاصل اعماله لا اضافته والثالث وجود المجرور اى الطالب لذلك المحل هنا ما ذكره صاحب المغنى ولا خفاء فى وجود الشرط فى
الاولين فى المجرور باسم الفاعل والمفعول وكذا الثالث لان الطالب لاسم الفاعل والمفعول القوى عملها وهو موجود والطالب
للعمل وان كانت الاضافة كلا اضافة ووجود الاضافة بالفعل لا يجعله فى حكم العدم كيف ولو كان كذلك لا كانت الاضافة كلا
اضافة وايضا لو كان كذلك لكان ليس فى توك ليس زيد قائم فى حكم العدم فلا يجوز النصب فيه بالعطف على المحل مع انه جائز
فظهر ان ما ذكره صاحب المغنى وهو ان ضارب زيد وعمرا بالخفض زيد وبنصب عمرو ايضا ضعيف لو وصف منون وانما العطف على المحل المخفوض
فتمنع عند من شرط المجرور حمل تام ثم العطف على المحل تمتنع عند من شرط لجوازه تعذر العطف على اللفظ او كون المحل اقوى من
اللفظ على نامر قوله (اما فى لفظ المضاف فقط وذلك فى اسمى الفاعل والمفعول المضافين الى الاجنبى قوله وامافى المضاف اليه
او لفظ المضاف والمضاف اليه معا فى السببى او فى لفظ المضاف فقط نحو من وجهه وكان على الشارح رحمه الله ان يذكره ولعله
لم يذكره لكونه مختلفا فيه بين البصريين يجوز ونها على قبح فى ضرورة الشعر فقط والكوفيون يجوزونها بلا قبح فى السعة
وسمعا ابن بابشاذ قوله القائم خلافا له بالرفع او النصب واما بالجر فتمتنع اتفاقا حذف الضمير من غلامه فيانه وان حذف لضمير
لكنه ابدل منه اللام قال الرضى حتى بالاضافة فى المضاف اليه يتعرف الوجه باللام لما كان متعرفا بالضمير المضاف اليه والظاهر بدل
الضمير فى مثل هذا المقام مطردا وفى غيره ايضا عند الكوفيين والاولى ان يقوم مقامه ضمائم يشترط فيه الضمير الثانى الصلة او الصفة
اخا كانت جملة وغير ذلك مما يشترط فيه الضمير فلا يقوم تكليف حصل التخفيف ثلث لعل حصوله لان الضمير كان متحركا واللام ساكنا
فخلافا اخف من الضمير صرح به الشيخ الرضى قوله واستثنى القائم فيه ان استثنى الضرير فى مثاله غير جائز لان مجرد قيام الصفة
بالسبب لا يدل على صفة له موصوف فى ذاته والاستثناء انما جاز اذا كانت الصفة دالة على صفة الموصوف فى نفسه سواء كانت
هى الصفة المذكورة كما فى زيد حسن الوجه فانه يحسن بحسن وجهه او لا نحو زيد غليظ الشفتين اى قبيح وان لم يدل على صفة له
بخلاف سكان الضمير فانه يقبح زيد اسود فرس غلام الاخ وزيد ابيض الثوب وزيد اصفر غلاما لانه لا معنى لتصحيح اللانه نعت
سبب متصف بالوصف المذكور فيقبح ان يجعل صفة سببه صفة نفسه فيضمر فيها ضمير نفسه اذ لم تدل صفة سببه على صفة نفسه
فان قلت ليس بدل الصفة فى نحو زيد ابيض ثوره على صفة له فى ذاته وهى كونه صاحب ثوره كذا قلت سمى كونه صاحبه
مفهوم من كون ثوره سببا لزيد لان صفة السبب هذا كلام الرضى قوله واضيف القائم الى الغلام لكن لعدم جعله
منصوبا تشبيها بالمفعول اذا الرفع من الصفات نعت للمرفوع بخلاف الناصب فانه ليس نعتا للمنصوب ولا يجوز اضافة نعت
الى الموصوف فى الاصل اى المعنوية فلا يجوز فى الفرع ايضا اى اللفظية قوله والمراد ان المشار اليه آه ويمكن ان يقال المشار
اليهم كلوا حد من الامور الثلثة لانه فرع على كل على حدة ولا محذور فى ذلك ففرع على وجود التخفيف معا تفاوت التعريف

جواز الاول وامتناع الثاني وعلى وجه التخفيف وامتناع التخصيص جواز الضارب زيدا والضارب بزيد واذا فوات التخصيص فقط او امتنعا للزوم طلب الادنى مع حصول الاعلى وفرع على التخفيف امتناع الضارب زيد **قوله** ولاشك انه لا دخل لامتناع الدور لانتفاء التعريف اذ التخصيص في جواز الضارب بزيد والضارب بزيد مع كيف ولو افاد تا التعريف لامتنعا للزوم تحصيل الحاصل ولو افادتا التخصيص فمعا او امتنعا للزوم طلب الادنى مع حصول الاعلى وبهذا سقط قوله وعلى بناء كان الانسب بناء على انه لا دخل في هذا التفريع لامتناع التعريف ولا متناع التخصيص بل كفى فيه وجوب التخفيف فقط بخلاف التفريع السابق فانه متفرع على الامرين وهما التخفيف وامتناع التعريف كان الانسب تقديم هذا الفرع لانه متفرع على امر واحد والتفريع السابق على امرين وما يتفرع على الامر الواحد مقدم على ما يتفرع على امرين لانه بمنزلة المفرد من المركب وهذا المعنى ملائم سوق كلامه حيث قيد بقوله فقط وقيل لان اصله مذكور صريحا بخلاف اصل الفرعين السابقين فانه مذكور ضمنا ودر وعليه البعض وليعارضه ان النفي متقدم على الاثبات فالترتيب الذكري في الاستدلال مرعي فيما فعله المصرح يعني ان النفي متقدم في الذكر وعبارة المتن الآتية تقتضي الترتيب الذكري ان يقدم الفرع الذي لوحظ فيه النفي والا متناع على فرع ليس فيه ذاك واليه اشار بقوله فالترتيب الذكري آه فاقول ان النفي والنكران متقدمان على الاثبات لان العدم سابق على الموجود ليس مع وجه والكان سن وجهين ثم قوله الاان المقتضى العصر الذي معناه اثبات شئ ونفي ما عداه احد جزئيه الذي هو الاثبات مع كيف وفي القصر الخ ان مقصودان معا فذينه لان التقرير الصواب مقصودا هم كك رد الخطاء ايضا مقصودا هم ثم اوعاوه بان الملائمة لسوق الكلام منظور في توجيه ممنوع ايضا كيف قوله فقط يلائم كلا التوجيهين لان معناه انه لا يعتبر فيه استفاء التعريف بخلاف السابق فانه معتبر فيه وبهذا الاعتبار كما يجوز ان يقال اصل الفرع الثاني امر واحد واصل الاول متعدد ككك يصح ان يقال اصل الثاني مذكور صريحا واصل الاول مذكور ضمنا فليس قوله فقط الا لتوجيه غير ملائم توجيه الفاضل المحشي كما زعم ويحتمل ان يكون المعنى بناء على ما ذكرين انه لا دخل لانتفاء التعريف والتخصيص بل يكفي فيه وجوب التخفيف بخلاف السابق فان انتفاء التعريف معتبر فيه كان الانسب تقديمه لان اصله وجودي بخلاف اصل الفرع السابق فانه ليس بوجودي فانه مركب من الوجودي والعدمي وللوجود شرف على العدم ويمكن ان يقال الاثبات مقصود ان معا في القصر والفرع الاول شبت لها بخلاف الثاني فانه يثبت الاثبات فقط والمثبت لها قوى فقدمه لقوة ما يقتضي تقديمه بالنسبة الى ما يقتضي تقديم الثاني فتامل **قوله** ولا يخفى ان فيه شوب مصادرة والمصادرة جعل المدعى عين الدليل او جزأ منه وعلى التقدير ين يلزم توقف الشئ على نفسه وانما قال شوب مصادرة ولم يقل مصادرة اذ لم يجعل امتناع الضارب زيد دليلا عليه ولا جزأ منه بل علل الجواب عن تمسك الخصم بامتناع الضارب زيد والمذكور في ان الجواب صحيح غير صحيح اذ يقول الخصم امتناع الضارب زيدا دليل المسئلة فينبغي ان يجاب عن استدلال الخصم على وجه لا يحتاج الى اعتبار امتناع الضارب زيد فذا هو المقصود من الشرح وظاهر ان قوله وضعف الواهب ليس دليلا على امتناع الضارب زيد فكيف قيل ان في هذا الجواب استدلالا على امتناع الضارب زيد بضعف الواهب الا ان الذي استدل عليه بامتناع الضارب زيد فليس بوجه والكان من وجهين **قوله** رفعه على الفاعلية وهو قبيح للخلو عن ضمير الموصوف **قوله** ونصبه على التشبيه بالمفعول قال الشيخ الرضي وهو حسن لكون النصب توطئة للجر وهو حسن فيكون النصب ايضا حسنا قال لكن قول استحاله الاستنكاري في النصب انما هو فاعل حقيقة لا على التمييز **قوله**

يعني سيبويه قال الرضي اما الضمير بعد ذي اللام فقال سيبويه ان لم يكن ذو اللام تثنى او مجموعا بالواو والنون فهو منصوب لغير الضارب به فالضارب به عنده كالضارب بيد الا يجوز فيه الا النصب وتحمل عنده بعد التثنى والجموع بالواو والنون ان يكون مجرورا على الاضافة ومنصوبا وقال الرماني والمبرد في احد قوليه وجار الحد ان الضمير بعد ذي اللام مجرورا كان او تثنى او مجموعا مجرور بالاضافة **قوله** اي المحمولية لا يخفى ان التاويل في احد الموضعين مشير الى التاويل في الآخر لاتحادهما في باعث التاويل والاول احق ان يشار الى التاويل فيه الان الشارح قدس سره اختار التاويل في الثاني شعارا بان كون حمل الثاني مفعولا له لجاز هو المختار ويجري انه على الطريق السابق لانه كونه مفعولا له يقال اذ يبقى ح قوله وانما جاز بلا تعليل مع ان السوق لبيان تعليل انما جاز نقل المتبادر انه علة لانما جاز وبهذا اندفع ما قيل انه غفل عن قوله حملا على المختار فاخذ التاويل الى آخره فتدبر ما قيل الانسان مشتق من النسيان **قوله** فاحمد فاعل المفعول له اذ فاعل المفعول له على تقدير كونه مصدرا هو لضارب لا ان فاعل الفعل المعلل اعني جاز اية الضارب **قوله** ولن يتصور اي لم يجئ في استعمال العرب ضاربك اي اتصال الضمير مع وجود التنوين **قوله** ولقائل ان يقول آه فيه انه لو كان كذلك لسمع من العرب قبل الاضافة كذا مع انه ليس كذلك وان التنوين لو كان مما يفصل الضمير عن العامل لفصلته لسمع من العرب لك مع انه لم يسمع وانما المسموع الاتصال بعد ذهاب التنوين **قوله** وحصل التخفيف جدا اي في المضاف بحذف التنوين بالاضافة وفي المضاف اليه وان حصل كونه متصلا الا انه ليس من التخفيف المعتبر في الاضافة اذ هو ليس الا بحذف التنوين او نونى التثنية والجمع او بحذف الضمير من المضاف اليه فما قيل حصل التخفيف جدا من جانب المضاف ومن جانب المضاف اليه كما ترى ليس على ما ينبغي لانه ان اراد انه حصل التخفيف المعتبر في الاضافة فليس كذلك وان اراد انه حصل فيه شيء من التخفيف وان لم يكن معتبرا فلا كلام فيه **قوله** من غير اعتبار حذف تنوينها قبل الاضافة لا الاضافة متعلق بقوله ثم حمل الضارب على ضاربك من غير اعتبار حذف تنوينها قبل الاضافة لا الاضافة اي من غير اعتبار حذف تنوين المحمول قبل الاضافة لوجوب اعتبار حذف تنوين المحمول عليه للاضافة على تقرير الشارح قدس سره ومنه ظهر ان قوله من غير لا يجوز ان يتعلق بقوله مضافا الى ضميره كما هو الظاهر من عبارته قدس سره **قوله** لانهما من باب واحد وهو ظن لكن يرد عليه انه لم يحمل الضارب زيد على ضارب زيد مع انهما من باب واحد كما حمل الضارب على ضاربك كما قيل وذلك لان وجه الحمل كون كل منهما اسم فاعل مضافا الى مضمر وفي صورة النزاع ايضا وجه الحمل كون كل منهما اسم فاعل مضافا الى ظاهر واما ما قيل عليه ان قياس الضارب زيد وضارب زيد على الضارب وضاربك قياس مع الفارق فلا يصح وذلك لان الضارب وان لم يشارك ضاربك في تخفيف المضاف الا انه يشاركه في تخفيف المضاف اليه بخلاف الضارب زيد وضارب زيد فانه لا شركة بينهما في التخفيف اصلا فليس شيء لان شركة الضارب بضاربك في تخفيف المضاف اليه في حيز المنع كيف وفي المقيس هو الضارب ليس فيه شيء مما يفصل الضمير لاجله عن العوامل واما ما ليس فيه التنوين الذي به الفصل الضمير عن العامل لاجله فظهر ان الغرض ان التنوين سقط للالف واللام واما انه ليس فيه غيره فاظهر فاذا ظهر ان الضارب بك ليس بتخفيف اصلا لا في المضاف ولا في المضاف اليه ظهر فساد ما فرع هذا القائل على وجود التخفيف في الضارب بك في المضاف اليه من قوله ويظهر من هذا انه يمكن حمل الضارب بك على المختار في الحسن الوجه لاشاركتهما في تخفيف المضاف اليه بالاضافة **قوله** المضاف اليه

اى الذى اضيف اليه صفة فخرا وصفة مغفول بالرسيم فاحذه لقوله المضاف اليه قوله وارجاع كل من الصورتين مبتدأ خبر ظاهر والتانيث للمصدر يذكر ويونث مع انه مضاف الى المونث قوله معنى آخر فان معنى التركيب الوصفى وصف شئ الشئ وهذا المعنى لا يستفاد من التركيب الاضافى الذى معناه كون الشئ منسوبا الى الآخر على اسلوب حرف الجر وكذا لا يستفاد من الاول فكيف يقوم احدهما مقام الآخر لاستفادته وتكون هيئة التركيب الاضافى فى الاضافة اللفظية قائمة مقام هيئة التركيب العامل مع اختلاف معناهما ممنوع ولم لا يجوز ان يكون استفادة معنى التركيب العامل من الاضافة اللفظية بجعلها كالاضافة المعنوية فى تقدير الانفصال لقوة عمل الصفات قوله فلا يقال اى اذا بين ان احد المعنيين لا يقوم مقام الآخر فى الاستفادة فلا يفيد تركيب اضافى ويرادمنه المعنى الوصفى قوله وهو قوله ذكر الضمير الراجع الى القاعدة بتاويلها بالاصل والقانون او بناء على ان الضمير اذا دار بين المرجع والجزء فهاتية الجزاء اولى قوله والجامع صفته للوقت لم يقل له مع سبق ذكر الوقت رفعا للاشتباه اذ على تقدير الضمير لم يعلم انه راجع الى الوقت او المسجد اذا كان لكل منهما سبق ذكره قوله اشعر بانها علية اى تشعل علية غير مستقلة الى ذكره بشهرة كونه مفتقرا له فصار بحيث يفهم منه وحدة الوقت وهذا هو معنى الصفة الغالبة الا ان هذا المعنى فى الجامع ليس حقيقة بل اوهاه ولذا قال الشارح قدس سره فيكون بمنزلة الصفات الغالبة يدل على ذلك قول الرضى ان يجعل الجامع مسجدا مخصوصا حيث قال يجوز عندى ان يكون اضافة الموصوف الى صفته من باب طور سيناء وذلك بان يجعل الجامع مسجدا مخصوصا والعزى جانبا مخصوصا والاولى صلوة مخصوصة والحقا بقبيلة مخصوصة ثم يضاف المسجد والجانب والصلوة والبقعة الحملة الى هذه المختصة لفائدة التخصيص وهذا هو الذى نقله الافاضل عن الرضى ثم قال وحاصل ان اضافة المسجد الى الجامع من قبيل اضافة العام الى الخاص الى آخر ما ذكره فنصير حاصله راجع الى ما ذكره الشيخ الرضى لا الى ما ذكره الشارح قدس سره وعلى هذا فلا يرد ما اورده مولانا عصام الدين من ان تشنيع التشنيع قوله حتى صار اى جرد كانه اسم غير صفة فى انه استعمل بلا موصوف فاضافته الى قطيفة التخصيص لان اضافة صفة الى الموصوف وفيه ان قطيفة مونث والجرد مذكر فكيف يكون صفته للقطيفة ولذا قال قال الشيخ الرضى ان المعنى شئ جرد اى بال فحذف الموصوف واضيفت صفته الى جنسها للتبيين قال افادت الاضافة التعريف او التخصيص افادة الاضافة التعريف لان اللام اما للجنس او للاستغراق وعلى كلا التقديرين تفيد التعريف واما افادتها التخصيص فانما هو اذا كان اللام للعهد الذهنى وهو بعيد فى امثال هذين المثالين المقصود من قوله اى بصير خاصا رفع توهم حمل يختص على معنى يصير مختصا وهو لا يمين مستقيم لان المضاف اليه معرفة قوله فيضاف خفاء اذ اريد بالشئ الموجود وحمل العدم ايضا على الموجود او اريد بالشئ ما يمكن ان يعلم ويخبر عنه وحمل العين ايضا على ذلك واما اذا حمل الشئ على الموجود والعين على المعدوم والموجود فلا خفاء فى كون العين اهم من الشئ قوله تحمل احدهما على المدلول والآخر على اللفظ اشارة الى انه لا تعيين الاول للحمل على المدلول ولا الثانى للحمل على اللفظ بل ذلك بحسب القرائن فان اقتضت القرينة حمل الاول على المدلول فذلك نحو جاءنى سعيد كرز فان المجئ قرينة على حمل الاول على المدلول لعدم تصور المجئ من اللفظ وان اقتضت حمل الثانى عليه حمل عليه نحو تلفظت بسعيد كرز اى تلفظت بلفظ هذا المدلول لعدم تصور تلفظ المدلول وبهذا ظهر ان ما ذكره الشيخ الرضى من قوله تاويل نحو سعيد كرز ان يقال المراد بالمضاف الذات وبالمضاف اليه اللفظ وذلك انه كما يطلق اللفظ ويراد به مدلوله

يطلق ايضا مع القرينة ويراد بذلك اللفظ الدال فتقول مثلا جاءني زيد والمراد المدلول وتكلمت بزيد والمراد اللفظ فمعنى جاءني سعيد كرزاي ملقب بهذا الاسم يشيرون الى الاول والاصح نسبته الى اللفاظ نحو ضربت سعيد كرز وقال سعيد كرز ليس على ما ينبغي وذلك لان اراد بقوله ولا ينعكس التاويل انه لا يصح العكس اصلا اينما وقع سعيد كرز هو نحو قوله لا اسم يشيرون آه ان اراد به انهم يشيرون الى الاول على الدوام والاصح نسبته الى اللفظ فهو ممنوع كيف وقد يقال تلفظت بسعيد كرز وتكلمت بسعيد كرز على ما ذكره وان اراد انهم يشيرون في بعض الاوقات فالتقريب غير تام وان اراد انه لا يصح العكس في امثال جاءني سعيد كرز فلا كلام فيه لكن لفظ يشير بانه لا ينعكس التاويل على الدوام قوله قلت جاءني مدلول هذا اللفظ نظرا لطريق آخر للتفكير العلم اذ قد يتناول بواحد ممن سمي بالاسم كما يقال في جاءني زيد وزيد آخر اي جاء واحد من الجماعة المسماة بزيد وقد يتناول بصفة تشتهر مسماه به كان يذكر حاتم ويراد جواد ما قول ه بمدلول واضيف الى كرزاي جاء مدلول الثاني لا يجري في كل علم بل في علم اشتهر مسماه بصفة والاول والانكان ما هو الان انظر ان الحاصل من التاويل مركب توصيفي فلا يكون الاضافة منتفيين في هذا المقام تاويل بمدلول قوله لان تقييده بالاضافة التوضيحي اي رفع الاحتمال الحاصل في المعرفة باضافتها الى ما ليس فيها احتمال لكونه اشهر للقلب في فلا غلب يكون اشهر بالقياس الى الاسم فالاضافة لغرض التوضيح انما هو باضافة الاسم الى القلب لا العكس نظرا ان العكس كما انه لا يصح من حيث الاستعمال لعدم ورود الاستعمال على ذلك لا يصح من حيث القياس ايضا قوله فيخلف في ان ايها الاصل قيل وفي تقديم مفتوحة اشعار باختيار ان الاصل الفتحة لكن قوله وفتحت للساكنين ظاهر في بيان السكون هو الاصل انتهى اقول قوله للساكنين قرينة ظاهرة على ان المراد بقوله فتحت جعلت الفتحة واجبة للساكنين فيشير الى انه لو لم يكن الساكنان لكان الاصل اختيار الفتحة اذ هو المقابل لوجوبه لا ان السكون هو الاصل فكون قوله وفتحت للساكنين ظاهرا في ان السكون هو الاصل ثم قوله حقيقة فيما اذا كانت الكلمة التي على حرف صحيح وقد مر في ابتداء الكلام ان التشبيه فانه يصح ان يقال كرزيد اخوك قوله او حكما كالبناء فانه على تقدير بنائه على السكون وان لم يلزم الابتداء بالساكن حقيقة لكنه يلزم ابتداؤه حكما لانه لا استقلال به يصح ان يقع في الابتداء ورجل لم يقع لعارض قال ولا تقلب على صيغة المعلوم وفاعله ضمير يؤيل قوله بسبب القلب الذي ليس لعلة مطردة بخلاف سلمى لانه وان لزم فيه التباس المرفوع بغيره الا ان القلب لعلة مطردة ولا يترك لامر ملتبس ولا التباس حصل في بعض المواضع الآتي ذكره تقول مختار ومضطر مع انه يلتبس صيغة الفاعل بالمضارع كما في الرضي وهو منقوض بيان قلب الواو والياء اذا تحركتا وانفتح ما قبلهما واجب لعلة مطردة فينبغي ان لا يترك لالتباس مع انه ليس كذلك لانهم علموا ترك تعليل اقول واعواره اسوار وتقول ويسار وجواد وطويل وغيره للالتباس وقالوا ان ترك الادغام في قرد وسرر للالتباس الآن يقال في الامثلة المذكورة يلزم التباس اصل الكلمة باصل كلمة اخرى ولا يجوز ارتكابه وفيما مر نحن فيه يلزم التباس بعض احوال الكلمة ببعضها قوله فيما هو كالكلمة الواحدة ان قلت اذا اجتمع المثلان او لحاسكن وجب الادغام سواء كانا في كلمتين او في كلمتين فلا حاجة الى قوله كالكلمة الواحدة قلت الحاجة اليه لدفع توهم من توهم انه من قبيل قالوا وما لنا وفي يوم مما اجتمع المثلان في كلمتين وادغما فانه لا يجوز الادغام لرعاية المدمع وجوب المقتضي فدفع ذلك التوهم

بان رعاية المدانا هو فيما اذا كان المثلان في كلمتين واما اذا كانا فيما هو كالكلمة الواحدة فالادغام واجب **قال** مثل مسلمين آه قيل بهذه العبارة لا يخ عن خدشة لان المقصود منه انكان تعليل التمثيل كان انطان يقال لانه اذا اضيف وانكان المقصود تقييد التمثيل فهو شرط مستغنى عن الجزاء المتقدم مايدل عليه فالوجه ان يقول وصار بالعطف ولا يذكر على طريق الجزاء ومثل بهذه العبارة قوله مسلمون اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه ياء **قوله** لوجب بقاء الضمة قبلها لغير ياء ان اراد بقاء الضمة بعد الادغام كما هو الظاهر من قوله قدس سره فتقبل مسلمي حيث لم يقل مسلميي ثم ادغم فالملازمة ممنوعة كيف والقاعدة انما هو في غير الاغة وان اراد قبل الادغام فالملازمة انما تصح لو كان بين اجتماع المثلين وبين الادغام زمان وهو غير مسلم وهما وقعا في آن واحد **قال** فاخي وابي قيل قدمه الاخ لكونه ابعد عن خلاف المبرد وخلافا بنيا على السماع والسماع انما هو في الاب فقط وانما خالف في الاخ لحمله له على الاب كما قال الشارح قدس سره واما تقديمه عند القطع عن الاضافة فليكون جاريا على الاسلوب السابق **قوله** تقارب بها فنطق الكون كليهما على حرفين بالفصل ولكونهما مفتوح العين في الاصل بدليل ان فعل يفتح العين صحيحة تجمع على افعال وقد جاء جمعها عليه كاباء واخاء والحم والكان ايضا مفتوح العين بدليل انه جاء جمعه على احماء الا انه ليس بينه وبين الاب قرب من حيث المعنى **قوله** اي امراة فاتاتية صرف العبارة عما هو الظاهر المتبادر في امثال هذا المعنى من صيغة الخطاب الى الغيبة هربا عن التكلا لان ينسب الى المخاطب انه قال هنى وعدم صحة القول في الاول **قوله** وان نقل بعضهم وهو ابن بهشتي وابن مالك **قوله** في الاسماء الاربعة وهي اب واخ وحم وهن ونقل عنه الخلاف جار الا ان والصحيح في اخ واب فقط **قوله** في الاكثر قال الشيخ الرضي وهو واضح وانما عدل الحاجة الى ابدال الواو ميما عند القطع عن الاضافة لان علة الحاجة الى ابدال الواو ميما عند القطع حوف سقوط العين للساكنين وليس كذلك في الاضافة اذ لا تنوين في المضاف فالا ولى ترك ابدالها ميما **قوله** جمع تابع فان قلت من اين يعلم انه جمع تابع ولم لا يجوز ان يكون جمع تابعة فالغاء حلية الوصفية يجمع على فواعل قلت يدل على ذلك شهرة التابع في الاسنة وايضا المراد تابع الاسم فلا وجه لتانيث تابعة والقول بان التانيث باعتبار تاويل الاسم بالكلمة بعيد وايضا لو كان جمع تابعة لكان المناسب في كل ثان كل ثانية وباعراب سابقها **قوله** اي متاخرا شارة الى دفع ما قيل من انه يخرج من التعريف التابع الثالث والرابع لان الثالث والرابع ليس ثانيا ووجه الدفع ظاهر لانا نختار ان الثاني محمول على حقيقته وليس كذلك بل يراد منه متاخر فيدخل الثالث والرابع في التعريف ثم اشار الى وجه تعبير المتاخر بالثاني فوصفه بقوله متى لوحظ مع سابقه وحاصله ان الثالث والرابع مثلا لما كان بالنظر الى المتبوع ثانيا وانكان بالنظر الى غيره فثالثا او رابعا عبر عنه بالثاني اشعارا بان النظر انما هو نسبة الى المتبوع لا الى غيره واشارة الى ان المراد بالثانوية الثانوية بحسب الرتبة لا بحسب لذكر ومجموع التقرير كما لا يرد الثالث والرابع لا يرد التابع المتقدم على المتبوع فمن اشكل عليه بالتابع المتقدم فهو لم يتصور كلام الشارح رح حق التصور ولو لم يذكر الله قدس سره قوله اي متاخرا وقال كل ثان متى لوحظ مع سابقه الى آخره لكان احسن فتامل **قوله** ناشئ كلا هما التقدير يتعلق الجار وصفته بقوله باعراب سابقه فان قلت هو معرفة بالاضافة الى المعرفة فكيف يوصف بالنكرة قلت المضاف اليه اسم فاعل مضاف الى معموله لانه اذا كان للاستمرار جاء عمله وحينئذ لا يكون معرفة وان قلت اذا ليس بمضاف الى معموله فالجواب ان الاضافة للعهد الذهني لانه يراد واحد غير معين من الجملة يلقى ان المناسب ان يقال تاشيين

لان الموصوف ة متعددا والمعنى كما اشار اليه الشارح قدس سره بجنس اعراب سابقه وهذا تقيد والوصوف الواجب في الصفة القائمة بها التثنية فيقال مررت برجلين قائمين لا قائم كلا هما والمقصود ان كلا الاعرابين ناشيان من جهة واحدة قوله لان المجئي المنسوب الى زيد في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه لا اليه مطلقا فلم يتغير الجهة ولم يتعدد لان تغير الجهة وتعددها انما هو بتغير تعلق العامل بالعمول وفيما نحن فيه لم تتغير تعلق العامل ولم تتعدد بل تعلق العامل بالموصوف والصفة تعلقا واحدا اولا وآخرا معا على انها مسندا اليها وكذا في سائر توابع المرفوع والمنصوب والمجرور في قصد المتكلم انما هو المتبوع والتابع جميعا على انها عمل الرفع او النصب او الجر فيهما معا بحيثية تعلق واحد لا بحيثيتين تعلقين كما في المبتدأ والخبر الى آخر ما ذكره الشارح قدس سره وهو ماخوذ من كلام سيد المحققين سند المدققين في حواشي الرضي حيث قال ردا على ما ذكره الرضي في رد ما قال المص من جملة واحدة تخرج هذه الاشياء لان ارتفاع المبتدا من جهة كونه مبتدا وارتفاع الخبر من جهة اخرى وهي كونه خبر المبتدا وكذا انتصاب اول المفعولين من جهة كونه اولهما وانتصاب الثاني من جهة كونه ثانيهما وانتصاب الاول في ضربت زيدا قائما من جهة كونه مفعولا به والثاني من جهة كونه حالا وكذا في فجرنا الارض عيونا انتصاب الاول من جهة كونه مفعولا به والثاني من جهة كونه تمييزا وفيه نظر لان ارتفاع المبتدا والخبر من جهة واحدة وهي كونهما عمدة في الكلام وانتصاب الاسماء المذكورة من جهة واحدة وهي كونها فضلات وان قلت تغير الجهات بسبب تغير اسم كلوا حد من الاول والثاني قلنا ان تقول ارتفاع زيد في جاءني زيد الظريف من جهة كونه فاعلا وارتفاع الظريف من جهة كونه صفة وكذا باقي التوابع ثم تقول الاخبار المتعددة كالمبتدا نحو هو الغفور الودود وكذا المسندات في نحو علمت زيدا عالما قلما ظريفا وكذا الاحوال المتعددة وكذا المستثنى بعد المستثنى منه لا تغير اسمائها لاجل اعرابها فينبغي ان يدخل في عداد التوابع لانا نعني تغير الجهات بتغير الاسماء بل بتغير تعلقات العوامل بالمعمولات كما في المبتدا والخبر الى آخر ما ذكره الشارح ونحو قولك جاءني زيد الظريف لم تتغير تعلق العامل بهما بل من حيث انه يتعلق بمسند اليه عمل فيهما معا واما قوله ثم تقول الاخبار المتعددة آه فجوابه ان ليس شئ مما ذكرت تاليا رتبة بل تلفظا فقط والمراد ما هو ثان يستحق سابقا فقط عليه رتبة ومن قال ان الرفع علامة للعمدة والنصب علامة للفضلة قلنا ان تقول تجد درجات في العمدة والفضلات فان كون الشئ عمدة من حيث كونه مسندا اليه جهة مغائرة لكونه عمدة من حيث كونه مسندا وكونه فضلة من حيث انه وقع عليه الفعل جهة مغائرة لكونه فضلة من حيث انه وقع فيه الفعل انتهى ومنه يظهر انه لا يرد على التعريف نحو قرأت الكتاب جزءا جزءا وامثاله مما كان الحال المجزوء الا انه اجري الاعراب على الجزئين بسبب انكسار الحد والمعرب عن الاعراب الثاني فيه وان اجري باعراب سابقه من جهة واحدة وحدة شخصية هي الحالية القائمة بالمجزوء الا ان المتقدم والمتاخر ليس متقدما ومتاخرا بالرتبة بل باللفظ وانما لا يرد على قول الشارح قدس سره لان المجئي المنسوب آه انه يلزم ان يكون المقتضى لاعراب زيدني جاءني غلام زيد هو فاعليته غلام لان المجئي المنسوب الى غلام في قصد المتكلم منسوب اليه مع زيد لا اليه مطلقا لان المراد من قوله منسوب اليه مع تابعه ان المجئي من حيث انه يقتضي مسندا اليه عمل فيهما معا على ما قرره السيد السند قدس سره وغلام زيد ليس كذلك فان قلت الصفة الموحة ذكرت للمدح والذامة للذم وايضا قد تذكر للترحم والتاكيد فلا يكون نسبة الفعل فيها الى الموصوف والصفة مقابل الى الموصوف فقط قلت كون ذكر الصفة لاغراض مخصوصة لا ينافي ان يتعلق الفعل بهما معا كما تكون

نسبته الفعل فيها الموصوف فقط في غير المنع وكذا عطف البيان والتأكيد ما فانظر ان الفضل في جاءني الجيش عمرو في خالد القوم كلهم منسوب الى المتبوع والتابع معا وما نسب الى المتبوع فقط فلا يدل من دليل فانا من وراء المنع وكذا في جاءني زيد او عمرو وجاءني زيد لا عمرو اذ الفاعل احد الامرين وهو لا يتم بدون التابع فتعلق الفعل بهما تعلقا واحدا فافهم فيهما الرفع معا قوله اجنبية او حكما تعميم لقوله لفظيا قوله ليست في موقعها لانه لاحاظ الافراد والتعريف انما يكون للماهية من حيث هي مجردة عن الافراد فلا يليق دخوله على عالم يلاحظ فيه الافراد قوله وبالجنس لانه انما يكون بالجنس والفصل والخاصة وهما او مع الجنس وهما كليتان ليستا بمعرفتين ولا مقيدتين فتشغل الافراد قوله او قوله مبتدأ ويدل بدل منه او عطف بيان وقوله الى بداية هيئة صفة لما التي على معنى الغير بمعنى التفسير او حال من متعلق فعل يفهم من نسبة الجزء وهو احترازا الى المبتدأ اي منسوب اليه الاحتراز حال كونه مغايرا بالتفسير المذكور وقوله احتراز خبر مبتدأ قوله لدلالة طلاقة اشارة الى ان مطلق صفة لدلالة فان قلت كيف يصح جعله صفة للدلالة وهو مذكر والدلالة مؤنثة قلت صح نظرا الى ان الدلالة بمعنى كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى او فهم المعنى من اللفظ او انضمام المعنى منه او عبارة عن انتقال الذهن من اللفظ الى المعنى واما ما قيل بحمل قوله مطلقا حالا من قوله معنى بحذف المضاف اي يدل على معنى حال كون دلالته عليه مطلقا غير مفيدة فليس بمرضي لان وجه قوله احتراز عن سائر التوابع اي باقي التوابع غير الصفة فان البعض وان دل على معنى في متبوعه الا ان دلالته عليه ليست مطلقة بل مقيدة بخصوص مادة لانه دلالة التابع في الاشتقاق المذكورة ليست هيئية تركيبية مع متبوعه بل لافتقارها الى ضمير المتبوع لانا نقول اضافة التابع الى ضمير المتبوع انما هي من جملة هيئة تركيبية مع المتبوع والعقول بان اضافته الى ضمير المتبوع ليس من جملة هيئة تركيبية في غير المنع قال سيد المحققين سند المدققين في دفع الايراد بالاشتقاق المذكور في حواشي الرضي هكذا قد ذكر المصارح في بعض تصانيفه ان ما يذكر في تحديد الالفاظ ما يراد انما يذكر للدلالة عليه فاذا قيل المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل يراد ما ذكر ليدل على ذلك فلا يتنقض بما ذكره لان جملة انما ذكر ليسند اليه الاعجاب لا ليدل على معنى في نفسه وكذا كلهم انما ذكر ليدل على احاطة المجيء للقوم وما كون القوم مشمولا للمجيء فامر لازم لا مقصود اصلي فلفظ كلهم يدل على حال النسبة تقصد الاعلى معنى في متبوعه وان فهم منه ذلك ضمنا هذا كلامه هذا وبما ذكره الله قدس سره وما نقلنا عن سيد ظهرانه لا حاجة في الاعتذار عن التأكيد الى ان يوصف الفعل على وجه آخر ويقيد بقيد غير الشمول كما فعله الرضي وتبعه العلامة الثاني المحقق الفناري قدس سره العزيز حيث قال في المطول هو تابع يدل على ذات ومعنى ما غير الشمول ثم قال بينه وبين الصفة المعنوية التي هي معنى قائم بالغير عموم من وجه لتصادقهما على العلم في قولنا اجنبي هذا العلم وظهر ايضا مما ذكرنا ان ما قيل في وجه العدول عن التعريف المشهور المذكور في الكتاب انما عدل عن التعريف المشهور لامور احدها ان قوله مطلقا مما لا حاجة اليه لان الحال يخرج بقوله تابع وثانيها انه يصدق على التأكيد في قولك جاءني القوم كلهم لانه يدل على معنى متبوعه وهو الشمول وثالثة الثناء انه يصدق على البدل في قولك اعجبني زيد علمه فانه يدل على معنى في متبوعه وهو غير الشمول فلا اول حذف قيد مطلقا والثاني ذكر قيد غير الشمول والثالث زائد لفظ ذات ليس بشيء اما الاول فلانك قد عرفت ان قوله مطلقا ليس لاخراج الحال حتى يكون مستدركا بل لاخراج التأكيد والبدل والمعطوف واليه على تقدير جعل قوله مطلقا لاخراج الحال ليس معناه لو لم يذكر لم يخرج الحال بل يخرج ح بقوله تابع لكن ذكر قوله مطلقا لدفع الوهم واليه اشار السيد قدس سره في حواشي الرضي حيث قال هذا كلام صحيح والمهم معترف به لكنه جعل

ذلك احترازا لدفع الوهم بناء على اشتراك الحال مع النعت في الدلالة على هيئة الذات وافتراقهما في التقييد والاطلاق ونظير هذا الاحتراز قد وقع في تعريف الحال فان قلت فعلى هذا يشكل بالتأكيد والبدل والمعطوف قلت يخرج هذه الثلثة بما قدس سره واما الثاني والثالث فلان صدقه على التأكيد والبدل لم كيف ويخرج هو والبدل والمعطوف بقوله مطلقا وبما ذكره السيد قدس سره ثم انه يرد على هذا التعريف انه يخرج منه بعض افراد المحدود وهو قولك العجمي هذا العلم فان العلم لا يقوم بنفسه لانه نعت نحوي مع انه يدل على ذات ومعنى كما مر في تلك الذات فان العلم يدل على ذات ولا يدل على معنى ولا يدل على ذات يقوم بها ذلك المعنى واما ما اجاب به بعض الفضلا من انه ليس المراد بالذات ما يقابل المعنى بل المستقل بالمفهومية فليس بشيء لان ارادة ما يقابل المعنى من الذات اذا وقعت في مقابلة المعنى خصوصا اذا اعتبر ثبوت ذلك المعنى في تلك الذات تناسبا ودليل متعين وحمل الالفاظ على المتبادر واجب مطلقا فكيف في التعريفات ولان ارادة المستقل مما لا يتبين من خروج لانه لا بد من اعتبار ذلك المعنى في تلك الذات والذات المستقل المراد بالذات في تركيب المذكور هو المعنى القائم بالغير الدال بالعلم ليس بشيء آخر مدلول للعلم يقوم به المعنى والبعض اراد بالذات ما يقوم به غيره لما يقوم بنفسه لا يخرج عن التعريف انفعت في نحو قولك العجمي هذا السواد الشديد بالمعنى ما يقوم بغيره وهو ان منع خروج العجمي هذا السواد الشديد لكنه لا يمنع خروج العجمي هذا العلم فقابل وانه يخرج بقولنا لغير الشمول بعض افراد المحدود ومثل هذا في القوم الشامل لزيد فانه يدل على معنى في متبوعه وهو الشمول واما ما قال بعض الافاضل انه يرد على التفسير من قولك جاءني زيد انوك سواء جعل بدلا او عطف بيان فانه يدل على معنى في متبوعه وهو المذكور فليس بوارد وفقد بر قوله ولا يرد عليه الوجه فلا يرد بالفاء قوله فان دلالة التوابع دليل لقوله ولا يرد عليه قوله انما هي مخصوص مواد يا يعني انما وان دلت بهيئة تركيبها مع متبوعها على حصول معنى في متبوعها الا ان تلك الدلالة ليست مطلقة بل مقيدة في كل بدل ومعطوف وتأكيد والا لما تخلفت في العجمي زيد غلامه والعجمي زيد وغلامه وجاءني زيد نفسه وجهة النظر ان ما قيل ذلك في العجمي القوم كلهم بطلان تركيب التأكيد مع المتبوع يفيد تقرير الشمول فلولا دلالة على حصول الشمول في متبوعه لم تقرر الشمول الذي يدل عليه المتبوع ليس على ما يتبين قوله لا تجد لها دلالة مفهما انها لا تدل على معنى في متبوعها دلالة مطلقة بل مقيدة بخصوص المادة تخرج عن الصفة اذ الصفة تدل بهيئة تركيبية مع متبوعه على معنى في متبوعه دلالة مطلقة بحيث لو جيء مكان صفة صفة اخرى واخرى الى غير النهاية لكان يدل على معنى في متبوعه ثم المعنى الثابت في المتبوع اعم من ان يكون وصفا حقيقيا للمتبوع كالعقل في جاءني رجل عاقل او وصفا اعتباريا كالكونه حسانا ضاحكا في جاءني رجل حسن ضاحك قوله ولم يكن هذا ما ضيا للم يرد رده انطوان المجتبين معطوفان على محذوفين اشرط والجزاء الا ان الجامع ليس بموجود وهو متعلق بما بقرينة السابق قال اذا كان وضعه فان قلت ثلثة في قولك جاء رجال ثلثة صفة جامدة يدل على معنى في متبوعه الا انه ليست موضوعة فيخرج عن ان يكون صفة قيل المراد بالوضع الاستعمال وقيل الوضع اعم من النوعي الذي يكون في المجاز وتحمل ان يكون المراد من الوضع التعيين اي اذا كان تعيينه لغرض المعنى قوله اي لغرض الدلالة على المعنى بيان لما حصل المعنى لان قصد الدلالة في النظم اذا تفرع والمترتب على الوضع هو الدلالة على المعنى ومثل اي رجل عندك لا يدل على هذا المعنى لان اي رجل في هذا التركيب لمحض الاستفهام فليس له دلالة على معنى حتى يكون صالحا لان يقع نعتا قوله التي ترى في حكم النكرة لان الجمل

التي اما محل من الاعراب بحسب صحة وقوع المفرد موقعها والمفرد الذي يسبك من الجملة نكرة لانه انما يكون باعتبار الحكم الذي يناسب التنكير وينبغي ان يكون هذا مراد من قال ان الجملة نكرة والا فالتعريف والتنكير من خواص الاسم هذا ما ذكره العلامة التفتازاني في المطول وعلى هذا لا يرد عليه ما قيل وفيه نظر لان الجملة في حكم النكرة لكونها لافادة نسبة مجهولة كالنكرة التي هي لافادة فرد مجهول واذا جعلت صفة يجب ان تكون معلومة للمخاطب حتى تتعين موصوفة عند المخاطب بالموصوف ولذا قيل الاخبار بعد العلم بها اوصاف الا ان يكتفى في كونها في حكم النكرة بانها موضوعة لافادة نسبة مجهولة واستعمالها في نسبة معلومة على وضعها لان هذا انما يرد لو كان الوجه لكونها في حكم النكرة شبهها بما ذكره مع انه ليس كذلك **قال** لا يقع صفة لان الصفة يجب ان يعتقد المتكلم ان المخاطب عالم باتصاف الموصوف بمضمونها قبل ذكرها وانما يجيء بها ليعرف المخاطب الموصوف ويميزه عنده بما كان يعرفه قبل من اتصافه بمضمون الصفة فيجب كونها جملة تتضمنه للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكره والانشائية ليس كذلك فان الانشائي كبعت واخواتها والطلبية كالامر واخواته لا يعرف المخاطب حصول مضمونها الا بعد ذكرها وقيل لان الانشائية لاثبوت لها في نفسها واثبات الشيء للشيء فرع ثبوته في نفسه فيكذب اما اولا فلان مدلول الكلام الطلبي هو الطلب الثابت في نفسه لا المطلوب الذي هو ليس حاصلا معه واما ثانيا فلان الاخبار الواردة على المستحيل غير قابلة للاتفاق مع شيوعها لغيرها لكونه لا يستحيل الذي لا يعقل امتنع الحكم عليه **قوله** الا بتاويل لان الجملة التي تقع صفة يجب ان يكون دالة على صفة قائمة بالموصوف سواء كان حقيقيا او اعتباريا ومعنى الجملة الانشائية طلبا كان او خبريا ان كان حاصلا معها لكنه قائم بالطالب المنشئ فاذا قلت جاءني رجل اضربه فطلب الضرب صفة قائمة بالمتكلم وليس صفة من صفات رجل الا باعتبار تعلقه به او كونه مقولا في حقه واستحقاقه ان يقال فيه فلا بد ان يلاحظ في وقوعه صفة لهذه الحيثية فكانه قيل جاءني رجل مطلوب ضربه او مفعول في حقه ذلك على معنى انه يستحق ان يقع فيه والى هذا المعنى اشار الشارح بقوله اي يستحق لان يوم مر بضربه وبالجملة ان اضرب اذا اجري على ظاهره لا يصح ان يقع نعتا ولا خبرا ولا صلة واما اذا اول بمقول او مطلوب ضربه فصحيح لانه يصير صفة من صفات الموصوف وحالا من احوال المبتدأ والموصول الا ان تاويل اضرب بمطلوب ضربه او بمقول له اولى لان يوم مر بضربه لا يدمنه في مقام الامر بالضرب ليعلم انه ليس بحكاية واما في مقام الحكاية فيجوز ان ياول بواحد من هذين التاويلين اظهرا لاستحقاقه ويجوز ان لا ياول اذ مجرد مقول لكفى في كونه نعتا او حالا من احوال المبتدأ والموصول فنظر ان مقام الحكاية لا ينافي التاويلين المذكورين فان قلت قد قال السيد قدس سره في حواشي المطول اذا قلت زيد اضربه فطلب الضرب صفة قائم بالطالب والمنشئ وليس حالا من احوال زيد الا باعتبار تعلقه به او كونه مقولا في حقه واستحقاقه ان يقال فيه فلا بد ان يلاحظ في وقوعه خبرا عنه هذه الحيثية فكانه قيل زيد مطلوب ضربه او مقول في حقه ذلك لا على معنى الحكاية بل على معنى انه يستحق ان يقع فقد اوجبا تاويل مقول يستحق قلت لعله قال ذلك في مقام الامر بالضرب لا مطلقا او قال بالتاويل مطلقا اختيارا للاطيب بق الاليق وبما ذكرنا ظهر ان ما قيل فان قلت هناك تاويل يقرب من تاويل الجملة الخبرية بان يقال رجل اضربه في تاويل رجل مطلوب ضربه مغن عن الحذف فهو احق بالاعتبار مما قال ورجة الاشتهار قلت كانهم لم يلتفتوا اليه لاختصاص ذلك بالانشائي بالجعل الحكمية فلا يقدر رجل اضربه الا اذا امر بضربه ولو كان المعنى على التاويل الذي ذكره لجاز استعماله في مقام الامر

بضربه ليس على ما ينبغي فتامل قوله لبعيد لعدم القرينة على تقديره ولكن شهر تاويل الانشاء الواقع خبرا ونعتا او صلة بالمقول بحيث لا يحتاج الى القرينة قوله واذا لم يكن فيها الضمير الرابط تكون اجنبية فان قلت الرابط اعم من الضمير فان الرابط قد يكون الالف واللام وقد يكون بالعموم وانتفاء الخاص لا يدل على انتفاء العام فكيف يلزم من انتفاء الضمير كون جملة الصفة اجنبية من الموصوف غير مرتبط به قلت ان النحاة لم يعتبروا في جملة الصفة مطلق الرابط كما اعتبروه في خبر المبتدا بل اعتبروا فيها الضمير فقط في المغني من الاشياء التي تحتاج الى الرابط الجملة الموصوفة بها ولا يربطها الا الضمير ما لم تكن ظرفا او مقدرا امام مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ولعل وجه ان المبتدا لابد من الخبر فيصرف المبتدا الجملة التي فيها الرابطة بوجه الى نفسه كذلك الصفة فانه ليس من ضروريات الموصوف فاشترط فيه الرابط القوي وهو الضمير قوله اي بحال قائمة به اي بالموصوف يعني يوصف بحال تدل العبارة على قيامها بالموصوف سواء كان قيامها به حقيقيا نحو جاءني رجل حسن اذا عتبر قيام الحسن بالرجل فان الحسن حال في الشاخص اليه الا انه ليس قياما به اشارا اليه اعتقيا بل هو وصف اعتباري قال رجال متعلق اي يوصف شيء بحال قائمة بمتعلقه اي يدل الصفة على قيام تلك الحال بالمتعلق الا ان تلك الحال وصف حقيقي للمتعلق واعتباري للموصوف مثلا كون غلام الرجل حسنا وصف اعتباري للرجل وبالجملة جعل حسن المسند الى الغلام وصفا لرجل وصف اعتباري له هذا لو الوصف دان دل على قيام الحسن بالغلام الا انه يدل على حصول معنى اعتباري في الرجل وهو كونه بحسن الغلام واليه اشار الشارح قدس سره بقوله اي بصفة اعتبارية يحصل لها الا ايدل على تحو مررت برجل كائن غلامه حسن فغلامه بقوله مررت برجل كائن بحيث يحسن غلامه حتى يلزم ان يكون الوصف في التركيب المذكور للحسن ما هو دال به اي كائن بحيث يحسن غلامه مع ان هذا الوصف تابع للموصوف في الامور العشرة كالوصف بحال الموصوف بل يلزم ان يكون جاءني رجل كائن بحيث يحسن غلامه وصفا بحال المتعلق لانه وصف بصفة اعتبارية يحصل بسبب المتعلق قوله الا اذا كان صفة مشبهة فيه المذكر والمونث استثناء عن متابعة الوصف للموصوف في التذكير والتانيث والاول ان يستثنى ما يستوي فيه الواحد والتثنية والجمع كالمصدر نحو رجل عدل ورجلان عدل ورجال عدل وكذا اسم التفضيل المستعمل بمن فانه مفرد لغير قوله لان فاعله هو الضمير اه بيان لوجه كون الوصف بحال الموصوف في الخمسة الباقية كالفعل ممنه ليعلم ان الوجه في كونه كالفعل هو تمغايره لوجه كون الوصف بحال المتعلق كالفعل والوجه ان الفعل عند الاسناد الى الضمير يلحقه الالف في التثنية والواو في الجمع المذكر والنون في جمع المونث كذلك الصفة يلحقه عند الاسناد الى الضمير الالف والواو والالف والتاء في جمع المونث واعترض عليهن الصفة والكان كالفعل في مجرد الالحاق الا ان الالف والواو في الفعل ضمير الفاعل والفعل مجرد كما كان بخلاف الصفة فان الالف والواو علامة تثنية وجمعه فلا يكون كالفعل ولو قيل يكون الالف والواو في الفعل علامة تثنية الفعل وجمعه وضمير الفاعل ايضا معا لكان وجها لانه يلزم على هذا توارد المؤثرين على اثر واحد وهو الالف والواو حيث اثر فيه الفعل والتثنية لانا نقول الممتنع اصطلاحا توارد المؤثرين اللفظيين او احدهما لفظا والآخر من صفة اللفظ وهو ليس كذلك اذ المؤثر الآخر هو قصد المتكلم بكونه للتثنية والجمع الا انه يابى عن هذا التوجيه كون التثنية والجمع من خواص الاسم لا يجري في الفعل اصلا صرح به النحاة نعم يكون الصفة بحال الموصوف كالفعل في الخمسة الباقية على مذهب الاخفش والمازني حيث قالا يكون الواو في الرجال ضربوا مثلا حرفا والفاعل مستترا وكذا الزيدان قاما وكذا عند سيبويه الواو حرف دال على الجماعة كالتاء في قامت هند حرف

دال على التانيث كذا فى المغنى **قال** وحسن قاعدة خلافه ولو لم يكن كالفعل بل يكون تابعا للموصوف لم يجز قاعدة بالتأ
بل وجب قاعدتا التذكير **قال** وضعف قام رجل قاعدة ونه خلافه ولو لم يكن كالفعل بل يكون تابعا للموصوف نه لم يجز الجمع
اصلا بل وجب الافراد لافراد الموصوف **قوله** الجمع فيه فاعلان فى انظاهر الامر وباديه من غير امعان النظر وحتى
هذا يرد ما قيل الاولى ترك فى انظ للتلاعب ان جعل الاسم انظ بعد الضمير بدلا ليس خلاف انظاهر حتى يكون انظ اجتماع فاعلين
قوله او يجعل الفعل جرا مقدما على المبتدأ وهذا عند من لم يمنع التقديم للالتباس بالبدل عن الفاعل من الجمل على المفرد وعند
من منع للالتباس كما ذكره الشقدس سره او حملا على المفرد فلا اذ عنده يجب تقديم المبتدأ على الخبر فى هذه الصورة ايضا **قوله**
لانه ليس فى المضمر معنى الوصفية اى ليس فى لفظه اشارة الى قيام معنى بالذات امافى المتكلم والمخاطب فظاهر وكذا فى الغائب
اذا كان مرجعه الذات او اللفظ واما ان ذلك اللفظ صفة وذلك لامعنى له ح اما ان كان مرجعه مفهوم المشتق فكذلك لانه
ليس فى لفظه اشارة البته بخلاف الصفة فانه فى لفظه اشارة الى قيام معنى بالذات كضارب وتميمى ودومال مطلقا واى رجل
وتمت وقوعه بعد النكرة وضعيفا كان اى رجل بعد النكرة فيه اشارة الى كمال الرجولية لذات لم الجواز ان يكون الضمير فى مقام
رجوعه الى معنى المشتق شيرالى قيام معنى بالذات والبه اشار الرضى وقول بعضهم لم يقع صفة لانه لا يدل على معنى فيه نظرا ذ هو يدل
على ما يدل عليه مفسره فلو رجع الى دال على معنى كاسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لدل ايضا عليه كقولك زيد كريم وانت
هو الاان يقال كون مرجعه الذات او اللفظ هو الاكثر ورجوعه الى معنى المشتق قليل نادر فلم يلتفت اليه وانحق بالعدم وعلى هذا فالاولى
فى التعليل ان يقال الموصوف اخص ومساو ولا اخص به دون من المضمر والمساوى انما يقع صفته له كما ذكره الرضى وانت
من الشارح رح انه ترك هذا الدليل الذى ارتضاه الرضى واورد ما زيفه الا ان يقال الدليل الرضى يعلم من قوله الآتى والموصوف
اخص ومساو مع قول الشة والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان احرزها المضمرات فاشار الشارح قدس سره الى دليل
آخر ايما الى انه صحيح دليلا تلويحيا الى ان للمناقشة عليه دفعا **قوله** الموصول الذى اوله اللام كالذى والتى والاتى واليا
للمشابهة بتلفظ الصفة المشبهة فى كونه على ثلثة فصاعدا بخلاف من وما واى الموصولة كذا فى الرضى **قوله** اى باب اسم الاشارة
شيرالى ان المراد من كلمة هذا اسم الاشارة فيكون اضافة الباب اليه بيانية وانظ ان هذا محمول على خصوصه ويراد من باب
هذا اسم الاشارة فالعموم مستفاد من الباب **قال** بذى اللام اى بلفظ صاحب اللام سواء كان اللام للتعريف او زائدة
فيشمل الذى والاتى وغيرهما اعما اوله اللام قال الرضى وايضا الموصول الذى يقع صفة ذى اللام والخالية زائدة الا ذ والتقاط
قوله لانه تبين به اى بنظر بالعالم الواقع صفته لمذا فى قولك مررت بهذا العالم ان المشار اليه بهذا انسان لان العالم مختص
بالانسان فاذا وقع صفته له علم ان المشار اليه انسان لا شئ آخر من الحيوان بل علم من وقوع العالم صفته له ان المشار اليه
رجل لان تذكير الصفة يدل عليه وبهذا ظهر ان ما قيل ان المشار اليه انسان بدليل الاشارة والمراد لا يخلو عن خلل من وجهين و
كذا قول من قال قوله بل رجل متصف بالعلم ليس على ما ينبغى فتامل ثم ما ذكره انما يتم لو ثبت ان افراد الجن لا يوصف بالعالم
لكنه موصوف **قوله** اى تصدر نسبته الى شئ او نسبة شئ اليه فالمقصود الذى ضميره المستتر فيه كان راجعا الى التابع وقوله بالنسبة
متعلقا به بالماضى المجهول وجعل فاعله بالنسبة وبالنسبة متعلقا بالاشعار بان لفظ الملتزم مصروف عن انظ افا المقصود بالنسبة

نسبة التابع لان التابع مقصود بالنسبة فنظر ان سبب الغناء وهو تعلق قوله بالنسبة بالمقصود الراجع ضميره الى التابع
اى صير بالك المعنى ان التابع مقصود ومراد من النسبة وليس كذلك بل المقصود والمراد من النسبة هو نسبة التابع فقد يريد نسبة
متعلق بالقصد ولو ضمن الفعل وليس المراد انه متعلق بالمصدر لا بالفعل ويمكن ان يقال معنى قوله مقصود بالنسبة انه تابع تعلق
به القصد بسبب قصد نسبة اونسبة شئ اليه والمراد من النسبة النسبة التى تحصل للتابع اعراب بواسطة المشركة فيه مع المتبوع
وهو الاسناد التعليقية والتقييدية لكن يشكل ح بالمعطوف فى قوله والنواعد رفع ونصب وجرا ذ المعطوف عليه فيه
ليس منسوبا الى شئ حتى يكون المعطوف ايضا منسوبا الى ذلك الشئ بواسطة اذ المنسوب الى قوله والنواعد رفع الجموع لا كلواحد فلا وجه
لاجراء الاعراب على كلواحد وقد ذكرنا الجواب عنه فى صدر الكتاب وما قيل النسبة المقصودة فى هذا المقام نسبة البعضية لان
جمل المجموع جزاء البعضية لكل منها فالمعطوف مقصود وبهذه النسبة نفيه بحث اذ هذه النسبة ليست حصلة للاعراب لكلواحد
منها بل موجبة لعدم الاعراب على كلواحد فارد وتنافى حصول الاعراب على كل لا يسمن ولا يغنى عن جوع قال بالنسبة لو قيل
فى الكلام قيل اى فى الكلام الذى فيه متبوعه لئلا ينتقض بجاءنى زيد اخوك وجاءنى زيد وعمرو فان اخوك وان كان مقصودا بالنسبة
مع المتبوع وهو زيد لكن لا فى الكلام الذى فيه زيد وفيه بحث اذ لا انتقاض على تقدير عدم التقييد فى زيدى فى جاءنى زيد وعمرو
ليس متبوعا لاخوك لان متبوعه ما يدل اخوك منه وظاهر ان اخوك ليس الا من زيد المذكور فى جاءنى زيد وعمرو بل هو هما ذكر فتبدد
كذا لا يصدق على زيد المذكور فى ذلك التركيب مفهوم متبوع اخوك وهو ظ وان صدق عليه مفهوم المتبوع الا ان صدق هما
لا يستلزم صدق الخاص حتى يحتاج الى التقييد قوله لم يخرج بقوله آه والقائل الشيخ الرضى قوله واجيب بان المراد قيل هذا الجواب
غير صحيح لصدق التعريف بهذا المعنى على بدل الغلط باقسامه الثلثة اذ ليس المتبوع فيها مذكورا بالتوطئة ذكر البدل وذلك لان
المتبوع فيه اما غلط صريح محقق كما اذا اردت ان تقول جاءنى حمار ينهق لسانك الى رجل ثم تذكرته فقلت حمارا وغلط تبيين
وهو ان تنسى المقصد فتعمد ذكر ما هو غلط ثم تتذكره بذكر المقصد او غلط بداء وهو ان تذكر المبدل منه عن قصد ثم توهم انك غالط وهو
معتمد الشعراء كثيرا مبالغة وتفننا وشرط ان يرتقى من الادنى الى العالى كقولك هند بحر بدر شمس كانك ان سكت عند الثانى توهم السامع
تغلط نفسك وترى انك لم تقصد الا تشبيها بالبدر وكذا قولك بدر شمس فظهر ان المتبوع فى القسم الاول ليس توطئة لذكر البدل
بل مذكور غلطا بسبق اللسان اليه وكذا فى الثانى لانه مذكور قصدا بنسيانه المقصد وكذا فى الثالث مذكور قصدا لا توطئة البدل خلافا لبعض
التوضيح فانه الدخول الغير فيه فلا يصح قول الشرح ولما تم الخ جاءنى جماعة ومنهم وقد اجيب عن المعطوف بدل ان المعطوف عليه
بل مقصود ابتداء والمعطوف انتهاء بتبدل الراى فكلاهما مقصود ان بهذا الطريق وهو الفرق بينه وبين بدل الغلط لان متبوعه غير
مقصود اصلا لابتنائه على سبق اللسان وفيه بحث لان مراد الفرق بينه وبين بدل الغلط سو غلط صريح محقق فهو مسلم لكنه
يشكل بالقسم الثانى والثالث لان المتبوع فى القسم الثانى مقصود ابتداء والبدل انتهاء وفى الثالث مقصود وان اراد
الفرق بينه وبين بدل الغلط باقسامه الثلثة فكون المتبوع غير مقصود اصلا مم كيف والمتبوع فى القسم الثانى والثالث مقصود
وقوله لابتنائه على سبق اللسان جار فى القسم الاول لا الثانى والثالث وبما ذكرنا ظهر ان ما قيل المراد بالتوطئة ان لا يكون
مقصودا صليا وان لا يكون مقصودا اصلا فالمتبوع فى بل يعنى ان يكون مقصودا فى الجملة وليس كذلك فلا يتوجه ما ذكره

الشارح من الجواب ليس بوجه والكان من وجيه وذلك لان عدم كون المتبوع مقصودا من وجه في بل لم وكيف وهو مقصود ابتداء فيكون مقصودا من وجه وان لم يكن مقصودا من وجه آخر قوله لها جهتان مقتضيان لان يكون المقتضي لرفع الصفة هو فاعلية زيد شيئا ما اقتضاء بالجهة الاولى فظن الفعل في قصد المتكلم منسوب الى الموصوف والصفة معا واما اقتضاء الثانية فلان الصفة كالشاخوه الدبيري المثال المذكور معطوفة على الصفة المتقدمة والمعطوف كالمعطوف عليه فيما له باعتبار ما تقيد والصفة المتقدمة صفة لزيد فيكون الصفة المعطوفة ايضا صفة لزيد فالمقتضي لرفع الصفة واحد والكان المقتضي لمقتضي الرفع متعددا ولو سلم فالمتبع اصطلاحا هو توارد المؤثرين الفعلين او احدهما لفظا والآخر صفة من صفات اللفظ اصطلاحا فلا امتناع من ان يقتضي رفع الصفة مقتضيان ليسا فعلين ولا احدهما لفظا والآخر من صفة اللفظ بل كلاهما من صفة اللفظ كلاهما صفة لزيد وكونه معطوفا على الصفة المتقدمة ولا شك ان المعطوف على الصفة صفة نحوية لان المعطوف كالمعطوف عليه فيما له باعتبار ما تقيد بالصفة تعريف الصفة النحوي عليه فظهر ان منع كونه صفة نحويا ضعيف خلاف ما ذكره النحاة وبهذا اندفع ما قيل كيف منع كون المعطوف على الصفة نعتا نحويا عندهم كيف ولو كان لكان لا تستحق الرفع مرتين فاما ان يوثر في الرفع الموجود كلا المقتضيين فيكون اثر المقتضيين معا ان يقدر رفع احد المقتضيين ولم يقل به احد قوله لتاكيد الصوق اي لتاكيد لصوق الصفة بالموصوف وافادة ان الصفة بها امر ثابت قوله وما الملكنا من قرية الا ولها منذرون فيه ان ليس في الآية الكريمة الواو ولم يرد والمصرح في شرح المفصل هذه الآية بل اورد قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم قال مع الدواني ثم عطف عليه اشار به الى ان عطف ليس على حقيقته بل المعنى اذا اريد العطف فاندفع ما قيل يفهم من لفظ المتن ان التاكيد بالمنفصل مترتب على وجود العطف فكيف يكون العطف مترتبا على وجود التاكيد بالمنفصل قوله فكان يلزم ان يكون ذا المعطوف تاكيد الان المعطوف كالمعطوف عليه فيما باعتبار ما قبله ولما كان المعطوف عليه تاكيدا لما قبله كان الاسم المعطوف عليه ايضا تاكيدا لما قبل العطف على المؤكد ايضا فيستلزم ان يكون المعطوف موكدا لما انا نقول لا نسلم ذلك كيف وكون المعطوف عليه موكدا لم يحصل بما قبله حتى يلزم ذلك في المعطوف وايضا التاكيد عين المؤكد فهو من تتمة الموكد فاندفع ما قيل فيه ان العطف على المؤكد ايضا يستلزم ان يكون المعطوف موكدا واعلم ان اسم كان في قوله فكان يلزم ضمير الشان قوله لانه قد طال الكلام بوجود المنفصل قيل الاظهر بوجود المنفصل او بطول الكلام بالمنفصل والجواب بل القول بالثاني متعين لان الطول مقابل للاختصار فلو كان الكلام بدون التاكيد بالمنفصل طويلا لما صح قوله فمن الانقصار بتركه ان التاكيد فقال في الحاصل انه لو اكد مع وجود الفصل الذي به يحصل نقصان في المعطوف باعتبار بعده عن المعطوف عليه لطال الكلام بوجود التاكيد بالمنفصل فلا حاجة اليه بخلاف ما اذا كان الفصل موجودا عن المعطوف فانه والكان الكلام طويلا بالتاكيد بالمنفصل الا انه لم يحصل في المعطوف نقصان باعتبار بعده عن المتبوع حتى يجبر ذلك النقصان بالتاكيد بالمنفصل وايضا قالوا لكلمة بعد الوقوع والكثرة لا يلزم ان تكون مطردة فلا يرد ما قيل كما ان الكلام طويل في ضربت انا اليوم وزيد كذلك بعيدة في ضربت انا وزيد اليوم فلم لم يترك التاكيد فيه لو كان الترك لاجل الطول والدليل على تخصيص الفصل تخصيص الاشارة الى الفصل بقوله بين الضمير المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه قوله هو الاولى فالمراد من الوجوب المفهوم من قوله واعلم ان عطف على المرفوع المتصل الكذا بالمنفصل الوجوب الاستحساني قوله حرفا كان او اسما حادة الاسم ليس على الاطلاق بل اذا علم ان

اور دلذا الغرض کیمین فانہ اذا قیل المال بینی وبین زید علم یقینا ان بین احد للعطف لانہ اور للمعنی والا یلزم اضافۃ البین الی المفرد مع انہ لیس لک اذ البینۃ لایکون الا فی المتعدد واما اذا لم یتشخص ایرد علی العطف فلا یجوز فلا یقال غلامک وغلام زید وانت ترید غلاما واحدا الا اذا دل علیہ قرینۃ **قولہ** الفصل لہ عن الفعل تقدیم المفعول والظرف والجار والمجرور علیہ لنکتۃ بخلاف المجرور غانہ لا یفصل علی جارہ بتقدیم ما ذکروا ما الفصل بالحرف الزائد نحو لیس بفصل فلا تنتقض قولہ حالجر ولا تفصل عن جارہ بقولہ تقدم بما ذکر من الدور والاجود لہم ان یقولوا ما مر یعنی من غیرہم علی ان بنیاد ما مر المضاف قلیل الحق بالعدم وان لم یصنع قال ابن ملک فی الموضعین نکرۃ والجر وبدل منہا **قولہ** اذ بین للاضافۃ الا الی المتعدد وہذا الدلیل یدل علی ان بین لا معنی لہ فی الموضع الثانی والا یلزم اضافۃ البین الی المفرد وہو باطل وہو المقصود واما انہ یزاد فی مثل بین زید وبین عمرو فلا یضر فی دلالۃ الدلیل المذکور بل یلزم من الدلیل عدم صحۃ المثال المذکور بلا نکتۃ **قولہ** یستدلین بالاشعار ولا دلیل فیہا اذ الضرورۃ حاملۃ علیہ والاخلاف معہا وبقولہ تعالی تسألون بہ والارحام بالجر قرأ حمزۃ واجیب بان الباء مقدرۃ والجر بہا وہو ضعیف لان حرف الجر لا یعمل مقدرا فی الاختیار الا فی القسم لا یجوز ان یکون الواو للقسم لانہ یکون ح قسم السوال للان تبجلہ واتقوا اللہ الذی تسألون بہ وقسم السوال لا یکون الا مع الباء واعلم ان حمزۃ تجوز ذلک بناء علی مذہب الکوفیین لانہ کوفی ہنا کلام الرضی وفی شرح الشاطبی قرأ حمزۃ والارحام بالجر عطفا علی الضمیر المجرور فی بہ من غیر اعادۃ الجار کما قال شاعرہم فالیوم قربتہم تہجونا وتشتمنا فاذہب فما بک والایام من عجب وہی قرأۃ کثیر من الصحابۃ والتابعین کابن مسعود وابن عباس والحسن البصری ومجاہد وقتادۃ والاعمش بعض عنہم فلا تطعن فیہا لانہا ثبت بطریق التواتر ولیس لاحد ان یبتدع بدائی فی کلام تمشیا لا سیما وقد ورد فی اشعارہم نحوہ ولا یقال ورد فی الشعر ضرورۃ لانہ دعوی بلا دلیل ولو فتح باب الضرورۃ فی الشعر لبطل اکثر استشہادہم واتہم ہذا کلامہ وبہذا ظہر ان کلام الرضی لا یخلو عن ضعف وظہر ایضا ضعف قیل ان ہذہ القرأۃ شاذۃ **قولہ** جاؤنی کلہم قیل انہ لا اشکال فی جواز جاؤنی کلہم وجوزا عجبنی جمالک لوجود الفصل قالا ولی التمثیل بجاؤنی کلہم اوا عجبنی جمالک زید انتہی وانت خبیر بان ہذا منافقۃ فی المثال **قولہ** قوی معطوف علی یخرج فی لیخرج المتصل فانقطع بل المتعین ویقوی **قولہ** کالاعراب والبناء والمراد بالاعراب کونہ غیر مناسب لمبنی الاصل وبالبناء کونہ مناسبا لہ والا ان من الاحوال العارضۃ لہ من حیث نفسہ **قولہ** لعدم عدم التعیین بحمل الاضافۃ علی العہد الذہنی والضمیر علی التعریف اذ التعریف ہو الاشارۃ الی معلوم والنکرۃ معلوم من وجہ فالضمیر الذی اشیر بہ الی تلک النکرۃ المعلومۃ معرفۃ **قولہ** او محمول علی نحارۃ الضمیر بان یشار بالضمیر الی النکرۃ لا من حیث انہ معلوم لکن ذلک بطریق الشذوذ ولذا قال علی الشذوذ فالشذوذ لا یلزم محل الضمیر علی النکارۃ اذا کان المرجع مذکورا مع ان سیجیء فی الجواب الآخر ما یدل علی الشذوذ ایضا الذی حمل جوابا آخر فہو عدم کون المعطوف کالمعطوف علیہ نحو رب شاۃ وسخلتہا لان المعطوف علیہ نکرۃ والمعطوف لیس کذلک لکونہ معرفۃ لاضافتہ الی الضمیر مع ان رب یقتضی کونہ نکرۃ **قولہ** لم یجز فی ترکیب ما زید بقائم قد مر ما علیہ ولہ **قال** فتعین الرفع ولا یجوز العطف لخلو المعطوف عن الضمیر فی اللفظ وعدم الحاجۃ الی ارتکاب التقدیر الذی ہو خلاف الاصل لوجود الوجہ الصحیح الخالی عن التقدیر **قولہ** علی ان یکون خبر الکنی ان التعیین حملی الوجہ المذکور غیر ضروری لجواز ان یکون ولا اذا ہب مبتدأ

وعمرو فاعله فعبارة الشارح ليس على ما ينبغي لانه يفهم منه تعيين الوجه مع انه ليس كذلك اذ الرفع متعين والوجه محتمل فما قيل لا يقوة احتمال آخر وهو ان ذاهب مبتدأ وعمرو فاعل لانا نقول المقصود نفي العطف لا نفي احتمال آخر فلانا في ابتدار احتمال آخر فليس لموجه والكان من وجيه اذ نفي العطف يحصل من تعيين الرفع وتعيين الوجه لا مدخل له في ذلك بل فيه نفي احتمال آخر قوله ويعضد المعطوف عليه اي الذي عطف عليه قوله اي فالنسبة الى السببية والنسبة الى السببية تحتمل ثلث احتمالات الاول كونها لمحض السببية للعطف اليه اشار بقوله بان يكون معنايا آه والثاني ان يكون معنايا السببية مع العطف لكن لا لحاجة الى الضرورة في اذ بالفاء السببية العاطفة يصير المجملتان بمنزلة واحدة لاتصال بينهما وبسببية الاولى للثانية تصير الثانية بمنزلة المجزوم من الاولى فلا يستقل الجملة المعطوفة فتكون مضمونها سببا من الاولى التي بالضرورة احدهما وكذا اذا كان مضمونها عقيب مضمون الاولى كما تقول مجرا عن زيد في جارزيد فغربت الشمس الدنيء جاء فغربت الشمس زيد لان المعنى الذي يعقب مجيئه غروب الشمس زيد او بالجملة الجملة التي يلزمها الضمير كجر المبتدأ والصفة والصلة اذا عطفت عليها جملة اخرى متعلقة بالمعطوف عليها معنى يكون مضمونها بعد مضمون الاولى متراخيا اولا او بغير ذلك جاز بحرف واحد من الجملتين عن الضمير الرابط اكتفاء بما في احداهما التي هي كجزء منها والثاني اشار بقوله او يكون معنايا السببية مع العطف آه فيكون او يكون منصوبا معطوفا على قوله يكون في بان يكون ودقوا وانصتوا الذي اذا يطير فيغضب زيد الذباب تصوير للسببية بين الجملتين جملة واحدة حيث يصير الاولى في المعنى شرطا والثانية جزاء والشرط قيد للجزاء فالضمير في الشرطية بمنزلة الضمير في قيد من قيود الجزاء والمعنى الذي يغضب زيدا في وقت طيران الذباب والثالث ان الفاء السببية يفهم منها كون الاولى سببا للثانية فيتضمن المعنى الى الضمام لفظ السبب الى الجملة الثانية فيحصل به الرابط والثاني اشار بقوله او يفهم منها وهو ايضا منصوب وقوله لم يكن ان يقدر جواب آخر عن صل السوال بجعل الضمير اهم من ان يكون ملفوظا او مقدرا واورد الامكان اشارة الى ضعفه وذلك لان الضمير المجرور من الصلة يجذف بشرط ان يجر بما اضيفت صفته اليه لتقدير النحو الذي انا ضارب زيدا اي ضاربه او بغير مجرور جر مثلين وتلين حرف الجر قياسا اذا جر الموصول او موصوفه بحرف جر مثله في المعنى وتماثل المتعلقات نحو مررت بالذي مررت اي مررت به فالجاران متماثلان وكذا ما تعلقا بهما وقد يسير لك لكن قد جاء على قلة بحذف الجر وبحرف وان لم يتماثلا نحو الذي مررت زيدا اي به قوله على معولي عالمين هنا هو الوجه لان فيه حذف المضاف فقط بخلاف الاول فان فيه تاويل عطف ما وقع العطف وحذف بناء وحذف وجوده والوجه الاول فيه قلة الحذف اقوى وبخلاف الثاني فان فيه حرف العطف من الفاظ المتبادر وهو المعنى الاصطلاحي الى اللغوي قوله ولا على اكثر من اثنين اي ولم يقل على معولي اكثر من عالمين اثنين نحو ان زيدا ضارب ابوه لعمرو واخاك فلانه يكثر قوله هذا واما الخارجي بحسب الظاهر جائزا لكنه لم يجز بحسب الحقيقة فالتحقق الذي يدل عليه اذا والماضي محمول على التحقيق بحسب الصيرورة واما الخارجي بحسب الظاهر جائزا لكنه لم يجز بحسب الحقيقة فالتحقق الذي يدل عليه التالي محمول على عدم الجواز بحسب الحقيقة فاندفع ما قيل عدم الجواز منافٍ للمقدم فكيف يترتب عليه واجاب البعض عنه بان واذا عطف ما دل بإذا يريد العطف ثم رده بان عدم الجواز لا يتبنى على تلك الارادة فانه ثابت على تقدير عدمها فلا فائدة في التعليق والبعض قبل هذا الاعتراض وقال هذا غاية ولو كان قوله لم يجز جزاء لكنه ليس بجزاء بل الجزاء محذوف وهو علة له اقيم مقامه والتقدير اذا لم يرد العطف على معولي

عاملين مختلفين فليجتنب عنه لانه لم يجز اقول بل الجزاء هو قوله لم يجز لكنه ماول بحكم عليه بعدم الجواز فيستقيم المعنى على تقدير الاداة

فان عدم الجواز ان لم يكن مستبينا على ارادة العطف لكن بالحكم يتبين عليه قوله وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء اشارة الى ان بيان المخالفة متعلق بعدم الجواز وهي ههنا فالمناسب ما هو المذكور في المتن من تقديم بيان المخالفة على المستثنى اذ لو اخر عنه كما قيل لكان الظرف المتعين تعلقه بالجواز المفهوم من المستثنى وهو فاسد فان قلت على تقدير تقديم بيان المخالفة يفيد الكلام انتفاء عدم الجواز مع مخالفة الفراء وفي هذا التركيب يكون محل العدم الجواز بلا مخالفة الفراء وهو خلاف المقصد فيكون ذلك التقدير فاسدا قلت لا مجال لهذا الاحتمال لان الاستثناء من النفي اثبات وكذا بيان المخالفة بعد النفي بلا قيد يفيد الجواز لا غير فاحتمال عدم الجواز بلا مخالفة الفراء ليس مما يحتمله لفظ المتن بل ما يفاد من المتن كما هو ان الجمهور لا يجوزون هذا العطف خلافا للفراء في جميع التراكيب الاتي تركيب تقديم المجرور فان الجمهور تجوزون كالفراء فان قلت يفهم من تعلق قوله خلافا لسيبويه بتجويز الجمهور مثل التركيب المذكور انه يمنع مثل هذا التركيب وهو ليس بمقصود قلت المقصود انه يمنع هذا العطف مطلقا قلت بل يفهم انه يمنع مطلقا وذلك انه لما نسب الى الجمهور عدم الجواز وخصص الجواز بالفراء دل ظاهر هذا الكلام ان غير الفراء على المنع ولما نسب تجويز التركيب المذكور الى الجمهور وخصص الخلاف لسيبويه علم انه يمنع هذا العطف مطلقا فسيبويه يمنع مطلقا والفراء يجوز مطلقا والجمهور تجوزون مثل التركيب المذكور ويمنعون ما وراءه هذا وما ذكره الرضي يخالف ما ذكر حيث قال اعلم ان الاخفش يجوز العطف على عاملين مختلفين مطلقا الا اذا وقع فصل بين العاطف والمعطوف المجرور نحو مثل زيد الى عمرو وبكر فانه لا يجوز اجماعا منهم ممن جوز العطف على عاملين وممن لم يجز مما عدا من جوز فلفصل بين العاطف الذي هو كالجار وبين المجرور وما عدا من لم يجز فلهذا والعطف على عاملين وليس الامر كما زعم المصرح من قوله وتجره بعض الكوفيين مطلقا فان كلام الطبقة على المنع مما ذكرنا لما ذكرنا ثم قال فتقول الاخفش لا يمنع من صور العطف على عاملين الا ما فيه الفصل بين العاطف والمجرور كما ذكرنا وسيبويه يمنعه مطلقا والفراء كما نسب اليه ابن مالك ليوافق سيبويه وقال صاحب الفائق لم يكن احد هما جارا فقال ابن مالك هو ممتنع اجماعا كما كان كلاهما مما عمرو وترك بكر وليس كذلك بل نقل الفارسي الجواز مطلقا عند جماعة وقيل ان منهم الاخفش وان كان احدهما جارا فان كان الجار موجودا كمررت في الدار وفي الحجرة عمرو اوعمرو في الحجرة فمقبول والمعدوم اي انه ممتنع اجماعا وليس كذلك بل هو جائز عند من ذكرنا وان كان الجار مقدرا نحو في الدار زيد والحجرة عمرو فالمشهور عن سيبويه المنع وبه قال المبرد وابن السراج وهشام وعن الاخفش الاجازة وبه قال الكسائي والفراء والزجاج وفصل قوم منهم الاعلم فقالوا ان ولي المخفوض العاطف كالمثال جاز لانه كذا سمع ودلان فيه تعاول المتعاطفات والا امتنع نحو في الدار زيد وعمرو والحجرة هذا كلامه قلت اجتمعت عنده اقوال السامع وتحقيق بواسطة التاكيد ان المنسوب او المنسوب اليه في هذه النسبة هو المتبوع لا غير فتقديره على المتبوع في النسبة بالتاكيد عبارة عن ان يعلم بالتاكيد ان المنسوب لا غير او انه المنسوب اليه لا غير وليوافق ما ذكر من ان المؤكد منسوب او منسوب اليه لاحتمال التجوز او السهو او الغلط وعلى هذا لا يكون قوله او الشمول لغوا اذ التجوز ليس في نفس المنسوب اليه في قولك جاء القوم كلهم حتى لم تتشخص كون القوم منسوبا اليه فيغني قوله في النسبة عن قوله او الشمول بل في شموله لاخواته فالاحتمال انما يبقى في الشمول بهذا ان تتشخص كون القوم منسوبا اليه بكلمات التقرير في النسبة فانه تقبل تلك

لم يتشخص كون المؤكد منسوبا او منسوبا اليه قوله ضرر الغفلة اى غفلة السامع عن سماع لفظ المنسوب او المنسوب اليه قوله
عن السامع متعلق بقوله لدفع قوله ظنه اى ظن السامع قوله تبكيتى للفظ الذى ظن المتكلم غفلة السامع او ظن السامع ان
المتكلم غلط به لابتكريره معنى لانك لو قلت ضرب زيد نفسه فربما ظن بك انك اردت ضرب عمرو فنقلت نفسه بناء على ان المذكور
عمرو وكذا ان فلتت به الغفلة عن سماع لفظ زيد فتوك نفسك لا يفعك قوله نحو ضرب زيدا زيدا وضرب ضرب زيد فانه لو لم
يؤكد لبقى احتمال ظن المتكلم بالسامع انه لم يحمله على مدلوله اما الغفلة او ظنه بالمتكلم الغلط او ظنه به التجوز قوله واذا عرفت هذا اى
ان الغرض من جميع الفاظ التاكيد هو تقرير امر المتبوع فى النسبة او الشمول للاحد هذا ان كلوا حد منها يقرر امر المتبوع اما فى النسبة
او الشمول ومنه يعلم صدق الحد على جميع افراد المحدود وهو الجمع الذى لا بد فى الخدمة فاعلم كونه ما نعا ايضا يتم امر الى قوله فتنبه
الى آخره قوله اخرج المصرح الى قوله هذا حاصل ما ذكره المصرح فى شرحه عبارة السيد السند قدس سره وبعينه فى حواشى الكشاف
قوله فظاهر خروجهما لا نهما لا يقرران امر المتبوع اما العطف فظاهر واما البدل فلانه وان يوجد فيه تقرير امر المتبوع الا انه
ليس مقصودا صليا بل يقصد ضمنا فكانه لا يقرر وليس المعنى ان الاقرار فيه بالكيف وقد قال العلامة التفتازانى
قدس سره فى المطول والنكتة فى ان قال المصرح فى التاكيد فللتقرير وفى البدل فلزيادة التقرير الايماء الى ان البدل
هو المقصود بالنسبة والتقرير زيادة يقصد بالتبعية بخلاف التاكيد فان المقصود منه نفس التقرير وبيان التقرير فى بدل
الكل ظاهر فانه من الاشيتية والتكرير والاشعار بان الطريق المستقيم بيانه وتفسيره صراط المسلمين وفى بدل البعض والاشتمال
باعتبار ان المتبوع يشتمل على التابع اجمالا فكانه مذكور اولا واما فى الاشتمال فلان المتبوع فيه يجب
ان يكون بحيث يطلق ويراد به التابع هذا كلامه ومنه يظهر ان ما قيل قوله فظاهر خروجهما بالكل فى اخراج بدل الكل صحيح
الى منبه وهو ان البدل منه فى عطف النسيقة فلا يمكن ان يكون تقريره مقصودا لما فيها ليس على ما ينبغى او تخصيص ان اخراج
بدل الكل يحتاج الى ما ذكر لا معنى لكيف وبدل البعض والاشتمال ايضا يحتاجان اليه قوله لكن لا فى النسبة اى لا يقرر امر متبوعه
فى انه منسوب او منسوب اليه لغيره مما يتعلق به نحو توك جاء ابو حفص عمر فى توك جاء ابو حفص عمر لوضوح عدم رفعه الاشتباه به لكن لا يقرر
فى ان المنسوب اليه للحكى هو ابو حفص لغيره لان ذلك انما يقصد اذا دل التابع على ما دل عليه المتبوع وذلك لا يتمشى
فى جميع عطف البيان كقولك جاء العالم زيد قوله اى مكرر اللفظ اذ التاكيد تابع فلا يحمل عليه التكرير بدون التاويل ثم كون
التاكيد اللفظى مكرر اللفظ الاول ومعاده تحقيقا او حكما انما هو فى الغالب والا فالتاكيد اللفظى قد يطلق على غيره قال الشيخ الرضى
التاكيد اللفظى على ضربين لانك اما ان تعيد اللفظ الاول بعينه او تقويه بموازنه مع اتفاقهما فى الحرف الاخير وهو على ثلثة
اضرب لانه اما ان يكون للثانى معنى ظاهر نحو جاءنى رجل رجل وهو مكرر تبرا ولا يكون له معنى اصلا بل ضم الى الاول لتزيين الكلام
لفظا وتقوية بمعنى وان لم يكن له فى حال الافراد معنى نحو قولك حسن بسن فمن او يكون له معنى بتكلف غير ظاهر نحو خبيث بيث
من بيث الشراى استخرجته وقولهم اكتعون ابصعون ابتعون قيل من القسم الثانى اذ لا معنى لما مفردة وقيل مشتق
من حول كمتع اى قام الى آخر ما ذكره الشارح رح ثم قال على الوجهين يمكن ان يحمل على ما قال ابن برهان ان هذه
الالفاظ تاكيد لاجمعون لا للمؤكد الاول فكانه جعلها اما من القسم الثانى او من الثالث لا نها بالنسبة الى اجمعون

التفتازانى فى شرح المفتاح **قوله** ليست منسوبة بالنسبة الى احد **قوله** من عدم القيام بيان لما وقوله مقصودة بالنسبة بل زيد اى بالقياس الى زيد ومقصودة تيقصد بنسبته الى زيد فلا يرد ما قيل ان المناسب اعتبار اى يقصد بنسبته اليه بنسبته بالنسب الى المتبوع ان يقول وليس بنسبة عدم القيام الى زيد مقصودا بنسبة بل احد **قوله** وبدل الاشتمال اشارة الى ان قوله والاشتمال بتقدير المضاف عطف على قوله بدل الكل وليس معطوفا على الكل حتى يجئ ان الاضافة فى بدل الكل بمعنى من وفى بدل الاشتمال بمعنى اللام فكيف يصح عطف الاشتمال على مع ان الاول مجرور بمن والثانى باللام والتابع يجب ان يكون ملتبسا باعراب سابقه من جهة واحدة **قوله** اى بدل سبب غالبا اشارة الى ان وجه تسميته بالاشتمال هو اشتمال البدل على المبدل منه او اشتمال المبدل منه على البدل اشتمال الظرف على المظروف لكن هذا ليس بحايمتد عليه والمعتمد عليه ما قيل سمى بدل اشتمال لاشتمال المتبوع على التابع لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا او متقاضيا له بوجه ما بحيث وقبل النفس عند ذكر الاول تشوقه الى ذكر ثان تنظره تلك النفس تلهفا لما اجمل فى الاول بنيانه على ما قيل سمى بدل الاشتمال لاشتمال المعنى المسند الى المبدل منه على البدل ليفيد وتيلان اى اعجاب فى قولك اعجبنى زيد حسنه وهو مسند الى زيد لا يكتفى به من جهة المعنى لانه لا يعجبك الحسن وحده بل لمعنى فيه وكذا سلب زيد ثوبه ظرفى انه لم يسلب نفسه بل سلب شيئ منه وكذا السؤال عن نفس الشهر فى قولك تقول انك عن الشهر الحرام تقال فيه غير مفيد الا ان يكون عن حكم غير معين بخلاف ضربت زيدا اعبده فانه بدل غلط لان ضرب زيد مفيد غير محتاج الى شئ آخر فان قلت فليخل ما ذكره الشارح قدس سره على هذا قلت لا يجوز ان يحمل عبارة الشرح عليه لان الرد المذكور فى الشرح انما يجرى فى الاشتمال بمعنى اشتمال الظرف على المظروف لا فى الاشتمال بالمعنى المذكور لان الاشتمال بالمعنى المذكور متعين فيه كون المبدل منه مشتملا على البدل ولان ايراد نحو سلب زيد ثوبه مثالا لاشتمال البدل على المبدل منه وايراد نحو يسألونك عن الشهر الحرام تقال فيه مثالا لاشتمال المبدل منه على البدل يشعر بان المثال الاول ليس المبدل منه فيه مشتملا على البدل فعلم ان الشارح رح لم يرد بالاشتمال المعنى المذكور اذ المنفى فى المثال الاول انما هو اشتمال المبدل منه على البدل بمعنى اشتمال الظرف على المظروف لا الاشتمال بالمعنى المذكور لان الاشتمال بالمعنى المذكور موجود فيه وايضا اشتمال البدل على المبدل منه فى المثال الاول انما هو بمعنى اشتمال الظرف وكذا فى اشتمال المبدل منه على البدل ايضا بمعنى اشتمال الظرف ولا يجوز ان يكون بالمعنى المذكور والا لما قال بافتراق المثالين فيه انه موجود فيها وعلى هذا فقوله غالبا اعتراز عن نحو اعجبنى زيد حسنه فمن قال بعد نقل ما ذكر انه من الوجه المعمول عليه فى التسمية ينبغى ان يحمل كلام الشارح رح على التصور **قوله** قال بعض المحققين يعنى به السيد السند قدس سره **قوله** الظاهر انسبهم الى قوله فالوفق ظاهر عبارة السيد قدس سره فى حواشى الرضى **قال** نحو ضربت زيدا راسه اعلم انه يجب فى بدل الاشتمال والبعض ضمير يرجع الى المبدل منه قال صاحب المغنى السادس والسابع من الاشياء التى يحتاج الى الرابط بدل البعض والاشتمال اذ لا يفهمها الا المضمر ملفوظا به نحو عموا وصموا كثير منهم يسألونك عن الشهر الحرام تقال فيه او مقدرا نحو من استطاع اى منهم ونحو قتل اصحاب الاخدود النار اى فيه وقيل ال خلف عن الضمير اى ناره ولا شتراط الرابط فى بدل البعض وجب فى نحو قولك ضربت ثلثة زيد وعمرو القطع بتقدير منهم لانه لو اتبع لكان بدل بعض من غير ضمير انتهى اقول الملازمة فى قوله لو اتبع لكان ممنوعة كيف والضمير اعم من الملفوظ والمقدر ففى تقدير كون زيد وعمرو بدل بعض تقدر منهم كما قال به على تقدير القطع **قوله** اجمالا

اى فى ظاهر ليس مثلا اى فى ظاهر ليس بمفيد فلا يكون نحو فصل الامير سيبويه وبنى الوزير وكلاؤه من بدل الاشتمال لان شرط بدل الاشتمال ان لا يستغنى
هو من المبدل منه حينا وفى المثالين يستغنى اذ يستغنى من قولك قتل الامير ان القاتل سيبويه والبانى وكيله فلا يجوز فيهما البدل
مطلقا قوله لان نسبة الضرب الى زيد تامة تغير منتقيدة نسبة اى متعلقات مامن متعلقات زيد وكذا نسبة الظرف الى القرية تامة ونسبة الرؤية الى دقة الهلال
ايضا تامة مفيدة تغير مجتبة الاشى بالنظر الى معناه اى ليس معناه بحيث اذا نسب اليه النظر والرؤية يفيد اتمام الكلام به فيفيد اذا الرجوع الى نسبة النظر والرؤ
الى متعلق من متعلقات القرية والدرجة فعدم جامن بدل الاشتمال ليس بسديد وجاذكرنا نظران ماقيل فى توجيه كون المثالين
من بدل الاشتمال من انه اذا لم يكن فى الفلك قمر وعلم المخاطب ذلك يكون الاسناد الى القمر موجبا للاسناد الى فلكه اجمالا و
كذا اذا سئل عن المتكلم بهذا التركيب هل رأيت برج الاسد فقال نعم رأيت درجة الاسد كان المخاطب منتظر الذكر البدل ليس بحد
ما ينبغى لان ذلك لا انتظار ليس لان النظر والرؤية لا يصح تعلقها بمعنى القمر والدرجة بل تعلقه بمعنى القمر والدرجة تام صحيح يفيد بل الانتظار
انما هو لان التلميس فى الفلك وعلم المخاطب ذلك وان السؤال عن البرج وقد يجاب اجاب برؤية الدرجة بل هذا ليس بانتظار
بل المخاطب يعلم ان المتكلم قد غلط فهو بدل غلط والاشتمال انما يكون اذا لم يقدر تعلق الفعل الى مجرد معنى المبدل منه بدون ملاحظة صفة
من صفات فقط ويفيد على فيه ما اذا كان ان اراد الدخول بالنظر الى اطلاق المتن كما يشعر به الفاء فكما يدخل فيما المثالان يدخل فيه
ضربت زيدا غلامه وان اراد الدخول بعد تقييد جا قيد به الشارح قدس سره فلكى يخرج عنه نحو ضربت زيدا غلامه يخرج المثالان قوله لحمه
الزيدون لعلمهم اهم اعلم ان الفاء اورد والمثال بدال المضمر من المضمر نحو زيد ضربته اياه الا ان هذا المثال لما كان ظاهرا فى التاكيد
لرجوع الضميرين الى شئ واحد وقد اتفقوا على ان مثل سكن انت وزوجك الجنة ان انت تاكيد وكذا مررت بك انت وبهو
فكذا هذا ترك الرضى هذا المثال واورد والمثال الذى اورده الشارح قدس سره الا انه قال اذا تقدم لفظا الزيدين واخوتك
وكان الزيدون اخوة المخاطب نحو جاءنى الزيدون اخوتك فكان على الشارح قدس سره ان يقيده بما قيده الرضى به والا فلا فرق
بين زيد ضربته اياه وبين الزيدون لقيتهوهما لهم فلا فائدة فى تركه واياما ذكره وقد اجيب عن جانب المتن بان المثالين ان
ذكر مقررا فتاكيد وان ذكر توطئة لغيره ثم بدا له فذكره دون غيره فبدل وجاز ان يكون الشئ الواحد مقصودا وغير مقصود بحسب
وقتين وهذا الجواب انما يصح عند من لم يشترط فى البدل عند التكرار ان يكون مقررا لشئ آخر لا عند من يشترط قال صاحب المغنى
ويجوز فى البدل كون الثانى صفى اللفظ الاول ولا يشترط ان يكون مع الثانى زيادة تبيان كقراءة يستجب وترى كل امة جاثية بكل امة
يدعى الى كتابها نصب كل الثانية فانها قد انفصل بها ذكر سبب الجثو انتهى قوله واحوك ضربت زيدا اياه واذا رجع الضمير الى
اخيك بتقدير ان زيدا اخوك ولو رجع اياه الى زيد على ما يورده النحاة كان تاكيد اللفظيا لانه يكون كقولك ايت زيدا زيدا ثم قال
اياه على البدل على قول من لم يقل بكون البدل من جملة اخرى ولم يجز عند من قال بكونه من جملة اخرى والا لكان الجملة الواقعة خبرا
عن الضمير قال صاحب المغنى الثامن ان عطف البيان ليس فى التقدير من جملة اخرى بخلاف البدل ولهذا امتنع ايقاع البدل بين
البيان فى نحو قولك هند قام عمرو اخوها ونحو مررت برجل قام عمرو اخوه ونحو زيدا مررت عمرو اخاه انتهى قوله احترز عن البدل فيه
ان البدل ايضا يوضح بتوجه قال العلامة التفتازانى قدس سره فى المطول ثم بدل البعض والاشتمال لا يخلو عن الايضاح بتبع
لما فيه من التفصيل بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام وقد يكون فى بدل الكل الايضاح وتفسير فكيف يصح الاحتراز عنه بقوله لا يوضح بتوجه

الا ان يقال المراد من الايضاح في عطف البيان هو الايضاح المقصود بالذات والايضاح في البدل ليس مقصودا اصليا بل مقصود بالتبع قوله اقسم بالله ابو حفص عمر فان قلت ليس في القصة ان عمر رضي الله عنه اقسم بالله مع ان قول الاعرابي تسمى بيس ابو حفص عمر صريح في انه اقسم قلت ان الشارح رحمه الله لم يذكر تسمية الاعرابي بعض الفضلاء قد ذكر انه اقسم حيث قال ان اعرابيا قال لعمر بن الخطاب رضي الله عنه اتسمى ناقتك بيسا وكان له بعير فقال عمر رضي الله عنه لك بعير اركبه ولا حاجة لك الى بعيري فقال بعيري نقب ورم فقال عمر رضي الله عنه ليس لها نقب ولا دبر فانشد الاعرابي الشعر المذكور فان قلت قول الاعرابي الكان فخر شيبة الى التردد مع ان الذنب قد صدر قلت او رد في صورة التردد رعاية للادب او لاحتمال ان يكون معنى خلف رضي الله عنه ما ان بها نقب ولا دبر في ظني لانه ليس بها ذلك في الواقع ويحتمل ان يكون ان مخففة عن المثقلة واسمها ضمير الشان المحذوف على طريقة قوله تعالى سبحان ربنا ان كان وعد ربنا لمفعولا ويكون الثاني دليلا على الاول وان وقع موقع الفاء ويغني غناءها على اسلوب قوله تعالى وما ابرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء قوله والا اي وان لم يجعل المعنى ما ذكر وعلى المعنى المصير يل بمعنى طرح وعلى فهو حال لان طرح وعلى له مفعول واحد قال القاضي في سورة البقرة في تفسير قوله تعالى وتركهم في ظلمات وترك في الاصل بمعنى طرح وعلى له مفعول واحد فتضمن معنى الصير مجرى مجرى افعال القلوب قوله ما دام به رمق ظرف لعقر لا يقربه والجملة وهو قوله فان الطير لا يقربه خبر ان والتقدير لان الانسان الطير لا يقربه في مدة حصول رمق له قوله وهذا الحمل لفظ المبنى عبارة الرضي بعينه قوله لكان تعريفها للمبنى المجهول بالمعنى المجهول فلا يفيد معرفة قوله والامر بغير اللام قيد به لان الامر باللام معرب والامر عند النحاة حقيقة في الامر باللام وبغير اللام على ما مر في صدر الكتاب قوله والمراد بالمشابهة المنفية في تعريف المعرب يعني ليس معناه الحقيقي والا يلزم ان لا يكون المنادى المفرد والمعرفة مبنيا بل المراد منها المناسبة قوله وقد فصل صاحب المفصل المناسبات الموجبة للبناء فيكون معلوما منه مشخصة فلا يلزم من اخذه في تعريف المعرب كون تعريفه تعريفا بالمجهول قوله اما باتفاقها معا كخمسة عشر اذا ذكر على سبيل التعداد وقد انتفى فيه كلا الامرين التركيب وعدم المناسبة لكونه مناسبا للمضمن معنى الحرف قوله او باتفاقها احدهما كقام هو لا فانه انتفى فيه عدم المناسبة لكونه مناسبا للحرف دون التركيب ونحو زيد وعمرو فانه انتفى فيهما التركيب دون عدم المناسبة لكونهما غير مناسبين لمبنى الاصل قوله لمنع الخلو دون الجمع وقيل يمكن جعلهما مانعة الجمع اليضا بان يراد بما ناسب مبنى الاصل ما ناسب مناسبة موجبة للبناء وبما وقع غير مركب ما يكون بسبب بنائه عدم التركيب ولا خفاء ان بسبب بنائه هو لا غير مركب ليس عدم التركيب بل المناسبة انتهى وفيه انه لا مانع من اجتماع المقتضيات على مقتضى واحد صرح بالسيد السند العلامة التفتازاني في اشكالين للفتاح والكشاف شبهة توارد الموثرين على اثر واحد وارادة عليه الا ان يثبت كونه غير مركب مقتضى للبناء واذا الموثر مقتضى آخر فان قلت يخرج من القسمين خاق في قولهم غاق صوت الغراب لعدم مناسبته لمبنى الاصل وعدم كونه غير مركب قيل هو جعله لان المقصد بالبيان الاسماء المبنية والاصوات ليست من الاسم المبني لانها ليست موضوعات فليست كلمات فضلا عن كونها اسماء وانما ذكرت فيما بين المبنيات لمزيد مناسبتها بها انتهى وفيه بحث لان الاصوات وان لم تكن اسماء للعدم كونها دالة بالوضع لكن ذكرت في باب الاسماء لاجرائها مجراها واخذها حكمها وبنيت لمضارعتها مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء وصرح به الشارح رحمه الله في باب الاصوات فذكر الاصوات فيما بين المبنيات ليس لمجرد مزيد المناسبة من غير دخول

بناسماً بل ذكرت لاجرائها مجرى الاسماء والقول ببنائها لجريها مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء وعلى هذا لا يرد ما قاله في قوله او وقع غير مركب من محل وهو ما قال الشارح المحقق الشريف في حواشي الهندية المراد بغير المركب اعم من ان يكون حقيقة او حكماً بنار على ان المشاكلة للمسمى الواقع غير مركب حقيقة على ان كون خاق في قولهم خاق صوت الغراب صوتا محضا ليس باسم محل بحث لانه حكاية الصوت فيكون اسماً لانه علم للصوت **قوله** اثبار التقدم ما مفهومه وجودي فمفهوم التركيب وجودي والمناسبة عدمي في تعريف المعرب وفي تعريف المبني بالعكس **قوله** اي القاب المبني منر الضمير بالمبني ومعلوم ان الضم والفتح والكسر والوقف ليس القاباً بالمبني فكيف يضاف اليه فاشار الى توجيهه بقوله من حيث حركات او احره وسكونه يعني بعد القاب حركات الاواخر والسكون القاباً بالمبني سامحه لاجل هذه الملابسة كما يعد الرجل حسناً بحسن غلامه **قوله** نحو من الرجل و من امرأ ومن زيد فان النون في الاول مكسور وفي الثاني مضموم وفي الثالث مساكن **قوله** تقديره اي المصحح الاصلح فيما بعد بالاصوات للاسماء الاصوات انما لم يصدره باسماء الاصوات لان المراد بالاصوات ة ما كانت باقية على ما هي عليه من غير نقلها على سبيل الحكاية وهي هنا لا اعتبار ليست باسماء العدم كونها دالة بالوضع وذكرها في باب الاسماء لاجرائها مجراها واخذها حكماً ونسبت الجرها مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء هذا ما ذكره الشارح رح في بحث الاصوات وقال الفاضل الهندي في وجه نظر لان المذكور سن نخ ونحوه صوت لا اسم صوت وكذا في رغفلان الاصوت ليس باسم لعدم الوقت فكيف يذكر في الاسماء المبنية ثم ذكر وجه الذكر ما ذكره الشارح وقال في الارشاد ووجي لمن جعل الاصوات اسماً مبنية كالاسماء الافعال كيف وليست بلوضوعة مع عدم كون اصوات غير الانسان الفاظاً الا ان يقال انها ملحقة بالاسماء عوملت معاملتها وقال الرضي ان الالفاظ التي ليسيهما النحاة اصواتا على ثلثة اقسام احدها حكاية صوت صادر من الحيوانات العجم كالقاق او عن الجمادات كطق وثانيها اصوات خارجة من فم الانسان غير موضوعة وضعاً بل دالة طبعاً على معنى في النفس مثل اصوات يصوت بها المجانين عند طلب شيء منها او المجيء او الذهاب او امر آخر فما قيل قول الشارح عطف على اسماء الافعال لاعلى الافعال والكائنات اسماء اي لتقدير باب الاصوات فيما بعد بالاصوات لا باسماء الاصوات بناء على انها في انفسها اسماء لان المراد ما يحكى بها اصوات البهايم لا نفس اصواتها حتى يضاف الاسماء اليها ليس بوجه والكان من وجه فتامل ولا تذهب عليك ان قول الفاضل الهندي مع كون عدم اصوات غير الانسان الفاظاً ليس على ما ينبغي تامل **تعرف قوله** لان جميعها ليست مبنية قيل ينبغي ان يقول وبعض المركبات لان المركبات قسمان قسم مبني نحو خمسة عشر وقسم معرب نحو لعلبك انتهى فانه يبني الجزء الاول منه واعرب الثاني مع منع الصرف على الافصح وفيه لغتان اخريان احدهما اعراب الجزئين معاً واضافة الاول الى الثاني ومنع صرف المضاف اليه واخريهما اعراب الجزئين واضافة الاول الى الثاني وصرف الثاني فما قيل بخلاف الموصولات والمركبات فان جميعها مبنية لان ايا ايضا مبنية عند حذف صدر صلتها وكذا المركبات التي لا نسبة بينها مبنية ايضا بخلاف جزئية نحو خمسة عشر واحد خزيمة نحو لعلبك فلا يرد ما قيل ينبغي ان يقول وبعض المركبات لان المركبات قسمان قسم مبني نحو خمسة عشر وقسم معرب نحو لعلبك ليس بلوجه والكان من وجه **قال** ما وضع لتشكل ج قول من اسمه زيد ضرب وقولك لزيد يا زيد افضل وقولك لزيد الغائب زيد يفعل كذا فان لفظ زيد وان اطلق

على المتكلم والمخاطب والغائب الا انه ليس موضوعا للمتكلم ولا للمخاطب ولا للغائب المتقدم ذكره فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغيبة مطلقا لا باعتبار تقدم الذكر ممن ثم قلت يا تميم كلهم نظرا الى اصل المنادى قيل النداء ولهذا يقبل يا سيد بزيد زيد ضرب ولا يقول زيد ضربت وانما جاز يا تميم كلهم لان يا دليل الخطاب وليس في زيد ضرب دليل المتكلم هذا كلام الرضي فاخراج زيد اذا اخبر به المتكلم عن نفسه بقيد الحيثية ليس على ما ينبغي لانه اخراج للمخرج قوله ويخرج بهذا القيد نحو يعني به لفظ المتكلم والمخاطب فانهما ليسا موضوعين للمتكلم والمخاطب بهما وكذا يخرج جان عن الحد بالتفسير السابق لان المراد بالمتكلم والمخاطب ذاتهما ولفظ المتكلم والمخاطب موضوعان للمفهوم وبقيد الحيثية هناك يخرج زيدا اذا اخبر المسمى بزيد عن نفسه بزيد انتهى اقول حمل المشار اليه بهذا قوله به هو الظاهر المتبادر وامّا اخراج لفظ المتكلم والمخاطب بما ذكره لا بقيد الحيثية مما لا يظهر وجهه مع ان قول الشارح رح فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب الى آخره ليس بمستقيم لان حيثية انه متكلم ولا مخاطبا مرجع حيثية انه مخاطب يشمل ان لفظ المتكلم والمخاطب يخرج بقيد الحيثية وقيل يخرج بهذا القيد اي بقيد الوضع بكونه لاحد الامور الثلثة ولهذا اخر القيد والمراد انه يخرج بهذا القيد على كل من تفسيري المتكلم والمخاطب اما الثاني فظاهر واما الاول فلان المتكلم ظاهرا واما امر المخاطب فيخفى لان المخاطب موضوع للمخاطب من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب فلا معنى للمخاطب الا ما يتوجه اليه الخطاب الا ان يراد بتوجها لخطاب اليه الخطاب به ولفظ المخاطب لم يوضع لمن اتجه اليه الخطاب بلفظ المخاطب كلا فانت انتهى ولا يخفى عليك جعل المشار اليه بهذا قيد الوضع بكونه لاحد الامور الثلثة ليس بسديد اذ لا يخرج به لفظ المتكلم والمخاطب بل بقيد الحيثية وبقوله المتكلم به وكما يخرج بقيد الحيثية لفظ المتكلم يخرج به ايضا لفظ المخاطب لانه ليس موضوعا لمخاطب من حيث انه مخاطب يدل عليه فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب ولا يخفى ان مآل قيد الحيثية وقوله المتكلم يتكلم به الى امر واحد وهو ان انا موضوع للمتكلم حين تكلم وانت موضوع للمخاطب حين توجه الخطاب اليه وعلى هذا فلا حاجة ان يقال ويخرج بهذا القيد الذي واحد مآلا واكان اثنين عبارة هذا ولو اريد بانا وانت وهو الجزئيات المحصورة المتعلقة بوضعه امر مشترك منها لا يرد ولفظ المتكلم والمخاطب لانهما موضوعان للمفهوم الكلي الا ان هذا لا يناسب مذهب المصرح لان هذا الجزء المتأخرين والمصرح المتقدمين ومذهبهم ان المضمرات والموصولات واسماء الاشارة موضوعات للمفهوم الكلي بشرط استعمالها في جزئياته الا في المفهوم الكلي ولو اريد هو لا يرد لفظ المتكلم والمخاطب ايضا لانهما موضوعان للمفهوم الكلي بهذا القيد قال الغائب مطلقا من غير شرط تقدم الذكر قوله فكانه متقدم من حيث المعنى الخ ان يقال فكانه متقدم من حيث اللفظ اذ الكلام انما هو في التقدم من حيث اللفظ لا في التقدم من حيث المعنى قوله فكانه تقدم ذكره معنى الظ وكانه تقدم ذكره لفظا على ما عرفت قوله ويكون كالجزء منه كونه معتبرا في مطلق المتصل محل تردد كيف ولو كان كذلك لكان السكون الباقي في ضرب لما يلزم توالي اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة كما في ضربن قوله المتشهيين تقدير يتعلق الى واو لها بدل من الضمير المستتر في المتشهيين الراجع الى ضربن وضربن بدل البعض من الكل لانه ابدل كلواحد من اواو لها وثانيهما على حدة ولو قال كلاهما لكان بدل الكل من الكل قيل اشار بقوله المتشهيين الى ان كلمة الى للاسقاط لا للحكم فلا يلزم عدم دخول ما بعدها في الحكم وقيل فيه بحث فان فائدة الى الاسقاطية انما هي اسقاط ما وراء الغاية وليس هو شيء وراء الغاية حتى يكون الى للاسقاط فتكون

ذكر الرضي في مثل هذا التركيب صون الكلام عنه **قوله** هو ان قال الشيخ الرضي المضمر عند البصريين ان واصله انا وكان انا عندهم ضمير صالح لضمير المخاطبين والمتكلم فابتدأوا بالمتكلم وكان القياس ان يبنوه بالتاء المضمومة تحو انت الا ان المتكلم لما كان اصلا جعلوا ترك العلامة له علامة وبنوه على المخاطبين تنبيها على حرفية بعدان كالاسمية في اللفظ والتصرف ومذهب الفراء ان انت بكماله اسم والتاء من نفس الكلمة وقال بعضهم ان الضمير المرفوع هو التاء المتصرفة كانت مرفوعة متصلة فلما اراد وا انفصالها اتوا بهذا الضمير ليستقل لفظا كما هو مذهب الكوفيين وابن كيسان في اياك واخواته وهو ان الكاف المنصوبة كانت متصلة فاراد وا استقلالها لفظا ليصير منفصلة فجعلوا اياها عمادا لها فالضمائر هي التي بلي اياها وما بعدها هذا كلامه فالمراد من قوله اجماعا اجماع البصريين على ما يوافقه من كلام الشيخ الرضي لان الفراء من الكوفيين وابن كيسان من البصريين لكنه ليس قائلا بان الضمير هو التاء في انت بل قال في اياك ان الكاف هو الضمير واياه عماد له قال صاحب المنهل ليس نقل الاتفاق في هذا المحل بصحيح بل هذا هو مذهب الجمهور وقال الفراء ان انت بكماله اسم والتاء من نفس الكلمة فان قلت لعل مراده اتفاق البصريين كما حمل عليه صاحب العباب عبارة اللباب حيث قيل فيه وكذا اللواحق يايا اجماعا فقال المراد اجماع البصريين قلت بذا لا يدفع للاعتراض فان ابن كيسان من البصريين وهو قائل بان التاء في انت هي الاسم وهي التي في قمت ولكنها كسرت بان تقدم جماعة من النحاة فلا اجماع من الكل ولا من البصريين بهذا كلامه ويمكن ان يقال المراد من الاجماع قول الاكثر اذ للاكثر حكم الكل قوله وفي اياي اختلافات كثيرة قال الشيخ الرضي اختلف النحاة فقال سيبويه والخليل والاخفش المازني وابو علي ان الاسم المضمر هو ايا الا ان سيبويه قال ما يتصل به وحده حرف تدل على احوال المرفوع اليه من التكلم والغيبة والخطاب لما كان ايا مشتركا كما هو مذهب البصريين في انا وانت وانتما وانتم وانتن وقال الخليل والاخفش ما يتصل به اسماء اضيف ايا اليها كقولهم اياه وايا التراب وهو ضعيف لان الضمائر لا يضاف وقال الزجاج والسيرافي ايا اسم ظاهر مضاف الى المضمرات كان اياك يعني نفسك وقال قوم من الكوفيين اياك واياه واياي اسما بكمالها وهو ضعيف اذ ليس في الاسماء الظاهرة ولا المضمرة ما يختلف آخره كاخا واخاك واخاه وقال بعض الكوفيين وابن كيسان من البصريين ان الضمائر هي اللواحق يايا وايا وعماده لما يتصل به عند الى النطق بعيد من الصواب انتهى **قوله** فاكتفوا بلفظ الفعل اذا الفعل لا يدل الا على فاعل فاذا لم يكن فاعل بارز اعلم انه متى حذف الفعل يدل على استتار الفاعل كما يدل ما بقي من الكلمة المشهورة على ما الباقي منها فقوله كما يحذف تنظير بجامع ان في كل شيء يدل على شيء خفي ظاهره يدل على ان الفاعل المستتر هو المحذوف في خير المبتدإ **قوله** اذا لم يكن مسندا الى النطق المقصود من نظم التقييد في المواضع الاربعة الاشعار بان الاستتار فيما ليس للازما يعلم منه ان ما لا قيد فيه فالاستتار فيه لازم فاندفع ما قيل لا حاجة الى هذا القيد لان الكلام في بيان استتار المرفوع المتصل حيثما كان ولا يكون في المسند الى لفظ ما في بيان وجه المرفوع المتصل حتى يحتاج الى تقييد الماضي الغائب بهذا القيد **قوله** سواء كان تثنية او مجموعا او واحدا او فوق الواحد احد الامرين مستدرك **قال** وفي الصفة مطلقا حال عن محذوف في الصفة فان قلت فكيف يصح التذكير قلت لان الصفة في الاصل مصدر وفي مثله يجوز اعتبارا الحالة الاصلية ويجوز اعتبارا الحالة المنتقلة اليها نحو رجل صوم وهذا صوم ورجلان صوم ورجال صوم ويجوز ايضا باعتبار الوصف يدل على ما ذكرنا سواء كان اسم فاعل اه وقوله سواء كان

مفردا او مثنى اى الصفة فما قيل مطلقا ليس حالا من الصفتين كما يشعر به قوله سواء كانت اسم فاعل حالا الوجب ان يقال مطلقة ومن الضمير المرفوع كما يشعر به قوله سواء كان اى الضمير مفردا الخ والا سواء كان الصفة والا الوجب سواء كانت مفردة او مثناة او مجموعة مذكرة او مؤنثة لان الضمير حج قوله سواء كان اسم الفاعل الملازمة للاولى ممنوعة وسندا ذكرناه وقوله سواء كان اى الضمير مفردا الخ سواء كانت الصفة فيه تفكيك للنظم والاضمر وقوله الثانية ممنوعة ايضا وقوله للايضح حج قوله سواء كانت اسم الفاعل قلنا ان سلم فى الاول وقوع كانت بالتانيث والثانى بالتذكير فلمشاركة تامى جاز الامران صرح به الشيخ الرضى على ما نقلنا عنه فى صدر الكتاب قوله ولو كانت اى الالف والنون والمناسب بتوله بالضمير بن وقوله فحالى الالف والنون ليقال ولو كانتا ضميرين قوله لا يتغير الاول لما تقرر المتعارف فى جواب لما هو الماضى ووقوع المضارع فى جواب للتعليل ويصل الى حد الشذوذ قوله فى الصفة حرف التثنية والجمع الاولى حرفا التثنية والجمع قوله لا يفصل اى فصل الضمير عن عامله المغرض لا يحصل ذلك الغرض الا بالفصل وذلك امر كلى امر تحته جزئيات كثيرة منه ما فصل عن عامله للتاكيد نحو اسكن انت وزوجك الجنة او للبدل كقولك بعد لفظا خيك ضربت زيدا اياه او للعطف نحو اعانى زيد وانت منه ما يقع بعد الا ومعنى الا ومنه ما ليى انا نحو ما جاءنى الا انت او زيد والغرض منه انا فادة الشك من اول الامر ومنه ما يكون تاليا لمفعولى حسبت او اعطيت واتصاله يوجب التباسه بالمفعول الاول كما اذا اخبرت عن المفعول الثانى فى علمت زيدا اياك واعطيت زيدا درهما قلت الذى علمت زيدا اياه ابوك والذى اعطيت زيدا اياه عمرو ولا يجوز ان يقول الذى علمته زيدا ولا الذى اعطيته زيدا لانه يلتبس المفعول الثانى بالاول بهذا ما ذكره الشيخ اقول قد يكون لبعض ما ذكر من ذلك الباب نظر فقالوا منه ما فصل عن عامله لرفع اللبس والجمل نحو ما قائم انت وما قائم انت اذ لو وصل الضمير لصار انه مستكم او مخاطب او غائب صرح به صاحب المغنى قال قيل لما خصر صور الانفصال فيما ذكره لان الصفة الواقعة بعد حرف النفى او حرف الاستفهام اذا كانت عاملة فى ضمير الفاعل يجب انفصاله نحو اقائم انت فليس على ما ينبغى على ان هذا لا يرد على المصنف لان الصفة فى الصورتين ليست عاملة فى الضمير عنده بل الضمير عنده مبتدأ والصفة خبره صرح به صاحب المغنى لان ستتار الفاعل فى الصفة واجب عنده بحيث لا يجوز الانفصال اصلا وهو مذهب الكوفيين ايضا قوله لان الواقع لغرض قد يتعلق الجار والمجرور يصح تعلقه بالفصل بتاويله بالمنحى ولذا قدر معرفا قوله لا يحصل الغرض الا به اى بفصل الضمير عن العامل وهذا احتراز عن نحو ضرب زيدا انا فان الغرض وهو الاهتمام بشان المفعول والمجرور يحصل به الا انه ليس متعينا لحصوله بتقديم المفعول على الفعل قال صفة جرت المراد بالجريان ان يكون نعتا او حالا او صلة او صفتا وجرى قوله لعلمه انه مرجع الصواب عليه قوله والا اى وان لم يكن مرجعه ما هو خلاف النظر لحاجة اليه اى الى الانفصال وبذا ردلما ذكره الشيخ الرضى ان التفق ما جرى عليه الصفة وما هو لها فى الافراد وفروعه اى التثنية والجمع وفى التذكير وفروعه اى التانيث فان اتفقا فى الغيبة نحو زيد عمرو ضاربه هو والزيدان العمران ضاربا هما هما او لغيرها نحو انا انت ضاربنا انا وان اختلفا فى الغيبة والخطاب والتكلم فاللبس مرتفع فى جميع الافعال نحو انا زيد ضربته انا واضربه انا والزيدان نحن ضربانا انا ولغيرها نحو انا هند انا ضربتنى انا وتضربنى

الاتى غائبة للمضارع عن الخاطب وفى غائبة مع المخاطبين نحو انت هندا تضربها وهندات تضربك حاشاها للمذكر تضربانها
والمذكر انتما تضربانكما خان اللبس حاصل به ويرتفع بابراز الضمير واما الصفة فاللبس حاصل فى جميع صاور الاختلاف المذكور
ويرتفع بابراز الضمير نحو انا زيد ضاربه انا وعمرو الزيدان ضاربا هما عمرو والزيدون ضاربوهم عمرو وتقول فى المؤنث انا هند
ضاربتها انا فلما رفع اللبس بالاتيان بالمنفصل فى هذه الصور قط والاتيان به عند البصريين فى صورة الصفة التى يجرى
اذا كان ليس ويرتفع بالضمير اذا كان ولم يرتفع واذا لم يكن واما الفعل فقد اتفقوا كلهم على انه لا يجب تاكيد ضمير المتبس ولم
يلتبس لان التاكيد فيه لا يرفع اللبس الا فى ارتجتموا ضع فتقلكما مر بخلاف الصفة فان رفع اللبس بالتاكيد هما صل فيها فى كل
موضع اختلف فيه من جرت عليه ومن هى له غيبته وخطابا وتكلما فان قلت ضمير المفعول فى هذا الاختلاف راجع اللبس فمتى تحوزك
انا زيد ضاربه بالمار بعرفان ضاربا مسندا الى انا واذا كان مسندا الى زيد لقلت انا زيد ضاربنى فلم لم يكتفوا فى رفع اللبس بهذا الضمير
لما كان هذا الضمير لم يوت به لمجرد رفع اللبس وكان جايجوز حذفه تخفيفا للالتباس على تقدير حذفه فاتى لمجرد رفع اللبس ضمير لا يجوز حذفه هذا كلام
قوله واما الفعل فقد اتفقوا الخ وقع فى اكثر كتب النحو انه يجب انفصال الضمير فى الفعل عند اللبس لا يجب عند عدم اللبس بخلاف
الصفة فانه يجب فيه انفصال الضمير على التقديرين وقد عرفت ان الصورة التى قال الشيخ الرضى بعدم رفع اللبس فيها بالانفصال
فان النحاة قالوا بارتفاع اللبس فيها بالانفصال قوله والا لكان اى وان لم يكن هى فاعلا بل تاكيدا لكان هذا المثال
واخواتى صورة الفصل لغرض التاكيد فلم يصح جعله مثالا لكون الضمير مسندا اليه صفته جرت على غير من هى له قوله لكنه تاكيد للازم
لا فاعل فيكون من باب الفصل لغرض وهو التاكيد قال الشيخ الرضى ومثله اى مثل الضمير الذى فصل عن فاعله لغرض لا تيم
الا بالفصل الضمير البارز بعد الصفة اذا جرت على غير من هى له فانه تاكيد للضمير المستكن فيها لا فاعلا عاملا كما فى اسكن انت وزوجك
وذلك لانك تقول مطرد اخوا الزيدون ضاربوهم عمرو والزيدان من الهندان ضاربا هما وقد عرفت ضعف تخوجانى رجال
قاعدون خلافا له وقال الزمخشرى بل تقول ضاربهم عمرو وضاربهما جاءانى ثبت ذلك فهو فاعل كما قيل انتهى معنى لو كان الضمير
المنفصل فاعلا للصفة لما الحق الواو والالف فى الصفة اذ حكم الفصل ذلك ليفرق الفصل عند تثنية الفاعل وجمعه كذلك الصفة
يفرق خلافا لى وجميع علم انه تاكيد لمستكن فهو ما الفصل الضمير فيه لغرض والغرض فيه التاكيد قوله بدليل نحو الزيدون ضاربوهم
عمرو متعلق بقوله تاكيد لازم يعنى الضمير البارز بعد الصفة اذا جرت على غير من هى له تاكيد لا فاعل بدليل وفيه انه كيف يكون
ما فيه الضمير تاكيدا للمانع عن جعله فاعلا ودليل على كون البارز تاكيدا فيما ليس فيه مانع عن كونه فاعلا فكيف يكون فيه المانع عن كونه
فاعلا يكون من قبيل الفصل لغرض التاكيد وما ليس فيه مانع يكون من قبيل كون الضمير مسندا اليه صفته جرت على غير من هى له
قوله لتحوز من تقدم احد المتساويين من غير مرجح قيل يجوز ان يرجح الاول بانه فاعل فى الاصل او فاعل بحسب المعنى كالمضيف
الاول من باب اعطيت واجيب بان الترجيح بالفاعل فى المعنى لا فى اللفظ ودوجوب الانفصال باعتبار اللفظ
انتهى وانت خبير بان هذا الترجيح معتبر عند النحاة كيف وقد قال الشيخ الرضى والانفصال فى باب علمت اولى منه فى باب
اعطيت لان المفعول الاول فاعل من حيث المعنى فكان الثانى اتصل بضمير الفاعل وفى مفعول علمت بعد رائحة المبتدأ والخبر
الذين فيهما الانفصال فلا معنى لتعريفه قوله حكى سيبويه عن النحاة تجويز الاتصال قال انما هى شئ قاسوه وهو يكلمه بعد

فوضعوا الحرف غير موضعها قوله كما تقول ما انا كانت وهذا كقولك في عساى ويروى هما ان فيما يأتي ضمير عين غير مخالفة في الاعراب انما ثبت في الكلام في المنفصل وانما جازت النيابة في المتصل بشرط شرط وكون المنسوب جملة منفصلا وتوافقهما في الاعراب لكون ذلك في الضرورة كقوله ان لا يجاورنا الاك ديار هذا كلام المغني قوله ان لولا في هذا المقام حرف جر قال الشيخ الرضي وفي قوله نظر وذلك لان الجار اذا لم يكن زائدا كالباء في بحسبك فلا بد له من متعلق ولا متعلق في نحو لولاك ظاهرا ولا يصح تقديره وقال يسير في الجار والمجرور اي لولاك في موضع الرفع بالابتدا كما في بحسبك درهم وفيه نظر لان ذلك انما يكون بتقدير زيادة الجار واذا لم يكن زائدا فلا بد له من متعلق ليكون مفعولا لذلك المتعلق لابتدا قال صاحب المغني مستثنى من قولنا لا بد لحرف الجر من متعلق ستة امور احدها الحرف الزائد كالباء ومن في نحو بحسبك درهم ومن في نحو ما جاءني من احد وذلك لان معنى التعلق الارتباط المعنوي والاصل ان افعالا افضت عن الوصول الى الاسماء فاحتيت على ذلك بحروف الجر والزائد انما دخل في الكلام لتقوية تعلقه نحو كيداء لم يعد لربطه الثاني لعلة فيه عقيل لانها بمنزلة الحرف الزائد الا ترى ان مجرورها في موضع رفع بالابتدا الثالث لولا فمن قال لولاي ولولاك ولولاه على تحمل سيبويه بان لولا اجارة للضمير فانها ايضا بمنزلة لعل في ان ما بعدها مرفوع المحل بالابتدا الرابع رب رجل صالح لقيته ولقيت لان مجرورها منصوب في الثاني ومبتدأ في الاول اه مفعول على حد زيدا ضربته ولقيته الثاني يعد الجار والمجرور لا قبل الجار لان رب لها الصدر من بين حروف الجر الخامس كاف التشبيه قاله الاخفش وابن عصفور ستة الا بين بانه اذا قيل زيد كعمرو فان كان المتعلق استقر فالكاف لا تدل عليه بخلاف في نحو زيد في الدار فالكاف نعلما مناسبا للكاف وهو اشبه فهو متعد بنفسه لا بالحرف والحق ان جميع الحروف الجارة لو اقتضته في موضع الجر ونحوه يدل على الاستقرار السادس حروف الاستثناء وهو خلا وعدا وحاشا اذا خفضن فانهن لتقوية الفعل بما وحلت عليه كما ان الاكاف في ذلك كعلى معنى التعدية الذي هو ايصال معنى الفعل الى الاسم هذا كلامه قال الشيخ الرضي يرجح مذهب سيبويه بان التغيير عنده تغيير واحد وهو تغيير لولا وحلها حرف جر بخلاف مذهب الاخفش فانه يلزمه تغييران قلت ضمير الجر يرجح مذهب الاخفش بان تغيير الضمائر لقيام بعضها مقام بعض ثابت في غير هذا الباب بخلاف تغيير لولا بجعلها حرف جر وارتكاب خلاف الاصل وان كثر اذا كان مستعملا جوز مرة ارتكاب خلاف الاصل غير المستعمل وان قل هذا كلامه قوله تتقارب معانيها لان معناها المطلع والاشتقاق قوله التي هي حرف الجر وهي مركبة في آخر الكلمة عبارة عائشة لانتقاء الساكنين وذلك لانهم لما منعوا الفعل الجر وكانت الكسرة اصل علامات الجر والفتح والبناء فرعا كرهوا ان يوجد فيه ما يكون في بعض الاحوال علامة الجر مبالغة في تبعيده من الجر قال ويجاب بانه في ليت قال الشيخ الرضي المشهور في ليت ان حذف نون الوقاية لا يجوز فيه الا الضرورة اشعارا في السعة كذا قال سيبويه قوله من دون وقد وقط قال الجوهري ان الاثبات فيها هو الاشهر وعند سيبويه الحذف في هذه الكلم ضرورة لا يجوز الا في الشعر قال صيغة مرفوع منفصل مختص بمتكلم يزيد اياه الفاضل وانت اياك العالم واما انك ايك الفاضل فمن ذهب الى البدل عند البصريين وعلى التكرير عند الكوفيين هذا ما ذكره صاحب المغني وفي كونه بدلا نظر اذ لا بد في بدل الكل من اتحاد ما حصد قا عليه وانفكاك مفهوميهما قد يمكن الاختلاف اي لوجود الاختلاف في كونه ضميرا فيتغايران مفهوما وذهبوا الى انه اسم وبعضهم ذهبوا الى انه حرف فاختير عبارة تصلح على المذهبين اذ صيغة مرفوع يصدق على التقديرين وهو غير المستترة قوله واما ما قيل وفيه ان قوله صيغة مرفوع يتبادر

منه انه ليس بضير فليس مشتركا بين الجميع وانما استفاد هذا المعنى من خبر المبتدأ قال وذلك التوسط ليفصل اشارة الى ان قوله ليفصل متعلق بقوله متوسط لا بقوله ليسبى والوجه ما ذكرناه قوله لان الفصل انما يحتاج اليه فيها اى فى المعرفة لانه الصل للصفتية بخلاف ما اذا كان الخبر نكرة لانه متعين للخبرية اذ النكرة لا تقع صفة للمعرفة فان قيل هذا اذا كان المبتدأ معرفة على ما هو الاصل اما اذا كانا نكرة فالخبر النكرة يصلح صفة للنكرة فينبغى ان يدخل بين نكرتين قلنا الاقتياس تقتضى ذلك الا انه يمتنع الابين معرفتين لفائها فات الاعلام او بين معرفة ونكرة هى افضل التفصيل قوله افراد اذ فلا يجوز كنت هو الفاضل قوله لان عنده حرف قال الشارح الرضى الامر عند البصريين انه اسم مبنى لاصل ولهذا قال الخليل واسيبويه لفظهم لان الغاء الاسم ليس بسهل كالغاء الحرف وقال بعض البصريين انه حرف استنكارا لخلوا الاسم عن الاعراب لفظا ومحلا وقال صاحب المغنى زعم البصريون انه اصل لم تم قال الكوفيون انه حرف فلا اشكال وقال الخليل اسم ونظيره على هذا القول اسماء الافعال فمن يراها غير معمولة تشبه وان الموصولة وقال الكوفيون له محل ثم قال الكسائى محله نصب ما بعده وقال الفراء نصب ما قبله ومحدثين المبتدأ والخبر رفع وبين معمولى فعل نصب وبين معمولى كان رفع عند الفراء ونصب عند الكسائى بين معمولى ان بالعكس انتهى وقال الشيخ والكوفيون يجعلون له محلا من الاعراب ويقولون هو تاكيد لما قبله فان الضمير المرفوع يؤكد المنصوب والمجرور نحو ضربتك انت ومررت بك انت وزيد وجليسهم ان الضمير لما يؤكد به المظهر فلا يقال جاءنى زيد هو على ان المضمر تاكيد لزيد وبعض النحاة يقول حكمه فى الاعراب حكم ما بعده لانه يقع مع ما بعده كالشئ الواحد وهو اضعف من قول الكوفيين لانا نرى سائر التوابع ما بعده فى الاعراب قوله الا ترى ان يستقيم بحيث يكمل الفائدة بكونه مبتدأ فان كان المبتدأ ومن قول المصرح وبعض العرب يجعله مبتدأ ان بعض العرب يكمل كون ضمير الفصل مبتدأ وهو غير صحيح لان العرب لا يعلم اصطلاحات النحاة كما لا يخفى والمبتدأ وغيرها اشار الى توجيهه بقوله اى يستعمله اى العرب يستقيم فى ضمير الفصل بحيث اى بطريق ووجه يكمل بسببه النحاة بكون ضمير الفصل مبتدأ بان يكمل بما يلزم منه كونه مبتدأ بان يرفع ما بعده فى مقام يستحق النصب فبالضرورة يكون ضمير الفصل مبتدأ وما بعده خبره والمجموع فى محل النصب بان لا ينصب ما بعده فى باب كان وباب علمت وما الحجازية وعليه ما نقل فى غير السعة ولكنهم هم الظالمون وان ترك انا اقل بالرفع قوله وايرادا لخ تقابل الى قوله غير مسهود هذا ما ذكر فى الحواشى الهندية جوابا عما قيل قوله قيل حشو والغرض يحصل بان يقول وتقدم الجملة قوله ولا يسعدان يقال آه توجيه آخر لايراد لفظ قيل قوله لانه اى معنى قوله وتقدم تقع متقدما واما قوله من غير سبق مرجح فليس بداخل فى مفهوم التقدم بل هو مفهوم من المقام اعتبره معه لدفع الاعتراض الذى ذكره بقوله انتقض القاعدة لانه جملة المجرد ان لا يسبق عليه المرجح بل يقع متقدما يكون بالنسبة الى متاخر فلم يخرج صيغة التقدم عن مقتضاه بهذا التوجيه كما قيل ثم المضاف اليه المتقدم هى الجملة بالآخرة فلم يخرج التركيب ايضا عن مقتضاه فحق ما قيل هذا وجه وجيه قوله وذلك بحسب المفهوم اعم اى وقوع الضمير متقدما انت خبير بان الكلام فى بيان فائدة لفظ قبل وهذا انما يصح لو لم يكن التخصيص طريق آخر وليس كذلك فان يقع متقدما اعم من ان يتقدم الجملة او المفرد فخصص بان يقع ويتقدم الجملة فلا يتعين لفظ قبل للايراد قوله والا يلزم استدراك قوله غير ما بعده لو كان قوله يسمى ضمير الشان والقصة داخلا فى بيان القاعدة او خرج به ما يخرج بقوله غير ما بعده فلا يكون قيدا احترازيا فيكون مستدركا لعلمات خبيران المقدمة

من التيسير وفي بيان الضوابط والمتفرقات شرح الضوابط والطامبيات والاحترازات تابع فلاباس بان يقع في قيود والضوابط والتفريعات
ما يصح به الاحتراز عن جميع الحيثيات قوله تعالى هذا اي فيما وعلى قوله قدس سره وانظر ان قوله وبسببي غير الشان وافتقت معترضة بيان
للواقع ليس بداخل في بيان القاعدة قوله على ما ذكرنا من قوله يقع متقدما من غير سبق مرجح قوله انتقض القاعدة بقولنا لو كان هذا
القول موجودا استعمالي كلام العرب والا فلا تنقض بالعرضيات قوله فانه لا يجوز اصلا اي لا بلا ضعف لكنه بحوجة ان اراد انه بحوجة
فلا يجوز حذفه ولو مع القرينة فضيا نه كيف يجوز حذف المبتدأ مع القرينة مع انه بحوجة ان اراد بلا قرينة فالحكم بعدم الجواز على الاطلاق
ليس بسديد قوله على صورة الفضلات الكونه منصوبا وقيد ان كونه على صورة الفضلات لا يقتضي جواز حذفه بلا قرينة كيف والحذف للدليل
من قرينة سواء كان المحذوف عمدة او فضلة وان اراد مع القرينة فهو غير مناسب لقوله بلا دليل عليه وايضا الحكم بالضعف حينئذ غير سديد قوله
بلا دليل عليه قال الرضي لا يجوز حذف هذا الضمير لعدم الدليل عليه اذ الجزء المستقل ليس فيه ضمير رابط ولا يحذف المبتدأ ولا غيره فلا مع القرينة
الدالة عليه قوله لان الحكم مستقل دليل لقوله بلا دليل عليه اي ليس شيء احوج الى الاستقلال الاحتياج الى المحذوف وليكون دليلا عليه و
فيه ان انتفاء قرينة خاصة لا يدل على انتفاء مطلق القرينة كيف وفي قوله ان من يدخل الكنيسة يوما ما يلقى فيها جاذرا وظبيا
الجزء فيه مستقل مع انه على الحذف فيه دليل وهو ان توسيخ المبتدأ لا تدخل على كلم المجازاة قال الشيخ الرضي ويجوز فيه منصوبا مع ضعف صيرورة
بالنصب في صورة الفضلات مع دلالة الكلام عليه نحو قولك ان من يدخل الكنيسة وذلك الدليل ان توسيخ المبتدأ لا تدخل على كلم المجازاة
انت غير بائنة لا وجه للحكم بالضعف حينئذ قال قدس سره في حاشية الكنيسة سعد الفصاري والجاذر جمع جوزر وهو ولد البقرة الوحشية قوله
مع ان المفتوحة اقوى شبها بالفعل قيل فيه بحث لان ان المفتوحة تشبيهية بالماضي كذا وان المكسورة تامر المخاطب فكيف يكون
المفتوحة اقوى شبها الا ان يقال المفتوحة تشبيه بالماضي الذي لا يبنى اعراب اصلا بخلاف المكسورة فانها شبيهة بامر المخاطب وهو يكون
معربا اذا استعمل باللام نحو بذلك فلتفرحوا قوله اي اسماء وضع كلواحد منها اشارة الى ان وضع المجموع يكون باعتبار وضع كلواحد قوله
اي لمعنى مشار اليه تقديره موصوف قوله مشارا اليه واشارة الى ان الاشارة المأخوذة في التعريف لغوية لا اصطلاحية
فلا يلزم تعريف الاشارة بما يتوقف عليه قال الشيخ الرضي قال المصرح بامعناه انه ليس جميع اسماء الاشارة بقوله لما وضع
لمشار اليه مما يلزم منه الدور كما لزم من قولهم العلم ما وجب الحكم كونه عالما لان المحدود هو ما يقال في اصطلاح النحاة اسما
الاشارة وقوله لمشار اليه اراد به الاشارة اللغوية لا الاصطلاحية ومفهوم الاشارة اللغوية غير محتاج الى الاكتساب
ولا يتوقف معرفته على معرفة المحدود اي اسماء الاشارة الاصطلاحية كتوقف العالم على معرفة المحدود الذي هو العلم
حتى يلزم الدور كما لزم هناك فلت هذا السوال غير وارد والاشارة في قوله اسماء الاشارة لغوية اذ معناه الاسماء
التي يقال بها الاشارة اللغوية كما ان قوله مشارا اليه لغوي واعلم يرد السوال لان الاشارة جزء المحدود ولا يلزم
من توقف الحد والمحدود على كل جزء منه توقف جزء الحد والمحدود عليهما اذ ربما كان معرفة ذلك الجزء ضرورية او مكتسبة
بغير ذلك الحد انتهى وقال السيد السند قوله لان الاشارة جزء الحد والمحدود دليل قيد له مع استغنائه عن الحد ما ذكره العالم
ح انما تحتاج احد الاشارة بما يفيد كونه المشار اليه فيجاب بان المحدود هو الاصطلاحي قوله وهي اي اسماء الاشارة ذا
قال الشيخ الرضي قال الاخفش سمي من مضاعف الياء لان سيبويه حكى فيه الاماله وليس في كلامهم تركيب عيوت فلام

ايضا ياء واصله ذيى بلا تنوين لبنائه تحرك العين بدليل قلبها الفا واغا حذفت اللام اعتباطا اولا كما فى يد ودم ثم قلبت العين الفا للعلة لان المحذوف اعتباطا كالعدم ولو لم يكن كذلك لم تقلب العين الا ترى الى نحو مُرْتَوٍ فان قلت فلعله ساكن العين وهى المحذوفة لسكونها والمقلوب هو اللام المتحرك قلت قيل ذلك لكن الاولى حذف اللام لكونها فى موضع التغيير ومن ثم قل المحذوف العين اعتباطا كسنة وكثر المحذوف اللام كيد ودم وعذ ونحوها وقيل اصله ذَوَيَ لان باب طويت اكثر من باب حييت ثم اما ان تقول حذفت اللام وقلبت العين الفا والالف ساكنة اعنى اما ان تقول حذفت العين وقلبت اللام وحذف العين مع وجود اللام قليل فلا جرم كان جعله من باب حييت اولى انتهى كلامه **قوله** المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدا والمعنى اسما للاشارة ينسب اليها مجموع ما ذكر حال كون ذا مسمّا للمذكر وعلى هذا القياس فلا يرد ما قيل عليه ان ذا ليس خبرا بل الخبر مجموع فليس ذا فاعلا للنسبة حتى يصح جعله حالا بل الفاعل هو المجموع من حيث المجموع **قوله** اقرب الى مرجعه وهو قوله للمذكر كما يشير اليه قدس سره حال كونها لمثنى المذكر وقوله اى لمثنى المؤنث فاقيل اى ليكون ضمير شئنا اقرب الى ذا الذى هو مرجعه ليس معوجها وان كان من وجيه لمخالفة القولين للشارح قدس سره قوله اصل احد الوجوه قال قدس سره فى الحاشية وقيل ان تبعتنى نعم وهذا ان مبتدأ ولساحران خبره وقيل ضمير الشان محذوف اى انه هذان لساحران انتهى اقول كلا الوجهين ضعيف لا يجوز حمل الآية عليهما اما الاول فلان مجئ ان بمعنى نعم شاذ حتى قيل انما تثبت ويلزم منه دخول لام الابتداء على الخبر وان اللام لا يدخل فى خبر المبتدأ واجيب عن هذا بانها لام زائدة وليست للابتداء او بانها داخلة على مبتدأ محذوف اى لهما ساحران او بانها دخلت لعدان هذه شبهها بان الموكدة لفظا وضعف الاول ان زيادة اللام فى الخبر خاصة بالشعر والثانى ان الجمع بين لام التاكيد وحذف المبتدأ كالجمع بين متنافيين واما الثانى فلان الموضوع لتقوية الكلام لا يناسب الحذف والمسموع من حذفه شاذ والى فى باب ان المفتوحة اذا خففت فاستعماله لورود فى كلام من يعتد بتخفيف فحذف تبعا لحذف النون ولا نذكر لوجب التشديد اذا الضرورة ترد الاشياء الى اصولها وايضا يشتبه دخول اللام هذا بكلام المغنى وقد ذكر صاحب المغنى وجها آخر هو انه لما اجتمع فى هذا التركيب الف هذا والف التثنية فى التقدير قدر بعضهم سقوط الف التثنية فلم يقبل الف هذا التغيير انتهى وهو ليس بشئ **قال** تا تقلب ذالا فى اذا **قال** وذى بقلب الف ذا ياء وذلك لان التاء والياء قد يكونان للتانيث كضاربة وتضربين **قال** وتى بقلب الالف ياء اى الف تا يا حال كونها الدالة على التانيث بالجمع بين التاء والياء ولا تقول ان التاء والياء علامة التانيث بل لقولك تخصيص لهما بالمؤنث دون المذكر لانهما يكونان فى بعض المواضع علامتى التانيث كما فى اخت وكلتا فان تا هما ليست علامة التانيث **قال** وته وذه بقلب الالف اى الف تا وذا **قوله** لياتى اى ياتى وذى قال الشيخ الرضى وذه بقلب ياء ذى ياء واصل ذلك ان تقلب فى الوقف ثم يجرى الوصل مجرى الوقف فيقال ذه فى الوصل ايضا وته بقلب الذال تاء **قوله** بوصل الياء الحاصل من الاشباع او الياء التى هو صلت بها من الالف بها اى بالهاء التى فى ذه وته بكسر الهاء وفاتى بها ضمير يرجع الى الهاء وبسمى بالهاء اسم **قال** ولاثنى اى لا يرد على صيغة التثنية لان تان وتين ليس تثنية حقيقة مبنيا على الوحد بل كلاهما صيغة مستانفة لا تثنية والنصب والجر وقيل لان المعرف لا يثنى الا اذا انكر ولا ينكر اسم الاشارة انتهى فيه نظر لان اختصاص التثنية بالنكرة فى غير المنع

قوله يكتب بالياء الخ لان الفه مجهول الاصل فحمل على الياء والاستغناء بكتابتين لكثرته وهما الفتحة في الاول والواو في الآخر

قوله لعينى يدعل آه يشير الى ان الحق يقتضى اعتبار اصل اولا ولا يقتضى ان يقبل بالآخر لان الظاهر بيان لمعناه لتحقيق قوله لاستناع وقوع الظاهر موقعها قيل فيه ان ضمير افعل ولا تفعل مما يمتنع وقوع الظاهر موقعه مع انه اسم فجلب امتناع وقوع الظاهر موقعها يقتضى الحرفية لو لم يوجد فيه دليل آخر على الاسمية وقد وجد فى ضمير افعل ولا تفعل دليل الاسمية وهو لا يدل الا قليلا وفيه ان ضمير افعل شلا ليس من مقولة الصوت واللفظ بخلاف مائن فيه وفيه ان المنوى وان لم يكن ملفوظا حقيقيا بل تلفظ حكمى لجريان احكام اللفظ عليه لكنه لفظ حقيقة فى اصطلاح النحاة فالفرق ليس بسديد وايضا قائم هو مقام اللفظ فما المانع ان يقوم لفظ مقامه قوله وهى اى حروف الخطاب حتمة تاء ينث لتذكير ميز ها وهى حروف الخطاب والكاف تذكر وتؤنث

قوله وما راى المصنف كثرة استعمال كل من هذه آه قيل ست تعال كل فى مقام الآخر بالتاويل اى بتحميل البعيد بتنزيلك القريب واستعمال ها هو للقريب فيه وجعل القريب بتنزيله البعيد وست قال ها هو للبعيد فيه لا يكون سببا لعدم انحاذ الفرق المذكور بينهما قوله حال كون ها بين الاخرتين فى الحرفى الهندية حال من ذانك وتانك المحكوم عليهما بالحالية فيكونان فاعلين معنى وفيه ان الحال لا تتقدم على العامل المعنوى انتهى وفيه ان العامل اذا كان ذا صدر تين يجوز التقديم وفيما نحن فيه لك على ما ذكر فيما وايضا المنع مطلقا مذهب سيبويه واما الاخفش فيجيز تقديم الحال على العامل المعنوى اذا تاخر عن المبتدا فيجوز عنده زيد قائما فى الدار واما قائما زيد فى الدار فممتنع اتفاقا وفيما نحن فيه الحال متاخرة عن المبتدا قوله مشدد وتين التشديد بدل من اللام فى ذلك وتانك عند البرد كانه ادخل اللام مكسورة بعد نون التثنية لان اللام تدخل بعد تمام الكلمة كما فى ذلك ولاك فاجتمع المثلان فقلبت اللام نونا والقياس فى الادغام قلب اول المثلين الى الثانى وانما قلبت الثانية الى الاولى ليبقى الدلالة على التثنية ويجوز ان يدخل اللام قبل النون بتصيره انك فقلبت اللام نونا فادغم كما هو القياس والاول اولى ليكون اللام بعد تمام الكلمة وعند غير البرد التشديد عوض من الالف المحذوفة فى الواحد وهذا اولى لانهم قالوا فى تثنية الذى والتى اللذان واللتان مشددى النون عوضا عن الياء المحذوفة وايضا لو كان التشديد عوضا من اللام لم يقل هذان بالتشديد مع ياء كما لا يقال هذالك قال الاندلسى لا فرق عند اللغويين من المشدد المخفف فى القريب البعيد والنحاة فرقوا بينهما هذا لفظ الشيخ الرضى قوله لا يجدان التحميل ذلك اى لفظ ذلك فى قولنا شل ذلك اشارة الى الكلمة ذلك الذكور سابقا فى قوله ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط وهو وان جرى ذكره عن قريب لكنه غائب قال الرضى لفظ ذلك يصح ان يشار به الى كل غائب عينا كان او معنى تحكى عنه او لا ثم يوتى باسم الاشارة للقول فى العين جاونى رجل فقلت لذلك الرجل وفى المعنى تضارب زيدا ضربا بليغا فانى ذلك الضرب وانما يوتى باسم الاشارة بلفظ البعيد لان المحكى عنه غالبا يجوز فى هذه العصور على قلة ان يبعد اسم الاشارة بلفظ الحاضر القريب نحو قلت لهذا الرجل وبالنى هذا الضرب اى هذا المذكور عن قريب لان المحكى عنه والخان غائبا الان ذكره جرى عن قريب فكانه حاضر انتهى فما قيل عبده ان كلمة ذلك هنا لك مشار اليه متوسط يستحق ذاك ليس على ما ينبغى

قوله خاصة يعنى ان ة الفاظ مختصة بالاشارة الى المكان فقط والمذكورة قبل صالحة لكل مشار اليه مكانا كان او غيره وقد تجب هنا المشددة الكاف ولا يصح ثم قولك ثمك غلط وبتلازم الظرفية انما منصوبا او مجرورا بمن او الى فقط قوله من الافعال

الخ فتعقد بناء على انها غير محصورة فتمنى ثم جزء البصيرة جزءا تاما كما تقول كان تسعة فكملتها عشرة اى صيرتها عشرة كاملة قوله والمراد بالجزء التام آه جواب عما يقال الجزء ما كان بعض الشيء المنقسم اليه والمراد بالجزء التام ان كان معنى لا يتم جزء البصيرة جزءا تاما وهو المتبادر من الركن ولذا قال الرضي يعني بجزء الجملة المبتدأ او الخبر والفاعل وجميع الموصولات لا يلزم ان يكون اجزاء الجمل بل قد يكون فضلة لكنه اراد ان الموصول هو الذي لو اردت ان تجعله جزء الجملة لم يكن الا بصلته وعائده والظاهر ان الموصول ذا لم يكن مبتدأ ولا فاعلا ولا مفعولا الا مع صلته وعائده فالمبتدأ او الفاعل او المفعول مجموع الموصول والصلة والمستحق للاعراب هو المجموع لا الموصول وحده الا ان النحاة قالوا المستحق للاعراب هو الموصول وان الصلة لاحظ لها من الاعراب وتكلف بارد ولا يظر داع لهم الى ذلك والعجب انهم قد قالوا في زيد قائم ابوه ان المستحق للرفع على الخبرية هو المجموع مع جريان اعراب الخبرية على قائم مما يلهم لم يقولوا بذلك في الموصول والصلة قوله والمراد بالصلة متعينا باللغوي ووجوب حمل الالفاظ على المتبادر في التعاريف انما هو اذا لم يكن قرينة على خلاف المتبادر وهنا قامت والا لما شاع قدس سره وبهذا يندفع قوله والقرينة على ان المراد بها معناها اللغوي آه فلا يرد ما قيل عليه وفي بيان الفاظ التعريف محمولة على معانيها المتبادرة ولا ضير في ان المتبادر بمعناها العرفي الا ان يقال ما ذكره قدس سره ليس قرينة اذ الملازمة في قوله فانه لو اريد بها معناها الاصطلاحي لكان هذا القول مستدركا ممنوعة بما يجيء من قوله وذكر العائد مع انه ما خوذ في مفهوم الصلة الاصطلاحية تصريحا بما علم ضمنا سابقة في الاحتراز عن مثل اذ وحيث وبما يثبت ان المقصود في التعليقات وبيان الضوابط شرح الماهيات والقواعد فلا باس بان يقع قيدا لاجل الشرح للاحتراز فان قيل الصلة اللغوية ما يتصل بالشيء وفي هذا العموم يدخل الشرط لاسم الشرط قلت لا ضير فيه لان الشرط صلة بالمعنى اللغوي واما تعريف الموصول على تقدير حمل الصلة على معناها اللغوي فلا يصدق على اسم الشرط نحو من يضربه اضربه لان معنى التعريف ليصير مبتدأ ولا خبرا ولا فاعلا ولا مفعولا ولا غير ذلك بدون صلة وعائد ولا شك ان من مثل ليس كذلك لانه يقع مفعولا للشرط وكذا يقع مبتدأ دون الشرط على قول من قال الخبر الشرط مع الجزاء وبالجملة الموصول لا يجوز ان يعبر جزء بدون الصلة بخلاف اسم الشرط فانه يجوز ان يقع مفعولا ومبتدأ بدون الشرط فلا يصدق تعريف الموصول اليه على تقدير حمل الصلة على المعنى اللغوي فلا يجب حمل الصلة على المعنى الاصطلاحي لاجل دفع النقض بمن الشرطية فما قيل على قوله قدس سره ولقائل ان يقول بجب ان يقول ذلك والا لزم نقض الحد بمن الشرطية ليس على ما ينبغي قال وصلته اي صلة ما لا يتم جزءا الا بصلته وعائد جعل ضمير صلته راجعا الى ما القريبة وكون الموصول هنا بمعنى الذي قوله او في معناها كما سمى الفاعل والمفعول فان قلت الصفة بعد حرف النفي والاستفهام والموصول جملة كما قال الشارح الرضي الصفة لا يصير مع فاعلها جملة كالفعل الواقع دخول معنى يناسب الفعل عليهما كالمعنى النفي والاستفهام او دخول ما لا بد من تقديره بها فعلا كلام الموصولة فلحاجة الى ما ذكره قدس سره قلت هو اشارة الى وجه كونها جملة اذ الجملة لا بد من الاسناد والاسناد الاصلي والاسناد الاصلي عبارة عن اسناد الخبر الى المبتدأ او اسناد الفعل الى الفاعل واسناد الصفة الى فاعلها ليس كذلك فالصفة مع فاعلها انما يكون جملة لكونها بمعنى الفعل فهو في النظم والبيان اسناد الصفة الى فاعلها الا انه في الحقيقة من حيث المعنى اسناد والفعل الى الفاعل قوله اي مفردا صورة اي ليس بجملة صورة لكون الاسناد من حيث الصورة ليس

الى المبتدأ ولا اسناد والفعل الى الفاعل **قوله** عملا مفعولا له لقوله فجعلت **قوله** بالحقيقة لان اللام في الحقيقة اسم موصول وهو لا يقتضي كون صلتها جملة خبرية فجعلت صلتها جملة معنى **قوله** واشبه لان اللام يشبه اللام الجوهرية واللام الجوهرية انما تدخل على المفرد فلذا لا يقتضي كون مدخولها مفردا فجعل صلتها مفردا صورة **قال** وهي اي الموصولات فان قلت الظاهر ان يقول هو لان المرجع المذكور انما الموصول او ما قلت الضمير اذا دار بين المرجع والجزء فرجعه الجزء ولي والجواب جماعة الموصولات نحكما ان تأنيث الضمير باعتبار الجملة كذلك مرجعه ايضا باعتباره فالمرجع ما هو مفهوم من السياق **قال** يجوز حذفه في غير صلة الالف واللام فانه لا يجوز حذفه فيها والنكتة ان معمولا لتمام موصوليتها والضمير احد دلائل موصوليتها **قوله** اذ الم يمنع مانع ومن الموانع كون العائد المفعول ضميرا منفصلا بعد الا نحو ما جاءني الذي ما ضربت الا اياه لعدم دلالة الموصول عليه وامتناع الضمير من اتصاله نحو الذي ضربته في داره فانه يستغني عن ذلك المحذوف بالبياني فلا يقوم عليه دليل **قوله** والا اذا كان فاعلا اشارة الى دفع ما قيل المصرح ان تقديم المسند اليه على الجزء الفعلي يوجب قصر الجزء الفعلي على المبتدأ فيفيد ان جواز الحذف مقصور على العائد المفعول مع انه ليس كذلك اذ العائد المرفوع المبتدأ يجوز حذفه بشرطان لا يكون جزء جملة ولا ظرفا ولا جارا ومجرورا اذ لو كان احدها لم يعلم بعد الحذف انه حذف منه شيء اذ الجملة والظرف يصلحان مع العائد فيها لكونهما صلة وبشرطان يكون في صلة اي الاستطالة في نفس الموصول وان تطل الصلة وان يكون في الصلة استطالة تقول تعالى وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله فحالت الصلة بالعطف عليهما والعائد المجرور بالظرف يجوز حذفه بشرطان يجر باضافة موصوفة ناصبة له تقدير انحا الذي انا ضاربه زيدا ضاربه او بحرف جر متعين وانما شرط التعيين لانه لا بد بعد حذف المجرور من حذف الجار فيصير اذا لا وصف جار بلا مجرور فينبغي ان يتعين حتى لا يلتبس بغيره كقولك تعلقت النسبة لما مر انا مارا اي تامر به متعينين حرف الجر قياسا اذا جر الموصول او موصوفه بحرف جر تلك في المعنى وتعانق المتعلقات نحو مررت بالذي مررت اي مررت به فالجاران تعانقا وكذا ما تعلقا بها نحو مررت بزيد الذي مررت وحاصل الدفع ان التخصيص اضافي بالقياس الى الفاعل الحقيقي بالنسبة الى كل ما عداه فجاز ان يقال مقصور على العائد المفعول المعنى انه لا يحذف ضمير الفاعل والكان يحذف الضمير المرفوع المبتدأ والضمير المجرور عاملا ان لا يحذف ضمير العامل ويحذف غيره فالتخصيص بالمفعول انما هو في اللفظ واما في المعنى فليس بتقييد ولو سلم فالكلام انما هو في حذف العائد على الاطلاق ومن حيث انه عائد وهو انما هو في حذف العائد المفعول واما حذف العائد المرفوع المبتدأ والعائد المجرور فليس على الاطلاق بل مقيد ولا من حيث انه عائد بل لاستطالة الصلة اما في المرفوع فلما عرفت واما في المجرور فلما قال الشيخ الرضي ليس لحذف حرف الجر قياس في كل موضع والجوزة استطالة الصلة نحو قيل لا فائدة في تخصيص المفعول بالذكر مع ان حذفه ايضا يجوز حذفه فليس بمهم **قوله** لي اي اذا اردت ان تجزاول بالاعادة لان تقدير الذي انا هو عند ارادة الاخبار لا بعد الاخبار **قال** قصدا بتاييد كون التقدير لازما للاخبار فيكون من الموضع الذي يجب فيه تقديم المبتدأ على الخبر مع انهم لم يذكروه فاما ان يقال انهم لم يريدوا حصر مواضع وجوب التقديم فيما ذكروه بل مرادهم ذكر الاغلب والاكثر وانما عاملهم الخاطر او اراد والتقدير على ما هو الاصل في المبتدأ وجعروه بالالزوم اشعارا بان رعاية الاصل بمنزلة اللازم **قوله** في موضع

عنه الطلاق الجزء على زيد في ضربته زيدا مجازا باعتبار ما يؤول في الجملة الثانية اذ بعد الوصف ليس ثانيا له في الجملة الاولى بل

بل فى الثانية سواء كان المخبر عنه بالمعنى الاصطلاحى او اللغوى فاقيل اى الذات الذى اخبر عنه باستغاثة الذى المعلوم لا على الوجه الذكور فى الجملة الاولى فالمخبر عنه بالمعنى اللغوى لا الاصطلاحى وعلى هذا فلا حاجة الى ان يقال التعبير بالمخبر عنه باعتبار مايؤل اليه بوجه وان كان من وجيه قال واخرتها اى المخبر عنه عن الضمير الظاهر من مقابلة واخرته لقوله صدرتها انه مقابل للتصدير فيكون بالنسبة الى الجملة ثم الظاهر ان المراد بالتاخير وقوعه بعد الموصول والصلة والعائد اذ الموصول والصلة مع العائد بمنزلة اسم واحد فلا تحمل لابين الموصول والصلة ولا بين الصلة والعائد فاقيل اعتبر التاخير عن الضمير لان الواو التاخير عنه لا التاخير بالنسبة الى تصديره الذى كما قيل انظر اعتباره مقابلا للتصدير لانه يجوز ان يتقدم على الضمير وهو غير جائز لبين بوجه وان كان من وجيه قوله وفجئته بفتح الفاء النفضى من اللهم والخروج عنه قوله كل العقال بكسر العين جبل يشد به الدابة ليمنعها عن القيام قوله كما يا ايها الرجل قال الشيخ الرضى ولا اعرف نحويا معرفة موصوفة الا فى واجانا الاخش كونها نكرة موصوفة تكررت باى يعجبك قوله قيل انى يقع صفة اتفاقا قال الرضى واى يقع صفة ايضا بالاتفاق فلا ادرى لم لم يذكره المصرح ثم اجاب بما ذكره الشارح قدس سره قوله لا يعرفه كل احد حتى يسأل عنه ثم تلقت قوله فابتدأ وان كان نكرة وما بعده خبره وان كان معرفة لان ذلك جاء فى الجملة الانشائية ولم يجئ فى الجملة الاتى فى الموضعين وهذا عند سيبويه وعند غيره بالعكس قوله معللة بنائها كونها مشابهة لمبنى الاصل قال الشارح الرضى لا تقل ان اف بمعنى تضجر واوه بمعنى اتوجع اذ لو كانا كذلك لاعربا بكسرهما بل بما بمعنى تضجرت وتوجعت الانشائيين ويجوز ان يقال ان اسماء الافعال بنيت لكونها اسماء لما اصلها البناء وهو مطلق الفعل سواء بقى على ذلك الاصل كالماضى والامر او خرج عنه كالمضارع فعلى هذا لا يحتاج الى العذر المذكور انتهى قوله وهو السبب ان يعتبر عنه بالمضارع الحالى فيه ان تضجرت وتوجعت الانشائيين ليسا بمعنى الماضى بل اريد بهما التضجر والتوجع الحالى قوله بفتح التاء قال الشيخ الرضى قال بعض النحاة ان مفتوحة التاء مفردة واصلها هيهنة كرزانة قلبت الياء الاخيرة الفا تحركها وانفتاح ماقبلها والتاء للتانيث فالوقف عليها بالهاء قوله وبكسرها قال الشيخ الرضى اما مكسورة التاء مجمع مفتوحة التاء ومكسلات فالوقف عليها بالتاء والمضمومة التاء كحيهل الاذان والجمع فيجوز الوقف عليها بالياء والتاء قوله لا يتصرف نصه هذا ويدخل اللام على بعضها والتنوين على بعض قوله شتى خبر ليس قوله اذا الغذى القوى الخالص قوله فالتقوا على اى هم افضل من الرباعى لان فعال انما يأت من الرباعى الا نادرا وافعل جاء من الرباعى وهو قوقا رامى صوت من التصويت وعرعارا مى تلاعبوا بالعرعرة وهى لعبة صبيان ليس بفعال بل فعلال قوله لكل واحد يعنى كان المناسب مبنيان الا انه فرد بتاويل كل واحد قوله لان لا يخرج ذلك المعدول عن النوع الذى ذلك الشئ المعدول عنه ماخوذ منه اى من ذلك النوع بان يكون فرد امنه او حاصلا منه فلا يرد ان ثلث عدل عن ثلثة ثلثة وثلثة وثلثة تتمتها ليست اسماء قبل انتظام كلامه من سمين وخرج عن التركيب الى الاسمية الا ان يقال ان لا يخرج عن نوع اصلا او نوع ما التام منه اصله قوله على الاعيان قيل حال من مفهوم مبنى فى الجار ومعرب فى تميم اى اختلف فيه حال كونه على الاعيان وانما قلنا ذلك لانه ان تعلق بكل من قوله مبنى ومعرب لزم توارد العاملين على معمول واحد وان تعلق باحد هما لزم خلو الآخر عن المتعلق بهذه الحال اللهم الا ان يقدر للآخر كما فى باب التنازع انتهى يعنى

ان التعلق مرجح بحيث اللفظ بهذه الحال معتبر في كل منهما فما لان يتعلق بكليهما فيلزم توارد العوتر على اللفظين في اثر واحد وهو
تمنع او باحدهما فيلزم خلو الآخر وهو لا يجوز وقيل حال من ضمير مبني وقوله معرب مستغن عن التقييد بالجمل صفيره الى الفعال المقيد
فلا يحتاج الى ما قيل العامل فيه ما يستفاد من قوله معرب ومبني اى اختلف فيه دالا لاجتمع على معمول واحد حالان او متبع الى هذا
معمول احدهما انتهى تقييه انه لا يكون على هذه مبني ومعرب على اسلوب احدهما الفضل لئن تقدم قال لشابته فعال لمعنى الاسم حدلا
وزنته قال الشيخ الرضي ان ادعى العدل المحقق فالدليل عليه وثبوت الجمود وفاسقه لا يدل على كون فجار وفساق معدولين
عنهما اذ من الجائز تراد ف اللفظين فمعنى وان ادعى العدل المقدر لاضطراره وجود هما بمعنيين الى غير ذلك فالدليل على كون تنزال
الذي هو الاصل معدولا ان قدر العدل في الاصل ايضا فهو تكلف على تكلف والاولى ان يقال بني لمشابهته المصادر والصفات لمشابهتها
بفعال الامر في وزنا ومعنا لفظة وسحاب وكلام وغير هما لاسابقة لهما قوله وح لا القدر ان يحكم عليه بشيء للامة دال على معنى بالطبع
والمحكوم عليه وبه لا بد ان يكونا دالين على معنى مستقل بالوضع قوله بان يصدر من المتكلم عليه بهذا الوجه ولم يقل بان
يقول قال الغراب غاق لان غاق لفظ مركب من حروف صحيحة متحركة كما تحرك الحكي عنه ليس لك اذا الحيوانات لا تحسن الاصناع
بالحروف احسان الانسان قوله وح لا القدر انت ان تحكم عليه او به لانه لا يدل على معنى اصلا والمحكوم عليه وبه لا بد فيهما من
يكونا دالين على معنى مستقل بالوضع قوله او غير ذلك كساء الشرب وبدع للتكين قوله وح ايضا لا القدر انت ان تحكم عليه وبه لانه
لا يدل على معنى اصلا قوله اذا لفظ بها على سبيل الحكاية بان تجعلها مفعول القول واليه اشار قدس سره بقوله كما اذا قلت قوله
وهي مفعول القول ومقول القول وان كان جملة على الاغلب لانه قد يكون مفردا اذا كان المراد نفس لفظ اللفظ وح يسمى حكاية
ورعاية اعرابه نحو قال فلان زيد اذا تكلم بزيد مرفوعا هكذا قال الشيخ الرضي في مباحث افعال القلوب قوله او عند ناقة البعير
عطف على عند التجويف قوله نح عطف على قوله غاق عطف على قوله نح اذ وهي حكاية صوت الغراب عطف على
عند ناقة البعير قوله نح غير لفظها على سبيل الحكاية بان تجعل مفعول القول الدالة على الاصوات قال الفاضل الهندي لا
ح اسم لاصوات والمطبهان الاصوات ما يصوت به الانسان لبهيمة كنح عند ناقة البعير او تشبيهه لغيره كالتشبيه بصوت الغراب غير
لا يبان لما سبا الدالة على الاصوات من كنح نح صوت لا ناقة البعير وغاق صوت الغراب ولا استواء الفصيحين فيه يقال قال زيد نح و
يقال قال زيد غاق فيصير للقسمان قسما واحدا يعني لو كان المقصود نقلها على سبيل الحكاية لما اورد التقسيم اذ يصير القسمان قسما واحدا
لكنه اورد التقسيم فعلم انه ليس المراد نقلها على سبيل الحكاية بل المراد بيان الاصوات فلا بد من التقسيم وحاصل الوجه الاول انه اذا قيل
على سبيل الحكاية قال زيد نح او غاق لا شك ان المراد منهما اللفظ واللفظ اذا اريد به اللفظ يكون حملا وليس المراد قصد الاناثة ولا قصد
التشبيه وهو ظاهر فما قيل فيه نظر لان المقصود احضاره بذاته اما ليحكم على المحضر او ليطلب منه ما هو الغرض من مصدره كما هو في الالفاظ
وعلى كل تقدير فهو صوت وليس بسم ليس على ما ينبغي لانه ان اراد ان المقصود ما ذكر على تقدير كونها اصواتا ساذجة فهو مسلم لكنه غير
مفيد لان الحكم بالاسمية انما هو اذا نقل على سبيل الحكاية وان اراد على تقدير نقلها على سبيل الحكاية فهو ممنوع كيف والمقصود من
الحكاية مجرد اللفظ كما عرفت لا ما يقصد من الاصوات وحاصل الوجه الثاني انه اذا نقل على سبيل الحكاية لا يكون التفصيل مقصودا
وان كان مقصودا على تقدير كونها اصواتا ساذجة فالاعتراض عليه بانه يلزم من عدم انقسامه الى قسمين لعدم الاعتبار ان يكون

الاصوات معتبرة مطلقا بحيث لا يخرج عنها هذا الاعتبار غير ضروري فتامل **قوله** وهي بهذا الاعتبار وهو ما كانت باقية على ماهي عليه من غير نقلها على سبيل الحكاية **قوله** ولم يذكر في المصرح القسم الاول المذكور في قوله فمنها ما يعرض للانسان عند عروض معنى له كقول المتندم او المتعجب وهي **قوله** قيل قائله الفاضل الهندي وحاصل ما ذكره ان هذين القسمين لما كانا لا تختصان بالاسماء المبنية مع ما فيها من البعد عن الالحاق وهو التعلق بالغير كان القسم الذي ليس فيه ذلك البعد اولى بالالحاق واما وجه كون التعلق بالغير بعد امر الالحاق فغير واما قيل المتعلق بالغير كاف في تصويت البهائم فان الصوت يلقى الى البهيمة وكاف في حكاية الصوت فانه لاسماع الغير ذلك الصوت اقرب من المركب مع الغير الذي لا يحاكي فتفهيم الغير لا يحاكي فتفهيم الغير لا يوجب تركيبا في الصوت لا حقيقة ولا حكما وكذا ما قيل حاصل المتوجيه ان البناء من خواص الاسماء وهذه الاصوات ليست باسماء لعدم وضعها لمعنى الا انها الحقت بالاسماء المبنية والقسم الاول الذي بها لكون صوت الانسان من غير تعلق بغيره ويوهم ذلك التعلق انه من جنس الاصوات الحيوانات يتكلم فيما بينها لينتج بوجه والحاصل من وجهين **قوله** اي المركبات المعدودة اشار الى ان اللام للعهد لكن لا يصح الحمل اذ لا يصح ان يقال المركبات اسم مركب وجعل اسم مركب لتوقيفي لموقوف بتقدير هذا باب المركبات والمركب كل اسم لا يناسب كون التعريف في نظائره معرفا وجعل اللام للجنس بسطلة الجمعية يرفع اشكال الحمل لكن لا يصح التعريف في نظائره للعهد **قوله** المعدودة من المبنيات فان قلت وصف المركبات كيف يصح على الاطلاق بالمعدودة من المبنيات مع ان مثل معد يكرب هو المركب الثاني فيها معرب بل قد يعرب كلا الجزئين قال الشيخ الرضي وقد يضاف صدر هذا المركب الى عجزه فيتاثر الصدر بالعوامل مالم يقبل كعكبر فان حرف العلة يبقى في الاحوال ساكنا ويجر مالا مفرد له من الصرف وتركه قال الشيخ الرضي وقد يبنى الثاني البتة تشبيها بما يتضمن الحرف قلت سمي الوصف انيا بوجد فيها البناء ولو باب الاعتبارات او باعتبار احد الجزئين واما قيل المراد بالمعدود من المبني اعم من المعدود حقيقة او مجازا فليس على ما ينبغي **قال** كل اسم قال الشارح الرضي للاطلاب في الحال العموم وانما للطلب فيه بيان ماهيته الشئ فلا حاجة الى قوله كل قد اعتذر عنه الشارح قدس سره في بحث التوابع ثم الظط والمتبادر ان المعدود هو الاسم المبني لا الاعم منه اذ الكلام في الاسم المبني فلا يذهب الوهم الى الاعم منه فما قيل في جواب الرضي ان قوله اسم ليس محتاجا اليه كما في سائر الحدود والمتقدمة لانه في قسم الاسماء صرح بجنس المركب ولم يعبر عنه بما هو اعم اعتمادا على تعيينه بالقرينة كما في اخواته لان القرينة تخصيصه بالاسم المبني لانه في قسم الاسم المبني والمركب المعدود اعم من الاسم المبني الا ترى ان يعلبك معرب ليس على ما ينبغي بل الجواب عما ذكره الرضي ان الاولى والملايق في التعريفات التفصيل وشرح الماهيات ولا يلتفت فيها الى القرائن **قوله** لانها في الحال مما لا يحتاج اليه لان المركب من كلمتين سماعيتين الى ان النسبة بينهما في الحال **قوله** والاقبل التركيب هذا اولى منه قول الرضي قبل العلمية شموله نحو خمسة عشر **قوله** يخرج بهذا القيد اي بقوله ليس بينهما نسبة قال الشارح الرضي خرج عن هذا الحد بعض المحدود لان المركب المقدر فيه حرف عطف نحو خمسة عشر او حرف جر نحو بيت بيت بين جزئيه نسبة

مادی لنسبة عطف وغیره قوله لنسبة العطف الاولی لنسبة العطف اوغیره کما اشار الیه فیما بعد بقوله حرف عطف اوغیره قوله مصب وجه الصعوبة ان قوله لنسبة نکرة فی حیز النفی فیعم فلا یجوز ارادة الخاص منها بلا قرینة لان طریق التعیین غیر متصور حتی یقال تعیین النسبة علی وجه مخرج نحو خمسة عشر لیس بمتعذر ولا بمتعسر علی ما یقتفا دمن کلامه لامکان تعیینه بنسبة غیر العطف فان قلت قول الشارح قدس سره والاحسن ان یقال آه ارادة الخاص من العام بلا قرینة فکیف یجوز قلت معنی کلامه ان نفی النسبة قبل الترکیب انما یحتاج الیه اذا کان بعد الترکیب فی اللفظ ما یشعر بها کجزء الباقی فی عبد الله فانه یشعر بالنسبة الاضافیة ونصب فی تابط شرا فانه یشیر الی النسبة التعلیقیة اما اذا لم یکن فی اللفظ ما یشعر بها کخمسة عشر فانه بمنزلة زید فی عدم الاشعار فلا یحتاج الی نفیه قبل الترکیب بل یصیر النفی لغوا محضا فالاحتراز عن اللغو قرینة علی ان المراد لیس ما قبل الترکیب نسبة مفهومین ظاهر اللفظ بعد الترکیب خمسة عشر وبیت بیت لیساداخلین فی عموم النکرة المنفیة قوله من خرط القتاد خرط الورق حته من اعلاه الی اسفله والقتاد شجر له شوک وحت الورق من المعصر والمنی من الثوب ازالته والمعنی اصعب من ازالة الورق من شجر ذی شوک من اعلاه الی اسفله بالید قوله لانه لایراد حادی وعشرلان الحادی معناه واحد من متعدد فلا معنی لعطف العشر علیه لو ارید بالحادی واحد یکون التقدیر واحد وعشر والمعنی لیس علی ذلک بل المعنی واحد من احد عشر بشرط وقوعه بعد العشرة وکذا لیس معنی ثالث عشر واحد امن الثلثة وعشرة بل المعنی الواحد من الثلثة والعشرة قوله فنطة الالتباس اذ لایعلم انه ماخوذ من مجموع الجزئین او من ثانی کاشر شلاثی ثلثة عشر او ثالث وفی اخذ صیغة الفاعل من کلواحد من الجزئین یلزم خلاف المقصود اذ کلواحد من اسم الفاعلین یدل علی واحد من متعدد فیدلان علی مفردین وهو ضد المقصود قوله باعتبار انه ماخوذ من احد عشرة المتضمن حرف العطف قال الشیخ الرضی عطف الثانی لفظا علی تلک الصورة وهو معطوف من حیث المعنی علی العدد المشتق ذلک الفاعل منه وهو عدد معطوف علی عدد لا متعدد وعلی متعدد واحد وعلی متعدد لاستحالة التساوی بینهما فلنا المعطوف بحرف ظم کما فی الثالث والعشرون او بحرف مقدر کما فی ثالث عشر فاصل قولک جاءنی واحد من ثلثة عشرة فشر معطوف علی ثلثة فلا علی واحد ثم حصل لفظ ثالث مقام قولک واحد من ثلثة ثم عطف عشر علی ظاهر هذا القائم مقام المجموع قوله و یعرب الاول عند الجمهور وقال ابن درستویه هو مبنی کسائر اخواته قوله ان لم یکن قبل الترکیب مبنیا اذ لو کان مبنیا فالاشهر ابقاؤه بالجزء الاخیر علی بنائه مراعاة للاصل ویجوز اعرابه اعراب مالا ینصرف وقد یجر ایضا علی قلة اضافة صدر المرکب الی الاخیر تشبیها بالمضاف والمضاف الیه تشبیها للفظیا قوله ولا کل مایکنی به اذ لیس الجموع مبنیا قال الرضی اعلم ان جمیع الکنایات لیست بمبنیة فان فلانا وفلانة منها بالاتفاق وهما معربان فالکنایات کالظروف فی کون کل واحد منها قسمین معربا ومبنیا قوله ولا کل بعض بان یراد ای بعض کان بان یکون نسبة الارادة الی هذا البعض والی ذلک البعض علی السواء فلا یجوز ارادة هذا البعض دون الآخر لکن یجوز ارادة البعض الآخر وهو ما لیس المراد جمیع الابعاض حتی یقال لا فرق بینه وبین کل مایکنی به والصواب ولا البعض مبهم وکان السهو من الناسخ قوله لکونها موضحة وضع الحرف فی ان الحرف کاتم مثلا ثنائیة لک کم ثنائیة وفی کون هذه المناسبة من المناسبة المذکورة فی اول المبنیات مناقشة قوله اوغیره مجرور معطوف علی یوم السبت وهو الظاهر ان العطف علی القریب اولی او مرفوع معطوف علی قوله نحو خرجت فاذا بحیی المعنی

كيت وكيت وهو والكنان غير ظاهر الا انه افيد قوله لان كل منهما كلمة واقتضاه لا يخفى ان وجه البناء مناسبة معنى الاصل او الوضع
غير مركب وبناء الوجه ليس منهما قوله لكان تحكما لان كل من الطرفين مساو للآخر فى الظرفية فالحمل على احدهما دون الآخر حكم
بلا باعث وترجيح من غير مرجح بخلاف الوسط فانها لا يشاركانه فى الوسطية فكونه وسطا مرجح قوله جوز الزمخشرى آه عبارة
السيد السند فى حواشيه على الرضى والمقصد منه رد قول الرضى لم اعثر عليه مجرورا بمن فى نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب
من كتب هذا الفن وقد رده عليه العلامة التفتازانى فى المطول بقوله تمسك بنى اسرائيل اقول لا يمكن ان يقال قوله هذا اما هو
اذا لم يقع فصل بين كم وتمييزها وقد يجر كم بحرف الجر كما يشير اليه المثالان المذكوران وقوله قبيل هذا القول واذا كان الفصل
بين كم الخبرية وتمييزها بالفعل متعديا وجب الاتيان بمن للملا يلتبس المميز بمفعول ذلك الفعل المتعدى نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات
وكم اهلكنا من قرية وحال كم الاستفهامية المجرور تمييزها مع الفصل كحال كم الخبرية فى جميع ما ذكرناه وقوله قبيل قوله واما كم
الاستفهامية فلا يجوز جر تمييزه الا اذا انجرت هى بحرف الجر نحو على كم جذع بيتى بنيت وبكم رجل مررت والمجرور
تطابق كم وتمييزه جرا والجر عند الزجاج بسبب اضافة كم الى تمييزه وعند النحاة هو مجرور بمن مقدرة يجوز اضمارها قصد
التطابق ولا يجوز ان يكون المجرور بدلا من كم لان بدل المتضمن الاستفهام يقترن بهمزة الاستفهام فما قيل قوله وما ذكره
ما ذكره قبيل هذا الكلام انه يجوز جر تمييز كم الاستفهامية المجرورة بحرف الجر الى ما ذكره ليس على ما ينبغى قوله يدل على الشائع الكثير
ولا ينافى ذلك كون ما دخل عليه كلا ما محتملا للصدق والكذب بحسب نسبة غير نسبة التكثير فاذا قلت كم رجال عندى
فهو تجويز باعتبار نسبة الظرف الى الرجال كلام خبرى محتمل للصدق والكذب واما باعتبار تكثيرك اياهم فلا
يحتملهما لانك تستكثرهم ولم تخبر عن كثرتهم قوله لكان اوفق يشير الى ان الموافقة ثابتة على تقدير التذكير وذلك لان
تأنيثه انما هو بتاويله بالكلمة وهو ليس بلازم بل يجوز ان يراد بالاسم واللفظ والنوع كما قال الرضى قوله كلاهما
اى كم الاستفهامى وكم الخبرى قوله اى كلواحد منهما اشارة الى ان افراد الخبر وهو واقع مبنى على تاويل كلاهما بكل واحد
والا فالواجب التثنية ويحتمل ان يكون افراده لرعاية لفظ ما فانه مفرد قوله غير مشتغل عنه اى بان يكون الفعل متعلقا
به ناصبا له فاندفع ما قال الشيخ الرضى يتقض بقولك كم جاءك فان جاء فعل متشغل عن كم بضميره لان معنى الاشتغال
عنه بضميره انه كان ينصبه لو لم ينصب ضميره مع كون كم مرفوع المحل مبتداء انتهى يعنى يصدق عليه ان بعده فعلا غير عامل
عنه فوجب ان يكون منصوب المحل مع انه ليس كذلك والعجب انه يتقض بما ذكره على ما شرح قوله وكل ما بعده فعل حيث
قال يعنى اذا كان بعد كم فعل لم يشتغل عن نصب كم نصب الضمير الراجع اليه كما فى نحو كم رجلا ضربته وانصب متعلق
ذلك الضمير كما فى نحو كم رجلا ضربت غلامه كان منصوبا معمولا على حسب ذلك الفعل اى على حسب اقتضائه فكيف قال
بالانتقاض قوله وعمله لا يكون الا بحسب المميز فان عمل الفعل فى كم لا يتصور الا بعد التخصيص انه ظرف او غير ظرف او
مصدر فلا حاجة الى ان يقيد معمولا على حسبه وحسب المميز كما قال الشيخ الرضى قوله واما جعلنا الفعل وشبهه اعم من
ان يكون ملفوظا او مقدرا اليد خل والفاضل الهندى ادخله فى قوله والا فمرفوع بجملة على الامكان العام المقيد
بجانب الوجود فيشمل الجواز والوجوب وحمل قوله منصوبا على وجوب النصب فلم يقل به الشارح لان القول بالوجوب

في نحو مررت رجلا صرت غير صحيح لان الرضى قال ويجوز ان يجعل كم منه مبتدأ والجملة خبره والضمير في الجملة يعود على ضمير ضعف وكان الفاضل رأى ان الجواز الضعيف كذلك جواز فقال بالوجوب **قال** ان لم تبين يعني كم ظرفا مثال كونه مبتدأ كم رجل جاءني واياكم ورأيتك فالاولى فيه ان يكون خبر المكونه نكرة وما بعده معرفة **قوله** احتمال الكلام فيه لان التقدير كم يوما كان سفرك **قوله** يعني انه تمييز يعني تحقيق تلك الوجوه في المجموع لا في كل واحد حتى يقال انه لا تحقيق في كل واحد **قوله** فمن ما يقع مفعولا به نحو من بيت وما فعلت ومن ضربت اضربه وما فعلت افعله ولا تقع غير ذلك من المنصوبات استقراء هكذا ذكره الشيخ الرضي **قوله** اي ما يذكر باعتبار بعض الوجوه لما كان المتبادر من قوله في مثل تميز كم عشة ثلثة اوجه الاربعة التجارية في التمييز مع انه ليس كذلك لانه على التقدير الرفع لا يكون تمييزا قال اي ما هو تمييز باعتبار بعض الوجوه **قوله** تاخير بدأ عن قوله وقد يحذف ليكون الفرع بعد الاصل **قوله** فلا يحمل الا الوجه الاخير وبوان يقدر الا الوجه الثلثة في التمييز هو ظاهر **قوله** على التهكم اي الاستهزاء **قوله** كانه ذليل اي غفل **قوله** فالارتفاع عمدة على الابتداء اجزاء للقول واذا حذف الخبر **قوله** نعت خالة لانه معطوف عليه **قوله** وقد عاد الاسناد صفة العقول عمدة **قوله** اذا كان المصدر للنوع فظاهر لان المسؤول او المخبر به في المصدرية النوع وفي الظرفية العدد واذا كان المصدر للعدد فالفرق غير ظاهر لان المسؤول والمخبر به في كلا المعنيين العدد الا ان الملحوظ بالذات في المصدرية الحدث وفي الظرفية الزمان فحصل الفرق **قوله** اي الظروف المعدودة يعني ان اللام في الظرف للعهد فيكون اشارة الى المعهود المذكور سابقا وهو بعض الظروف فلا حاجة الى ذكر البعض **قال** ما اي ظرف جعل بالمعنى الظرف بقرينة قوله الظروف قبل ولك ان تبقيه على عمومه فيدخل في الظروف ما اجري مجراه فان قلت في عموم كلمة ما وان دخل ما اجري مجراه لكنه يشكل بقوله سنها انه لكلمة من للتبعيض فيكون التقدير من بعد الظروف ما قطع فينئذ من يكون ما اجري مجراه بعضا منها وليس كذلك قلت هو من قبيل الحذف اي سنها وسما الحق بعضها ما قطع **قوله** فانه اي الظرف عند تسمية اي لنسيان المضاف اليه عن اللفظ والنية **قوله** لكونه بعد اي متاخرا وكان خبرا من قبل متقدما **قوله** غايات اذا لم يعوض عن المضاف اليه التنوين فانه لو عوض التنوين عن المضاف اليه يكون الغاية هو المضاف اليه لا لتثبوت عوضه كانه مذكور ولذا لم يسم كل بعض غايتين ولم يبنيا اذا المضاف اليه كانه ثابت لثبوت بدله وهو التنوين فان قلت لم لم يعوض التنوين في هذه الظروف حتى يكون معربة وما الوجه في ترك التعويض حتى صرن مبنية قلت لانها ظروف قليلة التصرف احادية وعدم التصرف يناسب البناء وعدم التصرف الاعرابي صرح به الشيخ الرضي **قوله** في الاحتياج الى المضاف اليه فان قلت هذا الاحتياج ثابت عند ذكر المضاف اليه قلت فلم يثبت الاضافة المرجحة للاعراب معارض له مانع عن ثبوت مقتضى الاحتياج قلت فلم بنى حيث وإذ وإذا مع ان الاضافة ثابتة فيها ليست ظاهرة اذ المضاف اليه في الحقيقة مضاف تلك الجمل فكان المضاف اليه محذوف **قوله** دون واما ام واسفل دون واول ومن عل وعلو **قوله** ولا يقاس عليها بل بعضها من بعض معينين وشمال وآخر وغيرذلك **قوله** فلا فارق في ان المعنى على ارادة المضاف اليه والظرفية لمعنى كنت قبلا قبل اليوم كلان معنى قولك قبل الامر من قبل ومن بعد الامر من بعد ومن قبل الآخرة ومن بعد الآخرة **قوله** لمعنى كنت قبلا اي قديما وعلى هذا الفرق ثابت بين ما اعرب وما بني لان المعنى على تقدير الاعراب ليس على الظرفية وارادة المضاف اليه ومعنى القراءة الشاذة بعد الامر من قبل ومن بعد بالتنوين متقدما ومتاخرا لان من زائدة فان قلت قوله لمعنى كنت قبلا مبتدأ فاين خبره قلت خبره مقدر اذ التقدير لمعنى

سكنت للاسف بهذا التفسير قوله المشددة الابهام الذي فيه لان غير الشيء لا يكون ذاتا دون ذات قوله لما فيها لكونها جهات
غير محضة قوله لكون المقبل قبل الى ما لا نهاية وكذا غيره قوله فحيث فيه مضاف الى مفرد وهو سبيل قال الشيخ الرضي ويجمع جمع سلامة
على انه مبتدأ لمحذوف الجزاي سبيل موجود وحذف جزاء المبتدأ الذي بعد حيث غير قليل قوله مفعول ترى فان قلت كيف يكون
مفعولا وهو يكون ظرفا لا غير قلت ظرفيته غالبة لا لازمة صرح به الشيخ الرضي قوله اي لكون معنى الشرط فيها قيل الاولى ان
يقول ولذلك اي لكون معنى الشرط فيها غير قوية كما نبه المصرح عليه بقوله فيها معنى الشرط انتهى ليتم الاختيار لا يترتب على كون
معنى الشرط فيها اذا لكون ليصدق على ما يكون متأصلا فيه رج يجب بعده الفعل فلا يترتب الاختيار من التقييد لكونها
غير قوية فيه اقول قول المصرح فيها ومعنى الشرط ان يدل على ان معنى الشرط ضعيف فيها وانها غير متأصلة فيه
فلا حاجة الى ما ذكره والحق الدلالة ان قوله فيها معنى الشرط يدل دلالة ظاهرة على انها غير متأصلة فيه بل وضعه كشيء آخر
يحفظ معنى الشرط وكذا كون معنى الشرط فيها يدل عليه ويجب انه قال بالتقييد مع انه صرح بان قول المصرح فيها معنى الشرط يدل
على ضعف معنى الشرط فيها مرتين احدهما مر في الثانية والمعنى اشارة الى ضعف معنى الشرط فيها بقوله فيها معنى الشرط ولم
يدل عليه بطل قوله هذا قوله وجوز الاكسم قال الشيخ الرضي لعدم عراقة اذا في اثبتية جازم كونها للشرط ان يكون جوابها آتيا
بغير فا كما في قوله تعالى واذا ما غضبوا هم يغفرون وقوله والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون ولا منع من كون هم في الآيتين
تأكيد الواو والمضمر المنصوب في اصابهم ولعدم عراقتها ايضا جاز والكان شاذا بجعل الاسمية الحالية عن الفعل بعد اقوله فجاز
بالنصر والدليل انما قيده بالنصر والدلالة النجاة كالنصر به بمصدر فجاة بمعنى اخذه بغتته قوله والام يتأت اذ ظرفية ذا لا يكون
لانه لازم الظرفية على ما حكم به الشارح قدس سره في بحث اعراب اسماء الشرط والاستفهام قوله وقد يستعمل مجردا عن معنى الظرفية
في نحو اذا تقوم زيدا اذا يقصدني عمرو اي وقت قيام زيد وقت قعود عمرو قال الشيخ الرضي وانما لم اعتمد على شاهد من كلام العرب
وانما قوله تعالى ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون فان الاولى زمانية والثانية للمفاجاة قوله
وقد مر اليه اي الى ان اذا قد يستعمل مجردا عن معنى الظرفية في بحث اسماء الشرط والاستفهام حيث قال وعن بعضهم ان اذا قد
يستعمل مجردا عن معنى الظرفية في بحث اسماء الشرط والاستفهام حيث قال وعن بعضهم ان اذا قد يخرج عن الظرفية ويقع اسما محضا
نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو اي وقت قيام زيد وقت قعود عمرو انتهى مرفوعة بالابتداء وقال الشارح الرضي وانما لم اعتمد
لهذا على شاهد من كلام العرب قوله اذ يلزمه الظرفية الا ان يضاف اليها زمان كقوله بعد اذ نجانا الله وله بعيد مجرورا
باسم الاشارة ويقع مفعولا بها قوله وقد جاء اني زيد بمعنى كيف وعينان الشيخ الرضي قال ولا يجيء اني بمعنى متى وكيف الا و
بعده فعل نحو اني تو فكون بمعنى كيف وتجوز ان يكون بمعنى من اين تو فكون وفسر قوله لعدان شئتم على الاوجه الثلثة قوله منها
كيف انما عد كيف في الظروف لانه بمعنى على اي حال والحال والظرف متقاربان قال او حكما بان يكون المذكور صيغة التثنية او الجمع
لكن لا يكون العدد مقصودا بل لوحظ على وجه يصير مفردا معرفة نحو ما رأيته مذ اليومان اللذان صاحبناها اول
مدة زمان عدم رويته زمان المصاحبة وزمان المصاحبة مفرد معرفة فالمثنى والكان ظاهر اليس مفردا معرفة الا انه
في حكمه لانه مأول به لان العدد ليس مقصودا والعجب من الشارح قدس سره انه اورد مثال المثنى الذي في حكم المفرد المعرفة

ثم فسر قوله اى اول مدة آه ولم يبين وجه كونه معرفا معرفة فان قلت زاد فى التفسير لفظ هذان قبل اليومان فعلى ذلك اشارة الى ان وجه الافراد وهو انه بسبب الاشارة صار اليومان ما ولا بالمشار اليه بهذان فالمعنى اول مدة زمان عدم الروية المشار اليه بهذان وهو معرفة قلت لو قصد هذا المعنى للقال فاداهما لا يلاحظ هذان اليومان اما واحدا فلا يحكم عليهما بالولية المدة قوله لحصول التمييز بسبب تقييد يوم بالتى فيه قوله لتسلسبا بالعدد اى يكون العدد منظورا اليه وقال الشيخ الرضى البا بمعنى مع اى المقصود مع العدد والا لكان الواجب ان يكون المقصود به العدد لانك قصدت بقولك يومان عدد اثنين لانك قصدت بالعدد يومين قوله اى بالكتب دفع لما قال ان قرئى بالتخفيف يلزم عدم بيان المشددة وان قرئى بالتشديد يلزم عدم بيان المخففة وحاصل الدفع انه ان اريد بان معناه المجازى وهو الكتوب على هذه الصورة الذى هو لازم معناه الحقيقى وهو ان فتح الهمزة وسكون النون والمعنى المجازى عام يشمل المشددة والمخففة وليس المقام تاويل بان يالكتب حتى يجب ان يقرا او الكتب على هذه الصورة قيد عليه انه لا يستقيم عاقل ان عبارة الكتاب ليس ذلك فالحق ما قيل انه اكتفى عن تكرار الكتابة بتقييد احداهما بالتشديد والتخفيف فانه كثيرا ما يحذف احد النونين واثبت جنبه بان التقييد بخلاف الظاهر لا يدل عليه دليل قال الفاضل السندى فان قيل لم يذكر ان المخففة تقبل الحذف حتى على التصوير ان بالتشديد وتخفيف احداهما وادعى ذكر الفعل بارادة الفعل محردا او مع ان المصدرية قوله اذا هنا اى عند عنده اى عند الزجاج خبر المبتدا الكوهنا كذا تين فلا يصلحان للابتداء والجواب انهما ما ولان بالمعرفة وهو اول المدة او جميع المدة والمبتدا بعد هما الكونه معرفة نحو ما رايته بعد اليومان الذان صاحبتا فيهما وفيه ان كونه معرفة فى مثال جرئى لا يستلزم كونه معرفة فى جميع المواد والحكم على الاطلاق يتوقف على كون ما بعد هما معرفة فى جميع المواد وليس كذلك قوله ويرده عليه انه يلزم آه وفيه ان هذا انما يرد عليه انه لو سلم كونهما معرفتين وليس كذلك لانه لو قيل انهما نكرتان لما حله لم يقل ما بعدهما والمراد الذى عليه الكوفيون ليقول يكون ما بعد هما مبتدا فى هذا التركيب فانه نكرة وهذا ايضا نكرة عنده قوله لانه هى فى الرضى واما الذى فهو مبنى عند الكل على ما سياتى وفيه البحث والذى بمعنى لدن الا ان لدن ولغاتها المذكورة يلزمها معنى الابتداء فيلزم انها ما ظاهرة او مقدرة فى الغالب او مقدرة فهى بمعنى عنده واما الذى فهو بمعنى عنده لا يلزمه معنى الابتداء وقال الفاضل السندى وهى مبنى عند وهو عرب فلا وجه لبنائه الا ان يقال بنى لدن وسائر اللغات سوى لدى لتضمن معنى من وهو الابتداء او حمل لدى لمعنى عند عليه مغالطة اللباب وفيه انه يوجب ان لا يبنى عند انها من فى نحو من لدن لعدم التضمن ثم انتهى قيل لا يرد عدم العلة لجواز ان لدن صح لا يكفى لجهة البناء كون لدن على لفظ ما هو مبنى على انه لا يوجب دخول من عليه عدم تضمنه معنا مع جواز ان يكون الدخول لتاكيد قوله لوضع بعضها وضع الحروف لا يخفى ان هذا ليس من المناسبات التى فصلها الشارح فى اول المبنيات قال الشيخ الرضى والذى ارى ان جواز وضع بعض الاسماء وضع الحروف اى على اقل من ثلثة احرف بناء من الواضع على ما لا يتم من كونها حال الاستعمال فى الكلام مبنية لشابهتها المبنى فلا يجوز ان يكون بناؤها مبنيا على وضعها وضع الحروف قوله وقد ينصب على صيغة المجهول قوله بلدن متعلق بينصب قوله خاصة دون سائر اللغات قوله عذوة مفعول مالم يسم فاعله قوله وقد ينصب قوله خاصة دون سائر الظروف قوله شبيها مفعول له لقوله وقد ينصب باعتبار تعلق قوله بلدن به وقوله ولكون عذوة مفعولا له ايضا لقوله وقد ينصب باعتبار تعلق قوله عذوة خاصة معطوف على قوله شبيها من حيث المعنى

تشبيها من قبيل قعدت من الحرب حينا اذا فظاهر انه للاسم النصب والكان شاذا فاصرح بالشيخ الرضي اعتبر التشبيه ليكون له
وجه قوله لنونها بنون التنوين اضافة النون الى التنوين بيانية والاولى ان يقول بالتنوين قال الشيخ الرضي اما النصب فانه
والكان شاذا فوجه كثرة استعمال لدن مع غدوة دون بعد ما الظروف المكبرة وعشية وكون دال لدن قبل النون الساكنة
يفتح ويضم ويكسر ثم قد يحذف لونه فيشابه حركات الدال حركات الاعراب من جهة تبعا وشابه النون التنوين من جهة جواز حذفها
فصار لدن غدوة كراقو وخلافصبها تشبيها بالتمييز او تشبيها بالمفعول في نحو ضاق بزيد قوله ولذلك اي ولاجل ان لونه
مشبه بالتنوين يحذف النون عنها اي عن لدن وشبهت كالتنوين يحذف من الاسم وشبهت قوله اي لاجل الفعل الماضي قدر
موصوف الماضي الفعل وعلى هذا فاسناد المنفي اليه حقيقة ثم عطف على قوله الفعل الزمان في قوله والزمان اشارة الى ان موصوف
الماضي تحليل الامرين ثم اشار بقوله المنفي وقوع شيء ضمنا الى ان هذا المنفي الى الزمان مجازا عقلي من قبيل الاسناد الى الظرف قوله
وقط لا يستعمل الا بمعنى ابدا ودهرا مستغرق قصد بدون النفي نحو كنت اراه قطا اي دائما قوله وبناء النخفته لزوما وضع الحروف هذا لا يصح
وجها لبناء لما عرفت في الرمي انه قط للتضمنه لام الاستغراق لزوما لا استغراقا جميع الماضي وبني قط على الضم حملا على اخويه عوض
قوله اي لاجل الفعل المستقبل آه يعني موصوف المستقبل تحليل الامرين وسناد المنفي الى احدهما حقيقة والى الآخر مجازا قوله
كمذ مقطوعا عن الاضافة وعلى هذا فالفائدة في ذكره بعد ذكر الظروف المقطوعة عن الاضافة قلت الفائدة الايذان بانه
لاستعماله في الاغلب الابعد المستقبل المنفي ليستغرق النفي جميع الازمنة المستقبلة لانه لمجرد ابداء انه مقابل لفظ قط فحسن ذكره
مع مقابله والكان داخلا فيما قبل فاندفع ما قيل ولا يقتضي استدراك ذكره بعد الغايات قوله بدليل اجرابه مع المضاف اليه
يتعلق بقوله مقطوعا يعني كونه معربا مع المضاف اليه دليل على ان وجه بنائه هو القطع عن الاضافة فلو كان غير مبني مع المضاف
اليه فمن اين نعلم انه معرب ولم يجز ان يكون مبنيا على الفتح وقد فتح الضاد قلت لو كان الامر كما لسمع الضم ايضا بعد الدال
الدالة الكثرة المشبوهة للعوض المبني وليس كذلك فعلم انه حركة اعراب لا بناء وايضا فالمعنى ان عوض المبني على الضم لو ذكر معه المضاف
اليه لم يبق للضم ويصير منصوبا فعلم ان وجه بنائه هو كونه مقطوعا عن الاضافة فقول الدليل غير مسلم لجواز ان
يكون ما يرى منصوبا مفتوحا للبناء لا ان عوض جاء مفتوحا ومجيئه مكسورا ومفتوحا كما يجده عن كونه مقطوعا عن الاضافة فليس
على ما ينبغي قوله المشابهتها الا بهامتان مثلها ولانه لا حصر فيها كما انها غير محصورة بمجد وحاصرة انحصارا لليوم والدار مضافا
الى الجهة لكن لما كان مشابهين تشبيها بعيدا لم يضافا الى صريح الجهة اضافتها اليه بل الى جملة مصدرة بحرف مصدري قوله
الى الجهة لزوما نحو اذا وحيث قوله اشار بترتيبها في الذكر الى ترتيبها بحسب المرتبة كما ذكرناه في الحواشي السندية لكن ليس على ما ينبغي
لان ترتيب المذكور في المتن لا يوافق شيئا من المذاهب المنقولة في المرتبة فالحق ان المصرح لم يقصد بالترتيب المذكور الا اشارة
الى الترتيب في المرتبة قال الشيخ الرضي والمنقول عن سيبويه وجمهور النحاة ان اخوها المضمرات ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم
المعرف باللام والموصولات واما المضاف الى المعارف الاربعة فتعريفه مثل تعريف المضاف اليه وعند الكوفيين ان الاشرف اعلم
ثم المعظم ثم المبهم وذو اللام عندابن كيسان الاول المضمر ثم اسم الاشارة ثم ذو اللام ثم الموصول وعند ابن السراج اعرفها
اسم الاشارة ثم المضمر ثم العلم ثم ذو اللام وقال ابن مالك اعرفها ضمير المتكلم ثم العلم الخاص اي الذي لم تتفق له مشارك ونحو انا

جملهما في درجته تم ضمير الغائب السالم من ابهام اي الذي لا يشتبه مضمره تم المشار به والمنادى تم الموصول وذو والاداة والمضاف بحسب المضاف اليه اقول هذا هو المشهور الذي عليه الجمهور انتهى اقول قوله هذا يشير الى ان النقل الاعلى الوجه المذكور ليس بمشهور ولا عليه الجمهور وبهذا ظهر ان ما قال الشارح قدس سره بعد هذا و هذا الترتيب الذي ذكره هو مذهب سيبويه لا يخ عن خلل فانه بحسب المصرح المشهور من مذهب سيبويه فلا يعترض بان الشارح تبع في ذلك الفاضل الهندي وليس بمتروك فان للمجدات منها ما يساوي اللام والمضاف الى احدها معنى منه ما يساوي المعرف باللام ومنه ما لا يفوقه وذلك ان ما ذكره غير مشهور من مذهب سيبويه ليس بموجه وانكان من وجه لا يقال المراد من قول الشارح وهذا الترتيب الذي ذكره هو الترتيب بين ضمير المتكلم والمخاطب لا الترتيب بين المعارف فلا يكون فيما ذكر خلل لانا نقول ليس في الترتيب بين الضمير تن اختلاف اصلا فضلا عن ان يكون فيه اختلافات كثيرة وقد قال الشارح وهذا الترتيب الذي ذكره هو مذهب سيبويه فان فيه اختلافات كثيرة والعجب من الشارح قدس سره كيف قال به مع انه قال عند قوله واللموصوف اخص او مساوٍ والمنقول عن سيبويه هو صلة ما ان احدهما اعم ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات فبينهما مساواة وهو مخالف لما ذكره هنا وموافق لما نقلناه قوله لكن الاول اعم الصور ذات زيد ووضع لفظ زيد بازائه يتبين ان يعلم انه يكفي في وضع العلوم ان يتصور الذات على وجه يفيد تعيينه وتشخصه سواء كان متصورا بالكنه او لا وسواء كان قريبا او لا وان ما يفيد التشخيص من الامر العارض ليس شخصا سواء كان واحدا او اثنين او ثلثة وان الشخص داخل في التشخص من حيث كونه تشخصا فحينئذ يلزم تبدل التشخص عند انتفاء احد التشخصات لبقاء ما يفيد التشخيص وان انتفاء التشخصات بحيث لا يبقى تشخص في غير المنع فلا اشكال بوضع لفظ اسد فانه انكان الواضع غير الله فوقد تصور ذاته المقدسة بحيث يفيد تشخيصه والتصور بالكنه غير لازم وانكان الواضع هو الله تعالى فلا اشكال وعدم ترتب فائدة الوضع عليه مم كيف يتوهم ان سماه واحد شخص ولا وضع الا بأن لا ينتصور او الا بنا على وجه يفيد تشخيصه وان لم يرد هم ولا يتوضع العلم الشخص فانه وان وضع لمتعاد واحد او اثنين يبقى واحد شخص وهو المعنى بالشخص فاندفع ما قيل وكيف يتصور العلم الشخصي بانه الذي تصور الذات بعينه ووضع بازائه لفظ بلفظ الله فانه لم يتصور الا ذاته لغيره بشخصه فلا يكون وضعه انكان الواضع غيره وانكان اياه فلا يكون معرفة ووضعه لغيره حتى يترتب فائدة الوضع العلمي وهو فهم الشخص بعينه وقيل يوضع الآباء الاعلام لابنائهم في غيبة الابناء قبل رويتهم وبوضع العلم الشخصي مع انه تتبدل شخصانه من اول عمره الى آخره يوما فيوما فلم تتصور سببي علم بشخصه حين وضع العلم للشخص فانه موضوع لذلك الشخصانة المتبدلة من اول عمره الى آخره فلا يكون تصوره بخصوصه الذي وضع اللفظ بهذا الخصوص ولا يندفع بهذا الاعتراض بما قيل ان الشخص قد يتغير في نفسه وكيفه وابنه وكذا سائر اعراضه مع بقاء شخصه فلا يكون الاعتراض مشخصة بالحقيقة بل الشخص بالحقيقة هو وجوده الخاص به قال الشيخ ابو نصر في تعليقاته هوية الشيء وتعينه ووحدته وتشخصه خصوصية وجوده المنفرد له كله واحد نعم هذه الاعراض مشخصة عندنا بمنزلة العلامات التي يعرف بها الشخص فلذلك قد يشتبه علينا الشخص عند تبدل الاعراض او تشابهها لان نحو وجوده ليس مشخصا بالذات بل هي الاعراض والاعتراض انما هو عليها لكن يبطل القول بان الاعراض مشخصات الا انه غير مفيد لان الاعراض مشخصة بالنسبة الينا لا ما ذكره قوله ولا بعد ما ختمتها آخرها ذكره الشارح في اول الكتاب مبنى على ان الميم ليس بدلا من اللام والاحد القولين يبطل بالآخر قوله اذا صل يا جبل يا ايها الرجل لا يظهر وجهه قال الشيخ الرضي رحمه

لم يعده من النحويين في المعارف فلكونه نزع الخفض لان تعرفه بوقوعه موقع كاف الخطاب قوله باعرف بالام العهد الخ اي الاستغراقية كثيرا ما يذكر الاستغراقية والعهدية في مقابلة الجنسية ضمارا لكا نها قسمان صحيحة فلا يكون تقسيمها الى الجنسية والاستغراقية تقسيم الشئ الى نفسه وقسم قوله فهو مستثنى من هذا الحكم جزاء لاذا الشرطية والجموع خبران قوله والا اي وان لم يصدر بالآب او الام او الابن او البنت وقوله فان قصد به مدح او ذم فهو اللقب جزاء لقوله والا فهي الكنية لا بد من قصد المدح او الذم فالفظ اذا تضمن المدح او الذم ولم تقصد لم يكن لقبا فابو الخير وابو الرشد وان تضمن المدح والذم لكنها ليسا مقصودين من هذين اللفظين قال الشيخ الرضي والكنية عند العرب ليقصد بها التعظيم والفرق بينهما وبين اللقب معنى ان اللقب يصح ان يلقب به او يذم بمعنى ذلك اللفظ بخلاف الكنية فانه لا يلقب المكنى بمعناها بل بعدم التصريح بالاسم قوله والا اي وان لم تقصد به مدح او ذم كزيد وعمرو فهو الاسم جزاء لقوله والا وقوله لانه ان صدر باب او الام آه قيل هكذا في كتب النحويين قال صاحب القاموس ابو العتاهية كنية سمي لقب الى اسحاق اسمعيل ابن سويد لا كنية وتوهم الجوهري هذا فاضطرب فانه بديع انتهى يعني ما قاله القاموس يخالف ما في كتب النحويين من ان المصدر بالاب او الام كنية للقب والقاموس قد صرح بان اباالعتاهية لقب مع تصدره بالاب ويمكن ان يقال ابو العتاهية يعني العتاهية فيه لقب ويشير اليه بقوله لكنه اذا علمي وزن الكنية اي العتاهية لا المركب قوله اي تناول لا بوضع واحد اشارة الى ان قوله بوضع واحد متعلق بقوله تناول وهو مفعول مطلق لقوله غير متناول فالمعنى غير الفظ بوضع واحد لا غير وانما نفى التناول الخاص لا التناول مطلقا لئلا يخرج الاعلام المشتركة قوله تتريبها متعلق باشارة قوله اي يكون بدل بعض من صنفها اي في صنف يكون فيه اي في ذلك الاصناف بذا الترتيب اي الترتيب في الاخرية قوله فان قال القائل متعقب بهذا الكلام يشير بان لا ترتيب في الاخرية في اصناف المعارف الا في اصناف المضمرات وقوله واقتصر على بيان النسبة صريح في انه يوجد بين اصناف المضاف الى احدها معنى الا انه لم يتعرض له لكونه غير محتاج اليه لانه بين الترتيب بين انواع المعارف وتفاوت تعريف المضاف بحسبها وقوله فان مسالم المعارف لا تفاوت بين اصنافها الا المضاف الى احدها اي الاصناف المضاف الى احدها ينقض هذا الحصر بتفاوت اصناف المبهمات فان اسم الاشارة اعرف من الموصول قوله ولذا اي لاجل ان تفاوت المضاف بحسب تفاوت المضاف اليه قوله بين اصناف اي اصناف المضاف اليه قوله لبعد بيانه اي التفاوت قوله منفردة كانت تلك الاحاد او مجتمعة بحساب ما قيل اسم العدد على ما يعلم من التعريف ما يدل على كمية افراد معدود ما اي يعلم من ذلك الاسم ان افراد المعدود ثلثة او اربعة او خمسة مثلا اذا قيل كم رجلا عندك فتقول ثلثة يعلم منه ان افراد رجل ثلثة فاذا قيل واحد او اثنان لا يعلم منها كمية الافراد بل يعلم ان المعدود واحد او اثنان يعني ان لا يكون من العدد ومحصل الجواب ان اسم العدد ما يدل على كمية الاحاد اهم من ان يدل عليها وفئة كثلثة بمثلا او بدغات كالواحد والاثنين وتصويب الدلالت على الدفعات ما ذا سئل عن هذا المعدود وذاك وذلك فالواحد المذكور في الاجوبة يدل على احاد الاشياء بقي انه ان اريد انه لا بد من الاحاد في كل شئ من افراد الاشياء التي هي صورة المذكورة ليس كذلك وان اريد مقابلة الجمع بالجمع يقتضي القسام الاحاد على الاحاد وشكل بما اذا قيل كم درهما عندك فتقول واحدا وليس هنا احاد وهو للاشياء فالصواب ان يقال العدد ما وضع لكمية الشئ المخصوص وح لم يدخل كوجل ورجلان ولم يخرج واحد واثنان لان لفظ الشئ يقع على كل واحد من المفرد والمثنى وما فوق ذلك هذا عبارة الشيخ الرضي قوله تمشيا على

موضوعا للكثيرة فقط بخلاف رجل ورجلان فانها وضعا للكثيرة والماهية فمقوله فحسب جمع رجل ورجلان لكن لاحاجة اليه لما صرح
بسيد المحققين سند المدققين في حواشيه على الرضي حيث قال الرضي جوابا عما ذكره الرضي من ان المتبادر من العبارة ان الكثيرة تفسر لهما موضوع له وهي
نحو رجلان ليس الامر كذلك فلا يرد عليه كثيرة الاحاد قال الشيخ الرضي لكثيرة الشيء عدده المعين لان الكثيرة ما يجاب عن السؤال بكم وهو العدد
المعين فكانه قال اسم العدد وما وضع لعدد معين احتراز عن الجمع فانه وضع لعدد غير معين فيخرج منه الآت والالوف قوله اسم يشتمل
بعمومه اذ يسئل قوله والالفاظ الموضوعة مبتدأ وقوله اسماء العدد خبره قوله لانها من بسماء العدد وفي عرف النحاة لان اسم
العدد في عرفهم هو الموضع للكثيرة قوله دان لم يكونا اي الواحد والاثنان قوله من العدد خبر لم يكونا قوله عند بعض الحساب لانه مفسر عندهم
يكون زائدا على الواحد فدخل الاثنان وخرج الواحد ولو فسر بكون نصف مجموع حاشيتيه كاربعة مثلا احدى حاشيتيه الثلثة
والاخرى جزئيته والمجموع ثمانية ونصف المجموع اربعة خرج الواحد اذ ليس له حاشيتان ودخل الاثنان اذ هو نصف مجموع حاشيتيه
اذ الواحد والثلثة اربعة والاثنان نصفها قال الشيخ الرضي وعند الحساب ليس الواحد داخلا لهما لان العدد عندهم هو الزائد
على الواحد ومنع بعضهم ان يكون الاثنان من العدد قالوا الان الفرد الاول وهو الواحد ليس بعدد وينبغي ان يكون الزوج
الاول كذلك والنزاع فيه راجع الى المراد بالعدد وعلى تفسيرهم العدد يكون زائدا على الواحد لا يدخل الواحد وتجب دخول الاثنين
لانه زائد عليه وعلى تفسير النحاة وهو الموضوع للكثيرة يدخل الواحد والاثنان قوله لا ينتقض التعريف الصواب ما انتقض التعريف قوله اي
اصول اسماء العدد والتي لفظا تبتني عن كونها واحدا والبضع ليس كذلك فلا يرد وجعل الاصول في اثنى عشرة كلمة انما يصح لو لم يجعل لفظ
البضع من بسماء العدد وجعل واحد بسماء العدد الغير المبهم قال الشيخ الرضي والبضع بكسر الباء وبعض العرب يفتحها ما بين الثلثة الى
التسعة يقول بضعة رجال وبضع نسوة وبضعة عشر رجلا وبضع عشرة امراة فالم تقصد التعيين قال الجوهري اذا جاوزت لفظ
العشرة ذهب البضع فلا تقول بضع وعشرون والمشهور جوازه استعماله في جميع العقود انتهى والبضع عبارة عن ثلثة الى
عشرة مثلا فهو داخل في اصول اثنتا عشرة غير خارج عنها قوله اعتبارا مفعول له لقوله وتقول للمذكر ثلثة الى عشرة بالتاء اي
لاجل اعتبارك لتانيث لفظ الجماعة التي اول بسماء رجال ولفظ الجماعة مؤنث غير حقيقي فانيث العدد ولا حتيا لمعدود
مؤنثا فعلى هذا قالت في ثلثة وارببة الى عشرة قياسية وصرح في اول الكتاب بان التاء في اربع غير قياسي حيث قال ولو قال
غير خلاف للتاء قياسا لم يرد عليه اربع اذ اسمي به فان لحوق التاء به للتذكير فلا يكون التاء قياسا وبالجملة قال التاء في اربعة
للتانيث وقال في اول الكتاب انها للتذكير قوله فرقا مفعول له لقوله وتقول ثلث الى عشر بدون تاء مع المؤنث اي لاجل تحصيل
الفرق بين المذكر والمؤنث والا فالتاويل يقتضي اثبات التاء فيه ايضا فان قلت نسوة في ثلث نسوة مؤنث حقيقي فهو مع كثرة
فالتاويل لغو قلت تانيثه لاجل التاويل لا باعتبار الاصل والالم يجز قال امراة فيما سمع انه جاء
فيها قوله ولم يفعل الامر بالعكس جواب دخل مقدر قوله غير الواحد الى احد بحذف الالف وابدال الواو المفتوحة في الاول همزة وهو
شاذ عند الجميع قوله الواحدة الى احدى وهو اي ابدال الواو المكسورة في الاول كوشاح واشاح وولدة واذلة
قياس عند الاكثر شاذ عند غيره قوله وانما لم يجز اه الاول مفعول به لقوله وتقول آه قوله فيما اي في المذكر والمؤنث قوله
بحالة متلبسا بحاله الكائنة قبل التركيب قوله وتذكير الثاني مبتدا خبره قوله كراهة اجتماع تانيثين مفعول له

وفيه انه يلزم كون المفعول له معرفة وهو غير جائز عند الجمهور فتقول في المذكر صفته الثاني وقوله كراهة جر تذكير الثاني وفيه ان تذكير الثاني ليس كراهة اجتماع تانيثين فكيف يحمل عليه اللا ان يقال المعنى تذكير الثاني منع من كراهة اجتماع تانيثين قوله فان التانيث فيهما من جنسين اما في الاول فظاهر واما في الثاني فمركب واثنتان تانيثه بالتاء دلالة محذوف عوض عن الهمزة في الاول وعلى هذا فالصواب ان يقول بخلاف احدى عشرة واثنتا عشرة فان التانيث فيهما من جنسين اما الاول فظ واما الثاني فلان التاء في اثنتين بدل من لام الكلمة فلم يحصل للتانيث وعلى هذا يصح قوله ولهذا حكمنا عليه بانه جنس آخر من التانيث واما اثنتان فمحمول على تثنية قوله واما تذكير الثاني في احد عشر واثنا عشر مع انه لا يلزم اجتماع تانيثين على تقدير تانيث الثاني قوله فمحمول على التذكير في ثلثة عشر الذي يلزم فيه اجتماع تانيثين على تقدير تانيث الثاني من جنس واحد قوله واما في اثنتان واثنتا عشرة للتانيث الصواب فاما هذا وان كانت قوله لانه لما وجب الصواب فلانه لما وجب قوله لتذكيره اي تذكير الجزء الثاني قوله لما عرفت من كراهة اجتماع تانيثين من جنس واحد على تقدير تانيث الثاني قوله وجب تانيثه اي الجزء الثاني قوله وهو عدم الفرق للحصول الفرق بالجزء الاول قوله اربع فتحات فيها هو كالكلمة الواحدة قوله المنصوب محل المفعولية القول لما يخرج عن خلل اذ الاسم انما يكون مرفوعا ومنصوبا ومجرورا محليا اذا كان مبنيا وعشرون ليس مبنيا وبهذا ظهر انما المحتمل فيه ان يكون محليا فالصواب المنصوب تقديرا ليشمل آخره بالحركة الحكاية وقيد ان الحركة انما يكون اذا سبق ذكره بالواو ولفظا او تقديرا وليس كذلك والقول بانه لا محالة يكون واقعا في محل ما بالواو والمذكور في الكتاب حكاية عنه ليس بشئ لانه من باب الهذيان فلم يلزم منه الا عدم القول بمقتضى القواعد النحوية لانه لو قرا بالرفع منصوبا وبعد ان نصب مرفوعا وبعد الجر مرفوعا او منصوبا بمحذوف واحد ان يقول ذلك حكاية وذلك صريح الغلط والمكابرة وفيه انه قد سبق ذكر بالواو وفي اول الكتاب في بيان الاعراب في قوله والواو في عشرون واخواتها بالواو والياء والمذكور هو آ حكاية عنه ويحتمل ان يكون المحكي بعد تقول العشرون الذي يقع عند اقال الشيخ الرضي وعليه دخل على المبتدأ او الجزء القول وما تصرف منه والامر في استعمالات ان يقع بعده اللفظ المحكي اما الذي مضى ذكره قبل نحو قلت زيد قائم او الذي هو واقع في الحال نحو اقول الآن زيد قائم فينبغي ان يكون الجملة الواقعة بعد اقول في هذا الكلام متلفظا بها بلفظ آخر في غير هذا الكلام والا لم يكن حكاية او الذي يقع نحو اقول غدا زيد قائم وقل زيد قائم واللفظ الواقع بعده اما مفرد او جملة والجملة اكثر وقوعا والمقصود من الجملة الواقعة بعده ايراد اللفظ المتلفظ به في غير هذا الكلام قال ثم عطفا اي ثم تقول قوله استلبسا بالعطف اي بعطف العقود على السيف كما ذكره الشارح او بعطف السيف على العقود نحو عشرون واثنان وعشرون واثنتان وثنتان وعشرون وثلثة واثنتا وثلث قال الشيخ الرضي والاول اي عطف الاكثر على الاقل اكثر استعمالا والشارح خصص العطف بعطف العقود على السيف وهم في قوله ثم بالعطف على ما تقدم وتبع في ذلك الفاضل الهندي والمناسب التعميم في الموضعين اذ لا وجه للتخصيص الا ان يقال لما كان عطف الاكثر على الاقل اكثر استعمالا اكتفى به او الاشارة الى انه الاصل وتعرض للقسمين ثانيا تنبيها على الجواز قوله كما ذكرنا ذلك الزائد الاولى متلبسا ذلك الزائد مخصص الحال في الموضعين بالزائد ولا وجه له والمناسب ان يقال حال كون كل من العقود والزائد متلبسا او واقعا قوله بل الى تسع وتسعين يعني المناسب ان يقال الى تسعة وتسعين الى تسع وتسعين

كما يدل عليه بيان المذكر والمؤنث فيما سبق **قوله** فتقول مائة وواحد شرع في بيان اشتمال المعطوف الزائد على العقد واورد على الطريقة السابقة مثال المذكر ومثال المؤنث فتقول مائة وواحد مثال للمذكر وقوله او واحدة عطف على قوله واحد مثال للمؤنث وقوله ومائة واثنان واثنتان عطف على قوله مائة وواحدة واثنتان عطف على اثنان ليحصل مثال للمذكر ومثال للمؤنث بعطف الزائد على العقد وهكذا الى آخرها فذكره والشروع في بيان اشتمال عطف الزائد على العقد واراد مثال للمذكر ومثال للمؤنث على الطريقة السابقة ابا بالظاهر عن ان يجعل قوله ومائة المذكور قبل اثنان عطفا على واحدة ليكون قوله مائة وواحد مثال المذكر لعطف الزايد على العقد وقوله واحدة ومائة مثال المؤنث لعطف العقد على الزائد وهكذا الى آخرها ذكره فيكون اثنان عطفا على واحد واثنتان ومائة عطفا على مائة وواحد وقوله وثلاثة رجال معطوف على واحد وثلث نسوة ومائة معطوف على مائة وواحد واعلم ايضا ان هذا العطف قوله ويجوز ان يعكس العطف في الكل اذا المعنى صح ويجوز ان يعكس العطف في الكل في كل منهما والمكان بالعكس في البعض في كل منهما معلوما قال الشارح الرضي اصل مائة مئية كسدرة حذف لامه فلزمها التاء عوضا منها كما في عدة وشية ولاهما يا والما على الاقتضى رد ميت يميئ مائة واما يكتب مائة بالالف بعد الميم حتى لا يشتبه بصورة منحرفا فانها جمع او ثنى حذف الالف انتهى **قوله** ايا كما في قولك اي كما اسكن اليا تشاقل المركب بالتركيب وانكان الامكان في الاول جائزا وفي الثاني واجبا صرح به الشيخ الرضي **قوله** او معنى الجمع المعنوي اما اسم الجنس كالتمرة والعسل او اسم الجمع كالرهط والقوم **قوله** نحو ثلثمائة رهط قال الشارح الرضي واكثر اذا وقع المميز اسم الجنس او اسم الجمع يكون مجرورا بمن نحو ثلثمائة من الخيل وخمس من التمرة وذلك لانها والنحانا في معنى الجمع لكنها بلفظ المفرد فكره اضافة العدد اليها بعد ما تمهد من اضافته الى الجميع **قوله** ان يلي التمييز اي ان يقع التمييز بلا فصل بعد المجرور بالالف والتاء وبعد التعدي بعد ما تخذ التمييز المجئي بعد ما هو في صورة المجموع بالواو والنون عادة له اي بعد ما تخذه المجئي بعده عادة **قوله** وامانى ما عداها من احد عشر الى تسعة وتسعين **قوله** لما كان غير العدد دلالة ليس تمييز الدلالة المضافة اليه اذا كان مميز انفهم المقصود بالاولى في المعنى وانما جئ به لبيانه فكان كالشئ الواحد **قوله** ليكون اللفظ قليلا ليحصل ان يكون المراد قلة حروف الافظ وان يكون المراد قلة افراده اي لنفي العدد وجهان اشارة الى ان وجهان يبتدأ بحروف الجر اذا لم يكون الاجملة **قوله** اي الصالح للان يكون تمييزا اشارة الى ان الاطلاق التمييز على رجلا ورجلين مثلا مجازان كون رجل ورجلين تمييزين انما يتحقق اذا وقعا تمييزين للواحد والاثنين ولم يقعا قط تمييزين لها **قوله** الدال بجوهره صفة لقوله بلفظ التمييز اراد بالجوهر الحروف الاصلية فلفظ التمييز دال بحروفه الاصلية على الجنس وبصيغته والصيغة هي الكلية باعتبار الحركات والسكنات وتقديم بعض الحروف على بعض والة على الوحدة والاثنينية فان قلت نسب الدلالة على الجنس الى الجوهر والدلالة على الوحدة والاثنينية الى الصيغة في هذا القول وفي قوله فان من صيغة رجل يفهم الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان يفهم الجنس والاثنينية نسبها الى الصيغة فما الحق في ذلك قلت ان اريد بالصيغة الحركات والسكنات وتقديم بعض الحروف على بعض كما في القول الاول فالدال على الوحدة والاثنينية الصيغة وان اريد بها الحروف الاصلية مع الحركات والسكنات وتقديم كما في القول الثاني فالصيغة والة عليها **قوله** مثل رجل ورجلان فلم يقولوا واحد رجل ولا اثنا رجلين لان التمييز الاول يفيد الوحدة والثاني الاثنينية **قال الشيخ الرضي** وهذا الاستدلال لا يستمر في نحو واحد رجال واثنا رجال وثلثة احفظ **قوله** اي

عن الواحد اذا كان التمييز مفردا قيد للاستغناء عن الواحد وقوله وعن الاثنين اذا كان مثنى قيد للاستغناء عن الاثنين فحاصل
الكلام انه بذكر التمييز المفرد يحصل الاستغناء عن الواحد واما اذا لم يكن مفردا فلا وبذكر التمييز المثنى يحصل الاستغناء عن الاثنين واما
لم يكن مثنى فلا يحصل الاستغناء وبالجملة فالاستغناء المفهوم من لفظ المتن رح ليس على الاطلاق بل على تقدير خاص ووقت معين
وعلى هذا لا ورود لقوله فان قلت هب اهملا ولم يقيد الشارح قدس سره الاستغناء بما ذكر لكان له ورود قوله فينذكر بما هي
بذكر رجل ورجلين قوله استغناء عن التمييز على صيغة اسم المفعول اى ما يصلح ان يكون مميزا وهو الواحد والاثنان قوله ان
تميز الواحد على صيغة اسم الفاعل اى تميز الواحد قوله مغن عنه اى عن الواحد ان اريد الاغناء مطلقا فهو مناف لقوله اذا كان
التمييز مفردا فانه يشعر بانه اذا لم يكن التمييز مفردا فليس بمغن والا لكان التقييد لغوا وان اريد الاغناء على تقدير كون التمييز مفردا
فالواحد والاثنان سواء في حصول الاستغناء عنهما اذا كان تمييزهما مفردا وثنى وفي حصول عدم الاستغناء اذا لم يكن مفردا
وثنى فلا معنى لتسليم الاغناء في الواحد على الاطلاق والمنع في الاثنين اذا كان تمييزه مفردا قوله لك اى مغن عن الاثنين
قوله ينبغي ان يعتبر الصواب كان المناسب ان يعتبر ثم انه ان اراد انه كان للمناسب ان يكون تميزه مثنى وان لم يكن واجبا
كما يشير اليه قوله ينبغي والتقييد المذكور وما نقلناه عن الرضي فماذكره لا يصلح جوابا عن السوال وهو ظاهر وان اراد الوجوب يكون التقييد
المذكور في الشرح لغوا ويرده ما ذكره الشيخ الرضي قوله ولا يبعد ان يقال الفرق بين التوجيهين ان المراد بلفظ التمييز على
الاول مجموع جوهر حروفه وعلامة الافراد اعني التنوين وعلامة التثنية فلفظ التمييز وصيغة رجل مع التنوين و
رجلين مع الياء والنون يدل عليه فان من صيغة رجل يفهم الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان الجنس والاثنية
وعلى الثاني حروفه الاصلية المصورة بهيئة خاصة من الحركات والسكنات والتقديم المقابلة تلحق علامة الافراد و
التثنية فيقال رجل ورجلين وان يذكر معه اسم عدد فيقال واحد رجل واثنا رجل ولا شك ان رجلان ورجلين هي
من واحد رجل واثنا رجل فلا جرم اختير الاول دون الثاني وانت خبير بان قوله فان من صيغة رجل يفهم الجنس والوحدة
ليس بتمام قوله على حدة حدة كلمة مصدر وحد بمعنى استغنى عن ذكر الواحد ذكرا كائنا على انفراد واستقلال
قوله اذ ليس قبل الواحد عدد بل الواحد ابتداء الاعداد قوله فلا يجري ذلك اى اعتبار التصيير قوله فيما تحت
الاثنين بان يكون الثاني مصيرا لما تحته اثنين لان ما تحته اكثر منه فلا يتصور ان يصير حدا لما تحته مثل ما بين الاثنين مصير
لما قبل اثنين والثلثة مصيرا لما فوقه وهو الاثنين ثلثة والاربعة مصيرا لما فوقه وهو الثلثة اربعة وهكذا الى عشرة قوله اى
مرتبة اشارة الى ان الحال عبارة عن بيان مرتبة المفرد من المتعدد ولا شك انه مقابل لاعتبار التصيير قوله لانه
اى الثالث عشر اسم لواحد مذكر فيكون سماعه مذكرا فلا معنى للتانيث فيه قوله فانه اى ثلثة عشر جعلا اسم للجماعة فيكون سببا
مونثا فانث لتانيث مسماه قوله الى حد وليس اى ذلك العدد وحده اى حد والثالث اى العدد الذي يدل عليه الاضافة
لا وفي ملابسة قوله او يكون اى يكون ذلك العدد فوقه اى فوق حد ويدل عليه قوله بل باعتبار وقوعه في المرتبة
الثالثة او الرابعة او الخامسة لا يخ عن خلل لان معناه ان معنى ثالث ثلثة احد من الثلثة لكن لا مطلقا بل
باعتبار وقوعه في المرتبة الثالثة وهو ظاهر ومعنى ثالث اربعة احد من الاربعة لا مطلقا بل باعتبار وقوعه في المرتبة

الرابعة وهو فاسد بل معناه واحد من الاربعة باعتبار وقوعه فى المرتبة الثالثة وكذا ليس معنى ثالث خمسة واحد من الخمسة باعتبار وقوعه فى المرتبة الخامسة بل واحد من خمسة باعتبار وقوعه فى المرتبة الثالثة منها فالصواب باعتبار وقوعه فى المرتبة الثالثة منها فالصواب باعتبار وقوعه فى المرتبة الثالثة من الثلثة او الاربعة او الخمسة ولا مساغ لان يقال المراد فى المرتبة الثالثة من الثلثة او الاربعة من الخمسة او الخامسة من ستة لان قوله او اربعة او خمسة معطوف فان على ثلثة قوله الا اى والكان مطلقا قوله ذلك اى ارادة الواحد الاول من عاشر العشرة قوله مستبعد جدا اذ المتبادر منه الواحد الاخير قال رحمه علامة التانيث فان قلت المونثات الصيغية ليس فيها علامة التانيث فيخرج عن تعريف المونث ويدخل فى تعريف المذكر فلا يكون تعريف المونث جامعا ولا تعريف المذكر مانعا قلت لا يعدان بجميل خصوص الصيغة قائما مقام التاء فيكون التاء فيها حكما فيصير التعريفان جامعين للافراد مانعين عن الغير قوله اى محمودة اى مجموعة لزائدة للالف فان قلت المجموعة زائدة للالف وعلامة التانيث الغرة التى بعد الالف ولم يذهب احد من العلماء الراسخين الى ان الالف ايضا للتانيث فى الجارى ردى شرح الشافية قال فى شرح الهادى الغرة فى حمراء وصفيراء ومحماء وعشراء بدل من الف التانيث كالتى فى حبلى وسكرى والاصل فيها القصر للتانيث فزادوا قبلها الفا اخرى للمد توسعا فى اللغة وتكثيرا لاهمية التانيث ليصير له بتا ان ممدودا مقصورا فالتقى الفان ولم يمكن حذف احدهما لان الاولى للمد والثانية علم التانيث فحذفوا المحل لمدلولها ولم يمكن تحريك الاولى لانها لو حركت لغار قرا المدغمتين تحرك الثانية فقلبت همزة وقيل ان الاولى فى الحمراء للتانيث والثانية مزيدة للفرق بين المونث افعل نحو احمر وحمراء وبين مونث فعلان نحو سكران وسكرى وهو ضعيف لان علم التانيث لا يكون الا حرفا وقيل ان الالفين معا للتانيث وهو باطل اذ لم يعلم علامة التانيث على حرفين وقال الشيخ الرضى الالف الممدودة فى الاصل مقصورة لان قبلها الفا للزيادة المدود ذلك لان الالف للمد ومد صار كلام الفعل فجاز زيادة الف الى قبله كما فى حمار وكتاب فاجتمع الفان فلو حذفت احديهما صار الاسم مقصورا كما كان وضاح الفعل فقلبت تانيثها الى حرف يقبل الحركة دون الاولى ليبقى على مدها وانما قلبت همزة لانها واو ولا يا ء مع ان مناسبة حروف العلة بعضها البعض اكثر اذ لو قلبت الى احد بهما لاستحيل الى قلبها الفا كما فى كساء ورداء لكون ما قبلها الفا كما فيها وسيصرح بهذا الشارح قدس سره فى بحث المثنى فاجمع العلماء الراسخون على ذلك فكيف يصح قوله وعلامة التانيث والالف مقصورة او ممدودة قلت المراد الالف حال كونه ممدودا او قبل فما قيل فى الجار بردى شرح الشافية ان الالفين معا للتانيث فغلط من ذلك ان الالف الممدودة هى الالف معا للهمزة فقط فلا يرد ما قيل ان الالف التى بعد هى التى قبل الهمزة وعلامة التانيث الهمزة فهى قوله الالف ممدودة نظير ليس الموجود الكان من وجيه هذا والمراد من الالف مقصورة كانت او ممدودة الزائدة بقرينة شهرة كون العلامة زائدة فلا تنقض بالف فتى وكساء فاندفع ما قيل قوله لتعريف علامة التانيث بالتاء والالف مقصورة وممدودة تنتقض بالفين فى فتى وكساء قوله بدليل تصغيره على حنيته اذ التصغير يرد الاشياء الى اصولها فلو لم يكن فى الاصل تاء لظهر فى التصغير قوله لكون التانيث فيه بتقليل لقوله فذلكان تقول فى طلعت الشمس طلح الشمس قوله لفظيا منسوبا الى اللفظ لوجود علامة التانيث فى لفظه حقيقة او تقديرا او حكما بلا تانيث حقيقى فى معناه فلا يكون التانيث قويا فيجوز ترك التاء قوله واستغنائه اى مع استغنائه قوله لما فى لفظه من الاشعار باى بالتانيث لكون التاء مقدرا فيه بدليل شمسية قوله بخلاف مضمره اى الظ متلبس بخلاف مضمره قوله

اذ ليس فيها ما في المضر قوله فانه مع الفصل يجب اتيانها نحو جاءت اليوم زيد لرفع الالتباس لما يذهب عليك ان وجوب الاتيان التابع لوجوب الالتباس مختص بما يلزم فيه الالتباس على تقدير ترك التاء كالمثال المذكور في الشرح فانه لو ترك التاء لم يعلم ان الفاعل مذكر او مونث فاذكره الشارح غير محتاج الى التقييد بما اذا لم يكن قرينة تدل على التانيث لعدم وجوب التاء في نحو اليوم زيد الكريمة اذ المثال المذكور خارج عن المبحث اذ المبحث وجوب الاتيان بالتاء لرفع الالتباس اللازم على تقدير ترك التاء والمثال ليس كذلك وانما يحتاج اليه لو لم يذكر قوله لرفع الالتباس فانه مع ما قبل الظاهر ان وجوب الاتيان مفيد بما اذا لم تكن قرينة تدل على التانيث اذ الحكم بالوجوب في كلام الشارح ليس على الاطلاق بل على تقدير الالتباس وهو انما يكون اذا لم تدل قرينة على التانيث واما ما قيل في الجواب بهذا وقع للمتقدمين بوجوه والراي فليس بوجه فان قلت قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار يشمل اللفظي الذي علم المذكر الحقيقي مع انه لا يجوز فيه الحاق التاء قال الشارح الرضي ولا يجوز مثل ذلك في علم المذكر الحقيقي الذي فيه علامة التانيث كطلحة لا يقال قامت طلحة الا عند بعض الكوفيين قلت لا يبعد ان يراد بظاهر غير الحقيقي ان لا يكون علما للمذكر الحقيقي بقرينة قوله بالخيار واعلم ان المونث اللفظي الذي يقع على المذكر والمونث يجوز اعتبار لفظه في تانيث الفعل المسند اليه لكن يجب في المذكر ما يدل على التذكير نحو غروت حمامة ذكر ولا تقول خرجت حمامة وتريد المذكر او ترك علامة المونث نحو عندي ثلث من البطة ذكور فانث العدد باعتبار لفظ البطة لكن يميز بعلامة وهو ذكور ولو لم يذكر ذكور لم يجز تانيث العدد وعلمة مما يقع على المذكر والمونث حيث يقال علمة ذكر يجب فيه ايضا التمييز بعلامة تدل على التذكير عند اراده المذكر وما لم يذكر العلماء ما لو اجبه عند اراده قالت ذكر في قوله فقد قالت علمة دل ذلك على ان الفاعل مونث حقيقي والا لما لزم ترك رعاية ما يجب رعايته وهو لم يقع في كلام احد من الفصحاء فكيف في كلام العلام الغيوب والعيوب وهذا هو وجه استدلال الامام الاعظم رض على ان علمة سليمان عم كانت انثى اذ روي ان قتادة رض لما دخل الكوفة اجتمع عليه الناس فقال سلوا عما شئتم وكان ابو حنيفة رض حاضرا فسأله عن علمة سليمان اذكرا كان ام انثى فحيره قتادة فقال ابو حنيفة رض كانت انثى فقيل له من اين تعلم فقال من كتاب الله تعالى قالت علمة قال صاحب الزبدة وما يشترك فيه المذكر والمونث كحاجة حقيقي في الاول لفظي في الثاني لكن للعلماء في التانيث لا بد للمذكر من تمييز دفعا للاشتباه قال يونس اذا اراد واذ ذاك قالوا بذه حامة ذكر فالعلمة في قالت علمة تمونث والا لقيل قال علمة انتهى قوله والا اي وان كانت العلمة في الآية مذكر العقيل قال علمة بتذكير الفعل او بتانيثه والتمييز بعلامة نحو ان يقال قالت علمة ذكر لكن لم يقل لك فعلم ان العلمة مونث وانه نقل ابن السكيت انه قال اذا اردت بالعلمة المذكر فقاده كناز طلوقي انه لا يجوز اصلا بلفظ اصلا فكما لا يقال قامت طلحة بل قالت علمة فحينما اراد انه التذكير بل قال علمة تحمله وقد وقع في القرآن قالت علمة فظهر ان العلمة مونث فحينئذ ان يكون ما قاله الامام مبنيا على ما ذهب اليه ابن السكيت واذا عرفت ما ذكرنا ظهر لك ان اعتراض الشيخ ابن الحاجب وهو انه يجوز ان يكون تانيثه لاجل التانيث اللفظي ساقط فان ما ذكره الشيخ الرضي قد يكون اللفظي جيوانا كما قد يجاءة ذكر وحامة ذكر فيجوز ان يقال خروت حمامة ذكر وعندي ثلث من البطة ذكور فيجوز ان يكون العلمة في قوله تعالى علمة ذكر اواعتبر لفظه فانث ما اسند اليه ليس على ما ينبغي اذ قوله الاول ينادي باعلى صوته على منافاة قوله فيجوز ان يكون العلمة آه قوله اي آخر معرفه اي معرفه المثنى وفيه انه يتوقف معرفة المفرد على المثنى وقد كان

معرفة المثنى موقوفة عليه فيلزم الدور وتمام المبادر من التعريف ان المثنى اسم حصل من المفرد والالف او الياء والنون خلافا على مسلمون ومسلمات ولو سلم فالمفرد الذي يلحقه الالف او الياء والنون المكسورة من حيث انه كذلك ليس مفردا مسلمين و مسلمات ولو سلم فالمفرد الذي يلحقه الواو او الياء والنون المكسورة المفتوحة او الالف التي من حيث هو كذلك ليس مفردا والمثنى علما مائيل للاخفش انه يصدق على مسلمون ومسلمات فقد يتبدل اشكال باشكال قوله ولو اكتفى بظهور المراد من ان المثنى عبارة عن المجموع وانكانت العبارة تدل على انه مسلم قوله لاستغنى عن التوجيهين المذكورين اذ ظهور المراد دليل على ان ما يقتضيه ظاهر العبارة تعزيرا دفلا حاجة الى توجيه ليصلوا وانما سمي التوجيهين تكلفا لان التقدير بلا دليل عليه تكلف محض ثم اللام البطل معنى اجنبية والمراد حينئذ المتكلف فلا يرد ان المذكور سابقا تكلفات لا تكلفا قوله ليدل ذلك اللحوق فيكون الدال امرا معنويا ونسبة الدال اليه مجازية قوله او للاطلاق وهو الالف والياء قوله او مع اللحوق فيكون الدال مجموع مسلمان ومسلمين قوله والباس جواب عما يقال اللاحق وحده وكذا اللاحق مع الملحق يشكل النون الموضع انه لا دلالة على ان معه مثله من جنسه قوله على تقدير تسليمه اي على فرض تسليم عدم دلالة لحوق النون او اللاحق وهو النون مع الملحق وهو اشارة الى ما قال الفاضل الخبشي هذا منع ما اجمعوا عليه من كون علامة التثنية الالف والياء وكون النون عوضا عن الحركة او التنوين في المفرد قال جنس الموضوع له اي مفهوم الموضوع له الحاصل بوضع واحد قال المشترك صفة جنس الموضوع له بينهما اي بين المفردين كرجلان فانه يدل على انه مع الرجل رجل آخر من جنسه باعتبار دخوله تحت مفهوم الرجل الذي وضع الرجل له وهو ذكر من بني آدم جاوز حد الصغر الحاصل بوضع واحد المشترك بين الرجلين هذا ولكن يشكل بما ذكره في الابوين والقمرين اذ ليس المفهوم المشترك و هو المسمى به حاصلا بالوضع ويشكل بتثنية المشترك اذ ليس المفهوم حاصلا بوضع واحد ويشكل بتثنية الجاز اذ المفهوم المتناول لهما بوضع واحد قيل لا يبعد ان يراد بالموضوع له اعم من الموضوع له حقيقة او حكما والمعنى المجازي في حكم شخص لانه يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز وانصرافه المتبادر من اطلاق لفظ الوضع الوضع الشخصي والنوعي الذي ليس في المجاز دون النوعي الذي في المجاز قال الشارح المحقق يريد بالجنس ما يعم من كلامه في شرح هذا الكتاب ما وضع صالحا لاكثر من فرد واحد بمعنى جامع بينهما في نظر الواضع سواء كان ماهيتا تختلفة كالابيضين للانسان والفرس فان الجامع بينهما في نظره البياض وليس نظره الى الماهيتين بل الى صفتيهما التي تشتركان فيها وتتفقة كما قول الابيضان لانسانين والبيض للفراس وسواء كان الواضع واحدا كالرجل او اكثر كالزيدين والزيدين فان نظر كلهم واحد من الواضعين في وضع لفظ زيد ليس الا لماهية ذلك المسمى بل الى كون ذلك المسمى اي ماهيته تميز بهذا الاسم عن غيره حتى لو سمى بزيد انسان وسمي به فرس فالنظر بالوضعين الى شئ واحد كما في الابيضين و هو كون تلك الذات متميزة عن غيرها بهذا الاسم والذي ذهب اليه المصنف خلاف المشهور من اصطلاح النحاة فانهم يشترطون في الجنس توحد على كثيرين بوضع واحد فالايمون زيدا وان اشترك فيه كثيرون جنسا قال سيد المحققين سند المدققين في حواشيه على الرضي فيه اشتباه العارض بالمعروض وان الموضوع له في كل وضع حصة تلك الذات المشخصة اما كونها متميزة بهذا الاسم فان هذا المعنى لازم خارج عن الموضوع له لا يخفى على من له دربة في ادراك المعاني وتمييز بعضها عن بعض فلا فرق بين العلم المشترك بين الاشخاص الكثيرة وبين سائر المشتركات بين المعاني الكلية ولو اريد بقوله مثله ما يماثله في الوحدة

والجنس لاستغنى عن قوله من جنسه هذا ما ذكره الفاضل السندي وتبعه الشارح ولا يخفى ان هذه الارادة لانه واسكان مقابلا لقوله في الجمع ليدل على ان معه اكثر منه وان الناظر فيه وان لم يغيره من قوله مثله الا ما يقابل الاكثر الا ان الارادة المذكورة لا تنافي المقابلة تكلف والمراد من قوله اكثر منه افراد آخر مثل المفرد في الوحدة والجنس وهو ظ قوله فلية مثل هذا التاويل اي تاويل الاسم بالمسمى بتحصيل مفهوم بتناول لهما فيتجابا سنان قوله بلا احتياج الى ادعاء كما احتيج في الابوين والقرءين قوله اسميه للطهر والحيض فانه اذا اريد بالقرءين الحيض والطهر لا يحتاج الى ان يدعى ان الحيض او الطهر سمي بالقرء فانه موضوع للكل احد منها حقيقة قوله فانه موضوع آه تعليل لقوله بلا احتياج قوله تثنيته اي المشترك قوله والمصاحبار عدم جوازه اي عدم جواز تثنية المشترك بالجر واشتراكه اللفظي بينهما ولذا قال مثله من جنسه فلا يقال عنده قروان ويراد به الطهر والحيض بل يراد بطهران بان يسمى الحيض طهرا وحيضان بان يسمى الطهر حيضا ليحصل الاتفاق في المعنى لا يخفى ان قوله فان قلت فليعتبر مثل هذا التاويل في القرءين اي كما يعتبر في الابوين والقمرين انما يجوز انما لو كان مدار جواز الابوين والقمرين على التاويل وليس الامر كذلك فان مدار جوازهما حاصل الاتفاق في المعنى كما اشار اليه الشارح قدس سره بقوله قلنا جاز آه وعلى هذا التاويل فكيف يكفي اعتبار التاويل في القرءين المعتبر في الابوين الذي هو نشاء السوال كلا الامرين فقوله بلا احتياج الى ادعاء الى قوله فانه موضوع لكل احد منها حقيقة تمام لا مساس له في هذا المقام لان الادعاء المذكور في الابوين لتحصيل الاتفاق في المعنى وذلك لا يحصل من وضعه لكل منهما بل لابد من ادعاء كون الطهر سمي بالحيض والحيض سمي بالطهر وبالجملة هذا الكلام لا يخلو عن خلل لانه ان اريد كلا الامرين فالخلل ظ وان اريد التاويل فقط فضيان السوال بكما يشعر به الفاء اسبب عما سبق وفيه كلا الامرين قوله في محله هذا الاحتياج رد وهو التاويل بالمسمى بتحصيل مفهوم يتناول لهما قوله في جواز تثنيته اي الاسم المشترك قوله لمجرد اشتراكه اللفظي بدون الاتفاق في المعنى قوله وهو الذي اي جواز تثنية المشترك لمجرد اشتراكه قوله اختار عدم جوازه اي تثنية الاسم المشترك لمجرد اشتراكه اللفظي بدون الاتفاق في المعنى قوله وبهذا الاعتبار المشار اليه بهذا هو الاعتبار او المراد منه هو التاويل بالمسمى اي يصح بالتاويل بالمسمى تثنية الاعلام المشتركة اشتراكا حقيقيا او ادعائيا لحصول الامرين التاويل والاتفاق في المعنى لكون الاعلام مشتركة فان قلت تقديم قوله وبهذا الاعتبار على ان يصح يفيد التخصيص فيفيد ان وجه الصحة هو الاعتبار لا غير مع انه ليس كذلك قلت قد لا يكون التقديم للتخصيص وان كان الاغلب فيه التخصيص قوله وجمعا اي الاعلام المشتركة قوله ورده اي اعتبار الامرين في الاعلام قوله وينبغي ان لا يذكر وفيه ان هذا البعض ان لم يعتبر الامرين في الاعلام لكنه يعتبر هما في اسماء الاجناس فكيف يقال فعلى قول هذا البعض ينبغي ان لا يذكر في تعريف التثنية قوله من جنسه على الاطلاق قوله الف مفردة بلا همزة لانه لا تنفك عن الكلمة بخلاف غير الانه فانه لا يسمى مقصورا كالالف في رايت زيدا في الوقف قوله لبان كان مجهول الاصل وذلك بان يلتبس في حكمه الاصل ولم يعرف الاصل قوله ولم يمل وطم يسمع فيه الامالة قوله تقلبت واوا والان قلب الالف واوا في نحو الاولى واجب وفي الثانية اولى قال الشارح الرضي وان لم تسمع الامالة قالوا واولى لانه اكثر وقال بعضهم بل اليائي التعين اولى سمعت الامالة ولا كذلك هنا اضف من الواو فجعل الصورة الثانية داخلة تحت الاولى وقسما منها كما فعله الشارح ليس

على يائيتي اذ مالبس فيه للقلب موجبا كيف يكون داخلا فيما فيه القلب واجب وايضا يلزم في قوله قلبت الفه واوا الجمع بين الحقيقة والمجاز قوله اعتبار الاصل حقيقة فيما اذا كان الفه منقلبة عن الواو او حكما فيما كان مجهول الاصل ولم يأت قوله لكان التقسيم اي لوجود الثقل قوله او حكما بان كان مجهول الاصل بان لم يعرف الاصل قوله او حديدا بان كان اصلا غير منقلبة عن شئ كمتى وعلى وابى واذا اعلا فان الالف في الاسماء المعربة البناء أصل قوله وقد اميل ولم يكن هناك سبب للاماله تجيء انقلاب الالف عن الياء قوله او زائدة كذا ثنائيت للجبلى اوالالحاق كالارطى او للتكثير كبعثرى كذا في الرضي قوله من جنس الالف في حواشي السيد السند على الرضي قال في اصباح الالف على ضربين لينة ومتحركة فاللينة يسمى الفا والمتحركة كعصى همزة وانظر من ذلك ان الالف تينا واحدا معا قوله فالوجهان المذكوران اشارة الى ان اللام في الوجهان للعهد قوله فتشتبها بهمزة قراء الا ان ابدال اللغة ذا واولى من تصحيحها لانها ليست اصلا ولا عوضا عن اصل بل هي عوض من زائدة ملحقة بالاصل فستبتها الى الاصلية بعيدة واما المبدلة من اصلية فتصحيحها اولى من ابدالها للمقارب نسبتها من الاصلية لانها بدل من اصل هذا عبارة الرضي قوله ان لا يحذف من آخر المثنى فان قلت التأني حرفتان وقرتان ليس في آخر المثنى اذ الالف والنون من تمام المثنى عليه يشير الى قول الشارح قدس سره اذ الفتى عبارة عن المجموع لان الالف والنون خارج عنه قلت لما كان التاء آخر الحروف المثنى كان كانه آخر المثنى اذ للاكثر حكم الكل قوله على جملة احاد قد رالجملة بان الجمع يدل على الاحاد المجتمعة ولا اقل من ان يكون ثلثة لان الاحاد مجتمعة كانت او متفرقة قوله اي اسم فان قلت مسلمان ومسلمون وامثالهما حاديدل جزء على جزء معناه كلتيهما فكيف يكون اسما قلت قد مر في صدر الكتاب ان كلواحد منهما كلتا ان حدت لشدة الامتزاج كلمة واحدة قوله مفردة اي مفرد الجمع وفيه انه يتوقف معرفة الجمع على المفرد اذ معرفة المعروف يتوقف على معرفة المعرف واجاب ومعرفة مفرد الجمع يتوقف على معرفة الجمع فيلزم الدور واما قيل ان المراد بالمفردة ما ليس مثنى ولا مجموع فالتعريف بالوصفي فغير يحتاج ان يغير المفرد بالاحاد على فردين او افراد ثم حروف المفرد اعم من ان يكون محققة كرجال او مقدرة كعيد وعبيد فغيه انه يحتاج ان يغير الفرق من الناس الذاهبون في ملوحه والنسبة اليه عبادي ديمي قال سيبويه لا واحد له وواحده ضليل او مفعول او مفاعل في القياس ونحو منسوبة في جمع امرأة فانه قد رلها واحد وان لم يستعمل كعباد وعبيد وشذ ابضم الفا كغلام وانما قد رلها واحد ولم يجعل من اسماء الجموع كابل وغنم لان اسماء الجموع هي المفيدة لمعنى الجمع مخالفة لاوزان الجموع الخاصة بالجمع والمشهورة فيه وعباد وعبيد وهجابيد وزن خاص بالجمع ونحو منسوبة مشهور فيه قوله والفرق بينهما اي بين اسم الجمع واسم الجنس مع شركتهما في انهما ليسا على اوزان جموع التكسير الخاصة بالجمع كما فعلة واصل اولى المشهورة فيه كفعلة بخلاف نسوة قوله لها احاد من تركيبها ثلثة فان قلت اذا كان راكب مفرد الركب وطالب الطلب وبقل البقل ودقل الدقل فيكون داخلة في الجمع فكيف تكون اسماء الجموع قلت المذكورات ليست مفردات وان اتفق اشتمالها في الحروف الاصلية وانما قلنا ذلك لانها لو كانت جموعا لما ندره الاحاد ولم يكن جمع قلة لان اوزانها مخصوصة قبل جمع كثرة وجمع الكثرة لا يصدق على لفظ بل يدل على واحد وهذه لا تدل على تركيب وجميل وايضا لو كانت جموعا لرد في النسب الى واحدها ولم يقل ركبي جملي وايضا لو كانت جموعا لعم عود الضمير الواحد اليها هذا ما في الرضي قال الجامل وباقر قال قدس سره في الحاشية الجمل

زوج الناقة والجمل المتصل من الابل مع رُحاثة وار بابه والبقر اسم جنس والبقرة تقع على الذكور والاناث والواحد
من الجنس والباقر جماعة من البقر مع رُحاثتها انتهى وهذا ذكره السيد السند في حواشيه على الرضي **قوله** والركب بضم ركب لان
اسم الجمع هو ركب لا الركب **قوله** وكذا الاسماء الاجناس اي مثل اسماء الجموع التي لها آحاد من تركيبها اسماء الاجناس التي
ليس لها احاد من تركيبها فان كليهما جامع عند الفراء **قوله** اي آخره مفرده اي آخر مفرد والجمع قد حوفت وجه تقديره وفيه اني
الشيء لا يصدق التعريف على جزئين وسلمات لما حوفت **قوله** على سبيل منع الخلو لان الجمع لا ينافي البعض قابل بان النون
عوض من الحركة والتنوين **قوله** او على سبيل الغرض وفيما نحن فيه ليس ثبوت الفعل محققا لكن فرض تثنيته يصح استعمال
صيغة اسم التفضيل ولا فائدة فيه غير التصحيح بخلاف غلامان فاقته من الحمار واعلم ان الجناركان في فرض اصل الفعل
فيه فائدة وهي المبالغة في وصف الغلامان بالجمل او من لا يتصور انضمامية واحديته الا بالقياس الى ما لا يتصور فيه الفعلية
والعلم الاعلى سبيل الفرض المحال لما يكون الا احاديا لا كاملا والظاهر ان الفرض لا يكون الا لفائدة زائدة **قوله** اي آخره مفرده
يأتي قد الاضافة لان الياء في آخر المفرد وانما الجمع قالها في وسطه **قوله** فان اصله قاضيون بتشديد الياء لان الياء المحذوفة في المفرد ترد
في الجمع ثم تحذف فان قلت ينبغي ان لا ترد وقلت انما ترد اذا كان السبب متحدا وهنا ليس كذلك سبب الحذف قبل الجمع انتفاء الساكنين
الياء والتنوين وفي الجمع الياء وحدها ثم رد في الجمع وفيه رفع لما عسى ان يتوهم ان المقدر كيف يحذف فلا يصح قوله حذفت **قال** الخان آخره
هكذا وقع في نسخة الشارح قدس سره وعلى هذا فالضمير للاسم الذي اريد جمعه وقع في بعض النسخ والخان مقصورا فالضمير يحتمل ان يكون للاسم
الذي اريد جمعه وان يكون للاسم اي سماعي والخان الاسم مقصورا اي جمعوا لان آخره الف مفردة وعلى النسختين فالضمير للاسم لا للجمع لان الالف
ليست آخر الجمع بل في وسطه **قوله** اي بشرط اسم اريد جمعيته النظر جوعه الى الجمع لان الشرط للجمع قيل انما لم يحتج ضمير شرط الى
الجمع للتالي يلزم انتشار الضمير لان قوله فحذفه علم يعقل ما قبل يكون مذكرا عاقلا وضميره الى الاسم لا الى الجمع وفيه ان قوله فلكونه مذكرا
اذا رجع الضمير الى الجمع ليس يكون المفرد والجمع مذكرا عاقلا فلا يلزم الانتشار فلا يكون ما ذكره سببا للعدول عن انظ **قال** الخان ذلك
ذلك للاسم اي الاسم الذي اريد جمعه **قال** اسما محضا من غير معنى وصفية فيه رفع لما عسى ان يتوهم ان الحال لا يضيف
اذا اسم كان الاسم الذي اريد جمعه وخرج به الوصف والاسم وحاصله ان الاسم الواقع خبر ليس الاسم العام المتحمل لان يكون متحيز في
ضمن اسم لا وصفية فيه وان تحقق في ضمن تحقق الوصفية فيه حتى يكون غير مقيد بل المراد به اسم محض لا وصفية فيه فيفيد
والقرينة على ذلك مقابلة المقول والخان صفة **قال** الخان اسما فحذفه علم يعقل قال الشيخ الرضي عبارة ركيكة وذلك
لانه لا يجوز ان يكون قوله الخان اسما فحذفه علم يعقل جزاء الشرط لان المبتدأ المقدر بعد الفاء ضمير راجع الى اسما
اي فهو علم يعقل والضمير راجع الى المبتدأ الذي هو شرط مع انه لا معنى اذن لهذا الكلام ومعنى الكلام الخان اسما فشرط
ان يكون علما فيكون على هذا جواب الشرط مدلول الجملة التي هي قوله اشرط فحذفه وفيه مخالفة دولات الاولى دخول الفاء في
خبر المبتدأ مع خلوه من معنى الشرط والثاني ان الشرط كونه مذكرا وليس في الجزاء ما يحمله لمعنى المصدر والثالث ان الفاء
الشرط المتوسط بين المبتدأ والخبر ضرورة ويمكن ان يقدر بكون الشرط والجزاء خبر المبتدأ والتقدير فهو حصول تذكر على
ان الضمير بعد الفاء راجع الى قوله شرط والمضاف الى الجزاء محذوف دفع التعسف في هذا العذر انتهى كلامه ووجه التعسف في الاخير

المذكور ما ذكره في بحث المبتدا ان الحذف في الجملة اذا كانت خبر الجملة اصلي ما قال سيبويه يجوز في الشعر ولا ضعف وهو في غيره ضعيف واجاب الفاضل السندي عن الاول والثالث بقوله اللهم الا ان يحمل على حذف اما فيكون الفائي في جواب اما ويمنع انتفاء اعتراض الشرط بين المبتدأ والخبر بالشعر واشار بكلمة اللهم الى ضعف ما ذكره اذ كلمة اللهم يستعمل فيما اذا قصد تسكت أمر ما وتستبعد كذا في تسهيل يا سه في تحصيله اما ضعف الاول فلان حذف اما انما يطرد اذا كان ما بعد الفا اما مرادا او منهيا او ماقبلها منصوبا به او بفسره فلا يقال زيدا ضربت ولا زيدا انضربه بتقدير يا ما واما ما توك زيد فوجد الفائية زائدة هذا ما ذكره الرضي واما وجه ضعف الثاني فلان المنع بدون السند وانكان موجبا على قانون التوجيه الا ان منع ما ذكره المحشي بدون سند يتعسر بالطلاع او بعدم الاختصاص ليس بمقنع وقال الفاضل السندي يجوز ان يكون شرطه مبتدأ وما يذكره خبره وقوله انكان اسما فذكر لعلم بيان للشرط كما قيل في قوله تعالى الزانية والزاني مبتدأ لمحذف المضاف اي حكم الزانية والزاني وخبره محذوف وهو ما يتلى وقوله فاجلدوا وايمان لحكم المذكور وير وعليه ان هذا انما يحسن اذا كان بين المذكور والآتي صلاة ما اذا لم يكن بفصل فالظاهر انه غير حسن كما لا يخفى بسلامة الطبع والشارح قدس سره اشار الى ان شرطه مبتدأ وقوله فذكر لعلم خبره اذ هو ما دل بكونه مذكرا علما وير وعليه انه لا بد لهذا التاويل من وجه بصير به موجها وقال الفاضل المحشي انه مبني على اعتبار الحيثية وما ال المحيثية كونه مذكرا علما وانت خبير بانه لا بد لا عتبار الحيثية من قرينة ولا قرينة الا ان يقال شرطه قرينة عليه اذ الشرط ما يكون حاوثا ما ضيا وان الاعتراض الثالث بقي وارد وا عليه الا ان يقال الفاء الشرط المتوسط ليس بمتعاني غير الشرط جائز الا انه ضعيف وكذا دخول الفاء بقي وارد وا بالجملة لم يندفع شئي مما ذكره الرضي باذكره الشارح قدس سره قوله من حيث سماه وفع لما قيل ان يقال ان يلقب صفة العلم وصفون الصفة يكون قائما بالموصوف اذا كان الصفة فعليا وهو كذلك مع ان العلم ليس قائما بالعلم لانه لفظ وحاصل الجواب ان الصفة سببي لان معناه علم يلقب سماه قوله فاعطى فيه ضمير يرجع الى الجمع وهو مفعوله الاول وقوله الاشرف بالنصب مفعوله الثاني وقوله الاشرف علة الاعطاء وقد مر شئي في صدر الكتاب فتذكر قوله واراد بالمذكر في الرضي قال المصرح في الشرح كان يستغنيا من قوله مذكر لان الكلام في الجمع المذكر وانما ذكره ليدفع وهم من يظن ان قوله الجمع المذكر السالم كالعقب الذي يطلق على المشي وان لم يكن تمشيا كالسعي الا يضع الاسود وليدفع وهم من يذهل عن تقدم الذكر قال الشيخ الرضي ولا شك في بروده تين ثم قال او نظن ان طلحة داخل فمخرج على طلحون وهذا ايضا ليس شيئا لان نحو طلحة ان خرج بقوله فذكر يخرج ايضا بقوله جمع المذكر وان لم يخرج بالاول لانه مذكر المعنى لا مذكر اللفظ لم يخرج بالثاني ايضا وكان عليه ان يقول شرط التجرد عن التاليد خل فيه نحو ورقاء وسلمى اسمي رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون الفاقا ويجمع نحو طلحة وحمزة بذا لكلامه ولا يخفى ان ما ذكره لا يندفع بما ذكره الشارح قدس سره فما ذكره المحشي من قوله اجاب بما ذكره الرضي انه كان عليه ان يقول بدل قوله فذكر فخرج عن التاليد يخرج نحو طلحة ويدخل نحو سلمى ودورقاء على حد قوله ليس على بانبني قوله فانهم اجازوا بسكون اللام وابن كيسان يختصها قياسا على الجمع بالالف والتاء كالطلحات والحمزات وذلك لان حمزة الالف والتا كما قالوا رضوان بفتح الراء كان حمزة الالف والتا اعلم ان الموضع بالتا لفظا او تقديرا اذا كان مفتوح الفا ساكن العين جاز جمعه بالالف والتا بفتح العين نحو تمرات بالفتح في ترة بالسكون في الثانية فاذا جمع باب ترة

قيل قرأت بالفتح والاسكان ضرورة وأما الصفات فبالاسكان فالكوفيون قاسوه على "صعقة وابن كيسان على الاسم قوله ويدخل فيه بالنصب عطف على قوله يخرج في قوله ليخرج عنه قال الشيخ الرضي الذي قالوه مخالف للقياس والاستعمال اما الاستعمال فنحو ص نقر اسه اختلاو منعها بمسجدتان طلحة الطلحات ط واما القياس فلان التأ نيث انما يعتبر مع الواو والنون اعتبارا علامتا التذكير والتانيث وان حذفت كما محاوه حذف الشيء مع عدم ما يدل عليه وغلب على الغلمان جمع المذكر عندهم الكون جمع المذكر بالواو والنون ولو جاز في الاسم لجاز في الصفة نحو ربعون وعلامون ولا يجوز اتفاقا وان قاسوا اذا التأ على ذي الالف فليس لهم ذلك لان المدودة تقلب واوا فتمحي صورة علامة التانيث والالف المقصورة تحذف ويبقى الفتح قبلها دالة عليها قوله والكان ذلك الاسم الذي اريد جمعه صفة غير علم لا يظهر فائدة قال قيل قوله اي مذكرا غير مستوبل يجب ان يكون ذلك الاسم الكائن صفة مذكرا مستويا في صيغة الصفة مع المونث بان يكون المذكر بدون التأ والمونث بالتأ فالصفة الذي اريد جمعه بالواو والنون يجب ان يكون قابلا للتاء في المونث ولذا لا يجمع هذا الجمع افعل فعلاء ولا فعلان فعلى ولا مايستوي فيه المذكر والمونث فان قلت افعل التفضيل غير قابل للتاء فيجب ان لا يجمع هذا الجمع مع انه قد جمع قلت قال الشيخ الرضي وقد شذ من هذا الاصل افعل التفضيل فانه يجمع بالواو والنون مع انه لا يلحقه التأ ولعل ذلك لكثير المخالفة بين عمله في الفاعل والمفعول مع ان معناه في الصفة المبلغ واتم من اسم الفاعل الذي انما يعمل بنحالا جل معنى الصفة قوله مع المونث متعلق بقوله مستو قوله بان يكون المذكر على صيغة افعل آ بيان لقوله غير مستو قوله في افعل التفضيل كامل فلا ينا سب ان يترك الكامل غير مجموع هذا الجمع ويجمع الناقص هذا الجمع قوله والثالث الثالث ان لا يكون ذلك الاسم الكائن صفة قوله اللذان اي الفرق بين المذكر والمونث فيما اي في فعلان فعلانة بالتاء وعدمها وهو القياس في اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمنسوب قال الشيخ الرضي الغالب في الصفات ان يفرق بين مذكرها ومونثها بالتاء الغالب في الجوامد ان يفرق بين مذكرها ومونثها بوضع صيغة مخصوصة لكل منهما كعير واتان وجمل وناقة هذا هو الغالب في المضعين وقد جاء العكس ايضا في كليهما كحر حرمة او الافضل والفضلى وسكران وسكرى في الصفات وكامرأ وامرأة ورجل في الاسماء وكل صفة لا يلحقها التاء فكما نهامن قبيل الاسماء فلذا لم يجمع هذا الجمع افعل وفعلاء وفعلان وفعلى فلا ينا سب ان يجمع هذا الجمع صفة جرت على خلاف ما هو القياس فيها من الفرق بالتاء وعدمها وبترك الجاري على القياس فيها غير مجموع هذا الجمع قال ان لا يكون ذلك الاسم المذكر اي الكائن صفة تدل عليه السياق وهو قوله ذلك الاسم الكائن صفة ان لا يكون ذلك الاسم فاعل اي الذي اريد جمعه ليس بوجه والكان من وجيها ذا السياق ينادي باعلى صوت على فساده والله قدس سره اشار بقوله والشرط الرابع ان لا يكون ذلك المذكور نظرا الى ان قول المصرح ولا مستويا عطف على قوله افعل فعلاء وضمير لا يكون راجع الى الاسم الكائن صفة وقوله مستويا خبر لا يكون بتقدير الموصوف اي مذكرا مستويا في الوصف مع المونث والمقصود دفع ما اورد الشيخ الرضي من ان قوله ولا مستويا فيه عبارة اسخف من الاول لان مستويا عطف على افعل فعلاء فيكون المعنى وان لا يكون الوصف المذكر مستويا في ذلك الوصف مع المونث ولا معنى لهذا الكلام وكيف يستوي الشيء في نفسه مع غيره ولو قال ولا مستويا فيه للذكر مع المونث

لكان شيئا وحاصل الرد ان السنافته انما يلزم ان لو كان ضمير ان لا يكون الى الوصف وليس كذلك بل ضميره راجع الى الاسم الكائن صفته وخبره مستويا بتقدير الموصوف فالمستوى فى الوصف مع المونث المذكر لا الوصف والاسنافته فيه وانت خبير بان السنافته وان نالت بحسب الظاهر والحقيقة فباقية لان التقدير ان لا يكون الاسم الكائن صفته وصفا مذكرا مستويا ذلك الوصف فى الوصف مع المونث الا ان يحمل على حذف المضاف والتقدير والشرط الرابع ان لا يكون مسمى الاسم الكائن صفته مذكرا مستويا فى الوصف مع المونث هذا وقد اخذ الله قدس سره الوجه المذكور من كلام الفاضل السندى وقد ذكر الفاضل المتوجهين فى رد ما ذكره الشيخ الرضى وعلى التوجيهين يرد ما يرد على الشارح قدس سره قال الفاضل السندى قوله والمستويا عطف على قوله افعل ولا فائدة لتاكيد النفى وضميره عائد الى المذكر المذكور اى وشرطه الكان صفته حصول مذكور وعدم كون المذكر مستويا فى ذلك الوصف مع المونث او معناه والكان ذلك الاسم صفته فهو مذكر يعقل وذو عدم كون المذكر فيه افعل فضل وعدم كون ذلك المذكر مستويا فيه مع المونث انتهى وانت خبير بان المذكر فى الوجهين يراد به الصفة كما يخفى على من يلاحظ السياق فالسنافة باقية وقوله قال الشارح هكذا والشرط الرابع ان لا يكون الاسم الكائن صفته مستويا فيه المذكر مع المونث لا تفهم الشبهة بالكلية قوله والشرط الخامس ذكر هذا الشرط والكان مستغنى عنه لقوله فمذكر وفعالقوم ان يراد به مذكر المعنى لا مذكر اللفظ وهو دليل على ان المراد بالمذكر فى قوله الكان سهما فمذكر علم الجر وعن التالا مذكر المعنى لان التجرد عن التاء علم الاسماء والصفات قال الشيخ الرضى اعلم ان شرط جمع المذكر بالواو والنون كمل حضرين علم للاسماء والصفات وخاص باحديهما فالعام لهما شيئان احدهما التجرد عن تا التانيث فلا يجمع نحو طلحة فى الاسماء وعلامة الصفات بالواو والنون والان الوجه المذكور فى الموضعين يقتضى ذلك واما قوله او مقدرة فلا دليل عليه قوله بكسر السين انما كسرت تنبيها على ان ليس بجمع فى الحقيقة وقد جاء سنون بضمها ايضا وقليل قال الشيخ الرضى وعلى هذا التنبيه كسروا عشرين وجاء فى بعض ما يؤخذ مضموم الفا والكسر مع ضم الكاف لغتان وثبون وليس بمطرد اما مكسور الفا فلم يسمع فيه التغيير كالمضعف قوله تحت قاعدة كلية هى قوله سوى ما يجب تقصه من ذهى التالى وفاء الجمع معتلا مما لا مذكر له مجموعا هذا الجمع فاد خل فى القاعدة نحو ليس لبنا وما ليس من هذا فخرج بذكر الجمع قوله لاى آخر مفرده قد عرفت وجه تقدير المضاف قوله لئلا يلزم مزية الفرع وهو المونث ان جمع بالالف والتاء وذكره لم يجمع بالواو والنون على الاصل وهو المذكر وهو غير جائز والحاصل الكان له مذكر فان جمع مذكره بالواو والنون كافضل جمع بالواو والنون كافضلون جمع المونث بالالف والتاء كفضلى جمع على فضليات وان لم يجمع مذكره بالواو والنون لم يجمع المونث بالالف والتاء اصلا كاحمر حمراء وفعلان فعلى كسكران سكبى وان لم يكن له مذكر اصلا فشرطان لا يكون المونث مجردا عن التا كالحائضة فانه جمع على حائضات بخلاف حائض فانه لم يجمع بالالف والتا قوله وان لم يكن له مذكر جمع بالواو والنون من قوله فان يكون مذكره جمع بالواو والنون ان المونث الكان له مذكر لم يجمع بالواو والنون لم يجمع بالالف والتا اصلا وبهذا التقييد قوله مذكر فى قوله وان لم يكن له مذكر لقوله جمع بالواو والنون ان المونث الكان له مذكر لم يجمع بالواو والنون فشرط جمع المونث بالالف والتا ان لا يكون المونث مجردا عن التا لان انتفاء المقيد يكون اما بانتفاء القيد واما بانتفاء القيد والمقيد معا والغالب الظاهر هو الاول بل هو المتعين فيما نحن فيه والانصاف التقييد لخواهر هذا الفهوم مناقضا لفهوم الاول

فالصواب ترك التقييد بقوله مذكر بقوله جمع بالواو والنون قوله لانه ليس بحقيقي والظاهر السلامة قال الشيخ الرضي فجمع هذا الجمع قياسا
من الاسماء المؤنثة للاعلم المؤنث ظاهرة كانت فيه العلامة كفنزة وسلمى او مقدرة كهند او ذاتا او الثانيث الظاهرة سواء كان مذكرا
حقيقيا كحمزة او لا كفرقة قوله من حيث نفسه اي نفس بناء الواحد اي لتغير نفس بناء الواحد وامور اي امور بناء الواحد الدالة
فيه اي في بناء الواحد بان لم يبق بناء الواحد على هيئة وصورة كان عليها قبل الجمع بخلاف جمعي السلامة فان بناء الواحد فيها
باق على هيئة كانت عليها قبل الجمع وان تغير بمعنى ان لحق آخره المفرد مالم يكن لاحقا قبل الجمع وبالجملة التغيير
المعتبر في جمع التكسير تغيير يقع في خلال حروفه وهيئتها لا ما حصل بالالحاق واليه اشار بقوله لتغير بناء واحد
بلحوق الحروف الخارجة الزائدة لا بوقوعها في الخلال وليس المراد ان التغيير في الحروف الزائدة ليس بمعتبر في
التكسير وبهذا دفع لما ذكره الشيخ الرضي لا شك ان جمع السلامة بالواو والنون تغير بناء واحده ايضا بسبب الزيادات
لانك تبقى بها بناء مستقلا فالمفرد صار كلمة اخرى بذلك كما ان الثانية مثلا اذا ضممت اليها الاثنين صارت عشرة
ويكون الجموع الثاني غير الجموع الاول وبهذا يتم التغيير فتدبر قوله ايضا في جمع السلامة بناء الواحد ولما قال في حد الجمع يتغيرا
قوله لك كما مر في تعريف الجمع قوله وهو ما يطلق على ثلثة وعشرة وما بينهما الظاهر ان تعريف جمع القلة مجموع الكثرة بالمقابل لما لا يطلق على
ما ذكروا لم يكن ما نعا ولان المقابلة يقتضي ذلك وليتأمل ايضا قول الشارح قدس سره جمع كثرة يطلق على ما فوق العشرة الى مالا
نهاية له فحاصل جمع الكثرة عشرة واكثر لا نهاية له واقل جمع القلة ثلثة واكثره عشرة واليه يشير الرضي حيث قال المراد بالقليل
من الثلثة الى العشرة والحدان داخلان وبالكثير ما فوق العشرة لكن قال العلامة التفتازاني في شرح قول صاحب التوضيح
لان اقل الجمع ثلثة اعلم انهم لم يذكروا في هذا المقام اي في مقام بيان عموم الجمع المحلى باللام بانه يطلق على الثلثة فصاعدا الى
ما لا نهاية له مستدلا بان اقل الجمع ثلثة بتعين جمع القلة وجمع الكثرة فلعل ظاهره على ان التفرقة بينهما انما هي في جانب الزيادة بمعنى
ان جمع القلة مختص بالعشرة فما دونها جمع الكثرة غير مختص لانه مختص بما فوق العشرة وهذا اوفق بالاستعمالات وان صرح
بخلافه كثير من الثقات هذا كلامه لكن قال قبيل هذا في شرح قوله فالجمع مثل الرجال والمسلمات وما في معناه من العام المتناول
للجمع مثل الرهط والقوم يصح اطلاقه على اي عدد كان من الثلثة الى ما لا نهاية له ولا يخفى ان الكلام في الجمع المعرف واما المنكر فسيجيء
ذكره وكذا اسماء الجموع والاظهر سبق ان الرهط اسم لما دون العشرة من الرجال على ما صرح به في كتب اللغة فضلا الى اصل الجنس
بالام من الجموع واسماؤها للجميع الافراد قلت او كثرت والنكرات بدون اللام لما دون العشرة كالرهط والعشرة فما دونها لجمع القلة
مثل المسلمين والمسلمات والانفس ونحو ذلك انتهى وهذا الكلام يرفع المخالفة بين تصريح الثقات وبين فرقهم في هذا المقام ويوجب
التوفيق بينهما والحان الاول صريحا في المخالفة وعدم التوفيق واليه يشير قول صاحب التوضيح في فصل حكم العام التوقف عند البعض
حتى يقوم الدليل لانه مجمل لاختلاف اعداد الجمع فان جمع القلة يصح ان يراد منه كل عدد من الثلثة الى العشرة وجمع الكثرة يصح ان يراد
منه كل عدد من العشرة الى ما لا نهاية له فاقال لمزيد على الاخلس يصح بيانه من الثلثة الى العشرة هذا كلامه فتامل لظهور ذلك بهذا الكلام
يا بى التوفيق فتدبر قال وفعلة كفلة في الرضي وزاد الفراء فعلة كقولهم هم اكلة راس لاربعة قليلون يكفيهم رأس شاة واحدة
وليس بشيء اذ القلة مفهومة من قرينة تشبيههم باكل راس لا من اطلاق فعلة قوله الظاهر انتهى الرضي قال ابن حروف الجعبا السلامة

مشتركان بين القلة والكثرة والظاهر انها المطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان لما **قال** بذكر اكان كالمسلمين او مؤنثا كالمسلمات اعلم انها اذا كانا متذكرتين يكونان للقلة واذا كانتا مؤنثتين فللكثرة **قال** ذلك اللذ كور اشارة تعالى الى افراد اسم الاشارة مع تعدد المشار اليه بمعنى على تاويله بالمذكور **قوله** يعني باحداث معنى قائما بالغير **قال** بعض الفضلاء اخذا عن مشترح المطالع والمراد بالقيام بالغير كونه ناعتا له بحيث يصح ان يشتق منه اسم محمول عليه كالضارب من الضرب وعلى هذا لا يلزم ان يكون السواد بمعنى سياهي اسم لحدث اذ لا يشتق منه اسم وايضا يخرج منه ذلك بقوله الجاري على الفعل اذ بمعنى جريانه على الفعل ان يدل بالمطابقة او التضمن او الالتزام على امر ما يشتق منه اسم ما ويخرج منه ما ليس كذلك وبهذا يندفع ما قيل ان السواد بمعنى سياهي ايضا يشتق منه الفعل **قوله** لا يكون مصدرا اذ لا يصدق عليه انه حدث يصدر عن الفاعل بمعنى ان يكون جاريا على الفعل اي يصدق عليه انه يشتق منه الفعل ونحو العالمية والقادرية ليس كذلك وفيه ان نحو العالمية لم يدخل في قوله اسم الحدث حتى يخرج بقوله الجاري على الفعل اذ هو ليس بكلمة فضلا عن ان يكون اسما **قال** بعض الفضلاء وانما نفاه ليس بكلمة لوجوب كونها مفردة غير دالة على جزء معناها والعالمية ليست كذلك وبهذا يظهر ان جعل قيد الجاري على الفعل في قول ابن الحاجب المصدر اسم الحدث الجاري على الفعل احتراز عن مثل العالمية كما فعله الفاضل الاستراباذي محل بحث **قال** والكان الاخيران مفعولا مطلقا اي وقع في الاستعمال كونهما مفعولين مطلقين بخلاف الاولين اذ لم يقع في الاستعمال كونهما كذلك والحاصل انه اذا اراد الامكان لو قوعي لا الامكان الذاتي فاندفع ما قيل ان اراد جواز او قوعهما فلا اختصاص له بهما بل يجري في الاولين ايضا اذ لا صفة في المفعول المطلق وان اراد وجوب وقوعهما فيرده قوله **وويل للمطففين** **قال** وهو من الثلاثي حال من مفهوم الكلام اي مقصر المصدر على السماع حال كونه من الثلاثي وفي جعله متعلقا بسماع نظر لعدم ذي الحال لانه ليس لقوله سماع فاعل ينظر ولا مضمر يذا ذكره الفاضل الهندي في الحاشي **وقال** بعض الشارحين لما وقع قيدا لعلمية ان قوله سماع اما على حذف يا النسبة اي سماعي فيكون في حكم المشتق الحامل للضمير او هو تاويل مسموع والمصدر الاول بالصفة جائز فيه الاضمار ويدل عليه قولهم مررت برجل سواء هو والعدم قالوا ليجوز في سواء الجر على انه صفة الرجل يعني ستوفيكون هو تاكيدا للمستكن في سواء وانما اكد ليصح عطف قوله والعدم عليه فقد اخير الاضمار في سواء عند تاويله بالصفة مع انه مصدر بدا كلامه وهو صريح في انه يجوز حذف يا النسبة وقال بعضهم لم يثبت حذفها قوله ويدل عليه قولهم وفيه ان القول المذكور محتمل والمحتمل لا يكون دليلا على احد احتماليه واما قلنا محتمل لانه يحتمل ان يكون سواء فوعا على انه خبر لقولهم والعدم على ان هو مبتدا والعدم معطوف عليه ويدل عليه قوله يجوز في سواء الجر والدليل على ان المصدر المؤول يجوز فيه الاضمار قول الرضي على ما نقلناه عنه في مصدر الكتاب ان لفظ وان كان مصدرا الا انه بمعنى الملفوظ فيكون فيه ضمير **قال** سماع اي سماعي ظاهر انه على حذف يا النسبة لم يثبت حذف الياء فاول بانه اراد ان المصدر بمعنى المفعول اي المسموع او محمول على حذف المضاف اي ذو سماع لان به المعنى لازم لمعنى قولنا سماعي **قوله** وذلك العمل حاصل لمناسبة الاشتقاق اي للمناسبة الذي هو الاشتقاق فالاضافة بيانية اي كون احدهما مشتقا والآخر مشتقا منه فظهر ان التاويل بان مع الفعل وان كان سببا للعدول عن الاشتقاق لكنه ليس منحصرا فيه بل مدار عمله شيئان المناسبة بالفعل بالاشتقاق والتاويل بالفعل مع ان وبهذا سقط ما **قال** الشيخ الرضي وتقديرهم للمصدر بان والفعل لا يتم اذا كان بمعنى الحال لان ان اذا وضعت على المضارع خلصته للاستقبال بخلاف ما اذا دخلت على الماضي فانه يبقى معه على معنى المضي وما **قال** الفاضل الهندي في الاشكال انه مجمول على مظان التاويل

طرة اللباب **قال** ولا يتقدم معموله عليه لكونه بتقدير الفعل مع ان وشئ مما فى حيز لا يتقدم عليه وفيه ان تاويله بالفعل مع ان للضرورة فيه اذ يجوز ان يكون عمله لاجل مناسبة الاشتقاق وانما يكون ضروريا لو كان تاويله بالفعل مع ان متعينا لكونه مدار العمل وليس كذلك كما عرفت آنفا قال الشيخ الرضى هذا ما قالوا وانا لا ارى منعا من تقدم معموله عليه اذا كان ظرفا او شبهه نحو الا بعد زيدا من عدوك البراءة والبيك الفرار قال الله تعالى لا تاخذكم بهما رافة قال بلغ سعد السعى وشدة فى كلامهم كثيرة وتقدير الفعل فى شدة تكلف وليس كل ما اول بشئ حكمه حكم ما اول به فلا مانع من تاويله بالظرف المصدرى من جهة المعنى مع انه لا يلزم احكامه بل لا يتقدم عليه المفعول الصريح لضعف عمله والظرف واخوه يكفيهما رايحة الفعل **قوله** فيلزم اجتماع التثنيتين قال الشيخ الرضى ولقائل ان يقول يجوز ان يحمل ضمير التثنى والجموع ولا يثنى ولا يجمع كاسم الفاعل والظرف واجاب الفاضل الهندى بان الاضمار فى الظرف واسم الفعل تسامح باعتبار تاديهما مقام ما اضمر فيه لا حقيقة والمصدر غير قائم مقام غيره انتهى وقد يقال قد نزل القوم على انتقال الضمير من الفعل الى الظرف القائم مقامه فهو حامل للضمير حقيقة لانه قائم مقام ما هو حامل للضمير حتى يكون هو حاملا له تسامحا كذا قال بعض الشارحين للحواشى الهندية **قوله** فلا حاجة الى اعتبار قيد الاستتار كما اعتبره الفاضل الهندى حيث قال اى مستترا بخلاف البارز نحو ضربى زيدا **قال** قيل لانه عند عمله يقدر بان مع الفعل آه فيه ان تقديره بان مع الفعل انما كان لاجل انه هو المدار لعمله ففيه انه ليس كذلك كيف وقد قال التفتازانى وذلك العمل لمناسبة الاشتقاق بينهما والا فلا ضرورة فى تقديره وقال الفاضل الهندى حيث لم يصح تاويل الفعل مع ان فيلزم ان يمتنع عمله لعدم مداره لكنه صح على قلة لان المانع عارض انتهى وقال بعض الشارحين وفيه بحث لان المصدر المضاف يعمل عمل الفعل كثيرا مطردا مع انه لا يصح تاويله بان مع الفعل لتعذر اضافة الفعل واليه الاشارة بان مع الفعل يحلله يتعين مدار العلة بل مدار عمله شيئان المناسبة مع الفعل بالاشتقاق والتاويل بالفعل مع ان فعله مدخول اللام انكان يمتنع التاويل فالمناسبة الاشتقاقية قائمة فيجب ان لا يمتنع عمله ولا يتقلل وقد صرح الخدوم فيما تقدم بان عمل المصدر للاشتقاق فلا يضر امتناع التاويل بالفعل مع ان واليه لو كان مدار العمل هو التاويل بالفعل مع ان لضعف عمله اذ الكلام مقرونا بعلامة المضى لامتناع تاويله بان مع الفعل لان ان علم الاستقبال فلا يجتمع مع علامة المعنى انتهى **قوله** مرة غير مجوز ان يكون للمصدر لانه لا يصح تقديره بان مع الفعل اذ ليس معنى ضربت ضربا ضربت ان ضربت لان الفعل لا يوكد بالمصدر التاويلى وانما يوكد بالمصدر الصريح فان قلت فكيف عمل المصدر مع وجود الفعل فى قولك ضربته ضرب الامير اللص قلت المصدر العامل ليس مفعولا مطلقا فى الحقيقة بل المفعول المطلق محذوف تقديره ضربا مثل ضرب الامير اللص **قوله** واقعا بعد لاجل الشرح ضمير كان راجعا الى المصدر على لغة السابقية وجزء مضمونا مطلقا وجعل بدلا منه حالا منه تقديرا واقعا لاجل جزالة المعنى وانكان لا يحتاج اليه فى اداء اصل المعنى وان جعل ضمير كان راجعا الى المفعول المطلق وبدلا خبر كان يصح ايضا **قال** الشيخ الرضى اعلم ان المفعول المطلق لا يكون بدلا من الفعل حقيقة اذ لو كان لم يقدر الفعل قبله وانما يقال انه بدل من الفعل مجازا اذا لم يجز نظرا لفعل فكانه بدل منه فلم يجز ان يجمع بينه وبين الفعل لفظا كما لا يجمع بين البدل والمبدل منه **قوله** اى مجوز فيه الوجهان اشارة الى ان قوله وجهان فاعل مجزوف لكن الاولى كونه مبتدا **قال** صاحب التسهيل

اذا دار الامر بين كون المحذوف فعلا والباقي فاعلا وكونه مبتدأ والباقي خبرا فالثاني اولى لان المبتدأ عين الخبر فالمحذوف عين الثابت فيكون حذفا كلا حذف واما الفعل فانه غير الفاعل اللهم الا ان يعتمد الاول برواية هوى في ذلك الموضع او يدعي آخر شبيها والموضع آت على طريقة فالاول لقراءة شعبة بسبح له فيها بفتح الباء وقراءة ابن كثير كسب يوحى اليك طالما الذين من قبلك العزيز الحكيم بفتح الميم والقراءة ببعضهم وكذلك زين لكثير من المشركين قتل اولادهم شركائهم بناء زين للمفعول ورفع القتل والشركاء كقوله ليبك يزيد ضارع لخصومة بخمسين واه مبنيا للمفعول فان التقدير ليبك رجال ويرجعه اسود زينه شركائهم وبكسره ضارع ولا يقدر المرفوعات مبتدأت حذفت اخبارها لان هذه الاسماء قد ثبتت فاطلقها في رواية من بنى الفعل فيهن للفاعل والثاني كقولك لئن سألتهم من خلقهن ليقولن الله فلا يقدر ليقولن الله خلقهن بل خلقهن الله لجري ذلك في شبهه هذا الموضع وهو لئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم وفي مواضع آتية على طريقة فوجدت من ابنائك هذا قال بنائي العليم الخبير قال يحيى العظام وهي رميم قل يحييها الذي انشأها بهذا الكلام قوله محل الفعل الاصالة قال الشيخ الرضي فاذا حذفت الفعل حذفا لازما فعند سيبويه المنصوب هو المصدر لكونه كالفعل لا التالي بيان والفعل دليل كونه كالفعل امتناع استعمال الفعل معه وذلك باضافته الى الفاعل وقال السيرافي بل العامل هو ذلك المقدر فعلى مذهبهما يجوز تقديم المنصوب على المصدر لانه اما عامل لا تقدير ان وهو المانع من تقديم المعمول واما غير عامل انتهى ولهذا في الكتب النحوية ولم يذكر فيها انه اذا كان بدلا من الفعل يكون عمله للمصدرية لكن قول الرضي فعلى مذهبهما يجوز تقديم المنصوب آه الشيخان هذا مذهبا آخر لا يجوز تقديم المنصوب عليه والالم يكن للتقييد فائدة وايضا قول الفاضل الهندي على قوله وجهان بشيء حيث قال اذا المصدر قوي من حيث الذكر ضعيف من حيث الغرابة والفعل قوي من حيث الاصالة ضعيف من حيث الحذف فلا يتعين الضعف في المصدر حتى يمتنع عمله صريح في ذلك قال بعض الشارحين لحواشي الهندية بعد نقله ما نقلناه عنه وانه يدل على ان المصدر عند حذف الفعل كالفعل فجاز ان تعلق المعمول به على وجه الاصالة كما جاز ان تعلق بالفعل لاحلى وجه النيابة انتهى ولعل قول الشارح وقيل عمل المصدر للمصدرية وعمله للبدلية نفي قوله وجهان وجهان مبنى عليه فاندفع ما قيل قد عرفت ان عمله للبدلية لا للمصدرية فهذا التوجيه ليس بوجيه قوله وانما فصل يعني كان المناسب ان يذكر الاحكام بعد القسمين لكونها جارية فيهما وامتناع تقديم المعمول ليس خاصا بالقسم الاول بل جار في القسم الثاني والحق على مذهب كما عرفت فاندفع ما قيل وفيه ان امتناع تقديم المعمول ليس خاصا بالقسم الاول قوله بالجعل المعتبر متعلق بقوله فصل قوله اي اسم اشتق ولو قال ما اي اسم اشتق لسلم عن التكرار قال من فعل اي حدث اي مصدر لان الاشتقاق بين اللفظين لا بين اللفظ والمعنى وسيبويه يسمي المصدر حدثا وحدثانا قوله موضوعا اشار به الى اعتبار التضمين في قوله اشتق فجعل قوله موضوعا حالا من ضمير اشتق وجعل اللام في قوله لمن متعلقا به قوله اي الفعل اي المصدر ونسبة القيام مسامحة اجراء الصفة المعنى المطابق على اللفظ قوله اي الذات ما قام به الفعل اشار الى ان المعنى على ما والا فالمذكور من قبيل تغليب العقلاء على غير العقلاء فان قلت لفظة ما لغير العقلاء فكيف يستقيم المعنى حليه قلت كونه لغير العقلاء مذهب البعض وجمهور الائمة على انه عام صرح به العلامة التفتازاني في التلويح المراد من من قام به الفعل ذات قام به الفعل اعم من ان يكون القائم به الفعل واحدا او اثنين او كافي زيد مقابل عمرو او اما انا متقرب من فلان ومستفيد منه ومجتمع معه فان المقابلة والتقرب فلا يتصور والاجتماع

لا يتصور بدون اثنين على ان الفعل في الاول قائم بزيد متعلق بعمرو على ما هو مقتضى التركيب وان جاز العكس ضمنا على ما قالوا خاصة باب مفاعلة آنست كه هريكى با ديگرى همان كند كه ديگرى با وى وكذا التقرب والتعبد والاجتماع قائم بالمتكلم متعلق بفلان والكلام خصوصية الفعل اقتضت ان يكون قائما بفلان ايضا فلا يرد ما ذكره الشيخ الرضى للاشتمال جميع الفاعلين نحو زيد مقاتل عمرو اوانا متقرب لفلان او مستبعد منه ومجتمع معه فان هذه الاحداث نسب بين الفاعل والمفعول لا يقوم باحدهما بدون الآخر **قوله** فان هذه آه يعنى لا يتصور قيام هذه النسب الا باثنين ولا يتصور قيامها بواحد معين مع قطع النظر عن الآخر فما قال الفاضل المحشى فى رده قوله لا يقوم بالمتعددين معينا ودون الآخر فلا معنى له اذ الحدث لا بد ان يقوم بمعين ولا معنى للقيام بشئى لا على التعيين ليس على ما ينبغى وكذا قوله بان معنى المضارب ليس المتصف بالضرب بل المتصف بضرب متعلق بشخص ليصدر عنه ضرب متعلق بفاعل الضرب الاول ليس على ما ينبغى **قوله** وغير ذلك من الآلة والموضوع والزمان **قوله** وان يكون من قام به تمام المعنى الموضوع له عطف على قوله ان يكون منكون هذا ايضا متبادرا لكن كون هذا المعنى متبادرا تم كيف وضع المبالغة من افراد اسم الفاعل بل المتبادر الى الذهن ان يكون من قام به الفعل اعم من ان يكون مع زيادة او لا كما يدل عليه قوله وما وضع منه للمبالغة اى من اسم الفاعل للمبالغة ويلزم منه خروجه والدليل الذى اورده الله قدس سره على الخروج من قوله وحصره صيغ اسم الفاعل ذا حصر وقوله وجعل احكام صيغ المبالغة مثل احكام الفاعل ليس بدليل اذ الاول فلان الحصر ليس لمطلق الصيغة بل الصيغة للمبالغة واما الثانى فلانه محتمل للمعنيين المحتمل لا يكون حجة على احدهما لا سيما اذا كان الاحتمال الذى يطلب عليه الدليل خلاف الظاهر كما يدل عليه دليل ولا يدعوا اليه ضرورة وايضا لو اقتضى تشبيه احكام صيغ المبالغة باحكام اسم الفاعل كون صيغها خارجا عن اسم الفاعل لزم ان يكون المثنى والمجموع خارجا عن اسم الفاعل لانه شبههما احكاما باحكام اسم الفاعل واللازم بط فالملزوم مثله وايضا يلزم ح خروج اسم الفاعل الذى هو من باب المغالبة نحو ضاربنى فضربته اضربه فاضاربه لان معناه ذات قام به الضرب مع زيادة الآن يقال باب المغالبة موضوع للغلبة وضعا نوعيا معنى ضربته غلبته فى الضرب ومعنى ضاربنى غالبنى فى الضرب فيكون ضارب مما قام به الفعل لا الزيادة ففى هذا الانتقض تعريف اسم الفاعل بما قاله الشيخ الرضى حيث قال انتقض بنحو طائل اى زائد فى الطول على غيره وشهره من اسم الفاعل المبنى من باب المغالبة والا ان يقال هو المبنى على افعل لزيادة صاحبه على غيره فى الفعل اى فى المصدر المشتق هو منه وفى قوله والاولى دون الصواب المشاة الى ان له توجيها آخر **قوله** ولا يبعد قلت بل التزام كون قوله لمن قام به مخرجا لصيغ المبالغة لبعيد جدا لان المتبادر من قوله ثم وضع منه للمبالغة مثله فى العمل دخول صيغ المبالغة فى تعريف اسم الفاعل كيف ولفظة منه دال على ان من افراده وما ذكره المشارح قدس سره فى معناه مع انه خلاف الظاهر المتبادر لا يدل عليه دليل ولا يدعوا اليه ضرورة وايضا جعل الشارح قدس سره قوله وما وضع منه للمبالغة محتملا لاحتمالين احدهما خروجها عن حد اسم الفاعل وثانيهما دخولها فيه لا معنى لهذا الاحتمال اذا كان قوله لمن قام به مخرجا لها وايضا ما نقله الشارح عن الترجمة الشريفية يدل على ان قوله لمن قام به يشامل لصيغ المبالغة وهم التفصيل فهو يدفع بعض المطلوب لبعضه **قوله** اى صيغة اسم الفاعل اذا لم يكن للمبالغة واختاره للبيان لكثرته وكونه اصل القياس عليه **قوله** فالاضافتان بيانيتان فيدان الله صرح فى بحث الاضافة بان الاضافة البيانية انما يكون اذا كان المضاف

اليه اخص من وجه واصلا للاضافة والاضافي بمعنى اللام ومعلوم ان المضاف اليه فيما كان فيه ليس اصلا للمضاف وهو ظاهر الا ان يقال الاضافة بمعنى اللام الا انه سماها بهذه باعتبار المآل قوله أعم من ان يكون اي الحال تخفيفا قوله كاسما على الخلاف باسم الفاعل هذا وانما ان اسم الفاعل والمفعول موانحا نالا يعملان الا ان يكون فيهما معنى الحال والاستقبال الا ان ذلك مدلولهما العارضي ودون الوضعي فلا ينتقض حد الاسم طردا وعكسا لكن يشكل بما ذكره اهل المعاني حيث قالوا ومن خلاف مقتضى الظاهر التعبير عن المستقبل بلفظ اسم الفاعل نحو ان الدين لواقع وذلك يوم مجموع له الناس وهو يدل على ان اسم الفاعل والمفعول حقيقة في الحال وذلك اذا كان يعبر عن المستقبل بلفظه الدلالة على الوقوع من غير ان يقترن بهما ما يدل على الحال بل دلالة ظاهرة على انهما حقيقتان في الحال قال العلامة التفتازاني في المطول فان قلت كل من اسم الفاعل والمفعول يكون بمعنى الاستقبال كما يكون بمعنى الماضي والحال وح يكون معنى واقع ليقع ومعنى مجموع يجمع من غير تفرقة الا ان دلالة الفعل على الاستقبال بحسب الوضع محل انتهاء عليه بحسب العارض وبالجملة اذا كان معناه الاستقبال يكون وارد اعلى مقتضى الظاهر قلت لا خلاف في ان اسمي الفاعل والمفعول فيما لم يقع كالمستقبل مجاز وفيما هو واقع كالحال حقيقة وكذا الماضي عند الاكثرين فتنزيل غير الواقع منزلة الواقع والتعبير عنه بما هو موضوع للواقع يكون خلاف مقتضى الظاهر هذا كلامه وهو صريح في ان اسم الفاعل والمفعول موضوعان للواقع ولذا احترض عليه بانه ينبغي ان يكون كل من اسم الفاعل والمفعول موضوعين لزمان الحال فيلزم بطلان تعريفي الفعل والاسم طردا وعكسا واجيب تارة بان كثرة الاستعمال جارية مجرى الوضع بجامع التبادر وغيره على المتبادر بالحقيقة دون غيره بالمجاز ولا يخفى ان التبادر الى الذهن من اقوى قرائن الحقيقة فالجواب ليس بسديد وطورا بان نزال الحال معتبرة على القيد يه للمجموع لا للاجزئية ولا يخفى انه تكلف بحت ويشكل بما ذكره اهل الاصول من ان اسم الفاعل ونحوه من الصفات المشتقة حقيقة حال قيام معنى اشتق منه بالموصوف كالضارب لمن هو في الضرب مجازا بعد انقضائه وزواله عن الموصوف كالقائم لمن صدر عنه الضرب والقضي وقيل بل حقيقة وقيل ان كان الفعل مما يكن بقاءه كالمتحرك والمتكلم ونحو ذلك حقيقة والا فمجاز واما قيام المعنى به كالضارب لمن لم يضرب ولا يضرب لكنه سيضرب فمجاز اتفاقا هذا ما ذكره العلامة التفتازاني في التلويح قيل وبهذا الشرط يكون كل من اسم الفاعل والمفعول موضوعين لزمان الحال فيلزم بطلان تعريفي الاسم والفعل فاما ان يصار الى الفرق بين مذهبي العربية والاصول وقد علمت انه لا فرق واما ان يقال اعتبار زمان الحال فيما ذكر بالتقييد به للموضوع له لا الجزئية وقد عرفت كونه تكلفا اعلم ان كون العمل مشروطا بشرط معنى الحال والاستقبال لكل من اسم الفاعل اللازم والمتعدي من غير استثناء يوجب كون عمله في الفاعل والظرف والحال والمفعول المطلق مشروطا به مع انه ليس كذلك الا ان يقال اطلق الكلام بناء على شهرة كون عمله في الفاعل والظرف والحال والمفعول المطلق غير مشروط به واعلم انه يجوز لاسم الفاعل والمصدر المتعديين الى المفعول به ان يعمل بالام نحو انا ضارب لزيد وانا معجبني ضربك لزيد وذلك لضعفهما لفرعيتهما للفعل لكما يجوز ان يعمل الفعل باللام اذا تقدم المنصوب عليه كقوله تعالى للرؤيا تعبرون وقولك لزيد ضربت قال وجبت الاضافة معنى وفيه انكماد جد الماضي في ضمن الاستمرار لكك وجد في ضمنه الحال والاستقبال فينبغي ان يلاحظ تارة جانب الماضي وتجعل الاضافة معنوية وان يلاحظ جانب الحال والاستقبال وتجعل لفظية فالقول بالوجوب على الاطلاق ليس بسديد بل ينبغي

ان يعمل نظرا الى الحال والاستقبال وان لا يعمل نظرا الى الماضي وعلى تقدير الاضافة يجوز ان يجعل معنوية نظرا الى الماضي وان تجعل لفظية نظرا اليها **قوله** وقد مر الجواب عنه في قوله والمراد بالحال الخ من ان يكون تحقيقا او حكاية **قال** كضارب وضروب ومضراب قال الشيخ الرضي هذه الثلثة عاملة اتفاقا من البصريين وهذه الثلثة مما حول اسم الفاعل اليها عند قصد المبالغة وقال سيبويه ان حوّل فاعل الى فعيل او فعل يعمل ايضا ومنع ذلك غير سيبويه واما اذا لم يكن فعيل وفعل مما حوّل اليه اسم الفاعل كظريف وكريم وطبق وفطن فلا خلاف في انها لا ينصبان اذ كلامنا في ابنية المبالغة لا في الصفة المشبهة واما الفعيل بمعنى الفاعل كالجليس والجليب فليس للمبالغة فلا يعمل اتفاقا وعند الكوفيين لا يعمل شئ من ابنية المبالغة لغوات الصيغة التي بها شابه اسم الفاعل الفعل فان جاء بعدها منصوب فهو عندهم بفعل مقدر وقال البصريون انما يعمل مع فوات الشبه اللفظي لجواز المبالغة في المعنى ذلك النقصان وايضا انها فرع لاسم الفاعل المشابه بفعل فلا تقصر عن الصفة المشبهة في مشابهة اسم الفاعل ومن ثم لم يشترط فيها معنى الحال والاستقبال كما لم يشترط في الصفة المشبهة وقال ابن بابشاذ لا يعمل بمعنى الماضي كاسم الفاعل **قال** مثل اي مثل اسم الفاعل في العمل واشترط ما يشترط بحمله لكن شرط معنى الحال والاستقبال متفق عليه في اسم الفاعل وفي صيغ المبالغة لا يشترط الا عند ابن بابشاذ **قوله** عاقبين معنى المبالغة جواب عما قيل كيف يعمل صيغ المبالغة وقد فات الصيغة التي بها يشابه اسم الفاعل الفعل **قوله** ناب مناب ما فات من المشابهة اللفظية الدالة على الحدث فما يورث المشابهة المعنوية بالفعل فلان لم يكن معها الصيغة التي بها يشابه بالفعل اسم الفاعل فما ناسب ان يعمل جاز للتعقق اللفظي وان وجدت الصيغة كاسم التفضيل فالمشابهة المعنوية تحصل لمجرد الدلالة والصيغة التي بها شابه باسم التفضيل الفعل قائمة فالزيادة والمبالغة توثر ضعفا في العمل لعدم دلالة فعله عليهما وبالجملة المبالغة والزيادة بدون الصيغة جائز ومعها يوجب ضعفها عملا بالاعتبارين فاندفع ما قيل فانه ان بمعنى المبالغة كالزيادة فالتفضيلية يجعل الاسم بعيدا عن مشابهة الفعل فكيف يكون جابرا لنقصان المشابهة اللفظية **قوله** لعدم تطرق الخلل الى صيغة المفرد ولا وجه لايراده ووجه عمل المثنى والجمع السلامة وترك وجه عمل المكسر فالصواب ما ذكره الرضي اما المثنى والجمع السلامة ظاهرة لبقاء صيغة الواحد التي بها كان سهم الفاعل يشابه الفعل واما جمع المكسر فلكونه نازعا الواحد **قوله** مع العمل في معموله بنصبه على المفعولية اشارة الى ان ليس المراد بتعلق العمل بالعمل الخاص وهو النصب على المفعولية اذ لا يحذف مع عامله رفع الفاعل لان حذفه لاستطالة الصلة بذكر المعمول ولكان ان العمل ليس على الاطلاق لكن التعريف ليس المراد بمطابقته بل التعريف بالام ينبغي ان لا يقيده بما قيد الشيخ الرضي حيث قال يعني بالتعريف دخول اللام وبالعمل النصب **قال** فمن وقع عليه فان قلت مضروب في قولك يوم الجمعة مضروب فيه والتاديب مضروب له ليس واقعا على شئ مع انه اسم مفعول قلت لانهم ذلك كيف والمعنى يوم الجمعة مضروب فيه اي اوقع الضرب فيه على احد فقوله فيه ظرف له اي اوقع الضرب على احد له اي للاحد التاديب مفعول له فلا اشكال بخروج مضروب في قولنا يوم الجمعة مضروب فيه والتاديب مضروب له وهذا والسلم وقوع مثل هذا التركيب في كلام العرب **قوله** اي في العمل اي على النصب اشارة الى ان اللام للعهد والمعهود هو النصب المذكور في اسم الفاعل او عوض عن المضاف اليه وفيه اشارة الى انه لا يحتاج في عمل الرفع الى اشتراط معنى الحال والاستقبال وانت خبير بان عمل النصب ليس على الاطلاق

مشروطا بزمان الحال والاستقبال بل لابد من تخصيص الظرف والحال والمفعول المطلق **قال** لذات ما اى لذات لا يعتبر فيها التحيز
لا المعنوى ولا الشخصى **قوله** لصيغة اسم الفاعل قيل يرد عليه مع حذف شطر الاسم ان صيغة الصفة المشبهة من غير الثلاثى المجرد
على وزن اسم الفاعل صرح به ابن مالك فى التسهيل **قوله** كحيث لاتجاوزه قال الشيخ الرضى ويجئ فى مقدمة التعريف وقد
جاءت من الالوان والعيوب الظاهرة قياسية كاسود وابيض وارعج واعور على وزن افعل انتهى واليه قال فيها ويجئ
من الجميع بمعنى الجوع والشبع والعطش وضدها على فعلان نحو جعان وشبعان وعطشان وريان **قوله** لزيادة اختصاص
لما متعلق بقوله وخص ووجه لزوم وجه زيادة اختصاص لما باسم الفاعل بقوله لكونهما مشبهة به اى باسم الفاعل الظاهر ان
وجه الشبه هو المذكور سابقا فى قوله المشبهة باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتونث لكن هذا لا يوجب زيادة اختصاص
لها باسم الفاعل لان اسم الفاعل ايضا كذلك الا ان يقال المراد معتبر شبهها به بخلاف اسم المفعول **قوله** ولكون عملها فى آخر
لزيادة الاختصاص والمعنى ان الخاتمة اعتبر واحدا الشبه لعلها لا الشبه باسم المفعول قال الشيخ الرضى انما عملت الصفة المشبهة
وان لم يوازن صيغها الفعل لانها شابهت اسم الفاعل لان الصفة ما قام به الحدث المشتق هو منه فهى لمعنى ذو مضافا
الى مصدر ه نحو حسن بمعنى ذو حسن كما ان اسم الفاعل محل للحدث المشتق هو منه فضارب بمعنى ذو ضرب الا فرق بينهما الا من
حيث الحدوث فى احدهما وضعا والثبوت فى الآخر وقيل جعلت لمشابهتها اسم الفاعل لكونها صفة تثنى وتجمع وتونث وتذكر ومن ثم لم يعمل اسم التفضيل
لان اصل استعماله ان يكون معه من وما دام معه من لا تثنى ولا تجمع ولا تونث والاوجه ان يقال وجه الشبه فى قوله لكونها مشبهة به
هو هذا الوجه المذكور فى الرضى لكن بمقابلة قوله ولكون عملها لمشابهتها اياه اى اسم الفاعل بقوله مشبهة به هو هم كون اهل الشبه الثانى لا
قوله فيما ذكر من انها تثنى وتجمع وتذكر وتونث **قوله** فلا سعنى لاشتراطه اى اشتراط الزمان فيها لان المعتبر فيها الثبوت المقابل
للحدوث الذى اعتبر فيها التقييد بالزمان **قوله** ليست بموصول بل حرف تعريف وذلك لان اللام الموصولة انما تدخل على ما فيه معنى الحدوث
قوله عطف على حسن الوجه لما كان الصورة الخلقية فى حسن وجه وحسن الوجه يحتمل الاوجه الثلثة بلا اشتباه توهم البعض ان الاوجه انما هو
اذا كانت الصورة الخلقية محتملة لما فاخر عرض ان الصورة فى حسن وجه لا تحتمل الا وجه التشكيك وفى صورة النصب لا بد من اثبات
الالف وليس فى حسن وجه الف وليس لك اذ المراد ان التركيب باعتبار اعراب المعمول استلزمه ثلثة كتب اولم يكتب ولو سلم فوجوب
اثبات الالف انما هو فى المتيقن لا فى المحتمل **قوله** ممتنعان بالاتفاق صرح به الرضى ثم ان الرضى لم يعلل امتناع الحسن وهو عدم
افادة الاضافة التخفيف حتى يقال كيف حكم بامتناعه مع ان الغرا يجوزه ويقول تخفيف باعتبار تقدم الاضافة على اللام
بل علله بانه على خلاف ما عليه الاضافة المعنوية وهو تعريف المضاف وتنكير المضاف اليه حيث قال وانما امتنعت مع حصول التخفيف
فيها بحذف الضمير من وجهه لان هذه الاضافة وان كانت لفظية غير مطلوب فيها التعريف لكنها فرع الاضافة المحضة فاذا لم يكن
شبهها خلا اقل من ان لا يكون على ضد ما هى عليه وهو تعريف المضاف وتنكير المضاف اليه وكذا الشرح لم يعلل امتناعه كما ذكر
بل حمل كما حمل الشيخ الرضى حتى يقال قوله واختلف فى حسن وجهه قرينة على ان الحسن وجهه والحسن وجه ممتنعان بالاتفاق
وهو لا يستقيم اذ امتناع الحسن وجه معلل بعدم افادة الاضافة التخفيف والغرا يخالف فى ذلك **قوله** ان يكون الصفة المشبهة المجردة
بقرينة المثالين المتمنين وبقرينة ان المثنى والمجموع اختلف فيهما قال الشيخ الرضى واما فى المثنى فالمجرد نحو الحسنا جعلا هم حسنوا وجوههم

فالتخفيف حاصل في الصفة بنحو زعنه سيبويه ولكن على قبح كما في حسن وجهه فاندفع ما قيل هذا يصدق على قولنا الزيدان الحسنا وجههما مع انه لا تحقق فيه وجه الامتناع وهو عدم التخفيف فينبغي ان يكون من قبيل حسن وجهه قوله للاتحاد فيه بواحد منهما اذ التثنية لم تكن في الصفة لسبب اللام والضمير فيه وجه باق لم يحذف قوله على قبح وليس كذلك لاجل اجتماع الضميرين فان ذلك بزيادة تثنية على القدر المحتاج اليه وهو لولا ضمير التثنية كما في جل ضاربا اياها قوله لان الضمير فيه بقدر الحاجة ان تحصيل الربط بالموصوف والربط يكفيه ضمير واحد فاثنان ضمير آخر للربط بزيادة على المقدار المحتاج اليه قوله للاستغناء على ضمير زائد على قدر الحاجة بتصيير الى ان ذلك انما يكون اذا كان اثنان الضميرين لاجل حاجة واحدة وهو الربط والربط في المثالين يحصل بضمير في الصفة فاثنان ضمير في المعمول للربط زائد على المقدار المحتاج اليه فلا يكون زيد حسن وجها احسن من زيد احسن وجه ابيه لان اثنان الضمير ليس متعينا للربط بل لتبيين الاب يتبين الوجه اذ قيل زيد احسن وجه الاب ولا الوجه قوله لعدم الرابط بالموصوف فحذف ضمير الموصوف عن المعمول ورفعه قبيح لانه ازالة للربط بلا ضرورة بخلاف نحو الرجل زيدا ذا ليس من قبيل حذف الرابط بلا ضرورة بل الرابط هنا هو الالف واللام فان قلت الالف واللام في الوجه ليس عوضا عن الضمير او عوض عن المضاف اليه وهو الضمير فلا يكون قبيحا لان القبيح هو ازالة الضمير الذي يشعر بالربط لفظا واثبات ما يكون رابطا معنى والى هذا يشير قول الشارح قدس سره لعدم الرابط بالموصوف لفظا او تقييد عدم الرابط باللفظ لاشتراط وجود الرابط معنى قوله حتى رفعت اصول الصفة اي بالصفة والمتبادر من رفعها ظاهرا هو الرفع بالفاعلية فاندفع ما قيل فيه بحث لانه يجوز ان يكون المعمول بدلا اشتماليا ان يقال يلزم تعدد الفاعل او التباس البدل بالفاعل قوله فيضاف ضمير الموصوف ليس ذلك في جميع الصور بل انما جاز اسناد الصفة الى الضمير المسبب بعد اسناده الى السبب لكونها في اللفظ جارية على المسبب جرا او لفتا او حالا وفي المعنى دالة على صفة له في نفسه سواء كانت هي الصفة المذكورة كما في زيد حسن الوجه فانه يحسن وجها ولا تحذف ضمير اشتغلت اي قبح فان لم تجر في اللفظ على السبب نحو زيد وجه حسن او وجت لكنها لم تدل على صفته في ذاته لم يجز استكان الضمير فيها فتقبح نحو زيد فرس غلام الاخ وزيد ابيض الثوب وزيد اصفر غلاما لانه لا معنى للتبيع الا انه صاحب سبب تتصف بالوصف المذكور فتقبح ان يحمل صفة سببه صفة نفسه فيضمر فيها ضمير نفسه اذ لم يدل صفة سببه على صفة نفسه فان قيل اليس تدل الصفة في نحو زيد ابيض ثوبه على صفته له في ذاته وهي كونه صاحب ثوب كذا قلت معنى كونه صاحبه مفهوم من كون ثوبه لزيد من صفة السبب واما حسن جيدان الكلب لانه كناية عن كرمه اي هو كريم قوله وغيره فان الفاعل سواء كانا بمعنى الماضي او بمعنى المضارع او لا اشعارا او للاطلاق فان رفعها للمسند اليه لا يحتاج الى شرط زمان فاذا جاز في معمولها المرفوع جاز النصب والجر لاشعاره او انما يجوز انتقال الضمير اليها من المعمول ثم نصب المعمول او جره اذا كان تحصيل لصاحبها المتقدم ووصف بالتصاف مرفوعها منها كما قلنا في الصفة المشبهة سواء فلا يجوز زيد قائم ابا ولا قائم ابن العم بجر المعمول ولا مضروب عمله كاخ ولا مشروب بالاخ بجر المعمول بذا كلام الرضي قوله لانه لا يقال زيد قائم الاب ومضروب الاب برفع الاب ونصبه وجره وفيه انه لا يجوز نصب الاب ولا جره في زيد قائم الاب لانه لا يدل صفة السبب على صفة المسبب كما قلنا من التبع الرضي آنفا قوله اي اسم اشتق لو قال ما اي اسم مشتق للزم التكرار قوله الموصوف قام به الفعل او وقع حديثا الى تقديره صفة لو صوف يعني عن تقدير صفة لموصوف وهو الموصوف بالفعل فلا يرد ان المتبادر من الموصوف بالشيء ما قام به الشيء لا ما وقع حديثا

قوله في اصل ذلك الفضل وهو اشتق منه فالحاصل ان اسم التفضيل اسم مشتق موصوف لقصد زيادة معنى غيره في اصل ذلك الفضل وهو اشتق منه فلابد نحو فاضل وزائد وغالب فان الذات فيها وان قصد زيادة معنا على غيرها لكن لا في اشتق منه بل في امر آخر فتدبر فائدة اوراج قوله اصل فلابد دلالة في ادراج لفظ الاصل فان قلت اسم الفاعل من باب المغالبة قصد زيادة معنى على غيره في اشتق منه نحو ضارب بني مضرته اضربه فانا ضارب اي غالب على الغير في الضرب قلت باب المغالبة موضوع للغلبة فاسم الفاعل بمعنى الفعل اذ ضربته بمعنى غلبته في الضرب قوله لان المراد بالموصوف ذات مبهمة ليس حمل الموصوف على ذات موصوفة بانه قام به الفعل او وقع عليه لبعض اخراج اسماء الزمان والمكان والآلة بل لان الذات الماخوذة في الصفات هي الذات التي لا تتعين فيها اصلا فمعنى قائم شيء اما ذات مالة القيام بخلاف معنى مقام فانه زمان او مكان وقع فيه القيام ومع ذلك يخرج اسماء الزمان والمكان والآلة وان خرجت بقوله الموصوف قام به الفعل او وقع عليه الا انه لما فسر الموصوف بذات مبهمة موصوفة بانه قام به الفعل او وقع عليه خرجت بالقيد الاول وقوله بزيادة معنى غيره يخرج اسم الفاعل والمكان للمبالغة لانه لم يقصد فيه الزيادة على الغير وهو المراد من قوله بزيادة معنى غيره ممن قال لا يكفي في كون التعريف التعريف بالغا ما لم يتعرض لخروج صيغة المبالغة ولو حمل كلامه على مذهب من جعل اسم الفاعل شاملا له منع خروجه لانه موضوع للموصوف بالزيادة على الغير فكانه لم يتصور بمعنى قول الشارح قدس سره وقوله بزيادة معنى غيره يخرج قوله من حيث الصيغة قدره لتصحيح الحمل لان ظاهره ان اسم التفضيل عبارة عن هذه ومرادنا من افعل وليس لك قوله ان يكون تمام حروف ثلاثي مجرداته مثلا اذا قيل احرج بالحاء والراء المهملتين والجيم لا يعلم انه مشتق من حرج وحروفه بعض حروف وحرج او من حرج وحروفه تمام حروف حرج والكل اصول قوله او يكون بالنصب عطف على يكون في ان يكون يعني يحتمل ان يكون الحروف الثلثة بعض حروف المزيد فيه ثلاثيا كان او رباعيا اما بعض اصوله او بعض زوائده او بعضا من الاصول وبعضا من الزوائد مثلا اذا قيل احرج بالحاء المهملة والجيم لا يعلم انه مشتق من خرج وحروفه تمام حروف خرج او من استخرج وحروفه بعض حروف استخرج والكل اصول واذا قيل استخرج بالخاء المعجمة والراء المهملة لا يعلم انه مشتق من سخر وحروفه تمام حروف سخر نحو الكل اصول او مشتق من استخرج وحروفه ممتزج بعضه اصل وبعضه زائد اعلم ان كون حروف افعل بعضا من حروف لا يستقيم في الثلاثي المزيد فلا يصح قوله اما من اصوله على الاطلاق قوله ويجاب بان المراد آه هذا الجواب ذكره الفاضل السندي في حواشيه واشار الى ضعفه بكلمة اللهم لانا نايورد اذا احتيج الى استثناء من ضعيف كانه يكتفي بالمدني اتمامه وبكلمة فيه التي كتب تحت هذا الجواب اشارة الى البحث فيه فتقول الشارح قدس سره لا كان بيان لمراد الفاضل ووجها لتخريجه فلا يرد عليه ما اورد على حواشيه اطلاقا تاما هو غاية التعقد والكان تشييعا للفاضل فهو ليس على ما ينبغي طاعنت قوله نحو فلان البلد من فلان واحمق وارعن واهوج واخرق من ان بعضها يجيء منها افعل لغير التفضيل ايضا كاحمق وحمقا واورعن ورعناء واهوج وهو جاء واخرق وخرقا واعجم وعجماء والوك ونوكا فلا يطرد تعليله بان منها افعل لغيره فالاولى ان يقال لا يبنى افعل التفضيل من الالوان والعيوب اظاهرة لان غالب الالوان يأتي اغالها على افعل واغلال مثل كل ما جاء من العشلاق عليها

وما لم يحكى صنما فعل واعمال كالبعو والنقم والبوج والتعى لم يبين لكون بعضها مما لا يقبل الزيادة والنقصان
كالعمى والبواقى محمولة على المبنيين المذكورين فى الامتناع قوله اى القياس الواقع فى اسم التفضيل اشارة الى ان الاضافة
لادنى ملابسة وهو ملابسة الوقوع فيه قوله اى ليست من بينهم قال الشيخ الرضى ويجوز ان يحكم بزيادة اللام ومن تفضيلية
وان يقدر افعل آخر عاريا من اللام متعلقا به اى بالاكثر كائنا منهم قوله اى اكثر شئ فان قلت المضاف اليه لا يحذف
الا اذا عوض عنه التنوين او بنى او اتى باضافة مثلها وليس فى هذه المواضع شئ منها قلت قال الشيخ الرضى ولا نم ان
الحصر فيما ذكره من الوجوه بل ذهب الخليل فى جمع واخواته من كونها معرفات بتقدير الاضافة مع عريها من تلك الوجوه
ثم قال ولم يعوض منه التنوين لكون افعل غير منصرف فاستثنى واما جوار فلما حذف منه تنوين الصرف خافوا رجوع الياء
لزوال الساكنين فى غير المنصرف فاستثقل لفظا بكونه منقوصا ومعنى بالفرعية فعوض التنوين من الياء وانت خبير بانه لا حاجة
الى العذر لان المتمنع تنوين التمكن لا تنوين العوض وبهذا ظهر ان ما قيل او رد عليه انه لا بد من تعويض المضاف اليه واجيب
بانه لم يعوض لان المضاف غير منصرف مبنا وللتنوين وينتقض بالتعويض فى جوار عند من جعله تنوين العوض على انه لا مانع
من البناء على الضم ليس على ما ينبغى قوله اى احد هما بزيادة موصوفة المقصودة به اشارة الى دفع ما قيل لا يصح حمل التقصد
على المعنى الذى هو المقصود ووجه الدفع ان يجعل ان تقصد مصدر المبنى للمفعول وحمل باضافة المقصد الى الزيادة بيانية و
ما ذكره محصل الاضافة البيانية وقاله واجيب فى الحواشى الهندية بوجوه ثلثة احدها بحذف المضاف من احدهما اى
تقصد احدهما والثانى حذف المضاف من ان يقصد اى احد هما وقصد والثالث جعل قوله ان يقصد
مخدوف الجار اى احدهما حاصل بان يقصد به كذا قوله اى على ما اضيف يشير الى ان ذكر كلمة من لتغليب
التخصيص قوله باعتبار تحققه اى تحقق ما اضيف اليه اسم التفضيل فى ضمن بعضهم وهو ما عدا المفضل
والمناسب لقوله على ما اضيف اليه فى ضمن بعض الافراد فدخول المفضل فى ما اضيف اليه باعتبار المفهوم لا باعتبار
المراد قوله والا اى وان لم يعتبر قيد تحققه فى ضمن بعضهم بل يعتبر تحققه فى ضمن جميع الافراد قوله لخروجه منهم والا يلزم كونه
اخا لنفسه قوله لتوضيح اسم التفضيل الخ ان المضاف اليه معرفة قوله وتخصيصه الخ نكرة قوله لعدم ذكر المفضل عليه
بعد هما اى بعد اسم التفضيل المضاف الذى يقصد به زيادة مطلقة واسم التفضيل المعرف باللام فاخا لم يكن المفضل
عليه مذكورا لم يتصور امتزاج اسم التفضيل بمن التفضيلية التى كانت ما فتة لمن مطابقة الصفة لموصوفها وفيه ان عدم
ذكر المفضل عليه فى القسم الاول مسلم وفى الثانى مم كيف واللام فيه للعهد والمعهود هو افعل المذكور معه المفضل عليه فيكون
المفضل عليه مذكورا لمعنى فيكون من ذكر لمعنى كقال الفاضل الهندى لا بد لمعناه من المفضل عليه وذاتى من والاضافة
ظاهر مع اللام معهود تنوى لاشارة اللام العهدية الى افعل المذكور معه المفضل عليه والجواب قال ابن مالك واما مع اللام
فنوى حكم المذكور الى قوله الا ان يقال المراد بعدم ذكر المفضل عليه لفظا بعد هما واذا كان المفضل عليه مذكورا لفظا
لا يلزم ان يكون مذكورا لفظا بل قد يكون لفظا وقد لا يكون مذكورا لفظا بل معنى كما فى الاضافة التى يكون المقصد منها
على ما اضيف اليه اسم التفضيل وان يقال انه اذا اشير باللام الى افعل المذكور معه من غير ان يذكر معنى قوله المرفع

بالفاعلية بقرينة الاستثناء وجه كون الاستثناء قرينة للتخصيص وليس المراد التعميم ان الاستثناء يدل على انه يؤثر في المستثنى بالشرط
التي ذكرت وهو صريح في ان الكلام في الذي يكون اثراله في الجملة واما الذي ليس اثراله اصلا فلا كلام فيه كالنصب على ان اسم
مفعول به فان كل النحاة متفقون على انه لا ينتصب وهذا لم استرة عليه وبهذا ظهر ان ما قيل وجه كون الاستثناء قرينة ان العمل
في المستثنى بالرفع على الفاعلية وقد بطلت لانه يصح الاستثناء مع بقاء العمل على عمومه يعني الا يعمل اصلا في مظلم الا في مظلم كذا غاية ان العمل
في هذا المظلم لا يتصور الا بالفاعلية ليس على ما ينبغي قوله لانه يعمل في المظلم بارزا كان او مستترا والرضي قيده بالمستتر قوله بالنظر
اثره في اللفظ اي في لفظ المظلم كونه مبنيا وهذا نكتة والنكتة لا يلزم اطرادها فاندفع ما قيل وليس المراد انه لا ينظر في لفظ اثر
العمل والاعجاز عهده في سائر المبنيات قوله لانه لا ينصب المفعول اصلا فلا فائدة في ذكره مع الفاعل في نفي العمل عنهما في جميع
الاوقات واثباته في وقت خاص اذا كان لا ينصبه اسم التفضيل مطلقا فكيف ينصبه في ذلك الوقت والعبارة على تقدير
التعميم توهم ذلك فعدم قصد التعميم لاجل هذا المانع فاندفع ما ذكره الفاضل الهندي ينبغي ان يقال يراد بالمظلم المفرغ ظلم كان
او ضيرا بازا فلا حاجة الى التخصيص بالفاعل لانه يصح الحكم بانه لا يعمل في ملفوظ الرفع بالفاعلية وانتصب بكونه مفعولا به الا اذا
كان صفة لشيء فانه حينئذ يعمل الرفع بالفاعلية قوله مع عن معنى الفعل فاندفع ما قيل ان العمل فيه اسم التفضيل الذي فيه معنى الفعل قوله
لان هذا العمل آه وجه مستقل لنفي عمله بشابهة الفعل كما ان قوله ولانه لما كان لا حاجة مستقل بنفي عمله بشابهة اسم الفاعل فاندفع ما قيل
الاولى ترك اعادة اللام لانه مع السابق وجه واحد لنفي عمل الرفع وليس كذلك مستقلا كما يفيده اعادة اللام قوله اي نصبا
بسببا فسر لفظ المتن وهو قوله صفة بقوله وصفا ولو لم يفسر لكان اولى اذ لا باعث له وليس قوله صفة مما قدره الشارح حتى يقال
ولا معنى لتقدير الصفة وتفسيره بالوصف قوله باعتبار الاول قال الشيخ الرضي ان قيل تعليق قوله باعتبار الاول وباعتباره
غير بقوله مفضل وقد اتفق النحاة على ان لا يتعدى الفضل وشبهه بحرفي جر متفقين لفظا ومعنى فلا يقال مررت بزيد لجرو بلا
حرف عطف قلت قوله باعتبار الاول وباعتبار الثاني حالان الاول من الضمير المرفوع في مفضل والثاني من قوله نفسه اي
متلبسا باعتبار الاول ومتقترنا به انتهى قوله ليسهل اخراجه عن المعنى التفضيل بالنفي علة للنفي وانما سهل اخراجه عن المعنى التفضيل
على ذلك التقدير لكون التفضيل فيه ضعيفا لانه تفضيل الشيء على نفسه والانحان باعتبارين وهو خلاف الاصل بخلاف ما اذا كان
المفضل والمفضل عليه امرين متغايرين فانه على الاصل فلا يسهل اخراجه عنه بالنفي العارض قوله والمساواة بالباء مقام
المدح اذ الغرض المدح فيقتضي ان يكون حسن محل عين زيد زائدا على حسن محل عين رجل قيل عمل اسم التفضيل عام يشمل المواد التي
اخرج فيها اسم التفضيل عن المعنى التفضيل بالنفي وما ذكره الشارح نحو شمس مثلا لا يكون المقام فيه المدح الا ان يقال حاصل
هذا الوجه انه يعمل بعد النفي اذا كان التفضيل لشيء واحد بالاعتبارين وما ذكره الشارح زيادة احتياط بمقام المدح واما الوجه
الثاني فخاص بمقام المدح وانما يقال بالدال على الزيادة لانه يخرج عن مدح او ذم قوله لهم واعين الزيادة فيه ان تجريده عن الزيادة
اذا كان مقررا بكلية من لا يخرج فالنحاة كلهم من سيبويه فمن بعده اليها ومقتضيا ياها فلا يجوز تلقا المقتضى بلا ضرورة قوله لان نفي الزيادة
لا يلائم المدح لانه يحتمل بعد نفي الزيادة ان يكون مساويا وذلك ينافي المدح او دونه قوله لانه يناسب المقام اي مقام
المدح لان نفي الدونية يستلزم واحدا من الامرين المساواة والزيادة وذلك ينافي المدح قوله فانتفى المساواة اي

مساواة من كل عين رجل لحسن كحل عين زيد لان مارجع اليه المعنى يدل صريحا على نفى المساواة ونفى المساواة فى مقام المدح يدل على نفى الزيادة بالطريق الاولى قوله بالنفى اى فى النفى لان الباء بمعنى فى صرح به فى المغنى وزوال الزيادة فى النفى لعلهم من ان يكون بالنفى او بوجه آخر فلا يرد هذا السؤال لانه ليس زوال الزيادة بل يتوجه على زوال الزيادة سواء كان يرجع النفى الى الزيادة او بوجه آخر قوله فضلا بينه وبين معموله هو لا يجوز لضعف عمله بخلاف ما اذا كان العامل قويا فانه يجوز الفصل بينه وبين معموله نحو زيدا كان عمرو ضاربا واما ما وقع فى شرح المفتاح للعلامة التفتازانى المحقق التفتازانى فى القانون الثانى من المعانى فى الباب الثانى منه من ان حبتك لك فى قوله ٥ كم عمة لك يا جرير وخالة ٥ فدعا قد حلبت على عشارى ٥ مبتدأ وحلبت خبره وكظرف اومصدر لقوله حلبت ومثل هذا لا يعد من الفصل بين العامل والمعمول بالاجنبى كما لا يقول عمرا ويوم الجمعة اوضربا شديدا زيد ضرب او زيد ضارب فهو مبنى على اشتباكه واتحاده بين المبتدا والخبر فالمبتدا أمر حسى اى متى ما تسمى بالخبر ليس فضلا بالاجنبى من هذه الحيثية وان كان فضلا بالاجنبى من حيث انه ليس من معمولات الخبر والكل وجهة هو مولييها قوله ولو قدم قوله منه فى عين زيد على الكحل ويقال ما رأيت رجلا احسن منه فى عين زيد فى عينه الكحل وهو جواب عما قيل حاصل قوله مع انهم لو رفعوا آه انهم مضطرون فى اعمال الا نه لو رفعه بالخبرية يلزم الفصل بين العامل الضعيف ومعموله بالاجنبى وهو غير جائز مع انه للاضطرار يجوز ان يقدم قوله منه فاجاب عنه بانه على تقدير التقديم وان لم يلزم الفصل لكن يكون فيه تعقيد بسبب تقديم وتاخير بتعقد فهم معنى اللفظ بسببه والمعنى بالاضطرار هو ان لا يوجد وجه غير مخل للمقصود وقوله وكذا لو قيل بهذه العبارة ما رأيت رجلا احسن من الكحل فى عينه هواى الكحل فى عينه فهو من زيد والاصل ما رأيت رجلا احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد فقدم منه على فى عينه الكحل واقيم مقام الضمير الكحل وجعل المبتدا الضمير الراجع الى الكحل ضرورة لانه لو كان مظهرا لم يكن من تفضيل الشئ على نفسه بالاعتبار لانه يتعدد الكحل فيتغاير المفضل والمفضل عليه بالذات فبتقديم من الكحل على فى عينه هو يحصل التعقيد والركاكة وهو مخل للمقصود قوله لان اصله من كحل عين زيد كما قال الشيخ الرضى وقال لانه تفضيل الكحل على الكحل لا الكحل على العين وفيه ان كون هذه العبارة احضر من الاول لا يقتضى كون المعنى على ما كان عليه اذ كون احدى العبارتين اطول والاخرى اخصر انما هو عند اتحاد المعنى المراد فلا حاجة الى التقدير قوله اذ يتعدد الكحل ح فيتغاير المفضل والمفضل عليه بالذات وقد تقرر عند النحاة انه انما يحسن التفضيل على خلاف الاصل لسهل اخراجه من المعنى الى التفضيل فمنع توقف حسن هم التفضيل عليه مما اجمعوا عليه قوله مقدما عليه اى على هم التفضيل والظاهر مقدمة عليه قوله استغنى عن ذكره ثانيا اى ذكر العين والظاهر عن ذكرها قال الشيخ الرضى انما استغنيت فى هذه العبارة عما بعد الملفوظ به لانه تركك كعين زيد عليه لان معناه ان كل عين دونها فى حسن الكحل فيها وهذا هو المستفاد بعينه من قولك احسن فيها الكحل منه فى عين زيد غير ان الثانية بعين زيد فى اصل الكحل بها اذ لم يرفع ما ذكره الشيخ الرضى ولا يجوز ان يكون احسن فيها الكحل صفته لقولك كعين زيد لانه يكون المعنى ما رأيت مثل عين زيد فى احسن الكحل فيها لانه قد علم فى حسن الكحل فيها وكيف يكون مثل الشئ فى الوصف زائدا عليه فى ذلك الوصف فى حالة واحدة قوله ويلزم من هذا اى من قوله ما رأيت عينا كعين فى كونها احسن فيها منه فى غيرها قوله على اتحاد وجهان الكحل آه لانه يكون بمنزلة الاثبات بالبينة لان هذا المعنى ملزوم لمعنى قوله ما رأيت عينا آه

وتحقيق اللازم وصدقه دليل على تحقق الملزوم وصدقه قوله لانه اى العلم كان تعليل لقوله وتركه ترك موصوف احسن آه
قوله والثانية تعضله قوله قدم عليه لاستقامة الوزن لانتكسر لانه مستدرك لو قوله في غير النفي قوله اما احتمالية تقديره
مشعر بانه راجح على الحالية والاقتصار على بيان الحالية في قوله والحال انى لارى لشيء بل الحالية ارجح قوله عن الآخر
متعلق بقوله وقاية السر قوله على وجه العلم فيه ان الاشتراك بين الاقسام وهو الكلية لا بين كلا منها عن الآخر وضم على ما هو
التقسيم الحقيقي يكون الحد ومصرحه بهانى التقسيم ولم يسنده عليها الى دليل الانحصار بل لم يحتج اليه فلتقسيم على الوجه المذكور داخل
في معلومية حدود الاقسام من الدليل قوله العلم ان قلت جملة صفة لعلم لا وجه ولا عائد فيه قلت العائد مقدر تقديره على باى سبب
ذلك الوجه قوله بذلك القدر اى بمعلومية الحدود من الدليل قوله بل صدر اشارة الى ان عدم الالتفات انما هو بالنسبة
الى تصدير المباحث بالتعريف الاخير قوله ولا وصلت الغرة جواب قوله سلك تلك الطريقة والمجموع جواب للاولى قوله
سلك تلك الطريقة المسلوكة في مباحث الاسم الا انه ذكر قوله وصدرها اشارة الى ما ذكر لبيان الفاضل حسن
اى هو بصدد بيان الاهتمام على طريقة واحدة تحاميل على انه بصدد وذلك انه ذكر بعد تعريف الفعل بعض خواصه كما فعل
ذلك في قسم اسم استثنى فان قلت الدلالة على ما ذكر انما تتم لو ذكر بعض خواص الحرف بعد تعريفه ايضا ولم يذكر فلم تتم الدلالة اذ لم تثبت
ذكر خواص الحرف فرع الوجود وليس للحرف خواص وجودية بل الحرف انتفى بان تعرى عما اتصف بالاسم والفعل فلا يتم
ما قيل وفيه ان الدلالة على ما ذكر انما تتم لو ذكر بعض خواص الحرف بعد تعريفه ايضا قوله اى كلمته دلت اشارة الى ان كلمة
باعتبار معنى الكلية ومفسرها ولا محذور في ذلك ولا يلزم نفي ذلك من وجود مانع وقول الشارح اقوى دليل على ان كلمة بامعنا
الكلية ولما كان معناه يقتضي التانيث قال اى كلمته دلت فحق ما قال الفاضل الحشي على قوله اى في نفس ما دل يعني الكلمة
جمع بين ما دل الكلمة في التفسير اشارة الى معرفته وجه التذكير وهو انه باعتبار لفظ ما دون معناه انتهى ولا يرد عليه ما
قيل وفيه بحث فان كلمة ما ليست عبارة عن لفظ الكلمة بل عن معناه وهو لفظ وضع لمعنى مفرد وتانيثه ليس لاجل كونه
معنى هندبل لوانث الضمير الراجع كون ذلك التانيث لرعاية لفظ الكلمة فالتذكير كما يجوز ان يكون باعتبار لفظ ما يجوز ان
يكون باعتبار معناه ايضا وذلك لانه لما فسر لفظ ما بالكلمة اقتضى معناه التانيث واعتبار معنى المعنى بعيد وقول الشارح في
صدر الكتاب بتذكير الضمير راجع على لفظ الموصول انما هو بالنظر الى التفسير وحيث قال اى كلمته دلت على معنى كائن في نفسه اى في
نفس ما دل يعني الكلمة هو لا يعني ان ضمير يعني يقتضي التذكير ولا كلام له مع ذلك العجب من الحشي كيف اعترض هذا الاعتراض
في صدر الكتاب قوله على معنى كائن في نفسه جعل قوله في نفسه ظرفا مستقرا صفة لمعنى رعاية لمزالة المعنى ولم يجعله حالا منه
اذ ليس المعنى على المقيدية والكائن المائل واحدا والله الحال عن النكرة لا سيما غير مقدمة عليها الحال قليل ولا تتعقبا
بدل لبعده قيل ويمنع منه ايضا استلزام كون كلمة في بمعنى الباء وهو مجاز غير مشهور تحكم زعمه في التوضيحات اقول وكونه
مجازا ممنوع كيف وقال صاحب المغني في حرف جر عشرة معان احدها الظرفية قال والخامس مرادفة الباء قوله
وتركب يوم الفروع منا فوارس يصدون في ملعن الابا هر والكلى ذو المتاد وعند اطلاق المعنى هو المعنى الحقيقي قال

قلت في كل من الوجهين يوجد مانع آخر وهو وقوع الفاصل بين العامل ومعموله بغير الاجنبي وهو وان لم يمتنع لكن غير مستحسن قلنا كونه غير مستحسن مم كيف وهو واقع في القرآن والتزام اشتماله على ذلك باطل قوله والمراد بكون المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه آه اورد عليه ان كون المعنى في نفس الكلمة صفة المعنى ودلالتها عليه من غير حاجة آه صفة للكلمة فكيف يفسر ما هو صفة المعنى بما هو صفة اللفظ وكيف يحمل عليه فالاعتراض انما هو على تفسير الاول بالثاني وحمله عليه اللازم من التفسير لا على عبارة الشارح حتى يقال في الجواب فرق بين حمل دلالة الكلمة على المعنى على كون المعنى في نفس الكلمة وحملها على المراد بكون المعنى في نفس الكلمة ولو سلم فالحمل على المراد يستلزم الحمل على كون المعنى في نفس الكلمة تامل فقال البعض في التفسير تسامح والمراد كون المعنى بحيث يدل عليه الكلمة من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها وقال البعض كون المعنى وان كان صفة للمعنى لكن كون المعنى في نفس الكلمة صفة الكلمة الا انه لتركبه لا يشتق منه ما يحمل عليها واورد عليه البعض انه لو صح لكان دلالة الكلمة على المعنى صفة للمعنى وان كان اصل الدلالة صفة للكلمة فيبطل اصل السوال ولا يصح قوله كون المعنى وان كان صفة للمعنى لكن كون المعنى في نفس الكلمة صفة الكلمة والجواب ان دلالة الكلمة على المعنى منشأ بصفتي الكلمة والمعنى فان قيل المراد منه كون الكلمة بحيث يدل على المعنى من غير حاجة آه توجه السوال ويحتاج الى الجواب وان قيل المراد كون المعنى بحيث يدل عليه الكلمة من غير حاجة آه يضمحل السوال ولم يصح الجواب ثم يعتبر حاصل التعريف بعد الافادة من كون المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه آه كلمة دلت على معنى كائن في نفس الكلمة اي دالة عليه من غير حاجة آه ولا سماجة فيه وانما السماجة فيما جعل المورد حاصل التعريف حيث قال لو كان المراد من كون المعنى في نفس الكلمة ما ذكر لكان حاصل معنى التعريف هكذا الكلمة دلت على معنى دلت عليه من غير حاجة آه ولا يخفى ما فيه من الركاكة والسماجة قوله اخرى اليه الصواب اليها قوله لاستقلاله بالمفهومية تعليل لقوله من غير حاجة آه والظاهر من كلام الشارح قدس سره في تعريف الاسم ان معنى الاستقلال كونه مدركا قصدا او ملحوظا في ذاته ويشير اليه قوله لعبيد هذا هو آلة للاخطر فيها فلا يصح بالمفهومية وكذا قوله لكن لا يتحقق الا في ضمن التضمني اذ النسبة الى فاعل ما ليست مستقلة بهذا المعنى فيستقيم الحصر واما المعنى كونه مستقلا بدون ذكر متعلق مخصوص فالنسبة بهذا المعنى مستقلة لكونها مفهومة من الفعل بدون ذكر متعلق مخصوص فلا يستقيم الحصر لكن يخدشه ان النسبة الى فاعل ما ليست مستقلة بهذا المعنى مع ان الفعل يدل عليها من غير ضم كلمة اخرى اليها اللهم الا ان يقال عدم احتياج الكلمة الى ضم كلمة اخرى اليها معلل بهذا المعنى باعتبار افراد المعنى سوى النسبة ومعلل باعتبارها به بمعنى كونه مستقلا بدون ذكر متعلق مخصوص فان قلت الاستقلال بالمفهومية معنى آخر وهو انفهام المعنى من الكلمة من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها والنسبة مستقلة بهذا المعنى فلم لا يحمل عليه قلت يأبى عنه قوله فالمراد بالمعنى في نفسه ليس تلك النسبة واما ما قيل ان الاستقلال بهذا المعنى مضايف لدلالة الكلمة على المعنى من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها وح يلزم تعليل احد المتضايفين بالآخر فهو في حيز المنع كيف والمتضايفين كون الشيئين بحيث لا يعقل كل منهما الا بالقياس الى تعقل الآخر وانفهام المعنى والدلالة ليسا كذلك قوله ثم رجح كون المعنى مقصودا بدليل تعلق قوله الى امر واحد به لا ظرف لكان لانه لا يعمل اصلا وحاصل المعنى ما يجب ان يتحقق ويحصل حتى يتحقق كون المعنى في نفسه وكونه في نفس الكلمة وقوله وتاملنا الى فاضل ما قال سيد المحققين في حواشي شرح المطالع ليس المراد بغير المتعين ما اعتبر فيه عدم التعيين حتى ينافي المعين

بل مالم يعتبر فيه التعيين وعدمه اعني المطلق الذي يصدق على المعين وقال في موضع آخر منها لاشك في ان الكلمة موضوعة للنسبة فاما ان يكون موضوعة للنسبة الى شئ معين اوالى شئ ما مطلقا لاسبيل الى الثاني والا كانت الكلمة حينئذ مستعملة مجازا اذ لايستعمل الا في النسبة الى موضوع معين بنوع تعين انتهى فان اريد بشئ ما مطلقا ما اريد بفاعل مالم يرد قوله والا كانت آه اذ المطلق يصدق على المعين فليكن مجازا الا ان يقال بالكلية لايستعمل الا في النسبة الى موضوع معين من حيث تعينه وخصوصه لامن حيث انه فرد المطلق فيكون مجازا كالعام اذا اريد به الخاص من حيث خصوصه يكون مجازا ومن حيث انه فرد له يكون حقيقة وان اريد به ماعتبر به عدم التعيين فوروده ظاهر لكن يكون منافيا لقوله ليس المراد بغير المعين آه ثم ماذكره الفاضل المحشي على قوله وثالثها النسبة الى فاعل ما من قوله اختلف في ان معنى الفعل النسبة الى فاعل ما او الى فاعل معين ولاشك انها على الثاني معنى حرفي لايفهم الا منضما الى الفعل ذكر الفاعل وعلى الاول معنى يستقل بتعقل فاعل ما اجمالا وهو يتفهم بذكر الفعل من غير ذكره فيكون معنى مستقلا ونظيره لفظ الابتداء فان معناه يستقل بتعقل متعلقه اجمالا من غير ذكره وبهذا تحقق انه يمكن حمل المعنى في تعريف الفعل على المطابق على تقدير كون معناه النسبة الى فاعل ما انتهى ايراد الحبر بعدم صحته على ماذهب اليه البعض لابناء على حمل قول الشارح قدس سره الى فاعل ما الى غير معين حتى يقال في الجواب صحته كيف وعلمه على ماهو التحقيق في ان المعتبر فيما وضع له الفعل هو النسبة الى الفاعل المعين بان يراد بفاعل ما فاعل معين من الفواعل المعينة لان المعتبر فيما وضع له الفعل هو النسبة الى اي فاعل معين كان سواء كان زيدا اوعمرا او بكرا او غير ذلك اما النسبة الى واحد من هذه الفواعل المعينة فقط وعلى هذا لايرد ما اورده الفاضل المحشي حيث قال الخلاف في ان آه لكن يرد على الفاضل المحشي انه على تقدير كون معنى الفعل النسبة الى فاعل ما لايكون النسبة على الاطلاق مستقلة بل اذا استعمل الفعل في النسبة الى فاعل غير معين فلا على ماهو ظاهر معنى قوله الى فاعل ما تم انه اذا استعمل الفعل في النسبة الى فاعل معين فهم الحدث الذي هو معنى الفعل بدون المطابقي المجرد ذكر الفعل والا يفهم النسبة مالم يذكر الفعل فلزم وجود التضمن بدون المطابقة اي لزم فهم الجزء عليحدة لا في ضمن الكل مع ان التضمن هو فهم الجزء في ضمن الكل بان يستعمل اللفظ في الكل ويفهم الجزء في ضمن فهم الكل حتى لو استعمل اللفظ في الجزء كان دلالته عليه مطابقة لا تضمنا لعدم كون الجزء مفهوما في ضمن الكل وقال البعض تضمن لانه عند سماع اللفظ ينتقل الذهن الى الكل ويفهم الجزء في ضمنه لا انه لايكون مرادا في ضمن الكل والدلالة التضمنية هو فهم الجزء في ضمن الكل لاكونه مرادا في ضمنه واجيب بمنع وجود التضمن فيما ذكر الفعل بدون الفاعل المعين مستندا بان التضمن فهم الجزء في ضمن فهم الكل وربما يستلزم بطلان حصر الدلالة اللفظية الوضعية في المطابقة والتضمن والالتزام فلو لم اندراج حدلا الفعل على الحدث في المادة الموضوعة في الدلالة اللفظية الوضعية وعدم اندراجها في المطابقة والالتزام فلو لم يكن تضمنا لبطل الحصر كذا في بعض الحواشي ويمكن ان يقال ببطلان الحصر على تقدير عدم كونه بتضمنا هم لم لايجوز ان يكون دلالته عليه لايكون والاعليه عند الانفراد وضعا بل لكونه مفهوما منه عند التركيب فيسبق الذهن منه اليه دونه كما قال سيد المحققين سند المدققين في حواشي شرح الاصول فان قلت معنى من يفهم مجرد ذكر من واجيب بان فهمه منها ليس لكونها والاعليه عند الانفراد وضعا بل لكونه مفهوما منها عند التركيب فيسبق الذهن منه اليه دونه ويمنع وجود التضمن مستندا بان الدال على الحدث انما هو مادة الفعل الموضوعة له دون نفس الفعل اذ لادخل لهيئته في تلك الدلالة وبهاندفع الرد المذكور بكذا قيل وفيه ان هذا

اصطلاح المتقدمين والعلماء صرحوا بان الفعل موضوع للحدث والزمان والنسبة الى فاعل معين ومفهوم وجود التضمن مستفاد بان الدلالة وضع الارادة وتابعة لها وحيث لا ارادة لا دلالة كما قيل وفيه ان المشهورين العلماء ان الدلالة ليست تابعة للارادة بل تتحقق بدون الارادة على ما صرح به العلامة التفتازاني في المطول والشارح قدس سره في صدر الكتاب ومنع عدم وجود المطابقة لانها فهم ما وضع له سن اللفظ اجمالا او تفصيلا والنسبة الى الفاعل المعين وان لم يعتبر فيهو صها عند عدم ذكر الفاعل المعين لكنها ضمت اجمالا في ضمن فهم النسبة الى فاعل ما هكذا ذكره وفيه ان النسبة الاجمالية ليست مدلول الفعل بل مدلوله هي النسبة التفصيلية المفهومة من ذكر الفاعل المعين ومنع بطلان اللازم عند الخاة بجواز ان لا يكونوا قائلين باستلزام التضمن والالتزام للمطابقة للتصريح منهم بذلك هكذا ذكره وفيه انه كيف يتصور منهم القول بعدم الاستلزام والحال انهم يستلزمان الوضع يستلزم للمطابقة الا ان يقال المعنى بالاستلزام ان يفهم الجزء واللازم في ضمن الكل والملزوم لا مطلق الاستلزام وعدم التصريح بالاستلزام ليس قولا بعدمه وبانه لو سلم ذلك يجوز ان يكون مرادهم باستلزامهما للمطابقة استلزامهما للمطابقة تحقيقية والتقديرية على ما اشار اليه المحقق التفتازاني في التهذيب والمطابقة التقديرية متحققة في الارادة المفروضة قطعا او هي عبارة عن ان يكون الملفوظ بحيث لو استعمل فيه كان دالا عليه بالمطابقة لكن لم يكن مستعملا فيه ولا يخفى ان هذا لو جاز يستلزم ان لا يكون التضمن فهم الجزء واللازم في ضمن الكل والملزوم مع انهم قالوا بذلك وبانه يجوز ان يكون مرادهم باستلزامهما بحسب الارادة بمعنى انه يتحقق التضمن والالتزام بحسب ان تحقق المطابقة هناك ولو في زمان آخر وهذا لا يستلزم عدم منعهما في الكل والملزوم قوله فلا يستقل بالتالفوقانية اي اذا كانت النسبة آلة للاحظة طرفيها لا يستقل بالمفهومية اذ لا بد في المستقل بالمفهومية ان لا يكون ملحوظا لملاحظة غيره بل يكون ملحوظا قصدا وبالذات قوله فالمراد بالمعنى في نفسه ليس تلك النسبة اذ هي ليست ملحوظة قصدا وبالذات ومعنى في نفسه ما يكون ملحوظا قصدا وبالذات قوله يتعين ان يكون به الحدث اذ النسبة لا تصلح ان تكون مرادة وصف المعنى بالاقتران يخرج الزمان والا يلزم اخراج الزمان بالزمان فلم يبق ما يكون مراد المعنى في نفسه الا الحدث قوله ليس معناه المطابقي اذ ليس المعنى المطابقي ملحوظا قصدا وبالذات مع ان المتبادر من المعنى عند الاطلاق هو المطابقي وحمل الالفاظ على المتبادر واجب سيما في التعريفات الا انه صرف عن المتبادر لمنعه القرينة قوله فخرج بهذا القيد اي بقوله في نفسه قوله لانه اي الحرف ليس مستقلا بالمفهومية لكون معناه ليس ملحوظا قصدا وبالذات بل ملحوظا للاحظة غيره فان قلت الابتداء المطلق مشترك بين الابتدائات التي صحت المتعلقة للاحظة متعلقة تها معنى مستقل بالمفهومية فيكون الحرف باعتبار المعنى المتضمن دالا على معنى في نفسه فكيف يخرج بقوله معنى في نفسه قلت كون ذلك الابتداء مستقلا بالمفهومية ثم كيف دلو كان كذلك لزم كون الابتداء الذي من ملحوظا قصدا وملحوظا تبعا في حالة واحدة ويؤيد ما قلنا ما ذكره الشارح قدس سره في تعريف الاسم حيث سبب الاستقلال وحده على الملاحظة قصدا وحده حيث قال اذا لاحظ العقل قصدا وبالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة بين السير والبصرة مثلا وجعلته آلة لتعرف حالها كان معنى

غير مستقل بذاته وهو صحيح في نفسه قبل الملاحظة لا يوصف بالاستقلال وحده مع الظاهر ان المشترك بين الابتدائيات لا تعلق به الملاحظة والا لزم كونه ملحوظا قصدا وتبعا معا وبما ذكرنا ظهر ان ما ذكره بعض الفضلاء انما يخرج الحرف بهذا القيد ولو لم يكن بوصف معنى مستقل وهو هم فان الظاهر ان الابتدا المطلق جزء من الابتدائيات الخاصة التي هي معاني نفطية من اذا الظاهر ان الابتدا الخاصة مخصص للابتدا المطلق والكلي ذاتي بالنسبة الى حصصه لامحالة والابتدا المطلق معنى مستقل على ما صرح به الشافي فصدر الكتاب ليس على ما ينبغي قوله ليخرج به اي بقوله مقترن من غير اعتبار الوضع يدل على ذلك قوله ولقولنا وضعا واسنا وخرج ما عدا اسما والافعال اليه الاسم اي بعض الاسم وهو ما عدا اسما الافعال ثم انه قرينة على انه سيذكر بقوله في الفهم عن لفظه الدال عليه والا لم يخرج بعض الاسما لان الاقتران ح اعم من ان يكون بالفعل او بالوجود والتحقق وقوله في الفهم والكان في الذكر موخرا عن قوله وضعا الا انه مقدم عليه رتبة فلا يرد ما قاله بعض الفضلاء من قوله وانت خبير بان قوله في الفهم حال الحاجة اليه بعد تقييد الاقتران بقوله وضعا لان المراد من اقتران بمعنى الكلمة باحد الازمنة الثلثة وضعا ان يكون احد الازمنة الثلثة داخلا في ما وضعت له الكلمة ولا شئ من الاسم كك انتهى الا انه يرد عليه قدس سره انه كان كيفية قوله وضعا بان يذكره ابتداء فلا فائدة في ذكر قوله في الفهم ولا تهم التقييد بقوله وضعا الا ان يقال الفائدة شرح ماهية الفعل وايضاحها اذ المقصود في التعريفات الشرح والاحراز تابع فان قلت كيف يخرج بقوله مقترن ما عدا اسما الافعال والحال ان الصبوح والغبوق مقترن باحد الازمنة الثلثة قلت معنى قوله مقترن باحد الازمنة الثلثة انه يدل على واحد من الماضي والحال او الاستقبال والصبوح والغبوق يدلان على الزمان سواء كان ماضيا او حالا او استقبالا ولا يدلان على واحد معين قوله ولقولنا وضعا اسما الافعال صريح في ان اسما الافعال ليست موضوعة للمعاني الفعلية وكذا الافعال المنسلخة ليست موضوعة للمعاني الانشائية بل بقيد الوضع بقوله وضعا ولا يخفى على ما مر منه قدس سره في تعريف الاسم اشارة الى ان الاسما والافعال موضوعة للمعاني الفعلية والانشائية ولعل هذه الاشارة الى الاشكال بين النحاة فبعضهم ذهب الى الاول وبه يوده قول المصنف في اسما الافعال ما كان بمعنى الامر او الماضي وظاهر قول المصنف ما وضعت لدلالتها وضع لانشا المتعب اذ الظاهر ان اللام صلة الوضع وبعضهم الى الثاني او اكتفا بما سبق منه في تعريف الاسم وحاصل الدفع على الثاني ان المعاني الفعلية لاسما الافعال ليست حقيقية بل مجازية والمعاني الحقيقية لها انما ليست مقترنة وان المعاني الانشائية للافعال المنسلخة ليست ايضا حقيقية او مجازية والمعاني الحقيقية لما مقترنة وعلى الاول ان المعتبر في الاقتران وضعه انما هو الوضع الاول اي الغير المسبوق بوضع واسما الافعال والكنايات مقترنة بالوضع الثاني الا ان المعتبر الوضع الاول وبما مر سابقا الاول لم يقترن الا انه يشكل بالمشتق منها اذ ليس له الا وضع واحد وهو بذلك الوضع مقترن والافعال المنسلخة وان لم تقترن بالوضع الثاني الا انها مقترنة بالوضع الاول وهو المعتبر دون الثاني وانت خبير بان الكلمة اذا كان لها معنى اسميا او فعليا بحسب وضع فلا معنى لانفكاك ذلك الوضع وعدما اسما او فعلا باعتبار الوضع الاول وانما يتغير اذا اعتبر ذلك الا فلا معنى لاعتباره في مقام دون غيره فلا اعتبر في اسما الافعال والافعال المنسلخة ينبغي ان يعتبر في زيد ويشكر وشمر وغيرها فان لها وضع ثان وهو الوضع العلمي لم يقترن بذلك الوضع ووضع فعلي يقترن به فينبغي ان تعد افعالا باعتبار الوضع الاول واسما الثاني كما اعتبر الوضع الاول في اسما الافعال والافعال المنسلخة والمعنى الثاني مع انه ليس كذلك وما قالوا في الجواب ان المعنى الثاني وهو المعنى

بالعلمي غير مقترن باحد الازمنة الثلثة بخلاف الوضع الاول لان الذات المعينة غير موجودة في الوضع الاول فهو انسب للكلام و تخريب للمرام و تسافت وتساقط اذ لا معنى لنزاع العقول بان المراد ان المعتبر في الاقتران وعدمه هو الوضع الاول او الثاني فلا يكون جعل المراد راجعا الى ما قالوا فتامل فان قلت فليعتبر قيد الحيثية في تعريف كل من الاسم والفعل لدفع النقض بالاعلام المنقولة قلت اعتبار بالا يضيد اذ قيد الوضع بالاول ولا يحتاج اليها اذا لم يقيد لكن على تقدير عدم تقييد الوضع بالاول وان لم تشكل بالاعلام المنقولة لكنه تشكل باسماء الافعال والافعال المنسلخة وعامل واعتبار قيد الحيثية في تعريف كل من الاسم والفعل لدفع النقض بالاعلام المنقولة انما يجدي نفعا لو قيد الاقتران في تعريف الفعل وعدم الاقتران في تعريف الاسم بقيد بحسب الوضع من غير تقييد الوضع بالاول او قيد الاقتران في تعريف الفعل بقيد بحسب الوضع الاول وعدم الاقتران في تعريف الاسم بقيد الوضع واما اذا قيد كل منهما بحسب الوضع الاول فلا يخ عن خلل قوله لان جميعها منقولة قال الفاضل الحشي جميعها ليس دائرا بين الامرين بل جامع للامرين وانما الدائر كلواحد قلت الحكم على الجميع كالحكم على الجميع قد يكون على سبيل انفراد وكل جزء جزء نحو جاءني الرجال اي كلواحد وكذا جاءني جميع الرجال انتهى كلامه وقيل او الفاصلة بمعنى الواو والواو وقيل او لمنع الخلو دون الجمع فكانه قيل لان جميعها لا يخ عن النقل عن احد الامرين لانه جامع للامرين وقيل في الجواب عنه ان جزء ان مجرد قوله منقولة وقوله عن المصادر او غيرها تفصيل للمنقول عنه كانه قال لان جميعها منقولة عن الشيء سواء كان الشيء مصدرا او غيره اقول وهو بعيد كل البعد اذ الظاهر بل الصريح ان قوله عن المصادر متعلق بقوله منقولة فهو فرع عنه افساد للكلام وتخريب للمرام وايضا لا بد ان يتعلق لقوله منقولة ولقوله عن المصادر من متعلق ولم يبينه وجعل كلمة عن متعلقة بقوله منقولة ومجرورة شيء ومصادر خبر كان المحذوف قبله سوا تحلف بار ولا بد عوا اليه ضرورة قوله و دخل فيه معطوف على قوله وبقولنا وضعا اسماء الافعال لانه في تقدير وخرج بقولنا وضعا اسماء الافعال و قوله فيه اي في حد الفعل قوله لا الافعال المنسلخة عن الزمان اي المنبئة عن الدلالة على الزمان والخلو عن الزمان وعدم الاقتران به امالا لانها على حدث غير مقترن باحد الازمنة الثلثة كنعم وبئس وبعت واشتريت وكانت بحسب الوضع او بحسب الوضع الاول دالة على حدث مقترن واما العدم دلالتها على الحدث فكان فيصدق عليها انه غير مقترن الا انه كان في الوضع دالا على حدث مقترن فما قيد الاقتران بالوضع دخل القسمان في حد الفعل اذ الاقتران بالوضع عبارة عن دلالتها وضعا على حدث مقترن باحد الازمنة الثلثة فما قال بعض الفضلاء على قول الفاضل الحشي وكذا الافعال المنسلخة عن الحدث يدخل به لان الافعال التامة منسلخات عن الحدث وصرح به بعض المحققين في الفوائد العنايتية فيه نظر لان النافي او خالها تقييد الدلالة بالوضع او بالوضع الاول لا تقييد الاقتران بذلك ليس على ما ينبغي الا انه يرد على الحشي ان كان ليس مجردا عن الحدث مجازا وبحسب الوضع بل كان بحسب الوضع الاول وما في الفوائد الغياثية ليس قطعي الدلالة على ذلك حيث قال اما الفعل فيدل على النسبة ويستدعي حدثا وزمانا في الاكثر والامكان قد تعرى عن الحدث فكان او عن الزمان كنعم وبئس قوله ويصدق على المضارع استيناف جوابا لما قيل كيف يدخل المضارع في حد الفعل وقد اخذ فيه الاقتران باحد الازمنة وهو مقترن بالزمانين وحاصل الجواب ان احد الماخوذ ليس بمقيد بالتقييد فيقابل اعم ولو سلم فهو مقترن بواحد فقط بحسب كل وضع قوله ولانه مقترن بحسب

كل وضع بواحد وان عرض الاشتراك من تعد. والوضع قال العلامة التفتازاني في بحث التبويب من المطول واذا الواو والفاء داخلة على الشرط الدلول على جوابه بما قبله من الكلام وذلك اذا كان ضد الشرط المذكور اولى بالزوم لذلك الكلام السابق الذي هو كالعوض عن الجزاء من ذلك الشرط كقولك اكرمه وان شتمني والطبيب العالم ولو بالصين فذهب صاحب الكشاف الى ان الحال والعامل ما تقدم من الكلام وعليه الجمهور وقال الخبيصي انها للعطف على محذوف هو ضد الشرط المذكور اي اكرمه ان لم يشتمني والطبيب العالم ولو لم يكن بالصين ولو كان بالصين وقال بعض المحققين من النحاة انها اعتراضية ونعني بالجملة الاعتراضية ما تتوسط بين اجزاء الكلام متعلقا به معنى مستقلا لفظا على طريق الالتفات نحو ترى كل من فيها وحياشاك فانيا وقال في بحث احوال المسند من المطول قد يستعمل ان في غير الاستقبال قياسا اذا كان الشرط لفظ كان نحو ان كنتم في ريب وان كنتم في شك وكذا اذا جيئ بها في مقام التاكيد مع واو الحال نحو جئ والربط دون الشرط ولذا يذكر لدى جئ نحو زيد وان كثيرا الفعيل وعمرو وان اصلي جاءها الفيم وما في شرح يكمن جعله من هذا القبيل بل هو الظاهر خلافا به وما قال بعض الفضلاء ان التعريض الشرط وهو عدم عروض الاشتراك من تعد والوضع ليس اولى باستلزام الجزاء وهو اقتران المضارع بحسب كل وضع بواحد ولا تعدد في الموضوع وقد وجب ذلك في ان الوصلية اذا الاية اذا الذكور اتما يدل ان لو كان له استعمال واحد بهما ذكره المورد واما انه اذا كان له استعمال آخر ويصح لفظ الشرح ان يكون من ذلك الاستعمال فلا يجب من التعرض كيف اعترض مع الطلاعه على ما في المطول هذا وانت خبير بان ما قال النحاة من وجوب اتيان قد في الماضي المثبت الواقع حالا مستغنى به بلا ان تعال انه مقدر او يقال انه مستقبل نظرا الى كلمة ان اولا استقباح الجمع بين ما هو علم الاستقبال وعلم المضي قوله تقريب الماضي اي لتقريب الزمان الماضي الذي هو جزء مدلول الكلمة قوله او لتقليل الفعل اي لتقليل الحدث المقترن بالزمان الذين بهما جزءا ان من مدلول الكلمة قوله او تحقيقا اي تحقيق الحدث المذكور حمل التحقيق مقابلا للتقريب والتقليل ليس حملا ما ينبغي اذ التحقيق ان قد موضوع لتحقيق الامر نعم يضاف اليه في الماضي التقريب مع التوقع او بدونه وفي المضارع في الاغلب التقليل حتى لمن في صدد الكلام قوله وشتى من ذلك المذكور من التقريب والتقليل والتحقيق قوله لتحقيق الاتي الفعل الاصطلاحي اذ الماضي ليس جزءا من مدلوله وكذا الحدث والزمان ليسا جزئين الامن مدلوله وهذا التقرير لي مما ذكره البعض في قوله لتقليل الفعل اعني اللغوي اعني الحدث لكن لا مطلقا بل من حيث انه مدلول الفعل الاصطلاحي لانه يلزم منه استدراك قوله وشتى من ذلك لا تحقيق الاتي الفعل وعلى هذا المراد من قوله لتقريب الماضي لا مطلقا بل من حيث انه مدلول الفعل وكذا المراد بتحقيق الحدث لا مطلقا بل من حيث انه مدلوله وكذا ارادة الفعل الاصطلاحي من قوله او لتقليل الفعل بتقدير المضاف اي لتقليل مدلول الفعل الاصطلاحي من حيث انه مدلول يوجب الاستدراك واما ارادة الاصطلاحي من الاول بتقدير المضاف واللغوي اعني الحدث من حيث انه مدلول الفعل من الثاني مما لا جواز له تامل قوله لدلالة الفعل على الاستقبال القريب وتاكيد الحرف وقد يجيئ لمجرد التاكيد نحو قوله تعالى سنكتب ما قالوا صرح به العلامة التفتازاني في المطول في شرح قوله ع ساطلب بعد الدار عنكم لتقربوا + والمراد من القريب انه قرب وقوعه من زمان التكلم ومن البعيد انه بعيد وقوعه منه قوله اما النفي الفعل اي نفي الحدث المقرون بالزمان في الضم عن الكلمة قوله او لطلبها اي لطلب الحدث المقرون بالزمان قوله او للنفي

اى من الحدث المقرون بالزمان قوله او تعليق الشئ بالفعل بالحدث المقرون بالزمان قوله الآتى الفعل الاصطلاحى
بالضرورة اختصت لوازم بالفعل الاصطلاحى قوله لانها وضعت آه قال الفاضل لمحشى ولان للشئ مالم يخصص الشئ بالميل
جبلية انتهى فان قلت ما ولا المشبهتان بليس حاملتان الرفع فى الاسم مع انهما ليستا خاصتين بالاسم لدخولهما على الفعل
اليفيد فلم يتحقق العمل على الاختصاص قلت كون الداخل على الفعل ما ولا المشبهتين بليس ممكن كيف وهما انما يدخلان على الجملة الآتية
لا الفعلية فان قلت العمل موقوف على الاختصاص والاختصاص على العمل فيلزم الدور قلت كون الاختصاص موقوفا
على العمل مم وانما الموقوف ظهور الاختصاص قوله وانما خص لحوق تا التانيث المذكور فى المتن المقيد بقوله ساكنة بفتح قوله
والصفات استثنت آه قوله حال عن تا التانيث الذى هو فاعل اللحوق وقيل او لا نهما اضيف اليه فاعل الظرف على
ان يكون اللحوق كالدخول فاعلا لمقوله من خواصه لا يبتدأ والحال يجوز ان يكون حالا عما اضيف اليه الفاعل والمفعول اذا
صح المضاف واقامة المضاف اليه مقامه انتهى وفيه بحث لان عمل الظرف سقوط بالاعتماد والظاهر انه ليس بمعتمد على شئ
قوله لاختصاصها بالاسم ولا يوجد فى الفعل وتا فعلت ساسكن فى الاصل حركت لدفع التقا الساكنين ميل عليه حذف الياء
فى رمتا على الاصح قال ولحوق نحو تا فعلت قال الفاضل المحشى الاحصر ان يقول ولحوق نحو تا فعلت وفعلت ليستغنى
عن قوله ولحوق تا التانيث ساكنة انتهى يعنى باضافة التا الى فعلت على صيغة المتكلم والخطاب وايا ما كان فغيره من الضمير
المرفوع البارز المتحرك اذ هو المتبادر من اضافة نحو التا فى فعلت يندرج فى نحو المضافات الى فعلت وهو السبب فى تخصيص
الشارح قدس سره المراد من نحو تا فعلت بالضمائر المتصلة البارزة المرفوعة المتحركة تا كان بيان الشارح يدل على تخصيص
الضمير المرفوع المتصل البارز متحركا كان او ساكنا بالفعل وفعلت بسكون التا بتقدير المضاف اى وتا فعلت معطوف
على نحو فعلت والنبس مرتفع اذ باضافة نحو الى فعلت يعلم انه بالتكلم او الخطاب اذ له الامثال لا فعلت بالسكون فلا ذكر
بعد نحو تا فعلت بالسكون لاغير فاندفع ما قيل انه لا يخ عن نوع الالتباس فى صورة الكتابة على ان اضافة نحو الى
فعلت بالسكون لا يخ عن شئ فتفطن انتهى يعنى اضافة نحو اليه صريح فى ان له مثلا مع انه ليس لك على انه لا يعدان يكون
ان له مثلا وهو فعلتا قوله فيدخل فيه اى فى المراد من نحو تا فعلت قوله فعلت بالفتح والكسر ان قيد المضاف اليه بالضم
او الضم والكسر ان قيد بالفتح قوله اخف واحضر فان قلت الاخفية والاحضرية انما تتصور فى الملفوظ والمنوى معدوم محض
لا تعلق به التلفظ فكيف يصح ما ذكره قلت اراد انه لو فرض موجودا ملفوظا كان اخف واحضر اذ الاخف والاحضر هو الاصل
ولا ضرورة فى العدول عنه قوله اى فعل لو عبر كلمة ما قبل دل لخلص من التكرار لكن الشارح قدس سره لم يلتفت اليه
لكمال الاتصال بين ما وصفته او صلته فلم يرض ان يفصل بينهما ولو بالتفسير فظر نكتته اختيار تكرار دل على سر التاخير
ثم التفسير شير الى ان كلمة ما موصوفة وهو الانسب لكونه مسندا قوله والمراد بالموصول الفعل بيان لاحتمال ان يكون
موصولة ويحتمل ان يكون موصولة وتنكيره لان المراد به غير معين وعلى هذا ليس فيما ذكره الشارح قدس سره تخصيص بل موصوفة
مع ان كلمة ما يحتمل ان يكون موصولة فاندفع ما قيل كلمة ما كما يحتمل ان يكون موصوفة يحتمل ان يكون موصولة فما تخصيص
بالاول ليس على ما ينبغى ثم المراد من قوله والمراد بالموصول الفعل والمقصود الاول اظهار كون ما موصولة فلا يكون

الاعتبار بان المراد بالموصول الفعل بعد تقديره بالفعلي قبيل فلك نظر اكما ستعرفه قوله فان المتبادر من الدلالة وجه التبادر
ان المطلق ينصرف الى الكامل قوله الحاضر الذي اتت فيه اشارة الى ان الاضافة لادنى ملابسة قوله قبلية ذاتية لا كان
الظاهر ان قبل ظرف زمان مقوله زمان والمعنى ماول على زمان واقع في زمان متقدم على الزمان الحاضر فيلزم ان يكون
للزمان زمان مع انه ليس كك اشار الى دفعه بان قبل ليس ظرف زمان بل هو بمعنى متقدم لان تقدم زمان على زمان
آخر تقدم ذاتي بمعنى ان ذات هذا الزمان متقدم على زمان آخر لا تقدم زماني بمعنى ان الزمان الذي وقع فيه متقدم على الزمان
الآخر فاندفع ما قيل التقدم بين اجزاء الزمان زماني وهو التقدم الذي لا يجامع معه المتقدم المتاخر وهو بالذات بين اجزاء
الزمان وبالعرض بين الامور الواقعة فيها والتقدم بالذات انما هو بين العلة التامة والمعلول وتحقيقه على آخر ولعنه مخالف
ولزوم ان يكون للزمان زمان آخر انما يندفع لو كان منشأ التباس التقدم بحسب الذات بالتقدم بالزمان لكن منشأه ان قبل
لازم الظرفية فهو متعلق بحدث وقع صفته لزمان فيكون معنى ماول على زمان واقع في زمان متقدم على زمانك فيلزم ان يكون
للزمان زمان ولا يندفع الشبهة الا بتبديل لفظ قبل بلفظ متقدم بان يقال ماول على زمان متقدم على زمانك قال الفاضل
السندي قبل ظرف مستقر صفته زمان ولا ضير في لزوم وقوع الزمان في الزمان لكون العموم والخصوص من الكلية والبعضية كما
يقال الزمان يوجد في الازمنة الثلاثة نحو وقت الظهر في يوم الجمعة قوله فلا يتقض منعه بلم يضرب فان يضرب في لم يضرب
يصدق عليه ظاهر التعريف ولما قيد به الدلالة بحسب الوضع خرج من التعريف لان لم يضرب في لم يضرب ليس موضوعا للزمان
الماضي بل الدلالة عليه حصل بهو ومن لم وهو ذهل عليه وليس بمقصود والشارح قدس سره الا يتقض منعه بهذا الاعتبار وادعى
انه دال على الاستقبال بالوضع والعلم به فهو ان سلم فلا كلام للشارح معه وانما الكلام على تقدير خاص يكون بسببه دالا على
الماضي لان دخول لم الذي موضوع لقلب المضارع ماضيا وليل عليه وصارف له عن الدلالة على الاستقبال حين دخوله
عليه فظهر ان المنع الذي اورده المعترض من قوله لانم عدم دلالة يضرب في لم يضرب على الزمان المستقبل ودلالته
على الزمان الماضي غير متوجه عليه قوله وجعله بان ضربت ضربت اي لا يتقض جمع التعريف بضربت في ان ضربت فانه دليل
على الزمان المستقبل فيخرج عن التعريف فيكون غير جامع فلما قيد الدلالة بحسب الوضع دخل فيه فان دلالته عليه ليس بان
وضع ضربت له بل حصل مدخول ان عليه وعروضه ودخول ان التي موضوع لقلب الماضي مضارعا وليل على دلالة عليه
صارف له عن الدلالة على الماضي بهذا الاعتبار فالمنع بانا لانم دلالة ضربت على الزمان المستقبل ودلائم عدم دلالته على الزمان لانا
منع غير مسموع قوله او تقديرا كخرمي فان رمى في الاصل كان مبنيا على الفتح الا انه بواسطة القاضي صار الفتح تقديريا
بخلاف ضربن وضربوا فانه ليس الاصل فيهما المبنا على الفتح بان يلفظ به وقولا نظهار الاصل بل ضربن بني على السكون ابتداء
تحرزا عن توالي الفتحات وضربوا بني على الضم رعاية لجانب الواو وكون الاصل فيهما الفتح ثم عدل الى السكون والضم ثم لما بدله من
وليل وجب اندفع ما قيل لا حاجة الى قوله مع غير الضمير المرفوع المتحرك ومع غير الواو ولانه مع الضمير المذكور والواو مبني على الفتح تقديرا
اذ السكون والضم انما هو لعارض كيف ومبنى البناء على الفتح تقديرا ان يكون في الاصل ك وان اخرجه العارض عما هو الاصل
قوله لما البناء على الحركة فان قلت الماضي مقدم على المضارع كما يدل عليه قول اهل التصريف المضارع ماضي زيد على اوله الف زوائد

الاربع فيما لضرورة فليكن بناؤه متقدما على بناء المضارع واعرابه فما معنى كون بنائه على الحركة لمشابهة المضارع قلت معناه انه نظر في الابتداء حالة التصيير اليها الماضي في المآل ثم ان المضارع اكثره معرب بالحركة وبها هو عرض منعاه للاكثر حكم الكل بخلاف بناء على السكون فانه قليل ولا يلتفت اليه وكذا اعرابه بالسكون قليل غير معتد فان دخول الجوازم عليه ليس بلازم ولا غالب فاندفع ما قيل بهذه المشابهة انما يقتضي البناء على الحركة لو لم يكن المضارع مبنيا ومعربا على السكون اصلا بل كان متحركا والجا وليس كذلك للمضارع المتصل به نون جمع المؤنث مبني على السكون والمضارع الداخل عليه الجازم معرب وحفظ الاصل مع رعاية المشابهة العارضة في الجملة اولى من رعايتها مع ترك الاصل رأسا واليه اشار بقوله ذكره انما يتم لو ثبت ان بناء صيغة المضارع سابق على بناء صيغة الماضي وهو غير معلوم ثم ان مشابهته بالمضارع اولى بالاعتبار لما بينهما من المواخاة من مشابهته بالاسم في الوقوع موقعه قوله وشرطا وجزا الخ فرق في اللفظ ما يعطف عليه فاما ان يقال قوله موقع الاسم بمنزلة خبر او صفة للاسم فيكون معطوفا عليه باعتبار المآل واما ان يقدر في قوله بعد الواو فيكون معطوفا على قوله في وقوعه قوله كراهته بالتنوين مفعول له لقوله مبني على السكون وقوله اجتماع اربع بالنصب مفعول به لقوله كراهته فان قلت لزم اجتماع اربع تحركات في الكلمة الواحدة في نحو حركة وبركة قلت لا اعتبار بحركة الآخر لوقوعها مع العامل وعدم لزومها للكلمة لولا الوقف فان قيل السكون في مثل ضرب عارضي للاصلي فينبغي ان لا يعتبر فيكون في حكم ما اجتمع فيه تحركات فينبغي ان لا يجوز قلت كون السكون فيه عارضيا تم كيف وقد حصل بالاتصال ما هو جزء الكلمة بدليل حلية عد الحروف الحركة في نحو قولنا اصلية لا عارضية ولذا روا الواو فيه ودون قل الحق قلت فيه ان هذا انما يثبت لو كان اصل قولنا قل فلما اتصل الف الضمير زال السكون وحصل الفتح للالف وليس كذلك بل اخذ قولنا من قولان فحذفت النون واكتفي بالالف موقوفا وسقط النون بالوقف لحركة اللام اصلية لا عارضية مثل السكون في ضرب لان ضرب كانه مفتوح الباء خلا ان اصل به النون سكن الباء لحركة قولنا ليس مثل حركة قل الحق وحصوله بالاتصال ما هو جزء الكلمة لا يخرجه عن كونه عارضيا يدل عليه حذف الالف في نحو رمتا فان حذفه باعتبار ان التاء كانت ساكنة فحركت لاجل الالف فمعنى بساكنة حكما مع ان التاء تحصلت بما هو جزء الكلمة اللهم الا ان يقال السكون في ضربن له جهتان جهة عروضه بان قد حصل بعد بالم يكن وجهة اصالته بان حصل بالاتصال ما هو جزء الكلمة واعتبار جهة عروضه توجب الثقل فبالضرورة اعتبر جهة اصالته رفعا للثقل وبرمتا جهة اصالته توجب الثقل فاعتبر جهة عروضه رفعا للثقل قوله لشدة اتصال الفاصل اي الضمير بفعله بحيث يطبق على المجموع عقل فلا تنقض بمثل ذهب فرس قوله احترازا عن مثل ضربا اي عن خروج مثل ضربا عن الحكم المذكور وهو البناء على الفتح فانه لو اتصل مبني على الفتح مع ضمير الضمير المرفوع خرج مثل ضربا عن الحكم مع انه مبني على الفتح قوله فانه يبنى على الفتح اي كما ان ضرب مبني على الفتح فانه اذا اتصل به الف الضمير صار ضربا مبنيا على فتحة مقدرة قبل الالف اليه واما ان هذه الفتحة تحذف قبل الالف وتحدث الفتحة التقديرية مما لا دليل عليه الظاهر رده بخلاف غلامي فانه كان قبل اتصال الياء الموقوف الآخر فلما اتصل به الياء آخره فلما اتصل الياء فبعد دخول العامل صار كسرة الاعراب تقديريا فامتناع تحرك الحرف الواحد بحركتين معا وبهذا التقدير اندفع ما قيل في كون هذا الفتح للبناء نظر بجواز ان يكون مما اقتضاه الالف فيكون فتحة البناء تقديرية نظير غلامي في حالة الجر فان كسرة اليم فيه مما اقتضاه الياء

وكسرة الاعراب تقديرية قوله محل اشبه لو اوقع التفسير بين ما اشبه لسلم من التكرار وقد مر العذر عنه قال تأيت اختاره على اتين للمانعية من الجمع بين حرفي التكلم والترتيب المعروف وهو تقديم المتكلم وتوسيط الغائب وتاخير المخاطب بخلاف اتين فان فيه تقريقا بين حرفي التكلم وتقديم الحرف الخطاب على حرف الغيبة الا ان اتين يصلح ان يكون صفة لحروف بان يكون صيغة الغائبات من الاتيان بمعنى المجيء بخلاف تأيت فانه لا يصلح ان يكون صفة لحروف فانه صيغة المتكلمين من الاتاء بمعنى البعد قوله اي حال كونه متلبسا باحد حروف تأيت لو قدم التفسير على قوله باحد حروف آه لسلم من التكرار وتحوله اي حال كونه اي المضارع متلبسا بتلبس الكل وهو ايجاب مثلا بجزئه وهو واحد من حروف اتين وانت خبير بان الغرض من الحال تقييد مضمون عاملها بمضمون الحال والتقييد انما يكون بامر منتقلة غير لازمة وتلبس الكل بالجزء امر لازم فلا فائدة في التقييد وجعل الباء للتلبس دون السببية مع ان الرضي جعل الباء للسببية فان قلت جعل الباء للسببية لا يستقيم ايضا لان زيادة الحرف لتحصيل اللفظ فزيادة حروف تأيت سبب وجود لفظ المضارع دون اشتراكه وتخصيصه ومشابهته للاسم انما سبب الاشتراك وضعه لمعنيين وسبب تخصيصه دخول السين او سوف المشتركة بالاسم بالاشتراك والتخصيص ليست لسبب احد حروف تأيت قلت زيادة الحروف سبب وجود اللفظ وهو سبب وضعه لمعنيين وهو سبب اشتراكه فزيادة الحرف سبب للاشتراك بالوسائط وكذا زيادة الحروف سبب وجود اللفظ وهو سبب الوضع وهو سبب دخول السين او سوف واليه اشار الرضي حيث قال والباء للسببية اذ زيادة الحروف على اول الماضي مع تغير بعض حركاته سبب لمحصل لمجتمعة مشابهة للمضارع للاسم وتلك الجملة وقوعه مشتركا فالباء في قولك بزيد صرت كقولهم في الاذرة انتهى قال باحد حروف بالتنوين واتين صفة حروف صيغة الغائبات تابعي عين في ايالته متعلق بقوله اتين ويحتمل ان يكون بالاضافة وقوله في اوائله تقدير الكائنة في اوائله صفة لحروف والظاهر في اوله وفي بعض النسخ وقع بعد قوله باحد حروف تأيت وهو المناسب بقوله معنى الحروف آه وفي بعضها اتين فان قلت الضمير في اوائله للمكان يرجع الى المضارع للاصح اذ الحروف ليست في اول المضارع بل اول المضارع قلت المراد في اول حروف من حروف الاصلية فان قلت هذه الحروف ليست مطردة فالاول حرف من حروف الاصلية والمكان يرجع الى الماضي بشكل الظرفية قلت المراد في جانب اوله قوله بمعنى الحروف آه اشارة الى ان الاضافة لادنى الملابسة وهو ملابسة الجامدية فان قلت تأيت عين الحروف لا جامع لها قلت الجامع المجموع والمجموع كلوحة منها او الجامع المادة وهي تلك الحروف مع الهيئة والمجموع المادة فقط قوله وهذه المشابهة اي مشابهة الفعل المضارع لمطلق الاسم سواء كان اسم فاعل او غيره على ما هو لفظ المتن انما يكون لو قوعه مشتركا وتخصيصه بالسين وسوف للاولوية والصلاحية للحال والاستقبال اذ بهما يشابه اسم الفاعل خاصة فالحصر اضافي فلا ينافي كونه مشابها للاسم بدخول لام الابتداء كان زيدا ليخرج كما تقول ان زيدا لخارج ولا يقال ان زيدا الخرج قال الرضي قوله لو قوعه مشتركا بيان لوجه مشابهة المضارع لمطلق الاسم فما مشابهته لاسم الفاعل خاصة فبالموازنة والصلاحية للحال والاستقبال انتهى فالاعتراض على الشارح قدس سره بان الحصر غير مستقيم لا يشبه بدخول لام الابتداء والموازنة والصلاحية ليس على ما ينبغي اما بالاول فلان الحصر اضافي واما بالثاني فلانا نعترض

بما هو خارج من المبحث اذ المبحث انما هو لبيان المشابهة لمطلق الاسم فالحصر مشابهة لمطلق الاسم على الوقوع وتخصيص للاطلاق المشابهة والمشابهة الخاصة وباذكر ناظران ما قال بعض الفضلاء على قول الشارح قدس سره انما يكون لوقوعه من قوله قد احرج عبارة المتن بزيادة الحصر المستفاد من كلمة انما عن الاستقامة لعدم انحصار وجه المشابهة في الاشتراك والتخصيص بالسين وسوف لان المضارع قد شابه الاسم في دخول لام الابتداء وفي الموازنة وصلاحيته للحال والاستقبال ليس على ما ينبغي **قوله** مشتركا بين زماني الحال والاستقبال بيان لوجه المشابهة وسببها وتحقيق صفته اذ منها يؤخذ وجه شبهه كما ان قوله لوقوع الاسم آه بيان صفته للاسم هي نفسها لكون المضارع مشبها به فوجه الشبه الاشتراك الكلي الصادق على الاشتراكين الخاصين كما ان وجه الشبه في زيد كالاسد هي الشجاعة الكلية الصادقة على الشجاعتين الخاصتين للاسد وزيد لا الشجاعة التي صدقها لعدم الاشتراك ثم ان من اشتراك المضارع بين زماني الحال والاستقبال انما هو مناط فلا مسامحة في الكلام كما قيل اظاهر من الاشتراك هو المعنى الاصطلاحي مع قوله بين زماني الحال والاستقبال بمعنى على التسامح والمراد بين المعنيين المركب احدهما من زمان الحال والآخر من زمان الاستقبال وبما ذكر اندفع ما قيل اظاهر ان قوله لوقوعه شبه بكاف التشبيه اشارة الى وجه الشبه وهو يجب ان يكون مشتركا بين المشبه والمشبه به والاشتراك بين زماني الحال والاستقبال ليس مشتركا بين المضارع والاسم فتدبر احرج عبارة المتن آه من الاطلاق على التقييد بالحمل **قوله** مشتركا بين زماني الماضي والاستقبال وتخصيصه بالسين وسوف لا ينقض التعريف بمثل اصبح المشترك بين معنى دخل في الصباح ومعنى صار **قوله** على الصحيح قال العلامة التفتازاني في شرح الزنجاني لا يطلق عليها اطلاق كل مشترك على افراده انتهى قيل وهو الاصح عند بعض المحققين واستدل عليه بانه لو لم يكن كذلك للزم التكرار والتناقض في مثل يفعل الآن او غدا انتهى بيان اللزوم اما التكرار فلانه اذا كان حقيقة في الحال وقيل لفعل الآن كان تكرارا محضا وفيه انه يحتمل ان يكون لدفع احتمال المجاز واذا قيل عند الزم التناقض وكذا اذا كان حقيقة في الاستقبال وفيه انه يحتمل ان يكون قرينة لارادة المجاز وقيل هو حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال قال الشيخ الرضي وهو اقوى لانه اذا خلا عن القرائن لم يحمل الا على الحال ولا يصرف الى الاستقبال الا بقرينة وهذا شان الحقيقة والمجاز وايضا من المناسبة ان يكون للحال صيغة خاصة كما للماضي قيل هو حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال لخفاء الحال حتى اختلف العقلاء فيه فقال الفلكيان الحال ليس بزمان موجود بل هو فصل بين الزمانين ولو كان زمانا لكان التصنيف تشتيتا والحال عند النحاة يتغير آن يختلف في كونه زمانا بل ما هو على خيتي الآن من الزمان يعني الآن سواء كان الآن ايضا زمانا او الحد المشترك بين الزمان ومن ثم تقول ان يصلي في قولك زيد يصلي حال مع ان بعض صلوته ماض وبعضها باق فجعلوا الصلوة او افتتاحها في الآنات الكثيرة المتتالية واقعة في الحال **قوله** وتلك استشابة ليس معطوفا على قوله هذه المشابهة حتى يكون الظاهر ترك الواو وترك **قوله** لوقوع الفعل مشتركا بل الواو فيه كالواو في قوله وهذه المشابهة للاسم الخ وكونه غير متعلق بما قبله **قوله** باحد معانيه اي احد كان من المعاني الثلثة او الاربعة وتخصيصه بالكل انما يكون بالقرائن **قوله** واما عرف بمشابهة الاسم اي اخذ للمشابهة في تعريفه ولم يأخذ شيئا آخر لانه لما سيم مضارعا الا لذاي الا لاجل المشابهة للاشيء آخر بان يكون المضارع عند بمعنى آخر مخلص مدخل في اخذ المشابهة في التعريف اذ لو كان للمضارعة معنى آخر لما تعين اخذ المشابهة فيه ثم اورد وحمل الحصر وليلا بقوله اذ معنى المضارعة وحصر جنس معنى المضارعة لغة في المشابهة يوجب ان لا يسمى مضارعا الا

لاجل المشابهة لكن يشكل بمجيء ضارع بمعنى عاجز قوله من ضرع واحد يحمل الوصف والاضافة كذا قيل والاشبه ان الاضافة عن مناقشة اذ لو كان اضافيا لقيل من ضرع واحدة قوله فالهمزة المبدلة من الالف امتنع الابتداء بالساكن قال للتكلم لان همزة مبدأ المخارج والتكلم مبدأ الكلام قال مفردا حال من المتكلم قوله مذكرا كان او مؤنثا فيه ان المفرد مذكر لا يحتمل التانيث فلا يستقيم التعميم الا ان يقال تذكيره للتغليب قوله والنون لدا ي للمتكلم لانه اذا لم يبق من حروف العلة اعلى له ما يشابه حرف العلة قوله المفرد فيه ان المفرد ما ليس معه غيره فهو مقابل مع غيره فلا يصح الجمع بينهما فالوجه ان اللام في المفرد بالمتكلم المفرد قوله كما ها اي الهمزة والنون اشارة الى وجه الاختصاص قوله والتاء المبدلة من الواو لكنه لاجتماع الواوات في نحو وجل يجلي طلب اذا الواو منتهى المخارج والمخاطب منتهى الكلام قال والياء المتوسط المخرج للغائب المتوسط بين المتكلم والمخاطب وانما اعطى الالفاظ الثلثة والغائبتين للملابسة بالغائب والغائبين روح وان التباسا بالمخاطب والمخاطبين لكن هذا اسهل للاندفاع بالمشابهة قوله للاي حال كون المونث والمونثين اي الفاعلين المونثين فذو الحال ثلثة امور ولذا قال غائبات او ذوي غيبة بكسر الواو على لفظ الجمع الا ان المناسب لقوله غائبات ذوات غيبة الا ان يقال اشار الى حيثي اللفظ والمعنى ولو اريد بالمونث صيغة المونث وبالمونثين صيغة المونثين يقبل غائبتين او ذوي غيبة بفتح الواو الا ان يقال الجمع حريا عتبارا تعدد المولد وانما اول للان الحال هو ذا بانى اي معنى يتبادر وخبر والجر يجيبان يكون مما يحمل على المبتدا وغيبة ليس محمولا على ذي الحال قوله اي غير القسمين المذكورين اعاده وان مر هذا التفسير عن قريب اشارة الى ان البدل يصير بمنزلة المنكرة او موصوفة لانه يكون بمنزلته بصيغ مغايرة للقسمين فان قلت الباء يستعمل فيه الله فنيلزم ان يوصف بكونه غائبا وهو ذكر اد الله تعالى مستغال عن ذلك قلت يلزم كون لفظ الله في يفعل الله ما يشاء مثلا خاليا عن ذكر او هو ليس كذلك وهو الحق قوله توصيف ذات الله بها وهو ليس ملازم حاجة الى ان يقال والياء لما عدا ما ذكرنا قوله لانه وان لم يصر جواب عما قيل اذا ابدل النكرة من المعرفة فالنعت واجب والجواب ان الصفة اعم من ان يكون حالا او لا وقيل وجوب النعت انما هو اذا لم يفد النكرة فائدة زائدة فلا حاجة الى النعت فان غيرهما يفيد بالم يفده المبدل منه قوله او بالنصب حال عطف على قوله بالجر فان قلت قوله بالجر خبر لقوله فنقول على معنى فنقوله غير هما كائن بالجر على البدلية من قوله للغائب واذا عطف قوله بالنصب عليه يكون نقوله غير هما كائن بالنصب فلا يرتبط به قوله حال قلت يرتبط من حيث المعنى اذ المعنى فنقوله غير هما كائن بالنصب بناء على انه حال من قوله للغائب ولو قال على الحالية لسلم من التكلف قوله للموافقة السابق وهو قوله مفردا وغيبته والظاهر ان قوله مع غيره الخ هنا لا يمكون على ويتر تبها الا ان الشارح قدس سره جعله خبر الكان المقدر قوله مضمونة في الرباعي اما الفعل فانه لو فتح حرف المضارعة في يكرم من الافعال مثلا لم يعلم انه مضارع المجرد ام المزيد فيه ثم حمل عليه كل ما كان ماضيه على اربعة احرف فان قلت لم لم يفتح حرف المضارعة في ابواب الالتباس فيها نحو يدحرج ويقال ويفرح ثم يحمل عليها باب الافعال وهو الاولى لانه حمل الاقل على الاكثر قلت لو فعل كذلك لزم الالتباس ولو في صورة نحو اخاف العكس فانه لا التباس فيه فان قلت اهراق بهراق واستطاع يستطيع ليس من الابواب الاربعة مع انه ليس حرف المضارعة فيهما مفتوحا قلت بل هما من باب الافعال والهاء والسين زائدتين على خلاف القياس قوله مفتوحة فيهما سواه لكونه الاصل للخفة ولا مانع منه قوله لعدم عدة الاعراب فيه اي في غير المضارع وهي المشابهة بمطلق الاسم فيما ذكره لان اسم الفاعل في الموازنة وصلاة

الحال والاستقبال قوله لعدم علة الاعراب فيه مشعر بان المقصود بالافادة سبب الاعراب من غير الوجوه الاربع الاثبات الاعراب للمضارع لانه لو كان المقصود بالافادة اثبات الاعراب للمضارع لقيل لوجود علة الاعراب فيه قوله وللمكان هذا الكلام في المقصود من هذا الكلام دفع ايراد يرد وهلى ظاهر اللفظ التين وهو ان كلمة غير اذا كان على معناه الوصفي فسلب الاعراب من غير المضارع موقتا بوقت عدم اتصال نون التاكيد او نون جمع المونث بالمضارع فيفيد انه اذا اتصل به احد النونين يكون الغير معربا وهو كما ترى فاسد واذا كان بمعنى الا يكون حصر الاعراب في المضارع موقتا بوقت عدم الاتصال فيفيد انه اذا لم يتصل باحد النونين لم يكن الاعراب منحصرا فيه بل يجري في غيره وهو ايضا فاسد وحاصل الرفع ان الظرف متعلق بما يستفاد من كلام المتن وهو انما يعرب المضارع فيفيد انه اذا اتصل به احد النونين يكون مبنيا وهو المقصود فان قلت انما يفيد الحصر فيكون موقتا بالتيد المذكور فيلزم المحذور الذكور قلت الامر المقتضي قد لا يكون معتبرا في احكام اللفظ حيث يقال ما من اله الا الله الا الله الا الله مع انه يعني ما من اله الا واحد ويمكن ان يقال القيود كما يكون قيودا للمضمون الكلام يكون قيودا ايضا للاجزاء على ما صرح به الشيخ المحقق في حواشي التلويح فيجوز ان يكون الظرف قيدا للاخبار والمعنى ان هذا الاخبار وهو اعراب المضارع موجود بناء غيره اذا لم يكن به احد النونين اما اذا اتصل به احدهما فالكل مبني قيل قوله اذا لم يتصل متعلق بمعنى المغايرة وقيد لما اي لا يعرب مغايرة في وقت عدم الاتصال فالتقييد لتعميم الغير بحيث يشمل المضارع المتصل به احد النونين انتهى اقول هذا لا يجدي وجيها لانه يوهم ان مغايرة الامر والماضي للمضارع مقيدة بوقت عدم الاتصال كما ان مغايرة المضارع المتصل باحد النونين مقيدة به ايضا واذا لا يفيد ان للمضارع معربا عند عدم الاتصال مع انه المقصود بالبيان وقال الفاضل السندي ان الظرف متعلق بفعل مقدر من الكلام اي ان سلب الاعراب عن غير المضارع يثبت ان المضارع يعرب فالمحصل انه يعرب المضارع اذا لم يتصل احد النونين واما اذا اتصل باحد النونين هو مبني قوله لانه اذا اتصل به احدهما يكون مبنيا هذا عند الجمهور وقال بعض جميع ما اتصل به النونان من المضارع باق على اعرابه كما ان الاسم مع التنوين معرب لكنه لما اشتغل حرف الاعراب بالحركة المجتلبة قبل اعراب الكلمة لاجل الفرق صار الاعراب مقدرا كما في نحو غلامي قوله ودخل عليها لازم دخوله على كلمة اخرى حقيقة فانه لما جعل بمنزلة جزء الكلمة صار الاعراب عليها بمنزلة الاعراب على حرف الآخر كما في تاءة وبعبة فما وجه عدم اجراء الاعراب عليها وان نظر الى انه كلمة برأسها فما وجه عدم الاجراء على ما قبلها قلت اجاب عنه الشيخ بعبد ياسا بقوله فان قيل فلما امتنع هنا اعراب الكلمة على النون كما يعرب الاسم المونث بالتاء على التاء او بلا اعراب مع الامتزاج على ما قبل النون كما اعرب الاسم مع امتزاجه بالتنوين على ما قبلها قائلا الا ان الاسم اصل في الاعراب والفعل فرع عليه فروعي اعراب الاسم بقدر ما امكن دون الفعل ولا سيما والنون من خواص الافعال فيرجح جانب الفعلية وضعفت مشابهة الاسم هذا على مذهب البصريين واما لان علة اعراب الفعل ليست ظاهرة كظهور علة اعراب الاسم واكثر الافعال مبنية فيرجح الى البناء لادنى سبب وهذا على مذهب الكوفيين ثم قال ولم يعرب ما قبل النون كما اعرب ما قبل التنوين لاجل ادغام وهو اشتغال ما قبل النون الموكدة بالحركة المجتلبة للفرق بين المفرد المذكر والجمع المذكر والواحد المونث فتحتم في الاول وضمها في الثاني وكسرها في الثالث ولما كان اصل الاسم الاعراب لم يبنوه مركبا مع التنوين بناء الفعل مع النون

والبناء لم يكن للتنوين سعة استراح قوى الاثرى الى سقوطه فى الوقف والاضافة ووضع اللام والضعف الاستراح لم يعرب على التنوين كما اعرب على تاء التانيث وحاصل ما ذكره الشارح الرضى ان الاستراح بين الفصل والنون الكائن قويا كما بين الاسم والحرف فى قائمة وبصرتى فينبغى ان يحيل النون محل الاعراب كما مينهما وان لم يكن قويا كما بين الاسم والتنوين ينبغى ان يحيل الاعراب على حرف قبل النون كما فى الاسم المنون فاوجه بالحكم فى النساء وحاصل الجواب ان الفصل لما كان اصلا فى البناء وجوز فى الاعراب به رجع الى اصله المجوز ما منع من اجراء الاعراب على الآخر ولم يعتبر كلمة اخرى جوزه منه بخلاف الاسم فانه اصل فى الاعراب فيها الامكان ان يعتبر اعرابه فان صار آخره وسطا يحيل الكلمة التى صارت منزلة جزء منه محل الاعراب ولم ينظر الى انه كلمة برأسها على ان الفصل مع النون منه مانع عن جعل الآخر محل الاعراب هو شغل آخره بالحركة المجتلبة للفرق فالدليل الذى ذكره الشارح قدس سره تتميم بعض مقدمته اخرى مغلوبة من المقام اليه وهو منع ان الاصل فى الفعل البناء فيكفى فى رجوعه الى الاصل ادنى مقتض فافهم قيل ويوضح دليل الشارح قدس سره لزوم عدم جواز اجراء الاعراب على تاء تقبل التنوين فى نحو جانى زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد لان التنوين لشدة اتصاله بالاسم بمنزلة الجزء المتصل فحينئذ يكون اللازم تصنيف وان لم يكن فى الاسم الاعراب فروعى بقدر الامكان كونه معربا وانه لا يلزم من عدم اجراء الاعراب بالغ فى الفعل عدم اجراءه فيما ليس فيه ذلك الا ترى ان كذا للمانية فى قوله وانه لزم عدم جواز الاعراب على يا بصرى وتاء قائمة لان كلا منها كلمة اخرى حقيقة وكذا فى قوله وانه غاية مالزم منه تعذر الاعراب وهى لا توجب البناء اللازمة ممنوعة اما الاولى فسنده ما ذكره اما الثانية فلسنكيف والاصل فى الفعل البناء فيكفيه ادنى باعث للرجوع الى الاصل قوله لان نون التاكيد لشدة الاتصال بمنزلة جزء الكلمة اعلم ان علامة شدة الاتصال كون الثانى تاكيد الاول لما بين الموكد والتاكيد من الارتباط والاشتباك اه محلا لاعراب الاول لان كونه منه بمنزلة الجزء او كونه فاعلا له لان الفاعل كالجزء من الفعل بدليل سكون اللام فى ضربت دون ضربك تخرزا عن توالى الحركات فيما هو كالكلمة الواحدة ولا شك ان اتصال نون الوقاية وضمير المفعول ليس فيما مشى من تلك العلامة فالفرق بين اتصال نون التاكيد ونون الوقاية وضمير المفعول فرق مبنى على الدليل لا الحكم غير مسموع كما قيل قوله ولان نون جمع المونث وليل على بناء المضارع واذا اتصل به نون جمع المونث كان فى قوله لان نون التاكيد اه وليل على بناء المضارع اذا اتصل به نون التاكيد لان الطلب بناء المضارع اذا اتصل بكلا من نون التاكيد ونون جمع المونث فاورد وليلا على كلا الامرين فالمطلب امر واحد وهو بناء المضارع الآن الموجب له كلا هذين من الامرين وليس الموجب مجموع الامرين فاندفع ما قيل وانت تعلم ان الصواب ترك اللام بل تركه قوله لان عطف نون الجمع المونث على نون التاكيد ليكون المجموع وليلا واحدا بناء على ان المدعى بناء المضارع عند اتصال كلواحد من النونين به وهو لا يثبت بكلواحد من المعطوف والمعطوف عليه بل مجموعهما واحادة لان يفيدان كلواحد منهما وليل مستقل يثبت به المدعى اعلم ان الدليل المذكور فى نون التاكيد جار بعينه فى نون جمع المونث والمذكور فى جمع المونث جار خلافه فى نون التاكيد حيث يقال لانها تقتضى فتحة ما قبلها ومع وجود الفتحة لا يكون الاعراب وهو دليل عليه يضم ان الاصل فى الفعل البناء فيكفيه ادنى باعث له فلا يرد ما قيل يرد عليه ان غاية ما لزم منه انما هو تعذر الاعراب وهو لا يوجب البناء قال الشيخ الرضى اختلف فى نون جمع المونث ايضا فالجمهور على ان اللام لما سكن للحاقه وان لم يجمع فيه اربع تحركات عملا على ضربن جاز بناءه ايضا عملا عليه وقال بعضهم وهو صعب لضعف علة البناء فقد الاعراب لازما معها لمحل الاعراب السكون ولم يعوض النون من الاعراب خوفا من اجتماع النونين

قوله فلا يقبل الاعراب اما الرفع والنصب فلانه يمتنع ان يكون على حرف واحد السكون والرفع والنصب واما الجزم فلانه اثر العامل يمتنع ان يحمل ما هو قبيل العامل اثر العامل قوله اى من المضارع ان جعل اللام فيه للعهد والمشار اليه هو المضارع المذكور وهو المعرب الذى لم يتصل به نون التاكيد ولا نون الجمع المؤنث فتنبه لهذا الجمع بحيث لا يشمل جمع المؤنث ليس على ما ينبغى لانه خارج بحسب اذ البحث فى المعرب الذى لم يتصل به نون التاكيد ولا نون الجمع المؤنث وان لم يحمل كذلك بل يراد مطلق المعرب سواء كان مبنيا او معربا فالاخراج لنون جمع المؤنث دون نون التاكيد ليس بسديد اذ يصدق على المضارع المتصل به نون التاكيد نحو هل يضربن انه صحيح مجرد عن ضمير بارز مرفوع للتثنية والجمع والمخاطبة المؤنث فينبغى ان يكون بالنصبة والفتحة لفظا والسكون مع انه ليس كذلك تمام قوله والمتصل به ذلك يتناول نون جمع المؤنث على طريقة الشارح قدس سره الا ان الشارح قد اخرجه بقوله وذلك فى جملة مواضع لكن الاشكال بنون التاكيد باق بحاله فالصواب جعل اللام للعهد وترك التعميم فيما قيل لو كان المراد بالصحيح عن المضارع مطلق الصحيح معربا كان او مبنيا وكان المراد بالجمع اعم من المؤنث لم يصح تخصيص الاخراج لما اتصل به نون جمع المؤنث بل لابد من اخراج ما اتصل به نون التاكيد ايضا بان يقال عن نون التاكيد دلالة استقام قوله فيما بعد والمتصل به ذلك بالنون وحذفها شمول المتصل به ذلك حينئذ بالنون جمع المؤنث ولا شك انه ليس معربا بالنون ولا بحذفها ليس على ما ينبغى اذ قوله ما استقام غير مستقيم قوله وهو عطف على آه منه رضا للمفضية بواسطة بعد العهد والا فالشارح قدس سره بهذا التفسير يخل بحث الاضافة حيث قال فى شرح قول المص واذا اضيف الاسم الصحيح وهو فى عرف النحاة ما ليس فى آخره حرف علة قبل لساكنه فاقال حرفا الاخير حروف علة ولم يقل لامه حرف علة ليشمل المضارع الذى آخره عرفان من جنس واحد من حروف العلة مثلا شمل مرعوى فان آخره واو ان قلبت الاخيرة ياء لوقوعها ساكنة فى البعد رة فانه اختلف فيه ان الواو الاولى زائدة والثانية اصلية فاذا كانت الاولى زائدة فلا اعتبار على تقدير اختيار ان لامه حرف علة وانكانت الثانية زائدة تفضيه شبهة فان الحرف الذى يدور الاعراب عليه ليس لام الكلمة بل زائدة فلا يتسنى تعريف الصحيح من حيث الاخراج الا ان يقال ما عبر عن الزائدة باللام صار بمنزلة لام الكلمة وبما ذكرنا اندفع ما قيل عليه وانت خبير بان الاختلاف فى لامه لا يقدح فى شمول الالف اياه بلا شبهة قوله شمل به الوجه ترك قوله به لان المراد من التجريد ان لا يتصل بالمضارع الضمير البارز المرفوع لا انه يتصل به ثم يجرد قوله فى حال الجزم لم يقيده بكونه لفظا كما سبق اذ كل واحد منهما يكون لفظيا وتقديريا كما انهما لفظيتان فظاهر واما كونهما تقديريين فلان الضمة والفتحة يكون تقديريا اذا وقف على المضارع واما الجزم فيكون تقديريا بالتحريك لالتقاء الساكنين والاعراب التقديرى ما لا يتلفظ به ما دام سببه وباعثه موجودا والوقف دائم بدوام باعثه وعدم عد الوقف من مواضع تقدير الاعراب فى خير المبتدء حصر المناة تقدير الاعراب فيما تعذر وما استثقل لا يقدر كيف والوقف جزئى من جزئيات التعذر والاستثقال وكون التحريك لالتقاء الساكنين مما لا يدوم فلا يكون سكون مثل لم يكن الذين تقديريا ممنوع كيف وحذف حرف الاعراب لالتقاء الساكنين عد من تقدير الاعراب على ما قال به العلامة التفتازانى فى كتابه المسمى بالارشاد مع انه لا فرق بين التحريك وحذف حرف الاعراب لالتقاء الساكنين حتى يعد احدهما يدوم دون الآخر قوله مثل يضرب مثال للصحيح المجرد عن ضمير بارز مرفوع وليس مثالا لكون المضارع معربا بالضمة والفتحة والسكون حتى يكون قاصرا عن افادة ذلك لكن تاخيره عن قوله بالضمة والفتحة والسكون حالتيه يكونه مثالا للاعراب ولذا جعله الشارح قدس سره مثالا للاعراب عطف عليه وليس ليضرب ولم ليضرب تنبيها على انه لا تتم مثالا بدونه وانت

ضمير بان مثال الرفع لايتم بدون ذكر زيد او عمر ومثل البعد يضرب قوله والمضارع المتصل فان قلت الظاهر ان قوله والمتصل عطف على المجرد بقرينة فذاى شئ عدل عنه وعطفه على الصحيح مع انه غير مقصود واحتاج على التقدير قلت للان الحكم المذكور ليس خاصا بالصحيح بل يجرى فى المعتل ايضا فلتنبيه على هذا المعنى عدل عن الظاهر قوله وذلك اى اتصال الضمير المرفوع البارز كائن فى خمسة مواضع لان الضمير البارز اما مرفوع وان اتصل فى بعضهن وتضمن الاان الحكم المذكور لايجرى فيها فالحكم المذكور مقتصر على الخمسة فاندفع قول المصنف الظاهر ان يقال فى سبعة مواضع لما مر من تعميم الصحيح قوله والمضارع المتصل الآخر فان قلت المتصل مقابل للصحيح عند النحاة وهو عندهم ما لم يكن فى آخره حرف علة فالمعتل المقابل له كلمة آخره حرف علة فلا حاجة الى قوله الآخر قلت الامر كذلك الا انه ذكر دفعا للمقدر عما ذكر قوله فسقط الحرف المناسب اى الحركة للان كل حرف منها بمنزلة حركتين وقيل فانه من جنس الحركة وحدث من تشبعها وقد قالوا الحركات ابعاض حروف العلة وقيل للان حرف العلة مناسب الحركة فى نفسها قائلين بالسقوط انتهى والاولى عن خلل قوله لان الالف لاتقبل الحركة فيضمر ظهور الاعراب متعذرا وليس فى المضارع المتصل به نون التاكيد ونون جمع المونث سبب رجوعه الى البناء وتقدم الاعراب بل مع كون النون من خواص الافعال فيه مزيد جانب الفعلية وضعفت مشابهته الاسم وبهذا اندفع ما قيل وليت شعرى بالهم جعلوا تعذر الاعراب بسبب اتصال نون التاكيد ان نون الجمع سببا لبناء المضارع ولم يجعلوا تعذره بسبب عدم قبول الالف الحركة سببا لبنائه بل جعلوه مع بالاعراب التقديرى لا بد من بيان الفرق بينهما قوله ويرتفع المضارع اى المعرب الذى لم يتصل به نون التاكيد ونون جمع المونث اى يصير المضارع مرفوعا وقت تجرده عن الناصب والجازم ثم ارتفاعه فى ذلك الوقت قيل ان يكون بسبب ان التجرد حامل فيه وان يكون بسبب ان وقوعه موقع الاسم حامل فيه فينطبق على مذهب البصرى والكوفى وما ذكره المجرد هاملهو المتبادر من عبارته فهو ممنوع بل فى تفسير الاسلوب دلالة على انه لم يقصد ان التجرد حامل كيف وقال فى بيان الناصب والجازم ونصب بان ويجب مع ما ولم يقل فى بيان الرافع ويرتفع بالتجرد بل اذا تجرد ويعلم انه لم يقصد بيان مذهب الكوفى بل اورد عبارة تنطبق على المذهبين قال الشيخ الرضى قوله ويرتفع وان لم يصرح بان عامل الرفع هو التجرد عن العوامل كما هو مذهب الفراء كما لايخفى والى ذلك المذهب ولعل اختيار الفراء انما المذهب ليسلم من الاعتراضات الواردة على مذهب البصريين وهو ما ذكره الشارح بقوله واورد عليه آه ثم التجرد قيد فى المبتدأ بالاسناد ولم يقيد ان الفعل لايستتم بدون التركيب مع الفاعل فلا حاجة الزيادة مخالف الاسم ومثله ان قول المصنف مثل يضرب مثال الصحيح المجرد والا فانه مثال للاعراب فتقول الشارح قدس سره ولن يضرب ولم يضرب ليس على ما ينبغى قوله وذلك مذهب الكوفيين الى جمهورهم وقال الكسائى عامل الرفع فيه حروف المضارعة لانها لما دخلت فى اول الكلمة حدث الرفع بحدوثها اذ اصل المضارع اما الماضى واما المصدر ولكن ليس فيهما هذا الرفع قبل حدوث الحروف فما حالة عليها اولى من احالته على المعنوى الخفى كما هو مذهب البصريين والفراء قيل عليه ان مجرد الحروف وتصدره بها لا يكفى فى رضاء والا لارتفع مع الناصب والجازم ايضا بل لم يرتفع باعراب لتعارض العوامل انتهى وفيه كلتا المقدمتين فى حيز المنع لانا نمنع كون اولى الحروف عاملا مع الناصب والجازم وليس كذلك بل يصير مفردا ولا قال الشيخ الرضى وانما عرضها عامل النصب والجزم لضعف دعوى تجردها مكررا الكلية قوله وسواء كان العامل فيه الصواب تركه لان الاستواء انما يكون بين متعدد قوله كما فى زيد يضرب الى قوله او رأيت جبلا يضرب اى سواء وقع اسم مرفوع او مجرور او منصوب قوله فاعطى اى المضارع اسبق اعراب الاسم وهو الرفع انما كان اسبق لانه عدة العمدة السابق

اعتباره على الفضلات واقوى لانه علم العمدة الذى يتركب منه الكلام ويحتاج اليه بخلاف الفضلات قوله فى الصلة اذ الصلة لا يكون الا جملة خبرية يحتمل وقوع الاسم المفرد موقعها قوله وفى نحو سيقوم وسوف يقوم اذ لو وقع الاسم موقع المضارع الذى دخل السين او سوف عليه لزم دخولها على الاسم وهو حاسم خواص الافعال وفى خبرها كما لو وجب كون خبره فعلا مضارعا قوله لم يقم الزيدان اذ لو وقع الاسم موقعه وقيل قائم الزيدان لامتنع اذ لا يجوز ان يكون الزيدان فاعلا له لبطلان عمله بلا اعتماد على شئ ولا مبتدا وقائم خبره لعدم المطابقة قوله وكذا قائمان الزيدان اى يمتنع قائمان خبر مبتدا مقدم عليه ولا يجوز ان يكون فاعلا والا لم يجز تثنية اسم الفاعل قوله او يكفينا يعنى لا يجب انحصار وجهة اعراب الاسم والفعل بل قد يتحد نحو زيد يضرب ابوه فان الاصل كان زيد ضارب ابوه فان رفعناه على الخبرية وقد لا يتحد كما فى المثالين المذكورين فان الاسم مرفوع على انه خبر مبتدا والفعل مرفوع لكونه مجردا عن الناصب والجازم بدل عليه ان الموصلية فانه معطوف على محذوف تقديره ان لم يكن الاعراب مع تقديره اسما غير للاعراب مع تقديره فعلا والنكران الاعراب مع تقديره اسما غير الاعراب آه قوله او توجه اى وقوع الفعل مطلقا بان يكون قوله ويكفينا او توجه بيان قاعدة يعلم منها حكم المثالين او وقوع الفعل المذكور فى المثالين قوله وانكان الاعراب الكائن مع تقديره اى الفعل مطلقا او الفعل المذكور فى المثالين وفرضنا اسمائى الاصل غير للاعراب الكائن مع تقديره اى تقدير الفعل مطلقا او الفعل المذكور فى المثالين وفرضنا فعلا من غير نظر الى انكان فى الاصل اسما قوله ان سيقوم مع السين واقع موقع الاسم بانكان سيقوم زيد فى الاصل قائم زيد فاقيم سيقوم مقامه قائم ليفيد الاستقبال القريب او البعيد فاندفع ما قيل قد يمتنع ذلك لان الاسم لا يدل على معنى بالسين ولا يصح تقدره منه والمجموع يدل عليه وقد تقصد المتكلم منه فكيف يكون واقعا موقعه قوله بان الاصل فيه الاسم يعنى المراد بوقوع المضارع موقع الاسم اعم من ان يصح ايراد الاسم فى ذلك الموضع بالفعل او لا يصح ايراده بالفعل بل امتنع لغرض وانه كان سائغا فى الابتداء قوله ملفوظة حال عن قوله بان وهو معرفتان اللفظ اذا اريد به اللفظ يكون علما والقرينة على التقدير قوله ابدل الالف نونا وفيه انه لا مناسبة بين الالف والنون ولم يسبل النون من الالف اصلا فى كلامهم ولم تبين فيما بين ان النون تبدل من الالف كما بين انه تبدل من حروف آخر ولذا قال الشيخ الرضى ولا دليل على قول الفراء وما قيل ولا يبعد ان يراد بالنون فى قوله ابدل الالف نونا نون التاكيد الخفيفة التى حقها ان تمحى لفظا لالتقاء الساكنين فتحت بلا التفريع لتاكيد النفى لا التاكيد الفعل المنفى حتى يفيد اللفظ نفى التاكيد فاعمل عمل النصب ليكون آخر الفعل على هيئة يكون مع النون ولذا رخص من بين حروف النفى فهو تكلف بارد ولا يدعوا اليه ضرورة واخراج للنون عما وضع له قوله لان قال سيبويه انه مع ما اذا لا معنى للمصدرية فى لن كما كانت فى ان ولانه جاز تقديم معموله عليه حكى سيبويه عن العرب عمرا لن اضرب ولا يجوز تقديم معمول ما فى حيز ان عليه وان لا ان يضرب فى تقدير ضربك وهو ليس بكلام بخلاف لن يضرب وان لا ان يضرب لا يفيد تاكيد النفى ولن يضرب يفيده قال الشيخ الرضى والظاهر ان يقول لامتناع ان يتغير التركيب عن مقتضاها معنى وعملا اذ هو وضع مستانف انتهى قوله تقصر حذف الالف لا وهمزة ان للتخفيف قوله انه حرف برأسه اذ الاصل عدم التصرف قوله قيل اصله اذا ان قال الشيخ الرضى ويروى ايضا عن الخليل ان اصله اذان مركبا كما قالوا فى لن اصله لا ان ووجه ان يقال تغير المعنى بتغير اللفظ فلم يلزم العمل بهما وجاز ان يلبه الحال قوله مخفف بحذف همزة ان قوله وقيل اصله اذ الظرفية قال الشيخ الرضى الذى يلوح لى فى اذن يغلب فى ظنى

ان اصل اذ حذفت الجملة المضاف اليها وعوض منها التنوين لما قصد جملة صالحة للجميع الازمنة الثلثة بعد ما كان مختصا بالماضي وذلك انهم اراد والاشارة الى زمان فعل مذكور فقصدوا الى لفظ اذ الذي هو بمعنى مطلق الوقت فحذفه لفظه وجردوه من معنى الماضي وجعلوه صالحا للازمنة الثلثة وحذفوا منها الجملة المضاف اليها لانهم لما قصدوا ان يشيروا الى زمان الفعل المذكور دل ذلك الفعل السابق على الجملة المضاف اليها كما يقول لك شخص انا ازورك فتقول اذن اكرمك اي تزورني اكرمك اي وقت زيارتك اكرمك وعوض التنوين من المضاف اليه لانه وضع في الاصل لازم الاضافة هو لكل وبعض الا انهما مع بان واذ مبني انتهى قال وبعد لام الجحود وهي الداخلة على الفعل مسبوقة بما كان او لم يكن ناقصتين سمتين بما اسند اليه الفعل المقرون باللام نحو ما كان محمد ليطلعكم على الغيب لم يكن الله ليغفر لهم ويسميها الشراح لام الجحود وللازمتها الجحد اي النفي قال النحاس والصواب تسميتها لام النفي لان الجحد في اللغة انكار ما تعرفه فلا مطلق الانكار انتهى ومعناه تؤكيد النفي ووجه التؤكيد فيما عند الكوفيين ان اصل ما كان ليفعل ما كان يفعل ثم ادخل اللام لتقوية النفي كما ادخلت الباء في ما زيد بقائم لذلك عندهم انها حرف زائد مؤكد غير جار وانكان ناصبا ولو كان جارا لم تتعلق عندهم بشئ لزيادته فكيف وهو غير جار ووجه عند البصريين ان الاصل ما كان قاصدا للفعل ونفي قصد الفعل ابلغ من نفسه فمعنى عندهم حرف معد تعلق شخ بحكان المحذوف وان النصب بان مضمرة وجوبا بهذا ذكره صاحب المغني قوله وبعد اي وبعد ما هو مبني الا ولا يدخلان الا على الاسما، فوجب تقديرا ان يكون الفعل مصدرا ولا يعرف وجه تركه الشراح قدس سره ووجه تقديره ان بعد قوله وقد امتنع عطف الجر على الانشا لعدم المناسبة بين المعطوف والمعطوف عليه بل منعها كمال الانقطاع والابد من المناسبة بين المعطوفين من كونهما خبريتين او انشائيتين وبعد وجود المناسبة لابد في الواو من وجود الجامع بين المجتمعين باعتبار المسند اليهما جميعا بخلاف الفاء وثم وحتى فان لكل منها معنى اذا وجد ذلك المعنى كان العطف مقبولا سواء وجد بين المعطوف والمعطوف عليه جهة جامعة او لا نحو زيد يكتب فينطق او ثم يعطي اذا كان ليصدر عنه الاعطاء بعد الكتابة فحظ ان ما قيل تفصلا لقوله وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء ان التفتازاني قد صرح في شرح التلخيص بانه يجوز عطف الخبر على الانشاء وبالعكس لتهيؤ الواو من غير اشتراط شئ واما المتنع عطف احدهما على الآخر بالواو فلان تبع العطف في المضارع الواقع بعد الفاء على ما قبلها ليس على ما ينبغي اذ لم يصرح العلامة بما ذكر هنا في شرح التلخيص اذ الذي ذكره ثمة هذا شرط كون عطف الثانية على الاول مقبولا بالواو ونحوه ان يكون بينهما جهة جامعة نحو زيد يكتب ويشعر ويعطي ومنع قوله ونحوه النظر انه اراد بنحو الواو من حروف العطف الدالة على التشريك كالفاء وثم وحتى وهذا فاسد لان هذا حكم مختص بالواو ولان لكل من الفاء وثم وحتى معنى اذا وجد كان العطف مقبولا سواء وجد بين المعطوف والمعطوف عليه جهة جامعة او لا نحو زيد يكتب فينطق او ثم يعطي اذا كان ليصدر عنه الاعطاء بعد الكتابة بخلاف الواو فانه ليس له هذا المعنى فلا يرد على هذا الكلام وليس فيه تصريح بما ذكر وهذا على تقدير ان لا يكون الاول محل من الاعراب ان قصد ربط الثانية بالاول على معنى عاطف سوى الواو وعطف الثانية على الاولى بذلك العاطف من غير شرط شئ آخر هذا كلامه وهو الصواب ليس بصريح فيما ذكرنا هي المخففة قيل صيغة الفضل كالصغرى هي للمخففة لا غير وبه صار رقما بالقوله والتي يقع بعد الظن انتهى قوله للقصر اي لقصر المسند على المسند اليه في المسند اليه على ما هو وضع صيغة الفضل فانها موضوعة لقصر المسند اليه لا العكس فيفيد ان الكون مخففا من الثقيلة مقصور في التي بعد العلم والايجاد في غيره يعني لا يوجد الكون مخففا من الثقيلة جزما في التي بعد الظن فالقصر اضافي بالقياس الى الظن

فلا يشكل لوجود المخففة من المثقلة فى غير العلم واما ان التى بعد العلم فيجوز ان يكون له صفة غير الكون مخففا من المثقلة لانه مقصور عليه لا مقصور فما قيل وفيه ان الحصر لا يتم بعد الجواز ان يكون ما يفيد معنى العلم واليقين متضمنا لمعنى القول ايضا مثل نادى واوحى ح يجوز ان يكون الواقعة بعده مفسرة ايضا بعد ما قرر ان الصيغة لقصر المسند على المسند اليه ليس على ما ينبغى ثم ان قول صاحب القيل الاول قوله وليست هذه تاكيد للحصر لا يستقيم على ما شرحنا الشارح قدس سره حيث يقال وليست اى ان الواقعة بعد العلم هذه اى ان الناصبة لانه انما يستقيم على تقدير قصر المسند اليه فى المسند وصاحب القيل لم يقيد به الا ان يقال تاكيد للحصر بالنظر الى مجرد لفظ المتن من غير نظر الى ما ذكره الشارح قدس سره ومعناه ليست ان المخففة هذه اى الناصبة من المثقلة متعلق بالاخذ اى المخففة الماخوذة من المثقلة **قوله** فانها للرجاء اى لرجاء الدخول والطمع وتوجه فلا يتصور فيها التحقيق الذى يناسب العلم **قوله** على غلبة الوقوع اى رجحان وقوع ما دخل عليه الظن مثبتا كان او منفيا لان الظن عبارة عن الطرف الراجح فاندفع ما قيل وهذا انما يظهر فى الموجبة نحو ظننت ان يقوم دون السالبة نحو ظننت ان لا يقوم فان الغالب والراجح فيها هو اللاوقوع دون الوقوع **قوله** يجرى فى ان التى بعده الوجهان فى ذكر النتيجة بعد ذكر الدليل اشعار بانه موصل اليها فلا يكون ذكرها مما لا حاجة اليه كما قيل **قوله** نفى المستقبل اى نفى الفعل الذى استقبل وجوده وترقب **قوله** لا مؤبدا مطلقا كما قيل اولا فى الدنيا كما قيل **قوله** والا اى وان كان لن للتاكيد يلزم آه فالدليل انما هو دليل على نفى التاييد لا عليه وعلى اثبات التاكيد حتى يرد انه لا يثبت التاكيد ثم بناء لزوم التناقض على الظاهر انه مستعمل فى معناه الحقيقى واما ارادة التاكيد بطريق المجاز فغير ظاهر فمنع اللزوم بسند جواز ان يكون فى الآية مستعملة فى النفى الغير المؤبد مدفوع بالظاهر فقيل وقد يستدل بانها لو كانت للنفى المؤبد للزم التكرار فى قوله تعالى ولن تمنوه ابدا اذ الاصل عدمه ويرد عليه ان قوله ابدا يحتمل التاكيد فلا محذور ويرد عليه انه لا يفيد الجزء الاول من المدعى وهو ان ليس لن للنفى المؤبد واما الجزء الثانى وهو انه للنفى المؤكد فلا دلالة عليه انتهى وانت خبير بان ايراد الثانى غير وارد على ما ذكر كيف وقد قال وقد يستدل آه **قوله** وحتى يا ذن الانتهاء عطف الجملة على الجملة ولم يعطف حتى على ان والانتهاء على التابيد للزوم عطف الاسمين على معمولى عاملين مختلفين من غير تقديم المجرور **قوله** اى لم يكن ما بعدها معمولا لما قبلها فان قلت المضارع الواقع بعد اذن المعتمد على ما قبلها لا يكون الا فى ثلثة مواضع وكون ما بعدها معمولا لما قبلها لا يكون الا فى موضع واحد فكيف يصح التفسير الذى ذكره الشارح قدس سره قلت لعل ما ذكره بناء على التغليب او اراد من كونه معمولا كونه متعلقا بما قبلها من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم والاولى ان يقال اى لا يكون من تمام ما قبلها قال الشيخ الرضى يعنى بالاعتماد ان لا يكون ما بعدها من تمام ما قبلها وذلك فى ثلثة مواضع الاول ان يكون ما بعدها خبرا عما قبلها نحو انا اذن اكرمك الثانى ان يكون جزاء للشرط الذى قبل اذن نحو ان تاتنى اذن اكرمك الثالث ان يكون جوابا للقسم الذى قبلها نحو والله اذن لاخرجن ولا يقع المضارع بعد اذن فى غير هذه المواضع الثلثة معتمدا على ما قبلها بالاستقراء انتهى **قوله** فانه اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها الاولى تركه والابتداء بقوله لانا نضعفها آه **قوله** لانها نضعفها المناسب لقوله لا يكون معمولا لما قبلها لانها لو عملت فى المعمول لزم توارد المؤثرين اللفظيين على اثر واحد وذلك ممتنع اصطلاحا **قوله** كانه اى كان ما بعدها سبقها اى وقع سابقا عليها واذن نضعفها فى العمل لا يعمل فى المعمول المتقدم **قوله** لكونها اى لكون اذن جوابا لقول القائل بالفعل وعدة له ثم اذا صدر من القائل ما قاله واتى به وعدت صار ذلك جزاء لفعله ثم هذا الكلام يشير الى انه لا بد فى اذن من تقديم

كلام الشيخ الرضي لما كان اذن اشارة الى زمان الفعل المتقدم وجب تقديم ذلك اما في كلام المتكلم باذن نحو ان جئتني اذن اكرمك واما في كلام مخاطبه نحو ان اكرمك اذن اكرمك وانما اذن اكرمك في جواب من قال انا ازورك قال الشيخ والغالب في البيني على الفتح تضمن معنى الشرط وهو لهذا يقول سيبويه اذن جزاء وانما ضمن معنى الجزاء لكونه كاذنا وتضمنا في حذف الجملة المضاف اليها فان الظرف الواجب اضافته الى الجملة يقطع عن الاضافة تضمن معنى الشرط وذلك لان كلمات الشرط مبهمة والاضافة توجب في المضاف تخصيصا لكن لما كانت الجملة المضاف اليها اذا ثابتة من حيث المعنى ومبدلة عنها التنوين في اللفظ بخلاف اذا وحينئذ لم يحكم ما هو جوابها نحو اذن اكرمك كما جزمت اذا ومتى وقال اعلم ان اذن اذا وليه المضارع احتمل ان يكون للاستقبال كان وان يكون للحال فلا تتضمن معنى الجزاء كما تقول لمن يحدثك بحديث اذن اظنك كاذبا اذ لا معنى حينئذ اذا الشرط والجزاء اما في المستقبل او في الماضي ولا تدخل في الجزاء في اذن فلما احتمل اذن التي يليها المضارع معنى الجزاء فالمضارع بمعنى الاستقبال واحتمل طلق الزمان فالمضارع بمعنى الحال فقصد التنصيص على معنى الجزاء في اذن نصب المضارع بان المقدرة لانها تخلصه للاستقبال فجعل اذن عملا هو الغالب منه يعني كونه يختص بالاستقبال فجعل المضارع او نواك على الحالية المالغة من الجزاء ودلك لسبب النصب الحاصل بان التي هي عم الاستقبال **قوله** بما في الجواب والجزاء **قوله** لا يكون ان الا في الاستقبال اما الجواب فلانه عدة والعدة لا يكون الا مستقبلا واما الجزاء فلانه ايضا بالعدة **قوله** بوجب الرفع وجب الرفع فليس متر تبا على فقد احد السببين مطلقا بل على فقده بان يقع المضارع المذكور بعد اذن في ابتداء وقع مقتبدا بان اريد بالمضارع بعده الحال على ما يشهد به الامثلة المذكورة في الشرح لانه يحتاج الى البيان فحينئذ يرفع واما اذا كان المضارع المذكور بعد اذن معمولا لان الشرطية المذكورة قبل اذن فغير محتاج الى البيان لان عمل ان الشرطية ليس الا الجزم وليس له وجه آخر وكذا اذا وقع قبل اذن القسم فان المضارع المذكور بعد اذن جواب القسم فانه يرفع فيه بحيث لان الجواب احد الامرين اما بالصيغة اما الرفع او الجزم دون الرفع بصيغته وذلك لان من صور الاعتماد على ما قبلها ان يكون ما قبلها شرطا وما بعدها جزاء نحو ان تاتني اذن اكرمك وهو واجب **قوله** لا يحتمل الا الاستقبال اذ الدخول يكون في الآخرة لا محالة واما ان احتمل ان يكون **قوله** اذن تدخل البتة في مقابلة من قال اسلمت عندي دخول الجنة فليس بشيء اذ المقصود من قوله اسلمت ان يبين له وعند دخول البتة لا حاجة اليه **قوله** اللهم ظ سهلا اي مع اذن **قوله** كما اشرنا اليه اي الى الانتصاب بالقوله واذن التي ينصب المضارع فيه ان المعلوم من قبل انما هو اتصاف اذن بمطلق الانتصاب لا الانتصاب المقيد بالشرطين فلا يصلح في الصلة تخير مناسب فالوجه ان يقال واذن التي ينتصب به المضارع ينصب اذا لم يعتد آه **قوله** فالوجه ان جاءني جعل الشارح قدس سره الوجهان مبتدا محذوف الخبر لفا على محذوف الفعل لان الابتداء حين الخبر فالحذوف مبين الثابت فيكون حذفا كلا حذف واما الفعل فانه غير الفاعل كذا في المغني وقيل جعل وجهان مبتدا لا لفا على ان حذف الجزاء هو من حذف عامل الفاعل لان فيه حذف العامل والمسند بخلاف الاول فان فيه حذف المسند لا غير انتهى وقيل يمكن ان يقال في ترجيح العكس ان حذف عامل الفاعل حذف امر واحد والحذف ذو حيثيتين وحذف الخبر حذف امرين متغايرين بالذات الصفة والموصوف المستتر فيهما مع ان فيه الظاهر حذف العامل المسند فان الصفة عامل فيما استتر فيه وسند للاجنبي انتهى ويمكن ان يقال المستتر لا يوصف بالحذف اذ الموصوف به ما هو ملفوظ حقيقة في وقت من الاوقات والمستتر ليس كذلك فالمحذوف ليس الا المرادف

والعامل لم يطلب العامل في المستتر معنا كانه ليس بعامل فعلى القديم الظرف المذكور فيه ليس الا اسم واحد مسندا اما على القديم فالمذكور شيئان وصفتين وهو فعل عامل ظاهر اثره في المعمول سند فان قلت الشرط ان كان عدم وجود الاعتماد مطلقا فتى كان او ضعيفا فينبغي ان يجب الرفع بعد الواو والفاء لوجود الاعتماد ولو ضعيفا وان كان عدم وجود الاعتماد والقوي فينبغي ان يجب النصب بعد عدم وجود الاعتماد والقوي قلت المراد الشق الاول وهو شرط لوجوبه الانتصاب وعند انتفائه يجب الرفع عند قوة الاعتماد ويجوز هو والنصب عند ضعفه قوله وكي قال الشيخ الرضي مذهب الاخفش ان كي في جميع استعمالاتها حرف جر وانتصاب الفعل بعدها بتقدير ان عند البصريين هي قد يكون ناصبة بنفسها كان وجارة مضمر بعدها ان واذا قدر بها اللام نحو لكيلا تاسوا فهي تأتي لاغير يعني ان وليس فيها معنى التعليل بل هو مستفاد من اللام واذا جاءت بعدها ان فهي جارة لاغير بمعنى التعليل وهكذا في كيمه لايجر الا اسم الصريح الا في كيمه وفي غيره في غير هذا الموضع نحو جئتك كي تكرمني يحتمل ان يكون ناصبة بنفسها بمعنى التعليل وان يكون جارة كاللام مضمر بعدها ان واللام في كي يقتضي زائدة عندهم وبدل من كي الجارة وان عندهم في كيمه ان بدل من كي اللام كي بعد اللام بمعنى ان انتهى كلامه قوله مثل اسلمت كي ادخل الجنة كون كي في هذا المثال للسببية اي لكون ما بعدها سببا عما قبلها مشكل لان الشيخ الرضي قال اذا قدر بها اللام فهي ناصبة بمعنى ان وليس فيها معنى التعليل واذا جاءت بعدها ان فهي جارة لاغير بمعنى التعليل قال وفي غير هذه المواضع نحو جئتك كي تكرمني يحتمل ان يكون ناصبة بنفسها بمعنى التعليل وان يكون جارة كاللام مضمر بعدها ان واللام في كي يقتضي زائدة عندهم وبدل من كي الجارة وان عندهم في كيمه ان بدل من كي اللام كي بعد اللام بمعنى ان انتهى كلامه قوله مثل اسلمت كي ادخل الجنة كون كي في هذا المثال للسببية اي لكون ما بعدها سببا عما قبلها مشكل لان الشيخ الرضي قال اذا قدر بها اللام فهي ناصبة بمعنى ان وليس فيها معنى التعليل واذا جاءت بعدها ان فهي جارة لاغير بمعنى التعليل قال وفي غير هذه المواضع نحو جئتك كي تكرمني يحتمل ان يكون ناصبة بنفسها بمعنى التعليل وان يكون جارة كاللام مضمر بعدها ان واللام فيه قديدخل على ما هو علة في الذهن لا على ما هو علة في الخارج فاندفع تأمل وانظر ان كي لم يجئ لا لافادة هذه السببية فان حرف التعليل اذا قيد بدخل على العلة دون المعلول قوله اذا كان متعلق متعلق المقدر لا الفعل ينصب لان الصلة يجب ان يكون المخاطب عالما بانصاف الموصول المضمون لها والمعلوم كما سبق هو انتصاب المصنوع بعدها بتقدير ان لاغير قوله والكان بالنظر الى قلت ان الوصلية تقتضي كون تفصيل الشرط اولى بالاستلزام لغير الشرط مع انه لا يصح بالنظر الى قوله او مستقبلا فالصواب تركه او تبديل قوله والكان بقوله سواء كان قلت قد يذكر ان في مقام التأكيد مع واو الحال لمجرد الوصل والربط دون الشرط فلا يذكر له حتى نحو زيد وان كثر ماله يخيل فحتم وان عطى جاء ليتم هكذا ذكر العلامة التفتازاني في مباحث الشرط من المطول وفيه انه يشبه ح انه يلزم ان يكون الفعل بالنظر الى زمان المتكلم ماضيا وحالا او مستقبلا مع انه ليس كذلك فانه يجوز ان لا يكون على احد الاوجه الثلثة وذلك بان يكون منك السير لما للدخول على ان حتى بمعنى كي اولى الدخول على ان حتى بمعنى الى ثم عرض مانع منع من حصول الدخول فلم يكن الدخول في احد الازمنة الثلثة وان جعل الواو في قوله وانكان بالنظر للحال بل للعطف على محذوف تقديره ان لم يكن الفعل بالنظر الى زمان المتكلم ماضيا ولا حالا او مستقبلا والكان بالنظر آخر يرد الايراد المذكور والصواب ما ذكره الشيخ الرضي سواء كان وقت الاخبار ماضيا او حالا او مستقبلا ولم يكن على احد الاوجه الثلثة وذلك بان يكون منك السير قوله بمعنى كي للسببية احترز بمعنى كي لمعنى التعليل فاندفع ما قيل لافائدة لتقييدك بقولك للسببية

لا سيما وقد علم مما مر في قبيل ذلك **قوله** لانتهاء الغاية احتراز عن الى بمعنى مع **قوله** ان يكون اى الصناع ماضيا بان يكون التكلم بهذا الكلام بعد الفراغ من سير والدخول **قوله** وحالا بان يكون التكلم بهذا الكلام في زمان الدخول واما كون المضارع مستقبلا بالنظر الى زمان التكلم بهذا الكلام فغير ظاهر لان انطلانه اخبار بعد الفراغ او حين الدخول واما انه اخبار قبل الدخول فليس بظاهر ولذلك قيل لا يحتمل الا الاستقبال كما لا يخفى والاحتمال الغير الظاهر مما لا عبرة به فما قيل جوابا عن قيل لا حاجة في امكان صدور هذا الكلام من المتكلم بعد الدخول وحين الدخول وهو ظاهر وقبله ايضا بان سار الى ان وصل البلد فلم يبعد ووقف زمانا وقال هذا الكلام ثم دخله ليس جوابا **قوله** اى بطريق التحقيق اشارة الى ان نصبه على نزع الخافض **قوله** كما تقول كنت سيرت امس لو لم يوت بامس لاحتمل ان اسير قد مضى والمقضي الان الدخول لكن احتمل ان يكون يقع في الحال التحقيقي وهي اجزاء من اواخر الماضي واوائل المستقبل فلا يكون ماضيا في زمان التكلم وما ذكر كلية الاحتمال وتعين ان يكون الدخول ماضيا في زمان التكلم فيتبين صيغة المضارع حكاية للحال فاندفع ما قيل كما ان امس مع ماضي قبل المضارع لا يحمل المضارع حكاية حال ولا يتوقف حكاية حال على ذكر امس مع ماضي فحمل هذا المثال وسوق واحد من الامثلة المذكورة للمقابلة لذلك في كلام المصنف تحكم **قوله** وكانك كنت آه تصوير او اخبار عما صدر منه وتوطئة لحكاية الحال **قوله** وتخيلها اى العبارة اى تهيئة في زمان الدخول بان تفرض ذلك الزمان موجودا في زمان التكلم **قوله** في هذه العبارة مرفوعا لانه اريد به الحال تحقيقا **قوله** فابقيته اى ما بعد حتى على اعراب كان على ذلك الاعراب في زمان الدخول **قوله** وحكايته اى ما بعد حتى على الاعراب المذكور لانه اريد به الحال حكاية **قوله** في زمان الحكاية ايضا يكون مرفوعا لما لا حاجة اليه **قوله** لانها علم الاستقبال فلا يجر تقديره قبل فعل اريد به الحال وفيه اشكال بما اذا كان بعد حتى منصوبا بتقدير ان لكونه مستقبلا بالنظر الى ما قبل حتى واريد بذلك الفعل المنصوب الحال **قوله** كلام مستأنف لا تعلق له من حيث الاعراب بما قبلها **قوله** لان ان يقدر بعدها حتى اذا ان لكتاب الخلاف بالاصل بلا ضرورة بوجود وجه لا يحتاج الى الحذف ولانه لا يطرد في نحو قوله تعالى وزلزلوا حتى يقول الرسول بالرفع قيل لو قدرت في الثاني بانه يمكن تقدير الشان بان يقال حتى الشان يقول الرسول انتهى وفيه انه لا قرينة حينئذ على ذلك مع ان المعهود قبل الجملة ضمير الشان والقصة لا لفظ الشان **قوله** وجب السببية لعدم ظهور رابط معنوي سوى ما يصلح للاعتبار فاندفع ما قيل قد يمنع بان الاتصال المعنوي لا يخص السببية بل يجوز ان يكون بوجه آخر فكيف يجب السببية لحصول الاتصال المعنوي **قوله** مع نظر الى الامر الاول اى نظرا الى انتفاء الامر بخلاف الامر الثاني فانه يتحقق لان معنى التركيب والامر ان يكون تبت سيري وان يكون كان سيري حاصلا وعلى كلا التقديرين فالسير يتحقق فتحقق السببية واما ان بمعنى التركيب يحتمل ان يكون كان سيري منفيا فالمقام آب عنه ظاهرا ولو سلم تخصيص الامر الاول اشارة الى ان انتفاء كل كاف في امتناع الرفع فاندفع ما قيل فيه نظر لانه امتنع نظرا الى الامرين لان كان سيري لا يصلح سببا للدخول لان سبب وقوع السير وكان سيري يحتمل ان يكون في تقدير سيري واقعا وان يكون في تقدير كان سيري منفيا الى غير ذلك فلم تتحقق خبركان لا يصلح للسببية **قوله** في وقت حصول كان بحذف ثلثة الفاظ **قوله** فبقي الناقصة بلا خبر فيه ان هذا انما يتم ان لو كان المراد ان هذا التركيب تام من غير تقدير وليس كذلك لانه يقدر خبر كان على تقدير النصب ويكون كان ناقصة يدل على ذلك عدم كون كان متعينا

لكونه تامة اللا ان يقال حتى بمعنى الى او كى وهما جاءتا ان وما بعدهما في محل الجر والمجرور لما سد مسد العامل وجب تركه لعدم احتياج تامة حينئذ الى العامل المراد والحق لو ذكر لكان تطويلا فصح ان ليس فيه حذف شئ مما يؤدي به اصل المراد وتقدير الفعل انما هو مع حرف غاية ام لفظي هو ان حرف الجر بنفسه يتعلق بالفعل هذا ما ذكره العلامة التفتازاني في بحث الايجاز من المطول **قوله** نظرا الى اللام الثاني فحينئذ فالاولى فانه لا يلزم من امتناع تعلق الحرف بالحرف امتناع تعلق الاسم بالحرف **قوله** محذوف اي بوقوعه **قوله** مقطوعا عما بعدها اذ هو لم يعتمد على شئ **قوله** سببا لما بعدها اذ هو لم يعتمد عليه كون حتى حرف ابتداء فانه مع ما قبلها في محل الرفع بالابتداء **قوله** فيه بحث لجواز ان يكون السبب محتملا من الوجه بالسببية حتى جاز تقدير السبب كالتعظيم للسرارة الا ترى قوله فانا ادخل الآن تصوير للمعنى لا التقدير للمبتدإ **قوله** وجاز فتوارد هم عطف بتقدير حتى جاز في التتمة لما اصل كان سيري حتى ادخلها والانحان المبتدإ عطفه على يقربه وكونه موافقا للاسلوب السابق الا انه خلاف ما ذكروا ان الاصل اذا كان مقدما على المعطوف عليه فالظاهر تقييد المعطوف به كقولنا اليوم الجمعة سرت وضربت زيدا وقولنا ان جئتني اعطاك وكسك نعم ليس بقطعي لكنه السابق تلى الفصل في الخاطر بيانا هذا ما ذكره العلامة التفتازاني في بحث الفصل والوصل من المطول انما لم يكن قطعيا لاحتمال ان يكون للعطف على المعطوف عليه ماخوذا مع قيده فان القيد اذا جعل جزء من المعطوف عليه لم يشاركه المعطوف في ذلك القيد صرح بتحقيقه سند المدققين قدس سره في ذلك البحث من شرح المفتاح وانت خبير بان ذلك انما يكون اذا كان القيد صالحا للان يكون قيدا للكل من المعطوف عليه والمعطوف واما اذا لم يكن فلا وفيما نحن فيه ذلك فلا وجه للصرف عن المتبادر **قوله** والا منعا ومعه اذ ليس شئ مما ذكر فيما سبقا الى الفهم **قوله** وانما تقدر ان بعدها لانها جارة قد تبين الشارح قدس سره في نواصب المضارع وجه تقدير ان بعد حتى ولام كي والام الجحود وترك وجه التقدير في حتى مع انها ذكرت في بيان النواصب معا وبين وجه التقدير ان بعدها معا **قوله** ينتصب بها المضارع الاولى وينتصب المضارع بعدها بتقدير ان **قوله** اي لام التاكيد قد الشارح قدس سره بذلك ليكون بيانا **قوله** بمعنى المصدر فيه ان مبنى جعل ان للفعل في تاويل المصدر انما يجعلها مشاركة في الاحكام اللفظية المختصة بالمصدر الغير الجارية على الفعل قبل دخول ان عليه كالاسناد اليه والاضافة ودخول حروف الجر الى غير ذلك لا انه يجعل معنا دمعنى المصدر بعينه بل معنى الفعل باق على ما كان عليه قبل دخول ان صرح به المحققون سند المدققين في حواشي الرضي وعلى هذا فلا حاجة الى ما ذكره الشارح قدس سره **قوله** فكيف يصح الحمل فليتامل سلب الحمل لا الحمل الا ان يقال سلب الشئ من الشئ انما يقتضي اذا كان الشئ الاول صالحا لان يحمل عليه والتعذيب ليس صالحا لان يحمل على الله تعالى فلذا جاء بما ذكره الشارح **قوله** اي ما كان صفة الله تعذيبهم الاولى كما قيل ما كان فعل الله تعذيبهم لان التعذيب فعل من افعال الله لا صفة من صفاته وفيه ان التعذيب وان لم يكن من الصفات الذاتية لكنه من الصفات الفعلية وقيل ما كان صفة الله تعذيبهم هذا اولى من تقدير الفعل لا النفي للتعذيب فانه اذا لم يكن صفة الله تعذيبهم لا يتصور منه التعذيب اصلا فلا يتجه ما قال الفاضل المحشي الاولى ما كان فعل الله تعذيبهم فتامل **قوله** وكان الامر بالتامل اشارة الى ما ذكرنا **قوله** والفاء التي تنصب المضارع بعدها بتقدير ان بعدها بالانتصاب المضارع شروطه لا فائدة في هذا التطويل لما المقصود تحصيل بعد الفاء التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان فتقدير ان بعدها لانتصاب المضارع بعد الفاء التي في جواب الامر والنهي وغيرهما مما ذكر في المطول **قوله** لان العدول عن الرفع الى النصب يشير الى ان الاصل الرفع والنصب للتخصيص ووجه ما ذكره الشيخ الرضي ان الاصل في جميع الافعال المتصيدة بعد الفاء والسببية الرفع على انها جملة مستانفة لان فاء السببية لا يعطف ما بعدها بالاغلب ان يستانف

بعده الكلام كاذا المفاجات قوله على السببية والمضارع المرتفع بلا قرينة مخلصة للحال او الاستقبال ظاهر في معنى الحال غالبا وقد مر غالبا يسبق الى الذهن ان الفاء لعطف جملة حالية الفعل على الجملة التي قبل الفاء وضعفه فالى النصب منبئة الى الظاهر على انه ليس معطوفا فاذا المضارع المنصوب بان مفرد وقبل الفاء المذكورة جملة وتخليص المضارع للاستقبال اللايق بالجزائية وكان منيه شيئان رفع جانب كون الفاء للعطف ولغوية كونه بالجزاء ويكون ما بعد الفاء مستانفا احمد وف الجزاء اخترتا هذا على قولهم ان ما بعد الفاء تقدر مصدر معطوف على مصدر المقبل المتقدم تقديرا اعتقديه زرني فاكرمك ليكن منك زيارة فاكرامي مني لان فاء السببية ان عطفت بقي قليل معنى لان عطف الجملة على الجملة يطير منه ضعف به الذباب هذا كلام الشيخ الرضي قوله حيث يدل الخ يدل للفظ من الرفع الذي هو الاصل في المضارع السببية المشعوبة الفاء للعطف مع السببية الى النصب المبني على انه ليس للعطف بل السببية الخصة والعطف مقرر على مقرر مع ان الاصل في الفاء ان يكون لعطف جملة على الجملة فلما كان الفاء مع الرفع للعطف مع السببية كذلك صورة الفاء فلاجرم تغيره يدل على تغير المعنى وبهذا التقرير سقط ما قيل فتح بحث اما اولا فلان تغيير الاعراب لا يعد من تغيير اللفظ واما ثانيا فلان قصد السببية بالفاء ليس من تغيير المعنى في شيء لانها احد معنيها واما ثالثا فلان غاية ما لزم منه دلالة العدول عن الرفع الى النصب على تغيير المعنى لكن تغيير المعنى لا يحصر في قصد السببية واما رابعا فلان الظاهر ان تغيير اللفظ انما يدل على تغيير معنى ذلك اللفظ لا على تغيير معنى لفظ آخر والتغيرة انما هو في لفظ المضارع ولا يتغير معناه وانما يتغير معنى الفاء قوله ليبعد اي ليكون الفاء بعيدا عن التوهم الذي ذكره قدس سره وليبعد الفاء ما بعدا عن التوهم المذكور قوله ويكون ما بعدها متعلق قيود البعد اي الفاء بسط تقدم الانشاء عليه بعد عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفة مع الجملة السابقة اذ الجملة الخبرية لا تعطف على الانشائية اذا لم يكن لها محل من الاعراب واما كون ما بعدها تاويل مصدر معطوف على مصدر مفهوم من الكلام السابق وغيرها فلا كلام في جوازه كما اشار اليه قدس سره بقوله اي لكن منك زيارة فاكرامي مني وكما ذكرنا في جميع الامثلة بل صرح به بقوله وما بعد الفاء في تاويل مصدر معطوف على مصدر آخر مفهوم مما قبل الفاء حاذكره قدس سره وما ذكره قبيل ذلك من قوله الفاء والواو حاطفتان واقعتان بعد الانشاء وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء فجعل مفرد المبتدا من عطف المفرد على مفرد المفهوم من ذلك الانشاء شيئان في الدلالة على امتناع عطف الجملة على الجملة وجواز عطف المفرد على المفرد فاقبل في سبق منيه موافقا للاشتهار ان النصب بالفاء لوجوب تقدير ان ليصير مفردا فيصح عطفه على المفرد المستنبط من الجملة الانشائية لان الفاء حاطفة ولا يمكن العطف على الجملة للاختلاف خبرا وانشاء وهذا يدل على ان الفاء متبعد عن العطف بتقدم الانشاء المستدعي للجواب فان الجواب لا يعطف فبينهما تنافر انتهى ليس على ما ينبغي لانه ان اراد بقوله ان الفاء متبعد عن العطف بتقديم الانشاء عطف الجملة على جملة فالمذكور سابقا يدل على جواب وان اريد مطلق العطف فالمذكور قوة لا يدل على امتناع عطف المفرد على المفرد كما ان المذكور سابقا لا يدل عليه فالقول بالتنافي بين القولين ظن لا يغني عن الحق شيئا واما ما فهم البعض من كلام هذا القائل ان التنافي بين التعليلين فجواب بانه لا تنافي بين التعليلين غاية ما في الباب ان يكون لامتناع العطف سببان قد نبه في احد الموضعين على احدهما وفي الآخر على الآخر ولا دلالة في شيء من كلامه على حصر السبب في احدهما حتى يكون بينهما تنافر فتعين من الصواب بدا على تامل تعرف قوله اي ليس منك الخ اي فحديث منا هذا التفسير لا يناسب بقوله فحدثنا اذ الفاعل فيه هو المخاطب لا المتكلم بل ضمير المتكلم مفعول فالمناسب ليس بضير فحدثنيك ايانا قوله ولا انزل اليه هذا هو الصواب وما وقع في بعض النسخ من كلمة على فلعله سهو من الناسخ قوله

تعلق الخ الاسباب المذكورة في الآية وان كان لفظ الترجي الآن سدا والتمني لان بلوغ السلم الغير المبني محال عادي وممكن للقوي والطاعة في وقوعه وانما حكى الله بهما بلفظ لعل لبقاء المحكي على حاله وتنبيها على تصوير عقل فرعون حيث استعمل الترجي في مقام استعمال التمني قوله اي معتنيا فيما قبلها لما بعدها اي يكون حصول مضمون ما قبلها وحصول مضمون ما بعدها في زمان واحد قوله والا اي وان لم يكن للمراد بالجمعية بل يكون حصول مضمون ما قبلها لما بعدها في زمان واحد لكن القول بان احد شرطي الواو الجمعية لعدم اذ الجمعية لا ينفك عن الواو فاشتراط الواو به قرينة على اراءة الخاص من العام فلا يرد شيء بهو مجاز لانه ينساق اليه الذهن بسهولة قوله اي ما يماثل الواقع وقع لما قيل تشبيه الاشياء الستة الواقعة قبل الواو بالاثنتين الستة الواقعة قبل الفاء من قبيل تشبيه الشيء بنفسه فيكون باطلا وحاصل الجواب ان التثنية بالاعتبار كما ذكره وهو ان الاشياء من حيث وقوعها قبل الواو سدا كما من حيث وقوعها قبل الفاء واجاب بعض الشارحين المحققين بان المثل مقحم قوله واذا كانت منتهاة اي من حروف العاطفة المذكورة قوله اسما صريحا قيد الاسم بالصريح لانه لو كان المعطوف عليه اسما غير صريح بان يكون فعلا مضارعا كان نحو اعجبني ان يضرب زيد فيشتم لما وجب تقديران في المعطوف بجواز ان يكون مطوفا على مدخول ان فيكون منصوبا بان التي دخلت على المعطوف عليه كذا قيل وفيه بحث لان ما ذكره ليس من المبحث بل خارج عنه لان المبحث ان المعطوف عليه اذا كان اسما صريحا كما وما اذا يجب تقدير ان في الفعل المعطوف عليه فحوله فيشتم اذا كان مطوفا على ان يضرب وجب فيه تقديران وجواز عطفه على يضرب لا يضر لان يصدوه ثم قال هذا القائل وفيه نظر لانه يشكل يا عجبني انك انسان وتعلم فانه يجب فيه تقديران انتهى يعني ان المعطوف عليه فيه هو الموصوع وهو ليس اسما صريحا فينبغي ان لا يجب فيه تقديران مع انه واجب وفي حروفت وجه اندفاع الاشكال قوله او على آخرها قالوا اذا ذكر المعطوفات عليه لكثيرة فالمعطوف اما معطوف على الاول او على الآخر ولم يجوزوا العطف على الاوساط والوجه ظاهر لان المناسب العطف على الاقرب او على الاسبق فلا وجه لترك الاسبق والاقرب بلا باعث قوله والكان البعد بحسب اللفظ لبعده قوله اقرب بحسب المعنى لانه لا يرد عليه ما يرد على التقدير الاول قوله يلزم تخصيص الحكم بما ذكر قبل بل يثبت الحكم في غير المذكور دلالة وبالمذكور عبارة فان الوجه التقديران هو الاحتراز عن عطف المجمل على المفرد وهو مشترك بين المذكور وغيره وفيه ان عطف المفرد على المجملة جائز اذا كان للجزء محل من الاعراب وكذا عطف المجمل على المفرد جائز بمعونة سبب يتحقق بسند المقتضي فحو هنئي المطول الا ان لا يصح عطف المجملة على المفرد في المثال المذكور في الشرح قوله كان المناسب ح اي حين يعطف على قوله والعاطفة على احد المزوجين موافقين في التفصيل ذكر بالي ذكر قوله والعاطفة مرتين مرة في الاحتمال وهو من قوله بان مقدرة بعد حتى الى قوله فان مثل اريد ان نحسن والتفصيل مثال آخر للكلام ومرة في التفصيل ليكون ذكرهما موافقا لذكر ما ذكر في التفصيل حيث ذكر جميع ما في التفصيل والاجمال حيث ذكر حتى ولام الجحود والفاء والواو في الاجمال ثم ذكر الكل في التفصيل بعضها بالمجاز وبعضها بالبيان اشترط فلو ذكر قوله والعاطفة في الاجمال لكان الاسلوب واحدا موافقا للجميع ما ذكر في التفصيل وما يتبع في الجواب العاطفة في تقديران على تخيرين احدهما امتياز بعض عن بعض في الشرط والثاني اشتراك الجميع فيه فعلى الاول الخصوص يشترط ان يضبط ويفصل عقيبها شيء فشيء بالطائع ثم العدد بذكر الاشتراكات في الشرط مرة واحدة لعدم امتيازها في التفصيل فعلى هذا لو ترك موافقة الاسلوب بالاولى عند ان يقال ان ما ذكره تفصيل ايضا على تقدير ذكر العاطفة مرتين وبذكر الجلاف ما لو عطف قوله والعاطفة على حتى في قوله وبان مقدرة بعد حتى فانه يرد عليه ما ورد عليه بقوله ويرد عليه لان قوله والعاطفة حتى يكون داخلا في الاجمال حتى يكون قوله اذا كان المعطوف عليه اسما متعلقا بقوله ينتصب فيكون التقدير وينتصب المضارع بان مقدرة بعد العاطفة اذا كان المعطوف عليه اسما وعلى هذا فالجواب بحسب المعنى الثاني لا الاول ولو سلم انه يرد على الثاني فغاية الامر

المذكور خالد رحمان بحسب المعنى الله للثاني دون الاول لانه يرد عليه ايراد واحد وعلى الاول ايراد ان فانه فع ما قيل على قوله قدس سره يرد عليه انه آه حاصل ان دليلكم انما يدل على ما هو حقيقة لو لم يرد على الاحتمال الثاني مثل ما ورد على الاحتمال الاول لكن يرد عليه مثل ما ورد عليه فلا ترجيح للثاني على الاول بحسب المعنى وما لزوم لم نفصل بامور كثيرة فكما يوجد في الاحتمال الثاني لكك يوجد في الاحتمالين على التقدير الاول وما لزوم عطف المفصل على الجمل في الاحتمال الثاني فنوفي جوابه بمنع قوله والانتباه ناظر الى او سواء كان بمعنى الا او الى او المعنيان يرجعان الى شئ واحد وهو ان الاول يسند الى حصول الثاني صرح به الشيخ الرضي فاندفع ما قيل منه ان هذا تاقيم في او بمعنى الى وهنا بمعنى الا قوله فلم يظر المناصب لعه يائسا يتيم هم من كونه بمنزلة العوامل قوار والعاطلين للمفعليين على معدل وجه قوله لاستكراه الاول بالتوالسيين والمقول بمع لانهم لا يدخلون حروف الجر على حروف النفي لاقتضاء صدر الكلام وقضية نظر الان لا من بنيانه خلها العوامل نحو كنت بلا مال انتهى ويمكن ان يقال ان لا فيه لا يبقى على حقيقتها بل صارت جزء من الكلمة قيل اعتر من عليه نحو كم درهما اشتريت وكم رجل مررت وغلام كم رجلا ضربت او عبد كم رجل شتريت واجيب بان جيل الجي راسما كان او حرف جامع المجرور بكلمة واحدة مستحقة للصدر فان قلت قد جاء الامان المتوسطان في نثر الاكرام قيل المراد التوكيد ان قوله ولام الامر مضيف اللام الى الامر وليس بمضيف الا الى النهي قيل تقتضائي العبارة وقيل لان اللام نكرة تابتة للاضافة ولم يضف الا لانها علم لنفسها فلا تقبل الاضافة انتهى وفيه انه لو كان علما لم يضف في لا، النهي ضد هما على ما وقع في بعض النسخ وفيه انه يحتمل ان يكون النهي بمعنى النهاي صفته لكلمة لا وهو الكان خلاف انظ الا انه يوجب الاصلاح لقول صاحب القيل والحل على الاصلاح هما الامكان اولى وتعريف الصفة في قول المقدس سره مع لا الداخلة وقوله والاستعلة في معنى النهي شهران كلمة لا علم قوله المستعلة قد تستعمل لقوله في معنى النهي معرفا باللام وامكان الشهور تقديره فعلا واسما مكررا رعاية لجزالة المعنى وفي اية جزالة لمعنى تقتضي الصفتية والصفتية تقتضي تقديره معرفا لكون كلمة لا علما لنفسها قوله يجزم فعلا واحد العدم اقتضائها الاكثر قوله الجزم بها معلان عند كونها قابلين للجزم لاقتضائها الفعلين اقتضاء واحدا وربطها الجملتين احديهما بالاخرى حتى صارتا كجملة واحدة قوله ومن المتعذر استيفاء واللام المستقبل العموم الذي هو كاحتمال الوجود والعدم في الشرط الواقع بعدان في هذه المادة اقتضى مشابهته بان علم بجزم المضارع قوله للابهام اي لان يكون شرطية محتمل الوجود والعدم ولا يكون مقطوعا لا يقال ان غربت الشمس واطلعت وجعل العموم في كلمات الشرط كاحتمال الوجود والعدم في الشرط الواقع بعدان لانه عموم انية قال وادا موضوعة للام المقطوع به فاقتضى مشابهته بان فلم يجزم قوله ولا يبعد لو جعل الضمير الى ما هو اقرب اعني ماضيا صرح به الشيخ الرضي حيث قال ونفيها ما نفي الماضي قوله يجوز حذف الفعل المنفي بها في الاقتصار صرح به الشيخ الرضي قال وقد جاء ذلك في لم ضرورة كقوله ٤ احفظ ود ليبتك التي استودعتها ... لوم الاعادة ان جبه وان لم يكن ذلك فاصلة قوية بين العامل ومعموله هذا ما ذكره الشيخ الرضي الا انه قال بين العامل الجر في واشبهه وبين معموله لم يجعل ذلك في المعمول لضعفه مع وجود الفاصل بخلاف العامل القوي فانه يعمل مع وجود الفاصل القوي ولذا لم يقع لما بين ان ومعموله بخلاف لم فانه ليس بفاصل قوي فيعمل ان في معموله مع وجوده وفيه ان هذا التعليل يكون ان عاملة في المضارع مع انه ليس لك قال القاضي في تفسيره قد عملوا جزم لم لانها واجبة الاعمال فختصته بالمضارع متصلة بالمعمول ولانها لما صيره صارت كالجزء منه وحرف الشرط كالداخل على المجموع فكانه قال فان تركتم الفضل وكان اياتان كلته كان لذلك فظهر ان منع وقوع لما بين ان ومعموله ليكون المانع عن العمل متصفا بفعل ان فاقيل وقوع الفاصلة القوية بين العامل والمعمول انما منع عن العمل لا عن الدخول ليس بشئ قوله المذكورة من قبل

ان قلت فائدة قيد التقييد بل هو مضر لانه يخرج به كلمة لولا انه ليس بمذكور قبل قلت لما كان الكلام في الجوازم لم يذكر كلمة لو اولا لشخصيص بالذكر وقيل ثانيا ليكون اللاحق على وفق السابق ولزيادة الاهتمام بالجوازم لكون الكلام فيها قوله اى لجعل الاول سببا والثاني شاملا الى ان يلزم من قوله لسببية الاول وسببية الثاني لسببية له بسبب جعل المتكلم واعتباره ملا بسبب الواقع ونفس الامر قال العلامة التفتازاني في المطول الشرط اعم من ان يكون سببا نحو لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا او شرطا نحو لو كان لي مال لحججت اولا غير هما نحو لو كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة انتهى فالشرط في الاستثناء الثلثة ليس سببا بحسب الواقع الا انه سبب بحسب اعتبار المتكلم وفرضه بان جعل حصول الثاني معلقا على حصول الاول كما يكون حصول المسبب معلقا على حصول السبب فالمتكلم اعتبر المعلق سببا والمعلق عليه سببا قوله في شرح المصنف كلمة المجازاة تدخل على شيئين لتجعل اى كلمة المجازاة اشارة الى دفع ما قيل ان السببية بالحقيقة انما هو بجعل المتكلم واعتباره لا بجعل كلم المجازاة تكليف بما لا يطاق نسبته الى كلم المجازات وحاصل الدفع ان الجعل والاعتبار انما هو فعل المتكلم الا ان المتكلم جعل كلم المجازاة دالة على السببية فكانها حصلت بجعلها قوله فالمراد بجعلها اى بجعل كلم المجازاة قوله بل للملزوم واللازم اذ لا يلزم مع الفاء ان يكون الاول سببا للثاني بل اللازم ان يكون ما بعد الفاء اللازم للمضمون ما قبلها مكافي جميع الشروط والجزاء فلا يرد نحو قول بعضهم ان الشرط سبب للجزاء هذا ما ذكره الشيخ الرضي فان قلت كون الجزاء الازما والشرط ملزوما لم يتحقق في جميع المواد كالسببية والمسببية وكما ان اعتبار اللزوم بحسب اعتبار المتكلم بحسب جعله وقرينته يشمل جميع المواد كذلك السببية بحسب اعتبار المتكلم وجعله يشمل له فلا ترجيح لاحدهما على الآخر قلت الترجيح للملزوم لانه يتحقق في اكثر المواد غالبا ولان اكثر حكم الكل قال العلامة التفتازاني في المطول الشرط اللغوي في الغالب ملزوم والجزاء لازم قوله يعني اى يقصد المتكلم انه اى المتكلم وصل بينهما بمكان اى بمرتبة حال كون تلك المرتبة شبيهة من مكارم الاخلاق قوله بصيرة صفة اقوله بمكان والعائد اليه محذوف اى يصير به اشهم اسم بصير وقوله سبب الاكرام خبر يصير قوله لانه شرط لتحقق الثاني اى علامة تحققه وليس الشرط بمعنى ما يتوقف عليه وجود الشيء الا الشرط النحوي هو الذكور بعد ان او احدى اخواتها معلقا عليه حصول مضمونه اى حكم بانه يحصل مضمون تلك الجملة بتحقق حصوله للا بمعنى انه يتوقف عليه وجود الشيء قوله من حيث يبتنى على الاول ابتناء الجزاء على الفعل لكون حصوله معلقا على حصول الشرط وهذا المعنى شامل لجميع المواد سواء كان الشرط سببا او لم كان فلا حاجة الى ما قيل اى قد يكون ذلك وقد لا كما اذا كان الاول سببا وما اذا كان ملزوما من غير سببية فليس الامر كذلك فمعنى يبتنى اى يعلق حصوله على حصول الاول تعليقا مثل تعليق الجزاء اى بادائه على الفعل على شيء وايجاده قوله فانكانا اى الشرط والجزاء فسر قدس سره ضمير كانا بالشرط والجزاء الا بالفعلين لقرهما وكونهما عبارتين عن الفعلين لكون قوله فانكانا بعد قوله وليسميان شرطا وجزاء تفسيرا بالشرط والجزاء افيد فانه بنزلة ان كان الفعلان اللذان سميا شرطا وجزاء قال او الاول عطف على الضمير المرفوع في قوله كانا ولم يؤكد بمنفصل لوجود الفصل قوله لدخول الجازم وهو ان وما يتضمنها مع صلاحية المحل ولا حاجة الى التعرض لانتفاء ما يوجب ضعف التعلق لانه معلوم ان ضعف التعلق الذي في الشق الثالث ليس في هذا القسم وهو جيء لو الماضي واما عدم الفصل بشيء آخر فلان الاصل عدمه قوله اللزوم متعلقة بالجازم وحصول اصل التعلق فالجزم باعتبار حصول نفس التعلق والرفع باعتبار انه ضعيف وليس بقوي قوله كجيء لو الماضي الذي هو بمعنى الاصل قوله والفصل بغير المعمول عطف على جيء لو الماضي فيحمل العطف على ضعف التعلق قوله واذا كان الجزاء ماضيا ستقبلا خبرا لا انهما المتبادر ان عند الاطلاق فلا يرد وجوب الفاء في الماضي بغير قد اذا كان انشاء نحو نعم وبئس وكل

بالنصر مبنى لانشاء المدح والذم وكذا عسى وفعل التعجب ثم المراد بالماضى اللفظى المثبت الذى يكون على صيغة الماضى وبالمعنوى المضارع الذى دخل عليه لم فلا يشكل بوجوب دخول الفارق الماضى اذا كان مصدرا بها ولا الخوان نزرتنى فما اهنتك وان زرتنى فلما نزرتك ولا قوله تبا فيان المضارع المصدر بالسين او سوف اوان ، مضارع مثبت منفى ان يكون زفيا الرجمان مع انه ليس كذلك لوجوب دخول الفاء فيه قوله التفصيل للماضى قدمه على الاحتمال الآخر لانه الظاهر المتبادر لانه صحيح يبقى قوله او معنى على معناه الحقيقى واما على الاحتمال الآخر فلا يبقى على معناه بل يكون جملة بمعنى تقدير الجار اليزيد قدس سره بقوله او معنويا مع قد قوله تلك معناه آه اشارة الى ان المراد من التاثير المعنوى للفظى اما فى الماضى فظ واما فى المضارع المصدر بلم فلان جزمه بلم لا بان على ما مر قوله واثرت فى تغيير المعنى حيث خلصت المعنى الاستقبال لما فى المضارع المثبت فلا نسبح للحال والاستقبال قبل دخول اداة الشرط واما فى المنفى بلا فلان لا صالحة للحال والاستقبال على الصحيح فالاداة مخلصتها للاستقبال وهو نوع تاثير صرح به الشيخ الرضى قوله فقد ذكرت لك امس فان قلت كيف يعلق ما حصل وثبت على ما لم يحصل بل المعلق بجب ان يكون غير حاصل لتعلق حصوله على حصول الشرط قلت هو ما دل بان تعتد بالكرك ايامى الآن فاعتد بالكرامى اياك امس دقوله فاعتد على صيغة الامر ممكن طلب الاعتداد بالاكرام المكلم معلقا بحصول اعتداد المخاطب لاكرامه صريح بتحقيقه عند المدققين قدس سره فى شرح المفتاح وتحمل ان يكون على صيغة المتكلم من المضارع قوله اى رابطة بينهما والا دلى الاشياء بها الفاء لسببية الجزاء يعنى لان سناءه التعقيب بلا فصل والجزاء مستعقب بشرطه لاك قوله واما جملة اسمية عطف على قوله واما ماض قوله فلا تاثير لحرف الشرط فى الجزاء اما الجملة الاسمية فظاهرة لانا تاثير فيه لحرف الشرط ولا نه للثبوت مطلقا واما الامر والنهى فلان الشيخ الرضى قال اذا كان الجزاء جملة طلبية كالامر والنهى والاستفهام والتمنى والعرض والتخصيص والدعاء والنداء يجب مقارنتها بفاء الجزاء لتضمنها الاستفهام وكذا الاختصاص بالجزاء عن الزمان واما المضارع المنفى بما فلانا للحال والمنفى بلن فلان للمحض الاستقبال كذا المصدر بالسين وسوف وان تضمنه للاستقبال بهذا قال الشيخ الرضى اعلم ان اداة الشرط مطلقا لا يكون شرطها الا فعلا غير مصدر بتبتى من الحروف الشرطة طلبها للافعال الا المصدر بلا ولم اما الاول فلانها لكثرتها استعملها المحيطا بها العامل فجعلت بلا زائدة واما لم فلانها لتغيير المضارع معنى الماضى صارت كجزء من مدخولها قلة وغموضا اما لقلة الكثرة الحروف فلا يصدر بها ماض بلا فلا يجوز ان لا اضرب ولا اشتم لقلة دخولها فى الماضى بخلاف بلا لقبول ان سيفعل وان لا افعل وان لن يفعل وان ما يفعل وان قد فعل وان قد يفعل ولا يكون الشرط جملة طلبية ولا انشائية قوله لاختصاصها اى اذا الفجاءة بها اى بالجملة الاسمية ان جعل الباء داخلة على المقصور عليه بشكل بان اذا الفجاءية ليس معمولها مقصورا على الجملة الاسمية لانه قد يدخل على الفعلية ايضا وان جعل داخلا على المقصور لا يكون قوله لاختصاصها وجها للاشتراط ولا يوافق ايضا لان اذا الشرطية مختصة بالفعلية آه قوله لان التى يجزم بها المضارع حال كونها مقدرة انما كانت مقدرة بعد لام جحل ان مبتداء ومقدرة خبره والظرف متعلق بمقدرة سلامة على التكلف الذى ذكره السيد قدس سره قوله خبر وما باى بان المقدرة قال الشيخ الرضى الجزاء الجزاء بهذه الاشياء الاباءان ، مقدرة فلم يذهب الخليل لانه قال ان هذه الاداة كلما فيها معنى ان ، ولذلك الجزاء الجواب ومذهب غيره ان مع الشرط مقدرة بعدها وهى دالة على ذلك المقدور ولعل ذلك لاستنكارهم استاء الجزم لى الفعل وليس ما يستبعده وبعيد لانه اذا جاز ان يجزم الاسم المتضمن معنى ان فعلين فالان من جزم الفعل المتضمن معنى ان بطريق اولى قوله تلك الفائدة اى الفائدة التى يترتب على الفعل المطلوب قوله لها اى لتلك الفائدة التى يترتب عليها المطلوب وقوله لما متعلق بقوله سببية الفعل قوله لان التقدير على ما عرفت من قوله ان لا تكفر تدخل الجنة قوله لان لا تكفر تدخل النار لكن لما كان الشرط موافق الضرورة لان

الشرط يكب ان يوافق قرينته في الاثبات والنفي قال الشيخ الرضي وليس ما ذهب اليه الكسائي بمهيد لو ساعده نقل قوله فالعرف قرينته
الشرط والاثبات مع ان الكسائي يجوز اسلمته دخل النار زجنى ان لم تسلم تدخل النار فالاولى ما في الرضي والكسائي يجوز عنده قيام القرينة
ان الغرض المثبت ابعد النفي وعلى العكس فيجوز لا تكفر تدخل النار قوله لكفره تعالى عنهب لي من لدنك وليا يرثني الجمهور على ان يرثني الخ
صفة وليا وفيه رد الكسائي بانه يلزم منه ان ذكريا لم يهب من وصفه لملاك يحيى جعل ابهه ودلك باطل لانا نقول من اين يجب ان يكون
كل دعاء من النبي مستجابا فانه ضعيف بل لانه يلزم الخلف في كلامه تعالى حيث قال في سورة الانبياء فاستجبنا له فانه يدل على ان
تعالى اعطى ذكريا مسألة مطلقا من غير تفرقة بين اصل المسؤول وبوصفه وقد اجيب عن رده بان الروايات
متعارضة والاكثرون على هلاك ذكريا متبتل يحيى قال في الكشاف في تفسير قوله تعالى لتفسدن في الارض
مرتين اولها قتل ذكريا وحبس ارمياحين انذرهم سخط الله والاخرى قتل يحيى بن ذكريا لا يقال الاستيناف بغير جازم بانه يرثه ينافي كلامه عليه السلام ما اختاره السكاكي فلا يجوز الحمل عليه لانا نقول المقصود
التعليل لا الاخبار كما قيل لم يطلب فقال ب رب شيء والاعتراض في عدم ترتب غرضه على الطلب لجاز فان قلت لا يحص عن الاخبار بالكاذب
على قراءة انجم قلت لعله مبني الاخبار على ظنه كانه قال ان تهب لي وليا يرثني في ظني لو كذب في ذلك وبهذا التاويل يندفع الاشكال عن قوله عليه الصلوة
والسلام كل ذلك لم يكن في جواب ذي اليدين مع وجود السهو بناء على ما ذكره سيد المحققين سند المدققين في شرح المفتاح واجاب البعض بان الورثة
ليست على حقيقتها والمعنى الجازي يجوز ان تحقق من يحيى عليه السلام وان قتل قبل ذكريا بان ماخذه العلوم وعلمه لمن عاش بعده اويقال بنيه كان
اشرح بهذا المقصود ويقي ذلك لكتاب والشرح صعبا راجعا بعد ذكريا الى عين قوله المراد بالنهي بالمثال قوله فانهم دليل على ارادة الصفة من المثال قوله
انما قال مثال الامر حاصله انه لو لم يرد المثال وقيل الامر بما يحاكيه الناظر على المعنى المصدري قبل الوصول الى قوله صيغة يطلب بها الفعل
والحمل عليه غير جائز لان المعرف الصيغة لا المعنى المصدري وانما قيل مثال الامر علم اولى الامر ان اعرف الصيغة لا نهم يذكرون المثال
ويريدون به الصيغة دفع ارادة المعنى المصدري من الامر لا يصلان المثال المضاف الى الامر اريد منه الصيغة فاندفع به ما قيل الامر
المعرف بالصيغة لا يحتمل ان يكون بمعنى المصدر فزيادة المثال لدفع توهم ارادة المصدر توهم بعيد على انه لا ينفع لانه يجوز مع ذلك
ان يكون الامر بمعنى المصدر ثم الامر على ما وقع في بعض النسخ مطلق بحذف الامر لا يطلق على امر الغائب بل يقال لامر الغائب قال الشيخ
الرضي فان قيل الامر اعم من قولنا امر الغائب وكل ما يصدق عليه الاخص يصدق عليه الاعم قلنا انما ذكرنا ان لفظ الامر في اصطلاح النحاة
اعم من امر الغائب اذ مرادهم بالامر المطلق وقولنا المطلق قيد خصصه من امر المضاف الى شيء آخر فالنحوي يريد بما حصل عن ان
يحمل الامر على المعنى الاعم الشامل لامر الغائب انه هو خلاف اصطلاح النحاة وانما كان الامر شاملا لامر الغائب عند المصريين اذ لا ضرورة
في ترك اصطلاح النحوي والحمل على اصطلاح المصري ولئن حمل عليه ذهلا عن اصطلاح النحوي فزيادة المثال لا يخرج امر الغائب
اذ مثال الامر بمعنى صيغة الامر وهو لا يعم شامل امر الغائب بخلاف الامر بالصيغة فانه يختص بالامر الحاضر فاندفع ما قيل والوجه ان يقال لا
في نسبة المصريين بشامل الامر بالامر هو بل الاصطلاح المشترك بين المصريين فخاف ان يحمل بالامر عليه فزاد المثال ليكون في قوة التعبير
عنه بالامر بالصيغة قوله وهو اي الامر في اصطلاح النحويين مخصوص بالامر بالصيغة قال العلامة التفتازاني في شرح المفتاح
انما يجب عرف النحاة فالامر حقيقة في المقرون باللام وبصيغ المخصوصة ويجب عرف الاصوليين في الطلب على سبيل الاستعلاء وقال

في المطول امتاز صيغة الامر بشمولها الاول المقترنة باللام الجازمة وتخصيص بالفاعل غير المخاطب والثاني في مايصح ان يطلب بها الفعل الخ طلب بحذف حرف المضارعة والثالث اسم دال على طلب الفعل وهو عند النحاة من سماء الافعال والاولان لقلة استعمالهما في صيغة امر غير طلب الفعل على سبيل الاستعلاء سماهما النحويون امرا قوله شامل لكل امر خاص بالكاف لان نحو يضرب المطلب الفعل يدل عليه ما قبيل نحو ليضرب زيد وحضور وريد يطلب الفعل باستعلاء المتباد والفهم عند سماعها اليه والمتبادر الى الفهم من اقوى امارات الحقيقة قوله في اسكان الصحيح اذا كان آخره حرفا صحيحا قوله وسقوط نون الاعراب اذا كان نون الاعراب والنون وان لم يكن آخر الامر لانه كلمة صحيحة الا انه جعل آخره لشدة الامتزاج قوله تحرك بالفعل سواء كانت الحركة اصلية نحو تكلم وتقاتل ودحرج او عارضية نحو قل وحد وخف بقرينة وهب وكذا المراد بالسكون بالفعل فان قلت فعلى ماذكرت من تعميم الحركة يشكل بلفظ تقيم من الافعال فان مابعد حرف المضارعة متحركة تحركة نقلت اليه من الواو مع انه لم يجعل باقيا بعد الحذف امر اقلت ذلك مم كيف والمعنى يتحمل باقي امران لم يحكم الى اجتلاب همزة وصل والامر لكن في امثال تقيم الا انه مابعد حرف المضارعة متحرك آخر حذف لاجل حرف المضارعة فلما حذف حرف المضارعة ردوا الهمزة المانع فان قلت كما حذف الهمزة في تقيم لاجل حرف المضارعة تلك حذف الواو الساكنة في تعد وتهب لاجل حرف المضارعة على ماعرفت في التعريف فلم ردني الاول دون الثاني قلت امتثال ماذكر نكات تذكر بعد الوقوع فلا يلزم اطرادها على ان الشيخ الرضي قال لانه لو اجتلب همزة الوصل وتقول لوعد واوهب ثم لعلة اخلال المضارع الذي هو اصله بحذف الواو اذا وهو اقرب اليه من المصدر نحو عدة وسعة فكان اسعى في رد الساكن ضائعا قوله سكن آخره مالا حاجة بعد قوله وتحكم آخره حكم المجزوم وقيل ان ذكره ليكون حال الآخر والاول مذكورا معا قيل انه ناقص البيان اذ الاسكان انما هو في الصحيح وانما في المعتل وفيما فيه النون فحذف حرف العلة والنون الا ان يقال الامكان موجود في الجميع الا انه في الصحيح بحذف الحركة وفي المعتل وفيما فيه النون بحذف حرف العلة والنون قوله مايكون اي مضارع كان بعد حرفه ساكن يكون ماضيه على اربعة احرف وقوله من المزيد فيه حال من ماضيه قوله وانما هو الضمير راجع الى مضارع يكون بعد حرفه ساكن ويكون ماضيه على اربعة احرف حال كون الماضي من المزيد فيه قوله للافعال لاغير اذ ماضي المفاعلة والتفعيل والانكان على اربعة احرف كما تنتاسن المزيد فيه الا انه ليس بعد حرف المضارعة ساكن فيها قوله حال كون تلك الهمزة اشارة الى ان قوله مضمومة منصوب على انه حال من قوله همزة وصل والهمزة والكان نكرة الا انه ليست نكرة محضة لانه مخصصة بالاضافة فلم يجب تقديم الحال عليه بقي ان وجه التقديم الكان هو حصول التخصيص بصاحب الحال الذي هو بمنزلة المحكوم عليه بتقديم الحال التي بمنزلة الخبر فالوجه عدم التقديم والكان وقع اللبس بالصفة فموافق بعد لان تخصيص النكرة لا يمنع وصفه بنكرة فيمنعني ان يقدم قال اولي جملة وصفاته قوله دخلا للتباس مفعول له بقوله زدت همزة وصل مضمومة قوله بالمضارع المعلوم المتكلم حالة الوقف قوله على تقدير الفتح اي فتح الهمزة قوله على تقدير الكسر اي كسر الهمزة هذا وقع في بعض النسخ دخلا للتباس بالمضارع على تقدير بفتح فانه اذا قيل في اقتل اقتل بالفتح التبس بالمتكلم المجهول او بالماضي المجهول من الرباعي اذا قيل اقتل بالكسر ردته بعض بان قال معنى قوله دخلا للالتباس بمعنى ضم الهمزة وجعلت كالعين دخلا للالتباس بالمضارع على تقدير الفتح اي فتح الهمزة فقول فانه اذا قيل آه سهو من قلم الناسخ لان الكلام في البطال فتح الهمزة وكسرها لتعيين الهيئة فلا معنى للتكلم في البطال فتح السين وكسرها انتهى وقال البعض لا يخفى ان تفسيره قوله الفتح بفتح الهمزة لا يجوز على تقدير هذه النسخة لان قوله فانه اذا قيل آه بيان للالتباس على تقدير الفتح

ومعلوم انه على تقدير فتح الهمزة لا يلزم الالتباس بالواحد المتكلم المجهول ولا بالماضي المجهول على تقديره فوجب ان يفسر على تقدير المذكور بفتح العين وتجعل قوله دفعا للالتباس علة لشرط ضم العين على تقدير ضم الهمزة يعني اشترط ضم العين على تقدير ضم الهمزة اذ لو لم يكن العين مضمومة على تقدير ضم الهمزة كان مفتوحة او مكسورة ويلزم على الاول الالتباس بالواحد المتكلم المجهول وعلى الثاني بالماضي المجهول من الرباعي وفيه انه لو كان كذلك لقيل فانه اذا قيل في اصله بضم الهمزة التبس بالمتكلم الواحد المجهول من المضارع واذا قيل في اضرب بضم الهمزة التبس بالماضي المجهول من الرباعي وح لا معنى لقوله فانه اذا قيل في اقتل بفتح التاء والقوم اذا قيل قتل بالكسر والحق ان هذه النسخة ليس على ما ينبغي وان قول القائل [illegible] ول في تزييف هذه النسخة حق وان توجيه القائل الثاني ليس بشيء والنسخة الصحيحة ما وقع في بعض النسخ وهو قوله الالتباس بالمضارع المعلوم على تقدير الفتح وتحرز عن الخروج من الكسرة الى الضمة على تقدير الكسرة ولا يخفى ان قوله دفعا للالتباس نكتته بعد الوقوع والا لعلم التحرز عنه في قتل وعادى قال مكسورة اي زدت همزة ووصل على ما بقي بعد حرف المضارعة حال كون تلك الهمزة مكسورة في ماسواه اي في صورة وجود ساكن سوى ساكن بعده ضمة فخرج بقوله فيما سواه متعلق بقوله مكسورة وقيد له كما ان قوله الخان بعد ضمة قيد لقوله مضمومة وكلمة ما عبارة عن ساكن الخ اصل ان الهمزة تكسور في صورة تحقق فيه ساكن سوى ساكن بعده ضمة وهو اما ان يكون بعده فتحة او كسرة فاندفع بهذا التقرير ما قال ليس الهمزة فيما سوى ساكن بعده ضمة بل فيما سوى امر من مضارع بعد حرف المضارع ضمة بغير سواه الى صيغة الامر الذي من مضارع فيه ساكن بعد حرف المضارع بعده ضمة وما قيل ان المضارع الذي كان بعد الساكن فيه ضمة ايضا غير الساكن الذي بعده ضمة مع انه لا يكسر فيه الهمزة بل يضم وايضا ما سوى الساكن الذي بعده ضمة تينا ول الحرف المتحرك والساكن الذي بعده فتحة وكسرة مع انه لا معنى لزيادة الهمزة فيه فتامل قوله بالماضي المجهول حالة الوقف قوله لالتباس بالامر منداي من الاضراب قوله بالمضارع المجهول حالة الوقف قوله بالماضي الرباعي حالة الوقف قوله مثال لما يكون بعد حرف المضارعة ضمة لا بد لتصحيح هذه العبارة عن ان يقدر فيها كلمة فيه بعد يكون ليكون ضميره راجعا الى الموصول وكلمة ما عبارة عن امر وكلمة ساكن بعده فيكون اسما ليكون فيكون التقدير مثال الامر يكون فيه بعد حرف المضارعة ساكنة بعده ضمة قوله مثال لما يكون بعده كسرة اي مثال لامر يكون فيه بعد اي بعد ساكن بعد حرف المضارعة كسرة وبهذه العبارة تامة واضحة لا عتبار عليها وكذا التي يليها فما قيل الاولى ان يقال مثال لما يكون بعد الساكن بعد حرف المضارعة فيه فتحة وكذا الحال في اخويه ليس على ما ينبغي لان اخويه تامتا لا تحتاجان عليهما او ضمير بعده فيما راجع الى ساكن بعد حرف المضارعة وكسرة وفتحة اسم يكون والكان ضميره راجعا الى مضارع يكون فيه بعد حرف المضارعة ساكن بالفعل والكان الحرف الذي بعد حرف المضارعة حرف آخر هو متحرك قال الشيخ الرضي الكان بعد حرف المضارعة تتحرك بحركة اصلية ابتدئ بها الكان تتحرك بالحركة المنقولة اليه من حرف آخر نظر الكان ما بعده تتحرك او حذف لاجل حرف المضارعة رد ذلك المتحرك وابتدئ بذلك المتحرك كيف كان حركته والمضارع المذكور لا يكون الا من باب الافعال قوله اي فالهمزة مفتوحة اشارة الى ان قوله فمفتوحة خبر مبتدا محذوف ولم يجعل الهمزة مفعول زدت مفتوحة حالا او صفة مع انه موافق للسياق اختيار الاسلوب غريب ولانه يتوهم من كون السابق غير صلي كون اللاحق ايضا غير اصلي وما قيل لم يقل كذلك لان زيادة الهمزة الاصلية ولم يعبد اطلاق الزيادة على الاعادة فان الزيادة تعارفت فيما ليس باصلي

ولان التقدير لو كان كما ذكر لوجب ترك الفاء لان الجزاء ماض لغير قد وتقديره قد تكلف ففيه انه لو ترك الشارح موافقة السابق لعدم كون اطلاق الزيادة على الاعادة معهودا والماقال لانها همزة اصل زيدت ووجوب ترك الفاء تمكيف والماضي المصدر بكلمة قد لفظا او تقديرا وجب فيه الفاء، وعليه قوله قد انكن قيصته قد من قبل فصدقت اي فقد صدقت وكون القاعدة اثباتية عند النحاة وحذفها في غير المنع قوله مقطوعة اي مثبتة لا يحذف في الدرج كما لا يحذف في الابتداء قوله لذلك بعينه اي لكونه همزة اصل قوله لا في ملابسة وهو كونه فاعلا لفعل وقع على المفعول قوله اي فاعل فعله اضافة الفاعل حتى ليست لا في ملابسة اما اضافة الفعل الى المفعول فلا اضافة لا في ملابسة قوله ولا يصدق ان يراد بالفعل يعني ليقيد موصوف الموصول الفعل للمفعول فيكون التقدير فعل الفعل الذي وقوله لم يذكر فاعله تفسير لقول المتن لم لم يسم فاعله والا فالفعل الموصوف وما بمعنى الذي فمن اين يحصل لم يذكر فاعله ولو لم يكن تفسير الكلمتن حتى يلزم استدراك قوله لم لم يسم فاعله وانظر انه لم لم يقل بدل من اداة في تمية فضلا عن تمينه قوله اضافة الفعل اليه بيانية لا يخفى ان اضافة العام الى الخاص لا تبينية ولا اليه اشار الشيخ الرضي حيث قال ويجوز ان يريد بلفظ الفعل فيكون اضافة الفعل اليه اضافة العام الى الخاص كقولهم فعل الماضي وفعل المضارع والاضافة البيانية انما تكون اذا كان بين المضاف والمضاف اليه عموم وخصوص من وجه ولذا قيل الاولى الامر الذي لم يذكر فاعله ينتفي سهم المفعول فتيم ويكون الاضافة بيانية انتهى ووجه كون الاضافة البيانية تامة على ذلك التقدير لما ان بين الامر الذي لم يذكر فاعله والفعل عموم وخصوص من وجه واما ما قيل عليه لا يخفى في كون الاضافة بيانية مجرد العموم والخصوص بل لا بد مع ذلك من كون المضاف اليه اصلا وماخذا للمضاف ففيه ان هذا القيد وان ذكره الشارح قدس سره الا انه ليس برضى المخلوة اكثر مواد الاضافة البيانية عن ذلك ولم يوجد لها اثر في الكتب المشهورة قوله اذ فعا للبس مفعول له لقوله غيرت اذ لولم يكن صيغة المجهول مغايرة لصيغة المعلوم لم تتميز المجهول عن المعلوم قوله وكسر ما قبل آخره ان لم يكن مكسور الان المجهول مغير للماضي المعروف وماخوذ منه كما ان الامر ماخوذ من المضارع فما قيل ان هذا انما يحتاج اليه لو كان المجهول مشتقا من المعلوم والحق انهما مشتقان من المصدر فضية انه ان اريد باشتقاقهما من المصدر بلا واسطة ممنوع في غير المنع والا فالقول بالاشتقاق لا ينافي التغيير قوله لان معناه غريب وهو اسناد الفعل الى المفعول والاصل الكثير اسناد الفعل الى الفاعل قوله لم يوجد في الاوزان اي في اوزان الاسماء الا منقولا قوله او وزن فعل جواب سوال هو ان يقال لو كان المطلوب ونا غير عالم يوجد في اوزان الاسماء فوزن فعل بكسر الفاء وضم الثاني ايضا وزن غريب لم يوجد في اوزان الاسماء على انه انما تعد اصليته ولم يوجد وزن آخر تفصيل غريب غير بين الوزنين قوله لم يوجد في الاوزان الا سماء قوله لثقل لبعد الخفة بخلاف فعل فانه طلب خفة بعد الثقل قوله وبضم الثالث مع الهمزة ليس منهم الهمزة لا حامل ان بناء المجهول متوقف عليه بل للمناسبة فلا اعتبار بضمها في البناء فما قيل ما ذكر نقوض بما فيه همزة الوصل في الدرج فانه لا يضم اوله بل يبقى ساكنا ولا بضم ثالثه مع همزة الوصل اذ لا همزة وصل فيه في الصورة المذكورة حتى يضم الثالث مما ضيه ما عرفت وايضا ضم الاول فيما حدا ما اوله الهمزة او التاء وفيما ضم الثالث والثاني مع التاء قوله لئلا يلتبس في الدرج في حالة الوقف مثل قوله طوى وروى من باب علم قوله فانه لا يعل عينه اي عين مثل طوى وروى وان لم يجمع فيه لعلالان عينا ولاما قوله لما يفضي الى اجتماع الاعلالين فيه ان اجتماع الاعلالين عينا ولاما ممتنع عند الصرفيين فلو اصل العين في الماضي المجهول لم يلزم اعلال عين المضارع لمانع منه والمتبادر انما هو ادائم يوجد بانع قوله اخلا في المبني للمفعول حيث جاء فيه الواو والياء، والاشمام قوله وبتبعيته اي تبعية المبني للمفعول من ماضيه قوله ان لم يكن فيه اي في المبني

للمفعول من مضارعه قوله ما ذكر تا من الياء والواو والاشمام والواو في وان لم يكن للحال وان المجرد الوصل والرباعي مقام التأكيد دون الشرط قوله والغرض من الاشمام الايذان اي الاعلام قوله بان الاصل الضم في اوائل هذه الحروف التي جعلت مكسورة من القاف والياء والتاء والالف قال الشيخ الرضي انما نبهوا على الضم الاصلي لانه خلاف المتبعيض في جميع ابنية الاسم قصدوا بهذا الاشمام التنبيه على ذلك الوزن المستبعد في الاسماء تحصيل الغرض المذكور قيل وقال اذا سقط العين في البنى للمفعول باتصال الضمير المرفوع فان قام قرينة على كونه مجهولا جاز لك اخلاص الضم في الواوي واخلاص الكسر في اليائي نحو حدث يا مريض وليت يا عبد وان لم يقم نحو بعت وعدت قالا ولي انه لا بد لك في الواوي من اخلاص الكسرة او الاشمام وفي اليائي من اخلاص الكسرة او الاشمام لئلا يلتبس بالمبني للفاعل فظاهر كلام السيرافي انه لا يجب الفرق بل يقع اللبس لقلة وقوع مثله قوله تعلق الفعل باي بامر غير الفاعل تعلق الوقوع فلا يرد نحو قرب وبعد وخرج ودخل فان هذه الافعال وان توقف فهمها على امر لا لانه ليس متوقفا عليه توقف الوقوع قوله اما بالهمزة قد ينقل المتعدي الى واحد بالهمزة الى المتعدي الى اثنين نحو البست زيدا الثوب وقد ينقل متعد الى اثنين بالهمزة الى المتعدي الى ثلثة الا في رأى وعلم وقاسه الاخفش في اخواتها الثلثة القلبية نحو ظن وحسب وزعم وقيل النقل بالهمزة كلها سماعي وقيل قياسي في القاصر والمتعدي الى واحد والحق انه قياسي في القاصر سماعي في غيره وهو ظاهر مذهب سيبويه هذا كلام المغني قوله اي بالف المفاعلة في بعض شروح اللباب اعلم ان بعضهم حدوا النقل الى فاعل واستقبح من بسباب المتعدية تقريبها وتقريبا والاكثرون لم يعدوه سمنا لان المتعدية ليست فيها مقصودة بالذات بل لابنيتها شيء آخر نحو انما في باب افعل وفعل انتهى قوله او نحو ذهب الجرحال الشيخ الرضي ولا يغير شيء من حروف الجر معنى الفعل الا الباء وذلك ايضا في بعض المواضع نحو ذهبت بزيد بخلاف مررت بزيد قوله اثنا بها غير الاول قال الشيخ الرضي ولا حصر لهذا النوع من الافعال قوله وهذه الثلثة للظن قال الشيخ الرضي افعال القلوب على ثلثة اضرب اما للظن فقط وهي حجا بمعنى ظن وحال وحسب يحسب يستعمل على الذي هو عالم اليس فاعله من رأى عالما عمل ظن الذي هو بمعناه ولم يستعمل بمعنى علم واما للظن في الظاهر مع احتماله في بعض المواضع لليقين وهو ظن لا بمعنى انهم قال الله تعالى في الظن بمعنى اليقين اني ظننت اني ملاق حسابيه انتهى وظنون ما ميل انتهى الشارح في جعل هذه الثلثة للظن اثر الرضي حيث جعل هذه الثلثة للظن فقط مع ان ظن لليقين ايضا ليس على يقيني قوله هذه الثلثة للعلم قال الشيخ الرضي واما لليقين فقط وهو علم واما لاعتقاد في شيء على انه على صفة معينة سواء كان مطابقا او لا وهو راى واما لاصابة الشيء على صيغة وهو وجد والفي وهذا من افعال القلوب لانك اذا وجدت الشيء على صفة لزم ان تعلمه عليها بعد ان لم تكن معلوما قوله من حيث الاخبار هنا شيئة اخا قيد بلان المقصود بيان ان حكم المضمون الجزء المبتدأ واخباره بالمعلوم او المظنون لا باعتبار الواقع ونفس الامر او مخصل الامر ان هذه الافعال انما يذكر لبيان حال ما اوقعت خلية عن حال المفعول حين الاخبار عالم او ظن لا شك ان هذا الغرض لا يتصور بدون ذكر المفاعيل الثاني المفعول المتعدي اذا كان المقصود منه ايقاعه على مفعول معين لا يفيد هذه الفائدة بدون ذلك المفعول لفظا او تقديرا وليس المعنى من كون هذه الافعال لبيان حال المجاهيل من الاخبار انها بمنزلة الاداة حال المقصود منها الا تفيد بدون المفاعيل الفائدة المطلوبة بتمامها وان تمت بالفواصل يعني انها صدر منها الا ان هذه الفائدة ليست معتدا بها اذ المقصود غيرها بل هذا هو السر في عدم جواز حذف المفعولين لهذه الافعال لشيء سوى انعدام حصول الفائدة المطلوبة منها اذ ليس المقصد منها ومن ذكرها الا ايقاعها على متعلقات مخصوصة بخلاف سائر الافعال المتعدية فانه قد يكون المقصود بها صدورها عن الفواصل وقد يكون المقصود ايقاعها

على مفاعيل مخصوصة وبهذا ظهر ان ما قيل ان ما ذكره الشارح يقتضي ان يكون هذه الافعال للبيان كيفية الجملة الاسمية وبمنزلة ان الداخل على الجملة لبيان انها محقق فلا يفيد مع فاعليتها فائدة تامة ولا يصح السكوت عليها مع انه خلاف ما عليه الاستعمال قوله على ما هنا مفعول لهما الواجب نظرا الى تثنية اسم ان مفعولان لهما اذ المطابقة بين المبتدأ والخبر واجب اذا كان الخبر مشتقا هاهنا لضمير المبتدأ المستتر فيه الذكر والمونث وحكم فضيل على ارادة كل منهما وقيل لما كان المفعول في الحقيقة مضمونها معا جعل الجزئين مفعولا واحدا ان قلت اذا كان المفعول المجموع فاوجه اجراءه الاعراب على كل منهما قلت نظرا الى الظاهر واحترازا عن الغاء الاسم المتمكن او دفعا لتوهم

بلا مرجح قوله كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة بلا علة موجبة او مجوزة وذا لا يجوز قوله لانكلمنا اي لانقضمن مثل هذا شيئا بهذا لفظ المعجمة بخلاف كناف بمعنى خاف خفية تلمنه والغراء بالغين المعجمة والعزة بعد الالف الاغراء وهو الاشهر ولكن لم يوجد في اللغة كذا قيل وقيل الصواب انه بالغين المعجمة المفتوحة والتاء المنقوطة من فوق بنقطتين وهو اسم بمعنى الاغراء من اغرت الصيد وطال بمعنى استرد وطالبه عن طلب الفاعل وشنى في كلامه كذب فيه وشنى بدال السلطان سمي الوشاة العام ويجمع على وشناة والمعنى لانظننا جازمين او اذا لا على اغراء انك لسلطان بنا وشنى بنا قبل ذلك اطوشاة الى السلاطين وقد كثر اغراء اعداء الملوك بنا بلا الحاق ضرر بنا والاتصال بكروه قوله لعدم الفائدة المطلوبة منها واذ المطلوب منها الفائدة المترتبة عليها والقاحها على المقولين على ما هو الاصل فيها لانه الغرض من وصفها فلا يرد ما قيل هذا لا يوجب عدم جواز حذف المفعول نسيانا مثلا لعدم توقف افادة تعاهد على ذكر المفعولين لان هناك جهات افادة اخر كان يقول فلان لئن كثيرا ويعلم قليلا اي يقع الظن عن كثير او قع اليقين قليلا او تقول لا يعلم زيدا الا بالباء بمن ولا نظن الا بالامارات او تقول ما ظننت اليوم او علمت اليوم قوله اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو عن علم وظن لا فائدة في الاخبار به بل لا بد ان تدخل على الجملة الاسمية ليعلم ان منشأ وهما هين الاخبار اي شئ هو وبالجملة ترك هذه الفائدة التي هي موضوعة لها والاكتفاء بشئ معلوم لا يجوز بخلاف باب اعطيت اذ ليس لطرق خصوص للافادة فيجوز ان يذكر المفعولان وان يحذفا او يحذف احدهما فظهر ان ما قيل لا فرق بين قولنا فلان يعطي ويكسو وبين قولنا علمت وظننت في ان كلا منهما بدون التاويل غير مفيد اذ كما ان الانسان في الاغلب لا يخلو عن علم وظن فكذلك لا يخلو عن عطاء وكساء ومع التاويل مفيد وعلمت بمعنى كثير العلم مني وصار العلم طبيعة لي وظننت بمعنى كثر الظن مني وصار الظن طبيعة لي كما ان فلان يعطي ويكسو بمعنى كثر الاعطاء والكساء منه وصار الطبيعة غير مفيد ليس على ما ينبغي قوله على تخوم سيبويه كل كلمة من شرطية مبتدأ يسمع بالجزم شرط وتخل بالجزم جزاء اصله يخال لما حذف حركة اللام حذف الالف للالتقاء الساكنين قوله لدى يخل اي لئن سمعوه صاد قا فيه انه للاستقبال والجزئين كلاما اي لكون الجزئين متقلبين في حصول الكلام عنها بلا حاجة الى الاتصال وكونهما مبتدأ وخبرا قوله الصالحين لاحاجة الى وصف الجزئين بدلان الجزئين مفعولان للافعال القلوب ومدخولها مبتدأ وخبر في الاصل والكان مفعولا بعد الدخول فوصف الجزئين بالصلاحية المذكورة تنقيض قوله اذ مفعولين لهما. الظاهر كما قيل الواو الاولان الجزئين الصالحين بخلا الامرين للاحد هما وبخل كلمة او على منع الخلو قوله كلاما لما ان الفائدة في وصف الكلام بالتمام بعد ما علم كون الجزئين مبتدأ وخبرا وهو علم ان المبتدأ والخبر كلام تام لا ناقص وليس المراد بالكلام التام ما فيه اسناد مقصود لذاته لان جواز الالغاء مبني على ضعف الافعال بالتوسط والتاخر وحصول الكلام من الجزئين وعدم الاحتياج الى شئ آخر لا على كون الكلام اخص من الجملة اذ لا مدخل له في ذلك قوله مع ضعف عملها بالتوسط والتاخر اشارة الى ان جواز الالغاء على الامرين مضعفا بالتوسط

والتاخر لعدم ظهور تاثيرها كافعال العلاج وحصول الكلام من فصي الجزئين بخلاف غيرها من افعال الجوارح فانها تظهر تاثيرها
ظاهرا الا بضعف بالتوسط والتاخر فكون الامرين مشتركين بينها وبين غيرها من افعال الجوارح في خيار المنع وهذه الافعال ظاهر كون
منعنا ما من فعل القلب ولا يحتاج الى نصب الجزئين لينظر كونها من فعل القلب فسقط منع استلزام الامرين معا لجواز الالغاء
لاحتمال الحاجة الى نصب الجزئين لمعرفة كونها من افعال القلوب قوله زيد قائم في ظني قال الشيخ الرضي الفعل الملغى لبيان صدره
عنه مضمون الجملة من الشك واليقين والشك ان معنى الفعل الملغى معنى الظرف فمعنى زيد قائم ظننت بعينى زيد قائم في ظني قارا
او مصدر فعل القلب اذا لم يكن مفعولا مطلقا يقوم مقام فعله في الاعمال والتعليق نحو اعجبني ظنك زيدا قائما وعلمك لزيد قائم
اما الالغاء فواجب مع التوسط والتاخر نحو زيد قائم ظني غالب اي ظني زيدا قائما غالب اذا المصدر لا ينصب ما قبله كما قيل
انتهى كلامه وهذا صريح في ان كون الملغى ظرفا مخصوص بالفعل وقوله اي ظني زيدا قائما غالب بيان للحاصل من كون المصدر
لبيان ما صدر عنه مضمون الجملة لانه اشارة الى ان العمل والكان منتفيا في اللفظ باق في المعنى فاندفع ما قيل اعترض على الرضي
بانه لا يصح في زيد قائم ظني غالب فان نفسه قال معناه ظني زيدا قائما غالب والظاهر على هذا المنوال في جميع صور الالغاء اي يكون
للمعنى في صورة الالغاء على ما كان عليه في صورة الاعمال والحال ان الالغاء ابطال العمل لفظا ومعنى تامل قوله اشارة الى
جواز اعمالها الخ قال الشيخ الرضي واذا توسط الفعل بين المبتدا والخبر جاز الالغاء بلا قبح ولا ضعف وكذا جاز الاعمال وهما متساويان
قوله فلهذا اي فلكون الالغاء في هذه الصور واجبا لا جائزا قوله قيد بجوازه يعني تقييد الجواز بقوله اذا توسطت او تاخرت لاجل
وجوب الالغاء في الصور المذكورة اذ لو كان الالغاء جائزا في الصور المذكورة لصار التقييد لغوا وفيه انه يجوز ان يكون التقييد
لشيوع هذا الالغاء وكثرته وقوعه او لكونه مساويا للاعمال وفي الصور المذكورة لعله لم يمكن لك قوله او لوسطه لاحاجة اليه لانه
قال قدس سره في بحث كم جعل الجار اسما كان او حرفا مع الجرور كلمة واحدة مستحقة للصدر قوله فمن حيث اللفظ روعي
الاستفهام اذ ورعيت الافعال من حيث اللفظ لفات مقتضى الاستفهام والنفي ولام الابتداء وفيما ذكر رعاية كلا الجهتين
قوله ان الالغاء جائز لا واجب الظاهر انه بيان الفرق بين مفهوم الالغاء والتعليق ويويده ما في بعض شروح التلخيص ان الالغاء هو
ابطال اعمالها اصلا على سبيل الجواز لفظا ومعنى والتعليق هو ابطال اعمالها على سبيل الوجوب لفظا لا معنى لان الظاهر انه بيان فرق بين المفهومين
لكن قيل لو كان الجواز داخلا في مفهوم الالغاء لما صح اضافته الجواز اليه قلت اضافة فعل الى فعله وممكن ان يكون من قبيل التجريد فيه
انه لو كان لك لما حكم الشارح قدس سره لوجوب الالغاء في الصور التي ذكرها بقوله وقد يجيء فيها آه قلت مقتضى الالغاء والجواز
والوجوب انما يراد بها يجوز الامكان العام بقيد بجانب الوجود فيشمل الوجوب فان قلت فما معنى لقوله لا واجب
قلت اراد انه ليس واجبا فقط وقيل لم يقصد الفرق بين مفهوم الالغاء والتعليق بل اراد الفرق بين ما صدق عليه الالغاء وما صدق
عليه التعليق بان الاول قد يكون واجبا وقد يكون جائزا والثاني لا يكون الا واجبا وبين الالغاء والتعليق المذكورين في المتن
بان الاول جائز البتة والثاني واجب البتة ولم يرد به ان الجواز البتة معتبر في مفهوم الالغاء كيف وقد سره فيما سبق بابطال العمل
لفظا ومعنى لا يجوز ابطال العمل لفظا ومعنى ونفيه ان الالغاء فيما سبق مفسر بابطال عملها ولم يذكر لفظا ومعنى فلعله لا يلزم من عدم
ذكره لفظا ومعنى خروج لفظا ومعنى من المفهوم لك لا يلزم من عدم ذكر الجواز خروجه عن المفهوم قوله لان اصل الفاصلة النخ

ان يكون الفاعل النحوي اي سماه موثرا في المفعول به وقوله والمفعول به متاثرا المفعول معطوف على الفاعل وستثرا اي موثرا اي مهل المفعول ان يكون متاثرا قابلا للاثر الفاعل الا انه لما كان بين الدال والمدلول مناسبة عطى الدال حكم المدلول فاعتبر تغاير الدالين ليكون الدالان على طبق المدلولين قوله لانتهاء اي الفاعل والمفعول ليسا في الصيغة فاعلا ومفعولا اي ليس الفاعل موثرا في المنصوب الاول ولا المفعول الاول متاثرا عن الفاعل قوله اعدا حسبت وخلت وزعمت بدل من البعض بدل البعض قوله اوهي اي مبانيها الاول المتعددة باعتبار تعدد المواد وبهذا الاعتبار يجمع وان لم يكن متعددة في نفس الامر اما العلم المتعدد الى اصل في المواد الثلثة وانظن المستعد والحاصل في المواد الثلث بدليل هذا الحاجة الى ان يراد بالجمع ما فوق الواحد ولا يريد ايضا انه لا يصلح حمل احد الامرين على المعاني الاول قوله لذيحيث تتعلق بقوله قريب قوله واثاقيد ناسمتي آخر بقوله قريب من معانيها الاول قوله لذلك اي بقوله لانحيث يكون ان يتوهم آه قوله لئلا يقال لاوجه للتخصيص بالبعض حاصل الدفع انه ليس المراد بيان مطلق المعنى الذي يتوهم بانه متعد الى المفعولين وهذا المعنى ليس بكليما يدل عليه ما ذكره الشيخ الرضي قدس سره حيث بعض صرت وجب وهو الذي في شعره شفرة وخلت اي صرت ذا خال اي خيلا وزعمت بمعنى كفلت وهذه الثلثة تبعده المعاني يكون لازمة قال المصنف في شرح المفصل المراد بيان استعمال هذه الافعال مع بقائها افعال القلوب واستعمال ظننت وخلت ورأيت ووجدت بالمعاني التي ذكرت لا يخرجها عن كونها افعال القلوب بخلاف المعاني التي يكون هذه الافعال لازمة بالنظر اليها فان استعمالها بتلك المعاني يخرجها عن كونها افعال القلوب انتهى وانت خبير بان عدم الخروج عن افعال القلوب على تقدير كونها متعدية الى مفعول واحد بتنكل لان فعل القلب عبارة عن فعل يتعدى الى مفعولين ثانيهما ين الاول واذا تعدى الى واحد كيف لا يخرج عن حقيقته ولا يمكن حمل كلام الشارح عليه كما لا يخفى الا ان يقال المعنى على التقديرين واحد بدلائة ما ذكره الشيخ الرضي حيث قال لا يتوهم ان بين علمت وعرفت فرق معنوي كما قال بعضهم فان معنى علمت ان زيدا قائما وعرفت ان زيدا قائما واحد الا ان عرفت يذهب جزئي الاسنية كما ينصبها علما لافرق معنوي بينهما بل هو موكول الى اختيار العرب فانهم يجعلون احد المتساويين في المعنى بحكم لفظي دون الآخر قوله قريبة من معنى العلم والظن لانه صفة للجمع وفي بعض النسخ قريب بالتذكير وهو مبني على تاويل المعاني بالجمع قوله استفيدت آه قيل فيه شيء على تيسير اللطف فان وجدت الشيء من الجدة بكسر الجيم بمعنى استفدت وجدت الشيء من الموجدة بفتح الميم وكسر الجيم بمعنى غضبت ووجدت الشيء من الوجد بفتح الواو وبمعنى حزنت قوله لانها اي المعاني المذكورة ليس كلها واحد منها بمعنى العلم والظن المبالزامه في الجزم اي ليس معنى منسوب الى العلم والظن كما قال قدس سره والوهم نوع من العلم وهو العلم نفس الشيء وقال اي اصبتها وعلمتها فلا يرد ما قيل انكان الضمير راجعا الى المعاني المذكورة فالصواب ان يقال لانها ليست قرينة من العلم والظن قوله لانها لاتتم بجزء منها اي لانصير كلاما ما لم يصح السكوت عليه بمجرد ذكر اسمها الذي هو فاعلها بل يحتاج الى الجزء الذي اسند الى الاسم فليس كان واخواتها مع الاسم كلاما لصح السكوت عليه بل يحتاج الى المسند والمعنى من الاحتياج وعدم الاستغناء قوله الى المسند اليه وعدم مخالفة الافعال التامة فانها تتم بفاعلها لا يحتاج الى المسند والمسند اليه وقيل نقصان مدلولها من مدلول التامة بالحدث الداخل في التامة دون الناقصة قيل وفيه نظر لان من يسمون افعال المدح والذم ناقصة مع نقصان مدلولها من غير بالزمان انتهى وفيه ان وجه التسمية ليس عدة الاطلاق بل هو البيان للاولية فلا يلزم المراد صاحب العلامة التفتازاني في المطول قيل ولذلك لم تقول سميت بها لنقصان

صدورا بالنسبة الى الافعال التي تقوم بهما قيل وهما ان افعال القلوب اقتص صدورا من بقية الافعال وافعال المدح والذم اقتص منهما وفعلا اتعجب من كل مع انهم لا يسمون شيئا منها ناقصة انتهى اقول هذا وان ورد على القائل الوجه لا بقدا ورد بمثل هذا على من قال بنقصان صار لها حين مدلول التامة بالحدث الا انه ليس بوارد في المحققة على ما مر لفائم القول بنقصان الافعال الناقصة عن الحدث مبنى على قول من قال بان الافعال الناقصة لا تدل على الحدث كما اشار اليه قدس سره في حواشي شرح المطالع الحدث ليس عبارة عن المعنى مطلقا والا لكان كل معنى حدثا وكانت الكلمات الوجودية والعدمية كلها بل الحدث معنى منسوب الى الفاعل بانه قائم به انتهى وهو صحيح في ان الافعال الناقصة لا تدل على حدث يكون سنده الى الفاعل بصيغ السكوت عليه وهو ظاهر لانه لا يفيد المخاطب فائدة تامة تقول لم يكن زيد كان اذا كان ناقصة وكذا اخواتها والسيد الشريف قول من قال اما الفعل فيدل على النسبة والتجدد حدثا وزمانا في الاكثر وان كان قد يعرى عن الحدث ككان او عن الزمان كنعم وبئس ولعمت واشتريت وعلى هذا الصحيح على الاطلاق قول النحاة الفعل دال على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلثة ولهذا قال السيد المحققين سند المدققين نظر النحاة تارة فيما من حيث اللفظ نفسه لان مقصودهم تصحيح الالفاظ فلما وجدوا الافعال الناقصة اثنا تشارك ما عداها من الافعال التامة في كثير من العلامات والاحوال اللفظية جعلوها افعالا ولم ينتقضوا لما وجدوها ان معانيها توافق معاني الادوات في عدم صلاحية الاخبار بها او وجوبها في الادوات وما ذكره الشيخ الرضي في تعريف سن قال سميت ناقصة لانها تدل على الزمان دون المصدر حيث قال ليس شيئي لان كان في نحو كان زيد قائما يدل على الكون الذي هو الحصول المطلق وجزء يدل على الكون المخصوص وهو كون القيام اي حصوله مبنيا ولا بمعنى دال على حصول ما تم بين بالجزء ذلك الحاصل وكانك قلت حصل شيئي ثم قامت القيام فالقائمة في ايراد مطلق الحصول او الاتخصيصه كالفائدة في ضمير الشان قبل تبيين الشان مع فائدة اخرى وهي دلالته على تعيين زمان ذلك الحصول ولو قلت قام زيد لم تحصل بانان الفائدتان معا وكان يدل على حصول حدث مطلق تتقيده في خبره وجزء يدل على حدث معين واقع في زمان مطلق تتقييده في كان لما يدل على ان كان يدل على حدث سند يصح السكوت عليه فتامل قال تقرير الفاضل اي جملة وتثنية على صفة قوله اي لعدة اشارة الى وضع ما قيل للمتباورين تولك ان هذا اللفظ موضوع لذلك المعنى ان ذلك لمعنى تمام الموضوع له لانه جزء فيكفي لمن يكون التقرير تماما للموضوع له لمدة الافعال مع انه ليس كذلك لدخول الزمان في الموضوع له لمدة الافعال ان قلت الزمان جزء الموضوع لكما ان التقرير اليس كذلك فكيف يكون التقرير عمدة قلت لان التقرير اصل ومظروف والزمان قيد وظرف له فالزمان وان كان جزء الموضوع لا لانه اعتبر جزءا لما انه ظرف له فاندفع ما قيل ليست شعوري ما اراد بالعمدة وما بالفرق بين جزءا وجزءا قوله ولا شك ان هذه الصفة خارجة عن ذلك التقرير الذي هو العمدة اي خارجة عن الموضوع له لمدة الافعال الا انه عبر عنه بالتقرير لكونه عمدة فكانه الموضوع له فسقط ما قيل خروج الصفة عن التقرير مشترك بين الافعال الناقصة والتامة فهو غير نافع وانما النافع دخول الصفة فيما وضعت له الافعال التامة وخروجها عما وضعت له الافعال الناقصة او كون التقرير فقط عاما وضعت له الافعال الناقصة وكون كلها احد من التقرير والصفة عمدة فيما وضعت له الافعال التامة قوله لان ذلك التقرير اي الجعل وتثبيت نسبة اضافية كالتخليق بين الخالق والمخلوق فظهر ان ما قيل فيان النسبة هي ثبوت الصفة للفاعل والتقرير الكائن مصدرا لبنيا للفاعل كما هو الواقع فهو صفة المتكلم والكائن مصدرا لبنيا للمفعول هو صفة الفاعل وايا ما كان فهو ليس نفس ثبوت الصفة للفاعل فارادة ثبوت الصفة

للفاعل بمنسامحته لايليق بمقام التعريف ومع ذلك لايصح اضافته الى الفاعل وجعل على صفته له اللهم الا ان يقال النسبة انما اريدت بمجموع تقرير الفاعل على صفته لا بالتقرير المحسب ليس على ما ينبغي **قوله** مخرج عن الحد الافعال التامة نقيض على ما عرفت **قوله** فكل من الصفته والتقرير عمدة فيما وضعت له وجعل قيدا لكون الزمان من الامور المعتبرة في مدلول الافعال الناقصة فقط فتأمل لكن مجرد الحمل في الموضوع له مستدرك لكونه عمدة فيما وضع له لكن الزمان ليس عمدة في هذه الافعال **وقوله** كل من الصفته والتقرير عمدة اشيرالى ان الصفته والتقرير ليس تمام الموضوع له للافعال التامة بل هما عمدتان هذا والجزء الثالث الغير العمدة الزمان فتور قدس سره لانها موضوعة لصفته وتقرير الفاعل عليها سمعناه ان التقرير والصفته عمدتان في الموضوع له لا الموضوع له **قوله** لو جعل الموضوع له جواب آخر للايراد الذكور بتقابل العمدة فيما وضعت له ومحصل الجواب ان الموضوع له اما صدق عليه تقرير الفاعل على صفته من الجزئيات وكل جزئي أخذ فيه تقرير الفاعل والزمان وفي بعضها سائر التقرير والزمان الانتقال والابداء وغير لما حاميل عليه بعض الافعال فوقع خلاف الى قوله اي العمدة **قوله** بالنسبة الى ما هو اي بالنسبة للافظ هو اي ذلك اللفظ موضوع له اي ذلك لمعنى **قوله** لا يصح جواب ثالث لذلك الايراد **قوله** ولا شك ان الغرض اي الغرض الاصلي من هذا التقرير والزمان والحان خرضا الا انه ليس باصلي بل اعتبر قيد التقرير اراد الحصر امتنافي **قوله** لما يحتاج الى قيد لانه كما قال الشيخ الرضي حيث قال ينبغي ان يقيد الصفته فتقول على صفته غير مصدرة فان زيدا في ضرب زيدا ليفه متصف صيغته الضرب ولكن اجمع الافعال التامة قال سيد المحققين وسند المدققين في حواشي المطول لما وجد في التعريف قيد استعمال غيره فقال على صفته غير مصدر ذلك الفعل انتهى از اعن الافعال التامة فانها وضعت لتقرير الفاعل على صفته هي مصدرها ولا حاجة الى هذه الزيادة لان المتبادر من قولك هذا اللفظ وضع لذلك المعنى ان ذلك المعنى موضوع له لا غير وهذا الافعال التامة موضوعة لصفته وتقرير الفاعل عليها معا والافعال الناقصة موضوعة لتقرير الفاعل على صفته فيكون الصفته خارجة عن مدلولها فالتعريف منشق عليها ودون التامة انتهى حاصل ماذكره قدس سره وانه لا حاجة الى اعتبار قيد ذكره الشيخ الرضي احترازا عن الافعال التامة لانها موضوعة للتقرير وان الصفته خارجة عن مدلول الافعال التامة لانها موضوعة للتقرير والصفته فظهر ان ماذكره المولى الجشي صاحب الملة والدين كانه اشارة الى قيد ذكره المحقق الشريف ان المراد بصفته خارجة عن مدلولها ترك ذكره المتبادر من العبارة ولهذا ذكره المولى الجشي الصادق الكلي كانه اشارة الى قيد ذكره الشريف حيث قال المراد بصفته خارجة عن مدلولها والى قيد ذكره الرضي حيث قال المراد صفته غير مصدرها ولا شك ان اعتبار كل منها اعتبار قيد زائد في التعريف ودعوى تبادر هذا من العبارة كما ترى ممنوع ليس على ما ينبغي لنسبته اليه قدس سره ما هو بري منه **قوله** تم التسعة هذا احترز به عن العشرة اي بصيغة العشرة تامة **قوله** اي قول الخوارج اول من قال ذلك الخوارج قالوه لابن عباس رضي الله تعالى عنه حيث جاء اليهم رسولا من علي رضي الله تعالى عنه **قوله** وفيما ضيعت لما تقدم من الغيرة قيل هي والغيرة كلاهما بمعنى واحد لكن الامين بمجمة الغفلة وعدم التجربة بالمعنى ما جاءت فخلقتنا حائكا اي لم تجدنا غافلين كما تريد منا وهذا معنى **قوله** لم يمكن هذه على قدر ما يحتاج اليه **قوله** قال الاندلسي الخ هذا ما وجده قال الشيخ الرضي قال طرد بعضهم وقال المصم احادا لا طرد جاء في نسل فقد جاء البرقوعين قتيل وجال وليس بشيء لانه لا يجاء ان البرجاء في حال كونه تقوعين ولا معنى له قال **وأما قد فلا يطرد** ان تعلم انا بطرد فما يحيط به في مثل الموضع الذي يستعمل فيه ولا يعني قول الاعرابي فلا يقال قعد كما تابا بمعنى صار بل يقال قعد كانه سلطان لكونه مثل نعمت كانه حرية **قوله** خلافا للفراء يحتمل ان يكون خلاف الفراء في كليهما او في احدهما **قوله** المراد من المبتدأ والخبر لا فائدة في الوصف ذا الجملة الاسمية لا يكون الا مبتدأ او خبرا او الوصف الكاشف انما يكون اذا كان في ما يهيئة الموصوف خفاء وليس

نحو قائم زيد وما قائم زيد سميت بذلك لان الكلام لا بد فيه من الاسناد والاصلي وهو اسناد الفعل الى الفاعل واسناد الجزء الى المبتدا وهو كونهما كلامين والاسناد فيهما اصليا مبني على تاويل اسم الفاعل بالفعل فصيل التاويل ليسناجملتين اسميتين بعده فعليتين وقيل كانا اعتبر تقييد الجملة الاسمية من مثل قائم زيد وما قائم زيد فانهما جملتان اسميتان مركبتان من المبتدا والفاعل اغنى مشاعل قوله يعني الاثر المترتب عليه اشارة الى ان الحكم بمعنى الاثر وانما فتة الى المعنى اللغوي فيرد عليه القول بان الحكم مستدرك حتى جعل اضافته اليه بيانية قوله لكونه فاعلا بناء على وفق قوله لتقرير الفاعل على صفته والظاهر انه ليس بفاعل اذ الفاعل على ما يسند اليه الفعل او اسم الفاعل على وجه يصح السكوت عليه قال الشيخ الرضي كما لا يسمى منصوبها الشبيه بالمفعول مفعولا فالقياس ان لا يسمى مرفوعها الشبيه بالفاعل فاعلا لكنه يسموه فاعلا على التشبيه قوله كانت اشارة الى ان الظرف مستقر صفته لقوله ناقصته ولو جعل حالا عنه لم يبعد لكونه مشبها بالمفعول فيكون بمنزلة المفعول به قوله ثبوتا ماضيا اشارة الى ان قوله ماضيا صفته للمفعول مطلق محذوف وقوله اي كائنا في الزمان الماضي اشارة الى ان قوله ماضيا صفته لزمان مقدر متعلق بقوله كانت او بيان لحاصل المعنى قوله لا على امر قسم منه اي ليس قوله ليعني صار معطوفا على قوله ناقصته الذي هو اي قوله يعني صار قسيما منه اي من قوله ناقصته لانه لو كان معطوفا عليه لزم ان يكون قوله يعني صار مقابلا لقوله ناقصته وليس كذلك وتوضيحه ان يرجع قوله هو الى قوله ثبوتا جبريا لا سمها يدل على كون الامرين قسمين لقوله ناقصته قال الشيخ الرضي كان يكون ناقصته لتغيرين احدهما ثبوت جبريا لا سما والمعنى الثاني ان يكون بمعنى صار وهو قليل بالنسبة الى المعنى الاول قوله يتيهاء اي كما في تيهاء بفتح التاء والمغازة التي يتحير فيها السالك ولا يهتدي وقعر بفتح القاف وسكون الفاء المكان الخالي من الماء والكلاء والبطي بفتح الباء وكسر الطاء المهملة وتشديد الياء جمع مطية وهي المركب سميت بها كانها شبيهة بالقطا قطا بفتح القاف والقصر جمع قطاة وهو طائر سريع الطيران يقال له بالفارسية سنگ خوارك الخزن بفتح الحاء المهملة وسكون الزاء المعجمة ما غلظ من الارض وارتفع وخشن وكان اضافة القطا اليه لانها تفيش وترعى فيه او لانها اسرع طيرانا من قطا خير بالفتح الفاء جمع فرخ بفتحها وسكون الراء المهملة وهو ولد الطير والبيوض بضم الباء الموحدة جمع البيضة والمعنى ان القطا في غاية السرعة وكمال العدو حيث تشبه بالقطا التي صارت بيوضا فراخا وهي تكون حينئذ اشد طيرانا حرصا على الفرخ واهتماما بالطعام فخصوصا اذا كانت في ارض لا ماء فيها ولا كلاء قوله فان بيوضتها لم يكن فراخا دليل على ان كان بمعنى صار وليس على معناه اذ لو كان على معناه لكان لثبوت خبرها اسمها في الزمان الماضي فيكون المعنى ان البيوض كانت فراخا في الزمان الماضي والامر ليس كذلك اذ البيوض لم تثبت لها الفراخ حالا بل صارت فراخا بعد لم تكن واما قيل ليست بمعنى صار لانه يؤدي الى عكس المعنى لانه يشعر بان الفراخ سابقة على البيوض فغير انه لا يخلو عن خلل وليس تامة لانه يجب على هذا ان يكون فراخا حالا فيلزم ان يكون البيوض في حال كونه فراخا وهو فاسد وليس زائدة فتنصب فراخا قوله ويكون فيها ضمير الشان كان الذي فيها ضمير الشان والمخان ناقصة الا انه ليس لثبوت خبرها اسمها والا بمعنى صار فلذلك ذكره عليحدة اشارة الى انه ليس ناقصة بالمعنى الذي ذكر فما قيل غير طائل قوله هو اي ما هو بمعنى صار ومقابله ليس على ما سبق قوله والجملة الواقعة بعدها اي قال بعض كان الذي فيها ضمير الشان تامة فاعلها ذلك الضمير اي وقعت الملقصة ثم فسر بالجملة قال الشيخ الاولى انها لم تثبت في كلام العرب ضمير الشان للابتداء في الحال نحو قل هو الله احد وفي الاصل كما سمان واولى

مضمولى خفت قوله اذا ذات بضم السين او بكسره من مات يموت اوماتت يمات كان اى كان الشان قوله شماتت اى اصبحا شامتة لى فرح بموتى الشماتة الفرح ببلية العدو قوله وآخراى رجلا آخر شن هم فاصل من الاثنا وقوله كانت الكائنة اى ثبتت بقيتم والمقدو كائن اى ثابت كن ثبت فيكون ثبيت ويحتمل ان يكون المعنى كن موجودا فيكون اى فيكون موجودا قوله لم يكن المضى على المعنى انو لو كان لمعنى على المضى ما كان للاستيعاد وقيم مريم رضى الله تعالى عنها عن تكليمها اياه معنى مع ان اتيانها به بعد الفراغ عن الولادة عند القوم وملاستهم اياها عند مشاهدتهم اياه واشارة مريم رضى الله تعالى عنها الى عيسى ثم قولهم بلها بهلة تكيف تكلم من كان فى المهد صبيا يا بنى اباء ظاهر ان يكون المعنى كيف على المضى قال الشيخ الرضى غير مفيدة للماضى والاظهر ان يجر فقال كان بزيادة غير مفيدة للمضى الاخص التاكيد وبزيادة معنى زيادة تدل على معنى كان قوله قدس سره وكان زائدة لتحسين اللفظ ليس على ما ينبغى وعلى هذا صبيا حال من الضمير المستكن فى الظرف العائد الى من قال الشيخ الرضى يعلم ان الزائدة والجرة للزمان بمعنى خير العاملة لا يفيدان او لا الزمان المبدة يكون بالملوازم والاصول والجرة للزمان كالزائدة فلا يليق بهما الصدر ويفيدان فى الكشوكشية اوفى الآخر على ما راى حضرة الخطيب كان دلالتزاد والاتجرد الاماضية للمنتفى وقد جاز ابو البقاء زيادة مضارع كان قوله استيعاد الجميع استعمالا تهانكته ذكر بعد الوقوع فلا يلزم اطراد ها هنا مر يدل على هذا ليستدعى استيفاء الاستعمالات فى اخواتها ايضا مع انه لم يستوف قوله وعلى بصيرا قال الشيخ الرضى من مراوفات صار الى درج وحال وارتد كان كلها فى الاصل بمعنى رجع ولذا استحال وتحول فانها كانا فى الاصل بمعنى انتقل وكلا حتى جميعا الى يستعمل تامة فيتعدى الى ما هو مصدر خبرها بالى نحو صار الى الغنى ثم ضمن كلها معنى كان لبدان لم يكن لان الشخص اذا رجع الى الفعل وانتقل فذلك الفعل يصير كائنا بعد ان لم يكن فقالوا فى الحقيقة بعد صيرورتها تامة صار مصدر جبرها مضافا الى اسمها او معنى جميعا تامة كان بعد ان لم يكن وذلك المصدر هو الكائن بعد ان لم يكن وفاعلها حينئذ كانت تامة هو المرتفع بها فانه الراجع والمنتقل ويجوز استعمال صار ومرادفاتها تامة على الاصل نحو فصرهن الى الحسنى قوله فبذلك سن يعنى نحو ان ابوك سنا قتيل يعنى هو بالضم تو ضم نحو لن راجع اليه اما بالاعادة المتقدم بالمصدر او بجعله الموسا وشدائد مجمع والكائن واحد المتقدم والخبر قتيل المعنى جمع يعنى بمعنى المتقدم كجرحى جمع جريح قوله المدلول عليها بمواد ها وهى الصباح والمساء والضحى وقوله للاصوبها اى ليس اصبح وامسى وضحى للاقتران مضمون الجملة باوقاتا المدلول عليها بصورها هيئة والوقت الذى يدل عليه صيغها هو الزمان الماضى قيل انما خص الاوقات بها مع ان المتصفيان يختص بهذه الافعال الثلثة وتصاريفها من المضارع والامر وغيرها ولم يوجد فى غيرها من الافعال الناقصة وما هو الا الاوقات المدلول عليها بالمواد بخلاف المدلول عليها بصورها وصيغها فانها توجد فى سائر الافعال الناقصة ولم توجد فى غيرها من المضارع والامر وفيه انه لو كان المقصود ذلك لكان المناسب فى كان بيان بالخصيص به وسائر تصاريفه عن المضارع والامر لم توجد فى سائر الافعال الناقصة ليكون البيان على نسق واحد وعلى هذا فالمناسب ان يجعل الاوقات على ما يفهم المدلول عليه بمواد ها والمدلول عليه بصورها وصيغها قال الشيخ الرضى هذه الثلثة تكون ناقصة وتامة فالناقصة للمعينين اما بمعنى صار مطلقا من غير اعتبار الانتهاء التى يدل عليه تركيب الفعل اعنى للصبح والمساء والضحى بل بامتياز الزمان الذى يدل صيغة الفعل عليه اعنى الماضى الحاكى والاستقبال واما بمعنى كان فى الصبح وكان فى المساء وكان فى الضحى فيفترقن فى هذا المعنى الاخير مضمون بجملة اعنى مصدر المجرد مضافا الى الاسم بزيادة الفعل اعنى الذى يدل عليه بتركيبه والذى يدل عليه صيغته فمعنى اصبح زيد ميل الى امارة زيد متصفة بالصبح

في الزمان الماضي ومعنى يصح قائما ان قيامه مقترن بالصبح في الحال وللاستقبال انتهى ولا يخفى عليك ان ماذكره الشارح قدس سره فالمثال الاول يدل على اقتران مضمون الجملة وهو قيام زيد بوقت الصباح ومثل هذا القياس المثالان الاخيران لا ينطبق على شئ من المعنيين الذين ذكرهما الشيخ الرضي فهذه الثلثة اذا كانت ناقصة قوله فمعنى يصح نهاره وتقترن ايضا بزمانه الدلول عليه بالصيغة اى الماضي والاستقبال قال الشيخ الرضي قالوا لم يستعمل ظل الا ناقصة قال ابن مالك تكون تامة بمعنى طال او دام والعدة حليه قوله جميع ليله وتقترن ايضا بزمان الماضي قوله وبمعنى صار قال الشيخ الرضي وقد جاء ظل ناقصة بمعنى صار بجواز عن الزمان الماضي الدلول حليه بتركيبه قال الله تعالى ظل وجهه مسودا واما مجئ يات بمعنى صار فضيه نظر قوله وذلك اى لكون مجيئها تامتين في غاية القلة قوله وفصلها لان الجمع بينهما وبين الافعال الثلثة في الامور الثلثة غير صحيح لعدم الشركة في المجئ تامة موجب الفصل بهذا الاعتبار وله طريقان خاطئ راحد هما قوله وآض وعاد وغدا وراح قال في الصباب كان الاصل في هذه اللفظات ان تستعمل تامة متعدية الى مصدر جزء ثم ضمن كلما معنى صار قوله وكان الوجه في ذلك انها من اللفظات نكتة وذكرت بعد الوقوع غلبة وان هذا الوجه يستدعي عدم ذكرها في مقام الاجمال ايضا قوله سمي اسمها حالا آه قيل محل هذا التنبيه هو قوله ما وضع لتقرير الفاعل على صفته لتقدمه ان قلت للتنبيه في هذا المقام رجحان لان الفاعل قد مضافا الى هذه الافعال فضيه تصريح بان المراد استمرار جزء الفاعل حالا بخلاف قوله لتقرير الفاعل على صفته فانه لا تصريح فيه بان الفاعل فاعل الافعال فنظر وجه تاخير التنبيه الى هذا المقام قلت بل هو نقض ايضا في ان الفاعل فاعل الافعال بسبقه الى الذهن لشهرة كون الافعال الناقصة لتقرير الفاعل على صفته ولم يذهب الوهم الى ان المراد فاعل الصفة فليس هذا الاحتمال قادحا في النص بل ليس باحتمال اصلا قوله استمر امارة ما قبلها واستاثل بها وهو وقت البلوغ الذي يمكن قيامه بها فيه لا قبل فلك كذا ذكر الشيخ الرضي قوله واعتبار الصلاحية قيل الصواب ان يقال واما امتناعيا بالصلاحية والقابلية فمعلوم قطعا لئلا يلزم ذكر ما بلا فائدة انتهى هذا نكاية ولو كان بالتفصيلية وهو هم كيف ويجوز ان يكون للاستيناف كما في اوائل الكتب قوله ويلزمها النفي انكانت ماضية نحو لم وما في الحال نحو ما وان كانت مضارعة نحو لا ولن قوله وتقدير الزمان قبل المصادر كثير شائع نحو آتيك خفوق النجوم اى زمان خفوقه ومادام وان كان مشهورا في تقدير الزمان الان وجه تقديره ان ما مصدرية والفعل بعده بتاويل المصدر ومعلوم ان المصدر المضاف الى مصدر اليه المضاف الى الاسم لا يرتبط بدون تقدير الزمان فمادام مشهور في تقدير الزمان بهذه الواسطة وصار حاصله بهذا السبب فاندفع ما قيل لك سنده وجه تعنه لان مادام صار حاصلا في تقدير الزمان معه حتى تنفع فكر الزمان معه وليس الام بهذه المثابة بل شئ من المصادر قوله واذا قدر الزمان قبله وصلح بسبب تقديره ان يرتبط بما قبله فلا يدرس حصول كلام لفيد فائدة تامة بخلاف ما لم يقدر الزمان فانه لم يصلح لان يرتبط بما قبله والخان غير تام فلا بد هنا من احتبار كلام لفيد فائدة تامة الا انه لا يعتبر الم يقدر بما يرتبط به بما قبله فاندفع ما قيل قوله واذا قدر الزمان قبله شعر بانه لو لم يقدر الزمان قبله لم يجب هنا ك حصول كلام لفيد فائدة تامة وظاهر انه ليس كذلك لظهور ان المصدر المضاف الى الجملة تاتي الى مضمونها ليس كلاما مستقلا بالافادة قوله فمادام لم يشفع مادام بما جلس ولم يحصل

من المجموع كلام لا يفيد فائدة يشير الى ان الكلام المفيد هو مجموع اجلس وما دام لا اجلس وحده مع انه ليس كذلك اذ المفيد للفائدة التامة هو اجلس وما دام فضلة فلم يدل عليه قوله احتاج الى وجود كلام مستقل بالافادة لانه ح مع اسمه وخبره ظرف والظرف فضلة غير مستقلة بالافادة اعلم انه وقع في بعض النسخ فما دام لم يشفع ما دام لم يجلس من المجموع كلام يفيد فائدة تامة فقوله كلام فاعل لم يحصل وقوله يفيد صفة كلام وضميره يعود اليه والمعنى ان ما دام لم يضم المدام آخر لم يحصل من مجموع ما دام ومسمه وجوه كلام يفيد فائدة تامة وفيه ان هذا مستغنى عنه بقوله احتاج الى وجود كلام مستقل بالافادة وليس المراد من المجموع ما دام وكلام آخر لان الكلام على عدم الضم اليه الكلام آخر وفي بعضها فما دام لم يشفع ما دام باجلس ولم يحصل من المجموع كلام لا يفيد فائدة تامة فقوله ولم يحصل عطف على قوله لم يشفع وقوله لا يفيد فيه ضمير يعود الى ما دام وهذا ايضا مستغنى عنه قوله فما دام فعل الن قصته وما دام اسمه ولم يشفع خبره وهو اظهر لقوله لم يحصل على الاول ولقوله لا يفيد على الثاني قوله هذا هو مذهب المجموع قال سيبويه وتبعه ابن السراج ليس للنفي مطلقا تقول ليس خلق الله مثله في الماضي وقال الله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم في المستقبل قال الاندلسي والحسب ليس بين القولين تناقض لان خبر ليس اذا لم يقيد بزمان يحمل على الحال واذا قيد بزمان من الازمنة فهي على ما قيد به قوله اذ ليس هنا الظاهر فيه لان الضمير راجع الى تقديم اخبارها لها على اسمائها قوله لفوات الضرورة عن جانبي وجوده وعدمه فيكون امكانا خاصا مقابلا للواجب والممتنع وتقديم الجائز قد يجب لموجب وقد يمتنع بمانع وعلى هذا ينبغي ان يقيد آه الا ان يقال الموجب والمانع في حكم الاستثناء قوله فحكمه كان مالك هذا المثال ليس من قبيل تقديم الجار على الاسم قوله كحصار عدوي صديقي انما وجب التاخير لئلا يلتبس بالاسم قوله فهي الضرورة عن جانب العدم فقط فيكون امكانا عاما سفيد الجانب الوجود فيشمل الواجب ويقابل الممتنع قوله حين اي حين ايجابها لها في الضرورة عن جانب العدم فقط قوله يجوز ان يكون التقديم قوله كالمثال المذكور وهو كان مالك وعلى هذا ينبغي ان يقيد بمثل قولنا اذا لم يمنع مانع من التقديم الا ان يقال المواني استثناء ثم لا يخفى ان قول المصنف ويجوز تقديم اخبارها آه تقتضيه موجبة فيكون الامكان جزء للقضية الموجبة والمحمول قدس سره الامكان على الامكان الخاص او الامكان العام المقيد بجانب الوجود او الامكان العام المقيد بجانب الوجود وعبارة عن ان يكون الامكان جزء للقضية الموجبة ولم يحمله على الامكان العام المقيد بجانب العدم لانه عبارة عن امكان عام فيكون جزء للقضية السابقة والقضية المذكورة في المتن موجبة فتدبر ان ما قيل بقي احتمال آخر وهو ان يراد بالامكان العام المقيد بجانب العدم المقابل للوجوب الشامل للامتناع المقيد بسلب الضرورة عن جانب الوجود فقط وح ينبغي ان يقيد بعدم ما تقتضي وجوبه لانه ح يكون التقديم واجبا لا جائزا بالمعنى المذكور ليس على ما ينبغي اعلم انه يحتاج الى التقييد الذي ذكره الشارح قدس سره سواء كان ضمير كلما راجعا الى الاخبار او الافعال الناقصة اذ على التقديرين من جواز تقديم جميع الاخبار كما لا يخفى على ذوي الابصار اما على الاول فظاهر واما على الثاني فلان جواز تقديم اخبار جميع الافعال الناقصة لا يستلزم الا اذا جاز تقديم جميع الاخبار فانه ح يمكن ان يقال ان اصل السوال ما نايه ولو كان الضمير كلما راجعا الى الاخبار يفيد شمول الاخبار وما اذا كان راجعا الى الافعال فلذا لا يخفى على الفطن المتامل قوله اي الافعال الناقصة سياق الكلام والكان يقتضي رجوع الضمير الى الاخبار لانه صرف الى الافعال لكون الباب معقود البيان احوال الافعال فظاهر قول المصنف وهو من كان ملي راح الخ

يقتضي ذلك وقوله وقسم لا يجوز وا لخ يقتضي حصر ذا في الاخبار لان الجواز وعدمه صفة للتقديم وهو يوصف به الخبر ايضا وصف الشئ بصفة ما يتعلق به اولا وبالذات بخلاف وصف الفعل فانه يكون وصف الشئ بصفة ما يتعلق به بالواسطة الا ان الشارح قدس سره لم يتفطن اليه لكان الدوران للاول لوجود المقتضيين فانتفع ما قيل لا يخفى انه وان اقتضى ظاهر القول المذكور صرف الضمير الى الافعال لكن ظاهر قوله قسم يجوز واخواته يقتضي صرفه الى الاخبار لان الظاهر ان ضمير يجوز واخواته راجع الى القسم ولما لم يجز بدون تعلل التجويز بجملة من قبيل وصف الشئ بصفة ما يتعلق به وهو التقديم ة ولا شك ان التقديم متعلق بالاخبار اولا وبالذات وبالافعال بواسطة الاخبار ودين البين ان وصف الشئ بصفة ما يتعلق به اولا وبالذات اقرب من وصفه بصفة ما يتعلق به ثانيا وبالعرض انتهى ثم انه على تقدير رجوع ضمير هي الى الافعال فضمير يجوز راجع الى القسم بحذف المضافين على ما اشار اليه الشارح قدس سره وقسم يجوز تقديم اخبارها عليها الا ان المناسب لتذكير ضمير يجوز ان يقال تقديم اخباره قوله وجواز تقديم المنصوب على المرفوع في الافعال لغو شاذا نظائره سهو كما قيل قوله فلا تمتنع لتقديم معمول المصدر على نفس المصدر لانه عند العمل ماول بان مع الفعل وان موصول حرفي لا يجوز تقديم ما في حيزه عليه قوله ويخالف هذا الحكم خلافا فانا تالابن كيسان كان خلافا للعباب ان اللام في لابن كيسان متعلق بمحذوف اما خلافا او هو مفعول مطلق الفعل محذوف تقديره بخالف من لم يجز التقديم خلافا فالابن كيسان فيكون المعنى ان من لم يجز التقديم يخالف لابن كيسان مع انه ليس كذلك قول من لم يجز هو الاصل فيكون المخالف هو ابن كيسان والذي اشار الشارح قدس سره فجعل يخالف على صيغة المبني للمفعول وهذا الحكم مفعول ما لم يسم فاعله وقد ثابتا متعلق لابن كيسان وعلى هذا فالمخالف هو ابن كيسان قوله وبهذا اندفع ما قيل اي بقوله وبين الطائفتين في حكم هذا القسم معارضة ومجادلة او بقوله فالافتعال يقتضي التفاعل المقتضي لمشاركة امرين في اصل الفعل صريحا اندفع لان ما ذكره يدل على ان الاختلاف لا بد فيه من قوة انتحاء ين والمختلفين فلا يصح جعل ما في اوله بالنافية من القسم المختلف فيه لعدم القوة لان من لم يجز هو المحمور والجواز واحد وهو ابن كيسان قوله منصوب على المصدرية تقديره مضاف اي دنوا جاءا آه وحاصل ما ذكره قدس سره ان الدنو بسبب جاء المتكلم وطمعه قرب الحصول وتوقعه له لا باعتبار نفس الامر وحينئذ يمكن ان يكون ظهور جاء الدنو وانتظاره لا القرب يقينا وانتظاره القرب وتوقعه لانا في حصول الخبر للاسم بعد مدة مديدة وفيه رد لما ذكره الشارح الرضي ان عسى ليس متعينا بالوضع للطمع في دنو مضمون خبره بل للطمع في حصول مضمونه مطلقا سواء يرجى حصوله عن قريب او بعد مدة مديدة لقول عسى الله ان يدخلني الجنة وعسى النبي صلى الله عليه وسلم ان يشفع لي وان قول المصنف لدنو الخبر جاء او حصوله آه اخذا فيه ضبطا لان نصب هذه المصادر على التمييز في الظاهر وهو تمييز عن نسبة الدنو فيكون فاعلا للدنو في المعنى كما في قولك يعجبني طيب زيد علما اي طيب علم زيد فيكون المعنى لدنو رجاء خبره او لدنو حصوله او لدنو الاخذ فيه وليس عسى لدنو رجاء خبره بل لدنو رجاء الخبر قوله بالتصدي والمباشرة لما يفضي اليه اي يوصل الى الخبر فالشروع انما هو في الموصل الى الخبر وفي الخبر وسمي الشروع في الموصل الى الخبر شروعا في الخبر مسامحة واعطاء للموصل الى الشئ حكم ذلك الشئ وفيه رد لما ذكره الشيخ الرضي في عداد طلق ومرادفاته من افعال المقاربة يعني كونها لدنو الخبر نظرا لان معنى طفق زيد يخرج انه شرع في الخروج وتلبس باول اجزائه ولا يقال ان الخروج قرب ودنا من زيد الا قليل شد وجه فيه لان معنى القرب قلة المسافة قوله في محل النصب

بالجرية استدلالا بالمثل السائر نحو عسى الغوير ابوسا وقوله لا تجعى انى عيست صائما وقيل من سيبويه يمنع كون ان يفعل خبرها قيل انما قال ذلك لان الحدث لا يكون خبرا عن الجثة وقوله ابوسا وصائما للتضمين عسى معنى كان فاجروى فى الاستعمال مجراه قوله مضاف قال الشيخ الرضى هو بالتقدير يكلف اذ لم يظهر المضاف فى اللفظ لا فى الاسم ولا فى الخبر وقال بعضهم ان زائدة وهذا يخالف نظر ان الزائد لا يلزم الا بعض الكلم كزيادة ما فى قولهم افعل هذا اثرا ما اولزومه مطردا فى موضع معين مع اى كلمة كانت بعيدة كذا من طول البلى ان يعيها نهوضها مع الشئ مصدر هاى ذهب وقطع قوله وليس بحق حتى يلزم كون الحدث خبرا عن الجثة قوله والتقدير المضاف تكلف لما عرفت قوله فذلك اى كون المضارع مع ان مشبها بالمفعول قوله فهو شبه بالمفعول لان عسى فى هذا الاستعمال كالفعل المتعدى قوله وقال الشارح الرضى واما عسيت صائما وعسى الغوير ابوسا فشاذان وقال بعضهم عسى الغوير ان يكون ابوسا عسيت ان اكون صائما وجاز حذف ان مع الفعل مع كونها حرفا مصدريا لقوة الدلالة وذلك لكثرة ان بعد فعل عسى فهو كحذف المصدر وابقاء معموله فنظر ان ما قيل يرده نحو عسيت صائما ليس على ما ينبغى قوله وقد احتمال آخر قال الشيخ الرضى من ذهب الى ان ان مع الفعل فى عسى زيد ان يخرج خبر عسى جاز ان يقول فى عسى ان يخرج زيد انه خبر ايضا وهو من باب التنازع تقول فى التثنية على اختيار البصريين عسيا ان يخرج الزيدان وعلى اختيار الكوفيين عسى ان يخرجا الزيدان وعلى هذا قياس الجمع والمؤنث وجاز ان تقول ان يخرجن فاعل عسى وزيد فاعل يخرج فتقول فى التثنية عسيا ان يخرج الزيدان لاخبر انتهى وهو صحيح فى ان ان يخرج فى عسى ان يخرج زيد يحتمل ان يكون منصوبا حاكيا ان يكون مرفوعا وشيره اليه قول الشارح قدس سره وان يخرج فى محل النصب بانه خبر عسى نقوله قدس سره بان يذكر مرفوع فقط ليس على ما ينبغى وان زيد يجوز ان يكون اسم عسى وان يكون فاعل يخرج والظاهر ان هذا مبنى على القول بجواز الالتباس كما قال صاحب المغنى والالتباس واقع فى العربية بدليل سماء الاجناس والمشتركات وقال ايضا نخرجت بالكسر ظلمت بالضم اى يحتمل لفعلى الفاعل والمفعول ولا خلاف فى ان نحو فتحا يحتمل لهما وكذا يشير اليه تجويزه التنازع فى عسى ان يخرج زيد فما قيل على قول الشارح وقد احتمال آخر ولا يمنع تقديم الخبر الالتباس الاسم بفاعل الخبر كما فى زيد قام لان كون عسى طالبا للاسم مع امتناع الاضمار قبل الذكر يوجب كون زيد اسمه فلا يلتبس بالفاعل بخلاف زيد قام فتم توقف صحة هذا التوجيه على ثبوت عسى ان يخرجا الزيدان وفيه انه لو كان كذلك لم ينبغ ان يجوز عسى زيد يخرج ان فاعل ليس على ما ينبغى لانه ان اريد بما ذكره انه لا يجوز كون زيد فاعل الخبر اصلا فى هذا التركيب ممنوع وقد يجوز كونه فاعل الخبر الشيخ الرضى والشارح قدس سره وان جاز ليس اسم عسى بفاعل الخبر ثم المراد من جواز كون زيد اسما وفاعلا الخبر من حيث القياس لا من حيث الوقوع فلا يتوقف صحته على ثبوت عسى ان يخرجا الزيدان والملازمة المشار اليها بقوله لو كان كذلك ممنوعة كيف والحذف انما هو فيما اذا كان المصدر خبرا على سبيل التحقيق والتبيين وفيما نحن فيه ليس كذلك لانه يحتمل ان يكون اسما وفاعلا فلو حذف لاضمحل كونه فاعلا وقوله قدس سره ودون الاستعمال الثانى لعدم مشابهته قوله فوك عسى ان يخرج زيد بقولك كاد زيد يخرج اذ المحل للايشابه بالمتيقن فلا يرد ما قيل بناء على ان يكون زيد فاعل يخرج اما لو كان زيد اسم عسى وان يخرج خبره او يكون اسم عسى ضمير زيد كما جوزه فالمشابهة متحققة كما فى الاستعمال الاول وعلى هذا لا حاجة الى ان يقال ثم الجواز ان يقال لعله اراد بالمشابهة المشابهة فى الصورة دون الاعم منها ومن المشابهة فى المعنى ومن البين ان المشابهة

فی الصور ستة فیه جمیع التقادیر **قوله** فتجرانت **قوله** لعلک ای لکونک حالما باشارته بکونه قریبا علی الحصول للفاصل وذلک انما یکون فی صورة الاثبات دون النفی وذلک لان الاثبات یقتضی الی احد فلا یرد ما قیل لا یظهر ذلک فی قوله تعالی وما کادوا یفعلون **قوله** ع لم یکد یسیس العوی من حب ستة یبرح **قوله** وقیل نفیه الخ قال الشیخ الرضی قال بعضهم ان نفی کاد اثبات واثباته نفی بخلاف سائر الافعال اما کون اثباته نفیا فلان الارادة اذا قلت کاد زید یقوم اثبت الکود والی القرب فاذا الاثبات نفی فهو غلط فاحش وکیف یکون اثبات الشیء نفیه بل فی کاد زید یقوم اثبات القرب من القیام بلا تقریب وان اراد ان اثبات کاد دال علی نفی مضمون خبره فهو صحیح وحق لان قرب من الفعل لا یکون الا مع انتفاء الفعل منک اذ لو حصل منک الفعل لکنت آخذا فی الفعل لا متیقنا منه واما کون نفیه اثباتا فمقول به ان قصدوا ان نفی الکود والی القرب فی ما کدت اقوم اثبت مفهوم شنیع غلط وکیف یکون نفی الشیء اثباته وکذا ان اراد وا ان نفی القرب من مضمون الخبر اثبات لذلک المضمون بل هو مخمش لان نفی القرب من الفعل الخ فی انتفاء فلک من نفی الفعل نفسه خان ما قربت من الضرب الخ فی نفی الضرب من ما ضربت بل قد یجیء مع قولک ما کاد زید یخرج قرینة تدل علی ثبوت الخروج بعد انتفائه وبعد انتفاء القرب منه فیکون تلک القرب دالة علی ثبوت مضمون خبرها وفی وقت بعد وقت انتفائه وانتفاء القرب منه لا محفظ کاد ولا تنافی بین انتفاء الشیء فی وقت وثبوته فی وقت آخر وانما التناقض بین انتفاء الشیء وثبوته فی وقت واحد فلا یکون اذن نفی کاد مفیدا لثبوت مضمون جزءه بل المفید لثبوته تلک القرینة فان حصلت قرینة کهذا فقد اثبت مضمون جزء کاد بعد انتفائه کما فی قوله تعالی فذبحوها وما کادوا یفعلون وان لم تثبت قرینة کهذا نحو ما کاد زید یخرج فقد تبقی مضمون جزء کاد علی انتفائه وعلی انتفاء القرب منه کما فی قوله تعالی لم یکد یراها وقوله انا اخیر النائی البیت اذ لیس فی هذه المواضع ما یدل علی حصوله بعد انتفائه وعلی هذا هی الشبهة التی قال ان نفی کاد اثبات انتهی کلامه **قوله** ای الشبهة ای اللطیفة فی الشبهة والباعثة علی القول بان نفی کاد اثبات وبالجملة ان الاثبات جاء وحصل من قرینة خارجة لا من کاد وفهم تیقظ من قال ان نفیه اثبات ان الاثبات حصل من امر خارج ورأی ان المراد الاثبات فاکتفی کاد مفیدا نقال ان نفیه اثبات **قوله** وتسلیمه عطف علی فتلطیفه الشعراء ای لتسلیم ذی الرمة تلطیفه الشعراء وهو قبوله وتغییره بالجر عطف علی تسلیمه او تلطیفه الشعراء ای تغییر ذی الرمة **قوله** مبدلا **قوله** لم اجد **قوله** ان قوله ای بان قوله بحذف حرف الجر عن ان ای ان قیاس **قوله** یدل علی ثبوت الذبح فاثبات الفعل مفهوم من فبذبحوها لا من کادوا یفعلون ولهذا لم یقدر الا اثبات فی قولنا ما کاد زید یقوم وما کاد یسافر **قوله** فتلطیفه الخ عطف علی تلطیفه بعض الفضلاء **قوله** وذا الرمة عطف علی مخطی ذی الرمة حیث قال اصابت بدیهته واخطأت رویته **قال** فی المستقبل قبل الاوسع و فی المضارع وکانه لخفاء الحال اقتصر علی الماضی والاستقبال انتهی اولان الحال عبارة عن اجزائی او اخر الماضی واول المستقبل فذکرهما ذکرها **قوله** وما یشتق منه القول بیان لاشتقاقات مشتقة من المصدر للاتیانی القول بان المضارع مشتق من الماضی والامر واسم الفاعل والمفعول مشتقة من المضارع علی ما دل علیه قول اهل الصرف المضارع ما من زید علی اوله احد الزوائد الاربع والامر ماخوذ من المضارع المخاطب لانه یجوز ان یراد امر من ان یکون بواسطة او بغیر واسطة وکون المراد ما یکون بغیر واسطة فی غیر المتن کیف وقد قالوا بکون المضارع مشتقا من الماضی والامر وغیره من المضارع ظاهر وما میل **قوله** وما یشتق منه لا وجه لخال المضارع لکن انما یتم علی مذهب الکوفی من ان المشتق منه هو الماضی واما علی مذهب البصریین من ان المشتق

منه المصدر فلا قوله حين اراد اى الشاعر بانفى الداخل على يكاد انتفاء قربه سيسيء السوى عن البراح للاثبات لان نفى القرب من الفعل ابلغ فى انتفاء ذلك الفعل من نفى الفعل نفسه يدل عليه قول من قال اصابت بديته واخطأت رويته فليراجع وقيل الاصوب ان يقال انتفاء البراح وانتفاء القرب منه لان النزاع ليس الا فى افادة نفى كاد ونفى الجزء اثباته واما افادة تقنيه نفى القرب من الجزء فلا نزاع فيهما اصلا بل هى متفق عليها قوله فالنفى الداخل على يكاد كالنفى الداخل على سائر الافعال فى انه يفيد نفى المدخول لا نفى الجزء اثباته بقرينة ان قوله فالنفى متفرع على قوله حين اراد فلا يرد ما قيل ان ارادة التشبيه فى افادة نفى فعل آخر فالتفريع تحريف وان نفى سائر الافعال لا يفيد نفى فعل آخر بل انما يفيد نفى مدلوله انما هو لانتهاء فالتفريع مسلم لكن لا نزاع فيه لان من قال ان نفى كاد فى المستقبل لا يفيد اثبات تلبسه فى مدلوله وانما ينكر افادته نفى الجزء يدعى افادته اثبات الجزء قوله لنجوه وذلك اى البعد وكون النفى فى المستقبل كالافعال قوله عوا الاولى وهو كون النفى فى الماضى للاثبات قوله وقد عرفت وجه القدح فيه اى فى ثبوت دعواه وفى دعواه بالتبادر حيث بالدعى قوله وفى تمسكه عليها اى فى تمسك القائل على الدعوى فالقدح فى الدعوى عبارة عن القدح فى الدليل الذى اقيم عليها قوله فتارة تستعمل استعمال عسى آه يشير الى ان وجه تشبيهه بعسى وكاد فى الاستعمال كون خبره مستعملا بان وتارة بدونه فما قيل تبعا عليه انه يوهم ان الاصل فيه استعمال خبره مع ان وكذا الاصل استعماله بدون ان وهذا تناقض ليس على ما ينبغى لانه لا مجال لهذا الايهام مع ما اشار اليه قدس سره قوله الى ان التعريف للجنس واذا كان التعريف للجنس فلا فائدة فى ايراد التثنية والجمع الا ان يقصد الدلالة على كثرة افراده فيختار صيغة الجمع لذلك او القصد الى ان صيغة فوعان فيختار التثنية لذلك قوله اليدان اى كما ان التعريف باعتبار الجنس المفهوم من صريح المفرد قوله قاتله الله من شاعر الضمير مبهم ومن شاعر بيان له كقولك عزمن قائل وهذا العجب من حسن الشعر وفى الدستور تقول قاتله الله ما اشعره على وجه المدح قوله ولاشل الشل اليبس فى اليد ونحوها يقال لمن اجاد الرمى مثلا لاشل عشرة اى اصابه كذا فلتصن عنه قدس سره فى الحاشية وهذا العجب من حسن الرمى قوله فانه اى كلا واحد من قاتله الله وشل عشرة قوله الا ان هذه الافعال الصواب هذان الفعلان اعلم انه وقع فى الرضى هكذا الا انه وقع مجرة لان الشيخ الرضى قد ذكر ثلثة افعال ينتقض بها الحد فتفطن لاشياع كما كان لكن المذكور فى عبارته فعلان قوله فانشيء اما وقع الاولى ترك الفاء قوله اى لفعل التعجب هذا هو الوجه لان المناسب بعد الفراغ من التعريف بيان حكم المعرف لا التعريف قوله اولما وضع لانشاء التعجب هذا والخان ابعد معنى لكنه اقرب لفظ القرب المرجح قوله احد هما صيغة الفعل الذى تضمنه تركيب ما افعله هذا دفع لما يقال احد هما اى احد الصيغتين مبتدأ وما افعل خبره فيفيدان ما افعل فعل التعجب وليس كذلك بل فعل التعجب افعل فيما افعل وانما قدر لفظ تركيب لان قوله ما افعل فاعل يقتضيه والفاعل يكون مفردا وهو مركب فتقدير لفظ تركيب مضافا الى ما افعل وفيه انه يلزم ح اضافة غير طرف وآية وذى الى الجملة فلا فائدة فى تقديره اذ هو تبديل اشكال بالاشكال الا ان يقرر قوله تركيب منونا ويكون قوله ما افعل بيانا له قوله للمبالغة والتاكيد اما اسم التفضيل فلانه يدل على الزيادة وفيه مبالغة الفعل وتاكيده واما فعل التعجب فلانه لا تعجب منا لا اذا زاد وجاوز المعتاد ثم انه لا يبنى فعل التعجب من كل ما يبنى منه افعل التفضيل على الا

قال الشيخ الرضي والمعنى حالا ينبغي فعل التعجب الا ما وقع واستمر محيى تستحق ان يتعجب منه اما الحال الذي لم تتكامل بعد والمستقبل الذي لم يحصل بعد فلي الوجود والماضي الذي لم يستمر فلا يستحق ان يتعجب منها ولهذا كان شهر صيغتي التعجب على الماضي **قوله** وانما بنيا من فعل لا يتصرف بنيا لهما منه لا بد ان يكون ذلك الفعل والا على الشدة والغلبة **قوله** من خواص صيغتي التعجب بخلاف ما اذا كان التقديم والتاخير متصافين للغيرهان عدم التصرف بذلك فلا يكون من خواص فعل التعجب كيف وانه يمتنع فيه وفي غيره وانما يكون من خواصها اذا كان جائزا في الغير متصافيه فيهان الخواص يوجب التقييد بما قيده به الشارح قدس سره ويمنع الاطلاق **قوله** واجيب بان ذكر التاخير آه قيل الجواب انما يستذاك والاحسن ان يقال ان المراد انه لا يقدم احسن على ما ولا يوخر ما بعد ما يمنع فعل التعجب عن هذا التصرف انتهى والحاصل ان الاستلزام انما هو اذا كان المراد تقديم شئ وتاخيره بالنسبة الى شئ واما اذا كان تقديم على شئ وتاخيره بالنسبة الى شئ آخر فلا وقد قال قدس سره في الحاشية واجاب بعضهم بانه يجوز ان يكون المراد تقديمه وتاخيره بالنسبة الى شئ آخر ثم هذا الجواب انما هو عند من لم يقيد التقديم والتاخير بما قيده به الشارح قدس سره فلا يقبل عليه من ان عدم التصرف بالتقديم على كلمة ليس من خواص فعل التعجب والكلام فيما هو من خواصه ولذا قيد التقديم والتاخير بالجائز في غير ما وانت خبير بان هذا الجواب لا يتمشى في احسن بزيد مع ان البيان انما يتمشى هاهنا حيث قال المصنف لا يتصرفان فيهما بتقديم وتاخير فلا بد ان يصار الى ما ذكره الشارح من الجوابين **قوله** الفصل كلمة كان ان اراد الفصل بين العامل والمعمول على ما يقتضيه قوله قدس سره بين العامل والمعمول فالمثال المذكور لا يوافقه وان اراد الفصل بين ما افعل على ما في الرضي فلا يساق لا يوافقه **قوله** لم يشل ما كان احسن زيدا قال الشيخ الرضي وهي مزيدة وقال السيرافي كان خبرا وفيها ضيره واحسن زيدا جملة كان وفيه بعد لان كان ليس على صيغة التعجبية وفعل التعجب لا بد ان يكون على افعل وفائدة الفصل بكان انه كان في الماضي حسن واقع دائم الا انه لم يقصل بزمان التكلم بل كان قبله والى هذا اشار قدس سره بقوله وسمعناه آه **قوله** لانه اي التعجب يكون فيما خفي سببه واذا ظهر السبب بطل التعجب **قوله** لمن باب شرف وناب يعني المبتدأ النكرة في التعجب تخصص بما يخصص به المبتدأ في هذا التركيب والمبتدأ انما تخصص بما تخصص به الفاعل لشبهه به اذ يعمل في موضع ما هو نائب الاشرة وتخصيص به الفاعل قبل ذكره هو صحة كونه محكوما عليه بما اسند اليه فانك اذا قلت قام علم منه ان ما يذكر بعده امر يصح ان يحكم عليه بالقيام واذا قلت رجل فهو في قوة رجل موصوف بصفة الحكم عليه بالقيام بها ما ذكره قدس سره في بحث المبتدأ وحمل ان يكون المراد ان المبتدأ التي للتعجب تخصص بالوصف المقدر اي شئ ضعيف بما ذكر من ان زيدا لما يخصص المبتدأ بالوصف المقدر في شر هو ذا نائبا اي شر عظيما هو ذا نائب **قوله** لعند سيبويه والاخفش في احد قوليه **قوله** الا عند الاخفش في قوله الآخر **قوله** والمجرور فاعل قال الشيخ الرضي وفيه بعد لان حذف الجزء وابقاء عدم سد ما ليس مسدا وغير وحملي ما ذهب اليه سيبويه ان استعمال ما نكرة غير موصوفة نادر ولم يسمع مع ذلك مبتدأ **قوله** لانه كان محققة من المثقلة واصله كانه قال الشيخ الرضي قيل هذا مبهم ضعيف من حيث انه نقل من الاستفهام الى التعجب والنقل من الانشاء الى الانشاء ومما لم يثبت **قوله** معناه الماضي قال الشيخ الرضي ضعف قول سيبويه بان الامر يعني الماضي حالم يعد بل جاء الماضي بمعنى الامر وبان افعل بمعنى صار ذا كذا قليل وبان زيادة الباء في الفاعل قليل عه المطرد زيادة تهاني المفعول **قوله** احسن انت بزيد على ان يكون الباء للمتعدية والعمرة للصيرورة **قوله** او زيد عطف

على يزيد على ان يكون الباء زائدة والعزة للتعدية قوله بمعنى صفته وضع لما يقال جملة حسنا ليس في وسع المخاطب تكليف قال اى جعله حسنا قوله صفته بالحسن اى كن واصفا له بالحسن كيف شئت اذ ليس فيه توهم اواط اصلا واشار الى الدليل عليه بقوله فان فيه من جهات الحسن كل ما يمكن ان يكون في شخص كل ما يمكن اسم ان وقوله من جهات الحسن بيان لكلمة ما وفيه تجوزه والحاصل ان كل ما يكون ممكن الوجود بالامكان الذاتي في اى شخص كان فهو موجود في زيد فكان للقول بالتدريج فيه وسعة لا يضيق والا ينتهي الى حد حتى يقيد عنده بل الواصف وان اطرى في وصفه الا انه بالقياس الى ما فيه في ابتداء الوصف ونعم ما قيل ؎ وقد وجدت مكان القول ذا سعة ؎ فان وجدت لسانا قائلا فقل ؎ قوله بنكرة مضوبة قيل لا محلا واحترز به عن ليحسن التقابل بين النكرة وبين ما قوله فنعما هي قيل ما كافة مهيأة تفعم وتبئس للدخول على الجملة كما قيل في قلما وطالما قوله موصولة قال الشيخ الرضي ويضعفه قلة وقوع الذي مصرحا به فاصل نعم وبئس ولزوم حذف العائد اجمعا في فنعماهي قوله المبني الشيئ قال الشيخ الرضي ويضعفه عدم محيئ ما بمعنى المعرفة التامة اى بمعنى الشئ في غير هذا الموضع قوله فاى لفظ ما قوله زيد هي اى لفظ هي قوله وهو مبتدأ قال ابن جني حروف لا يجوز لفظا ان يكون مبتدأ لتقدم الجزء وجواز دخول نوع ما لتبدأ لعلة يحكى الا ان يسئل عن سيبويه قوله اى مطابقة الفاعل اه بمعنى الفاعل يحتمل ان يكون فاعل المصدر او مفعوله ولما كان طلب المصدر للفاعل ليس كطلب الفعل ولهذا يحذف كثيرا ولم يحذف فاعل الفعل جوز فيه الامران وتعيين كون المقدم فاعلا في الفعل اذا التبس الفاعل والمفعول قوله حب اصله حبب كظرف اى صار حبيبا فاد غم كغيره قوله من الفعلية الاولى من الفعل قوله فالراكب حال تقريع على ما قبله وقع في بعض النسخ فان الراكب حال عن الفاعل لا عن المخصوص قيل فيه مصادرة لان الدعوى ان ذا في الحال لا زيد وهو بينه ان الراكب حال عن الفاعل لا عن المخصوص قوله لا بدله اى للحرف في ذلك اى في كونه مستقلا بالمفهومية بحيث يصح ان يحكم عليه او به سواء انضام امر آخر اليه اى الى الحرف وهذا صحيح في نفسه بعد انضمام امر آخر اليه يصير مستقلا بالمفهومية مع انه ليس كذلك اذ بالانضمام يدل على المعنى الا انه يصير مستقلا بالمفهومية قوله كل شئ يستنبط منه معنى الفعل بان يكون ذلك الشئ من تركيب الفعل او بيان تقدير فيه للفعل او شبهه كالظرف والجار والمجرور او بيان لمفهم معنى الفعل من نحوى الكلام من غير التصريح به او تقديره فقال الشيخ الرضي ومن استثنى تقدى الحرف بمعنى الفعل فلهم ان انت منى لان معنى اين انت بعدت قوله الظرف والجار والمجرور نحو قولك زيد عندك او في الدار لا كراكب فالملام في لاكراكب تعدى الظرف الى اكراكب وهو في الحقيقة تعدى للفعل المقدر او شبهه لان التقدير زيد استقر او مستقر لكن بلا مساعد الظرف مقام الفعل او شبهه جاز ان يقال ان الجار معد للظرف وكذا في يا زيد فان يا قائم مقام انادي قوله لضيف الفعل اى يوصله قوله وفي عدها من حروف الجر تسامح اى قولي بالجاز اذ الجار هو رب الذي يقيد بعد الواو ولا الواط وانما جعل الواو جارا باعتبار رب الذي يلاصقه وبلازمه قوله فالعشرة الاولى وهي من قوله من الى قوله وتارة قوله وتحته التي يليها وهي من قوله ومن الى قوله ومنذ قوله والثلثة وهي خلا وعدا وحاشا قال الشيخ الرضي ولم احد حملي اسما وفعلا او حرفا لاني اراعي في العدان يكون بين الكلمتين المعنى الفتين في النوع المتماثلتين في اللفظ توافق وتجانس من حيث المعنى تشاركا على الحرفية والاسمية في معنى العلو فلعدالم اعدن فعلا ايضا مع انه يكون امرا من مان يبين وكذا في مع كونها من اللموث من وفي نفي دل امرا من ولي يلي وكذا لم اعد الى اسعد ان لم يجئ لمعنى المعنة كل ذلك لاختلاف المعنيين قال وارى ايضا في العدى الفك

فى المعنى المساوى فى اصل الوضع وصلا واذا كان منقلبا كتب بالالف واصله الواو نحو خلافه اذا كان اسما او حرفا وكذا من فى ولى اضفا الا اصلها الذين هو او فى واو لى قال الشيخ الرضى وبما قال نظر لان صلا الاسمية يكتب الفا واصله واو اتفاقا لكنه اذا اضيف الى الضمير ينقلب الالف ياء تشبيها بالعلى الحرفية قال الرضى ثم اعترض المصنف على نفسه وقال فما شانا خلا وحلا الجرية لا اصل للالفات انها بخلافها ضمنية واجاب بانها لما تضمنت معنى الاستثناء اشتبهت الحرف فى عدم التصرف فصارت كانها لا اصل للالفات انها قال الشيخ الرضى وهذا حذر بارد قوله لاسم الجزء وهى الغاية لانها اسم لجزء من المسافة وهو الجزء الاخير قوله على الكل وهو المسافة اذ الاصل معنى الابتداء اذ الابتداء ابتداء المسافة لا ابتداء النهاية اذ النهاية لا تنقسم حتى يوصف بالكل قوله اما من المكان اه قال الشيخ الرضى من للابتداء فى غير الزمان عند البصرية سواء كان المجرور بها مكانا نحو سرت من البصرة او غيره نحو هذا الكتاب من زيد الى عمرو واجاز الكوفيون استعمالها فى الزمان ايضا استدلالا بالمقبول قوله تعالى اسس من اول يوم وقوله تعالى للصلوة من يوم الجمعة قال وانا لا ارى فى الآيتين معنى الابتداء اذ المقصود من معنى الابتداء فى من ان يكون الفعل المتعدى بمن الابتدائية شيئا ممتدا كالسير والمشى ونحوهما ويكون المجرور بمن الشئ الذى منه ابتداء ذلك الفعل نحو سرت من البصرة او يكون الفعل المتعدى بها اصلا الشئ الممتد نحو خرجت من فلان الى فلان وكذا خرجت من الدار لان الخروج ليس شيئا ممتدا اذ يقال خرجت من الدار اذا انفصل منها ولو بانملة من خطوة وليس النداء والتاسيس حدثين ممتدين ولا اصليين للمعنى المتداول بها حدثان وانفصال فيما بعد من وهذا معنى فى من فى الآيتين يعنى فى ومن فى الظروف كثيرا يقع بمعنى فى نحو خبث من قبل زيد ومن بعده ومن بيننا وبينك حجاب وكنت من قدامك قوله التى اليه واقرا اليه فالباء افادت معنى الانتهاء قوله من امرهم كيون من قبل من او بعد بها يصح ان يكون المجرور بمن مميز الرد ويوضع اسم فلك المجرور على ذلك المبهم كما يقال مثلا للرجس انه الاثنان والعشرين انه الدراهم والضمير فى تراك عزمن قائل انه القائل بخلاف التبعيضية فان المجرور بها لا يطلق على ما هو مذكور قبله او بعده لان ذلك المذكور كبعض المجرور والاسم الكل لا يطلق على البعض فان قلت عشرون من الدراهم فان اشرت بالدراهم الى ورا هم مضيقة اكثر من عشرين فمن صبعضية لان العشرين بعضها وان قصدت جنس الدراهم فمن بيانية لصحة اطلاق اسم المجرور على العشرين قوله فانا اى من الابتداء او مرفوع محلا بالخبرية اى بكونه خبر المقدر او من فتبعيض عطف المرفوع على المجرور لكونه مرفوعا محلا وفى قوله فانه مرفوع سماحة قوله فى خير الموجب فى الفى الرابع عشر من معنى من التخصيص على العموم وهى الزائدة فى نحو ما جاءنى من رجل فانه قبل دخولها يحتمل نفى الجنس ونفى الوحدة ولهذا يصح ان يقال بل رجلان وبتبع بعده دخول من الخامس عشر نحو كليد العموم وهى الزائدة فى نحو ما جاءنى من احد ومن ديار فان احدا وديارا صفتا عموم وشرط زيادتها فى النوعين تقدم نفى او استفهام نحو هل ترى لهم من باقية الا يعلمها ما ترى فى خلق الرحمن من تفاوت فارجع البصر هل ترى من فطور وتقول ولا تضرب من احد وتنكير مجرورها لكونهما فى الاغلب لا يشتركون والاغلب لا يشتركون وذلك استدلالا بالمقول تعالى يغفر لكم من ذنوبكم فمن فى خير الايجاب وهو داخله حكما المغرقة وهى عند سيبويه مبعضة اى يغفر لكم بعض ذنوبكم شيئا فما لزوم تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا اى يغفر جميع ما تقدمه واجيب بان قوله يغفر لكم من ذنوبكم خطاب لقوم نوح عم وقوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا خطاب لامة محمد صلى الله تعالى عليه وسلم ولو كانا لهم خطابا لامة واحدة تناقضا بعض الذنوب لا يناقض غفران كلها بل عدم غفران بعضها ينا قض غفرانها كلها ثم قال صاحب المغنى

قد اجتمعت زيادتها في المنصوب والمرفوع والمنصوب لا بد ان يكون مفعولا به فخرج بقيته المفاعيل وكانه وجه سمع زيادتها في المفعول معه والمفعول لاجله والمفعول فيه لانهن في المعنى بمنزلة الجر وربما وباللام وبفي ولا يجامعن من لكن لا يطرد منع في المفعول المطلق ووجه وقد خرج عليه ابو البقاء ما فرطنا في الكتاب من شيء فقال من زائدة وشيء في موضع المصدر اي تفريطا ولا يزاد في نفي مفعولي ظن وثالث مفعولات اعلم لا نهاني الاصل خبر اعلم انه جاء من لعان لم ينكر في الكتاب منبها بالتعليل نحو ما خطبكم ايتهم اغرقوا والبدل نحو اراضيتم بالحيوة الدنيا من الآخرة ويعرف بصحة تقيام بدل بعضها ومراده فته عن نحو توصيل الكفاية قلوبهم من ذكر احمد ومراده فته البغاء نحو ينظرون اليك من طرف خفي ويراده فته في نحو اربعي ماوا خلوه من الارض اذا انودي للصلوة من يوم الجمعة ومراده فته على نحو ونصرناه من القوم وقيل على التضمن اي سفناه منهم كذا ذكر في المغني قوله او نسبي من مطر قال الشيخ الرضي فيه نظر لان حذف الموصوف واقامة الجملة او الظرف والجار والمجرور مقامه شرطه ان يكون الموصوف بعض ما قبله من المجرور بن او بفي قال الله تعالى ومنهم دون ذلك وما منا الا له مقام معلوم اي ما منا ملائكة الا لملك له مقام وان لم يكن كذا لم يقم الظرف والجملة مقامه الا في الشعر قال ٥ انا ابن رجلا وطلاع الثنايا ٥ اي انا ابن رجل طلاع الثنايا ٥ حتى اضع العمامة تعرفوني ٥ انتهى وبهذا يظهر ان مافي الطول اي ابن رجل رجلا فحذف الموصوف وقيل ان الصفة اذا كانت جملة لا يحذف موصوفها الا بشرط ان يكون الموصوف بعض ما قبلها من الجر و بن او بفي كقوله تعالى ومنهم دون ذلك وكقولك مافي القوم دون هذا وفي غيره نادر لا سيما اذا لزم منه اضافة غير الظرف الى الجملة ليس بذلك قوله او هو وارد على الحكاية فزيدت في الموجب لاجل حكاية المزيدة في غير الموجب فقوله لم وهو اي قد كان من عطف على ما قبله بحسب المعنى كانه قيل من غير الزائدة بل هو للتبعيض والمتبعين فهو غير وارد على الحكاية او هو وارد على الحكاية فيكون من غير زائدة قوله الى لانتهاء الغاية في الزمان والمكان بلا خلاف صرح به الشيخ الرضي قوله وتوعيها اي الجر والنصب قوله لم يطرد فيها ما لمكانية او زمانية وقد اجتمعتا في قوله تعالى الم غلبت الروم في ادنى الارض وهم من بعد غلبهم سيغلبون في بضع سنين ومن معناه المصاحبة نحو ادخلوا في امم قد خلت اي معهم فخرج على قوسه في زينته والتعليل نحو قد كان لكم الذي استثنى فيه فيسكم فيها مضترة في الحقد ان امرأة دخلت النار في هرة حبسها ومراده فته الباء كقوله ٥ ويركب يوم الروع منا فوارس ٥ يصيرون في علمن الاباهر ٥ اي بالاباهر ومراده فته الى نحو فردوا ايديهم في افواههم ومراده فته من كذا في المغني قوله لان الالصاق يستلزم المصاحبة اي حقيقة الالصاق يستلزم المصاحبة وان لم يستلزم المصاحبة الالصاق المجازي في المعنى الالصاق حقيقي كامسكت بزيد اذا قبضت على شيء من جسمه او على ما يحسمه من ثوب ونحوه ومجازي نحو مررت بزيد والالصاق انما يكون حقيقيا اذا كان مفضيا الى نفس الشيء كامسكت بزيد وان افضى الى ما يقرب منه فمجاز كمررت بزيد فاندفع ما قيل فيه بحث لجواز ان يكون قد مر الا مر في مكان يقرب منه السرج ولا يصاحب الفرس في الاشتراء قوله والمقابلة في المغني وهي الداخلة على الاعواض كاشتريته بالف وكافات احسانه بضعف وقوله هم بذا بذاك ومنه اد خلوا الجنة بما كنتم تعلون وانما لم تقدر باء السببية كما قالت المعتزلة كما قال اليمني لن يدخل احدكم الجنة لعمله لان المعطى لعوض قد يعطى مجانا وانما السبب فلا يوجد بدون السبب وقد تبين ان لا تعارض بين الحديث والآية لاختلاف محلي الباءين جميعا بين الادلة كذا في المغني قوله والتسمية بهذا المعنى

اى جعل اللازم متعديا بتضمنه معنى التصيير قوله ثم عقبته بالباء اى مقصورة على الباء لا يوجد فى غيره من حروف الجر خالبا داخلة على المقصور عليه وقد تقدمنا فى بحث المتعدى واللازم عن الشيخ الرضى انه قال ولا يغير شئ من حروف الجر معنى الفعل الا الباء وذلك ايضا فى بعض المواضع نحو ذهبت بزيد بخلاف نحو مررت به قوله والنفى يليس وباد قيل بلا التبرية ايضا نحو لا تجر بعيده النار قال الشيخ الرضى والاولى انها بمعنى فى ولم يسمع فى النفى بان فما كان للصنف ان يطلق النفى والاتيان وزاد قياسا فى مفعول علمت وعرفت وجهلت وسمعت وتعلمت وحسنت قوله سواء لم يكن غير الجر الواقع فى الاستفهام والنفى الذى زيادة الباء وفيه سماعية خبر لا يبتدأ نحو بحسبك زيد وفيه ان بحسبك زيد فى هذا التركيب لا يصح ان يكون مبتدأ لانه نكرة والخبر هو زيد معرفة والاولى بحسبك درهما كما وقع فى المغنى حيث قال الثالث المبتدأ نحو ذلك فى قولهم بحسبك درهم وفيه قال ابن مالك فى بحسبك زيدا ان زيدا مبتدأ مؤخر لانه معرفة وحسبك نكرة او فاعلا نحو وكفى بالله شهيدا او مفعولا نحو والقى بيده اى حسبك زيد وكفى بالله شهيدا والقى بيده متشعبان زيادة الباء فى المواضع المذكورة سماعية مع انه ليس كذلك قال الشيخ الرضى وتزاد قياسا ايضا فى المرفوع فى كل ما هو فاعل لكنى ومنصرفاته وفى فاعل افعل فى التعجب على مذهب سيبويه وفى المبتدإ نحو فى بحسبك وبزيد شذا فى خبر المبتدإ الموجب نحو خبرا سيئة بمثلها وجد الانخش وتزاد سماعا كثيرا فى المفعول به نحو القى بيده ونحو ضربت بالسيف قالوا ويجوز ان تكون الباء فيهما قياسية والاخير ان زيادة الباء فيهما سماعية والمشاح قدس سره حكم على الاول بقلة ان زيادة الباء فيهما سماعية وقوله او كان عطف على قوله لم يكن ومن معنى الباء السببية نحو فكلا اخذنا بذنبه ومنه لقيت بزيد الاسد اى بسبب لقائى اياه والنظر فيه نحو ولقد نصركم الله ببدر وكجينا لهم السجر والمجاوزة كمن فعقيل نحيص ما بسؤال نحو قل به خبيرا بذلك يسألون عن انبائكم وقيل للالصاق به بدليل قوله تعالى لتؤزهم بين ايديهم وبايمانهم والاستعلاء نحو من ان تامنه بقنطار بدليل بل ان تمنكم على اخيه والغاية نحو وقد احسن بى اى الى وقيل ضمن احسن معنى لطف كذا فى المغنى قوله للاختصاص الشنوانى عند بعض والاتباتى عند آخرين قوله وزائدة نحو روف لكم لان روف يتعدى بنفسه وكزائدى نحو شكرت له قال الشيخ الرضى والهاء واللام لتقوية العامل الضعيف بتاخيره عن معموله نحو لزيد ضربت وبكونه اسم فاعل نحو انا ضارب لزيد او مصدرا نحو ضربى لزيد حسن وبكونه مقدرا نحو يا لزيد ومن معنى اللام توكيد النفى وهى الداخلة فى اللفظ على الفعل مسبوقة بما كان او لم يكن ناقصتين مسندتين لما اسند اليه الفعل المقرون باللام نحو ما كان الله ليطلعكم على الغيب لم يكن ليغفر لهم وبسيبها اكثر ابهم لام الجحد وملازمتها الجحد الى النفى ووجه التوكيد فيها عند الكوفيين ان اصل ما كان ليفعل ما كان يفعل ثم ادخلت اللام لتقوية النفى كما ادخلت الباء فى ما زيد بقائم لذلك فعندهم انها حرف زائدة مؤكدة غير جارة ولكنه ناصب ولو كان جارا لما تعلق عندهم بشئ لزيادته تكليف وهو غير جائز ووجه عند البصريين ان الاصل ما كان قاصدا للفعل ونفى قصد الفعل ابلغ من نفسه وموافقة الى نحو بان ربك اوحى لها لان يجرى لاجل مسمى ولو رد والعاد ولما نهوا وموافقة على فى الاستعلاء الحقيقى ويخرون للاذقان وحانا لجنبه تعدية للجبين وموافقتى نحو وضع الموازين القسط ليوم القيمة وكونه بمعنى عند كقولهم كتبته لخمس خلون وموافقة بعد نحو اقم الصلوة لدلوك الشمس فى الحديث صوموا لرويته وافطروا لرويته وموافقة مع وموافقة من نحن

سمعت له صراخا والتبليغ وهي المبارة للاسم التابع لقول او مافي معناه نحو قلت له واذنت له وصرخت له وموافقة بين نحو وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه قاله ابن الحاجب قال الشيخ الرضي ولو كانت كاللام في قلت لزيد لم تقع لقال باستقبحوه او الصيرورة وتسمى لام العاقبة ولام المآل نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا قوله والاجرام العظام الذي يستحق ان تتعجب منه قوله رب وفي رب ثماني لغات اشهرها ضم الراء وفتح الباء المشددة والثانية ضم الراء وفتح الباء المخففة والثالثة ضم الراء وضم الباء المخففة والرابعة ضم الراء واسكان الباء المخففة والخامسة فتح الراء وفتح الباء المشددة والسادسة فتح الراء وفتح الباء المخففة والسابعة والثامنة ضم الراء وفتح الباء المشددة والمخففة وشددة بعدها تاء مفتوحة قوله لعدم امتياجها الى المعرفة لان الغرض وهو التقليل يحصل بالنكرة لانها تدل على القلة فيناسب الذي هي للتقليل بخلاف سائر حروف الجر فان معانيها لا تناسب بخصوص المعرفة والنكرة فيدخل عليها وعلى هذا الايراد ما قيل لا فرق بين رب وسائر حروف الجر حتى يمنع عنه المعرفة لعدم امتياجها ولا يمنع غير رب قال الشيخ الرضي انما وجب دخولها على النكرة لان النكرة محتملة للقلة والكثرة نحو جاءني رجل ورجلان جاءني رجل ورجال فلو لم يتكلموا لم يستعمل فيها والمعرفة اما دالة على القلة فقط كالمفرد والمثنى المعرفتين واما دالة على الكثرة دون القلة كالجمع المعرف ورب ولم علامتان للقلة والكثرة وانما يحتاج الى العلامة في المحتمل حتى يصير بها نصا انتهى وقال هي حرف الجر عند البصريين خلافا للكوفيين والاخفش ثبت هذا عليهم حرفيتها بنحو رب رجل كريم اكرمت فان حرف الجر هي يقتضي الفعل الى المفعول الذي لولاها لم يفض اليه واكرمت مستند بنفسه قال صاحب المغني انما ذلك لانه يضعف المتأخر عن المفعول عن العمل فيعمل بحرف الجر ولا سيما اذا وجب تأخر الفعل كما في رب والجواب ان العادة ان يعمل مثل ذلك الضعيف بالامة فقط من بين حروف الجر فاذا تها التخصيص حتى تخصص مضمون ذلك الضعيف بحرف العمل في ذلك المفعول بذلك العامل فلا يستنكر عمله فيه ويشكل ايضا بمثل قولك رب رجل كريم اكرمته لان الفعل لا يتعدى الى المفعول بحرف الجر والى ضميره معا خلافا ليقال لزيد ضربته واعتمد ابان العامل محذوف وهو عندي بارد لان معنى رب رجل كريم اكرمت اكرمته شيء واحد ولا شك انك اذا قلت في جواب من قال ما اكرمت رجلا رب رجل كريم اكرمته لم تحتج بعني الكلام الى شيء آخر مقدر مثل ثبت او تحقق على ما ادعوا وان اعتذروا بان الضمير في اكرمته للمصدر اي اكرمت الاكرام كان ابعد لان ضمير المصدر المنصوب بالفعل قليل الاستعمال بخلاف رب رجل كريم لقيته وان قالوا ان لقيته مفسر للقيت المحذوف جاء الاشكال الاول مع انه لم يثبت في كلامهم تفسير الناصب الجار والجر والفصل آخر نحو زيدا جاوزته اي مررت بزيد جاوزته قوله لوجود القائن ومن القرينة ان يكون الفعل مصرحا به في الكلام الذي رب جواب عنه مثل ان يقول لك رجل ما لقيت رجلا فتقول في الجواب رب رجل كريم بحذف لقيت لدلالة الكلام السابق عليه قال ابن السراج النحاة كلهم مجمعون على ان رب جواب لكلام اما ظاهر او مقدر قوله وواحد يدخل على نكرة موصوفة بعد ذكر رب ودخولها على النكرة والمضمر لحق ما الكافة ذكر قوله وواحد والاقتصار على الدخول على النكرة تشير اشارة ظاهرة الى انه لا يدخل على المضمر واللاحقة ما الكافة اذ السكوت في معرض البيان بيان فكان قوله يدخل بيانا لقوله في ملكها فلا يكون عاما قوله وانكانت في اولاد الاولاد الكلية وقد رد قوله قائم الاعماق فانه لقيد معطوف فاعليه كانه قال رب هول اقدمت عليه وقائم الاعماق قوله البصير ورتها بعني رب

ولو كانت للعطف لجاز اظهار رب بعد بلكما جاز بعد الفاء وبل فحذفه الواو عندهم حرف عطف قياسا على الفاء وبل لكنها صارت
بمعنى رب فجرت كما يجره رب ومع ذلك لا يجوز دخول حرف العطف عليها في وسط الكلام نحو وليلة نحس ولا قوليلة نحس اعتبارا
لاصلها بخلاف واو القسم فانها لم تكن في الاصل واو العطف ولذا جاز دخول واو العطف والفاء وثم عليها قوله لان ذلك
اى تقدير المعطوف عليه مع كونه بمعنى رب وحده جوازا اظهار رب بعده بخلاف الفاء وبل تعسفا اى قول بلا دليل وجاء ذكرنا ان
قياس الواو على الفاء وبل قياس مع الفارق فلا يرد ما قيل وجوب ارتجاء للفاء وبل يسهل ذلك ويخرجه عن كونه تعسفا قوله
باسم الله قال الشيخ الرضي من الجارة في القسم تختص بربي وبالله قوله من الامور المختصة للاختصاص بذا الجواب والايراد مذكور
في المغني قوله باللام وان لانها مفيدان للتاكيد الذي لاجله جاء القسم واعلم ان اللام لا تجامع حرف النفي
وان جاز ان تؤكد الجملة التي في خبرها حرف النفي نحو لزيد ما هو لقائم ولا يقال لما زيد قائم وذلك لان اللام للتقرير والاثبات
وحرف النفي للرفع والازالة فبينهما في ظاهر الامر تناف واما نحو قولك لزيد ما هو لقائم وان زيدا لم يقم فان واللام اتبتا نفي مضمون
الجملة لا صاحبها معتقدين الحرفين قوله وللجاوزة لم يذكر البصريون سواه كذا في المغني ومن معناه البدل نحو واتقوا يوما لا تجزي نفس
عن نفس شيئا وفي الحديث صوموا عن انك والاستعلاء نحو فانما يبخل عن نفسه والتعليل نحو وما كان استغفار ابراهيم لابيه الا عن
موعدة ونحو انعن بتاركي آلهتنا عن قولك ومرادفة بعد نحو عما قليل ليصبحن نادمين والظرفية ومراده من نحو وهو الذي يقبل
التوبة عن عباده والباء نحو وما ينطق عن الهوى والاستعانة قاله ابن مالك قد يكون اسما بمعنى الجانب اذا دخل عليه من
وهو كثير كقوله ٥ ولقد ارانى للرماح دريئة ٥ من عن يميني مرة وامامي قال على للاستعلاء من معناه المعاجتمع كنحو اتاني الال على
حبه وان ربك لذو مغفرة هدى للناس على ظلمهم والتعليل كاللام نحو ولتكبروا الله على ما هداكم اى لهدايته اياكم والظرفية نحو ودخل
المدينة على حين غفلة ونحو اتبعوا ما تتلوا الشياطين على ملك سليمان في زمان ملكه وموافقة من نحو اذا اكتالوا على الناس يستوفون
وموافقة الباء نحو حقيق على ان لا اقول والاستدراك والاضراب كقولك فلان لا يدخل الجنة لسوء صنيعه على انه يأس من رحمة
تعالى قوله ليس مثله بالنصب خبر ليس وشئ بالرفع اسمها ليس انما حكم بزيادة الكاف دون المثل لان زيادة ما وحرف اولى
ولاسيما اذا كان من قسم الحروف في الاغلب والحكم بزيادة الحروف اولى واسهل قال قدس سره اذا التقديران يقال ليس مثله شئ لان المقصود
نفي ان يكون شئ مثله تعالى لا نفي ان يكون شئ مثل مثله قوله على بعض الوجوه اى زيادة الكاف على بعض الوجوه الكائنة
في الآية الكريمة الوجه الاول ان المقصود نفي مثله تعالى لا نفي مثل مثله فيكون الكاف زائدة لان الحكم بزيادة الحرف اولى
لاسيما اذا كان على حرف واحد والوجه الثاني ان يكون المثل زائدة لان الحكم بزيادة الكاف حكم قبل الحاجة اليه لان الحاجة انما
تثبت عند ذكر المثل والوجه الثالث ان المقصود وانكان نفي مثله تعالى لا نفي مثل مثله الا ان نفي مثل المثل يستلزم نفي المثل
بطريق الكناية والكناية ابلغ من الصريح لانه يكون اثباتا بالبينة فلا يكون الكاف زائدة وذلك لان نفي الشئ ينبئ لازمه
لان نفي الازم يستلزم نفي الملزوم كما يقال ليس لاخي زيد اخ فاخو زيد ملزوم والاخ لازمه لانه لا بد للاخي زيد من اخ
هو زيد فنفيت هذا الازم والمراد نفي ملزومه اى ليس لزيد اخ اذ لو كان له اخ لكان لذلك الاخ اخ هو زيد فكذا نفيت ان
يكون لمثل الله مثل والمراد نفي مثله تعالى اذ لو كان له مثل لكان هو مثله اذ التقدير انه موجود اذ احد الوجهين المذكورين

في الكناية قيل وفيه بحث وهو ان نفي مثل المثل لا يستلزم نفي المثل لان الشيء ليس مثل مثل نفسه بل المثل المشارك في صفة مع كون الشيء اقوى منه فيها وبمنزلة الاصل والمثل بمنزلة الملحق به والتقارب منه انتهى اقول وفيه ان العائلة كون الشيء بحيث يسد احد هما مسد الآخر اي يصلح كل لما يصلح له الآخر كذا ذكره العلامة في شرح العقائد وقال العائلة معتبرة انما يثبت بالاشتراك في جميع الصفات حتى لو اختلفا في صفة انتفت العائلة وعلى هذا فالشيء مثل مثله فيبقى مثل المثل يستلزم نفي المثل والوجه الثاني ما ذكره صاحب الكشاف وهو انهم قد قالوا مثلك لا يبخل فنفوا البخل عن مثله والغرض نفيه عن ذاته فسلكوا طريق الكناية قصدا الى المبالغة لانهم اذا نفوه عن محاسنه وممن يكون على اخص وصافه فقد نفوه عنه فرق لا فرق بين قوله ليس كالله شيء وبين قوله ليس كمثله شيء الا ما يعطيه الكناية من فائدتها وهذان الوجهان وانكانا مشتركين في كونهما كنايتين في النسبة لان الاول صح كنايته في النسبة حيث نسب النفي الى مثل المثل وارید به نسبته الى المثل والثاني ايضا كناية في النسبة حيث نفي ثبوت مثل المثل وارید نفي ثبوت مثل له فرجعا الى استعمال اللفظ دال على انتفاء مثل المثل في انتفاء المثل الا ان الاداء مختلف وبواسطة اختلاف الاداء عد احدهما لانه معبر عن الاول بيان ثبوت مثل المثل لازم لثبوت المثل ونفي الازم يستلزم نفي الملزوم وعن الثاني بيان نفي العائلة ممن هو على اخص اوصافه نفي للمماثل عنه بطريق المبالغة **قوله** اي بالاسم الظاهر اذ لو دخل الضمير لاوهم الاتحاد بالمبتدأ **قوله** للابتداء اليعني يضمن من **قوله** والظرفية اليعني في وبعني من والى جميعا النحاة معدودة بانحو ما رأيته مذ ايام **قوله** الجميعة عطف على **قوله** مبدأ زمان الفعل اي ليس الزمان الماضي جميع زمان الفعل اذ الفعل لا ينقطع في الزمان الماضي بل استدامة زمان التكلم ملاحظة ان يكون الزمان الماضي جميع مدة زمان الفعل **قوله** لا يكون فيها صفة اي قوله ما نافية اي لا يكون الفعل المقابل للفعل المذكور في المثالين فيها اي في النسبة الماضية **قوله** لان معناه اه دليل لقوله لا يكون فيها يعني جعل النسبة مبدأ السادة وعدم الرؤية انما يصح اذا لم يقع فيها الاقامة والرؤية بل امتد الى زمان التكلم **قوله** لانما لم يمض يقضيا اي الشهر واليوم **قوله** لبعد اي لبعد الآن **قوله** فكيف اي لا يصح قوله كما يتوهم بحسب الظاهر لان الظاهر ان الاول مثال للاول والثاني للثاني **قوله** لكن بتقديم المضاف ليكون ماضيا منتهيا الى زمان التكلم صحيح اعتبار الابتداء **قوله** واذا انصبت بهما بعدها **قوله** يكون بالتاء والياء وحاشا جاء فعلا متعديا متصرفا لقول حاشيت بمعنى استثنيت وفي الحديث انه عليه الصلوة والسلام قال اسامة احب الناس الي ما حاشى فاطمة ما نافية والمعنى انه عليه الصلوة والسلام لم يستثن فاطمة رضي الله تعالى عنها **قوله** بالاحرف المشبهة فيه ان الفرق بين القلة والكثرة انما هو في حالة التنكير واما اذا كانا معرفتين باللام وكلاهما للكثرة اللهم الا ان يقال يعلم من الصيغة القلة بدون ملاحظة التعريف **قوله** ونونا تماما اي ان وكان **قوله** ولغات لعل فيها احدى عشرة لغة اشهرها لعل وعل وعن وجاء لغتين بغين معجمة وجاء لعين غير معجمة وآخر بالنون وجاء لعن وعن بحذف اللام والنون والوعا بالمد وقد يقصر لعلت **قوله** على حذف المضاف انما لم يحمل على الظاهر لان ضمير بعكسها يرجع الى الحروف المشبهة بالفعل وحق يلزم ان يكون ان بعكس نفسها وليس كذلك **قوله** يكفي في ذلك اي في عدم اقتضاء الصدارة فلو كان معنى **قوله** هي بعكسها اينوذ لك يلزم استدراك **قوله** فلست ان اي العزة الواقعة قبل النون للان بكسر الهمزة وتشديد النون والاظهر كسر الكسور **قوله** في ابتداء الكلام المراد ابتداء الكلام

هوان لايكون له تعلق لفظي بالسابق واللاحق فتقول انه فاضل في قولك اكرم زيدا انه فاضل في ابتداء الكلام اوليس له تعلق لفظي بقولك اكرم زيدا وانكان تعلق من حيث المعنى حيث رفع حلة له وعلى هذا الاحاجة الى ماذكره الشيخ الرضي من قوله سواء كان في اول الكلام المتكلم نحو ان زيدا قائم او كان في وسط كلامه اذا كان ابتداء كلام آخر نحو اكرم زيدا انه فاضل فتقول انه فاضل كلام مستانف ووقع حلة لما تقدم قوله بعد القول اذا قصدت به الحكاية للاحتقاء والشامل للفظ والعلم فانها تفتح كما تفتح بعد العلم والظن وانما كسرت بعد القول لبعني الحكاية لانه ابتداء كلام المحكي قوله فجئت ان اي عينت التسجح له ان كونها مع جهتها فاعلة اذ لا يتصور كونها فاعلة وحدها قوله لولا انك ضربتني مصدر منك اي لولا صدرمنك ضرب اياي قوله فجئتك انك قائم متضمن ماذكره قدس سره في بحث حروف الشرط من انه التزام بعد لو فعل ليكون كالعوض من لفعل المحذوف فيقال لولا انك لطلقتك ولالقاك لولا انك منطلق عدم جواز قوله لولا انك قائم بل وجب ان يقال لولا انك قمت ولذلك قيل جوابه لولا انك قمت انتهى وفيه انه صريح في ان وقوع اسم الفاعل بعد لولا خلط اقول والحكم عليه بالغلط مشكل لانه وجد في التنزيل انه وقع فيها الجزء اسما مشتقا وهي قوله تعالى يوده احدهم لو يعمر الف سنة وما هو بمزحزحه من العذاب ان يعمر والله بصير بما يعملون وفي الاعراب وجوه اخر فيها تأمل وهي ولوان وعندنا ذكر امن الاولين فظهر ان القول بوجوب كون الجزء فعلا ليكون عوضا من الفعل المحذوف ليس على ما ينبغي وان الجواب عن الاعتراض على الزمخشري بقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام بان ذلك في الجزء المشتق لا الجامد ليس بتمام قوله في ان اي في العبرة الحاقة قبل النون قوله على محله جران اي كائن على محله قوله فانا اكرمه يعني كون الجزء جملة اسمية مركبة من ضمير المتكلم واكرمه قوله لا نهاتاي ان قوله وانكان من يكرمني فجزاءه اي وانكان المراد ان اني اكرمه خبر مبتدأ محذوف هو قوله فجزاؤه او ان قوله اني اكرمه مبتدأ وخبره مقدرا بان يؤخذ من الجزء مصدر مضاف الى الاسم والمبتدأ بشير قوله قدس سره او اكرامي ثابت له وهو عطف على قوله جزاءه اني اكرمه جزء محذوف وهو ثابت له ثم ان وجوب تقديم الجزء الواقع خبرا لان المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها بتاويل المفرد مبتدأ وكذا عدم جواز حذفه للموجب للالتباس انما هو في المتيقن لا في المحتمل كما لا يخفى على من التقى السمع وهو شهيد لان المتيقن يعلم منه كونه مفتوحة من تقديم الجزء والامكان محتملا بل من ام آخر فلا منع من حذفه وتقديره موخرا فظهر ان ماقيل في كونه مبتدأ لا تم كما اوجبوا تقديم الجزء لئلا يلتبس المفتوحة بالمكسورة فكيف يجوز حذفه وحذفه يوجب الالتباس كما لا يخفى قوله وما كراهي ثابت له يوهم تقدير الجزء موخرا وهو لا يجوز لان المقام مقام وجوب تقديم الجزء ليس على ما ينبغي قوله لانه غير معنى الجملة فانه لا يحصل الجملة مفردا فاحلا او مفعولا او حالا او تمييزا وغير ذلك مما يكون تاثيرا في المعنى فكان ان ليس بمذكور فكان اسمه المنصوب كانه في محل يستحق فيه الرفع اذ الابتداء هو الجزء من العوامل اللفظية المؤثرة في المعنى قوله فان في هذا المثال اي لفظ ان قوله فمي مكسورة الوجه ترك الفاء اذ لم يدخل في خبر المبتدأ الذي لم تتضمن معنى الشرط قوله لكون اي ان المفتوحة بالتاء والياء قوله مع ما في حيز مع اسم وخبر جملت ان المفتوحة منه اي ذلك المجموع اسم لكان وخبرا قوله بتاويل الجملة لان ان مع الاسم والخبر سادة مسد مفعولي علمت ونحنا نقول ان كونها سادة مسد مفعولي علمت لا يخرجها عن كونها بتقدير المفرد لان مفعولي علمت بتقدير المفرد اذ معنى علمت زيدا قائما علمت قيام زيد كذا ذكره الشيخ الرضي قوله حتى ان والابتداء والشمع اصطلاحا هو توارد المؤثرين الفعليين على معمول واحد والابتداء وان لم يكن لفظا لكنه منزل منزلة اللفظ قوله فان المحذوف المذكور هو

اجتماع عاملين على معمول واحد قوله مشترك بينهما اى بين الاسم المبنى والمعرب قوله خلافا لمن ذهب والكسائى قال الشيخ الرضى انظر ان اذا ذهب الفراء والاطلاق مذهب الكسائى كما هو مذكور فى كتب النحو فى المفتى شرط الفراء لصحة الرفع قبل مجئ الخبر خفاء اعراب لا يسمع فلما تبينا فراء اللفظ ولم يشترط الكسائى قوله على الجزائية اذا لم يكن ما نافيا مجردا عن قده لا يجوز ان زيدا القائم كما لا يجوز ان زيدا يقوم قوله او اتصل اى يتصل فصل بينه وبينها بظرف هو الخبر نحو ان علينا للهدى او بظرف هو متعلق الخبر نحو ان فى الدار لزيدا قائم وينكر عمل ما يعد اللام فيما قبله لتقصان حقه من التصدر قوله هو متعلق الجزاء اذا لم يكن الخبر ما نافيا مجردا عن قد ولا تقول ان زيدا لفى الدار قام قوله فى معناه الذى هو التاكيد عدم الموافقة على الاطلاق ثم كيف وقد قال صاحب المغنى فى معنا ها ثلثة اقوال احدها وهو المشهور انه واحد وهو الاستدراك الثانى انها ثلثة للاستدراك وتارة للتاكيد الثالث جماعة منهم صاحب البسيط الثالث انها للتوكيد دائما مثل ان ويصحب التوكيد معنى الاستدراك وهو قول ابن عصفور قال فى المغرب لكن معنا بالتوكيد ولم يرد على ذلك وقال فى الشرح معنى لكن التوكيد ويعطى مع ذلك الاستدراك هذا كلامه قوله اللام فالام عند سيبويه والاكثرين لام الابتداء افادت مع افادتها التوكيد لنسبته وتخليص المضارع للحال الفرق بين المخففة من الثقيلة وان النافية ولما صارت لازمة بعد انكانت جائزة وزعم ابو على وابو الفتح وجماعة انها غير لام الابتداء اجتلبت للفرق وحجة ابى على وخولها على الماضى المتصرف نحو ان زيدا لقام بجعل منصوب الفعل المؤخر عن ناصبه فى نحو وان وجدنا اكثرهم لفاسقين وكلاهما لا يجوز مع المشددة قوله انها فى الاعمال اى والما لزوم اللام فى احتمال ان المخففة وجعلها عاملا واكنان لا يحتاج اليه لحصول الفرق بالعمل فلطرد الباب اى تتبع باب الالغا او لتتبع باب الاعمال اذ اكان الاعراب تقديريا او محليا ومنه يظهر ان عطف قوله بدلان كثيرا على قوله فاطرد الباب وجعله مقابلا له ليس بسديد اذ فيه لزوم اللام فى بعض صور الاعمال وهو ما اذا كان الاعراب لفظيا لطرد بعض الآخر وهو ما اذا كان الاعراب تقديريا او محليا الا ان يقال المقابلة باعتبار قيد الكل والبعض لا باعتبار المجموع المعنى ان لزوم اللام فى صورة الاعلام يحتمل ان يكون لطرد الكل اى باب الكل الباب وان يكون لطرد البعض للبعض قوله لحصول الفرق بالعمل قال الشيخ الرضى قال ابن مالك وهو حسن يلزم اللام ان خيف الالتباس بالنافية مثلى قوله يلزم ان الاسم مبنيا او معربا مقصورا او منقوصا وانت خبير بان تقييد المعرب بقوله مقصورا ليس على ما ينبغى قوله اكثر من مشابهة المكسورة اى بالفعل المفتوحة مشابهة تامة والمكسورة مشابهة بالامر يكون مشابهة الاول اكثر من مشابهة الثانى لا يخلو عن المناقشة قوله الصالحة لان يكون مفسرة تضمير الشان الذى اعتبر مقدرا فى ان المخففة ثم هذه الصفة موقوفة لا مضيرة قوله لكن مشددة النون قوله فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف قال الشيخ الرضى ولا يخفى انه تكلف فيما قالوا وفيه نقل الحركة الى المتحرك والاصل عدم التركيب قوله يدخل على الممكن الذى لا يكون لك توقع او طماعية فى وقوعه والا صار ترجيا ويستعمل فيه لعل او عسى تلويحا نحو لزيد قائم اذا كان القيام مما لا يتوقع من زيد وعلى المستعمل كقوله نيالیت الشباب يعود يوما فاخبره بما فعل الشيب قوله واجب عنده قال الشيخ الرضى ان روى بفتح اللام الاخيرة يحتمل ان يقال اسم لعل وهو ضمير الشان مقدر وابى المغوار جره بلا مقدر حذفت لتوالى اللامات اى لعله لابى المغوار منك قريب ويجوز ان يقال ثانى لعل مجرور واللام المفتوحة جارة كما نقل عن الاخفش انه سمع عن العرب فتح اللام الجارة الداخلة على المظهر ونقل ايضا ذلك عن يونس وابى عبيدة والاحمر وان روى بكسر اللام

فضمير الشان ايضا مقدر مع حذف ثاني لامي لعل لاجتماع الامثال ثم ادغم الاول في لام الجر انتهى قال صاحب المغني وهذا تكلف كثير ولم تثبت تخفيف لعل ثم هو مجرور بنقل الالف الى لعل لغة قوم باعيانهم ثم قال واول لحن سمع بالبصرة لعل ابها عذيرها ان قلوم وبذا يحمل تقدير ضمير الشان كما قال وقديره تفع بعد ان المبتدأ فيكون اسمها ضمير الشان محذوفا لقوله عليه الصلوة والسلام ان من اشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون الاصل انه اي ان الشان كما قال ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذر او ظباء ومنها لم يجعل من اسمها لانها شرطية بدليل جزمها الفعلين واشتراطه الصدر فلا يعمل فيه ما قبله وتخريج الكسائي الحديث على زيادة من في اسم ان يأباه غير الاخفش لان الكلام ايجاب والمجرور بمن نكرة ايضا يأباه لانهم ليسه الا شذوذا بان سائر الناس قوله فتولك مبتدأ خبره قوله اي حصل الفعل بأول بقولك مفسر بهذا التفسير لان جاءني زيد آه بيان لقوله فتولك يعني فتفسيران احدهما تفسير للآخر فلا يرد ما قيل تولك مبتدأ الخبر له لان قوله اي حصل تفسير جاءني زيد فهو بمنزلة عطف البيان لا الخبر ثم قال وانما وقع لنقل كلام الرضي بتمامه فانه قال فتولك جاءني زيد وعمرو اثنتهما اي حصل للفعل من كليهما بخلاف جاءني زيد وعمرو اي حصل الفعل من احدهما دون الآخر فالخبر قوله بخلاف آه فنقل الشطر من قبل ما قيل قوله بخلاف تاما وقد اعتمد عليه انتهى وانت خبير بانه لم يوجد في النسخ التي رأينا ما من الرضي قوله بخلاف آه قوله للجمع مع الترتيب القرينة على اعتبار الجمع قول اللام فالاربعة الاولى للجمع فلا بد فيه والترتيب قد يكون في الذكر فلا استدلال للجمع فلا يكون اعتبار الجمع مع الترتيب لغوا قوله لغير مهلة تقديره لما لا بد منه والقرينة عليه قوله بمهلة لان تقييده بمهلة يدل على ان الفاء لم يعتبر فيه المهلة والا لما تركه قوله مقرونة بمهلة تقديره المتعلق الباء وهو اما فروع خبر بعد خبر ثم واما منصوب على انه حال من الضمير في الفعل المفهوم اي تشبه ثم حال كونها مقرونة بمهلة قوله على رجالتهم قيل على وزن العلاة جمع راجل لمن ليس لظهر يركبه قوله الا انه لم يات في العاطفة قال الشيخ الرضي ما بعد العاطفة يجب ان يكون جزء ما قبلها نحو ضربوا القوم حتى زيدا وجزءه بالاختلاط نحو ضربني السادات حتى عبيدهم واما الجارة فالاكثرون على تجويز كون ما بعدها متصلا باجزاء ما قبلها كمت البارحة حتى الصباح وصمت رمضان حتى الفطر كما يكون جزءا منه نحو اكلت السمكة حتى رأسها بالجر قوله ومن هذا اي من عدم اتيان حتى العاطفة في ما يلاقي الجزء الاخير قوله وعدم الحاجة لان الحاجة الى التعميم فرع استعمال حتى العاطفة في ما يلاقي الجزء وليجز استعمالها فيه فالتعميم ليشمل المجاور ايضا لغو قوله ليشمل المجاور ايضا اي كما يشمل الجزء قوله كما وقع في بعض الحواشي اي في حواشي الفاضل الهندي حيث كتب على قول المصنف ومعطوفها جزء من متبوعه نحو اكلت السمكة حتى رأسها او قريب منه نحو مت البارحة حتى الصباح ان قلت لعل الفاضل الهندي يأول بان الصباح كالجزء من الليل بالاختلاط قلت التاويل فرع الاستعمال ولم يجئ في الاستعمال حتى العاطفة في الملاقي قال الشيخ الرضي وليجز ان ايضا بان ما بعد العاطفة يجب ان يكون جزءا الى آخر ما نقلناه عنه آنفا وايضا قال والسيد في مع جاءته او جب كون ما بعدها ايضا جزءا مما قبلها كما في العاطفة فلم يجز نحو انت البارحة حتى الصباح جر الكلام بخر فنصبا وهو مردود بقوله تعالى سلام هي حتى مطلع الفجر انتهى فان هذا الكلام ظاهر بل صريح في ان حتى الجارة جاء استعمالها في الملاقي ايضا ولم يخصص استعمالها بالجزء كما اختص استعمال العاطفة بالجزء فما قيل في الجواب عن جانب الفاضل الهندي

لا يصح وخوال حتى على المصباح عطفا على الليلة باعتبار انه ملاقي الجزء الاخير كما منه الرضي وصحيح باعتبار انه صار بمنزلة جزء الليل لكثرة خلطه بالليل في النوم كما اجازه الهندي خلافا منافاة قيدين نفي الرضي وتصحيح الهندي ليس على ما ينبغي ان قلت يحتمل ان يكون المراد من قول الفاضل الهندي اي جزء متبوعه حقيقة او حكما او خال ما هو كالجزء من متبوعه بالاختلاط نحو مزجني السادات حتى عبيدهم روح لا يريد وما اورده الشارح قدس سره قلت هذا الاحتمال موجها الا انه يابا عنه قول الفاضل جزء من متبوعه حكما لعدم الملكة حتى ربما اوقريب منه نحو نمت البارحة حتى الصباح قوله اي همزة الاستفهام التي يطلب بها وبام التعيين وهي التي يكون لطلب التعيين ويستحق الجواب بخلاف ام التي تقع قبلها همزة التسوية لانها لا يطلب بها ولا بالهمزة التعيين ولا يستحق الجواب وانخانت قسما من المتصلة قال صاحب المغني ام على اربعة اوجه احدها ان يتقدم عليها همزة التسوية او تقدم عليها همزة يطلب بها وبام التعيين وانما سميت في النوعين متصلة لان ما قبلها وما بعدها لا يستغني باحدهما عن الآخر ويسمى الاستعداد لانتظار المعطوف ايضا لافادة التسوية في النوع الاول والاستفهام في الثاني فالمذكور في الكتاب احد النوعين فلا يرد ما قيل الاشتراط طلب التعيين في ام المتصلة لانه يقتضي بقولهم سواء علي ما منذ تهم ام لم تنذ رهم فانه ليس لطلب التعيين اذ لا طلب وقال الشيخ الرضي المتصلة تختص بثلثة اشياء احدها تقدم الهمزة اما للاستفهام او للتسوية قوله لطلب التعيين لانها مع الهمزة بمعنى اي وكتيم باي عن التعيين فيكون العطف مع المعطوف عليه بتقدير استفهام واحد لان المجموع بمعنى اي فجوابه بالتعيين واما في المنقطعة فلا ثبت احد الامرين عنده بل ما قبل ام وبعدها كلاما ان لانه اضراب عن الكلام الاول وشروع في استفهام مستانف فهي اذن بمعنى بل التي تدل على ان الاول وقع غلطا في نحو قولهم انها لابل ام شاء اذا ذكره الشيخ الرضي او بمعنى بل التي تكون للانتقال من كلام الى كلام آخر لا للتدارك الغلط كما في قوله تعالى ام يقولون افتراه ويفهما معنى مع بل معنى الهمزة الاستفهامية في نحو انها لابل ام شاء او الهمزة الانكارية ونحو ام يقولون افتراه وقد يخلي بمعنى بل وحده كقوله ام انا خير من هذا الذي مهين او لا معنى للاستفهام وكذا اذا جاءت بعده اداة الاستفهام كقوله تعالى ام بل ستوى الظلمات والنور والاجل كون ما بعدام وما قبلها على كلامين بتمامين منفصلة وسميت الاولى متصلة لكونها مع الهمزة التي قبلها كالمن انتهى وهو صريح في ان ام في نحو انها لابل ام شاء بمعنى بل والهمزة الاستفهامية فهي من الحروف العاطفة فقوله استفهام مستانف ليس معناه انه كلام مبتدأ ليس معطوفا على الاول بل معناه ليس المجموع استفهاما واحدا بمعنى اي بل استفهام على حدة واكن معطوفا على الاولى وانما اذا لم تقدم الخبر او الانشاء وكانت حرف ابتداء لا تتعلق بما قبلها اصلا بدل على ما ذكرنا قوله فهي اذن بمعنى بل التي تدل على ان الاول وقع غلطا في نحو قولهم انها لابل ام شاة تامل فتدبر ان ما قيل في الجواب عن لزوم عطف الانشاء على الاخبار في نحو لا نها لابل ام شاة من ان ام لاستفهامية مستانف فلا يلزم عطف الانشاء على الاخبار ليس بسديد ولكن اقول اداة للعطف بالتاويل كانه قال بعد قوله انها لابل ليست لك وشك فيها فقال ام شاة هي خير شاة ام شاة لانه تاويل بعيد لا يساق الى الذهن اصلا بل هو من التاويلات التي لا يصار اليها لكلام لا يقال يجوز ان يكون من قبيل عطف القصة على القصة لانا نقول عطف القصة على القصة تختص بما اذا كان في جانب المعطوف وكذا في جانب المعطوف عليه حمل متعددة صرح بسيد المحققين سند المدققين في شرح المفتاح فما قيل منا نحن نقول يجوز عطف الانشاء على الاخبار بتاويل القصة وجعله عطف قصة على قصة ليس على ما ينبغي اعلم ان قوله انها لابل ان وقع في استعمالات العرب فالمنع ليس على ما ينبغي والا فلا اشكال في المعنى

هذا العطف منعه البيانيون وابن مالك في شرح باب المفعول معه من كتابه التسهيل وابن عصفور في شرح الايضاح وتقله عن كثيرين واجازه الصفار وجماعة قوله لم يحز تركيب الآية زيد ام عمرو اقول التركيب لان الفاصل يكون مفردا وقوله الآية ليس كذلك الا انه ينبغي ان يقرأ بالتنوين وقوله الآية بيان لما ذا على تقدير الاضافة يلزم اضافة غير الظرف الى الجملة قوله امر واحد وهو قوله يليها احد الامرين الى قوله لطلب التعيين قوله لكنه اي الامر الواحد قوله اثنين احدهما احد الامرين المستويين وثانيهما قوله بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين قوله واما استفهام عطف على قوله اما خبر قوله لكما تقول ازيد عندك ام عمرو اي بل احدهما وفيه انه لا يجوز ان يجعل ام في هذا التركيب منقطعة لوجوب تكرير الجملة اذا وقعت بعد الاستفهام للبس يلتبس بالمتصلة وفي هذا التركيب ليس المجوز ان مذكورين قال الشيخ الرضي المتصلة تختص بثلثة اشياء ثانثها انه يليها المفرد والجملة بخلاف المنقطعة فانه لا يليها الا الجملة ظاهرة المجوزين نحو ازيد عندك ام عندك عمرو او مقدرا احدهما نحو انها لابل ام شاة قال جارا لله لا يجوز حذف احد جزئي الجملة بعد المنقطعة في الاستفهام لئلا يلتبس بالمتصلة وفي خلاصة النحو يلزم لفظ الجملة بعد بل في الاستفهام خيفة اللبس نحو ازيد عندك ام عندك عمرو ولا يلزم في الخبر حيث لا التباس نحو انها لابل ام شاة انتهى وفي الاشباه منقطعة بمعنى بل والهمزة وهي في الخبر والاستفهام ويلزم مافي الاخير لفظ الجملة والا لا يعرف المنقطعة اي ام متصلة انتهى وفي مختصر شرح اللباب ويلزم لفظ الجملة بعد بل في الاستفهام بالهمزة اي لا يليها الا الجملة ظاهرة المجوزين ولا يجوز حذف احدى جزئيها اذا كانت بعد الاستفهام بالهمزة خيفة اللبس اي لبس ام المنقطعة بام المتصلة ان حذف احدى جزئي الجملة نحو ازيد عندك ام عندك عمرو فانه لو قيل ام عمرو بحذف احدى الجزئين التبست المنقطعة بالمتصلة ولا يلزم ذلك اي لفظ الجملة بعد بل في الخبر وفي الاستفهام بغير الهمزة حيث لا التباس المنقطعة بالمتصلة لان شرط المتصلة ان تقيد جملتها همزة الاستفهام انتهى قوله لكن سالته النون قوله لازنة للتثنية في المثنى ان وليها مفرد وفي عاطفة بمتشابهين احدهما ان تقيد جملتها الهمزة او نحوها قام زيد لكن عمرو ولا يقيد لكن عمرو فان قلت قام زيد ثم جئت بلكن جملتها حرف ابتداء ودخلت بالجملة فقلت لكن عمرو لم تقيد الثاني ان لا يقترن بالواو وقال الفارسي هو اكثر النحويين وقال قوم لا يستعمل مع المفرد الا بالواو واختلف في نحو ما قام زيد ولكن عمرو على اربعة اقوال احدها بالاجماع لكن غير عاطفة والواو عاطفة مفردا على مفرد الثاني لان مالك ان لكن غير العاطفة والواو عاطفة جملة حذف بعضها على جملة صرح بجميعها قال فالتقدير في نحو ما قام زيد لكن عمرو لكن قام عمرو الثالث لابن عصفور ان لكن عاطفة والواو زائدة لازنة والرابع لابن كيسان ان لكن عاطفة والواو زائدة غير لازنة قوله الا واما قال الشيخ الرضي هما حرفا استفتاح يبتدأ بهما الكلام وفائدتهما المعنوية تاكيد مضمون الجملة كما نهما مكتبتان من همزة الانكار وحرفي النفي والانكار نفي ونفي النفي اثبات مفاده الافادة الاثبات والتحقيق فصار المعنى ان الا انهما غير عاملين يدخلان على الجملة خبرية كانت او طلبية فالطلبية امرا ونهيا واستفهاما وتمنيا وغير ذلك ويختصان بالجملة بخلاف وفائدتهما اللفظية كون الكلام بعدهما مبتدأ به وقد تنسب التنبيه اليهما كما هو رايي بلام قوله تدخل الاكثر على النداء واما كثيرا على القسم والجميع حروف التنبيه صدر الكلام الا يا الداخلة على اسم الاشارة تخير فصولة فان ها تكون امافي الاول او في الوسط بحسب ما يقع اسم الاشارة قوله وجعله اي تجعل النفي ايجابا اي على مختصة بجعل النفي ايجابا فلا يجاب بهما الا ايجابا وذلك متفق عليه ولكن وقع في كتب الحديث ما يقتضي انهما يجاب بهما الاستفهام المجرد ففي صحيح البخاري في كتاب الايمان

انه عليه الصلوة والسلام قال لاصحابه اترضون ان تكونوا ربع اهل الجنة قالوا بلى وفى صحيح مسلم فى كتاب الامانة اليس ان تكونوا كمن توالك فى البرسواء قال بلى وايضا فيه انه قال انت الذى تسمى بكذا قال بلى لعيب بلى بهذا ماذكره صاحب المنهج قوله تصديق للخبر سواء كان الخبر موجبا او منفيا ولا يجئ بعد ما فيه معنى الطلب كالاستفهام والامر وغيرهما قوله لمن قال وهو ضمالة بن شريك قوله ان وراكبها معقول قول ابن الزبير وراكبها منصوب على انه مفعول له اما ان لفظ تصديق فى من لعن امر على اشار الامام الرضى قدس سره بقوله اى لعن ايستلك الفاقة وراكبها قوله من جوى همن الجوى الحرقة وشدة الوجد من عشق او حزن قوله لا تحيل بل لا يزيد بسببها الا تاكيد المعنى الثابت فكانها لم تفد شيئا لما لم يغاير فائدتها العارضة الفائدة الحاصلة قبلها قال الشيخ الرضى وعليه فهم ان بعد واصلى هذا ان ولام الابتداء والفاظ التاكيد اسماء كانت اولا زوائد ولم يقولوا به قال الشيخ الرضى فائدة الحرف الزائد فى كلام العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية تاكيد المعنى كما تقدم فى من الاستغراقية والباء فى خبر ليس فان قيل فيجب ان لا يكون زائدة اذا افادت فائدة معنوية قلت سميت زائدة لانها لا تغير بها اصل المعنى بل لا يزيد بسببها الا تاكيدا لمعنى الثابت وتقوية فكانها لم تفد شيئا لما لم يغاير فائدتها العارضة الفائدة الحاصلة قبلها وعليه فهم ان بعد واصلى هذا ان ولام الابتداء والفاظ التاكيد اسماء كانت اولا زوائد ولم يقولوا به بهذا كلامه وهو صريح فى ان فائدتها العارضة للكلام الذى يودى به اصل المعنى لم يغاير فائدة الحاصلة قبل زيادة الحروف فكانه لم يفد بهذه الحروف شيئا من المعانى ولذا سمى زوائد اما اعتراض على الخاجا بان يقولوا لمقتضى هذا الدليل بزيادة ان ولام الابتداء والفاظ التاكيد مع انهم لم يقولوا به واما انه قال الرضى انها لم تفد المعانى التى وضعها الواضع لها فكانها لم تفد بخلاف ان ولام الابتداء والفاظ التاكيد اسماء كانت اولا فانها باقية على ما وضعت له فلا يلزم زيادتها وليس كذلك كيف وعبارته المذكورة صريحة فى ما قيل على قوله قدس سره ان اصل بعدى بدو نهاية الميل ولذا عدى بالى والحجة مصنفة ظنية والناصر من نصره وحمله او حسن واراد به الخفة والطاعة والسلم بفتحتين جمع سلمة وهو شجر عظيم وله شوك والمعنى يوما تيمنا بالمحبة بوجه حسن كظبية تدعى غنالا فى بعض نواضه من هذا الشجر قوله على تقدير رواية ظبية بالجر قيد بذلك لان زيادة ان بعد كاف التشبيه انما يكون على تقدير الجر قوله ومع ان شرطا لحاجة اليه لان قوله ثم طاب يغنى عنه لانه قال من المذكور كما اشار اليه لقوله حال كون تلك المذكورات مع ما شرطا قوله لما يتعلق بالمذكورات قوله اى او واحد شرطا قدر المضاف لان المذكورات او ذات شرطا شرطا قال الشيخ الرضى قوله شرطا تقييد لجمع ما ذكر من اذا ومتى وايان ولانها كلما يكون شرطا وغير شرط وزيادة كلمة ما فيها مختصة بحال الشرطية قوله زيادة ما مع المضاف اى بعد المضاف قوله ما فيها كلها اى كلمة ما التى للتوسع المذكورة من وقوعها بعد الحروف الجارة وبعد المضاف قوله فى بير لاحور سرى وما شعر ٭ تمامه ٭ وما فكر حتى اذا الصبح حشر ٭ بالفكر متعلق بتشعر او سرى المقدر والباء سببية والحور الهلكة على وزن الطلبة جمع حائر كبزل وبازل والحوراء الملكة بالضم

بمعنى الملك لصيف فاسقا او كافرا والمعنى ان الفاسق سري والكافر في مملكة الهنا لكين اوفي بير المملكة بافكر وا باطيلو وما
صلح لفظ جلد وضلتنا : سار يضاحتي اذا اتفق الصحيح او قامت القيمة علمانه كان ساقطاني ظلمات النفس او الكفر ولكنه لم ينفعه
ذلك لعلم قنفسير الشارح قدس سره الحوربا لمملكة على وزن الطلبة من علم ويقين بناء على انه جاز فعل بضم الفاء وسكون العين
جمع فاصل لما عرض بن وخمين بناء على انه تفسير الجوهري الحوربا لمملكة بمعنى الملاك والشارح منهم من لمملكة على وزن الطلبة وعلى
هذا لايرد ما قيل الحوربا لمملكة على وزن معرفة هكذا ذكره الجوهري في الصحاح فتوهم الشارح ان المملكة جمع هالك كالطلبة جمع
طالب لو توقع فيما وقع وانه لعجاب فتال الحور جمع حائر قوله اي الجعل متقرر في المعنى القول اشارة الى ان ما موصوفة وصفته
متقرر مقدر متعلق به الجار والمجرور والمقصود منه توجيه كون المعنى ظرفا للفعل مع ان المشهور خلافه بين العلماء ان الالفاظ
قوالب المعاني وحاصل التوجيه ان كون المعنى ظرفا للفعل اعتباري باعتبار تشبيه تقرر الفعل بمعنى القول تقرر الظروف فاطلق
وجعله في حكمه فاستعير في معنى القول وجعل ظرفا للفعل واما كون اللفظ ظرفا للمعنى فهو شايع بدقائق هو بمنزلة الظرفية الحقيقية ولهذا
قال الفاضل الهندي ظرف اعتباري او على القلب فلا يرد عليه وفيه ان ظرفية اللفظ للمعنى ايضا اعتبارية فلا يصح جعل القلب
قسما للظرفية الاعتبارية قوله فلا يقع بعد صريح القول فان قلت قوله تعالى والطلق الملأ منهم ان امشوا ان فيه تفسير صريح
القول لان التقدير قائلا بعضهم لبعض ان امشوا اجيب بانه نادانا وبان صريح القول المقدر كالفعل المأول بالقول في
عدم الظهور او بان الطلق متضمن لمعنى القول لان المنطلقين عن مجلس تيعا وضون فيما جرى قيله او بان الطلق الملا بمعنى
انطلقا في القول وشرعوا فيه ويندفي ان يعرف ان ما بعد ان المفسرة ليس من صلة ما قبلها بل تمام الكلام دونه ولا يحتاج
اليه الا من جهة تفسير المبهم المقدر فيه فقوله تعالى وآخر دعوهم ان الحمد لله رب العالمين خبر المبتدأ المقدم قوله وقوله تعالى باقات
لا صحيح ايراده في سلك بيان قوله في التفسير في الآية الا مفعولا مقدرا للفظ غير صريح القول لان انطاق قوله وقوله تعالى عطف على
قوله لقم او على قوله قولوا كتبت اليه والصواب ان يذكر في خبر قوله وقد يفسر بها المفعول به انطاكما فعل الشيخ الرضي حيث قال وقد يفسر
المفعول به انطاقوله تعالى واحيينا الى ابراهيم ان اتبع ملة ابيك ملة يوحى ان اقدفيه وقوله تعالى لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله فقوله ان الحمد والله مفسر للتفسير
به وفي امرت معنى القول قوله هو مصدر خبرا مضافا الى اسمها فمعنى بلغني ان زيدا قائم بلغني قيام زيد وكذا ان الخبر جاءا
نحو بلغني انك زيد اي زيد تيك وكذا بلغني ان زيدا في الدار اي حصول زيد في الدار لان خبر في الحقيقة حاصل المقدر وقوله او تأويله
معناه اي في معنى مصدر الخبر وبنزلة مصدر الخبر عطف على قوله مصدر خبرا قوله اي اخوة زيد فان الاخوة وان لم يكن مصدر
اخوك الا انه بمنزلته لان اخوك بمنزلة يواخيك او مواخيك قوله فان اخذ مصدر خبرها وفي معناه قوله او تقديرا قال الشيخ الرضي
وافادوا بها الظرف فهو المنتصب بالفعل الذي بعده لا بمقدر قبلك كما في قوله تعالى ولو انا دخلت عليهم بيوتك انتهى فقوله او خلت منصوب
بفعل مذكور بعده وهو دخلت قوله فلا فاصل هل زيدا ضربت وهل زيدا ضربته فانها لا تدخل على الاسم مع وجود الفعل في الكلام
وان كان الاسم منصوبا بفعله اضطر او لا يجوز اختيارا بل زيدا ضربته بل لا بد من املائها اياه لفظا كما ذكره العلامة التفتازاني
في المطول ناقلا عن اصول المحققين من النحاة قوله اضرب زيدا وهو اخوك باستعمال النمرة لانكار الفعل الواقع في الحال
والصحيح استعمال هل فيه لانها تخصص المضارع بالاستقبال قوله لان لم يستفهم عن منفي بل الموضع محذوف بالحقيقة فيفيد انه للضرورة

في ارتكاب الحذف ولا دليل عليه **قوله** لجعل الهمزة معادة لام المتصلة ولا يصح جعل هل معادة لما فلا يصح هل زيد عندك ام عمرو لان وقوع المفرد بعد ام دليل الاتصال وام المتصلة تطلب تعيين احد الامرين مع العلم بثبوت اصل الحكم حتى لا تكون الا للطلب اتصورى بعد حصول التصديق بنفس الحكم وهل ليس الا للطلب التصديقى فبينهما تدافع **قوله** فاستعمال الهمزة الى **قوله** المنسب والحق فيه ان استعمال هل معادلة لام المتصلة يكون حيث مناسبا على ما هو مقتضى اسم التفضيل مع انه لا يصح فلا يتم التقريب **قوله** بام المقدرة بالهمزة اى المادلة بالهمزة **قوله** وقد يستعمل على قصد لزوم الثانى للاول هذا المعنى ايضا من المعانى المعتبرة عند اهل اللغة الواردة فى استعمالاتهم عرفا فاندفع قيد قصد ومن الاستدلال فى الامور المعرفية كما يقال لكل هل زيد فى البلد فنقول لا اذا لو كان كذلك لحضر فيستدل بعدم الحضور على عدم كونه فى البلد لكنه انما تم استعمالا بالمعنى الاول واما ان الآية واردة على مقتضى اوضاع ارباب المعقول وان هذا المعنى انما هو بحسب الاوضاع الاصطلاحية لارباب المعقول فبعيد لان القرآن لم ينزل على اوضاع ارباب المعقول **قوله** فيعلم من ذلك اى من كون الفساد منتفيا انتفاء التعدد ولان انتفاء اللازم يدل على انتفاء الملزوم **قوله** وخطأ اى نسب الى الخطأ الشيخ ابن الحاجب قائلا بان الاول سبب والثانى مسبب والمسبب قد يكون اعم من السبب لجواز ان يكون للشئ اسباب متغايرة كما نرى **قوله** للاشراف وانتفاء السبب لا يوجب انتفاء المسبب بخلاف انتفاء المسبب فانه يوجب انتفاء السبب **قوله** ولم يرد الشيخ ابن الحاجب **قوله** احد انتفائين المعلومين كون الانتفائين معلومين اعم من قول العلماء وله التعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فضلا فليراجع وما قيل اعتبارا بالعلة لا يخلو عن مناقشة **قوله** فلا يتصور هناك مستدلا لان اذ لا بد فيه من كون احد الشيئين معلوما والآخر مجهولا وهو ليس كذلك **قوله** البعد واختار البعيد اولى من الابعد ولانه لا يعيد حذف المؤكد والعامل مع بقاء التأكيد كذا ذكره التفتازانى فى المطول فى اول بحث المسند **قوله** ولا يقال لو انك لو اتيتنى لاكرمتك مطلقا يرده قوله تعالى ولو انهم بادون فى الاعراب **قوله** اى فى اول زمان النكلم قال الفاضل الهندى اول ظرف تقدم تضمين الدخول اى اذا تقدم القسم على الشرط واختلا اول الكلام والا فلا يصح ترك فى العدم لكونه زمانا ولا مكانا مبهما **قوله** لانه يلزم ان يكون مجزوما وغير مجزوم لان الشرط اذا كان ماضيا وان لم يجب كون الجزاء مجزوما بل يجوز جزمه لكن يكفى فى الجزم والذكور جوازه لانه على تقدير العمل بالجزاء يلزم كونه مجزوما وغير مجزوم فالمراد بالالزوم الالزوم على تقدير خاص اويه العمل فى الصورة وان لم يكن واجبا الا انه اولى كما يشعر به قوله لكان الجزم بحذف النون اولى والاولى بنزلة الواجب **قوله** فعلى المعنى الاول وهو جاز ان يتبر القسم ويلغى الشرط وان يلغى القسم ويتبر الشرط **قوله** هذا اى انا والله ان تاتنى اتك **قوله** فيكون باعتبار التقديم الى قوله انشد اعلى غير ترتيب اللف وذلك لان ذكر التقديم الشرط مقدم على ذكر تقديم غير الشرط واحتبار القسم ايضا مقدم على اعتبار الشرط فى اللف وفى المثال قدم غير الشرط على القسم واعتبر الشرط بقرينة جزم اتك اذ لو اعتبر القسم لقيل آتيك بالياء فيكون انشد على غير ترتيبه **قوله** وعلى المعنى الثانى وهو قوله ويحتمل ان يكون المعنى جاز ان يتبر الشرط آه **قوله** فيكون انشد باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف لان تقديم الشرط مقدم على تقديم غيره وفى المثال قدم غير الشرط **قوله** واعتبارا الشرط على ترتيبه لان اعتبار الشرط مقدم على اعتبار القسم وفى المثال لك بقرينة جزم اتك **قوله** هذا استدلال اى قوله وان انتفى والله لا تيتنى **قوله** فهو باعتبارهما اى اعتبار الشرط واعتبار القسم **قوله** انشد على ترتيب اللف لان تقديم الشرط مقدم على تقديم غير الشرط واعتبار القسم مقدم على اعتبار الشرط

في المعنى الاول وفي المثال لك قوله فانتشر بالاعتبار الاول على ترتيب اللفظان تقديم الشرط مقدم وفي المثال لك
قوله وبالاعتبار الثاني وهو جواز الغاء الشرط قوله على غير ترتيبه اذ في المعنى الثاني اعتبار الشرط مقدم على الغاية
والمثال يمثال للغاء الشرط قوله فمثى كل من المثالين الى قوله اختلاف بين احتباريه اما في المثال الاول فلانا باعتبار
التقديم يكون على غير ترتيب اللفظ وباعتبار الشرط على ترتيبه من حيث المعنى واما في الثاني فلانه باعتبار التقديم يكون
النشر على ترتيب اللف وباعتبار اعتبار الشرط على غير ترتيبه قوله بخلاف المعنى الاول اذ المثال الاول نشر على غير ترتيب
اللف بالاعتبارين على المعنى الاول والمثال الثاني نشر على ترتيب اللف على المعنى الاول فالحاصل ان للمعنى الاول نجانا
على الثاني لمكان كون النشر على ترتيب اللف بالاعتبارين على سبيل الاجتماع. وفي المعنى الثاني على وجه التفريق والانفصيد
انه نشر على ترتيب اللف بالاعتبارين قوله يقتضي تقديم المثال الثاني لانه نشر على ترتيب اللف قوله على الاول لانه نشر على ترتيب
اللف قوله لكنه اراد اي المصرح قوله اتصال المثال بالمثل له يعني يوقدم المثال الثاني على الاول كما يقتضيه رعاية كون النشر
على ترتيب اللف لم يتصل كل من المثالين بالمثل له وعلى تقدير تاخيره يكون المثال الاول متصلا بالمثل له وهو قوله وان
بلغني القسم ويعتبر الشرط والاصل اتصال المثل له فراعى المصافيه رعاية الاتصال ولو باعتبار مثال فقدم الاول قوله للتفصيل
قال الشيخ الرضي والتفصيل ليس للزاما في جميع مواقع استعمالها فانها تجرد عنه وقد التزم بعضهم هذا المعنى في جميع مواقعها
فالتزم ذلك المتعدد بعدها وحمل قوله تعالى والراسخون في العلم بعد قوله واما الذين في قلوبهم زيغ على مبتدء واما الراسخون
مبتدا والخان محتملا في هذا المقام الا ان جواز السكوت على مثل قولك اما زيد فقائم بدفع دعوى لزوم التفصيل فيها قوله
والتزم حذف فعلها الذي هو الشرط لكثرة استعمالها في الكلام وكونها في الاصل موضوعة للتفصيل وهو مقتضى تكررها
فيودي الى الاستثقال وليقوم ما بها للمزوم مطلقا حقيقة في قصد المتكلم وهو زيد في اما زيد فقائم لانه ملزوم القيام مقام
اللزوم في كلامهم يعني الشرط قوله جزء ما في جزء ليقوم ما بها للمزوم حقيقة في قصد المتكلم مقام الشرط الذي هو اللزوم في جميع
الكلام ويحصل ما بها المتعارف عندهم من تنزيل جزء واجب الحذف ويحصل بقاء الفاء متوسطا كما هو مقتضاها قوله مهما يكن من شيء
كان تامة ومن زائدة في اسم يكن على مذهب الاخفش او استغراقية باعتبار المآل قال الشيخ الرضي اي ان في الدنيا شيئا يقع قياما
زيد فما زجزم بوقوع قيامه وقطع به لاجعل حصول قيامه لازما لحصول شيء في الدنيا وما دامت الدنيا باقية فلا بد من حصول
شيء ما قوله فمن الثاني قال الشيخ الرضي وليس بشيء لانه اذا جاز التقديم للغرض المذكور مع المانع الواحد وهو الفاء فلما
بجواز مع مانعين وهو الكران الغرض مهم فيجوز لتحصيله الفاء مانعين فصاعدا قوله ووسط زيد لما ذكرت من قوة المكلا بلزوم
توالي حرفي الشرط والجزاء قوله لما تقديره مبتدا وقوله وتقديره معطوف عليه وخبره قوله فوجهه غير ظاهر قال الشيخ الرضي
انما تكلف هؤلاء لهذا المذهب نظرا الى ان ما بعد الفاء والا يعمل فيما قبلها ولا يفصل بين المبتدا والخبر بالفاء في نحو اما زيد فقائم
ولم يتنبهوا ان التقديم في هذا المقام الخاص للاغراض المذكورة قوله رفع اليوم قال الشيخ الرضي ولجاز الرفع اختيارا في اما
يوم الجمعة فزيد قائم ولا يجوز الا بتاويل بعيد قائم فيه قوله الساكنة في الوضع وان حركت بعارض ولذا لم يرد اللام المحذوفة
للساكنين في رمتا وخرتا لان التاء وان تحركت لاجل الالف التي بعدها هي في الخط كالكلمة فالحركة باعتبارها كالا لازمة

الا ان اصل التقا السكون فالحركة عليه كلا حركة بخلاف حركة اللام فتحركن تخافا ولم تخافوا وخافا وخافوا خافان بعين الفعل في هذه لم يحذف لان سكون لام المضارع ليس باصل بل اصله تحرك اللام وكذا الامر اصله المضارع فاصل لام لم تخافوا وخافا ولم تقولا وقولا هو الحركة وهي الآن متحركة بحركة كاللازمة لانها لاجل اتصال الضمير المرفوع الذي هو كجزء الكلمة بخلاف لم تخف الله وخف الله ولم تبع الثوب وبع الثوب ولم تقل الحق وقل الحق للان اللام وان كان اصلها الحركة الا انها الآن عارضة ليست كاللازمة للان الكلمة الثانية منفصلة وكذا لم يرد اللام في اخشون واخشين وان تحركت الواو والياء الان اصل هاتين الحرفين السكون هذا ما ذكره الشيخ الرضي ولا يخ عن خلل قوله كالحرف الاخير والدليل على كونها كلام الكلمة دوران الاعراب عليها في نحو قائمة وتقلب الاسمية في الوقف بها بخلاف الفعلية اذا القلب تصرف وهو بالمعرب اولى قوله ومن حيث انها من احكام تاء التانيث فلا يلزم التكرار كما قال البعض لاختلاف الحيثيتين قوله اي هذا تمامي بوضعا قوله فلا يضر بها اي النون الساكنة قوله الحركة العارضة يعني لا يخرج عن تعريف التنوين الذي حركت بحركة عارضة لانه سكن وضعا قوله وهي اي النون الساكنة قوله شاملة فيه ان النون المحولة على التنوين من حروف المعاني بقرينة ان التنوين من اقسام الحرف وهي من اقسام الكلمة فكيف يتصور نونات هي من حروف المباني كما يشير اليه قوله قدس سره تنوين الترنم ليس موضوعا بانا معنى من المعاني ففي حد تنوين الترنم من اقسام الحروف التي هي من اقسام الكلمة المتبرة فيها الوضع تسامل قوله فان هذه اي نون من ولدن ولم يكن دليل لقوله فاخرجها بقوله آه قوله لتمكن قال الشيخ الرضي ومعناه كون الاسم معربا قال سيد المحققين سند المدققين هذا اولى مما قيل من ان تنوين التمكن ما يدل على امكنية الكلمة اعني كون الاسم الى آخر ما ذكره قوله نحو صه في الرضي قيل ونحو ايس بالصوت واسم الفعل قال صاحب المغني تنوين التنكير هو اللاحق للبعض الاسماء المبنية فرقا بين معرفتها ونكرتها ويقع في باب اسم الفعل بالسماع كصه ومه وايه وفي العلم المختوم بويه بالقياس نحو خاذابي سيبويه وسيبويه آخرا ما تنوين رجل ونحو تين المعربات فتنوين تمكن لا تنكير كما قد توهم بعض الطلبة ولذا لو سميت به رجلا بقي ذلك التنوين بعينه مع زوال التنكير قوله واما التنوين في نحو احمد وابراهيم فليس للتنكير بل هو للتمكن فيدان التنوين لا يدخلها اصلا فكيف يقال انه للتمكن لان المراد ان التنوين في العلم ليس للتنكير فيدان التنوين في العلم لا يحتمل التنكير فالقول بانه ليس للتنكير لغو قوله عوضا عن المضاف اليه مفردا جملة او من حرف اصلي او زائد كجوار وغواش فانه عوض عن الياء وفاقا لسيبويه والجمهور قوله وبهذا لا يخفى انه يحتمل ان يكون التنوين للتمكن وللمقابلة واذا سمي بامرأة تعض للمقابلة كما قال قدس سره تنوين رجل لفيد التنكير ايضا فاذا جعلته علما محضا للتمكن قوله لعدم مساعدة المعنى اذ ليس المعنى على حذف المضاف اليه ولا على حذف الياء وهو ظاهر قوله انما يكون بابدال حروف الاطلاق به في المغني فظاهر قوله انه تنوين مصمل للترنم وقد صرح بذلك ابن يعيش والذي صرح به سيبويه وغيره من المحققين انه جيء لقطع الترنم وان الترنم وهو المغني يحصل باحرف الاطلاق لقصول المد الصوت فيها فاذا انشدوا ولم يترنموا جاءوا بالنون في مكانها زعم ابن مالك في التحفة ان تسمية الاخفش للقوافي المطلق والخوافي المقيدة تنوينا مجازا وانما هو لون اخرى زائدة ولد الاختص بالاسم و يجامع الالف واللام ويثبت في الوقف قوله نعم اعتبار الوضع في بعضها ايضا تامل لكن تنوين العوض والمقابلة قوله موضوعة

اى موصوف احد العلمين به اى بلفظ ابن قوله والآخر والعلم الآخر مضاف لفظ الابن اليه اى الى ذلك العلم الآخر قوله نحو
جاء رجل ابن زيد فان ابن فى هذا المثال ونحوه مضافا الى علم الا ان موصوفه ليس بعلم بل نكرة وضمنه ان ابن معرفة
لكونه مضافا الى العلم فكيف يصح وصف النكرة به الا ان يجعل الاضافة للاشارة الى غير معين كاللام فيصح وصف النكرة
به قوله وزيد ابن رجل عالم انت خبير بان معنى قوله لو كان مضافا الى غير العلم على ما يقتضيه قوله اذا كان صفة لغير العلم
اى صفة للعلم الا انه مضاف الى غير العلم فيلزم ان يكون ابن رجل صفة لزيد كما ان ابن زيد صفة لرجل وهو مشكل لانه يلزم فى
الاول كون المعرفة صفة للنكرة وهو ممتنع وفى الثانى كون النكرة صفة لمعرفة وهو ايضا ممتنع وقد عرفت الجواب عن الاول
واما الثانى فلو وقع له ولو جعل زيد مبتدأ وابن رجل خبره لكون مخالفا للسياق لان معنى الاول انه مضاف الا انه صفة
لغير العلم فيكون معنى قوله اذا كان مضافا انه صفة للعلم الا انه مضاف الى غير العلم ففى الجعل مبتدأ وخبرا تفكيك للنظم فيكون زيد
ابن رجل معطوفا على قوله رجل ابن زيد هكذا ان رجل فاضل جاء وابن زيد صفة لرجل فاضل جاء وابن رجل صفة له
فان قلت قد وصف رجل بعالم فيصلح صفة لزيد قلت وصف رجل به لا يستلزم كونه معرفة فلا يصح وصفه به وعلى هذا
فلا فائدة فى ايراد عالم الاجعل الوصف مفيدا لانه معلوم ان زيدا ابن رجل فلا فائدة فيه الا ايراد عالم قوله لئلا يلتبس
بينت فان قلت تاء بنت يكتب مطولا وتاء رابية يكتب مدورا فلا التباس لوحذف همزة ابنة قلت لعل الحكم بالالتباس
بناء على ذهول الكاتب عن كون التاء مطولا ومدورا او على ذهول المتامل عن ذلك لكن يرد ان هذا الالتباس غير مضر
اذ لا يفاوت المقصود بذلك قوله تخيلت اى نون التاكيد هذا هو الظاهر ويرجع الضمير الى النونين بتاويل كلوا حد لان سديد
لانه اختيار لما يحتاج الى التاويل مع وجود وجه لا يحتاج اليه قوله نحو اضربن بالتخفيف واضربنّ بالتشديد لا حاجة اليه
مع قوله بالتخفيف والتشديد فى جميع هذه الامثلة قوله اى فى جوابه المثبت اشارة الى ان المراد بالمثبت
الجواب لانه الموصوف بالاثبات لا القسم وقول الفاضل المسمى بالاضافة من قبيل جرد
قطيفة لا يخلو عن خلل ثم لزوم النون فى جواب القسم للمثبت بشرط ان لا يتعلق به جار ومسابق كقوله تعالى ولئن متم او
قتلتم لالى الله تحشرون قال الشيخ الرضى وتجئ النون ايضا بعد الافعال المستقبلة التى تلحق اوائلها المزيدة فى غير تاء
افتعل لكن قليلا وتجئ النون بعد المنفى بلا اذا كانت لا متصلة بالمنفى قياسا عند ابن جنى لانها اذن تشبه النهى و
قد يجئ مع الالف فيتصل نحو لا فى الدار يضربن فلان ويد ما قيل مجيئها مع النفى بانها خلت النفى بلا المشابهة للنهى
قوله لان اشترط فى التقاء الساكنين آه لا وجه للترديد وقد تقرر فى الصرف ان التقاء الساكنين على حده تارة يكون اذا كان
الاول لينا والثانى مدغما فى كلمة واحدة قال الشيخ ابن الحاجب فى الشافية التقاء الساكنين يغتفر فى الوقف مطلقا
وفى المدغم قبليين فى كلمة نحو خويصه والصالين وتمود الثوب انتهى بخلاف ما اذا كانا فى كلمتين نحو اذهبْ بكتابى هذا
نحو ان قالوا اللهم ويا ايها النبى وما جعل عليكم فى الدين من حرج قال الشيخ الرضى فالمضموم ما قبلها يحذف اذا اتصلت
بها نون التاكيد لساكنين فى كلمتين اولهما مدة وانكانت الثانية لشدة الاتصال وعدم الاستقلال كالجزء من الاول
الا انها على كل حال كلمتان والثقل حاصل لوجود الواو المضموم ما قبلها وعليها دليل اذا حذفت وهى ضمة ما قبلها قال سيبويه

لو تعالوا اضربوا واضربين كما قيل اضربان لم يكن خارجا عن القياس كتموا والثوب انتهى قوله لو قالوا آه لا يخلو عن خلل قوله
المحذوفة للالتقاء الساكنين ان اشترط في التقاء الساكنين على حدة ان يكون الساكنان في كلمة واحدة قوله الواصل الياء
وقيل النون المشددة ان لم يشترط ذلك وقد عرفت ما فيه قوله ذلك المذكور اشارة الى دفع ما قيل ان المشار اليه
شيء فكيف يصح الاشارة اليه باسم الاشارة المفرد ووجه الدفع ان المشار اليه ما دل بالمذكور وهو مفرد قوله اغزين
اذ ليس ما قبل النون في الصورتين مفتوحا بل قبل النون الف في الصورتين قوله باثبات الالف مع ان القياس حذفه
لكون التقاء الساكنين على غير حده لان التقاء الساكنين على حده انما يكون اذا كان قبل المدغمين في كلمة واحدة ولم
يحذف لئلا يشتبه بالواحد قوله بزيادة الالف والنكتة تلزم من التقاء الساكنين على غير حده قوله لئلا يجتمع ثلث متعاقبة
بقوله بزيادة الالف قوله للزوم التقاء الساكنين على غير حده وفيه انه لا يلزم التقاء الساكنين على تقدير دخول الخفيفة في الجمع لجواز
ادغام الضرورة في ادخال الالف على تقدير الخفيفة ولو سلم فيضه انه يلزم بدخول الثقيلة ايضا التقاء الساكنين على غير حده فلا وجه لمنع
الخفيفة دون الثقيلة الا ان يقال التقاء الساكنين في الثقيلة يشبه التقاء الساكنين على حده في الصورة فلحكم بمنعه رعاية للصورة
قال الشيخ الرضي واما مع الثقيلة فلان النون المدغمة وان كانت ساكنة فهي كالمتحركة لانه يرتفع اللسان بها دا بالمتحركة ارتفاعا
مماثلا فهو واحد متحرك قوله اغزن وارمن بحذف الواو للالتقاء الساكنين على غير حده لان الاول من الساكن وانكان مدة
والثاني مدغما الا انهما في كلمتين لان النون مع الضمير البارز في حكم الكلمة المنفصلة قوله كما حذفت في نخاف وا الكلفا.
لالتقاء الساكنين على غير حده قوله ارموا الغرض اي الهدف قوله اغزن وارمن يا امراة بحذف الياء لالتقاء الساكنين على
غير حده لكون النون كلمة على حدة مع الضمير البارز فالحاصل ان النون في جمع المذكر والواحد المؤنث في حكم الكلمة المتصلة بالمتقبل
في انه ليس كالجزء ما قبلها وانما حذف الواو والياء ولو كان له حكم الجزء لما حذفا وفيه ان الحذف يحتمل ان يكون لتحمل الواو
المضموم ما قبلها والياء المكسور ما قبلها مع النون المشددة لانه لا كان النون في حكم المنفصل ولذا لم يحذف الالف في
اضربان وفيه انه يحتمل ان يكون عدم الحذف فيه لئلا يلتبس بالواحد وبالجملة ان جعل النون في حكم المنفصل مع الياء
يشكل عدم الحذف فيه وترجيح الى ان يقال لئلا يلتبس بالواحد وان جعل كالمتصل مطلقا يشكل حذف الواو والياء
في اضربن واضربن فالحق ان يقال حذفا للثقل فحمل هذا فالترجيح للاول وانكان الاصل فيه ان يكون كالجزء
من الفعل لانه حرف التصق به لفظا ومعنى لكن لما كان البارز فاصلا بينه وبين الفعل صار كالمنفصل قوله فكالمتصل
اي كاللفظ المتصل الذي هو كالجزء من السابق والنكتة له لانه الاصل منه مع عدم الفاصل فيفيد تحريكه حرف يتصل
بسبب تحريكه بجعل بمنزلته الاصلية فيرد عند لحوقه حرف ساكن حذف لالتقاء الساكنين كما يفيد تحريكه يتصل اي استلزم
اتصال ما هو كالجزء من الفعل وموضع الفاصل نحو تولين وبينين فانه لما لم يكن بين الفعل والنون بانه فاصل عد كالجزء
منه وجعل الحركة الحاصلة بالحركة بمنزلة الاصلية فاعيد الواو والياء المحذوفتان لالتقاء الساكنين
بزوال التقاء الساكنين بحصول الحركة محل اللام والعين بلحوق ما هو كالجزء بخلاف ما لو حصل الحركة بامر منفصل حذف
فانه لا يعاد لعدم الاعتداد بالحركة العارضة نحو قل الحق وبع الثوب ثم ان اهل الصرف قالوا ان اصل الحركة الحاصلة بسبب

لحق ما هو كالجزء وهو ضمير الفاعل نحو صونا وصونوا وقولا وقولوا وهو لا يخلو عن خلل لان كون حركة النون واللام حاصلا باتصال الالف والواو وانما يتصور ان لو قيل ان الاصل كان صنن وقل فلما اتصل الالف والواو بهما فتح النون واللام او ضم فاعيد الواو لزوال التقاء الساكنين بحصول حركة هي بمنزلة الاصلية وليس كذلك بل قالوا ان صونا وقولا وصونوا وقولوا اما مأخوذات من تصونان وتصونون وتقولان وتقولون فبعد حذف حرف المضارع حذف لاجل الوقف النون لاحركة النون واللام فكيف يقال انه باتصال الالف والواو وحصل الحركة والظاهر ان الاصل صنن وقلن اتصل بهما الالف والواو والياء والنون فان قلت اذا كانت الحركة الحاصلة بواسطة الضمير بمنزلة الاصلية فلم لم يعد الالف المحذوف في رمت ورمتا مع ان الحركة حصلت بالالف قلت قالوا يعاد المحذوف لالتقاء الساكنين بحصول حركة بواسطة الضمير اذا كان الحرف الساكن الذي حرك باتصال الضمير لم يكن موضوعا على السكون ذاهبا التقدير المناسب للمقام لان الظاهر ان وصف الاتصال له مدخل في رد المحذوف واليضا كون الحركة الحاصلة باتصال الضمير بمنزلة الاصلية ليست بيقينية في مطلق الضمير بخلاف ما ذكره قدس سره تقول اغزون واربين واخشين برد اللامات وفتحها فانه ليس كذلك فان حذف اللامات كان لاجل الوقف فلما اتصل النون زال موجب الحذف وهو الوقف ولا مدخل للاتصال في الرد ولو سلم فليس في اغزو اربيا واخشيا رد اللامات باتصال الضمير اذ الوقف وقع على النون لا على الواو والياء قوله هل يرين بقلب الالف ياء وفتحها لان ما قبل النون يكون بنيا على الفتح والالف لا يقبل الحركة فانقلبت بالياء الذي هو الاصل قوله كما يقال يريان بقلب الالف ياء والا التقى الساكنان فلو حذف احدهما لالتبس بالواحد في صورة النصب قوله لم ترى الناس بكسر الياء لانها اتصل به الناس التقى ساكنان فحرك الاول بالكسر قوله لاصلى ترين والا لزم دخول اهل على الامر قوله يرين واللام المحذوفة لانه حذف لاجل الوقف ولما قصد البناء لم يرد الوقف فاعيد وفتح قوله كما يرد مع ضمير التثنية في اغزوا الا يخلو عن خلل قوله وهذه الامثلة وقعت على ترتيب تصريفها من تقديم المغرد المذكر على الجمع المذكر والنكرة تقتضي رعاية المثل له تقديم الجمع على واحد المخاطبة قوله والا اي وان لم يكن النون الخفيفة محذوفة قوله ان يقال لا تهين بحذف الياء وكسر النون لالتقاء الساكنين قوله اصبت خيرا بقلب التنوين الفا في حالة الوقف لكون ما قبله مفتوحا قوله اصابني خير بحذف التنوين لكون ما قبلها مضموما قوله وختم لي بخير بحذف التنوين لكون ما قبلها مكسورا

ولا يخفى ما في قوله من كمال حسن الختم ☆

تتمة

خاتمة الطبع حامدا ومصليا قد اطبعت حاشية الفاضل جمال بن نصير على الفوائد الضيائية في شهر صفر من السنة الخامسة والتسعين بعد الالف والمائتين من الهجرة في المطبع العلوي احلام الى ههنا كانت حاشية الجمال في الحوض وحاشية عبد الرحمن على الحاشية وبعد هذا حاشية بعبد الرحمن كلتهما في الحوض والحاشتين كليهما

وهي تدخل بين جملتين والمتبادران يكون حالية ولهذا اورد في معناه المجموع واو الحال حيث قال والحال اني للاري الخ اعلم ان الاسلوب والطريق منهم في معنى البيت العربي ان يبدئوا اولا بمعنى المفردات التي فيها صعوبة ثم يبنوا انها بحسب التركيب ثم يبنوا معنى المجموع والشاهد اختار بدئه المعاملة في الشعر فلما بين معنى مفرداته حاله صعوبة تبين ثانيا بحسب التركيب بقوله فقول اراي امامن رويته الخ ثم بين ثالثا معنى المجموع بقوله مررت على وادي سبأ منسوب الخ **قوله** وجملة انوه بفتح الهمزة وفتح النون وسكون الواو اي جاذبا **قوله** ثانية بفتح الثاء وكسر الهمزة وفتح الياء المشددة **قوله** اسند اي اخوف الى الضمير الراجع الى وادي اوالضمير في ثانيته باعطاء اعراب المضاف اليه واعطاء الهاء اليه **قوله** وهو بمعنى المفعول اي اسم التفضيل وهو اخوف بمعنى المفعول اي المخوف بالمعنى الفاعل اي المخاف فان الموضع الذكور موضع مخوف لاخائف وادي السباع موضعي هست كه سباع بسيار است درو وشاعر توصيف ميكند آن موضع را **قوله** ومانى ماوقى المدر مصدر بمعنى الوقاية وفي بعض النسخ ومامن قوله الاماوقى بمعنى من **قوله** والمستثنى مفرغ فيكون المستثنى منه مقدرا اي في كل وقت من الاوقات **قوله** لكثرتها فيها اي تسمية بوادي السباع لكثرة السباع فيها فالاضافة بادنى ملابسة **قوله** الظلام من الظلمة يكون صفة اولى وادي **قوله** يكون صفة ثانية **قوله** والتوقف معنى ثانية فانها بمعنى المكث والتاني كما سبق والحال انه ليس توقف جماعة الركبان بوادي اقل واخوف من توقفهم بوادي السباع اقل واخوف من واديا اي من جميع الوادي فهو اشارة الى ظلام وادي السباع في الآفة والمخافة بدانكه مخنيك دروي ترس بيشتر هست ازوي ساكن تر ميگذرند نرم نرم ترميروند اسپانرا تا قطاع الطريق مطلع نشوند وقد عرفت ان قوله وادي بمنزلة قوله رجلا وقوله بوادي السباع بمنزلة قوله عين زيد **قوله** ولو عبرت بالعبارة الاولى اي بالمثال المذكور اولا وهو قوله ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فيكون قوله ولا اري مثل ما رأيت وقوله وادي شمل قوله رجلا واقل احسن وقوله به بمثل في عينه وقوله ركب اتوه بمثل الكحل ومنهم بمثل قوله منه وقوله بوادي السباع مثل قوله عين زيد **قوله** ولو عبرت بالعبارة الثانية اي المثال المذكور ثانيا وهو قولنا ما رأيت كعين زيد حسن فيها الكحل منه لان صلة ما رأيت هنا الكحل منه في عين زيد فيكون قوله ولا اري وادي اقل به ركب اتوه من وادي السباع مثله ولكن قوله ولا اري وادي اقل به ركب اتوه من وادي السباع يناسب وبمائل ظاهرا لقوله ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد ثم اعلم ان وجه التمسك ان المفضل عليه يقدم على اسم التفضيل وهو وادي السباع كما تقدم العين في المثال المذكور وهو قولنا ما رأيت كعين زيد الخ واقل اسم التفضيل جرى في اللفظ اي في اللفظ يكون صفة واديا وهو في المعنى بسبب مشتركين بين المفضل والمفضل عليه كاركب فانه مفضل باعتبار راديا ومفضل عليه باعتبار وادي السباع فيكون الركب بمنزلة الكحل الذي في المثال المذكور فتامل في هذا المقام **قوله** على وجه علم من دليل الخصائص ولا يخفى ان كلامه يدل دلالة متحركة على ان معلومية المحدود انما تكون من دليل الانحصار لا من التقسيم فلا يرد ما قال الفاضل الحلواني من كلام الشارح وهو قوله لما قسم المعرفة الكلية الى اقسامها الخ لانه يكون من الخاتمة اذ لا يدل عليه للتقسيم وهو هي اسم وفعل وحرف في معلومية محدود الاقسام من دليل الانحصار بل دليل الانحصار مستقل في ذلك استغنى لطوض كلامه فالشارح اشار بكلامه الى ان المصنف سامع دليل الانحصار لا بد وانه كما فعله بد وانه في تقسيم الاسم وانيف اشار الى انه لم يقل وهي ثلثة اقسام لانها ان دلت على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة فهي اسم وان دلت على معنى في نفسه

ان يكون لمعنى المطابقى للفعل مستقلا وغير مستقل معا اما عرفت ان المعنى المطابقى للفعل يفهم من ضرب مثلا فيكون مستقلا وغير مستقل
مستقلا باعتبار انه يفهم لمن يفعل وغير مستقل باعتبار انه يشتمل على نسبة ولا مانع فيه وان قلتم ان بين ما قالوه ان المركب من المستقل وغير المستقل
غير مستقل وبين ما قالوا ان الالف واللام من خواص الاسم تناف لان الاول يدل على عدم دخول اللام على هم الفاعل لك نحو
النسبة فى مفهومه لانه مركب من الحدث والنسبة والثانى يدل على دخوله فيه والجواب عنه ما قال السيد قدس سره فى حاشيته المطول
من ان النسبة فى الفعل على سبيل التفصيل وفى الاسم على سبيل الاجمال فالمركب من المستقل وغيره غير مستقل فيما كانت النسبة فيه
بطريق التفصيل واما اذا كانت على سبيل الاجمال فلا واجيب ايضا بان المركب منها انما يكون غير مستقل اذا احتاج غير المستقل بابرازه خارجا
كما فى الفعل لانه يحتاج الى فاعل بارزا وهو خارج عن مفهوم الفعل والنسبة فى اسم الفاعل يحتاج الى الذات وهى داخلة فى مفهومه
قوله ولما وصف ذلك المعنى الخ وضع وحمل تقريره انه اذا لم يكن المراد من المعنى فى نفسه النسبة الى فاعل بالم يتعين من ان المراد
هو الحدث لم يلزم ان يكون المراد منه الزمان لانه ايضا معنى مستقل بالمفهومية تقرير الجواب انما نوصف المعنى بالاقتران بالزمان
تعين الخ والا يلزم اقتران الشئ بنفسه وبعبارة اخرى يلزم ان يكون للزمان زمان لا يقال لم لا يجوز ان يكون المراد من المعنى
هو المركب من الحدث والزمان لانا نقول اقتران الكل ح باقتران جزءه وهو الحدث وقد عرفت انه مقترن بالزمان فلا فائدة
ح فيه قوله ليس معناه المطابقى لان النسبة الى فاعل ما جاز منه وهى غير مستقل بالمفهومية والمركب من المستقل وغيره غير مستقل
قوله لكن لا يتحقق اى العام الا ح وانما قال كذلك ولم يقل ليس المراد ههنا معناه المطابقى بل المراد معناه التضمنى لانه لو قال
كذلك لا يوافق هذا المعنى المذكور فى تعريف الفعل بالمعنى المذكور فى تعريف الاسم لان المراد منه فى تعريف الاسم هو الاعم
فالمناسب ان يراد من المعنى ههنا هو الاعم لكن الاعم فى تعريف الفعل لا تحقق الا فى ضمن المتضمن والاعم فى تعريف الاسم
لا يتحقق الا فى ضمن المطابقى قوله مخرج بهذا القيد الحرف ولقائل ان يقول لما كان المراد من المعنى هو الاعم فلا نسلم ان لا يكون المعنى
التضمنى للحرف غير مستقل بالمفهومية فان معنى من هو الابتداء الخاص والابتداء جزء من مفهومه ومعنا مستقل بالمفهومية ويمكن
الجواب بان الابتداء الخاص ليس مفهوما لكلمة من بل هو تقييد عن مفهومه هو الابتداء المنسوب الى البصرة مثلا وهو ابتداء جزئى غير
مستقل بالمفهومية ولقائل ان يعيد ويناقش بعبارة اخرى بانا لا نسلم ان المعنى التضمنى او الالتزامى للحرف غير مستقل بالمفهومية
فان من تدل على الابتداء المطلق وهو ما جاز لمعنى الحرف او لازم لمعناه وعلى كلا التقديرين يلزم ان يكون معناه التضمنى
والالتزامى مستقلا بالمفهومية والجواب ان هذا انما يصح اذا كان المعنى اعم من المطابقى والتضمنى الالتزامى واما اذا كان اعم من
المطابقى والتضمنى فلا على ان دلالات التزامات محجورة فى التعريفات قوله فى الفهم عن لفظ الدال عليه وانما زاد قوله فى الفهم
لئلا يشكل على المصادر كالضرب لانه مقترن بزمان لانا اذا قلنا الضرب واقع على زيد لا يكون هذا الضرب الا فى زمان لكن
لا يكون هذا الا قتران فى الفهم اى فهم معنى الزمان ثم زاد قوله عن لفظ الدال عليه لئلا يشكل بقولنا زيد ضارب غدا وبعيد ان
امس لان الضارب مثلا مقترن بالزمان فى الفهم اى فهم المعنى وايضا معنى الضرب يفهم من الفعل ويكون مقترنا بالزمان
فى الفهم لكن لا يفهم من لفظة الدال على المعنى بل يفهم من الغد او الامس او من لفظ الفعل قال بعض المناظرين انه يحتاج الى
قوله فى الفهم عن لفظ الدال عليه لان المصادر خارجة بقوله وضعا اذ ليس فى قتا انها بحد الا زمنة بحسب الوضع اعدم كون الزمان

ايضا فالتردد المذكور سيدعى ان يكون الجميع منقولا منها او الجميع منقولا من غيرها مع انه ليس كذلك بل بعضها منقول الى المصادر وبعضها منقول من الاصوات والجواب ان المراد ان كلها واحد من الجميع منقولا آه اى جميعها باعتبار بعضها منقول الى المصادر وباعتبار بعضها منقولا عن غيرها وشل هذا واقع منهم كما قال هذه الجماعة شيع بهذا الجراى شيع بعض منهم بعضه لا جميعهم بخلاف ما اذا شيوع جحر عظيم وقيل هذه الجماعة يدع هذا الجحر معناه ان هذه الجماعة من حيث هى يرفعه لا كل واحد اشارة الى تعظيم المصدر من الحقيقى كزيد ومن التقديرى كبيهات والى ان غير المصدر اعم من الظرف نحو دونك والصوت نحو صه والجار والمجرور كعليك وقوله و دخل فيه اى بقوله وضعا عطف على قوله فخرج والمراد بها الافعال المنسلخ عن الاقتران بالزمان اعم من ان يكون فيه الزمان او لا يكون فيه الحدث اكون نسبته بين الحدث والزمان فلا حاجة الى ذكر الافعال المنسلخ عن الحدث

قوله لاقتران معنا ها باى بالزمان اى بزمان الاستقبال قوله ويصدق على المضارع وضع ودخل تقديره ان المضارع يلزم ان تخرج لانه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة لانه مقترن بزمانين الجواب ان هذا انما يتوجه اذا اعتبر لفظ فقط فى تعريفه وليس كذلك فانه هو مقترن بزمانين يصدق عليه انه مقترن بزمان واحد واورد هذا الجواب فى بحث الاسم ايضا واورد فيه الجواب بانا لا نسلم ان يكون مشتركا بين الحال والاستقبال بل هو موضوع للحال واستعماله فى الاستقبال او بالعكس فعلى هذا يكون المضارع باحد الازمنة فقط قوله ولانه مقترن اى وضع المضارع لمعنيين ليس لموضع واحد بل بتعدد الوضع فهو من حيث انه موضوع للحال يكون مقترنا به ومن حيث انه موضوع للاستقبال مقترنا به فكان شيئين موضوعين لمعنيين

هذا تسليم لاعتبار قيد فقط فى تعريفه هذا الجواب غير مذكور فى تعريف الاسم قوله دخول قدای قد الداخلة فيكون من الخواص اللفظية ح وكذلك للبواقى قوله لتقريب الماضى الى الحال فمعنى قد ضرب هو الضرب فى الزمان الماضى ولكنه قريب بالزمان الحال والمراد انه لتقريب الماضى الى الحال حقيقة ولا يوجد فى غيره حقيقة فلا يرد انه يجوز ان تدخل الاسم مجازا قوله او تقليل الفعل قيل المراد من الفعل الاصطلاحى او اللغوى والثانى مسلم ولكن قوله وشئ من ذلك لا تحقيق الخ غير مسلم منه دخولها فى المشتقات ايضا وهو باطل والثانى الاول ضرورة كاذب لان الفعل الاصطلاحى هو لفظ ضرب مثلا فلا معنى لتقليل لفظ واجيب تقدير المضاف الى تعليل مدلول الفعل الاصطلاحى ومفهومه قال مولانا عصام والاولى ان يقال الاضافة موضع قوله الا فى الفعل لانه موضع الضمير اقول غير الاسلوب تنبيها على ان المراد من الفعل معناه اللغوى وهو الحدث فيكون كلمة قد لتقليل الفعل الاصطلاحى باعتبار احد اجزائه لا لاقتران كلمة قد لتقليل جميع اجزاء الفعل لا لتقليل احد اجزائه لان التقليل تعلق بجميع اجزائه فى قولنا قد يضرب زيد لانا نقول التقليل تعلق بالحدث فقط ولكن مصداقه بالنظر الى النسبة والزمان والعبارة اخرى بانه تعلق بالحدث بالذات ولغيره بالتبع والقلت قليل الفعل اللغوى لا يصح فى قوله لتقريب الماضى الى الحال فانه ليس فيه تقليل الفعل وتحقق قبل تقريب الزمان قلت المراد منه تقريب الحدث الذى هو لاقترانه بزمان الماضى او الحال قوله لدلالة الاولى على الاستقبال الخ ولو قال لدلتها على الاستقبال لتم الدليل ولكنه اراد بيان معنى السين والسوف فى ضمن الدليل او مراده منه بيان تقديم السين على سوف ولا يبعد ان يقال لو قال لدلالة على الاستقبال فالكبرى فيه مطوى اى كل ما يدل على الاستقبال فهو مختص بالفعل وهو فى غير المتن لوجوده فى المشتقات مثل

ما هو بحسب اصل الوضع قوله على زمان قبل زمانك الحاضر وقوله الحاضر تفسير لقوله زمانك وقوله انت فيه تفسير الحاضر وبيان الاضافة بادنى ملابسة ثم ان قوله زمانك اعم من ان يكون زمان المخاطب اوزمان مخاطبك اوغيرهما من الازمنة المنسوبة اليك ولعل حاصل كلامه قدس سره ان قوله فان تقدم بعض اجزاء الزمان الخ اشارة الى تجريد لفظ قبل عن الظرفية باستعماله في اصل التقديم اى دل على زمان متقدم على زمانك ولكن بحمل المتقدم على التقدم الذاتي لا الزماني والا يلزم ان يكون للزمان زمان فان تعلت ارادة التقدم الذاتي من التقدم غير صحيح لان في التقدم الذاتي لابد ان يكون المتقدم علة تامة للمتاخر فهو للصحيح بين اجزاء الزمان لكونها غير قار الذات غير مجتمع فيلزم تخلف العلة عن المعلول قلت علية المتقدم للمتاخر في التقدم الذاتي اما بان يكون المتقدم علة لوجود المتاخر فقط واما ان يكون علة للمتاخر سواء كان علة لوجوده او لعدمه وان كان الاول فهو مم وان كان الثاني فهو مسلم لكن لم لايجوز ان يكون علية لعدمه فاذا انعدم المتقدم تعدمه يوجب عدم المعلول وهو عدم العدم فهو يستلزم وجود المتاخر في اجزاء الزمان فان اجزاء الزمان ما لم ينعدم الجزء المتقدم لم يوجد الجزء المتاخر ويمكن ان يجاب ايضا بانه لم لايجوز ان يكون المتقدم علة للمتاخر اذا كان من الزمانيات لانها تجتمع في الوجود بخلاف اجزاء الزمان فانها لاتجتمع فيه فما قيل في الجواب عنه بان المراد من القبلية الزمانية هو التقدم بالذات اى بلا واسطة لا بالعرض اى التقدم بالوسطة الاول يكون بين اجزاء الزمان والثاني يكون بين الزمانيات فان تقدم بعضها انما هو لواسطة تقدم زمانه على زمانه ليس بشئ لان المتقدم بالذات بالمعنى المذكور اما بالزمان او بالرتبة وان كان الاول فيلزم ان يكون للزمان زمان وان كان الثاني فيلزم ما مر من القبلية بين اجزاء الزمان وايضا يابى عنه جعله مقابلا تقدم الذاتية بالعرضية مقابلة الذاتية بالزمانية في قوله انما يكون بحسب الذات لابحسب الزمان كما لايخفى واذا عرفت هذا التفصيل فانظر الى ما قال هو لا ناعه فانه قال ان التقدم الذاتي ههنا غير صحيح اذ هو اما يكون المتقدم علة للمتاخر وهو لايصح بين اجزاء الزمان لكونها غير قار الذات وغير مجتمع فيلزم تخلف العلة عن المعلول والتقدم الزماني صحيح ههنا اذ هو ما لايجتمع المتقدم والمتاخر في زمان واحد وتقدم اجزاء الزمان بعضها على بعض ككم مع انه ليس منشار الاشكال في لزوم ان يكون للزمان زمان هو التقدم الزماني حتى يجاب بارادة التقدم الذاتي بل منشار الاشكال لفظ قبل فانه لازم الظرفية فهو متعلق بحدث وقع صفة الزمان فيكون المعنى حادث على زمان واقع في زمان متقدم على زمانك فيلزم ان يكون للزمان زمان ولا يندفع الشبهة الا بتبديل لفظ قبل بلفظ متقدم بان حادث على زمان متقدم على زمانك انتهى كلامه فاقول المراد من قوله حادث على زمانك انما التقدم الذاتي او الزماني وان كان الاول يرد ما مر من القبلية بين اجزاء الزمان والثاني الثاني يلزم ان يكون للزمان زمان وان قلت التقدم الزماني يصح بين اجزاء الزمان لانه ما لا يجتمع المتقدم والمتاخر في زمان واحد وتقدم بعض اجزاء الزمان على بعض ككم قلت تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض ككم لكن الكلام في ان التقدم متحقق بين اجزاء الزمان قطعا وهذا اما بالزمان او بالذات وعلى التقديرين يرد ما عرفت آنفا ثم اقول قوله منشار الاشكال لفظ قبل فانه لازم الظرفية الخ يدل على ان منشار الاشكال هو ان يكون الزمان ظرفا للزمان يعني لا يكون

صفة المتكلم لان المتكلم يجلبه مكروها وجوز ان يقرا ان الكراهة مصدر مبني للمفعول بالفارسية مكروه بودن فيها تجوز ان ح قوله لمجانسة اي الماضي يكون مبنيا على الضم لموافقة الواو مع ان الواو من الضمائر الساكنة ودون المتحركة قوله الاشبه الاسم بالجد الخ معنى المشابهة هو اشتراك المرئي وصف كان لهذا الوصف زيادة اختصاص بالاشبه به كما في قولنا زيد كالاسد واتما قال باحد حروف نأيت لان عند عدم ذكره يصدق على الماضي ايضا لان الماضي كضرب مثلا ايضا مشترك بين المعاني لانه جار بمعنى الضرب وبمعنى البيان وكذلك باع جار بمعنى البيع وبمعنى الشراء فقوله باحد حروف نأيت يخرج الماضي قوله تسلسلا باحد حروف نأيت اي بمالابتة زيادة حروف نأيت غالبا وللمالابتة تحصيل ان يكون للسببية او للصحابة ويجوز ان يتعلق الجار والمجرور بقوله شابه بجعل الباء للسبب قوله في اوائله لانقال ليس في المضارع اوائل فينبغي ان يقول في اوله لانا نقول صيغة جمعه باعتبار المواد قوله وبهذه المشابهة الخ اشاربه الى رد ما ربما سمعت من قال انه موضوع للحال واستعماله للاستقبال مجاز وقيل بالعكس قوله لوقوع الاسم الخ قيل ان الماضي ايضا مشترك بين المعاني المتعددة فيكون مشابها للاسم واجيب بانه ليس كل ما ض مشتركا بخلاف المضارع قوله عطف على وقوعه اي لا بالنصب عطف على قوله مشتركا قوله فانه للاستقبال القريب وهذا ليس بكلية فان المضارع بعد السين قد يراد به الحال كقوله تعالى سنريكم آياتي فلا تستعجلون وقد يراد به الحال كقوله تعالى انا نسيفكم الله قوله بواسطة القرائن فان جارية في قولنا رايت عينا جارية وكذلك النكرة تتخصص باحد الافراد بقرينة لام العهد قوله واتما عرف المضارع الخ وكلمة اتما قد يكون للاهتمام لا للحصر واتما اصل انه لم يعرف بما عرفة القوم من ان المضارع حامل على زمان الحال والاستقبال او بانه حامل على زمان يرقب او بانه مانى اوله احدى الاربع الزوائد الخ لان وجه تسمية المضارع بالمضارع يظهر من تعريفه لا من تعريفهم وذلك لان معنى المضارعة في اللغة هو المشابهة وهي ماخوذة من معناه الاصطلاحي لا في تعريف القوم قوله فالمتكلم للتكلم الخ الفاء لتفسير ما في تأيت وانما لم يفسر على الترتيب الذي في تأيت لان تتبع في ذلك بالصرفيين لانهم ابتدأوا بالمتكلم ثم بالنون ثم بتا والمخاطب ثم بالياء وانما فعلوا كذلك لان التكلم اصل بالنسبة الى المخاطب وكذا المخاطب اصل بالنسبة الى الغايب وانما اعطى المتكلم بالواحد للان تحته انا فانا رادوا ان يكون ظاهره مطابقا لتحته لا يقال تحته النون ايضا فلو اعطى النون بح ايضا يكون ظاهره موافقا لتحته لانا نقول المعتبر هو الحرف الاول قوله وللمونث اي التاركيون للمونث والمونثين او وقعا لهما فيكون قوله غيبة حالا عن المفعول به بواسطة اللام قوله غائبات او ذوي غيبة اشاربه الى ان المصدر بمعنى اسم الفاعل او الى تقدير المضاف لان المصدر لا يقع حالا الا على نوعين الوجهين لان الحال لا بد ان يكون محمولا على صاحبها وهم غير محمول عليه فلا يقع ضربت زيدا قياما الا بتقدير المضاف اي ذا قيام او بجعل القيام بمعنى القايم قوله على البدلية ولم يجعل عطف بيان لانه لا يجوز المخالفة في عطف البيان في التعريف والتنكير قوله فهو في قوة النكرة الموصوفة فيكون معرفة تحكما لا حقيقة فان البدل والمبدل منه يكونان معرفتين ونكرتين ايضا ويكونان مختلفين لكن ان كان البدل نكرة والمبدل منه معرفة فلا بد ان يكون البدل اعم لئلا يكون المقصد الاقص عن غير التعيين فالتخصيص المذكور في قوة النعت اعم من الحقيقي والحكمي قوله لموافقة السابق وهو قوله للمتكلم مفردا وقوله للمونث والمونثين غيبة قوله وحروف المضارعة

وقيد المرفوع بالمتصل لانه اذا كان مع الضمير البارز للمرفوع الغير المتصل به يكون اعرابه ايضا كذلك مثل لا يضرب الا هو فان الضمير هو بارز مرفوع لانه فاعل ليضرب ولكنه غير متصل به لوجود الفصل بكلمة الا قال مولانا عصم لا يحتاج الى زيادة قيد المتصل لان قوله فالصحيح المجرد الخ مقابل لقيد والمضارع المتصل به ذلك الخ فيكون قوله المجرد في مقابلة قوله المتصل فلا يكون المراد من المجرد الا عدم الاتصال انتهى حاصل كلامه اقول ان قوله المتصل به انما يكون لبيان المراد ظاهرا اشكال لا يقال كيف يكون قوله متصل به احترازا عن قولنا ما يضرب الا هو لانه قيد الضمير البارز المرفوع المتصل به يقول للتثنية والجمع فانه لا يدان يكون تحت عن الضمير البارز المرفوع الذي لم يتصل به ذلك ولكنه كان للتثنية والجمع لانا نقول المناقشة في المثال ليست معتبرة عند المحققين فيقول هو احتراز عن قولنا ما ضرب الا هما او الا هم **قوله** والجمع المذكر الخ قال مولانا عصم لا يفهم الجمع من المذكر والمؤنث بل لا بد ان نحس الجمع بالمذكر لان الكلام في اعراب المضارع وهو مبني نون المؤنث مبني لا اعراب فيه فيكون المراد من قوله فالصحيح المجرد الخ انه اي الصحيح من المضارع الذي لا يكون فيه نون جمع المؤنث آن قلت ان قوله فالصحيح المجرد الخ كلام سلبي فيصح ان يقال ان المضارع الذي ليس فيه غير الجمع المؤنث اعرابه بالضمة رفعا الخ واما اذا كان معه نون الجمع المؤنث فمبني للاعراب فيه قلت لا يصح قوله والمضارع المتصل ذلك الخ لان معناه ان المضارع المتصل به ذلك اي الضمير البارز المرفوع المتصل الذي في التثنية والجمع المذكر والجمع المؤنث يكون اعرابه بالنون الخ مع انه بطل لان المضارع مع نون المؤنث فمبني كما عرفت اقول ان معنى قوله والمضارع المتصل الخ ان المضارع المتصل ذلك من المضارع الذي هو معرب يكون اعرابه بالنون الخ او يقال ان قوله ذلك اشارة الى الجمع ولكن تخصيص الجمع طريق الاستخدام فلا اشكال ح لكن الاولى ان لا يعمم الجمع من المذكر والمؤنث بل ينبغي ان يخصه بالمذكر لعدم الفائدة في التعميم لانه غير صحيح كما هو مذهب الفاضل المذكور لانك عرفت تصحيحه مناقوله والمخاطب المؤنث اي ذات لام الخطاب فصيح تو صيفه بالمؤنث **قوله** والمؤنث قال مولانا عصم ان الضمير البارز في الصحيح المعرب لا يكون لجمع المؤنث انتهى كلامه وحينئذ انما يصح اذا كان الضمير في متنه في قوله فالصحيح منه راجعا الى المضارع للمعرب وليس كذلك بل هو راجع الى المضارع مطلقا **قوله** فحذه اي الصحيح المجرد على هذا فينبغي ان يقول بدل الا به الآن فيقال تانيثه باعتبار الجزء وهو قوله اربع فان تانيث اسماء العدد من الثلاثة الى العشرة يخالف تانيث الاسماء **قوله** في الواحد الغائب المؤنث والمراد بالواحد ذات له الوحدة وكذا المراد بالغائب ذات له الغيبة فصح توصيفها بالتانيث ويمكن ان يقال لما كان اللفظ اشعارا بالتانيث ترك تانيثها **قوله** والسكون الخ انما لم يقيد السكون بقوله لفظا كما قيد الضمة والفتحة به لان المضارع الصحيح لا يكون الا بالضمة والفتحة اللفظيين ولا يكون اعرابه تقديريا واعراب المضارع المعتل يكون تقديريا ايضا مثل يرمي ويدعو واما السكون فيكون لفظيا في الصحيح فلذا قيده باللفظ قال مولانا عصم ان السكون ايضا تقديري كالسكون في لم يكن في قوله تعالى لم يكن الذين كفروا الا نفي الاصل لم يكن لسكون النون اقول المراد من السكون في قوله والسكون في حال الجزم هو السكون الذي في نفس الكلمة بدون عارض ومثل هذا السكون لا يكون تقديريا وانما يكون السكون تقديريا بسبب سكون ما قوله وهو الذين فان حركة النون في لم يكن لسكون ما قوله وقيل في الجواب عنه بان السكون في كلامه عصم من اللفظ والتقديري ليس بشيء اما اولا فلانه ليس في المقابلة لان الكلام في لم لم يرد قوله لفظا بعد السكون حتى يشمل الضمة والفتحة والسكون جميعا واما ثانيا فلان قوله حال الجزم يابى عنه لان السكون التقديري ليس في حال الجزم **قوله** مثل لا يضرب الخ

فلا یکون کاحدا جزائہ وحاصل الدفع انہ حمل کلمۃ سوف علی السین فی ذلک **قولہ** لان الاصل فیہ ای فی خبر کاد الاسم وانما عدل عن الاسم بما سیجی من ان فاعل کاد اسم محض علی ما ہو الاصل وخبرہ الفعل المضارع لیدل علی قرب حصول الخبر من الحال باعتبار احد معنیہ وہو الحال وقال بعضہم ان افعال المقاربۃ مثل کاد فی الدخول علی المبتدا والخبر فالاصل ان یکون خبرہا مثل خبر کاد فی وقوعہ مفردا او جملۃ اسمیۃ او فعلیۃ فترک الاصل والتزم کون الخبر فعلا مضارعا **قولہ** بان ملفوظۃ والقرینۃ علی تقدیر الملفوظ مع ان عبارتہ شاملۃ للمقدرۃ ایضا کلام لاحق وہو قولہ مبتدأ وبان مقدرۃ الخ **قولہ** کالیش فی ای شئ والتشبیہ فی اصل السقوط لا فی الخصوص فلا یرد ان السقوط فی الیش من الاخر وفی لن من الوسط فلا یصح التشبیہ **قولہ** اذا الظرفیۃ احتراز عن اذا العلیۃ فتنوینہ عوض عن المضاف الیہ فانہ لا یضاف الا الی الجملۃ فقولنا انا اذن ادخل الجنۃ بمعنی اذا اسلمت ادخل الجنۃ غالبا وبنی علی الفتح لیکون علی صورۃ الظرف وہی فی یومئذ ای یوم اذا کان کذا علی الجر لیکون علی صورۃ المضاف الیہ وقولہ اذا الظرفیۃ بمعنی ان نسبتہ الی الظرف من قبیل نسبۃ الفرد الی الطبیعۃ فلا یلزم ظرفیۃ الشئ لنفسہ **قولہ** وبعد لام کی ای اللام بمعنی کی بان یکون ما قبلہا سببا لما بعدہا **قولہ** لان ہذہ الثلثۃ متعلق بقولہ مقدرۃ **قولہ** جوار جمع جار یعنی ان ہذہ الثلثۃ من الحروف الجارۃ **قولہ** عطف الخبر علی الانشاء ای لو لم یقدر ان یلزم عطف الجملۃ الخبریۃ علی الجملۃ الانشائیۃ وانما لم یتعرض بدلیل نصب المضارع بان المقدرۃ بعد او اکتفاء بما ذکر المص فیما بعد حیث قال او بشرط معنی الی ان او الا ان فان ما بعد الا للاستثناء اسم لا فعل وما بعد الی مجرور **قولہ** ان تحسین ای من الاحسان والفاء فی قولہ فان لتفسیر النواصب **قولہ** وکلمۃ ان التی وزاد لفظ الکلمۃ اشارۃ الی وجہ تانیث التی نفسیہ اشارۃ الی ان المراد بقولہم کل حرف مونث ہو حروف الہجاء لا الحروف المعانی **قولہ** بعد العلم ای بعد اللفظ الدال علیہ سواء کان فعلا کعلمت او اسما کعالم **قولہ** اذا لم یکن بمعنی الظن فانہ اذا کان بمعنی الظن ففیہا الوجہان کما سیاتی ولا شک ان الظن فرد العلم فیصح استعمالہ فی الظن وان کان قلیلا فلا یرد ما قال مولانا عصام ان ہذا یشعر بان العلم جاء بمعنی الظن والمشہور انہ لا یستعمل الا فی الیقین انتہی کلامہ ثم ان المراد من العلم ہو العلم بمعنی الیقین سواء کانت بعد لفظ العلم او ما یدل علیہ وعلم انہ یسمی الطرف الراجح ظنا والطرف المرجوح وہما وان لم یجوز العقل الا الطرف الواحد فہو الجزم ثم اما ان یکون مطابقا للواقع اولا وان کان الثانی فہو الجہل المرکب وان کان الاول فاما ان یزیل بتشکیک المشکک اولا وان کان الاول فہو تقلید وان کان الثانی فہو الیقین **قولہ** ہی ان المخففۃ الخ قیل تقدیم ضمیر الفصل یفید الحصر فقولہ ولیست ہذہ مستدرک لافادۃ الحصر المستفاد من تقدیم ضمیر الفصل رد وجیب بان ایرادہ للمبالغۃ فی رد مذہب الفراء والانباری النحوی فانہم جوزوا کون ان الناصبۃ بعدہ ویمکن الجواب بان الحصر المستفاد من تقدیم ضمیر الفصل عام یحتمل الحقیقی والاضافی فقولہ ولیست ہذہ اشارۃ الی ان الحصر المستفاد من التقدیم اضافی لا حقیقی فجاز ان یکون ان التفسیریۃ بعدہ فیکون الحصر المذکور بالنسبۃ الی ان الناصبۃ **قولہ** لان ان المخففۃ للتحقیق ای مدخولہا یدل علی التحقیق والیقین بخلاف مدخول ان الناصبۃ فانہ للرجاء والطمع فجاز ان لا یقع بان یبقی فی مرتبۃ الرجاء فلا یجتمعان والا یلزم اجتماع النقیضین وانما قال فلا یناسبہ ولم یقل فینافیہ کما ہو الظ لاحتمال المجاز او تجریدہا عن معنی الرجاء قیل لا یثبت نفی کونہا مصدریۃ وہو المدعی بل یفید عدم اولویۃ کونہا مصدریۃ والجواب ان الاولویۃ عند البلغاء بمنزلۃ الوجوب **قولہ** علمت ان سیقوم وان لا یقوم وانما لم یقل علمت ان یقول بل زاد السین وکلمۃ لا فی ادا المضارع لان ان المخففۃ من المثقلۃ

هيئت هذه العبارة وهي قوله كنت سرت امس حتى ادخل البلد وتحكيها اي هذه العبارة في زمان الخ **قوله** على كانت هيئت اي على عبارة كنت هيئت تلك العبارة وتذكير الضمير بتأويل على لفظ الموصول **قوله** كان ما بعد حتى اي كان في زمان الدخول ما بعد حتى في هذه العبارة مرفوعا بقيت ما بعدها على عبارة كان ما بعدها على تلك الحركة العبارة والحركة وحكيته على زمان كان عليه **قوله** ففي زمان الحكاية ايضا الخ اي اريد ان يكون في زمان الحكاية ايضا مرفوعا كما كان مرفوعا في زمان الماضي وبما ذكرتم الكلام فلا يحتاج الى قوله اذ لا يمكن الخ الا ان يقال ان قوله اذ لا يمكن الخ لدفع ما يقال جاز ان يكون منصوبا في حال الحكاية ومرفوعا في زمان الماضي فاجاب بانه لا يمكن الخ مع انه شرط تقديران على تقدير نصبه **قوله** لانها علم الاستقبال اي علامة الاستقبال مع انه اريد معنى الحال من المضارع الذي بعد حتى فبينهما تناف وأجيب بأنه قد اعتبر في حتى الاستقبال بالنظر الى ما قبله فان يكون الاستقبال ما قبلها ايضا نحو لا ينافي ارادة معنى الحال وتعبيره اخرى بان المراد منه انما انه علم الاستقبال حقيقة فهو معها انه علم الاستقبال بالنظر الى ما قبله فسلم لكنه لا ينافي الحال والجواب عنه بانه وان لا ينافيه ولكن المناسب ان لا يراد منه معنى الحال على تقدير كون ان للاستقبال وما هو غير مناسب نحو قبيح عند البلغاء وطوعه من اجتماع الضدين بين الامرين فالمنافاة بينهما ليس محالا بعد وأجيب ايضا بان المراد من قوله اذ كان مستقبلا الخ اذ اريد استقباله بالنظر الى ما قبله فارادة معنى الحال منه ينافي ارادة معنى الاستقبال منه **قوله** عند هذه الارادة اشار به الى ان قوله كانت الخ جزاء الشرط **قوله** لاجارة اي لاحرف جارة ولا حرف عاطفة لانقال لم لا يجوز ان يكون حتى جارة او عاطفة بتقدير ان يعد بها مع بها المضارع وكان في تاويل المفرد لانا نقول قد عرفت انها علم الاستقبال فينافي ذلك ارادة معنى الحال منه **قوله** ليكون الفعل بعده اي الفعل مع فاعله خبره فيكون حتى حرفا داخلة على الجملة فيكون داخلة على الاسم على تقدير كون الفعل مع فاعله خبره **قوله** كما توهم بعضهم وهو قيد المنفي في قوله لان تقدر بعد ما الخ لاقيد النفي ووجه التوهم انهم يقولون انما اذا كانت حرف ابتداء فلا بد من الابتداء بعدها **قوله** فيرفع اي اذا كانت حرفا بتداء فيرفع ما بعد حتى لكن بشرط ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها ولذا قال يجب السببية الخ **قوله** لعدم الناصب والجازم فجئتين الرفع لان اعراب فعل المضارع ينحصر في الثلثة وهي الضمة في حال الرفع والفتحة في حال النصب والسكون في حال الجزم فاذا بطل الاولان تعين الثالث **قوله** وتجب السببية اي حتى اذا كان حرف ابتداء وجب ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها لانه لما بطل الاتصال اللفظي بين ما بعدها وما قبلها وجب ان يتحقق الاتصال المعنوي ليتحقق الغاية التي هي مدخول حتى **قوله** اي كون ما قبلها اشار به الى ان الباء في السببية للمصدرية فان الباء المشددة اذا اتصلت بالفعل افادت المعنى المصدري كالزعيمة والضاربية والفاعلية والمفعولية **قوله** ليحصل الاتصال المعنوي لان وضع حتى لارتباط ما بعدها بما قبلها في لما وقعت حرف ابتداء افادت الاتصال اللفظي فيجب ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها فيحصل الاتصال المعنوي واما اذا كان حرف جارة او حرف عاطفة فيتحقق الاتصال اللفظي ح لانها اذا كانت حرف جارة لابد لها من مجرور وح يكون لها متعلق مقدم عليها واذا كانت عاطفة

وهي ايضا جارة الخ على انه يحتمل ان يكون لتوطئة الاعتراض قوله ولام الجحود بمعنى الانكار وما كانت اللام لتاكيد النفي فيكون فيه جحود لا محالة وقد قال سابقا ان المضارع ينتصب بان المقدرة بعد لام الجحود وهذا كلامه يدل على ان نصب المضارع بلام الجحود لا بان فبينهما تناف والجواب ان المراد ههنا ايضا مثل ما مر سابقا وما يصح الكتفاء بما سبق او الكتفاء بما سبق في لام كي آنفا ويمكن ايضا ان يقال ان لام الجحود قائمة مقام ان المقدرة فاضافته الى اللام على سبيل المجاز قوله اي لام تاكيد الخ بان يكون قبلها نفي لا بمعنى النفي بعد النفي قوله بعد النفي لكان اي اللام بعد النفي الذي هو داخل على كان سوار كان لفظ اشل وما كان الله الخ اوهنا اشل لم يكن فانه بمعنى ما كان لان لم اذا دخلت على المضارع يقلب معناه الى الماضي مع النفي معناه فيكون لم يكن بمعنى كان قوله فكيف يصح الحمل بين خبر كان وما سمعه انه لا بد من الحمل بينهما لانتفاء المعنى بتبادر خبر ولا يصدق حمل المصدر على الذات فلا يصح ان يقال الله تعذيب كما لا يصح ان يقال زيد ضرب وتقابل ان يناقش بان كلامه يدل على ان الفعل المضارع اذا لم يكن بمعنى المصدر يصح الحمل لانهم قالوا ان حمل الفعل على الشيء انما يكون باعتبار جزئه وهو الحدث وحمل الحدث على الذات غير صحيح فتامل حتى يظهر لك ما فيه لا يقال عدم صحة الحمل بين التعذيب والله هو الحمل الايجابي وليس الحمل السلبي بينهما كيف والا يلزم ارتفاع النقيضين بينهما لان الايجاب والسلب نقيضان فيصح ان يقال الله ليس بتعذيب فم كيف يصح قوله وكيف يصح الحمل لانا نقول ان معنى ارتفاع النقيضين هو ان لا يكون الثالث فتصفا بشيء منهما لا بان يكون شيء منهما محمولا عليه والله تعالى متصف في نفس الامر ولكنه غير محمول او نقول نعم هذا الحمل السلبي صحيح لكن هذا الحمل ليس بمراد من الآية لان المراد انه تعالى لا يعذبهم لانه تعالى ليس بنفس التعذيب وان كان صحيحا في نفس الامر قوله او من الخبر الخ او على حذف المضاف من الجزاء ما كان ذا تعذيبهم فيكون الخبر في الحقيقة هو هذا ونصبه بالالف فيكون قوله تعذيبهم كالمبالغة لا بالفتح المبارك كما في المتن لا يقال ينبغي ان يتقدم تاويل الخبر على تاويل المبتدا لانه يلزم ان يكون مثل ترع المنف قبل رويه المبارد لانا نقول لما كان الاسم مقدما على الخبر كان اشرف منه تقدم تاويله على تاويله قوله ما كان الله معذبهم وهذا التوجيه ليوافق ما لاحق الآية وذهب بعضهم الى ان المصدر الصريح يحكي معنى اسم الفاعل واما المصدر العامل فلا فذهب الشارح الى الثاني قوله والالف واللام للعهد فهو لتشيره الى انه في ذيل الغاية التفسيرية كما مر من غير مرة فتامل سولا ناعم الفارسي مبتدا ومقوله مشروط الخ بتقديرين خبره فلا يحتاج الى قوله فتقدير ان بعدها لانتصاب المضارع يكون قوله مشروط الخ خبر مبتدا محذوف فاقول مراد الشارح منه بيان حاصل المعنى وليس مراده تصحيح هذا التركيب قوله لان العدول عن الرفع الخ وكون العدول من الرفع الى النصب للتخصيص بذلك فلان الاصل هو الرفع فالعدول عن الاصل يدل على ان المراد ههنا معنى آخر لا خصوص معنى السببية لكن يراد منه معنى السببية بقرينة المقام لان وضع الفاء للسببية اذا قصد السببية واما اذا لم يقصد فلا يحتاج الى الدلالة على السببية والحاصل انه اذا قصد السببية منها بغير الملفوظ بان يعدل من الرفع الى النصب واذا لم يقصد منها السببية فلا يعدل منه الى النصب وان كانت السببية متحققة على تقدير الرفع ايضا وقد عرفت مثل ذلك في المدح مثل الحمد لله الحمد بضم اللام فان الاصل ان يكون بكسرها لانه صفة للفظ الله لكنه ضم لقصد المدح فان العدول من الاصل الى غيره للاهتمام بالشيء وهو المدح ههنا وان كان المدح حاصلا على تقدير كسر اللام ايضا لكن المدح

بخلاف ان فانه اذا قيل رأيت زيدا فاليس ظهور الفتحة فيه مثل ما اذا قيل رأيت زيد بدون التنوين **قوله** اى مصاحبة ما فيلما
وقع اشار به الى ان المراد من الجملة الجملة المتحققة فى ضمن المصاحبة فمولد فع ما اشار اليه من ان الواو فى الاصل لا يكون الا للجمع
اى هى موضوعة للجمع واليه اشير قوله دايما فى الاصل لا يكون الا للجمع فالشرط الاول لغو **قوله** اى بما ثل الواقع الخ وما قال
ذلك لدفع اعتراض الشمس الهندى حيث قال ان قوله فى مثل ذلك يدل على عدم كون نحو الاشياء الستة قبل الواو
بل قبلها شئ مماثل ومشابه لها لان معناه انه كان قبل الواو مثل ما يكون قبل الفاء والاحسن ما هو قبلها مع ان قبل الواو وعين ما هو
قبل الفاء فاجاب عنه الشمس الهندى بان لفظ مثل مقحم ههنا والشمس اجاب عنه مع ملاحظة لفظ المثل ايضا لان الاصل
عدم كونه زايدا اى الواقع قبل الواو ما يماثل الواقع قبل الفاء والحاصل ان المشبه هو الامر العام وهو الواقع قبل الواو والمشبه
به كذلك وهو الواقع قبل الفاء وهما متغايران مفهوما وقد فى كونه اى فى كون الواقع قبل الفاء وقبل الواو احد الاشياء
الستة وجه الشبه **قوله** اى بشرط ان يكون بمعنى الى او الا الخ اى ليس مفهوم او هو المركب من الى ان كما هو الظاهر من
كلام المصنف بل المراد هو الذى المضاف الى ان والمضاف اليه خارج وكذلك الان والاضافة بادنى ملابسة وهى ههنا دخول
الى او ولا على ان فلا يلزم تكرار ان ح يكون تصحيح كلام المصنف بوجه آخر بان المراد انه شرط تحقق معنى الى ان الخ الا يخفى ان الى ان والان ذو دخلا
فى مفهوم او لانما اذا كانت بمعنى الى او الا تتحقق معنى الى ان او الان كما لا يخفى **قوله** الا وقت الخ اى الزم لزمنك فى كل وقت
الا وقت ان الخ فيكون المستثنى متصلا حيث قدر المضاف فى جانب المستثنى فلا يرد ان المستثنى لا يكون من جنس المستثنى
منه فلا يكون متصلا وقوله لازمنك بفتح الزاء **قوله** مطلقا اى الظم ان يقول مطلقة بتاء تنيته لفظ الحرف قبله ولفظه كان
بعده الا ان يقال قوله مطلقا صفة المفعول المطلق المحذوف اى الحاقت الحروف العاطفة اطلاقا مطلقا ثم لما كان الظم
العاطفة المذكورة فى المتن هو الحروف العاطفة المذكورة فلذا اعم الشم الحروف العاطفة مما ذكره وغيره لان هذا الحكم يجرى
فى جميعها غير مخصوص بما ذكر سابقا **قوله** كثم والكاف للتعهد للمتشبيه فلا يرد انه لم يجئ غير ثم فى الاستعمال ثم استعمال
جمع الكثرة فى قوله الحروف العاطفة يكون فيما دون العشرة مجازا **قوله** واذا كانت منها اى اذا كانت الحروف
العاطفة من الحروف العاطفة المذكورة لا يشترط الشروط المذكورة فيها فى كون ان متقدرة بعدها اذا كانت بعد الاسم
الصريح فان الشروط المذكورة بتقديران فى الحروف العاطفة المذكورة على تقديران لا يكون المعطوف عليه اسما صريحا
بل يكون اسما موولا فلا يرد ح ما يقال قد شرطتم تقديران فى الحروف العاطفة المذكورة فعند عدم الاشتراط هنا تناقض
قوله وتقديران اى تقدير ان فى نحو اعجبنى ضرب زيد الشم الخ بعد الواو والفاء ليس بشرط الخ **قوله** على اول المعدودات
اى المعدودات المفصلة الناصبة بتقديران والاجمال عبارة عن قوله وينتصب بان ولن واذن وكى وبان المقدرة
الخ والتفصيل عبارة عن قوله فان شئ اريد ان تحسن الخ **قوله** او على آخرها اى آخر المعدودات المفصلة وهو واو بشرط
الخ وذلك لان القاعدة ان الامور المتعددة اذا سيقت بحكم العطف فيصح عطف شئ على ما هو فى اول تلك الامور
ويصح عطفه على ما هو فى آخرها والاولى هو الاول كما اذا قيل ضرب زيد عمرا وبكرا وخالدا كذا فيصح عطف خالد على زيد ويصح عطفه
على بكر ايضا **قوله** وثبل هو اى قوله والعاطفة مجرور معطوف على حتى فى قوله بان متقدرة الخ وهذا اول المعدودات المفصلة الناصبة

فينبغي ان يقيد والانتهاء والاستثناء وتامل **قوله** فلم نظهر الناصب بعدها قيل هذا ينافي ما مر من جواز اظهاران مع حرف العاطفة
وتخصيص الحروف العاطفة فيما سبق بغير الواو والفاء وايضا ينافي ما مر من قوله اعجبني قيامك وان تذهب فجوابه ان يقيد المراد بجواز
اظهاران فيما سبق هو ما اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا والثاني على تقدير ان يكون المعطوف عليه اسما غير صريح **قوله**
نحو قوله تعالى لئلا يعلم اي لان لا يعلم فجعل النون لاما وادغم اللام في اللام والمراد من اللامين المتواليين هو اللامين المتحركين
المتواليين لتحقق الثقل حينئذ بخلاف ما اذا كانا مدغمين فلا يرد انه اذا جعل النون لاما وادغمت اللام في اللام فتحقق اللامين
المتواليين ايضا **قوله** واعلم ان الناصبة الخ ولا يخفى ان الناصبة اعم من المصدرية ولكن المراد ههنا هو ان المصدرية
قوله لضعفها اي لضعف ان لانها حرف وهو ضعيف العمل واذا كانت مقدرة فيكون الضعف على الضعف فلا يعمل ح
بعدم قوتها في العمل ولقائل ان يقول هذا الوجه يلزم ان لا يعمل ان المقدرة في شيء من المواضع التي قدر ان فيها والجواب ان ما ذكر
ليس علة موجبة لعدم عملها بل هو علة مصححة له فلا اشكال **قوله** تسمع بالمعيدي اي ان تسمع مع عدم عملها فيه وان قلت لا نعلم
تقدير ان الا من اثرها كما في المواضع المذكورة فاذا لم يكن اثرها في قوله تسمع فكيف يعلم تقديرها قيل فلابد من القرينة لذلك هي ليست الا
اثرها كما في المواضع المذكورة فيما سبق تحلت القرينة ههنا كون قوله تسمع مبتدأ فيكون مرفوعا في تاويل سماعك ان قلت من اين تعلم انه مبتدأ قلت
قوله خير من ان تراه خبر فلابد ان يكون قوله تسمع بالمعيدي مبتدأ والا لم يكن بينهما التلازم واللازم باطل فالملزوم مثله **قوله** احضر اي احضر مع اعمالها فيه فانه صيغة
المضارع المتكلم بالفارسية آگاه باشيد اي جماعة كه ملامت كننده ايد مرا كه حاضر شدم جنگ الوغى بفتح الواو وبكسرها وفتح الغين المعجمة وسكون
الياء موضع الحرب **قوله** ولكن ليس بقياس اي اضماران الناصبة في المواضع المذكورة مع عمل وبغيرها ليس بقياس ولذا لم يذكرها المص **قوله**
ولا المستعملة ولم يقل ولا الموضوعة رعاية لكلمة في في قوله في النهي لان الموضوعة تناسب ان يقول للنهي لا في النهي **قوله** فعلا واحدا اشار به الى ان قيد
هذه الاربعة على كلم المجازاة لان المجزوم بها فعلان والواحد مقدم على الاثنين لا يقع هذا منتقض بلم يضرب يعني بسكون اللام اي لم يقبل بحكم العطف لانا نقول المراد
انه يجزم الفعل الواحد اصالة فمجازان يجزم فعلين بالتبعية بحكم العطف **قوله** اي كلمات الشرط هذا حاصل معنى قوله المجازاة لان معنى المجازاة في الاصل هو كون الشيء
الثاني جزاء للشيء الاول ان قلت صيغة الكلمات تدل على ان الكلم جمع مع انه اسم جنس كما سبق في اول الكتاب قلت لا نم ذلك لانه لم لا يجوز ان يكون باعتبار معناه الجمعي **قوله**
ولهذا اي ولاجل ان بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف اختار لفظ الكلم سواء كان باعتبار معناه الجنسي او الجمعي والمراد انه اختار
لفظ الكلم دون لفظ الاسم والحرف **قوله** والمجزوم بها فعلان اي انها تجزم فعلين في الجملة لان الفعل الاول لو كان ماضيا والثاني
مضارعا فالخيار في جزم الثاني وان كان عكس ذلك يكون الجزم في الاول فقط **قوله** ان ومهما وانما قدم ان مع انها غير مستقلة
بالمفهومية بل انها حرف والبواقي مستقلة لانها اسماء لان ان اصل في باب الشرط لانها موضوعة للشرط بخلاف البواقي فانها
متضمنة بمعنى الشرط **قوله** لم يجئ في كلامهم على وجه الاطراد اشار به الى ان المراد من الشاذ هو الندرة اي بما لا تدخلان المضارع
على الوجه الكلي فتدخلان عليه في بعض الاوقات والدليل يفيد ذلك **قوله** ومن التعذر اي المحال والمراد من المحال العادي
لا النفس الامري لامكان اجتماعهما في نفس الامر **قوله** في جميع الاحوال والكيفيات لانه لا شك ان الصوت الخارج من لسان زيد
غير الصوت الخارج من لسان عمرو ولان قيام الصفة الواحدة الشخصية بمحلين محال فلا يصح التركيب المذكور لو اريد عموم الاحوال
منه نعم لو اريد بعض الاحوال اي قرأتنا مثل قراءتك في بعض الاحوال كالجهر والاخفاء وغيرهما فيصح التركيب المذكور **قوله** واذ موضوعة

٣٥٧

من الضد ههنا معناه اللغوي لا الاصطلاحي وكون الضدين وجوديين انما يكون باعتبار المعنى الاصطلاحي **قوله** على جميع انواع المضارع بخلاف لام الامر فانه لا تدخل على المخاطب **قوله** وكلم المجازاة المذكورة من مثل اشاربه الى انها نافية نزيل الفاء التعقيبية فيكون مسطورا فاعلى ما في قوله فلم الخ اما يجعل لا اضافة للعهد او بالعادة المعرفة فانها اذا عهدت كانت عين الاولى غالبا **قوله** تدخل على الفعليين ان قلت هذا يدل على عدم كون الجزاء جملة اسمية وليس لك كما في قولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وقلت المراد انها تدخل على الفعليين غالبا فليس لك ان تتوهم منه وقوع الشرط جملة اسمية كما لا يخفى **قوله** اي يجعل الفعل الاول سببا ولا يخفى ان كلم المجازاة لم يجعل الاول سببا بل الاول قد يكون سببا للثاني في نفس الامر وكلم المجازاة دالة بهيئة مفيدة لسببية الاول للثاني لكن لما جعل المصنف في شرحه لكك فاتهم نبه فيه ولهذا قال وفي شرح المصنف الخ فالمراد بجعلها الخ اي المراد بالجعل المذكور ان المتكلم يجعل ضرب المخاطب سببا لضرب نفسه في قولنا ان تضربني فاضرب بل المتكلم يعتبر ملزوم شيء لشيء ويجعل كلم المجازاة دالة على سببية مقوله ولا شك الخ اشارة الى الاعتراض على ما وقع في شرح المصنف وحواله فالمراد الخ اشارة الى جواب **قوله** ولا يلزم ان يكون الخ اي لا يلزم من اعتبار تلك السببية ان يكون الفعل الاول سببا حقيقيا للثاني لاسببا خارجيا ولا ذهنيا **قوله** بل ينبغي ان يعتبر الخ اي المتكلم يعتبر النسبة بينهما باعتبار تلك النسبة يصح ايراد ما في صورة السبب والمسبب بل في صورة اللازم والملزوم واحاصل انه ليس المراد من السبب والمسبب الحقيقيين وكذا من اللازم والملزوم بل المراد هو اللازم والملزوم باعتبار المتكلم اي المتكلم يعتبر بينهما النسبة ليصح ايراد ما في صورة اللازم والملزوم وان كان في بعض المواضع سببية وملزومية حقيقيين كما في قولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فان الاول سبب للثاني في نفس الامر واذا قلنا ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة يكون الاول ح ملزوما للثاني لا سببا بل السبب هو الثاني فعنى قولنا ان كنتني اكرمك لا يكون الشتم سببا حقيقيا للاكرام في الخارج وهو ظاهر وللذهن اي لا يكون شتم مستلزما للاكرام في الذهن لانه ليس كلما تصور الشتم تصور الاكرام لانهما ضدان بل يتصور الاهانة التي هي لازم الشتم عند تصوره وليس الاكرام ايضا سببا حقيقيا للشتم لا في الخارج ولا في الذهن **قوله** اظهار المكارم الاخلاق اي اعتبار تلك السببية لاظهار المتكلم الاخلاق الحسنة الى نفسه بان الشتم الذي هو سبب للاهانة عند الناس يصير عنده سببا للاكرام فاضافة الاكرام الى الاخلاق من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف اي الى اخلاق الحسنة **قوله** يعني انه اي المتكلم من الاخلاق اي من جهتها يجعل كلمة من المعلقة بمكان اي بوجوده ومرتبة يصير الشتم الخ **قوله** لانه نظر اي شرط وسبب لوجود الثاني **قوله** من حيث انه اي الثاني ينبغي على وجود الاول فقوله امتناز الجزاء منصوب على نزع الخافض **قوله** ان تترني ازرك في الاصل تزورني وازورك فحذفت الواو فيهما لالتقاء الساكنين بين الواو والراء **قوله** او الاول عطف على ضمني كان لوجود الفصل وذكر فقط تصريحا بمقابلته بالقسم الاول وهو اسم فعل بمعنى انته وانهار ضميمة في جزاء الشرط المحذوف اي ان اذا عرفت يحصل ان تكون زايدة لتزيين الكلام **قوله** ان تزني فقد زنى قتيل ان الجزاء لا يكون مترتبا على الشرط فلا يجوز ان يكون ماضيا اجيب بان المراد تخيير زيارتك اياي الآن اخترك بزيارتي اياك امس **قوله** وما يتضمنها والضمير المستتر الى ما والبارز الى ان وهو اسما والشرط وانما قال مع صلاحية الصلة لان الجزاء لو كان

معناه بالفارسية اگر باشد از شما يان كه مسلمانا بيند نهار كس غالبا آيند شما يان برد و نهار كس كه كافران بيشند يك مسلمان را ١١ دو كافران گر كنين گناه كبيره است و متى عاود الخ كسى كه عود كند بگناه پس انتقام ميكند الله تعالى او را **قوله** فالفاء للاستئناف والمراد هو الفاء وما هو فى حكم الفاء وهو اذا للمفاجاة بقرينة اللاحق **قوله** لتاثير لحرف الشرط فى الماضى فيكون معنى الماضوى فيه قيدا فلا تاثير لحروف الشرط فى قلب معنى الماضى المضارع **قوله** فاحتاج الى رابط الفاء اذ لم يكن الجزاء هو لحروف الشرط فانتفى رابط فلا بد من رابط الفاء **قوله** الى غير ذلك فتدخل فيه المضارع المنفى بان وليس وكذا المضارع مع السين والسوف لانه للابتداء ودون التاكيد مع التعقب والقسم والتمنى والترجى والعرض **قوله** لتاثير لحرف الشرط فى الجزاء الخ وذلك لانه لا يتصور عمل حرف الشرط فى الجملة الاسمية لانه لا يكون قالبا لها الا الاستقبال فيها وكذا فى الدعاء والاستفهام والتمنى وغيرها من الامور المذكورة **قوله** اذ التى للمفاجاة مع الجملة الاسمية والجملة الاسمية قيد واقع الا اذا المفاجاة لا يكون بدون الجملة الاسمية فليس معناه ان اذا المفاجاة التى ليست مع الجملة الاسمية لا تقع موضع الفاء **قوله** لان معناه وهو علة مصححة لوقوع اذا المفاجاة موقع الفاء **قوله** لانها تنبئ عن حدوث الخ اى اذا يخبر عن حدوث امر فاذا قيل خرجت فاذا السبع واقف معناه ان وقوف السبع كان بعد خروجى **قوله** فبينهما معنى الفاء اى فى اذا معنى الفاء مع زيادة لانها تدل على البعدية بلا تراخ مع زيادة هى الفجاءة وصح قوله لان معناها قريب من معنى الفاء فلا يرد انه اذا كان فيها معنى الفاء فيكون معناها عين معناها فلا يصح دعوى القرب دائما (ى) القرب لكنا نريد ان معنى ثم ايضا قريب من معنى الفاء لانه ليس فيها معنى الفاء بكماله لوجود التراخى فى ثم دون الفاء **قوله** ولكن الفاء اكثر اى الفاء اكثر استعمالا فى الجزاء او الفاء اكثر فى ان يجرد عن حدوث امر تقديرا مرة بلا الكلام شارة الى تصحيح لزوم الفاء فى الاسمية مع وجود اذا الفجائية فانه اعتبر وجودها كالعدم والى فائدة قوله موضع الفاء لاذ يشير الى ان اذا قل استعمالا من الفاء او الى ان الظاهر ان يقول وقد يجئ **قوله** وانما اشترط الخ وان قلت عبارة المص لا تدل على الاشتراط لان قوله مع الجملة الاسمية قيد واقع على الشرط اليه قلت المتبادر منه ان يكون شرطا فتدبر حمله عليه **قوله** لاختصاصها بها اى اختصاص اذا المفاجاة الجملة الاسمية المفهومة من قوله مع الجملة الاسمية اى اختصاص الجملة الاسمية باذا المفاجاة ويحتمل ان يكون قوله لاختصاصها بالاضافة الى اذا الشرطية يعنى ان ذلك الاختصاص ليس فى اذا الشرطية مختصة بالعلية كذا التصريح المفهوم من قوله فاخصت هذه بالاسمية يميل اليه قبل ان اختصاص اذا المفاجاة بالجملة الاسمية يناف ما مر فى باب عامله من اختيار الرفع بعد اذا المفاجاة المبنى عن جواز النصب وكذا اختصاص اذا الشرطية بالجملة الفعلية يناف ما مر فى باب عامله من اختيار الفعل بعدها المبنى عن جواز الاسم بعدها ويناف ما مر فيما اضيف عامله من اختيار النصب بعد اذا الشرطية المبنى عن جواز الرفع بعدها واجيب بان المراد باختصاص الفعلية هو الغلبة والكثرة كما ان المراد بالندرة والغلبة والكثرة فيما مر فى الظروف من لزوم الاسمية بعدها فالمراد بالفرق هو الفرق باعتبار اكثر الموارد اعطار الاقل فى حكم العدم ويمكن ان يقال ان الاختصاص والندرة فى غير ما اضمر عامله ولم يكن الامر فى الفرق لمناسبة الفعل للشرط لانه لا يكون الا قليلا ثم اعلم ان الاختصاص مستدع لحذف اللام من قوله فرقا للاتحاد فاعليهما وهو شرط عند المص وغيره من الجمهور لا عند بعضهم **قوله** وان تصبهم سيئة الخ يعنى اگر رسد كافران را سيئه يا نچه كرده ايست دستهاريشان بشيتر زين پس نوميد ميشوند ازيشان بسبب اين از رحمة الله تعالى اما مسلمانان نوميد نميشوند بسبب اين از رحمة الله تعالى واسناد السيئة الى ايديهم لانهم يفعلون السيئة باعديهم غالبا **قوله** ان الى

Marginal commentary in Persian and Arabic, including glosses on the above text.

حرف للعلة وانما ارفع وقيل تدخل بضم اللام لا يعلم انه تقصد منه السببية بخلاف ما اذا كسرت فانه يعلم قصد السببية حيث تغير اللفظ يدل على تغير المعنى فيقصد ران لانظهار قصد ها كما عرفت آنفا **قوله** فهو سبب لها اى الاسلام سبب لفائدة الاسلام وهى دخول الجنة وقصد اوتلك السببية بالاسلام فقد ران **قوله** فقيل ان قلم اى ان تسلم فانك ان تسلم تدخل الجنة **قوله** لان المنفى اى لاداة الشاهية فى قوله لاتكفر قرينة لكون الفعل المطلوب منفيا ولايكون قرينة للفعل المثبت وهو ان تكفر **قوله** ولهذا اى ولاجل ان المنفى قرينة الفعل المنفى لاالمثبت امتنع لاتكفر الخ **قوله** خلافا للكسائى اى يخالف خلافا ثابتا على الكسائى على الفعل المجزوم ليكون الكسائى مخالفا للجمهور اوخالف الكسائى خلافا فحذف الفعل وقدم المصدر المقصور العمل واللام فيه لتقوية العمل **قوله** فامتناعه اشار به الى ان قوله للان التقدير علة الامتناع وفى بعض النسخ لان التقدير ان تكفر فهو ح دليل الكسائى **قوله** وهو ظاهر الفساد لان عند عدم الكفر يدخل الجنة لا النار **قوله** العرف قرينة وهذا التقوية مذهب الكسائى والمعنى الذى ذكره الجمهور يكون بحسب اللغة **قوله** وهذا اذا اقصد اى المضارع انما يجزم اذا قصد السببية واما اذا لم يقصد السببية لم يجزم من الجوازم بل يجب ان يرفع المضارع ح لكن رفعه اما بالصفة او الحال او الاستيناف لايقال ان كون المضارع صفة لايكون سببا لكونه مرفوعا وهو ظاهر ولانم ذلك ايضا فى صورة الحالية لان حالية شئ سبب لكونه منصوبا لامرفوعا فلايصح قولك يجب ان يرفع اما بالصفة الخ لانا نقول معناه انه يجب ان يرفع على تقدير عدم قصد السببية فاذا رفع فهو اما صفة او حال **قوله** فهب لى ان لك الخ وقوله لدن بمعنى عند وهب امر من وهب يهب بفتح الهاء والاجلكسرها للامر يكون امره هب بكسر الهاء ويحتمل ان يكون امرا من باب ضرب والمقصد بالتمثيل هو بيت ثنى لنصر الثناء وعلى قراءته لبعض لسكونها نقول انه بيت ثنى جملة بصفيته فانه صفة لقوله وليا كما ذكره بعض المحققين **قوله** ان يكن مرا از تردخود ودلكه وارث باشد يعنى فرزندى بده كه ميراث گيرد از من **قوله** فمن قرأ اى عند من قرأ مجزوما نكتة فى يعنى عند **قوله** اى وليا وارثا اشار به الى كونه صفة ولايجوز ان يكون يرثنى حالا من ليا والا لوجب تقديمه لتنكيره **قوله** او بالحال كذلك عطف على قوله بالصفة اى يجب ان يرفع بالحالية ان كان صالحا للحالية **قوله** قدريم الخ بفتح الذال امرمن زاريدار ودن وذريدن والمقصود بالتمثيل ليعيون وهو حال من ضمير الجمع فيكون حالا عن المفعول الغائب فى المضارع الواقع حالا لاجله الضميرفى ليعيون ولايجوز التوصيف اذ المضمر لايوصف معناه بالفارسية پس گذار تو كافران را فرضلالت شان درحالتى كه سرگردان شده اند كافران يعنى تاسرگردان شوند دران ضلالت **قوله** اى عهنى بكسر الهاء وانما قال ذلك لان الحال من المنصوبات فهو حال بتاويله بيعيهين فان نصبه بالياء **قوله** وقال رأيتهم ارسو قوله ارسو بفتح الهمزة وسكون الراء صيغة امرمن سايريدن وفوله رأيتهم بالهمزة والارساء اقامات السفينة والبعير فى منزاد والمراد بالامر بالقيام التمثيل هو زاد بما بعد اللام لايسكونها فهو مرفوع لانه كلام مستانف لاعلق له ما قبله فيكون مرفوعا والاستيناف فى كتب العربية جاء بمعنى جواب سوال مقدر فيقال اين الكلام مستانف اى جواب سوال مقدر صفا بتقدير فارسى يعنى كلام مستانف آنرا گويند كه جواب سوالى باشد كه مقدر باشد يعنى بگويند كه سرگشته ديد بر گرديد ويا بستيد كه مداومت نميخرد كفار نفوله تزاد بما كلام مستانف فرفع ولوكان الاستيناف بمعنى جواب سوال مقدر فالسوال المقدر فى هذا المحاجة يقولون على آثارهم مرتسلنا بالمرسلين والاقاتة يقول الرائد فى جواب امر الاصل بحاجة الكفار نقول كل متصل يعنى پس هر سزن بجاى خويش بايستد تقدير الله تعالى يعنى فى اصل كسى بى اجل نمى ميرد **قوله** هكذا فى بعض النسخ بتقديم الواو وفى بعض النسخ بتاخيرها كما يكون عين الالى مر حالا للتشبيه المستفاد من حيث ذكره هكذا لا تقول هكذا احد حين مر بكذا الا تقول هكذا كما يقول تكلمت كما اقول

لا يرد ان الاعتلال عنمناية غير موجبة لانها خارجان بقوله صيغة لان المراد منهما هو صيغة الفعل بقرينة المقام وهما صيغة الاسم **قوله** اى آخر الامر في الحقيقة انما قال في الحقيقة لان عند الكوفيين وقف آخر وسكونه ليس بحسب الحقيقة بل للعلم المقدرة كما سياتي وقوله والبناء على السكون عطف تفسيري لقوله الوقف اعلم ان البصريين ذهبوا الى ان الامر مبني وسكونه سكون البناء لا سكون الاعراب وذهب الكوفيون الى انه معرب وسكونه سكون الاعراب كسكون لم يضرب وليضرب والمصنف ورد كلامه على وجه يتناول كلا المذهبين حيث قال حكم المجزوم **قوله** لاقتضائه الخ يعني انما علة البناء على السكون وانما حاصل ان علة كون المضارع معربا هي حرف المضارعة حيث يسبب حرف المضارعة يشابه الاسم المشترك كالعين فان ضرب مثلا قبل دخول حرف المضارعة عليه يراد منه معنى واحد وهو معنى الماضي واذا دخل حرف المضارعة عليه يراد منه معنيان وهما الحال والاستقبال فيشابه الاسم المشترك بسبب حرف المضارعة فلما خالف حرف المضارعة من الامر فرجح الى اصله الذي هو البناء لان الاصل في الافعال البناء **قوله** وفي الصورة حكم المجزوم وانما قال في الصورة لعدم صحة التثنية باعتبار الحقيقة عند البصريين لان حكم الامر هو البناء والوقف وحكم المجزوم الاعراب والجزم **قوله** اي مثل حكم المضارع اي حكم آخر المضارع وانما قدر المضاف ليصح الحكم لان نفس آخر الامر ليس الا حكم آخر المضارع المجزوم فان حكم المجزوم مخصوص بالمجزوم كما ان حكم الامر مخصوص به ثم البناء على السكون اعم من اللفظي والتقديري فلا يرد ارم وادع وامش **قوله** لانه اشابه مضارعا فيه اللام من المجزوم اي من المضارع المجزوم مثل ليضرب وكلمة من للبيان وقوله معنى تمييز عن نسبة الفعل الى الضمير الراجع الى الامر وانما اشابهته المعنوية فلان معنى اضرب وليضرب بالقياسية بين وكونا بزني تو **قوله** بلام مقدرة فيكون اضرب في الاصل ليضرب حذف اللام كما حذف حرف المضارعة اما حذف اللام فلكثرة الاستعمال واما حذف حرف المضارعة فليلا يلتبس بالمضارع **قوله** فان كان بعده لا يقال ينبغي تقديمه على قوله وحكم آخره حكم المجزوم لان قوله فان كان الخ مما يتعلق بقوله بحذف حرف المضارعة لانا نقول يحذف حرف المضارعة مع قوله وحكم آخره حكم المجزوم لبيان حذف الاخير من الحركة حرف العلة فيكون التعقيب المفهوم من الفاء في قوله فان كان الخ بالنظر الى حكم آخره حكم المجزوم ولهذا لم يتعرض الى سكون الآخر لعدم الاحتياج اليه **قوله** تطويله لانه مشهور يحتمل ان يكون عدم ذكره لقلة العمل فيه **قوله** والمراد بالرباعي الخ وانما لدفع ما يقال ان قولنا ليضرب مضارع رباعي مع انه زيد عليه همزة الوصل فيقال الضرب في الامر مثله ثم اعلم ان الرباعي عند البصريين هو الذي كان ماضيه على اربعة احرف اصلية فقط وعند النحويين هو الذي كان ماضيه على اربعة احرف اصلية كيدحرج اولا كيخرج كما مر سابقا ولكن المراد من الرباعي ههنا الخ في مضارع رباعي كان بعد حرف المضارعة ساكن ما يكون على اربعة احرف من المزيد فيه وكلمة من للبيان اي قوله ما يكون وضميره راجع الى ما وكان ماضيه على اربعة احرف من المزيد فيه وبعد حرف المضارعة ساكن فيخرج فعلل كدحرج لانه ليس من المزيد فيه وكذلك يخرج سافر يسافر لانه وان كان من المزيد فيه ولكن ليس بمابل حرف المضارعة ساكنا فاذا احوفت هذا التفصيل فلا يرد ما قال مولانا عصمه وفيه نظر لان الرباعي لا يكون منصوصا بالمزيد فيه انتهى كلامه **قوله** ليتوصل بها الى النطق اي ليتوصل التكلم بسبب همزة الوصل الى النطق الى التكلم الساكن فلا يرد ح ان يزيد همزة متحركة لاساكنة لان الهمزة الساكنة لا يصلح لذلك انما قال ليتوصل بها ولم يقل لدفع الابتداء بالساكن كما هو المتعارف اشارة الى وجه تسميتها بالوصل وقيل سميت همزة الوصل لانه ما يسقط في الدرج ويتصل ما قبلها بما بعدها بخلاف همزة القطع

قال مولانا عصم كما ان اضافة الفاعل الى المفعول للادنى ملابسة كذلك اضافة المفعول الى المفعول للادنى ملابسة لان الفعل الايضاف الى الفاعل ودلالى المفعول فرع لامتنع تقدير اضافة المضاف فى صحة الاضافة لما عرفت ان الاضافة الى المفعول ايضا بادنى ملابسة وهى كونه واقعا عليه انتهى حاصل كلامه قوله ان الفعل كما يضاف الى الفاعل يضاف الى المفعول ايضا ولكن الاضافة فى الفاعل بطريق الاسناد وفى المفعول بطريق الوقوع غاية مافى الباب ان اضافة الفعل الى الفاعل شايع من اضافته الى المفعول وهذا لايستدعى ان يكون اضافته الاولى ملابسة وقوله الواضح عليه ليس الاجل ان اضافة اى اضافة الفعل الى المفعول للادنى ملابسة كما توهم بل لدفع الاعتراض المذكور بان الفعل يضاف الى الفاعل والمفعول جميعا ولكن الاضافة فى الفاعل على سبيل الاسناد وفى المفعول على سبيل الوقوع كما مر **قوله** ولايجدان يزاد بالموصول الفعل الخ وح يوافق مامر فى المفعول مالم يسم فاعله لان مافيه عبارة عن الفعل الذى لم يسم فاعله والضمير فى فاعله راجع الى هذا الفعل **قوله** ولايكون فى الاضافة مسامحة ح ثم المراد من الفعل فى قوله مراد بالموصول الفعل الذى الخ ماهو المفعول المجرد توصيفه بقوله الذى لم يذكر فاعله لبيان ذلك فح لايرد ماقيل انه اذا كان المراد من الموصول هو الفعل الخاص وهو الفعل الذى لم يذكر فاعله فيلزم التكرار لان قوله مالم يسم فاعله مذكور فى الكلام فاذا اريد به من كلمة ما ايضا يلزم التكرار **قوله** ويكون اضافة الفعل اليه اى الى الموصول بيانية اقول قد قال والاانسب ان يكون اضافة العام الى الخاص بيانية بحسب المعنى كاضافة العلم الى الفقه واضافة الشجر الى الاراك فيكون المضاف اليه سببا للمضاف وجعل وجه الاضافة داخلة فى الاضافة اللامية محاله وجه غير معلوم فالمعلل هنا بعدا وعمل فى بحث المجرورات بما وقع فى كلام النحاة من جعلهم اضافة العام الى الخاص لامية فح لايرد ماقيل ان اضافة العام الى الخاص لاتكون لامية قيل الاضافة البيانية بينهما اذا كان بينهما عموم من وجه وههنا ليس كذلك اقول ان اضافة العام الى الخاص لاتكون لامية ولا بيانية والكلام فى ان هذه الاضافة تناسب ان تكون بيانية بحسب المعنى ففى قولنا علم الفقه وعلم المنطق وشجر الاراك معناه علم من الفقه وشجر من الاراك اى العلم الذى هو الفقه والشجر الذى هو الاراك فتكون الاضافة لادنى ملابسة فيكون فيهما مجانسة ولايلزم ان يكون بينهما عموم من وجه لانه فيما اذا كانت الاضافة البيانية على سبيل الحقيقة قال الشارح فى بحث المجرورات واما الاضافة بمعنى اللام فهى كثيرة قال مولانا عبد الغفور وايضا لما كثرت لزم ارتكاب مجاز كثير وذلك لان الاضافة بادنى ملابسة مجاز انتهى وهذا الكلام يؤيد ماقلنا كما لايخفى على المتامل فح لاتحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد من الفعل هو الفعل والشهر لكنه اكتفى بالاصل وبان المراد بالفعل الدال على الحدث فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه **قوله** هو محذوف فاعله وهو مبتدا وما بعده خبره فيكون قوله فعل مالم يسم فاعله خبر مبتدا محذوف اى هذا بيان فعل مالم يسم فاعله وتحقيق ان يكون هذا المبتدا اى الخبر خبر القوله فعل مالم يسم فاعله وعدم ذكر الفاعل بالان فاعله غير مقصد لان مقصود المتكلم ليس الا ذكر المفعول واما النسيان الفاعل واما جهل المتكلم بالفاعل شان ان يرى مقتولا فى صحراء ولم يعلم قاتله واما التعظيم الفاعل واما التحقيره واما الشهرته او لقصد صدور الفعل عن اى فاعل كان او لقصد الاختصار **قوله** واتيم المفعول مقامه انما زاد هذا القيد لئلا يتقضى التعريف بنحو اخير بن بحذف الواو والياء ولكن لايكون اقامة المفعول مقامه **قوله** فيما سبق فى مفعول لم يسم فاعله ولم يذكره لظهوره لان حذف الفاعل لايجوز الا ان يقوم شئ مقامه كما جاء المتقرر بينهم **قوله** فعل الذى اريد حذف هذا لدفع مايتوهم من عدم ترتب الجزاء وهو قوله فهم او الم على الشرط وهو كون فعل مالم يسم فاعله مبتدا لان هم الاول كسلا الاخر متقدمان على كون الفعل مجهولا فبتقدير الارادة وجعلها شرطا يندفع ذلك اى ان يريد كون فعل مالم يسم فاعله

اى ماذكر يقوله الاصوب هذا على كلام الفاضل المذكور فيه نظر لان اختيار الاصوب دون الصواب بعل لاجل ذلك لاحتمال ان المتبادر من المعقل هو العرفى لا اللغوى وان جاز ان يكون شارة الى ان عدم ذكر قيد المنقلبة عينها الالف ربما يشال اشارة الى ان اصل عدم وصيد من الشواذ لا الغلق للقواعد بها **قوله** اخاص مثل العين والتقصيص بالنسبة الى المثلات الاخر فتكون كلمة اخا للاهتمام **للامر** **قوله** لزيادة مفوض بضم الغين المعجمة الخفار والاختلاف فى شلى يستلزم التغاير فيه **قوله** فى المبنى المفعول سنادى من المثل وفى بعض النسخ فى المبنى للفاعل منه وهو غلط من سبعة قلم الناسخ قوله كما ذكر يقوله ومعتل العين مبنى الخ يكون مبنية الخ **قوله** متبعثة اى مع ذكر شبيهة المثل من الماضى معتل العين للمفعول من المضارع فيما بعد ومعتل العين ينقلب فيه الخ **قوله** ماذكرنا من زيادة المفعول والاختلاف **قوله** الاصح فيه وانما نزا دلفظ فيه لان الجزء اذا كان جملة لا بد من عائد ملفوظا كان او محذوفا **قوله** وهو تصحيح يعنى يرضيه زيادة فصاحة بخلاف قيل وبيع فان فيهما زيادة الفصاحة ولهذا قال الاصح بصيغة اسم التفضيل **قوله** وفى شرح الرضى لا يقال الرضى شرح الكافية فكيف يصح اضافة الشرح اليه اذ الشرح لا يضاف لمشهور الا الكافية باسم الرضى اليه فكانه قال فى شرح الكافية او يقول اضافة الشرح الى الرضى بيانية لا لامية **قوله** اى نحو اى تميل كسرة فا الفعل الى جانب الفتحة فى قيل الياء الساكنة لاجل الفار نحو اوا وقليلا لان الياء تابعة لحركة ما قبلها وحركة ما قبلها تميل الى الفتحة قليلا فى تميل الى الواو قليلا ضرورة **قوله** كالاشمام حالة الوقف وجاز هذا المعنى عند القراء بضم شفتيه واغلا مكموه **قوله** اعنى بهم الشفتين بان لا يكون التغير فى الحركة بل يكون حركة الفار بكسرة خالصة ولكن يضم الشفتين عند القراءة للاشعار بان الفار مضمونة مع انها بكسرة خالصة ولهذا قالوا ان الاصح بيك الاشمام الذى هو بضم الشفتين ولا يدرك الا العمى لعدم العين لعدم يرى بضم الشفتين وهذا مشكل عند من قرا ركسر كالفار **قوله** الاتيان اى الاعلام بان الاصل الضم الخ فالمراد من قوله فى اوائل هذه الحروف هو الحروف الاوائل من الماضى المجهول من تميل اضافة للطى الموصوف **قوله** وجعل الياء واوا ياى فى بوع بضم الباء **قوله** من الثلاثى المجرد وتقييد المشبه به بالثلاثى المجرد لكلا يلزم تشبيه الشئ بنفسه **قوله** از تبر وقيد بكسر التاء والقاف لنى اختير والتقدير مثل قيل وبيع فى اللغات الثلثة المذكورة بلا افادة **قوله** بسكون ما قبل حرف العلة منهما اى فى استخاز واقيم فلا يلزم غير وتسليم تخلاف اختير والتقدير فان ما قبل حرف العلة منها متحرك فى الحال وفى الاصل ايضا فيجرى فيها اللغات الثلث **قوله** فيقال استخير واقيم لغة واحدة من اللغات الثلث المذكورة وقيل كذلك بعد الاعلال مثل قيل وبيع فلما لم يكن ما قبل المعتل متحركا فى الاصل فيهما لم يجز بالغات الثلث فيهما **قوله** ايد حذف والتقدير الا راوة فلما عرفت فى الماضى من عدم ترتب الجزاء على الشرط لتقدم الجزاء على الشرط وتاخر الارادة وجعلها شرطا اى ان اريد حذف فاعلم ايها الخ والمراد انهم لم يكن مضمونا وكذلك فتح ما قبل آخره **قوله** وان كان مضارعا عطف على قوله وان كان ماضيا **قوله** نحو يضرب قيل الاولى ايراد الاشارة بعد قوله وفتح ما قبل آخره **قوله** ومعتل العين قد سبق ان ذكره بتبعية معتل العين الماضى لعدم الغموض والاختلاف **قوله** حقيقة كما فى يختار وينقاد وحكما كما فى يقام ويستجار اصلهما يقوم ويستجير بتحريك عين الكلمة وقلب حركة الواو والياء الى ما قبلهما ثم قلبتا الفا ثانيا متحرك الاصل **قوله** المتعدى هو غير المتعدى اى باب الاول المتعدى وكذا الثانى **قوله** الياء كما ذكره فى المعرفة والنكرة حيث قال هذا باب بيان المعرفة والنكرة **قوله** فالمتعدى من الفعل وكذلك المتعدى من المشتقات كاسم الفاعل والمفعول وغيرهما لكنه خص هذا الحكم بالفعل لاصالته **قوله** على متعلق بفتح اللام لا بقال لانه يتوقف

على زيد شلا **قوله** وهي ظننت والمقيد هي ظن وحسب كما سيقول في الافعال المتعاقبة وهي كان صالحة للاشارة الى نواسخ فاعلما تفيد فائدة تامة يصح السكوت عليها بخلاف الافعال المتعاقبة لعدم افادتها بدون اخبارها وقوله وهي من اخوات المسند اليه يجوز ان تكون هي ضمير الجملة الاسمية وان تكون ضمير المبتدأ وعلى الاول فالمراد بالمسند اليه ما يعم المبتدأ والخبر وعلى الثاني فالمراد بالمسند اليه المبتدأ فقط بل عرفها على سبيل التعداد وقال هي ظننت الخ للاشارة بالقصص من تعريف الشيء هو معرفة افراده وعدها كما قال فرادها بالتعداد فان لم يمكن افرادها متناهية فتعريفها بطريق التعداد محال **قوله** هذه الثلثة للعلم اي اليقين وهو الاعتقاد الجازم المطابق الثابت الذي لا يزول بالتشكيك فيقال علمت او رأيت او وجدت زيدا فاضلا اذا كنت تيقنت واتممت اليقين فيه اشارة الى ان العلم اللغوي هو اليقين فقط فلا يكون التصور والشك وهم والجهل المركب التقليدي من العلم اللغوي **قوله** من حيث الاخبار بها اي بهذه الجملة **قوله** ناشئة خبر لقوله وهي كلية من لبيان كلمة ما وضمير عنه راجع الى قوله في تفسيره اي البيان هي اي الجملة المذكورة وعبارة **قوله** كما اذا قلت علمت الخ اذا قلنا زيد قائم فيكون هذا مجرد الاخبار عن قيام زيد وهو محتمل الصدق والكذب لانه لا يجوز ان يقال زيد قائم بالاحتمال الى ما احتمال قيام زيد واما اذا قيل علمت زيدا قائما فيكون علمت دالا على ان سبب الاخبار عن قيام زيد هو العلم الثابت هنا اي الاخبار عن قيام زيد ناش عن علمنا فاذا تقرر هذا فقد عرفت مثلان الخبار بهذه الجملة ناشئ عنه النفس فهذه الجملة ان سميت بالجملة الناشئة عن العلم فيكون في عبارته لف ومساحة فيكون المراد ان الاخبار بهذه الجملة ناشئ عنه والى هذه المساحة اشار بقوله من حيث الاخبار بها لا من حيث انها منفول فان هذا هو المراد من قوله كما اذا قلت علمت الخ ثم اذا قلنا زعمت زيدا قائما فهل المخاطب اين هنا الاخبار بهذه الجملة هو الظن سنة متردد بينهما اما عرفت فان زعمت للشك في اليقين لكن تعدد احدهما بالاشعار فلا جرم ان قوله كذلك بواقي الافعال الا صح في زعمت **قوله** اي جزئي الجملة الاسمية اشار بالى ان اللام عوض عن المضاف اليه وقيد اشارة الى ان قوله قال فنصب جزئي الجملة الاسمية كفى في الحاجة الى قوله بناء على الجملة الاسمية وانما قدم المسند على المسند اليه مع ان الاصل هو العكس لان الاهم هو المسند اليه **قوله** على انها مفعول الخ اما ان يقال مفعولا الخ اما ان يقال مفعول لما الاانه اشار به الى انهما في الحقيقة مفعول احد فانما في قولنا علمت عمرا فاضلا في معنى علمت فضله **قوله** من خواصها كلاهما سن للتبعيض فانهما لا يقبل ومن خواصها كما قال في بحث الاتم ومن خواصه دخول اللام وفي اول بحث الفعل ومن خواصه دخول قد بخلاف اليقين فهو واحد الجهة لعبارات مختلفة **قوله** هي تخصيص الشيء والا يوجد في غيره قيل فيه تهجم الدور لان اخذ المعرف في المعرف يستلزم الدور وعبارة اخرى بان الاولى ان يقول وهي ما يوجد فيه والا يوجد في غيره لئلا يلزم تعريف الشيء بنفسه وهو مدفوع بان الاولى ان يقال وهي تخصيص الشيء بدون ذكر قوله والا يوجد في غيره لان معنى الاختصاص ليس الا عدم وجوده في غيره فهو مندرج تحت قوله تخصيص والجواب عن جميع التقريرات ان قوله تخصيص يعني يوجد لانه مجرد قوله تخصيص عن الجزء السلبي وتأمل في الجزء الايجابي ويجاب عن التقرير الاولين بان المراد من الاختصاص المذكور في المعرف هو الاصطلاحي ومن الاختصاص المذكور في التعريف اللغوي **قوله** فلا التفات على اصر الخ هذا التفريع على عبارة الكتاب اذ معنى ضربت والتعبير به عنا شعارا بان كل منها بقرينة مقابلة كانت ومقابلة **قوله** وحذف المبتدأ الخ فانه قد يحذف الخبر دون المبتدأ كما في قولنا خرجت فاذا السبع واقف وكذلك قد يحذف المبتدأ دون ما كما في قولنا الهلال الهلال اسدا على هذا المثال **قوله** للان مفعولا معا فاذا قلنا علمت زيدا قائما فالمفعول في الحقيقة مفعول لما اي علمت قيام زيد فالمفعول به هو هذا المضمون فهو في حكم الكلمة الواحدة فلا يجوز حذف بعض اجزائها **قوله** كان لحذف بعض اجزاء الكلمة وهو الصغرى والكبرى مطوي اي كان حذف بعض اجزاء الكلمة غير جائز فتنبه ان حذف احد مفعولي لما غير جائز فالمدعى ان حذف احد مفعولي لما غير جائز فلا يرد عليه ان الكبرى كاذبة لانه قد يحذف بعض اجزاء الكلمة

مفعولان لما وصالحين لان يكونا مبتدا وخبرا وذلك لان الجزئين هما مفعولان في الحقيقة مع ان المفعولين ليسا كلاما تاما وكذا القائلين
بوصف المفعولية وهو ظاهر الان ليقم المفعولان ايضا كلام تام مستقلين باعتبار انهما مسند ومسند اليه فمع يصح مقابلة قوله او مفعولين لهما
بقوله لان يكونا مبتدأ وخبرا فان لم يكون مفعولا الفعل يصح سندا والصلاحية اليه لا تزيل ذلك يصح اسنادها الى زيد هو صالح المنصب
كالابواب مثلا سواء علم وجود هذا المنصب فيه ولا **قوله** كلاما تاما وانما قيد الكلام بالتمام اشارة الى ان المراد من الكلام هنا الكلام المطلق
لا اللغوي ثم المراد من الكلام التام هو الكلام التام الصادق فلا الاعم من الصادق والكاذب فلا يرد ان مفعولي باب عطيت
ايضا كلام تام فضل زيد درهم لان الفضلة كما تكون صادقة كذلك تكون كاذبة ايضا فضل زيد حجر **قوله** مع ضعف عاملها اي فعال القلوب
بالتوسط والتاخر اشارة الى رفع ما قال ان الفعول يتقيد على خلاف مفعولها في الحقيقة مفعولان كما سبق **قوله** في معنى الظرف اي هذه الافعال
في المعنى ظرف المجملة على تقدير القائها **قوله** زيد قائم في ظني لا يقال ان قولنا في ظني ليس بظرف لان الظرف لا يخلو عن مكان وزمان وكان ليس
قوله في ظني شيئا منها لانا نقول انهم ليسموا بمطلق الجار والمجرور نظرا فانه ذكرنا وجه سببا **قوله** الى جواز اعمالها **قوله** لا يقال الجواز هو
تساوي الطرفين مع ان الاعمال اولى على ما نقل عن بعض الشروح فيلتئم التطبيق بين كلامه وكلام بعض الشروح لانا نقول المراد من الجواز
ههنا هو كونه مرة وابين الشيئين سواء كان احدهما اولى من الآخر او لا **قوله** بين الفعل ومرفوعه اي مرفوع الفعل نحو ضرب حسب
زيد قوله احسب صيغة المتكلم الواحد يعني زيد يظن ان بسيرهم سوف اتخا يجب الانفاع **قوله** عمل احسب مثلا ليس الا في مضمون الجملة مع انه
ليست ههنا جملة صريحة حتى يعمل فيها ولكن قوله ضرب يدل على جزء الجملة وقوله زيد يدل على الجزء الآخر منها الى حسب يدل ضمنا او كذلك
في الامثلة الآتية **قوله** نحو لست بكرم حسب يدا فان الفعل ههنا ايضا لما من عدم وجود الجملة الآتية صريحا فالتقدير احسب غير كرم
زيدا **قوله** مصحبها اي لصاحبها او بقارنها **قوله** ولا شك ان الاقتران بالمفرد لما ذكرنا من عدم وجود الآتية صريحا مع ان بنوه الافعال
لاصل الافي مضمون الجملة كما تفصيلا وهذا القول فيه ضعف لقرينة ان الانصار الافعال والمعموم من كلامه في الوسط والتاخر ليس على ما ينبغي
لوجود الافعال في مواضع عديدة كما ذكره قدس سره لقرينة الجواب لم يحصل فحينئذ يكون على سبيل الجواز وما ذكره لها تعليلا
فحينئذ جوازا الخ اي لاصل الافعال في هذه الصور واجب تقييد جوازه الخ لانه لو كان الافعال جائزا في هذه الصور لما جاز تقييد جوازه للمبني المذكور لان الشيء
يرجح ان كون الافعال واجبا في هذه الصور لا يكون سببا لهذا التقييد **قوله** هذا الافعال الخاص وهو الافعال على سبيل الجواز مع ان مطلق الافعال سواء كان
على سبيل الجواز او الوجوب من خصائصها **قوله** تشيوعه الى الافعال على سبيل الجواز وكثرته وقوعه **قوله** وهنا انهى تعلق التعليق حمل الشيء بين شيئين
لا الى هذا ولا الى فك تعليق هذه الافعال ان جعل بغير عمل في اللفظ بل في المعنى وهو الفرق بين التعليق والالغاء وان الالغاء وعدم الاعمال مع جوازه
والتعليق عدم الاعمال مع غير جوازه وتفصيل الفرق ما ذكره في آخر البيان الذي لتعليق هذه الافعال كما الصدر الكلام نحو لام
الابتداء والاستفهام والنفي نحو علمت لزيد منطلق فعلمت يقتضي نصب المفعولين للام الابتداء يقتضي جعلها مبتدا وخبرا فانا عطفنا في اللفظ
ما اقتضته اللام لان اللام اقرب اليها واعطينا في محلها من الاعراب اقتضاء علمت وكذلك في الاستفهام والنفي ثم قوله والتعليقها
اشارة الى كون ان مع ما وخبرها في تاويل المفرد **قوله** لسبب فوعدا الى فعال القلوب متعلق بقوله وتعليقها **قوله** قبل معنى الاستفهام
سواء كان حرف الاستفهام او همزته لهذا قال معنى الاستفهام دون حرف الاستفهام او همزته واتما قيل كلمة الاستفهام مع ان التعليقة
بالنسبة اليها حقيقة دفي المعنى مجاز لان المتبادر من كلمة الاستفهام كل كلمة دالة على الاستفهام ودلالة مطابقة فح يخرج اسم الاستفهام

بحث الافعال المتناقضة

قوله اى افعال وصفت وفسرت كلمة بالنكرة لان الاصل فيها ان تكون موصوفة لا موصولة واشار بقوله وضعت الى ان
تذكيره باعتبار لفظ الموصول وقد قالوا ان يقال يلزم من تفسير كلمة ما بالافعال الا بالفعل التعريف الافراد بالافراد لانه عرف
افراد الفعل بافراده والجواب ان المعرف هو الفعل الناقص فان الالف واللام للجنس مبطلة للجمعية وايراد ها في المعرف
اشارة الى الجامعية وفي المعرف الى الماهية فالمعرف في الحقيقة هو المفهوم لا الافراد لعدم جواز تعريف المفرد بالمفرد
كتعريف الفرد بالمفهوم وعكسه قوله لتقرير الفاعل على صفته اى لثبوت الفاعل على صفته بانها تنسب الى الفاعل وهي القيام
في كان زيد قياما واشار بذكر الفاعل الى تسميته مرفوعا فاعلا ولهذا جاز الحال عنه عند الجمهور ولهذا ايضا يذكر اسم كان
في المرفوعات عليحدة كما اذا ذكر خبرها في المنصوبات لعدم دخوله في المفعول به لان الفعل لا يقع عليه قوله اى العمدة
فيما الخ وهو لدفع الاعتراض لتقريره ان الافعال الناقصة لا يكون موضوعة لتقرير الفاعل على صفته فقط كما هو المتبادر
من عبارته لانها موضوعة للزمان ايضا بل الدوام ايضا ولكن الزمان جزء الموضوع له في جميع الافعال الناقصة والدوام
جزء له في بعضها مثل ما دام شلا والانتقال في بعضها مثل صار وتقرير الجواب ان العمدة في اجزاء الموضوع له هو التقرير
المذكور فليس الاخبار الآخر عمدة ثم ان تذكير هو مع رجوعه الى العمدة باعتبار الخبر قوله ولا شك ان الخ دفع دخل تقريره
ان هذا التعريف صادق على الافعال التامة لانها ايضا موضوعة لتقرير الفاعل على صفته فان ضرب في ضرب زيد ضربا
لتقرير الفاعل على صفته الضرب لتقرير الجواب ان الصفة في الافعال الناقصة خارجة عنها اى ليست جزءا في الموضوع
له فليس القيام جزءا في كان في قولنا كان زيد قياما لان التقرير الذي هو العمدة في الموضوع له نسبة بين الفاعل والصفة
وكل منها خارج عن النسبة لان طرفي النسبة خارجان عنها فاذا قلنا كان زيد قياما فيكون العمدة والمقصود الاصلي
هو ثبوت القيام وبالنسبة الى زيد وهو داخل في كان ولكن القيام غير داخل فيه بل خارج عنه بخلاف الافعال التامة فان
تقرير الفاعل والصفة جميعا داخلان فيها فاذا قيل ضرب زيد فالعمدة فيه هو ثبوت الضرب الى زيد وهو داخل فيه فانه
جزء في مفهوم ضرب قوله لانها موضوعة لصفته وتقرير الفاعل الخ اى كل واحد منها فيكون جزءا في الافعال التامة دون
الافعال الناقصة كما عرفت قال مولانا عصام لو كان مجرد الدخول في الموضوع له مستلزما للكونه عمدة فيها وضع له لكان الزمان
ايضا عمدة في هذه الافعال ولو كان موجب كونه عمدة امرا آخر فلا بد من بيانه حتى نتكلم عليه انتهى كلامه اقول وحاصله ان الفرق
بين الافعال الناقصة والتامة اما باعتبار الجزئية وعدمها اى كون التقرير المذكور عمدة اما باعتبار الجزئية بان يكون الصفة
جزءا في التامة دون الناقصة كما تشعر به قوله فخرج عن الحد الخ واما باعتبار امر آخر فان كان الاول فينلزم ان يكون الزمان
ايضا عمدة في الافعال الناقصة مع ان العمدة فيها هو التقرير فقط وان كان الثاني فعليك البيان حتى نتكلم عليه هذا اقول هذا
يرد اذا كان الحصر الذي يفهم له من ظاهر قوله ان العمدة في الافعال الناقصة هي التقرير حقيقيا وهو ممنوع لم لا يجوز ان يكون
اضافيا فمفاده ح ان تقرير الفاعل هو العمدة في الافعال الناقصة دون الصفة فانها ليست عمدة فيها وبهذا اندفع ايضا ما قيل
فيها قوله فكل عن الصفة والتقرير عمدة الخ واعترض بالعمدة ههنا لانه يتبادر الذهن من قوله لانها موضوعة لتقرير الفاعل
لانها موضوعة لها فقط مع ان الزمان ايضا جزء المفهوم لكن الزمان ليس من الاخبار التي هي العمدة بخلاف الافعال التامة

وثلاث مقالات الخ فيكون المتضمن حينئذ حالا وهو مشتملا وهذا المعنى للتضمن مشهور بينهم قوله تم من الافعال التامة الاطلب جزا فقولنا تم التسعة او تم البيت او تم الدار وغيرها كلام تام غير محتاج الى الجزء ولكن الجزء الذى هو عشرة بالنصب يدل على ان قوله تم بمعنى صار اى يصير التسعة بهذا العدد عشرة تامة ولقائل ان يقول ان ما عرفت معنى التضمن يلزم ان يكون تامة حالا عن التسعة مع ان قوله تامة صفة لقوله عشرة ولا يصلح المعنى للحالية فالاولى ان يقدم التامة على العشرة بان يقال اى يصير تامة عشرة ولهذا قال مولانا عصمه ان يصح ان يكون تامة حالا بان يكون معناه انه يصير التسعة حال كونها تامة عشرة والاظهر انه ذهب بعضهم الى ان التضمن هو ملاحظة معنى الفعل فى ضمن فعل آخر والاشتراط فيه ان يكون الفعل المتضمن فيه اصلا والعكس فحينئذ ان يكون بناء كلامه على هذا المذهب قوله وكل زيد فان كل فعل تام الاحتياج الى الجزء ولكن اريد عالما بعده يدل على ان كمل تضمن معنى صار اى صار زيد عالما فى الكمالية قوله اى صار زيد عالما كلاما فصولا كاملا صفة لقوله عالما حالا عنه ضمنيه ما فيه قوله ناقصة خبر قد جاء قوله منهيا اى ضمير جاءت اسمها وحاجتك خبرها على تقدير رواية نصب حاجتك وعلى تقدير رفعها فهى اسمها وخبرها ما الاستفهامية المتقدمة للاستفهام قوله من الغرارة وكحها الغرارة بالكسر وانما قال وكحها لان كون الضمير راجعا الى الغرارة غير متيقن واقعه آنست كه در زمان امير المؤمنين على رضى الله تعالى عنه جماعتى از اطاعت روى گردانيده ندو آن جماعت دوازده هزار كس بودند از ان جهت است كه آن جماعت از خوارج ميگويند جماعتى را دوستانيده بان خوارجان كه شبهه ايشان را دفع كنيد و باطاعت آيند از ين دوازده هزار كس شصت هزار اطاعت كردند و چهار هزار ديگر اطاعت نكردند گفتند اين چهار هزار خوارج ماجات حاجتك واين خطاب بابن عباس است كه حضرت على رضى الله تعالى عنه ايشان را سردار آنجماعت ساخته دوستانيده بود ند يعنى تو ميا فتى حاجت خود را يعنى حاجت تو آن بود كه ما را دشمنست يابى وما ازجهت انتظار رجوع اطاعت ايشان حاجت تو بر نياريم فحينئذ حاجت بمعنى كانت فقوله ماجات بمعنى لم يكن لكن بهذه الغرارة وقوله يحتاج على صيغة الخطاب بقرينة حاجتك قوله او بمعنى ما فيه عطف على قوله ما فيه قوله ليوه اليها اى الى الكتابة وانما انث اى ضمير جاءت باعتبار خبرها اى ما الاستفهامية كما فى من كانت امك فان التانيث ههنا باعتبار الام هى خبر من الاستفهامية فان تانيث الضمير قد يكون باعتبار الخبر لان المبتدا والخبر فى الحقيقة شئى واحد كقولنا زيد انسان ويجوز ان يكون تانيث كانت فيه باعتبار ان الاستفهامية ايضا لان لفظة ان كان مذكرا ولكن معناه مونث يعنى كدام انست مادر تو فان الشئى اذا كان مذكرا بحسب اللفظ ومونثا بحسب المعنى يجوز تذكير الضمير باعتبار اللفظ وتانيثه باعتبار المعنى كما قالوا قوله ومعناه اية حاجة اشار به الى جواز كون تانيث جاءت باعتبار معنى ما الاستفهامية المعبر عنها عن الحاجة قوله ارهف شفرة اى حد وسكينة حتى قعدت اى صارت مثل حربة الشفرة بالضم السكين العظيم الحربة الرمح الصغير العرب يعبر عن السكين الذى فى غاية القطع بالرمح الذى هو فى غاية الحدة بتنيم والتعجم لغير الاماس قوله لا تيجاوز جاوز قعد اى بما لا تيجاوز ان عن موضع استعملها العرب فيه فنحن ما قصان فى التركيب الذى وقعنا ناقصين فيه فليس لنا ان نخترع تركيب وجعلنا بما فيه ناقصة قوله خلافا للفراء فانه يجعلها ناقصة فى هذا التركيب وغيره قوله اى لما جعل اعطاءها اى الافعال الجوارح واشار به الى ان اضافة الاعطاء الى الجزء من قبيل اضافة المصدر الى المفعول والفاعل هو الافعال الناقصة قال مولانا عصمه ان الافعال الناقصة كما يعطى اشرا بالى جزء ما هو المنتقل اليه كذلك يعطى اشرا بالى اسمها فانا اذا قلنا صار زيد غنيا فى زمن قصير

قوله مودة تفتح اهم والواو ومحبت ردوستی والمقصود بالتمثيل هو التحويل يعني صار والمخفف ان العداوة تصير محبة بانتقال سيتا بالحسنات وقول الشارح فيما لك من نهي تحول ابو سا أو المقصود به التمثيل هو تحول يعني صار والاصل تتحول فعل مضارع حذف احدى التائين منه وقوله ابو سالفتحة الهمزة وسكون الباء وضم الواو وكاف فلس جمع السابري كالفلس بمعنى مشقت وخواری آنهي بالضم جمع النعيم بمعنى النعمة وهنا كناية عن الجنة وريافي قوله فيا لك حرف النداء واللام فيه للتعجب او للاستغاثة والمنادى محذوف واللام مبين بالبيانية ومخصوص من مبين استاباة الاستغراقية واللام متعلق بما يفهم من فحوى الكلام نحو اخص لك من نعمي انتهى قوله واصبح واسى واضحى آمد وهذه الكلمات الثلث اذا كانت ناقصة يكون لها اسم وخبر فحصول الخبر يكون في هذه الاوقات كما تقول اصبح زيد غنيا اي حصل غناؤه في وقت الصباح وعلى هذا من الاوقات والمراد بالجملة هو زيد غنيا وارادة مصدوق تلك الجملة الزيد في هذه الاوقات الخاصة يعني في وقت الصباح اذا قلت اصبح وفي وقت المساء اذا قلت امسى وفي وقت الضحى اذا قلت اضحى قوله المدلول عليها اي هذه الافعال تدل على هذه الاوقات بهيئاتها وهي الحروف الاصول اي مادة هذه الافعال في الماضي والمضارع تدل على الزمان الخاص الذي هو هذه الاوقات الخاصة ولا يكون هذه الاوقات الخاصة في الافعال الآخر نحو ضرب ونصر وفتح وغيرها فانها تدل على الزمان المطلق اي تحتمل جميع الازمان الى قصته تدل عليها لو قالت فانها فاعلم يتعين من الافعال الناقصة بذلك لتفاوتها كما ذكر قوله ما بعد الزوال يعني يكون هذه الافعال بمعنى صار فقط والمعلوم ان الصبح هو الفجر والصباح من طلوع الفجر الى الزوال والمساء ما بعد الزوال الى الغروب والضحى ما بين طلوع الشمس الى شعاعها قوله لكن تامة حينئذ تكون بمعناه الوجودي في هذه الاوقات فمقوله اصبح زيد يعني صبح كرد زيد ويقيد بذا دخل في الصباح قوله فيتعين ارادة الوقتين للنهار والليل فالنهار للظل والليل لبات فاخذ اقلت ظل زيد قائما معناه مضى عليه النهار وهو في القيام واذا قلت بات زيد قائما معناه مضى عليه الليل وهو في القيام قوله في جميع نهاره اي نهار زيد اسم النهار الذي هو ظرف قوله اجمع يقيد كذلك قوله جميع نهاره سائرا والمناسب ان يقول اجمع زيد انما اخاف النوم مناسب لان وقع موقع السير لانه لا ينام بالليل الذي يفهم من بات قوله بخلاف ما تقول ظل زيد قائما فان اردت به كونه قائما في وقت النهار دون الليل فظل تكون ناقصة وان اردت به انه صار قائما من غير تقييد بوقت فتامة قوله بعضه صار وكذا كلمات قوله ظلت بمكان كذا يعني روزه باشيدم بمكان كذا يعني قوله بت بيتا طيبا يعني بيتوته كردم ومعنى باش كردم شب شي كردني خوش قوله انما من المدلولات هذه الاربعة تكون من الافعال الناقصة ممنوعة فكر في الاحمال ولا يكون منها من وجه فاعلم في التفصيل وقوله الحق على صيغة المجهول قوله مزال يزال اي هو من زال يزال بالفتح مقتوح العين لامن زال يزول بضم العين على القياس كان زال يزال قصته تكليف وجه زيادة كلمة ما عليه لانا نقول انها تكون بمنزلة الحرف باعتبار اتصال كلمة ما اليها قوله مثله اي مثل ما برحت الليلة المذكورة فيما سبق برح بمعنى زال في معنى الزوال فان الليلة المذكورة تدل على انتفاء الفعل فيكون انتفاء الفعل مفهوما من انتفاء مفهوم ما برحت فالمعنى انتفاء الفعل في هذه الليلة المذكورة قصته ذكر الليلة المذكورة قوله ما دمت بمعنى مدة دوامي قوله ما دمت حيا فاقال مولانا عصمه وقد كان محل هذه التتمة في تعريف الافعال الناقصة وهو قوله او منع تغير الفاعل على صفته ثم يكون ان يقال انه قد يذكر المتكلم في الآخر كما يذكر في الاول يعني حاصل كلامه اقول نعم يصح ايراد ما في كلام المحشين ولكن المناسب ايراده في هذا الموضع لان ذكر المخبر ليناسب الاسم يليه فلما ذكر الفاعل بعد ذكر الخبر قال قيل سمي سمها اسم الافعال الناقصة قوله مقيدة بدلالتها على الغاية في الزمان وقيل بالمبالغة في الفعل اي هذه الافعال الاربعة لاستمرار ثبوت خبرها نحو علما من وقت ان يقبل فاعلما تتجه قوله مع قلت يكون الخ وفيه ان هذا يصدق على ما يقال ان ما ذكره لا يصدق الا على الفاعل الذي هو جوهر نحو زال وما برح ومعنى عالما والله اعلم

هو الامكان العام المقيد بجانب الوجود قوله لكونها افعالا وهذا علة جواز التقديم وهو اشارة الى صغرى الدليل وقوله جاز التقديم آه اشارة الى
كبرى الدليل قوله بان ادولاى تعمل في اوله دانما قال ومصدرية ليتناول التي فيها ام لانه مصدرية كما سبق قوله على نفس المصدر انما قال ذلك لان
كلمة ما اذا كانت مصدرية فيكون مدخولها في تاويل المصدر فيكون المراد منه المعنى المصدري كما هو المذهب الاصح فلا يتقدم معموله عليه قوله بخلاف على
صيغة المجهول وقوله ثابتا صفة للمفعول المطلق قوله كما تقتضيه اي الخلاف الواقع ظاهرا من جانبه في باب المفاعلة لان في هذا الباب يكون
الحدث وثبوته الى احد الجانبين صريحا والى الآخر التزاما بخلاف باب التفاعل لا ما شذ نحو فاتلهم الله سبحانه قوله لتقدمهم عليه بحيث ما لم يكن
ابن كيسان فيخرما نهم قوله فكانه لا مخالفة منهم اي من الجمهور معناه انه لا مخالفة منهم ظاهرا ولهذا قال كان بالظن وذلك لان قوله ظاهرا معناه
ان الخلاف يكون بحسب المعنى من جانب الجمهور ايضا لان المخالفة من احد الجانبين تستلزم المخالفة من الجانب الآخر ايضا لكن ذلك الاستلزام انما يكون
بحسب المعنى فالمخالفة ظاهرا انما يكون من جانبه لا من جانبهم قوله وذلك لخلاف منهم في غير الخ فان ابن كيسان يوافق الجمهور في ما دام بان لا يجوز
فيه تقدم دليل الجمهور في ما النافية بقوله فلا متناع تقدم ما في حيز النفي على النفي وقوله لان اداة النفي لما دخلت الخ دليل لابن كيسان والحاصل
ان اداة النفي اذا دخلت على الفعل الذي معناه النفي افيد النفي الثبوتي لان نفي النفي اثبات معنى فلا يلزم فقد تم ما في حيز النفي على النفي
المعنى فظهر من ذلك ان النظر من ابن كيسان على المعنى ونظر الجمهور على الظاهرة والصورة صورة كلمة ما النفي في الافعال المذكورة قوله فان الافعال
ههنا بمعنى التفاعل فالاختلاف ههنا بمعنى التخالف وباب التفاعل يقتضي المشاركة من الجانبين في اصل الفعل وهو الحدث دون باب فاعل
فاذا قلنا ضارب زيد عمرا يكون الضاربية ثابتة من زيد صريحا ومن عمرو التزاما لان عمرا مفعول صريحا بخلاف زيد فانه فاعل صريحا واذا قلنا تضارب
زيد وعمرو فيكون الضاربية ثابتة لكل واحد منهما صريحا لان كليهما فاعل صريحا فالمراد اي فيما بين الجمهور وكذلك تخالف له والبصريون الى آخره قوله اعاده مفعول
له وحذف اللام لاتحاد فاعلهما وهو التقديم فان اعادة النفي انما يكون في التقديم قوله بناء على انه فعل وهذا اشارة الى الصغرى وقوله ويجوز تقديم اشارة الى
الكبرى لا يقال لا نسلم صدق الكبرى والا يلزم تقديم الفاعل على الفعل لانه معمول مع ان المفهوم من تعريف الفاعل عدم تقديمه لانا نقول المراد من
المعمول في الكبرى هو معمول منصوب فان الكلام فيه قوله وبهذا اندفع اي بما ذكرنا من ان الافتعال هو الاختلاف ههنا بمعنى التفاعل هو التخالف
المقتضى الخ اندفع ما قيل كان الخ كما لا يخفى قوله افعال المقاربة ما وضع الظاهر ان يقول ما وضعت بصيغة المؤنث ولكن ذكر الضمير باعتبار المعنى
لكنه جعل موصوفة لا فعال الاصل والشرح لم يلتفت الى ذلك لهذا قال اي فعل وضع ولم يقل افعال وضعت لان التعريف بالافراد وغير جائز
قلت قوله فعل لا يصح حمله على الافعال فلا يصح ان يقع افعال المقاربة وايضا يلزم التعريف للافراد وهو غير جائز قلت قوله افعال المقاربة خبر مبتدأ
محذوف اي هذا باب افعال المقاربة الخ ليس لها تعلق بقوله ما وضع الخ فمعنى قوله ما وضع الخ ان فعل المقاربة فعل وضع الخ ثم ايراد الافعال بصيغة الجمع اشارة
الى جامعية التعريف اولتعدد افرادها ويحتمل ان يكون اللام للجنس مبطلة للجمعية قوله على المصدرية فيكون مفعولا مطلقا نوعيا بتقدير المضاف اي
دنو رجاء فيكون المفعول المطلق في الحقيقة هو المضاف الذي هو من جنس فعله فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فسمي به المفعول المطلق تجوزا
قوله حصول الخبر له اي للفاعل لا يجزم المتكلم بالحصول قوله بسبب ذلك اي المتكلم برجاء ذلك فالانواع ثلث احدها على سبيل الرجاء كما في عسى والثاني
على سبيل الحصول كما في كاد والثالث على سبيل الاخذ كما في طفق ووقعت الافعال على الترتيب في الكتاب قوله لغرض بقرب حصوله اي المتكلم علم بذلك
فيكون اقرب من عسى وطفق اقرب من كاد وايضا بالتصديق بما يفضى اليه اي بسبب الفاعل بما يفضى الى المشروع بان يشرع به دفعة وفعلا او
انه عصاه الى غير ذلك من جزء وجه من مبتية الى صحن الدار قوله فالاول عسى وحده لا يكون الا فعلا مستقبلا مع لفظة ان بفتح الهمزة وانما

قوله کقولهم عسی لعل الذی فعلنا البیت ایضا مستشهد حیث شبه عسی الذی لم یذکر فیه ان علی کاد بقوله کذلک عسی زید یخرج خلو لم الشبه علی کان هذا البیت ایضا تمثیلا معناه بالفارسیه نزدیک ست غمی که پیش آید ما نگاه و رابن غم یعنی بود ما نگاه و در آن غم نزدیک که مبهوده باشد از وی رای آن غم یعنی از عقب شادمانی قریب **قوله** فرج بالجیم و بالحاء المهملة یعنی خلاصی و الثانی یعنی شادمانی و فی بعض النسخ الکرب بفتح الکاف و سکون الراء ای موضع قوله الهم و معناهما واحد **قوله** کان الاصل ان یکون و هو خبر عسی **قوله** و من الاستعمال الثانی ای الحذف فان فیه لعدم مشابهته قوله لذلک الخ لانه لا یقال کاد ان یخرج زید بعد موجودا ان فی کاد **قوله** ای ما وضع لقرب الخبر یعنی کاد موضوع لقرب الخبر علی سبیل حصول المقرب لا علی وجه یشابه و خبرها مشروط فیان یکون فعلا مضارعا غیر ماض المعنی و هو المقصود بالقرب لا انه علی معنی الحال الذی یتاکد القرب **قوله** فتخبر عن الاخبار ای تخبر عن نواسخ و ذلک لعلمک باشتراط الخبر علی الحصول للفاعل فی الحال فما علامتهم تمضی ای لیس مؤول بخلاف فاعل عسی علی تقدیر ان استعمال الثانی فانه مؤول **قوله** من الحال ای کاد زید یخرج فی الحال خبره لا یکون الا المضارع لیدل علی الحال **قوله** من غیران ای خبره فعل مضارع من غیران لدلالته ان علی الاستقبال المنافی لمعنی المقصود و هو الحال **قوله** قد کاد من الخ و الالف فی یمضیا للاشباع فانها الاطلاء حرکة ما قبلها یعنی دور از شدن کمند نزدیک ست انکه سوده گی و طرف شود **قوله** یمضیا بالصاد المهملة و العجمیه و هو المقصود بالتمثیل و معناه الانقطاع **قوله** باشتق منه **قوله** ای الحال فی سائر الافعال فی افاده الخ لان من شان حرف النفی ان یدخل علی الماضی فیجعله حالیا او استقبالیا و انما و قدر افاظ السائر یعنی الباقی لئلا یلزم مشابهة الشی لنفسه لان من الافعال المذکورة ایضا و اتما قال فی الاول الاصح للاختلاف المعروف فیه فیما بعد **قوله** ماضیا کان او مستقبلا لانا نقول معناه انه سواء لم یکن فیه حرف المضارعة او کان فیه ذلک لا ینقول المراد من قوله علی ما هو ما اشتق منه و تعرف تفصیله فیما بعد **قوله** ای نفی کاد و یکون للاثبات ای اذا دخل حرف النفی و معانی معناه علیه یکون للاثبات **قوله** کقوله تعالی و ما کادوا یفعلون ای فذبحوا و قوله و ما کادوا یفعلون فما الثانیة دخلت علیه مع انه للاثبات و الا یلزم التناقض بین قوله فذبحوا و قوله و ما کادوا یفعلون لانه لو کان للنفی فمعناه بالفارسیه پس ذبح کردند آدمیان بقره را و حال انکه نزدیک نیست که کرده باشند آدمیان ذبح بقره را و انه تناقض فیکون قوله و ما کادوا یفعلون للاثبات یعنی نزدیک ست که ذبح واقع شده ست از نهاد بدانکه این آیه در وقتی نازل شده ست که پیش از پیغمبر ما صلی الله علیه و سلم بود و قوت یکی از پیغمبران شخصی را کشته بودند و جماعتی دعوی خون کرده و انده تا حال بر آن مدعا ست پیغمبر آن زمان که گاوی بکشند و گوشت او را بزنند تا مرده زنده شود و گفتند چه نوع گاو کشیم وحی آمد که گاوی بکشید که جوان نباشد بلکه میانه سال باشد پیغمبر آن زمان امر کردند مردم را بکشتن این نوع گاو مردم بسوال کردند از پیغمبر خود که گاو میانه سال سیار ست که دارد را بکشم وحی آمد که گاو زرد زرین باشد یعنی خوش رنگ تابان باشد پیغمبر ایشان را گفت بکشتن این نوع گاو باز مردم سوال کردند که گاو زرد زرین سیار ست باز وحی آمد که گاوی بکشند که غلات مردم نخورده باشد محبس کردند در خانه پیر زال را یافتند و چون پیر زال از یعنی خبر یافت بر چند بها بلند کردند گاو را نداد و بعد مردم گفتند به پیر زال که گاو را بکشم و پوست او را پر از طلا سازم پیر زال قبول کرد گاو را کشتند و او را بر مرده زدند مرده او آواز داد که مرا مادر عیان کشته اند پیغمبر آن زمان گفت "اولیا" که گفتند گاو کشید یکا گاوی بکشید به گاوی که باشد ائمه مشکل نخیزد. کار با آدمیان از این اشکال بواسطه سوالات آدمیان ناشی شد گر نه گفتند که چه نوع گاو کشیم بعضی گفته اند که نزول این آیه پیش است که پیش از پیغمبر ما صلی الله علیه و سلم چنان بود که آدمیان بر وقت که کار بدی بسر کردند

على سبيل الحصول هو العلم بالحصول كما يظهر من كلامه قدس سره فالعلم بالحصول الاستقبالي حاصل في زمان الحال كما هو المعتبر في القسم الثالث لانه جاز ان يكون الحصول في زمان ممتد طويل فاذا عرضت هذا فلا يرد ما قيل الاولى تقديم ما هو على سبيل الاذعان والتسوع على كان على سبيل الحصول فيكون الاقسام الثلثة على الترتيب الآتي القسم الاول يكون المقصد مجردا عن الزمان والخبر والقسم الثاني الذي وقع اكثر اجزاء الخبر وبقي اقلها بخلاف القسم الثالث **قوله** قرب شيء عطف تفسير بقوله لم يوجد والخبر **قوله** فواخذ مفعول مطلق لذي من انواعه من القريب الذي هو الاخذ وقوله وشروع عطف تفسير لقوله اخذ **قوله** بمعنى اخذ في الفعل اي شيء من الاشياء وخاذا قلنا بالطف ايضا معناه شرع في الضرب **قوله** كربت الشمس قال الشيخ في الحاشية الكوز بتشديد الشين من الباب الاول ولم يجئ من الخامس انتهى كلامه اي كرب من الثلاثي المجرد من الباب الخامس **قوله** وكرب اي كرب يده بفعل وقوله بفعل متعلق بالجمع **قوله** جعل يقول اذا قال وجعل يقول ولم يرد ه في قيل كرب اخذ وطفق للتلفظ لقوله وقال الله تعالى وطفقا يخصفان فعل مضارع بغير ان في الآية كذا في المفتاح يخصفان عليهما ومن قال بحذفه وهذه الآية في واقعة حضرت آدم حوا عليهما السلام ورسانيدكه ابليس سوسمار كرد ب بيك آن دانه گندم خورند كه امر نبود بخوردن آن گندم رجاله وچوشيه بعضي اشان تمام پست برهنه مانند مجنون عريان وبرهنه پيدست يعني برهنه گاه كه در نشست بود در ريش خويش خود ميگرفتند **قوله** مثل عسى كادا في الاستعمال وقد عدت اول الاستعمال الرابع في عسى فيكون مع ان الاستعمال في كاد ان يكون فيغيران ومبدأ الاخبار عنه ولهذا اعترض بان هنا تناقضا فان اصل كاد ان مثل عسى في كاد في الاستعمال فيكون مع ان على سبيل الراجح ومع فيغيران على سبيل المرجوح وهذا تناقض والجواب ان التشبيه انما يكون في جميع الخصوصيات فيكون استعمال عسى وكاد متساويان في اوشك بدون ملاحظة الترجيح فيها فلا تناقض **قوله** للانشاء والتعجب بالانشاء ما احسن زيدا فخرج قولنا لانشاء التعجب بيد لانه مع ضمير الغيبة والمبدأ الاخبار عنه **قوله** ادراك للامر الغريزي **قوله** وفي الشرح نعم فعلا ان قال في الكشاف نعم بصيغة التثنية خطأ بقال فعل التعجب بصيغة التثنية وجمعا اصلا لانا نقول الحق كما لك فلا وجه لايراده وانما صيغتا بالتاء وافعل به لانه مذكر او نقول اجعل الواحد اصلا لانه المقصود من التعريف بالتعريف للمفهوم للافراد وبغير الفهم من الواحد صحيحا **قوله** فلا لكثرة افراده الى آخره ما مثبتا وبما افعله وافعل فلما كان ان يقول اذا كان افراده كثيرا بحيث الاتعد ولا تحصى هو ظاهر جمع القلة هو الافعال بالدال على الكثرة والجواب انه اذا كان في شيء واحد مما جمع قلة كالحرف في جمع حمير فيستعمل جمع القلة في معناها واذا كان واحدا كالافعال في جمع فحيذ فيستعمل له فيما يعتبر الكثرة يستعمل في معنى القلة ايضا فالافعال تستعمل في معنى الكثرة وهنا **قوله** فالتعريف للجنس اي التعريف للمفهوم في ضمن الفرد وذلك لان فرد فعل التعجب مادته نوعية التعجب التشخص فيكون كل منهما فيكون المفهوم هو الماهية النوعية لفعل التعجب ضمنها قطعا لكون الانسان في ضمن الماهية الشخصية لزيد **قوله** ايضا بالنسبة الى الواحد **قوله** اي فعل وضع تغير كليا ما يكون بالاعم الاقرب فلذا غير **قوله** فلا ينتقض الحد اي الحد المذكور بالفعل فلا ينتقض الحد لعدم المانعية **قوله** ورد فارسا فانه يقال فيه وقت التعجب **قوله** انما لم تنقل الى الصوت لكن نقل الى الصوت الى صيغة المصدر او الى الاسم ثم تعجب منه حسن شيء قال بعض المشارحين تقديره انما طاب طيبا فيكون فعله مقدرا ينتقض نحو قاتله الله ما اشجع عليا يعني مقاتلته كند الله تعالى زيدا انه روي شاعري يعني غالب آيد زيد را الله تعالى انه روي شاعري نيرا كه مقاتله كردن با غالب آمدن الى نام است وقال في وقت لم يكن من الملل مقتله في الشعر **قوله** من شاعر تميز لله دخول كلمة من على التمييز اي قاتله الله شاعرا وقيل قاتله الياء بتقطيع في الشعر الى الفوق ومعناه حينئذ كويا ساختن **قوله** لاشل عشرة يعني شل خشك شدن دست ويقال له في وقت التعجب في الرمي قال الشارح في حاشية يقال لمن جاد الرمي مثلا لاشل عشرة اسه

چه شدید است زید استخراج را یعنی زید بسیار بیرون می آید و جعل الفعل الذی یتبع بناء وصیغتی التعجب اصطلاحا مجرورا بالباء **قوله** من باب بیان للفعل المتبع المذکور **قوله** مثل اشد استخراجا الخ حاصل مثل اشد استخراجا فجعل الذی یتبع بناء صیغتی التعجب مفعولا ومجرورا بالباء وقف المشبه فی قوله مثل اشد بدل علی الموصل لانحطاط شدید المراد به جوهر مثله مثل اقوی تخراجة واکثر استخراجة **قوله** ای تقدیم جائز فیما عدا الخ وللقائل ان یقول ان کلامه یشعر بان التقدم الذی فیما عدا صیغتی التعجب کائن علی الوجه الکلی مع انه قد یکون واجبا کما اذا تضمن المفعول بتمامه الاستفهام مثل من ضربت وانجواب عنه بانه انما یتوجه ذلک اذا کان المراد من الجواز هو الامکان الخاص والمراد منه هو الامکان العام الشامل بجانب الوجوب معناه وان عدم التقدیم لیس بضروری سواء کان وجود التقدیم واجبا او لا فلا یرد ما ذکر **قوله** فیما عدا ما ای فیما عدا صیغتی التعجب کذا فی الفعل من المفعول والجار والمجرور **قوله** ای تقدیم جائز فیما عدا الخ وتاخیر جائز فیما عدا الخ **قوله** لیکون علم التصرف بهما ای بصیغتی التعجب والمراد انه لو ترک التقدیم والتاخیر مطلقا بدون التقیید بما قیده به تناول التصرف الذی بالتقدیم والتاخیر جمیع الافعال التعجب وغیره مع ان المقام یقتضی ان یکون عدم التصرف الذی بالتقدیم والتاخیر من الاحکام المختصة بهما لا من الاحکام المشترکة بینهما ومن الاحکام المشترکة عدم تقدیم معمول النفی فانه بشمل فعل التعجب وغیره لان النفی یقتضی صدر الکلام **قوله** فلا یقال الخ ای اذا لم یتصرف فیهما بالتقدیم والتاخیر فلا یقال الخ **قوله** انما اخص صیغتی التعجب لعدم النقل الی التعجب **قوله** جریا علی ما مثال جمع المثل وبیان لذلک اذا نقل قولنا احسن بزید الی قولنا ما احسن زیدا الی معنی التعجب فلا یتغیر حینئذ لانه کالامثال حینئذ ولا یتغیر المثل حیث قالوا الامثال لا تغیر وقال العلامة التفتازانی فی صنعت اللبن بالصیف ضیعت اللبن بالصیف بالتاء خطابا لمن مات ولده فهذا مثل فلا یتغیر بان یلحق التاء کخطاب المذکر والواقعة بالفارسیة شخصی دیدست کریمنظر ومال اسیار داشتهست طلکنی نوشتهست صیاحی واین اشنی ازو میرن آمده بجوانی رسیدست کاورا مفاخر بود دست یاران زبان کرسنگی واگیرشده بهاشم بلول کم کریمنظر بوده است کسی را نرستاده که زین جهان بیرون نیامد الخ وقد ارادا بذلک فی ما رأیتم مع ذلک تغییرا **قوله** ای بصیغتی التعجب کما مر **قوله** لعدم تصرف فیهما بالتقدیم والتاخیر **قوله** فلو اکتفی باحدهما لکفی فی المثل ایضا فلو اکتفی کلام حسن **قوله** للتاسیس وهو افادة المعنی الجدید بخلاف التاکید مثل زید الثانی فی مثل قولنا ضربت زیدا زیدا فانه لا یفید المعنی الجدید والمقام یناسب التاکید ایضا لان المفعول یستلزم تقدم علی الفعل فیما عدا صیغتی التعجب فیتوهم التقدیم فی صیغتی التعجب ایضا فحینئذ یناسب ان یکون احد من التقدیم والتاخیر یستلزم وجود الآخر **قوله** لانه یستلزم وجود کل واحد من التقدیم والتاخیر یستلزم وجود الآخر **قوله** لانه یفصل ای یفصل کل واحد منهما عن الآخر یا القصد فان القصد بالتقدیم لا یستلزم القصد بالتاخیر فی نفس الامر خلافا لبعض التقدیم والتاخیر جمیعا اشارة الی ان کلا منهما مقصود بالذات وایضا اختیار التقدیم والتاخیر دون التقدم والتاخر اشارة الی المراد وهذا بهما قال الشارح فی الحاشیة بجواز ان یکون المراد تقدیر شیء وتاخیره بالنسبة الی شیء آخر کتقدیر زید علی الاخر وتاخیره عنه بحیث تقدم علی نفس الفعل فقط کما یقال زید احسن او زیدا احسن بتقدیم احسن علی الکل وتاخیره عنه کما یقال احسن زیدا او ما زیدا احسن وان یکون المراد تقدیر المعمول علی عامله وان کان تقدیره علیه ایضا او تقدیره علی نفس الفعل فقط وتاخیره کذلک ما اخذ فرد منه لا یخفی ان قول التقدیم علی وجه التقدیر لا ینفی عن الکلام التقدیم علی وجه التحقیق بل یعمه علی سبیل منع الخلو **قوله** ای تقدیم جائز فیما عدا الخ وتاخیر جائز فیما عدا الخ **قوله** لیکون عدم التصرف بهما ای بصیغتی التعجب والمراد انه لو ترک التقدیم والتاخیر مطلقا بدون التقیید بما قیده به تناول التصرف الذی بالتقدیم والتاخیر جمیع الافعال التعجب وغیره مع ان المقام یقتضی ان یکون عدم التصرف الذی بالتقدیم والتاخیر من الاحکام المختصة بهما لا من الاحکام المشترکة بینهما ومن الاحکام المشترکة عدم تقدیم معمول النفی فانه بشمل فعل التعجب وغیره لان النفی یقتضی صدر الکلام **قوله** فلا یقال الخ ای اذا لم یتصرف فیهما بالتقدیم والتاخیر فلا یقال الخ **قوله** انما اخص صیغتی التعجب لعدم النقل الی التعجب **قوله** جریا علی ما مثال جمع المثل وبیان لذلک اذا نقل قولنا احسن بزید الی قولنا ما احسن زیدا الی معنی التعجب فلا یتغیر حینئذ لانه کالامثال حینئذ ولا یتغیر المثل حیث قالوا الامثال لا تغیر وقال العلامة التفتازانی فی صنعت اللبن بالصیف ضیعت اللبن بالصیف بالتاء خطابا لمن مات ولده فهذا مثل فلا یتغیر بان یلحق التاء کخطاب المذکر والواقعة بالفارسیة شخصی دیدست کریمنظر ومال اسیار داشتهست طلکنی نوشتهست صیاحی واین اشنی ازو میرن آمده بجوانی رسیدست کاورا مفاخر بود دست یاران زبان کرسنگی واگیرشده بهاشم بلول کم کریمنظر بوده است کسی را نرستاده که زین جهان بیرون نیامد الخ وقد ارادا بذلک فی ما رأیتم مع ذلک تغییرا **قوله** ای بصیغتی التعجب کما مر **قوله** لعدم تصرف فیهما بالتقدیم والتاخیر **قوله** فلو اکتفی باحدهما لکفی فی المثل ایضا فلو اکتفی کلام حسن **قوله** للتاسیس وهو افادة المعنی الجدید بخلاف التاکید مثل زید الثانی فی مثل قولنا ضربت زیدا زیدا فانه لا یفید المعنی الجدید والمقام یناسب التاکید ایضا لان المفعول یستلزم تقدم علی الفعل فیما عدا صیغتی التعجب فیتوهم التقدیم فی صیغتی التعجب ایضا فحینئذ یناسب ان یکون احد من التقدیم والتاخیر یستلزم وجود الآخر **قوله** لانه یستلزم وجود کل واحد من التقدیم والتاخیر یستلزم وجود الآخر **قوله** لانه یفصل ای یفصل کل واحد منهما عن الآخر یا القصد فان القصد بالتقدیم لا یستلزم القصد بالتاخیر فی نفس الامر خلافا لبعض التقدیم والتاخیر جمیعا اشارة الی ان کلا منهما مقصود بالذات وایضا اختیار التقدیم والتاخیر دون التقدم والتاخر اشارة الی المراد وهذا بهما قال الشارح فی الحاشیة بجواز ان یکون المراد تقدیر شیء وتاخیره بالنسبة الی شیء آخر کتقدیر زید علی الاخر وتاخیره عنه بحیث تقدم علی نفس الفعل فقط کما یقال زید احسن او زیدا احسن بتقدیم احسن علی الکل وتاخیره عنه کما یقال احسن زیدا او ما زیدا احسن وان یکون المراد تقدیر المعمول علی عامله وان کان تقدیره علیه ایضا او تقدیره علی نفس الفعل فقط وتاخیره کذلک ما اخذ فرد منه لا یخفی ان قول التقدیم علی وجه التقدیر لا ینفی عن الکلام التقدیم علی وجه التحقیق بل یعمه علی سبیل منع الخلو **قوله** ای تقدیم جائز فیما عدا الخ وتاخیر جائز فیما عدا الخ **قوله** لیکون عدم التصرف بهما ای بصیغتی التعجب والمراد انه لو ترک التقدیم والتاخیر مطلقا بدون التقیید بما قیده به تناول التصرف الذی بالتقدیم والتاخیر جمیع الافعال التعجب وغیره مع ان المقام یقتضی ان یکون عدم التصرف الذی بالتقدیم والتاخیر من الاحکام المختصة بهما لا من الاحکام المشترکة بینهما ومن الاحکام المشترکة عدم تقدیم معمول النفی فانه بشمل فعل التعجب وغیره لان النفی یقتضی صدر الکلام **قوله** فلا یقال الخ ای اذا لم یتصرف فیهما بالتقدیم والتاخیر فلا یقال الخ **قوله** انما اخص صیغتی التعجب لعدم النقل الی التعجب **قوله** جریا علی ما مثال جمع المثل وبیان لذلک اذا نقل قولنا احسن بزید الی قولنا ما احسن زیدا الی معنی التعجب فلا یتغیر حینئذ لانه کالامثال حینئذ ولا یتغیر المثل حیث قالوا الامثال لا تغیر وقال العلامة التفتازانی فی صنعت اللبن بالصیف ضیعت اللبن بالصیف بالتاء خطابا لمن مات ولده فهذا مثل فلا یتغیر بان یلحق التاء کخطاب المذکر والواقعة بالفارسیة شخصی دیدست کریمنظر ومال اسیار داشتهست طلکنی نوشتهست صیاحی واین اشنی ازو میرن آمده بجوانی رسیدست کاورا مفاخر بود دست یاران زبان کرسنگی واگیرشده بهاشم بلول کم کریمنظر بوده است کسی را نرستاده که زین جهان بیرون نیامد الخ وقد ارادا بذلک فی ما رأیتم مع ذلک تغییرا

فاذا زيدت الهمزة عليه تصير متعديا **قوله** اى حسن ابنت وخاعل الامر مستتر وجوبا اذا اورد له التاكيد **قوله** زيادة بناء على تقديران يكون الباء زائدة **قوله** اى جعله بصيغة الامر **قوله** يعنى صفه بكسر الصاد وسكون الفاء **قوله** بتعجل الزمخشرى بضم الزاء وهو صاحب الكشاف **قوله** امر الكل واحد اى يومر به الى كل واحد من افراد الانسان لا يخفى ان الامر الى كل احد من افراد الانسان ممتنع لانها غير متناهية فلا يتعقل بان يجعل زيدا الخ **قوله** فان فيه اى فى زيد من جهات الخ معناه ان كل ما يكون ان يكون فى شخص من جهات الحسن يكون فى زيد فهو اشارة الى ان افراد الانسان كلها لا يكون خالية من جهة **قوله** يعنى الافعال المشهورة عند النحاة الخ بناء فى الحقيقة اشارة الى علة اخراج مدحت وذممت من افعال المدح والذم بالمراد هو بيان الافعال المصطلح بينهم فلا يكون مدحت وذممت من الافعال المدح والذم المصطلح بينهم لانه لم يوضع للانشاء بل هو موضوع لاخبار المدح والذم للانشاء يمير عليه حينئذ بشكل يقولنا امدح واذم منها لانشاء المدح والذم لانها امر الآن يقال انه موضوع للانشاء فقط فلا يرد النقض بها حينئذ الا ان يقال المطلب ايضا ان منها طلب المدح وطلب الذم فلا يلزم ان يكون ما من افعال المدح والذم **قوله** فنعما نعم وبئس واعلم ان نعم فعل المدح وبئس فعل الذم اراد بالمدح العام فى نعم وبالذم فى بئس معنى العام ههنا عدم تعيين الوصف الذى مدح او ذم لا جله يعنى اذا قيل نعم الرجل لم يعين انه حاتم لاجل علو او شجاعة او غير هما يعنى ممدوح فى جميع صفاته واحدة ثم اعلم ان نعم وبئس فعلان عند البصريين والسان عند الكوفيين وقيل البصريين يحكى الضمائر وثانية يقولون نعمار جلين ونعموا رجالا ونعمت المراة فى جلين نعم ضمير التثنية ورجال تفسير الجمع المذكر والظاهر انها سنيان على الفتح ولو كانا اسمين لم يبنيا لانه ليس ما يوجب بناءه وقيل الكوفيين فى محل مرفوع بحر عليها كقول الشاعر ابست بنعم الجار يا مسفنة **قوله** الثانى من يسلم فى محل جر الندا عليها يقولون يا نعم المولى ويا نعم النصير ويا نعم الرجل والثالث من يسلم يقوله نعم الرجل يا شباع بكسرة العين حتى يتصل بها ياء ساكنة قال بعضهم ان هذه الاولة ضعيفة اما الاول فلان دخول حرف النداء تقديره ليست بجار منصوبا فيه نعم مفعول فيه صفة لجار محذوف الموصوف وهو جار وحذف ايضا مفعول فيه واو دخل حرف النداء تقديره يا ايها يا نعم المولى انت خرف للنداء ودخل على الاسم لا على الفعل وقوله يا نعم الرجل فشاذ لان الياء تولد من اشباع كسرة العين وهذا ليس بفعل اصلى **قوله** فى فعل اذا كان فاؤه مفتوحا قول الا يقال الاولى ان يقال اذا كان عينه حلقيا بدون قوله فاء مفتوحا لان ربع لغات اما كون فى مادة لفظ الفعل فان فتح الفاء واحد من اللغات الاربع لانا نقول له لم يقل قوله اذا كان فاؤه مفتوحا فيلزم ان يكون فى فعل صيغة المجهول ايضا اربع لغات وليس كذلك لا يقال فيلزم حينئذ ان يكون فى فعل بضم العين ايضا اربع لغات وليس كذلك لانا نقول انا نلتزم ذلك لان الظاهر ما قال الشارح المحقق من ان هذه الوجوه الاربعة مطردة فى كل فعل حلقى العين ثانيه حرف حلقى كشهد وكذا فى كل اسم على فعل ثانيه حرف حلقى كفخذ انتهى كلامه **قوله** بذكر المخصوص الخ اى المخصوص بالمدح بعد الذم بعد الفاعل **قوله** نحو نعم الرجل زيد فان فى نعم الرجل اجمال لان الرجل سهم فذكر زيد بعده تفصيل بعد الاجمال **قوله** نعم فرس غلام الرجل اى زيد فى هذا المثال يكون الواسطة واحدة وفى المثال الثانى هى اثنان **قوله** بلام جر او بلام اسم فعل بمعنى ايت فعوله جرا مفعول مطلق فعله محذوف تقديره جرجرا او بجر جرا وهو اشارة الى جواز كثرة الواسطة **قوله** مميز لنكرة منصوبة فاذا كان الضمير مميزا باسم الفاعل لا يقال ان الضمائر اما ان تكون معرفة فلا يجوز ان يقع النكرة مميزا عن المعرفة وارد فانا لا نسلم ان المراد من الضمير فى قوله مضمر هم كالضمير فى نعم رجلا هم من ضمائر هم معرفة بل الضمائر التى يقوم المرجع عليها وقوله منصوبة قيد واقعى لا يكون التمييز الا منصوبا **قوله** وصفة لفظية لانه

بحث الوحي

ان الفعل اذا اسند الى المؤنث الحقيقي يجب تانيثه وتجاب بان المراد من الفعل فيما سبق هو الفعل المتصرف وهما غير متصرفين والبه اشار بقوله لانهما لما كان الخ **قوله** قوله تعالى بئس مثل القوم الذين كذبوا قوله مبتدا ومتاول خبره يعني چه بدست اقوال آن قوم كه تكذيب بآيات الله تعالى كرده اند كه كافرانند وتقائل ان يقول لم لم يجعل قوله تعالى بئس مثل القوم الذين كذبوا جوابا عن السوال الذي هو عدم الموافقة في التذكير والتانيث كما مرت الاشارة اليه بين قوله ان المذوات ليست من جنس الاحوال مع ان الجواب بالتاويل جواب عنه ايضا والجواب بان الضمائر مذكورة تاويلا في جانب الجنس ولم يذكر في جانب الافراد فجعل السوال في جانب الافراد دون الجنس وظهر مما ذكر في الك عدم ايراد قوله تاويلا في جانب الافراد لعدم اتصال السوال به على جه الكمال **قوله** هو مثل القوم اي المثل المضاف الى القوم **قوله** متاول وهو في الحقيقة سمع الى المثل فان يكون قوله الذين كذبوا مخصوصا بالذم قوله بتقدير مثل الذين الخ سند المنع **قوله** بتقدير مثل الذين كذبوا اي سمع بتقدير المثل قيل قوله الذين كذبوا المخصوص يكون المخصوص هو مثل الثاني والفاعل هو المثل الاول فيكونان مفردين والمثل بفتح الميم هو الاحوال التي يرتسم حال القوم الذين كذبوا **قوله** او بجعل الذين الى الذين كذبوا صفة القوم وحينئذ يكون قوله كذبوا بمعنى المكذب باسم الفاعل قوله اي بئس مثل القوم المكذبين بئس مثلهم فيكون مثلهم مخصوصا فيهما مفردين وتقائل ان يقول ان الضمير في مثلهم راجع الى القوم فكانه قال بئس مثل القوم مثلهم فيلزم ان يكون المخصوص متحدا مع الفاعل بحسب المفهوم مع انه ان كان متحدا مع الفاعل بحسب الذات ولكن لا بد ان يكون مغايرا له بحسب المفهوم ومع اجوابه بالمغايرة فان مفهوم الاول اضافة مثل الاول الى القوم للجنس واضافة مثل الثاني الى الجمع للعهد الخارجي فكانتا مغايرتين حينئذ مفهوما وفد قالوا ان الاضافة ايضا افادت كالالف واللام **قوله** اذا علم اي حذف بالقرينة **قوله** اي لبوجانه المخصوص بالمدح **قوله** بقرينة ان ذلك اي قوله تعالى نعم العبد انه اواب **قوله** نعم المادون اي نعم المادون يعني چه خوب گستراننده بهت واجب تعالى **قوله** اي نحن فانه مخصوص وهو راجع الى الله تعالى وآثما اور وبصيغة الجمع لم يقل انا مع انه تعالى واحد للتعظيم اي نعم المادون نحن **قوله** والاحكام كما قال وقد يحذف المخصوص اذا علم بالقرينة **قوله** ومنها حبذا ولو قال ساء مثل بئس لكان اولى للاختصار لانه لم يكن مثل نعم في الشرائط والاحكام فلذا فصله بقوله ومنها **قوله** حبذا ففي عبارته مسامحة فان مجموع حبذا الذي من افعال المدح او الذم لانه مركب الفعل لا يكون الا مفردا ولكن لما صار مثل المتاوف في ضربت لا ينفصل عنه وهو للمدح **قوله** وحب بصيغة المجهول الا يقال يمنع ان يكون حبذا مركبا من حب بصيغة المجهول وذا الا ان الحاء مفتوحة في حبذا لانا نقول اصل حب بفتح الحاء وحب بضم الباء لكن لما الاول فاسقاط حركة الباء وللثاني فاسقاط الحركة او بنقلها الى ما قبلها بعد حذف حركة ما قبلها وعلى التقديرين الاول يكون مركبا من حب بصيغة المعلوم وذا وعلى التقدير الثاني يكون مركبا من حب بصيغة المجهول وذا قوله اذا صار محبوبا وليس لك ان تتوهم من لفظ المحبوب ان حب مجهول فمعنى حب زيد محبوب وست واشته شده ست زيد كما يقال وجد زيد يعني زيد موجود **قوله** عما هو عليه وضمير هو يحتمل ان يكون راجعا الى حبذا وهذا ما اختاره الشارح ويحتمل ان يكون راجعا الى ما علمه والى ذا ايضا وهذا ينبغي لارجاع الضمير في قوله لا يتغير **قوله** جزءا اي حبذا بتاويل الكلمة **قوله** لا يتغير اي لامثال لدلالتها على قصة غريبة فلو تغيرت لاندل عليها **قوله** على الوجهين المذكورين في نعم بان يكون المخصوص مبتدا وما قبله خبرا او خبر مبتدا محذوف بالنظر الى السوال الثاني منه كما عرفت في نعم **قوله** ويجوز ان يقع الخ وهذا من الاحوال المخصوصة في حبذا المشتركة قوله نحو حبذا رجلا زيد فان رجلا تميز عن نسبة حب الى ذا وقع قبل المخصوص يعني چه خوب ست او از روي مرد يعني دانى كه خوبست از روي جل بود ون زيد ست وفي المثال الثاني يكون التميز بعد المخصوص وفي المثال الثالث يكون

فصل في حروف الجر

في ضربت بزيد وجرت به وركن معالا زيد بخلاف زيدا قائما فانه لا تقع شيء منها مسندا ومسندا اليه في الذهن هو ضرب والمسند اليه هو التاء **قوله** بتعقل معناه بالنسبة اليه اي الى الاسم وبهذا التوصيف للاشعار بان كل اسم محتاج الى ان يكون تعليلا او احتياجه في جزئيته الى اسم اي لتعقل معناه بالنسبة اليه **قوله** وفعل كذلك اي فعل تعقل معناه بالنسبة اليه وكلمة اولم تلح الخلوة قد يحتاج اليها معا كحروف الشرط والتخصيص **قوله** حروف الجر ما وضع اي حروف وضع كل منها للافضاء بفعل او ما يرادفه بطريق الجمع في المعرف لاشارة الى جامعيته كما ان ايراده في جانب التعريف اشارة الى انه ليس للموصوف فرد متحقق عن تعريفه ومعنى الاول انه ليس الا تعريفه ومعنى الثاني انه ليس الا تعريفه **قوله** والمصدق المعرف عالية اشار الى ان مثل هذا كما في قولك قتل ياعراب بقتا الخ فعله بهذا الايراد انه ينبغي ان يقول حروف الجر بصيغة المفرد لان التعريف للماهية للافراد وبجوز ان يكون الاضافة بجنسية بسبطة للجمعية كلام الجنس فقوله ما وضع خبر لقوله حروف الجر وبجوز ان يكون تقديره هنا حروف الجر وقوله ما وضع في التقدير هو ما وضع بارجاع الضمير الى مفرده وهو في ضمن الجمع وجمع الحروف انما تم التعريف بالجنس صح بتكثير تقسيم الكلمة الى اقسامها الثلثة وتقسيم الاسم الى المعرب والمبني اكتفاء بذكر احدا قسام الحرف لانه بمنزلة التقسيم فاشار به الى نوعي التقسيم من الصحة والضعف **قوله** افضاء الفعل اي افضاء مدلول الفعل الاصطلاحي والمراد من معنى الفعل في قوله ومعناه ما يذكر بقوله كالسالم الفاعل الخ فح لا يرد ما قيل ان ايراد الفعل الفعل الاصطلاحي هو غير مقتضى وهو ظاهر وان اريد منه اللغوي هو الحدث خاصة حينئذ الى قوله او معناه اي المعنى المصدري المطابق ينقض ايضا كالفعل الاصطلاحي ويمكن تقرير الايراد بعبارة اخرى بان ما يذكر ليس الا معنى الفعل الذي هو الحدث في جميع المواد لان لفظ الفعل فينبغي ان يكتفي بمعنى الفعل وتقابل ان يقول التقابل بين الفعل ومعناه حينئذ يكون تقابل العام بالخاص فلا يكتفي **قوله** او معناه يصح فان الفعل اعم من ان يتحقق في ضمن الفعل الاصطلاحي او في ضمن الفعل المنوي تأمل **قوله** ظن معنى الافضاء الوصول وما الخ وقع سؤال تقريره ان تفسيره الافضاء بالايصال ليس بجائز لان الافضاء لازم لانه بمعنى الوصول مع الايصال متعد فيتعلق الشيء بالباء ان غير جائز الجواب ان الافضاء والايصال لما كانا صار متعديا بالباء وفي قوله يفضي فحينئذ يصح تفسيره بالايصال كما انه يصح تفسيره بمعنى الذهاب حين تعديته بالباء ويكون بمعنى الاذهاب لا يقال ما ذكره ههنا ينافي ما ذكره في خواص الاسم من قوله لانه الافضاء منه الفعل الى الاسم فينبغي ان يدخل الاسم ليفضي منه الفعل اليه انتهى كلامه فالمراد من الافضاء في الموضعين معنى المتعدي لانا نقول انهم قالوا ان همزة باب الافعال يكون للتعدية غالبا او نقول بتقدير الباء او نقول ان يقول الا يصدق التعريف على مثل غلام لزيد لعدم وجود الفعل او معناه مفضيا الى مايليه والجواب انه بتقدير ههنا اي غلام ثبت لزيد وأجيب ايضا بان اللام في الافضاء للغرض لا صلة الوضع فلا يختص التعريف المذكور بما يتعلق بالايصال او اداة العطف كالايصال الى عمرو في قولنا جاءني زيد وعمرو لانا نمنع ان الوضع لغرض الايصال لان الواو انما وضع لمجرد الجمع فلا يلزمه الايصال ولا يختص التعريف جميعا بالحروف المزائدة من الحروف لانك تحتاج لك جاءني من احد والباء في قوله تعالى كفى بالله والكاف في قوله تعالى ردف لكم والكاف في قوله تعالى ليس كمثله شيء لان هذه الحروف زائدة لا يراد منها معنى فضلا عن معنى الايصال وبأن المعرف مخصوص بحرف اللفظ وبأن الافضاء اعم من ان يكون بالتشخص او بالنوع **قوله** وهو كل شيء استند منه معنى الفعل ولفظ الكل منجم وايراده للمبالغة كما مر غير مرة ومراده من معنى الفعل المذكور في التعريف اللغوي وفي المعرف الاصطلاحي فلا يرد ان اخذ المعرف في المعرف يستلزم الدور على ان الدور في التعريفات اللفظية غير مستحيل كما قالوا او لقائل ان يقول ان شبه الفعل بهذا التفسير داخل في معنى الفعل وقد جعله مقابلا في بحث الحال حيث قال وحاملها الفعل او شبهه

ان من موضوع الجزئيات الابتداء لان الابتداء المطلق كالانتهاء المطلق معنى اسمى كما عرفت فى صدر الكتاب فالمراد الابتداء
الخاص ويكون اللام للعهد لشهرته لا يقال للابد فى العهد من تقدم المعهود صريحا وكناية لانا نقول قد يكتفى بعلم المخاطب ايضا كقولك
كب الامير اذا لم يكن فى البلد الا امير واحدا **قوله** اى لابتداء الغاية يجعل اللام عوضا عن المضاف اليه **قوله** المراد بالغاية المسافة لا
النهاية التى هى المعنى الحقيقى لها والمسافة تعتبر بها المجازى فهو من قبيل اطلاق الكل وهو الغاية على الكل وهو المسافة لان النهاية هى
النقطة الاخيرة وهى جزء فى المسافة وهى شاملة لها وذكر الغاية واراده المسافة من قبيل المجاز والعلاقة الكلية الجزئية فالمراد
بالمسافة الامر الممتد من قبيل ذكر الخاص واراده العام فلا يرد ان الاولى ان يقول المراد بالغاية بالامر الممتد لان الغاية قد يمكن
بمعنى النهاية وقد يكون بمعنى الامر الممتد وهو المراد ههنا والمسافة اخص من الامر الممتد فهم لا يدان يعمم الامر الممتد من ان يكون ممتدا
بنفسه او منشاء الامر الممتد فلا يرد النقض بقولنا خرجت من الدار فان الخروج من لم يكن ممتدا بنفسه ولكن يترتب عليه امر ممتد
كالسير والجلوس وغيرهما لانا نقول المسافة فى البعد المكانى فيلزم ان لا يستعمل فى الزمانيات فلم يصح قولنا صمت من اول الصبح الى
الليل واللازم باطل قلت المراد من المسافة ههنا البعد مطلقا فيمكن ان يكون مستعملة فى البعد سواء كان مكانيا او زمانيا **قوله** لان
لابتداء النهاية لان النهاية لا يكون فى الابتداء لما عرفت انها النقطة الاخيرة فلا يقال يكون الابتداء والنهاية بمعنى بان يقال
ابتداء الامر الفلانى لنهاية فمعنى قولنا ان الابتداء والنهاية انما الابتداء ومآله نهاية فالاضافة لادنى ملابسة اعتبرت بين ابتداء ومآله لا يكون
لنهاية كالبدايات والانتهايات لانا نقول معنى قوله ان الابتداء والنهاية انه لا معنا ه على تقديره حمله على الظاهر بدون
تقدير شئ فيه فظاهره ليس الاضافة وعلى تقدير عدم صحة الاضافة لا معنى للابتداء والنهاية فحينئذ ظهر ضعف ما ذكره
الفاضل الحلواني بقوله فيه بحث لان الاضافة قد تكون لادنى ملابسة فيستدل من لا ابتداء ومآله نهاية اى لا يستعمل لها فى ابتداء
ومآله نهاية انتهى خلاصة كلامه فكلام الفاضل المذكور ساقط مرجوح جدا بانه لو كان المراد ان من لابتداء مآله نهاية فلم يتحقق المقابلة بين
المسافة والنهاية لان كون من لابتداء المسافة اى لابتداء الامر الممتد معناه ان من لابتداء ومآله نهاية لان المسافة لا يستعمل الا فى الامر
الممتد الذى له نهاية **قوله** وقيل لا كثيرا ما يطلقون الواو على اطلاقا كثيرا وكلمة ما زائدة فالمراد من الغاية حينئذ هو الفعل اى الفعل الذى يصدر
من الفاعل حقيقة او التنزيلية وهنا بمعنى الامر الممتد كالسير والجلوس وغيرهما والمسافة اخص منه وكان اراد بالمسافة الامر
الممتد من قبيل ذكر الخاص واراده العام ولكنه ينتقض بخرجت من البصرة او من الدار لان الخروج ليس امرا ممتدا واجيب بان الممتد
اعم من ان يكون ممتدا بنفسه او كان منشاء الامر الممتد والخروج يكون سببا للممتد كالسير والجلوس **قوله** والمنقضى وذكره بعد الغرض
لبيان محل على العلة الغائية **قوله** علامته من الابتدائية لم يقل وعلامته كما سيقول البيانية وهو اخص باختصاصه بالزمان او بالمكان
قوله وما يفيد اى وصحة ايراد ما يفيد فائدة اى فائدة الى فى مقابلتها واراد بالمقابل اعم من ان يكون بعد ما كما فى المثال الاول
او قبلها كما فى المثال الثانى **قوله** لان معنى اعود اليك اليك اى الى الله تعالى فعوده اليه هى الصيغة المشتركة الواحدة الا تجاريا طلبيين

ربه رجلا ويكون ذكر شئ اشارة اليه لا يقال ان الضمائر معرفة فكيف يصح ان يكون هذا الضمير نكرة لانا نقول الضمائر المعرفة هو الضمائر التي تقدم المرجع عليها ولم تتقدم المرجع على الضمير في كان كالضمير في ربه رجلا فيكون هذا الضمير نكرة لا معرفة **قوله** وهو وارد على سبيل الحكاية ونا جواب على تقدير التسليم اي قوله قد كان من مطر وارد على سبيل الحكاية لا على سبيل الاصالة فنقول لنا من زائدة في غير الكلام الموجب اعم من ان يكون غير الكلام الموجب بالفصل او بالاصل فيكون قد كان من مطر غير كلام موجب في الاصل بل كان من مطر ناتم قد في الجواب مقام بل فيكون مادة الجواب والسوال متحدا فيصح لان يقع ان الجواب غير الكلام الموجب في الاصل فيخاذ كر ضعيف ماذكره الفاضل الحلواني في رد ما ذكره مولانا عصام حيث قال الفاضل المحشي فالمراد بكونه في غير الكلام الموجب كونه منفيا في الحال او في الاصل انتهى وفيه ان من في القول المذكور ليس في غير الموجب لا في الحال ولا في الاصل بل غير الموجب هو السوال وهو تركيب آخر وليس باصل للجواب ولم يعهد اطلاق الاصل عليه بالنسبة الى الجواب انتهى كلامه قيل ويمكن ان يكون حاصل تعميم غير الموجب حقيقتا وحكما وجواب ما ليس بموجب في حكم غير الموجب ويجوز ان يكون حاصلة تسليم كون من زائدة وتخصيص اشتراط كونها في غير الموجب بما يكون على سبيل الحكاية **قوله** والى للانتهاء اي لجزئيات الانتهاء بتقدير المضاف لان الانتهاء كالابتداء معنى اسمي اذ المراد به الانتهاء الخاص لشهرته ولعلوميته **قوله** اي لانتهاء الغاية بجعل اللام عوضا عن المضاف اليه والغاية ههنا ايضا بمعنى المسافة لا بمعنى النهاية لانه ليس للمسافة نهاية الا انها هي النقطة الاخيرة ولم يرد بها الغرض ههنا اكتفاء بما سبق وتجوز اي تكون بمعنى الامر الممتد سواء كان ممتدا بنفسه او كان منشأ له كما في خرجت الى السوق فان الخروج وان لم يكن ممتدا ولكنه بسبب له كالسير والجلوس **قوله** هي بهذا المعنى مقابلة لمن سواء كان الانتهاء في المكان الخ وهذا اشارة الى وجه ايراد ها بعد من فان قيل اذا كان الى لهذا المعنى مقابلة لمن فلا يكون الى في غير الزمان والمكان الا من يكون لمن الابتداء في الزمان والمكان دون غيرهما فلم يكن اذا كذلك وما يصح حينئذ قوله او غيرهما اجيب بان الى بهذا المعنى مقابلة بمن في الجملة اي في بعض المواد والمراد انها مقابلة بمن باعتبار اصل الابتداء والانتهاء ولقائل ان يقول في دفع الشبهة ان من يكون للابتداء في غير الزمان والمكان الفاضل اتعوذ بالله من الشيطان الرجيم فان كلمة او في قوله وهذا للابتداء اما من المكان او من الزمان لمنع الجمع لا لمنع الخلو ثم الصيام الى الليل اي اتموا الصيام من اول اليوم اي من اول النجم الى اول الليل **قوله** فان قلب المخاطب باسم الفاعل وهو المتكلم المفهوم من الياء في قوله قلبي والضمير في اليه راجع الى المخاطب باسم المفعول المستفاد من الكاف في قوله اليك فيكون المرجع اليه ضمير الغايب مذكورا لمعنى وجاز ان يكون المرجع اليه فيه مذكورا حكما واليه يدل ما ذكره في شرح المختصر ان الضمير في يديه ورجليه مع مرضيه وكعبيه راجع الى صاحب الوجه لدلالة الوجه عليه التزاما فرجع الضمير مذكورا حكما انتهى كلامه فلا يرد حينئذ ما ذكره الفاضل الحلواني من ان في قوله فان قلب المخاطب الخ خزازة لان المخاطب الخان على صيغة اسم المفعول كقوله منته وكان اليه مفعول بالم يسم فاعله يقول منته ونميم راجعا الى قلب المخاطب كان الاولى ترك القلب لان المذكور في المثال قلب المتكلم لا قلب المخاطب فانظاهر ان يقال فان المخاطب منته والخان على صيغة اسم الفاعل كقوله منته وكان ضمير اليه راجعا الى المخاطب المعبر عنه بالكاف كان الظاهر ان يقال الى المخاطب على صيغة اسم المفعول اذ لا وجه للضمير الغايب انتهى كلامه **قوله** باعتبار السوق والميل يعني اسناد الانتهاء الى القلب ليس باعتبار نفسه فان ذات قلبه ليس بمنتهة اليه بل ميل قلبه منتهة اليه ولا تجاوز منه الى غيره ويمكن تقدير المضاف اي ميل

فلان الحركة مقتضية لعدم الحركة للزوم البناء للحرف وكون السكون اصلا في البناء ولكن سكونها متعذر للابتداء بالساكن فجعلت مبنية على الكسر الذي هو قريب من السكون لانه سكون عدم الحركة والكسر لعدم وجوده على الفعل وغير المتصرف قليل وقريب من العدم واما اقتضاء لزوم مجرورية مدخولها بناءها على الكسر للمناسبة بين حركتها وعملها قوله اي امكان اقرب لا يكون الامن فلذا قال منه دون به لكنها بمعنى الباء اشار به الى ان الالصاق في المثال المذكور مجازي لا حقيقي لان مروره لم يكن شيئا بلتصقا بزيد بل يجوز ان يقول مررت بزيد مع ان بينك وبين زيد مسافة واسعا فالمعنى التصق مروري بموضع يقرب زيد منه والعلاقة ان القرب من الشيء في حكم الالصوق به في حكم الالصوق بذلك الشيء ثم لما كان في الالصاق المجازي خفاء فذكره ولم يذكر الالصاق الحقيقي مع اصالته كما في بداد ما قيل من ان الاقتصار على مثال الالصاق الحقيقي ليس على ما ينبغي قوله كتبت بالقلم اي باستعانته والباء قوله مصاحبة السرج حال اشتراء الفرس في الاشتراء وفي بعض النسخ مصاحبة السرج وشركة مع الفرس في الشراء قوله ولا يلزم ان يكون السرج والمراد من اللزوم هو اللزوم الكلي لا الجزئي اذ لا اضاءة في تحقق اللزوم الجزئي وبهذا اندفع ما يتوهم من سابقة لان المتبادر من شتراء الفرس مع السرج كون السرج ملاصقا بالفرس وقرء ملصقا به على صيغة اسم الفاعل والمفعول جزء قوله يكون والضمير فيه للسرج وضمير الجرور للفرس قوله فالالصاق لا يستلزم المصاحبة والفاء وفصيحة وليست للتفريع لان ما يتفرع على سابقه هو عدم استلزام المصاحبة الالصاق استلزام الالصاق للمصاحبة ولا يبعد ان يجعل التفريع نظريا بان التفريع يتوقف على بيان مفهوم المصاحبة الاعلى مجرد مفهوم المصاحبة ثم اعلم ان استلزام الالصاق للمصاحبة انما يكون في الالصاق الحقيقي دون المجازي فلا يرد ما قال مولانا عصمه وفيه بحث لجواز ان يكون اشتراء الفرس في مكان يقرب من السرج ولا يصاحب السرج الفرس في الاشتراء انتهى كلامه وحاصله منع صحة الاستلزام وذلك بانه اذا اشترى رجل فرسا بدون سرجه ويكون السرج في مكان اشترى الفرس فيه فحينئذ يكون الالصاق متحققا لما مر ان السرج موجود في المكان الذي اشترى الفرس فيه مع عدم المصاحبة ح لعدم اشتراء السرج بل اشتراء الفرس فقط ثم المراد من اللزوم الكلي لا الجزئي لانه حينئذ لم يصح قوله من غير عكس لان اللزوم الجزئي متحقق فيه كما عرفت قوله اي جعل الفعل اللازم متعديا والمراد من الفعل هو الاعم من اللغوي والاصطلاحي ويحمل الاكتفاء بالاصل وهو الفعل الاصطلاحي فيدخل تعدية الفعل اللغوي فيه بالمقايسة على ما ذا هب بزيد قوله والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء دفع سؤال تقريره ان التعدية لا تختص بالباء بوجود باقي جميع الحروف الجارة كما يقال النسب هو حلى التراب الانتساب الانجرار وتقرير الجواب ان المراد هو التعدية التي كانت تتعين الفعل معنى تصييره بهذه مختصة بالباء بخلاف التعدية التي بمعنى ايصال معنى الفعل الى معموله فانها متحققة في جميع الحروف الجارة قوله زائدة بالرفع عطف على قوله للالصاق او على اطلاقا فيكون مرفوعا بالعطف على الجر على ما عرفت في من قوله في الجر في الاستفهام الخ اي هذه زائدة في جر كلام الاستفهام هل او في جر المبتدا في الاستفهام اي في وقت الاستفهام قوله والتي عطف على الاستفهام اي هي زايدة في خبر كلام النفي بليس وما قوله وهي زايدة في الجزاء الخ توطئة لقوله قياسا فانه شارة الى ان قوله قياسا متعلق بقوله زائدة بان يكون صفة مصدر محذوف اي زيادة قياسية وسماعية بحمل القياس والسماع بمعنى القياسي والسماعي او بحذف ياء النسبة وهو شايع بينهم قوله اي غير الجر الواقع الخ اشارة الى ان الضمير راجع الى الجر المذكور وخلاف ما يدل ان الظاهر ان يقول وفي غيرها قوله سواء لم يكن جرا اي قوله وفي غير ما فيه احتمالان الا

والفراء قوله اصلها اى وضعها قوله ثم استعمل فى التكثير وخص دخل تقريره انه اذا كان رب فى معنى التقليل اصلا فيكون فى معنى التكثير مجازا فيلزم ان لا يحتاج فى استعمالها على التقليل الى قرينة ويحتاج فى استعمالها على التكثير الى قرينة مع ان الامر بالعكس وتقرير الجواب ان استعمالها فى معنى التكثير شايع مشهور فيكون كالحقيقة فتشهر تلك القرينة واستعمالها على التقليل ليس بشايع فيحتاج الى القرينة قوله يعنى الذى تتعلق به رب وايراده لبيان الاضافة التى فى قوله وفعلها اى الفعل العامل فى رب قوله ولا يتصور اى لا يتحقق ذلك اى التقليل المحقق الا فى الماضى فلا يكون فعلها مضارعا فلا يجوز ان يقال رب رجل كريم سألقى او لا يلقى فان معنى التقليل لا يسع فى المضارع الحال فلا يرد ما قيل ان المضارع الحال يصلح ايضا على التحقيق فلا بد ان يقع فعلها فعل المضارع كالماضى لا يقال ان المضارع الاستقبالى مطلقا لا يكون مشكوكا لوقوع فان بعضها تحقق الوقوع مثل يؤخر فى قوله تعالى لا يؤخر الاجل وميت فى يموت زيد لانا نقول لا يسع نيابة قوله المفارقة بصيغة المتكلم الواحد فيكون فعلها ضايعا منفيا بلم قوله اى ذلك الفعل الماضى اشار به الى ان نصبه على نزع الخافض وتنوينه عوض عن المضاف اليه قوله القرآن باعتبار الموادّ اللام فى قوله لوجود وللتوقيت لا للتعليل لان القرينة شرط للحذف لا علته قوله لا مرجع له اى ليس له مرجع معين يقصد الرجوع اليه والا فلا بد من المرجع كما يدل عليه تعريفه قوله خبرا اى للامر موجود قوله مميز نكرة منصوب على التمييز قوله على التمييز علة النصب لا قيد له وذلك النكرة بعد قوله تمييزا لان النكرة شرط عند البصريين خلافا للكوفيين وقيد واحترز به عن المعرفة نحو ضربت زيدا الظهر فانه منصوب انتفاعا قوله خلافا للكوفيين فى مطابقة التمييز وانما خص الاختلاف بالذكر لعدم الاختلاف فى الفعول فى الضمير المبهم المميز لا يدخل على الضمير المبهم ولا يدخل على المبهم اويدخل على الضمير المبهم لكن لا على التمييز قوله ما الكافة مشتقة من الكف وهو المنع فيكون قوله الكافة صفة لما شفقا لما ويكون تحقيق ماهيته الكف كما يقال الجسم طويل عريض عميق مع ان الطول والعرض والعمق بهيما معتبر فى مفهوم الجسم فالطويل العريض العميق تحقيق ماهية الجسم قوله بعد لحوق ما اى على رب اشار به الى ان التعقيب المفهوم من الفاء والجملة اعم من الفعلية والاسمية والفعلية اعم من الماضوية والاستقبالية تحو جاءنى فاكرمته وجاءنى فسأكرمه وهو اشارة الى دفع سوال تقريره ان دخول رب على الجملة تمنع لان حرف الجر لا تدخل الا على المفردات ولذا قال انما مختصة بنكرة تقريره الجواب بانها تدخل على الجملة بعد لحوق ما الكافة تعليلها مثل ربما يود الذين كفروا الوداة بالفارسية گرمى بنند قوله ربما تبه بالجر فانه قد يدخل الاسم كما يدخل على الجملة ولصقيل فيل يعنى مفعول من مصقلة اذا جلاه قوله اى واو رب فى حكمها اشار به الى ان الاولى ان القول واو رب فى حكمها ثم قال هذا القائل وهو مولانا اعصم ولم يقل واو رب فى حكمها لئلا يفيد لحوق ما الكافة بالواو ودخولها على الضمير قول يمكن ان يقال الراد واو رب فى دخولها ههنا على نكرة موصوفة تقديرية ايراد قوله يدخل على نكرة موصوفة بعدها لافى جميع الاحكام قوله وبلدة بالجر والراد منها المفازة ههنا والراد من الانيس المونس اليعافير اولاد البقر الوحشى والعيس بالكسر الابل الابيض قوله لان ذلك تعسف اى تقدير المعطوف عليه اذا كان فى اول الكلام تعسف اى خروج من السبيل المستقيم عند حذف الفعل وحمد بمعنى مع وقوله اى حذف الفعل اشارة الى ان اللام عوض عن المضاف اليه والاضافة بيانية اى الفعل الذى هو مشتق من القسم فلا يجوز استعمال واو القسم مع وجود فعل القسم لا يقال اقسم والله بخلاف الباء فانها يستعمل مع اظهار فعل القسم وحذفه فيقول احلف بالله لافعلن كذا وبالله لافعلن كذا قوله وكذلك لكثرة الخ اى عدم ذكر الواو مع فعل القسم لكثرة استعمال الواو فى القسم فلا يحتاج الى ذكر فعل القسم مع الواو ولشهرتها فى القسم فتنتقل الذهن اليه بلا ذكر فعل القسم

تخصيص الحذف به هنا لاجل الاعتراض والتقديم المذكورين فى جواب كلامه قوله اذا اعترض اى حذف شروط بواحد من الامرين و
قوله بين اجزاء الجملة التى تدل على جواب القسم اشارة الى حذف المفعول عن قوله اعترض لان قوله اعترض وقوله قد تقدم تنازعا فى قوله
ما يدل عليه وجملة معمولا الثانى كما هو مذهب البصريين وحذف المفعول من الاول والاضافيه اشارة الى تفسير قوله ما يدل عليه
الى جعل اما هو صيغة حيث ضمنه بالمعرفة وتحيل ما يكون المقصود منه بيان حاصل المعنى قوله زيد والله قائم مثال التوسط القسمين
اجزاء الجملة التى تدل هذه الجملة على جواب القسم والمثال الثانى تقدم الجملة على القسم والضمير فى قوله او تقدمه ضمير المفعول وقوله
ما يدل عليه فاعل تقدم قوله لاستغنائه اى القسم وهذا دليل لما جميعا قوله للجواب لان جواب القسم اصطلاحا ما يكون موخرا عن القسم
قوله ولهذا اى ولاجل انه ليس بجواب لفظا لا يجب فى الجملة المذكورة علامة جواب القسم فى القسم الذى تقدم السوال وهى اللام وان
وحرف النفى فلا يقال والله لزيد قائم او زيد قائم والله قوله اى المجاوزة اشتى وتعديته الخ اشار به الى ان اللام عوض عن المضاف
اليه وليس المراد مجاوزة ما قبله عما بعده لانه قد لا يكون كذلك كما فى اخذت عنه العلم وادبت عنه الدين وانما المجاوزة كذلك
فى رميت السهم عن القوس الى الصيد قوله وذلك اى مجاوزة شئ وتعديته اما بنزول الشئ الاول عن الشانى الخ لا يقال الاولى
ايراد المشار اليه المونث بان يقول تلك موضع ذلك لتانيث المجاوزة لانا نقول المجاوزة مصدر يجوز تذكيره وتانيثه قوله
الى الصيد فان السهم شئ وصل الى القوس وجاوز عنه ووصل الى الصيد الذى هو ثالث قوله او بالوصول وحده اى او
يكون المجاوزة المذكورة بالوصول اى بالوصول الى الثالث بدون الزوال من الشئ كقول التلميذ اخذت عنه اى زيد
الاستاذ العلم فان العلم باق فى زيد ايضا قوله ادبت عنه الدين اى ادبت عن جانب زيد الدين الى خالد فحينئذ يكون
الزوال عن الشئ الثانى فقط بدون الوصول اليه لانه ادى الدين الى خالد من جانب زيد ولم يصل الدين الى زيد الذى هو الثانى بل
وصل الى خالد الذى هو الثالث فان قلت لا فرق بين هذا المثال والمثال الاولى لان فى كليهما يكون الوصول الى الثالث وشركتهما
فى الزوال عن الثانى فلا يصح المقابلة قلت بينهما فرق بان فى الاول يكون الوصول اولا الى الثانى ثم منه الى الثالث وفى المثال
الثانى لا يكون الوصول الى الثالث قوله ليعلم ذلك اى القرينة لاسبقيتها ودخول سن عليها لان حرف الجر لا يدخل الا على الاسم واذا
كانا اسمين يكونان بمعنى الجانب الذى هو الاسم المثل جلست من عن يمينه اى من جانب يمينه وكذلك اخذت من على زيد اى من
فوقه او من جانبه والظاهر ان يكون القرينة لاسبقيتها دخول جميع الحروف الجارة عليها غير مختص بمن الا ان يقال لما كان دخول
من عليها اكثر استعمالا فلذا خصته به لاظهار ذلك قوله والكاف للتشبيه اى تشبيه مفرد بمفرد اى للدلالة على مشاركته له فى المعنى
وهذا المعنى لا يستدعى ان يكون وجه الشبه اقوى فى المشبه به وانما يستدعيه اذا كان الغرض منه الحاق الناقص بالكامل واما اذا كان
الغرض بيان حال المشبه فلا قوله وزايدة هى مرفوعة معطوفة على التشبيه كما فى قوله زائدة عطف على قوله للابتداء قوله اذا التقدير
ليس مثل شئ بانا نكون مثله بالنصب خبر ليس و شئ مرفوع على انه اسمه وانما قال على بعض الوجوه اشارة الى ان فى الآية وجوها
وليس زيادة الكاف الاعلى بعض الوجوه منها ما لا زايد فيه الكاف بل الزائد هو المثل والوجه فيه ان الحكم بزيادة الكاف هو الحكم
بزيادة قبل الحاجة فهو كنزع الخف قبل رويه الماء بخلاف الحكم بزيادة المثل ورجح الاول بان الحكم بزيادة الحرف اقرب من الحكم
بزيادة الاسم فضلا اذا كان الحرف حرفا واحدا ورجح ايضا بان الحكم بزيادة المثل يوجب دخول المكان على الضمير من حيث التقدير

اخيرهما اى ابتداء مسافرتى جميع سنة الفرس اما ابتداء عدم رويتى لفلان جميع سنة كذا قوله بشرط ان يكون هذان مثالان انما يكون للابتداء فى الزمان الماضى بشرط مضى هذه السنة تجاه ما اى لم تكن انت فيها فانه لو بقى شئ منها يكون السنة حالية لا ماضية فقوله لا تكون على صيغة الخطاب اى لا تكون انت وهو تفسير للماضى وصفته كما شفته قوله الى الآن اى الى التكلم بهذا الكلام واحالهم بذكر اسميته مذ ومنذ الكفاء بما سبق فى بحث الظروف قوله عطف على الابتداء لا على الزمان لئلا يلزم عطف الخاص على العام لان الزمان اعم من الحاضر الا انه يلزم العطف على معمولى عاملين مختلفين لان قوله والظرفية عطف على الابتداء والعامل فيه اللام وقوله فى الحاضر عطف على قوله فى الماضى والعامل فيه هو كان المقدر اى حال كونهما كائنين فى الماضى الآن المجرور مقدم وهو حالا وعلى قوله فى الماضى وفى الحاضر على الزمان الماضى والزمان الحاضر لدفع التثنى حينئذ بين قوله للزمان وللظرفية كما مر تفصيله قوله للظرفية المحضة من غير اعتبار الخ وقوله من غير اعتبار تفسير قوله المحضة اى من غير اعتبار معنى الابتداء اى ابتداء الزمان الحاضر وهو لدفع ما يقال الفارق بين هذا القسم والقسم الاول لانهما ايضا للظرفية فى القسم الاول لان الستة فى المثالين المذكورين من الزمان والزمان انما يكون ظرفا ولكنها ليست للظرفية المحضة فى القسم الاول بل اعتبر فيه معنى الابتداء ايضا قوله اى الذى اعتبر تحاضرا اى الزمان الذى اعتبر هذا الزمان حال كونه حاضرا او ان معنى بعض هذا اليوم فيكون من قبيل تسمية الكل باسم جزئه فيصح ان يقال بكل الزمان الحاضر هذا الاعتبار فاذا عرفت هذا فاعلم ان الزمان ليست من قار الذات اى مما كان اجزاؤه مجتمعة فى الوجود فكيف يصح ان يقال ليوم الجمعة مثلا زمان الحاضر لانه انما يصح اذا اجتمع اجزاؤه فى الوجود وليس كذلك تم المراد من قوله اى الذى اعتبر تحاضرا ان الزمان الحاضر مجتمعا عتبارا والاظهر مركب من الجزء الاخير من الزمان الماضى والجزء الاول من الزمان المستقبل ولهذا قيل الحاضر هو الذى لم يمض تمامه وانت فيه فى بعض اجزائه وقوله فالمراد جزاء بقوله يعنى اذا اريد بها الخ قوله وهذا الشهر اى هذا الشهر الحاضر اى الشهر الذى انا فيه واليوم الذى انا فيه قوله لانهما لم يقتضيا بعدهما قيل من اين تقول ان اليوم الذى انا فيه واالشهر الذى انا فيه ظرف زمان الحاضر اى لم لا يجوز انهما مذ ومنذ فى هذين المثالين للابتداء فى الزمان الماضى فاجاب بقوله اى لان هذا الشهر وهذا اليوم لم يقتضيا بعدهما لم يدخل زمان آخر فلا يعنى بالزمان الحاضر الا ذلك لما مر ان هذا من قبيل تسمية الكل باسم الجزء قوله فكيف يصح اى كيف يصح انيكون مذ ومنذ فى هذين المثالين للابتداء فى الزمان الماضى لما مر من انه لا بد فى كونهما للابتداء فى الزمان الماضى انيكون السنة مثلا كلها ماضية حينئذ يكون المثالان المذكوران كلاهما للظرفية لا للابتداء فى الزمان الماضى فكان قوله فالمثالان المذكوران الخ اعتراض على المصنف بان الاول لابتداء المثال لكلوا حد من الابتداء والظرفية وقد يمكن ان يجعل الخ جواب عنه اى يجعل الاول اى المثال الاول مثالا للابتداء فى الزمان الماضى لكن بتقدير مضاف وهو الدخول والثانى اى ما رأيته مذ صمت شهرا اى من زمان حدوث شهر رمضان مثالا للحال على تقدير حذف المضاف يصح جعل المثال الثانى ايضا للابتداء فى الزمان الماضى فلا وجه للتخصيص بالاول لانا نقول الظاهر انيكون المثالان للابتداء فى الزمان الماضى والظرفية فى الزمان الحاضر جميعا فان المتبادر انيكونا على ترتيب اللف والنشر وكانه لذلك قال بحسب الظاهر قوله اى استثناء ما بعدا اشار به الى كون اللام عوضا عن المضاف اليه ثم ان الاستثناء بحاشا انما يكون عن السوء لا مطلقا فلا يقال احسن القوم

لانا نقول اكتفى به فى البواقى منها قوله لما اى لهذه الخ قوله لما خبر لقوله صدر الكلام وتقديم الجر يفيد الحصر فيلزم اختصاص الصدارة
لهذه الحروف وهو باطل لان همزة الاستفهام ايضا يقتضيه وكذلك رب وكم وغيرها والجواب عنه بانا لانم انيكون تقديمه للحصر
لم لايجوز ان يكون تقديمه للاهتمام بشان الجزاء او ليكون الضمير اقرب الى مرجعه ولو سلم فلم لايجوز انيكون الحصر اضافيا فيصح
قوله وجوبا ذاكر ليلايلزم على الجواز كما يتوهم من اللام فى قوله لما فان قولهم ولاك لمعنى جازاك قوله يدل على تسمية المعنى بكل
منها قوله كالكلام المؤكد فان وان جميعا تدلان على الكلام المشتمل على التشبيه وكذا البواقى قوله اى بالعكس باعتبار على حذف
المضاف وهو لفظ الباقى وجاز ذلك ان تقول على حذف المضاف اليه موضع قوله على حذف المضاف لان لفظ الباقى كما يكون
مضافا الى المضمر كذلك يكون مضافا اليه بالعكس واما احتاج الى حذف المضاف لما يلزم انيكون الشئ عكسا لنفسه وان قلت
لا حاجة الى تقدير المضاف لجواز انيكون الضمير راجعا الى ما بقى بعد الاستثناء وكذا يكون لجاعه الى ما لصدر الكلام اى التى لها صدر
الكلام قلت عدم اختياره لانه اذا اراد ان يكون المرجع للضمير فى لها والضمير فى عكسها الى امر واحد قوله لانها تساوى جزءا فى تاويل
المفرد وهذا لدفع ما قيل من انه ان اريد صدارة مطلق الكلام فهو باطل كما لايخفى وان اريد صدارة كلا منها فان المفتوحة تقتضى
لصدارة كلا منها ايضا وان اريد صدارة الكلام الذى هو مقصود بالذات فالتعريف ليس بتمام لان الدليل لايدل الا على
صدارة كلا منها وايضا ينتقض بقولنا جاءنى زيد وان عمرو اقاعد وبقولنا قال زيد ان عمرو افاضل فاجاب باختيار الشق الثانى
ومنع كون ان المفتوحة مع مدخولها كلاما لانه مفرد قوله وعند لو وقعت فى الصدارة الخ دفع سؤال تقريره ان كونه نهايا متعلقا
بشئ آخر لايستلزم تاخرها وعدم صدارتها لانه يجوز انيكون متقدما على ما تعلقت به فاجاب بقوله وعند لو وقعت آه وانما
حمل الالتباس على اللابتباس فى الكتابة مع وجود الالتباس فى التلفظ ايضا لامكان الدفع ههنا لانه قد ذكر
سابقا فى بحث المبتدا ثم يذكره ههنا قوله وانا حملنا العكس على اقتضاء الخ حيث قال بان تقتضى عدم الصدارة ولم يقل
بان لاتقتضى الصدارة فان بينهما فرقا لان الثانى اعم من الاول شامل له ولغيره مفهوما وذلك فان معنى قولنا لاتقتضى
الصدارة انها لايكون طالبة لما هو اعم من انيكون طالبة لعدم الصدارة او لا قوله لان مجرد الاستثناء الخ فى ذلك
اى الاستثناء المستفاد من قوله سوى ان يفيد هذا المعنى الاخير بعينه فلو حمل العكس فى قوله فنى بعكسها على المعنى الاخير ايضا لستلزم
استدراك قوله فنى بعكسها وهذا كلام متعارض على صاحب المتوسط حيث حمله على المعنى الاخير وقائل ان يقول لو حمل العكس على
المعنى الاخير لايكون هذا المعنى المستفاد من الاستثناء والمعنى المستفاد منه هو عدم اقتضاء ان صدارة الكلام على سبيل
الوجوب لان خبر ما يقتضى صدره وجوبا كما ذكره فعدم اقتضائها صدر الكلام وجوبا اعم مفهوما من ان يقتضى صدره جوازا
او لا وايضا لو حمل العكس على المعنى الاخير يصح بجعل الفاء فى قوله فنى للتفريع فلا يلزم الاستدراك ويمكن الجواب بان المراد
من قوله سوى ان لاتقتضى صدر الكلام وجوبا كما لاتقتضى صدره جوازا فحينئذ ايضا يصح التفريع لقوله فنى بعكسها فلا
يكون عدم اقتضائها صدر الكلام وجوبا اعم مفهوما حينئذ لان باقيها تقتضى صدر الكلام وجوبا ولا تقتضى صدره جوازا او
فى قوله لان مجرد الاستثناء ايما الى ان الاخصر والاوضح ان يقول ولما صدر الكلام ولان عدم اقتضاء الصدارة قوله الكافوى
الاضافة عن العلل قيل انها اى ما الكافة هم بمعنى الشئ فيكون انما زيد منطلق بمعنى ان شيئا زيد منطلق فيكون شيئا اسم ان

لايكون الاسم الفاعل والمفعول لتعملين فلايرد حينئذ ماقيل لابد الخ تثنى صلة الالف واللام بمعنى اسم الموصول وهو الذى والتى مع ان صلة الالف واللام لايكون جملة فلا حاجة حينئذ الى ان يجاب بان الجملة اعم من اللفظى والمعنوى وصلة اللام جملة بمعنى فحينئذ يكون الكبرى مخصوصة بماسوى صلة الالف واللام فيكون الكبرى كلية مخصوصية قوله فتحت اما صفة الغائب بارجاع الضمير الى اى او صيغة مخاطب بحذف مفعوله وهو ان قوله حال كونها مع جملتها فاعلا اشار به الى ان قوله فاعلة حال عن ان واما قال مع جملتها لدفع ماقال الشلبى الهندى من ان ان حرف فلا يقع فاعلا ولا مفعولا ولاغيرهما لانها لايكونان الا اسما فكيف يصح كونها فاعلا اومفعولا ومضافا اليها فاجاب بان المراد ان ان مع جملتها فاعلة قوله لوجوب اى فتح الهمزة بتأويل ان لان الفاء انما تكون مفرد الانها اسم وهو مفرد اى بلغنى علم زيد وكرهت شعره قوله لوجوب كون الفاعل مفردا وكذلك قوله لوجوب كون المفعول مفردا الكبرى الدليل وصغراه مطوى قوله لوجوب كون المفعول مفردا الكبرى الدليل وصغراه مطوى لايقال لشكل هذا القول لما قال زيد ضربت عمرا فان قولنا ضربت عمرا مفعول لقال والحال ان عمرا مفعول لاضربت مع انه ليس بمفرد حقيقة ولاحكما فلايكون اسما حكما لانا نقول لانم صحة هذا التركيب بل التركيب الصحيح ان يقال زيدا ان ضربت عمرا فحينئذ يكون اسما حكما انه مفرد حكما قوله تحو عندى انك فاضل اى عندى فضل زيد وعندى خبر مقدم عليه بقرينة قوله لوجوب كون المبتدا مفردا لانه اسم وهو كبرى الدليل وصغراه مطوى قيل هذا الشكل لقد لنا تسلم بالمسيدى خبر من تراه والجواب عنه بانه نأول بمفرد اى سماعك وانما لم يذكر الحال والخبر لانهما يكونان جملة ايضا وانما لم يذكر التمييز والمستثنى لانهما اخلان فى المفعول فانه اعم من الحقيقى والحكمى ولذا لم يذكر مفعول مالم يسم فاعله لانه داخل فى المفعول عند المصنف والنحاة داخلى الفاعل عند غيره واما المجرور بحرف الجر فهو داخل فى المضاف اليه على تقتضى تعريف المضاف قوله مضافا اليها بارجاع الضمير الى الفاعل او المفعول والمبتدا قوله نحو اعجبنى اشتهارا لخ اى اعجبنى اشتهارا علك قوله لوجوب كون المضاف اليه مفردا لانه اسم وهو كبرى الدليل وصغراه مطوى قيل هذا الشكل لقوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم والجواب انه نأول بالمصدر ولاينتقض بالمضاف اليه حيث وقع لانه ايضا واجب التقول لان المضاف اليه حيث يقع فيجب عند دخول ان كما قالوا قوله وقالوا اى العرب لولا انك الخ وهذا الرد مذهب الكسائى والفراء لانهما ذهبا الى ان بالعد لولا فاعل لابتداء اى لولا وجدانك كما ذكره فى الحاشية ثم ان خبر المبتدا بعد لولا محذوف اى لولا انطلاقك موجود فلا يرد قيل ان لا بد من الجملة الاسمية بعد لولا قوله اى مابعد لولا الخ اشار به الى التساوح لان الظاهر ان يكون الضمير راجعا الى قوله لولا انك وانما حمل لولا على الامتناعية بقرينة قوله لانه يتبادر الى ان مابعد لولا التحضيضية لايكون الا فعلا او مفعولا قوله وكذلك بعد لولا التحضيضية اى يجب الفتح فيما بعد لولا التحضيضية هذا جواب سوال مقدر تقريره انه لاوجه للتخصيص اى تخصيص الفتح بما بعد لولا الامتناعية تقرير الجواب ان بعد لولا التحضيضية عليه ومعمول الفعل المذكور اما فاعل اه مفعول لايقال فلا يحتاج الى بيان مابعد لولا الامتناعية اوتخصيصه فان النكتة المذكورة تعدم البيان ثم رايت جوابا ان فى قوله لانها قوله اى لولا زعمت انى ساذا نك اشار به الى ان مابعد لولا فعل محذوف والمذكور مفسره لان لولا التحضيضية لايدخل الا على الفعل فحينئذ تدل على تقدير الفعل بعدها فالفعل المذكور بعد لولا ليس لان يعلم به الفعل المحذوف بعد لولا بل هذا الفعل قرينة لتعيين الفعل المذكور بعدها بان الفعل المحذوف من جنس الفعل المذكور لاغير فلا يرد ان ايراد المفسر بالكسر مما لايحتاج اليه لان لولا تدل على الفعل المقدر ثم ان لولا ههنا للتوبيخ واللوم لدخولها على الماضى وكونها

وفي بعض النسخ جمعها اي اللهزمتان واليه يسيل قوله بارادة تهامع حواليهما وهذا لدفع ما يقال ان اللهازم جمع مع انه ليس لشخص واحد الا لهزمتان تحت الاذنين فحاله ان يقال فاللهزمتين بصيغة التثنية لا بالجمع قوله مع حواليهما بقطع الام اي حوالي اللهزمتين بتغليب الاكابرين حيث اطلق اسم الاب على الام ايضا قوله اي مثل عبد القفا واللهازم مثل شبهه لا يقال الظاهر ان يكون المراد شبه كلها اذ ليس من شبهه فانى اكرمه واذا اريد عبد القفا واللهازم لان المراد باشبه ليس ما له مزيدا اختصاص بالصورة الثانية بل المراد به الموضع الآخر لجواز التقدير بن اي تقدير المفرد والجملة المستفاد من قوله فان جاز التقدير ان الخ لانا نقول ان شبه كلواحد من الصورتين شبه الاخرى لما عرفت ان المراد باشبه ليس ما له مزيد اختصاص بالصورة الثانية بل المراد به الموضع الاخر لجواز التقديرين المذكورين فبيان شبه الصورة الثانية ليستلزم بيان شبه الصورة الاولى فحينئذ لا يحتاج الى ارتكاب التاويل لكلواحد منهما بل يكفي ان يضاف قوله وشبهه الى الصورة الثانية لقربها فلا يرد حينئذ ان المصنف لو قال وشبههما كان اظهر لان الاختصار مطلوب في المتن مع ظهور المطلوب قوله وما وجد ذلك اي قوله وشبهه ليس بموجود في كثير من النسخ قوله فان كان حاصل المعنى الخ وانما قال حاصل المعنى لان ما الكان موصولة تمعناه اول المفعولات ولو كانت موصوفة معناه اول مفعولاتي فيكون اول مفعولاتي حاصل معناه قوله لان اول المقولات الخ في احد السرخ جهة لانه يقول القول وهو لا يكون الا جملة ثم ارادة الاقوال او المقولات من كلمة ما دون ارادة القول او المقول لاجل لفظ الاول لانه تطلب التعدد قوله لا المعنى المصدري اي اول المقولات ليس بمعنى المصدري المستفاد من قوله اني احمد السر وهو قول الحمد وذلك لانه لابد من الحمل بين المبتدا والخبر وهو التغاير في الذهن حالا في الخارج وليس المعنى المصدري متحدا بالمقولات في الخارج والحاصل ان المعنى المصدري قول خاص ليس من جنس المقولات لان ما هو من جنس المقولات انما يكون جملة والمعنى المصدري ليس بجملة مع انه لابد ان يكون المخبر محمولا على المبتدا وليس المعنى المصدري محمولا على المقولات بان يقال اول مقولاتي قول الحمد لان المعنى المصدري لا يكون الا محمولا على المعنى بان يقال اول قولي قول الحمد على تقدير كون ما مصدرية قوله اول اتحلي فانه في تاويل المصدر بما المصدرية اي اول قولي فحينئذ يكون المعنى المصدري الذي بسبب ان المفتوحة محمولا عليه اي على المعنى المصدري الذي بما المصدرية يحصل التغاير في الذهن والاتحاد في الخارج على هذا التقدير بخلاف المعنى المصدري واول المقولات اني احمد السر والحكم بينهما تغاير في الكيف وكم ليس بينهما اتحاد في الخارج كما لا يخفى على المتامل الصادق قوله لما ما هو من جنس المقول اي ليس اول الاقوال ما هو من جنس المقول حتى يقال لا يكون اول الاقوال في الخارج هو معنى ان المفتوحة مع جملتها قوله كان اسمها المنصوب في محل الرفع اي لاجل ذلك يكون اسمها الذي هو منصوب بالفعل في محل الرفع لانها لما تتغير معنى الجملة تكون مدخولها باقيا على كونه جملة فتكون اسمها مرفوعا كما كان قبل دخولها وبهذا اعترض على المصنف بانه جعل قوله لذلك علة لجواز العطف على اسم ان المكسورة مع انه ليس علة لكون اسمها المنصوب محل الرفع صحيحا فالاولى ايراد قوله كان اسمها المنصوب في محل الرفع موضع قوله جاز العطف على اسم ان المكسورة والعلة الصحيحة الظاهرة لجواز العطف عليه كون اسمها المنصوب في محل الرفع نعم قوله جاز العطف من مقرعات كون اسمها المنصوب في محل الرفع فينبغي ان يقول الشارح جاز العطف حينئذ الا انه لم يقل لذلك لئلا يكون كتابة بين محفوظة وتعلل مراد مولانا عصام من كلامه في هذا المقام هو ما ذكرنا حيث قال الظاهر فجاز ليرتبط بما قبله وكانه حفظ كتابة المتن

للكوفيين والمراد بالكوفيين اكثرهم لان الكسائي من الكوفيين خالفهم لانه يشترط مضي الخبر في غير المبني كما ذكره المصنف وايضا المراد من اكثر هو خان البصريين فانه لم يشترط مضي الخبر في المعنى كما ذكره المصنف **قوله** فلا يلزم اجتماع الخ لعدم عمل ان فيه جينئذ اي حين كون الخبر فعلا ماضيا فيكون العامل فيه عندهم هو الابتداء قبل دخولها وبعد دخولها **قوله** ولا اثر للكونها مبنيا وهو قولية انه خلافا للثلثة والكسائي **قوله** فان المحذور المذكور وهو لزوم اجتماع عاملين على اعراب احد مشتركة بينهما اي بين كون الاسم مبنيا وبين كون الاسم مبنيا مثل الكاف في المثال المذكور وهين كون الاسم مبنيا كزيد في المثال المذكور **قوله** فانه لما لم يظهر الخ دليل تجويزهما العطف في المثال المذكور **قوله** فكانما تعمل فيما اي في الاسم فلا يلزم المحذور المذكور وهو اجتماع عاملين على اعراب احد الان المراد منه على ما عرفت هو اجتماع عاملين على اعراب احدا واذا كان الاعراب في اللفظ فيجوز ان يكون لاعراب احد هما في اللفظ واعراب الآخر في التقدير فلا محذور فيه ولهذا قال الكاف بالظن **قوله** لانها في المعنى الاصلي وهو الاثبات لمشبه كما لانها في هذا المعنى للتاكيد **قوله** وعطف شيء على اسمه بالرفع اي بعد هذا الشيء **قوله** مكررا خ ل بكرر خ ل **قوله** على محل اسمها الضمير راجع الى الساكرة كما اشير اليه **قوله** ما هو لكل الثنائيين باعتبار المضاف اليه **قوله** لعدم بقاء الاصل فيها لانه قال لما كانت الكلمة الاسمية باقية على تقديره خولها فمعناها باق ايضا كما ان معناها باق في لكن وان انا نقول في لكن معنى الكلمة باقية ويزيد في معناه شيء وهو الاستدراك كذلك في ان معنى الكلمة باقية ويزيد في معناه شيء وهو التاكيد بخلاف ليت ولعل فان معناها بغير همالان الكلمة تصير مبنية مدخولها فيها مخرجان الكلام من الخبرية الى الانشائية بخلاف لكن وان فان الكلام خبري مع دخولها ايضا فاذا اصدا الكلام لاشارة مدخولها فيتغير معناها جينئذ لان التغير يوعان احدهما التغير الذاتي والآخر التغير الوصفي ويدخولها يتحقق التغير الوصفي وان لم يتحقق التغير الذاتي واما كان وان لم تجعل الكلمة مبنية ولكن لغير معناها مدخولها لان كون زيد عين اسد مثلا في كونه مشابها بالاسد فان جعلت زيد اسد مقلوبا قيل كان زيدا اسد تغير معناها **قوله** والمفتوحة حتى تغيروا لانها تجعل اسمها وخبرها في تاويل المفرد فلا يكون لتاكيد معنى الجملة بخلاف المكسورة ثم قوله ايضا في قوله وايضا كذلك تحمل الاعتراض والجواب آنا الاول فلعدم الاحتياج الى ذكر قوله لذلك ثانيا بخلاف الاكتفاء بالاول وعطف دخلت اللام على قوله جاز العطف لان العلة واحدة واما الجواب فلانه والكان في الحقيقة من العطف على قوله جاز العطف ولكن اهله قوله لذلك ليعلم انه قصد التعليل ولا يتوهم كونه بيان حكم من غير التعليل على انه يجوز كون الاعادة لبعد العهد **قوله** خلت اللام اي اللام الابتداء وقوله التي هي لتاكيد معنى الجملة اشارة اليه **قوله** فلا تجتمع معها اي مع المفتوحة ما هو الخ لانها منافيان لان اللام لتاكيد معنى الجملة وان المفتوحة في تاويل المفرد ومنها منافيان **قوله** بدخلت واما قال لك ليعلم انه ثم تعلقه بعدم الدخول المفهوم من قوله دونها فانه لم يحصل المقصد وحينئذ **قوله** اي على خبرها اي خبران المكسورة اشاره به الى ان اللام عوض عن المضاف اليه ثم الخبر اعم من المفرد كما ذكره ومن الاسمية والفعلية بخلاف زيدا لابوه قائم او ليقوم اولقد قام فانه لا ان الشارح اكتفى بالاصل في التمثيل وهو الخبر المفرد وانما قدم دخول اللام على خبر ان وعلى دخولها على الاسم مع ان الاصل دخولها على المبتدا ولانما لام الابتداء ولان دخولها على الاسم شروط بالفعل كما ذكره المصنف لا يقال قد اجتمع اللام مع نون التاكيد في قولك ان زيدا ليضربن مع ان بينهما تنافي لانا في بين لوازمها وهو يستلزم التنافي بين الملزومات لانا نقول اللام فيه جواب القسم المحذوف اي استدان زيدا ليضربن **قوله** لكونه زيدا لقائم ونحوه قوله تعالى ان ربهم بهم يومئذ لخبير فقوله لخبير خبر لان ودخلت اللام عليه وكان المجاز الظالم اثم قوله في الصلوة وقرا فيها سورة والعاديات الخ بناء بهذه الآية فقرا بالفتح فوقف لا ان قرا المكسورة بالفتح فتركه اللام في قوله لخبير تصور ان اللام انما تدخل

مع انه لا يجوز الالغاء فيه والجواب ان فيه ما نقاوم الالغاء كما يجئ ولا يخفى ان كلامه يدل على عدم بعض المشابهة على تقدير التخفيف وهو خير ظاهرا لان يقال ان ان المخففة المكسورة مشابهة بالامر المثل ج فيكون مشابها بالفعل أو يقال ان الالغاء لاجل فوات المشابهة اللفظية والاعمال لبقاء المشابهة المعنوية **قوله** كما يجوز اعمالها على ما بد والاصل ان الاعمال اصل من الالغاء ويحمل ان يكون معناه على ما هو اصلية هو الفعل الى لم يطل عمله بحذف حرف مثلا تعلق بقوله يجوز الغاؤها **قوله** اما لم يذكره صريحا اي ولاجل ان الالغاء غالب الاعمال مغلوب لم يذكر الاعمال صريحا مع اصالته ولم يقل ويجوز اعمالها فاكتفى بذكر الاعمال ضمنا وأعلم ان ما بعد هذا علة ثانية لسابقه وسابقه علة ثانية للاحقه والثاني ما يحصل العلم بالمعلول من العلم بالعلة والاول عكسه فيقال ان يقول ان العلة الاتية المفهومة من قوله ولهذا في غير المنع لانه لا يحصل بها العلم بالمعلول وهو عدم ذكر الاعمال صريحا على كون الالغاء وهو الغالب بجواز ان يكون ذلك لمعنى عدم ذكر الاعمال صريحا للمتصرف برد مذهب الكوفيين لانهم يجيزون الالغاء ويمكن ان يجاب بان العلة الاتية هي التي يحصل العلم بالمعلول العلمي من حيث انه معلول على تلك العلة العلمية بين حيث انها علة علمية في تحصيل العلم من عدم ذكر الاعمال صريحا من حيث انه معلول على لكون الالغاء غالبا العلم بالاعمال فاعلم ولك فانه ما خطر ببالخاطر خطري **قوله** واللام على كلا التقديرين اي الالغاء والاعمال اما اخذ من تقديم لزوم اللام على جواز الالغاء لانه لو كان لزوم اللام مخصوصا بالالغاء كما هو مذهب سيبويه فينبغي تاخير لزوم اللام عن جواز الالغاء فهو مخالف لمذهب سيبويه كما سياتي **قوله** اما اي لما لزوم اللام في الالغاء فللفرق بين المخففة والنافية ففي المخففة اللام لازم وهي ليست في النافية فقولنا ان زيدا قائم معناه لا زيد قائم وقولنا ان زيد القائم معناه زيد قائم البتة فلو لم تدخل اللام في المخففة لم تظهر الفرق بينهما بحسب المعنى لا يقال لم لا يجوز العكس لبيان الفرق بينهما لانا نقول اللام تناسب المخففة لانها للتاكيد وللتثبيت والنافية ليست كذلك فيتعذر لابد ان الفرق بينهما لا يدل على خصوص اللام مع انه يدخلها اللام اذا كانت مشددة ايضا **قوله** واما في العمل اي انما لزوم اللام في صورة العمل فلتطرد الباب بان تكون ملغاة وبين ما لا يكون ملغاة للزوم اللام في الملغاة كما ذكرنا فانه لا يحتاج في صورة العمل الى الفرق بايراد اللام لان بنفس العمل فرق لان عند العمل يكون اسمها منصوبا بخلاف ما اذا كانت نافية وانما لم تعملها فلزوم اللام حينئذ للفرق بين المخففة والنافية للاطراد الباب حاتمك تقول ان زيدا لقائم سواء ارادت اعملتها او لم تعملها فقوله ان زيدا لقائم برفع زيد كما في اكثر النسخ اشارة الى ذلك **قوله** لان كثيرا من الاسماء الخ دليل آخر على لزوم اللام في صورة العمل اي يكون كثير من الاسماء لا يظهر فيه الاعراب لفظا لكون اعرابه تقديريا او لكونه مبنيا اما الاول مثل ان فتى قائم واما الثاني مثل ان هذا قائم فلا يفرق النافية من المخففة في هذين المثالين قال مولانا عصام لا تقابل بين الدليل الاول والثاني للاحتياج الى القول بالاطراد المذكور اللفظي لما قال الا كثير من الاسماء ما لا يظهر فيه الاعراب الخ اذ بقي ما لم يظهر فيه الاعراب لفظيا فهو يطرد انتهى كلامه وحاصل كلام الفاضل ان القياس بين المخففة والنافية انما يكون في الاسماء التي لا يظهر فيها الاعراب فلا بد من اللام حينئذ للفرق بين المخففة والنافية اما في الاسماء التي فيها الاعراب لفظا فالفرق بينهما بحركة النصب في المخففة والرفع في النافية فلو قيل ان زيدا قائم بالنصب يكون مخففة ولو قيل ان زيد قائم يكون نافية فلا تحتاج الى اللام حينئذ لبيان الفرق بينهما لحصول الفرق بالعمل لفظا في المخففة فليس لزوم اللام حينئذ لاطراد الباب فيحتاج الى الاطراد على هذا التقدير ايضا فتامل قوله ولان كثيرا من الاسماء الخ بقوله واما في العمل فلطرد الباب ليس على ما ينبغي لجريان

قوله بامرنبك بالباء الموحدة القسمية او بالتاء القسمية قوله بك بالجر صفة اسم يعني قسما بامر كه صفت اسم اينست كه پرورد زنده وبدرستيكه كشته قوله آيندسزاى واجب شده بست بر تو عقوبت متعمد كه قصاص ست قيل لم للايجوز ان يكون كلمة ان للشرط لا المخففة لصحة المعنى على الشرطية واجيب بان اللام في قوله لسلما قرينة على كونها مخففة لعدم كون اللام لبعد ان الشرطية ويرد عليهم لا يجوز ان يكون ان نافية واللام بمعنى الا كما هو عند الكوفيين كما مر في قوله تعالى وان كانت لكبيرة قوله وهو شاذ ولانقض للقواعد بالشواذ لانها بمنزلة المستثنى من القواعد والمراد من الشاذ هو النادر قوله كالمكسورة اى تخفيفها مثل تخفيف المكسورة من حذف النون المحركة مع حركتها وكثرة الاستعمال ونقل التشديد قوله فتعمل المفتوحة عند التخفيف اى بعده على سبيل الوجوب وانما افاد هذا الوجوب لان العطف خلاف قوله وتخفيف المفتوحة عطف على قوله وتخفيف المكسورة وقوله فتعمل في ضمير شان مقدر عطف على قوله فيليها اللام والمعطوف في حكم المعطوف عليه فحكم المعطوف عليه اللزوم والوجوب فكذلك المعطوف فاذا قيل جاءني زيد وعمرو فمعنى مكرم زيد واكرم عمرا في الجملة لا يقال ان بين كونه في حكم المعطوف عليه وبين ان المعطوف يدل على المغايرة اى مغايرة المعطوف للمعطوف عليه تناف لانا نقول معنى دلالته على المغايرة ان المعطوف ليس بداخل في المعطوف عليه لاشتمال المعطوف فيما نحن فيه ليس بداخل في المعطوف عليه كما ان عمرو في المثال المذكور ليس بداخل في المعطوف عليه قوله وبسبب في تقديره اى في تقدير ضمير الشان ان مشابهة المفتوحة بالفعل اكثر من مشابهة المكسورة بدلان المفتوحة تشابه الفعل بان يقال ان بان بالتشديد ماحص مصاع مثل فريقر بخلاف المكسورة قيل كون مشابهة المفتوحة اكثر من المكسورة مما لان الامر من ان بان بالفتح ان كسر الهمزة والنون المشددة كفقر من فريقر فيكون ان امرا مثل فخر فيكون ان بالكسر فعل الامر كما ان ان بالفتح مثل فرعلى صيغة الماضي والجواب ان المشابهة المعتبرة هي المشابهة بالفعل الماضي لان الفعل الماضي اكثر اصول الافعال وهكذا يجاب ايضا بان الآخر الماضي مفتوح ابدا بخلاف آخر الامر فانه يجوز فيه الكسر والسكون قوله كما سبق والظاهر ما سيجيء قوله فتعمل البناء على الفتح ثناء قوله في سعة الكلام اى في كلام واسع وهو كلام النثر لا كلام النظر فيكون من اضافة الصفة الى الموصوف قوله لان كلا المالين تعلقهم والام في الما فوقيه وهي التي تدخل على الشرط واعلى المتضمن معنى الشرط فهي دخل على الموصول المتضمن معنى الشرط وهي انما تدخل على الشرط او على ما في معناه بعد تقدم القسم فقط او تقدير اظهار اللام جواب القسم واللام في ليوفينهم فارقة بين المخففة والنافية وانما زيدت كلمة ما بعدها لكراهة اجتماع اللامين والمعنى وان كلا لما تختلفين في القرآن والله ليوفينهم الضمير المستتر الى الصدر ويقال وفا واذا اعطاه وانبا والمراد هو اعطاه الجزاء عليهم قوله ويلزم منه اى من عدم وقوع اعمال المفتوحة في سعة الكلام بحسب الظاهر ترجيح الاضعف وهو المكسورة على الاقوى وهو المفتوحة لما عرفت ان مشابهتها بالفعل اكثر وانما قال بحسب الظاهر لانه جاز ان يكون عدم اعمال المفتوحة في السعة للتعاول لما عرفت ان مشابهة المفتوحة بالفعل اكثر فحينئذ يعمل المكسورة بعد تخفيفها في السعة دون المفتوحة للتعاول فلا يكون ترجيح الاضعف على الاقوى في الحقيقة للاته تعاول حقيقة قوله وذلك غير جائز اى بحسب الظاهر فلا يرد ان قوله ذلك امكان اشارة الى ترجيح الاضعف على الاقوى في نفس الامر فليس الكلام فيه قوله والجملة المفسرة عطف على الضمير المستتر في يكون لوجود الفصل قوله كما كانت في الاصل اى كما كانت المفتوحة عاملة فيما في الاصل اى قبل التخفيف قوله فهي لا يزال عاملا اى المفتوحة المخففة عاملة وانما فتح لا يلزم من عمل المفتوحة المخففة في ضمير الشان المقدر ومن عمل المكسورة المخففة في الظاهر ترجيح الاضعف على الاقوى لان دوام عملها مرجح قوله والعمل في الظاهر والكان الخ والمراد من الظاهر

امالا يكون فى الواو حينئذ على انه يجوز ان يكون اعتراضية قوله الاخير اظهر حيث قال هى عاطفة وجعلها اعتراضية اظهر **قوله** وليت للتمنى وهو مصدر سمى بتمنى بفتح النون اشار بقوله اى لانشائه الى حذف المضاف والفرق بين التمنى والترجى ان الترجى للامكان الاتى فى الممكنات والتمنى يكون فى الممكن والمستحيلات فان الانسان يتمنى الطيران الى السماء ولايرجاه **قوله** فتدخل على الممكن هذا اذا لم يكن الممكن مترقب الوقوع فيقال ليت زيدا خارج اذا لم يكن خروجه مترقبا لوقوع الآن يقال ان اللام عوض عن المضاف اليه ثم التفريع بمعنى على تفسيره التمنى بانه محبوبية الشئ المنتظر او غيره فحينئذ يشمل الممكن والمحال **قوله** على المستحيل كليت الشباب يعود لايقال ان عود الشباب ممكن ليس بممتنع فان امتد على كل شئ قدير لانا نقول المراد من المستحيل المستحيل العادى حتى يجمع بالامكان الذاتى فلا يرد النقض بزليخا رضى امد تعالى عنها لما عرفت ان التمثل للمحال العادى اجيب بتشدوده ايضا على ان هذه مناقشة فى المثال فجاز ان يكون المثال فرضيا فلا مثال **قوله** باليت ايام الصبا راجعا **قوله** لنصب المعولين لايقال نصب المعولين لايختص بالفراء بل جوزه كلهم كما ذكره لانا نقول المراد نصب المعولين بالمفعول وغيره لم لايجوز نصبهما بالمفعولية كما ذكره الآن وليل الفراء يجرى فى عواملت من هذه الحروف بل وليل الكسائى والجمهور ايضا كذلك **قوله** باليت ايام الصبى الخ والمقصود بالتمثيل قوله راجعا بالنصب حيث لم يقل راجع بالضم والرواح جمع الراجع ثم فحينئذ على واجع مبنى على مذهب المصنف انه جمع فاعل على فواعل قياس عنده فيما لايعقل من الصفات وعند غيره يكون قياسا فى جميع الصفات فلا يرد ان جمع فاعل على فعلة الصفة والمراد من ايام الصبى هو ايام شبابه هو من خمسة عشر الى اربعين والى خمسين برواية والاصبى فى اللغة هو السيل الى المحبوبة فحينئذ يكون ايضا محبوب الا يقال ان يا فى ياليت حرف النداء وليت حرف ايضا وندا الحرف غير جايز لانا نقول المنادى محذوف اى يا قوم ليت ايام الخ **قوله** حال كونها ايام فان الخبر محذوف وهو قوله كائنة والضمير فيها الى الايام وانما قال انها كائنة ولم يقل كائنة لانها ليكون متعلق الظرف مقدما عليه لان الانسب ان يكون الخبر على السمة متعلق الظرف يتاخر عنه لانه اسم فى الظروف دون غيره فلا يرد وحينئذ ما قيل الاولى ان يقول كائنة لانها لان الخبر المحذوف هو لها وكائنة متعلقة **قوله** دلعل للترجى مصدر بمعنى ترجى يترجى وقد دخل على الممكن المترقب الوقوع **قوله** ومعناه اى معنى الترجى المعنى لعل وقال بعضهم لتحقق مضمون الجملة مثل ان ورد انه لم يصح فى قوله تعالى بعد ذكر اوعيشى لان فرعون لم يذكر واجيب بان المراد هو احد الامرين فحينئذ لم يتحقق مضمون الجملة مثل ان توقع الامر المرجو فان النجاة امر مرجو يعنى تقبل كلمة اميد ست كه نجاة وخلاص بايد **قوله** ولعل الساعة اى ساعة القيامة بدل من الخوف لان فيها خوف **قوله** اى بكلمة لعل وانما قال ان تانيث الضمير مع انه راجع الى لعل وهو حرف اشارة الى ان المراد بقولهم كل حرف مونث هو حرف الترجى لا المعانى **قوله** كما جاء فى اللغة العقيلية اى جاء الجر والجر مع الشذوذ والعقيلية منسوب الى عقيل وهو تصغير عقل والعقيلة قبيلة فى العرب الانشا وشعرا غيرا خواندن **قوله** ذلك اى فى الخبر بما **قوله** وداع دعايا الخ الواو فى وداع واداب فعلى مذهب البصريين رب تقدر بعدها وهو جاءة والواو عاطفة فلابد من تقدير المعطوف عليه هنا وعلى مذهب الكوفيين الواو بمعنى رب هى جارة بنفسها فلا حاجة الى تقدير رب يا حرف نداء وتجيب صيغة المتكلم وحده من استفعلنا سيد الاتحدى هو العطار والضمير فى لم تستجب الى داع وذلك راجع الى النداء **قوله** تجيب نكرة فى سياق النفى تفيد العموم فى سياق النفى ولو بواسطة كذا نقل العلامة التفتازانى **قوله** اخرى اى مرة اخرى **قوله** عوة مفعول مطلق **قوله** اى المغوار بكسر الميم وغين المعجمة اسم بليل موروف بالسخاوة

لايصح على اطلاقه حتى تقدير كونه للاضراب ايضا لان الاضراب ليستدعي نفي الحكم عن المعطوف عليه مطلقا بل قد يكون لعدم
كون ذكر المعطوف عليه مهما على ما مر وهكذا ذكره الفاضل الحلواني اقول الاضراب لابنافي بدل الغلط لان في الاضراب يكون
المبدل منه في حكم المسكوت عنه سواء كانت بصرف حكم المعطوف عليه الى المعطوف او لاثباته اليه وبدل الغلط كذلك مثل مررت
برجل حمار اردت ان تقول بحمار فسبقك لسانك فقلت برجل ثم استدركت فقلت حمار والمراد بالغلط في قولنا بدل الغلط
هو المبدل منه ويكون معنا ه بدل شئ من الغلط فحينئذ لا اضراب وبدل الغلط واحد بحسب المعنى وان تاثل بالاثنين فالاولى في
الحروف العاطفة فانه اذا قيل ما رأيت زيدا لا بل عمرا بل السلطان فانها للترقي ويصدق مفهوم العطف عليه لانها تميل المعطوف الى
المعطوف عليه في الحكم وبعد عدم الرؤية وانما معها يصح الخ فقولنا جاءني رجل حمار بدل الغلط الا انه غير فصيح وان كان صحيحا
فالاصح ان يقال جاءني رجل بل حمار حتى يدل جاءني اردت ان تقول جاءني حمار قوله فالاولى الخ اي الاولى للصحيح الزاهي الافادة
بجميع وجوهه ويستقل
للجمع وليس للمعنى على انها موضوعة للجمع لانه لا يصح الا في الواو وحدها وضع لها مما وضع لها الباقية فانه لا تسمية فيه في الواقع وقد
فصله بقوله فالواو للجمع مطلقا واشار اليه بقوله اعم من ان يكون مطلقا الخ واعلم ان معنى كونها للجمع بين المفردين في قولنا
سنستدين او سنبيعها او نشتريها او غير ها وجوه معنى كونها للجمع بين الجملتين في حصول مضمونها قوله وقد تفاد بالجمع هنا ان يكون اي الاولية الاحد الشيئين الخ بل لابد ان يكون مجموع شيئين او الاشياء وانما قال هنا
لان الجمع جاء بمعنى آخر كما في بحث الفعل حيث قال وبقيد ان ابا الواو اذا كان الواو للجمع فيكون المراد من الجمع حينئذ الهيئة
والمصاحبة وهو اجتماع المعطوف مع المعطوف عليه في زمان واحد بخلاف الجمع المذكور ههنا فانه هم من ان يكون انتهاء هما في
زمان واحد او زمانين متخالفين قال الفاضل الحلواني الاظهر ان يقال ان يشترك المعطوف والمعطوف عليه في حصول الحكم
وعلم بقيد واحد بهما به انتهى اقول انما اورد بلفظة احد الشيئين او الاشياء رعاية لشيئية الذهني ذكره بقولنا كما كانت وما اورد ان
كل واحد منهما لاحد الشيئين او الاشياء قوله وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل فانه قد يتحقق
غير الواو بحيث لا مجال للتوهم فيه فلا حاجة الى النفي الآتي الواو اقول المراد من قوله في الفعل هو في الفعل مثل ما فاليد وما ذكره
مولانا عصام من ان الاولى ان يقال في الحكم موضع قوله في الفعل ليشمل نحو زيد وعمرو سنا عان الانسان وبه يسقط ايضا ما ذكره
الفاضل الحلواني من ان يراد الحكم موضع الفعل غير مانع حيث لا يشمل نحو زيد كاتب وشاعر ونحو زيد كاتب وعمرو شاعر
مع ان المعطوف والمعطوف عليه اجتماعا في زيد كاتب وشاعر في الفعل الذي هو الحارث الهمام من الكاتب والشاعر ونحو
الكتابة والشاعرية وكذلك اجتماعا في الحكم بهما فيه لا يقال ليس اجتماعهما في الحكم مثل اسكن انت وزوجك الجنة
لان الحكم انما يكون في الكلام الخبري لا الانشائي وان كان اجتماعهما في الفعل فيه لانا نقول هو مأول بقولنا متعلق في
حقه اسكن انت وزوجك الجنة او المراد من الحكم هو الاسناد وهو معناه العرفي كما في شرح الشمسية فما ذكره الفاضل
الحلواني من ان ارادة الاسناد من الحكم بعيد ليس بشئ قوله لغير مهملة هذا القيد مما لابد منه لان الاتيان لا يستفاد
هذا القيد من قوله ثم مثلما بمهلة لانا نقول لانم ذلك لانه يكون ان يستفاد منه التعاقب بالعموم والخصوص وايضا
يستفاد منه مطلق الترتيب سواء كان بمهلة او غير ها قوله اي مثل الفاء في مطلق الترتيب فان اصل الترتيب مشترك بينهما

تا اگر کسان بضم الراء جمع الرأکب قوله مع هؤلاء اى مع جزء ما وجزء من الناس بخلاف العکس نصیح ان یقال تقدم الحاج حتى المشاة لان التقدم المستفاد من هذا التراکیب انما یکون بجسمه والذى بین انما عرفت وقد انعکسه وهو تقدم رحالتهم على رکابهم انما یکون فى الخارج فلا منافاة بینهما اى بین التقدم الذهنى والخارجى قوله واعلم ان الانتهاء بالجزء الاقوى الخ اى کون المعطوف جزءا اقوى او اضعف من المعطوف علیه فحینئذ کما یکون الافادة الشمول الحکم بجمیع اجزاء المعطوف علیه کذلک الانتهاء بالملاقى للجزء الاخیر یفید ذلک الشمول اما الاول فمثل مات الناس حتى الانبیاء خان افضل اى الموت تتناول جمیع اجزاء الناس بحیث یکون الانبیاء داخلا لانبیاء اجزء قوى والناس والناس الثانى فمثل نمت البارحة حتى الصباح خان الجزء الاخیر هو الجزء الاخیر من اللیل والصباح جزء اول من الیوم لکنه ملاق به قوله ولذلک اى لاجل ان الملاقى للجزء الاخیر یفید العموم المذکور استعملت حتى الجارة فى المعنیین اى الانتهاء بالجزء الاخیر والانتهاء بالملاقى بالجزء الاخیر قوله الا انه لم یات الخ اى لکن لم یات فى العاطفة الخ بل یات فیها هو الانتهاء بالجزء الاخیر فقط فحینئذ یتوهم مما سبق من استعمال حتى الجارة فى المعنیین استعمال حتى العاطفة ایضا فیها فیدفع ذلک التوهم بکلمة لکن انه استفاد من کلمة الا قوله فان اصل حتى الخ علة لقوله الا انه لم یات الخ قوله لکثرة استعمالها اى کون حتى الجارة اصلا ودون حتى العاطفة فلکثرة استعمالها قوله فتکون العاطفة محمولة عندهم على الجارة بدون العکس ففى کل مادة یکون فیها حتى العاطفة یصح ان یحمل لها الجارة ایضا بدون العکس فلا یکون حتى فى قولهم نمت البارحة حتى الصباح للعاطفة فلا یقال حتى الصباح بالنصب لما مر من عدم مجئ العاطفة فیما یلاقى الجزء الاخیر والى هذا اشار بقوله واذا کانت محمولة الخ قوله فى معنیتا اى الجارة وهما الانتهاء بالجزء الاخیر والانتهاء بالملاقى الجزء الاخیر قوله وانما استعملوها اى حتى العاطفة مع سوال فحکمانه قیل فلم یدفع مساواة الفرع الاصل فلعدم لزوم ذلک لم یلزم بعکس الامر بانکانت حتى العاطفة مختصة بما یلاقى الجزء الاخیر فاجاب بانهم استعملوها فى اظهر معنیها وهو کون ما دخول حتى جزءا قوله من اتحاد المتجاورین اى فى تعلق الحکم فاذا قلنا مات الناس حتى الانبیاء فان تعلق الحکم الذى هو موت الناس الى الجزء الذى هو الانبیاء اظهر من تعلق الحکم باتحاد والمجاورین کما فى نمت البارحة حتى الصباح فان الحکم فیه تعلق بهما وقوله المجاورین تثنیة المجاور بالفارسیة همسایه فواحد من المجاورین هو الجزء الاخیر من اللیل والآخر هو الجزء الاول من الیوم قوله ومن هذا ظهر اى من التحقیق المذکور فى بعض الشروح وهو شرح الرشى ظهر وجه اختصاص الخ وبهذا اندفع کلام صاحب الهندى حیث اعترض على الحاجبان قوله وحطوط فما جزء من قوله وعده غیر صحیح لانه ینقض بقولنا نمت البارحة حتى الصباح لعدم تحقق الجزئیة فیه ثم اجاب عنه بان المراد من الجزء فى عبارة الحاجبان یکون حقیقة او حکما والصباح جزء للبارحة حکما لانه قریب لها والقریب للشئ له حکم فیکون جزءا لها حکما فعلى ما حققه الشارح لا یرد شبهة اصلا العدم کون حتى فى المثال المذکور للعاطفة کما عرفت قوله اى للدلالة اتى اى او واما دام تدل على ان نسبة الحکم انما یکون لواحد من المعطوف علیه والمعطوف على سبیل الابهام واشار بقوله والامور الى ان المراد من الامرین فى عبارته هو اقرب مرتبة التردد الذى یفهم من او واما دام فیکون ذکر الامرین على سبیل التمثیل قوله اى غیر معینین

قوله اى من اجل ما ذكر بعينه من مجموع قوله لان ام المتصلة يليها احد المستويين والآخر الهمزة بعد ثبوت الخ
ولكن قوله ومن ثم في الاول تكون علة المجموع باعتبار الجزء الثاني منه على ما عرفت قوله لان السوال عنه
اى عن التعيين لان المتكلم لا يعلم لوجود احدهما الا انه يسأل التعيين من المخاطب فلو اجيب بغيره لا يكون اجابا
للسوال قوله دون ثم او اى لا يجوز الجواب عن ام المتصلة بنعم او لا في جواب ازيد رايت ام عمرا واوردنا
خصوصا بالمذكر لان تعيينها اكثر فيما بعده من الفرق بين ام المتصلة وبين او واما وام المنقطعة قوله بخلاف او واما
مع الهمزة متعلق بما ورد واما ما قال الفاضل المحلي الخ او لو قال بخلاف او واما وام المنقطعة مع الهمزة لكان اولى
لان ام المنقطعة مع الهمزة ايضا انتهى كلامه اقول قوله بخلاف او واما مع الهمزة معناه بخلاف باتين الكلمتين اذا
كانتا مستقلتين مع الهمزة فانه يصح جوابها بلا ونعم وليس في جواب ام المنقطعة بلا ونعم مع ان الكلام في او واما
وام المتصلة والمنقطعة مذكورة بعد ذلك قوله فانه يصح جوابها بلا ونعم وان جئت بالتعيين يحصل الجواب ايضا
ويلزم من تعيين ثبوت احدهما لكن مع الزيادة فيه اغناء للسائل عن السوال مرة اخرى وهو السوال عن التعيين
قوله لان المقصود بالسوال اى سوال او واما ان احدهما لا على التعيين جاز ك فيجاب بان احدهما لا على التعيين جاء
او لم يجئ وهو يصدق نعم ولا قوله وقد يجاب بنفي كليهما اى وقد يجاب بلا نفي كلا السنويين في السوال بام المتصلة
اظهر انه متعلق بقول المص كان جوابها بالتعيين لا بقول الشارح فانه يصح جوابها بلا ونعم بقرينة قوله لاحتمال الخطاء
في اعتقاد المتكلم لوجود احدهما لان جوابها بالتعيين على تقدير اعتقاده بوجود احدهما لا على التعيين اعلم ان
قول الشارح يجاز ان يكون اعتراضا على المص حيث حصر في جوابها التعيين ونفي جوابها بما مع ان المتحقق بلا نفي كليهما
لان اعتقاد المتكلم يحتمل ان يكون خطيء ويجزم بوجود احدهما فحينئذ يصح ان يقال في الجواب لا فمعناه حينئذ سلب كل عند
السوال بقولنا ازيد عندك ام عمرو مثلا يحتمل ان يكون قوله تحقيقا للكلام المص بان يحصر المستفاد من كلام
المص يكون اضافيا لا حقيقيا فليس معناه لانه لا ايجاب عنهما بلا مطلقا حتى يكون الحصر حقيقيا بل معناه لا ايجاب على
تقدير الجزم لوجود احدهما والا فصيح الجواب بلا قوله فالمشار اليه بثم بفتح الثاء من هما الاشارة وقوله امر واحد اشارة
الى قوله ام المتصلة يليها احد المستويين والآخر الهمزة بعد ثبوت احدهما المطلب التعيين قوله لصحة وقوع ام المتصلة اى كون هذا الامر الواحد مشتملا على شرطين
لاجل صحة وقوع الخ وقوله فرع عليه اى على مجموع الامر الواحد وهو جزاء الشرط قوله وجملها وهو على صيغة
المصدر مبتدأ وقوله لا يخلو عن سماجة خبره اى جعل ثم في كل واحد من الموضعين اشارة الى شرط من الشرطين
المذكورين لا يخلو عن سماجة لانه بعيد من العبارة فيكون اشارة الى مجموع لكن الاشارة في كل واحد من الموضعين
باعتبار عليه كما عرفت غير مرة وقوله جعلها الخ لرد كلام بعض الشارحين حيث فسر في الموضع الاول بقوله
اى لاجل ان ام المتصلة يليها احد المستويين والآخر الهمزة وفي الموضع الثاني بقوله اى لاجل انها

بحث حروف التنبيه

والمتصلة لانبتة الاجزة الاستفهام **قوله** بعد النفي الخ اي كلية بلكن اذا وقعت بعد الكلام المنفي يكون الاثبات بعدها واذا وقعت بعد الاثبات يكون نفي ما بعدها والثلاثان انما يكونان بطريق اللف والنشر المشوش **قوله** فعلى كل تقدير سواء كانت بعد النفي والاثبات او كانت لعطف الجملة على الجملة او لعطف المفرد على المفرد **قوله** يُصَدّ ربما الجمل بتشديد الدال اي انها تورد في اوائل الجمل كلما اي سواء كانت اسمية او فعلية اخبارية او انشائية مثبتة او منفية **قوله** حتى لا يقال المخاطب الخ اي اورد حرف التنبيه في اول الجمل ذلك لانه جاز ان يكون المخاطب غافلا عن المتكلم ومتوجها الى جانب آخر فيحتمل ان المتكلم زيد قائم فجاز ان يغفل عنه ولم يسلم به فيورد حرف التنبيه على اولها فيقال الا زيد قائم معناه انك جعلت ذهنك الى **قوله** من شئ ما يلقى الخ اي عن شئ من الاشياء التي يلقى المتكلم الى المخاطب وقوله يلقى من الالقاء من باب الافعال وقوله ولهذا اي ولاجل انها للتنبيه على عدم غفلته عن شئ ما يلقى المتكلم الى المخاطب **قوله** نحو الا زيد قائم الخ فلما علم من شأنه ان الجملة الاسمية فظهر منه يكون بعض الامثلة فعلية وكون بعضها مثبتة وبعضها منفية فلا يحتاج الى البيان فلا يرد انه لو اورد بعض الامثلة اسمية وبعضها فعلية وبعضها مثبتة وبعضها منفية لكان اولى **قوله** وتدخل باخاصة الخ اي باختصاص التنبيه تختص من بين الاسماء المفردة باسماء الاشارة **قوله** لايتعين معانيها اي معاني اسماء الاشارة الا باسماء التنبيه ولقائل ان يقول ان اخصية بطء من وجهين اما اولا فلانها يتعين بالوصف بندي اللام نحو يا هذا الرجل لانه يبين ان المسمى الذي هو اسماء الاشارة من اي جنس من الاجناس فذلك سبب لازالة الابهام منها وقد تعرض اليه المص قبل بحث العطف حيث قال واذا التزم وصف باب بهذا اي باب اسم الاشارة بذي اللام للابهام الواقع في نحو اللبابة بسبب اصل الوضع ومن ثم هذا من اجل هذا الالتزام ضعف مررت بهذا الابيض بجعل الابيض صفة لاسم الاشارة لا يتعين بهذا الوصف جنس المبهم لان الابيض عام لا يختص بجنس دون جنس ومن ثم حسن مررت بهذا العالم لمن له العلم وهو لا يكون الا انسانا لا غير هذا خلاصته كلامه وظهر منه ان اسماء الاشارة يتعين بالوصف بندي اللام ايضا والجواب ان المراد من المتعينين هو المتعين للشخصي لا النوعي واسماء الاشارة لا تتعين بها التنبيه بتعين الشخص بخلاف تعيينها بالوصف بذي اللام فانه نوعي لا شخصي لا يقال هذا التنبيه موجود حسين وصفها بذي اللام فلا يبقى حينئذ ان يتعين بالمتعين الشخصي ايضا لانا نقول التعين الشخصي غير مقصود من هاء التنبيه عند وصفها بذي اللام وارادة المتعين من هاء التنبيه انما يكون بالقصد ثانيا نيا فلا نه يتعين معانيها لانها للاشارة بنفسها لانها للاشارة الحسية فتعين معانيها بها والجواب انما موضوعة للاشارة اليه اشارة حسية ولكن الاشارة الحسية غير مقصودة منها **قوله** هذا وهاتا مثالان للمفرد وهاذان وهاتان مثالان للتثنية وهؤلاء للجمع لا يقال كيف يصح ايراد امثال للتثنية والجمع لان الكلام ههنا في المفردات من اسماء الاشارة كما ذكره بقوله وتدخلها خاصة الخ لانا نقول المراد من المفردات ههنا ما ليس بمجانة فيدخل المثنى والمجموع فيه **قوله** حروف النداء هو في اللغة الصوت وفي الاصطلاح ما ذكره في بحث المنادى يا اسمها استعمالا بانها استعمل في موضع لا يستعمل مجيرا فيه والاسم عند اهل المعقول

صيغته في مرتبته بالتفصيل فانه حينئذ لا يصير الذهن مشوشا كما لا يخفى **قوله** متبين وجه تسميتها بالحروف الايجاب والمراد بالايجاب اثبات شئ فيفيد الحروف لاثبات ما سبق كما هو في نعم وما بانه اية نفيه كما في بل فلا يرد حينئذ ان تسميتها بالحروف الايجاب انما يكون بالنسبة الى بعض الافراد ولعدم صدق تلك التسمية في نعم مطلقا لانا نقول لما سبقها سواء كان ماسبقها اثباتا او نفيا فلا حاجة حينئذ ان يجاب بانه سماها بالحروف الايجاب تغليبا فتدبر الا يراد عند من جعل قوله حروف الايجاب بمعنى هذه الحروف يجعل ماسبقها مثبتا تابع انه صحيح حملها على انها تدل على الايجاب والاثبات اى اثبات شئ على ما عرفت في ضمن بيانا هذا **قوله** تقرره لما سبق اى هذه الحروف يجعل ماسبقها محققا في ذهن المتكلم **قوله** استفهاما مكان او خبرا اى سواء كان ماسبقها كلا ما استفهاميا او خبريا وانما قيل او انشاء او خبر اكما يقتضيه المقابلة لان ماسبقها لا يكون انشاء طلقا بل فرد منه وهو الاستفهام **قوله** بمعنى قام زيد اى نعم الذي في جواب اقام زيد وانما قال ان يقول لانجوز ان يكون نعم بمعنى قام زيد لان نعم غير مستقل بالمفهومية مع ان قام زيد جملة مستقلة بالمفهومية وتكين ان يجاب عنه بان نعم بمعنى نعم هو تصديق ماسبقها ونعم لا يدل عليه الا بضميمة شئ آخر اليها وهو قام زيد في جواب السوال المذكور والقول بان معنى نعم هو قايم زيد ساقط فان قام زيد لازم لمعنا بالان قام زيد في السوال المذكور لازم لتصديق الكلام السابق فاقيم لازم المعنى مقام المعنى هذا ما خطر ببالي الجد. والكل فلك لي والله تعالى اعلم بالصواب وتمثيل ذلك بتوجه على قوله فمعنى بلى في جواب الست بربكم انت ربنا جملة اسمية لا يجوز ان يكون بمعنى بل لما مر **قوله** دلو تمثيل في موضع بلى هنا اى في جواب نعم ثم ان قوله الست بربكم كلام وقع من الله تعالى في مقابلة الارواح قبل خلق الناس **قوله** وتمثيل يجوز استعمال الخ وهذا كقوله لبيان انه يقوم نعم موقع بلى في جواب الست بربكم من غير نكير بان يكون حينئذ نعم في قوله تعالى لتصديق الكلام المثبت المستفاد من انكار النفي وبيان ذلك ان قوله الست للنفي والهمزة للانكار ونفي النفي اثبات فكانه تعالى قال انا ربكم فيقال حينئذ نعم وهذا الاستعمال مشهور في العرف فانه لو قال احد يا زيد اليس لي عليك الف معناه بحسب العرف ان لي عليك الف ودرهم لان همزة الاستفهام في الاصل للشك فلا تستعمل الا ان في الالف بل موجا زوم في ذلك فيقول اليس لي عليك الف كما لا يصح الشك في جواب الست بربكم لانه تعالى يعلم اليقين ربوبيته لهم فيكون الاستفهام في هذا المقام للانكار **قوله** وبلى مختصة بايجاب النفي واشار بالاختصاص هنا الى ان بلى لا يكون لتصديق الايجاب اى المقصود من ذكر الاختصاص هو نفي ذلك التصديق الذي يشار اليه بقوله وقد جاء بلى على سبيل الشذوذ **قوله** بايجاب النفي اى بايجاب الكلام المنفي المتقدم وبحمل المنفي ايجابا **قوله** اى قد قام اى يقال في جواب الكلام المنفي الذي هو ما قام زيد بلى الا انها بمعنى قد قام وقد عرفت ما فيه **قوله** او مقرونا به اى بالاستفهام عطف على **قوله** مجردا **قوله** وقد جاء بلى على سبيل الشذوذ الخ دفع وهل تقرير انه قام مران بلى مختصة بايجاب النفي اى الكلام المنفي مع انها يكون لتصديق الكلام السابق ايضا كما تقول في جواب الم تقرير الجواب ان معناه انها مختصة بايجاب المنفي على سبيل القياس وهي هنا يكون لتصديق الكلام

لا بد له من الوضع لمعنى انتهى كلامه اقول كون الحروف موضوعة لمعنى لا يستدعى عدم زيادة هذه الحروف كلما لان معنى زيادتها ان اصل المعنى لا يختل بدونها وهذا المعنى لا يدل على عدم كون الحروف موضوعة لمعنى غاية ما يدل عليه ان لا يكون معنى الحروف مراد المتكلم لان الكلام تابع معناه بدون معنى الحروف ولا شك ان الوضع يستلزم الدلالة المقارنة بالارادة قوله ومعنى زيادتها ان اصل المعنى الخ واعترض الشيخ المحقق بان معنى الزيادة اذا كان كذلك فيلزم ان يكون ان في قولنا ان زيدا قائم زائدة لان اصل المعنى وهو ثبوت القيام الى زيد لا يختل بدونها بل اصل المعنى باق وتقدم اورده على الصحاح حيث قال ويرد عليهم على هذا ان يعدان ولام الابتداء والفاظ التاكيد اسماء كان اولا زائدة ولم يقل به احد انتهى كلامه اقول يمكن الجواب عنه بانه لم لا يجوز ان يكون المراد من قولهم ان اصل المعنى بدونها لا يختل هو ان اصل المعنى المقصود اى مقصود المتكلم من الكلام لا المقصود من الكلام نفسه فيقصد المتكلم ثبوت القيام الى زيد مع التاكيد لا بدونه تامل قال الفاضل المحاوى اراد باصل المعنى نفس معنى الكلام الموضوع له واعترض بان ما ذكره منقوض بان واللام الابتداء حيث لا يختل اصل معنى الكلام بدونهما مع انهما لا يعد ان من الحروف الزيادة ويمكن ان يجاب بان الاسناد وطرفيه وما يتعلق بواحد من هذه الاركان كلها داخل في اصل معنى الكلام وما ليس شيأ منها لم يكن داخلا فيه كما ان زيدا قام كذلك ان زيدا لقائم كلام ومعنى ان واللام تاكيد الاسناد الذى هو من الاركان فيكون داخلا في اصل معنى الكلام وبدونها يختل اصل معناه بخلاف هذه الحروف فانها لا تفيد شيأ من الاركان ولا ما يتعلق بواحد منها فان من مثلا في مثل ما جاءني من احد تفيد تاكيد الاستغراق والاستغراق ليس من الاركان فلا يكون تاكيدا متعلقا بالركن كما لا يكون ركنا فلا يختل اصل معنى ما جاءني من احد بدون من وبهذا يسقط ما قيل ان الحكم بزيادة هذه الحروف دون ان واللام مع افادة التاكيد تحكم انتهى كلامه اقول ان من مثلا في مثل ما جاءني من احد يكون تاكيدا للنفي كما صرح به في بحث الاستثنى في قوله لان من لا تزاد بعد الاثبات الا ان المراد هو النفي المقيد للاستغراق ولا شك ان النفي داخل في معنى الكلام فكذلك ما يتعلق به النفي وهو الاستغراق داخل في معنى الكلام فيكون اللام كذلك فحينئذ ما قيل ان الحكم بزيادة هذه الحروف دون ان واللام مع افادة التاكيد ليس كلاما سقيما بل كلام حسن قوله كما في من الاستغراقية تولد منه قوله وكونه بزيادتها افصح او كون تزيين اللفظ بسبب الزيادة فائدة لفظية افصح اقول وللقائل ان يقول لا يحتاج الى قوله او كون الكلمة او الكلام بسببها اى بسبب الزيادة اللفظية الخ لانه ايضا من جملة تزيين اللفظ فيكون داخلا في قوله وكونه بزيادتها افصح الا ان يقال ان كلمة او لمنع الخلو لا لمنع الجمع الا ان اراد من تزيين اللفظ غير ما ذكره بقوله او يكون الكلمة او الكلام الخ وهذا هو الظاهر من استقامة وزن الشعر لان المتبادر من تزيين اللفظ ان يكون مستقيما قبل ازدياد الزائدة وايضا كون حسن السجع من تزيين اللفظ غير مسلم بل السجع نفسه تزيين اللفظ وحسن السجع يكون زيادة في التزيين قوله ولا يجوز ذلك الخ وقوع الحبث من الفضلاء بل وقوعه انما يكون من المجانين قوله لان وان وما ولا الخ والاول منها يحتمل الشرطية والنافية والمخففة

لاحول رائحة الحول بفتح الحاء المهملة وسكون الواو مصدر بمعنى الملكة والحالة وقوله بيرے بمعنى الله وقوله عرش الفتح والتنوين العجمة وكسر العين من الشعور والعلم وكلمة ما نافية والمضاف هو البيت والمصراع الثاني كالف حتى اذا الصبح حشر التظرف في المصراع الاول متعلق بهستي وقدم لضرورة الشعر والظرف في المصراع الثاني متعلق بسير اے او جا شور وستے غاية له ويقال حشر الصبح اذا طلع والمراد هو صبح الموت فيكون حق للغاية والنافية لبيان المصراع الاول وهذا البيت في حق المؤمنين العاصيين والكافرين يعني مومنين عاصيين در چاه مملكه اند افادة نفسها آيشان را حال آنكه بميرند ثم قوله الف على وزن ضرب بمعنى الملاك فلا بد ان يقول بموضع قوله بالكفة بجمع الضمير الى بير الملاك لا انه وضع المظهر موضع المضمر للصرع الاول بحسب المعنى وحاصل قوله اذا الصبح حشر بالفارسية وجمع عالم ميشوند بافتادن مذكور كه طلوع كند صبح موت لاكن عالم شدن دران زبان سود ندارد قوله مشتملا على ذكر مواضع زيادة تاء العلل هذا حكم الاغلب حيث ذكره موضع زيادة اللام فيما سبق فحينئذ ظاهر قوله حرفا التفسير الخ قال ملا ناعصام ينبغي ان يكون من حروف التفسير الفارقي قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا الخ هذا مذهب سيبويه انتهى كلامه اقول الشرط جعل الفاء سببية في بحث اسم عامله على مذهب سيبويه ثم قال وقيل زائدة او للتفسير فالظاهر ان يكون ايراده بلفظ قيل اشارة الى ضعف كون الفاء للتفسير على مذهب فالمراد بعد الفاء في قوله لقائل الزانية والزاني الخ من حروف التفسير وقائل ان يقول الفاء للتفسير متحقق بينهم فان الفاء في قوله فهي تفسير كل مبهم الخ للتفسير فلا بد من عد فاء التفسير من حروف التفسير الا ان يقال ان الفاء في الاصل يكون للتعقيب كذا قالوا ثم استعمل اما للتفسير والعطف والتفريع فلا يكون من حروف التفسير بل من حروف التعقيب في الاصل قوله اى مات فهو تفسير لقوله قفع زقه وهو جملة قوله وان الفتح الهمزة وسكون النون المخففة كاى وهي اى ان مخففة بمعنى ان المفتوحة بمعنى القول اى ان مخففة بمعنى المقول مقدر الفعل هو بمعنى القول بان يفهم القول منه اى من فلك الفعل وآليه اشار الشارح قوله اى يفعل بمعنى يقرر اشار به الى ان المراد من كلمة ما هو الفعل واشار بقوله مقررا اى ثابت في بمعنى الخ الى ان ظرفية الفعل الذي هو لفظ باعتبارية فلا يرد انه يلزم ظرفية الشيء للفظ وهو باطل فان ظرفية اللفظ للشيء ايضا مجازية وبيان ذلك ان اللفظ قد يكون مظروفا للشيء بنا على ان اللفظ يقدر بالمعنى ويزداد بنيابة كما ان المظروف يقدر بالظروف ويزداد بقدره وقد يكون الشيء مظروفا للفظ بنا على ان المعنى يستفاد من اللفظ فكانت الالفاظ قوالب تصب فيها المعاني وهذا هو الاكثر قوله غير منفك عنه تفسير لاحتقاس قوله فهي لا تفسير في اكثر الامتعير لا مقدر الخ اشار به الى ان المسامحة التي في عبارة المصنف بان مراده انما محتقبة بمفعول لاجله بمعنى القول وتقدير المفعول بالنظر الى الاكثرية لا يقال نظير ان تكون الفاء للتفريع فتأمل في الفرق على ما قيل نظر لانا نقول التفريع قد يكون نظريا يثبت بضم مقدمة وانما قال في الاكثر لانها قد تفسير مفعولا ظاهر اللفظ هو غير صريح القول يوحي فلك اللفظ معناه قوله اى ناديناه بلفظ هو الخ فان قوله بلفظ مفعول مقدر له بواسطة حرف الجر فالقول المقدر اعم من ان يكون بواسطة او بلا واسطة والفرق بين هذا المثال والمثال الذي بعد الاعتبار فان المفعول المقدر في المثال الثاني بلا واسطة حرف الجر والمفعول الاول هو المفسر بمعنى ناديناه وكلمة في بمعنى القول فان القول لازم للندا قوله اى كنت اليه شيئا هو اى فلك الشيء ايت بمعنى جاء فان شيئا مفعول به مقدر له

بحث حروف الاستفهام

قوله وان تقدرت الكون اى بقدرت الكون اى بتقدير جعلها فى تاويل المفرد والمذكور اما فى معناه بان يكون الخبر جامدا لا بد لك ان تقدر الكون نحو اعجبنى ان هذا زيد فان زيد مبتدء ان يكون اسم ان وفان خبرها جامد صحيح نسبة الخبر عنه بلفظ الكون **قوله** لدلالتها على احد انواع الكلام وهو الكلام المتضيف كما ان الاستفهام يدل على الكلام الاستفهامى وبعبارة اخرى بان يقال احد انواع الكلام وهو المتضيف او التوبيخ او اللوم **قوله** ويلزمها الفعل والكلام ان لولا ولو لما يكونان متضيفتين بهتنا حينئذ والاولى ان يحمل على الفعل وجوبا والثانية تدخل على الجملة الاسمية التى تعقب جملة فعلية الثانية جوابها وتدلان على امتناع الجملة الثانية لوجود الجملة الاولى وفى بعض النسخ ويلزم الفعل بدفع الفعل على انه فاعل يلزم المفعول محذوف وهو هذه الحروف والفرق بين النسختين حينئذ ان الفعل لازم لحروف التحضيض على النسخة الاولى وعلى النسخة الثانية على العكس وعلى التقديرين فالمعنى ان هذه الحروف لا تنفك عن الفعل ولا تستقل بوجه **قوله** بلا زيد ضربته اى بل لا زيد ضربت زيدا ضربته **قوله** فمعناه وفى بعض النسخ فمعناها وهو الظاهر رجوعه الى الحرف **قوله** ومعناه وفى بعض النسخ ومعناها فى المضارع الحض اى تحضيض المخاطب على الفعل وطلب المتكلم للفعل من المخاطب **قوله** فهى فى المضارع بمعنى الامر واراد بالامر معناه اللغوى او معناه انه فى حكم الامر **قوله** ولا يكون التحضيض فى الماضى الذى قد فات بل لا بد فى الماضى التوبيخ واللوم وقوله قد فات لبيان الواقع وليس قيدا احترازيا قبل المناسب تسميته هذه الحروف عند دخولها فى المضارع بحروف التحضيض وعند دخولها على الماضى بحروف التوبيخ واللوم وهى عبارة التغليب بتكلف **قوله** فى لوم المخاطب اضافة المصدر الى المفعول اى لوم المتكلم به قيل انما قدر متعلق فى لومه على ترك مالا يمكن تداركه فى المستقبل نحو بلا قتلت قاعد زيد فتقبل موته قصاصا **قوله** على فعل مثل ما فات اى مثل الفعل الذى فات فى الزمان الماضى فان الضرب الذى فات من المخاطب يمكن تداركه و ايراده فى المستقبل فكانه قال الضرب الذى فات منك اعده فى الزمان المستقبل **قوله** وهى بهلا اى هى قد بها وفى بعض النسخ سميت هذا هو الظاهر لموافقة قوله قيل المجيئها قيل الاولى ان يبقى بحرف التحقيق والتقليل ايضا لمجيئها لهما لتسمية بحرف التحقيق ههنا اولى لعدم خلوها عنه **قوله** فان هذه الحرف اذا دخلت على الماضى والمضارع فلا بد فيهما من معنى التحقيق قيل هذا يخالف ما فى بعض الكتب حيث قال لها معان احدها التحقيق مع الماضى وثانيها التقريب معه وثالثها التقليل مع المضارع ولعلها اكثر معه وغالبها التوقع نحو قد يقدم الغايب لمن يتوقع قدومه وانظر ان يقول فان هذه الحرف اذا دخلت لم تفد معنى التحقيق ههنا الا ان يقال لما اورده المصنف بصيغة الجمع للمشاكلة فتدبر اورده كذلك **قوله** ثم انه يضاف الى هذه الحروف والاضافة بمعنى النسبة لا الاضافة الاصطلاحية **قوله** الى فعل المستقبل اى معنى التحقيق فى الماضى القريب من الحال اى بزمان الحال مع التوقع اى يكون مصدره اى مصدر الفعل الذى هو مدخول قد متوقعا باسم المفعول للمخاطب واقعا عن قريب اى القريب بزمان الحال فمتوقعا اى يكون مصدره متوقعا للمخاطب تفسير للتوقع وقوله واقعا عن قريب تفسير فان ركوب الامير متوقعا وايضا قريب بزمان الحال وايضا قد يكون للتحقيق فيه **قوله** قد قامت الصلوة اى حصل عن قريب بالكنت متوقعة وهو قيام **قوله** مجتمعة بالرفع صفة لعيان

اعني مسمى المثال الذي هو للمضي بعينه المثال الاول الذي هو للمضارع فحينئذ يصح قوله فان للاستقبال وقت يستقبل لو في المستقبل نحو قوله تعالى ولامة مؤمنة الخ الى امة مؤمنة خير من حرة مشركة ولو اعجبتكم اي الحرة المشركة لكم فيكون المراد من اعجبتكم مضى المضارع ومضى الاعجاب وشگفتن ودر شوق آوردن قوله وهذا لازم معناه الخ اي هذا المعنى لازم معنى اي المعنى الموضوع له كما هو الظاهر لان اعدادها من حروف الشرط موضوع للتعليق فافهم ان لو ايضا كذلك ويؤيده التعبير عن الكل بحرف الشرط فان الشرط المضاف اليه الحرف بمعنى تعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط على اقالوا قوله مقدر فيه اي في الماضي اي حصول الامر في الماضي يكون مقدرا ومفروضا فيه وكذلك الامر المقدم والمؤخر فهو التالي قوله وما كان حصوله مقدرا في الماضي الخ فان قال مولانا عصام ان التقدير لا ينافي الوجود بل العدم الموجود والمعدوم كما حققته في محله انتهى كلامه وما تأمل لانه انما يصح اذا كان المقدر متنا ولا للمعدومات فقط مع انه متنا ول للموجودات ايضا كما حققه السيد قدس سره في حاشية الشمسية في تحقيق المحصورات وممكن الجواب عنه بان المراد من المقدر ههنا ما يقابل المحقق لا ما يتناولهما كما هو في اعتقاد اهل السنة لان المعتبر في وضع لو كون الشرط مفروض التحقق في الماضي معلوم الانتفاء فيه وانما قال ان يقول سلمنا ان وضع لو لكن لم لا يجوز ان يكون قوله وما كان حصوله مقدرا الخ كلية فنصدق هذه الكلية ممنوع للان فيقال ونحن نقول ان كل شمس مضيئة فيكون كليا انحصر في فرد واحد وهو لو قوله فيلزم ان لا يحصل انتفاء الخ اي يلزم لاجل انتفاء المعلق عليه وهو المقدم انتفاء المعلق وهو المعلق بالفتح قوله انتفاء ما علق به اي في الواقع وكان هذا مبنيا على ان التعليق في لو انما هو على وجه التوقف والا فمجرد التعليق لا يقتضي توقف المعلق به كيف وقد يكون المعلق اعني الجزاء اعم من المعلق به اعني الشرط كما في الكان انسانا كان حيوانا وان وجدت النار وجدت الحرارة وقد يكون لازما مساويا من غير سببية الشرط للجزاء وجودا او عدما كقولنا ان كان زيد ابا عمرو فعمرو ابنه وان كان النهار موجودا فالشمس طالعة واذا عرفت هذا فعلى هذا يكون قوله فيلزم لاجل انتفائه انتفاء الخ اي فيلزم من انتفاء الملزوم انتفاء اللازم المستفاد من قوله فيلزم لاجل انتفائه انتفاء الخ لان العلم عليه الملزوم اوسبب وكون انتفاء الملزوم سببا لانتفاء اللازم ظاهر لان اللازم قد يكون اعم وايضا لانه لم لا يجوز ان يكون انتفاء السبب لا يستلزم انتفاء المسبب لان المسبب قد يكون اعم منه نعم ان كان مساويا للسبب يلزم من انتفائه انتفاءه قوله فيلزم انتفاؤها حاصله كون انتفاء الخ اي فيلزم كون انتفاء الاكرام سببا لانتفاء المجيء وذلك لما عرفت من ان التعليق المعتبر في معنى لو انما يكون على وجه التوقف وامكان بحسب علم المتكلم او اعتقاده وذلك ان انتفاء المتوقف عليه بسبب يستلزم الانتفاء المتوقف ثم في قوله في زعم المتكلم اشارة الى ان المعتبر في معنى لو هو السببية بحسب اعتقاد المتكلم واعتقاده سواء طابق الواقع او لا ولا يخفى ان الزعم اعم من ان يكون بحسب الاعتقاد او الادعاء وهم من ان يكون مطابقا للواقع او لا فلا يرد ما ذكره الفاضل المحلوائي من انه لو قال بحسب ادعاء المتكلم لكان اولى على ان وجه الاولوية غير ظاهر قوله فتعلم من ذلك اي من انتفاء الفساد انتفاء التعدد والذي هو الملزوم لان انتفاء الخ يستلزم انتفاء الملزوم واللازم في قوله للتعدد دلالة للالصاق قوله ومن هذا الاستعمال اي استعمال لو هذا الوهم اي لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني فان قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا ان المراد اي فيهما اذا انتفى الفساد وينتفي التعدد فاعتقد ان لو لانتفاء الاول

قال الفاضل الحلواني بقي ههنا بحث وهو انه قدم في بحث كلم المجازات ان الجزم واجب ان كان كل من الشرط والجزاء بالشرط فقط بمضارع او جائز ان كان الجزاء فقط مضارعا وهو يدل على ان التطابق بين الشرط والجزاء في العمل وعدمه مما لا يجب فكيف يجب التطابق ههنا حتى ليشمل معنى الجزاء انتهى كلامه اقول وجوب التطابق بين الشرط والجزاء كما هو الظاهر فيما نحن فيه على تقدير تقدم القسم على الشرط وعدم وجوبه على تقدير عدم تقدم القسم عليه كما في بحث كلم المجازات فلا اشكال حينئذ قوله وكان الجواب للقسم فقط لفظا اي لفظا فقط لما عرفت من ظهور علامات جواب القسم فيه لفظا وعدم ظهور ادوات الشرط فيه لفظا قوله لا للقسم والشرط جميعا للتنافي بين اثريهما وهما الجزم وعدم الجزم قوله لانه يلزم ان يكون اي الجواب مجزوما وغير مجزوم باعتبار واحد وذلك لانه باعتبار انه جواب القسم غير مجزوم قطعا لان القسم لا يجزم شيئا وباعتبار انه جواب الشرط مجزوم قطعا وهو محال واذا عرفت ذلك فلا يرد ما ذكره المولى ناعص من انه اذا كان الشرط ماضيا لا يجب جزم الجزاء فكيف يلزم كونه مجزوما وغير مجزوم انتهى كلامه وذلك لانه اذا كان الشرط ماضيا لم يجز ان يكون لادوات الشرط تاثير في الجزاء لفظا لان الجزاء اذا كان مضارعا حينئذ فالمتكلم مخير في الجزم مثل والله ان تاتني آتيتك وفي صورة عدم الجزم ويقال والله ان آتيتني آتيتك بحذف الياء في صورة الجزم مع ان ما ذكره من لزوم كونه مجزوما وغير مجزوم على تقدير تاثيرها فيه لفظا ويكون الجواب ايضا بانه اذا كان الشرط ماضيا يجب جزم الجزاء اذا تقدم القسم على شرط نعم لا يجب جزم الجزاء اذا لم يتقدم القسم عليه كما هو المراد في بحث كلم المجازات فاجاب عنه مولانا عصام وقال وجوابه انه يتكلف ويقال اراد من صحة كونه مجزوما وجوب كونه غير مجزوم انتهى كلامه وحاصل جواب الفاضل المذكور ان المراد بقوله مجزوما وغير مجزوم هو صحة كونه مجزوما باعتبار تاثير ادوات الشرط فيه ووجوب كونه بعينه غير مجزوم باعتبار كونه جواب القسم وهو محال ايضا لان صحة كونه مجزوما باعتبار كونه جوابا وهو محال ايضا لان صحة كونه مجزوما محال او لتعذر عدم الجزم وجوبا لكن بصحة الجزم وههنا هو الظن قيل ان ما ذكره الله لا يدل الا على ان الجواب لا يجوز ان يكون جوابا للقسم والشرط جميعا ولا يدل على انه لا يجوز ان يكون جوابا للشرط فقط ايضا مع ان الذي هو كون الجواب جوابا للقسم فقط دون القسم والشرط معا ودون الشرط فقط وجيب بان وجه عدم كون الجواب للشرط فقط ان تقديم القيد الذي لا يكون ذا التقديم ضروريا في اصل الكلام وهذا القسم ههنا يفيد كمال الاهتمام بذلك القيد فيحمل الجواب بغير ذا التقدير لفظا ايضا فيه ظاهرا او لعبارة اخرى بان تقديم القسم يدل على العناية اي بالقسم فحينئذ يحمله جوابا له الا ولى من جعله جوابا بانهم لما قد موا القسم لقصد ان يكون الجواب جوابا للقسم والشرط معا لفظا لما عرفت فوجب ان يكون جوابا للاحد هما فجعله جوابا بغير المفروض اولى من جعله جوابا للمفروض لان الشرط المفروض بخلاف القسم لانه غير مفروض قوله لكون اليمين عليه اي على جواب القسم اي والله ان تاتني آتيتك قوله وللشرط اي فهو جواب لكون الشرط ايضا لكون الجواب مشروطا بالشرط لان اداته له مشروطا بتاتيه قوله الماضي لفظا اي الشرط يكون ماضيا لفظا قوله او لم تاتني اي والله ان لم تاتني فالشرط يكون ماضيا معنى لان لم تقلب معنى المضارع الى الماضي قوله لا كرتسك بلام الابتداء ونون التاكيد الثقيلة فيكون الجواب للقسم لشهادة اللام والنون قوله اي تقدم

ان النشر على المعنى الثاني في المثال الاول باعتبار التقديم على غير ترتيب وباعتبار الجواز على الترتيب وفي المثال الثاني باعتبار التقديم
على الترتيب وباعتبار الجواز على غير الترتيب على عكس المثال الاول فثبت الاختلاف بين اعتباريه بخلاف المعنى الاول فانه ليس اختلافا
بين الاعتبارين في المثالين فان النشر على المعنى الاول بجلا الاعتبارين على غير ترتيب اللف في مثال الاول وعلى ترتيبه في المثال
الثاني فاذا كان كذلك فمحل عبارة المصنف على المعنى الاول من المعنى الثاني قوله لتقتضي تقديم المثال الثاني على الاول لان المثال الثاني مثال
لتقديم الشرط واعتبار القسم المقدرين في المثل على المعنى الاول بخلاف المثال الاول فانه مثال لتقدير غير الشرط والغاء القسم الموخرين
في المثل قوله لكنه اراد اتصال المثل بالمثل الخ بعد الامكان الخ يعني لما كان المعوض بقدم اللعنين وبهما المثلان على نشر يحاوبهما
المثالان على ما فعله المصنف فقصد ان يكون المثال متصلا وقريبا بالمثل لهذا بنا اتى في تقديم الاول حيث اشتمل على جواز الغاء القسم
المذكور في المثل وعلى مثال تقديم غير الشرط والمذكور في المثل قريبا من كلاف ما لو قدم المثال الثاني فانه مشتمل على مثال تقديم الشرط
وجواز القسم البعيدان عنه في الذكر في المثل وانما قال لبعد الامكان لانه لم يتحقق اتصال جميع الامثلة بالمثلات حقيقة على ما فعله المصنف
بل ما تحقق هو اتصال المثال الاول بمثله باعتبار ثاني جزئيه وقربه بالمثل باعتبار الجزء الاول وانما قال على تقدير تقدم اللعنين الخ
لانه لو قدم اللف الاول فقط واورد المثال الثاني يحصل اتصال المثال بالمثل ايضا لكن هذا خلاف ما فعله المصنف فيه فتدبر لك
حاما تقدم ان اللعنين عبارة عن المثلين والنشرين عبارة عن المثالين ح قوله من حيث مثالها لبيان النشرين قوله لتقدير القسم كالملفوظ
اي حكما واذا كان القسم مقدرا لحكما واذا كان لقسم لفظا ويكون تقديره في صدر الكلام لمثل لما وجه للتخصيص لصدر الكلام لانا ان القسم
المقدر في اول الكلام المقدم على الشرط كالقسم المذكور الملفوظ في اول الكلام المقدم على الشرط في اشتراط مضي الشرط وكون الجواب
كذلك القسم المقدر في وسط الكلام الموخر عن الشرط وخبره كالقسم الملفوظ المتوسط بتقديم الشرط واخره في جواز الاعتبار والالغاء
وكون المثال الاول من قبيل الاول لا يوجب تخصيص له فلا وجه لقوله الذي في صدر الكلام واجيب بان تقدير القسم في الوسط كما ثبت
وان جاز عقلا ولذا خصص بالصدر قوله اي كالملفوظ به او المقدر كالملفوظ اشار به الى ان المراد من التقدير اذا كان معناه المصدري
يكون المراد من اللفظ هو التلفظ الذي معناه المصدري واذا كان المراد من التقدير هو المقدر الذي هو اسم مفعول كذلك المراد
من اللفظ هو الملفوظ ولا يجوز ان يكون المراد من التقدير معناه المصدري وان يكون اللفظ بمعنى الملفوظ لعدم صحة المعنى حينئذ قوله فلزم
في الشرط الخ اي اذا كان حكمه حكم القسم الملفوظ في اول الكلام فلزم القسم في الشرط الخ وقوله وكان الجواب للقسم عطف على لزم اي كان
الجواب للقسم لفظا قوله لما ولى به اي بالجزاء والظاهر ان لا يكون الجزم بحذف النون اولى به لان المصنف قال في بحث الفصل اذا كان
الشرط ماضيا والجزاء مضارعا جاز الجزم وجاز عدمه ايضا لوقوع الفاصلة بالاجنبي وهو الفعل الماضي لعدم عمل الشرط فيه الا اذا قال
صاحب الرضي ان الجزم حينئذ اكثر فيكون الاكثرية وجه الاولوية لان العمل بالاكثر اولى قوله يلزم الايمان بالغاء اي فاكم لتشكون والمراد
هو الغاء واو اليقوم مقامه كاذا المفاجاة فلا يرد حينئذ ان في لزوم الايمان في الجملة الاسمية نظرا لانه قد يوتى فيها باذا المفاجاة على ما
صرح به الملخص في بحث كلم الجزاء تقوله ويجيء اذا مع الجملة الاسمية موضع الفاء قوله او مما اجمله في الذهن اي يكون كلمة التفصيل بالجملة المتكلم
بشرط ان يكون المجمل معلوما للمخاطب بالقرائن والا فلا قوله لان يتقدمها اي عليها اجمال كالمواقعة في اوائل الكتب كقولهم اما بعد فهذه
قوله وقد تكتفي بذكر قسم واحد اي قد اكتفي في زماننا بذكر قسم واحد وهو كون اما مذكورة في اول الكلام قوله حيث يكون المذكور الخ اي حيث

اى تقديمه عليها كما مبنيا لقبل الضم البناء مانع آخر الخ قوله فان مانى جبران بكسر الغرة والنون المشددة لا يعمل فيما قبل ان قوله
وهذا الماذى ميتة جين ان لا يكون وراء الفاء مانع آخر وبين ان يكون وراء الفاء مانع آخر ولهذا قال فى القسم الاول مع قطع
النظر عن الفاء وفى القسم الثانى ايضا مع قطع النظر عن الفاء قوله فحصل اى هذا القائل بانا قوته سلب حكم الامتناع الذى
كان هذا الامتناع فى القسم الاول فقوله عن القسم الاول متعلق بالقوة المقيدة بالدفع والحاصل ان هذا القائل جعل الامتناع
جوازا التقديم على تقدير ان يكون ماتيه متوسطين اما وخامسا جائز التقديم على الفاء مع قطع النظر عن الفاء الامتناع حكم مختار سيبويه
قوله دون اى لم يجعل هذا القائل لاما قوته رفع الامتناع مطلقا كما هو مختار سيبويه قوله دون الثانى اى لم يجعل هذا القائل حكم الامتناع عن القسم
الثانى قوله هذا تقدير الكلام اى تقدير الكلام هذا لو جعل الخ قوله لما ذكر من قوله لا يلزم توالى حرف الشرط والجزاء قوله فلما كان اولا اى
كان ارتفاع زيد بالابتداء قبل المتقدم اى تقديره على الفاء قوله ولما تقديره اى تقدير الكلام وهو مبتدأ وقوله فوجه غير ظاهر جدا
قوله مهما يذكر اى بان يقال ومهما يذكر الخ بان يقدر فعله عاما هو مشتق من الذكر كتذكر لا اعما هو مشتق من الكون كما هو على تقدير الاول
قوله بانه فاعل الفعل المحذوف اى فاعل الحكمى قوله مع انه لو جعل الخ بالخان زيدا منصوبا به لقوله تذكر على صيغة المعلوم المخاطب قوله
وجواز اما يوم الجمعة الخ اى يوم جازه ايضا بالخان يوم الجمعة فاعلا حكميا للفعل المحذوف قوله مع عدم جواز هما بلا خلاف
قال فى لبعض المحشى قد استدل المصنف على ذلك بانه قد علم انه اذا قيل اما زيد منطلق بكان الغرض الاخبار عن زيد بالانطلاق
واذا قيل اما يوم الجمعة فزيد منطلق كان الغرض ذكر يوم الجمعة فقط فالانطلاق وتحقيق هذا المعنى سيطل ما توهموه لا يقال لانم
الابطال فى شئ من المثالين لان تقديرهما مهما يذكر زيد اخو منطلق ومهما يذكر يوم الجمعة فزيد منطلق فيه فلا يفوت كون
زيد مخبرا عنه بالانطلاق ولا كون يوم الجمعة ظرفا للانطلاق لانا نقول المقصود انه اذا قيل اما زيد منطلق فالغرض ذكر زيد لكن الاخبار
عن نفسه لا عن الضمير الراجع اليه واذا قيل اما يوم الجمعة فزيد منطلق فالغرض ذكر يوم الجمعة بجعل نفسه ظرف الانطلاق لا الضمير
الراجع اليه وفرق جلى بين ان يجعل زيد نفسه مخبرا عنه بالانطلاق وبين ان يجعل نفسه مفعول شئ ويجعل ضمير اخر مخبرا عنه بالانطلاق
وكذا فرق جلى بين ان يجعل نفس يوم الجمعة ظرف الانطلاق وبين ان يجعل نفسه فاعل شئ والضمير الراجع اليه ظرف الانطلاق
قوله وانما مثل الخ اى المصاور والمثال الذى يكون الواسطة التى بينهما منصوبة تمثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق ولم يورد
المثال الذى يكون الواسطة التى بينهما مرفوعة قبل اورد التالى قوله حرف الرفع كلا قال سيبويه والا لكنون معناه المرفوع
والمرجو والاصح انه عند هم الاذكر ورأى الآخرون ان معنى المرفوع والمرجو ليس مستمرا فيه لعدم صحته فى مثل قوله تعالى ما شاء ركبك
كلا يوم يقوم الناس لرب العالمين فى اختلفوا فى تعيين معناه فقيل هو بمعنى حقا وقيل هو بمعنى اى ونعم فيكون كلا حرف ايجاب بغير ستا
وقيل هو بمعنى سوف ثم الظاهر ان يكون هذه المعانى مجازية يحمل عليها بمعونة القرائن والمقامات فلا قدح فيما ذهب اليه سيبويه
والاكثرون لان الظاهر ان كلا مهما فى معناه الحقيقى قوله فيقول كلا رد الخ وقوله تقول بصيغة الخطاب اى تقول فى مقابلة الجزء
كلا حال كون كلا ردعا ومنعا لك اى لان تمنعه بكلا فيكون هذا ردعا للجزء ونفيا قوله كقولك لمن قال الخ اى كقولك كلا لمن
قال لك افعل كذا قوله لا يجاب بمن لا اجابة قوله لا سم مبنى اى اسم مبنى لا معرب قوله والمناسبة معناه لعل قيل هذا وهم للتنافى بين

وقال الفاضل الحلوائي ولا يخفى ان كلامه هذا اي قوله والفائدة في مثل هذا الابدال على ما مر اخ يدل على جواز الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة اذا اشتمل على فائدة وانظر من كلام الجمهور عدم جوازه مطلقا انتهى كلامه اقول ولقائل ان يمنع كون انظر من كلام الجمهور عدم جوازه مطلقا لان ما ذكره من تنازع العطفيين من جواز الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة لفائدة بشرط التفسير يكون من كلام البعض كما لا يخفى قوله او يكون الجملة وهي تمن وقاما وقاموا فعلى هذا يكون الاسم الظاهر مبتدأ وما قبله خبره فلا يلزمه حينئذ الاضمار قبل الذكر لان الاصل في المبتدأ التقديم فموضع عليه رتبة قوله والغرض كون الخ في الحقيقة علة لقوله فيقدم الخ وعليه قوله فسمي بالشبه الشمي الخ اي سمي النون تنوينا اي سمي له بهذا المصدر الذي هو التنوين اشعارا بحدوث ما يزين به الشيء وحدوضه لان في التصدير من معنى الحدوث ولهذا سمي الخ قوله نون ساكنة وقيل نون ثانية في اللفظ دون الخط قوله بذا تها واراد بكونها ساكنة بذاتها اي يكون سكونها اصليا لا عارضيا وبعبارة اخرى اي يكون وضعها على السكون وبعبارة اخرى اي يكون ساكنة اذا لم يكن موجب التحريك من خارج وحاصل كلامه ان المراد بالساكنة بذاتها ما يلي يخرج عن التعريف التنوين المتحرك لعارض التقاء الساكنين كتنوين قوله عادان الاولى ليلاية خل فيه غير التنوين وبالجملة التقييد لا دخال ما يخرج من التعريف من اذا اراد الحدود على تقدير الاطلاق حفظا لمنعه فلا يرد ما ذكره مولانا عصام من انه اذا اراد بالساكنة بذاتها ما يكون ساكنا اذا لم يكن موجب التحريك نحو نون في آخر المعرب نحو محسن ومضاين كذلك وان اراد معنى آخر فليسير حتى نتكلم عليه فانا نختار الشق الاول ورد دخول نون نحو محسن ومضاين في النون الساكنة بالمعنى المذكور لا يضر في منع التعريف خروجه بقيد منع حركة الآخر فليس المقصود بالقيد اخراج النون من قوله نون ساكنة بل ادخال تنوين عادان الاولى في التعريف فان كسرة التنوين في عادان الاولى للعارض لوجود اجتماع الساكنين التنوين وهمزة الوصل واما الكسر خلال الساكنين اذا حرك بالكسر قوله فلا يضر بالحركة العارضية بل يضر جميعا عروض نون ساكنة مع وجوب دخولها فيه ثم لما كان الكلام في التنوين فلذا اجمل موضوعا واثبت الاحوال اليها ولم يقل فلا يضر منع التعريف وجملة الحركة العارضة للتنوين وبما ذكرنا ظهر ضعف ما ذكره الفاضل الحلوائي من انه لو قال فلا يضر منع التعريف وجملة الحركة العارضية للتنوين لكان اولى وايضا ظهر ضعف ما ذكره مولانا عصام من ان الظ فلا يضر ما يرجع الضمير الى تعريف التنوين قوله وهي شاملة نون من ولدن ولم يكن وامثالها قال مولانا عصام قوله نون ساكنة لا يكون جنسا شاملا لنحو التنوينات لان المراد من النون الساكنة ما هو النون الذي من اقسام الكلمة والنون في آخر كلمة من شلا لا يكون من حروف المعاني بل من حروف الهجاء انتهى حاصل كلامه وتبعه الفاضل الحلوائي حيث قال ثم الظ انه يكون المراد بالنون الساكنة النون وهو من حروف المعاني اعني هو قسم الكلمة وقسيم الاسم والفعل فكيف يتمثل نون من ولدن ولم يكن فالاولى ان يقال وهي شاملة نون التاكيد الخفيفة انتهى كلامه اقول لو سلم ان كون الكلام في حروف المعاني ولكن التعريف يقتضي الجنس والفصل فكون النون الساكنة جنسا يقتضي ان يكون شاملا للنون الذي من حروف المعاني وغيره لان الاصل في الجنس ان يكون شاملا للحدود وجميع غير الحدود الا ان يكون شاملا لبعض غير الحدود وكان فصلا لبعض غير الحدود والآخر الان المعتبر عند القوم هو ما ذكرنا وقد ذكرناه في تعريف اللفظ الواقع في تعريف الكلمة على ان كون الكلام في حروف المعاني لا يقتضي التخصيص في الجنس كما ذكرنا ان المعتبر في الجنس عند القوم ان يكون شاملا للحدود وجميع غير الحدود قال الفاضل الحلوائي جعل مجموع النون الساكنة

للتمكن فلم يكونا غير منصرفين مع انهما غير منصرفين اما احمد فللعلمية وزن الفعل واما ابراهيم فللعلمية والعجمة لانا نقول ان التنوين فيهما للتمكن بعد التنكير وقيل العلمية وبعد العلمية فللتمكن وتحمل ايراد قوله واما التنوين في احمد الخ ههنا لاجل ما يقال ان احمد وابراهيم بعد التنكير منصرفان فالتنوين فيهما للتنكير فيكون فارقا بين المعرفة والنكرة بان المنون منهما نكرة والمعرفة منهما معرفة فيلزم انيكونا غير منصرفين بعد التنكير مع انهما بعد التنكير منصرفان فاجاب بقوله واما التنوين في نحو احمد وابراهيم بعد التنكير ليس للتنكير بل هو للتمكن وانما قال ليس للتنكير لان الحاقه ليس لغرض الفرق بين المعرفة والنكرة والحان رد حوله نكرة قوله قال الرضي وانا لا ادري معنا من ان يكون تنوينا واحدا للتمكن والتنكير معا لما يقال تنوين الواحد لا يمنع ان يكون للتمكن والتنكير في زمان واحد وان قلت انه للتنكير قبل العلمية وللتمكن بعد العلمية قلنا فلا يكون تنوين الواحد حينئذ بل كل منهما تنوين حليحدة الا ان يقال معنى كلام الشيخ ان التنوين في الاسم الواحد يراد منه التمكن ويراد منه التنكير لا بصاد البه يدل قوله فاقول التنوين في رجل الخ قوله للمقابلة بينها وبين آخر الكلمة اي كما يكون المضاف اليه في آخر الكلمة فكذلك التنوين في آخرها وكون التنوين العوض مختصا بالاسم نظير المتامل و اما كونه مختصا به اذا كان عوضا عن التاء او عن حركتها لا يخلو عن خفاء الا ان يقال ان سن قال ان تنوين العوض يكون عوضا عن التاء او من حركتها فلعله وجه آخر للاختصاص بالاسم غير ما ذكره في خواص الاسم قوله والحق بها التنوين عوضا عن الجملة تجرا للنقصان فلعوله يخرج لمريق الكلمة ناقصة وهذا معنى قول سلا يبقى الكلمة ناقصة قوله اي يوم اذ كان كذا اليوم زمان معين مبدأه طلوع الشمس ومنتهاه غروب الشمس وقد يستعمل بمعنى الوقت المطلق فعلى الاول الاضافة بيانية وعلى الثاني لامية واما الاضافة في ساعتئذ وحينئذ وعامئذ فبيانية لا غير قوله فوق البعض فان التنوين ههنا يعوض عن لفظ منهم تمكنا مضاف اليه للبعض قوله وتوهم بعضهم انه اي التنوين في مسلمات للتمكن وهو صاحب الكشاف وقال الفاضل الحلواني كما لا مانع عن ان يكون تنوين الواحد للتمكن والتنكير كذلك لا مانع من ان يكون تنوين الواحد للتمكن والمقابلة فيكون حمل كلام صاحب الكشاف على انه للتمكن ايضا لا انه للتمكن دون المقابلة انتهى كلامه اقول لا امتناع ان لا يكون مانع من ان يكون تنوين الواحد للتمكن والمقابلة بعدم العلم بالمانع لا يستلزم عدم المانع مع كون تنوين الواحد للتمكن والتنكير انما هو مذهب الشيخ خاصة وعلى تقدير تسليم عدم المانع منهما كما هو مذهب الشيخ فهو لا يستلزم عدم المانع بين غيرهما قوله ولو كان للتمكن لزالت اي التنوين بعد العلمية لانها غير منصرف في العلمية وانما مع ان تنوين التمكن لا يكون في غير المنصرف قال الفاضل الحلواني ان التانيث في مسلمات ليست لمجرد التانيث انها علامة للجمع ايضا فلا تورث في منع الصرف فوجود العلمية والتانيث لا يوجب زوال تنوين التمكن على انه لا امتناع ان التنوين بعد العلمية هو الذي كان قبلها لانه يجوز ان يكون التنوين قبل العلمية للتمكن وبعد العلمية للمقابلة وايضا لا منافاة بين التمكن والمقابلة فيجوز ان يكون التنوين قبل العلمية للتمكن والمقابلة معا ولمحض للمقابلة بعدها انتهى كلامه اقول ما ذكره الفاضل المذكور ايضا ليس بشيء لان القوم جعلوا التانيث في مسلمات مورثة في منع الصرف كما سبق في اول الكتاب فبنا وكلام التمام على ذلك فحينئذ وجود العلمية والتانيث فيه يوجب زوال تنوين التمكن وما ذكره ثانيا تباين خلاف المتبادر لان الظاهر ان يكون التنوين فيه قبل العلمية هو التنوين بعينها كما ان التنوين في مسلمات عند الجمهور هو تنوين المقابلة قبل العلمية وبعدها وما ذكره ثالثا ايضا ليس بشيء لان عدم العلم بالمنافاة بين التمكن والمقابلة لا يستلزم عدم المنافاة بينهما وقد ذكرنا ما هو المنافاة قوله لوجوده فيما كان علما لعرفات فانها علم لموضع معروف

جمع عرق بفتحتين او بضم ثم سكون اسم اطراف الصحراء او اطراف البلد والخاوي بالخاء المعجمة الخالي والمحترق بضم الميم وسكون الحاء المهملة وفتح الراء اسم مكان اي المحل الذي يمر فيه بسهولة ومعنى المصراع بالفارسية يعني بسياري از بلد باست كسياه شده اطراف او وخالي شده ست محل مرور او يعني كسي نميگذرد واين اشاره ست بانكه بلده ويران ست قوله ششبه الاعلام لماع الخفقن الاعلام جمع علم بفتحتين يعني علامت راه ونشانه راه واشتباه الاعلام التباس العلامات يعرف بها الطريق واللماع مبالغة اللامع واللمعان الاضاءة وبذا يدل على كثرة اللمعان وقوله خفق من الخفق بسكون الفاء الكن حركت لوزن البيت بالفارسي سراب كه در سواد گرم آب مي نمايد ومعنى المصراع بالفارسية شبيه بيشود وعلامتهاي وراه باي بلده بيكديگر كه بسياري از لمعان يعني از درخشندگي درشتي آب مي نمايد قوله تحركت القاف الساكنة عند التغني بالفتح والكسر الخ يلزم التقاء الساكنين عند الحاق النون اما الكسر فلان اصل القاف الكسر فخاوي المحترق ولماع الخفق لكنه نهاآخرا اضيف اليه تحركت عند الاحتياج اي بحركتها الاصلية واما الفتح فلما ثبت من ان مثل اذا الحق بها آخره ساكن حرك بذلك الساكن بالفتح ولا نظر الى التقاء الساكنين لكثرة انفسهن واقتلن بنون التاكيد الثقيلة قوله والحق بها اي بالقاف النون فعيل الخ قوله وقد تجاوز بيت وقيل تتجاوز هذا القصيدة جاده اذ ضده ان شبت في الوقف دون الوصل وهو بالعكس قوله ولهذا سيقطع عن المقطع لان المقطع والوزن تم بدونه قوله موضوع لغرض الترنم اي تنوين الترنم بالحاق آخر الابيات والمصاريع لغرض الترنم قوله واما التنوينات الاخر فمن اعتبار الوضع في بعضها ايضا تامل اراد ببعضها تنوين العوض والمقابلة لان تنوين العوض موضوع لغرض التعويض وجبر النقصان اي التعويض عن المضاف اليه للايمان موضوعاته وكان عرمعناه وكذلك تنوين المقابلة موضوع لغرض اعرض الشئي سمي له المرضوع له بالمساحة والمجاز قوله وتحذف اي التنوين اي تنوين التمكن لان العلم الموصوف بابن لا يوجد فيه تنوين التنكير والعوض وتنوين الترنم انما زيدت لتحسين الانشاد وحسن الغناء والحذف ينافيه وتنوين المقابلة انما يكون في جمع المؤنث السالم قوله من العلم المراد من هذا العلم ومن العلم الثاني ايضا اعم من الكنية واللقب والاسم قوله مضافا الى علم آخر اي غير العلم الاول ونقض ذلك بنحو يا يزيد بن زيد بن زيد اذا كان كل من الابن والاب يسمى بزيد فان الابن فيه ليس مضافا الى علم آخر بل الى العلم الاول واجيب بان التغاير المفهوم من قوله آخر اعم من الذاتي والاعتباري فزيد من حيث انه علم الاب غيره من حيث انه علم الابن والحاصل ان زيدا باعتبار انه اعتبر اباغيره باعتبار انه ابن فالتغاير بين المدلولين بالذات بين اللفظين بالاعتبار وتغاير المدلولين ذاتيا كان او اعتباريا سري الى اللفظين ولجهما تغاير لفظا وقوله علم آخر بالتركيب الاضافي او التوصيفي يندفع النقض كما لا يخفى قوله لكثرة استعمال ابن والكثرة تناسب التخفيف اي لكثرة استعماله بين علمين مع شدة الاتصال بينهما كانهما كلمة واحدة مع ان التنوين علامة التمام والانفصال قوله وخطا اي خطا وكتابة بحذف الالف فقوله خطا عطف على لفظا اي الابن لطلب التخفيف لفظا وخطا ثم ان طلبه التخفيف خطا لا ينافي طلبه التخفيف لفظا ايضا خلافا لما ذكره الفاضل الحلواني ان حذف الاصل لا تخص بالخط بل هو تخفيف في اللفظ ايضا قوله لانه اي الفلان بن فلان كناية عن العلم والمراد من العلم ههنا اعم من العلم والكناية عنه قوله لعلم منه الخ والحاصل انه اذا فقد احد هذه القيود لم يجب الحذف بل لا يحذف قوله اذا كان اي الابن صفة لغير العلم او كان مضافا الى غير العلم اي كان له موصوفا عطفا على قوله مضافا الى علم آخر

وكذا اختاروا الكفار لما اتصل كلمة منفصلة به قوله ويعني بها اي بالمتصلة الف التثنية كذا ذكره المصنف في شرحه فاسن قبيل ذكر العام و
ارادة الخاص بعونة المقام وقوة القرائن وكانه اشار الى وضع ما اورده الرضي من ان المتصل ليس هو الالف فقط بل الواو
والياء في ارضوا وارضي متصلان ايضا مع ان اللام غير ثابت معها كما ثبتت مع الالف فليس اذن قوله وكذا المتصل على اطلاقه
صحيحا قوله في مثل هل ترتون بسكون الواو قوله كما مضى انفا لم تروا القوم باتصال الكلمة المنفصلة به قوله لاجل النون الا
نون التاكيد الثقيلة يقتضي حركة ما قبلها والا يلزم التقاء الساكنين في كلمتين واما حركة الضم لاجل الواو قوله الخفيفة تحذف
للساكنين نقض ذلك بمثل اضربن بضم الباء وتخفيف النون واضربن بكسر الباء وتخفيف النون فانهم حركوا للساكنين و
واو الجمع والنون في الاول ياء المخاطبة والنون في الثاني بل حذفت المدة واجيب بان المدة ساكنان ابدلها النون المخفف
بدليل ان الحذف للساكنين لا يكون الا الاول للاول قوله اللام الساكنة التي بعدها الان لا للنهي فيقولون الان الآخر ساكن
الا اذا كان ما بعدها حرف ساكن كالالف واللام فحينئذ تحرك كما بالكسر كما في لاتمين الفقير قوله لاتمين الفقير يمكن ان تترك يوما
والدهر قد رعيته قوله تمين صيغة المخاطب المذكر من باب فعل يفعل بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع من تمن بمعنى هو من اللئام
ضد الاكرام والفقير المحتاج قوله هلك اصله متشديد اللام بمعنى اهل للترجي والكاف للخطاب وتترك منصوب بان من الركوع
وهو الانحناء والمراد ههنا الانحطاط من المرتبة يعني بئست شددن دار مرتب افتادن والمعنى اذا اتاك فقير ذو حلة اليك فلا تهنه
نفسي ان يتعكس الامر فيستغني هواي الفقير وتفتقر انت وتحتاج اليه لان احوال الزمان لا يستقيم والغير لا تدوم والمال غاد
وراح قوله البقيت متحركا قبلها اي مع اثبات الياء قوله لتدل اي الفتحة عليها اي على النون الخفيفة محذوفا لتاكيد المقصود من
الفواصل قوله والا لكان الواجب ان يقول لاتمين الفقيرا اي بكسر النون مع اسقاط الياء قوله كما حرك التنوين لتحريك منزلين
احدا بالكسر في قوله تعالى قل هو الله احد الله الصمد قوله حط المرتبة ما يدخل الفعل وهو نون التاكيد من مرتبة ما يدخل الاسم
وهو التنوين وقيل ترجيحا لما هو الازم عند عدم المانع على غير اللازم فان التنوين لازم للاسم المتمكن عند عدم الاضافة
بخلاف النون فانها قد تترك بلا مانع وغير اللام اولى بالحذف قوله كما يحذف التنوين كذلك اي في الوقف تخفيفا لانهم وكسر
ما قبلها قوله فيرد ما حذف اي في حال الوقف لا ما حذف لاجل التقاء الساكنين قيل لا يبقى حينئذ دليل على التاكيد فيفوت
مع كونه مقصودا فاجاب الصواب ان لا يوكد بها عند ارادة الوقف اصلا ليفضي الى المحذور قوله لاجل الخفة يعني لاجل حذف سواء
كان حذفه لاجل الخفة او لاجل غير ها قوله فانه لا يرد ما حذف لاجله اي عند الوقف كما لا يرد ما حذف لاجله عند التقاء الساكنين فلا
يقال قاض حال الوقف قاضي بالياء بل يقال قاض بسكون الضاد قوله والمفتوح ما قبلها تقلب الفا اي عند الوقف لالتقاء معناه
يجوز ان تقلب الفا وهذا بمنزلة الاستثناء من قوله وفي الوقف حيث لم يقيد النون فيه بكون ما قبلها مضموما او مكسورا قوله وان انضما او انكسر
يخاف اي يجوز ان يخاف نحو اصبت خيرا تقلبت النون اي التنوين بالالف فالمراد من النون في قوله فان النون اذا فتح الخ
هو التنوين قوله اصبت بالفارسية رسيدي تو وقوله اصابني خير بضم الراء يحذف التنوين وكذلك قوله تخير يحذف النون وكسر ما قبله

تتمة